
جمال الشريف
الصّراع السّياسيّ على السّودان
1840-2008م
المخطوطات
2017

الصراع السياسي على السودان

1840م- 2008م

الكتاب: الصراع السياسي على السودان: 1840 ـ 2008م
الكاتب: جمال الشريف
iskender200200@yahoo.com

الطبعة: الرابعة، 2017م

الطبعة الثالثة: 2014م
الطبعة الثانية: 2010م
الطبعة الأولى: 2009م

رقم الإيداع: 586/2008م

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح
التصميم الداخلي: معاوية محمد زهري باشا
تصميم الغلاف: محمد الصادق الحاج

الناشر:
دار المصورات
للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: +249912294714
elrayah1995@gmail.com

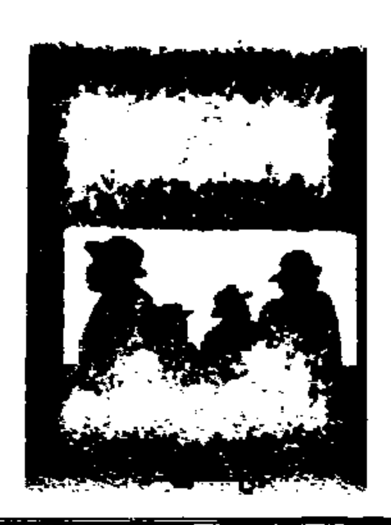
جمال الشريف

الصراع السياسي على السودان

1840-2008م



2017



التصميم

معاوية محمد زهري باشا

الطبعة الثالثة: 2014م

الطبعة الأولى: 2009م

الطبعة الثانية: 2010م

الفهرس

القسم الثّالث

خطط ومحاولات العودة لاحتلال السُّودان 1885—1898

القسم الرّابع

الحكم الثّنائي 1898—1956م

صعود جماعات الضّغط إلى السّلطة في السُّودان والعمل

القسم الخامس

الصّراع بين الإدارة البريطانيّة في السُّودان والحكومة البريطانيّة حول مصير السُّودان 1952–1946

القسم السّادس

اللّوبي ضد التّجمع: بريطانيا والولايات المتّحدة والحركة الاتّحاديّة

القسم السّابع

اتّجاهات الصّراع السّياسي بعد الاستقلال 1956–2008

تقديم وتلخيص

الصّراع السّياسيّ على السّودان 1840-2008

يتناول هذا الكتاب الصّراع السّياسيّ الّذي دار حول السّودان من قِبل القوى الخارجيّة في سبيل تحقيق مصالح جيواستراتيجيّة منذ 1840 والذي ما زال مستمراً إلى اليوم. وقد جاء نتيجة لسلسلة من البحث والتّحقيق استمرت لأكثر من سبعة أعوام. وكان البحث في كلّ مرحلة يقود إلى المرحلة الّتي تليها؛ أي أنّ الأحداث والتّطوّرات السّياسيّة في السّودان كانت عبارة عن سلسلة طويلة من الحلقات المترابطة.

بدأ البحث الأوّل بعد الاطّلاع على التّقرير الّذي نشره مركز دراسات الشّرق الأوسط في لندن (Middle Eastern Studies) عام 1992، تحت عنوان: (العلاقات السّودانيّة الإسرائيليّة خلال الفترة من 1948 وحتى 1953). وبعد ذلك بقليل نشر الصّحفيان إيان بلاك (Ian Black)، وبني موريس (Benny Morris) كتاباً بعنوان: (حروب إسرائيل السّريّة (Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services)، وأشارا في الجزء الخاص بالسّودان إلى أنّ الحكومة الإسرائيليّة كانت تُجري مفاوضات سريّة مع أعضاء من الحركة الاستقلاليّة السّودانيّة من أجل المساعدة والمساهمة في استقلال السّودان، وأنّ جزءاً من تلك المفاوضات قد تم في إسطنبول وفي لندن وآخر، في تل أبيب بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي؛ ديفد بن غوريون.

ولمّا كان من المعتقد لدى جميع السّودانيين أنّ التّدخل الإسرائيلي في الشّأن السّوداني بدأ خلال فترة السّتينيات وبالتّحديد بعد انطلاق نشاط حركة التّمرّد السّودانيّة، فإنّ هذه المعلومات الجديدة الّتي تتحدّث عن الأنشطة الإسرائيليّة قبل الاستقلال، تعتبر جديرة

بالبحث والتّحقيق، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنّ استقلال السُّودان نفسه قد تمّ بصورة سلميّة وعن طريق التّطور الدّستوري المنظّم، على العكس من كلّ الحركات الاستقلاليّة الّتي كانت تجري في العالم؛ وهو الأمر الّذي قاد بعض السّياسيين السُّودانيين إلى أن يتندّروا بسهولة الاستقلال، قائلين إنّ السُّودان نال استقلاله في (حفلة شاي)، وهم يشيرون بذلك إلى حفل المرطّبات الّذي أُقيم احتفالاً بجلاء القوات البريطانيّة، ولاحقاً في حفل رفع العلم السُّوداني. وبالتّالي فإنّ السّؤال الأساسي الّذي انطلق منه البحث، هو: هل كانت هناك صلة بين الجهود الإسرائيليّة في فترة ما قبل الاستقلال وبين عمليّة استقلال السُّودان الّتي تمّت بتلك الطّريقة البسيطة أم لا؟ وللإجابة على ذلك تمّت دراسة التّطوّرات السّياسيّة كافة الّتي جرت خلال تلك الفترة بالاطّلاع على الكتابات السّياسيّة السُّودانيّة والمصريّة والبريطانيّة، وكذلك الاطّلاع على الوثائق البريطانيّة والأمريكيّة، وعلى مذكّرات السّياسيين والإداريين الّذين شاركوا وصنعوا تلك الأحداث.

وكان الاستنتاج الّذي بدا واضحاً، أنّ الإدارة البريطانيّة في السُّودان والّتي ظلّت تحكم منذ العام 1898، كانت هي الّتي تطالب بقوة باستقلال السُّودان وتدعمها الحركة الاستقلاليّة الّتي يتزعّمها حزب الأمّة ضد مصر الّتي تطالب بعكس ذلك وتساندها الحركة الاتّحاديّة. واتّضح أيضاً أنّ بريطانيا وخصوصاً بعد توقيعها لمعاهدة الصّداقة مع مصر عام 1936، وكذلك بعد توقيعها لاتّفاقيّة صدقي بيفن عام 1946، وقفت وبقوة في صف مصر ورأت أن يكون السُّودان جزءاً من مصر تحت التّاج المشترك. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة –أيضاً– تؤيّد بريطانيا ومصر في سعيهما لضم السُّودان. بدا هذا الاستنتاج ومن الوهلة الأولى مناقضاً لما هو معروف عن الحكم الثّنائي، إذ إنّ الإدارة البريطانيّة هي ممثلة لبريطانيا وتحكم السُّودان نيابة عنها؛ فكيف تسنى لها أن تتّبع سياسة مناقضة لحكومتها ولمصالح دولتها. وفي نفس الوقت أيضاً كيف أصبحت وهي الجهة الّتي تستعمر السُّودان أن تسعى وتطالب بقوة بالاستقلال؟ وبإعادة البحث مرّة أخرى لدراسة العلاقة بين الإدارة البريطانيّة في السُّودان وبين بريطانيا تأكّد الاختلاف بينهما تماماً وأنّهما شيئان مختلفان. فقد اتّضح أنّ بريطانيا ومنذ إعادة فتح السُّودان رفضت ضمّه إليها ورفضت الصّرف على أي مشروع سواءً لتسيير الحكم أو لبناء المؤسّسات الإداريّة أو التّنمويّة؛ ولم يكن لها أي تدخُّل في تعيين الإداريين الّذين يحكمون السُّودان سوى الحاكم العام الّذي ترشّحه السّفارة البريطانيّة في القاهرة وتصدر الحكومة المصريّة أمر تعيينه وفقاً لاتّفاقيّة الحكم الثّنائي. ومن جانبها ظلّت حكومة السُّودان خصوصاً خلال فترة الحاكم العام ونجت باشا (1899– 1916)، تلاحق بريطانيا بصفة مستمرة لتولي أمر السُّودان بدلاً عن مصر، إلّا إنّ كلّ تلك الجهود انتهت إلى لا شيء.

وفي السّنوات الّتي لاحت فيها نُذر الحرب العالميّة الثّانيّة عام 1936، ونتيجة لرغبة بريطانيا الحصول على تسهيلات عسكريّة من مصر في قناة السّويس، ونتيجة كذلك لضغوط مصر عليها لتتخلى لها عن السُّودان؛ بدأت بريطانيا في الاقتراب من الملف السُّوداني وأقرّت بعودة النُّفوذ المصري إلى السُّودان بعد أن قامت الإدارة البريطانيّة بإقصاء الشّريك المصري إثر حوادث 1924 التي أغتيل فيها حاكم عام السُّودان السّير لي استاك؛ وكان ذلك بداية ظهور الخلاف العلني بين الإدارة البريطانيّة في السُّودان والحكومة البريطانيّة.

تطوّر ذلك الخلاف وظهر بصورته العلنيّة الصّارخة في 1946، عندما أقرّت بريطانيا وحدة السُّودان ومصر تحت التّاج المصري، ضمن بروتوكول (صدقي- بيفن)، الأمر الّذي اعتبرته الإدارة البريطانيّة بيعاً للسودان لمصر مقابل الحصول على المصالح الاستراتيجيّة في قناة السّويس. وعلى الرُّغم من ذلك استطاعت تلك الإدارة تحطيم اتّفاقيّة (صدقي- بيفن)، وإفشال سياسة الحكومة البريطانيّة الخاصة بالسودان ومصر.

وبظهور المصالح الجيواستراتيجيّة المرتبطة بالحرب الباردة عقب 1947؛ وفي سبيل بناء الأمن الدّفاعي للشرق الأوسط والّذي اختيرت له مصر قاعدةً، تدخّلت الولايات المتّحدة بصورة قويّة في مجرى الصّراع السّياسي حول السُّودان، ودعمت وجهة النّظر المصريّة المطالبة بضم السُّودان، وضغطت على بريطانيا لتنهي مفاوضاتها مع مصر وتقبل بالسّيادة المصريّة على السُّودان. وعند هذه النُّقطة أصبح واضحاً أنّ الإدارة البريطانيّة وإلى جانبها الحركة الاستقلاليّة مصرتان على استقلال السُّودان، بينما وقفت مصر وتدعمها بريطانيا والولايات المتّحدة والحركة الاتّحادية في الجهة المقابلة، مطالبةً بالاتّحاد بين البلدين.

لجأت الإدارة البريطانيّة ولمواجهة هذه الضُّغوط وبالأخص من قبل بريطانيا والولايات المتّحدة إلى استراتيجيّة قويّة وذكية قامت على أساس القول بأنّ على السُّودانيين وحدهم تقرير مصيرهم وليست أي جهة أخرى. ولتحقيق هذه الاستراتيجيّة قامت بتطوير المؤسّسات الدُّستورية في السُّودان ليتمكن السُّودانيون عبرها من تقرير مصيرهم. وهكذا قام مؤتمر إدارة السُّودان الّذي أوصى بقيام جمعيّة تشريعيّة لتكون بمثابة برلمان ومجلس تنفيذي بمثابة مجلس وزراء سوداني. وبعد قيام هذه المؤسّسات تمّ وضع دستور الحكم الذّاتي السُّوداني الّذي أتاح للسُّودانيين تقرير مصيرهم عبر البرلمان والحكومة الّتي سيتم تكوينها بعد إجراء انتخابات عامة.

وكانت الإدارة البريطانيّة تعتقد أنّه إذا أحيل الأمر للسودانيين وأجريت الانتخابات، فإنّ الحركة الاستقلاليّة هي الّتي ستفوز وبالتّالي سيتحقق الاستقلال. وبالفعل خضع الجميع لهذه الاستراتيجيّة، ووافقت كلّ من بريطانيا والولايات المتّحدة ومصر على خيار ترك السّودانيين ليقرروا مصيرهم، ونتيجة لذلك وقعوا اتّفاقية 12 فبراير 1952 الّتي حوت على ترتيبات الحكم الذّاتي والانتخابات وغيرها.

وعلى الرّغم من ذلك، جاءت النّتائج مخيّبة لآمالها. فقد فازت الحركة الاتّحاديّة وسقطت الحركة الاستقلاليّة الّتي كانت تراهن عليها الإدارة البريطانيّة من أجل استقلال السّودان. ولكن، ورغم هذا الفشل -أيضاً- لم تيأس الإدارة البريطانيّة وقرّرت التّحول لاستقطاب الحركة الاتّحاديّة وتوجيهها نحو الاستقلال. وقال العقل المدبّر الّذي كان يدير تلك الاستراتيجيات وهو السّير وليام لوس مستشار الشّؤون الخارجيّة والدّستوريّة للحاكم العام: يتوجّب علينا بطريقة أو أخرى أن نحقق للسودان استقلاله، وتلك هي الكرة الّتي يجب أن نركز أعيننا عليها في الوقت الحاضر: (By hooc or by crook we have got to get the Sudan its independence and that is the ball we have got to keep our eyes on for the present).

وبالفعل، وضعت الإدارة البريطانيّة وبالتّنسيق مع عناصرها في لندن، السّياسات والاستراتيجيات الّتي ارتكزت على مبدأ تحويل الحركة الاتّحادية إلى حركة استقلاليّة، وتمّ ذلك في وقت وجيز جدّاً، وذلك بالإضافة إلى الجهود الّتي بذلها وليام لوس والإدارة البريطانيّة وعناصرها في لندن نتيجة أيضاً لأنّ السّيد إسماعيل الأزهري؛ رئيس الحكومة الاتّحادية نفسه، قد بدأ التّفكير في هذا الاتّجاه وأصبح يتطلّع إلى الاستقلال لا الاتّحاد.

وبالتّالي تأكّد تماماً أنّ الإدارة البريطانيّة في السّودان كانت تعمل ضد المصالح الاستراتيجيّة لبريطانيا والولايات المتّحدة نفسها فيما يتعلق بالعلاقات السّودانيّة المصريّة؛ وأنّها ليست امتداداً لبريطانيا أو ممثلة لها. والأهم من ذلك أنّ بمقدورها هزيمة وتحطيم السّياسات والاستراتيجيات والمصالح البريطانيّة.

وبتوسيع البحث حول هذه الحقائق الجديدة، اتّضح أنّ هناك عدداً من الخبراء والمحللين قد لاحظوها وأشاروا إليها أيضاً. ففي الكتابات السّودانيّة أشار الدّكتور منصور خالد -وبصورة عابرة- إلى الاختلاف بين الإدارة البريطانيّة وحكومتها، وقال إنّ البريطانيين الحاكمين في السّودان كانوا يحاربون رؤساءهم في لندن؛ وعلّل ذلك بقوله إنّ هؤلاء البريطانيين كانت تربطهم أسباب عاطفيّة بالسّودان. ومع أنّنا ناقشنا تبريرات منصور خالد داخل هذا الكتاب، إلّا إنّ الّذي يهمنا هنا هو تأكيده ليس فقط بأنّ البريطانيين الحاكمين في السّودان يختلفون مع حكومتهم بل قوله يحاربونها ويفرضون رأيهم عليها.

غير أنّ التّأكيد الأهم حول حقيقة الإدارة البريطانيّة في السّودان جاء من البروفيسور الأمريكي ترانس هانز، إذ قال هانز وبعد ملاحظته لموقف الإدارة البريطانيّة من اتّفاقيّة (صدقي - بيفن)، إنّ تلك الإدارة قد لعبت دوراً ضد حكومتها ومصالحها الاستراتيجيّة. وكي يتأكّد من ذلك قام بإجراء تحقيق وبحث مكثّف اطّلع خلاله على الوثائق البريطانيّة والأمريكيّة الخاصة بتلك الفترة، وعلى الأوراق والمذكّرات الشّخصيّة وغير المنشورة للإداريين والسّياسيين البريطانيين الّذين حكموا السّودان، وكذلك على بعض الوثائق الخاصة بمجلس الوزراء البريطاني وجمعه في كتاب أسماه: Imperial Diplomacy (1956 ،In The Era of Decolonization: The Sudan and Anglo–Egyptian Relation .(–1945

توصل ترانس هانز إلى حقيقة أنّ الإدارة البريطانيّة في السّودان ليست امتداداً لبريطانيا ولا تمثّلها وهي مستقلة تماماً عنها. وأكّد أيضاً أنّها هي الّتي أفشلت سياسة الحكومة البريطانيّة في السّودان ومصر عن طريق الاستعانة بجماعات الضّغط في بريطانيا، إضافة إلى قوله إنّ السّودان الحديث بكيانه ومؤسّساته يدين بوجوده إلى الإدارة البريطانيّة وليس إلى أي جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ما كشفه هانز؛ فإنّ سجلات الوثائق البريطانيّة، قد أكّدت نفس هذا الأمر أيضاً. ففي 1946 وعندما أصرّ وزير الخارجيّة بيفن إقرار التّاج المصري المشترك على السّودان وعارضته حكومة السّودان البريطانيّة بشدة، أمرها بيفن بوصفه وزيراً للخارجيّة أن تخضع لتوجيهاته طالما أنّها ووفقاً لاتّفاقيّة الحكم الثّنائي تتبع له. فردّ السّكرتير المدني جيمس روبتسون، قائلاً:

وضعنا يختلف عن وضعك لأنّ إخلاصك ومهامك هي للحكومة البريطانيّة بينما نحن للسودانيين الّذين يدفعون لنا. نحن نعتقد أنّنا يجب أن نتحدّث بالنيابة عنهم وأن نحاول تفسير مواقفهم لكم وللعالم ولمنظّمة الأمم المتّحدة. إنّ الحاكم العام الجديد للسودان؛ روبرت هاو، والّذي يحمل وجهة نظر وزارة الخارجيّة البريطانيّة أخبرنا بأنّنا تمّ تعيينا من قبل الحكومة البريطانيّة والمصريّة لإدارة السّودان، وليست لنا أيّ مسؤوليّة للتّحدّث باسم السّودانيين، ولكنّنا رفضنا القبول بوجهة نظره هذه طالما أنّ بريطانيا ومصر لا تدفعان لنا، وإنّهم لا يتابعون معنا إدارة السّودان على أساس يومي.

وارجو أن أوضّح هنا تعليقاً على رفض أعضاء حكومة السّودان وجهة نظر الحاكم العام، وهي أنّ وزير الخارجيّة بيفن وبعد أن استطاعت حكومة السّودان وبقيادة حاكمها العام الجنرال هدلستون إفشال بروتوكول 1946، قرّر بيفن ومن أجل السّيطرة على حكومة

السّودان إقالة الحاكم العام هدلستون، ولو أنّ ذلك قد تمّ بصورة غير مباشرة واختار الدّبلوماسي روبرت هاو حاكماً عاماً بدله؛ ويعتبر هاو هو أوّل مسؤول بريطاني يعيّن في حكومة السّودان، ومعروف أنّه محسوب على وزير الخارجيّة بيفن وجاء لينفذ سياسة الوزارة إلّا إنّه، وكما رأينا رفض أعضاء حكومة السّودان القبول بوجهة نظره وقالوا له إنّهم لا يتبعون لا إلى بريطانيا ولا إلى مصر؛ والأهم من ذلك قرّروا استقطاب روبرت هاو نفسه إلى جانبهم ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى أصبح روبرت هاو يحمل وجهة نظر الإدارة البريطانية في السّودان وليس وزارة الخارجيّة الّتي عيّنته.

ومرّة أخرى أكّد روبتسون اختلافهم مع الحكومة البريطانيّة قائلاً: نحن خدام للسودانيين وتمّ تعييننا من قبل الحاكم العام وحكومة السّودان، حيث إنّ إخلاصنا لهم وحدهم. وبالتّالي لسنا نحن هنا في السّودان لتمرير الأهداف البريطانيّة عدا ما يتعلّق برفاهيّة السّودانيين. ومهمتنا هي منع التّضحية بالسودانيين من أجل المساومات أو المصالح الأجنبيّة.

واستناداً على هذه الحقائق، فإنّ الحكم الثّنائي (1898– 1956)، لا يمكن أن يعتبر بأيّ حال من الأحوال استعماراً بريطانياً أو مصرياً ولا حتى مشتركاً بينهما. فالشّريك المصري قد تمّ تهميشه منذ البداية والشّريك البريطاني الّذي يسمى بالإدارة البريطانيّة في السّودان، ليست لها أيّ صلة ببريطانيا؛ بل على العكس كانت تعمل ضدها. وبالتّالي لم يكن هناك أيّ استعمار بريطاني للسودان وإنّما استعمار من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد البريطانيين وغير البريطانيين وصلوا إلى السّلطة عن طريق التّضليل والخداع.

وأرجو أن أناقش هنا بعض المفاهيم السّودانيّة والمصريّة المغلوطة حول الاستعمار البريطاني للسودان. يستند السّودانيون في اعتقادهم ذلك للدور الّذي لعبته في إعادة فتح السّودان ولوجود الحاكم العام والعلم البريطاني وكذلك الإداريين ولتبعيّة الحاكم العام للقنصلية البريطانيّة في القاهرة ولاحقاً لوزارة الخارجيّة؛ ويرون أنّ الاستعمار استهدف الحصول على الموارد القطنيّة السّودانيّة لصالح مصانع النّسيج في لانكشير.

فبالنّسبة للدور البريطاني في عملية إعادة فتح السّودان ومسألة تعيين حاكم عام بريطاني ورفع العلم ترجع أسبابه إلى التّطورات الّتي أدّت إلى فتح السّودان في 1898. فقد وافقت بريطانيا على تلك الإجراءات على أساس المقترحات الّتي تقدّمت بها الجهات الّتي خطّطت لعملية فتح السّودان بحجة منع وقوعه في أيدي الفرنسيين الّذين كانوا يهدّدون

بالاستيلاء على فاشودة. ومع أننا سنتعرّض لتلك التّطورات (والجهات الّتي حططت لإعادة فتح السّودان) في الفقرات التّالية وبصورة أكثر وضوحاً إلّا إنّ الّذي يهمنا هو أنّ الحيثيات التي قادت بريطانيا بالموافقة على تلك الإجراءات هي لضمان أن يكون لها رأيٌ وصوت فيما يجري في السّودان حتى لا يقع مرّة أخرى تحت التّهديدات الخارجيّة،

وقد كان القنصل البريطاني في مصر اللّورد كرومر، قد قال للحكومة البريطانيّة، إنّه إذا ما تم فتح السّودان واتّضح أنّ هناك فرنسيين في فاشودة، فإنّه يتعيّن عليهم من أجل التفاهم معهم لاستبعادهم من السّودان أن يقال لهم إنّ بريطانيا شاركت مصر في إعادة الفتح، وبالتّالي يحق له وبمقتضى حق الفتح أن يكون له نصيب في إدارته، الأمر الّذي يعطيهم الحق للتفاوض مع الفرنسيين. وكان ذلك هو الّذي حدث بالضّبط إذ أنّه وما أن تمّ فتح السّودان حتى هرع كتشنر باشا وونجت وسلاطين إلى فاشودة وتفاوضوا مع الفرنسيين بحق الفتح. أمّا مسألة رفع العلم البريطاني فقد اقترحها أيضاً اللّورد كرومر بمنطق أنّ ذلك يرمز للإدارة المشتركة ويعطيه الحق طالما أنّه قنصل لبريطانيا في مصر ويجب أن يكون له أيضاً رأي فيما يجري في السّودان، غير أنّ الأهم من ذلك كلّه أنّ السّير ونجت باشا اعترف أخيراً في 1946، أنّه هو الّذي اقترح سياسة رفع العلمين المصري والبريطاني، إذا تمّ فتح السّودان ونقل اقتراحه اللّورد كرومر الّذي نقله بدوره إلى الحكومة البريطانيّة. وترجع أهميّة هذا الاعتراف إلى أنّ السّير ونجت باشا كان يعمل لصالح جماعات الضّغط وهو أحد عناصرهم الرئيسيّة وليس لصالح الحكومة البريطانيّة كما سنبيّن في هذا البحث.

أمّا بخصوص الموظّفين البريطانيين الآخرين العاملين في حكومة السّودان فإنّ المسؤول عن تعيينهم هو حاكم عام السّودان وليست الحكومة البريطانيّة. وقد جرى تعيينهم جميعاً من خارج المؤسّسات الرّسميّة البريطانيّة كالجامعات بينما جرى اختيار العسكريين الّذين خدموا في السّودان من قوائم المعاشيين أو الاشتراط على الضّباط الّذين ما زالوا في الخدمة بالتّقدم باستقالاتهم إذا أرادوا العمل في حكومة السّودان.

وفيما يتعلّق بنظريّة السّودانيين، أنّ بريطانيا استعمرت السّودان من أجل موارد القطن، فإنّ الحقيقة هي عكس هذا القول تماماً. لقد ظهر مشروع الجزيرة إلى الوجود ليس من أجل مطامع الاقتصاد البريطاني في السّودان، وإنّما لأنّ بريطانيا رفضت استعمار السّودان أو الاستثمار فيه أو دعم أيٍّ من المشاريع الّتي تقيمها الإدارة البريطانيّة. فبعد فشل جميع جهود ونجت باشا حاكم عام السّودان لاستدراج بريطانيا إلى السّودان خلال 13 عاماً، وأصبح الوضع المالي لتسيير حكومة السّودان مهدداً خاصةً بعد أن بدأت مصر التّفكير في وقف دعمها نتيجة لوضعها الهامشي في الحكم ومحاولات ونجت باشا إقصاءها عن السّودان اتّجه ونجت للتفكير في مشروع الجزيرة وذلك لتحقيق هدفين:

الهدف الأول هو للحصول على الموارد الّتي تمكّنه من تسيير حكومته، والثّاني هو لربط مصانع لانكشير بالقطن السّوداني، ليستطيع بعد ذلك توظيف أصحاب المصانع في لانكشير ونقابات زراعة القطن والضّغط من خلالهم على الحكومة البريطانيّة لتتولّى بعض المسؤوليات في السّودان ليسهل بعد ذلك الاستغناء عن مصر ودعمها المالي وطردها من السّودان، وهو الهدف الاستراتيجي وراء كلّ هذه التّطورات كما هو وارد في هذا البحث بصورة جليّة.

مضى ونجح في هذا الاتّجاه وأقام لفترة طويلة في لانكشير وشن حملة دعائيّة كبيرة في الإعلام واستطاع إقناع كبار رجال المصانع وعن طريقهم استطاع الحصول على قرض بثلاثة ملايين جنيه استرليني من البنوك التّجاريّة البريطانيّة بضمان من وزارة الخزانة البريطانيّة، وكان ذلك في 1913. وهكذا فإنّ مشروع الجزيرة الّذي يستند عليه السّودانيون في تفسيرهم للاستعمار البريطاني هو نفسه نتيجة ودليل لعدم رغبة بريطانيا في استعمار السّودان.

وعلى الجانب الآخر؛ ترى الكتابات المصريّة أنّ بريطانيا قامت باستعمار السّودان بالقوات المصريّة وميزانيتها، وذلك من أجل عدم تحمُّل أعباء إعادة الفتح. ومن جهة ثانية، لتجنُّب معارضة الدُّول الأوروبيّة الأخرى. وهذه التّفسيرات غير صحيحة -أيضاً- كونها لم تفرّق بين الإدارة البريطانيّة في السّودان والّتي أوضحنا إنّها مقطوعة الصّلة ببريطانيا وبين بريطانيا الّتي ترى أنّ السّودان جزء من مصر وفقاً للرّؤية المصريّة نفسها. لقد سبق وأن قال وزير الخارجيّة البريطاني للمصريين أكثر من مرّة إنّ بريطانيا لا يهمها أن يكون السّودان ومصر بلداً واحداً أو بلدين؛ وقال مرّة أخرى إنّهم لو كانوا يريدون السّودان لكانوا قد أخذوه عام 1924 (يقصد الوزير بهذا القول إنّه وفي 1924 وبعد مقتل حاكم عام السّودان السّير لي إستاك قامت الإدارة البريطانيّة في السّودان بتصفية كلّ النّفوذ المصري من السّودان وطلبت من بريطانيا إلغاء اتّفاقيّة الحكم الثّنائي وتسلُّم السّودان إلّا إنّها رفضت هذا العرض وأرادت أن تكون مصر شريكة في الحكم).

وفضلاً عن ذلك، فقد أكّد فقهاء القانون الدُّستوري البريطاني في فتواهم لمجلس الوزراء، أنّ مطالب مصر في السّودان دستوريّة وأنّه وإذا ما تمّ الاحتكام إلى أيّ محكمة دوليّة فسوف تقرُّ هذا الحق. وأكّدت الإدارة القانونيّة بوزارة الخارجيّة البريطانيّة أيضاً وبعد أن استشارت المدعي البريطاني العام نفس الفتوى عندما اختلفت وزارة الخارجيّة مع حكومة السّودان عام 1946.

ولم يكن موقف بريطانيا الموالي لمصر بشأن السُّودان خداعاً أو تكتيكاً. فقد برهنت عملياً أنّها لا تمانع في وحدة البلدين تحت التّاج المشترك أو أن يكون لمصر نصيب في إدارة السُّودان، حيث قامت عام 1936 بإعادة النّفوذ المصري إلى السُّودان بعد أن تمّ تصفيته في 1924 من قبل الإدارة البريطانيّة. وفي 1946 مضت بريطانيا أكثر من ذلك وأقرّت رسمياً التّاج المصري على السُّودان. وفي 1956 تأكّد بجلاء أنّ بريطانيا صادقة في عدم رغبتها في السُّودان منذ أن قالت ذلك في 1883، وذلك عندما رفضت طلب السُّودان المستقل للانضمام إلى (الكومنولث)، ورفضت حتى الدُّخول معه في أيّ اتّفاقيات تجاريّة أو عسكريّة أو من أي نوع آخر. وقد لخّص رونالد ابن السّير ونجت باشا في مذكّراته عن أبيه موقف بريطانيا من السُّودان، وقال إنّها لم تدفع لها (مليماً واحداً)، طيلة فترة الحكم الثُّنائي وإنّها لم ترغب في استعماره لكون إنّ ذلك سيكون مناقضاً للنظرية الاستعماريّة نفسها القائمة على مبدأ الحصول على المنافع من المستعمرات لا الدّفع لهم والأبعد من ذلك أنّ وزارة الخزانة البريطانيّة كانت تقول في رفضها على طلبات الدّعم الّتي تتقدّم بها حكومة السُّودان بقولها، إنّ السُّودان دولة أجنبية وليس مستعمرة بريطانيّة. ولذلك لا يمكن للكتابات المصريّة أن تمضي في الاعتقاد بأنّ بريطانيا هي الّتي كانت تحكم في السُّودان وكانت تسعى لإقصائها. على كلٍ ومهما يكن من أمر؛ فإنّ ما يسمى بالحكم الثُّنائي أو الاستعمار البريطاني للسودان كان أكذوبة حقيقيّة ولعلّ الوصف الأقرب هو أنّه كان محكوماً بنظام أشبه بنظام الأقليّة البيضاء في جنوب أفريقيا من قبل جماعات وأفراد بريطانيين وغير بريطانيين كما سنبيّن.

وبالطّبع، قادت هذه الاستنتاجات بدورها إلى البحث عن التّطورات السّياسيّة الّتي أدّت إلى نشوء نظام الحكم الثُّنائي نفسه. وبمعنى آخر؛ إذا كانت بريطانيا لم تكن تريد استعمار السُّودان وأنّ الإدارة البريطانيّة الّتي كانت تحكم باسمها على خلاف معها سياسياً واستراتيجياً ومستقلة عنها سياسياً وعملياً واستطاعت محاربتها وتحطيم سياساتها، فكيف نشأت هذه الأوضاع وكيف وصلت هذه الجماعات إلى السُّلطة في السُّودان؟

وللتعرُّف على تلك التّطورات، بدأ البحث ودراسة الأحداث السّياسيّة الّتي أدّت إلى إعادة فتح السُّودان عام 1898، الّذي تأسّست بموجبه اتفاقيّة الحكم الثُّنائي. وقبل الحديث عن النّتائج والتّحليلات الّتي تمّ التّوصل إليها يجب أن نشير إلى أنّه وأثناء البحث في تطوُّرات عملية الاستقلال والحكم الثُّنائي اللّتان تعرضنا لهما أعلاه وردت إشارات متكرّرة بوجود جماعات ضغط أو لوبي في لندن كانت هي الّتي تساعد وتدعم الإدارة

البريطانيّة في السُّودان وتمكّنها من تمرير وفرض سياساتها على الحكومة البريطانيّة. وقد أطلقت عليها أسماء عديدة من بينها: لوبي السُّودان (Sudan lobby)؛ وشبكة السُّودان في لندن (Sudan Network in London)؛ وأصدقاء السُّودان في مجلس العموم البريطاني ومؤيّدي السُّودان في بريطانيا (Sudan supporters in Britain). وقد كشف ترانس هانز عن الأساليب الّتي اتبعوها لدعم حكومة السُّودان ولإجهاض سياسة الحكومة البريطانيّة. فقد كانت هناك دائرة للإعلام ولتعبئة الرّأي العام البريطاني لتقوم بالنّشر الصُّحفي لصالح السُّودان، وهناك دائرة أخرى في مجلس العموم البريطاني ودائرة أخرى في مجلس الوزراء. وبتضامن جميع هؤلاء استطاعت حكومة السُّودان المضي في سياساتها واستراتيجياتها على النّحو الّذي ستجده بصورة أكثر تفصيلاً داخل هذا الكتاب.

وترجع أهميّة الإشارة إلى جماعات الضّغط أو اللّوبي في أن بحث ودراسة الأحداث الّتي أدّت إلى إعادة فتح السُّودان والّتي ستتحدث عنها تالياً، قد كشفت بصورة واضحة وجليّة عن حقيقة دور تلك الجماعات وارتباطها بالأحداث الّتي تحدّثنا عنها خلال فترة الاستقلال والحكم الثُّنائي أو الأحداث الّتي ستتحدّث عنها في فترة ما قبل الحكم الثُّنائي. وقد أكّد التّقصي والتّحليل الّذي شمل الفترة الّتي سبقت إعادة فتح السُّودان، وهي الفترة (1883–1898)، عن أنّ جماعات الضّغط الّتي ظهرت أدوارها خلال الحكم الثُّنائي والاستقلال، تمتد جذورها إلى فترة ما قبل الحكم الثُّنائي؛ أي أنّ:

1. جماعات الضّغط أو اللّوبي البريطاني هي الّتي كانت تدير كلّ تلك الأحداث والتّطوّرات الخاصة بالعلاقات السُّودانيّة المصريّة؛ وقد تمّت الإشارة إليها في ذلك الوقت (1883–1898) بأسماء مختلفة مثل: لوبي غردون؛ أصدقاء غردون؛ لوبي السُّودان؛ الأشخاص ذوي النُّفوذ في لندن، هذا بالإضافة إلى ما وصفهم به رئيس الوزراء البريطاني؛ جلادستون، في إحدى خطبه بالأشخاص الّذين يعملون من تحت الأرض ضد العلاقات السُّودانيّة المصريّة.

2. وكانت نقطة الخلاف الرّئيسية بين هذه الجماعات وبين الحكومة البريطانيّة، هي أنّ الأولى ترى ضرورة وقف تمدد النُّفوذ المصري السُّوداني في حوض النّيل ومنع الوحدة بين السُّودان ومصر بينما ترى الحكومة أن لا دخل لها بما يجري في السُّودان ومصر وحوض النّيل.

3. فرضت هذه الجماعات سياساتها واستراتيجياتها بشأن السُّودان على الحكومة البريطانيّة. واستخدمت كلّ الأساليب الملتوية بدءاً من تضليل الحكومة إلى تزوير المعلومات وعصيان التّعليمات وتسريب المعلومات إلى الإعلام واستخدام الرّأي العام ومنظّمات المجتمع المدني ضد السّياسة البريطانيّة الرّسميّة واستغلالها لتحقيق أهدافها بدلاً عن أهداف الحكومة.

4. ويمكن تناول أحداث تلك الفترة على جزئين يغطي الأول الفترة من (1883 إلى 1885) والثّاني من (1886-1898).

بالنّسبة للفترة الأولى، كانت جماعات الضّغط وقبل قيام الثّورة المهديّة في 1881، تنادي بوقف التّمدُّد المصري السُّوداني في حوض النّيل؛ وكانت قطاعات مختلفة من المجتمع البريطاني ترفع العرائض والشّكاوى تطالب الحكومة البريطانيّة بالتّدخُّل لوقف ذلك التّوسع، غير أنّ الحكومة لم تصغ أو تلتفت إليهم. وبعد قيام الثّورة المهديّة في 1881، ثمّ احتلال بريطانيا لمصر في 1882، أصبح هناك نوع من الارتباط بين السّياسة البريطانيّة وبين قضايا السُّودان ومصر، فأصبح من المتاح استغلال السّياسة البريطانيّة لتحقيق الأهداف الّتي تنادي بها جماعات الضّغط.

وبتعاظم الثّورة المهديّة وخصوصاً بعد هزيمتها لقوات هكس باشا إضافة إلى الظُّروف الماليّة الحرجة الّتي كانت تمرُّ بها مصر؛ استغلت جماعات الضّغط تلك الظُّروف ونجحت في تمرير قرار إخلاء السُّودان من المصريين بحجة أنّ الماليّة المصريّة لا تستطيع تحمُّل تكاليف مواجهة الحركة المهديّة؛ ومع أنّ مصر رفضت قرار الإخلاء إلّا أنّه تم فرضه عليها.

وعلى الرُّغم من أنّ حيثيات القرار قد استندت على الظُّروف الماليّة لمصر إلّا إنّ الحقيقة كانت غير ذلك. لقد كان الهدف من القرار مزدوجاً. فمن ناحيّة كان الهدف الأوّل هو ضمان الحصول على قرار إزاحة مصر عن السُّودان، وتشمل تلك الإزاحة ليس السُّودان فقط، وإنّما المناطق الأخرى الّتي كانت جزءاً منها آنذاك كأريتريا والصّومال وبعض الأجزاء من الحبشة. أي أنّ قرار الإخلاء كان يعني تصفية الإمبراطورية السُّودانيّة المصريّة الّتي تكوّنت وتوسّعت منذ العام 1820. ومن جهة ثانية، كان قرار الإخلاء يهدف إلى احتلال السُّودان من قبل جماعات الضّغط حتى يتسنى بناؤه كدولة مستقلة عن مصر، وحتى لا يقع مرة أخرى تحت النُّفوذ المصري. ولتحقيق هذه الاستراتيجيّة قامت تلك الجماعات بوضع خطة متكاملة وممرحلة تقضي بأن:

1. يتم الادّعاء بصعوبة تنفيذ قرار إخلاء القوات المصريّة عن السُّودان بحجة أنّ المهدي يمنع انسحابهم.

2. وتترتّب على هذه الحُجة المطالبة بإرسال إمّا القوات البريطانيّة أو ضابط بريطاني للمساعدة في عملية إخلاء القوات المصريّة عن السُّودان.

3. وبمعرفة جماعات الضّغط أنّ الحكومة البريطانيّة سوف لن ترسل قواتها إلى السُّودان تحت أي ظرف من الظُّروف؛ اتّجهت إلى الخيار الثّاني وهو إرسال ضابط بريطاني للمساعدة في إخلاء القوات المصريّة.

4. وكان الهدف من إرسال الضّابط البريطاني إلى السُّودان ليس للمساعدة في الإخلاء وإنّما لسبب آخر هو بقاؤه في الخرطوم وادعاؤه الحصار من قبل المهديّة ليترتب على ذلك إجبار الحكومة البريطانيّة إرسال قواتها لإنقاذ ضابطها المحاصر وتكون النتيجة هو دخول القوات البريطانيّة إلى السُّودان.

5. وعند الوصول إلى هذه المرحلة يمكن بعد ذلك إخلاء السُّودان من القوات المصريّة ولكن الحقيقة الّتي ستنكشف بعد ذلك هي وجود قوات بريطانيّة في السُّودان.

6. ومع أنّه ومن المفترض أن ترحل القوات البريطانيّة أيضاً عن السُّودان وتعيد معها الضّابط البريطاني الّذي كان محاصراً، إلّا إنّ جماعات الضّغط كانت لها خطة أخرى، وهي إبقاء تلك القوات في السُّودان والقيام بتصفية المهديّة وحكم السُّودان بعد ذلك.

وبالفعل استطاعت جماعات الضّغط تحقيق هذه الأهداف واحداً تلو الآخر، وقد كشف المؤلف البريطاني مايكل آشر في كتابه (Khartoum : The ultimate Imperial Adventure)، هذا السّيناريو الّذي أرادت جماعات الضّغط تمريره عبر عملية إرسال غردون. وقال إنّ هناك مذكّرة سريّة مرسلة من الجنرال ولسلي وهو أحد عناصر جماعات الضّغط إلى الجنرال هارنجتون؛ وزير الحربية، وهو أيضاً أحد العناصر الرّئيسية لجماعات الضّغط بتاريخ 8 فبراير 1884، أي قبل أن يصل غردون إلى الخرطوم يقول فيها ولسلي إنّ غردون وعندما يصل إلى الخرطوم سوف لن يستطيع إخلاء الحاميات المصريّة دون أن ترسل له القوات البريطانيّة؛ وأنّه سوف يتم حصاره في الخرطوم وعند ذلك سوف يقوم الشّعب البريطاني بالضّغط على حكومة جلادستون يرغمها على إرسال القوات إلى السُّودان.

ولهذا السّبب، اعتقد الكثير من المراقبين البريطانيين، أنّ ولسلي وغردون تآمرا على حكومتهما من أجل احتلال السُّودان ومن بين هؤلاء السّيد ولفرد سكاوين بلنت Wilfred Scawen Blunt))، الّذي قال إنّ ولسلي وغردون طبخا مؤامرة لتحويل مهمّة استشاريّة إلي مهمّة تنفيذيّة من أجل غزو واحتلال السُّودان. لقد كان السّيناريو الّذي استنتجناه أعلاه والّذي دعمته مذكّرة الجنرال ولسلي السّريّة هو الّذي حدث بالضّبط، إذ إنّه ومنذ أن تمّ الإعلان عن قرار إخلاء السُّودان عارضت الجماعات من مواقع مختلفة تنفيذ هذا القرار بحجة صعوبة تنفيذه. وطالبوا الحكومة بإرسال قواتها للمساعدة في عملية الإخلاء غير أنها رفضت هذا الطّلب فتمّ الانتقال إلى الخطوة الثّانية، حيث طالبوا بإرسال أحد الضُّباط الأكفاء للمساعدة في عملية الإخلاء واختاروا غردون للقيام بالمهمة غير أن الحكومة رفضت أيضاً.

ومن أجل تمرير تعيين غردون، شنت جماعات الضّغط حملات صحفيّة قويّة، تطالب بإرساله إلى السّودان. وبعد ذلك قام وزير الحربيّة اللّورد هارنحتنون بخداع رئيس الحكومة البريطانيّة المستر جلادستون، وقال له إنّ غردون سيذهب إلى السّودان لإعداد تقرير فقط عن الحالة السّياسيّة والعسكريّة. وعندما وافق الرّئيس والّذي كان معترضاً بشدة على أيّ تدخل في السّودان أو إرسال غردون، قام وزير الحربيّة؛ هارنحتنون، باستغلال غياب الوزراء فجمع وزير الخارجيّة، جرانفيل ووزير البحريّة؛ نورث بروك ووزير الحكومة المحليّة؛ ديلك، وقرروا استدعاء غردون وتكليفه بالسّفر إلى السّودان في 18 يناير 1884، وبالفعل غادر غردون إلى السّودان في نفس اليوم.

وعندما وصل إلى القاهرة في 25 يناير 1884 وهو في طريقه إلى السّودان قامت الحكومة المصريّة بتعيينه حاكماً عاماً للسودان لتمكينه من إخلاء القوات المصريّة. واتّضح فيما بعد أنّ التّعيين نفسه لم يصدر من تلقاء الحكومة المصريّة ولا من القنصل البريطاني في مصر؛ اللّورد كرومر، وإنّما من اللّورد هارنجتنون الّذي طلب من وزير الخارجيّة جرانفيل، أن يامر القنصل كرومر في القاهرة أن يلبي طلبات غردون وكان أحد طلبات غردون هو تعيينه حاكماً عاماً على السّودان، وهكذا تحوّلت مهمّته من استشارية إلى تنفيذيّة.

وبعد هذه التّرتيبات وصل غردون إلى الخرطوم في 17 فبراير 1884. وبعد أن قام بإخلاء بعض العائلات المصريّة من السّودان توقف عن عملية الإخلاء، مدعياً صعوبة القيام بالمهمّة ومنذ نهاية مارس 1884 ادّعى بأنّه محاصر في الخرطوم ولا يستطيع الخروج منها.

وكما هو مرتّب ومخطّط بدأت جماعات الضّغط الانتقال لاستراتيجيّة إرسال القوات البريطانيّة من أجل إنقاذ غردون المحاصر، وإدارة أشرس معركة سياسيّة مع الحكومة البريطانيّة ابتداءً من أبريل 1884 وحتى أغسطس 1884. وغطت المعركة جميع السّاحات من الأوساط الإعلاميّة إلى منظّمات المجتمع المدني والجمعيات التّبشيريّة إلى مجلس العموم البريطاني ومجلس الوزراء.

وقفت الحكومة البريطانيّة بقيادة رئيس وزرائها؛ جلادستون، بقوة ضد تلك الضّغوط رافضةً إرسال أيّ قوات لإنقاذ غردون ومتّهماً جماعات الضّغط باستغلال قضية غردون من أجل استعمار السّودان ومتهمة غردون بعصيان التّعليمات وأقسم جلادستون أن لا يترك غردون يجر بريطانيا إلى حرب ضد شعب السّودان، الّذي يناضل من أجل حريته، وأن حكومته ستكون ملعونة لو فعلت ذلك. وأيّد وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، موقف رئيس الحكومة رافضاً إرسال القوات قائلاً إنّ دماء البريطانيين ليست مياهاً تجرى حتى تبذل لإنقاذ جندي واحد مهما كانت مكانته.

وكان اللّورد هارنجتون؛ وزير الحربيّة وعلى الرُّغم من أنّه أحد عناصر جماعات الضّغط داخل الحكومة، ولكنّه غير معروف آنذاك، فقد اضُطر أيضاً لدعم موقف الحكومة في البرلمان فتحدّث عقب وزير الخارجيّة؛ جرانفيل وقال إنّ الحكومة البريطانيّة لم ترسل تلك الحاميات المصريّة إلى السّودان وبالتّالي لا يتوجّب عليها إرسال قواتها لمساعدتها من الخروج آمنين من السّودان وكأنّها طابور سير عسكري. استمر هذا الجدل لأكثر من خمسة أشهر تخلّلتها محاولات برلمانيّة لإسقاط الحكومة ومسيرات هادرة ضدّها غير أنّها صمدت في وجه كلّ ذلك وفشلت جماعات الضّغط لإرغام الحكومة لإرسال قواتها. عندئذ وفي أغسطس 1884، قرر وزير الحربيّة؛ هارنجتون الاستقالة من منصبه إذا لم ترسل الحكومة حملة لإنقاذ غردون، وكانت استقالة وزير الحربيّة تعني انهيار الحكومة فاضطرت للاستسلام لقرار إرسال الحملة في أغسطس 1884.

وبالحصول على قرار إرسال حملة إنقاذ غردون، قامت جماعات الضّغط وعن طريق وزارة الحربيّة والجنرال ولسلي أحد عناصر اللّوبي والّذي لعب الدّور الأساسي في تعيين غردون بالتلاعب بقرار حملة الإنقاذ. فالجنرال ولسلي الّذي أصبح قائداً لحملة الإنقاذ بطريقة ملتوية، قام بتحويل مهمّة الحملة من إنقاذ غردون إلى استعمار السّودان، وذلك عن طريق توسيع قوات الحملة بتجنيد قوات مرتزقة من مختلف إنحاء العالم خاصة من كندا والهند وبنغلاديش وغرب أفريقيا وأستراليا ومصر.

ونتيجة لذلك، ارتفعت أعداد قوات الحملة من قوّة صغيرة قوامها 1500 جندي أرسلت لإنقاذ غردون إلى قوة كبيرة بلغت 23 ألف جندي من أجل عملية الاستعمار؛ وارتفعت التّكاليف أيضاً نتيجة لهذا التّغيير من 300 ألف جنيه أجازها مجلس العموم البريطاني لتمويل حملة الإنقاذ إلى مبلغ 8 ملايين جنيه إسترليني لم يعرف إلى الآن من أين تمّ توفيرها. وإلى جانب تغيير ولسلي لمهمّة القوات، فقد قام أيضاً بتغيير مهمّته ليكون حاكماً عاماً للسودان بدلاً عن قائد عام لحملة الإنقاذ، كما غيّر –أيضاً– مهمّة غردون ليكون نائباً له بدلاً من إنقاذه والعودة به إلى بريطانيا.

سارت الأمور وفق هذا المخطّط ووصلت جيوش الحملة إلى السّودان وتبيّن للإمام المهدي –خاصة بعد معركة أبوطليح– أنّ قوات الحملة لا تنوي إنقاذ غردون وإنّما في طريقها إلى الخرطوم من أجل البقاء فيها، فقرّر –حينئذ– الاستيلاء عليها وتفويت الفرصة؛ وفي 26 يناير 1885، نفّذ المهدي قراره واستولى على الخرطوم وقتل غردون. كان الإمام المهدي قد ظلّ لفترة طويلة قبل حتى أن يحاصر الخرطوم يطلب من غردون الانسحاب

من السّودان والعودة إلى بريطانيا ووعده أكثر من مرّة أنّه سيوفر له الانسحاب الآمن، غير أنّ غردون رفض كلّ تلك العروض ليس لأنّه رجل شجاع لا يريد الهروب والنّجاة بنفسه وترك الحاميات المصريّة وراءه وإنّما لأنّ بقاءه جزء من استراتيجية يعلم غردون تفاصيلها وأهدافها، وكان أحد المنظّرين لها.

وعلاوة على ذلك، فقد كشفت المكاتبات الّتي دارت بين غردون وقوات حملة الإنقاذ، أنّ التّخطيط كان يجري لإرسال جزء من قوات حملة الإنقاذ في حدود 1500 جندي إلى الخرطوم أوّلاً لتأمين غردون وإبعاد قوات المهديّة من الجوار المباشر للخرطوم، وتبقى هناك حتى يرتفع منسوب النّيل في اغسطس 1885 فتجيء كلّ قوات الحملة الّتي يبلغ عددها 23 ألف جندي، والّتي من المفترض أن تتجمّع وتعسكر في بربر. وبوصول كل قوات الحملة إلى الخرطوم، كان الرّأي الّذي استقرّ عليه غردون وقائد حملة الإنقاذ هو الذهاب لمواجهة جيش المهدي وتحطيمه والانتهاء من تهديده ليسهل لهم بعد ذلك البقاء في الخرطوم واحتلالها. ولذلك وعندما وصل جزء من قوات الحملة إلى الخرطوم في 28 يناير 1885 لدعم غردون وتأمين الخرطوم إلى أن تصل باقي القوات في الخريف، وجدوا أنّ كلّ شيء قد انتهى إذ استولى المهدي على الخرطوم وأنهى اللّعبة.

ولأنّ جماعات الضّغط –وكما قلنا– أرادت استعمار السّودان تحت غطاء إنقاذ غردون، فقد رفضت الانسحاب من السّودان بعد مقتل غردون وقرروا الاستمرار في مشروعهم والتّقدم نحو الخرطوم وتحطيم المهديّة تحت غطاء الانتقام لغردون غير أنّ الحكومة البريطانيّة رفضت ذلك رفضاً قاطعاً وطالبت الحملة بالانسحاب من السّودان، وذهب رئيس الحكومة؛ المستر جلادستون، إلى مجلس العموم وألقى بيان انسحاب الحملة.

أطاحت ضغوط الرّأي العام وجماعات الضّغط إلى جانب أسباب أخرى بحكومة المستر جلادستون، وجاءت المعارضة إلى الحكم برئاسة اللّورد سالسبوري وتجدّد الأمل بأنّ الحكومة الجديدة سوف توافق على استمرار الحملة نحو الخرطوم إلّا إنّ الرّئيس الجديد رفض الوقوع في الفخ وألقى بياناً في البرلمان قال فيه إنّ حكومته ملتزمة بقرار الحكومة السّابقة وهو الانسحاب من السّودان. وهكذا انتهت تطوّرات أحداث الفترة (1883–1885)، بفشل مخطط استعمار السّودان بعد أن انسحب الجنرال ولسلي وقواته.

وعلى الرّغم من هذه الهزيمة والفشل لم تيأس جماعات الضّغط من الاستمرار في مشروعها الاستراتيجي. وهكذا بدأت مرّة أخرى مخططاتها منذ العام 1886 واستمرّت فيها واحدة تلو الأخرى إلى أن نجحت أخيراً في 1898 من احتلال السّودان. وكانت استراتيجيتها الأخيرة الّتي نجحت أكثر إحكاماً والتواءً ومراوغةً.

بدأت الخطوات الأولى للعودة لاحتلال السّودان منذ 1886؛ أي بعد عام واحد فقط من فشلها في 1885، وذلك عندما شنّت جماعات الضّغط حملة إعلاميّة قويّة ضد السّودان، اتّهمت فيها الحكومة المهديّة بارتكاب الانتهاكات والفظائع والمجازر ضد الشّعب السّوداني، وطالبت الحكومة البريطانيّة بالتّحرُّك عسكرياً لإنقاذه إلّا إنّ تلك الجهود باءت بالفشل. وبعد إخفاق تلك الحملة اتّجهت جماعات الضّغط إلى حيلة أخرى وهي اتّهام إيطاليا الّتي تستعمر الحبشة آنذاك بالتّحرُّك لاحتلال كسلا على اعتبار أنّ الموقع الاستراتيجي لها يمكن الايطاليين من التّحكم في مصر. واستناداً على ذلك طالبت الحكومة البريطانيّة بالتّحرُّك لاحتلال السّودان وتفويت الفرصة على الايطاليين، غير أنّ بريطانيا رفضت تصديق تلك المزاعم، وقال رئيس وزرائها؛ سالسبوري، ساخراً من افتعال النّقاش حول السّودان باستخدام التّهديدات الإيطاليّة، وقال: يبدو أنّ حرارة النّقاش حول السّودان قد وصلت نقطة الغليان في مصر، ولكنه في درجة الصّفر هنا في لندن (The temperature of the dispute seemed to be at boiling point in the Egypt but was at zero in London). ومن جانبها، رفضت إيطاليا الانسياق وراء تلك المخططات واستطاعت الدّولتان توقيع اتّفاقيّة تعاون بينهما وانتهى بذلك التّهديد الإيطالي المزعوم في 1889.

تحوّلت جماعات الضّغط بعد ذلك إلى ساحة أخرى وهي فاشودة في أعالي النّيل، وإلى استراتيجية أكثر إحكاماً وهي إشعال التّنافس بين فرنسا وبريطانيا حول تلك المنطقة. كانت الاستراتيجيّة وببساطة تقوم على الادّعاء بأنّ فرنسا تنوي احتلال فاشودة الّتي تتحكّم في إيرادات مياه النّيل؛ وأن تستغل فرنسا تحكمها بالمياه من أجل الإضرار بمصر وطرد البريطانيين منها. وللوصول إلى هذه الغاية كان لا بدّ من تذليل بعض العقبات ولعب بعض الأدوار الاستخباريّة السّريّة.

وقد كانت العقبة الأولى أمام هذه الاستراتيجيّة هي أنّ هذه المنطقة لم تقع في أيدي المهديّة، وأنّها لا تزال تحت السّيادة المصريّة ويحكمها الدُّكتور أمين باشا. وبالتّالي لا تعتبر منطقة خالية من السّيادة حتى تستطيع فرنسا الدُّخول إليها، فكان لا بدّ من إزاحة هذه العقبة وترك المنطقة خالية من أيّ سيادة. وفي سبيل ذلك نشرت جماعات الضّغط أخباراً في أوروبا تقول إنّ أمين باشا؛ حاكم فاشودة، في خطر ويجب التّحرُّك لإنقاذه. رفضت الحكومة البريطانيّة التّصديق أنّ أمين في خطر. وقال رئيس الحكومة البريطانيّة، إنّه حتى ولو كانت تلك المعلومات صحيحة فإنّ أمين ليس مواطنًا بريطانياً وإنّما ألماني، وأنّ على حكومته أن تتحمّل إنقاذه.

تصرّفت جماعات الضّغط لوحدها ونظّمت حملة شعبيّة بتمويل من بعض الرّأسماليين البريطانيين وملك بلجيكا ليوبولد الثاني والّذين يعتبرون محسوبين على جماعات الضغط. أسندت قيادة الحملة للمغامر والمستكشف الأميركي استانلي والذي استطاع في 1889، إزاحة أمين باشا وجنوده بالقوّة من أعالي النّيل وفاشودة وأصبحت المنطقة بذلك خالية من أيّ سيادة وبإمكان أيّ دولة أوروبيّة أن تحتلها. وترتّب على ذلك مباشرة أن قام الإعلام البريطاني مستعيناً بآراء خبراء الرّي والمياه وحوض النّيل بشن حملة قوية تقول بأنّ أيّ دولة أوروبيّة متحضّرة تستولي على فاشودة بإمكانها طرد بريطانيا من مصر، كما حذرت الحملة من خطورة بقاء تلك المنطقة خالية من السّيادة.

ومنذ العام 1892، اتّضح أنّ تحذيرات الإعلام البريطاني في طريقها إلى التّحقق بعد أن بدأت فرنسا التّحرّك نحو أعالي النّيل. ولكن لم يكن التّحرّك الفرنسي نتيجة لقرار الحكومة الفرنسيّة بهدف طرد بريطانيا من مصر، وإنّما كان تحرّكاً مخططاً (وملعوباً) من جماعات الضّغط عن طريق ملك بلجيكا؛ ليوبولد الثّاني. قام الملك ليوبولد بتجنيد الفرنسي هاري أليس؛ السّكرتير العام لأكبر منظمة فرنسيّة وذو النّفوذ الواسع من أجل استخدامه في تحريك بعثة فرنسيّة إلى أعالي النّيل. وقام هاري أليس بدوره بتجنيد وكيل وزارة المستعمرات؛ المسيو دلكاسيه، والّذي استطاع وعن طريق استغلال زمالة أحد المهندسين الفرنسيين في مصر وهو المسيو برمبت برئيس الجمهورية الفرنسية من استصدار قرار إرسال بعثة فرنسيّة بقيادة مونتيل إلى أعالي النّيل في 1893.

وقد تمّت هذه العمليّة من وراء ظهر الحكومة الفرنسيّة، حيث لم يعلم بها رئيس الوزراء ولا وزير الخارجيّة ولا حتى وزير المستعمرات الّذي يتبع له دلكاسيه. وقد شجب جميع هؤلاء العمليّة حين علموا بها أخيراً، حتى إنّ رئيس الوزراء صرّح قائلاً إنّ الّذي جرى ليس من اختصاص رئيس الجمهوريّة وأنّه يجب أن يعرف اختصاصاته الدّستوريّة وأن يقف عند حدوده.

وكان الملك ليوبولد وبعد أن حرّك البعثة الفرنسيّة إلى أعالي النّيل –من وراء السّتار– قام بتسريب تلك المعلومات إلى الحكومة البريطانيّة. وقد كان الهدف من تحريك البعثة الفرنسيّة وتمرير معلوماتها إلى البريطانيين هو لجعلهم يتّخذون نفس القرار ويسرعون إلى احتلال فاشودة قبل الفرنسيين. ومعروف أنّ مثل هذا القرار لا يعني سوى احتلال السّودان من أجل الوصول إلى فاشودة. وعلى الرّغم من نشر وإذاعة أخبار التّحركات الفرنسيّة إلّا إنّ بريطانيا لم تُبد أيّ ردّ فعل.

ولأنَّ قائد البعثة الفرنسيّة إلى أعالي النّيل المسيو مونتيل -أيضاً- كان واقعاً تحت نفوذ عناصر الملك ليوبولد العاملين في مركز المعلومات والتّجسس الّذي أقامه ليوبولد في فرنسا، فقد استطاع ليوبولد التّحكم في حركة مونتيل إلى أعالي النّيل وإبطائه إلى أن تتّخذ بريطانيا القرار المماثل، ولذلك لم يصل مونتيل إلى فاشودة وإنّما تمّ تغيير وجهته إلى ساحل العاج. وفي 1895، ونتيجة لهياج الإعلام البريطاني ومجلس العموم، قام رئيس الوزراء البريطاني؛ سالسبوري ولاحتواء التّحرُكات الفرنسيّة نحو فاشودة بإصدار أوامره إلى المفوّض البريطاني في يوغندا؛ المستر بورتال ليتحرّك إلى فاشودة ويحتلها قبل وصول الفرنسيين، وبالتالي الانتهاء من بعبع التّهديد الفرنسي. ولكن لأنَّ التّحرُّك البريطاني من يوغندا لا يخدم هدف احتلال السُّودان والّذي لا يتم إلا بالتّحرُّك من الشّمال (مصر)، فقد تمّ إفشال قرار الرّئيس سالسبوري لبورتال، وذلك بعد أن ادّعى بورتال أنَّ قرار الرّئيس لم يصله.

وعند هذه النُّقطة ظهرت لجماعات الضّغط عقبة جديدة، وهي أنَّ أيّ ضغوط لتحريك بريطانيا نحو فاشودة، فإنَّ الحكومة ستلجأ إلى خيار تحريك بعثتها في يوغندا. وفي سبيل تذليل هذه العقبة فكّرت تلك الجماعات إلى تكتيك إدخال القوات البريطانيّة إلى منطقة ما في شمال السُّودان، حتى تكون الخيارات أمام التّحرُّك البريطاني نحو فاشودة، هي: إمّا من يوغندا وإمّا من النُّقطة الأخرى الّتي يراد إدخال القوات إليها.

وللوصول إلى هذا الهدف، تمّ التّنسيق بين العسكريين البريطانيين في القاهرة والّذين اتّضح أنهم يتبعون لمنظمة سريّة داخل الجيش البريطاني تسمى (بمنظمة الأشانتي)، ويتزعمها الجنرال ولسلي وبين العسكريين الإيطاليين في إثيوبيا والقنصل البريطاني في إيطاليا والسّفير الإيطالي في بريطانيا. ونتيجة لذلك التّنسيق طلبت إيطاليا رسمياً من بريطانيا مساعدتها بالقوات في السُّودان من أجل تخفيف الحصار الّذي فرضته عليها قوات المهديّة في كسلا. ويجب أن نشير هنا إلى أنّه وعندما وقعت الأزمة المفتعلة بين بريطانيا وإيطاليا في كسلا في 1889، وتمّت تسوية الأمر بينهما؛ طلب العسكريون الإيطاليون في إثيوبيا السّماح لهم باحتلال كسلا إذا اضّطرتهم الظُروف إلى ذلك، على أن ينسحبوا منها في أيّ وقت تقرّره بريطانيا؛ ونتيجة لذلك احتلت القوات الإيطاليّة كسلا.

استفادت جماعات الضّغط من هذا الوضع لإدخال القوات البريطانيّة إلى السُّودان عن طريق المساعدة الّتي تقدّمت بها إيطاليا لتخفيف الحصار عليها. رفض الرّئيس سالسبوري استغاثة الإيطاليين مراراً وتذمّر قائلاً إنّه سوف لن يرسل قواته لمساعدة الإيطاليين لأنّهم

حين احتلوا كسلا لم يقوموا باستشارته. وتحت ضغوط العكسريين البريطانيين، ومن بينهم الجنرال ولسلي الّذي أصبح -آنذاك- القائد العام، أعادت الحكومة التّفكير في طلب الإيطاليين، ولكنها رأت أن يتم إرسال بعض القوات إلى شرق السّودان لتخفيف الحصار.

وبينما ابتهج العسكريون البريطانيون على قرار إرسال القوات إلى السّودان، إلا إنّهم رفضوا أن ترسل تلك القوات إلى شرق السّودان، واقترحوا بدلاً عن ذلك إرسالها إلى دنقلا! وكان الجنرال ولسلي الّذي قاد محاولة استعمار السّودان الفاشلة في 1885 هو الّذي دعم استصدار قرار إرسال القوات البريطانيّة من أجل دعم الايطاليين في السّودان، ولكنّه هو الّذي اقترح -أيضاً- إرسالهم إلى دنقلا! وواضح أنّه يريد تكرار تجربته الفاشلة تلك إذ لا يمكن بأيّ حال من الأحوال التّصديق بأنّ وجود قوات بريطانيّة في دنقلا يمكن أن تخفف الضّغط على القوات الايطاليّة في كسلا الّتي تبعد أكثر من 500 ميل، وهو الأمر الّذي صرّح به بعض البرلمانيين البريطانيين إلى جانب أنّ الايطاليين أنفسهم قد شككوا في فعالية مثل هذه المساعدة، فضلاً عن اعترافهم بعدم رغبتهم لا في احتلال كسلا ولا في البقاء فيها وقيامهم بإصدار أوامر إلى قواتهم بالانسحاب من كسلا في نفس الوقت الّذي كانوا ينشدون فيه المساعدة البريطانيّة.

ومهما يكن من أمر، فقد حقق العسكريون البريطانيون هدفهم بعد أن أصدرت الحكومة البريطانيّة أوامرها إلى كتشنر للتحرُّك إلى دنقلا في مارس 1896 بغرض مساعدة الإيطاليين، وأصبح للقوات البريطانيّة بذلك وجود في السُّودان، كما وفي نفس الوقت أصبح لبريطانيا خياران للتحرُّك إلى فاشودة. وعلى خلفية أنّه وبالإمكان إجهاض قرار التّحرُّك من يوغندا فإنّ عملية احتلال السُّودان قد باتت وشيكة.

وعقب هذه التّطورات أصبح السّباق نحو فاشودة أكثر جديّة. ففي نفس الوقت الّذي تحرّكت فيه القوات البريطانيّة إلى السُّودان قرّرت فرنسا إرسال بعثة بقيادة مارشان لاحتلال فاشودة في 1896. وقد كانت عملية إرسال مارشان نفسها مطابقة للطريقة الأولى الّتي أرسل بها مونتيل إذ إنّه وطبقاً لاعترافات السّفير البريطاني في فرنسا آنذاك وللتحقيقات الّتي أجراها البروفيسور ساندرسون في دراسته لأزمة فاشودة اتّضح أنّ بعض العناصر من القيادات الوسيطة في قصر الأليزية، وفي وزارة الخارجيّة الفرنسيّة ووزارة المستعمرات هي الّتي أدارت عملية إرسال بعثة مارشان إلى فاشودة، هذا بالإضافة إلى دعم الملك ليوبولد وعناصره في فرنسا.

وبتوغل مارشان في أفريقيا متّجهاً نحو فاشودة وبتسريب معلومات تحرُّكه إلى البريطانيين قرّر الرّئيس البريطاني؛ سالسبوري، مرّة أخرى احتواء تلك التحرُّكات من يوغندا، وأمر هذه المرّة المستر ماكدونالد الموجود في يوغندا بالتحرُّك إلى فاشودة قبل أن يصل مارشان، إلّا إنّه وكما هو متوقّع لم يتحرّك ماكدونالد إلى فاشودة لأنّه ادّعى أنّ جنوده ثاروا عليه؛ وعندما تحرّك بعد أن تأخّر كثيراً وأعاد تنظيم جنوده غيّر وجهته إلى غير فاشودة ثمّ عاد إلى يوغندا حتى اضطر رئيس الحكومة البريطانيّة إلى انتقاده ووصف تصرُّفاته بالمهزلة.

وإزاء ذلك، وبعد فشل خيار التّحرُّك من يوغندا للمرّة الثّانية لم يتبق أمام بريطانيا سوى خيار التّحرُّك من دنقلا، فأمرت كتشنر الّذي كان يعسكر فيها بالتحرُّك نحو فاشودة، الأمر الّذي لا يعني سوى احتلال الخرطوم أولاً وإزاحة المهديّة من أجل المرور إلى فاشودة، وكان ذلك هو الّذي تمّ في 1898. وعندما وصل كتشنر وونجت وسلاطين باشا، إلى فاشودة بعد تحطيم المهديّة واحتلال السُّودان في سبتمبر 1898وجدوا مارشان قد وصل إليها أيضاً في يوليو 1898، وكان معه 7 ضباط و120 جندياً سنغالياً فقط عالقين في فاشودة بين الحياة والموت. وعقب ذلك دخل الطّرفان في مفاوضات قصيرة وغادر بعدها كتشنر وضباطه إلى الخرطوم ثمّ تبعه مارشان مغادراً إلى القاهرة عن طريق الخرطوم. وفي رواية أخرى عاد الاثنان في باخرة واحدة إلى الخرطوم.

وبعد مفاوضات أخرى قصيرة أيضاً بين الحكومتيْن الفرنسيّة والبريطانيّة أمرت فرنسا سحب قوات مارشان من فاشودة وانتهت الأزمة، ولكن أصبح السُّودان محتلاً ليس نتيجة للتنافس الدُّولي ولكن نتيجة لهذه المسرحيّة. وإنّها لمسرحية بحق في كلّ فصولها إذ لا يمكن أن يكون 120 جندياً سنغالياً و7 ضباط هم قوام التّهديد الفرنسي في أعالي النّيل؛ ولا يمكن أن تتحرّك فرنسا إلى أعالي النّيل منذ 1892، ولم تصلها إلّا في 1898، وهو نفس وقت دخول القوات البريطانيّة إلى السُّودان؛ ولا يمكن أن تتحرّك بريطانيا إلى فاشودة من بعد 7،500 كيلومتر بدلاً من يوغندا الّتي تقع على بعد 500 كيلومتر؛ ومسرحيّة لأنّ التّعليمات العسكريّة لكلا الطّرفين المتنافسين كانت واحدة وتقضي بتجنُّب التّصادم والاحتكاك بينهما، إذ كانت أوامر كتشنر المشدّدة هي أن لا يدخل في أيّ مواجهة مع مارشان وأن لا يقوم بأيّ شيء من شأنه أن يقوده إلى الاستفزاز بينما كانت تعليمات مارشان أيضاً أن لا يدخل في أيّ مواجهة أو أيّ عمليّة عسكريّة ضد الطّرف البريطاني. وكلّ هذا فضلاً عن التّلاعب الّذي تمّ في عملية تسيير البعثات الفرنسيّة إلى أعالي النّيل، وقد أوردناه بالتّفصيل

داخل هذا الكتاب، غير أنّ التّأكيد الدّامغ لتلك المسرحيّة وضح حين تمّ سحب جميع الملفات الخاصة بأزمة فاشودة من وزارة المستعمرات ومن الأرشيف القومي الفرنسي من قِبل الأشخاص والوزراء الّذين كانوا ضالعين في تلك المسرحيّة ومن بينهم دلكاسيه.

ويجب أن نشير هنا إلى أنّه وقبل تنظيم هذه المسرحيّة الّتي أدّت إلى احتلال السّودان كانت جماعات الضّغط قد قامت أيضاً بتنظيم مسرحيّة أخرى إلّا إنّها فشلت، الأمر الّذي اضّطرها إلى تنظيم عمليّة فاشودة. وقد كانت المسرحيّة الفاشلة قد استندت على التّنافس بين شركات بريطانيّة وألمانيّة في منطقة حوض النّيل. قام رجل الأعمال البريطاني ماكينون وبعض الجمعيات التّبشيريّة بتأسيس الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا، بينما قام السّائح الألماني الدُّكتور كارل بيترز، بتأسيس الشّركة الألمانيّة للاستعمار في شرق أفريقيا. تنافست الشّركتان في احتلال بعض المناطق ومن بينها يوغندا وحاولت كلّ شركة توريط دولتها في هذا التّنافس.

رفضت بريطانيا الانسياق وراء الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا ووراء مشاريعها الاستعماريّة الّتي هدفت إلى جرّها لاحتلال المناطق الّتي احتلتها الشّركة ومن بينها يوغندا. كما وقفت ألمانيا -أيضاً- ضد الشّركة الألمانيّة، وأصدر الرّئيس الألماني بسمارك أوامره إلى أسطوله البحري المرابط في السّواحل الأفريقيّة بمنع كارل بيترز من التّحرُّك في أفريقيا، وأصدرت أوامرها إلى قنصلها في زنجبار بمنع تقديم أي مساعدات لكارل بيترز وشركته، ولاحقاً أصدرت ألمانيا مرسوماً بحل الشّركة نهائياً. وانتهت بذلك محاولات اختلاق التّنافس الّتي حاولت الشّركتان خلقها بين ألمانيا وبريطانيا من أجل دفع بريطانيا لاحتلال يوغندا.

وأرجّح أن هاتين الشّركتين كانتا تتبعان لجهة واحدة وكانتا تنسقان مشاريعهما السّياسيّة. ولعلّهما أذرع للجمعيّة الدُّوليّة الأفريقيّة للاستعمار الّتي تأسست بدعوة من ملك بلجيكا في بروكسل التي أصبحت مقر القيادة عام 1876، وضمّت إلى جانب بلجيكا كلّ من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا. وقد كان التّلاعب ظاهراً ليس فقط في محاولة اصطناع التّنافس الّتي هدفت إلى إدخال النُّفوذ البريطاني في تلك المنطقة وإنّما في حقيقة أسماء هؤلاء الأوروبيين الّذين كانوا وراء تلك الشّركات. فمؤسّس الشّركة الألمانية كارل بيترز -نفسه- اتّضح أنّ له عدة أسماء ولم يعرف اسمه الحقيقي. فهو إلى جانب اسمه الّذي ظهر به في الشّركة الألمانيّة سمى نفسه في برلين كيرمان (Kirmann)، وفي النّمسا فرد هانتر (Fred Hunter)، وفي عدن كومان (Caumann) وفي المركب الّذي دخل به من عدن إلى شرق أفريقيا بالمستر بومانك (Bowmank).

ومهما يكن من أمر فإنّ دراسة الأحداث السّياسيّة الّتي جرت خلال الفترة من (1883–1898)، قد كشفت بوضوح أنّ الدّافع المحرّك لتلك الأحداث، كان هو تعطيل وتفكيك الإمبراطورية السّودانيّة المصريّة آنذاك. وإنّ جماعات الضّغط وليست بريطانيا، كانت وراء تلك الأحداث. فبعد أن نجحوا في الفترة الأولى (1883–1885) من إصدار قرار إبعاد مصر عن السّودان وترتّب على ذلك تصفية بعض أجزاء الإمبراطوريّة الطّرفيّة إلّا إنّهم فشلوا في عملية استعمار السّودان بمقتل غردون الّذي كان يعتبر الغطاء الأساسي لاستراتيجيتها. وعقب ذلك اتّجهت ومنذ العام 1886 إلى محاولات عدة حتى استطاعت في 1898 من تحقيق هدفهما باحتلال السّودان من أجل فصله عن مصر.

ولذلك، فإنّ جذور الحكم الثّنائي الّذي تحدّثنا عنه أعلاه، لا يمكن فهمه إلّا بهذه الخلفية. ولهذا السّبب فإنّ الحكم الثّنائي لم يكن أبداً استعماراً بريطانياً، وإنّما كان استعماراً من قبل جماعات الضّغط، كما أوضحنا، وأنّ اقتراحات ونجت باشا الّذي تأسس بموجبها الحكم الثّنائي، كانت مستمدة من خطط جماعات الضّغط وليست الحكومة البريطانيّة. ولذلك استطاع الإداريون البريطانيون الحاكمون في السّودان من الوقوف في وجه الحكومة البريطانيّة وتحدّيها وإجهاض سياساتها واستراتيجياتها الخاصة بالعلاقات السّودانيّة المصريّة؛ ولكن لم يقفوا تلك الوقفة لأنهم كانوا يحبون السّودانيين كما قال الدّكتور منصور خالد. لقد كانوا يتحدّون حكومتهم ويحاربونها منذ العام 1883، وكان غردون يخالف تعليمات الحكومة صراحة ويشتمها على الملأ ويصفها بالخزي والعار. ونفس تلك الجماعات الّتي يعتقد الدّكتور منصور أنّها تحب السّودانيين، هي نفسها الّتي قتلت أكثر من 26 ألف سوداني في معركة كرري. ولذلك على الدّكتور أن يراجع تحليلاته تلك وأن يستمع إلى أم كلثوم: (حُبِ ايه اللّيّ أنت جاي تؤول عليه!).

على كلٍّ؛ ومن مجمل استنتاجات التّطورات الّتي بدأت منذ 1883 وانتهت في 1956، والّتي ليست سوى استراتيجية واحدة من قبل جماعات الضّغط موجهة ضد مصر لمنعها من التّوسع في أيٍّ من مناطق حوض النّيل بما فيه السّودان؛ فإنّ التّساؤل الاستكمالي الّذي يجب طرحه استناداً إلى ما سبق هو: هل التّطورات السّياسيّة الّتي ما زالت تجري في السّودان عقب الاستقلال وإلى اليوم، هي استمرار لنفس تلك الاستراتيجيّة السّابقة المعاديّة لمصر، ومن قبل نفس الجماعات، أم أنّها شيء غير ذلك؟

ولذلك اتّجه البحث إلى دراسة التّطوّرات السّياسيّة في السّودان عقب الاستقلال؛ وأيّدت النتائج الّتي تمّ التّوصل إليها هذه الافتراضات. فقد وقع السّودان بعد الاستقلال تحت نوعين من الصّراع من نفس تلك القوى السّابقة. اتّجه الصّراع الأوّل نحو السّيطرة على الحكومات السّودانيّة، بينما اتّجه الآخر نحو السّيطرة على الدّولة السّودانيّة.

فبالنسبة لصراع السّيطرة على الحكومات السُّودانية، توقّعت جماعات الضّغط أن تقوم الحكومة السُّودانيّة المستقلة برئاسة الأزهري من إعلان الوحدة مع مصر، وهو الأمر الّذي ظلّت تعمل ضده منذ 1883. وتحسباً لذلك وبالتنسيق مع بعض القيادات العسكريّة السُّودانيّة تمّ إعداد خطة انقلابيّة جاهزة في 1956 على أن يتم تنفيذها من قبل العسكريين السُّودانيين، إذا ما اتّضح أنّ السُّودان المستقل في طريقه للوحده مع مصر. وظلّت هذه الخطة جاهزة وجرى تحديثها في 1957، إلى أن تمّ تنفيذها في 1958، عندما اتّضح أنّ عبدالنّاصر نجح في توحيد الحركة الاتحاديّة (الحزب الوطني الاتّحادي وحزب الشّعب الدّيمقراطي)، واتّفقا على إسقاط حكومة عبدالله خليل. وما أن تأكّدت هذه المعلومات حتى سارع عبدالله خليل بتنفيذ الانقلاب وتسليم السُّلطة للفريق إبراهيم عبود، مبرراً ذلك بقوله (لو ما عملنا كده حياخدها عبدالنّاصر ويفقد السُّودان استقلاله).

ولهذا السّبب، كانت المناقشات حول هذا الانقلاب تجري في القاهرة وأديس أبابا والسّفارات الغربيّة في الخرطوم وليس داخل القوى السّياسيّة السُّودانيّة، الّتي ظلّت تتكهّن أنّ أمراً ما يجري في الخفاء. وتكرّر نفس الأمر مرّة أخرى في مايو 1969 عندما نجح تنظيم الضُّباط الأحرار المدعوم من عبدالنّاصر الاستيلاء على السُّلطة وارتفعت شعارات الوحدة، فعادت جماعات الضّغط وعبر عناصرها للتخطيط لإجهاض ذلك التّقارب. وقد كان عبدالنّاصر الّذي فقد السُّودان عام 1956 ومرّة أخرى عام 1958، أكثر يقظة هذه المرّة في 1969 للأدوار الّتي ظلّت تلعبها جماعات الضّغط ضد التّقارب المصري السُّوداني، فسارع إلى كشف إحدى الشّبكات الاستخباريّة الغربيّة وأخطر بها الرّئيس النّميري الّذي قام على الفور بإبعادهم عن السُّودان. ولكن وعلى الرُّغم من ذلك وكعهدها دائماً، استطاعت جماعات الضّغط من إجهاض ذلك التّقارب في فترة وجيزة جداً وارتفعت شعارات العداء والخصومة والشّتيمة بين البلدين بدلاً عن شعارات التّقارب والوحدة.

وفيما يتعلّق بصراع السّيطرة على الدّولة السُّودانيّة، فإنّ الهدف منه هو إعادة هيكلة السُّودان وهي استراتيجيّة كبيرة تستهدف مصر وليس السُّودان استكمالاً للاستراتيجيات السابقة. فبعد الانتهاء من إبعاد مصر من جميع منابع النّيل ووضعها في حدودها الجغرافيّة الحاليّة فإنّ الصّراع المستقبلي الموجّه ضدها هو صراع التّحكم وشل القدرات وكتم الأنفاس والّذي تمّ التّعبير عنه في تصريحات تاريخيّة كثيرة والتي تقول إنّ من يتحكّم في السُّودان يستطيع التّحكم بمصر.

إنّ السّيناريو المتصوّر لهذا التّحكّم وبعد أن تتم إعادة هيكلة السّودان وبالتالي انسجامه في توجهاته السّياسيّة والاستراتيجيّة مع دول حوض النّيل التّسع الأخرى، فإنّ سلاح مياه النّيل سيظهر بعد ذلك وستتعرّض حياة مصر إلى الخطر الحقيقي. والسّيناريو المتصوّر لهذا الخطر هو أن تقوم دول حوض النّيل الّتي تعاني من قلة الأراضي الصّالحة للزراعة وموجات الجفاف والمجاعة بحل مشاكلها تلك عن استغلال الأراضي الصّالحة للزراعة في السّودان. ومعروف أنّ بإمكان الأراضي السّودانيّة استيعاب كل إيرادات مياه النّيل سنوياً. وسواء كان الهدف هو سد الفجوة الغذائيّة في حوض النّيل أم لأغراض سياسيّة ضد مصر، فإنّ إمكانية التّحكم بمصر ستصبح متاحة.

ويبدو أنّ التّطوّرات الجارية في حوض النّيل ومنها مبادرة حوض النّيل الّتي طرحت عام 1999، تسهل لدول الحوض استغلال الأراضي الزّراعيّة السّودانيّة. فالفكرة الأساسية للمبادرة هي أن يتم النّظر لحوض النّيل كوحدة واحدة؛ بمعنى أنّه بدلاً من أن تخطط كل دولة على حدة للاستفادة من مياه النّيل، يجب أن يكون التّخطيط جماعياً ويؤخذ النّيل كله كوحدة واحدة: وتعني هذه الفكرة ببساطة أنّ أي مشروع يراد له أن يقوم في النّيل يجب أن يقام في المكان المناسب له بشرط أن يكون المشروع لفائدة دول الحوض العشر، أو الأحواض الفرعية كالحوض الشّرقي الّذي يضم السّودان ومصر وإثيوبيا، أو الجنوبي الّذي يضم السّودان ومصر إلى جانب كينيا وتنزانيا ويوغندا ورواندا وبوروندي والكنغو.

وطبقاً لهذه الرّؤية الجماعيّة الجديدة، فإنّه إذا ما أُريد بناء خزانات مثلاً لتوليد الطّاقة الكهربائيّة فيجب بناؤها في المنطقة الّتي يكون فيها انحدار المياه عالياً وطبيعياً وبالتالي سيقع الاختيار على إثيوبيا فيتم توليد الكهرباء فيها وتوزّع على باقي دول الحوض الّتي تحتاج إليها. وبتطبيق هذه النّظرة على أيّ مشروعات أخرى، فإنّه من البديهي أن يتم اختيار مشاريع زراعية مشتركة في السّودان لصالح أيّ مجموعة من دول الحوض. أي أنّ عملية لجوء أيٍّ من دول الحوض لاستغلال الأراضي الصّالحة للزراعة في السّودان لأيّ هدف من الأهداف سيكون عملاً شرعياً وقانونياً مستنداً على مبادرة حوض النّيل الّتي اقترحتها مصر والّتي ستتحوّل إلى اتفاقيّة قانونيّة بين جميع دول الحوض.

ويجب أن لا ينصرف إلى الأذهان أنّنا نعني بهذا أنّ مبادرة حوض النّيل مؤامرة ضد مصر وإنّما نعني أنّها سلاح ذو حدين وأنّها تتيح في ظروف سياسيّة معينة إمكانيّة استغلالها ضد مصر. والظّروف السّياسيّة المعيّنة الّتي نعنيها هنا، هي عملية إعادة هيكلة الدّولة السّودانيّة الّتي يمكن أن تلعب دور المتحكّم في مصر. ويعتبر المشروع الجهوي

الّذي يجري في السُّودان هو العمود الفقري لمشروع إعادة الهيكلة والّتي تسميها الحركة الشّعبية بالسُّودان الجديد أو يسميه الدُّكتور منصور خالد بالعودة إلى منصة التّأسيس. لقد كانت المحاولة الأولى لتطبيق المشروع الجهوي للسودان في 1884، حين قرّر غردون تسليم السُّودان إلى السّلاطين الّذين كانوا يحكمونه قبل الفتح التُّركي المصري إلّا إنّه تمّ التّراجع عنه لظروف مؤقتة؛ ثمّ ظهرت المحاولة مرّة أخرى في قانون المناطق المقفولة عام 1922 ومرّة أخرى في 1939 بقيام تنظيم الكتلة السّوداء.

عطّلت ضرورات معركة الاستقلال والّتي اقتضت توحيد السُّودانيين المشروع الجهوي للسودان، على الرُّغم من أنّه قد وضعت أسسه وبذوره خلال فترة الحكم الثّنائي وقبله. وعقب الاستقلال اتّجهت جماعات الضّغط إلى دعم حركة التّمرد السُّودانيّة في الجنوب منذ 1961 وحتى 1972. وبعد قيام الحركة الشّعبية في 1983 برز مشروع إعادة الهيكلة بصورة جليّة في طرح الحركة المسمى بالسُّودان الجديد وفي استراتيجيته القاضية بإنشاء حركات متمرّدة في أطراف السُّودان والتّحالف معها من أجل بناء السُّودان الجديد، وذلك على النّحو الّذي أوضحته الحركة الشّعبيّة في المانفستو عام 1983، أو على النّحو الّذي كشفه الدُّكتور لام أكول في كتابه: (Inside an African Revolution)، والّذي أكّد فيه أنّ الحركة الشّعبيّة قامت منذ العام 1984، بافتتاح مكاتب لها في كلٍّ من جبال النُّوبة وجنوب النّيل الأزرق ودارفور وشرق السُّودان.

وبالطّبع، ونتيجة لنشاط تلك المكاتب التّابعة للحركة الشّعبيّة ظهر التّمرُّد في جبال النّوبة وجنوب النّيل الأزرق وشرق السُّودان، وفشلت في غرب السُّودان عام 1991، إلّا إنّها عادت ونجحت في 2003. وبالتالي، فإنّ ما يجري في السُّودان ليس مشاريع تقسيم أو حروب موارد أو قبليات وإنّما هو فصول من استراتيجية واحدة تستهدف إعادة هيكلة الدُّولة. وسواءً كانت الحركة الشّعبية تعلم بالأبعاد الاستراتيجية الخارجيّة لهذا المشروع أم لا فإنّ الجهات الدّاعمة لها تريد من خلال إعادة الهيكلة تنفيذ استراتيجيتها المعادية والمحجّمة لمصر.

وما تتوجّب الإشارة إليه، إنّ خطورة هذا المشروع تكمن في ارتباطه بالجهات الخارجيّة الّتي تشكل لها مصلحة استراتيجيّة وليس في الجهات الدّاخليّة الّتي تعبّر عنه. فهذه الحركات ليست لها أيّ أرضيّة في المجتمع السُّوداني وأنّها تفرض نفسها فقط بقوة السّلاح والإعلام والمجتمع الدُّولي. وقد سبق وأن انكشفت حقيقتها في انتخابات 1986، حينما تكتلوا جميعاً تحت مسمى قوى تضامن الرّيف السُّوداني وخاضوا الانتخابات في قائمة واحدة، ولكنّهم لم يحصلوا على أيّ مقعد في السُّودان. ومن المؤكد، أنّه لو جرت أيُّ انتخابات الآن في السُّودان فسيحصلون على نفس النّتيجة السّابقة.

ونرجو أن نشير في ختام هذا التّلخيص إلى أنّ الأحداث والتّطورات السّياسيّة الّتي شهدها السُّودان خلال الفترة من (1883-1956)، والّتي كانت موجّهة لاحتواء التوسع المصري السُّوداني في المرحلة الأولى ولإبعاد مصر عن السُّودان في المرحلة الثّانية، وهي الاستراتيجيّة الّتي ظلّت تعكس نفسها بصورة مستمرة وبعبارات قوية مثل: قطع السُّودان عن مصر؛ إبعاد السُّودان عن مصر؛ إعطاء السُّودان الاستقلال؛ طرد الباشوات المصريين من السُّودان؛ طلاق السُّودان من مصر؛ إنهاء حكم قطاع الطُّرق في السُّودان... وما إلى ذلك من العبارات الّتي ردّدها جميع عناصر جماعات الضّغط في مختلف المراحل، قد قادنا -أيضاً- إلى دراسة التّطورات السّياسيّة خلال الفترة من 1820 وحتى 1883، وذلك استناداً على أنّه وطالما أنّ تلك الأحداث الّتي تحدّثنا عنها، قد تأسّست على النّظرة القائمة على إبعاد مصر الّتي توحّدت مع السُّودان عام 1820. وقد تمّ وضع استنتاجات ودراسات تلك الفترة في مقدّمة هذا الكتاب باعتبارها بدايات للتدخل الأجنبي في قضايا السُّودان.

وباختصار شديد يمكن تلخيص أهم استنتاجات تلك الفترة بالقول، إنّه تلاحظ ومنذ أن أقرت الدُّول الكبرى -آنذاك- وهي: بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا في وفاق لندن عام 1840 و1841، تبعيّة السُّودان لمصر بصورة رسميّة بدأت بعض القنصليات وبالأخص النّمساوية بالاحتجاج على الوحدة السّياسيّة بين السُّودان ومصر. كذلك تلاحظ وبالأخص خلال الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى أواخر السّتينيات (1855-1969)، ازدياد ظاهرة الرّق في السُّودان، وذلك بعد أن قامت خمس شركات أجنبيّة (إغريقيّة وإيطاليّة وشاميّة) بالتعامل في الرّق وتشغيل السُّودانيين. وقد كانت الملاحظة الأهم وبغض النّظر عن مَنْ كان يتعامل في الرّق، هي توسيع الحملة الإعلاميّة ضد تلك الظّاهرة في أوروبا وارتباطها بأهداف سياسيّة واستراتيجيّة.

إذ إنّه، واستناداً إلى تلك الحملة تمّ بناء سياسة تقول بوجوب إنهاء الحكم التُّركي المصري للسودان، نتيجة لضلوعه في تجارة الرّق. وقد كانت الحملة تجد دعماً قوياً في ذلك الوقت من منظمات أوروبية قويّة تسعى لوقفها ومنعها خاصة في الهند وأواسط آسيا والقوقاز وأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمّت الاستفادة من تلك الحملة أيضاً في إقناع الحكومة المصريّة باستيعاب شخصيات أوروبية في إدارة حكم السُّودان من أجل المساعدة لإنهاء تجارة الرّق.

ولكن، اتّضح أنّ أهداف أولئك الأوروبيين الّذين أرادوا الخدمة في السُّودان ليست كما أرادتها الحكومة المصرية. فقد جاءوا لتنفيذ أجندة أخرى ليس من بينها محاربة تجارة الرّقيق الّتي وصلوا باسمها إلى السُّلطة في السُّودان. ففي الفترة الّتي استوعب

فيها صمويل بيكر ليعمل في جنوب السُّودان (1869-1873)، كانت أهداف الحكومة المصريّة الأساسيّة هي القيام بفتح الطّريق إلى يوغندا وذلك بإنشاء سلسلة من المحطّات العسكريّة على طول النّيل؛ إلى جانب القضاء على تجارة الرّقيق غير أن صمويل اتّجه للعمل الاستكشافي وتعامل بقسوة مع القبائل الجنوبيّة الأمر الّذي ألّب تلك القبائل عليه واعترضوا طريقه ففشل في النهاية من التّوغل إلى الدّاخل فترك مهمّته واستقال من الخدمة.

وبعد ذلك عيّنت الحكومة المصريّة غردون باشا خلفاً له وحاكماً عاماً للجنوب (1874-1876)، وأوكلت له بصفة رئيسيّة أيضاً محاربة تجارة الرّقيق ومد النُّفوذ المصري إلى يوغندا الّتي كان ملكها؛ أمتيسة، قد طلب من الحكومة المصريّة إرسال بعثة إسلاميّة إليه ليدخل في الإسلام وليتعرّف على تعاليمه. وكسلفه صمويل بيكر كان لغردون أجندته الأخرى أيضاً. فمن جهة جاء أساساً لعمل مسح جغرافي وهايدرولوجي للنيل في الجنوب وإعداد خريطة متكاملة له وللإجابة على الأسئلة التّاريخيّة المثارة في أوروبا حول من أين ينبع النّيل وما هي صلته ببحيرة فكتوريا وما إذا كان ينبع منه أم لا.

وقد كانت تلك الأسئلة مثار اهتمام بالغ لدى الجمعيات الاستكشافيّة في بريطانيا والنّمسا. ولهذا الغرض جمع غردون ومنذ تعيينه حاكماً عاماً للجنوب طاقماً أوروبيّاً هندسيّاً ليقوم بهذا العمل. وبالفعل استطاع مسح كلّ مجرى النّيل وفروعه وبحيراته في الجنوب واستطاع الإجابة عن كلّ الأسئلة المعلّقة وأعدّ أوّل خريطة متكاملة للنيل، وكان ذلك هو العمل الوحيد الّذي قام به في الجنوب. ونتيجة لهذا العمل الاستكشافي لم يخرج غردون وطاقمه من مجرى النّيل أبداً إلّا لبضعة كيلو مترات فقط، حتى علّق بعض المؤرّخين على ذلك بقولهم إنّ المواطنين في الجنوب لم يسمعوا أبداً أنّ إنجليزياً جاء إليهم حاكماً عاماً.

أمّا بالنسبة لمسألة تجارة الرّقيق فهو لم يلتفت إليها أبداً، وعندما ضغطت عليه جمعيات محاربة الرّقيق في بريطانيا للتعرّف على جهوده كان ردّه أنّه لم يتمكّن من القضاء عليها لأنّ تجار الرّقيق سمعوا أنّ إنجليزياً جاء إلى الجنوب لمحاربتهم فتركوا الجنوب وغادروا. وفيما يتعلّق بتكليفه لمد النُّفوذ المصري إلى يوغندا، فقد فعل غردون العكس تماماً إذ أوقف التّوسع المصري إلى يوغندا وأدخل إليها المسيحيّة بدلاً عن الإسلام الّذي كان يطالب به ملكها، إضافة إلى إعلانه منح يوغندا الاستقلال. وقد أوضحنا داخل هذا الكتاب أحداث وألاعيب تلك الفترة بصورة أكثر تفصيلاً.

وبعد انتهاء غردون من المسح الجغرافي الّذي قام به في الجنوب قدّم استقالته وعاد إلى بريطانيا. وأثناء مروره بالقاهرة ادّعى أنّه أخفق في القضاء على تجارة الرّقيق لأنّ حاكم عام السودان كان يشجّع تلك التّجارة. وقد كان غردون يرمي وراء هذا الاتّهام الوصول إلى منصب الحاكم العام للسودان حتى يستطيع محاربة تلك التّجارة. وبالفعل عاد حاكماً للسودان (1876-1879)، ولكنّه -أيضاً- لم ينجح في قضيّة محاربة الرّق وذلك لأنّه من جهة ادّعى في ردّه علي استفسارات جمعيات محاربة الرّق في بريطانيا، أنّه لم ينجح لأنه لا يريد تحرير الرّقيق الّذين أصبحوا يسلكون الطُّرق الصّحراويّة لأنّ تحريرهم وتركهم في الصّحراء يعرّضهم إلى مخاطر الموت بالجوع والعطش.

ومن جهة أخرى، فشل غردون لأنّه أساساً لم يبق في منصبه حاكماً عاماً للسودان وإنّما قرّر أن يطوف جميع بقاع السُّودان على ظهر الجمال وبالفعل زار كلّ أطراف السُّودان قاطعاً مسافة إجمالية قدّرت بـ 7،500 ميل.

ومن غير المعروف عماذا كان يبحث غردون من خلال تلك الجولات الّتي استهلكت معظم وقته كحاكم عام. ولكن اعتقد وكونه إحد أمهر مهندسي المساحة كان يقوم بمسح ووضع حدود السُّودان الّتي لم تكن معروفة آنذاك. ولعلّ الدّلائل الّتي تؤكّد ذلك هي القول الّذي أوردته إحدى البعثات النمساوية الّتي زارته في مقرّه في الخرطوم، حيث أشارت إلى أنّهم وجدوا غردون منهمكاً في إعداد خريطة كبيرة للسودان. وبعد أن انتهى غردون من الخريطة الّتي استغرقت عدة أشهر قال للوفد: لقد أنهيت عملي الآن وأشعر بالفراغ ماذا أفعل، وبالإضافة إلى ذلك فقد اتّضح عام 1883، وعندما صدر قرار إخلاء السُّودان أنّ الخريطة الّتي بنى عليها قرار الإخلاء بوصفها السُّودان الّذي يجب إخلاؤه كانت هي الخريطة الّتي أعدّها غردون خلال فترته حاكماً عاماً للسودان.

ولذلك يمكن القول ختاماً لكلّ تلك الأحداث، إنّ ما يواجه حكومة الإنقاذ الوطني اليوم ما هو إلا صراع استراتيجيات بدأ منذ فترة طويلة جدّاً. وسنحاول في ختام هذا البحث الإجابة عن إمكانيّة إنقاذ السُّودان من المصير الّذي تسوقه إليه تلك الجماعات عبر الضُّغوط والمؤامرات الخارجيّة وعبر عملياتهم الّتي جرت في الماضي وتجري الآن ومستقبلاً.

القسم الأول

العهد الأول للتدخل الأجنبي في قضايا السودان

1879-1840

الفصل الأوّل

سنوات الاحتجاج السّياسي ضد الوحدة المصريّة السّودانيّة

1870-1840

ارتبطت قضايا السّياسة السُّودانيّة الدّاخليّة بالجهات الأجنبيّة سواءً كأفراد أو مؤسّسات أو دول في عهدين، تغطي الأولى الفترة من (1840–1860)، والثّانية (1874–1879).

يدأ النّقاش حول السّودان في الفترة الأولى، نتيجة للفتح المصري في عهد محمد علي باشا عام 1820، والّذي تحقّق بمقتضاه الوحدة السّياسيّة بين البلدين، وعلى الرُّغم من أنّ تلك الوحدة استندت إلى حق الفتح، إلّا إنّه ظهرت ادّعاءات من قنصليات أوروبيّة في القاهرة تقول ببطلان تلك الوحدة، الأمر الّذي دفع بمحمد علي للقيام بزيارته الأولى للسودان في الفترة من (1838–1839).

وكان الهدف من تلك الزّيارة –كما يقول الدُّكتور محمد فؤاد شكري– الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر، بل والسّودان نفسه من مياه النّيل، فقد عمد حكام الحبشة والنُّوبة من الأزمنة القديمة إلى تهديد مصر بقطع مياه النّيل عنها، وذلك كلما ساءت العلاقات بينهم وبين مصر، وذلك بأن يعملوا على تحويل مجرى النّيل بحيث لا تصل مياهه إليها.

وفي العصور القريبة، يذكر الرّحالة جيمس بروس، أنّ هنالك خطاباً من أحد ملوك الحبشة إلى الباشا العثماني في مصر سنة 1704، يقول إنّ في النّيل وحده الوسيلة الّتي تكفي لعقابكم، لأنّ الله جعل منبع هذا النّهر وفيضانه تحت سلطاننا وفي وسعنا التّصرُّف في مياهه

بالكيفية الّتي تلحق الأذى البليغ بكم. ومنذ ذلك الوقت وحتى عهد محمد علي، كان لا يزال الخوف من تحويل مجرى النّهر قائماً، وقد كتب اللورد بالمرستون عام 1851، مذكرة بعنوان: إمكانية تحويل مياه النّيل بحيث يمتنع الرّي عن مصر. ولقد استأثر الاهتمام بمسألة توفير مياه النّيل بانتباه محمد علي الّذي استطاع في عهده أن يشق الطّريق إلى حوض النّيل الأعلى عن طريق الرّحلات الاستكشافيّة الّتي قام سليم قبودان في النّيل الأبيض خلال الفترة (1838-1841)، وهي الفترة الّتي زار فيها محمد علي السّودان، وعلى ذلك فقد كان من شأن الاحتفاظ بالسودان أن يتمكن محمد علي من تلافي أخطار تحويل مجرى النّهر.

غير أنّ الأهم من هذا الهدف في زيارة محمد علي، كان هو مسألة الوحدة السّياسية بين مصر والسّودان، وردّاً على الاحتجاجات القنصليّة في القاهرة بشأن تلك الوحدة قام محمد علي بنشر تفاصيل رحلته إلى السّودان في الجورنال الرّسمي للدولة، وكان الغرض من ذلك هو إذاعة نظرية (الخلو) والاستناد عليها في صون وحدة الوادي وبقاء شطريه في نظام سياسي واحد[1]. ويضيف الدّكتور محمد فؤاد شكري غرضاً آخر للرحلة، ويقول: كان من الأغراض الّتي توخاها محمد علي باشا من فتح السّودان هو التّمهيد لضم بلاد الحبشة إلى ممتلكاته[2].

وكان القنصل النّمساوي الّذي يراقب هذه التّطورات عن كثب، قد بادر بالتعليق على الزّيارة إلى حكومته في تقرير كتبه في 19 أبريل 1839، قال فيه: إنّ مقصد الباشا من نشر هذا الجورنال هو أن يذيع على الملأ كلّ حقوق السّيادة الّتي يطلبها لنفسه على تلك الأقاليم الّتي يعتبرها خالية (Vacans)، ولا يملكها أحد، والسّبب في ذلك أنّ تأسيس مملكة تضم أقطار السّودان، إليها قد أصبح عقيدة راسخة في ذهن محمد علي وفي ذهن أولئك الّذين يدرسون عن كثب رغبات وميول الباشا، ويغلب على الظنّ أنّ نشر جورنال الرّحلة ليس سوى مقدّمة لإنشاء مملكة السّودان الحديث[3].

قامت حرب الشّام الثّانية في هذه الأثناء بين محمد علي والسّلطان محمود الثّاني، حيث انهزمت فيها تركيا، ونتج عن ذلك تدخّل الدّول الأوروبية لوضع تسوية بين تركيا ومحمد علي، أسفر عن معاهدة أو وفاق لندن كما صار يعرف به في 15 يوليو 1840، بين إنجلترا وروسيا والنّمسا وبروسيا وتركيا، وكان جوهر الحل الّذي جاءت به المعاهدة هو إعطاء محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر شريطة أن تبقى مصر ولاية عثمانيّة، وكان السّودان ضمن هذه التّرتيبات، حيث صدر في شأنه فرمان بتاريخ 13 فبراير 1841، نص على تقليد محمد علي ولايات النّوبة ودارفور وسنار وكردفان وجميع توابعها وملحقاتها

الخارجة عن حدود مصر، ولكن بغير حق الإرث، اي لمدى الحياة فقط[4]. وعندما شرعت الدُول الكبرى -آنذاك- في وضع أصول تسوية أو وفاق لندن عام (1840- 1841)، كانت قد استندت على الدّعاوى المصريّة بصون وحدة الوادي كبناء وتطوير أسس الإدارة في السُّودان، إلى جانب الاستناد على نظرية الملك المباح الّذي أذاعه محمد علي[5].

ومن الواضح، أنَّ جزءاً من نقاشات هذه الفترة هو قضية السّيادة على السُّودان، ومع أنَّ محمد علي نجح بالإضافة إلى حق الفتح، وهو حق مأخوذ به في تحديد العلاقات الدُولية في ذلك الوقت وظلَّ معترفاً به حتى أُلغي نهائياً بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتَّحدة في يونيو 1945، وبالاستناد إلى موافقة الدُول الكبرى في تكييف العلاقة مع السُّودان، إلّا إنَّ مسألة السّيادة على السُّودان ظلّت معلّقة أو بالأحرى ظلّت مرتبطة بالمدّة الّتي يقضيها محمد علي في الحياة وفقاً لنص فرمان 1841م.

وقد تجدّد نقاش الوضع الدُّستوري للسودان عام 1848، عندما تمّ تقليد عباس باشا حكومة مصر حيث نص فرمان التّقليد على إعطائه حكومة مصر وتوابعها، على أن يكون ذلك بالشروط الّتي جاءت في فرمان 23 مايو 1841، وهو الفرمان الّذي أعطى لمحمد علي الحكم الوراثي في مصر، ولم يذكر فيه السُّودان الّذي صدر بحقه فرمان منفصل في 13 فبراير 1841. وقد أثار تعيين عباس باشا السُّؤال عما إذا كان الحكم في السُّودان سيكون أيضاً وراثياً لأسرة محمد علي، على أساس أنّه من التُّوابع المذكورة في فرمان التّعيين أو ينتهي سريان سلطة الباشوية بموت محمد علي. سارع القنصل النّمساوي في القاهرة؛ هيربرت، بالقول إنَّ عبارة مدى الحياة تتجدّد عند اعتلاء كلّ باشا جديد لأريكة الولاية أو الباشوية المصريّة. وكتب هيربت بهذا الخصوص إلى حكومته في 6 يناير 1852، ليبيّن أنّ حكومة السُّودان ليست حقاً وراثياً من حقوق أسرة محمد علي، ولكن إدارة أقاليم سنار، أي السُّودان، ملحقة بإدارة الباشا في مصر والباشا هو الّذي يعيّن الحاكم العام في الخرطوم[6].
وتزامن مع الحديث عن الوضع السّيادي للسودان وعلاقته بمصر محاولات عمليّة للفصل بينهما وإنشاء حكومة مستقلة في السُّودان تتبع الباب العالي في تركيا وليست مصر. وقاد تلك المحاولة حاكم عام السُّودان؛ أحمد جركس باشا المعروف باسم (أبوودان)، والّذي حكم في الفترة (1838–1843)، وعن تلك الأحداث كتب القنصل الفرنسي في مصر؛ لافاليت، إلى حكومته في 16 أكتوبر 1843، قائلاً:

إنّه قد بلغت مسامعه الإشاعات المخيفة الّتي انتشرت بين النّاس عن الحالة في السُّودان، حيث يقال إنَّ أحمد باشا جركس الحكمدار، إذا استمر يرفض أوامر محمد علي باشا المتكرّرة لحضوره من الخرطوم إلى القاهرة فمعناه أنَّ أحمد باشا جركس ثائر

وخارج على الحكومة المصريّة، وأنّه يعتزم أن يطلب من الباب العالي، وسوف يحصل منه على فرمان مباشر يتقلّد بموجبه ولاية السُّودان في مقابل جزية سنوية هي 800 ألف ريال. ويضيف القنصل: ثمّ إنّ الباب العالي الّذي كان من مدّة سابقة قد اعتزم تهيئة السّبيل لخيانة محمد علي باشا، قد رفض مغرضاً في سنة 1841م ذكر سنار (السُّودان) في الخط الشّريف الصّادر سنة 1841، (والمقصود هنا فرمان 23 مايو 1841، وفرمان أوّل يونيو من نفس السّنة كجزء من الباشوية الوراثية المصريّة)، وقال لافاليت: إنّ الباشا يريد دعوة كبار ضباطه للاجتماع في القاهرة كي يبحثوا من غير إمهال الوسائل الواجب اتّخاذها لمعاقبة الحكمدار الثّائر[7].

وتحدّث القنصل النّمساوي؛ لاورين -أيضاً- عن مشروعات أحمد جركس الاستقلاليّة، وكتب إلى حكومته في 6 سبتمبر 1843، أنّ أحمد جركس سلك منذ عامين في حكمداريته مسلكاً يثير الشُّبهات والظّنون في أنّه يريد الخلاص والاستقلال من سيطرة محمد علي، فهو على نحو ما أجمعت عليه كلمة الرُّواد الأوروبيين الّذين زاروا الخرطوم لا يطيع من أوامر محمد علي إلّا ما يتّفق مع أغراضه ويرفض ما عداها، ويقول: إنّ محمد علي يحكم في مصر وأنا أحكم في السُّودان.

واستمر لاورين يقول: ومع أنّ محمد علي طلب مراراً قدومه إلى القاهرة، فقد انتحل المعاذير في كلّ مرّة لعدم مغادرة السُّودان. ويعزى إلى أحمد باشا أنّه قام بمساع في القسطنطينية حتى ينال تقليداً من السُّلطان بباشوية الحبشة (السُّودان)، وأنّه يرغب كثيراً في دفع جزية عظيمة نظير هذا التّقليد، وقد وزّع في القسطنطينية ما يزيد عن 20 ألف جنيه إنجليزي. وقال لاورين، إنّ محمد علي قد أبلغ حفيده عباس باشا من أيام قليلة مضت أنّه سوف يذهب بنفسه إلى السُّودان لإحضار أحمد باشا إذا لم يحضر بنفسه إلى القاهرة [8]. وقد انتهت محاولات تمرُّد أحمد جركس بموته فجأة في سبتمبر 1843، والمرجّح أنّه مات مسموماً[9].

تولى محمد سعيد باشا حكومة مصر في (1854–1863)، وكان السُّودان من بين اهتماماته، وكتب عنه القنصل الأمريكي في القاهرة؛ أدوين دي ليون، قائلاً: لا مجال للشك في أنّ سعيد باشا سيكون مستعدّاً عند سنوح الفرصة للقيام بنفس الدّور الّذي قام به محمد علي من قبل، ذلك أنّه نصّب أخاه عبدالحليم باشا حكمداراً على الأقاليم السُّودانيّة، تلك الأقاليم الّتي تعتبر المدخل إلى قلب أفريقيا الوسطى والطّريق الموصل إلى بلاد العرب، وينظر سعيد بدقّة وحذر وانتباه إلى نتائج ما ألمّ بتركيا من ضعف يتزايد

على الأيام، كما يرقب آثار تلك المنافسة الظّاهرة بين الدُّول الأوروبيّة[10]. قام محمد سعيد برحلة طويلة إلى السُّودان في الفترة من (1856-1857)، وكانت أغراض الرّحلة تدور حول ضرورة الاحتفاظ بالسودان من حيث إصلاح الوضع الضّريبي الّذي أدّى إلى تذمُّر المواطنين وعدم استقرارهم، وحول هذا الموضوع كتب القنصل النّمساوي في الخرطوم الدُّكتور؛ هوجلين، تقريراً مطولاً إلى حكومته في 25 أبريل 1854 قال فيه:

إنّه فرضت ضرائب ثقيلة على المواطنين كما حدث في إقليم بربر مثلاً، وهو الإقليم الّذي أشتهر أهله بنشاطهم في الزّراعة والتّجارة والعمل في السُّفن النّهريّة، وقد هرب أناس كثيرون من وضع الضّريبة وبلغ عدد المهاجرين من بربر عدة آلاف ذهبوا إلى كردفان والنّيل الأبيض والأزرق، وحدث مثل هذا الأمر في إقليم التّاكا والسُّودان الشّرقي عموماً، وقد كان نتيجة ذلك كله ذيوع التّذمُّر والاستياء الشّديدين بين المواطنين حتى كثرت الاضّطرابات وتعدّد العصيان واضطّرت الحكومة إلى إرسال الحملات العسكريّة من وقت لآخر لإخضاع هذه الثّورات[11]. كما تناول القنصل النّمساوي الدُّكتور هوجلين في تقريرين أحدهما من الخرطوم في 12 يناير 1857 والثّاني من كورسكو في 23 فبراير 1857، عن الجهاز الإداري ومساوئه. وقام زميله بالقاهرة هوبر بتلخيص هذين التّقريرين في رسالة مطوّلة إلى حكومته من القاهرة في 11 مارس 1857، جاء فيها:

السُّودان المصري كان يتولى الحكم فيه حكمدار ذو سلطة مطلقة تقريباً مقرُّها الخرطوم، وللحكمدار حق القيادة العامة على قوات الجنود النّظاميين وغير النّظاميين (الباشبزق)، الّذين مهمّتهم المحافظة على الأمن والسّلام، وقد أدّى هذا النّظام إلى استخدام عدد كبير من الموظفين كانوا شبه مستقلين في أعمالهم ولا رقابة فعلية عليهم لاتّساع مساحة المديرية الواحدة ولبعد المسافات الّتي فصلتهم عن مقر الحكومة المركزيّة بالخرطوم ولرداءة طرق المواصلات وقلتها، ولذلك فقد أساء هؤلاء الموظفون الحكم وأرهقوا الأهلين بأنواع المظالم ونظروا للسودان كمعين لا ينضب للثراء الفاحش والغنى السّريع، مما ترتّب عليه أن عانى الأهلون الفقر والحاجة الشّديدة وصاروا يهاجرون في جماعات كثيرة من جهات أقفرت بأكملها من سكانها حتى لحق بالأرض الخراب وقل الإنتاج[12].

وخلال هذه الرّحلة استطاع سعيد إدخال بعض الإصلاحات الإداريّة والضّرائبيّة بأن ألغى نظام المركزيّة وجعل بدلاً عنها اللامركزية مع إشراك المواطنين وزعماء العشائر في الأمور الإداريّة، هذا إلى جانب تصريحاته في بربر بأنّ يقرر الرُّؤساء والزُّعماء الوطنيون مقدار الضّريبة الّذي يسهل القيام به بلا مشقة أو كُلفة[13].

وكان إلى جانب الإصلاحات الإداريّة، هدف سعيد من رحلته إلى السُّودان تأمين حدود السُّودان الشَّرقيّة من ناحية الحبشة، وقد ذكر القنصل النّمساوي هوبر في رسالته إلى حكومته بتاريخ 12 نوفمبر 1856: أنَّ سعيد باشا كثير القلق من ناحية هذه الحركات الّتي يقوم بها كاسا الجريئ النّشيط وخصوصاً ما يذاع في القاهرة من أنّ وسوسة الإنجليز في أذن كاسا تزيده تذمُّراً وغضباً من الإدارة المصريّة في السُّودان، والواقع أنَّ كاسا قد حصل على بعض المدفعية والبنادق لعساكره من عدن، وقد ذكر هوبر في رسالته أنَّ الباشا سعيد يريد في رحلته هذه تعيين حدود السُّودان الّتي لا تزال غير واضحة المعالم وموضوع نزاع[14].

وكاسا المذكور هنا هو، ثيودوركاسا الّذي تُوِّج إمبراطوراً على الحبشة سنة 1855، باسم ثيودور الثّاني، وقيل إنّه كان صاحب أطماع كبيرة يريد إعادة مجد إمبراطورية إثيوبيا القديمة ويهدد بغزو بلاد السُّودان وتكثر إغارات رجاله على الحدود الشّرقيّة، وكان الاعتقاد الذّائع أنَّ الإنجليز هم الّذين كانوا يحرِّضونه على العدوان ويثيرون كوامن حقده على الإدارة المصريَّة بالسودان، على خلاف ما كان يدّعيه قناصلهم في مصر –وقتئذ– من أنّهم يريدون أن يسود السّلام بين مصر والحبشة[15]. وقد تحدّث القنصل الفرنسي في مصر؛ بنديتي، عن أطماع ثيودور فذكر في رسائله إلى حكومته في 5 وفي 30 نوفمبر 1856، أنَّ ثيودور كاسا يهدد بالإغارة على السُّودان المصري ويريد تحويل مجرى النّيل حتى يجعله يصب في البحر الأحمر، وأكّد وجود هذه الأطماع لدى ثيودور القنصل الإنجليزي المقيم بالحبشة وهو بلودن، الّذي كتب في 12 نوفمبر 1856، يقول: إنَّ ثيودور يطلب البلاد العربيّة الواقعة على حدوده الشّمالية حتى سنار[16].

وخلال هذه الزّيارة ظهرت لأوّل مرّة فكرة إخلاء السُّودان وفكرة تسليم الحكم فيه إلى الحكام الوطنيين الّذين كانوا يحكمونه قبل الفتح التُّركي المصري، ونسبت إلى محمد سعيد باشا والّذي قيل إنّه تأثّر بالأوضاع السّيئة الّتي رآها في السُّودان فقرّر تلك السّياسات، وترجع أهمية هاتين الفكرتين في أنّهما تمّ تطبيق الأولى عام 1884، عندما فرضت بريطانيا على مصر إخلاء السُّودان تماماً إثر تطوُّرات الثّورة المهديّة، بينما حاول غردون تطبيق الفكرة الثّانية حين أعلن سياسة تسليم السُّودان لحكامه السّابقين عقب تعيينه للسودان بيوم واحد 19 يناير 1884، كما سيرد ذلك لاحقاً.

وقد أشار القنصل النّمساوي إلى هذه الآراء في تقريره إلى حكومته في 8 نوفمبر 1856، حين أورد: وفي اليوم السّابق على نهار سفره قابل سعيد باشا القناصل وبهذه المناسبة أبلغهم أنَّ سبب الرّحلة إلى السُّودان ليس حربياً مطلقاً بل على العكس من ذلك ليس الغرض سوى

فحص إدارة السُّودان فحصاً دقيقاً بعد أن اهملت إهمالاً تاماً من زمن طويل، فقد صار لهذه الأقاليم السُّودانيّة وهي منضمّة إلى مصر 38 عاماً تقريباً، وعلى ذلك تعذّر الحصول على أي إيرادات أو الاستفادة منها مالياً، بل تسبّبت في خسائر كبيرة كلّ سنة، ولذلك فإذا اتّضح أنّ من المستحيل إزالة مساوئ الإدارة، فمما لا غبار عليه أنّ من الأجدى والأنفع للحكومة المصريّة ترك هذه الأراضي وعندئذ تعود البلاد إلى أصحابها السّابقين[17].

نفى الدُّكتور محمد فؤاد شكري أن يكون سعيد قد قال تلك الآراء، ويقول إنّ المسؤول عن ذيوع أسطورة إخلاء السُّودان هو فردنند دلسبس صديق سعيد، وأحد الأوروبيين الذين رافقوه في هذه الرّحلة التي ضمت إلى جانبه كلّاً من: موجيك بك رئيس المهندسين، والدُّكتور أباتة الإيطالي طبيب الباشا والّذي نشر كتاباً عن الرّحلة في 1858، وبولاني قنصل البرتغال العام، وباولينو والدُّكتور هوجلين القنصل النّمساوي بالخرطوم، والدُّكتور ايجناز كنوبلخر رئيس البعثة الكاثلوكيّة التّبشيريّة.

يقول شكري: فقد زعم ديلسبس أنّ محمد سعيد لشدة تأثُّره مما شاهده من بؤس أهل السُّودان والكوارث الّتي نزلت بهم بسبب سوء الإدارة لم يلبث أن أبدى عزمه وهو بمدينة بربر في طريقه للخرطوم على إخلاء السُّودان، وحتى يؤكد دلسبس روايته ادّعى أنّ سعيداً أبدى هذه الرّغبة نفسها في الخرطوم، فقال إنّه كان على مائدة الطّعام مع الباشا وحدهما عندما أربد وجه سعيد بغتة وراح يشكو من حرج الموقف الّذي وجد نفسه واستحالة إصلاح أي شيء وإزالة ما يشكو منه السُّودانيون، وإنّه لا يجد سبيلاً للخروج من هذا المأزق سوى ترك السُّودان. كذّب شكري هذه الرّواية وقال إنّ الدّليل علي تلفيقها هي الإصلاحات التي استحدثها محمد سعيد في أثناء هذه الرّحلة والّتي تعتبر دليلاً على تمسُّكه بالسودان، وأن أمراً خطيراً كإخلاء السُّودان وتسليمه للرؤساء والزُّعماء الوطنيين ما كان من الممكن ألّا يظل سرّاً ولا يعلم هؤلاء عنه شيئاً لا سيما أنّ سعيداً قد قلّد عدداً كبيراً منهم المناصب[18].

يصعب بأيّ درجة تصديق أنّ سعيد باشا هو الّذي توصّل إلى تلك الآراء الّتي تتناقض مع مصالح مصر الاستراتيجيّة والأمنيّة، كما أنّ السُّودان شهد في عهده بعض الإصلاحات الإداريّة والتّعليميّة، وأيّاً كانت صحة أو عدم صحة تلك الآراء، فإنّ المهم فيها أنّها ظلت باقية إلى أن جاء الوقت المناسب عندما فرضت سياسة إخلاء السُّودان بحجة عدم قدرة مصر مالياً علي مواجهة ظروف الحرب الّتي قامت بسبب المهديّة، وقد رفضت الحكومة المصريّة رفضاً تاماً التّخلي عن السُّودان، إلّا إنّها خضعت في النّهاية تحت تهديد الحكومة البريطانيّة، وبعد أن استقالت حكومة شريف باشا، وترتّب على سياسة الإخلاء مباشرة سياسة تسليم السُّودان لحكامه السّابقين إلّا إنّ ذلك لم ينجح، كما سنرى لاحقاً.

فتحت تسوية أو وفاق لندن عام (1840-1841)، والّتي شاركت فيها الدُول الكبرى آنذاك: (إنجلترا وروسيا وبروسيا والنّمسا)، الباب أمام رعايا تلك الدّول للدخول إلى السُّودان، كما تدفّق على مصر سيلٌ من الأجانب في عهد سعيد وتدفّق على السُّودان جماعة منهم كانوا مثل إخوانهم في مصر من حثالة القوم باعتراف معاصريهم من الأوروبيين أنفسهم، وما كان يهمُّهم إلا الوصول إلى الغنى السّريع فتاجروا في العاج في بادئ الأمر حتى إذا قلّ العاج انقلبوا إلى تجارة الرّقيق، فصارت مراكبهم في النّيل الأبيض تحمل الرّقيق محتميّة بأعلام الدُّول التّي كانوا من رعاياها أو تجنّسوا بجنسياتها ويؤازرهم في نشاطهم ويقوم بالدفاع عنهم لدى السُّلطات المحلية قناصلهم في الخرطوم[19]. وقد وصفهم القنصل البريطاني في مصر كوهون عام 1860: لقد كانوا من المغامرين الّذين وقفوا كلّ جهودهم على اقتناص الرّقيق والاتّجار به[20].

وواقع الأمر، أنّ هذا العهد كان عهد القناصل الذّهبي في السُّودان، كما كان الحال في مصر، فقد أشرف على مصالح الإنجليز بالخرطوم أحد السُّوريين هو خليل شامي إلى أن عُيِّن جون بتريك نائب قنصل عام 1849، ثم قنصلاً بعد ذلك، وكان أوّل قنصل للنمسا في الخرطوم هو البارون مللر سنة 1850، ثمّ خلفه الدُّكتور ثيودور فون هجلين، ثمّ خلفه الدُّكتور ناترر وقد توفي سنة 1862، وتولى منصب القنصل الفرنسي السّيد تيبو وكان لسردينيا قنصل هو المسيو فوديه، الّذي قتل مع 10 من أتباعه من قبل قبائل الباري في غندكرو في أبريل 1854، وكان يتاجر في العاج والرّقيق، وشغل منصب قنصل الولايات المتحدة بالخرطوم القبطي شنودة الابن[21].

وكان جميع هؤلاء باستثناء الدُّكتور هوجلين (القنصل النّمساوي)، قطعاً ومن المحتمل كثيراً المسيو جون بتريك يتاجرون في الرّقيق، وبينما كان لا يتجاوز عدد الأجانب من الأوروبيين المقيمين بالخرطوم 50 فقط سنة 1847، بلغ عددهم سنة 1860م حوالى 250، وكانوا من جنسيات مختلفة: الفرنسي، الايطالي، السّرديني، والمالطي، واليوناني، والإنجليزي والنّمساوي[22]. وكان من بين تجار الرّقيق المشهورين في هذا العهد: ديبونو (Debono)، وقريبه أمبيلي (Ambile)، وهما مالطيان، وقد دافعت الحكومة الإنجليزيّة عن ديبونو لأنّ جنسيته بريطانيّة فادعت أنّه لا توجد أدلّة كافية ضده لاتّهامه بتجارة الرّقيق في سنة 1862، وملزاك (Malzac)، وهو فرنسي وصاحب زرائب كبيرة لجمع العاج وصيد الرّقيق، وبارثملي (Barthlemy)، ولارفاج (Lafargue)، وهما أيضاً فرنسيان، وكانت الشّركات أو البيوت الأجنبيّة المشهورة في الخرطوم سبعة بيوت: أربع شركات لفرنسيين واثنتان لإنجليز وواحدة إيطاليّة واختصت بالتجارة الحبشيّة[23].

انفتح ميدان آخر أمام الضُّباط الأمريكان للخدمة في السُّودان، ومع أنَّ المهمَّة الَّتي قاموا بها كانت تحت إشراف وإدارة هيئة أركان حرب الجيش المصري إلَّا إنَّه و بعد انتهاء فترة تعاقدهم مع مصر ذهب جزء منهم إلى دول الجوار وبدأوا يضغطون على إثيوبيا لضم السُّودان إليها كما سنذكر ذلك في موضعه.

على أيَّة حال، تعاقدت مصر مع عدد من الضُّباط الأمريكان الَّذين سرّحوا من الخدمة العسكريَّة في بلادهم على إثر إنتهاء الحرب الأهليَّة الأمريكيَّة (1861–1864). وقد جاء التَّفكير في استخدامهم إبان اشتداد الأزمة العثمانيَّة المصريَّة (1869– 1870). ووفقاً للقسم الَّذي أدُّوه، فإنَّ مهمَّتهم كانت هي القتال من أجل استقلال مصر وتحريرها من تركيا.

ونتيجة لذلك، عيَّن الجنرال ستون رئيساً لهيئة أركان الحرب من أجل إعادة تنظيم الجيش المصري، وكان من أهم نتائج هذا التَّنظيم أن صار للقسم المعروف باسم القسم الثَّالث (3rd. Section) من هيئة أركان الحرب مكانة بالغة، وهذا هو القسم الَّذي اضْطلع بأعمال الاستكشافات العلمية والجغرافيَّة والمساحيَّة في أقاليم السُّودان، ونذكر من أعضائه الأمريكان: كولستون وبوردي، وماسون، وبراوت، وكامبل، ومتشيل، وشاييه لونج، إلى جانب عدد من الضُّباط المصريين. لقد اشترك كلُّ هؤلاء في تعاون وثيق في أعمال الكشف الجغرافيَّة وإعداد الرُّسوم والمصورات الطبغرافية في جميع أنحاء السُّودان وقاموا بمساحة كثير من أقاليمه، وقد توج هذا العمل بوضع خريطة مفصَّلة لأفريقيا تحت إشراف الجنرال ستون نشرت في أغسطس 1877، باسم هيئة أركان الجيش المصري. وهكذا وعندما اضطر الخديوي بسبب تدخل انجلترا وفرنسا إلى التَّخلي عن مشروع استقلاله ولم تقم الحرب بين مصر وتركيا، صار السُّودان الميدان الرئيسي الَّذي شهد نشاط الضُّباط الأمريكان خصوصاً من أعضاء القسم الثَّالث السَّالف الذِّكر.

وزيادة على ذلك، فقد اشترك نفر من هؤلاء مثل شاييه لونج وكامبل مع غردون باشا في مأموريته لخط الاستواء، كما اشترك الجنرال لورنج وضباط أمريكان آخرون في الحرب الحبشيَّة المصريَّة، وشاييه لونج هو الَّذي اقترح لرئيس الوزراء الفرنسي؛ جولز فري، أن يقنع الفرنسيون الأحباش بأن يهاجموا المهدي ويهزموه، وبعد ذلك يعلن ملك الملوك سلطاناً على السُّودان تحت الحماية الفرنسيَّة[24].

ومجمل ما يقال حول هذه الفترة، إنَّ موضوع السِّيادة على السُّودان كان أحد المواضيع الرَّئيسيَّة، فمصر الَّتي ضمَّت السُّودان عام 1820، تشعر بأنَّ هناك جهات أوروبيَّة كانت تنظر بغير عين الرِّضى لوحدتها السِّياسيَّة مع السُّودان، وحاولت عن طريق الزِّيارات

الرّسميّة والإصلاحات الإداريّة إضفاء الطّابع الرّسمي والحكومي لتلك الوحدة، بينما من جهة أخرى كانت القنصليات الأوروبيّة وبالأخص النّمساويّة تبدي نوعاً من الاحتجاج غير المباشر للعلاقات السّودانيّة المصريّة سواء عن طريق قنصليتها في مصر أو السّودان أو بعثتها التّبشيريّة في الخرطوم.

ولعلّ التّقارير والّتي تعتبر في كثير من الأحيان مبالغاً فيها حول الضّرائب الباهظة وهجرات ونزوح المواطنين نتيجة لها وللمعاملة القاسية من الحكم التّركي المصري على النّحو الّذي رأيناه في تقارير القنصل النمساوي، بالإضافة إلى تهويلات الاتّجار في الرّقيق، كانت في مجملها مرتبطة ليس فقط بكراهية الحكم المصري في السّودان من تلك الجهات وإنّما لاتّخاذها ذريعة لتطوير الظّروف والحيثيات الّتي تمكن من المناداة علناً بإنهاء الحكم التّركي المصري للسودان، استناداً إلى مبرّرات سوء المعاملة، وبالفعل بدأ الحديث عن ذلك في أواخر السّبعينيات ومطلع الثّمانينيات (1879–1880)، ونادت الحملات الإعلاميّة بضرورة تخليص الشّعب السّوداني من مظالم التّركيّة المصريّة وتحرير السّودان وإعطائه استقلاله.

ولا يعني ذلك نفي وجود سوء الإدارة والمعاملة القاسية وقضايا تجارة الرّقيق، وإنّما نعني أنّ تلك الحالات وبالصّورة الّتي صُوّرت بها كانت مبالغاً فيها بكثير، وذلك لارتباطها بأجندة سياسيّة تسعى من وراء التّهويل والتّضخيم إلى تنفيذ مصالح سياسيّة وليست تقرير الوقائع والأحداث.

هوامش الفصل الأوّل

(1) محمد فؤاد شكري، مصر والسّودان، تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820- 1899، دار المعارف، القاهرة 1963م، ص12.

(2) محمد فؤاد شكري، مصر والسّيادة على السّودان، دار الفكر العربي، ص25.

(3) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص13.

(4) صلاح المطاوع، السّودان ومصر، دار الثّقافة والأدب، بيروت، 1970م، ص 85.

(5) نفس المصدر، ص34.

(6) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص62.

(7) نفس المصدر، ص65.

(8) متولي أحمد السّعيد، أيام محمد علي باشا، القاهرة، 1947م، ص340.

(9) نفس المصدر، ص280.

(10) متولي أحمد السّعيد، مرجع سابق، ص33.

(11) نفس المصدر، ص74.

(12) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص77.

(13) عمر الخواض، النّظم الماليّة والإداريّة، مطبعة البصير، السّودان، 1966م، ص134.

(14) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مرجع سابق، ص75.

(15) بركات محمد طاهر، مصر والحبشة، لبنان، 1946م، ص220.

(16) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص75.

(17) متولي أحمد السّعيد، مرجع سابق، ص46.

(18) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مرجع سابق، ص79-80.

(19) نفس المصدر، ص83.

(20) نفس المصدر، ص22.

(21) نفس المصدر، ص83.

(22) نفس المصدر، ص84.

(23) نفس المصدر، ص84.

(24) علي إبراهيم عبده، المنافسة الدّوليّة في أعالي النّيل 1880-1906، مكتبة الأنجلو مصريّة، الطّبعة الأولى، 1958م، ص65.

الفصل الثّاني

الاستعانة بالأوروبيين في حكم السّودان

1879-1869

تميّزت المرحلة الثّانية من التّدخل الأجنبي في السّودان بانخراط الموظفين الأوروبيين في خدمة الحكومة خلافاً للمرحلة الأولى الّتي اتّخذت شكل الاحتجاج والتّعبئة السّياسيّة ضدّ الوحدة السّودانيّة المصريّة ومحاولات تشويه سمعة الحكم التّركي المصري بغرض فصم وهدم الوحدة النّاشئة.

بدأ ارتباط الأوروبيين بأجهزة الحكم السّودانيّة عندما قام سعيد باشا بتعيين صامويل بيكر للقيام بحملة في جهات النّيل العليا لحساب مصر، وقد كان صامويل بيكر قام بزيارة استكشافيّة إلى السّودان في الفترة (1861-1864)، وخلال هذه الفترة زار الأقاليم الّتي يجري فيها نهر عطبرة، وهي: كسلا والقضارف وشرق السّودان، حيث قضى فيها حوالى 14 شهراً استطاع أن يعيّن بشيء من الدّقة علاقة نهر عطبرة بالنّيل الأزرق وبمجرى النّيل الرّئيسي. وفي فبراير 1863، وصل بيكر وزوجته إلى غندكرو وبعد مشقة طويلة وصلا إلى بحيرة ألبرت في مارس 1864، فكانا أوّل أوروبيين شاهدا هذه البحيرة، ثمّ سارا في البحيرة حتى بلغا بلدة ماجنجو، حيث يدخل النّيل بحيرة ألبرت، ثمّ عادا إلى لندن عقب هذه الرحلة في 1865[1].

وفي 1869، جاء صاموبل بيكر إلى مصر مع ولي عهد إنجلترا ونجل الملكة فكتوريا للقيام برحلة إلى الوجه القبلي، وفي تلك الرّحلة قرّر الخديوي إسماعيل توظيف صامويل بيكر للخدمة في السّودان وتمّ الاتّفاق بينهما في أبريل 1869 على أن يقوم صامويل بـ:

1. إلغاء تجارة الرّقيق وإحلال تجارة نظاميّة مشروعة محلّها.

2. إخضاع البلاد الواقعة جنوب غندكرو لحكم مصر.

3. فتح بحيرات خط الاستواء الكبرى للملاحة.

4. تأسيس سلسلة محطات عسكرية ومستودعات تجاريّة في أفريقيا الوسطى على أن تكون غندكرو قادة تموين لها.

وبذلك تمّ تعيين صامويل بيكر حكمداراً لخط الاستواء، حيث وصل إلى غندكرو 1870، وأعلن ضمّها رسمياً لمصر وسماها الإسماعيليّة، وباتّفاق جميع المؤرّخين، فشل صامويل في مهمّته، حيث لم يستطع خلال السّنوات الثّلاث الّتي قضاها في خط الاستواء افتتاح سوى ثلاث محطات فقط. وقال الدُكتور علي إبراهيم عبده: كلّفت هذه الحملة مصر أكثر من مليون جنيه، وكانت نتائجها تافهة لا تعدو إنشاء ثلاث نقاط عسكرية وخط حدود خيالي تتألّف منها مديرية خط الاستواء، ولم يكن الطّريق بين هذه النّقاط، وهي: غندكرو وفاتيكو وفويرا، مأموناً[2].

وقد كان من بين المآخذ عليه والّتي قد تكون تسبّبت في فشل مهمّته هي استخدامه للقوة، الأمر الّذي ألّب القبائل الجنوبيّة ضده بطريقة منعته من التّوغل إلى الدّاخل. ويقول الدُكتور شكري: غير أنّ بيكر لسوء الحظ اعتبر مهمّته عسكريّة فحسب، فطفق يشنها حرباً شعواء على الأهلين الوادعين بصورة نفّرت هؤلاء من حكومة المصريين، فاضطر الخديوي إلى الاستغناء عن خدماته، وكان من بين إخفاق نتائج بيكر أنّه لم يستطع فتح الملاحة النّهريّة إلى بحيرة ألبرت، على الرُغم مِنْ أنّ وضع السُفن على هذه البحيرة، وكشف هذه الأقاليم النّائية، كان على حدّ قول القنصل الإنجليزي؛ فيفان، من أهم أغراض حملة صامويل بيكر[3].

ويقول الأمير طوسون، إنّ بيكر أساء معاملة القبائل الجنوبيّة واستعان في قتالهم بطائفة من الجند المصريين، ويصف إحدى الغارات بقوله: وفي السّاعة الخامسة صباحاً أوقف الدّليل الحملة، وقال إنّ القرية الّتي أتينا للإغارة عليها أضحت قريبة، وبعد استراحة نصف ساعة عاود الجند المسير وكان ذلك عند بزوغ الفجر، فوصلوا بعد قليل من الزّمن أمام

القرية فوجدوها محاطة بحاجز مستدير كبير، ولمّا رأى الأهالي الحملة أرسلوا عليها وابلاً من السّهام الّتي لم تصب لحسن الحظ إلّا واحداً، فصوّب الجنود عليهم في الحال طلقات عديدة دفعة واحدة جعلتهم يفرون إلى الغابة مشتتين تاركين القرية، فدخلها الجنود آمنين وغنموا منها 600 رأس من البقر، وبعد أن استراح الجنود وتناولوا فطورهم أضرموا النّار في القرية[4].

وفيما بعد كتب شارلس غردون الّذي خلف صامويل بيكر في مديرية خط الاستواء عام 1874، من قرية الرّجاف متسائلاً: وحقاً يستغرب الإنسان كثيراً عندما يجد السّير صامويل بيكر كان يضّطر لشن الغارات للحصول على مواشٍ في قرية الرّجاف هذه الّتي نعيش فيها هادئين آمنين والمواطنون على أتمّ الاستعداد لإجابة مطالبنا[5].

وعلى أي حال، استقال بيكر عن الخدمة في 1873، وعيّن الخديوي إسماعيل شارلس جورج غردون خلفاً له والّذي وصل إلى القاهرة في 6 فبراير 1784، وقد عمل غردون في السّودان على فترتين بلغت مجموعها السّنوات السّت، الأولى حاكماً عاماً للبحيرات في الفترة من (1874–1876)، وفي الثّانية حاكماً عاماً للسودان (1876–1879). ويذكر المؤرّخ الإنجليزي بيرنالد ألين أنّ اختيار غردون لتولي قيادة الحملة المصريّة المرسلة إلى أعالي النّيل الأبيض، إنّما كان من قبيل الصُّدف وبناءً على مقابلة عارضة تمّت بينه وبين نوبار باشا؛ رئيس الوزراء المصري –آنذاك– في السّفارة البريطانيّة في الآستانة سنة 1872، حيث عرض نوبار عليه حكم المديرية الاستوائيّة خلفاً لصامويل بيكر ولم يبد غردون اعتراضه –وقتذاك– وفضّل أن يستشير حكومته[6].

وينفي الدُّكتور عبدالعليم خلّاف، رواية ألين حول تعيين غردون ويقول: وعلى الرُّغم من أنّ المقابلة قد تمّت بالفعل فإنّ اختيار غردون لم يكن بمحض الصُّدفة –كما ذكر ألن– إنّما كان بإيعاز من الحكومة الإنجليزيّة، فعندما رفض الخديوي تجديد عقد صامويل بيكر اشترط صامويل لأن يكون خلفه إنجليزياً وقد قام ولي العهد الإنجليزي الأمير روجال أمير ويلز الّذي كان في طريقه إلى الهند بزيارة مصر، حيث أشار على الخديوي بتعيين غردون للعمل بالمناطق الاستوائيّة خلفاً لبيكر كما طلبت إنجلترا من قنصلها العام بمصر التّدخل لدى الخديوي كي يلحق غردون بخدمته، مبرّرة أنّه سيعمل على مناهضة تجارة الرّقيق[7].
ومهما يكن من أمر، ينسب إلى غردون ارتباط قضايا السّودان بالأوروبيين والأجانب، حيث ولأوّل مرّة تمّ تعيين عدد كبير منهم للعمل في السّودان لمساعدته في حكم البحيرات في المرّة الأولى ولحكم السّودان في المرّة الثّانية، حيث أصبحوا حكاماً للأقاليم.

وبالنّسبة للمرحلة الأولى، لم يكن توظيف الأجانب للعمل في الجنوب هو المشكلة سواءً للمصالح المصريّة أو السّودانيّة أو كليهما، فقد ظهر أنّ غردون جاء لحكم الجنوب لتنفيذ أجندة أخرى ليست لها علاقة بالسياسات الّتي طُلب منه تنفيذها. فمن ناحية، كان يخطط لوقف تحول يوغندا إلى الإسلام وبعد أن طلب ملكها؛ امتيسة، من السّلطات المصريّة الدُّخول في الإسلام وذلك قبيل مجيء غردون، وقد نجح بعد جهود سريّة بذلها وبالتنسيق مع الجمعيات التّبشيريّة في تحويل يوغندا وملكها إلى المسيحيّة كما سنرى ذلك لاحقاً بشيء من التّفصيل.

وإلى جانب هذا العمل وتحت ستار حكم البحيرات، قام غردون بالمهمّة الأساسيّة الأخرى الّتي جاء من أجلها، وهي إعداد خريطة جغرافيّة متكاملة للنيل ومنابعه في الجنوب، وقد استهلك هذا العمل كلّ وقته وجهده خلال السّنوات الثّلاث الّتي قضاها في الجنوب، ولم يكن هذا العمل الهندسي والجيولوجي لمسح النّيل من تكاليف الحكومة المصريّة ولا من اهتماماتها في ذلك الوقت، ويبدو من مراسلات غردون ومن مشاركة بعض الأطراف الخارجيّة في مسح النّيل والبحيرات، أنّ الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة في لندن أو الجمعيّة الجغرافيّة النّمساوية هي الّتي كلّفت غردون بالقيام بهذا العمل. وكما هو معروف، فإنّ نقاش مثل هذه الافتراضات يتطلّب في الأوّل معرفة التّعليمات الّتي أصدرها الخديوي إلى غردون عند تعيينه. ففي 16 فبراير 1874، سلّم الخديوي إلى غردون نسخة كتابية من التّعليمات الّتي تحدّد طبيعة المهمّة وحدودها، وهي:

* أنّ المنطقة الّتي على غردون أن ينظّمها ويحكمها غير واضحة المعالم.

* أنّه وخلال السّنوات الأخيرة قد وقع في أيدي المغامرين الّذين لم ينظروا إلّا إلى مصالحهم غير الشّرعية بالاتّجار في العاج والرّقيق، لقد أسسوا شركات لهذا الغرض تحت الحماية العسكرية، وقد أرغموا القبائل المجاورة للعمل معهم في هذه التّجارة سواءً أرادوا ذلك.

* إنّ الحكومة المصرية وفي سبيل وضع حدٍّ لهذه التّجارة غير الإنسانيّة قد صادرت تلك الشّركات لمصلحتها بعد أن دفعت تعويضاً لها، وهناك بعضٌ من أصحاب تلك الشّركات سمح لهم بالعمل في التّجارة بشرط أن لا يتعاملوا في تجارة الرّقيق، وقد وضعوا تحت سيطرة حاكم عام السّودان، إلّا أنّ سلطاته نادراً ما تمكّنه من إظهار وجوده في تلك الأقاليم البعيدة.

وعلى ذلك فقد قرّر الخديوي أن يشكّل تلك الأقاليم في حكومة مستقلة على أن تكون مسؤولة عن احتكار كلّ التّجارة مع العالم الخارجي. ليس هناك طريقة أخرى لوضع نهاية لتجارة الرّقيق والّتي تدار بقوة السّلاح في مواجهة القانون، وإذا كان الرّجال الّذين يعملون بالأجرة مع هؤلاء المغامرين يرغبون في الدُّخول في خدمة الحكومة، فإنّه على الكولونيل غردون أن يستفيد منهم بقدر الإمكان، وإذا حاولوا المضي في أسلوبهم القديم سواء بطريقة علنية أو سرية، فإنّ على غردون أن يُنزل بهم أقصى عقوبة من الأحكام العرفية.

فمثل هؤلاء الأشخاص يجب أن لا يجدوا من الحاكم الجديد أي رحمة أو شفقة، ويجب أن يكون الدّرس واضحاً حتى في تلك الأقاليم النائية، ذلك لأنّ مجرّد اختلاف الألوان يجب أن لا يحوّل الإنسان إلى سلعة وأنّ الحياة والحرية تعتبران أشياءً مقدسة، وأنه من الضّروري تجنُّب بعض الأخطاء الكبيرة الّتي وقع فيها الآخرون، فالقوات العسكريّة يجب إمدادها باحتياجاتها بحيث يكونون من الآن فصاعداً ليسو بحاجة لأن يأخذوا احتياجاتهم من المواطنين، وإذا أمكن تحقيق ذلك فإنّ الثّقة ستعود مثلما يرغب الخديوي في بناء مثل ذلك الشّعور، ويجب أن يتم حراثة الأرض من قبل الجنود وزراعة المحاصيل، وإذا كان هذا هو الموضوع فإنّ اختيار غندكرو لرئاسة المديرية يعتبر اختياراً غير موفّق لعدم خصوبة تربتها، وبناءً على ذلك يجب تحريك مقر الحكومة إلى مكان آخر أفضل، قد يكون من بين الرّقيق الّذين تمّ تحريرهم، من تمّ جلبهم من دول بعيدة يصعب إرجاعهم إليها، وبالتّالي يجب تعيينهم في المحطات من أجل حراثة الأرض.

والموضوع الآخر لمهمّة الحاكم الجديد هو أن يؤسس سلسلة من المحطات داخل جميع المحافظات، حتى يتم ربطها مع بعضها من أجل تسهيل الاتّصالات مع الخرطوم، وهذه المحطّات يجب أن تتبع قدر الإمكان خط النيل، ولكن وعلى بعد 70 ميلاً تعترض الشّلالات طريق الملاحة النّهرية ولذلك عليه (غردون) أن يبحث عن أفضل طريقة للتغلّب على هذه الشّلالات وأن يعدّ تقريراً بذلك للخديوي.

وفوق كلّ ذلك، يجب على الحاكم أن يحاول كسب ثقة زعماء القبائل القاطنين على ضفاف النّيل، لا بدّ له من أن يحترم أراضيهم ويكسبهم بالهدايا. وأي نفوذ يستطيع تحقيقه معهم عليه أن يستخدمه في إقناعهم لوقف الحروبات الّتي تندلع بينهم، وإنّ قدراً من الكياسة مطلوب في عملية وقف تجارة الرّقيق طالما أنّ القبائل في حالة حرب مع بعضها. وإذا أصبح من الضّروري ممارسة نوع من الضّبط على أيٍّ من تلك القبائل، فسيكون من الأفضل ترك الإدارة المباشرة للزعيم القبلي على أن تؤمن طاعة تلك القبائل له بجعلهم يخافون سلطته[1].

هذه هي ملخص مهمّة وتعليمات غردون وفقاً لما لخّصه جورج هل في كتابه: (الكولونيل عردون في وسط أفريقيا 1874-1879). ورَوى أغلب المؤرّخين الّذين كتبوا عن هذه الفترة نفس هذه التّعليمات غير أنّ هناك بعض الاختلافات فيما أورده كل من اللّورد ألتون في كتابه (الجنرال غردون)، وشارلس ترنش في كتابه: (شارلي غردون). تقول رواية اللّورد ألتون، إن من بين التّعليمات الّتي أعطيت إلى غردون هي توسيع النّفوذ المصري ليشمل يوغندا: قابل غردون الخديوي في الصّباح، حيث أكّد له تعيينه، وأضاف له شخصاً (هو الضّابط الأمريكي شايه لونج)، قال إنّه يتوقّع منه حماية المصالح المصريّة في يوغندا، حيث يعتقد الخديوي إسماعيل أنّ البريطانيين أظهروا أطماعهم فيها[9].

ويقول اللورد ألتون، إنّ غردون نظر إلى تعيين الأمريكي شايه لونج ضمن كادره الإداري، من زاوية أنّ ذلك بمثابة إضافة شخصية عالميّة للبعثة دون أن يكلّفه أيّ أعباء ماليّة لأنه في الأساس يعمل موظفاً لدى الحكومة المصريّة، بينما وفي نظر الخديوي فإنّ إضافة شايه لونج وبوصفه أمريكياً سيكون رقيباً وسيكتب إلى الخديوي عن أيّ تحيزات بريطانيّة في عمل الحاكم العام. وذهب ألتون إلى أنّ غردون لم يعترض لمثل هذه المراقبة غير الرّسمية لأنّ شايه لونج قد التزم بوضع المصالح المصريّة في المقدّمة منذ أن قبل العمل لدى الحكومة المصريّة، وبذلك فهو محق عندما كتب إلى الخديوي عن غردون قائلاً: إنّ الضابط البريطاني المسؤول سيكون مصدر إزعاج طالما أنّه خلق المشاكل مع حكومته[10].

أمّا رواية شارلس ترنش، فقد جاءت في سياق غير مباشر، حيث قال: تحوّل غردون الآن إلى مهمّة إدارة الإقليم، وقمع تجارة الرّقيق واستكشاف البحيرة[11]. أي أنّ لين أضاف مهمّة استكشاف البحيرة كجزء من تعليمات الخديوي لغردون وهو أمر غير صحيح كما سنرى. وبمقارنة هذه التّعليمات الجديدة الّتي أوردها كلّ من: شارلس ترنش واللورد ألتون، بالأحداث اللاحقة يتّضح أنّ مدّ النّفوذ المصري إلى يوغندا على النّحو الّذي أورده اللّورد ألتون، كان من بين أهداف الحكومة المصريّة –آنذاك– ومن بين تعليمات غردون كحاكم للبحيرات، فقد وردت الإشارة إلى المسألة اليوغنديّة أكثر من مرّة في المكاتبات الّتي دارت بين غردون والخديوي، حتى إنّ الخديوي قلّد غردون وساماً بمناسبة وصول القوات المصريّة إلى يوغندا ورفع العلم المصري كما سيرد ذلك لاحقاً.

أمّا ما أورده شارلس ترنش عن مسح البحيرات باعتبارها إحدى مهام غردون، فإنّه لم يظهر مثل هذا التّكليف في أيّ من الوثائق الّتي تتضمّن المراسلات والمكاتبات الّتي دارت بين غردون والحكومة المصريّة، في حين أنّ الإشارة إليها ظهرت بصورة متكرّرة

في مراسلات غردون مع الجمعيات الجغرافيّة وبعض المستكشفين في لندن، إلى جانب أصدقائه وفي رسائله إلى أخته، ولعلّ ترنش قد أضافها إلى مهام غردون باعتبار أنّ ذلك هو ما قام به غردون خلال السّنوات الثّلاث الّتي قضاها في البحيرات من باب تقرير الواقع.

تزامن قرار مصر بمدّ نفوذها إلى يوغندا، مع طلب ملكها؛ امتيسة، إلى السُّلطات المصريّة الدُّخول في الإسلام، فقد أرسل إلى السُّلطات المصريّة في أعالي النّيل قبل حضور غردون، يطلب إيفاد عالمَيْن إسلاميين ليعلماه وشعبه تعاليم الدّين الإسلامي[12]، وعندما علمت مصر بإقبال امتيسة على تفهم تعاليم الدِّين الإسلامي بعثت له بمكاتبة خاصة في سبتمبر 1874، وعدته فيها بإرسال بعثة من رجال الدّين لإرشاده إلى الدّيانة المحمديّة، كما ألحقت بمكاتبتها تلك هدايا عظيمة منها مجموعة من الأسلحة الحديثة وأخرى من الأردية الفاخرة وصندوق صغير من الخشب بداخله نسخة خاصة من القرآن الكريم[13].

وقد كان الأمريكي شايه لونج، هو رسول غردون إلى ملك يوغندا، ويبدو –أيضاً– أنّه كان مكلّفاً في الأصل من الخديوي وليس غردون بأن يذهب إلى أمتيسة ويسلّمه تلك الهدايا إلى جانب رجال الدّين الّذين اصطحبهم معه لونج، وكان من بين تعليمات لونج أنّه إلى جانب تسليم الهدايا وتلبية دعوة الملك بالدّخول في الإسلام هو التّأكّد من الإشاعات الّتي راجت عن تحرُّك بعثة بريطانية إلى يوغندا، وكان لونج قد غادر إلى يوغندا عقب وصوله إلى غندكرو في 16 أبريل 1874، ونجح في إقامة علاقات جيّدة مع ملكها. بدأ غردون وبطريقة سريّة العمل على منع تحوُّل يوغندا وملكها إلى الإسلام من جهة، وعلى منع وقوعها في النُّفوذ المصري من جهة أخرى، فأرسل أحد أعضاء بعثته إلى ملك يوغندا وهو الفرنسي ايرنست لينان.

ومع أنّ غردون قد قال إنّ مهمّة لينان هي عقد اتّفاقيّة تجاريّة مع يوغندا وتطوير علاقات وديّة بينه وبين الحكومة المصرية والّتي ابتدأها شايه لونج، بالإضافة إلى التّأثير علي الملك ليتخلى عن تجارة الرّقيق وأن يمارس التّجارة الشّرعيّة مع الشّمال، خاصة وأنّ الطّريق قد أصبح سالكاً بعد افتتاح عدد من المحطات[14]؛ غير أنّه اتّضح فيما بعد أنّ مهمة ايرنست لم تكن تلك الأهداف الظّاهريّة.

فعقب وصوله إلى يوغندا التقى لينان ببعثة أخرى قدمت من اتّجاه زنجبار يقودها المغامر استانلي، وقد كان استانلي قد عقد محادثات عديدة مع الملك بشأن الدّيانة المسيحيّة، وكان قد أحضر معه الإنجيل وكتاب الصّلوات وكتاب القانون الذّهبي مترجماً باللّغة اليوغنديّة المحليّة ومكتوبة على الألواح حتى يتمكّن الملك من وضعهم بجانبه[15].

وبعد مغادرة استانلي بوغندا بعد أن قضى فيها أسبوعاً، أقنع فيها الملك بالدخول إلى المسيحيّة، بقي لينان مع الملك لما يقرب من الأشهر الثّلاثة في مهمّة الاستمرار في تعليمه مبادئ وتطبيقات الدّيانة المسيحيّة وغادر بوغندا في 15 يونيو 1875.

وقد شاءت الأقدار أن تنكشف هذه المهمّة عقب مقتل إيرنست لينان، إذ إنّه وبمجرّد وصوله إلى مقر غردون، علم أنّ المواطنين قد أبدوا عداءً واضحاً لغردون وبعثه ومنعوهم من تفقُّد وإصلاح إحدى البواخر الّتي كانت غارقة في النّيل، وتتيجة لذلك طلب إيرنست الإذن ليذهب ويعاقبهم ويحرق قراهم فوافق له غردون بذلك وأخذ لينان قوة من الجنود يسمون (بالأربعين حرامي)، وهم قوة الحرس الخاص الّذين كان قد جنّدهم صامويل بيكر لحراسته، فاستعان بهم غردون وتحرّك حوالى السّاعة الثّامنة صباحاً بتلك القوة الّتي يحمل كلٌ فرد منها بندقية وثلاثين طلقة.

ووفقاً لرواية غردون، فإنّه لم ير تلك القوة منذ تحرُّكها إلّا عند السّاعة الرّابعة والنّصف أثناء خروجه متمشّياً، حيث سمع طلقات نارية في اتّجاه مقر إقامته، وقال إنّه وعندما نظر من خلال التّلسكوب رأى المواطنين يهرعون في اتّجاه الضّفة الغربيّة حيث الباخرة المتعطّلة فقام بإطلاق النّيران عليهم، وبعد عشر دقائق من ذلك رأى أحد أفراد لينان قادماً باتّجاه المعسكر فأرسل إليه قارباً حيث أوصله إلى غردون والّذي سأله: أين بندقيتك؟ فأجاب أنّ المواطنين قد أخذوها منه، فسأله مرّة أخرى: ولماذا فارقت جماعتك؟ فأجاب لأنّهم قد قتلوا جميعاً![16].

وبالفعل، فقد قتلوا جميعاً بما فيهم ايرنست لينان وانتهت أسطورة الأربعين حرامي، إلّا إنّ الأهم من ذلك وجد في جيب ليلاند الملطّخ بالدماء رسالة خاصة من استانلي إلى صحيفة الدّيلي تلغراف يطالب فيها بإرسال بعثة مسيحيّة عاجلة إلى الملك امتيسة[17].

فأرسل غردون الرّسالة إلى الصحيفة وكانت النّتيجة تأسيس أوّل بعثة مسيحيّة في يوغندا[18]. وقد نشرت صحيفة "الوقائع" المصريّة، ترجمة لرسالة استانلي جاء بها: حضر إلى هذه الجهات عالمان من النّصارى استحصلا على محصول مزرعة كبيرة حان وقت حصادها ويكون تعميم دين النّصرانية وانتشاره أيّها السّادة هي فرصة جدت لكم في الأهالي الّذين على ساحل بركة نيازا بأفريقيا والمنتظرين معاونتكم لأنّكم ستكونون سبباً في تنصير جموع غاية في الكثرة في سنة واحدة بثمرة مساعيكم، إذ إنّ ولاية أمتيسة تشتمل على مليونين من النّفوس يحتاجون إلى تنصيركم[19]. ولهذا، يرى الدّكتور محمد عبده أنّ غردون استهل أعماله بمعاكسة تيار الإسلام الّذي أخذ يتدفّق من السّودان إلى

شعوب أواسط أفريقيا[20]؛ كما يرى الدُّكتور صالح البيومي، أنَّ غردون حاول إخفاء دوره في تعاملاته غير المعلنة مع ملك يوغندا، وذلك بإيهام الحكومة المصريَّة أنَّ صامويل بيكر هو الَّذي يقف خلف تلك الجهود. وقد كان غردون قد قدَّم إلى الحكومة المصريَّة تقريراً عن نشاطات بيكر في الجنوب وهي الَّتي استند إليها البيومي في رأيه السَّالف. وقد جاء في خطاب غردون في أمر البعثة الإنجليزيَّة الَّتي ظهرت في يوغندا في مذكَّرته إلى أستون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري في سبتمبر 1876م ما يلي:

إنَّ مما لا شك فيه أنَّ إرسال بعثة مسيحيَّة للشعوب الوثنية أمر لا اعتراض عليه، ولكنَّنا إذا درسنا تكوين بعثة يوغندا ظهر لنا أنَّها ليست مسيحيَّة في جوهرها، إذ تتألَّف من: قسيس وضابط من البحريَّة وطبيب ومهندس معماري ومهندس ميكانيكي وأستاذ ورجل زراعي واختصاصي في بناء السُّفن، فهذه البعثة إذاً أشبه بتجريدة استعماريَّة، وبهذه الصِّفة يجب أن تنظر إليها الحكومة المصريَّة، وإنِّي لواثق أنَّ تنظيم هذه البعثة التَّمدينيَّة من عمل صامويل بيكر، وقد وصلني خطاب من إنجلترا يشتمل على نبذة من خطاب كتبه صامويل بيكر إلى الرَّحالة جرانت، جاء فيه: أنا متعب من تلك الفتوحات المصرية، وإنِّي لأعجب كيف لا يذهب أحد الفتيان ومعه مائة بندقية اسنيدر ليحمي امتيسة وينظِّم جنوده، لولا عوائق الأسرة لذهبت بنفسي[21].

ومن جهة أخرى، كان التَّقدم إلى بحيرة فكتوريا (يوغندا)، هو الشِّق الثَّاني من تعليمات غردون على الرُّغم من أنَّه لم يرد في التَّعليمات الكِتابيَّة الَّتي سلِّمت له في القاهرة، ويفهم من سياق الأحداث أنَّ هذا الهدف كان متَّفقاً عليه بين غردون والخديوي وأنَّ غردون التزم بتنفيذه. ويقول الدُّكتور جميل عبيد: أمَّا عن التَّقدم إلى بحيرة فكتوريا وهو ما يمثِّل الشِّق الثَّاني من التَّقدُّم المصري العام نحو الجنوب ونحو البحيرات، فقد كان من وسائله إرسال القائد المصري المعروف النُّور آغا، الَّذي وصفه ايرنست لينان بالذكاء والهمَّة والنَّشاط، على رأس قوَّة من الفرقة المصريَّة لزيارة امتيسة في عاصمته دوباجا للاتفاق معه وديّاً على إنشاء محطة عسكريَّة في كلٍّ من: أوردجاني وكوستزا المطلَّة على بحيرة فكتوريا[22].

ويقول الدُّكتور محمد فؤاد شكري، إنَّ التَّعليمات الَّتي صدرت إلى النُّور آغا تنص على رفع العلم المصري فوق بحيرة فكتوريا وإرسال ما يثبت حق مصر هناك[23]. وقد قال غردون في خطاب منه إلى الخديوي في أول مايو 1876، إنَّه يتوقَّع وصول أنباء عن الانتهاء من إنشاء محطتي أوردجاني وكوستزا وأنَّه بإنشاء محطة كوستزا يتيسَّر رفع العلم المصري والسَّيطرة على شواطئ بحيرة فكتوريا[24].

وقد نجح النُّور آغا في الاتِّصال بأمتيسة، ملك يوغندا، وفي الحصول على موافقته على إنشاء المحطات المطلوبة، كما انتهى فعلاً من إنشاء تلك المحطَّات في 10 مايو 1876، وعلى إثر ذلك طلب غردون تحفيز القائد النُّور آغا بترقيته إلى رتبة البكباشي، كما أرسل لمصر في أوَّل يوليو 1876، مقترحاً بنقل المركب البخاري الخديوي بعد تفكيكه إلى بحيرة فكتوريا كمقدِّمة للخطوات التَّالية.

وبحلول 27 يوليو 1876، كانت القوات المصريَّة قد وصلت إلى دوباجا عاصمة الملك أمتيسة وأقيم فيها محطة عسكريَّة مصريَّة. وقد وردت هذه المعلومات في الخطاب الَّذي أرسله غردون إلى استانسون عن الخطط الموضوعة للوصول إلى بحيرة فكتوريا، وذكر أنَّ الملك امتيسة بعد موافقته على إنشاء محطتين مصريتين في أوردجاني وكوستزا، طلب من النُّور آغا إنشاء محطة في عاصمته ذاتها، أي دوباجا[25].

ثمَّ أرسل غردون في 2 أغسطس 1876، لمصر خطاباً ذكر فيه أنَّه تلقى من القائد النُّور آغا الموجود مع جنود مصر في دوباجا تقريراً بانتهائه من إنشاء محطة قويَّة في أوردجاني وإلحاح الملك امتيسة بالإبقاء على حامية مصريَّة بعاصمته. وعلَّق غردون على ذلك بأنَّه صرَّح للنور آغا بالإبقاء على حامية مصريَّة بتلك العاصمة مع الاكتفاء بالإبقاء على 20 جندياً في كلٍّ من أوردجاني وكوستزا، وأشار غردون في ذلك الخطاب إلى أنَّ وضع هذه الحامية في العاصمة اليوغنديَّة كان بناءً على إلحاح امتيسة، وبذا يكون الملك هو الَّذي قبل أن يتنازل بنفسه عن استقلال بلاده لحكومة مصر[26]. غير إنَّ قبول امتيسة بإنشاء محطة مصريَّة في عاصمته وسحب معظم الجنود المصريين من المحطات الأخرى إلى العاصمة اليوغنديَّة، كان بمثابة الفخ الَّذي وقع فيه النُّور آغا والقوات المصرية، سواءً أكان ذلك بترتيب مسبق من غردون أم خطط امتيسة وحده، وبالتَّالي لم تكن خطوة امتيسة باستضافة القوة المصريَّة في عاصمته بمثابة تنازل عن استقلال بلاده ووضعها تحت الحكومة المصرية كما ذهب الدُّكتور محمد فؤاد شكري.

على كلٍّ، انتشرت أنباء وصول مصر إلى يوغندا سريعاً في القاهرة، وبناءً على ذلك كتب الخديوي إسماعيل إلى غردون مهنئاً إياه بمجهوداته الطيبة وبنجاحه في الإشراف على تحقيق أهداف مصر كما حصل تقديراً لذلك على الوسام المجيدي[27]. ولكن مما لم تتوقَّعه مصر أنَّه وقبل إهداء الوسام إلى غردون بشهرين كانت القوات المصريَّة قد انسحبت من يوغندا كما أنَّه وفي نفس الوقت أعلن غردون عن استقلال يوغندا، وقد عبَّر شارلس ترفش عن هذه الأحداث بقوله: أدار غردون وجهه إلى ساوثمبتون (مسقط رأسه) في 28

سبتمبر 1876، وكان ذلك قبل خمسة ايام من تسلّمه من الخديوي الوسام المجيدي من الدّرجة الأولى كمكافأة له على جهوده في احتلال عاصمة امتيسة، إنّ هذا لشيء مثير لأنّه حصل على الوسام تحت ادعاءات كاذبة، انّه لمن السُّخرية القصوى أنْ يزيّن الرّجل الّذي يحتقر الأوامر بأعلى وشاح لضمّه يوغندا، في حين إنّ كلّ الّذي قام به هو الانسحاب منها[28].

بدأت هذه التّطورات الدّراماتيكيّة بعد أن أخبر النُّور آغا غردون بأنّ الملك امتيسة الّذي طلب إنشاء المحطة المصريّة في عاصمته، قد قام بعزل تلك القوة المكوّنة من 150 جندياً، وأخذهم من الناحية العملية كمساجين. وعلى ذلك نقل غردون هذا الخبر إلى مصر، حيث قال في 13 أغسطس وبعد أن أشار إلى أنّه لم يطلب من النُّور آغا سوى الاتّصال بامتيسة بشأن إقامة محطة في أوردجاني، أنّه علم من الإشارات الّتي تتابعت عليه من النُّور آغا أنّه أسس محطة في عاصمة امتيسة، ثمّ أضاف في خطابه:

وثقة مني في ميول امتيسة الطّيبة، اعتقدت أنّ هذه خطوة موفقة، ولكني بالأمس فقط علمت بالحقيقة المؤلمة من الضّابط النُّور آغا عند حضوره ومقابلته لي في 11 أغسطس 1876 في فويرا بعد انتهائه من إنشاء تلك المحطة بدوباجا، لقد ذهب ذلك القائد إلى امتيسة فقابله مقابلة طيّبة جدّاً وأبلغه سروره العظيم بوصولهم ودعاه وجنده للحصول على شيء من الرّاحة في عاصمته فقبل القائد هذا، وسمح للحمالين الّذين أرسلهم ريونجا مع الفرقة المصرية لخدمتها بالعودة إلى موطنهم، وبذا حرم رجال الفرقة المصريّة من وسيلتهم الوحيدة لنقل الأمتعة والمعدات الخاصة بهم.

ويمضي غردون قائلاً: ومن ذلك الحين بدأ امتيسة يماطل في السّماح بخروج الجنود من عاصمته إلى الجهات الأخرى، وهكذا عرفت أن امتيسة ما زال على طبعه القديم وأنّه هو المسيطر على الموقف، كما أنّه رفع العلم الإنجليزي الّذي تركه له إستانلي، فضلاً عن حصوله على بعض الأسلحة والذّخائر من زنجبار، وهكذا أصبح 160 جندياً مصرياً تحت رحمة أمتيسة الّذي يستطيع أن يحرمهم الغذاء بل والحياة لولا خوفه من مجموعة النّقاط المصريّة بين المديرية الاستوائيّة وبلاده[29].

لم ينتظر غردون رأي الحكومة المصريّة حول هذه الأزمة وإنّما، ووفقاً لبير تالد ألن، فإنّ غردن قد رأى أنّ تطوراتٍ خطيرةً ستنشأ ما لم يصل إلى اتّفاق مع الملك، وفكّر في الأوّل أن يذهب بنفسه إلى يوغندا ويطلب من الملك تحرير تلك القوات إلّا أنّه عدل من

تلك الفكرة وقرّر أن يعالج تلك المشكلة بالمفاوضات[30]. واختار لتلك المفاوضات الدُّكتور أمين، وهو ألماني واسمه الحقيقي إدوارد شنتيرز، ويقول عنه برنارد ألين: وبعد فترة أمضاها في الشّرق الأوسط تحوّل إلى الإسلام وسمى نفسه أمين والتحق بالخدمة مع غردون[31].

إنّ ما يجدر ملاحظته في اختيار غردون لأمين، هو أنّ أمين كان قد أرسله غردون في مهمّة إلى يوغندا لمقابلة الملك امتيسة دون أن يكون هناك غرض واضح من إرساله، كذلك يجب ملاحظة أنّ أمين وصل إلى دوباجا عاصمة يوغندا في 22 يوليو 1876، بينما غادر منها النّور آغا بعد أسبوع من ذلك أي في 1 أغسطس 1876.

ومن المعروف أنّ النّور آغا غادر في ذلك التّاريخ لينقل إلى غردون خبر اعتقال امتيسة لجنوده، وبالطّبع وعندما وصل النّور آغا إلى الجنوب ونقل إلى غردون تلك الأخبار كان الدُّكتور أمين موجوداً لدى الملك امتيسة، ووفقاً لرواية بيرنالد ألين فإنّ أمين لقي استقبالاً جيّداً من الملك امتيسة وعامله بصداقة كبيرة الأمر الّذي دفع بغردون لأن يفكر في استخدامه وسيطاً في المفاوضات[32].

واستناداً إلى هذا، كتب غردون خطاباً للدُّكتور أمين يطلب منه الدُّخول في مفاوضات مع الملك امتيسة لتحرير الجنود المعتقلين، وفي نفس الوقت أصدر غردون أمراً للنور آغا بأن يعود إلى يوغندا من أجل إحضار هؤلاء الجنود بعد الإفراج عنهم، ومع النّور آغا أرسل غردون مسودة اتّفاقيّة، حيث اقترح فيها للملك امتيسة رسمياً الاعتراف له باستقلال يوغندا واقتراحاً آخر له بأن يرسل سفراءه إلى القاهرة. (I have proposed to Mtesa a treaty recognizing the independence of the country of Uganda، and offering to take his ambassadors down to Cairo. It is the best thing I could do)[33].

ولم تكن مصر تعلم بتلك التّطورات الّتي أدّت إلى انسحاب قواتها من يوغندا إلّا بعد أن وصلتها برقية من غردون في أوّل أكتوبر 1876 جاء فيها: السُّلطان امتيسة أظهر إليَّ عدم صداقته، ولذلك فرغت منه، أمنيتي وإرادتي ترجيع عساكرنا[34]. ردت الحكومة المصرية على برقية غردون في 7 أكتوبر 1876، وجاء فيها: علم من برقيتكم أنّه يبدو لكم تخلي الملك امتيسة عن صداقتنا وأنّه لا أمل لديكم في استعادتنا له، ولذا ترون الانسحاب برجالنا من بلاده، وحيث أنّه سبق لكم الإبراق لنا بأنّ الملك امتيسة قبل أن يكون تابعاً لنا مع السّماح لجنودنا بالبقاء في عاصمته، وحيث أنّه سبق لكم إظهار رضاكم عنه في بعض المناسبات فقد أعلنا ذلك رسمياً لقناصل الدُّول، كما عرف الجميع كلّ ما سبق عن طريق ما نشر في الصحف.

فإذا سحبنا الآن جنودنا من مملكته واستعاد امتيسة استقلاله السّابق كان هذا بلا شك إساءة كبيرة لشرف حكومتنا وكرامتها، وتفادياً لهذا الموقف يهمنا بقاء جنودنا في عاصمته، ولما نعرفه من كفاءتكم فإنّ لنا ثقة في استعدادتكم لصلاته الطّيبة بحكومتنا، وفي حالة وصول إشارتنا هذه بعد انسحابكم فعلاً منها فلا بد من اتّخاذكم كلّ السّبل المؤدية لعودة جنودنا إلى مراكزهم السّابقة، فمهما تكن الظّروف فهدفنا هو إبقاء تبعية امتيسة واستمرار خضوعه لحكومتنا، وستصلكم قريباً الهدايا المرسلة خصيصاً له منذ حين وعليكم تسليمها له فور وصولها لاكتساب صداقته ووده أكثر من الأوّل، ونرجو إفادتنا عن كلّ ما ستتخذونه لإعادة القوات المصريّة إلى عاصمته[35].

وليس من المتوقّع بالطّبع أن يعمل غردون بتوجيهات الحكومة المصريّة ويعيد القوات المصريّة إلى يوغندا تحت أيّ ظرف من الظّروف، فالذي يبدو من هذه الأحداث هو سباق الاستراتيجيات نحو يوغندا، فمصر كانت تريد الوصول إلى يوغندا بينما قوى أخرى غير واضحة المعالم في ذلك الوقت (وسنتعرض لتلك القوى بصورة أوضح عند مناقشة التّطورات خلال الفترات 1884م وحتى 1898)، تسعى إلى حرمان مصر من تحقيق هذا الهدف. ولم تكن مسألة يوغندا بالبساطة الّتي تعامل معها غردون باعتبار أنّها خيانة عهد من الملك واعتقال الجنود المصريين ليترتّب على ذلك الإعلان عن استقلاله، لقد كان للمسألة طابع دولي -آنذاك-، فقد نشأت في لندن معارضة قويّة جدّاً تعارض التّوسع المصري صوب منابع النّيل، وكانت العرائض تقدّم كلّ يوم إلى الحكومة البريطانيّة لدفعها بمنع مصر من بسط سيادتها في أعالي النّيل[36]، ولعلّ رسالة صاوميل بيكر إلى الرّحالة جرانت والّتي قال فيها إنّي متعب من الفتوحات المصرية في يوغندا، ولماذا لا يذهب أحد لحماية امتيسة وتنظيم جنوده، يمكن النّظر إليه في سياق التّعبئة ضد التّوسع المصري الّذي انطلق آنذاك.

لا يسع المرء إلّا أن يعتقد أنّ هؤلاء المطالبين بمنع التّمدد المصري هم انفسهم الّذين تولوا مهمّة ترجمة الإنجيل والكتب الدّينيّة الأخرى باللّغة اليوغنديّة المحليّة والّتي أرسلت إلى امتيسة عن طريق استانلي، كما سبق وأن أوضحن، وربّما هم أنفسهم الّذين زوّدوه بالسّلاح من زنجبار لأنّها كانت في ذلك الوقت إحدى مراكز الشّركات البريطانيّة الّتي لعبت فيما بعد أدواراً مهمّة في المسألة السّودانية خلال الفترة (1889-1898)، كما سنبين ذلك.

ولذلك، فإنَّ ما قام به غردون كان عملاً كبيراً بلا شك، حيث أوقف تحوُّل يوغندا وملكها إلى الإسلام وأوقف تمدُّد النُّفوذ المصري وأحلَّ محلّه المسيحيَّة والاستقلال، وليس هناك أدنى شك في أن غردون كان متعمِّداً للقيام بهذا العمل، ولعلَّ البعثات المتالية الَّتي أرسلها إلى الملك امتيسة كانت نتيجتها الخطة الَّتي نفذها الملك ضد القوات المصريَّة والَّتي أتاحت الفرصة لغردون لأن يعلن استقلال يوغندا وسحب الجنود المصريين.

ويذهب المؤرِّخ المصري إسماعيل سرهنك، في نفس هذا الاتِّجاه إذ يقول: ثمَّ إنَّ غردون قد غيَّر مقاصده دفعة واحدة بلا سبب معلوم وعدل عن إلحاق يوغندا بمصر، بل أرسل الدُّكتور إدوارد شنترز الألماني؛ الَّذي عرف أخيراً بأمين باشا، مندوباً من طرفه إلى الملك امتيسة ليفهمه نوايا غردون ورغباته وأن يعترف له باستقلال بلاده والخضوع الإسمي لمصر، فسار إدوارد المذكور وقابله في مكان يدعى خور كفو وأدى مأموريته[37]. ويقول الدُّكتور محمد صبري: وظاهر أنَّ غردون منع مصر من توطيد قدمها في يوغندا وعلى ضفاف بحيرة فكتوريا[38]. هذا بالإضافة إلى قول الدُّكتور جميل عبيد: وعلى الرُّغم من اهتمام مصر بالتَّوسع في يوغندا إلَّا إنَّ غردون لم يكن راغباً في ذلك التَّوسع ولا في احتلال دوباجا عاصمة يوغندا[39].

وفي رأي جميل عبيد، فإنَّ غردون قام بهذا العمل عن طريق الدُّكتور شنترز (أمين)، إذ يستنتج من تاريخ وصول أمين إلى دوباجا في 22 يوليو 1876، وتاريخ مغادرة النُّور آغا في 1 أغسطس 1876، أنَّ هناك خطة تمَّ تدبيرها، ويبني عبيد تحليله على مناقشة إرسال بعثتين في وقت متقارب، ويرى أنَّ الغرض من إرسال أمين لو كان لمساعدة النُّور آغا للزم بقاء الإثنين ليتعاونا معاً، ولو كان الغرض من بعثة أمين مجرَّد زيارة امتيسة وتقديم الهدايا له لعاد بمفرده بعد تقديمها بدلاً من أن يعود قائد الحامية النُّور آغا ويترك جنوده. ويستنتج الدُّكتور عبيد أنَّ مغادرة النُّور آغا بعد وصول الدُّكتور أمين إنَّما تمَّ بإيعاز منه (أي أنه غادر بناءً على أوامر أمين). ويعضِّد عبيد تحليله هذا بما أورده الأستاذ شويتزر مؤرِّخ حياة أمين والَّذي قال إنَّ أمين أرسل بإيعاز من غردون ليعيد النُّور آغا وجنوده من المديرية فوراً[40].

ومن جهة أخرى، فهناك أيضاً من يرى تلك الأحداث بصورة مغايرة، ومن بين هؤلاء الدُّكتور محمد فؤاد شكري، فهو يرى أنَّه لم يكن هناك احتلال ليوغندا وأنَّ تقارير النُّور آغا كانت مضللة لغردون، ويقول شكري: اعتزم غردون التَّقدم صوب فكتوريا نيازا لإنشاء المحطات المسلَّحة في اوردجاني وكوستيزا، وفتح البحيرة للملاحة ورفع الأعلام المصريَّة على شواطئها، وبنى غردون أمله في النَّجاح على ما وصله من تقارير ضابطيه النُّور آغا ومحمد إبراهيم.

وكان غردون قد أرسلهما إلى الملك امتيسة للاتفاق معه على إنشاء محطتين في أوردجاني وكوستيزا في يوغندا، وأخبره بموافقة امتيسة لا على إنشاء المحطات المسلحة فحسب، بل وعلى احتلال دوباجا عاصمة مُلكه ذاتها وأنهما قد احتلاها فعلاً، بيد أنّ غردون سرعان ما تبيّن له بعد ذلك أن امتيسة غرر بالنور آغا ورجاله وان هؤلاء بدلاً من احتلال دوباجا كانوا أسرى في قبضة ملك يوغندا، اضطر غردون إلى إرسال أمين أفندي لإنقاذ الحامية المصريّة في دوباجا ونجح أمين أفندي في مهمّته فانسحب النُور آغا وجنده من دوباجا وتمّ على هذه الصُورة إخلاء يوغندا، وفي 9 سبتمبر 1876، وصل الجنود بسلام إلى مورلي[41].

ويؤكّد شكري وجهة نظره هذه بتفصيل وتأكيد أكثر في كتابه: (Equatoria Under Egyption Rule)، إذ يقول: قبل أن نحاول وصف محاولات غردون للوصول إلى بحيرة فكتوريا وما أحدثته هذه المحاولات من ردّ فعل عند امتيسة، يجب أن نؤكّد حقيقة أنّه خلال سنوات 1874، 1875، 1876، لم يكن أيّ جزء من مملكة امتيسة جنوب مورلي محتلاً بواسطة جنود غردون أو منضمّاً إلى المديرية الاستوائية، ويجب أن نذكر هنا جيداً، لأنّ من أهم الاتّهامات الّتي وجهها شايه لونج والنُقاد الآخرون ضد غردون أنّه قد تسبب في إخلائها بعد أن مكث جنوده بقيادة النُور آغا بعض الوقت محتلين دوباجا عاصمة امتيسة وذلك لأنّه لم يكن راغباً (غردون) لأغراض غير طيّبة في احتلال مملكة امتيسة[42].

أعتقد أنّ الاختلاف في وجهات النّظر حول هذه التّطورات منشؤه في الأساس الاختلاف في زاوية النّظر، فالّذين تظروا إلى ظاهر الأحداث، ومن بينهم الدُكتور شكري استنتجوا أنّ كلّ الأمر هو خداع من الملك امتيسة للنور آغا، حيث ترتّب على ذلك خداع غردون ومن بعده الحكومة المصريّة بأنّ الجنود المصريين قد احتلوا يوغندا، وهو الأمر الّذي استحق عليه غردون الوسام المجيدي.

بينما توصل الّذين نظروا إلى التّرتيبات غير الظّاهريّة إلى أنّ لغردون دوراً أساسياً في العمليّة وأنّه هو الّذي خدع النُور آغا باتفاقه المسبق مع الملك امتيسة والّذي يقضي بأن يتم اعتقال القوات المصريّة كيما يتسنى له اصطناع أزمة يستطيع بموجبها إعلان استقلال يوغندا وسحب القوات المصريّة. وعلى أية حال، يصعب قبول التّفسير الظّاهري لتلك الأحداث على أساس ثبوت الاتّصالات غير المعلنة بين غردون وامتيسة، إذ إنّه وفي إحدى تلك الاتّصالات نتج عنه قيام أحد أعضاء بعثته وهو الفرنسي ايرنست لينان بمهمّة تعليم امتيسة الدّيانة المسيحيّة.

كما ثبت أيضاً قيام ليلاند وعن طريق غردون بالاتّصال بالجمعيات التّبشيريّة في لندن لإرسال بعثاتها إلى يوغندا، وهو الأمر الّذي انكشف بعد مقتل ليان كما سبق وأن أوضحنا، ويضاف إلى ذلك أنّ رد فعل غردون عقب سماعه خبر اعتقال امتيسة لجنوده كان يوحي برغبته في إعطاء يوغندا الاستقلال وسحب القوات المصريّة أكثر من كونه يريد حلاً للمشكلة، إذ إنّه لم يبادر إلى أخذ رأي حكومته ولا إلى التّحقق من الأخبار نفسها ولا إلى تجريب أي حلول أخرى بقدر ما شرع فوراً في كتابة اتّفاقيّة تقضي بإعلان استقلال يوغندا وفتح سفارة لها في القاهرة وإرسالها إلى امتيسة للموافقة، وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك أنّ غردون وبعد أن أصبح حاكماً عاماً للسودان بعد هذه الأحداث، رفض أيضاً تنفيذ السّياسة المصريّة الخاصة بضم يوغندا فإنّ التّفسير القائل بأنّ غردون كان فعلاً ضد التّوسّع المصري إلى البحيرات وعمل على وقفه، يعتبر تفسيراً معقولاً.

وعلى العموم، انتهت أحداث تلك المرحلة بعد أن رفض غردون بصورة غير مباشرة تنفيذ التّعليمات الّتي وصلته من القاهرة بضرورة إعادة العلاقات مع امتيسة وإعادة القوات المصريّة إلى يوغندا، وهروباً من تلك التّعليمات طلب إجازة لمدة أربعة أشهر ابتداءً من ديسمبر 1876، وقال إنّه سوف يعرّج إلى القاهرة في طريقه إلى لندن ويشرح أسباب قراره الخاص بسحب القوّة المصريّة من دوباجا[43].

ويبدو أنّ علاقته بامتيسة قد توطّدت جدّاً، حيث أرسل له الأخير رسالة قال له فيها: عزيزي غردون، أنا مسرور جدّاً لأنك أخذت جنودك من يوغندا، ولذلك أكتب لك الآن هذه الرّسالة مع بعض الهدايا لإظهار صداقتي لك. وأطلب منك أن ترسل إليّ الأشياء التّالية: بندقية صيد كبيرة مثل الّتي أرسلتها إلى الخرطوم للصيانة، وكذلك نظارة كبيرة وبعض الملابس ذات الألوان الحمراء، وأرجو كذلك أن ترسل إليّ خاتماً من الفضّة منقوشاً عليه اسمي (امتيسة)، وأتمنى أن أرى بعض النّقود المصنوعة من الذّهب[44]. ولكن لم يكن الخلود إلى الرّاحة أو الهرب من تعليمات إعادة القوات إلى يوغندا هي الأسباب الوحيدة الّتي دفعت غردون إلى طلب الإجازة ومغادرة الاستوائيّة، فقد كان هناك سبب آخر رئيسي هو الّذي دفعه إلى مغادرة الجنوب، وهو الانتهاء من مهمّة إعداد المسح الشّامل للنيل وكل فروعه وبحيراته في الجنوب وإعداد خريطة جغرافيّة اعتبرت هي الأولى الّتي يتم إعدادها للنيل بدقة بلغت نصف بوصة في الميل.

فقد سبقت الإشارة إلى أنّ غردون وتحت ستار حكم البحيرات كان يسعى لإجراء مسح للنيل، وقلنا إنّ تلك المهمّة لم تكن من بين المهمّات الّتي أوكلت له من قبل الخديوي، ورجّحنا أن تكون قد أوكلت له من قبل الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة في لندن أو الجمعيّة

الجغرافيّة النّمساويّة. ففي ذلك الوقت كان اهتمام الأوساط الجغرافيّة والاستكشافيّة والهايدرولوجيّة في أوروبا متّجهاً لحلّ لغز نهر النّيل، وبالتحديد الإجابة على سؤال من أين ينبع وما هي علاقته بالضّبط ببحيرتي ألبرت وفكتوري، وكانوا عطشى للمعلومات عن هذا النّهر الغامض[45].

ويقول جون مورلي: لقد كان في ذلك الوقت رغبة شعبية عارمة لوسط أفريقيا نتيجة لاكتشافات لفنجستون (Livingstone)، وسبيك جرانت (Speke Grant)... وآخرين، وقد حُفزت هذه الرّغبة وأُبقي عليها حيّة من قبل الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة، ومنظّمات محاربة الرّقيق ومن البعثات التّبشيريّة المختلفة[46].

وقال اللّورد ألتون، إنّ الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة، تمثّل رسمياً عالماً واسعاً راغباً في معرفة اللّغز الّذي لا يزال مجهولاً عن منابع النّيل[47]. وقال شارلس ترافش: لقد أحيطت البحيرات العظمى ومنابع النّيل ببهجة عظيمة، وقد جذبت لعقود طويلة أشهر المستكشفين وذلك من أجل اكتشاف ما إذا كان النّيل يمرُّ حقيقة من خلال بحيرة ألبرت أم لا، وهو سؤال وبالنسبة للجغرافيين موضوع ذو أهمية قصوى[48]. وبصورة أكثر دراميّة يصف بيرنالد ألين تحفّز غردون للإجابة على هذا السُّؤال واللّغز الّذي حيّر الجغرافيين إذ يقول: إنّ هناك حالات قليلة من السّعادة في الحياة تعادل سعادة متسلّق الجبال عندما يصل إلى قمة لم يسبق أن وطأتها قدم أيّ إنسان، أو مثل سعادة مستكشف استطاع شق طريقه إلى منطقة لم يسبق أن وصلها أي مستكشف آخر.

إنّ الحصول على مثل هذه البهجة والرّيادة، قد أصبح في قبضة غردون حيث يقع أمامه الآن جزء ممتد من النّيل لم يسبق أن عبره أي مستكشف، إنّ جميع العيون في كلّ الأراضي والّتي تتابع القصة الرّومانسيّة للاستكشافات الأفريقيّة، قد ركّزت أنظارها على تحرُّكاته، إنّ مئات الأميال من النّهر الغامض يحتوي على المفتاح الّذي يؤدي إلى السّر النّهائي لمنابع النّيل، السّر الّذي حيّر حب الاستطلاع الإنساني منذ أن أرسل نيرو رجاله لحلّه، إنّ أيّ مستكشف يستطيع أن يعبر مباشرة إلى بحيرة ألبرت، سيبرهن بدون أيّ احتمالات للشك أنّ النّيل يبدأ جريانه من ذلك الاحتياطي الضخم ومن بحيرة شقيقة أخرى على اتّصال بها[49].

تكاد تكون الصُّورة واضحة في مهمّة غردون إلى الجنوب، فالتّساؤلات الّتي طرحتها الجمعيات الجغرافيّة وغيرها، حول من أين ينبع النّيل كانت بالفعل لا تزال لغزاً محيّراً، وبالإضافة إلى ذلك لا يزال النّيل وبكلّ فروعه ومجاريه غير محدّد بالكامل ولم يتم

إعداد خريطة جغرافيّة متكاملة له حتى ذلك الوقت، كما أنّه من غير المعروف الجوانب الجيولوجيّة والهايدرولوجيّة الأخرى له، ولذلك كان غردون -وكما قال بيرنالد الين- على وشك الإجابة على كلّ تلك الأسئلة. وأعتقد أنّ غردون قد أُختير من قبل تلك الجهات للقيام بهذا العمل تحت مظلّة حكم الجنوب والقضاء على الرّق، ولعلّ السّبب الرّئيسي لهذا الاختيار هو أنّه من أمهر مهندسي المساحة ورسامي الخرائط، وكما وصفه ترافش: (Gordon had an engineer's passion for mapping and surveying). وقال بيرنالد أيضاً: ومنذ أيامه المبكّرة في الكريما في الصّين قام بإعداد مسح كلّ المنطقة الواقعة حول شنغهاي، وفي أفريقيا وجد متّسعاً من الوقت لممارسة هذه الموهبة، وأنّ الخريطة الّتي رسمها للطريق بين بربر وسواكن تعتبر نموذجاً للدقة[50]. وقال شارلس ترافش أيضاً: ليس لغردون أيّ عذر يمنعه أن يمسك بهذه الجائزة المتالقة للاستكشاف. وبالتّأكيد، فإنّ هذا العمل قد أمر به الخديوي عملياً، والأبعد من ذلك أنّ وضع خريطة لدولة غير معروفة كان دائماً من اهتماماته الكبيرة، وليس هناك من هو أجدر منه لمسح البحيرة[51].

وبهذه الخلفيات، فإنّه من الواضح أنّ غردون قدم إلي السّودان للقيام بمهمّة المسح وإعداد خريطة النّيل والإجابة على تلك التّساؤلات، وقد أكّد ذلك بنفسه في خطابه لأخته أوغستا في 32 مارس 1874، وهو في طريقه إلى الجنوب: سأجعل اثنين من المرافقين مساعدين لي تحت سلطتي وأحد هؤلاء هو أبو السّعود لأنّه شخص عظيم، وقد خلق ليكون حاكماً، أمّا أنا فسأعد خريطة للنيل، وأنّ الخريطة اليدويّة أصبحت غير ذات صلاحيّة[52]. ولأنّ هذا هو العمل الّذي يود القيام به فقد جمع فريقاً من المهندسين الأوروبين عقب تعيينه مباشرة، وقد ضمّ ذلك الكادر مهندسي المساحة والجيولوجيا والجغرافيين، وهم: المهندس الإيطالي رومولو جسي (Romolo Gessi)، الّذي سبق وأن عمل معه أيام حرب الكريما كمترجم في صفوف القوات البريطانيّة وعمل أيضاً في الخدمة السّريّة (secret service)[53]، كذلك اصطحب معه كلّاً من المهندس الإنجليزي جي كمب (J. Kemp)، وفرديدرك روسيك (Frederic Russell)، وولي أنسون وليام (Willy Anson)، والفرنسي أوغستي لينان كمترجم (Augusie Linant) والأمريكيين شارلس شالي (Charles chaille long) ووليام كامبل (William Kampel).

ونرجو أن نشير إلى أنّ هؤلاء الأمريكان تمّ ضمهم إلى طاقمه بطلب من الخديوي، وأنّ مهمّتهم هي الّذهاب إلى يوغندا وضمها إلى مصر. كذلك اصطحب غردون عالم نباتات الماني من هامبورج وهو الدُّكتور وتي (Wilt)، والّذي انضمّ إلى طاقم غردون كمتطوّع

ودفع تكاليفه بنفسه، بالإضافة إلى اثنين من الألمان من أنصار الطبيعة ليعملوا كخدام لغردون، وهما: جوزيف منقاس (Josph Menges)، وفردريش بوهندهون (Friedtich Bohndort)[54].

وقد التحق عددٌ آخر من الأوروبيين إلى طاقمه أثناء وجوده في الجنوب، منهم: المغامر الإغريقي المهندس حاجي (Haggi)، والذي ألحقه جسي بالبعثة[55]، والنمساوي إرنست مارنو (Ernst Marno) المتخصّص في الاستكشافات الأفريقيّة والموفد من قبل الجمعيّة النّمساويّة الجغرافيّة، وقد اصطحبه القنصل النّمساوي في الخرطوم مارتن هنسال (Martin Hansal) إلى الجنوب ليلحقه بالبعثة، كما وصل اثنان من الضّباط المهندسين الإنجليز والمتخصّصين في أعمال المساحة، وهما: وآستون (Waston)، وشيبندل (chippi ndall).

كما وصل فرنسي آخر كمتطوّع للعمل مع غردون، وهو أيرنست لينان (Ernest Liant)، وهو متحدّث جيّد للغة العربيّة، ونرجو أن نشير أيضاً إلى أنّ ايرنست لينان هذا هو شقيق أوغستي لينان الّذي عيّنه غردون مترجماً له ومات بعد أيام قليلة من وصوله الجنوب.

ولذلك جاء أيرنست ليحل محلّ أخيه المتوفى، إلّا إنّه أيضاً قتل كما سبق وأن أوضحنا عندما قدم من البعثة الّتي أرسله فيها غردون إلى الملك امتيسة، حيث بقي لمدة ثلاثة أشهر يعلّم امتيسة الدّيانة المسيحيّة وعقب عودته وجد غردون مواجهاً بعداء الأهالي فاصطحب القوة المسماة بالأربعين حرامي وذهب لحرق القرى فقتل مع جميع أفراد قوته عدا شخص واحد.

وقد التحق بالبعثة أيضاً الدّكتور الألماني اليهودي إدوارد شنتزر (Schnitzer Edwardr)[56]، والّذي سبق وأن أوضحنا أنّه قد عمل لفترة في تركيا وتحوّل إلى الإسلام فأسمى نفسه أمين، ووصل أيضاً المهندس الإنجليزي لويس لوكاس (Louis Lucas)، كما وصل أيضاً المهندس السّوري إبراهيم، والسّائح الإيطالي المهندس كارلو بياجي (Carlo Piaggia)، والدّكتور الرّوسي جونكر (Junker)[57].

وإلى جانب هؤلاء حضر أوروبيون آخرون متخصّصون أيضاً في الهندسة والمساحة، ولكنّهم لم يلتحقوا للعمل مع غردون في الجنوب وإنّما ذهبوا إلى كردفان ودارفور وشمال السّودان مثل الضّابط الأمريكي ماسون بك (Mason Bey، Alexander Mcomb)، والّذي كان قد التحق بخدمة مصر في 1870، ومنح رتبة القائمقام وجاء إلى السّودان وعمل في عمليات المسح في كردفان عام 1874، كما قام بمسح المنطقة من وادي حلفا إلى بربر[58].

وكذلك جاء الضّابط والمهندس الأمريكي بروت بك (H.G.Prout)، والّذي التحق بخدمة الخديوي 1872، واشترك في قيادة بعثة علميّة إلى كردفان عام 1875، وقام بعمل دراسات طبغرافيّة ومساحيّة عن كردفان[59].

بهذا الفريق الهندسي والجغرافي، بدأ غردون عمله في منتصف العام 1874، أي بعد أربعة أشهر من تعيينه، ولعلّ كلّ العمل الّذي قام به غردون ابتداءً من يوليو 1874 وحتي نوفمبر 1876، كان منصبّاً في هذا العمل الهندسي بالدّرجة الأولى، إذ استطاع خلالها حل تلك الألغاز وإعداد أوّل خريطة دقيقة للنيل وفروعه في الجنوب، ولعلّ العمل الّذي قام به في يوغندا والّذي سبق وأن أوضحناه، قد قام به من خلال البعثات الّتي أرسلها عن طريق ايرنست لينان وكذلك الدّكتور أمين.

كما أنّ النّقاشات الّتي دارت بين غردون وطاقمه الهندسي أثناء تنفيذ هذا العمل، وكذلك النّقاشات والمراسلات الّتي تمّت مع شخصيات أخرى في بريطانيا ومع الجمعيات الجغرافيّة، تثبت بلا جدال الافتراض الّذي قلناه حول مهمّته في الجنوب، وهو الأمر الّذي يعكسه ويؤكّده هذا الملخّص الّذي يغطي نشاطه مع طاقمه خلال الفترة من سبتمبر 1874 وحتى أكتوبر 1876.

ففي 14 سبتمبر 1874، أرسل غردون كلّاً من المهندس واتسون وشبينډال إلى دولفي ليقوما بمسح بحيرة ألبرت، على أن يقوم هو أثناء ذلك بعمل المساحة محلياً[60]. وفي 15 سبتمبر 1874، وفي فورة غضب كتب إلى ستانتون (Stanton) قائلاً:

ليست لديّ الرّغبة لمسح البحيرة وعلى الجمعيات الجغرافيّة أن ترسل شخصاً ما ليقوم بذلك بدلاً عني؛ وفي ديسمبر 1874، وصل واتسون وشبيندال إلى دولفي وأسّسا فيها قاعدة من أجل القيام بالمسح[61]، وتحرّك غردون من دوفلي والّتي بقي فيها منذ أغسطس 1874، إلى اتّجاه الجنوب وذلك في 31 ديسمبر 1874، ووصل إلى فاتيكو (Fatiko) بعد ثلاثة أيام قاطعاً 48 ميلاً. وبعد إقامة امتدّت أسبوعاً تحرّك منها جنوباً إلى فوريا (Foweira)، على بعد 79 ميلاً، ووصلها بعد خمسة أيام ومنها إلى يونور (Unyoro)، كما أرسل قوّة صغيرة لاحتلال ماجانجو (Magungo) الواقعة على الحدود الغربيّة لبحيرة ألبرت.

وبعد ثلاثة أيام تحرّك جنوباً إلى مورلي (Mrooli)، على بعد 73 ميلاً، وأسّس فيها محطّة عسكريّة، وكان ينوي التّقدم أكثر إلى الجنوب ليصل إلى بحيرة فكتوريا، إلّا إنّه تخلى عن هذه الفكرة. ويفسّر برنالد ألين عدم التّقدّم إلى فكتوريا الواقعة في يوغندا، بأنّ غردون قد ابتعد حوالى 200 ميل من النقطة الّتي تحرّك منها (دوفلي)، وأنّه لا بدّ من العودة إليها لأنّ وجوده مهم للقيام باحتياجات الجنود وبعض الأشياء الأخرى[62].

ولا اعتقد أنَّ التّبرير الّذي قدمه ألين صحيحاً، فغردون أراد العودة إلى دوفلي بدلاً من الذّهاب إلى يوغندا، لأنّه في الأساس لا ينوي مدّ النُّفوذ المصري إليها، بل يريد إعطاءها الاستقلال، وقد بدأت الخطوات العمليّة لتلك السّياسة الّتي أراد تنفيذها في يوغندا عندما أرسل النُّور آغا ومعه 120 جندياً ليؤسس محطتين إحداهما في أوردناجي على الحدود الشّماليّة ليوغندا والثّانية في كوستزا في بحيرة فكتوريا، وكان ذلك قبل مغادرته مورلي إلى دوفلي.

وفي 16 أبريل 1875، عاد شبيندال من دولفي إلى كيري، حيث التقى بغردون إلّا إنّه لم يحضر معه الخرائط الّتي يفترض أن يكون قد أعدّها، فقال غردون معلقاً على ذلك: شبيندال شخص مهمل، لقد وصل من دولفي بدون أي خرائط ولا البدوميتر (Pedometer)، ولا أل (Chronometer) ولا أجهزة التّقويم الملاحي الأخرى (البدوميتر والكرنوميتر هي أجهزة قياس المسافات والأبعاد)[63]. وصف شبيندال مناقشة غردون له عن عمله قائلاً: آه، لقد أتعبني ليلة بعد ليلة بأسئلته عن الأبعاد والمناسيب، لقد كان يناقشني في كلّ ليلة ما إذا كانت مناسيب بيكر صحيحة أم لا، وهل المسافات هي هذه أو تلك، وماذا تعتقد[64].

وفي 9 يوليو 1875، كشف غردون في خطاب لأخته أوغستا عن المراسلات الدّائرة بينه وبين الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة البريطانيّة، حيث قال لها: لقد أزعج أخوك بصورة مثيرة من قبل الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة، وأنا متأكّد أنّه سوف يعاني قليلاً بسبب ملاحظاته غير المنضبطة وأيضاً عن عدم ملاحظته لبعض الأشياء المهمّة والتي تعود كلّها إليّ، أنا لا أعتقد أنّ الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة ستزعجني بعد خطابي إلى........[65] (لم يوضح غردون اسم الشّخص الّذي يتحدّث عنه). في مطلع أكتوبر 1785، أسس غردون محطة جديدة في لابور، وقرّر أن يقوم بمسحها أوّلاً ثم بعد ذلك يستطيع أن ينظر كيف يكون الشّكل الذي يتّخذه النّيل فيها[66]، ومن أجل ذلك امتطى جواده في 8 أكتوبر 1875 وعبر الجبال والسُّهول حتى وصل إلى إقليم لم يسبق له أن زاره من قبل، وبعد قضاء اللّيل هناك تحرّك مرّة أخرى حتى وصل إلى ضفة النّيل الواقعة على محطة دولفي، ومن هناك رأى سهلاً طويلاً ممتداً استنتج أنّه من المؤكّد أنّ النيل ينساب فيه في مجرى مستقيم وأنّه لم يستكشف من قبل.

وقد كان غردون ومنذ عدّة أشهر يفكّر في هذه المنطقة من خلال المعلومات الّتي وصلته، وقارن مناسيب النّهر في منطقة افودو (Afuddo)، فوق الشّلالات ومناسيب النّهر تحت أسوا (Asua)، وفقاً للمعلومات الأخرى الّتي وفّرها الرّحالة وصل إلى نتيجة أنّ حجم المياه في هذه المنطقة لن يسمح بمرور الباخرة الخديوي إلى بحيرة ألبرت، ونتيجة لذلك قرّر أن يبقى حتى مارس 1876 ليستأنف تقدّمه[67].

غير أنّه توصّل إلى فكرة أخرى بديلة للانتظار حتى العام القادم، وهي أن يستخدم الباخرة الحديديّة الصّغيرة نيانزا (Nyanza)، ولكن اتّضح أنّها توجد في مكان بعيد جدّاً وهو بحيرة فكتوريا في يوغندا، كما أنّ بعض أجزاءها وهما قاربان صغيران موجودان في دوفلي وفي محطة أخرى على النّيل[68].

وكان هذا يعني أنّه ولاستخدامها يجب ترحيلها مع أجزائها إلى دولفي، حيث يقيم غردون، الأمر الّذي يتطلّب عدداً كبيراً من الأشخاص (الحمالين) ليتمكنوا من نقل أجزائها من تلك المناطق البعيدة، وعلى ذلك أرسل غردون رسالة إلى جسي في اللّادو والّذي كان في طريقه إلى الخرطوم ليجنّد له 700 فرد من منطقة مكراكا، وبالإضافة إلى الـ300 فرد الّذين يعملون معه أصلاً فإنّ العدد سيصل إلى 1000، وهو كاف لنقل الأجزاء الحديديّة للباخرة نيانزا[69]. وتتطلّب هذه الخطة الجديدة أسابيع قليلة حتى يتم تنفيذها لأنّها مرتبطة بعودة جسي والّذي سيستغرق بعضاً من الوقت كما أنّ تجنيد الحمالين وتجميع أجزاء الباخرة يتطلّب وقتاً أيضاً، وكلّ هذا بالإضافة إلى أنّه لن يكون عملياً إرسال قافلة من الأفراد على طريق مغطى كلّه بأعشاب يبلغ ارتفاعاتها 6 أقدام.

وبذلك قرّر غردون الانتظار لأربعة أسابيع حتى تجف تلك الأعشاب ويتم حرقها وينظّف الطّريق[70]، فبقيّ في محطة بالقرب من دوفلي لمدّة ثلاثة أسابيع ثمّ عاد بعدها إلى دوفلي في 15 نوفمبر 1875، بعد أن جفّت الأعشاب وأصبحت جاهزة للحرق حتى يتسنى للحمالين التّحرّك لإحضار أجزاء الباخرة نيانزا[71]. وفي نفس هذا اليوم الّذي عاد فيه إلى دوفلي، تسلّم غردون خطاباً من الخديوي يتذمّر فيه من مطالباته المتكررة للمال من حاكم عام السّودان، فغضب لهذا التّأنيب وكتب للخديوي قائلاً له إنّه سوف يعود إلى القاهرة ومن الأفضل أن يجد خلفاً له.

وفي اليوم التّالي 16 نوفمبر 1875، وصل قادم آخر وأحضر معه صندوقاً كبيراً مختوماً بالشّمع سبق وأن أرسل من القاهرة إلى الخرطوم ومنها إلى مدير فاشودة ليسلّمه شخصياً إلى غردون، ولمّا كان مدير فاشودة قد قتل أثناء ثورة بعض مواطني الجنوب، فقد بقي الصّندوق هناك لفترة حتى أرسل أخيراً إليه، وعن محتوياته قال غردون إنّه يحتوي على خطاب مهم بتوقيع الخديوي يجيب فيه على مقترحاته الّتي أرسلها له في يناير 1875، والّذي اقترح فيه للخديوي أن يرسل بعثة أخرى إلى شرق أفريقيا[72].

يصعُب تصديق ما قاله غردون عن محتويات ذلك الصّندوق لأنّه وبأي حال لا يمكن أن يكون محتوياً فقط على رسالة واحدة خاصة، وأنّه كان مثار تكهّنات عديدة منذ أن وصل إلى الخرطوم.

يقول بيرنالد ألين: وصل رسول خاص من القاهرة محضراً معه صندوقاً ضخماً ذا مظهر مهم على أن يرسل إلى مدير فاشودة ليأخذه شخصياً إلى غردون، وقد دارت الإشاعات في الخرطوم عن ماهيّة محتويات هذه الحزمة الضّخمة، وقد أعتقد بأنّه قد يحتوي على بعض الأسرار المهمّة، ولأنّه مكتوب بخط يد الخديوي شخصياً فإنّه من غير الممكن التّعرُّف عليه بأكثر من التّخمين (Special messenger arrived from Cairo bringing an important looking sealed packet whish was to be delivered to the Mudir of Fashoda and taken up by him personally to Gordon. Speculation was rife in Khartoum as to what were the contents of this bulky packet. it was thought it must contain some important State secret، but، as it was known to have been written by the Khedive's own hand، no one could do more than guess at the contents)

ومع أنّ الشُّكوك والشّائعات قد أحاطت بهذا الصُّندوق منذ وصوله إلى الخرطوم، إلّا إنّ المبررات الّتي ساقها غردون بأنّه يحتوي على ردّ من الخديوي بشأن حملة إلى شرق أفريقيا يزيد من تلك الشُّكوك أيضاً. فالوقت الّذي استلم فيه غردون هذا الصُّندوق لم تكن البعثة الّتي اقترحها في يناير 1874، إلى ممبسة أمراً سرّياً، فقد اتّخذ الخديوي خطوات عملية بشأنها وكلّف الأمريكي شاييه لونج بقيادتها إلى شرق أفريقيا في 19 سبتمبر 1875[73]، أي قبل 45 يوماً من وصول الرّسول الخاص إلى القاهرة حاملاً ذلك الصُّندوق. وقد كان شاييه لونج قد تلقى تعليمات أخرى من الخديوي بعد مغادرته إلى شرق أفريقيا، تقضي بتغيير وجهته من ممبسة ليذهب بدلاً عن ذلك إلى نهر جوبا، وبناءً على ذلك تقدّم إليها بعد أن احتل قسمايو وتقدّم منها إلى الجنوب لانتظار تعليماته، إلّا إنّ غردون لم يشأ أن يصدر إليه أيّ تعليمات وفي نهاية ديسمبر انسحب شاييه لونج إلى القاهرة[74].

ولذلك، فمن المستبعد أن يكون لذلك الصُّندوق الّذي استولى على دهشة النّاس -آنذاك- محتوياً على ردود الخديوي لمقترحاته الّتي صارت أمراً واقعاً، وليس لدينا بالطّبع أيّ تفسير آخر محتمل سوى الافتراض بأنّه قد يكون ذا صلة بالأعمال الهندسيّة الّتي يقوم بها غردون دون علم الخديوي سواءً كانت تلك الصّلة هي أموال مرسلة من الخارج لصرفها على العمال، حيث إنّه وفي بعض خطاباته إلى الجمعيّة الجغرافيّة يشكو من انعدام الموارد الماليّة، ولذلك قال إنّه لن يستطيع الاستمرار في إكمال الخرائط[75].

على كلٍّ، مضى غردون في خططه للتقدُّم إلى بحيرة ألبرت بالباخرة نيانزا، بعد أن أصبحت الظروف مهيأة، فالتقى بجسي القادم من لادو في كيري في 22 نوفمبر 1875، وبدأ بنفسه الإشراف على تنظيم القافلة التي سوف تنقل أجزاء الباخرة، وخلال 10 أيام تمّ تجميع أجزائها وكذلك احتياجات الرّحلة، وفي صباح 2 ديسمبر 1875، تحرّك جسي وخلفه المواطنون وهم يحملون الأجزاء الحديدية الثّقيلة للباخرة نيانزا واتّجهوا جنوبا على طول النّهر، وفي موقي (Moogie)، حيث ترسو الباخرة الخديوي (وهي الباخرة التي استعيض عنها بنيانزا)، خلد جسي والمواطنون إلى الرّاحة لبضعة أيام.

وفي 22 ديسمبر 1875، تحرّك جسي برجاله الـ1000 من النّهر إلى داخل البلاد في رحلة طويلة وصعبة خلال الغابات الكثيفة وسلاسل الجبال[76]، (نرجو أن نشير إلى أن القافلة متّجهة لوضع الباخرة نيانزا على بحيرة ألبرت من أجل القيام بمسحها). وقد كان غردون الّذي تحرّك قبل جسي إلى دوفلي رأى القافلة وبأحمالها متوغّلة في الجبال وأدرك أنّ الطريق إلى البحيرات قد انفتح أخيراً[77]. وعقب الانتهاء من تذليل العقبات نحو بحيرة ألبرت وتقدّم القافلة إليها، استلم غردون خطاباً من صامويل بيكر يقول له إنّه ينظر بشوق وتطلّع إلى النّجاح الّذي تحقّق في الاقتراب (يقصد الاقتراب من بحيرة ألبرت) فرد عليه غردون:

لا تكن تحت انطباع أنّني سوف أجرّب البحيرة وعلى الأرجح سوف لن أفعل ذلك، لن أذهب لأعلّب نفسي (box my self) في تلك الباخرة الصّغيرة (نيانزا) أو في قوارب النّجاح من أجل أن أحلّ مشكلة جغرافيّة لأيّ شخص مهما كان وأترك أولئك الرّاغبين في ذلك أن يأتوا ويقوموا به وأتمنى لهم الاستمتاع بالرّحلة[78]، ومما يلاحظ في هذا الرّد أنّ غردون أكّد أنّ هناك مشكلة جغرافيّة تتطلّب الحل بالفعل، وهي معرفة علاقة النّيل بالبحيرات على وجه التّحديد وما إذا كان يستمد مياهه منها أم لا، كما يلاحظ أيضاً اهتمام ومتابعة الجغرافيين في لندن ومنهم صامويل بيكر إلى الجهود الّتي يقوم بها غردون في هذا الخصوص.

ومن جهة أخرى، استخدم كثيرٌ من المؤرّخين لهذه الفترة عبارة غردون لصامويل بيكر، أنّه لن يذهب لاستكشاف البحيرة بمثابة دليل على أنّ غردون لم يعمل في مسح البحيرة وهو قول غير صحيح كما سنرى ذلك لاحقاً.

مهما يكن من أمر، تحرّك غردون من مورلي عائداً إلى دوفلي في 24 يناير 1876، ووصلها في 8 فبراير 1876، وفي اليوم التّالي 9 فبراير 1876، كتب خطاباً مهمّا إلى لندن يعتبر بمثابة تأكيد دامغ لمهمّته الهندسيّة الّتي يقوم بها تحت غطاء حكم البحيرات، فقد جاء في هذا الخطاب الموجّه إلى السّير هنري رولنسون (Henry Rawlinson) والّذي يصف فيه غردون التّقدم في مسح النّيل بنفسه وبواسطة طاقمه فيما يلي:

لقد أخذنا النهر بمقياس نصف بوصة للميل للمنطقة الواقعة من الخرطوم حتى دوفلي ومن فوريا حتى مورلي، وأتمنى إكمال المنطقة من دوفلي إلى مساقط مورشسون، وعلى ذلك فإنّ المتبقي سيكون:

1. المنطقة من كوستيزا إلى مورلي.

2. ومن فوريا إلى مساقط مورشسون.

3. وبحيرة ألبرت.

ولكنّني الآن سوف لن أقوم بمسح هذه المناطق الثّلاثة المتبقّية لهذه الأسباب وهي أنّ الجنود في هذه المحطّات يحتاجون إلى أيّ شيء، ولا أعتقد أنّه يمكنني توظيف الموارد الّتي يجب أن تسخّر للجنود من أجل الاستكشاف، إن احتياجات الجنود آنية، أمّا الاستكشاف فيمكن إرجاؤه، أنا أعلم بالضّبط أنّه لمن المؤسف ترك هذه الفراغات (1) و(2)، وقد اتّضح لي من المسح الّذي قمت به كيف أنّ العمل لا يكتمل بدونها، أمّا بالنسبة لبحيرة ألبرت فإنّه حتى ولو اكتمل تركيب الباخرة (نيانزا) فلن أسمح باستخدامها ما لم يتم إمداد الجنود، وسيكون عمل تلك الباخرة هي المسافة بين دوفلي وماجنجو لبعض الوقت[79]. وفي نفس هذا اليوم الّذي كتب فيه غردون هذا الخطاب من دوفلي، إلتقى بجسي والّذي سبق وأن قلنا إنّه يقود قافلة من المواطنين الّذين يحملون الأجزاء الحديديّة للباخرة نيانزا، وقد كان برفقته المهندس السّوري إبراهيم الّذي جاء من الخرطوم ليلتحق بطاقم غردون، وقد كانوا جاهزين للتقدّم لاستكمال القطاعات الّتي لم يتم مسحها[80].

قرّر غردون تكليف جسي نيابة عنه ليتحرّك فوراً إلى ماجنجو دون انتظار استكمال الباخرة نيانزا (وهي محطّة أنشأها غردون حديثاً أثناء تقدّمه إلى مورلي، ومن هناك عليه أن يقوم بمسح بحيرة ألبرت، وقبل أن يتحرّك جسي وصله الرّحالة الإيطالي كارلو بيجاجي والّذي تربطه علاقات وديّة مع المواطنين في الجنوب، وقد حصل على إذن خاص من غردون للحضور إلى الجنوب، ومنذ وصوله إلى دوفلي الحق مع جسي على أنّ يتقدّم معه إلى بحيرة ألبرت، ومن هناك يشق طريقه خلال النّيل الفكتوري إلى اتّجاه بحيرة فكتوريا. وبحلول 7 مارس 1876، انطلق جسي وكارلو بياجي والمهندس السّوري إبراهيم والمواطنون الّذين يعملون معهم جنوباً إلى بحيرة ألبرت[81].

وفي نفس اليوم، تحرّك غردون أيضاً في اتّجاه الشّمال متتبّعاً مجرى النّيل ويقوم بإجراء مسح دقيق كلّما تقدّم إلى الأمام، وقد كتب معلّقاً على هذه الرّحلة: أنّه لمشوار، فقد رأيت عدداً من الوديان والمجاري المجهولة، والأرض هناك مغطاة بالحصى الصّغير، لم يسبق

لي أن تعبت مثل هذا، ولكنّني قد انتهيت من إعداد الخريطة[82]، ومن هنا تبع غردون مسار النّهر إلى أسفل (شمالاً)، زائراً المحطات خلال رحلته حتى وصل إلى لادو في 15 مارس 1876، وبعد أن بقي فيها حوالى ثلاثة أسابيع عاد جنوباً حتى وصل إلى محطة كيري وبقي فيها 6 أسابيع منتظراً عودة جسي من بحيرة ألبرت.

في 29 أبريل 1876، عاد جسي منتصراً -كما وصفه بذلك شارلس ترافش-: لقد استطاع مسح بحيرة ألبرت؛ والتقى غردون في كيري وروى له قصة الإنجاز المثير الّذي حققه -كما روى- كيف أنّه تقدّم إلى البحيرة من خلال بعض الجزر العائمة وبالمرور بجانب قرى مكتظّة بالسكان، وكيف أنّه -أيضاً- شق طريقه بين حشود من التّماسيح والمياه ذات الاندفاع الغزير حتى لاحت أمامه بحيرة فكتوريا مباشرة[83]. وقال إنّه اتّخذ من محطّة مجانجو قاعدة له على الرُّغم من تهديدات المواطنين ومخاوف أفراد بعثته من الأمواج والعواصف، وشقّ طريقه بعد ذلك إلى أعلى البحيرة واستطاع أن يقوم بمسحها[84].

اندهش غردون وسُرّ لتحقيق هذا النّجاح في المشروع الكبير الّذي يقوم به وكتب مبتهجاً إلى السّيدة فريز (Mrs. Frees): لقد تمّ مسح البحيرة وانتهى الأمر[85]، (The Lake is surveyed and its over)، لقد أقيم البرهان على أنّ النّيل يمرُّ بالبحيرة من خلال الزّاوية الشّماليّة الشّرقيّة[86]. كما أضاف إليها: أنّ الجمعيّة الجغرافيّة الملكيّة سوف تصرُخ من الدُهشة، لقد تمّ بناء الارتباط المباشر بين النّيل والبحيرات[87]. ويرى بيرنالد ألين أنّ الانتهاء من مسح هذا الجزء المهم والّذي أكد بصورة نهائية الارتباط بين النّيل والبحيرات قد جعل غردون يشعر أنّ العمل الّذي أراد القيام به للخديوي قد انتهى عملياً الآن[88]. ويجب أن نشير هنا إلى أنّ بيرنالد تعمّد التّضليل بقوله إنّ هذا العمل تمّ لصالح الخديوي. وهو نوع من سياسة خلط الأوراق الّتي نتحدّث عنها بصورة أوسع خلال المراحل (1884-1889)، إنّ هذا العمل لم يتم لصالح الخديوي على الإطلاق.

فالخديوي يريد أوّلاً مدّ النُفوذ المصري إلى يوغندا كأولوية أولى، وليس معرفةً من أيّ الزّوايا يمرُّ النّيل خلال البحيرة، كما يريد أيضاً محاربة تجارة الرّقيق الّتي جرّت على حكومته الانتقادات والّتي بسببها قبل تعيين غردون ومن قبله صامويل بيكر في حكم الجنوب على الرُّغم من اعتراضات وزرائه وضباطه العسكريين. وأنّ هذا العمل الهندسي الّذي استغرق كامل وقت غردون وانتهى بإعداد أوّل خريطة جغرافيّة للنيل، وأجاب على التّساؤلات التّاريخيّة لا يعني للخديوي شيئاً طالما أنّه تمّ في الأرض الّتي تتبع له (جنوب السّودان)، وبالإضافة إلى ذلك فإنّه -وكما رأينا- لم يشر غردون في كل مكاتباته مع الخديوي إلى هذا العمل الّذي يقوم به وإنّما كان يوهمه بأنّه مستمر في محاربة تجارة الرّقيق وافتتاح سلسة من المحطات على النّيل.

وبخصوص سلسلة المحطّات هذه يجب أن نشير إلى أنّ الخديوي كان قد كلّف بها غردون، ولكن في إطار فتح المحطّات حتى بحيرة فكتوريا في يوغندا، بمعنى أنّ الهدف منها هو تسهيل الاتّصال وفتح الطّريق مع يوغندا التي من المفترض أن تتبع لمصر، وبدون هذه التّبعية فإنّ المحطّات لن تكون ذات فائدة. أمّا بالنسبة لغردون فإنّ تلك المحطات كانت جزءاً من فتح وتأمين الطريق أمامه ليتقدّم في مسح النّيل والبحيرات. وعلى أية حال، انتهى جسي من مسح بحيرة ألبرت وحلّ مشكلة العلاقة بين النّيل والبحيرات، غير أنّه وفي نفس الوقت أثار مشكلة أخرى.

فقد قال إنّه وأثناء عودته من البحيرة عبر النّيل لاحظ بالقرب من وادلاي وعلى مسافة 30 ميلاً من البحيرة نهراً آخر كبيراً يخرج من النّيل متّجهاً نحو الشّمال الغربي، ويقول عنه المواطنون إنّه يجري لمسافة طويلة، اندهش غردون لهذه المعلومات وبدأ يتساءل: إلى أين يجري هذا النّهر؟ هل يلتقي بالنهر يالي (Uelle) ومن ثمّ يرتبط بحوض الكنغو؟ أم أنّه يجري شمالاً في اتّجاه مكراكا ومن ثمّ يصب مرّة أخرى في النّيل أم حول منطقة شايبه أو بحر الغزال؟ وإذا كان يصب مرّة أخرى في النّيل فهل يشكل ذلك طريقاً آخر بديلاً بين الخرطوم والبحيرات؟[89].

وأثناء هذه النّقاشات وفي 17 يونيو 1876، عاد المهندس بجاجا من المهمّة الّتي كلّفه بها غردون وهي أن يذهب إلى اتّجاه بحيرة فكتوريا بعد أن يذهب مع جسي إلى بحيرة ألبرت، ونتيجة لذلك غادر بحيرة ألبرت إلى بحيرة كيوجا ومن هناك حاول الذهاب إلى بحيرة فكتوريا إلّا إنّه عاد نتيجة لإصابته بالحمى، ولكنّه ومثلما أورد جسي معلومات عن أفرع جديدة للنيل، فإنّه أيضاً أورد معلومات مماثلة، فقد قال إنّه لاحظ أفرعَ غير معروفة للنيل تجري من الشّمال الشّرقي مبتدئة من بحيرة كيوجا، وطبقاً لمعلومات المواطنين –إذا كانت صحيحة– فإنّه يلتقي بنهر آخر كبير يجري نحو السّوباط أو أشوا[90].

وكان تعليق غردون على هذه المعلومات الجديدة: لقد ظهرت أفرع أخرى من تلك الأنهار المثيرة، إنّها لشؤون خطيرة[91]. وقرّر عقب ذلك وبناءً على هذه المعلومات الجديدة أن يذهب بنفسه إلى تلك المناطق ويقوم بمسحها.

وتبعاً لذلك، عزم على تخصيص الأشهر القليلة الباقية (من يونيو 1876 وحتى ديسمبر 1876)، لإجراء تلك المسوحات والتّحقيقات للنيل بين دوفلي والبحيرات، وقبل أن يتحرّك وزّع أعضاء الطّاقم الّذي يعمل معه، حيث أرسل جسي إلى الخرطوم ليتابع المهام الّتي كان يقوم بها في السّابق كممثل له، بينما أرسل المهندس السّوري إبراهيم إلى حيث ترسو الباخرة الخديوي منذ العام الماضي (1875)، نتيجة لتعطلها على أن يقوم بتفكيكها وشحنها إلى بحيرة فكتوريا.

بينما بقي غردون ليتحرّك جنوباً إلى بحيرة البرت متتبّعاً طريق النّيل الفكتوري ليقوم برسم وإعداد الخرائط على طول خط سيره عبر النّيل وذلك لاستكمال مسح النّيل، ويضيف بيرنالد ألن: ولزرع علم الخديوي في بحيرة فكتوريا[92]. وكذلك علينا أن نكرّر هنا أيضاً أنّ الرّبط بين مشروع المسح والتّحقيق الّذي سيقوم به غردون بمد النُفوذ المصري إلى يوغندا وزرع العلم فيها أيضاً عملية خلط أوراق.

فغردون يريد ومن أجل استكمال المسح الشّامل وإعداد الخريطة الشّاملة، أن يتحقّق من الأنهار الجديدة الّتي قال بها كلّ من جسي وبياجي، وأنّ موضوع زرع علم الخديوي في يوغندا أمر مفروغ منه، فقد قرّر غردون ومنذ وصوله إلى الجنوب وقف النُفوذ المصري في جنوب السّودان فقط، وقد قال فيما بعد إنّ مدّ النُفوذ المصري إلى البحيرات مستحيل عسكرياً وغير مرغوب أخلاقياً[93].

وفي 20 يوليو 1876، تحرّك غردون من دولفي بالباخرة نيانزا الّتي تمّ إصلاحها ويرافقه مهندس إنجليزي قدم حديثاً من وسط أفريقيا وهو لوكاس (L.A.Lucas) واتّجه نحو بحيرة البرت، وكان يقوم بمسح وإعداد الخريطة كلّما تقدّم جنوباً، ولكنّه لم ير أية إشارة للفروع الّتي ذكرها جسي. وكيما يتأكّد أكثر من الأمر وحالما وصل إلى بحيرة ألبرت أرسل الباخرة لنحو 40 أو 50 ميلاً إلى الوراء ليقوم ببحث دقيق غير أنّها عادت دون أن تجد أيّ أثر، فانتهى غردون إلى نتيجة أنّ جسي كان مخطئاً في ملاحظاته، وفي غضون هذا الوقت مرض لوكاس فسمح له بالمغادرة. وبعد هذا بقليل تسلّم غردون خطاباً من الضّابط النُور آغا يعلمه بأنّه ونزولاً عند طلب الملك امتيسة، قد أقام محطّة مصريّة قوامها 160 جندياً في بحيرة فكتوريا، وهي المعلومات الّتي سبق وأن أوضحناها، وعلى ذلك أرسل غردون تلغرافاً إلى الخديوي يخبره فيه بهذه المعلومات، ثمّ استمر بعد ذلك في المضي جنوباً ماسحاً النّيل من بحيرة إلى بحيرة[94].

ومنذ 6 اغسطس، تحرّك لإجراء مسح ورسم خريطة لنهر أو فرع من النّيل لم يكن معروفاً من قبل، وللقيام بذلك تحرّك بعدد قليل من المواطنين وتوغّل في سلاسل من الوديان العميقة مغطاة بالحشائش الاستوائيّة واستطاع أن يقطع مسافة 18 ميلاً حتى أوشك على الموت، وقرّر أن يخيّم ويقضي اللّيل هناك، وفي اليوم التّالي أيضاً قطع 15 ميلاً وبعده أيضاً 15 ميلاً أخرى خلال تلك المنطقة البالغة الصعوبة. وقال غردون واصفاً تلك الرّحلة: لم أتعب يوماً كهذا، لقد أوشكت على الانهيار والسُقوط من شدة البرد، كما أنّ خواء المعدة يشعرك بقرب الانهيار وإن 15 حقنة من الكلوركوين هي الّتي أعادتني إلى الحياة[95].

وعلي الرُّغم من ذلك، واصل سيره لـ22 ميلاً أخرى حتى وصل في 11 أغسطس إلى محطة فوريا، ولم تكن الصُّعوبة فقط في شق الطَّريق بصعوبة خلال تلك الأدغال والغابات الكثيفة، وإنَّما في أنَّه كان يحمل أجهزة المساحة ويقوم بمسح النَّهر خلال هذه المسيرة، وبنهاية الأيام السِّتة الَّتي قضاها نجح في رسم خريطة 70 ميلاً من ذلك النَّهر غير المعروف[96].

أراد غردون أن يستريح في فوريا، إلَّا إنَّه وبعد يوم وصوله إليها جاءه النُّور آغا بقصة مختلفة عن تلك الَّتي أرسلها له في خطابه السَّابق، وهي أنَّ الملك امتيسة الَّذي طلب طوعاً تأسيس محطَّة في عاصمته دوباجا قد قام باعتقال تلك القوة المصريَّة، وقد سبق وأوردنا فيما مضى هذه التَّطورات الَّتي انتهت بإعطاء يوغندا الاستقلال، ومما يتوجَّب الإشارة إليه بخصوص قرار غردون بإعطاء الاستقلال ليوغندا أنَّ أغلب المؤرِّخين أشاروا إلى أنَّ غردون قد ندم لهذا القرار لأنَّه وكما قالوا قد حال بينه وبين إكمال مسح النّيل لأنَّ المتبقي من 60 يقع داخل الأراضي اليوغندية (much to his regret، have to abandon the plan of making a complete survey of the Nile).

ويعتبر هذا التَّعليق غريباً نوعاً ما لأنَّ النَّدم يجب أن يكون في الفشل في ضمِّ يوغندا إلى مصر لأنَّها استراتيجيَّة، وهدف الحكومة المصريَّة آنذاك وأحد أهم أولوياتها، وأنَّ الصَّرف على المحطَّات والجنود والبواخر وعلى غردون نفسه كان لهذا الهدف. انتظر غردون في هذه المحطَّة (فوريا) عودة الدُّكتور أمين باشا الَّذي كان في زيارة إلى ملك يوغندا امتيسة، وقد عاد أمين بعد أسبوع والتقى بغردون في مورلي وبعد يومين وصل أيضاً النُّور آغا ومعه القوات المصريَّة بعد أن تمَّ الافراج عنه استناداً على الخطاب والاتِّفاقيَّة الَّتي أرسلها غردون إلى أمين في يوغندا[97].

وعقب عودة الجنود المصريين قرَّر غردون المضي لاكمال مسح المتبقي من النّيل على الحدود اليوغنديَّة، وكانت خطته أن يسير بالبر إلى منطقة نيامونجو (Niamyongo)، وهي آخر قرية واقعة على الحدود اليوغنديَّة والَّتي تبعد عنه 80 ميلاً على أن يبدأ عائداً من تلك القرية عن طريق النّيل ليقوم بمسحها[98]. وفي 15 سبتمبر 1876، وصل غردون وطاقمه إلى نيامنجو وهي آخر نقطه وصلها غردون في تقدُّمه جنوباً، ومن هذه النقطة تبعد بحيرة فكتوريا 60 ميلاً فقط، وفي 16 سبتمبر 1876، بدأ غردون في العودة ومعه الدُّكتور أمين وكان يقوم بمسح المنطقة الممتدة من النّيل الواقع بين نيامنجو ومورلي، ومرَّ بطريقه على بحيرة كيوجا وسبق وأن قال له كارلو بياجي إنَّ هناك فرعاً من النّيل يجري في

اتّجاه الشّمال، فقام بتفتيش البحيرة على طول الشاطئ الشّمالي، ولكنّه لم يجد أثراً للنهر واستنتج أنّ الفرع الّذي قال عنه بياجي مثل الفرع الّذي سبق وأن قال عنه جسي لا وجود لهما[99]. عاد غردون إلى بحيرة ألبرت في 29 سبتمبر 1876، وذلك بعد أن كان قد ابتعد عنها مسافة 35 ميلاً، وبعد ان امضى ثلاثة أيام تحرّك شمالاً في 3 أكتوبر 1876، وبعد ثمانية أيام وصل إلى لادو ومن هناك كتب خطاباً إلى بورتون لخّص له فيه كلّ الاستكشافات الّتي قام بها، وقال له إنّه لا يعتقد أنّ هناك فرعين من النّيل وفقاً للتحقيقات التي أجراها[100] ومن لادو تحرّك غردون إلى الخرطوم وكان قد قال إنّه سيذهب إلى إنجلترا لقضاء إجازة 6 أشهر، ومن ثمّ يعود لإكمال العمل، ووصل الخرطوم في 24 أكتوبر 1876، والتقى بجسي الّذي ظل على اتّصال دائم معه بخصوص الخريطة الكبيرة للنيل والّتي جهّزها غردون نتيجةً للمسح الّذي قام به[101].

ثمّ تحرّك من الخرطوم إلى مصر ووصلها في 2 ديسمبر 1876، ومنها غادر إلى بريطانيا ومن هناك أرسل إلى الخديوي يعتذر له عن العودة للعمل في السّودان، وكانت حجته في ذلك وكما روى أغلب المؤرّخين أنّه وأثناء ذهابه إلى القاهرة بالنيل وفي منطقة كورسكو قابل الباخرة المصريّة دهباية قادمة من مصر، وكانت كلّ نوافذها مقفلة، وعلم أنّ بداخلها سجيناً نصف ميت موضوعاً تحت الحراسة المشدّدة ليلاً ونهاراً، وقد أدرك أنّ السجين ما هو إلّا وزير الماليّة المصري؛ صدقي باشا، والّذي كان يعتبر اليد اليمنى للخديوي[102]. وقال غردون في مذكّراته عن هذه الحادثة: إنّه لرجل جذاب وذو.وضعية مرموقة ولكنّه نُفيّ فجأة إلى غابات السّودان، ولم أدر سبب اعتقاله، ولكن يقال في القاهرة إنّه أغنى نفسه من القروض، ويعتقد أنّه حصل منها على الملايين، وقد كان الكل يتكلّم عنه بصورة سيئة، لقد أعملت عقلي وقرّرت أن لا أخدم الخديوي مرّة أخرى[103].

وفي تقديري، لم تكن حادثة اعتقال ونفي وزير الماليّة المصري هو الدّافع الحقيقي لتلك الاستقالة وإنّما الانتهاء من العمل الهندسي الّذي نتج عنه مسح جميع النّيل والبحيرات والأفرع وإعداد خريطة جغرافيّة بها كان هو السّبب، ولعلّ حادثة الوزير المصري ليس إلّا شماعة ذلك لأنّه لا يعقل أن يقرّر أي شخص أن يستقيل من الخدمة نتيجة لمعلومات غير مؤكّدة سمعها في الطّريق، وكما أقرّ غردون بذلك حين قال: أنا لا أعرف السّبب ولكن سمعت أنّه اغتنى من القروض، ومما يزيد في تأكيد افتراضنا هو أنّ غردون تراجع عن الاستقالة وقبل أن يعمل مرّة أخرى للخديوي في وظيفة أكبر من الأولى وهي: حاكم عام السّودان وقبل التّطرّق لنشاط غردون كحاكم عام (1877–1879)، علينا أن نورد بعض الملاحظات والتّعليقات الإضافيّة للفترة الّتي تحدّثنا عنها (1874–1876).

من خلال الاستعراض الّذي سبق منذ وصول غردون إلى الجنوب في منتصف العام 1874 وحتى عودته واستقالته في ديسمبر 1876، فإنّه لا يساور المرء الشك في الافتراضات والاستنتاجات الّتي أشرت إليها في هذا الفصل، وهي أنّ غردون جاء تحت غطاء الحاكم العام ليقوم بعمل مساحي وهايدرولوجي كلّف به من بريطانيا سواءً من الجمعيات الجغرافيّة أو غيرها.

وما يدعم هذه الافتراضات هو أنّه ومنذ تعيينه جمع طاقماً من مهندسي الجيولوجيا والمساحة بالإضافة إلى الجغرافيين وعلماء النّبات، كما أنّه وطيلة بقائه في الجنوب لم يخرج لا هو ولا طاقمه إطلاقاً من النّيل إلّا في حالات تأسيس المحطات الواقعة على الشّواطئ أو في حالات الغارات على الأهالي لسلب مواشيهم من أجل إطعام الجنود أو في حالات قطع الأخشاب من الغابات القريبة كوقود للبواخر.

وقد كان غردون نفسه يوصي كلّ بعثاته المتحرّكة عبر النّيل بتجنُّب النُّزول إلى البر يقول لهم : (Avoid landing in narrow places among reeds where the natives can jump on boats، and though peaceably recived،be ready for war at any time)[104].

ولذلك يقول شارلس ترافش إنّ المواطنين في الجنوب لم يسمعوا أنّ إنجليزياً جاء إلى بلادهم وأمضى ثلاث سنوات سوى المقيمين منهم على مسافة نصف ميل من النيل (His writ، for instance، operated only along the river : a few miles from it، the natives hardly knew that the Khedive's government existed. This was because he had not solved the problem of the overland transport)[105]. وقد أكّد غردون نفس هذا الأمر وقال إنّك لا تستطيع أن تمشي آمناً لمسافة نصف ميل، وكلّ ذلك بسبب محاربة المواطنين وسلب مواشيهم[106]، وفوق كلّ تلك الأسباب رأينا أنّ غردون أمضى كلّ وقته تقريباً في العمل الهندسي دون أن يباشر أي أعمال أخرى.

لقد تحاشى أغلب المؤرّخين والمحللين إعطاء تقييم لفترة حكمه للبحيرات (1874–1876)، وذلك إمّا لتعاطفهم معه أو لمعرفتهم بأنّ العمل الكبير الّذي قام به غردون في العمليات المساحيّة والهندسيّة لم يكن ضمن تعليمات الخديوي ولا اهتماماته وإنّما كانت من تكاليف الجمعيّات الجغرافيّة، ولذلك آثروا عدم إثارة النّقاش حول ما حقّقه غردون وما أخفق فيه. ولكن شارلس ترافش والّذي كتب بصورة حيادية أعطى تقييماً ولو أنّه كان مختصراً لمجمل عمل غردون في الجنوب، وقال: لقد مكث غردون ثلاث سنوات في

البحيرات وهي أصعب فترات حياته، وكان كلُّ ما فعله سلفه بيكر هو رسم خريطة لجزء من النّيل وترك الباقي إلى جانب عدد من الجنود المصريين دون أي تعيينات غذائيّة في المحطّات الثّلاث الّتي أسسها الأمر الّذي دفعهم للعيش على حساب المواطنين المحليين.

إنّ أهمّ ما قام به غردون هو رفع عدد تلك المحطّات من ثلاث كما تركها بيكر إلى 16 محطّة، وقد انجز أيضاً من خلال العمليات المساحيّة رسم خريطة للنيل بمقياس رسم نصف بوصة في الميل، أمّا بالنسبة لمهمة قمع تجارة الرّقيق فإنّ غردون أقلّ نجاحاً، وبالتأكيد انّ كلّ الّذي فعله في هذا المجال هو أنّه حوّلها من النّيل إلى المناطق الصّحراوية.

ويمضي ترافش مؤكّداً، انّ غردون لم يؤسّس حتى أدنى المستويات من النّظام والقانون عدا القوانين العسكريّة الّتي يتعامل بها مع قواته، كذلك لم يُظهر أيّ اهتمام بالإمكانات الاقتصاديّة للإقليم مع العلم أنّ امين باشا الّذي خلفه بعد ثلاث سنوات في حكم الجنوب شغل نفسه بتطوير وإنشاء مصانع ومدابغ للجلود بالوسائط المحليّة، كما جرّب زراعة محاصيل الذّرة والأرز والسّكر والتّباكو والقطن والمطاط، بالإضافة إلى محاولاته لتصنيع زيت الخضروات. لم يكن غردون مهتماً بأيٍّ من هذه الأشياء، ويبرر ترافش عدم اهتمام غردون بما اهتم به الدّكتور أمين بأنّ الأخير لم يكن أمامه مهمّة مثل فتح سلسلة المحطّات ووضع البواخر عليها.

ويرى ترافش، أنّ انتقاد غردون بأنّه لم يعمل الكثير هو مثل انتقاد كولومبوس بأنّه لم يذهب لاكتشاف ستراليا، غير أنّه وعلى الرّغم من أنّ قوله هذا يؤكّد أنّ المقابلة بين ما فعله غردون وما حاول أمين فعله، توضّح أنّ غردون تنقصه الرّغبة في الشّؤون الاقتصاديّة[107]. وينتقد ترافش عدم قيام غردون بتعلّم اللّغة المحليّة ليتمكّن من التّعامل والحكم ويقول: إنّه لم يبذل أيّ جهد للتقرّب من قواته أو من المواطنين، ويورد مقولة غردون في هذا الشّأن: أنا لا أستطيع أن أحكم بدون معرفة اللّغة... أنا وبالضبط مثل الرّجل الأعمى، أتلمّس طريقي بالغريزة[108]. ويرى ترافش من هذا الاعتراف أنّه كان عليه تعلّم اللّغة، فعدد غير محدود من المسؤولين قد تعلموها في أقل من ثلاث سنوات[109].

كذلك أورد جون مورلي بعض الآراء حول فترة حكم غردون للبحيرات، وقال إنّه ظهر كتاب في فرنسا عام 1933 ألفه المصري محمد صبري عن فترة الحاكم المصري إسماعيل باشا (1873–1879)، جاء فيه عن مهمّة غردون في البحيرات كموظف لدى الحكومة المصريّة:

إنّ غردون عمل عميلاً لبريطانيا، حيث سخّر نفسه على حساب الحكومة المصريّة من أجل مد المشاريع الامبرياليّة البريطانيّة إلى وسط أفريقيا، وقال مورلي إنّ الفرنسيين والمصريين كانوا على قناعة بما توصّل إليه صبري[110]. ويقول مورلي أيضاً إنّ إنجازات غردون في البحيرات قد أثارت اهتمامات كثيرة، فالفرنسيون وبصورة عامة قد افترضوا أنّ غردون عميل بريطاني يعمل في وسط أفريقيا متنكراً تحت غطاء الحكومة المصريّة In France it was generally assumed that Gordon was a British agent) working in Central Africa under a thin disguise of an Egyptian Government .[111](appointment

غير أنّ مورلي نفسه ينفي هذه الاتّهامات الفرنسيّة على أساس أنّ المراسلات الّتي تمّت بين غردون والقنصل البريطاني في مصر؛ مستر ستانتون، هي مراسلات شخصيّة، ويؤكّد أنّ غردون لم يستلم أيّ تعليمات ولا طلبات معلومات من الحكومة البريطانيّة الّتي كانت قليلة الاهتمام بغردون ومشاريعه[112].

اعتقد أنّ التّضارب في الآراء بين اتّهامات الفرنسيين، والكاتب المصري محمد صبري للحكومة البريطانيّة بأنّها تعمل في وسط أفريقيا من خلال غردون، وبين نفي الكاتب والوزير البريطاني جون مورلي، منشوه الاعتقاد بأنّ المهمّات الكبيرة هي بالضّرورة ناتجة عن توجيهات أو مصالح حكوميّة دون أن يفترضوا أنّ هناك الكثير من الجهات غير الحكومية يمكنها القيام بمثل هذا العمل لصالحها.

فالتّحوّل الّذي تمّ في يوغندا إلى المسيحيّة كان وراؤه حفنة من الأشخاص والجمعيات التّبشيريّة وليست الحكومة البريطانيّة، وأنّ غردون وكما رأينا كان وراؤه الجمعيات الجغرافيّة والمستكشفون والرّحالة وليست الحكومة البريطانية.

وكما سنرى لاحقاً، فإنّ الأفراد والشّركات التّجاريّة والمنظّمات المدنيّة والدّينيّة، قد لعبوا أدواراً أكبر مما يتصوّر في وسط وشرق أفريقيا خلال الفترة (1886–1898)، حتى أنّ بعض تلك الشّركات كانت تحتل دولاً كاملة دون أيّ مساعدة أو موافقة من حكوماتها، ولذلك فإنّ جوهر المشكلة في تفسير التّطورات السّياسيّة وخاصة المتعلّقة بمصر والسّودان منذ تلك الفترة وإلى الآن هي في هذه النّظرة الأحادية الّتي ترجع الأحداث السّياسيّة إلى الحكومات دون الوضع في الاعتبار أنّ جهات أخرى قد تكون غير حكوميّة يمكنها القيام بمثل تلك الأعمال، ولعلّ قوة ونفوذ هذه الجهات الأخرى سوف يظهر بوضوح عند تناولنا للاحداث السّياسيّة للفترة من (1884–1885)، وكذلك (1886–1898).

ومهما يكن من أمر، فإنّ غردون وكما قلنا قرّر عدم الاستمرار في خدمة الخديوي سواءً لموقفه من حادثة الوزير المصري أو لانتهائه من العمل الّذي كلّف به، ولكنّه وبمجرّد أن وصل إلى القاهرة اختلق أسباباً أخرى.

يقول بيرنالد ألين، إنّه وعندما وصل غردون إلى القاهرة في مطلع ديسمبر 1876، كان قد قرّر عدم الاستمرار في خدمة الخديوي، لقد توصّل إلى نتيجة مفادها أنّ عودته إلى حكم البحيرات والصّراع من أجل بناء النّظام والقانون والحريّة سيكون بلا فائدة، طالما أنّ جاره المباشر وهو حاكم عام السّودان يتبنى سياسات مناقضة تماماً لسياساته ومتآمر مع نظام إداري فاسد ومستمر في تجارة الرّقيق، ولهذا قرّر أن يوضّح للخديوي هذه الملابسات ويقدّم استقالته[113]. تمّت المقابلة بينه والخديوي إسماعيل باشا في 3 ديسمبر 1876 بقصر عابدين، وكانت المقابلة نقطة تحوّل في حياة غردون، فقد ذهب لمقابلة الخديوي من أجل تقديم استقالته نهائياً ولكنّه وبعد أن خرج من المقابلة وعد بأنّه سيستمر في عمله[114].

ووفقاً لما قاله المؤرّخون، فإنّه من غير المعروف ما دار بالضّبط في هذا اللّقاء، إلّا إنّه يستشف من رسالة غردون بتاريخ 4 يناير 1877، أنّ الخديوي رفض استقالة غردون وطلب منه الاستمرار في عمله في البحيرات، بينما قال له غردون إنّه من غير المجدي بذل الجهود لفتح الجنوب للحضارة بينما باقي السّودان أصبح مسرحاً للفساد الإداري وتجارة الرّقيق، وكان واضحاً من هذا المنطق الجديد لغردون الّذي يربط بين عدم العودة إلى البحيرات في ظلّ بقاء السّودان تحت حكم فاسد، أنّه يطمح إلى حكم السّودان ككل وليس البحيرات، ويقول الدّكتور على إبراهيم عبده، إنّ غردون وبعد أن عاد إلى لندن ادّعى أنّه وضع حدّاً لتجارة الرّقيق في خط الاستواء وبقي له أن يضع لها حدّاً في جميع أنحاء السّودان، وكان واضحاً من هذا القول أنّه يرنو ببصره إلى منصب الحاكم العام لا في مديرية خط الاستواء بل في جميع أنحاء السّودان[115].

إنّ ترتيبات إعادة غردون إلى حكم السّودان تجرى في الحقيقة بمساعدة دوائر أخرى لم تتّضح معالمها بصورة كاملة في هذا الوقت، وسوف نرى فيما بعد أنّ تلك الدّوائر شكّلت مجموعة ضغط فيما يتعلّق بالشّؤون السّودانيّة المصريّة واصطلحنا على تسميتها في هذا البحث وفقاً للغة السّائدة اليوم بـ(اللّوبي) وسيظهر دوره ونشاطه ونفوذه بصورة واضحة في المرحلة الثّالثة من حكم غردون للسودان (1884-1885).

واعتقد أنَّ ذلك اللُّوبي هو الَّذي يسعى الآن إلى إعادة تعيين غردون حاكماً عاماً للسودان، وبدون مشاورته أو أخذ رأيه قام الجنرال جراهام بمقابلة وزير الخارجية اللُّورد ديربي، وقال له إنَّ غردون يجب أن لا يعود ما لم يسلِّمه الخديوي السُّودان[116]، ثمَّ قام جراهام وبعض أصدقاء غردون بعد ذلك بمقابلته وإقناعه بنفس المنطق السَّابق، وقد كان المنطق الَّذي استند عليه في المطالبة بالسودان هو أنَّ غردون ذهب لمحاربة تجارة الرَّقيق في الجنوب إلَّا إنَّ التُّجار تركوا الخط النّيلي وتحولوا إلى الطُرق الصَّحراوية وبالتَّالي لا بد من السَّيطرة على السُّودان[117].

ولذلك وعندما استلم غردون خطاباً من الخديوي في منتصف يناير 1877، يطلب إليه العوده ردَّ قائلاً إنَّ عودته ستكون بلا فائدة بالنسبة لمحاربة تجارة الرَّقيق ما لم يفرض سيطرته على السُّودان كلِّه. وفي 31 يناير، قرر السَّفر إلى مصر لمقابلة الخديوي ومفاوضته مباشرة بدلاً من المراسلات، وكان متشككاً في حصوله على المنصب، ويفهم ذلك من الرِّسالة الَّتي كتبها لأخته أوغستا: لقد وعدتُ (يقصد أصدقاءه وآخرين قد لا نعلمهم)، بأنَّ الخديوي إذا لم يسلمني حكم السُّودان فلن أذهب إلى البحيرات، وأعتقد أنَّه سوف لن يعطيني ذلك وساعود بعد 6 أسابيع[118]. ويؤكد اللُّورد ألتون –أيضاً– أنَّ غردون كان مقتنعاً من صميم قلبه أنَّ الخديوي سيرفض (But in his heart of hearts he expected the Khedive to refuse)[119]. وفي 13 فبراير 1877، التقى غردون في القاهرة بالخديوي وعندما خرج منه كان قد أصبح حاكماً عاماً للسودان ولا يعرف تفاصيل ذلك اللِّقاء إلَّا من خلال ما رواه غردون، حيث قال:

لقد ذهبت لمقابلة الخديوي، فنظر إليَّ بتأنيب كما أنَّ ضميري أيضاً أنّبني ودعاني للدخول، وبعد قليل وصل شريف باشا ومن ثمَّ بدأت أنا وحدَّثته بكلِّ شيء وبعد ذلك سلمني السُّودان وسأغادر صباح الثُّلاثاء بعد أن أقابله مرَّة أخرى، أنا مسرور جدَّاً لأن ابتعد لأنّي مرهق جدَّاً[120]، وأصدر الخديوي فرماناً بهذا التَّعيين قال فيه: تقديراً لشخصيتك النّبيلة ولطاقتك والخدمات الجليلة الَّتي أديتها للحكومة المصريَّة، قرَّرت تعيينك حاكماً عاماً للسودان، وأود أن ألفت انتباهك إلى نقطتين هما قمع تجارة الرَّقيق وتطوير وسائل الاتِّصالات[121].

ومرَّة أخرى وكما استعان بالأوروبيين أثناء حكمه للبحيرات، فقد انتهج غردون نفس تلك السِّياسة بعد تعيينه حاكماً عاماً إذ اتَّجه إلى تعيين الأوروبيين حكاماً للولايات بعد عزل الحكام المصريين والأتراك، ويقول جون مورلي أنَّ غردون تبنى سياسة تعيين أجانب غير مؤهَّلين ومدرَّبين في وظائف كبيرة ومهمَّة، فأصبح الدُّكتور شنتزر النّمساوي

حاكماً للبحيرات (وهو الّذي سبق وأن قلنا إنّه غيّر اسمه إلى أمين أثناء عمله مع غردون في البحيرات)، والمهندس الايطالي مسداليا حاكماً لدارفور كما عيّن معه الايطالي أميليني مساعداً له، والنّمساوي سلاطين باشا مفتّشاً للمالية ثمّ تحوّل بعد ذلك حاكماً لدارفور خلفاً لمسداليا، وأصبح الشّاب البريطاني لبتون الضّابط في الأسطول التّجاري حاكماً لبحر الغزال[122]، كما اقترح تعيين المسيو جسي الّذي خدم أيضاً مع غردون في الجنوب خلال الفترة الأولى حاكماً إلى شرق السّودان، واقترح كذلك المسيو فردريك روسيت الّذي عمل قنصلاً لألمانيا بالخرطوم للشمال الأقصى بوادي حلفا[123]، كما عيّن أوروبيين آخرين في رتب أخرى منهم الأمريكي المهندس ماسون بك والّذي عمل معه أيضاً في فترته الأولى في كردفان، وكذلك براوت بك الّذي سبق وأن عمل في دارفور خلال نفس تلك الفترة[124]، كذلك قدم الرّحالة الألماني ولهم جونكر المولود في موسكو من أبوين ألمانيين، حيث عمل في استكشاف الحوض الأدنى لنهر السّوباط والرّوافد الغربيّة للحوض الأعلى من النّيل الأبيض خلال الفترة (1876–1878)، بالإضافة إلى تعيين الألماني كارل كرستيان جقلر مسؤولاً عن خط التّلغراف.

لقد أثارت هذه التّعيينات ليس استياء الحكومة المصريّة فحسب وإنّما أيضاً المحللين السّياسيين كونها اعتبرت مقدّمة لاستراتيجيّة كبيرة تمّ اتباعها فيما بعد، ففي نظر هؤلاء أنّ تلك التّعيينات لم تكن مناسبة إدارياً ولكنّها مهّدت للسياسة الّتي اتّبعت فيما بعد خلال الحكم المصري الإنجليزي، وقامت تلك السّياسة والّتي استندت إلى تضخيم كراهية المصريين وعدم الثّقة فيهم على استراتيجيّة إبعاد العناصر المصريّة سواءً العاملين في الخدمة المدنيّة أو العسكريّة وإحلالهم بالسودانيين، ومن أجل تنفيذ هذا العمل وعلى ضوء عدم وجود سودانيين أكفاء لشغل تلك المناصب لجأ غردون إلى استخدام هؤلاء الأوروبيين من باب ملء الفراغ[125].

ولم تكن سياسة إبعاد المصريين من السّودان قد طبّقت رسمياً خلال عهد الحكم الثّنائي –فقط– وإنّما حاول غردون وبمساعدة اللّوبي تطبيقها خلال الفترة (1884–1885)، وقد نشأت بسبب ذلك حرب ومواجهة شرسة بين اللّوبي والحكومة البريطانيّة، الأمر الّذي أدّى في النّهاية إلى مقتل غردون نفسه كما سنرى لاحقاً.

ويمكننا أن نضيف إلى رؤية هؤلاء المحلّلين لتلك التّعيينات ملاحظة ثانية وهي أنّها استهدفت الولايات الطّرفيّة للسودان وأنّ السّياسات الإداريّة الّتي اتّبعها هؤلاء الحكام الأوروبيون في تلك الولايات، هدفت بالأساس إلى تدعيم السّلطة القبليّة المحليّة، والأهم من ذلك إلى منع المواطنين من مغادرة ولاياتهم إلى وسط السّودان.

ولا يخفى أنّ هذه السّياسات ظهرت لاحقاً في قانون المناطق المقفولة الّذي صدر عام 1922، وقد كان النّص الّذي عبّر عنه هذا القانون يستهدف هُويّة السُّودان العربيّة والإسلاميّة، وعلى الرُّغم من أنّ القانون جاء متأخّراً إلّا إنّه كشف عن نظرة وأهداف الأوروبيين تجاه السُّودان كدولة وشعب، أو بمعنى آخر النّظرة إلى هُويّة السُّودان، ولذلك فإنّ هؤلاء الإداريين الّذين عيّنهم غردون في ولايات السُّودان قد طبّقوا سياسة قفل تلك المناطق ووقف التّفاعل الاجتماعي القومي للسودان، إلّا إنّ قصر فترة حكم غردون لم يمكّنهم من المضي كثيراً في هذا الاتّجاه.

ولعلّ الاستنتاج المهم في هذا السّياق، هو ظهور ملامح الاستراتيجيّة الّتي حكمت كلّ التّطورات السّياسيّة في السُّودان منذ ذلك الوقت وإلى الآن، وهي استراتيجيّة فصل السُّودان عن مصر والّتي تمّت بخصوصها محاولة فاشلة في الفترة (1884–1885)، ثمّ محاولة أخرى نجحت بعد معركة شاقة وطويلة ابتدأت من 1898 وانتهت في 1956 باستقلال السُّودان، أمّا الاستراتيجيّة الثّانية والمرتبطة بهُويّة السُّودان، فقد غُرست جذورها إبان الفترة الثّانية لحكم غردون (1877–1879)، وفي فترة الحكم الثُّنائي (1898–1956)، ثمّ ظهرت إلى حيّز التّطبيق الفعلي عقب الاستقلال، وبدأت في التّطوُّر حتى وصلت هذه المرحلة متخفيّة في شعار بناء السُّودان الجديد، وفقاً لطرح الحركة الشّعبية لتحرير السُّودان، وفي شعارات بعض الحركات المسلّحة في دارفور، وسنناقش هذه الاستراتيجيات بصورة مفصّلة خلال تناولنا للتطورات السّياسيّة في تلك المراحل، وبالإضافة إلى سياسات تعيين الأوروبيين اتّجه غردون لاتّباع سياسة أخرى يصعب التّعرُّف على الهدف الحقيقي مِنْ ورائها. فقد قرّر عقب تعيينه أن يطوف كلّ أركان السُّودان بالجِمال وليس بوسيلة أخرى، واستطاع بالفعل أن يزور كلّ ولايات السُّودان قاطعاً 7500 ميل خلال سنة واحدة.

بدأ غردون طوافه عقب تعيينه مباشرة، إذ تحرّك من القاهرة إلى مصوّع عبر البحر الأحمر، وكان ذلك في نهاية فبراير 1877، ومن هناك اتّجه لوحده شمالاً عبر الحدود السُّودانيّة الحبشيّة إلى كسلا وسنار ثمّ الخرطوم[126]، حيث وصلها في مايو 1877، وبعد قضاء ثلاثة أسابيع فقط فيها تحرّك منها إلى كردفان ودارفور. ثمّ عاد إلى الخرطوم في 15 أكتوبر 1877. وبعد قضاء ثمانية أيام انطلق شمالاً إلى بربر ودنقلا ثمّ إلى وادي حلفا، وأثناء هذا التّجوال حدثت بعض الخلافات على الحدود الحبشيّة السُّودانيّة فرجع عبر مصوّع إلى الحبشة[127].

وبعد إخماد الخلافات على الحدود الشرقيّة مع الحبشة تحرّك منها إلى مصوّع ثمّ سواكن، ومن هناك وعبر الصّحراء إلى بربر ومنها إلى الخرطوم[128] وبنهاية يناير 1878، وبعد وصوله إلى الخرطوم بقليل استدعاه الخديوي إلى القاهرة ليساعده في خلافاته الماليّة التي بدأت –آنذاك– مع الدّول الأوروبية بالأخص بريطانيا وفرنسا، وفي 7 فبراير 1878، تحرّك إلى القاهرة، وفي 30 مارس 1878، قرّر العودة إلى السّودان إلا إنّه فضّل أن يزور الصّومال بعد أن ألحقت حديثاً بالسودان ووصل إلى الخرطوم بعد زيارة تلك المناطق في يونيو 1878[129].

ومنذ يونيو 1878 وحتى مارس 1879، بقي غردون في الخرطوم دون أن يغادرها إلى أيّ مكان، والسّبب في ذلك أنّ لجنة التّحقيق الأوروبيّة التي تولّت إدارة الاقتصاد المصري عقب أزمة الدّيون المصريّة، طلبت منه أن يسهم في الاقتصاد المصري المتدهور، إلّا إنّه رفض هذا الطّلب وعلّل بأنّ السّودان ومنذ فترة طويلة يعتمد على مصر وبالتالي لا يمكنه المساهمة. وفي نهاية أكتوبر 1878، أعلن غردون عن ميزانية السّودان وقال إنّ العجز قد بلغ 97 ألف جنيه، وبالتالي لا يمكنه المساهمة.

واستغل هذا العجز في الميزانيّة ليقرر فصل الصّومال عن السّودان بحجة أنّه عبء مالي على الاقتصاد السّوداني، كذلك ومستغلاً نفس الظّروف قرّر وقف بناء خط السّكة الحديد الذي يجري إنشاؤه بين مصر والسّودان[130] وقال إنّ هذا المشروع ضياع للمال، وإن البواخر النّيليّة هي الإجابة لمشاكل المواصلات في السّودان[131]، كما أصدر أمراً آخر بإلغاء المدارس الأميريّة والأهليّة المصريّة في الخرطوم بدعوى أنّها تكلّف الحكومة نفقات طائلة لا وجوب لها، كما أمر أيضاً بوقف إرسال الطّلبة النّاجحين بمدارس الحكومة في الخرطوم إلى مصر، وذلك بعد أن عزل جميع الموظّفين المصريين[132]. وفي مارس 1879، غادر غردون إلى دارفور مرّة أخرى بعد أن علم أنّ سليمان ابن الزّبير باشا قد ذهب إلى دارفور بعد أن ثار كلّ من سلطان دارفور وسليمان ابن الزبير باشا الّذي وصل بقواته من بحر الغزال إلى دارفور، بالإضافة إلى ثورة بعض قبائل البقارة في كردفان، ولهذا السّبب غادر غردون إلى دارفور لمساعدة جسي في محاولة لمنع تحالف الثّورات الثّلاث ضده[133].

وعندما عاد إلى الخرطوم في يوليو 1879، وجد أنّ الخديوي إسماعيل قد أزيح من الحكم بواسطة كلّ من بريطانيا وفرنسا وخلفه ابنه توفيق الأمر الّذي اعتبره غردون خضوع مصر لمصالح الدّول الأوروبيّة الذّاتية لها، شكلت هذه الأخبار بالإضافة إلى الإرهاق العقلي والجسدي قرار الاستقالة من الخدمة[134]، إذ أدرك غردون أنّه فقد سنده الأساسي في مصر وهو الخديوي إسماعيل الذي أزيح عن الحكم والّذي كان يدعمه ويحتمي به ويفعل ما يريد.

ونتيجة لهذه التطورات غادر غردون في نهاية أغسطس 1879، إلى القاهرة وعقب وصوله مباشرة قال للخديوي الجديد توفيق إنه ينوي ترك الخدمة؛ وبدا الخديوي مسروراً عندما أخبره غردون أنه سيترك الخدمة لدى الحكومة المصرية، وذلك بسبب الإشاعات التي راجت في القاهرة من أنّ غردون يهدف إلى تنصيب نفسه سلطاناً مستقلاً بعد أن يقتطع السودان من مصر[135].

وكان معروفاً أنّ الخديوي الجديد توفيق كاره لكلّ الأشخاص الّذين كان يحبهم ويفضّلهم والده إسماعيل الّذي أقيل عن الحكم، وكانت إدارة غردون للسودان قد زادت من الشكوك وسط الباشوات واتّهموه سواءً كان يعمل لوحده أو كعميل للحكومة البريطانيّة بأنّه يتبنى عمداً سياسة قطع السّودان من مصر (he was adopting a deliberate policy of cutting off the Sudan from Egypt)[136].

لم يفصل الخديوي توفيق في طلب الاستقالة، لأنّ غردون قاله شفاهةً وطلب بعدها السّماح له بالذّهاب إلى الحبشة لتسوية الخلاف الحدودي[137]. ومما زاد الأمور سوءاً أنّ تلغرافاً سرّياً أرسله غردون من الحبشة إلى الخديوي يقترح فيه على مصر التّنازل من بعض الأراضي للحبشة، قد تمّ تسريبه من قبل الوزراء المصريين إلى الصّحافة بهدف تأكيد عدم إخلاص غردون لمصر[138]، وقد اتّهم غردون في مهمّته إلى الحبشة أيضاً بأنه عقد اتّفاقيّة سلام تقضي بالتّنازل عن إقليم بوغاص المتنازع عليه للحبشة دون أن يساوم لمصلحة مصر، بينما دافع غردون عن موقفه قائلاً إنّه فعل ذلك ليتحاشى إدخال مصر في حرب في وقت لا تسمح لها ظروفها الاقتصاديّة[139]. ويذكّرنا هذا الموقف بالاتّفاقيّة الّتي عقدها مع الملك امتيسة دون أن يساوم أيضاً لتنتهي المهمّتان بإبعاد يوغندا وبوغاص من المجال المصري.

على أيّة حال عاد غردون من الحبشة إلى مصوّع في طريقه إلى مصر، وهناك تسلّم تلغرافاً من اللّجنة الفرنسيّة الإنجليزيّة المشتركة في مصر والمسؤولة عن الشّؤون الماليّة المصريّة، تستوضحه عن إدارته الماليّة للسودان[140]، كما استّلم تلغرافاً آخر من مجلس الوزراء المصري يطلب منه أن يوضّح لماذا هبطت حصيلة الضّرائب دون التّقديرات المتوقّعة[141]، وكانت هذه العوامل كافية لإقناعه بالاستقالة رسمياً، وفي يناير 1880، وعقب وصوله القاهرة استقال نهائياً بعد أن اختلف مع الخديوي واللّجنة الفرنسيّة الإنجليزيّة المشتركة والقنصل البريطاني الجديد؛ مالت.

ومما يجدر ذكره في فترة عمل غردون حاكماً عاماً، وفيما يختص بمحاربة تجارة الرّقيق، فإنّه وكالعادة لم يهتم كثيراً بمحاربتها إلى درجة أنّ الإشاعات قد انتشرت في القاهرة بأنّه نفسه يعمل على تشجيعها الأمر الّذي دعا القنصل البريطاني في القاهرة بأن يتّهمه صراحةً بأنّه غير فاعل في حملته على القضاء على تلك التّجارة[142]. كما اتّهمه أيضاً واليدي (A.B.Wylde)، وهو القنصل البريطاني السّابق في جدة بعدم الاهتمام وبذل الجهود في محاربة تجارة الرّقيق، وقد جاء واليدي إلى السّودان لإعداد تقرير عن تجارة الرّقيق، إلّا إنّ غردون رفض أن يقابله متّهماً إياه بالمقابل بأنّه كان أيضاً يمارس تجارة الرّقيق عندما كان قنصلاً في جدة، حيث يسمح بمرورها عبر البحر الأحمر بعد أن يحصل على مقابل من ذلك.

وقد دخل أيضاً في جدل حاد مع منظمة محاربة الرّقيق البريطانيّة ويبدو من المراسلات بينهما، أنّ المنظّمة غير راضية عن أدائه وطلبت منه أن يستخدم سلطاته القضائيّة لوضع حدّ لهذه التّجارة مثلما تمّ ذلك في ساحل العاج ومناطق أخرى في آسيا كالقوقاز والبلقان[143] وكان غردون قد رفض بشدة هذه الانتقادات ووصف المنظّمة بالغباء (It seemed that the Society assumed a sort of general interference-licence in Africa : Will you tell Mr. Sturge that he is silly to write those thing،s،I،l،l،y،silly).

وكان ضمن تبريراته للمنظّمة في فشله في محاربة تجارة الرّقيق، هو قوله إنّ القانون المصري يسمح بها ويعتبرها شرعية حتى العام 1889، كما قال –أيضاً– إنّه من الخطورة بمكان تحرير الرّقيق في الصّحارى القاحلة لأنّهم سيتعرضون للعطش والجوع والموت (And what if hundreds of slaves were freed in waterless desert ? Woud not that entail complicity with their death by hunger and thirst)[144].

أعتقد أنّ كلّ الجهود الّتي بذلها غردون في مجال قضيّة الرّقيق، هي أقوال وتبريرات أكثر من كونها أفعالاً، ولعلّ السّبب في ذلك لا يحتاج إيضاحاً طويلاً، فقد كان مسألة الرّقيق في السّودان تمّ تضخيمه أكثر من اللازم، وذلك لهدف سياسي كبير وهو إجبار الخديوي لقبول تعيين الأوروبيين في الحكومة السّودانيّة لهدف استراتيجي وهو العمل من خلال الحكومة السّودانيّة لتحجيم النّفوذ المصري في أفريقيا، ومع هذا التّضخيم للأغراض السّياسيّة فقد تسببت الأجندة الأخرى لغردون وطاقمه في تعطيل عملية محاربة تجارة الرّقيق بالحجم الّذي كان يمارس به، ولذلك وعندما سئل عنها في الفترة الأولى (1874–1876)، قال إنّ القوافل تحوّلت إلى الطّريق الصّحراوي عندما سمعوا أنّ إنجليزياً جاء إلى الجنوب لمحاربتهم، وحين سئل في المرة الثّانية (1877–1879)، ردّ بأنّه من غير الممكن تحرير الرقيق في الصّحارى لأنّهم سيواجهون خطر الموت.

ومهما يكن من أمر، فإنّ السّؤال الّذي يحتاج إلى إجابة هو: ما هي الأجندة السّريّة الّتي جاءت بغردون في المرة الثّانية حاكماً عاماً؟ فإذا كان قد جاء في المرّة الأولى لمهمّة استراتيجيّة وهي وقف التّقدّم المصري السّوداني صوب البحيرات وإدخال يوغندا إلى المسيحيّة بدلاً عن الإسلام، علاوة على المهام الهندسيّة الجغرافيّة الخاصة بالنيل، فما هي المهمّة الّتي يمكن استنتاجها خلال هذه الفترة الثّانية خاصة وأنّه وعندما اختلف مع الإيطالي رومانو جسي هدّده بنشر المراسلات الّتي تمّت معه (Gessi had asked Gordon to take him on again. Gordon had refused، and Gessi in a rage had threatened to publish Gordon letter's)[145].

ولعلّ الّذي يدفع إلي هذا السّؤال هو أنّ غردون لم يقم أبداً بالأعباء الإداريّة كحاكم عام، وهو الأمر الّذي أكّدته التّقارير البريطانيّة أيضاً، ففي تقرير بريطاني صدر عام 1883، أي بعد ثلاث سنوات من استقالته قال: إنّ حكم غردون للسودان يعتبر لا شيء من النّاحية العمليّة، لقد أمضى معظم وقته مسافراً (A report on Sudan compiled in 1883 says practically nothing of his governor-generalship except، He spent most of his time traveling)[146].

ويقول شارلس ترافش، إنّ غردون قيّم عمله في السّودان باستسلام وربّما بتواضع مضلل حين قال: أنا لست نابليون ولا كولبرت، لا أعتقد أنّني كنت حاكماً عظيماً أو مصرفياً كبيراً، ولكن يمكنني قول هذا: لقد قطعت دابر تجارة الرّقيق في مكامنه القويّة وجلعت شعبي يحبّني[147]، ولكن، وعلى الرّغم من ذلك يصعب الإجابة على ماذا فعل غردون بالضّبط خلال هذه الفترة الثّانية، وأعتقد على وجه الافتراض أنّ الاتّهامات الّتي وجّهت له بأنّه يسعى إلى فصل السّودان عن مصر كانت إلى حدٍّ ما صحيحة وليست مجرّد إشاعات، ولولا التّطورات الّتي أقصت سنده الأساسي الخديوي إسماعيل، لكان قد شرع في تنفيذه لأنّه وبعد عودته للسودان حاكماً عاماً للمرة الثّانية (1884–1885)، أعلن عن تلك السّياسات بصورة واضحة وعلنيّة وسعى وأصرّ على تطبيقها.

والأمر الثّاني والّذي أعتقد أنّ غردون قام به خلال هذه الفترة، هو مواصلة المسح الهندسي والطبغرافي للسودان، وربّما كانت الرّحلات البريّة الطّويلة الّتي قطعها في كل أنحاء السّودان دونما رفقة سوى عدد قليل من الأشخاص لا يتجاوزون الأربعة هي لهذا الغرض، ولعلّ الملاحظة الّتي أوردها وفد البعثة التّبشيريّة المسيحيّة الذّاهبة إلى الملك امتيسة عندما استضافهم غردون في منزله، يؤكّد هذا الافتراض، حيث قالوا:

ليس لديه الكثير ليعمله، لقد أمضى 10 أيام في مهنته المناسبة ليعمل خريطة كبيرة للسودان، وقال غردون مخاطباً الوفد: لقد انتهت الآن (يقصد الخريطة)، وأصبحت مرّة أخرى في فراغ كيف أقضي وقتي وكما ترون تنقصني الكتب (He had not enough to do. He spent ten days on the congenial task of making a big map of the Sudan : Now it is finished Iam again utterly at aloss how to employ my time. You see، one lacks books)[148].

ويبدو أنّ هذه الخريطة الّتي رسمها غردون هي نفسها الّتي تكلّم عنها استيوارت عندما طلبت منه الحكومة البريطانيّة إعداد تقرير عن السّودان عقب انتشار الثّورة المهديّة كما سنرى، ويقول الدُكتور محمد صبري في كتابه: (الإمبراطوريّة السُودانيّة: ولعلّ أدق وصف لحدود السُودان أو الإمبراطوريّة السُودانيّة قبل الثّورة المهديّة، هو ماكتبه استيوارت في تقريره لسنة 1883، وما كتبه هاري جونسون في كتابه بريطانيا عبر البحار[149]. قال الكولونيل استيورات: إنّ البلاد الّتي يحتلها المصريون ويطلقون عليها اسم السُودان لهي بلاد كبيرة جدّاً مترامية الأطراف طولها من الشّمال إلى الجنوب أي من أسوان إلى خط الاستواء نحو 24 درجة أو 1650 ميلاً، وعرضها من مصوّع إلى غربي دارفور نحو 22 درجة أو 1200 إلى 1400 ميل، وإذا ابتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الأحمر شرقاً على خط موازاة الدّرجة 24 إلى نقطة غير معيّنة في صحراء ليبيا تعترضها الدّرجة الثّامنة والعشرون خط الطّول، ومن هناك يتّجه خط الحدود جنوباً إلى الغرب حتى الزّاوية الشّماليّة الغربيّة من دارفور في نقطة تقع حوالى 23 درجة من خط الطّول، ثم يتّجه في استقامة نحو الجنوب إلى الدّرجة 11 أو 12، ثمّ يتّجه جنوباً بشرق مونبوتو وبحيرة نيازا حتى يماس مدخل فكتوريا نيازا ويصعد من هناك شمالاً إلى الشّرق فيشمل إقليم هرر، ثمّ يصل إلى المحيط الهندي عند رأس جردفوي ويصير على ساحل البحر الأحمر حتى برانيس، وقد أرفق استيوارت مع تقريره هذا خريطة رسمها مسداليا في الخرطوم سنة 1883، وهي مطابقة في خطوطها الأساسية لوصف استيوارت.

وأيّاً كان الأمر، فإنّ الوصف الّذي أدلى به استيوارت في تقريره والخريطة الّتي أرفقها معه، هي من إعداد غردون، ليس فقط لأنّه زار كلّ تلك النّقاط المذكورة ولا لمهارته في المساحة وإعداد الخرط، وإنّما لأنّها مطابقة للخريطة الّتي أعدّها غردون عام 1881. كما أنّ مسداليا لم يكن في الخرطوم في عام 1883، وإنّما كان في مصر وعاد إلى السُودان برفقة استيوارت على اعتبار إمكانيّة مساعدته لاستيوارت في السُودان كونه كان يعمل فيه.

وقصارى القول وخاصة فيما يتعلّق بالأعمال الهندسية المساحيّة الّتي تمّت في السُّودان خلال فترتي حكم غردون (1874–1879)، تعتبر مقدّمة لاستراتيجيّة كبيرة وهي تفكيك هذه الإمبراطوريّة المصريّة السُّودانيّة المتراميّة الأطراف، ولعلّ السُّودان هو نقطة ارتكاز هذه الاستراتيجيّة لأنّه وبفصله عن مصر سوف لن يكون هناك أيّ صعوبة في فصل المناطق الأخرى، ومن هنا أصبح السُّودان مسرحاً للحرب الباردة بين القوى الّتي تريد فصله عن مصر في إطار استراتيجيّة التّفكيك وبين مصر الّتي تريد الحفاظ على هذه الإمبراطوريّة والّتي ترتبط في الأساس بأمنها القومي لارتباطها بمنابع النّيل.

وأشرت إلى مصطلح الحرب الباردة، لأنّ الصّراع حول تفكيك هذه الإمبراطوريّة لم يكن معلناً لسبب جوهري هو أنّ القوى العظمى الّتي يراد تنفيذ هذا المشروع من خلالها، وهي بريطانيا، كانت غير مهتمّة بأيّ درجة بامتدادات مصر والسُّودان إلى العمق الأفريقي، وعلى العكس من ذلك كانت مصالحها مرتبطة بمصر، وهي لذلك أميل لمقايضة تلك المصالح بالتّوسُّع المصري في أفريقيا، وكي تستطيع القوى الّتي تريد تفكيك الإمبراطوريّة تحقيق هذا الهدف كان لا بدّ من الاستعانة بالسّياسة البريطانيّة، ولكن عن طريق المراوغة والتّضليل وخلط الأوراق.

وفي الفصول التّالية نتناول هذه الحرب البارده الّتي هدفت وكما قلنا إلى الاستيلاء على السُّودان كنقطة ارتكاز، ومما يستغرب له أنّها ليست حرباً بين مصر وتلك القوى (اللّوبي)، وإنّما بين الحكومة البريطانيّة واللّوبي البريطاني، وكانت استراتيجيّة تلك الحرب ترتكز على إخلاء السُّودان من المصريين سواءً المدنيين أو العسكريين بحجة عدم القدرة على مواجهة تكاليف مواجهة الثّورة المهديّة، ثمّ تعيين غردون بعد ذلك حاكماً عاماً على السُّودان الّذي سيتم إخلاؤه، وإذا تحقّق ذلك فإنّ السُّودان سيصبح من النّاحية العمليّة والفعليّة دولةً مستقلةً.

هوامش الفصل الثّاني

(1) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص67.

(2) نفس المصدر، ص71.

(3) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السّودان 1820- 1885، 1947م، ص141.

(4) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء، 1937م، ج1، ص43.

(5) نفس المصدر، ص141.

(6) Bernard M Allen, op, cit, p. 10.

(7) عبدالعظيم خلاف، مصر وإفريقيا، الجهود الكشفية في عصر الخديوي إسماعيل، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 2007م، ص116.

(8) Gebrge Birkbeck Hill, Colonel Gordon in Central Africa 18741879-, Fourth Edition, London, Thos de larue, 1885, p. xxxi, xxxii, xxxiii.

(9) Lord Elton, General Gordon, op. , cit, p. 159.

(10) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 159.

(11) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 8.

(12) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص75.

(13) جميل عبيد، المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، 1967م، ص94.

(14) Bernard M Allen, op, cit, p. 40.

(15) Bernard M Allen, op, cit, p. 41.

(16) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. p. 1078-.

(17) Charles Chenevix Trench, op, cit, p.105.

(18) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 105.

(19) مصر وأفريقيا: الجهود الكشفيّة في عهد الخديوي إسماعيل، مصدر سابق، ص170.

(20) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص74.

(21) محمد صبري، الإمبراطوريّة السُّودانيّة في القرن التّاسع عشر، مطبعة مصر، 1948م، ص63، 64.

(22) المديريّة الاستوائيّة، مصدر سابق، ص96، 97.

(23) M F Shukry, Equatoria Under Egyp. tian Rule, Cairo, 1953, p. p. 32627-.

(24) M F Shukry, Equatoria, op, cit, p. p. 333336-.

(25) المديريّة الاستوائيّة، مصدر سابق، ص97.

(26) M F Shukry, Equatoria, op, cit, p. p. 35152-.

(27) المديريّة الاستوائيّة، مصدر سابق، ص98.

(28) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 1 15.

(29) المديريّة الاستوائيّة، مصدر سابق، ص98، 99.

(30) Bernard M Allen, op, cit, p. 7475-.

(31) Bernard M Allen, op, cit, p. 75.

(32) Bernard M Allen, op, cit, p. 75.

(33) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 183.

(34) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص 106.

(35) نفس المصدر، ص 106.

(36) المنافسة الدّولية في أعالي النيل، مصدر سابق، ص80.

(37) إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ط 1314هـ، ج2، ص318.

(38) الإمبراطوريّة السّودانيّة في القرن التّاسع عشر، مصدر سابق، ص63.

(39) المديرية الاستوائيّة، مصدر سابق، ص101.

(40) نفس المصدر، ص101.

(41) الحكم المصري في السّودان، مصدر سابق، ص182- 183.

(42) N F Shukry, Equatoria, op, cit, p. p. 106.

(43) المديرية الاستوائيّة، مصدر سابق، ص106.

(44) Lord Elton, Geneal Gordon, op, cit, p. 160.

(45) P. aul Santi and Rich ard Hill, The Europ. eans in the Sudan 18341878-, Oxford P. ress, 1980, p. 11.

(46) Jane Marlowe, op, cit, p. 35.

(47) Lord Elton, Geneal Gordon, op, cit, p. 213.

(48) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 1 10.

(49) Bernard M Allen, op, cit, p. 64.

(50) Bernard M Allen, op, cit, p. 65.

(51) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 1 10.

(52) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 9.

(53) Bernard M Allen, op, cit, p. 14.

(54) Bernard M Allen, op, cit, p. 15.

(55) Bernard M Allen, op, cit, p. 24.

(56) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 1 12.

(57) Bernard M Allen, op, cit, p. 6879-.

(58) المديرية الاستوائيّة، مصدر سابق، ص153.

(59) نفس المصدر، ص 129.

(60) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 92.

(61) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 93.

(62) Bernard M Allen, op, cit, p. 67.

(63) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 100.

(64) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 78.

(65) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 90.

(66) Bernard M Allen, op, cit, p. 57.

(67) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 58.

(68) Bernard M Allen, op, cit, p. 5960-.

(69) Bernard M Allen, op, cit, p. 60.

(70) Bernard M Allen, op, cit, p. 60.

(71) Bernard M Allen, op, cit, p. 62.

(72) Bernard M Allen, op, cit, p. 62.

(73) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 196.

(74) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 196.

(75) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 111.

(76) Bernard M Allen, op, cit, p. 63.

(77) Bernard M Allen, op, cit, p. 63.

(78) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 213.

(79) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 155156-, Bernard M Allen, op, cit, p. 68.

(80) Bernard M Allen, op, cit, p. 68.

(81) Gebrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 155158-.

(82) Bernard M Allen, op, cit, p. 69.

(83) Bernard M Allen, op, cit, p. 69.

(84) Bernard M Allen, op, cit, p. 69

(85) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 112

(86) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 228.

(87) Bernard M Allen, op, cit, p. 70.

(88) Bernard M Allen, op, cit, p. 70.

(89) Bernard M Allen, op, cit, p. 71.

(90) Bernard M Allen, op, cit, p. 71.

(91) Bernard M Allen, op, cit, p. 71.

(92) Jone Marlowe, op, cit, p. 34.

(93) Bernard M Allen, op, cit, p. 72.

(94) Bernard M Allen, op, cit, p. 74.

(95) Bernard M Allen, op, cit, p. 74.

(96) Bernard M Allen, op, cit, p. 77.

(97) Bernard M Allen, op, cit, p. 77.

(98) Bernard M Allen, op, cit, p. 78.

(99) The Romance of Isable Lady, volii, Burton. pp. 650652-.

(100) Bernard M Allen, op, cit, p. 80.

(101) Bernard M Allen, op, cit, p. 81.

(102) Gelrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 199200-.

(103) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 93.

(104) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 117.

(105) Gelrge Birkbeck Hill, op, cit, p. 15.

(106) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 117118-.

(107) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 118.

(108) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 118.

(109) Jone Marlowe, op, cit, p. 13.

(110) Jone Marlowe, op, cit, p. 35.

(111) Jone Marlowe, op, cit, p. 35.

(112) Bernard M Allen, op, cit, p. 105.

(113) Bernard M Allen, op, cit, p. 106.

(114) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص79.

(115) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 236.

(116) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 123.

(117) Bernard M Allen, op, cit, p. 109.

(118) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 236.

(119) Bernard M Allen, op, cit, p. 109.

(120) Bernard M Allen, op, cit, p. 110.

(121) Jone Marlowe, op, cit, p. 4344-.

(122) وجدي زيادة، غردون والسُّودان -1877 1879، ط 1921م، ص23.

(123) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص138.

(124) Jone Marlowe, op, cit, p. 44.

(125) Bernard M Allen, op, cit, p. 112.

(126) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 12627-.

(127) Bernard M Allen, op, cit, p. 128.

(128) Bernard M Allen, op, cit, p. 136.

(129) Bernard M Allen, op, cit, p. 138.

(130) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 143.

(131) المنافسة الدولية في أعالي النيل، مرجع سابق، ص 82.

(132) Bernard M Allen, op, cit, p. 147.

(133) Jone Marlowe, op, cit, p. 46.

(134) Bernard M Allen, op, cit, p. 159.

(135) Jone Marlowe, op, cit, p. 46.

(136) Lord Elton, General Gordon, op, cit, p. 23.

(137) Jone Marlowe, op, cit, p. 43.

(138) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 151.

(139) Jone Marlowe, op, cit, p. 47.

(140) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 153.

(141) Bernard M Allen, op, cit, p. 140.

(142) Fergus Nicoll, The Mahadi of the Sudan and the death of the General Gordon, Sutton P. ublishing. London, 2005, p. 30,

(143) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 143.

(144) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 144.

(145) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 135.

(146) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 155.

(147) Charles Chenevix Trench, op, cit, p. 147.

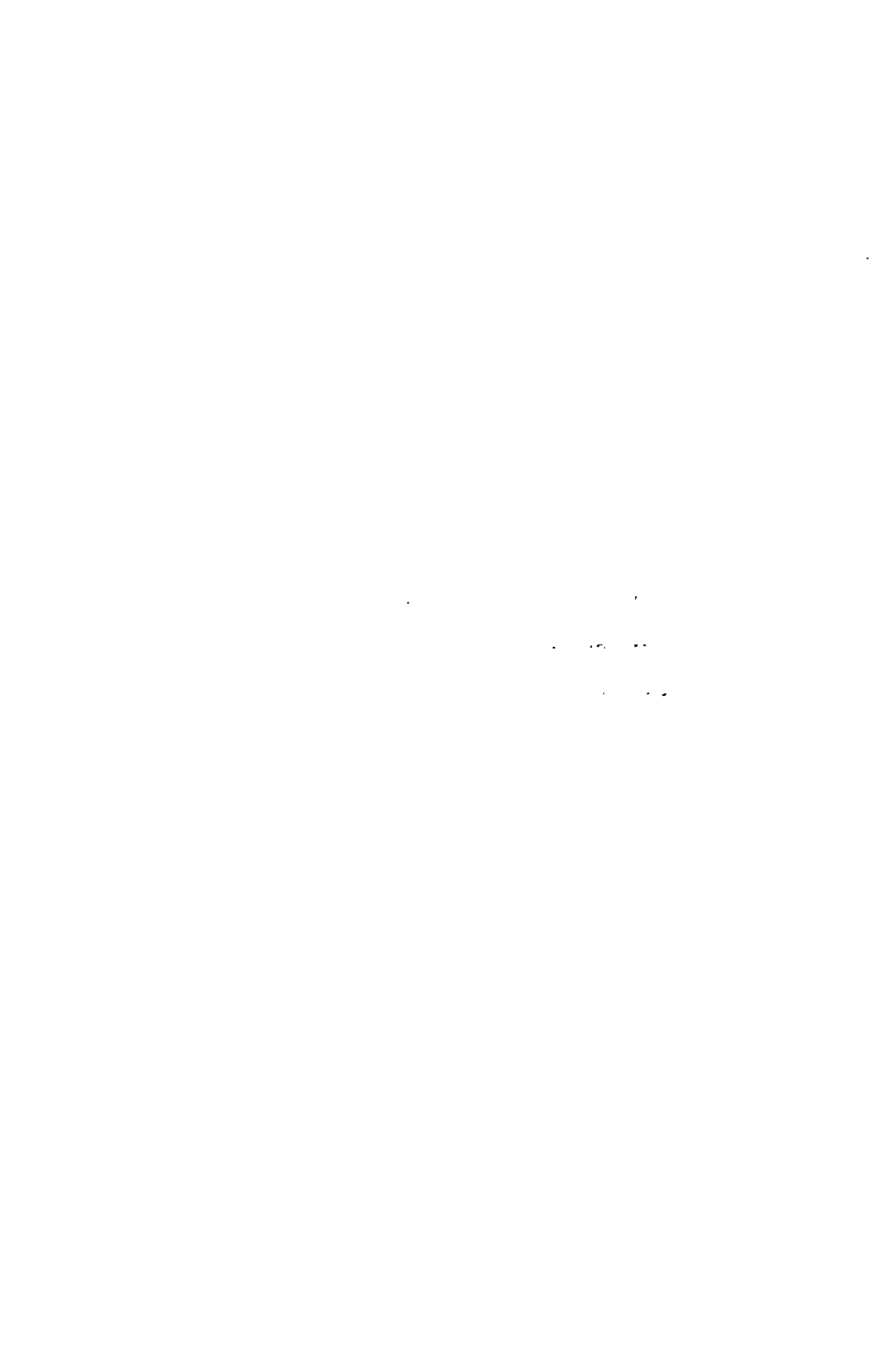
(148) الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مصدر سابق، ص149.

(149) نفس المصدر، ص239- 240.

القسم الثاني

ظهور جماعات الضغط ومحاولة احتلال السودان

1880-1885



الفصل الأوّل

غردون والسّودان ومصر

1883-1880

بعد أن قدّم غردون استقالته من منصبه حاكماً عاماً للسودان عقب التّطوّرات السّياسيّة في مصر والّتي أزاحت صديقه وسنده إسماعيل باشا وجيء بتوفيق حاكماً عاماً وكان ذلك في ينلير 1880، غادر القاهرة إثر ذلك في نهاية يناير. وفي الباخرة الّتي أقلّته إلى لندن لحظ أحد الصّحفيين الفرنسيين -الّذي كان في نفس الرّحلة- أنّ غردون مستغرق ومنشغل بالكامل بالقضايا السّودانيّة والمصريّة والإمبراطوريّة العثمانيّة[1].

وفي باريس وقبل وصوله إلى لندن ذهب إلى السّفارة البريطانيّة وطلب منها التّدخّل لدى الحكومتين البريطانيّة والفرنسيّة لتعيين خلف له بدلاً عن رؤوف باشا الّذي عيّنته الحكومة المصريّة عقب استقالته حاكماً عاماً للسودان. وبمجرّد وصوله إلى لندن سعى إلى ترغيب وزارة الخارجيّة البريطانية بالسّودان، ولكنه وجد كلّ الأبواب موصدة أمامه.

وفسّر جون مورلي، اهتمامات غردون هذه بأنّه يريد العودة إلى السّودان، ولكن بتعيين من الحكومة البريطانيّة وليست المصريّة. ويبدو أنّ هذه القناعات تطوّرت في داخله كما تمّ التّداول فيها مع آخرين خلال الأعوام الأربعة (1880–1884) حتى تحوّلت إلى حقيقة.

وفي رأس السّنة في 1880، وعندما كان يقضي إجازة في ضواحي لندن طلبته حكومة جنوب أفريقيا ليتم تعيينه قائداً عاماً لقواتها، وكانت الحكومة البريطانيّة التي تسلّمت الطّلب تقوم بإجراءات إخلاء طرفه ليتمكن من السّفر إلى جنوب أفريقيا، ولكن لأنّ عقله لا يزال مرتبطاً بالشرق الأوسط وقضايا تجارة الرّقيق رفض عرض حكومة جنوب أفريقيا[2].

وفي أبريل 1881، جرت الانتخابات العامة في بريطانيا وسقط حزب المحافظين وصعد اللّبراليون إلى الحكم، وفرح غردون بسقوط المحافظين بسبب سياستهم الشّرق أوسطيّة، وبسبب موقف الحكومة منه شخصياً، لأنّه كان يعتقد أنّ المحافظين دعموا السّياسات الّتي أدّت إلى إقصائه من تولي أيّ منصب في مصر والّذي رشّحه له الخديوي إسماعيل وأنّ المحافظين دعموا السّياسة الّتي تربط السّودان بمصر، وهي السّياسة الّتي كان يعارضها غردون. وفي المقابل ابتهج بفوز اللّبراليين وكتب خطاباً إلى اللّورد هارنجتون قبل أن يصبح وزيراً للحربيّة في حكومة اللّبراليين الجديدة برئاسة المستر جلادستون، قائلاً: أرفض سياسة المحافظين السّابقة في منطقة الشّرق الأوسط؛ وأرفق مع خطابه لهارنجتون صورةً من معاهدة (سانفانسو– برلين)، استهجن فيها سياسة حكومة المحافظين لدعمها للتوسّع المصري حتى سواحل البحر الأحمر معلّلاً ذلك بأنّ الميزانيّة المصريّة لا تسمح بأيّ سياسات توسعيّة، وقال في نهاية خطابه، إنّ توسيع الحكم المصري بشكل مطلق أمر شيطاني وغير أخلاقي[3].

وأيّا كان الهدف من رسالته إلى هارنجتون سواءً كان يحاول الإيحاء والتّأثير في سياسة الحكومة اللّبراليّة المرتقبة أو يحاول الحصول على وظيفة، إلّا إنّ اختيار غردون لمخاطبة هارنجتون بهذه الآراء أمر له ما بعده إذ اتّضح لاحقاً أنّ هارنجتون نفسه كان أكثر إيماناً من غردون بسياسات وقف النُّفوذ المصري إلى أفريقيا كما سيرد ذلك لاحقاً.

لم تقدّم حكومة اللّبراليين الجديدة أيّ وظيفة لغردون، وقام اللّورد ريبون الّذي عيّنته الحكومة اللّبراليّة الجديدة نائباً لملك الهند باختيار غردون سكرتيراً خاصاً له إلّا إنّه استقال في 2 يونيو1880، بعد فترة قليلة من وصوله إلى بومباي وذلك لخلافه مع اللّورد ريبون حول بعض السّياسات.

ومن هناك، وفي نفس الشّهر اتّجه إلى الصّين بدعوة ربّما من أصدقائه الّذين عمل معهم أثناء فترة عمله في الصّين. وعلى الرّغم من أنّه كان ضابطاً في القوات البريطانيّة إلّا إنّه لم يخطر وزارة الحربيّة باستقالته، ليس فقط من العمل في الهند وإنّما من القوات البريطانيّة نفسها. وقد علمت وزارة الحربيّة البريطانيّة بالأمر من خلال الصّحافة في 4 يونيو 1880.

حاولت وزارة الحربيّة استفساره عن صحة تلك الأخبار وإقناعه بعدم الذّهاب إلى الصّين دون موافقتها، غير أنّ غردون أصرّ على الذّهاب إلى الصّين. وقبيل سفره أعطى مقابلة صحفية في الهند عن أسباب ذهابه، وقال: أنا ذاهب للصين لإقناعهم بعدم الدُّخول في حرب مع روسيا، وعلى الرُّغم من ذلك ذهب إلى الصّين ولكنه لم يستقر فيها إذ عاد إلى لندن في نهاية أكتوبر 1880، وبقي فيها حتى أبريل 1881.

ومكث طوال هذه الفترة في لندن، ربّما كان متوقعاً وظيفة ما من الحكومة الجديدة، إلّا إنَّ أي شيء من ذلك لم يحدث، وقيل أو فُسِّر تجاهل الحكومة لغردون بعبارة صارت مشهورة ومتداولة فيما بعد، وهي أنّ حكومة اللّيبراليين ربّما كسابقتها حكومة المحافظين توصّلت إلى نتيجة أنّ غردون ليس صحيح العقل Gordon was not clothed in the (rightest of minds)[4].

اضطُر إزاء هذا التّجاهل إلى التّفكير في طلب حكومة جنوب أفريقيا والّذي سبق وأن رفضه فكتب إليها تلغرافاً في أبريل 1881، يعرض فيه خدماته إلّا إنَّ الحكومة لم ترد إلى طلبه، وفي هذه الأثناء تسلّم وظيفة في جزر الموريشص وُصفت بالوظيفة غير المهمة، وبمساعدة أحد الضُّباط البريطانيين في تلك الجزيرة غادر غردون إليها في أول مايو 1881 وبقي هناك لمدة عام كامل.

ومن هناك، كتب بعض الرّسائل إلى وزارة الحربيّة عن الأوضاع في الشّرق الأوسط ومصر، ففي إحدى الرّسائل حاول غردون الحط من أهمية قناة السّويس والبحر الأبيض المتوسّط ومالطا كطرق تجاريّة وخطوط مواصلات استراتيجيّة لبريطانيا، وعوضاً عن ذلك دافع عن أهمية استخدام طريق رأس الرّجاء الصّالح مع بناء بعض المحطّات على المحيط الهندي، وفي رسالة ثانية في أكتوبر 1881، تخص الأوضاع السّياسيّة الرّاهنة في مصر انتقد فيها الهيمنة البريطانيّة الفرنسيّة لمصر، وانتقد الخديوي توفيق لرفضه اقتراح شريف باشا الّذي اقترح فيه تعيين غردون رئيساً لوزراء مصر[5].

هذه الآراء مع أنّها تشير إلى اهتمامات غردون بالقضايا السّودانيّة المصريّة، إلّا إنّها تعكس بوضوح أيضاً اختلافه مع الحكومة البريطانيّة حول السّياسة في الشّرق الأوسط. لقد كانت المصالح البريطانيّة في ذلك الوقت مرتبطةً بمصر سواء من باب استرجاع الدّيون الهائلة أو من باب المصالح النّاشئة من قناة السّويس والّتي اختصرت لبريطانيا

طريقها التّجاري نحو أكبر أسواقها ومستعمراتها في الهند وآسيا، لأنّ بريطانيا ونتيجة لهذه المصالح كانت تماشي الحكومة المصريّة والخديويّة في آرائها تجاه السّودان بما في ذلك اعترافها بحقوق مصر على السّودان وسيادتها عليه، ويعلم غردون تماماً أنّ بريطانيا وفرنسا بالتّحديد هما الدّولتان اللّتان أقرتا بتبعيّة السّودان إلى مصر في وفاق لندن 1841، وأيّدتا على الدّوام السّيادة المصريّة على السّودان ولأنّه يقف في الجانب الآخر السّاعي إلى فصل السّودان عن مصر والرّافض لأيّ توسعة مصريّة خارج حدودها الطّبيعيّة دخل في هذا الخلاف مع حكومته.

ويلاحظ في الاقتراحات الّتي قدّمها لوزارة الحربيّة من موريشص محاولة إقناع الحكومة البريطانيّة بعدم أهمية قناة السّويس وذهب في رسائل أخرى إلى تخويف بريطانيا من اعتمادها على القناة وانفتاحها على المنطقة.

في أبريل 1882، جاءته الدّعوة من حكومة جنوب أفريقيا للاستعانة به في بعض القضايا العسكريّة، وهي الدّعوة الّتي أرسلت له في مارس 1880، ورفضها ثمّ طلبها في أبريل 1881، ولم ترد له حكومة جنوب أفريقيا إلّا في أبريل 1882، وكان غردون وفي هذا الوقت الّذي جاءته الدّعوة قد يئس من العمل في موريشوص، وكان يفكّر إمّا للذهاب إلى فلسطين أو إلى زنجبار، وقال إنّ سبب اختياره لفلسطين هو لقمع المشاعر المتزايدة في داخله للتدخّل في الشّؤون المصريّة[6].

وأثناء هذا التّشتت الذّهني جاءته دعوة حكومة جنوب أفريقيا فقبلها على الفور وغادر موريشوص في أبريل 1882، ولكنّه لم يمض أكثر من ستة أشهر حيث قدّم استقالته في 6 أكتوبر 1882م، وغادر جنوب إفريقيا ووصل لندن في 8 نوفمبر 1882.

وخلال هذه الفترة الّتي ابتعد فيها غردون حدثت تطوّرات سياسيّة كبيرة في كلّ من السّودان ومصر. ففي مصر قامت الثّورة العرابيّة مما اضطّر الإنجليز إلى إنزال قواتهم في مصر واحتلالها في 13 يناير 1882، وفي السّودان ظهر الإمام محمد أحمد المهدي داعياً إلى تحرير السّودان وتطبيق تعاليم الإسلام.

وبعد أسبوع من وصوله إلى لندن استدعته وزارة الخارجيّة البريطانيّة للتعرّف على آرائه حول السّودان وتقييمه للثّورة المهديّة بحكم تجاربه السّابقة، وكانت إفاداته للسيد جرانفيل وزير الخارجيّة هي أنّ الثّورة في السّودان قد ضخّمت أكثر من اللازم.



وفي موقع آخر، قال إنَّ البريطانيين الاثنين اللّذين أرسلتهما الحكومة البريطانيّة لتقييم الأوضاع في السُّودان بالغا في تقاريرهما، وفي نفس الوقت اقترح لوزارة الخارجيّة لحل مشاكل السُّودان أن يتم تعيين السّير شارلس ولسون المستشار العسكري للقنصل البريطاني في مصر حاكماً عاماً للسودان على أن تسنده سلطة أوروبيّة بريطانيّة، واقترح أيضاً ضرورة التساهل في إجراءات منع تجارة الرّقيق في السُّودان.

ومما يجدر ذكره هنا، أنّه قبل أن يقترح غردون على وزير الخارجيّة تعيين ولسلون حاكماً عاماً للسودان كان ولسون نفسه باعتباره المستشار العسكري البريطاني في مصر قد قدّم تصوُّراً يقضي بتدخُّل الحكومة البريطانيّة في التّطورات السّياسيّة في السُّودان، واقترح أن يُعيَّن غردون باشا حاكماً عاماً للسودان، ومع أنّه من غير المؤكد ما إذا كان السّيد جرانفيل قد أوضح لغردون اقتراحات ولسون والتي من ضمنها تعيينه حاكماً عاماً أم لا، إلّا إنَّ جون مورلي يعتقد أنَّ غردون كان يعلم من أصدقائه في وزارة الحربيّة باقتراحات ولسون تلك، أي أنَّ غردون كان يعلم أنّه مرشّح من قبل ولسون لتولي منصب الحاكم العام عندما كان يتحدّث مع وزير الخارجيّة جرانفيل.

ولذلك يرجِّح مورلي، أنَّ غردون وعلى الرُّغم من مغادرته بريطانيا إلى فلسطين عقب تلك المقابلة في يناير 1883، كان يتوقّع بأنّه من الممكن والمحتمل أن يُستدعى للعمل في السُّودان وعاش على هذا الأمل.

على كلٍّ، غادر غردون إلى فلسطين وقال إنّه يود أن يجري بعض الأبحاث والدّراسات في تلك الأراضي المقدّسة فوصل إلى يافا 16 يناير 1883، ومع أنّه أجرى أبحاثاً ودراسات متنوّعة عن أصل الكون وبحث عن موقع نزول سيدنا آدم وحواء من الجنّة، كما بحث عن موقع رسو سفينة نوح، إلّا إنَّ السُّودان ومصر كانتا أيضاً ضمن اهتماماته في فلسطين.

فقد اقترح إنشاء قناة سمّاها قناة فلسطين لتربط بين فلسطين بين البحر الأحمر والبحر الميت في الأردن، مروراً بفلسطين لتنتهي على البحر الأبيض المتوسّط، وقال إنَّ هذه القناة ستكون بديلاً لقناة السّويس ذات الحساسيّة السّياسيّة، وإنّه وبإنشائها سيكون بالإمكان تجاهل مصر وخفض قيمتها الاستراتيجيّة، ومضى أكثر من ذلك ووضع التّقديرات الماليّة لها والتي قال إنّها تساوي (10،5) ملايين جنيه لإسترليني، وظلّ يراسل علماء الطّبوغرافيّة والمساحة لدعم اقتراحه لإنشاء القناة[7].

لقد أصبح غردون أكثر حيويّة في إنشاء قناة فلسطين خاصة بعد الاحتلال البريطاني لمصر، فقد اقتنع تماماً أنَّ بقاء بريطانيا في مصر سيجعلها أكثر ارتباطاً بها وتغلغلاً في شؤونها، وأنَّ قناة السويس ستكسب أهمية متزايدة. وبمعنى آخر، فإذا كانت الهيمنة البريطانيّة السّابقة لمصر قد وقفت عقبةً أمام سياسات غردون في السُّودان، فإنَّ تلك الهيمنة ستزداد بلا شك في ظلّ هذا الاحتلال البريطاني، ولهذا اندفع غردون في التّخطيط والتّحريض لإنشاء قناة فلسطين.

وحاول في رسائله تخويف بريطانيا من اعتمادها على قناة السويس، بقوله إنّ القناة يمكن أن تغلقها مصر في أيّ وقت في وجه بريطانيا أو أنّها يمكن أن تتعطّل نتيجة لغرق سفينه واحدة فيها، كما حاول من جهة أخرى انتقاد الوجود البريطاني في مصر من باب أنّ ذلك الوجود سيؤدي بالضّرورة إلى حماية الباشوات المصريين المفسدين ضدّ المواطنين المصريين، وقد يؤدّي هذا الوضع إلى الانفجار السّياسي، كما قال إنّ بقاء بريطانيا في مصر سترتّب عليه أيضاً تورطها في قضايا السّودان المتفجّرة بحكم علاقة مصر بالسّودان، وتفادياً لكلّ هذه المشاكل يجب التّحول إلى قناة فلسطين وعندها ستصبح مصر عديمة الفائدة وتستطيع بريطانيا التّحرُّر من أيّ التزامات نحوها، ومما يجدر ذكره أنّ قناة فلسطين الّتي اقترحها غردون يجري التّخطيط الآن لتنفيذها بالاتّفاق بين الأردن والسّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل.

أيضاً، انشغل غردون بالسودان أثناء إقامته في فلسطين، ففي أبريل 1883/ كتب رسالة جاء فيها: أشكر الله لقيام المهدي بالثورة في السّودان، أُنظر إلى أعماله لقد أزعج المصريين وأنّه سيستطيع تحرير شعبه من اضطهاد الباشوات المصريين[8]. وقال في رسالة أخرى: الله يحكم السّودان كما كنت أحكمه عندما كنت هناك، وهذا يريحني تماماً، وفي 17 نوفمبر، كتب إلى أخته أوقستا قائلاً: بالنسبة لموضوع السّودان لديّ رغبة شديدة في شؤونه، ولكنّي أشعر باشمئزاز شديد في الذّهاب إلى هناك ورغم ذلك أشعر بالرّغبة في التّسلل للعودة إلى هنالك منذ أن جئت إلى هنا (يقصد فلسطين)[9].

وفي ديسمبر 1883، تحرّك من جافا إلى حيفا في طريقه إلى لندن، وفي حيفا التقى السّيد لورانس أولفانت (Laurence Oliphant)، ودار بينهما نقاش عن السّودان، وقال غردون إنّه يرى أنّ السّودان يجب أن يعطى استقلاله تحت إدارة حكامه الوطنيين، وأنّ مفوضاً يجب أن يرسل من إنجلترا لتنظيم الإجراءات مع المهدي، ووافقه أولفانت على هذه الآراء وشجّعه وطلب منه أن يتطوّع من أجل السّودان، وبعد ذلك غادر حيفا إلى لندن ووصلها في أواخر ديسمبر 1883.

من الواضح إذاً، أنّ غردون وعلى الرُّغم من غيابه عن الأحداث المتعلّقة بالسودان ومصر طيلة الفترة (1880—1883)، إلّا إنّه كان منشغلاً بهما سواء على صعيد الهم الشّخصي أو على صعيد النّقاشات الّتي يجريها أو عبر الرّسائل، وقد عبّر بنفسه عن ذلك بصورة دقيقة جداً عندما قال إنّ الأحداث في مصر لم تغادرني أبداً.

هوامش الفصل الأول

(1) Jone Marlowe، op، cit، p. 49.

(2) Jone Marlowe، op، cit، p. 51.

(3) Jone Marlowe، op، cit، p. 53.

(4) Jone Marlowe، op، cit، p. 56.

(5) عبدالحميد البسطاوي، السُّودان ومصر وغردون، القاهرة، ط 1942م، ص59.

(6) أمجد الغيشاوي، أسطورة غردون، ط 1921م، ص54.

(7) Charles Chenevix Trench، op، cit، 182.

(8) Jone Marlowe، op، cit، p. 69.

(9) Jone Marlowe، op، cit، p. 53.

الفصل الثاني

حملة دعم تعيين غردون للسودان

1884-1882

عاد غردون إلى لندن في أواخر 1883، وذلك بعد أن حدثت تطوُّرات سياسيَّة مهمَّة خلال فترة غيابه كالاحتلال البريطاني لمصر في 1882، وقيام الثَّورة المهديَّة في السُّودان في 1881.

وفي هذه الأثناء، كانت البعثة العسكريَّة البريطانيَّة في مصر قد انخرطت في تقييم التَّطورات السِّياسيَّة في السُّودان وإعداد اقتراحات للحكومة البريطانيَّة لاتِّخاذ ما يلزم من خطوات بشأنها، وكانت حكومة جلادستون اللِّيبراليَّة الَّتي خلفت حكومة المحافظين عام 1881، تعارض أي سياسات من شأنها أن تجر بريطانيا للتَّدخُّل في أيِّ دولة.

ونتيجة لهذه السِّياسة واجه قرار التَّدخُّل في مصر عام 1882 والَّذي فرضته تطوُّرات الثَّورة العرابيَّة معارضةً قويةً خاصةً من قبل رئيس الحكومة؛ جلادستون وأغلب وزرائه. ويقول جون مورلي، إنَّ حكومة جلادستون اللِّيبرالية الَّتي خلفت حكومة اللُّورد بيكونسفلد المحافظة عام 1880، معارضة بصورة أيديولوجيَّة للتدخُّلات والسِّياسات الإمبرياليَّة، ولقيت هذه السِّياسة الجديدة دعماً قوياً من البرلمان الَّذي أبدى تعاطفه بصورة واضحة مع الثَّورة الوطنيَّة المصريَّة[1].

وقد رفض مجلس الوزراء البريطاني التّدخُّل العسكري في مصر وذلك بسبب النّظرة الآيديولوجية لبعض الوزراء ولأسباب أخرى دبلوماسيّة وداخليّة. فمن النّاحية الدّبلوماسيّة، فإنّ احتلال مصر سيؤدي إلى تعقيدات لا نهائية مع كلّ من تركيا والقوة العظمى الأخرى، كما أنّه بمثابة انتهاك للتعهدات الّتي أعطيت للإمبراطورية العثمانيّة والّتي تمثّل إحدى الرّكائز الأساسيّة للسياسة الخارجيّة البريطانيّة منذ فترة طويلة. وداخلياً قد يتسبّب في انشقاق الحزب اللّيبرالي ويتيح فرص الهجوم من قبل المعارضة، بالإضافة للتبعات الماليّة للاحتلال، إلّا إنّه، وعلى الرُّغم من ذلك اضطرت بريطانيا لاحتلال مصر، ولكنّها قيّدت مدة بقائها باستتباب الأوضاع الأمنيّة[2].

ومع أنّ كثيرين قد فسّروا موقف بريطانيا بأنّها اتّخذت من الأحداث السّياسيّة غطاءً لاحتلالها لمصر، إلّا إنّ الأحداث اللاحقة أثبتت عدم صحة هذا الزّعم. وكما كانت الحكومة تتوقّع، فقد مورست عليها الضّغوط من كلّ الاتّجاهات، فمن ناحية تعرّضت لضغوط لوبي قوي من الرّأسماليين والقوميين المتطرّفين السّاعين إلى امتصاص مصر داخل الإمبراطوريّة البريطانيّة. ومن جهة أخرى، تعرّضت للضغوط من قبل أعضاء الحزب اللّبرالي والتّقليديين الّذين استهجنوا الاحتلال وطالبوا بالانسحاب السّريع، الأمر الّذي قاد الحكومة في النّهاية إلى الإعلان عن تعجيل الانسحاب حالما تستتب الأوضاع الأمنيّة[3].

ويؤيّد الدُّكتور محمد فؤاد شكري نظريّة الاحتلال المؤقّت لمصر، ويقول: عندما احتل البريطانيون مصر في سبتمبر 1882، لم يكن لدى حكومة جلادستون أيّ تفكير في أن يكون الاحتلال دائماً بل يؤخذ من سياسة هذه الحكومة الّتي أوضحها وزير خارجيتها؛ اللّورد جرانفيل، في منشور إلى الدُّول في 23 يناير 1883، وتكلّم عنها رئيسها المستر جلادستون في المأدبة التّقليديّة لمحافظ لندن في 9 يناير 1883، وتعليمات اللّورد جرانفيل إلى اللّورد دفرين في 3 نوفمبر 1882، يؤخذ من ذلك كلّه، أنّ البريطانيين يعتزمون الجلاء عن البلاد أو الانسحاب منها بمجرّد أن يستقر السّلام.

ويضاف إلى ما أورده شكري عن جرانفيل، التّصريحات الرّسميّة الّتي أدلى بها رئيس الحكومة جلادستون في البرلمان حول مسألة احتلال مصر، ففي 5 مارس قال جلادستون في مجلس العموم، إنّ حكومته لا تبغي أن يطول أمد الاحتلال إلى ما بعد الوقت الّذي تقضي فيه الضّرورة بوجود البريطانيين في مصر، وفي تصريح آخر في نفس المجلس بتاريخ 6 أغسطس، أكّد مرّة أخرى أنّ الجنود البريطانيين لن يبقوا في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضّرورة. وفي 9 أغسطس، صرّح أنّ الحكومة البريطانية لم تفكر في ضم مصر لأنّ هذا العمل يمس شرف إنجلترا.

وعن نظرة بريطانيا للسودان يقول شكري: وإذا كانت هذه الحكومة تدخّلت في شؤون مصر بالصورة الّتي أفضت إلى احتلالها فإنّها قطعاً كانت لا تريد التّدخّل في شؤون السّودان. فمنذ نوفمبر 1882، صرّح جلادستون بأنّ إعادة النّظام في السّودان ليس جزءاً من الواجب المُلقى على عاتقه، فالسّودان مرتبط سياسياً بمصر لأنّه قد تمّ فتحه حديثاً جدّاً، ولذلك لا يدخل في عملياتنا ولا نميل بحال من الأحوال إلى القول إنّه يدخل في دائرة مسؤولياتنا[4].

في هذه الظّروف، وفي سبتمبر 1882، قدّم السّيد شارلس ولسون؛ المستشار العسكري البريطاني في القاهرة تقريراً عن الأوضاع في السّودان اقترح فيه تعيين مسؤول بريطاني رفيع المستوى حاكماً عاماً على السّودان، وكذلك أوصى بضرورة إرسال اثنين من الضّباط البريطانيين للذهاب إلى السّودان وإعداد تقرير عن الأوضاع، وقال ولسون في تقريره إنّ إيفاد مثل هذه البعثة ضروري بسبب قلة المعلومات الّتي لدى المسؤولين عن حقيقة الحالة في السّودان في الوقت الّذي تضطرب فيه الأفكار في المجتمع الإسلامي في تركيا والشّام ومصر بسبب الثّورة المهديّة[5].

وكان من رأي السّير شارلس ولسون انتهاز الفرصة للقيام بعمل ذي طابع عسكري لمعالجة الثّورة في السّودان عندما يحل في وقت قريب الفصل الوحيد المناسب من فصول السّنة المناسبة للعمليات العسكريّة[6]، ولمّا لم يتلق ولسن ردّاً من الحكومة على مقترحاته أعدّ تقريراً آخر في أكتوبر 1882، اشتمل على وصف الحالة السّياسيّة والعسكريّة في السّودان وتوقّع فيها سقوط الخرطوم في يد المهدي. وقال:

إنّ الموقف في السّودان يزداد سوءاً وإنّ المهدي يبدو أنّه منتصر في كلّ مكان ومن المتوقّع إذا لم تأت النّجدات إلى الخرطوم من القاهرة بسرعة سوف تسقط الخرطوم بعد شهر واحد، وأنّ المهدي لديه ما بين 80 ألفاً إلى 150 ألفاً من الجنود. ويريد بعد الاستيلاء على الخرطوم، أن يزحف بهم شمالاً إمّا بطريق النّيل وإمّا بطريق سواكن والبحر الأحمر والسّويس للاستيلاء على مصر الّتي يبغي منها بعدئذ الزّحف على مكة، ومعروف أنّ الحكومة المصريّة ليس في مقدورها أن تحطّم جيش المهدي ولذلك صار ضرورياً على الإنجليز أن يعملوا لإنقاذ الموقف بكلّ سرعة[7].

اقترح ولسون للمرة الثّانية إرسال ضابط بريطاني إلى الخرطوم ليضع المدينة في حالة دفاع ويكتب تقريراً عن الأوضاع، وإنّ القوات الهنديّة والّتي في طريقها الآن إلى الهند ينبغي أن توقف في عدن وتؤمر بالعودة إلى سواكن للقيام بالعمليات من هناك؛ وبشأن الضّابط البريطاني الّذي يجب أن يرسل إلى الخرطوم، قال ولسون:

أعلم أنّ مصر لا تستطيع التّعامل مع هذا الوضع وأنّ الجنرال غردون سوف يكون الخيار الأفضل إذا تمّ إقناعه للقبول بوظيفة الحاكم العام خاصة وأنّه وفي هذه اللّحظة ليس لديه وظيفة، وأعتقد أنّ أفضل الخطط هي وضع كلّ التّوجيهات الخاصة بالعمليات ضد المهدي في يد الضّابط البريطاني طالما أنّ القوات الّتي ستقوم بالعمليات هي قوات بريطانيّة[8].

ردّت الحكومة البريطانيّة في 30 أكتوبر1882 على مقترحات ولسون، رافضةً إرسال أيّ قوات بريطانيّة أو ضابط إلى السّودان، كما رفضت استخدام القوات الهنديّة الّتي كانت في طريقها -آنذاك- من البحر الأحمر إلى الهند، وقالت إنّها تود أن تعرف خطة الحكومة المصريّة لمواجهة الموقف في السّودان ومن الّذي سيعيّن لقيادة الحملة، وما إذا كانت مصر ستمضي في خطة غزو السّودان إذا استطاع المهدي (الزّائف) الاستيلاء على الخرطوم، وطلبت الحكومة البريطانيّة -أيضاً- معرفة ما هو حجم الوظيفة المقترحة لتعيين غردون[9].

قال القنصل البريطاني في القاهرة؛ مالت، في ردّه على استفسارات الحكومة، إنّ الحكومة المصريّة تنوي تعيين علاء الدين باشا الّذي يشغل حالياً حاكم البحر الأحمر لقيادة القوات إلى السّودان، وقد أمر بالتّقدّم على الفور إلى سواكن، أمّا بالنسبة لمسألة تعيين غردون فهو أن يذهب فقط حاكماً عاماً للسودان مع العلم أنّ اقتراحاً بهذا الشّكل لم يصدر من الحكومة المصريّة الّتي سترفض بكلّ تأكيد تعيينه ما لم تطالب به الحكومة البريطانيّة[10].

لم تر الحكومة البريطانيّة سبباً للاعتراض على تعيين علاء الدين باشا، ولكنّها خشيت مسؤوليّة هذا التّعيين، فبادر السّيد جرانفيل؛ وزير الخارجية في 2 نوفمبر 1882، بإبلاغ مالت أنّ الحكومة المصريّة وحدها هي الّتي يجب أن تنفرد بالمسؤوليّة نظراً لأنّ الحكومة البريطانيّة تنقصها المعلومات الكافية في هذه المسألة[11]. أمّا اليسون؛ القائد الأعلى للقوات البريطانيّة في مصر، وعندما سئل حسب طلب جرانفيل عن هذه الموضوعات بادر بإعداد مذكّرة برأيه عن الموقف في السّودان بتاريخ 3 نوفمبر 1882، وأهم ما جاء فيها إعتقاده أنّ القوة الّتي يجري تنظيمها في مصر من بقايا جيش عرابي الّذي الّغي في وسعها أن توقف زحف المهدي على مصر، ويكون ذلك بوضع القوات عند الشّلال الأول وعند أدفو، لانتظار المهدي والالتحام معه في هذين الموضعين، وكان من رأي اليسون أن لا يترك المهدي يتقدّم حتى يصل قريباً من القاهرة بأيّ حال من الأحوال.

ورفض أليسون في مذكرته تعيين ضابط بريطاني لأركان حرب الجيش الموجه ضد المهدي، لأنَّ الجيش المصري مؤلف من مصريين والخطر سيصبح جسيماً إذا انهزم الجيش وانتصر المهدي لأنَّ النَّاس سيعتقدون حقاً أنّه المهدي المنتظر، ورفض أليسون -أيضاً- استخدام بريطانيين في السُّودان إطلاقاً سواءً ذهبوا إلى الخرطوم عن طريق سواكن أو بطريق النّيل إلى ما بعد حدود مصر[12].

وكلُّ الّذي وافق عليه أليسون في مذكّرته هو جزء من الاقتراح الّذي سبق وأن تقدّم به السّير شارلس ولسون ووافق عليه مالت بشأن إرسال ضباط بريطانيين لوضع تقرير عن الحالة في السُّودان. وطلب أليسون أن يعهد إلى هؤلاء وضع تقرير عن الحالة في السُّودان على أن يعود هؤلاء الضُّباط بسرعة. وافقت الحكومة البريطانيّة على اقتراح إرسال ضباط بريطانيين من أجل إعداد تقرير عن الحالة في السُّودان بناءً على توصية ولسون وموافقة أليسون، وكانت تعليمات الحكومة للمهمّة هي إعداد تقرير وأن يفهم الضُّباط المبعوثون إلى السُّودان لهذا الغرض أن لا يتبنوا أو يقوموا بأيِّ أعمال عسكريّة[13].

وكان واضحاً أنَّ الغرض من تشديد التّعليمات والتّأكيد على مهمّة البعثة السّلمية هو لدفع أيّ تفسير خاطئ لخطوة إرسال هذه البعثة بأنّه تمهيد للتدخُّل من جانب الحكومة البريطانيّة في شؤون السُّودان يستتبعه أن تتحمّل الحكومة البريطانيّة مسؤوليّة الأحداث الّتي به[14]. واتفق مالت وأليسون على الاكتفاء بإرسال استيوارت وحده على أن يرافقه الإيطالي مسداليا بك الّذي كان مديراً على دارفور على أيام غردون ويعرف لغة أهل البلاد وعاداتهم، ومن المنتظر أن يكون ذلك عوناً للعقيد استيوارت في مهمّته[15]. لم يكن هدف بعثة استيورات إلى السُّودان معروفة لدى الحكومة المصريّة، فقد كان تكليفهم مقصوراً على الحكومة البريطانيّة وبعثتها في القاهرة، ولذلك شكّ الخديوي ووزراؤه في حقيقة المهمّة الّتي ذهب من أجلها استيوارت إلى الخرطوم لا سيما وأنَّ مسداليا الّذي كان يرافقه لم يكن حائزاً على ثقة الحكومة، أجاب الخديوي في 16 ديسمبر 1882، على برقية عبدالقادر باشا؛ حاكم عام السُّودان قائلاً:

إنَّ كلَّ ما تعرفه حكومته عن مهمّة استيوارت هو وضع تقرير عن المهدي ومقدار قوته والقبائل الّتي تعاونه، وطلب الخديوي من عبدالقادر باشا أن يمد استيوارت بكل المعلومات التي يريدها، ولكن عليه في نفس الوقت أن يضعه هو وزميله مسداليا تحت المراقبة ويُبلغ القاهرة عن حركاتهما ونشاطهما، وأن يكتم هذه المسألة فلا يخبر بها أحداً ولا يجعل استيوارت وصاحبه يشعران أنّهما مراقبان. وإلى جانب هذا أوفد الخديوي ياوراً له إلى السُّودان وكلّفه أن يقابل استيوارت ويراقبه، وفي 26 يناير 1883، طلب من أحمد حمدي بك تلغرافياً أن يخبر علاء الدّين باشا أنَّ يراقب حركات وأحوال العقيد استيوارت ويرسل بها تلغرافات مشفّرة[16].

وعلى الرّغم من قيام الحكومة البريطانيّة بإرسال اسنيورات للتعرّف من خلاله على التّطورات السّياسيّة والعسكريّة في السّودان، إلّا إنّها قالت في خطابها إلى مالت في 4 نوفمبر 1882: إنّ الواجب يقتضي أن يترك للحكومة المصريّة بقدر الإمكان أن تتّخذ وحدها الإجراءات الّتي تراها ضروريّة لإخماد الثّورة في السّودان بدون مساعدة أو مشاورة من حكومة صاحبة الجلالة، فلا يجب أن تتدخّل الحكومة البريطانيّة في هذه المسألة أو تتحمّل بسببها أيّة مسؤوليّة حتى إذا اتّضح في المستقبل أنّ الإجراءات الّتي اتُخذت بناءً على اقتراح منا أو مشورتنا لم تكن مجدية لا تجد إنجلترا نفسها مسوقة بصورة لا يمكن منعها إلى القيام بعمليات عسكريّة في السّودان[17].

وفي نفس اليوم –أيضاً– أدلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، بتصريح قال فيه إنّ الحكومة الإنجليزيّة لا تريد التّدخُل في اختيار الضّباط الّذين تريدهم الحكومة المصريّة للعمليات العسكرية في السّودان، وكان ذلك جواباً على الرّغبة الّتي أبدتها الحكومة المصريّة منذ نهاية شهر أكتوبر 1882، لتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطاني للجيش الّذي ينظّم من جديد[18].

وفي هذه الأثناء، ضغط فالنتاين بيكر الشّقيق الأصغر للمستكشف صامويل بيكر، بشدة من أجل تعيينه قائداً لحملة القضاء على المهدي[19]. وقد كان بيكر ضابطاً في الجيش البريطاني إلى أن حلّت به الكارثة عام 1875، حين أُتّهم بالاعتداء على سيدة فأحيل إلى الصّالح العام بعد أن حوكم بالسّجن لمدة عام[20]، وعقب ذلك جاء إلى القاهرة وحاول الحصول على وظيفة القائد العام للجيش المصري الجديد الّذي يجري تكوينه، إلّا إنّ الحكومة البريطانيّة اعترضت على ذلك بعد أن رفض الضّباط البريطانيون في مصر أن يكونوا تحت قيادة ضابط تمّ طرده من الخدمة[21].

حاول بيكر الاستعانة بالملكة للحصول على الوظيفة، إلّا إنّ رئيس الوزراء؛ جلادستون، قفل الباب أمامه نهائياً حين قال للملكة: إنّ لبيكر سابقة إدانة وذهب إلى القاهرة بدون دعوة من حكومتها واقتراح تعيينه سرداراً للجيش المصري هي مسألة خارج الحساب[22].

وفي 17 نوفمبر 1882، أجرى وزير الخارجيّة؛ اللُورد جرانفيل، مقابلة مع غردون الّذي عاد لتوّه من جنوب أفريقيا. وقال غردون في المقابلة –كما سبق وان اشرنا– إنّ الثّورة المهديّة قد تمّ تضخيمها أكثر من اللازم وأنّه إذا ما تمّ تعيين السّير تشارلس ولسون حاكماً عاماً للسودان فسوف لن يجد صعوبة في إعادة النّظام[23].

ومن جانب آخر، وفي سبيل الإيفاء بالتزام الانسحاب المبكّر بعد استتباب الأحوال الأمنيّة، أرسلت بريطانيا سفيرها في قبرص اللورد دوفرين إلى مصر في نوفمبر 1882، لوضع دراسة عن الإدارة المستقبليّة والتّوصية إلى بريطانيا حول السّياسة التي يجب اتباعها، وذلك على ضوء توقع إنهاء احتلالها لمصر في أقرب وقت، الأمر الّذي يتطلّب بناء حكومة مصريّة قويّة قادرة على حفظ الأمن والنظام.

ولمّا كان موضوع السّودان مثاراً في مصر -آنذاك- أعطى دوفرين خطّاً سياسياً ليتبعه فيما يتعلّق بالسودان، وهو: أنّ الحكومة البريطانيّة غير مستعدة لإرسال أيّ حملة إلى السّودان، ولكنّها ستكون مسرورة لو أنّها استلمت تقريراً كاملاً عنه من حيث احتمالات تأثيرها على أمن مصر والدّفاع عنها[24].

ووفقاً لهذه التّوجيهات، فإنّ مسؤولية دوفرين تنحصر في رصد التّطورات السّياسيّة السّودانيّة الّتي من المتوقّع أن تنعكس على مصر، إلا إنّه وجد نفسه وجهاً لوجه مع القضيّة السّودانيّة بأكملها عندما قرّر إعادة تنظيم الجيش المصري[25]. فقد وجد دوفرين أنّ مصر كانت تتعامل مع كلّ حوض النّيل كوحدة واحدة من النّاحية العسكريّة والاستراتيجيّة، وفي إطار مسؤوليته لاقتراح التّصوّر الإداري لمصر، اقترح فصل العسكريّة المصريّة من السّودانيّة وأن ينشأ للسودان جيشاً خاصاً به[26]. وقال إنّه إذا وضعت خطة لتأسيس جيش للسودان، فإنّ الحكومة المصريّة يمكنها أن تبني لها قوات احتياطيّة من السّودانيين على أن تكون قيادتهم من الأتراك والجراكسة وبذلك تكون مصر في مأمن من الأخطار الّتي تهددها من ناحيّة السّودان[27]. ومضى دوفرين أبعد من سياسة فصل القوات العسكريّة بين البلدين وصاغ أوّل طرح جديد للعلاقات السّودانيّة المصريّة، حين قال إنّ السّودان أثبت أنّه مستنزف للموارد المصريّة بصورة ثابتة، وأنّه لا يعرف لأيّ حكومة مصريّة عدا غردون استطاع أن يطوّر سعادة المواطنين السّودانيين، وخلص دوفرين إلى نتيجة واحدة هي:

أنّ على مصر أن تتخلى عن السّودان[28]، وأنّ الحل النّهائي للقضيّة السّودانيّة يكمن في إمكانية الحصول على شخص مثل غردون ليتسلّم إدارة السّودان، لأنّه يستطيع إقامة حكومة قويّة وجيدة دون أن يجعل السّودان معتمداً على مصر مالياً أو إدارياً، وأنّ وغردون الّذي استطاع تحطيم تجارة الرّقيق في السّودان يستطيع بنفس تلك الطّاقة والقدرة القيام بهذه المهمّة الصّعبة، وأن يعيد النّظام للسودان[29]. وواضح من هذا الحديث عدم صحة الحيثيات الّتي صاغها دوفرين، وخاصة فيما يتعلّق بدور غردون في السّودان، ومن غير المعروف ما إذا كان تلقى هذه المعلومات المغلوطة أم تعمّدها، إلا إنّه يقصد في النّهاية تعيين غردون، وبناءً على تقريره هذا أبرق جرانفيل في أول ديسمبر 1882، إلى بارنج يسأله: إذا رغب الجنرال غردون في الذّهاب إلى مصر فهل يفيد ذلك الحكومة المصريّة، ثمّ بأيّ صفة يكون ذهابه إليها إذا كان الأمر كذلك[30]. كانت مصر في ذلك الوقت تأمل

من ناحيتها في أن يستطيع جيشها الّذي أُعيد تكوينه من احتواء الاضطرابات الّتي نشأت في السُّودان، وكانت ترغب في أن يكون على قيادة هذا الجيش ضباط بريطانيون، وقد سبق وأن ذكرنا أنّ الحكومة المصريّة كانت قد أبدت رغبتها منذ أكتوبر 1882، في تعيين ضباط بريطانيين للقوات الجديدة الّتي نظّمت أخيراً، ثمّ تعيين رئيس أركان حرب بريطاني لها، وأنّ جرانفيل أجاب في 4 نوفمبر 1882، أنّ الحكومة الإنجليزيّة لا تريد التّدخّل في اختيار الضّباط الّذين تريدهم الحكومة المصريّة لتولي العمليات العسكريّة في السُّودان.

بعد شهر من رفض الحكومة البريطانيّة جدّد رئيس الوزراء المصري الطّلب مرّة أخرى عن طريق اللّورد دوفرين، حيث طلب منه أن يختار ضابطاً بريطانياً من الطّراز الأوّل للذهاب إلى السُّودان رئيساً لهيئة الأركان، ولمّا كان دوفرين يعرف موقف حكومته، فقد أظهر لرئيس الوزراء المصري اعتقاده أنّ ذلك متعذّر، ولكنّه كتب في نفس الوقت إلى جرانفيل في 9 ديسمبر 1882، قائلاً له، إنّه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصريّة إذا شاءت لأحد الضّباط البريطانيين الّذين تركوا الخدمة وأصبحوا في المعاش. وفي 14 ديسمبر 1882، وافقت الحكومة البريطانيّة لمصر أن تستخدم من تريد من ضباطها المعاشيين فاختارت العقيد بالمعاش هكس باشا، وهو من الضّباط الّذين خدموا في جيش الهند عام 1849، واشترك في الحملة الإنجليزية التأديبية على الحبشة (1867–1868)، وحضر سقوط مجدلا معقل النّجاشي في أبريل 1868. ومنذ عام 1880، انتقل إلى التّقاعد ووصل إلى القاهرة أواخر يناير 1883[31].

تزامن مع تعيين هكس باشا قائداً لأركان الجيش المصري في السُّودان سقوط مدينة الأبيض على يد قوات المهدي في يناير 1883. لقد حاصر المهدي الأبيض قبل أن يسقطها، وفي تلك الأثناء كان عبدالقادر باشا حاكم عام السُّودان يجهز حملة لإنقاذها من الحصار، إلّا إنّه قد فات الأوان وأوصى استيوارت الّذي كان في الخرطوم –آنذاك– بإلغاء حملة كردفان، وكتب إلى القاهرة قائلاً: أعتقد اعتقاداً جازماً أنّ التّقدم الآن صوب كردفان عمل بعيد عن الصّواب، وأنّ الخطة العكسيّة تتلخّص في الوقوف موقف الدّفاع[32].

أثار تعيين هكس باشا جدلاً كثيراً في لندن والقاهرة، بسبب التّناقض الظّاهر بين موقف الحكومة البريطانيّة الرّافض للتدخّل في أيّ شأن في السُّودان، وبين قيادة أحد ضباطها رئاسة أركان حرب القوات، ومن غير المعروف ما إذا كان تعيين هكس وبعض الضّباط البريطانيين الآخرين في الجيش المصري الذّاهب للسودان هو محاولة لاستدراج بريطانيا للاضطلاع بدور معين أم لا، إلّا إنّ المعروف أنّ هكس حاول الاستعانة بالقنصل البريطاني؛ مالت، عندما قرّر تسيير حملة إلى كردفان للقضاء على المهدي.

القنصل مالت، وعلى الرُّغم من تعليمات جرانفيل المتكرِّرة له بتجنُّب أيّ مسؤولية للعمليات العسكريّة في السُّودان أصبح منزعجاً من التداعيات الماليّة والأخطار العسكرية لخطة هكس بشأن التوغل في كردفان.

صمم اللُّورد جرانفيل الّذي كان يعتقد أنّ الظُّروف هي الّتي ساقت بريطانيا لاحتلال مصر، على أن يتفادى تكرار ذلك في السُّودان، وشعر بالغضب من البرقيات الّتي دأب هكس على إرسالها إلى السُّلطات المصريّة عن طريق القنصل مالت، وذلك لاعتقاده أنّ ممثل بريطانيا في مصر حين يسمح لنفسه بأن يكون واسطة الاتّصال بين الخرطوم والقاهرة، فإنّه يدخل الحكومة الإنجليزية في المسؤوليات المترتّبة على ذلك، ولهذا السّبب أرسل جرانفيل في 7 مايو 1883، البرقية التّالية إلى مستر كارتريت الّذي ناب عن مالت بصفة مؤقتة: إنّ حكومة جلالة الملكة غير مسؤولة بحال من الأحوال عن العمليات الّتي تجري باسم الحكومة المصريّة في السُّودان ولا عن تعيين الجنرال هكس أو تصرفاته[33].

وفي 22 مايو 1883، كرّر مالت نفسه هذا التّنصل من المسؤوليّة في رسالة إلى شريف باشا رئيس وزراء مصر مشفوعة بصورة برقيّة جديدة مرسلة من هكس إلى لورد دوفرين مندوب الحكومة البريطانيّة في القاهرة، وقال فيها مالت: في هذه المناسبة الخاصة أرجو أن لا تفترض أنّ إرسال صورة البرقيّة إليكم يعبّر عن أيّ تعبير عن رأي في تأييد ما تتضمّنه. وتخوفاً من تورُّط هكس في عمليات فاشلة مع المهدي في كردفان اقترح مالت على جرانفيل في يونيو 1883، أن يصدر تعليمات إلى هكس تأمره بأن يحصر نفسه ويحافظ على السِّيادة الخديويّة المتبقيّة في المنطقة بين النّيلين الأبيض والأزرق، فردّ عليه جرانفيل قائلاً له إنّ عليه أن يحافظ على تنوير الحكومة البريطانيّة على ما يجري وأن يأخذ حذره بأن لا يعطي أيّ نصيحة عدا الإشارة إلى أنّ على الحكومة المصريّة وحدها أن تُعمل عقلها في السِّياسة الّتي تود اتّباعها وأن تفكر ملياً في الجوانب الماليّة من المسألة[34].

وبعد ذلك التّاريخ بقليل، عاد اللُّورد جرانفيل إلى جزعه من استمرار الاتّصالات بين مالت وهكس فأرسل في 8 أغسطس 1883، رسالة إلى مالت قال فيها: يظهر أنّ الجنرال هكس مستمر في مكاتبتك بشأن المصاعب الماليّة الّتي يعاني منها، معتقداً أنّك ستبذل نفوذك لحمل الحكومة المصريّة على الاعتناء برغباته وتقديرها، ولكنّني لست في حاجة إلى تذكيرك بأنّ حكومة جلالة الملكة ليست مسؤولة إطلاقاً عن سير الأمور في السُّودان[35].

وإزاء هذا الإصرار على عدم التّدخُّل من جانب الحكومة البريطانيّة لم ير هكس بُدّاً من التّهديد بالاستقالة إذا لم يتدخّل مالت لدى رئيس الحكومة المصريّة لاعطائه السُّلطة الكاملة الّتي تمكنه من تنفيذ أوامره، فأبرق إلى مالت من الخرطوم يسأل عما إذا كانت خطوات

معيّنة قد أتُخذت لتأييده ولضمان تنفيذ التّرتيبات العسكريّة الّتي يريدها، ثمّ استمر يقول: وإني لأرجو بالحاح أن تصدر أوامر قاطعة بأن كلّ التّوجيهات الّتي آمر بها وخصوصاً فيما يتعلّق بتنظيم القوات الّتي يجري تجميعها الآن وكذلك فيما يتعلّق بكلّ الترتيبات من أجل الحملة وخلالها يجب إطاعتها، فإذا لم يحدث هذا صار وجودي عديم الفائدة وأرجو استدعائي. وفي 23 يونيو 1883، نفذ هكس تهديده وقدّم استقالته من الخدمة في جيش السّودان إلى وزارة الحربيّة، الأمر الّذي اقنع مالت بالتّدخّل لدى السّلطات المصريّة[36].

سعى أفلين بارنج (اللّورد كرومر فيما بعد)، والّذي عيّن قنصلاً في مصر بديلاً لمالت في سبتمبر 1883، وعلى ضوء تقرير تسلّمه من جقلر باشا، وهو أحد الأوروبيين الّذين استعان بهم غردون أثناء حكمه للسودان (1876–1879)، وعيّنه حاكماً لدارفور، وكان موجوداً في السّودان دون أي وظيفة في تلك الفترة، أشار فيه إلى احتمال هزيمة هكس باشا الّذي بدأ يتوغّل في كردفان، وأنّ ذلك يعني احتمال سقوط الخرطوم وإثر ذلك طلب بارنج من وزير الخارجيّة؛ السّيد جرانفيل، إرسال قوات بريطانيّة أو هندية أو تركيّة للاستعانة بهم.

ردّ السّيد جرانفيل، مؤكّداً أنّ القوات البريطانيّة أو الهندية سوف لن تكون متاحة، وأن التّدخّل التّركي في هذه القضيّة سوف لن يكون في مصلحة تركيا، وأوصى بالتّخلي عن السّودان في حدود معينة[37]. وحاول بارنج مرّة أخرى ولكن على لسان الحكومة المصريّة بالتقدّم بطلب إلى بريطانيا لمساعدتها بقوات بريطانيّة أو قوات هنديّة أو تركيّة، إلّا إنّه في هذه المرّة ردّت الحكومة بلهجة عنيفة وحازمة، قائلة: للمرّة التّاسعة لا تريد الحكومة البريطانية إرسال قواتها أو القوات البريطانيّة للسودان، ولكن ليس لدينا أي اعتراض لاستدعاء قوات تركيّة على أن تتحمّل تركيا نفقاتها، وعلى الحكومة المصريّة اتّخاذ قرار بالتّخلي عن السّودان بأكمله ويجب ترك كلّ المنطقة الواقعة جنوب أسوان، وعندئذ ستكون الحكومة البريطانيّة جاهزة للمساعدة في حفظ النّظام والأمن والدّفاع عن مصر وعن سواكن[38].

أكّد بارنج بنفسه أنّه كان ينوي استدراج الحكومة البريطانيّة لتغيير سياستها بشأن السّودان، حيث قال: وقد كان الغرض الرّئيسي من برقياتي هو استدراج الحكومة البريطانيّة للعدول عن خطتها، فالفترة القصيرة الّتي قضيتها في مصر أقنعتني أنّ ترك الحكومة المصريّة تدير أمور السّودان بدون إرشاد أو معاونة أمر غير ممكن ولا مرغوب فيه، ويمضي مؤكّداً هذا التّوجه بقوله:

وفي 22 نوفمبر 1883، أرسلت إلى جرانفيل خطاباً خاصاً قلت فيه: إنّي أفهم خطة حكومتنا الّتي تتلخّص في عدم استدراجها وتوريطها في شؤون السُّودان ولا أرى سبباً يحول دون تنفيذ هذه السّياسة، ولكن ومن النّاحية الأخرى يجب أن ندرك استحالة فصل المسألة المصريّة عن المسألة السُّودانيّة. وأضاف بارنج مرّة أخرى في ديسمبر 1883م:

لم يكن من الميسور فيما مضى فصل المسألة السُّودانيّة عن المسألة المصريّة من النّاحية الماليّة، ولعلّه صار الآن مستحيلاً استحالة مطلقة ولهذا أعتقد أنّ أفضل الخطط الّتي تمليها الظّروف على العموم هي الانسحاب التّام من السُّودان، وإن كنت غير واثق من أنّ إنجلترا تدرك مبلغ الصُّعوبة في تنفيذ هذه الخطّة أو تقدر النّتائج الّتي ستنتهي إليها حتماً، وهكذا تكلّل عرضي بالنّجاح وحصلت على رأي واضح عن سياسة الحكومة البريطانيّة في حالة خذلان جيش هكس، هي أنّها لن تقدّم معونة عسكريّة لفتح السُّودان و أنّها أيضاً ضدّ فكرة استخدام قوات تركيّة وأنّ الخطة المثلى عندها هي الجلاء الجزئي عن السُّودان[39].

قرّر هكس باشا تسيير حملة كردفان على الرّغم من الاعتراضات الكثيرة وخرجت الحملة من الخرطوم في 9 سبتمبر 1883، والتقت بالدويم بالقوات الّتي سبق إرسالها إلى هذا المكان من الخرطوم وأمدرمان، وغادرت الحملة الدويم في 24 سبتمبر 1883، وتعقب المهديون الحملة وفي غابة شيكان فوجئت حملة هكس بقوات الأنصار يحيطون بها من كلّ جانب فانهزم هزيمة ساحقة في 5 نوفمبر 1883، فأبيد الجيش ولقي كل من هكس وجميع ضباطه مصرعهم ولم ينج من كامل الجيش سوى ضابطين و300 جندي كانوا قد اختبأوا بين الأشجار[40].

وضعت هزيمة ومقتل هكس قضيّة السُّودان في صدارة اهتمامات الحكومة البريطانيّة سواءً نتيجة للنقاشات الّتي جرت عقب الهزيمة ومحاولات المعارضة لاستثمارها في الهجوم أو من حيث الانعكاسات المتوقّعة للثورة المهديّة على مصر على خلفية انتصارات المهدي الباهرة في شيكان وما أظهر من براعة في الخطط العسكريّة الّتي قادته إلى النّصر.

ومن جهة أخرى، ثارت التّساؤلات حول مستقبل السّياسة الواجب اتّباعها في السُّودان في ظل التّطوّرات الجديدة، فبعد 4 أيام من الهزيمة اجتمع بارنج بكلٍّ من الجنرال أفلين وود؛ قائد القوات المصريّة، والجنرال ستيفنسون؛ قائد القوة البريطانيّة، والجنرال فالنتين بيكر، وأجمع الضُّباط الثّلاثة على أنّ مذبحة هكس هي بمثابة نعي للحكم التُّركي المصري للسودان، وأكدوا أنّ الخرطوم لا يمكن حمايتها بعد الآن، وأوصوا في النّهاية بأنّه يجب الاحتفاظ بالخرطوم حتى يتم إخراج الحاميات المصريّة من السُّودان وبعد ذلك يجب إخلاء كلّ السُّودان[41].

ومما زاد في حرارة نقاش قضايا السُّودان ومستقبل السِّياسة البريطانيّة، الكارثة الأخرى الّتي حلت بالقوات المصريّة في شرق السُّودان، ففي نفس يوم هزيمة هكس باشا استطاعت قوات عثمان دقنة الّتي كانت تحاصر كلاً من سنكات وطوكر من هزيمة القوات الّتي يقودها الضّابط الإنجليزي ليندوك منكريف والّذي قتل في المعركة[42]، وبعد ذلك أحكم عثمان دقنة حصاره على القوة الّتي يقودها محمد توفيق بيه المنحدر من أصول يهوديّة منذ أغسطس 1883، حتى لجأت قوته إلى أكل لحوم الحمير والقطط والفئران والجزم والأحزمة والعظام وأوراق الأشجار والحشرات[43].

لقد أدى تزامن هذه الأحداث إلى تهييج الرّأي العام والإعلام والبرلمان في بريطانيا وطولبت الحكومة بإعادة تقييم سياستها تجاه السُّودان غير أنّ الحكومة دافعت عن نفسها وقالت إنّ مونكريف الّذي قتل في شرق السُّودان لم يكن له أي صلاحية أو تعليمات للاشتراك في حملة طوكر وأنّ هكس والضُّباط البريطانيين الآخرين هم ضباط متقاعدون، وأنّ مصر هي الّتي وظفتهم وبالتّالي فإنّ الحكومة غير مسؤولة عنهم[44].

طلب بارنج –وبصورة رسميّة– من حكومته إبداء رأيها حول السِّياسة الواجب اتّباعها، وقال في برقيّة لجرانفيل في 10 ديسمبر 1883: لم أرسل إليك أيّ معلومات جديدة لاعتقادي عدم جدواها إلا بعد أن تتكشّف الحوادث بعض الشّيء وتصبح عندي معلومات محدّدة أقدّمها، ولكن من الواضح أنّ حكومة جلالة الملكة لا بدّ أن توافيني قريباً بتعليماتها مقرونة برأيها فيما أقدّم للحكومة المصريّة من إرشادات، إنّ هذه الحكومة تسير في الوقت الحاضر بلا خطة عمليّة مفهومة تنتهجها وستظل كذلك ما لم يرشدها أحد إلى ما يجب عمله[45].

لم يكن صحيحاً، أنّ الحكومة المصريّة كانت تسير من غير هدى كما قال بارنج. فقد كانت القاهرة تبحث في ذلك الوقت الاستعانة بالجنود الأتراك لمواجهة المهدي، وكان من رأي شريف باشا رئيس الوزراء المصري أنّ ثورة السُّودان حركة دينيّة وإذا ما استعملت قوات بريطانيّة أو هنديّة فإنّ ذلك يعني زيادة الجنود المسيحيين مما يزيد من حدّة الثّورة المشتعلة هناك[46].

في 13 ديسمبر 1883، قال جرانفيل لبارنج، والّذي استفسره عن إمكانيّة استخدام قوات بريطانيّة أو هنديّة لقمع الثّورة في السُّودان إنّ: حكومة جلالة الملكة لا تنوي استخدام قوات بريطانيّة أو هنديّة في السُّودان ولا مانع لديها من استخدام قوات عثمانيّة بشرط أن تدفع الحكومة التُّركيّة نفقاتها وأن تقتصر مهمّة القوة على السُّودان وحده وتكون قاعدتها في سواكن، لقد سبق وأن نصحت الحكومة المصريّة باتّخاذ قرار مبكر بالتخلي عن كلّ المنطقة الواقعة جنوب وادي حلفا وترغب بريطانيا في الحفاظ على النّظام في مصر وردّ الاعتداء عليها وحماية شواطئ البحر الأحمر[47].

وقد كانت الحكومة البريطانيّة قد عقدت اجتماعاً موسّعاً للتشاور حول سياسة ترك وإخلاء السُّودان. الرّئيس جلادستون استحسن اقتراح الاستعانة بالقوات التُّركيّة إذا كان بالإمكان الحصول عليها، ورفض سياسة حث مصر على التّخلي عن السُّودان. وعلى النّقيض من رئيس الحكومة وقف وزير البحريّة؛ نورث بروك، مؤيداً لسياسة التّخلي عن السّودان من أجل الدّفاع عن مصر وأيّده في ذلك وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، لاعتقاده بصعوبة الحصول على القوات التُّركيّة، ورأى الجنرال ستيفنسن؛ قائد القوة البريطانيّة في القاهرة، والجنرال أفلين وود؛ القائد العام للجيش المصري، أنّ الاحتفاظ بالسودان ليس ضرورياً للدفاع عن مصر (أي أنّهم مع سياسة التّخلي)، وكذلك أخذ المجلس رأي الشّقيقين صامويل بيكر وفالنتاين بيكر، واللّذين وافقا أيضاً على التّخلي عن السُّودان[48].

نقل بارنج إلى الحكومة المصرية الخطوط العامة للسياسة البريطانيّة الجديدة والّتي بيّن أحد ركائزها سياسة التّخلي عن المنطقة الواقعة جنوب وادي حلفا، وفي 22 ديسمبر 1883، تسلّم بارنج الرّد التّالي من شريف باشا: إنّ الحكومة المصريّة لا تستطيع الموافقة على ترك بلاد تعتبرها ضروريّة ضرورة كاملة لسلامة مصر بل ووجودها. وفي 4 يناير 1884، تسلّم بارنج –أيضاً– البرقيّة التّالية: إنّ الحكومة المصريّة رأت مخاطبة الباب العالي لإرسال 10،000 رجل، وإذا رفض طلبها فإنّها ترى إعادة شرق السُّودان وموانئ البحر الأحمر إلى تركيا وتقتصر على محاولة المحافظة بإمكاناتها الخاصة على وادي النّيل حتى الخرطوم[49].

وفي نفس هذا اليوم الّذي تسلّمت فيه الحكومة البريطانيّة آراء الحكومة المصريّة، أرسل جرانفيل ردّ حكومته إلى بارنج جاء فيه: إنّ الحكومة البريطانيّة لا مانع لديها من أن تلتمس مصر إرسال قوات عثمانيّة إلى سواكن بشرط عدم زيادة نفقات مصر، وتوافق كذلك على اقتراح إعادة موانئ البحر الأحمر وشرق السُّودان إلى تركيا في حالة رفض السُّلطان إرسال جنوده. وخلص جرانفيل إلى: فأمّا اقتراح تقصير الحدود ومحاولة الحكومة المصريّة المحافظة على وادي النّيل حتى الخرطوم، فإنّ حكومة جلالة الملكة تعتقد عدم استطاعة مصر الدّفاع عن الخرطوم، وفي الوقت الّذي تحبّذ فيه لم شعث الوحدات المصريّة، فإنّها ترى ضرورة انسحابها من الخرطوم نفسها ومن داخليّة السُّودان. وبناءً عليه يجب تبليغ شريف باشا بما ذكر. وقال بارنج إنّه تسلّم مع هذه البرقيّة رسالة سريّة لتفيذ ما فيها عند الضّرورة ونصها: طالما كان الاحتلال قائماً وجب أن تكون نصائح حكومة جلالة الملكة مطاعة في المسائل الّتي تمس إدارة مصر وسلامتها وعلى الوزراء والحكام تنفيذ النّصيحة أو الاستقالة من مناصبهم، وبخصوص تعيين وزراء إنجليز فإنّ الحكومة البريطانيّة لا توافق عليه بتاتاً وترى من المحقق إمكان الاهتداء إلى مصريين ينفذون أوامر الخديوي تحت إرشاد بريطانيا، وأرجو أن تثق أنّ الوزارة البريطانيّة ستؤيّدك كلّ التّأييد[50].

رفض شريف باشا؛ رئيس وزراء مصر الوصايا البريطانيّة بالتّخلي عن السّودان وفضّل تقديم استقالة حكومته في 7 يناير 1884. وفي 8 يناير 1884، التقى بارنج بالخديوي وعلم منه أنّه وافق على قبول استقالة حكومة شريف باشا ووزرائه، وأنّه موافق على سياسة التّخلي عن كلّ السّودان لأنّه أفضل للمصالح المصريّة وأنّه واثق كلّ الثّقة في أنّ أيّ نصيحة تسديها حكومة صاحبة الجلالة فإنّها وبكل صدق من أجل المصلحة المصريّة[51]. وقبل نوبار باشا رئاسة الحكومة الجديدة ووافق موافقة تامة على سياسة ترك السّودان[52]. قال شريف باشا في خطاب استقالته إنّه ضروري من أجل حماية مصر والحفاظ والاستمساك بحوض النّيل بما فيه الخرطوم، أمّا شرق السّودان فسوف يعاد إلى تركيا إذا قضت الظّروف بذلك، وأنّ إصرار الحكومة البريطانيّة وضغطها للحكومة من أجل قبول سياسة الإخلاء يعتبر تدخلاً في الشّؤون الدّاخليّة[53].

وبهذه التّطورات تكون السّياسة بشأن السّودان قد استقرت على الإخلاء من القوات المصريّة. ويقول الكاتب المصري محسن محمد في كتابه: (السّودان ومصر والانفصال)، إنّ إخلاء السّودان كان بمثابة الانفصال الأوّل للعلاقات بين البلدين فرضت على مصر من الخارج. وبينما كانت التّرتيبات تجري لاختيار أحد الضّباط المصريين لقيادة عمليّة إخلاء السّودان تقدّم الجنرال ولسلي العامل في وزارة الحربيّة البريطانيّة بمذكرة إلى وزير الحربيّة؛ اللّورد هارنجتون يعترض فيها على سياسة إخلاء السّودان، وقال: "يجب الاحتفاظ بكلّ شمال السّودان وشرقه وأن ترسل قوات مصريّة تحت قيادة ضباط بريطانيين فوراً لتعزيز القوات والحاميات المصريّة في الخرطوم، بربر، وسواكن وأنّه يعارض الانسحاب من السّودان لأسباب وصعوبات عسكريّة"، وقام السّيد وزير الحربيّة بتحويل مذكّرة ولسلي إلى وزير الخارجيّة بعد أن أبدى موافقته عليها.

تعتبر مذكّرة ولسلي حول وقف إخلاء السّودان، وهي السّياسة الّتي أقرّتها الحكومة البريطانيّة للتو النّواة الأساسيّة للسياسة بشأن السّودان والّتي تطوّرت بعد ذلك حتى أدت إلى مقتل غردون، فقد كان الهدف من المذكّرة هو وقف إخلاء القوات المصريّة ليس من أجل تعزيز ودعم إمكاناتها العسكريّة لتستطيع مواجهة المهدي والدّفاع عن السّودان وإنّما لربط عملية الإخلاء بالسّياسة البريطانيّة من خلال تكليف أحد الضّباط البريطانيين بتولي مسؤولية الإخلاء، كما قال بذلك ولسلي نفسه.

وقد كانت هذه السّياسة الجديدة حلقة من استراتيجيّة متكاملة وهي تعليق إخلاء السّودان من القوات المصريّة أولاً بدعوى صعوبة القيام ليترتّب على ذلك اقتراح آخر يقضي بأن يقوم أحد البريطانيين الأكفاء (وهو غردون بالطبع) بتنفيذ إخلاء السّودان وعند

هذه النُّقطة وبعد أن يتم تعيين الضّابط البريطاني ويصل إلى السُّودان لاخلاء القوات يوقف الضّابط البريطاني (غردون) عملية الإخلاء تحت إدّعاء صعوبة القيام به ما لم ترسل القوات البريطانيّة للمساعدة، وبإرسال القوات البريطانيّة يخلي الضّابط البريطاني القوات المصريّة ويبقى على القوات البريطانيّة في السُّودان وتكون النّتيجة أنْ السُّودان قد أخليَ تماماً من أيّ قوات مصريّة، ولكنّه أصبح محتلاً بقوات أخرى جديدة.

والهدف من هذه العمليّة هو تنفيذ استراتيجيّة الفصل التّام بين مصر والسُّودان والّذي يمثّل رغبة دوائر عديدة غير حكومية في لندن وكانت ترى ليس فقط فصل السُّودان وإنّما كلّ الدُّول الأفريقيّة الّتي أصبحت جزءاً من مصر في ذلك الوقت وهي إريتريا والصُّومال ويوغندا وأجزاء من الحبشة، وقد عبّروا في أكثر من مرّةٍ عن سخطهم للتوسُّع المصري الذي يصفونه بالإمبرياليّة المصريّة، وقد حاول كل من اللورد دوفرين والعقيد استيوارت في تقاريرهما بشأن السُّودان التّركيز على سوء الإدارة المصريّة التُّركيّة على السُّودان والتّلميح بضرورة وضع حدٍّ لها. ومع اتّفاق الآراء البريطانيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة حول سياسة التّخلي عن السُّودان وتركه، إلا إنّ الدّوافع كانت مختلفة تماماً.

فالإخلاء من وجهة نظر الحكومة البريطانيّة هو لعدم التّورط في السُّودان لانتفاء المصالح المبرِّرة لذلك، وللحفاظ على استقرار مصر حتى تستطيع إعادة بناء اقتصادها والخروج من مأزق الدّيون الأجنبيّة والالتزام بهذه السّياسات يفرض التّخلي عن الصّحارى الواسعة والمستنقعات جنوب مصر (السُّودان)، وهو ضريبة كبيرة للكرامة المصريّة، ولكنّه ثروة هائلة لخزانتها[54]. فالسُّودان في الرُّؤية البريطانيّة -وكما عبر عنها استيوارت-: مصدر نفقات باهظة ولا فائدة فيه ولا أحسب أنّ واحداً ممن زاروه يستطيع إنكار هذه الحقيقة، فالسُّودان بلد عديم الفائدة وحِمل ثقيل على مصر[55]. وكما قال نيلاند: كيف أنّ بريطانيا العظمى القوة الأعظم على وجه الأرض -في ذلك الوقت- والّتي كانت تحكم إمبراطوريّة بها 400 مليون نسمة وتتمدّد على كلّ أصقاع العالم، قد أصبحت منغمسة في شؤون السُّودان أحد أفقر أقاليم الدُّنيا وأقلها جاذبيّة[56].

أمّا الإخلاء بالنّسبة للدّوائر الأخرى، فإنّه لجعل السُّودان ومن منظور السّياسة الدُّوليّة: أرضاً بلا صاحب، أو الأرض الخلاء أو الملك المباح، ووفقاً لهذه النّظريّة فإنّه يحق لأوّل قادم أجنبي إليه أن يدّعي السّيادة، وهي نفس النّظرية الّتي سبق وأن أشرنا لها بأنّ القنصل النّمساوي في القاهرة كان يتحدّث بها وفسّر بها زيارة محمد علي باشا إلى السُّودان عام 1886، قائلاً إنّه من أجل إعطاء الطابع الرّسمي لضمه للسودان. وطبقاً لهذه الفكرة وبمجيء القوات البريطانيّة إلى السُّودان تحت مظلة المساعدة في إخلاء القوات المصريّة، فإنّه وبمجرّد خروج آخر جندي مصري فإنّه يحق للقوة البريطانيّة إدعاء السّيادة على السُّودان ومن ثمّ البقاء.

وكان هذا هو ما قصده الدُكتور رأفت غنيمي في تعليقه على سياسة إخلاء السُودان حين قال: وكان معنى ذلك سلب حكومة الخديوي من مقوِّماتها كحكومة مسؤولة أمام الخديوي ووضحت نيّات الحكومة البريطانيّة ليس فقط بالنسبة لإخلاء السُودان وتركه ملكاً مباحاً، ولكن أيضاً لممارسة سياسة توحي ببقاء الاحتلال البريطاني لمصر لأجل غير مسمى[57]. ويرى الدُكتور مكي شبيكة -أيضاً- أنّ بريطانيا كانت تسعى من خلال تلك الأحداث إلى التّدخُل في السُودان بصورة غير مباشرة عندما يقول: ولكن ومثلما كذّبت الظُروف التي تلت الاحتلال تصريحات جلادستون، كذلك ألجأته وحكومته إلى التّدخُل في شؤون السُودان بالتّدريج[58].

والسُؤال المباشر الّذي يلوح في الذّهن على أساس هذه الافتراضات هو لماذا يتم التّخطيط لاحتلال السُودان بالتّدريج والمراوغة والأساليب الملتوية؟

أعتقد أنّ السّبب هو أنّ بريطانيا كدولة وحكومة ليست لديها الرّغبة والمصلحة في مشروع احتلال السُودان، والتّصريحات الّتي أدلت بها في هذا الخصوص تعتبر صحيحة، ولو كانت لديها مصلحة حقيقيّة في ذلك فلن تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب الملتوي، لأنّها ليست في حاجة إليه، فهي إمبراطوريّة ولها وزارة كاملة باسم وزارة المستعمرات بهدف احتلال الدُول، وكانت تحتل أمريكا وكندا وأستراليا والهند، وحتى عندما قرّرت احتلال مصر نفّذت قرارها في الحال بإرسال القوات البريطانيّة مباشرة، وعندما رأت مرّة أخرى فرض سياسة الإخلاء على مصر أمرت الخديوي بذلك دون تردد، وفوق كلّ ذلك وعندما قرّرت بريطانيا عام 1898 احتلال السُودان اتّخذت القرار دون حتى مشورة الحكومة المصريّة ونفّذته بعد ذلك بتحميلها لمصر مسؤوليّة الإعداد للحملة مالياً وعسكرياً.

وبالتّالي، فإنّ القول إنّ بريطانيا تود استعمار السُودان من خلال تلك التّرتيبات هو قول غير صحيح وليس هناك ما يبرره، فالسُودان ليس أكثر حساسية أو تعقيداً في علاقاتها الخارجيّة من بين كلّ تلك الدُول. فالذي يؤدي إلى التّورط التّدريجي للسياسة البريطانيّة في السُودان هو محاولة تمرير سياسات ليس بالإمكان التّعبير عنها علانية، لأنّها حتماً ستفشل وتصطدم بالرُؤية البريطانيّة الرّسمية الرّافضة لأيّ تدخُل في السُودان، كما أوضحنا الأمر الّذي يفرض اتّباع الحيل والتّكتيكات للوصول إلى تلك الغايات. وعلى أنّ هذه الافتراضات ستظهر بوضوح خلال نقاشات التّطورات الّتي ترتّبت على سياسة إخلاء السُودان، فإنّ المهم هو أن نشير إلى أنّه وبمجرّد إقرار سياسة الإخلاء انتقل محور السّياسة إلى الصّراع حول مَنْ مِنْ الضُباط البريطانيين يجب أن يقع عليه الاختيار ليقوم بتنفيذ سياسة الإخلاء.

غردون الّذي وصل لندن في مطلع 1883، لم يظهر في الصُورة كما يقولون ولم يسمع منه شيء خلال فترة تصاعد الأحداث في السُودان، ولكنّه ومن المؤكد كان على علم بما يجري بين الحكومة البريطانيّة وبعثتها في القاهرة حول الأوضاع في السُودان، وكان على علم بالمقترحات الّتي تُقدّم من وقت لآخر خلال تلك الفترة بضرورة تعيينه للسودان، وفجأة وفي أكتوبر منتصف 1883، قدم طلباً لوزارة الحربيّة للسماح له بالذهاب إلى الكنغو للعمل مع ملك البلجيك وأنَّ ذلك يعني استقالته من الجيش البريطاني.

وكان هذا هو الوقت الّذي بدأ فيه المطلبة بتعيين غردون بالتصاعد واتّخذ شكلاً دائرياً[59]. فقد كتب العقيد يفن إدوارد والّذي سبق له العمل مع غردون في الصّين وأصبح فيما بعد عضواً في البرلمان، إلى الجنرال اندريو كلارك؛ المفتش العام في وزارة الحربيّة، يقترح تعيين غردون من قبل الحكومة البريطانيّة إلى السُودان ليتعامل مع الأوضاع هناك، واقترح -أيضاً- أن يعطى السُلطة الكاملة في السُودان وأن توضع تحت إمرته عدد من القوات الهنديّة والبريطانيّة[60]. أرسل أندريو كلارك تلك الاقتراحات إلى جاليلدز؛ وزير الخزانة، في الحكومة. وأضاف إليها أندريو موافقته وقام جايلدرس بدوره بإرسالها إلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل. وقد كان جرانفيل قد تسلّم تلغرافاً من بارنج يطلب فيه إمكانية قيام الحكومة البريطانيّة بمساعدة مصر وذلك بالسماح لها باستخدام ضابط بريطاني ليس في الخدمة للاستعانة به في عملية الإخلاء. أصبح لدى وزير الخارجيّة طلب من بعثته في مصر تطلب فيه خدمات أحد الضُباط البريطانيين وطلب آخر وصله من وزير الخزانة يطلب فيه تعيين غردون للسودان، فقرّر أن يستشير رئيس الحكومة حول تعيين غردون، فكتب إلى جلادستون قائلاً:

"هل لديك مانع من استخدام غردون في السُودان، إنَّ له اسماً هائلاً في مصر ومحبوب في الوطن (بريطانيا)". فردَّ جلادستون بعدم الاعتراض وعلى الفور أبرق وزير الخارجيّة إلى بارنج يسأله: إذا كان الجنرال غردون يرغب في الذهاب للسودان فهل سيكون هناك أي فائدة لكم أو للحكومة المصريّة وإذا كان كذلك فعلى أي مستوى. وردّ بارنج معترضاً على استخدام غردون وعزى ذلك إلى أنّه تشاور مع الحكومة المصريّة والّتي اعترضت على غردون من باب أنّه لا يمكن استخدام ضابط مسيحي لقمع ثورة إسلاميّة، وقال بارنج في برقيته:

"تعارض حكومة مصر بشدة استخدام غردون وتقوم معارضتها بصفة رئيسية على أنّه ما دامت حكومة السُودان دينيّة فإسناد القيادة إلى مسيحي يؤدي إلى تغيير نفوس القبائل الّتي بقيت على ولائها وأرى عدم الضّغط عليها في هذا الشّأن[61]. ومع أنَّ بارنج رفض استخدام غردون، إلّا إنّه وفي 22 ديسمبر عاد وطالب الحكومة البريطانيّة بإرسال ضابط كبير للمساعدة في إخلاء الحاميات، وهذا يعني أنّه يريد أي ضابط بريطاني سوى غردون.

وفي هذه الأثناء، قدّم غردون استقالته رسمياً لدى وزارة الحربيّة بهدف الذهاب إلى الكنغو، وكان الهدف من ذلك هو الضغط على الحكومة حيث تمّ تسريب قرار الاستقالة إلى الصُحف في نفس اليوم مع تعليقات كثيرة تدور حول لوم الحكومة في رفضها لغردون الذهاب إلى الكنغو ما لم يقدّم استقالته. وقد كانت الحكومة البريطانيّة قد رأت عندما استأذنها غردون للذهاب إلى الكنغو أنه لا يمكنه ذلك طالما هو في خدمة الجيش البريطاني حتى لا يتسبب وجوده هناك بأي تعقيدات مع الدُول الأوروبيّة الأخرى في وسط أفريقيا. وقالت إنّ الطريقة الوحيدة لذهابه إلى الكنغو هي ترك الخدمة أوّلاً، ولمّا قرّر غردون الاستقالة كانت الصُحف تلوم الحكومة وتقول كيف يسمح لضابط قدير مثل غردون بأنّ يترك الخدمة وتفقد بريطانيا فرصة الاستفادة من مؤهلاته وخبراته في الشّأن السّوداني والمصري، وفي هذا الوقت بالذات[62].

وزير الحربية هارنجتون، وعقب استلامه لاستقالة غردون قال لوزير الخارجيّة؛ جرانفيل، إنّه يجب مراجعة استفسار بارنج مرّة أخرى بشأن تعيين غردون للسودان لأنّ الظروف قد تغيّرت، وجاء نوبار باشا رئيساً لمجلس الوزراء المصري الجديد وله علاقة سابقة بغردون، هذا إلى جانب أنّ الشّعب يطالب بشدّة أن يكون غردون هناك (في السّودان)[63]، وعملاً باقتراح هارنجتون كتب جرانفيل إلى بارنج في 11 يناير 1884، مستفسراً مرّة أخرى عن إمكانية تعيين غردون، إلّا إنّ بارنج أصرّ على موقفه وردّ بالنفي للمرة الثّانية، وجاء في ردّه إلى وزير الخارجيّة: منذ أن سألتني في 22 ديسمبر 1883 عن إمكانيّة تعيين غردون فكرت في الأمر كثيراً، وكلّما ازداد تفكيري قل ميلي لاستخدامه أو أيّ ضابط إنجليزي إلى الخرطوم، لقد ناقشت الأمر مع رئيس وزراء مصر وتوصلنا إلى نتيجة واحدة وهي أنّ أفضل خطة هي إرسال الضّابط المصري عبدالقادر باشا[64].

وقد حاول البعض إقناع الحكومة البريطانيّة أنّ اعتراضات بارنج على غردون هي لخلاف شخصي وقع بينهما، إلّا إنّ مورلي ينفي ذلك ويقول: "ليس هناك سبب للافتراض بأنّ بارنج يضخّم اعتراضات الحكومة المصريّة برفض غردون ليتجنّب التّعبير عن رأيه الخاص، فشريف باشا الّذي يرفض تعيين غردون كان رئيساً للوزراء عندما كان غردون حاكماً عاماً للسودان (1876–1879)، وكان يشك مثل الباشوات السّابقين في أنّ غردون يحاول فصل السّودان عن مصر[65].

وعلى الجانب الآخر، كثّف الإعلام حملته المساندة لتعيين غردون. ففي نهاية ديسمبر كتب صامويل بيكر سلسلة من المقالات في صحيفة "التّايمز" يقترح فيها ضرورة الاحتفاظ بالسودان وعلى بريطانيا أن تقدّم المساعدة في ذلك، ويجب عليها إرسال قوات بريطانيّة

وهنديّة لتعزيز القوات المصريّة، وسوف يضيع السُّودان إذا لم تتدخّل بريطانيا، وليست هناك صعوبة إذا ما وضعت هذه التّرتيبات في يد رجل قدير. وفي 2 يناير 1884، كتب بيكر مرّة أخرى إلى صحيفة "التّايمز" قائلاً: لماذا لا يستدعى غردرن لمساعدة الحكومة؟ ليس هناك أيُّ إنسان أقدر منه لتمثيل العدالة الّتي يجب على الإمبراطوريّة البريطانيّة تأسيسها في السُّودان[66].

وفي 14 يناير، كتب بيكر رسالة أخرى لصحيفة "التايمز" يقول فيها لغردون: "أنت مدعو للذهاب إلى السُّودان. وعلى الرُّغم من صيحات صحيفة "التّايمز" إلّا إنّ الحملة الإعلاميّة الأساسيّة كانت تقودها صحيفة "البال مال غازيت" (Pall Mall Gazette)، والّتي أشير إليها فيما بعد بأنّها هي الّتي فرضت تعيين غردون بالحوار الشّهير الّذي نشرته في 9 يناير 1884. وقد شكلت آراء غردون في هذا الحوار، والعدد الخاص الّذي صدرت به الصُّحيفة والعناوين المثيرة، العامل الحاسم في تعيين غردون.

ففي مساء 8 يناير 1884، اصطُحب الضّابط بروك ليهيرت وهو صديق غردون في وزارة الحربيّة الصّحفي أستيد رئيس تحرير صحيفة "البول مول غازيت"، لمقابلة غردون، حيث أجرى معه حواراً مطوّلاً حول السُّودان وقام بنشره صبيحة 9 يناير 1884، وأهم ما قاله غردون في هذا الحوار:

1. إخلاء السُّودان غير ممكن وغير عملي نتيجة للصعوبات العسكريّة والعمليّة.

2. الخوف من المهديّة ليس لأنّها سوف تزحف إلى القاهرة وتحتلها وإنّما للتأثير في بقيّة العالم الإسلامي.

3. إعطاء السُّودان وضع مؤسسي دائم، ويجب أن لا يسمح للمصريين أو الأتراك أو الجراكسة بدخول المحافظات السُّودانيّة لنهبها وأن يتم التّنازل عن بعض الأراضي السُّودانيّة لأثيوبيا.

4. السّبب الرّئيسي للثورة المهديّة هو سوء الإدارة المصريّة.

5. إعطاء السُّودان العفو من الماضي (ربّما يقصد اعتذار من الحكومة المصريّة للشعب السُّوداني)، وإعطاءه حكومة قوية للمستقبل.

6. إعلان إخلاء السُّودان، خطأ جسيم لأنّ ذلك يعني أنّنا تخلينا عن السُّودان وسيجد المواطنون أنفسهم مجبرين على الانضمام للمهدي.

7. وإذا وضعت الحكومة هذه الترتيبات في يد رجل يتصف بالصدق، فإنّ الأمور ستتحسن في السُّودان[67].

نشرت الصحيفة مقابلة غردون بالخط العريض تحت عنوان: غردون الصّيني للسودان (Chinese Gordon for the Sudan)، ومع المقابلة كتب رئيس التّحرير، أستيد مقالاً قويّاً هاجم فيه أوّلاً سياسة إخلاء السّودان، ثمّ مضي يقول:

"إذا كان ما يقوله غردون صحيحاً من أنّ مهمّة الإخلاء ليست صعبة فحسب وإنّما غير عمليّة على الإطلاق، فإنّه يجب إرساله إلى هناك بكامل الصّلاحيات والسّلطة، وقال: نحن لا نرسل فوجاً إلى السّودان، وإنّما رجل واحد برهن أكثر من مرّة أنه قادر على التّعامل مع مثل هذه الحالات بصورة أفضل من جيش كاملٍ، فلماذا لا نرسل غردون ليمارس السّلطة الكاملة على السّودان ويتعامل مع المهدي وليخلص الحاميات.

وفي تحليله لمقابلة غردون مع صحيفة "البول مول" يقول مورلي، إنّ غردون أرضى الجميع بهذه المقابلة، حيث أرضى الحكومة المصريّة بأنّه يستطيع التّعامل مع الأمر دون تكليفها أي أموال وأرضى البريطانيين السّاعين إلى إلحاق السّودان بمصر بإعطاء مصر الهيمنة الإسميّة على السّودان، وأرضى الحكومة البريطانيّة بأنّه يستطيع حلّ الأزمة عن طريق السّلام وليس الحرب، وأرضى الامبرياليين أصحاب رؤوس الأموال بأنه سيفتح الطّريق للتجارة مع وسط أفريقيا، وباختصار أعطى كلّ شيء لكلّ شخص.

كما يؤكّد مورلي –أيضاً– أنّ غردون طلب الوظيفة لنفسه بصورة غير مباشرة، حيث أنهى حواره مع إستيد بقوله: كلّ شيء ممكن إذا سلّم الأمر لشخص صادق وكلماته هي الحقيقة، ويذهب مورلي إلى أنّ غردون يعني بذلك نفسه، كما قال أيضاً: إنّ هجوم رئيس التّحرير أستيد على سياسة الإخلاء والقول إنّها غير عملية يضعه في خانة الاتّفاق مع غردون وولسلي وبالطّبع أي أحد آخر(68).

وفي اليوم التّالي وعقب نشر المقابلة، قام ولسلي بتقديم اقتراح بتعيين غردون للسودان في 10 يناير 1884، وهو نفس اليوم الّذي تقدّم فيه غردون باستقالته، وذلك على خلفية أنّ نوبار باشا الّذي تمّ تعيينه رئيساً لوزراء مصر تربطه علاقة جيدة مع غردون ومع الأوروبيين عموماً.

ولذلك، ربّما يقبل بتعيين غردون في السّودان والّذي كان مرفوضاً من حكومة شريف باشا المستقيلة كما أوضحنا. وقال ولسلي إنّه متأكّد من أنّ غردون سيعلق مشروع ذهابه إلى الكنغو ويذهب إلى السّودان إذا ما طلب منه ذلك وأنّ الكثيرين يفكرون في ضرورة ذهابه إلى السّودان، واقترح أن يسأل بارنج للمرة الثّالثة بخصوص قبول تعيين غردون. قام وزير الحربيّة بتحويل اقتراحات ولسلي إلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، والّذي قام بدوره بإرساله إلى بارنج في 14 يناير 1884، وقال بارنج: وردت إليّ البرقية الآتية من جرانفيل:

هل تستطيع تقديم معلومات أخرى عما تقرّر بشأن ارتداد الجيش وبشأن المقيمين في الخرطوم والخطوات الّتي اتُخذت وكذلك وردت لي عنه في اليوم التّالي 15 يناير 1884، برقية خاصة تقول: إنّني أسمع بطريق غير مباشر أنّ غردون متأهب للذهاب رأساً إلى سواكن بدون المرور على القاهرة وبالشروط الغامضة الآتية:

1. إنّ بعثته قاصرة على موافاة الوزارة البريطانيّة بتقارير عن الحالة العسكريّة بالسودان والعودة بدون أداء مهام أخرى.

2. أن يكون تحت رئاستك يتلقى تعليماتك ولا يرسل رسائله إلّا عن طريقك.

3. إنّك أنت ونوبار تقدّمان له كلّ المساعدات والتّسهيلات لإرسال برقياته وغيرها.

4. إنّ على الحكومة المصريّة إيفاد إبراهيم بك فوزي لمقابلته في السّويس مصطحباً معه كاتباً لكتابة ما يملي عليه، وقد يكون غردون مفيداً في إحاطتك وإحاطتنا علماً بالحالة، كما يكون باعثاً بالرضا هنا في بريطانيا، فأطلب إليك إبداء رأيك الحقيقي مقروناً برأي نوبار باشا أو بدونه[69].

وفي 16 يناير 1884، قال بارنج: أرسلت إلى جرانفيل برقيتين رسميّة وخصوصيّة، وقلت في الأولى أرجو أن أتمكّن قريباً من إرسال برقيّة مسهبة لأنّ مسألة الانسحاب تبحث الآن ولن تخلو من صعوبات تعترضنا، فقد صحّ العزم على إرسال عبدالقادر باشا؛ وزير الحربية، إلى السّودان ووافق على ذلك ثمّ عاد وتراجع؛ فإذا اختارت حكومة جلالة الملكة ضابطاً بريطانياً كفوءاً للذهاب بدلاً عن عبدالقادر باشا الّذي تراجع، فإنّ حكومة مصر ستقابل هذا الإجراء بالامتنان الزّائد.

وأرى من يقع الاختيار عليه يجب أن يمنح سلطات مدنيّة وعسكريّة كاملة لقيادة الانسحاب وقلت في البرقيّة الثانية: إلحاقاً لبرقيتي الرّسميّة اليوم ورداً على برقيتك الخصوصيّة أقول: إنّ الجنرال غردون قد يكون أصلح الرّجال إذا كرّس نفسه لتنفيذ خطة الانسحاب من السّودان مع إنقاذ الأرواح المهدّدة في أسرع وقت، على أن يفهم جيداً بأنّه يتلقى الأوامر من ممثل بريطانيا في مصر ويرسل تقاريره إليه[70].

ويكاد يكون الآن أنّ تعيين غردون للسودان بات مؤكّداً خاصة بعد موافقة بارنج في تلغرافه بتاريخ 16 يناير 1885، إلّا إنّه وقبل موافقته بيوم كانت الحكومة البريطانيّة قد قرّرت أن توافق على إرسال غردون إلى السّودان إذا كان باستطاعته تنفيذ أمر الإخلاء بنفوذه الشّخصي لدى السّودانيين دون المطالبة بأيّ قوات بريطانيّة أو هنديّة وبطريقة سلميّة.

وقد تمّ التوصّل إلى هذا القرار من البرقيّة الّتي أرسلها جرانفيل إلى رئيس الحكومة؛ غلادستون، يقول له فيها: أقترح أن يقوم الجنرال ولسلي بمقابلة غردون غداً ويسأله كصديق عن تصوُّراته لما يجب أن يكون، فإذا قال إنّه لا يستطيع الذّهاب إلى مصر أو أنّه لا يستطيع الذّهاب بدون قوات معتبرة كالتي عبّر عنها في رسالته النّصيّة لصحيفة "التّايمز" اليوم فسوف نكون في حِلّ منه، وإذا قال إنّه يستطيع بنفوذه الشّخصي تنفيذ الإخلاء وإنقاذ الحاميات، ففي هذه الحالة علينا ممارسة قليل من الضُّغوط على بارنج ليقبل بغردون. وفي اليوم التّالي 15 يناير، أجاب رئيس الحكومة؛ المستر غلادستون، بالموافقة على هذا السيناريو مع بعض الاشتراطات والملاحظات، قال فيها:

لا أجد عيباً في برقيتكم بخصوص غردون الصّيني، والنُّقطة الأساسيّة الّتي تسترعي انتباهي هي هذه: مع أنّه قد يكون لرأيه عن السُّودان قيمة كبيرة لكن يجب علينا أن نتّخذ كلّ الحيطة في أية تعليمات تصدر منا حتى لا يتحوّل مركز الثّقل أو الجاذبيّة فيما يتعلّق بالمسؤوليّة السّياسيّة والعسكريّة بشأن هذه البلاد (أي السُّودان) إليه (يقصد غردون).

ويمضي الرّئيس مؤكّداً على طبيعة مهمة غردون المقترحة، قائلاً: وباختصار إذا كان عليه أن يضع تقريراً فيما يجب عمله، فلا ينبغي أن يكون هو الّذي له أن يحكم مَنْ الّذي يجب أن يقوم بهذا العمل، وكذلك لا ينبغي له أن يلزمنا فيما يجب اتّخاذه من إجراءات بدعوى أنّ نصيحة قد أسديت لنا رسمياً، وسوف يكون من الصّعب جدّاً بعد إرساله أن تقابل مثل هذه النّصيحة بالرّفض ولذلك أعتقد أنّ الواجب إفهامه بوضوح أنّه ليس وكيلنا المكلّف بإسداء النّصيحة لنا في هذه النقطة[71].

وعلى الرُّغم من أنّ بارنج كان قد علم من رسالة جرانفيل له بتاريخ 15 يناير 1884، والّتي قال له فيها إنّني أسمع أنّ غردون متأهب للذهاب للسودان، بأنّه يعني قراراً من الحكومة بتعيين غردون وتجاهل اعتراضاته، إلّا إنّه قد قرّر في نفس ذلك الوقت الاستسلام والرُّضوخ. وفيما بعد برّر بارنج موافقته بتعيين غردون بقوله إنّه رفضه مرّتين وكان من الصّعب رفضه للمرة الثّالثة، إلّا إنّ الأهم من هذا التّبرير هو ما قاله عن الضُّغوط الّتي واجهها من أفراد البعثة العسكريّة في القاهرة، حيث قال: وفضلاً عن ذلك وافق نوبار باشا على اقتراح تعيينه ولو أنّني لم اهتم كثيراً لرأيه إلّا إنّ الّذي أثّر عليّ تأثيراً كبيراً هو موافقة السّير أفلين وود على فكرة التّعيين، وكذلك الكولونيل واتسون أركان حرب الجيش المصري الّذي كان يمتدحه ويعرفه جيداً لاشتغاله تحت رئاسته في السُّودان[72].

من المؤكّد، أنّ بارنج حين رضخ لضغوط هؤلاء الطُّغمة العسكريّة لم يكن يعلم أنّهم أعضاء في منظمة الأشانتي السّريّة داخل الجيش البريطاني والّذي يقوده الجنرال ولسلي كما سنبيّن ذلك لاحقاً، واستناداً إلى هذا فإنّ العسكريين البريطانيين في القاهرة في تصوراتهم وتقديراتهم إنّما يمثّلون الطرح المغاير لسياسات الحكومة والّذي يمثّله -أيضاً- وزير الحربيّة والجنرال ولسلي وآخرون. فهؤلاء جميعاً -وكما رأينا- ضد سياسة إخلاء السُّودان بتبرير واحد وهو الصُّعوبات العسكريّة، وأنّهم متّفقون على تعيين غردون إلى السُّودان، وكان قرار الحكومة بالموافقة قد جاء في الأساس بضغوطهم المباشرة ووسائلهم المختلفة. فالحملة الّتي اشتعلت في الإعلام للمطالبة بتعيين غردون كانت موجّهة من وزارة الحربيّة ومستندة إلى رؤية ولسلي وغردون، ويعتقد وليام بلنت أنّ مقال صحيفة "البال مال" بعنوان: (غردون الصّيني إلى السُّودان خطط له في وزارة الحربيّة لهزيمة سياسة الحكومة بإخلاء السُّودان)[73].

ويجب أن نكرّر هنا ما قلناه سابقاً، إنّ الاختلاف بين سياسة الحكومة (الإخلاء) وسياسة اللوبي (معارضة الإخلاء)، هو لتعليق عمليّة الإخلاء مؤقتاً حتى يعين ضابط بريطاني (غردون) لتنفيذه، وقلنا -أيضاً- إن الهدف المترتّب على ذلك هو أن يقوم الضّابط الّذي تمّ تعيينه بالاستمرار في تعليق الإخلاء بسبب صعوبة تنفيذه ما لم ترسل القوات البريطانيّة للمساعدة، الأمر الّذي سيترتّب عليه مباشرة إخلاء القوات والمدنيين المصريين وبقاء القوات البريطانيّة. وقد توصل مورلي إلى نفس هذا الاستنتاج وقت اشتداد الحملة الإعلاميّة المطالبة بتعيين غردون. وقال: إنّ الحملة الّتي تطوّرت في الصّحافة تركّزت على رؤية غردون وولسلي من أن الإخلاء لا يمكن تنفيذه من النّاحية العملية، ويقول مورلي إنّه إذا أخذنا هذه الحجة إلى نهاياتها المنطقيّة فإنّ ذلك يعني الآتي: إذا كان الإخلاء مستحيلاً فإنّ الخيارات تنحصر بين ترك الأمر مرّة واحدة من جهة وبين غزو السُّودان وإعادة بنائه من جهة أخرى، وترك الأمر سيؤذي مكانة بريطانيا في مصر كما سيعرّض مصر إلى الغزو من السُّودان وبالتّالي فإنّ الضّرورة تقضي بغزو السُّودان وإعادة بنائه وإقامة حكومة صديقة تلعب دور الحاجز الآمن للحدود الجنوبيّة لمصر، وإذا أمكن تحقيق ذلك بطريقة سلميّة من خلال نفوذ ضابط بريطاني فسيكون ذلك هو الأفضل[74].

ويصف شارلس ترافش حملة الضُّغوط الّتي مورست على الحكومة لتعيين غردون، بقوله: لغردون دائرة واسعة من الأصدقاء مثل المراسلين الصّحفيين ومصلي الكنائس وضباط في الجيش، ورجال الدين الإنجيليين وخبراء القارة الأفريقيّة والمحسنين ورجال الأعمال، وخلف هذه الدّائرة توجد دوائر أخرى كبيرة من المعجبين من بينهم الملكة ودوق كامبردج، إنّ جميع هؤلاء يشكلون لوبي غردون وإنّ الكثير من معجبيه لهم نفوذ هائل وعلاقات واسعة، وهنالك آخرون ملتزمون بالكتابة للصحف[75].

دار الكثير من الحديث حول الارتباط بين الحملة الإعلاميّة ووزارة الحربيّة. وكشف ترافش إنّ صديق غردون السّيد ريجالند برتي؛ السّكرتير الخاص لوزير الحربيّة هارنجتون لعب دوراً كبيراً في الأحداث الّتي أدّت إلى تعيين غردون من خلال الإعلام، حيث كان يلعب دور الوسيط بين الوزارة والصّحافة وخاصة صحيفتي "البول مول غازيت"، و"التّايمز"، مع أنّه ليس هناك دليل مادي لهذا الزّعم[76].

لقد كانت نتيجة تلك الضُّغوط أن وافقت الحكومة البريطانيّة على تعيين غردون، وهو الأمر الّذي أكّده بارنج بعد نحو أكثر من 15 عاماً على انقضاء تلك الأحداث، حينما أثيرت ملابسات تعيين غردون نتيجة لمقتلة عام 1885، قائلاً: من الّذي تقع عليه تبعة إرسال غردون؟ المسؤولية الأولى تقع من بعض النّواحي على الصّحافة في بريطانيا وبخاصة صحيفة "البول مول غازيت"، لأنّ النّاس تأثّروا بأقوالها وأصرّوا على ضرورة اختيار غردون للسودان وأدّى إصرارهم إلى إرساله فعلاً ولست بحاجة إلى التّنويه عن نفوذ الصُّحف فهو أشهر من أن يذكر، ولكن لا مشاعة في أنّها تخطئ في أحكامها أحياناً، ولعلّ خطأها لم يتّضح يوماً مثل ما اتّضح في هذه المسألة المتعلّقة بغردون[77]. ولم يكتف بارنج بإلقاء اللّوم على الصّحافة وحدها، فقد لام نفسه أيضاً، وقال:

عليّ أن اعترف الآن بأنّني ارتكبت باستسلامي وتغيير رأيي خطأً لن أكف عن الأسف لوقوعه، لقد كان الشّعور العام في جانب استخدام غردون حقيقةً وكان عنيفاً لا يقاوم ومع ذلك ليس من شأن هذا الاعتبار أن يبعث الرّاحة في نفسي، ولهذا أكرّر أنّني لن أكف عن الأسف لعدم تمسّكي برأيي في ضرورة العدول عن إرسال بعثة غردون، ولقد عرفت هذا الجنرال معرفة أكثر وكان من المفترض أن لا أوافق على تعيينه[78].

ويضيف بارنج: وكلّما رجعت إلى الماضي بعد انقضاء عدة أعوام تمر بخاطري نقطتان بارزتان: الأولى أنّه ما كان ينبغي إرسال أي إنجليزي إلى الخرطوم، والأخرى، أنّه إذا وجب إرسال إنجليزي إليها فليس هو الجنرال غردون![79].

هوامش الفصل الثاني

(1) Jone Marlowe، op، cit، p. 77.

(2) Jone Marlowe، op، cit، p. 77.

(3) Jone Marlowe، op، cit، p. 77.

(4) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السِّياسيَّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص286-285.

(5) نفس المصدر، ص273.

(6) نفس المصدر، ص273.

(7) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 47-48.

(8) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 49.

(9) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 67.

(10) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 67.

(11) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السِّياسيَّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص 276.

(12) نفس المصدر، ص276.

(13) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 53.

(14) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السِّياسيَّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص279.

(15) نفس المصدر، ص279.

(16) نفس المصدر، ص280.

(17) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 69.

(18) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السِّياسيَّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص277.

(19) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 70.

(20) روبن نيللاند، حروب المهدية، ترجمة عبدالقادر عبدالرحمن، مطابع الوحدة، الإمارات، أبوظبي، 1995، ص106.

(21) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 70.

(22) Michael Asher، op، cit، p. 16.

(23) Jone Marlowe، op، cit، p. 89.

(24) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 56.

(25) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 56.

(26) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 74-75.

(27) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 76.

(28) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 75.

(29) Bernard M Allen، op، cit، p. 32.

(30) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص301.

(31) نفس المصدر، ص287.

(32) اللُّورد كرومر، بريطانيا في السُّودان، ترجمة عبدالعزيز أحمد، الشّركة العربيّة للطباعة والنّشر، القاهرة، 1960، ص12.

(33) نفس المصدر، ص 16-17.

(34) Jone Marlowe، op، cit، p. 9192-.

(35) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص17.

(36) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص 288.

(37) Jone Marlowe، op، cit، p. 95.

(38) Jone Marlowe، op، cit، p. 96.

(39) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص46.

(40) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص290.

(41) Michael Asher، op، cit، p. 13.

(42) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص291.

(43) Michael Asher، op، cit، p. 26.

(44) Jone Marlowe، op، cit، p. 106.

(45) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص45.

(46) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، 1820-1899، مصدر سابق، ص301.

(47) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 122.

(48) Jone Marlowe، op، cit، p. 106.

(49) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص29.

(50) نفس المصدر، ص30.

(51) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 160.

(52) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص32.

(53) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 161.

(54) Michael Asher، op، cit، p. 13.

(55) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص36.

(56) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص18.

(57) رأفت غنيمي، مصر والسُّودان في العلاقات الدّوليّة، عالم الكتب، القاهرة، ص188.

(58) مكي شبيكة، السُّودان في قرن، ص188.

(59) Jone Marlowe، op، cit، p. 109.

(60) Jone Marlowe، op، cit، p. 109.

(61) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص62.

(62) Jone Marlowe ، op ، ci t، p. 122.

(63) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 149.

(64) بريطانيا في السّودان ، مصدر سابق ، ص62.

(65) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 110.

(66) عبداللطيف الحاج ، السّودان في العلاقات المصريّة الإنجليزيّة، بيروت ، 1988 ، ص34.

(67) صحيفة البال مال غازيت ، 10 يناير 1884.

(68) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 122.

(69) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 173.

(70) بريطانيا في السّودان ، مصدر سابق ، ص63-64.

(71) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة ، 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص317

(72) بريطانيا في السّودان ، مصدر سابق ، ص76.

(73) Blunt ، W.S. ، Gordon at Khartoum ، London ، 1912 ، p.160 ، 169.

(74) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 124.

(75) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 195.

(76) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 98.

(77) بريطانيا في السّودان ، مصدر سابق ، ص70.

(78) نفس المصدر ، ص72-73.

(79) نفس المصدر ، ص65.

الفصل الثّالث

تعيين غردون وظهور أهداف وسياسات اللّوبي

مضى القول إنّ الرّئيس جلادستون وعندما عرض عليه سيناريو يقضي باستشارة غردون في 16 يناير 1884، عما إذا كان يستطيع القيام بتنفيذ مهمّة الإخلاء دون الاعتماد على القرات البريطانيّة أو الهنديّة وبالاعتماد على نفوذه في السّودان فقط؛ أبدى موافقته مبدئيا في حال أنّ إجابة غردون إيجابيّة. ولكن؛ لم ينتظر وزير الحربيّة؛ هارنجتون وكذلك وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، إجابة رئيس الحكومة والّتي جاءت بالإيجاب، حيث قررا تكليف ولسلي منذ 14 يناير 1884، أي قبل يومين من عرض السّيناريو على الرّئيس بمقابلة غردون للتعرّف على وجهة نظره. وبناءً على ذلك التقى ولسلي بغردون في 15 يناير 1884، وفي هذا اللّقاء أبدى غردون آراءه والّتي تضمّنت:

1. أنّه من الأفضل إخلاء السّودان بدلاً من احتلاله إذا كان الاحتلال يعني تسليمه مجدّداً لمصر والباشوات.

2. إنّ قوة المهدي ستذوب في الحال إذا عرف السّودانيون أنّه سيتم حكمهم من قبل ضباط بريطانيين وليسوا مصريين أو أتراكاً.

3. إنّ القبائل الّتي انضمّت إلى المهدي لن تستمر طويلاً في البقاء معه، كما أنّه من المستبعد أن تشارك في حملات بعيدة، ولذلك لن يكون هناك تخوّف من غزو المهدي لمصر.

4. أقترح أن ترسلني الحكومة إلى سواكن لأدرس الوضع وأضع تقارير عنها.

5. عندما أصل إلى هناك ربّما سأجد أنّ أفضل طريقة هي التّوصية بالإخلاء التّام أو أجد الوضع يتطلّب إنشاء حكومة سودانيّة قبل أن نصل إلى قرار نهائي.

وعلى ضوء هذه الآراء الّتي أبداها غردون طلب ولسلي منه أن يكتب مسودة مقترحات أولويّة لتعطي له كتعليمات من قبل الحكومة على ضوء قرار إرساله إلى السّودان في مهمّة تقريريّة. وكتب غردون التّعليمات الّتي يود أن تعطى له بخط يده وهي: أن أذهب إلى سواكن لأضع تقريراً عن الأوضاع العسكريّة في السّودان، ومن ثمّ أعود إلى لندن وأن أقوم بإرسال التّقارير بواسطة بارنج في القاهرة، وأفهم أنّ حكومة جلالة الملكة إنّما تريد مني فقط أن أضع تقريراً عن الحالة وليست ملزمة بأيّ شكل نحوي[1]. عموماً بعد هذه التّرتيبات الّتي جرت في 15 يناير 1884، مثل موافقة رئيس الحكومة المبدئية وكذلك موافقة بارنج؛ لم يبق إلا صدور القرار بصورة رسميّة إلى جانب تعليمات المهمّة، وفي 18 يناير 1884، تمّ تكليف الجنرال ولسلي لإحضار غردون وإبلاغه بقرار التّعيين وتعليمات الحكومة.

وقد كان غردون قد غادر إلى بروكسل بتاريخ 16 يناير 1884، لمقابلة الملك ليبولد من أجل تعيينه للعمل في الكنغو. ومع أنّ غردون قد علم ومنذ مقابلته لولسلي في 15 يناير 1884، وكتابة تعليمات المهمّة بنفسه أنّ قرار تعيينه تحت الإجراء الشّكلي، وعلى الرّغم من علمه بذلك، غادر إلى بروكسل في 16 يناير 1884، بعد يوم من تلك المقابلة من أجل العمل مع الملك ليبولد في الكنغو، والسّؤال المباشر الّذي يطرح نفسه هو لماذا اتّخذ غردون هذه الخطوة؟

على الأرجح، تعتبر هذه الخطوة وخطوات أخرى أتّخذت أثناء عملية إصدار قرار التّعيين وتعليمات المهمّة كما سنرى شكلت جزءاً من الغموض الّذي أحاط بالعمليّة كلّها وأتاح لغردون والدّاعمين له تحويل المهمّة من سلمية كما وافقت عليها الحكومة وكتبها غردون بنفسه إلى عسكريّة، وذلك بمطالبة غردون تحت دعم اللّوبي بإرسال القوات العسكريّة إلى السّودان لإجلاء الحاميات المصريّة. فالمشكلة الّتي نتجت من سفر غردون إلى بروكسل هو تعيينه رسمياً من قبل مجلس وزاري مصغّر على أساس أنّه إذا لم يتّخذ قرار التّعيين فإنّ الملك ليبولد سوف يعيّنه ويغادر إلى الكنغو، وكانت هذه هي الحجة الّتي استند إليها وزير الحربيّة؛ هارنجتون، لاستصدار القرار أمام المجلس المصغّر الّذي لم يضم سوى 4 وزراء فقط.

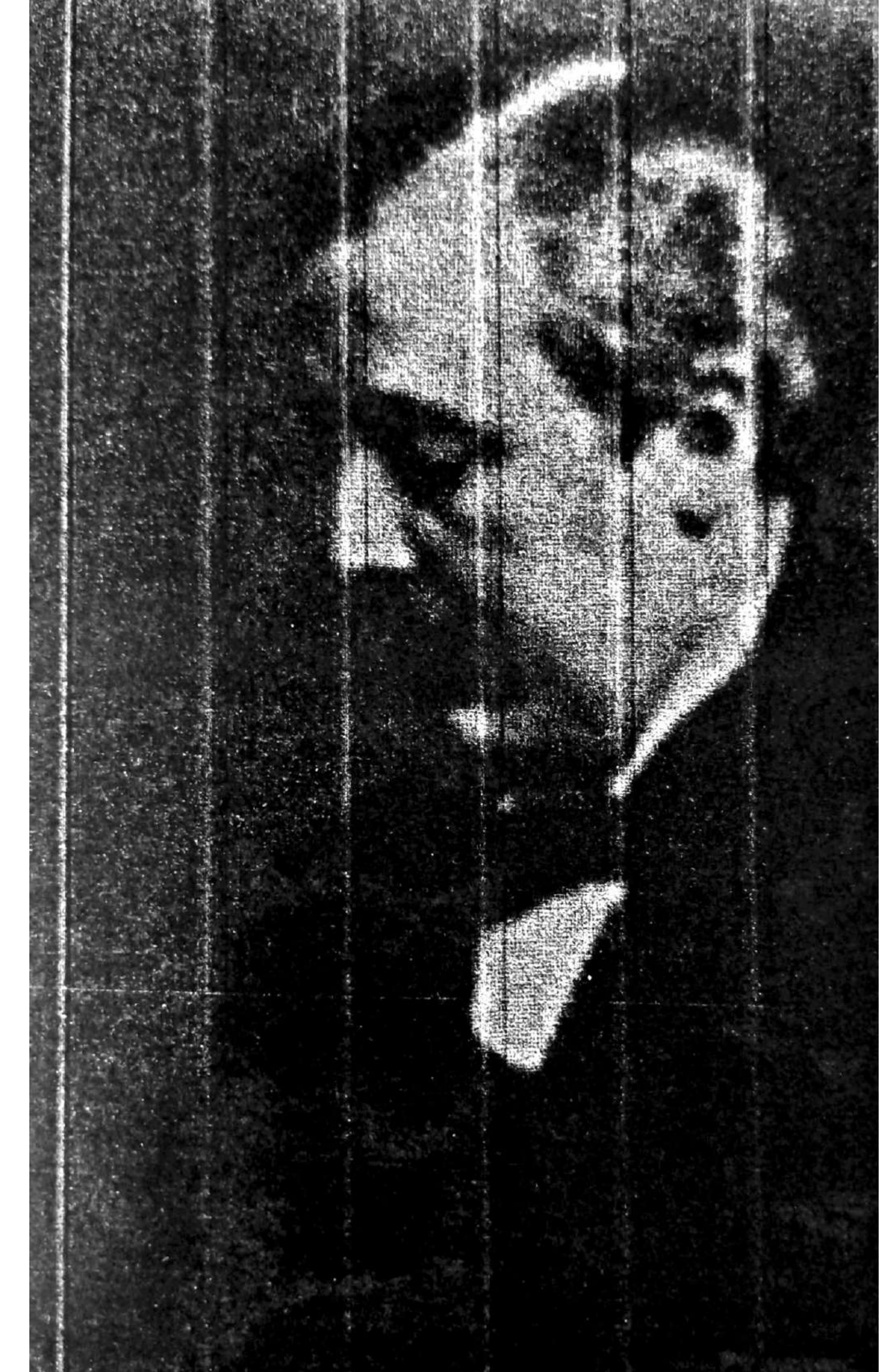
ففي 17 يناير 1884، وبعد يوم من مغادرة غردون إلى بروكسل كلّف وزير الحربيّة؛ هارنجتون، الجنرال ولسلي باستدعائه من أجل إبلاغه بقرار التعيين، فأرسل ولسلي تلغرافاً إلى غردون قال له: عُد إلى لندن مساء اليوم وقابل مكتب وزارة الحربيّة صباح الغد[2]. وصل غردون من بروكسل إلى لندن السّاعة السّادسة من صباح يوم 18 يناير 1884. وفي السّاعة الثّامنة قابل الجنرال ولسلي وأخبره بما جرى من تطوُّرات، وأخبره أن يحضر إلى وزارة الحربيّة بعد الظهر لاستلام قرار تعيينه وتعليماته، وقابل ولسلي غردون مرّة أخرى في السّاعة الثّانية عشرة ظهراً من نفس اليوم للتشاور معه قبل تقديمه لاجتماع الوزراء في السّاعة الثّالثة والنّصف لإعطائه التّعليمات. لقد كان أغلب أعضاء مجلس الوزراء غير موجودين في ذلك اليوم بمن فيهم رئيس الحكومة؛ المستر جلادستون، وكان هناك أربعة منهم فقط هم اللّورد هارنجتون وزير الحربيّة واللّورد جرانفيل وزير الخارجيّة ونورث بروك وزير البحريّة وديلك رئيس الحكومة المحليّة.

شعر السّيد جرانفيلد؛ وزير الخارجيّة، أنّه من غير المناسب مقابلة غردون وإعطاؤه التّعليمات في غياب الوزراء وأنّ الأربعة الموجودين لا يكفون لمناقشة هذا الأمر، واقترح قائلاً: يجب تأجيل المسألة كليّةً حتى اجتماع مجلس الوزراء المحدد له 21 يناير 1884، إلّا إنّ اللّورد هارنجتون قال إنّ غردون على وشك الذهاب إلى الكنغو، وبالتالي فإنّ قراراً عاجلاً بتعيينه سيكون ضرورياً.

وهكذا، فإنّ سفر غردون إلى بروكسل في ذلك التّوقيت ليس سوى إيجاد الظّروف الّتي تمكن من تعيينه بمجلس وزاري مصغّر في غياب بقية الوزراء. ويقول اللّورد ألتون إنّه من المحتمل أن يكون غياب أغلبية أعضاء مجلس الوزراء بمن فيهم الرّئيس جلادستون، قد شجّع كلاً من هارنجتون وجرانفيل على التّصرف بسرعة لتعيين غردون[3].

ومن جهة أخرى، لم يقتصر الأمر على عدم إشراك الوزراء وحسب وإنّما تمّ تغييبهم حتى عن المداولات الّتي أجراها الوزراء الأربعة عند مناقشتهم لغردون والموافقة على تعيينه، فقد اتّضح بعد هذا الاجتماع أنّه لم يتم تدوين المناقشات الّتي جرت مع غردون ولا القرار الّذي تمّ الاتّفاق عليه.

ويقول مايكل اشر، إنّ عدم وجود نص أصلي لتعليمات غردون (بسبب عدم تدوين المحضر) ليست صدفة[4]؛ ويؤكد بارنج حقيقة تجاوز مجلس الوزراء ويقول: "ولست أعدو الصّواب إذا قلت إنّ مسألة تعيين غردون لم تدرس في مجلس الوزراء، وهكذا أستطيع القول إنّني تبينت وجه الخطر أكثر من وزرائنا فآثرت إرسال مصري لا إنجليزي إلى الخرطوم، ومع هذا، إذا كان إرسال إنجليزي عملاً خاطئاً فأكثر خطأً منه وقوع الاختيار على غردون" [5].



ومهما يكن من أمر، فقد اجتمع الوزراء الأربعة في تمام السّاعة الثّالثة والنّصف بتاريخ 18 فبراير 1884، مع غردون ودام حتى السّاعة السّادسة مساءً، وعقب نهاية الاجتماع قرّر غردون السّفر فوراً إلى السّودان، وفي السّاعة الثّامنة مساءً من نفس اليوم كان في محطة القطار متّجهاً إلى السّودان، وكان معه في المحطّة كلٌ من السّيد هارنجتون والجنرال ولسلي وجرانفيل ودوق كامبردج.

ومع أنّه من الملاحظ أنّ هناك تعجُّلاً زائداً وغير مبرر لتسفير غردون، إلّا إنّ العجلة بلغت الحدَّ الّذي اكتشف فيه الجنرال ولسلي وهارنجتون أنّ غردون لم يكن معه لا تذكرة سفر ولا حقيبة ملابس ولا أي مال. ووصف شارلس ترافش هذه الواقعة قائلاً: "نسي غردون حقيبة ملابسه الرّسمية فأحضرها له ابن شقيقه هنري في المحطّة وكان لا يملك المال فقام ولسلي بإعطائه ساعته الذّهبية وسلسلة ذهبيّة وبعض المبالغ الّتي في محفظته وقام جرانفيل بشراء تذكرة القطار له"[6].

ويضيف روبن نيلاند إلى هذه الرّواية، أنّ الجنرال ولسلي انطلق بعد ذلك وهو يحمل قبعة في يده متوجّهاً إلى نوادي سانت جيمس الفاخرة يجمع المال من الأعضاء الّذين كانوا يتناولون العشاء ويلعبون الورق، وهناك جمع حوالي 200 جنيه إسترليني[7]. وربّما أثارت هذه العمليّة شكوك وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، والّذي قال عقب وداع غردون مباشرة: "هل أنتم واثقون من أنّنا لم نرتكب حماقةً كبرى؟"[8].

وكان هذا التّصرف المتعجّل دليلاً إضافياً على عدم رغبة الوزراء في إشراك بقيّة أعضاء المجلس في عملية التّعيين، لأنّه لو بقي في لندن حتى يوم 21 يناير 1884، وهو اليوم الرّاتب لاجتماعات مجلس الوزراء البريطاني لربّما طالب المجلس بحضوره لمناقشته في مهمّته ولكانت التّعليمات الّتي ستعطى له ستكون محدّدة ومدوّنة في محضر المجلس ولن يتوافر بعد ذلك أيّ طريقة لتحويرها والاختلاف حولها، وتفادياً لهذا كان لا بدّ من أن يسافر غردون حالاً ولا بد من الابتعاد عن مسرح الجريمة!

وعندما اجتمع المجلس في 21 يناير 1884، كان غردون قد وصل إلى فرنسا في طريقه عبر البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء سواكن والأعجب من ذلك أنّه، وما إن افتتح المجلس اجتماعه حتى كان على قائمة أجندته 4 تلغرافات طويلة مرسلة من غردون وهو في ميناء مرسيليا الفرنسي يشرح فيها السّياسات الّتي ينوي اتّباعها في السّودان وبعض المقترحات الأخرى كما سيرد ذلك لاحقاً.

ويضيف الدُكتور رأفت غنيمي الشّيخ تفسيراً آخر للاستعجال في اتّخاذ قرار تعيين غردون بقوله: كما كان من أسباب موافقة جلادستون على استخدام غردون في السُّودان ما نشرته جريدة "التّايمز" اللندنيّة صباح 14 يناير 1884، في أنّ وزير الحربيّة المصري الجديد عبدالقادر حلمي باشا سيذهب إلى الخرطوم ويتولى مهمّة تنفيذ الإخلاء. وكان هذا في حدّ ذاته دافعاً قويّاً لاجتماع الوزارة البريطانيّة لإقرار مهمّة غردون (يقصد اجتماع الوزراء الأربعة في 18 يناير 1884)، ويضيف الدُكتور رأفت:

وكان من المقرّر بالفعل بعد أن قبل الخديوي ووزارة نوبار باشا إخلاء السُّودان أن يقوم عبدالقادر حلمي بتنفيذ الإخلاء، وعلى الرُّغم من أنّ عبدالقادر وافق على المهمّة إلّا إنّه اشترط عدم إذاعة نيّة الحكومة في الإخلاء حتى لا تتعرّض مهمّته للفشل، ولكن الحكومة البريطانيّة رفضت واختارت غردون[9]. ويقول هانسارد بخصوص ما أشيع بأنّ عبدالقادر حلمي رفض القيام بالمهمّة: "ليس صحيحاً"، كما يذكر ونجت أنّ عبدالقادر حلمي باشا رفض دون تردد القيام بتنفيذ إخلاء السُّودان وهذا إدّعاء قصد منه تبرير استخدام غردون للمهمّة ورفض قيام عبدالقادر بها[10].

على كلٍّ؛ فقد تمّ اتّخاذ قرار تعيين غردون بتلك الطّريقة المتسرّعة والّتي غادر بريطانيا على إثرها مباشرة. ومع أنّه ومن المعروف أن قرار التّعيين وحده ليس كافياً لأن يغادر غردون إلى السُّودان وكان لا بدّ من أخذ موافقة رئيس الحكومة جلادستون النّهائيّة. وقد سبق وأن أشرنا إلى أنّه قد وافق مبدئياً على تعيين غردون وفقاً للسيناريو الّذي عرض له بتاريخ 16 يناير 1884، ولمّا كان اجتماع الوزراء الأربعة قد انعقد في 18 يناير 1884، ووافقوا فيه على التّعيين والمهمّة، فإنّ الخطوة التّالية كانت هي إبلاغ رئيس الحكومة الّذي كان –آنذاك– في هاواردين لأخذ موافقته النّهائية.

ومعروف أنّ الرّئيس كان قد شدّد واشترط في ملاحظاته الّتي أبداها على السّيناريو الّذي قُدّم له بشأن التّعيين في 16 يناير 1884، بأن تكون المهمّة استشاريّة فقط، وكان التّفريق بين العمل التّقريري والعمل التّنفيذي واضحاً في عبارات الرّئيس، حيث قال: "إذا كان عليه أن يضع تقريراً فيما يجب عمله فلا ينبغي أن يكون هو الّذي له أن يحكم من الّذي يجب أن يقوم بهذا العمل"، ويلاحظ كذلك دقة التّفريق في الوظيفة في قوله: "إنّه ليس وكيلنا، هذا إلى جانب إصراره بضرورة إفهام هذه النّقاط بوضوح لغردون".

وعقب انتهاء اجتماع تعيين غردون في 18 يناير 1884، أرسل وزير الحربيّة هارنجتون برقيّة إلى رئيس الحكومة في نفس اليوم ليأخذ موافقته وكان من المفترض أن تكون ملخصاً لما دار في الاجتماع المذكور والقرار الّذي تمّ التّوصّل إليه والمهمّة الّتي أوكلت

إلى غردون حتى يصدر الرّئيس موافقته غير أنّ ذلك لم يحدث! فالّذي حدث هو أنّ وزير الحربيّة؛ هارنجتون نقل إلى الرّئيس برقيّة خاطئة وهي برقيّة تحوي ملخصاً للاجتماع الّذي جرى بين ولسلي وغردون في 15 يناير 1884، حين كلّف ولسلي بالجلوس مع غردون و التّعرُّف على آرائه وما إذا كان يستطيع القيام بالمهمّة بنفوذه الشّخصي ودون الحاجة إلى القوات البريطانيّة أو الهنديّة، وأجاب فيها غردون بأنّه يستطيع بنفوذه الشّخصي وبطريقة سلميّة حلّ القضيّة السّودانيّة وإنقاذ الحاميات.

وأرفق هارنجتون مع هذا الملخّص برقيّة أخرى عبارة عن تعليمات المهمّة، إلّا إنّها ليست التّعليمات الّتي توصّل إليها اجتماع الوزراء الأربعة وإنّما التّعليمات الّتي كتبها غردون بخط يده في نفس اجتماعه مع ولسلي بتاريخ 15 يناير 1885، حين قال له ولسلي أكتب لنا مسودة بالتّعليمات الّتي تود أو تقترح أن تعطى لك إذا ما قدّر أن يتم تعيينك فكتب غردون كما أوضحنا:

(أن أذهب إلى سواكن لأضع تقريراً عن الأوضاع العسكريّة في السّودان، ومن ثم أعود إلى لندن وأن أقوم بإرسال التّقارير بواسطة بارنج في القاهرة وأفهم أنّ حكومة جلالة الملكة إنّما تريد منه فقط أن يضع تقريراً عن الحالة وليست ملزمة بأيّ شكل نحوي).

ويضاف إلى ذلك –أيضاً– أنّ هارنجتون كان قد أرفق مع كلّ ذلك مذكّرة تنويرية مختصرة تناول فيها جزءاً مما جرى في اجتماع الوزراء الأربعة لتعيين غردون، غير أنّه حذف منها وبصورة متعمّدة بعض العبارات الّتي وردت في اجتماع الوزراء الأربعة، وكان مفهوماً منها أنّها تعطي مهمّة غردون طابعاً عملياً إلى جانب كونه استشارياً. بمعنى أنّ الوزراء الأربعة عندما قرّروا تعيين غردون (وسنعرض آراءهم بعد قليل)، كانوا قد استخدموا ألفاظاً تدلّ على مهام أخرى غير مهمّة إعداد التّقرير مثل القول المنسوب لنورث بروك أحد الوزراء الأربعة الّذين شاركوا في اجتماع التّعيين والّذي كتب عقب الاجتماع مباشرة قائلاً:

"خلاصة الاجتماع هو أن يقوم غردون بكتابة تقرير عن أفضل الطُّرق لإخلاء الحاميات وتأسيس الدّولة وأن يقوم بأيّ مهام أخرى تكلّفه بها الحكومة المصريّة". وقد كانت العبارات الّتي حذفها هارنجتون هي: "وللقيام بأيّ مهام أخرى وكذلك مهام تأسيس الدّولة باعتباره عملاً تنفيذياً"[11]. كما ومن جانب آخر صاغ هارنجتون مذكّرته التنويرية للرئيس بلغة غامضة توحي بأنّ الوزراء لم يطلبوا من غردون عند اجتماعهم معه سوى إسداء النّصيحة: أنّه غير قادر على تحديد النّصيحة الّتي سوف يسديها...، ربّما يستطيع التّوصية...، أو ربّما لا يستطيع التّوصية...، ربّما لا يعطي أية فكرة ما لم ير الأشياء في مواقعها[12].

واستناداً إلى هذه الملابسات والّتي يصفها شارلس ترافش بالحيثيات الكاذبة (False Premise)، أبرق جلادستون من هواردن مكان إقامته في 19 يناير 1884 إلى لندن بموافقته على إرسال غردون إلى السّودان بناءً على تقرير اللّورد هارنجتون المضلّل عن اجتماع 18 يناير 1884 الّذي وصله[13]. وقد كان تقرير هارنجتون وملخّصات غردون عن المهمّة متماشية مع الخط الّذي يريده الرّئيس، وهو أن تكون المهمّة تقريرية فقط والّتي تظهر بوضوح في المسودّة الّتي كتبها غردون، والسّؤال هو لماذا أرسل وزير الحربيّة هارنجتون البرقيّة الخطأ وأعطى الانطباع الخطأ وتعمّد حذف بعض العبارات الدّالة على الصّفة التّنفيذيّة لمهمّة غردون؟

يرى جون مورلي، أنّ هارنجتون سواءً كان متعمّداً أو غير ذلك، أعطى الرّئيس انطباعاً بأنّ مهمّة غردون تقريرية، غير أنّ اللّورد ألتون ذهب أبعد من ذلك حين قال متسائلاً: هل هارنجتون هو المشتبه به والمتّهم بالاحتيال الرّخيص؟ وألا يمكن الشّك في أنّ التّناقض بين التّعليمات الرّسميّة وتقديراته الخاصة لتلك التّعليمات كافية لإدانته؟ ويخلص اللّورد ألتون إلى التّأكيد بأنّ الحقائق الّتي ظهرت بعد انتهاء العمليّة (يقصد بعد مقتل غردون وسقوط حكومة جلادستون)، أنّ الرّئيس جلادستون أدرك أنّ هارنجتون هو الّذي أوجد واصطنع كلّ سوء التّفاهم والإجحاف اللّذين ارتبطا بتصرُّف الحكومة في الشّؤون السّودانيّة[14]. ويؤكّد اللّورد راندل أيضاً نفس الأمر ويرى أن يجب تحميل هارنجتون الكثير من اللّوم، وقال إنّه وعندما خاطر ووصف هارنجتون بعدم الشّجاعة أمام جلادستون وافقه على ذلك دون اعتراض[15].

لقد كان اجتماع الوزراء المذكور الّذي تقرّر فيه تعيين غردون واحداً من أكبر العوامل الّتي أدّت إلى التّعقيدات اللاحقة لمهمّة غردون كما سنتكلّم عنه، ولأنّه لم يتم تدوين المحضر كما سبق وأن قلنا، حيث تمّ الأمر كلّه شفاهة وانصرف الجميع إلى مهمّة تسفيره، فإنّ كلّ ما أمكن معرفته بعد ذلك هو ما دوّنه الوزراء لاحقاً في يومياتهم، ومن الخطابات الثّلاثة الّتي أرسلها غردون إلى أصدقائه ومن التّعليمات الكتابيّة الّتي صدرت بعد ذلك.

وقد لخّص بيرنارد ألين وجهات النّظر تلك، حيث قال: هنالك ثلاثة مصادر تعطينا دلائل على ما حدث في اجتماع غردون والوزراء. المصدر الأوّل هو خطابات غردون، حيث كتب ثلاثة خطابات، واحدٌ لصديقه السير بيرنس، وقد كتبه وهو في القطار بتاريخ 19 يناير 1884، والثّاني لأخته وكتبه كذلك وهو في القطار في نفس اليوم، والثّالث لبيرنس –أيضاً– كتبه في البحر المتوسط بتاريخ 22 يناير 1884.

قال غردون لبيرنس في الرسالة الأولى: "قال لي الوزراء إنّهم قرّروا إخلاء السُّودان وسألوني هل لي أن أذهب وأنفّذ ذلك؟ فقلت نعم"، والرّسالة الثّانيّة لأخته تقول: "جاء إليّ ولسلي وذهبت معه وقابلت جرانفيل وهارنجتون وديلك ونورث بورك وسألوني هل قابلت ولسلي وشرح لك آراءنا؟ قلت نعم، ثمّ كرر لي الوزراء ما قاله لي ولسلي وهو إنّهم قرّروا إخلاء السُّودان، وهذه هي فكرتهم وسألوني هل يمكنك الذّهاب قلت: نعم، وقالوا متى؟ وقلت اللّيلة، وعلى هذا انتهى الأمر". والرّسالة الثّالثة لبيرنس تقول: "جاءني ولسلي وأخذني إلى الوزراء، ذهب في الأوّل وتحدّث إلى الوزراء، ثمّ جاء إلى بعد ذلك وقال لي حكومة جلالة الملكة تريد منك أن تفهم أنّ هذه الحكومة مصرّة على إخلاء السُّودان ولكنّهم لا يضمنون حكومة مستقبليّة، هل تذهب وتقوم بذلك، قلت نعم، فقال لي ولسلي ادخل إلى الوزراء ودخلت إليهم وقابلتهم وسألوني هل شرح لك ولسلي آراءنا؟ فقلت نعم، فقالوا لي أنت غير مسؤول عن ضمان أو تأسيس حكومة مستقبليّة هناك، وعليك فقط الذّهاب وإخلاء السُّودان فقلت نعم، وانتهى الأمر على ذلك"[16].

أمّا بخصوص إفادات الوزراء، فإنّها مختلفة عمّا كتبه غردون في رسائله، فالوزير نورث بروك الّذي شهد الاجتماع قال في رسالة خاصة إلى بارنج بعد اللقاء مباشرة: لقد قابلت اليوم غردون الصّيني في مكتب وزير الحربيّة مع جرانفيل وهارنجتون وديلك، وكان قرار الاجتماع هو أن يغادر اللّيلة إلى سواكن كي يضع تقريراً عن أفضل الطرق لسحب الحاميات وتنظيم الدّولة والقيام بأيّ أعباء أخرى يكلّفه بها الخديوي في مصر عن طريقك.

أمّا إفادة جرانفيل وزير الخارجيّة فقد جاءت في التّلغراف الّذي أرسله إلى بارنج في نفس اليوم، وقال فيه: "إنّ غردون أمر بالذهاب إلى سواكن لوضع تقرير عن الوضع العسكري في السُّودان والتّدابير الّتي يجب أخذها لتأمين الحاميات الّتي لا تزال صامدة ولتأمين المواطنين المصريين في الخرطوم وتقرّر أن يكون تحت إمرتك في القاهرة وأن يرسل تقاريره إلى الحكومة البريطانيّة عبركم وان يقوم بأيّ مهمّات أخرى إذا أوكلت له من الحكومة المصريّة من خلالكم". كما كتب جرانفيل رسالة شخصيّة أخرى إلى بارنج في نفس اليوم وأهم ما جاء فيها: (إنّ غردون طلب في البداية في الاجتماع أن يسمح له بكتابة تقرير يحاول أن يقيّم أيّهما أفضل: الاحتفاظ بالسودان أم الإخلاء المبكر، ولكنّه أدرك أنّ قرارنا في هذا الشّأن نهائي).

والإفادة الثّالثة هي إفادة الوزير ديلك الّذي كتب في مذكّرته في نفس يوم تعيين غردون 18 يناير 1884، قائلا: دعيت مع كلّ من هارنجتون وجرانفيل ونورث بروك والعقيد غردون إلى اجتماع، قال غردون في الاجتماع إنّ الخطر على الخرطوم قد تمّ تضخيمه

وإنّ الإنجليزيَّيْن اللَّذين ذهبا إلى هناك ربَّما هربا الكثير من الوسكي وأنّه قادر على سحب الحاميات بدون أية صعوبة، لقد قرّرنا في الاجتماع أن يذهب غردون إلى سواكن لجمع المعلومات وإعداد تقرير عن الوضع في السّودان، وكان ذلك هو القرار الوحيد الّذي اتُّخذ[17].

كما يمكن اعتبار التّعليمات الكتابية الّتي أعطيت لغردون في نفس يوم تعيينه 18 يناير 1884، بمثابة رؤية أخرى لما جرى بين الوزراء في شأن مهمّة غردون، وكانت تلك التّعليمات تقول: ترغب حكومة جلالة الملكة في قيامك إلى مصر فوراً لتوافيها بتقارير عن الموقف العسكري في السّودان والخطوات الّتي يحسن اتّخاذها للمحافظة على الحاميات المصريّة المرابطة فيه وضمان سلامة الأوروبيين الموجودين بالخرطوم، والمرجو -أيضاً- أن تفيدنا عن أفضل السُّبل للانسحاب من داخليّة السّودان والطّريقة الّتي تتحقّق بها سلامة وحسن إدارة الحكومة المصريّة للأصقاع الّتي على ساحل البحر الأحمر، وعليك أن تعتبر نفسك مفوّضاً ومكلّفاً بتنفيذ ما قد تكلّفك به الحكومة المصريّة وما يصير تبليغك به من جانب السّير أفلنج بارنج[18].

تعكس هذه الإفادات المختلفة والأسلوب الملتوي الّذي أُتبع سواءً في مجلس الوزراء المصغّر أو مع الرّئيس جلادستون عمليّة خلط الأوراق ليس إلّا، فالحكومة وبوضوح العبارات الّتي تكلّم بها الرّئيس جلادستون تريد من مهمّة غردون أن تكون استشاريّة فقط دون حتى أن يقوم بتنفيذ ما يقدّم من استشارات. واللّوبي أراد في المقام الأوّل تعيين غردون، ثم بعد ذلك تحويل مهمّته من استشاريّة إلى تنفيذيّة حتى يتسنى المضي في الاستراتيجيّة الّتي سبق وأن تكلّمنا عنها وهي استقدام القوات البريطانيّة لتحل محل القوات المصريّة المنسحبة. وقد حاول بعض المؤرّخين التّوفيق بين هذه التّفسيرات المتناقضة بالقول إنّ تحويل مهمّة غردون من استشاريّة إلى تنفيذيّة هي بسبب أنّ بارنج كان قد طلب في برقياته من الحكومة البريطانيّة ضابطاً كفوءاً ليساعد في إخلاء السّودان وترتيب أوضاعه بإنشاء حكومة مستقرة.

غير أنّ مثل هذا التّبرير يصعب قبوله لأنّ التّوفيق بين مطالب الحكومة ومطالب بارنج لا يتطلّب أن تتم بإبعاد الحكومة ومجلس وزرائها ورئيسها، كما أنّ السّياسات والمواقف وبعض الوثائق الّتي ظهرت بعد تعيين غردون لم تترك مجالاً للشك في أنّ العمليّة هي خلط للأوراق والمصالح أكثر من كونها التّوفيق بين مصالح ومطالب متعارضة.

لم تترك الحملة الإعلاميّة التي انفجرت بالتّهليل عقب تعيين غردون مجالاً للشك في أنّ غردون ذاهب لتنفيذ سياسات أخرى غير تلك التي وافقت عليها الحكومة. ففي اليوم التّالي لتعيينه –19 يناير 1884–، كتبت صحيفة "البول مول غازيت" وبالخط العريض:

(لقد حُلت المسألة المصريّة في ساعة واحدة فقط!)، ومضت بعد ذلك تكشف عن تفاصيل سياسيّة أخرى فقالت: إنّ غردون رفض الذّهاب إلى السُّودان ليعمل تحت خدمة الخديوي واشترط على الوزراء أنّه لن يذهب إلّا تحت إمرة الحكومة البريطانيّة فقط، وقد قبل الوزراء هذا الشّرط وأن غردون أعطي السُّلطة الكاملة ليعمل ما يراه مناسباً في السُّودان، فإذا رأى أنّ سياسة الإخلاء هي الأنسب فإنّه سيقوم به وإذا رأى أنّه من الأفضل الاحتفاظ بالسودان فإنّه سيعمل لذلك، وبالتّالي فإنّ لغردون المسؤوليّة الكاملة وغير المنقسمة (undivided responsility) لشؤون السُّودان (يلاحظ في هذه العبارة أنّ الصّحيفة قصدت أن تقول إنّ مهمّة غردون استشاريّة وتنفيذيّة). وفي نفس العدد من الصّحيفة كتب رئيس التّحرير؛ استيد مقالاً طويلاً سمّاه سياسة غردون للسودان جاء فيها: يعتقد غردون أنّه ليس هناك أي صعوبة في شق طريقه إلى الخرطوم ولن يجد صعوبة أيضاً في تنظيم جيش لا يهزم أبداً من القبائل حتى يتشتت جيش المهدي إلى قطع صغيرة متناثرة، وإذا ترك غردون مطلق اليد سيقوم بتنفيذ مشروع الحكم الذّاتي في السُّودان، وسيقوم بسحب السُّلطة والنّفوذ المصري، وبالنسبة لمستقبل السُّودان الجديد فإنّ غردون سيتبع مع المصريين سياسة (الشّنطة والعفش)، (Bag and Baggage policy) على الفور، ولا يسمح بعد ذلك للأتراك أو الجراكسة المصريين بالبقاء في السُّودان[19].

وفي نفس العدد، قالت الصحيفة: (إنّ مهمة غردون كبيرة جدّاً، الأمر الّذي يجعله من النّاحية العمليّة حرّاً من أيّ قيود عدا قيود الحكومة البريطانيّة، إنّ نفوذه كبير جدّاً حيث يمكنه إبعاد القبائل السُّودانيّة عن المهدي، وسوف يحاول إقناع المهدي بالموافقة على حكم كردفان. وإذا أصبح مستحيلاً إخلاء الخرطوم بالسّلم فإنّه يمكن الاحتفاظ به في الغالب وتمكنه مبالغ مالية بسيطة من إعادة بناء النّظام في السُّودان)[20].

وفي 21 يناير 1884، قالت نفس الصحيفة أيضاً: (وضع غردون في السُّودان مماثل لوضع بارنج في القاهرة، أيّ أنّ غردون بمثابة قنصل بريطانيا في السُّودان ويتبع مباشرة للحكومة البريطانيّة وليست المصريّة ولغردون مطلق اليد للعمل في السُّودان وعلى الحكومة الاستجابة لكلّ متطلباته، ولن يكون هناك صعوبة في الاتّفاق مع بارنج حول هذا الأمر، ومفهوم أنّه ذاهب إلى السُّودان بالسُّلطة الكاملة لتأسيس حكومة مستقبليّة أو للإخلاء المباشر وأنّه سيدار من قبل بريطانيا فقط (Dowing street alone).

وفي 23 يناير 1884، قالت صحيفة "البول مول غازيت": (نحن متشككون أكثر مما مضى للتخلي عن النّيل، إنّ مصالحنا مقصورة على سواحل البحر الأحمر وعلى تأمين الملاحة على النّيل، وأفضل الطرق إلى النّيل الأعلى يمر بالسودان، ومن الضروري إنشاء خط للسكة الحديد بين سواكن وبربر).

وفي 28 يناير، نشرت نفس الصّحيفة مقالاً بتوقيع: صديق غردون في القاهرة قال فيه إنه ذاهب إلى السّودان كضابط إنجليزي يطيع أوامر الحكومة الإنجليزية فقط، وهو لن يعمل تحت الحكومة المصريّة ومضى المقال ليقول، إنّ الهدف النّهائي من ذهابه إلى السّودان هو تأسيس حكومة متحضّرة هناك، حيث يمكن بعد ذلك فتح المجرى المائي للنيل وفروعه للتجارة العالميّة، ولذلك فإنّ أفضل حلّ هو جعل غردون حاكماً للخرطوم وطريق النّيل وفي 20 فبراير 1884، أعلن رئيس التّحرير؛ استيد، أنّ غردون ربّما يعيّن في وظيفة اللّورد الحامي للخرطوم وطريق النّيل برغبة جماعيّة من السّودانيين، وسوف يحفظ النّيل للتجارة وسيكون حرّاً من لندن والقاهرة. وبالتّأكيد... مضت صحيفة "التّايمز" على خطى "البال مال غازيت". ففي 21 يناير 1884، قالت إنّ غردون ذاهب كممثل لحكومة جلالة الملكة وليست الحكومة المصريّة، وعندما يصل إلى سواكن سوف يقوم بتوظيف معلوماته عن العناصر المحليّة ورؤساء القبائل وتحت حمايتهم يغادر إلى الخرطوم، وبمجرّد وصوله هناك سيجمع رؤساء كلّ القبائل المجاورة ويخبرهم أنّه جاء باسم الحكومة البريطانيّة ليرد للسودانيين حريتهم، وعن سياسته تجاه الخرطوم قالت الصحيفة:

(إنه لا يمكن ترك الخرطوم، ليس لأنّها مفتاح لمصر السّفلى وإنّما مفتاح للسودان ككل سواء لتطوير التّجارة أو لقمع تجارة الرّقيق، وإذا لم تؤخذ الخرطوم بحكومة منضبطة وواعية سوف تكون وكراً للحرامية. هذه الإجراءات لن تعيق غردون من إخلاء السّودان جنوب الخرطوم، وإذا تمّ إنجاز ذلك فإنّ المهدي سيكون أقل جاذبيّة للمواطنين، إنّ إنشاء حكومة نزيهة وقادرة في الخرطوم سيكسبنا احترام المواطنين). وفي 23 يناير 1884، نشرت "التّايمز" مقالاً آخر قالت فيه: (قبل غردون بمهمة تتضمّن إخلاء السّودان، وهي السّياسة الّتي لا يرغب غردون في القيام بها، ومن المأمول أن يسمح له ليحدّد ما إذا كان من غير الممكن والمرغوب الاحتفاظ بالخرطوم).

وفي 25 يناير 1884، أوردت "التّايمز" تعليقاً على تغيير غردون لخط سيره إلى السّودان، حيث قرّر أن يذهب عبر القاهرة وليس عبر طريق سواكن بربر، وقالت "التّايمز" متحسّرة لهذا التّعديل: إنّ غردون غير راغب لأن يصنّف من وجهة نظر السّودانيين على أنه ممثل لأيّ حكومة أخرى سوى الحكومة الإنجليزيّة، ومضت الصحيفة لتقول، إنّ غردون سوف يؤسّس حكومة لصد البربريّة وفي نفس الوقت ليجعلها مركزاً للنفوذ الحضاري في النّيل الأعلى.

وهكذا تحوّلت مهمة غردون من إعداد تقرير إلى مشروع استراتيجي كبير يتعلّق بالوضع السّيادي للسودان وبعلاقته مع مصر وتركيا، وقد كان واضحاً أنّ الحملة التي انطلقت بعد تعيين غردون لم تشر من بعيد أو قريب إلى المهمّة الاستشارية التي كلّفتها به الحكومة، إنّ هذه الآراء التي ظهرت في الصُّحف لا تعبّر عن سياسة الحكومة، وإنّما سياسة جماعات أخرى هي مجموعة ضغط ذات مصالح متعلقة بالسودان ومصر والتي اصطلحنا على تسميتها باللوبي.

نشرت هذه الآراء جميعها خلال فترة من مغادرة غردون لندن في 18 يناير 1884 وقبل وصوله القاهرة في 24 يناير 1884، وقد كانت كافية لإثارة الشُّكوك لدى الحكومة عما إذا كانت هي فعلاً آراء غردون وأصدقائه أم مجرّد آراء صحفيّة، وكان الوزير ديلك الّذي شارك في اجتماع تعيين غردون، قد قال في إفادته الّتي أوردناها إنّ القرار الّذي أتخذ حول مهمّة غردون هو أن يذهب ويكتب تقريراً فقط، أوّل المتشكّكين في تلك الآراء الّتي ظهرت في الصُّحف فكتب قائلاً في 21 يناير 1884م:

"أنا متشكّك من إشارات غردون للصحافة، لأنّني أعتقد أنّها صادرة منه، فعندما كنا معه في وزارة الحربيّة (اجتماع تعيين غردون 18 يناير 1884)، لم نسمع منه شيئاً عن ذهابه للخرطوم أو إلى أيّ جهة عدا سواكن، ولكنّه لو ذهب إلى الخرطوم واستولى عليها وتمسّك بها كفدية سيضطرنا ذلك إلى إرسال قوة كبيرة وراءه حتى ولو ذهب بدون تعليمات"[21].

إنّ ما ورد في الإعلام يعتبر تفسيراً واسعاً لمهمّة غردون، وفي الغالب وبالتأكيد أنّها صادرة من غردون نفسه أو أصدقائه، لقد كان هناك سلفاً شعور لدى بعض أعضاء مجلس الوزراء أنّ غردون استخدم الصّحافة ليحصل على الوظيفة، وبدأ الآن يستخدم نفس الصّحافة لتأمين قبول وتمرير تفسيراته الجديدة لمهمّته[22].

لقد استخدم غردون الصّحافة بهدف وضع نفسه في الصّدارة فيما يتعلّق بمهمّة السّودان وليس بالضّرورة أن نفترض أنّ الآراء الّتي ظهرت في صحيفتي "البال مال" و"التّايمز"، استخلصت منه مباشرة، إنّ الأرجح هو أنّه تفسير لآرائه من قبل أصدقائه وبعض زملائه في وزارة الحربيّة، حيث إنّ لهم أجندتهم الخاصة واستخدموا اسم غردون من أجل التّعبير عن وجهات نظرهم[23].

إنّ الاتّهامات باستخدام غردون للإعلام في خدمة قضاياه السّياسيّة اتّهام قديم منذ الأيام الّتي كان يعمل في الصّين وموقف غردون من الصّحافة أمر مريب، فهو ليس منظّماً للحملات الإعلاميّة فقط وإنّما مسربٌ للمعلومات للصحافة لغرض في نفسه، وقد حذّره برايس (Brice) في الصّين من هذا النّوع من لعمل، إلّا إنّه وفي السّنوات اللاحقة قام بنفس هذا العمل مرّات ومرّات[24].

وقال عنه صديقه واتسون، إنّ اتّهام غردون بشرب الخمر ليس هو الأخطر وإنّما ميله للحكم على الأشياء على الملأ، وأنّه ربط ذلك بطموح دنيوي تحكم فيه طيلة هذه السّنوات غير الرّشيدة، وقد قام صديقه واتسون بسؤاله عن إدمانه للصحافة وردّ عليه غردون بأنّه لن يكتب إلى الصّحف إلّا إنّه لم يتوقف من الكتابة[25].

لم يكن ما قاله الإعلام هو وحده السّياسات والتّفسيرات الجديدة لمهمّة غردون: ففي 19 يناير 1884، أي بعد يوم واحد فقط من تعيينه ومغادرته لندن، أرسل غردون من ميناء ليون في باريس وهو في طريقه إلى سواكن أربعة تلغرافات إلى الحكومة في لندن اقترح فيها إصدار 4 بيانات على أن يشمل البيان الأوّل:

إعلان من الخديوي للسودانيين بأنّه قادم إلى السّودان كممثل للخديوي وكمفوّض عام من الحكومة البريطانيّة لترتيب إخلاء السّودان، وإعادته لحكامه السّابقين، ويجب على السّودانيين وضع السّلاح والمساعدة في إكمال هذه الإجراءات في سبيل استقلال السّودان، والبيان الثّاني يتضمّن نفس مضمون البيان الأوّل على أن يعلنه بنفسه عند وصوله السّودان، والبيان الثّالث موجه لشيوخ القبائل في شرق السّودان لمقابلته في سواكن لمناقشة مستقبل الحكم في السّودان والتّرتيبات الّتي يمكن وضعها لضمان وسلامة سحب الحاميات المصريّة من السّودان دون إراقة الدّماء، والبيان الرّابع يدعو إلى إعادة سلطان دارفور المقيم في القاهرة إلى حكمه في دارفور[26].

وعلّق البروفيسور هولت على هذه البيانات قائلاً: "وهكذا وحتى قبل أن يصل إلى مصر وبدون أن يكون لديه أدنى علم بالمشاكل الّتي قد تواجهه قدّم غردون خطة مفصّلة للتنفيذ طالباً الموافقة عليها، وكان يفسّر التّعليمات الصّادرة إليه من مجلس الوزراء البريطاني على نحو وفهم مغاير عن المقصود منها، والتفت غردون تماماً عن مهمّة رفع التّقارير عن الأحوال العسكريّة في السّودان وتقديم المقترحات من جانبه في حين أن المهام الإدارية الثّانويّة الّتي كانت ضمنيّة محضة في التّعليمات أضحت هي ذات الأهمية البالغة بالنسبة له[27].

هذه الآراء المبكّرة لغردون والّتي لم يشر فيها من بعيد أو قريب إلى المهمّة الرّئيسيّة الّتي كلّف بها وهي إعداد تقرير عن الأوضاع في السّودان يتضمّن السّياسة الجوهريّة له والآراء والأفكار الّتي يعتقدها، وكذلك المهمّة الجوهريّة من عملية إبتعاثه إلى السّودان، ونفس هذه الآراء سبق وأن ذكرها في سنوات خدمته الثّانية في السّودان (1874-1879)، حين نادى بضرورة إعطاء السّودان الاستقلال وإعادة السّلطة لحكامه السّابقين وتدريب

الكادر الإداري الّذي سيقوم بهذه المهمّة. تسلّم مجلس الوزراء تلغرافات غردون في 21 يناير 1884، وعرضت على المجلس في نفس اليوم كما سبق وأن أوضحنا؛ وتقرّر أن تحال إلى بارنج في القاهرة على أن يناقشها مع غردون عندما يصل إليه، وقد كان المجلس قد اتّخذ هذا القرار على أساس أنّه ليس للمجلس المعلومات الكافية الّتي تمكنه من بلورة رأي حول تلك المقترحات[28].

وفي نفس هذا اليوم الّذي قرّر فيه المجلس تحويل تلغرافات غردون إلى بارنج، أعدّ غردون مذكّرة أخرى إلى بارنج قال فيها: إنّ حكومة جلالة الملكة قد توصّلت إلى قرار لا رجعة منه وهو تأمين حكومة مستقبليّة للشعب السّوداني، وعلى ذلك قرّرت الحكومة إعادة الاستقلال لهذا الشّعب[29]. وقال غردون إنّ حكومة جلالة الملكة أرسلته لتنظيم عملية إعادة الموظفين المصريين وقواتهم، وإنّ خطته هي أن يعيد السّودان إلى حكامه السّلاطين السّابقين الّذين كانوا يحكمونه قبل غزو محمد علي باشا للسودان[30]. تسلّم بارنج تلغرافات غردون التي أحيلت له من مجلس الوزراء وردّ عليها قائلاً: إنّ المقترحات مقبولة ومتماشية مع الخط المتّفق عليه وأرى أن لا يتّخذ بشأنها أيّ إجراء حتى يقابلني غردون في القاهرة.

وصل غردون إلى القاهرة مساء 24 يناير 1884، وفي اليوم التّالي 25 يناير، انعقد اجتماع حضره إلى جانب غردون كلّ من نوبار باشا؛ رئيس الوزراء المصري، وبارنج واستيوارت والسير آفلين وود، وكان الهدف من هذا الاجتماع كما قال بارنج: (النّظر في هل يجوز لي إصدار تعليمات من عندي إليه طبقاً لما خوّلني به جرانفيل من قبل)[31]. وقد كان جرانفيل وعندما حوّل تلغرافات غردون التي أرسلها من ليون قد قال لبارنج أن يناقشها معه وأن يتّخذ ما يراه مناسباً.

تأجّل الاجتماع إلى يوم 26 يناير 1884، وطلب من بارنج أثناء ذلك أن يعد خطاباً موجّهاً إلى غردون يحوي خلاصة الخطوط العامة الّتي تمّ تداولها في اجتماع 25 يناير المؤجّل، وقال بارنج: وفي الاجتماع الثّاني (26 يناير 1884)، قرأت لغردون وباقي الموجودين مسودة التّعليمات الّتي أعددتها، وبعد مناقشتها تمّ تعديل بعضها، وفيما يلي مقتطفات منها تكفي لايضاح النّقط الرّئيسية:

1. من المعتقد أنّ عدد الأوروبيين في الخرطوم قليل جداً، ولكن هناك نحو 10 آلاف إلى 15 ألفاً من المسيحيين الوطنيين والموظّفين المصريين ونسائهم وأطفالهم يرغبون في الهجرة إلى الشّمال عند بدء إنسحاب الحامية المصريّة، فحكومة سمو الخديوي ترغب بإخلاص في بذل كلّ جهد لإنسحاب المذكورين والحامية بدون إضاعة أية روح من أرواحهم.

2. فيما يتعلّق باختيار أنسب الأوقات وأفضل الطُرق لتنفيذ الانسحاب، لا ضرورة هناك ولا من المرغوب فيه أن تنتظر وصول تعليمات تفصيليّة إليك.

3. يجب أن يستقر في خاطرك أنّ الغاية الرّئيسية الّتي تجب مراعاتها هي الإنسحاب من السُّودان باعتباره الخطة الّتي أقرّتها الحكومة المصريّة بإرشاد حكومة جلالة الملكة وباعتبار أنّ الخديوي والحكومة المصرية الحاليّة موافقان عليه كلّ الموافقة، وإنّني لأفهم بأنّك موافق عليها -أيضاً- ولا ترغب في تعديلها مطلقاً وتفترض إمكان تنفيذها بأمان في بضعة شهور.

4. إلى جانب ما ذكر، تعلم أنّ إعادة السُّودان تتم بتسليمه إلى مختلف السّلاطين الّذين كانوا يحكمون أثناء غزوة محمد علي ولا تزال ذرياتهم باقية إلى الآن وإنشاء اتّحاد فدرالي يجمع بينهم، وغني عن القول إنّ الحكومة المصريّة تؤيّد هذا الاتّجاه.

5. ولكن، يجب أن يكون مفهوماً أنّه لا يجوز بقاء جنود مصريين في السُّودان بقصد تقوية نفوذ الحكام الجدد.

6. وبناءً عليه، فإنّ لديك سلطة كاملة لاستبقاء الجنود لأيّة مدّة محدودة تراها ضروريّة للهجرة بغير بذل أية أرواح أو ممتلكات.

7. وقد فتح لك اعتماد بمبلغ 100،000 جنيه من وزارة الماليّة مع تزويدك بمبالغ إضافيّة تكون تحت طلبك في حالة نفاد الاعتماد[32].

بدا بارنج متشككاً من غردون في أنّه قد يقوم بتغيير هذه السّياسات، وليتفادى ذلك توقّف بارنج أثناء تلاوته للتعليمات عند هذه النُقطة: (ضع في ذهنك أنّ الهدف النّهائي الّذي يجب الوصول إليه هو إخلاء السُّودان، وأنا أفهم أنّك موافق على هذه السّياسة...)، وسأل غردون هل أنت موافق؟ فرّد بصورة قويّة جدّاً وقال نعم موافق، وسأله بارنج مرة أخرى: وأنك تعتقد أنّه يجب عدم تغيير هذه السّياسة بأيّ حال من الأحوال؟ فأجاب غردون بنعم[33].

وفي اليوم التّالي للاجتماع، أصدر الخديوي في 26 يناير 1884، فرماناً بتعيين غردون حاكماً عاماً على السُّودان، وجاء في خطاب تعيينه: (تعلمون أنّ الغرض من حضوركم هنا ومن تعينكم إلى السُّودان أن تضعوا موضع التّنفيذ إخلاء هذه الأراضي، وأن تعملوا على انسحاب جنودنا والموظفين المدنيين الّذين يرغبون في مغادرة البلاد مع مقتنياتهم

إلى مصر، ولنا الثّقة في أنكم ستتّخذون الإجراءات الفعالة لتأدية مهمّتكم من هذه النّاحية، وأنّه وبعد تمام الإخلاء عليكم اتّخاذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة نظاميّة في مختلف مديريات السّودان لتأمين النّظام ووقف الكوارث وكلّ ما يدعو لتحريك الثّورة)[34].

وبالإضافة إلى فرمان تعيين غردون حاكماً عاماً، أصدر الخديوي فرماناً آخر لغردون على أن يكون في غاية السّريّة (عرف فيما بعد بالفرمان السّري) وأن لا يعلن غردون عن محتوياته إلّا في حالة الضّرورة وهو الفورمان الخاص بإعلان استقلال السّودان عن كل من مصر وتركيا[35].

وهكذا وبكلّ سرعة تحقّقت التّفسيرات الّتي قالتها الصّحافة عن مهمّة غردون الجديدة والّتي هي مخالفة لسياسة الحكومة البريطانيّة، فقد أصبح غردون في غضون أسبوع واحد فقط من إرساله إلى السّودان؛ حاكماً عاماً عليه وأعطي قرار إعلان استقلال السّودان وإقامة النّظام الفدرالي وسحب جميع الحاميات والموظفين والمدنيين المصريين، وحصل على مبلغ من المال (100 ألف جنيه) بدلاً من السّلسلة الذّهبيّة والـ200 جنيه إسترليني! وكان كل ذلك هو بالضبط ما نادت به الصّحافة سواءً كانت اجتهادات منها أو إملاءات من غردون وأصحابه كما أشرنا.

ومن جانب آخر، أضافت هذه التّعليمات الجديدة الّتي تلقاها غردون في القاهرة من بارنج والخديوي، الجانب التّنفيذي لمهمّته الّتي بدأت استشارية، وأصبحت الآن وبمقتضى تلك التّكاليف الجديدة استشاريّة وتنفيذيّة، ولارتباط هذا التّحول في مهمّة غردون بمجمل السّياسات الّتي اتبعها فيما بعد والّتي قالت عنها الحكومة البريطانيّة، إنّها تحريف وعصيان لتعليماتها، الأمر الّذي أدّى في النّهاية إلى مقتل غردون يتوجّب التّعرّف على كيفيّة حدوث هذا التّحول في مهمّة غردون.

فلو كانت تعليمات القاهرة هي فعلاً تعليمات بارنج والحكومة المصريّة، فإنّ غردون والمدافعين عنه محقون في إدعائهم بأنّ غردون قتل أثناء القيام بالواجب المكلّف به رسمياً وأنّه لم يعص أيّ تعليمات، وإذا كانت غير ذلك فالواجب -أيضاً- معرفة من أين صدرت تلك التّعليمات. وإنّ خير من يجيب على هذا السّؤال هو بارنج نفسه والّذي قال: لقد أشيع بين وقت وآخر ما يأتي:

1. إنّ التّعليمات المعطاة لغردون في القاهرة تختلف كثيراً عن التّعليمات المسلمة له في لندن بحيث قلبت مهمّته رأساً على عقب.

2. وإنّني غيّرت تلك التّعليمات من تلقاء نفسي أو بدون الرّجوع بشأنها إلى لندن.

ولكن هذه المزاعم كانت من اختراع الصُحف، وسرعان ما كرّرها مستر أجمونت هيت والسير وليم بتلر، بما كانا يكتبانه عن بعثة غردون. ويمضي بارنج قائلاً: "وقد كانت الحكومة -أيضاً- أرسلت لي تنوه عن موافقتها على تعليماتي الجديدة ولكنّها أكّدت لي مبلغ الأثر السّيئ الّذي أحدثه إقدامي على تغيير تعليمات لندن تغييراً مادياً بمحض سلطتي وبغير الرُّجوع بشأنها إلى وزارة الخارجيّة. ويقول خطاب الحكومة إلى بارنج في هذا الخصوص: إنّ حكومة جلالة الملكة وهي تدرك مبلغ الظّروف الملحة رأت الموافقة على تعليماتك الّتي قلبت مضمونها من حيّز النُّصح إلى حيث الأمر بالتنفيذ أو على الأقل إلى توجيه غردون وجهة الإنسحاب من السّودان كلّه لا الخرطوم فقط، كما إنّك أفهمته بأنّ الحكومة قصدت إلى أنّه يجب أن يحصل من الخديوي على أوسع السُلطات الّتي تمكنه من تنفيذ هذه المهمّة المستعصية[36].

نفى بارنج الاتّهامات الّتي وجهت له بأنّه قام بمحض إرادته بتغيير مهمّة غردون ويقول في هذا الخصوص: فأمّا الرّواية الأولى القائلة بأنّ تعليمات القاهرة غيّرت مهمّة غردون فإنّني أقر بأنّها صحيحة، وأمّا الرّواية الثّانية عن تغييري تلك التّعليمات بغير تفويض من الحكومة البريطانيّة فلا أساس لها من الصّحة[37]. فإذا كانت الحكومة البريطانيّة تنفي أنّها أصدرت تلك التّعليمات وينفي بارنج أيضاً أنّه لم يقم بذلك دون تفويض من الحكومة فمن الّذي أصدرها إذاً؟

يقول بارنج، إنّ اقتراح تعيين غردون حاكماً عاماً على السّودان لم ينبع من أحد في القاهرة وإنّما نبع من غردون نفسه أثناء رحلته من لندن إلى مصر وأبلغه به جرانفيل في برقيته بتاريخ 22 يناير 1884، والّذي جاء فيه: (هناك بعض اقتراحات وضعها غردون خاصة بالشؤون الحالية في السّودان)[38].

وقد جاء في البرقيّة الأولى الّتي اقترحها غردون أن يصدر الخديوي النّداء الآتي للسودانيين: إلى أهالي السّودان، إنّ المسافات الشّاسعة الّتي تفصل بيننا ساعدت على قيام اضطرابات أدت إلى الثّورة على سلطتي، وقد تكبّدنا بسبب هذا العصيان كثيراً من الدّماء والأموال يتضاءل بجانبها أي تعويض، كما ألقى العصيان على عاتق مصر أعباءً غير محتملة، فلهذا عوّلت على إعادة الاستقلال إلى مختلف سلاطين السّودان، وفي سبيل هذه الغاية ندبت الجنرال غردون حاكم السّودان السّابق ليذهب إليكم مرّة أخرى نائباً عني ويتّخذ ما يلزم لمغادرة بلادكم وانسحاب جنودي منها، وقد عيّنته حكومة جلالة الملكة الّتي تهمها مصلحتكم مبعوثاً لنفس الغرض، وبناءً على ما ذكر أقمته حاكماً على السّودان

طوال الوقت اللازم للانسحاب[39]، وكان اقتراح غردون الثّاني هو أن ينوه عن قبوله ذلك المنصب. هذه هي البرقيات الّتي أرسلها غردون إلى مجلس الوزراء من ميناء ليون في فرنسا وهو في طريقه إلى السّودان، وقد قام مجلس الوزراء كما ذكرنا بتحويلها إلى بارنج وكانت البرقية الّتي تضمّنت هذا التّحويل مرسلة من جرانفيل إلى بارنج وعليها التّعليق الآتي: ليس لدى حكومة جلالة الملكة معلومات محليّة كافية تمكنها من نكوين رأي عن هذه المقترحات كخطوة عمليّة أو غير عمليّة، ونظراً لأهمية الوقت أفوضك في عمل ما تراه لتنفيذها أو انتظار وصول غردون لتفاوضه فيما يحسن عمله.

ما يمكن استنتاجه من هذه الإفادات، هو أنّ بارنج قام بإضافة تعليمات جديدة لغردون على النّحو الّذي ذكرناه من منطلق التّفويض الّذي ورده من وزير الخارجيّة وعلى أساس اقتراحات غردون الّتي وردته أيضاً من جرانفيل. غير أنّ ما لم يورده بارنج هو أنّ جرانفيل نفسه قد أصدر تفويضه إلى بارنج بطلب من وزير الحربية هارنجتون. ففي 18 يناير 1884 كتب هارنجتون مذكّرتين عن اجتماع تعيين غردون وكانت المذكّرة الأولى مرسلة إلى رئيس الحكومة جلادستون والثّانية إلى وزير الخارجيّة جرانفيل ومرفقة معها صورة من مذكّرة كتبها غردون عن الجوانب الماليّة واللوجستيّة لمهمّته، وقد تضمّنت النّقطة الثّامنة من مذكّرة غردون على الآتي:

أتمنى أن يتم الإعلان في القاهرة بأنّني في طريقي إلى الخرطوم لترتيب الوضع المستقبلي للسودان لما فيه مصلحة المواطنين[40]. طلب هارنجتون من جرانفيل عمل التّرتيب اللازم مع بارنج حول الطّلب الأخير لغردون (النّقطة الثّامنة)[41]. ويقول البروفيسور مكي شبيكة إنّ هارنجتون ترك مذكّرة غردون إلى جرانفيل ليقوم بتنفيذ النّقاط الثّماني[42].

وعلى هذا الأساس، فإنّ ما قام به جرانفيل من تفويض لبارنج حول التّعامل مع مقترحات غردون استند إلى الطّلب الّذي تقدّم به وزير الحربيّة هارنجتون. ولعلّ هذا هو المعنى الّذي قصده اللّورد ألتون في تحليله لقيام هارنجتون بحذف عبارة (وللقيام بأيّ مهام أخرى تكلّفه به حكومة الخديوي)، من الخطاب الّذي أرسله إلى الرّئيس جلادستون في 18 يناير 1884، لأخذ موافقته بتعيين غردون، حيث قال اللّورد ألتون: إنّ هارنجتون حذف تلك العبارة على أساس أنّه وفي حالة مطالبة غردون بالسلطة التّنفيذيّة فإنّهم يستطيعون فنيّاً إعطاءه تلك السّلطة عن طريق الحكومة المصريّة طالما أنّ هارنجتون يعلم جيّداً أنّ الحكومة المصريّة سوف تخضع لإعطاء هذه السّلطة إذا ما أمرت من بارنج وأنّ بارنج نفسه سوف يوافق ويصدر التّعليمات إلى الحكومة المصريّة إذا ظهر له أنّه من مجلس الوزراء البريطاني[43].

واستناداً إلى هذا، فإنّه من الممكن القول إنّ التّعليمات الّتي أعطيت إلى غردون في القاهرة وأضافت إلى مهمّته الجانب التّنفيذي لم تصدر من القاهرة ولا الحكومة البريطانيّة، وإنّما من هارينجتون الّذي سبق وأن تحرّك وخدع الرّئيس بحيثيات غير صحيحة (False permise) لتعيين غردون والآن استطاع عبر جرانفيل وبارينج أن يعطي غردون السُّلطة السّياسيّة الكاملة عن مستقبل السُّودان والتّرتيبات اللاحقة له.

وبعد هذه التّرتيبات تحرّك غردون من القاهرة في 26 يناير 1884م، وأبرق بارينج إلى وزير الخارجيّة جرانفيل يقول له إنّ غردون غادر إلى الخرطوم بفهم واضح وهو تنفيذ سياسة الإخلاء، وقد عبّر لي عن موافقته التّامة عن ذلك. وفي الأقصر إلتقى غردون بالبروفيسور سايك والّذي روى تلك المقابلة قائلاً: جاء إليّ غردون وذهبت معه إلى أحد الفنادق أثناء تجهيز الباخرة بالوقود، وقال إنّه مضغوط من جرانفيل للقيام بمهمّة سحب الحاميات المصريّة من السُّودان وإنّه يتمنى تحقيق ذلك من خلال نفوذه على السُّودانيين، وقال إنّه إذا لم يتمكّن من ذلك فإنّه يتوقّع دعمه بالقوات البريطانيّة[44].

وأكّد غردون نفس الأمر في مقابلته مع الإيطالي روماني جيسي الّذي سبق وأن عمل معه في السُّودان خلال الفترة (1874 -1879م)، والّذي أشار إلى أنّ حالة الحرب الموجودة في السُّودان تحتّم ضرورة استخدام القوة لخلق وضع آمن بين القبائل، فطمأنه غردون أنّه سيكون مدعوماً بالقوات البريطانيّة[45].

هذه الإشارات المبكّرة لموضوع استخدام القوات البريطانيّة هي في الأساس عملية انتقال من حلقة إلى أخرى ضمن خطة اللّوبي الكاملة لاحتلال السُّودان والّتي قامت على أساس الضّغط لتعيين غردون في المرحلة الأولى، ثمّ تحويل وجهة مهمّته من استشاريّة إلى تنفيذيّة في الخطوة الثّانية، ثمّ الإدّعاء بصعوبة القيام بالمهمّة ما لم ترسل القوات البريطانيّة، حيث تترتّب الأمور بعد ذلك تلقائياً. وبالتّالي يلاحظ أنّ غردون بدأ الحديث عن القوات البريطانيّة بعد أن ضمن تعيينه وعدلت له مهمّته وليس قبل ذلك، إذ إنّه من المنطق أن يقول تلك الآراء أمام الحكومة البريطانيّة وكذلك في اجتماعاته في القاهرة من أنّه إذا لم يستطع تنفيذ المهمّة بالطّرق السّلميّة، فإنّ الحكومة البريطانيّة ستدعمه بالقوات العسكريّة.

وبالفعل، وكما سنرى لاحقاً وبالتفصيل، أنّ غردون ومنذ وصوله إلى السُّودان إدّعى أنّه من المستحيل القيام بالمهمّة ما لم ترسل له القوات البريطانيّة الأمر الّذي رفضته الحكومة البريطانيّة رفضاً قاطعاً واستمر الجدل بينها مشتعلاً لأكثر من 7 أشهر حتى وعندما تقرّر في النّهاية إرسال تلك القوات كانت اللّعبة قد انتهت.

ومهما يكن، فقد واصل غردون سيره إلى الخرطوم! وفي 11 فبراير 1884م، جاءته الأخبار بهزيمة قوات فالنتين بيكر من قبل عثمان دقنة في شرق السُّودان، وظل يفكر طوال الليل في الطريقة التي يمكن بها محو أثر هذه النكبة واستقر رأيه على أن يعلن على الملأ انفصال السُّودان عن مصر انفصالاً تاما وتعيين موظفين سودانيين في جميع الوظائف المهمّة وتشكيل قوات عسكريّة محليّة[46].

ويمكن ملاحظة الأساليب الملتوية وخلط الأمور حتى في هذه الجزئيّة الصّغيرة حول هزيمة قوات بيكر، إذ إنّه ليست هناك علاقة منطقيّة بين إعلان انفصال السُّودان انفصالاً تاما عن مصر وتعيين موظفين سودانيين كمبرر لمحو الهزيمة وردّ الكرامة. فالقوات الّتي هزمها عثمان دقنة هي في الأساس قوات مصرية تحت قيادة بيكر، فإذا كان غردون يريد محو آثار الهزيمة فإنّ ذلك سيكون بإلحاق الهزيمة بقوات عثمان دقنة وليس بالإعلان عن انفصال السُّودان عن مصر.

وفي 13 فبراير 1884م، وصل غردون إلى بربر، وهناك ارتكب أكبر أخطائه الّتي أجمع المؤرّخون على أنّها أسهمت في نهايته المأساوية، وفي هذا اليوم قرّر غردون أن يفتح (صندوق الجان)، كما يقول شارلس ترافش[47]، ويعني بذلك الإعلان عن محتويات الفرمان السّري الّذي أشرنا إليه. فقد عقد غردون اجتماعاً سرياً حضره كلّ من مدير بربر حسين خليفة والعمد والأعيان والقاضي المدني محمد طاهر (والّذي يعتقد ترافش أنّه رجل المهدي في هذا الاجتماع)، وأعلن غردون بالمفتوح عن طلاق السُّودان من مصر[48] وأطلعهم على الفرمان السّري الّذي أعطيّ من الخديوي بهذا الخصوص والّذي جاء فيه أنّ الجناب العالي ترك السُّودان وأنّه قادم إليه لإرجاع العساكر إلى مصر ليس إلا[49].

ولاتباع القول بالعمل، عزل غردون الحكّام الأتراك والمصريين وشكّل مجلساً من الوطنيين للحكم بالشورى وأصدر منشوراً صرّح فيه بتسمية المهدي سلطاناً على كردفان وألصق منشوراً على باب المديرية يقول إنّ المديرية من الآن فصاعداً تعتبر مستقلة عن القاهرة وتخضع له كحاكم عام للسودان ومندوب الحكومة البريطانيّة[50].

وكان غردون قد أبرق من أسيوط وهو في طريقه إلى السّودان عيّن فيه حسين باشا خليفة مدير بربر والياً مفوّضا على السُّودان، وقال إنّه عندما يصل سوف يعزل جميع الأتراك والمصريين ويولي حكاماً من أهل البلاد ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح المصري[51].

وصف ستيوارت قيام غردون بالإعلان عن محتويات الفرمان السّري بأنّه قفزة في الظّلام، وقال عنه الأب أوهر ألدر أحد أعضاء الإرسالية الكاثوليكية النّمساوية في الدّلنج، إنّه الخطأ الّذي سدّد به غردون إلى نفسه ضربة الموت وقضى به على مهمّته، وقال عنه السّير ونجت باشا إنّه ذو الأثر المميت الّذي أضاع السُّودان، وقال عنه الدُّكتور محمد فؤاد شكري إنّها إجراءات على جانب عظيم من الخطورة وبمثابة الحكم بالفشل المحقّق على مهمّة غردون.

والسّبب في هذه التّعليقات هو تسرُّب محتوي الفرمان إلي المهدي رغم أنّ الاجتماع كان سرياً، ثمّ تسرُّبه بعد ذلك إلى الكثير من السُّودانيين محدثاً بذلك أثراً عكسياً في مهمّة غردون، لقد التحق الكثير من المواطنين بالمهدي إثر علمهم أنّ تركيا ومصر في طريقهما للتخلي عن السُّودان وأنّه من غير الحكمة موالاة نظام سياسي زائل.

وفي 17 فبراير 1884م، وصل غردون إلى الخرطوم ومن هناك بدأ الصّراع العنيف بين الحكومة واللّوبي حول إرسال القوات البريطانيّة، وذلك على النّحو الّذي سنتناوله في الفصول القادمة، علاوة على محاولة غردون الاستعانة بالزبير باشا وقواته الموجودة في القاهرة للتخلُّص بها من تهديدات المهدي وعثمان دقنة لحكومته ومشروعه السّياسي الّذي يسعى إلى تنفيذه. وما هو جدير بالذّكر هنا –خاصة في مسألة التّفريق بين ما يمكن اعتباره سياسات الحكومة أو سياسات اللّوبي فيما يتعلّق بالمسألة السُّودانية– هو أنّ آخر الدّراسات الّتي صدرت في بريطانيا أكّدت نفس هذا الأمر وذهبت نفس هذا الاتّجاه.

ففي آخر كتاب ظهر في أكتوبر 2005م باسم الجنرالات (Generals) كتبه مارك أربان (Mark Urbans) عن 10 عسكريين بريطانيين استثنائيين أسهموا في تشكيل العسكريّة البريطانيّة، والّذين كان الجنرال غردون من بينهم[52]، أكّد مارك أنّ الأحداث المتّصلة بالسُّودان ليست هي من سياسات الحكومة البريطانيّة بل تمّ فرضها عليها من خلال جهات يسميها تارة بالشخصيات ذات النُّفوذ وتارة بالشّخصيات المهمّة في لندن، ومن بينهم بالطبع الجنرال ولسلي.

ويقول مارك بشأن تلك الأحداث: إنّ هزيمة قوات بيكر تسببت في الإعلان عن النّوايا الحقيقيّة في لندن، لقد بدأ ولسلي مدافعاً عن سياسة إلحاق السُّودان (ببريطانيا) وظهرت الملكة فكتوريا كداعمة قويّة له ومع ذلك رفض جلادستون وجهات نظر الملكة واعتبرها عديمة القيمة. ويجب أن نشير هنا إلى أنّه عندما بدأ هذا النّقاش الّذي يطالب فيه ولسلي بإلحاق السُّودان أنّ غردون لم يصل إلى السُّودان بعد.

وعن مهمّة غردون يقول: رأت شخصيات مؤثّرة في لندن أنّه من واجب بريطانيا تحطيم المهدي، أشاح السّيد وليام جلادستون بوجهه عن التّدخل، إنّ السّيد رئيس الحكومة يعتقد أنّه ليس لبريطانيا موقع في السُّودان عدا المساعدة في سحب القوات المصريّة

Influential people in London considered it Britain‹s duty to crush the revolt.) William Gladston had set his face against intervention. The Prime Minister believed that Britain had no place in Sudan except to assit in the withdrawal of .(the Egyption army

ويعلّق مارك على المقابلة الصّحفيّة الشّهيرة الّتي أجراها الصّحفي استيد مع غردون والّتي يقال إنّها لعبت دوراً أساسياً في تعيينه بقوله: يعلم استيد أنّ بعض الأشخاص المهمّين يريدون من غردون أن يقمع المهدي، وقد كانت آراء غردون في ما يتوجّب على بريطانيا فعله مطابقة لآراء الإمبرياليين في مكتب الحربية ومعارضة تماماً لآراء رئيس الوزراء Stead knew that some important people wanted Gordon to suppress the) Mahdists. Gordon views on what Britain should do were identical to those of Imperialist at the War Office، And diametrically opposed to the prime .(Minister،s thinking

ويضيف مارك قائلاً إنّه ليس لجلادستون أو بارنج أي فكرة عن ما هو الّذي وقفوا ضده وإنّ مقالة صحيفة "البال مال غازيت" قد بدأت فصلاً جديداً في السّياسة الدّوليّة، وهناك رجال ذوو نفوذ يستخدمون الإعلام ويتلاعبون بالرأي العام من أجل إشعال الحرب (.Neither Baring nor Gladston had any idea what they were up against The Pall Mall Gazzet articles began anew chapter in international politics. .(Powerfull men using media manipulation of public opinion to trigger war

وحول الموقف من حصار غردون وإرسال بعثة الإنقاذ، يرى مارك أنّ جلادستون تمّ التلاعب به من قبل أولئك الّذين يؤثرون سياسة التّدخّل، ولقد واجه قوة الصّحافة الّتي عبأت أشخاصاً وطنيين في مواقع عليا، لقد اتّخذ الجنرال ولسلي أسلوب جماعات الضّغط ليقوم بالضغط في لندن من أجل إرسال حملة عسكرية كبيرة (Gladston could see that he was being manipulated by those bent on an interventionist policy. He was experiencing the power of press which mobilized ahighly nationalistic people. General Wolseley took the cue of loobing to looby in London for amajor .(military expedition

وهكذا نُظر إلى التّطورات الخاصة بالسودان من زاوية أنّ جماعات خارج الحكومة هي صاحبة المصلحة واستخدمت لأجل تمرير سياساتها وسائل مختلفة وهم يشكلون فعلاً مجموعة ضغط طالما أنّهم متّفقون على سياسة واحدة ويسعون عن طريق الضّغط والأساليب الأخرى لفرض مصالحهم ووجهة نظرهم.

هوامش الفصل الثالث

(1) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص316.

(2) Bernard M Allen، op، cit، p. 227.

(3) Lord Elton، General Gordon، op، cit، p. 338.

(4) Michael Asher، op، cit، p. 90.

(5) بريطانيا في السُّودان، مصدر سابق، ص66.

(6) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 206.

(7) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص104.

(8) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 207.

(9) مصر والسُّودان في العلاقات الدُّوليّة، مصدر سابق، ص190.

(10) Hansard، s، P. arliamentary Debates، 3rd Series، Vol، p. 294.

(11) Lord Elton، General Gordon، op، cit، p. 342.

(12) Lord Elton، General Gordon، op، cit، p. 342.

(13) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصر سابق، ص321.

(14) Lord Elton، General Gordon، op، cit، p. 343.

(15) The P. ersonal p. ap. ers of Lord Rendel، 43.

(16) Bernard M Allen، op، cit، p. 228-229.

(17) Jone Marlowe، op، cit، p. 142.

(18) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 178.

(19) Jone Marlowe، op، cit، p. 140.

(20) Jone Marlowe، op، cit، p. 142.

(21) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 216.

(22) Jone Marlowe، op، cit، p. 140-141.

(23) Jone Marlowe، op، cit، p. 140-161.

(24) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 67.

(25) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 168.

(26) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 182-183.

(27) ب. م. هولت، دولة المهديّة في السُّودان، عهد الخليفة عبدالله 1885 – 1898، ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر ومحمد محجوب مالك وعبدالحافظ عبدالعزيز، دار الجليل، بيروت، 1982، ص83.

(28) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan1882-1902، op، cit، p. 162.

(29) Mekki Shibeika ، British P olicy in the Sudan 18821902-، op ، cit ، p. 162

(30) Mekki Shibeika ، The Indep endent Sudan ، op ، cit ، p. 184

(31) بريطانيا في السودان ، مصدر سابق ، ص 77.

(32) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 211

(33) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 211

(34) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص69.

(35) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 211 .

(36) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص79.

(37) نفس المصدر، ص79.

(38) نفس المصدر، ص81.

(39) نفس المصدر ، ص81.

(40) Jone Marlowe ، op ، cit، p. 137 .

(41) Jone Marlowe ، op ، cit، p. 137 .

(42) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، p. 178 .

(43) Lord Elton ، General Gordon ، op ، cit ، p. 343 .

(44) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 257 .

(45) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 312 .

(46) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص324

(47) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 211 .

(48) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 211 .

(49) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص326.

(50) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، p. 221 .

(51) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص326.

(52) Times ، October 1 ، 2005 .

الفصل الرّابع

محاولات الاستعانة بالزبير باشا

كان الزّبير باشا موضوعاً تحت الإقامة الجبريّة في القاهرة من قِبل حكومة إسماعيل باشا أيوب، لاتّهامه بتحريض ولده سليمان بالثورة في مديرية بحر الغزال في يونيو 1878، عندما كان غردون حاكماً عاماً لها. ونتيجة لذلك أمر غردون أحد ضباطه -وهو الإيطالي رومانو جسي- بالقضاء على الثّورة، حيث تمكّن من القبض على سليمان وأعدمه رمياً بالرصاص. وادّعى غردون بعد ذلك أنّه وجد في جيبه خطاباً من والده الزّبير حرّضه فيه على القيام بتلك الثّورة، الأمر الّذي نتج عنه مصادرة أملاكه ونفيه إلى القاهرة.

وعندما قامت الثّورة المهديّة جرى التّفكير في تعيينه نائباً للحاكم العام للاستفادة منه ومن قواته لمحاربة المهدي. لقد سبق وأن حاول بارنج في 1883 إرسال الزّبير باشا إلى شرق السّودان تحت قيادة فالنتين بيكر من أجل فتح طريق سواكن بربر. وتمّ لهذا الغرض تجنيد ما لا يقل عن 6،000 سوداني في القاهرة على أن يكونوا تحت قيادة الزّبير إلّا أنّ الحكومة البريطانيّة رفضت السّماح بالاستعانة بالزبير على خلفيّة الاتّهامات الّتي وجّهت له بخصوص تجارة الرّقيق. بدأ غردون في التّفكير بالاستعانة بالزّبير عندما التقاه في القاهرة في 25 يناير 1884، أي بعد يوم من وصوله من لندن. وفي اليوم التّالي 26 يناير 1884، كتب غردون مذكّرة طويلة إلى بارنج بخصوص الزّبير جاء فيها:

لا شكَّ أن الزّبير باشا كان أكبر قناصي الرّقيق على الإطلاق، ولكنّه أقدر رجال السُّودان لأنّه قائد لا يداني ومقاتل جرح عدة مرّات وذو قدرة على الحكم تزيد كثيراً عن مقدرة أيّ رجل آخر في السُّودان. وإنّي أعتقد أنّ جميع أتباع المهدي ينفضّون من حوله عند قدومه لأنّ قادة رجال المهدي كانوا هم بعينهم قادة رجال الزّبير من قبل. وأراني شخصياً أعجب بالزبير إعجاباً شديداً ولكنّني أسائل نفسي:

هل يصفح عني أبداً في مسألة مقتل ولده سليمان؟ ولعلّ هذا السُّؤال هو سبب ما أسلكه الآن حياله لأنّني نبئت أنّه يحمل لي ضغينة شديدة غير أنّني سأجازف بأخذه معي متحمّلاً التّبعة ومقتنعاً بأنّ قدومه يؤدي إلى نهاية المهدي وهي مسألة يوجد لها أثر قوي في سوريا والحجاز وفلسطين. ومضى غردون يقدّم تبريراته لتعيين الزّبير قائلاً: إنّ قيام حرب مروّعة لأجل الانسحاب ليس مما ترغبه حكومة جلالة الملكة أو الحكومة المصريّة، ولكن قيامها هو الّذي سيحدث بالتّأكيد وليس من وسيلة لتفاديه غير إعادة الزّبير الّذي سترضى به جميع الجهات وسيقضي هو على المهدي في بضعة شهور.

وإذا لم يكن من واجبي إملاء ما يجب عمله فإنّني أذكر ما يأتي فقط: لقد كنت معذوراً في تصرُّفي ضدّ الزّبير، وإذا لم تكن لديه موجدة شخصيّة ضدي فإنّني مستعد لأخذه فوراً كعون مؤكد للقضاء على المهدي وأتباعه من العصاة[1].

وفي نفس اليوم عقد بارنج اجتماعاً مع كلٍّ من نوبار باشا؛ رئيس وزراء مصر، والسّير أفلن وود والكولونيل استيوارت والكولونيل واتسون وجقلر باشا، لمناقشة اقتراح غردون بتعيين الزّبير حاكماً عاماً للسودان[2]. ووصف بارنج ذلك الاجتماع بقوله: "وكان المنظر مؤثراً وشيّقاً معاً لأنّ كلّاً من غردون والزّبير يعاني اضطراباً شديداً ويتكلّم بحرارة وتدفق. لم ينكر الزّبير أنّ ولده سليمان ثار على الحكومة المصريّة، ولكنّه نفى تهمة اشتراكه شخصياً في الثّورة. وأمّا غردون فقد ركّز ادّعاءه على الخطاب الّذي أرسله الزّبير لولده وعثر عليه الضّابط جسي". ويقول بارنج: "ومع أنّه لم يتيسّر إحضار ذلك الخطاب –وقتئذ– ولكنّني اطّلعت على صورته فيما بعد، فإن كان صحيحاً فإنّه يقطع في الدّلالة على اشتراكه في ثورة ولده"[3].

وبعد فضّ الاجتماع وانصراف الزّبير، صار بحث إمكانيّة ذهابه مع غردون إلى الخرطوم وإذا بجميع الحاضرين وعلى الخصوص استيوارت يعارضون إرساله في حين كان بارنج في جانب استخدامه، بل كان يؤمن بأن الزّبير إذا زوّد بالمال وأعطيّ منصباً ذا سلطة، فإنّ ذلك يساعد على اكتساب صداقته لغردون وجعله ذا قيمة كبيرة في تنفيذ تلك السّياسة[4].

خلص الاجتماع في النّهاية إلى إعطاء غردون الوقت الكافي ليفكّر برويّة في مسألة تعيين الزّبير لأنه وقبل 48 ساعة فقط من هذا الاجتماع كان بارنج قد تسلّم تلغرافاً من جرانفيل عبارة عن مقترح أرسله غردون إلى مجلس الوزراء بتاريخ 22 يناير 1884، يوصي فيه بنفي الزّبير باشا إلى قبرص. ويبدو أنّ هذا التّحوُّل المفاجئ في موقف غردون تجاه الزّبير هو للاستفادة منه ومن قواته الجاهزة الّتي كانت قد أُعدت لعمليات شرق السُّودان تحوطاً منه لفشل مخطط استقدام القوات البريطانيّة، خاصة وأنّ غردون يعلم موقف الحكومة البريطانيّة القاطع في هذا الأمر.

ويبدو أنّ مراسل صحيفة "التّايمز" المقيم في القاهرة والّذي كان قد اقترح في 1 ديسمبر 1883 تعيين الزّبير حاكماً عاماً على السّودان قد أطلعه على فكرة استخدام الزّبير خاصة وأنّ غردون وقبل 48 ساعة من هذا التّحوُّل ما كان يعرف شيئاً عن الزّبير. وعندما غادر غردون إلى السُّودان في 26 يناير 1884 كان قد وعده بارنج بأنّه إذا أعمل تفكيره واقتنع بأنّ الزّبير هو الشّخص الملائم فإنّه سوف يسهّل عمليّة إرساله. وعندما وصل إلى كورسكو كتب استيوارت خطاباً خاصاً لبارنج قال له فيه إنّ غردون لا يزال متشبّثاً بالزّبير ومن المحتمل بصورة كبيرة أن يسأل عنه بمجرّد أن يصل الخرطوم[5].

وبالفعل، وصل غردون إلى الخرطوم في 18 فبراير 1884، وفي نفس اليوم أرسل برقيّة إلى بارنج قال فيها: "أشرت في مذكّرة سابقة إلى أنه حان الوقت لإجلاء البيض والجنود والفلاحين والموظّفين المدنيين وأرامل الجنود القتلى وأطفالهم، وفي كلمة مختصرة: إجلاء العنصر المصري من السُّودان. كما أشرت إلى أنّنا سنكون وجهاً لوجه أمام مهمّة إدارة البلاد إلى الوقت الّذي يجب أن أنسحب منها فيه. ثم ذكرت أن انسحابي إذا لم يعقبه تعيين من يخلفني في مركزي فإنّه يؤذن بانتشار الفوضى العامة الّتي ستكون من سوء حظ البلاد، كما يكون انتشارها عملاً بعيداً عن الإنسانيّة رغم جلاء جميع المصريين والتّخلُّص منهم. وذكرت فوق ذلك أن السُّودان لن ينجو من الفوضى حتى إذا أقدمت على وضع رجل في مكاني لا تسند ظهره الحكومة، ففي رأيي الآن أنّ حكومة جلالة الملكة تستطيع بدون تحمُّل أي مسؤوليّة عن المال والرّجال أن تحيل مهمّتي إلى أيِّ رجل آخر يخلفني بالشروط الّتي سأسردها فيما بعد".

ومضى غردون قائلاً: "وإذا وضع هذا الحل موضع البحث، وجدنا حالة شبيهة لهذه الحالة في أفغانستان الّتي تؤيّد حكومة جلالة الملكة أميرها تأييداً أدبياً، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك لأنّ رتّبت له هبة ماليّة يأخذها وهذا ما لا نحتاج إليه في قضيّة السُّودان. إنّني أعلن

صراحة أنّه في حالة انتداب رجل يخلفني لن أوافق على منحه مالاً أو رجالاً وكلُ ما هناك إنّني أعده بحصوله على تأييد الحكومة الأدبي ولا شيء غير ذلك. وإنّني لأعتقد أنّ الرّجل الّذي يجب أن يخلفني يجب أن تصدر قرارات تعيينه عن حكومة جلالة الملكة مباشرة. فأمّا فيما يتعلّق باختياره فالأوفق أن تختار الحكومة الرّجل الّذي يسمو على الجميع، وأعني به الزّبير الّذي يستطيع حكم السّودان ويرضى عنه السّودانيون"[6].

كما حاول غردون –أيضاً– إبراز بعض المنافع لبريطانيا قائلاً: "إنّ الانهيار المتوقّع للإمبراطورية التّركيّة يجعل الحصول على الإدارة الاسميّة لأراض واسعة تتحدّث باللغة العربيّة كالسّودان مهمّاً للغاية لحكومة جلالة الملكة. وطالما أنّ بريطانيا ممسكة بمصر فإنّها ستقوّي من وجود حكومة قويّة في السّودان كما طالب غردون أن يبلغ الخديوي أنّ علاقة مصر بالسودان يجب أن تكون من خلال حكومة جلالة الملكة[7].

أرسل بارنج برقيّة غردون إلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، بعد أن أبدى عليها بعض الملاحظات أهمّها موافقته على أنّ الزّبير هو الرّجل المناسب لحكم السّودان على أن لا يجتمعا معاً. فبمجرّد انتهاء غردون من إعداد وسائل إنسحاب الحامية وباقي العناصر المصريّة يجب أن يغادر الخرطوم وبعد ذلك يجب أن يبدأ سفر الزّبير إلى الخرطوم[8]. اجتمع مجلس الوزراء للنظر في أمر تعيين الزّبير. قال رئيس الحكومة؛ جلادستون، إن هناك اعتراضات حاسمةً لأن تكون بريطانيا حاكماً على السّودان أو أن تتولى سلطة التّعيين، والحقيقة هي أنّ بارنج لا يلاحظ ذلك ربّما لأنّه مثقل بالعمل أو يزن القضايا الواسعة والكبيرة بمعايير محليّة أو الاثنين معاً. أمّا وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، فرأى أنّه وللأغراض البرلمانيّة على الحكومة، أن لا تتواصل مع غردون وأنّ على المجلس أن يكون ضد تعيين الزّبير، وقال الوزير ديلك إنّه لو وافقوا على تعيين الزّبير فإنّ فوستر مدعوماً من جمعيّة محاربة الرّق ومن حزب المحافظين سيزعجون الحكومة في مجلس العموم وسيعاكسون سياستها[9].

وبناءً على ذلك، رفض المجلس تعيين الزّبير وأرسل جرانفيل برقيّة تضمّنت قرار المجلس إلى بارنج في 22 فبراير 1884: إنّ حكومة جلالة الملكة على علم أنّ هناك اعتراضاتٍ شديدةً على تعيين خلف لغردون ولعلّ الضّرورة لم تنشأ بعد للتمشي مع المقترحات الواردة في مذكّرتكم بشأن إعداد نظام خاص لحكم السّودان، وعلى أي حال لا يطيق الرّأي العام مطلقاً مسألة تعيين الزّبير باشا بدله[10].

حوّل بارنج قرار رفض الحكومة لتعيين الزّبير باشا إلى غردون وطلب منه اقتراح أسماء أخرى غير الزّبير فردّ غردون في 26 فبراير 1884: وصلتني برقيتك المؤرّخة في 23 فبراير 1884، فاعتبرتها حاسمة في الموضوع لأنّني لا أستطيع اقتراح رجلٍ غيره. إنّ وكلاء المهدي يمارسون نشاطهم في كلّ مكان، ولكن المهدي لا يستطيع التّقدّم بنفسه من ناحية الأبيض، يجب أن تذكر أنّ المهدي سيأتي إلى هنا عقب جلائنا وبمساعدة وكلائه لن يترك مصر في هدوء. ويضيف قائلاً: إنّ مهمّتي بالتأكيد هي الجلاء وبذل الجُهد لإقامة حكومة مسالمة، فإذا نجحت في مسألة الجلاء فإنّ الشّطر الآخر الخاص بالحكومة الصّالحة يبدو أكثر صعوبة ويعني مصر أكثر مما يعنيني. إذا وجب أن تكون مصر آمنة يجب تحطيم المهدي[11] وهو رجل غير مرغوب فيه ويمكن تحطيمه مع الوقت والأناة في العمل.

ويحذّر غردن قائلاً: أرجو أن تذكر أنّه إذا استولى المهدي على الخرطوم، زادت المهمّة تعقيداً واضطررت إلى تنفيذها مهما تعقّدت من أجل سلامة مصر؛ فإذا وافقت على فكرة تحطيم المهدي أرسل لي 100،000 جنيه و200 جندي هندي إلى وادي حلفا، كما أرجو إرسال ضابط إلى دنقلا ليتظاهر بأنّه يبحث عن أماكن لإنزال جنود بها. إنّني أترك الآن سواكن ومصوع وأكرّر بأنّ الجلاء ميسور ولكنّك ستشعر بوقعه على مصر وستضطر إلى التّورط في مسائل أكثر خطورة للدفاع عن القطر المصري، بينما يمكن هدم المهدي في الوقت الحاضر[12].

إعلان غردون عن سياسة تحطيم المهدي، أحدث مفعولاً عكسياً ضدّه لدى الحكومة البريطانيّة وزاد من شكوكها حول مهمّته، وقالت: إنّ غردون لم يرسل لهذا الهدف، إنّه أرسل في مهمّة سلميّة لسحب الحاميات أو لإعطاء النّصيحة والمشورة في كيفيّة سحبها، ورأى المجلس أنّ غردون بهذه السّياسات يود أن يغيّر سياستهم تجاه السّودان وأن يقودهم إلى العمليات العسكريّة الّتي قرّر المجلس تجنبها سلفاً[13]. ومضت الحكومة في شكوكها إلى أكثر من ذلك وقالت إنّه ليس هناك ما يمنع غردون من المضي في تنفيذ سياسة الإخلاء ولكنه امتنع عن ذلك متعمّداً في محاولة لابتزاز الحكومة البريطانيّة وجرّها لاستعمار السّودان[14].

وكان بارنج ومن جهته مؤيّداً لفكرة إنشاء دولة صغرى في السّودان تكون علاقتها بمصر كعلاقة أفغانستان بالهند البريطانيّة، مثلما اقترح غردون في برقيته، وقال إنّ ذلك يعتبر عملاً سياسياً حكيماً ويستحق محاولة تنفيذه وليس هناك صعوبات يتعذّر تذليلها. ولهذا أرسل إلى جرانفيل في 28 فبراير مضمون برقيّة غردون المؤرّخة في 26 فبراير 1884، وأضاف إليها الملاحظات الآتية: أقدّم لسعادتك الآن آرائي عن النّقاط الرّئيسة المزمع

إصدارها، وذلك بعد أن بحثت اقتراحات غردون المختلفة. ومن الواضح أنَّ هناك تضارباً كثيراً فيها ولا يوجد ما يدعو إلى الاهتمام بتفصيلاتها ولكنّني أوجه عناية الحكومة إلى أنني أؤيد للمرّة الثّانية المبدأ الّذي عرضه غردون[15]. فهناك سبيلان يمكن تقرير أحدهما: الأوّل هو الجلاء الكلي عن السُّودان مع عدم إنشاء حكومة قبل الرّحيل، والآخر هو بذل كلّ جُهد تسمح به الظّروف الماليّة لإقامة حكومة مستقرة تخلف الحكومة المصريّة السّابقة[16].

وواضح أنّ غردون في جانب الطّريقة الثّانية، هكذا كتب بارنج: وإنّني متّفق معه فيها كما وأنّه من الحق أنّ المحاولة قد لا تُكلّل بالنجاح ولكنّني أؤيد بشدة تجربتها لأنّه إذا سمحنا للفوضى أن تسود البلاد من جنوبي وادي حلفا فإنّها تصبح مشكلة خطيرة جدّاً من وجهات النظر كافة، السّياسيّة والعسكريّة والماليّة، ولا شك أنّ الفوضى ستحصل لا محالة نتيجة لرحيل غردون ما لم تتخذ بعض الإجراءات سلفاً لمنع حدوثها.

أمّا بالنسبة لرغبة الحكومة في أن لا أنساق وراء مشروع غردون المدوّن في مذكّرته المؤرّخة بتاريخ 23 فبراير 1884، فيبدو لي أنّه لم يقصد وضع مشروع وإنّما قصد وضع تخطيط مبدئي للخطوط العامة للسياسة الواجبة الاتّباع. ولا خفاء في أنّ حكومة جلالة الملكة لا تستطيع تقديم مساعدة أدبيّة أو ماديّة لمن يخلفه في حكم السُّودان، ولكن تعيينه اسمياً بأمر حكومتنا أو عدم تعيينه مسألة قليلة الأهميّة من النّاحية العمليّة. ويبدو من هذه الآراء أنّ بارنج يفكّر في اتّجاه غير الّذي يفكّر فيه غردون. فهو يرى طبقاً لآرائه وحساباته أنّ غردون يريد بناء حكومة مستقرة قبل انسحابه من السُّودان عن طريق تعيين الزّبير في حين أنّ غردون يهدف من ذلك إلى الاستفادة من الزّبير في القضاء على المهدي ليس بوصفه مهدّداً لمصر كما يردّد وإنّما مهدّداً له شخصياً ولحكمه الحالي والمستقبلي ولكامل المشروع السّياسي الّذي يريد تطبيقه في السُّودان.

ولم ينوِ غردون الانسحاب من السُّودان بعد سحب الحاميات المصريّة كما يعتقد بارنج، فهو ينوي البقاء لأطول فترة ممكنة تحت دعوى إقامة النّظام السّياسي المستقر والمتحضّر وتأمين النّيل للملاحة كما يقول بذلك عناصره الآخرون.

وقد عبّر بارنج نفسه عن علم فهمه لما يريده غردون بالضبط عندما كتب متذمّراً من ذلك إلى غردون: إنّني أرغب في مساعدتك وتأييدك في النّواحي كافة، لولا الصعوبة الّتي أجدها في إدراك حقيقة ما تريد. فخير ما تصنعه هو إعادة النّظر في مقترحاتك ثمّ إبلاغي ما تريد بالضّبط في برقية واحدة حتى أتمكّن إذا دعت الضّرورة من الحصول على تعليمات الحكومة[17].

وحلاً لسوء الفهم لآراء غردون نتيجة تبدلها، حاول بارنج استفتاء غردون فيما إذا كان قد فهم أفكاره أم لا فكتب إليه: إذا كان فهمي صحيحاً فإنّ آراءك الرّئيسة هي كالآتي: (في الأوّل تريد التّمسك بسياسة إخلاء كلّ السّودان بمافيه الخرطوم، وثانياً ترى أن تنشأ مملكة في السّودان عقب انسحاب القوات المصريّة بحيث تؤثّر على أمن مصر، وثالثاً تعترض بصورة خاصة على الانسحاب السّريع للقوات المصريّة كعلاج لمنع قيام تلك المملكة إلى أن نسلّم السّودان إلى الزّبير باشا كخليفة لك)[18]. ليس من المستبعد أن يكون العسكريون البريطانيون في القاهرة العاملون مع بارنج هم الّذين دفعوه إلى الاعتقاد أنّ غردون ينوي الانسحاب من السّودان، وبالتالي لا بدّ من تأمين نظام حكم مستقر عن طريق الزّبير خاصة وأنّه سبق لهم أن اقترحوا له سياسة إخلاء السّودان عقب هزيمة حملة هكس باشا كما ضغطوا عليه أيضاً لقبول تعيين غردون.

كما لا يستبعد -أيضاً- أن تكون وزارة الحربيّة الّتي تلعب الدّور الأساسي في هذه العمليّة منذ بدايتها قد بذلت جهودها لدعم سياسة الاستعانة بالزبير. ولعلّ الحيثيات الّتي وردت في رسالة جرانفيل إلى بارنج والّتي يستشف منها ميلاً لدى الحكومة لتعيين الزّبير تحمل بصمات وزارة الحربيّة. قال جرانفيل لبارنج في رسالة رسميّة وسريّة، إنّ الحكومة تدرس مقترح إرسال الزّبير ليخلف غردون[19] وذلك لأنّ هناك تخوفاً من أنّ الزّبير قد يصبح مصدراً لأخطار متزايدة لمصر، إمّا عن طريق تحالفه مع المهدي حيث يعتقد أنّ له بعض الارتباطات معه أو بأيّ طريقة أخرى[20].

وعلى خلفية هذه التّوقّعات طلبت الحكومة البريطانيّة معلومات أكثر عن حيثيات ضرورة تعيين خلف لغردون في الحال. وقالت إنّه لو تقرّر التّعيين فإنّه من المستحسن أن ينال موافقة السّلطان التّركي. واعتبر بارنج أنّ هذا الرّد من الحكومة بمثابة أنّ المسألة قيد النّقاش وأنّ الملف لم يقفل بعد[21]. وفي 2 مارس 1884، أرسل غردون عدّة برقيات إلى بارنج وأصرّ فيها بشدّة على إرسال الزّبير فوراً إلى الخرطوم، وقال: إنّ اشتراك الزّبير معي ضرورة لازمة للنجاح، فأرجوك، وأرجو اللّورد جرانفيل أنّ يتأكّد أنّ عقيدتي الثّابتة هي عدم وجود خوف من اختلافنا لأنّ الزّبير سيدرك أنّ حصوله على المعونة الماليّة يتوقّف على سلامتي[22]. وقال في برقية أخرى: ليس هناك خطورة حتى الآن، ولكن المسائل قد تصبح كذلك إذا تأخّر إرسال الزّبير. وبما أنّ ضعفي هنا ناشيء من أنّني أجنبي ومسيحي ورجل مسالم، فلن يقضي على هذا الضّعف غير إرساله، وفي النّهاية يمكنك أن تسأل استيوارت بلا تردّد عن رايه في هذا الموضوع[23].

وألحّ غردون في برقيّة أخرى على ضرورة فتح الطّريق بين بربر وسواكن. وأبدى رغبته في إرسال 200 جندي بريطاني إلى وادي حلفا مستعملاً الكلمات الآتية: ليس العدو هو المقصود ولكنّها الهيبة هي التي أحتاج إليها، فأنا واثق أنّ الثّورة تتحطّم إذا أعلنت أنّ وراء ظهري جيشاً من البريطانيين[24].

استلم بارنج في 4 مارس 1884، برقية من استيوارت والّذي يثق فيه أكثر من غردون، وكان قد طلب منه أن يقول رأيه بصورة مستقلة. قال استيوارت والّذي كان متشككاً في السّابق لاستخدام الزّبير إنّه الآن مقتنع ومتفق مع غردون في هذا الشّأن وإنّه وكما قال: من المستحيل لنا أن نغادر هذا القطر دون إقامة شكل من أشكال الحكم المؤسّس والزّبير هو الشّخص الوحيد الّذي يمكنه القيام بذلك[25]. ويجب إرسال قوة صغيرة من خيالة الهنود أو البريطانيين إلى بربر، كما ترسل قوة من الخيالة البريطانيين إلى وادي حلفا لأنّ هذه الإجراءات توحي بوجود قوات تحت أمرنا وتساعد كثيراً في مفاوضاتنا مع الثّوار وتعجيل تنفيذ الجلاء[26].

تلغراف استيوارت أقنع بارنج أنّه لو كان هناك شيء يجب عمله لإقامة دولة مناوئة للمهدي في الخرطوم فليس هناك أيّ وقت لتضييعه. وعلى هذا الأساس أرسل بارنج برقيّة إلى جرانفيل يقول له إنّه لا يزال متمسّكاً بأن يرسل الزّبير ليخلف غردون وأنّ أيّ تأخير سيكون خطراً وأنّه يعتقد الآن أنّ على الزّبير الذّهاب إلى الخرطوم، إذا كان راغباً في ذلك كما أخبر جرانفيل –أيضاً– عدم اتّفاقه مع مقترحات استيوارت الخاصة بإرسال القوات البريطانيّة إلى بربر[27]. وكان بارنج يعتقد في رفضه إرسال القوات البريطانيّة أنّه طالما أنّ هناك فرصةً لحلّ المسألة السّودانيّة بالطّرق الدّبلوماسيّة فليس على استعداد لأن يتحمّل تبعة إرسال القوات البريطانيّة[28].

ردّ وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، إلى بارنج في 5 مارس 1884، قائلاً: "وصلتني برقيتك عن اقتراح تعيين الزّبير باشا خلفاً لغردون في الخرطوم وأبلغك أنّ الحكومة لا تجد في الوقت الحاضر سبباً يحملها على تغيير ما تشعر به نحو الزّبير وهو شعور كوّنته أسباب مختلفة إلى جانب الأسباب الّتي سردها غردون واستيوارت في مذكّرتهما المحرّرة في 23 فبراير 1884. فما لم تتيسّر إزالة هذا الشّعور لا تستطيع الحكومة تحمّل أيّ مسؤوليّة[29]. وأضاف جرانفيل متسائلاً: إنّه يسرُّ الحكومة أن تفهم كيف رتّبت اقتراحك بحيث جعلته يجمع بين تعيين الزّبير وبين منع أو عدم تشجيع تجارة الرّق، ثمّ بينه وبين سياسة الجلاء التّام بل وبين توخي سلامة مصر. وأنّها لتود أيضاً معرفة مدى التّقدم في مسألة إنقاذ الحاميات ومقدار المدّة الّتي تمضي حسب تقديرك قبل انسحابها كلّها أو الجزء الأكبر منها. وبما أنّها

تحتاج إلى بيانات مفصّلة عن كلّ حامية على حدّة فارجو أن يكون تقريرك وافياً ويمكنك أن ترسله بالبريد[30]. وكان تعليق بارنج على استفسارات الحكومة هو أنّ الحكومة ظنّت أنّ غردون واستيوارت ليسا أمام خطر عاجل وأنّ الوقت مناسب لبحث خطوط سير العمل بالسودان مستقبلاً في سعة من الوقت. وعلى ذلك قرّر المضي والضّغط من أجل الاستمرار في المطالبة وعبّر عن ذلك بقوله:

"فبعد أن وزنت كلّ شيء بعناية انتهيت إلى أنّ خير ما يجب عمله هو معاودة السّعي للانتفاع بالزبير. ولاح لي أنّ الطّريقة المثلى لحمل الحكومة على الإذعان هي تكليف غردون بإرسال جواب تكتب أسبابه بعناية ردّاً على اعتراضات جرانفيل في برقيته المؤرّخة في 5 مارس 1884، ولهذا أرسلت إليه فحوى هذه البرقيّة وأضفت إليها ما يأتي: بمناسبة آراء الحكومة أصبح من واجبك وواجبي إعادة النّظر في النّقطتين الآتيتين بدقة: هل يمكن اختيار رجل آخر غير الزّبير؟ وإذا لم يكن ممكناً فهل الحجج في جانب تعيينه كافية لتخفيف ثقل عيوبه"؟

ويتابع بارنج القول: "وأرجو أن تعلم بأنّني لا أؤيد هذا الاتجاه إنّما استنير برأيك فقط. وعلاوة على ما ذكر، هلا أعدت النّظر في مسألة جمع الزّعماء في الخرطوم للاتّفاق معهم على مستقبل البلاد. وفيما يتعلّق بالنقطة الثّانية، أبلغك أنّ النّقاط الّتي يعاد النّظر فيها هي ما يأتي:

1. كيف يتّفق اقتراحك عن تعيين الزّبير وإعانته مالياً مع سياسة الجلاء؟

2. كيف يتّفق ذلك التّعيين مع فكرة منع أو عدم تشجيع اصطياد الرّقيق وتجارته؟

3. كيف يتّفق ذلك –أيضاً– مع سلامة مصر؟

وعند بحث النّقطة الثّالثة يحسن أن تقدّر إلى أيّ مدى يمكن الوثوق في بقاء الزّبير موالياً لمصر. أليس من الجائز أنّه يتّفق مع المهدي عندما يصبح قويّاً فيكون مصدر خطر أكثر منه مصدر تعاون مع مصر؟ إنّ كثيرين يعتقدون أنّه حرّض المهدي على ثورته، فهل لديك أدلة تحمل على الاعتقاد في عدم صحة هذا الزّعم؟ وحينما تفرغ من الإجابة عن هذه الأسئلة أرجو أن ترد على جرانفيل بإفاضة عن الخطوات المتّخذة لإنقاذ الحاميات.

هذه الاستفسارات كانت كافية لأن تقنع غردون بتمسّك الحكومة بسياسة الرّفض. وعند هذه النّقطة لجأ إلى تكتيك جديد للضغط على الحكومة وقرّر احتجاز الحاميات والمدنيين المصريين رهائن حتى تضطر الحكومة إلى إرسال الزّبير وذلك عبر الرّبط بين إمكانيّة سحبهم من السّودان وإرسال الزّبير بحجة المساعدة في تخليص الحاميات بمنطق

أنَّ المهدي سوف لن يسمح بالانسحاب الآمن. وبمعنى آخر، انتقل غردون من القول إنَّ المهدي مهدِّد لمصر إلى القول إنّه مهدد لسياسة الانسحاب. وهكذا أصبحت حجة غردون الجديدة: إرسال الزّبير يعني تنفيذ الإخلاء، وهكذا كتب في 8 مارس 1884، ردّاً على استفسارات الحكومة وبارنج، وأضاف:

ولست أرى سبيلاً لإجراء الانسحاب إلّا عن طريق الزّبير باعتباره من أهالي البلاد ويستطيع التّأثير على من حوله لعلمهم أنّه سيقيم هناك إقامة مستقرة. ولست أظنُّ أنَّ منحه إعانة لمدة عامين أو نحو ذلك يتعارض مع سياسة الجلاء لأنَّ المنحة لن تكون غير مبلغ محدَّد يُعطى مقسّطاً على عامين بالشُّروط التي كتبتها سابقاً.

وفيما يتّصل بسلامة مصر، فإنَّ إقامته في القاهرة أظهرت له مبلغ قوتنا فهيهات أنّ يحلم بعمل شيء ضدنا، وفيما يتعلّق بمدى التّقدم في إنقاذ الحاميات فكلّ ما قمت به هو ترحيل الرّجال المرضى ونساء وأطفال الّذين قتلوا في كردفان، وأمّا سنار فقد سمعت اليوم أنّها في أمان تام، وفيما يتّصل بكسلا فسوف تصمد في موقفها بسهولة بعد انتصار الجنرال جراهام، ولكن الطّريق مقفل وكذلك الطّريق إلى سنار ومن المستحيل فتح الطريق إلى هاتين الجهتين أو ترحيل الجنود البيض ما لم يأتِ الزّبير حيث يغيّر جميع الأوضاع.

وبالنسبة لمديريات خط الاستواء وبحر الغزال فجميعها في حالة طيّبة ولكنّني لا أستطيع الجلاء عنها حتى ترتفع مياه النّيل في غضون شهرين، ودنقلا وبربر هادئتان غير أنّني أخشى طريق بربر الخرطوم، لأنَّ أعوان المهدي في غاية النّشاط ثمّ هناك قوة من الثّوار على النّيل الأزرق تحاصر ألف رجل من رجالنا الّذين لديهم مؤونة كافية، ولكنّ إنقاذهم قبل زيادة النّيل غير ممكن، ودارفور كما أفهم في حالة طيبة أيضاً.

من المستحيل الاهتداء إلى أيّ رجل غير الزّبير ليحكم الخرطوم لعدم وجود أحد في مثل قوته. إنَّ نفوذ حسين خليفة باشا مقصور على دنقلا وبربر. فإذا لم ترسلوا الزّبير لن يكون هناك أمل في إنقاذ حامياتها. وليس هناك احتمال لتقسيم البلاد بينه وبين الزُّعماء الآخرين لأنَّ أحداً منهم لا يقوى على الوقوف أمام وكلاء المهدي يوماً واحداً. وليست هناك أيّ فرصة لاتّفاق الزّبير مع المهدي وسيكون هو أقوى من المهدي كثيراً ويتمكّن من إنهاء عمله معه في وقت قصير. وإذا كان للمهدي في السُّودان قوة البابا فسيكون للزبير قوة السُّلطان أيّ أنّه من المحال أن يتّفقا. وختم برقيته كما بدأها: وإذا لم ترسلوا الزّبير باشا لن يكون هناك أمل في إنقاذ حامياتها[31].

وعلى الرُّغم من هذه الحجج والحيثيات ردّت الحكومة بالنفي المشدّد لإمكانية تعيين الزّبير واتّهمت بارنج بصورة غير مباشرة بالوقوع في التّناقضات. وإزاء هذا التّصلب الحكومي لجأ غردون إلى استخدام الصّحافة كأداة ضغط. وفي هذا الوقت وكما قال شارلس ترافش، ارتكب غردون أحد أكبر أخطاء سوء التّقدير والّذي أنهى أيّة فرصة لمجلس الوزراء تمكنه من تعيين الزّبير. وقد نشأ ذلك الخطأ من إدمان غردون لطلب عون الصّحافة[32].

ففي 7 فبراير 1884، قرر غردون أن يستخدم الصّحافة لدعم وجهة نظره[33] فأجرى حوارا صحفياً مع فرانك باور مراسل "التّايمز" المقيم معه في الخرطوم، كاشفا عن سياسة الانتفاع بالزبير باشا. وعلّق بارنج على ذلك اللّقاء بقوله: غير أنّه حدث عهدئذ حادث قضى فعلاً على كلّ أمل في الانتفاع بخدمات الزّبير، فحتى تلك اللّحظة لم يكن اقتراح إرسال الزّبير معروفاً للناس؛ ففي 8 أو 9 مارس 1884، وصل إلى موبرلي بلك الّذي كان مراسلاً لجريدة "التّايمز" في القطر المصري برقية مرسلة إليه من مستر باور مراسل نفس الصّحيفة في الخرطوم لتحويلها إلى الجريدة بلندن، وفيها ما يبيّن أنّ غردون أعطاه جميع المعلومات الخاصة بمحتويات برقياته إليّ. وعقب ذلك وصلني خطاب من استيوارت تاريخه 8 مارس 1884 عن تفصيلات هذا الموضوع، وفيه يقول:

لا شكّ أنّ البرقيّة الّتي أطلعك عليها مستر موربلي صباح اليوم أثارت دهشتك، وأدهى من ذلك أنّ غردون أرسل برقيّة تتضمّن استقالته إذا كانت مقترحاته لم تنفذ. ومساء أمس تضايق مني بشدة لأنّني لم استجب لرجائه في أن أرسل لك برقية أؤيّد فيها إرسال الزّبير مع قوة بريطانيّة إلى بربر، وكان جوابي عليه إنّك أبلغتنا من قبل أن الصّعوبة الرّئيسيّة ليست في القاهرة بل في لندن. ولم أرفض كتابة البرقيّة وإنّما استمهلته بعض الوقت للتفكير في الأمر، ولكنّه غضب وترك المكان، ولمّا وجدته متضايقاً بادرت إلى كتابة البرقيّة كرغبته، وفي أثناء عودتي وجدت معه مراسل "التّايمز" وكانت النّتيجة من اجتماعهما إرسال البرقية التي أطلعتك عليها[34].

ويقول بارنج، إنّ رأي غردون الّذي كتبه حول هذه الأحداث هو: رماني بارنج بشدّة واتّهمني بإذاعة سر من الأسرار لأنّني طلبت علناً إرسال الزّبير، والواقع أنّني تعمّدت هذا لأنقذ حكومة جلالة الملكة من الغضب الّذي تتعرّض له من وراء هذه الخطوة[35].

وقد اعترف بارنج باتّهامه لغردون والدّمار الّذي سببه الإعلان عن سياسة الانتفاع بالزبير، وقال: وبالنسبة للأثر الّذي أحدثه افتضاح هذا السّر، كتب مستر سبيرج رئيس جمعيّة محاربة الرّق إلى اللّورد جرانفيل في 18 مارس 1884 قائلاً له إنّه مكلّف من رئيس جمعيّة محاربة الرّق التي انعقدت بكامل هيئتها لإبلاغكم أنّ أيّ وضع تضع الحكومة فيه ذلك الشّخص (الزّبير) يكون تحقيراً لإنجلترا وفضيحة لأوروبا[36].

غير أنّ بارنج نفسه لم يسلم من الاتّهام. فقد وبّخه وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، بشأن تسريباته إلى الصّحافة إلّا أنّه نفى ذلك وأرجع الأمر إلى عدم استخدام غردون للشفرة، وقال إنّه شخص يصعب السّيطرة عليه[37]. كما عزا بارنج صعوبة تعيين الزّبير إلى غردون، وقال: إنّ الكثير من الصّعوبات نشأت من أعمال غردون نفسه، ففي الأوّل انتهك سمعة الزّبير وعامله بقسوة وأثار الرّأي العام في بريطانيا ضدّه، ثمّ بعد ذلك يرسل عدداً من التّلغرافات المتوحّشة والمتناقضة والّتي وبالضرورة تهز قناعتك في أحكامه، وفي الأخير يقوم بمخاطبة الصّحافة ويروي كلّ ما قيل... لست نادماً على إرسالي لغردون، إلّا إنّه سيكون تحرُّراً كبيراً لي عندما يعود. والطّريقة الوحيدة لقراءتي للحقائق أنّ نفوذ غردون لا يمتد أكثر من جدران الخرطوم وحتماً سيتناقص كلّما مضى الوقت[38].

لم يكن حوار غردون مع صحيفة "التّايمز" هو التّناول الإعلامي الوحيد لمسألة الزّبير. فمنذ أن ردّت الحكومة في 5 مارس 1884 بالاعتراض على تعيين الزّبير بدأت الحملة الإعلاميّة على غرار الحملة الّتي سبقت تعيين غردون. ففي 5 مارس 1884 ظهرت 7 موضوعات بالعناوين الرّئيسة التّالية: الزّبير للسودان، الزّبير للخرطوم، في الصّحافة المحليّة والإقليميّة[39]. قالت "التّايمز": لقد تأكّد الآن أنّ الزّبير هو الشّخص الوحيد الّذي له القدرة والإمكانيّة ليترأس حكومة في السّودان، الزّبير أنسب النّاس لإحلال الحكومة المصريّة. سوف يأتي إلى السّودان تحت شروط محدّدة، إنّ غردون مؤيّد لهذه الفكرة منذ أن ترك القاهرة وسوف يتوقّف اصطياد الرّقيق حتى الكنغو، وأنّه يعتقد بأنّه خلال عام واحد ستكون هناك انتفاضة من تجار الرّقيق ضدّ المهدي.

وفي نفس اليوم، كان هناك مقال آخر عن الزّبير في "التّايمز"، قالت إنّ الخرطوم ذات أهميّة كبيرة لمصر ويجب أن يحتفظ به من أجلها[40]. وفي اليوم التّالي، نشرت "التّايمز" مقالاً مرسلاً من الإسكندريّة يدعم فكرة تعيين الزّبير ووصفه بالسوداني ذي الطّاقة غير المشكوك فيها وذي القدرة على حكم السّودان، وجعل الطّريق مفتوحاً بين كورسكو وسواكن وبربر. وأكّد المقال أن يكون ذلك تحت السّيطرة البريطانيّة وليست المصريّة. وفي 7 مارس 1884، نشرت "التّايمز" –أيضاً– تقريراً وطالبت ببناء النُّفوذ البريطاني في الخرطوم[41]. وأعلنت صحيفة "البال مال غازيت"، أنّ الحاجة لتعيين الزّبير مضمون من عامة البريطانيين وسلفاً كانت هناك مطالبة جماعيّة بضرورة إحلاله محل غردون كسلطان مستقل للخرطوم. وطالبت صحيفة بيرمنجهام بوست الحكومة بالمضي في سياسة الإخلاء مع الاحتفاظ بالخرطوم كمفتاح استراتيجي لمياه النّيل[42].

وفي 6 فبراير 1884، وهو اليوم التّالي لظهور حوار غردون في صحيفة "التّايمز" أستجوبت الحكومة في مجلس العموم، وكانت هناك عاصفة من الاحتجاج ضدّ الزّبير والّذي وصف بأعظم تاجر رقيق في القرن. قال فوستر: إذا كان غردون قد أعطى هذه النّصيحة فلست مستعداً لأن أتبعه بطريقة عمياء، وإذا كانت الحكومة تفكر في هذا الأمر فيجب أن لا يلزموا المجلس والدّولة قبل أن يعطونا فرصة للتعبير عن آرائنا. وقال موجّهاً كلامه للنواب: لا تتركوا الحكومة تفترض أنّها يمكن ان تنجو من المسؤوليّة بإحلال الزّبير محل غردون. كما أنّ معظم الأعضاء الآخرين الّذين تحدّثوا في الموضوع والّذي شمل كثيرين مثل اشمت بارتليت الدّاعم المتعصّب لغردون في معظم الحالات اتّحدوا في مشاعرهم ضدّ الزّبير[43].

قام وزير الحربيّة؛ هارنجتون بالرد على النّواب مؤكّداً أنّ الحكومة قامت بإبداء دهشتها واعتراضها على توصيات غردون وخلص إلى القول: نحن قلقون جدّاً من أنّ غردون يستطيع إكمال مهمّته ويعود من هذا المأزق الخطير، ولكنّه من الأفضل أن يبقى لفترة طويلة يكمل العمل بنفسه على أن يترك المهمّة لعميل معترض عليه[44].

وفي 9مارس 1884، أبرق غردون مرّة أخرى إلى بارنج يقول له سأنتظر ما يستقر عليه رأيك بشأن الزّبير وإذا انقطعت الأسلاك البرقّية سأعتبر سكوتك موافقة على اقتراحي وأبقى في الخرطوم منتظراً مجيء الزّبير والاستعراض البريطاني في بربر[45] وقال غردون في برقية أخرى:

إذا تقرّر الجلاء فوراً عن الخرطوم بدون عمل حساب المناطق البعيدة فأقترح إرسال الموظّفين المصريين والجنود البيض مع استيوارت إلى بربر، حيث ينتظر أوامركم. وأرجو —أيضاً— أن تقبل حكومة جلالة الملكة استقالتي من بعثتي وسآخذ جميع المخزونات والسّفن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال، حيث اعتبرها كأنّها تحت حكم ملك بلجيكا، وسيكون في إمكانكم نقل جميع الموظّفين المصريين والجنود البيض من بربر إلى دنقلا ثمّ وادي حلفا وبناءً عليه يكون هذا هو رأيي النّهائي في حالة تصميمكم على الجلاء النّاجز عن الخرطوم.

أجاب وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، عن هذه البرقيّات في 11 مارس 1884، حيث قال: بحثت الحكومة برقيتك المؤرّخة في 9 مارس 1884 بعناية فيما يتعلّق بحكومة الخرطوم والسّودان مستقبلاً، ولكنّها تعتبر أنّ الأجوبة بالاستفهامات الخاصة بتعيين الزّبير غير شافية. إنّها مستعدّة للموافقة على أيّ مساعدة من دول إسلاميّة أخرى وتقرير أيّ مبلغ

مناسب يعتبره غردون ضرورياً لتنفيذ مهمّته بنجاح، ولكنّها غير مستعدّة لإرسال جنود إلى بربر[46]. حتى هذا الوقت لم يقتنع بارنج أنّ الحكومة البريطانيّة ماضية في رفضها لتعيين الزّبير، وافترض أنّ المسألة لم تبحث ولم يُتّخذ قراراً نهائياً بشأنها. فحاول الاستمرار في المطالبة عبر تلخيص برقيات غردون الأخيرة وإرسالها إلى جرانفيل قائلاً له:

(إذا قرّرتم في النّهاية إرسال الزّبير أرجو إبقاء الأمر سرّاً إذا أمكن حتى أتحدّث إليه هنا. فقد بلغني أنّه لن يذهب إلى الخرطوم إلّا إذا جاء غردون إلى القاهرة خشية اتّهامه إذا حدث لغردون مكروه. ولعلّ إعلان غردون لمسألة تعيين الزّبير مؤسف للغاية لأنّ مراسلي الصُّحف يتردّدون على هذا الأخير بينما يحضّه بعض النّاس هنا على إملاء شروطه باعتبار أنّنا لا نستطيع السّير بدونه، وهذا كلّه يجعل مساومته شاقة).

وفي 13 مارس 1884، ردّ جرانفيل إلى بارنج: تسلّمت برقيتك بشأن اقتراح غردون عن تعيين الزّبير وإرسال جنود بريطانيين إلى بربر فأبلغك أنّ الحكومة لا تقبل هذا الاقتراح. وإذا رأى غردون أنّ رحيله المبكر يقلل من فرص نجاحه في تنفيذ مهمّته وأنّ بقاءه في الخرطوم فترة أخرى يراها ضروريّة لإقامة حكومة مستقرّة بها فهو حرٌّ في البقاء، وإذا ما تعذّر عليه التّنفيذ فإنّه يجب أن يجلو عن الخرطوم ويقود حامياته بنفسه إلى بربر بلا إبطاء. وتعتقد الحكومة أنّه لن يستقيل من منصبه[47]. وعقب هذه البرقيّة كتب جرانفيل في 14 مارس 1884، رسالة خاصة إلى بارنج قال له: اجتمعت الوزارة مرّتين ولم يكن جلادستون حاضراً، فكان هناك انقسام في الرّأي عن وجود أو عدم وجود منافع خاصة للزبير، ولكنّ أعضاء مجلس العموم مجمعون على أنّه لا توجد حكومة من الأحرار أو المحافظين تستطيع تعيينه. أمّا إرسال الجنود إلى بربر فمسألة صعبة جدّاً وقد تؤدي إلى متاعب لا حد لها[48].

حاول بارنج بعد تسلُّمه خطاب الحكومة بتاريخ 13 مارس 1884، أن يبذل جهداً آخر لإقناع الحكومة، فردّ على التّلغراف في نفس اليوم بقوله: من شأن التّعليمات الواردة في برقيّة سعادتك المؤرّخة في 13 مارس الجاري، أنّها تؤدي إلى عواقب خطيرة، وحتى لو كانت المواصلات السّلكية مع الخرطوم لم تنقطع، لترددت في إبلاغها إلى غردون إلى أن أسألك ثانية إذا كنتم قد بحثتم جميع احتمالات المسألة. وحين تقولون إنّ لغردون أن يبقى في الخرطوم أيّة فترة يراها ضروريّة لإقامة حكومة مستقرة فهل يعني هذا أن يقيم أيّة مدّة غير محدّدة وأنّ الّذي سيخلفه حاكماً عاماً سيتلقى الأوامر من القاهرة كما هو الحال من قبل؟

ويستمر بارنج قائلاً: إنّها خطة سياسيّة ولكنّها مناقضة لسياسة ترك السّودان بالتأكيد، لأنها تؤدّي حتماً إمّا إلى أن تحكم مصر السّودان بغير مساعدة، وإمّا أن تؤدي إلى تعيين حكام عامين بريطانيين مع احتمال تعيين موظّفين رسميين آخرين من الإنجليز، ومثل هذا التّعيين يجعل الحكومة البريطانيّة مسؤولة عن حكم السّودان وأنا لا أعتقد أنّها تفكر لحظة في هذه السّياسة. ويضيف بارنج: ومن النّاحيّة الأخرى إذا كان القصد مجرّد تأجيل اقتراح استخدام الزّبير بضعة أشهر أخرى، فإنّني أؤكّد أنّ هذا التّعطيل لا يسهل من مأموريته، بل على العكس من ذلك أعتقد أنّ مشقة إقامة حكومة مستقرة تزيد ولا تتناقص، فأمّا الرّأي الآخر الّذي قد ينفذه غردون وهو الجلاء فوراً عن الخرطوم والالتجاء إلى بربر، فإنّه عرضة لانتقادات شديدة ويصعب تنفيذه جداً لأنّه يحمل في طيّاته التّضحية بحاميات سنار وبحر الغزال. وانتهى بارنج إلى: إنّ محاولات غردون الرّئيسة واضحة ومعقولة فهي تنحصر أوّلاً في مسألتي سحب الحاميات وإعداد حكومة مستقبليّة وهذان لا يمكن فصلهما عن بعضهما، ويؤسفني أنّه لا يوجد خلف له غير الزّبير.

وفي 16مارس 1884، أرسل جرانفيل الرّد التّالي إلى بارنج: استلمت برقيتك المؤرّخة في 13مارس 1884، والّتي تناقش فيها مسألة الحكم في السّودان وبعد أن بحثت الحكومة اعتراضاتك بحثاً مستفيضاً تبيّن أنّها لا تزال متمسّكة بالتعليمات الّتي زوّدتك بها في برقية 13مارس 1884، وأبلغك أنّ تعليماتنا الخاصة ببقاء غردون في السّودان تنسحب على المدّة الكافية لإنقاذ جميع الحاميات فقط وعلى إبداء فكرة عن الحكومة المستقرة مستقبلاً للسودان، فإذا اتّفق معك غردون على أنّ عقبات إقامة الحكومة تزيد مع الوقت ولا تنقص، فلا فائدة عندئذٍ من بقائه وعليه اتّخاذ أقصى ما يستطيع عملياً للجلاء عن الخرطوم في حدود تعليماتنا ببرقية 13 مارس 1884 الجاري. وبهذا قرّر بارنج الاستسلام وكتب إلى غردون في 17 مارس 1884 يقول له يجب أن تعتبر فكرة إرسال الزّبير قد تلاشت نهائياً وأنّ واجبك الآن أن تسير في أعمالك كأحسن ما تستطيع وفي حدود التّعليمات الواردة في برقيات جرانفيل.

هوامش الفصل الرّابع

(1) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص187.

(2) Jone Marlowe، op، cit، p. 157.

(3) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص88.

(4) عبدالسّميع الصّعيدي، غردون والسّودان، الدّار العربيّة للنشر، القاهرة، 1958، ص45.

(5) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، New York، p. 239.

(6) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan، 1882-1902، University P. ress، London، 1952، p. p. 217-8.

(7) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، New York، p. p. 2401-.

(8) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص110.

(9) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan، 1882-1902، op، cit، p. 220.

(10) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص111.

(11) H D Traill، England، Egyp. t and the Sudan، Archibald Constable and Comp. any، London، 1900، p. 73.

(12) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 231.

(13) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 231.

(14) Jone Marlowe، op، cit، p. 195.

(15) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص118.

(16) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 232.

(17) Charles Chenevix Trench، op، cit، p. 233.

(18) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 251.

(19) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan، 1882-1902، op، cit، p. 227.

(20) Mekki Shibeika، The Indep. endent Sudan، op، cit، p. 250.

(21) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan، 1882-1902، op، cit، p. 228.

(22) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص123.

(23) نفس المصدر، ص123.

(24) نفس المصدر، ص123.

(25) Jone Marlowe، op، cit، p. 197.

(26) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص124.

(27) Jone Marlowe، op، cit، p. 197، 198.

(28) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص126.

(29) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan ، 18821902-، op ، cit ، p. 233 .

(30) Charles Chenevix Trench، op ، cit ، p. 235 .

(31) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 199 .

(32) Charles Chenevix Trench، op ، cit ، p. 235 .

(33) Charles Chenevix Trench، op ، cit ، p. 235 .

(34) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 201 .

(35) Gordon's Khartoum Journals .

(36) بريطانيا في السُودان ، مصدر سابق، ص134 .

(37) Charles Chenevix Trench، op ، cit ، p. 236 .

(38) Charles Chenevix Trench، op ، cit ، p. 238 .

(39) Bernard M Allen ، Gordon and Sudan ، Macmillan and co ، London ، 1931 ، p. 296 .

(40) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 200 .

(41) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 200 .

(42) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 297 .

(43) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 202 .

(44) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 202 .

(45) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، p. 261262- .

(46) بريطانيا في السُودان ، مصدر سابق، ص136 .

(47) نفس المصدر ، ص138 .

(48) نفس المصدر ، ص138 ، 139 .

الفصل الخامس

حملة إنقاذ غردون

مظلّة جماعات الضّغط لإدخال القوات الدّوليّة إلى السّودان

1885-1884

لقد مضت الإشارة إلى أنّ اللّوبي الّذي نجح في تعيين غردون وتغيير مهمّته من استشارية إلى تنفيذيّة، كان يستهدف احتلال السّودان عن طريق تكتيك الادّعاء بحصار غردون في الخرطوم، الأمر الّذي يتطلّب إرسال القوات البريطانيّة لإنقاذه، على أن يتم الإمساك بتلك القوات في مشروع الاحتلال والاستعانة بها في بناء السّودان المستقل على النّحو الّذي بشّرت به الصّحف وعبّر عنه غردون في برقياته. كما أنّه وبوجود تلك القوات سيتم تنفيذ سياسة الإخلاء والّتي تعني إبعاد المصريين نهائياً من السّودان لتكون المحصّلة النّهائية هي بقاء القوات البريطانيّة، الأمر الّذي لا يعني سوى الاحتلال -كما أشرنا-. ولذلك كان رئيس الوزراء جلادستون يقول إنّ هناك جهات تسعى لاستغلال غردون واجهةً من أجل استعمار السّودان -كما سنورد ذلك لاحقاً-.

تعتبر عملية حصار غردونٍ ذي الشّعبيّة الواسعة في بريطانيا، العمود الفقري لهذه الاستراتيجيّة، الأمر الّذي سيمكن جماعات الضّغط من استغلال تلك الشّعبيّة في إرغام الحكومة لإرسال قواتها إلى السّودان. ولأنّه وكما يقول روبن نيلاند، إنّ هذه العمليّة قد تأخذ وقتاً طويلاً لإرغام الحكومة، فقد لجأ غردون إلى فكرة الاستعانة بالزبير باشا موقّتاً ليؤمّن نفسه في الخرطوم ضد تطوّرات الثّورة المهديّة حتى تأتي القوات البريطانيّة، إلّا إنه

فشل في ذلك -كما سبق وأن رأينا-. لم يُعر اللّوبي فكرة استخدام الزّبير اهتماماً كبيراً لأنه ينوي بعد وصول غردون إلى السُّودان استخدام حجة أنّه محاصر ولا يستطيع الخروج أو سحب الحاميات، وذلك من أجل الضّغط على الحكومة لإرسال القوات البريطانيّة. ومع أنّ هذه الخطط والاستراتيجيات قد أكّدتها الأحداث التي غطت الفترة من وصول غردون إلى الخرطوم 18 فبراير 1884 وحتى بعد مقتله بقليل في يوليو 1885، إلا إنّ الوثائق التي ظهرت بعد ذلك قد أضافت الدّليل المادي إلى تلك الخطط الّتي كانت تعتبر غير معلنة ومعروفة.

ومن بين تلك الوثائق؛ المذكّرة السّريّة الّتي كتبها الجنرال ولسلي إلى وزير الحربيّة؛ هارنجتون في 8 فبراير 1884، أي قبل أسبوع من وصول غردون إلى السُّودان والّتي قال فيها: إنّه وبمجرّد وصول غردون إلى الخرطوم سوف يجد نفسه منقطعاً ومحاصراً وبعد ذلك سيقوم الشّعب البريطاني بالمطالبة وبصخب بإرسال حملة لإنقاذه، وسوف لا يجد رئيس الوزراء جلادستون مفرّاً من إرسال الحملة وعندئذ سيتحوّل السُّودان من كونه مصرياً تركياً ويلتحق بالإمبراطوريّة البريطانيّة[1].

من الواضح، أنّ هذه المذكّرة السّريّة تعكس السّيناريو الّذي يراد تنفيذه أكثر من كونه توقعاً للأحداث. والسّبب في هذا الافتراض هو التّناقض الظّاهر في الحيثيات الّتي أوردها ولسلي والنّتيجة الّتي توصّل إليها، إذ إنّه يجب أن تكون النّتيجة المترتّبة على حصار غردون في السُّودان وإرغام الحكومة لإرسال القوات البريطانيّة هي لإنقاذه وليس لإلحاق السُّودان بالإمبراطوريّة البريطانيّة! فليس هناك أية علاقة منطقيّة بين الاثنين، وحتى ولو افترضنا أنّه توقّعٌ للأحداث، فكان من الواجب -أيضاً- أن تكون النّتيجة هي منع غردون من الدُّخول إلى الخرطوم طالما أنّ المذكّرة توقّعت هذه الأحداث المأساوية قبل وصول غردون إلى السُّودان، إذ إنّها كتبت في 8 فبراير 1884، بينما وصل غردون إلى الخرطوم في 18 فبراير 1884. وربّما ولهذا السّبب قال مايكل أشر إنّ مراقبين كثيرين اعتقدوا مؤخّراً أنّ ولسلي وغردون طبخا مؤامرة بينهما لتحويل مهمّة يفترض أنّها تقريرية إلى مهمّة غزو. (Wilfred Scawen Blunt was one of many observer who later believed that Wolseley and Gordon had cooked up aplot between them to turn what was supposed to be a reporting mission into a conquest)[2].

كذلك، وفي نفس اتّجاه مذكّرة ولسلي كتب السّكرتير الخاص لجلالة ملكة بريطانيا والّتي كانت على خلاف مع رئيس الوزراء؛ جلادستون، مذكّرة بتاريخ 9 فبراير 1884، جاء فيها: إنّ جلالة الملكة منفعلة جدّاً بخصوص السُّودان ومصر وترغب في أن تقول إنّها تعتقد أنّ لطمة قويّة يجب أن تسدّد لتقنع أولئك المسلمين بأنّهم لم يهزمونا، إنّهم أناس

همج ولن يستطيعوا الوقوف في وجه قوات نظاميّة جيّدة التّسليح والتّدريب، إنّ الملكة ترتعد خوفاً على سلامة الجنرال غردون، وإذا أصابه أي شيء فالنتيجة ستكون مروّعة[3]. وكانت رسالة الملكة بمثابة تمهيد للضغط على الحكومة. وبهذا فإنّ التّطورات الرّئيسية المتوقّعة بعد وصول غردون إلى السّودان هو بقاؤه في الخرطوم وادّعاء الحصار وعدم التّمكن من الخروج حتى يتسنى إرسال القوات البريطانيّة للأهداف الّتي أشرنا إليها.

ومثلما جرّب غردون الاستعانة بالزبير –احتياطاً– فإنّ ولسلي كذلك لم ينتظر وصول غردون إلى الخرطوم ومحاصرته فيها حتى تتسنى له المطالبة بإرسال القوات البريطانيّة وإنّما استغل الاضّطرابات في شرق السّودان ليتّخذ منها حجةً بإرسال القوات كإجراء احتياطي أيضاً.

ففي 8 فبراير 1884، كتب مذكّرة عسكريّة إلى وزير الحربيّة هارنجتون بمناسبة هزيمة قوات بيكر من قبل قوات عثمان دقنة في شرق السّودان (هذه المذكّرة غير المذكّرة السّرية الّتي كتبها في نفس التّاريخ)، قال فيها إنّ هزيمة قوات بيكر ستعقّد الأمور في السّودان. فعندما يصل الجنرال غردون إلى الخرطوم سوف يجد نفسه في وضع أسوأ من الوضع الّذي تركه وهو في القاهرة. قوات بريطانيّة تمّ حصارها في سواكن لا تجرؤ على الذّهاب حتى إلى أميال قليلة من المنطقة المحاصرين فيها، وسوف يرى النّاس أنّ حامية الخرطوم والّتي يقودها ضابط بريطاني (يقصد غردون) محاصرة أيضاً نفس حصار القوات البريطانيّة في سواكن، ولأنّنا أعلنا أنّنا سنسحب القوات والحاميات من السّودان، فإنّه من غير المتوقّع أن يأتي إلى صفنا أيٌّ من الزّعماء السّودانيين لأنهم يحسبون حساب ماذا يمكن أن يحدث إذا تمّت إبادة جميع الحاميات المصريّة وترك القطر إلى حاله.

وأضاف ولسلي: وفي هذه الحالة المأساويّة فإنّ غردون ليس بإمكانه سوى التّعامل مع الوضع بالتوسّل ولتمكينه من التّعامل مع المتمرّدين من موقع القوة لا بدّ من إظهار قوة النّفس وما لم يتم عمل شيء ما، وأن يتم على الفور استعراض للقوة بصورة لا تحتمل الخطأ فإنّه من المؤكّد أنّ غردون سيجد نفسه سجيناً في الخرطوم وغير قادر سوى الصمود وحيداً. لقد حان الوقت الآن لعكس السّياسات وأنا أنصح أنّه وأثناء إعلان غردون نفسه حاكماً عاماً على السّودان أن يعلن عن نواياه من أنّ المنطقة الواقعة جنوب وادي حلفا سوف لن تحكم مستقبلاً بالباشاوات المصريين. إنّهم سيحكمون بمسؤولين سودانيين تحت قيادة ضباط بريطانيين حيث يتم تكوين حكومة وطنية. ويجب إرسال قوات بريطانيّة إلى وادي حلفا وتعزيز القوات البريطانيّة في سواكن لتهاجم قوات عثمان دقنة في تلك المنطقة. هذه العمليات أعتقد أنها تقوّي الجنرال غردون وتمكنه من تنفيذ أي سياسة تعتبر مستحسنة في الخرطوم، واقترح أن ترسل قوة صغيرة لتعمل في منطقة سواكن فقط[4].

ومما تجدر ملاحظته في هذه المذكّرة، أنّه وبالإضافة إلى مطالبة ولسلي بإرسال القوات هو قوله: لقد آن الأوان لعكس سياسة الحكومة، وقوله كذلك: الإعلان عن سياسة إنشاء حكومة وطنيّة مستقلة في السُّودان، وطرد الباشوات المصريين والأتراك. فبالنسبة لقوله عن عكس السّياسات فهو يعني التّخلي عن سياسة إخلاء السُّودان إلى الإمساك به، وطالما أنّه أيّد إقصاء المصريين ونادى بدخول القوات البريطانيّة فإنّ الإمساك بالسودان لا يعني سوى احتلاله بالقوات البريطانيّة. ولعلّ هذا هو نفسه مضمون ما أورده في مذكّرته السّريّة: إلحاق السُّودان بالإمبراطوريّة البريطانيّة وقطعه عن المصريّة التّركيّة. أمّا بالنسبة لآرائه حول علاقة مصر بالسودان فهو تأكيد لما قلناه مراراً من أنّ المقصود من كلّ هذه التّرتيبات هو تفكيك أو تحجيم مصر وإرجاعها إلى حدودها الطبيعيّة. ومن جهة أخرى، قام الإعلام وكالعادة للإسناد والمساعدة. ففي نفس اليوم الّذي كتب فيه ولسلي مذكّرته إلى وزير الحربيّة 8 فبراير 1884، مقترحاً فيها إرسال القوات، طالبت الصُّحف البريطانيّة –أيضاً– بإرسال القوات إلى السُّودان. وقالت صحيفة "التّايمز":

(إنّه من الصعب التّوضيح للشعب لماذا تمّت مقابلة مهمّة غردون منذ البداية بأنّ بريطانيا سوف لن تحرّك رجلاً أو بندقيّة لدعمه). نرجو أن نشير هنا أنّه منذ أن تمّ تعيين غردون قرّرت الحكومة مباشرة أنّها سوف لن ترسل أي قوات بريطانيّة تحت أي ظرف من الظّروف لمساعدته، وقد قامت الحكومة بهذه الخطوة المبكرة لقطع الطّريق أمام ما كانت تعتقد أنّه ربّما يجري توريطها في السُّودان عبر مهمّة غردون كما سنرى ذلك بصورة أوضح لاحقاً.

ردت الحكومة على مذكّرة ولسلي ومطالبات الصُّحف بالرفض، حيث أخبر رئيس الحكومة؛ جلادستون، وزير خارجيته؛ جرانفيل، في 9 فبراير 1884 أنّ إرسال أي حملة عسكريّة إلى السُّودان سيعتبر تغييراً كاملاً لسياسة الدّولة.

ولكن وقبل الانتهاء من جدل القوات الّتي سببها هزيمة بيكر، وصلت أخبار أخرى بهزيمة قوات أخرى في سنكات بتاريخ 12فبراير 1884، فتطوّر النّقاش بذلك حول السُّودان. تحرّك مجلس النّواب واللّوردات لاقتراع صوت لوم على الحكومة والهجوم على سياستها تجاه السُّودان.

وكان البرلمان قد بدأ التّداول في موضوع غردون والسُّودان منذ وقت مبكّر جدّاً قبل وصول أنباء هزائم قوات بيكر وسنكات. ففي 5 فبراير 1884، استجوب رئيس الحكومة؛ جلادستون، في البرلمان عن طبيعة مهمّة غردون حيث أوضح قائلاً: "لقد أرسلت الجنرال غردون للذهاب إلى السُّودان لإعداد تقرير عن أفضل السُّبل لمساعدة الخديوي

للانسحاب من السّودان"، فردّ اللّورد سالسبوري من المعارضة على الرّئيس قائلاً إن غردون ليس مناسباً لمثل هذه السّياسة لأنّه أمضى حياته مقاتلاً ومتقدّماً وهو بذلك لا ينفّذ سياسة الانسحاب[5]. وأشار سالسبوري إلى سياسة الإخلاء وهاجمها بشدة واحتقار، وقال إن غردون لم يقبل بالمهمّة من أجل الفرار ويجب أن لا يسمح لبريطانيا أن تزيح عن كاهلها مسؤولية السّياسات التّي شجّعت مصر على تبنيها[6]. ويتّضح من هذا الحديث أنّ اللّورد سالسبوري زعيم المعارضة ضدّ سياسة الحكومة الخاصة بإخلاء السّودان. ويتّفق في ذلك مع اللّورد هارنجتون؛ وزير الحربيّة، ومستشاره العسكري؛ الجنرال ولسلي، هذا إلى جانب غردون والّذي هاجم في حواره مع صحيفة "البال مال غازيت" في 9 يناير 1884، سياسة الإخلاء واعتبرها سياسة غير عملية. وبالتالي يمكن القول بصفة عامة إنّ الهجوم على سياسة الإخلاء كان هو خط اللّوبي السّياسي.

وعلى خلفية هزيمة سنكات انتقد سالسبوري الحكومة في مجلس اللّوردات واصفاً سياساتها بالتّذبذب والتّناقض وطالب بضرورة تحرير سنكات. وردّت الحكومة عليه أنّ المهمّة الرّئيسية لغردون هي تخليص الحاميات بالوسائل السّلمية، وإذا تم ذلك عن طريق الحرب فسوف يكون ذلك مخالفاً للسياسة الّتي أعلنتها.

جاء الهجوم العنيف من قبل السّير مايك هكس. بدأ هكس حديثه بلوم الحكومة على توقّعها بأن يقوم غردون بتنفيذ مهمّته استناداً على نفوذه الشّخصي دون مساعدتها، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى الهجوم على سياسة الإخلاء. كما قال —أيضاً— إنّ غردون قد أشار وهو في طريقه إلى السّودان إلى أنّه يتوقّع قتالاً أثناء عملية سحب الحاميات، وإذا افترضنا أنّ ذلك القتال لم يكن محبباً لدى غردون، فهل تنوي الحكومة إرسال أيّ قوات لمساعدته أم أنّها تنوي تركه وشأنه ليتدبّر أمره؟ أعتقد أنّ على الحكومة أن تبدأ التّفكير في ذلك وأتمنى أن تقوم بإبلاغ غردون أنّ الحكومة ستدعمه[7].

ومن جانب الحكومة، قام الوزير ديلك وأوضح للمجلس أنّ مهمّة غردون لم تتم وفقاً لرغبة الحكومة، وإنّما وفق رغبته هو وأنّ الفرصة الوحيدة للنجاح هي أن تتم بصورة سلميّة. وقال إنّه ليست هناك مصالح بريطانية أو أوروبيّة في السّودان بما يبرر إرسال قوات بريطانيّة أو صرف موارد بريطانيّة من أجل تنظيم المصالح المصريّة هناك، وعندما وافقنا على مهمّة غردون كان ذلك من باب الاستجابة لنداء الحكومة المصريّة ومساعدتها فقط بصورة غير ملزمة. وعلى المجلس أن يعلم أنّ غردون لم يقترح قبل مغادرته إنجلترا أن تخليص حاميات شرق السّودان يدخل ضمن مهامه[8]. وفي النّهاية ومع ازدياد الضّغوط قرّرت الحكومة إرسال قوات بريطانيّة لتخليص طوكر من الحصار، ولكن بشرط أن لا

يكون هناك أي ابتعاد عن سياسة الإخلاء. وصدرت التّعليمات إلى الجنرال ستيفنسون القائد العام للقوات المصريّة بإرسال قوة بقيادة الجنرال جراهام إلى شرق السُّودان لتحرير طوكر واتّخاذ أيّ تدابير لحماية البحر الأحمر. وقال جون مورلي إنّ قرار إرسال القوات البريطانيّة إلى الشّرق جاء نتيجة للحملة المتصاعدة في الصُّحف ولضغوط البرلمان.

وعلى الرُّغم من موافقة الحكومة بإرسال القوات إلى سواكن، إلّا أنّ ولسلي فشل في الحصول على مبتغاه لأنّه كان يريد إرسال القوات إلى وادي حلفا والّتي حتماً ستتقدّم إلى الخرطوم. كما أنّه ليس هناك أيّ طريقة للاستفادة من قوات جراهام الّتي سوف ترسل للشرق نتيجة لتقييدها من قبل الحكومة بعدم تجاوز حدود البحر الأحمر، بالإضافة إلى تأكيد الحكومة تمسُّكها بسياسة الإخلاء. ولأنّ مسألة إرسال القوات بحجج التّطورات في شرق السُّودان كانت إجراءً احتياطياً -كما قلنا-، فقد تحوّل اللُّوبي إلى تطبيق الاستراتيجيّة الرّئيسيّة بعد فشل محاولة الشّرق، وهي استراتيجيّة إرسال القوات البريطانيّة من أجل إنقاذ غردون.

ولأنّ ذلك يتطلّب بقاء غردون تحت الحصار، فقد ادّعى غردون أنّه محاصر منذ مارس 1884، وأنّ الاتّصالات مقطوعة بينه وبين القاهرة وبربر وأنّه لا يستطيع الخروج ولا سحب الحاميات. وأقول ادّعى غردون، لأنّ الحكومة أمرته في البرقيات الأخيرة بشأن الزّبير في 13 و16 مارس 1884، أن ينسحب من الخرطوم تماماً، حيث قالت برقية 13 مارس 1884 المرسلة من وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، إلى بارنج: تسلّمت برقيتك بشأن اقتراح غردون عن تعيين الزّبير وإرسال جنود بريطانيين إلى بربر فأبلغك أنّ الحكومة لا تقبل هذا الاقتراح. وإذا رأى غردون أنّ رحيله المبكّر يقلل من فرص نجاحه في تنفيذ مهمّته وأن بقاءه في الخرطوم فترة أخرى يراها ضرورية لإقامة حكومة مستقرة بها فهو حر في البقاء، وإذا ما تعذّر عليه التّنفيذ فإنّه يجب أن يجلو عن الخرطوم ويقود حامياته بنفسه إلى بربر بلا إبطاء. وتعتقد الحكومة أنّه لن يستقيل من منصبه[9].

كما قالت برقية 16 مارس 1884، والمرسلة -أيضاً- من جرانفيل إلى بارنج: استلمت برقيتك المؤرّخة في 13 مارس 1884، والّتي تناقش فيها مسألة الحكم في السُّودان وبعد أن بحثت الحكومة اعتراضاتك بحثاً مستفيضاً تبيّن أنّها لا تزال متمسّكة بالتعليمات الّتي زوّدتك بها في برقية 13مارس 1884، وأبلغك أنّ تعليماتنا الخاصة ببقاء غردون في السُّودان تنسحب على المدّة الكافية لإنقاذ جميع الحاميات فقط وعلى إبداء فكرة عن الحكومة

المستقرة مستقبلاً للسودان، فإذا اتّفق معك غردون على أنّ عقبات إقامة الحكومة تزيد مع الوقت ولا تنقص فلا فائدة عندئذ من بقائه وعليه اتّخاذ أقصى ما يستطيع عملياً للجلاء عن الخرطوم في حدود تعليماتنا ببرقيّة 13 مارس 1884 الجاري.

وبما أنّ هذه التّعليمات صريحة وواضحة وأنّه وفي حال تنفيذها سينهي مشروع احتلال السُّودان الّذي خطط له أن يقوم تحت غطاء إنقاذ غردون، فكان لا بدّ من الخروج من هذا المأزق بحيث يتمكّن غردون من البقاء ضدّ التّعليمات الّتي أمرته بالخروج دون إبطاء حتى يتسنى استكمال الخطوات الأخرى. لذلك قال في هذا الوقت إنّ خط التّلغراف قد انقطع وأنّه نتيجة لذلك لم يتسلّم تعليمات الحكومة الّتي أمرته بالخروج وبقي في الخرطوم. وبالإضافة إلى هذا التّحليل الافتراضي فإنّه ثبت عملياً أنّ خط التّلغراف لم ينقطع كما ادّعى غردون لأنّه اتّضح أنّه كان يتواصل مع الكثير من الجهات خارج السُّودان في نفس ذلك الوقت كما نرى ذلك في موضعه.

وفوق ذلك، فقد أكّد الكثير من المحللين أنّه كان بإمكان غردون مغادرة الخرطوم وأن ادّعاءه بعكس ذلك لم يكن صحيحاً. حتى أنّ غردون نفسه قد أشار إلى توافر مثل تلك الإمكانية إلّا إنّه رفض الخروج ليس لشيء سوى لتمكين اللّوبي من استخدام قضيّة الحصار لإرسال القوات البريطانيّة. ففي 5 أكتوبر 1884، ألمح غردون في جريدته الّتي ظلّ يكتب فيها منذ أن وصل الخرطوم وبيّن فيها الأحداث إلى مسألة إمكانيّة الانسحاب إلى بربر، حيث قال: قد يقال لماذا لا يتقهقر إلى بربر؟ ولكنّني ما كنت لأرتكب هذا الخطأ مطلقاً لأنّني أردت أنْ أبيّن بطريقة إيجابيّة أنّني بريء من وزر إهمال الحاميات.

وأكّد نفس الأمر في مكان آخر من جريدته بتاريخ 29 أكتوبر 1884، عندما قال: كنت أود أخذ بربر باعتباره أسلم العمليات الحربيّة الميسورة لولا أنّ الاستيلاء عليها يغري الحكومة على القول بعدم وجود ضرورة لإرسال حملة تنقذ الحاميات[10]. كذلك أشار روبن نيلاند إلى أنّ غردون قصد من بقائه في الخرطوم إجبار الحكومة لإرسال حملة الإنقاذ، وأضاف: ما لم يفعله غردون خلال تلك الفترة هو الشّروع في الجلاء أو حتى وضع خطة لذلك، بل على العكس يبدو أنّ غردون ومن لحظة وصوله للخرطوم قد افترض أنّه لو بقي هناك وتمسّك لفترة كافية، فإنّ حملة إنقاذ لا بدّ أن ترسل إليه، بل إنّه كان يراهن على أسلوب الدّفاع المتقدّم. فقد أرسل في يوم 26 فبراير 1884 بعد أسبوع واحد من وصوله تلغرافاً إلى بارنج ذكر فيه أنّ الحملة يجب أن تبدأ فوراً بمهاجمة الأعداء في مواقعهم، كما أصدر إعلاناً لسكان الخرطوم يخبرهم فيه أنّ قوات الحكومة البريطانيّة هي الآن في الطّريق إليهم وسوف تصل الخرطوم خلال أيام[11].

وقال نيلاند في مكان آخر -أيضاً-: ما لم يفعله غردون هو إطاعة الأوامر الّتي صدرت إليه وهذه حقيقة أساسية، لأنّ المصير الّذي لاقاه غردون في نهاية الأمر هو خطاه وحده، إنّ الأوامر الّتي صدرت إليه وبأيّ صورة تمّ تفسيرها كانت تعني إمّا أن يرفع تقريراً عن الأحوال في الخرطوم أو أن يقوم بمباشرة جلاء الحاميات والمواطنين الأجانب ولم يؤمر بأيّ حال بأن يبقى في المدينة ويتحدّى المهدي وينتظر الإنقاذ، ولكن ذلك بالضبط هو ما قام به غردون، هذه الحقيقة من المهم تكرارها لأنّ إقامته الّتي استمرت شهوراً أكّدت نيّته في البقاء وخوض الحرب[12].

واستمر نيلاند يقول: أخطأ غردون خطأً فادحاً في تقديره لقرار رئيس الوزراء جلادستون. لقد توقّع غردون منذ مارس 1884، أنّه لو تمسّك بالبقاء في الخرطوم فإنّ الحكومة البريطانيّة سوف؛ بل يجب أن ترسل حملة إنقاذ، ولكن ما لم يتوقّعه هو كم سيستغرق من الوقت لتغيير موقف رئيس الوزراء حتى في وجود ضغط شعبي عارم[13].

وكان هناك من يرى أنّ هناك عدة خيارات أمام غردون. الخيار الأوّل أن يتبع التّعلميات الصّادرة له من لندن بأن يرفع تقريراً ويغادر المدينة تاركاً المواطنين والحامية لمصيرهم بينما يهرب هو عبر الصّحراء نحو الشّمال، فمبعوثاه وجواسيسه كانوا يعبرون الصّحراء كلّ ليلة. إذاً، فقد كان في مقدوره التّسلّل بكلّ هدوء لينجو بنفسه. والخيار الثّاني هو أن يأخذ الحامية وأولئك الّذين يرغبون في المغادرة شمالاً، والخيار الثّالث والّذي كان خياراً انتحارياً هو أن يتمسّك بالمدينة بواسطة القوات الموجودة لديه إلى أن تضطر بريطانيا إلى إرسال قوة إنقاذ لإخراجه، وكان هذا الخيار يتطلّب، وقتاً للضّغط على الحكومة، ووقتاً لوضعه حتى يصبح الوضع حرجاً، ووقتاً حتى يحشد ولسلي قواته لحملة الإنقاذ[14].

ويرى الدُّكتور محمد فؤاد شكري، أنّ غردون توقّف عن سياسة إخلاء السُّودان لأسباب منها: أنّ قسماً كبيراً من أهل الخرطوم كانوا لا يزالون يثقون فيه وشجّع وجوده بينهم على أنّهم صاروا لا يريدون مغادرة الخرطوم، ومنها أنّه وبسبب إذاعات غردون سرى الاعتقاد بأنّه ممثل للحكومة البريطانيّة ومندوبها في السُّودان وأنّ نجدات من الجنود البريطانيين في طريقها فعلاً إليه ليس لاستنقاذ السُّودان من براثن المهديّة فحسب، بل ولغرض أهم من ذلك، هو ضم السُّودان إلى إنجلترا وما مجيء غردون إلى الخرطوم إلّا تمهيداً لمجيء الحملة الإنجليزيّة المرتقبة[15]. وحول إمكانية الانسحاب عقب انقطاع خط التّلغراف يقول شكري: ولا شك أنّ غردون وعلى الرُّغم من قطع الخط التّلغرافي في

12 مارس 1884 وبداية الحصار على الخرطوم، كان لا يزال لديه الفرصة خلال شهر أبريل بأكمله وحتى منتصف شهر مايو 1884 للخروج من الخرطوم والنجاة بنفسه وبالحامية والموظفين المصريين وغير هؤلاء عن طريق بربر لو أنّه حاول أن يفعل ذلك[16].

وبعدما قرّر غردون البقاء والتّمسّك بالخرطوم من أجل الأهداف الّتي أشرنا إليها، بدأ في سياسة استقطاب السّودانيين إلى جانبه عن طريق استخدام المنشورات. ويقول الدُكتور رأفت الغنيمي:

"وكان أهالي الخرطوم يفاجأون بمنشورات تصدر باللُّغات العربية والإنجليزيّة والفرنسيّة، احتوت على بلاغات للسودانيين تقول إنّه قد استولت حكومتنا البريطانيّة على حكومتكم المصريّة فاطلبوا لأنفسكم الحريّة... الإمضاء.. رجال بريطانيا العظمى. وبلاغ آخر يقول إنّ حكومة جلالة السُلطان عبدالحميد لم تعد قادرة على تحمُل نفقات حربها مع روسيا، ولذلك باعت قسماً من أملاكها التّابعة لمصر وهو السُودان المصري لحكومة جلالة الملكة فكتوريا وتقاضت ثمناً لذلك 250 مليون جنيه"[17]. وبالتّالي فإنّ من الواضح أنّ هناك إمكانية للانسحاب والخروج من الخرطوم وفقاً لتعليمات الحكومة. ولكن، لأنّ غردون يعلم تماماً الهدف من بقائه في الخرطوم فقد آثر التّمسُك بها حتى تضطر الحكومة إلى إرسال حملة لإنقاذه.

واستناداً على هذه التّطورات، بدأ سيناريو إرسال القوات البريطانيّة بالاقتراح الّذي تقدّم به بارنج إلى وزير الخارجيّة جرانفيل في أواخر مارس 1884 بعد أن تعرّض لسيل من البرقيات من رومانو جسي (كان قد عمل مع غردون في السُودان خلال الفترة 1874– 1879)، المقيم في بربر والّذي يشير فيها إلى سوء الأوضاع في الخرطوم وحصار غردون، وطالب بعمل شيء لإنقاذه. وعلى ذلك، كتب بارنج إلى جرانفيل قائلاً: "السُؤال الآن هو كيف يمكن إنقاذ غردون وستيوارت من الخرطوم"؟ كما قال أيضاً إنّه مقتنع تماماً أنّ غردون عصى التّعليمات الّتي أرسلت له وأنّه لا يلوم إلّا نفسه على موافقته لإرساله إلى السُودان إلّا إنّه يرى في نفس الوقت –أيضاً– أنّه لا يجب تركه إذا كان هناك فرصة لمساعدته من النّاحية العسكريّة. وكان من رأي بارنج أنّه إمّا أن يظل غردون في الخرطوم حتى فصل الخريف، حيث يمكن إرسال حملة الإنقاذ عن طريق النّيل، أو إرسال قوات جراهام الّتي لا تزال في سواكن لفتح طريق بربر وفتح الاتّصالات مع الخرطوم.

وفي 25 مارس 1884، ردَّ السّيد جرانفيل؛ وزير الخارجيّة، إلى بارنج قائلاً: "ترى الحكومة أنّه من الخطورة بمكان إرسال القوات البريطانيّة إلى بربر وتعتبر ذلك أمراً غير مبرر". وطلب من بارنج أن يبلغ هذه الرّسالة إلى غردون وأن يقول له: ترى الحكومة وترغب في أن تتّخذ من التّدابير ما يخوّلك من البقاء في الخرطوم إذا رأيت أنّ ذلك ضروري أو أن تنسحب عن طريق الجنوب أو أي طريق آخر تراه مناسباً. وفي اليوم التّالي أرسل جرانفيل برقيّة أخرى إلى بارنج وأبلغه فيها أنّ الحكومة لا تنوي إرسال القوات البريطانيّة إلى بربر وأنّها أبلغت الجنرال جراهام أن ينهي وبالسرعة اللازمة مهمّته في شرق السّودان[18].

وفي 26 مارس 1884، وجّه بارنج خطاباً استعطافياً إلى مجلس الوزراء البريطاني قال فيه: ضعوا أنفسكم في مكان غردون وستيوارت. لقد أرسلوا من قبل الحكومة الإنجليزيّة إلى السّودان في مهمّة صعبة وخطيرة. وأنّ اقتراحهم بإرسال الزّبير قد رُفض، والتّداعيات الّتي توقعوها قد حصلت. وإذا قرّرتم في الوقت الحالي عدم مساعدته فأرجو أن تخبروا غردون أن يتمسّك بموقعه خلال هذا الصّيف. وبعد ذلك، وإذا كان لا يزال محصوراً فإنّه لا بدّ من إرسال حملة لإنقاذه في أوّل فرصة في الخريف. إنّ إرسال غردون إلى السّودان كان مسؤوليتنا ويجب علينا أن لا نتركه[19].

وعلى الرُّغم من هذه المناشدة القويّة، لم تستجب الحكومة، وطلب رئيسها من جرانفيل في 28 مارس 1884 أن يقول إلى بارنج إنّ الحكومة غير موافقة على إرسال قوات عسكرية في الخريف ولغردون مطلق الحريّة في أن يغادر الخرطوم متى ما شاء وبأيّ طريق يختار. وأنّ الحكومة سوف لن تضيف إلى التّعليمات الّتي لديه ما لم يستلموا منه المعلومات عن وضعه الحالي وتأميناته وكذلك خططه في كيفيّة تنفيذه لمهامه وعن الأوضاع الحالية في السّودان[20].

اجتمع مجلس الوزراء بتاريخ 29 مارس 1884، لمناقشة برقية بارنج لإرسال حملة الإنقاذ. وقد كان رئيس الحكومة جلادستون غائباً ولكنّه أرسل رأيه عن طريق وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، قال فيه: "أوافق على إرسال الحملة المقترحة إذا كان محصوراً في هدف واحد فقط وهو سلامة غردون". (ويقصد بذلك إنقاذه).

أثناء ذلك ظهر اقتراح مضاد لإرسال قوات جراهام من بورتسودان إلى بربر من السيد وزير الحربيّة هارنجتون الّذي برّر رفضه بأنّ إرسال تلك القوة الصّغيرة من القوات البريطانيّة من سواكن إلى بربر سيجعلها تعاني من عوامل ارتفاع الحرارة الشّديدة أثناء سيرها، وقد لا

تجد موارد مائيّة لازمة لها واقترح بدلاً عن ذلك انتظار فصل الخريف لإرسال قوة كبيرة عن طريق النّيل. وقد كان هارنجتون متّفقاً مع ولسلي الّذي رفض فكرة استخدام قوات جراهام وفضّل حملة عسكريّة كبيرة على النّيل[21].

أعتقد أنّ الهدف من هذا الرّفض هو أنّه وحسب تعليمات الرّئيس فإنّ مهمّة قوة جراهام ستكون مسؤولة فقط عن سلامة غردون، أي أن تنقله من الخرطوم آمناً وهو الأمر الّذي سيقضي على المشروع السّياسي القائم على فكرة الاستفادة من القوات البريطانيّة في مشروع الاحتلال وليس الإنقاذ. كما أنّ إشارة كلّ من وزير الحربية والجنرال ولسلي إلى إرسال حملة عبر النّيل ليس لصعوبة العوامل المناخيّة على طريق بربر سواكن، كما قال وزير الحربية، وإنّما كانوا يريدون من حملة النّيل أن يرسلوا قوة كبيرة جدّاً بحرية وصحراويّة للخرطوم من أجل الاحتلال كما سنرى ذلك.

على كلٍّ، توصّلت الحكومة إلى قرار عدم إرسال الحملة أخذاً بجزء من وجهة نظر هارنجتون وولسلي الخاصة باستحالة إرسال القوات البريطانيّة من سواكن نسبة لعوامل المناخ، ولكنها في نفس الوقت لم تأخذ بالجزء الآخر من الرّأي القائل بإرسال الحملة الموسّعة في فصل الخريف واكتفت بالقرار الآتي: يجب ترك الخيار لغردون ليعمل وفقاً لما يراه مناسباً. فإذا رأى أنّ المناسب البقاء في الخرطوم فعليه ذلك وإذا رأى غير ذلك عليه الانسحاب إلى الجنوب أو أي جهة يختارها.

حول بارنج قرار الحكومة بعدم إرسال القوات البريطانيّة وترك الخيار لغردون إمّا أن ينسحب إلى الجنوب أو أيّ اتّجاه آخر. ولكن وبرغم وضوح هذه التّعليمات إلّا إنّ غردون لم ينسحب لأنه قال فيما بعد إنّه لم يستلم تلك التّعليمات. غير أنّه ويبدو من خطابه إلى بارنج في 31 مارس 1884، أنّه استلم تلك التّعليمات أو على الأقل علم بمضمونها الّذي رفض فيه إرسال الحملة، ولذلك بدأ التّفكير في اتّجاه آخر وهو محاولة الحصول على قوات من تركيا، إذ قال لبارنج في تلك الرّسالة إذا استطعت أن تجنّد لي 3،000 من الجنود الأتراك المشاة بمبالغ ماليّة جيّدة و1،000 من الفرسان الأتراك، كلّ الأمور بما فيها تحطيم المهدي سوف تنتهي خلال أربعة أشهر[22].

كان اقتناع غردون أنّ الحكومة سوف لن ترسل له القوات البريطانيّة قد أصابه بنوع من اليأس والغضب، وفي ذلك المزاج أرسل برقيته الشّهيرة الّتي صارت برقيّة تاريخيّة على حدّ قول بارنج وآخرين، حيث قال فيها مخاطباً بارنج بتاريخ 7 أبريل 1884:

"إنّ الموقف كما افهمه هو أنكم تؤكّدون عزمكم على عدم إرسال أيّ مدد إلى بربر وانتم تمنعون عني الزّبير ولذلك أعتبر نفسي حرّاً في التّصرف وفقاً للظروف. وسوف أبقى هنا أطول مدّة ممكنة، وإذا استطعت قمع الثّورة فسأفعل وإلّا سآوي إلى خط الاستواء واترك لكم وصمة عار لا تمحى لإهمالكم حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلا مع تأكيدي لكم بأنّكم ستضطرون في آخر الأمر إلى تحطيم المهدي في أحوال مفعمة بالصّعاب كي تحافظوا على السّلام مع مصر"[23].

كان غردون عندما كتب هذه البرقية يائساً غير أنّ جماعات الضّغط المساندة له قد نشطت وتحرّكت لمواجهة الحكومة والضّغط عليها ودار بينهما صراع عنيف. ففي 2 أبريل 1884، اجتمع مجلس الوزراء لمناقشة موضوع تقديم تنوير لمجلس اللّوردات بشأن تطوّرات إرسال القوات البريطانيّة. ويذكر أنّه وقبل أن ينتهي اجتماع المجلس سأل أحد الوزراء رئيس الحكومة؛ جلادستون، قائلاً له: هل هناك أي شيء آخر؟ فردّ جلادستون قائلاً: لا... لا... لقد قمنا بواجباتنا المصريّة ونحن الآن حكومة مصريّة[24]. ويظهر من هذا الرّد السّاخر أنّ الحكومة البريطانيّة غرقت في القضايا المصريّة السّودانيّة لدرجة اعتقاد الرّئيس أنّ حكومته صارت حكومة مصريّة. وبهذه الرّوح دخل جلادستون إلى مجلس اللّوردات في 3 أبريل 1884 للتنوير بتطورات قضية غردون، فقال:

"إنّ مهمّة غردون مزدوجة، استشاريّة وتنفيذيّة، الجانب الاستشاري تمّ تكليفه به من قبل الحكومة البريطانيّة والجانب التّنفيذي من قبل الحكومة المصريّة. وعندما سأله أحد الأعضاء عن إمكانيّة إصدار قرار باستدعاء غردون من السّودان ردّ جلادستون: (أرى أنّ الوقت لم يحن بعد لاستدعائه والمبدأ الّذي نتعامل به هو عدم التّدخّل في شؤونه إلّا في حالات الضّرورة. الجنرال غردون ليس تحت أي قيود أو أوامر ليبقى في السّودان، لقد تمّ إعطاؤه السّلطة ليقرر الانسحاب إذا كان يرى أنّ ذلك هو الأفضل. وأؤكّد مرّة أخرى أنّ الجنرال غردون ليس لديه أيّ تعليمات تجعله باقياً في السّودان في هذا الوقت إذا قرّر ذلك)[25]. واختتم حديثه متذمراً:

هذه هي المرّة الـ17 الّتي يناقش فيها هذا المجلس القضية السّودانية، وأود أن أعرف هل هذه الطّريقة مفيدة للدولة؟ وبوصفي رئيساً لها فقد سجّلت اعتراضي على هذا الأسلوب وقلت إنّه ليست هناك أي سابقة له. ليس هناك في كلّ سجلات البرلمان ما يشبه مثل هذا الأسلوب الّذي تتّبعه المعارضة وبقيادة زعيمها، لقد ناقشتم القضيّة المصريّة السّودانيّة 17 مرّة خلال الشّهرين الماضيين[26].

قام اللورد هارنجتون بوصفه وزيراً للحربيّة في حكومة جلادستون بمخاطبة المجلس بعد الرّئيس وقال: إنّ غردون قد أخبرنا في آخر تقرير له أنّ الخرطوم آمنة والإمدادات تصل إلى المدينة. عندما بدأ غردون مهمّته فهم بوضوح تام أنّه ليست هناك أي قوات بريطانيّة أو غيرها يمكن إرسالها له لإنقاذه من الخرطوم[27]. وقال هارنجتون إنّ المعلومات الّتي لديه تؤكّد أنّ المهدي لا يمتلك قدرات عسكريّة جاهزة على الرّغم من أنّ له نفوذاً وسلطة حقيقيّة على بعض القبائل في بعض الأقاليم، واستطاع أن يحقق عدداً من الانتصارات على القوات الّتي أرسلت ضده[28]. ردّت المعارضة بالهجوم على الحكومة مستندة في ذلك على التّقرير الّذي أرسله مراسل صحيفة "التّايمز" المقيم في الخرطوم فرانك باور. وقام النّائب ستافورد نورث كوت باستعارة مقولة فرانك: إنّنا في الخرطوم لا نستطيع إقناع أنفسنا بأنّ الحكومة قد تخلّت عنا[29].

وعلى الفور، قام رئيس الحكومة؛ جلادستون بالرّد على المعارضة بعنف وقسوة لاستنادها على تقرير صحفي لمهاجمة الحكومة، كما انتقد فرانك باور أيضاً بصورة لاذعة، واستهل حديثه بقوله: "أعتقد أنّ هذه النّقاشات والحماس المستمر والمصاحب لها في معظم الحالات إنّما تضع العراقيل أمام الحكومة من قبل المعارضة ومن قبل جهات أخرى لها مصالح كبرى فيما يتعلّق بالسياسة المصريّة وتعمل من تحت الأرض". انتقل الرّئيس بعد ذلك إلى الحجة الّتي استندت عليها المعارضة ومزّقها إلى أجزاء وهي تقرير فرانك باور مراسل "التّايمز".

قال جلادستون –موجّهاً حديثه إلى النّائب الّذي قال إنّ الحكومة تخلّت عن غردون: "الأخ السّائل أشار إلى تقرير السّيد باور العميل لدى قنصلنا في القاهرة (فرانك باور عيّنه بارنج لتواجده في الخرطوم ممثلاً له في السّودان)، ليس لديّ ما أقوله ضد السّيد باور، وأعتقد أنّنا مدينون له بالخدمات الّتي أداها لنا". واستطرد قائلاً: "ولكن من هو المستر باور وما هي علاقته بنا؟ إنّه مجرد شخص مقيم في الخرطوم وتاجر مستقل ومراسل لصحيفة "التّايمز". لقد سبق وأن أصبح ضرورياً أن يكون لنا شخص لا يعمل كممثل رسمي، ولكنّه ليقوم فقط ببعض الأعمال في هذا الوقت المهم، ولذلك عيّن مؤقتاً ليعمل لصالح ممثلنا في القاهرة وحتى ولو عيّن بصفة دائمة فإنّ ذلك من أجل القيام بأعمال معيّنة وتنتهي مسؤوليته في حدود تلك الأعمال الّتي كلّف بها".

ومضى الرّئيس قائلاً: "إنّ النّائب المحترم أخذ رأي المستر باور المنشور في صحيفة "التّايمز" وكأنّه معادل تماماً لوثيقة رسميّة، أنا لا أستطيع أن أحجب هذه الفكرة الّتي تراودني وهي أنّ التّصعيد الّذي ظهر حالياً والنّقاش الّذي جدد ويجدد دائماً، لا علاقة لهما بمصالح البلاد وإنّما وعلى العكس من ذلك يتسبّب في إعاقة هائلة للمصلحة العامة للبلاد"[30].

وصف وليام هاركورت رد جلادستون للمعارضة في ذلك اليوم بصورة أدبيّة بليغة حين قال: "لقد ظنّت المعارضة أنّ جلادستون لا يزال مريضاً (لقد كان مريضاً بالفعل وتعافى وظهر لأوّل مرّة في مجلس العموم)، واعتقدوا أنّه بالإمكان لعب الخداع مع هذا الأسد المريض، ولكنّهم أخطأوا الحساب. لقد أشهر جلادستون عن ساعده وكان ذلك نهايتهم، كان مشهداً رائعاً بحق، لم أر مثله في حياتي السّياسية".

ويضيف هاركورت: "لم تستطع المعارضة مجاراة فصاحة الرّئيس وامتعاضه واحتقاره لهم، لقد رأيت صفوفاً منهم يستعدون للهجوم على الرّئيس في ذلك اليوم، جهزوا بعض الأحاديث وبعض الفقرات والنّصوص والمعلومات من الكتاب الأسود، (وهو الكتاب الّذي نشر ويحوي جميع التّلغرافات والمراسلات بين غردون وحكومته)، ولكنّهم لم يحاولوا القتال، لقد هربوا وتركوا أسلحتهم وذخيرتهم ومخازنهم وراءهم، لقد أخذوا أشياءهم وخرجوا مسرعين من المجلس. إنّها ليس هزيمة... ولكنّه اندحار"[31]. أمّا وزير الخارجية؛ جرانفيل، فقد قال للمجلس بعد خطاب الرّئيس إنّه يشك في غردون، وقال إنّه لم يسبق لأيّ حكومة أن تعاملت بثقة كبيرة مع أيّ شخص مثلما تعاملت معه، ولكنه يبدو أنّ تلك الثّقة لم تكن في مكانها. وأضاف جرانفيل:

"أن غردون قبِل المهمّة في الخرطوم بطوع إرادته وأنّه وفي حال قبول شخص أو بضعة أشخاص طوعاً لمهمّة انتحارية فإنّه لا يترتب على ذلك أي مسؤوليّة أدبيّة أو أخلاقية على قائد الجيش ليخاطر بحياة نفر آخرين لإنقاذ المتطوعين"[32]. وقال أيضاً: "لقد اختار غردون البقاء في الخرطوم ليضع موضع التّنفيذ سياسة هي من صنعه، ولا يجب أن نبذل دماء البريطانيين وأن ننفق أموالهم دون حساب كما لو كانت مياهاً تجرى وذلك لإنقاذ جندي مهما كانت مكانته من أثر النّتائج المترتّبة على رفضه متعمّداً الإذعان للأوامر الّتي أعطيت له[33]. ويفسر جون مورلي أسباب انعدام تلك الثّقة بقوله: هناك شكوك لدى الكثير من أعضاء مجلسِ الوزراء بأنّهم تمّ خداعهم عمداً من قبل غردون وأصدقائه (اللّوبي) ليحملوهم بعيداً عن سياسة الإخلاء والّتي تعتبر سياسة الحكومة الرّسمية إلى سياسة الاحتلال.



ويظهر هذا بوضوح من المقابلات الّتي تجري في صحيفة "البول مول غازيت"، ومن الآن، الصحافة الداعمة لغردون في الصّحافة، ومن طلب غردون لبارنج بنشر جميع المراسلات الرّسمية الّتي تمّت معه، وإشارات غردون إلى قدوم القوات البريطانيّة بعد أسبوع فقط من وصوله الخرطوم، والإعلان عن سياسة تحطيم المهدي والمقابلة مع فرانك باور مراسل صحيفة "التّايمز" في الخرطوم حول تعيين الزّبير ورسائل فرانك باور إلى صحيفته وتوقّعه بوصول القوات البريطانيّة، كلّ هذه الأمور قادت إلى الاعتقاد أنّ غردون يلعب لعبة مزدوجة، فهو من جهة يقول إنّه يطيع أوامر الحكومة، ومن جهة أخرى يتّضح أنّه يحمل سياسات متناقضة للحكومة وللأوامر الّتي قال إنّه يتبعها. ويمضي مورلي قائلا:

وبالتأكيد فإنّ عرض غردون على الصّحافة هو في الأساس عمليّة حسابيّة مدروسة من قبل أصدقائه، وأرى أنّ كلّ هذه الأمور قادت إلى ظلال من الشّكوك في أذهان الوزراء وخاصة رئيس الحكومة جلادستون وغيره، الأمر الّذي أدّى بهم في النّهاية إلى معارضة أيّ تدخلٍ بريطاني في السّودان[34]. وفي موضع آخر يشرح مورلي بصورة أكثر وضوحاً خريطة اللوبي الدّاعم لغردون وأهدافه: السّيد جلادستون وجرانفيل اللّذان وجدا نفسيهما متورطين في احتلال مصر، بدآ يتشككان الآن في أنّهما يتم استدراجهما بواسطة غردون والمعارضة في حزب المحافظين وصحافتها وبعض العسكريين وبعض أفراد مجلس الوزراء وحتى من قبل بارنج. كل هؤلاء سعوا لاستدراج الحكومة لاحتلال السّودان وإلى شن حرب ضد شعب يناضل من أجل حريته[35].

تعتبر هذه الاعترافات ذات أهمية كبيرة، إذ إنّ المجموعة الواسعة الّتي اعتبرها مورلي داعمة لغردون ما هي إلّا مجموعة الضّغط الّذي اصطلحنا عليه باللّوبي. ويشمل ذلك اللّوبي دوائر أخرى كثيرة لم يذكره مورلي في تصنيفه مثل منظّمات المجتمع المدني في ذلك الوقت كجمعيات محاربة الرّق، والمسيحيين الإنجيليين ورجالات المال والأعمال وآخرين لم يظهروا في الصّورة.. وما تجدر ملاحظته -أيضاً- في حديث مورلي هو إشارته إلى بعض الوزراء والعسكريين كعناصر متحالفة مع اللّوبي تعمل من خلال الحكومة، وهذا يؤيّد المعلومات الّتي أوردها اللّورد ألتون بعد 70 عاماً من تلك الأحداث حين قال إنّ وزير الحربية هارنجتون كان بمثابة المشبه في مجلس الوزراء وأنّه حين سأل الرّئيس جلادستون عن ذلك بعد سنوات من انتهاء تلك الأحداث قال إنّه لم يكن رجلاً شجاعاً وفارساً، وأنّ كثيراً من سوء التّفاهم الّذي أحاط بتلك الأحداث كان مصدره هارنجتون. ويؤيّد هذا أيضاً ما قاله شارلس ترافش من أن هارنجتون ضلّل الرّئيس متعمّداً في موضوع إرسال غردون إلى السّودان.

على كلٍّ، تحرّك البرلمان في 12 مايو 1884، لإسقاط الحكومة عبر اقتراح طرح الثّقة. افتتحت المعارضة النّقاش واستخدمت كلّ المعلومات الّتي نشرت في (الكتاب الأسود) والّتي تحوي جميع تلغرافات غردون وتعليقاته كما سبق وأن قلنا، وهاجمت الحكومة متهمّة إياها برفضها كلّ المقترحات الّتي تقدّم بها غردون ودافعت عن كلّ الاتّهامات الخاصة بمخالفة غردون للتعليمات، وخلص إلى تقديم طلب للحكومة بدعم غردون أو طرح الثّقة فيها. وفي المقابل، وقف رئيس الحكومة؛ جلادستون، للدفاع عن سياسته، فأعلن ولأوّل مرّة على الملأ أنّ غردون أرسل فقط لإعداد تقرير بل هو الّذي اقترح بنفسه أن يعطى الصّلاحيات التّنفيذيّة من أجل تنفيذ سياسة الإخلاء، وكذلك أعلن –لأوّل مرّة– أنّ غردون خالف التّعليمات وأنّه وافق على سياسات ونفذ سياسات أخرى، وقال:

إنّ غردون وصف الحكومة بالخزي والعار لأنّها تخلّت عن أربع حاميات، ولكن ماذا عن الحاميات السّت الأخرى في الولايات البعيدة؟ أليس أيضاً من الخزي تركها؟ هل للمعارضة خطط لإرسال حملة لإنقاذهم هل لهم أي بدائل؟ هل يمكنهم التّقدم هنا وطرحها لنا والآن؟ ونظر جلادستون مشتعلاً بالغضب إلى مقاعد المعارضة، إلّا إنّ أحداً لم يتقدّم للإجابة على تساؤلاته فصرخ في وجههم قائلاً أنظرا أنظرا لقد خرسوا! Look! Look! They Are Dumb[36] ثمّ قال قولته المشهورة الّتي جرى ويجري تداولها إلى الآن، ماذا يعني إرسال القوات؟ أنّه يعني حرب لاستعمار شعب يناضل ليكون حراً... نعم، إنّه شعب يناضل ليكون حرّاً وله الحق في أن يكون حراً[37].

واتّهم جلادستون المعارضة صراحة بأنّها تسعى لاستعمار السّودان وقال: نحن قررنا أن لا نستعمر السّودان وأن لا تدخل هذا القطر (بريطانيا) في نزاع مع شعب يناضل ليبقى حرّاً. ومضى قائلاً: إنّ الفرق الحقيقي بين الحكومة والمعارضة هو أنّ المعارضة تريد استعماراً للسودان واعتبرت مهمّة غردون هي البداية لتلك الغاية بينما قرّرت الحكومة عدم استعمار السّودان وإنّها أرسلت غردون في مهمّة سلميّة ليحاول ويساعد الحكومة المصريّة لإخلاء السّودان[38].

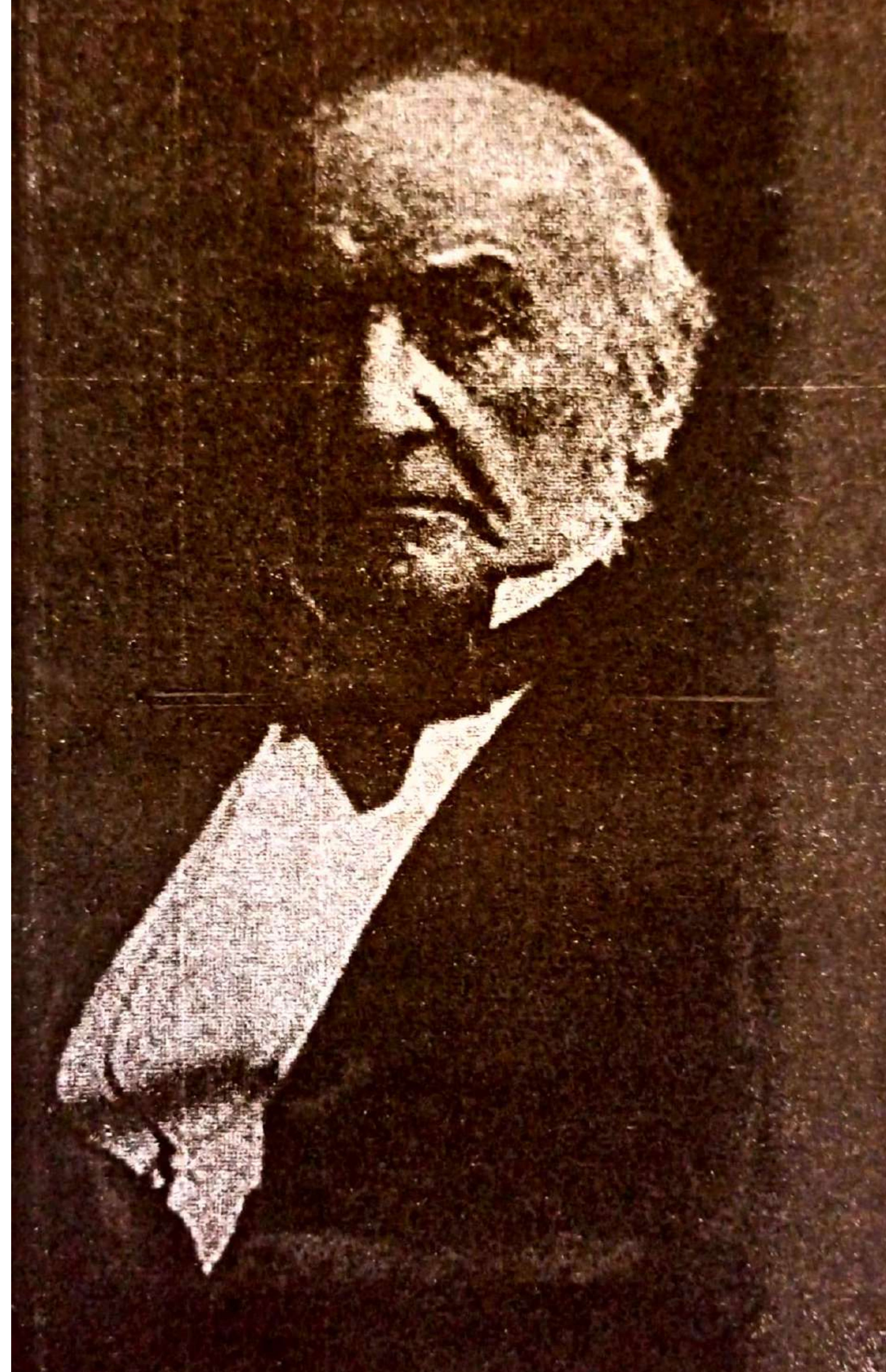
وكرّر جلادستون مرّة أخرى عدم أهمية السّودان، حيث قال: إنّ القضيّة المصريّة والّتي يشكل السّودان جزءاً منها عكست نوعاً من التّعقيد لم أر مثله في حياتي السّياسية، إنّها قضيّة ذات أولوية ثانويّة بالنسبة للمصالح البريطانيّة ويجب أن لا تأخذ سوى اهتمام بسيط، ولكن على العكس أصبحت تحيط الحكومة بالصعوبات، لقد أصبحت هذه القضيّة بالغة الصّعوبة، حيث توجّب على الحكومة حملها يوماً بعد يوم تحت ضغوط البرلمان ومعاكساتها بشتى الصّور، وذلك بإثارة الأسئلة وطلب المعلومات وطلب التّصويت بلوم

الحكومة مرّة كلّ ثلاثة أسابيع على خلاف كلّ الأعراف البرلمانيّة[39]. وسخر جلادستون من أحد نواب المعارضة، وقال: الأخ الكريم ينصحنا أن نتّخذ خط استعمار السّودان بالقوات البريطانيّة والأسلحة المسيحيّة ضد الشّعب المحمدي الّذي يناضل من أجل حريّته في السّودان[40]. وقال إنّ الحكومة البريطانيّة تكون ملعونة لو أنّها سمحت لضابط سلاح مهندسين واحد (يقصد غردون)، أن يجر بريطانيا بأكملها إلى حرب شاملة في السّودان[41].

واصل السّيد هارنجتون وزير الحربيّة هجوم الحكومة على المعارضة، فهارنجتون رغم أنّه متّهم بالعمل لصالح المعارضة بتضليله للرئيس أثناء اتّخاذ قرار تعيين غردون إلّا إنّ ذلك لم يكن معروفاً في ذلك الوقت، وبحكم منصبه كوزير الحربية ومسؤولاً عن غردون لكونه ضابطاً إنجليزياً لم يكن أمامه أيّ خيار سوى مواصلة الهجوم على المعارضة، وأضف إلى كلّ ذلك أنّ اقتراح صوت الثّقة الّذي يخطط له البرلمان من خلال هذه المناقشات سوف يطيح بالحكومة، فكان لزاماً عليه الدّفاع عن سياسات حكومته ورئيسه جلادستون. قال هارنجتون للبرلمان: "إنّ حكومة جلالة الملكة ليست تحت أي التزام أخلاقي لاستخدام موارد الإمبراطوريّة من أجل تخليص الحاميات المصريّة، إنّ الحكومة البريطانيّة لم ترسل تلك الحاميات إلى تلك المناطق الخطرة، ولذلك ليست عليها مسؤولية تخليصها. إنّ حكومة جلالة الملكة ليس لديها النّيّة لاستعمار السّودان سواء لمصلحتها أو للمصلحة المصريّة، ولذلك ليس من مسؤوليتنا المخاطرة بموارد الدّولة وحياة الجنود البريطانيين لتمكين الحاميات المصريّة للخروج من السّودان وكأنّهم طابور سير.

وتساءل هارنجتون عن أيٍّ من السّادة الأعضاء الّذين يفكّرون في حصار غردون في الخرطوم الآن يعلمون أنّ هناك أيضاً أكثر من 2000 من الجنود محاصرين في بربر. وذكر هارنتجون للمجلس الظّروف الّتي تمّت فيها مهمّة غردون، وقال:

"عندما أُرسل غردون إلى السّودان كان هو الشّخص الوحيد في هذه البلاد الّذي له نفوذ هناك، وقد كان غردون يعتقد أنّه من السّهل بإرسال نفسه بدون قوة عسكريّة أن ينهي سحب الحاميات، وقال في اجتماعه مع الوزراء قبيل القيام بالمهمّة إنّ التّخوّف من مذبحة الحاميات قد تمّ تضخيمه وأنّ قوة المهدي أيضاً تمّ تضخيمها وقال إنّه يعتقد ليس هناك ما يعترض سبيل الانسحاب السّلمي للقوات المصريّة والمسؤولين". وأضاف هارنجتون قائلاً: "ويبدو أنّ غردون قد بالغ في تقدير نفوذه وأخطأ في تقدير قوّة المهدي ولكن وعلى



الرُّغم من ذلك تأمل الحكومة في أن يستطيع إكمال مهمّته وفقاً لما خطّط له. وقد كنا نعتقد قبل إرسال قوات جراهام أنّ التّأثير النّفسي والأخلاقي بمجرّد سماع إرسال القوات وحده يكفي ويجنّب من حدوث القتال، ولكن وضح أنّ ذلك التّأثير المفترض لم ينفع في تخليص الحاميات في طوكر[42].

وتحدّث السّيد جرانفيل؛ وزير الخارجيّة، حول إرسال القوات وقال إنّه يجب أن لا ترسل من أجل تحطيم المهدي ولا من أجل تأسيس حكومة مركزيّة في السّودان أو تمكين الحاميات للخروج من السّودان بدون حرب، ولكن فقط –وإذا كان ضرورياً– من أجل ضمان سلامة غردون والّذين هم تحت سلطته[43].

وأعلن السّير تشارلس ديلك الوزير في الحكومة، أنّ غردون لم يرسل في مهمّة سلمية فقط، وإنما أرسل وفقاً لمقترحات وتعليمات كتبها هو بنفسه. وأوضح ديلك أنّه قابل غردون يوم مغادرته لندن وكان واضحاً منه أنّه في غاية الثّقة من نجاح مهمّته، وأضاف قائلا:

هذه واحدة من المشاكل الّتي واجهتنا كحكومة، فحتى هذه اللّحظة لا نملك المعلومات والدّلائل الّتي تمكننا من الإجابة على السّؤال لماذا لم ينفّذ غردون السّياسة السّلمية؟ وكذلك لا نعلم كيف أنّ المهدي غير راغب لأن يتوصّل إلى اتّفاق يتم بموجبه مغادرة الحاميات المصريّة السّودان؟ هذه هي المشكلة الّتي لا نملك عنها معلومات الآن. واتّهم ديلك غردون أنّه غيّر آراءه بخصوص مهمّته بمجرّد أن وصل إلى الخرطوم". وقال متحدّثا عن غردون: "واخبرنا أنّه ينوي إرسال القوات لإظهار قوّته وفي نفس اليوم أرسل لنا تلغرافاً يقول فيه إنّه سيرسل قوّة لمهاجمة المتمردين في مناطقهم، وكذلك أصدر بياناً للمواطنين قال فيه إنّه اضطر لاتّخاذ تدابير تقضي بمعاقبة المخالفين لسياساته. وانتهى السّير ديلك إلى القول إنّهم في الظّلام تماماً فيما يتعلّق بهذه التّغيرات المفاجئة في سياسات غردون وأنّ الحقائق التي بيد الحكومة تشير إلى أنّه ليس هناك خطر مباشر على الخرطوم. وانتهت مداولات المجلس في النّهاية بانتصار الحكومة بأغلبية 28 صوتاً، فيما يتعلّق بالاقتراع على صوت اللّوم[44].

وفي تفسيره لأسباب هذا الخلاف وسوء الفهم في مهمّة غردون، يرى جون مورلي، أنّ السّبب راجع للاعتقاد أنّ غردون نفسه كان وراء الحملة الإعلامية التي استهدفت سياسة الإخلاء الّتي تبنتها الحكومة، بالإضافة إلى الشّك والاعتقاد أنّ الجنرال ولسلي دخل في تحالف مع غردون لهزيمة سياسة الحكومة[45].



إنَّ الآراء الّتي أعلن عنها رئيس الحكومة؛ جلادستون، حول السُّودان في مواجهة المعارضة في البرلمان كان يؤمن بها وتعبّر عن حقيقة موقفه عن السُّودان. فبعد الأثناء، من تلك النّقاشات كتب بعض الملاحظات لبعض أصدقائه قال فيها:

1. نحن قررنا أن لا نعمل في السُّودان، إلّا في حالة إنقاذ غردون من أجل سلامته الشّخصية ومَنْ معه.

2. وإذا ترتّب على وجوده في الخرطوم خطر على حياته فسوف نتّخذ إجراءات عسكريّة، ولكن لهدف واحد ويجب أن يعلمه غردون بنفسه، وهو سحبه من الخرطوم فوراً.

3. أبلغ غردون بأنّنا لسنا طرفاً في إمداده بقوات عسكريّة تركيّة أو أيّ قوات أخرى من أجل استخدامها في العمليات العسكريّة وأيّ تطورات هناك ليست متّصلة بالتفويض الّذي يحمله.

لقد كان جلادستون رئيس وزراء الحكومة البريطانيّة في ذلك الوقت رجلاً لبرالياً وكان مختلفاً عن المحافظين بناة الإمبراطوريّة وحماتها والسّاعين دوماً لكسب المزيد من المستعمرات وتوسيع رقعة الأراضي الخاضعة لبريطانيا بل إنّه كان يعتقد أنّ الإمبراطورية البريطانيّة من الضّخامة بمكان وأنّه لولا قناة السّويس لأمر القوات البريطانيّة فوراً بالجلاء عن مصر. أمّا إذا كان هناك أي أماكن يمكن إضافتها للإمبراطوريّة فهي قطعاً لن تكون براري من المستنقعات والصّحارى الجرداء كالسودان[46].

أحاط اللّوبي وأصدقاء غردون المناقشات بين الحكومة والبرلمان بحملات دعم واسعة في بريطانيا من أجل تمكين المعارضة للانتصار على الحكومة. ففي اليوم المحدّد لنقاش اقتراع اللّوم على الحكومة تمّ الإعلان عن إقامة الصّلوات في جميع الكنائس من أجل سلامة غردون وتمّ تنظيم اجتماع حاشد في قاعة ستيفن جيمس للاحتجاج على ترك غردون وهي العبارة الّتي قالها مراسل "التّايمز" فرانك باور من الخرطوم، (We never got to belive we are abandont from our goverment).

وقد تواصلت الاحتجاجات واتّخذت من ميدان الهايد بارك ومانشستر مكاناً للتجمّع وقامت كلّ من جمعية محاربة الرّق الّتي عادت إلى مساندة غردون بعد التّخلي عن تعيين الزّبير باشا، ومعارضة حزب المحافظين وبعض المنظّمات الإنسانيّة ورجال المال وكبار الرّأسماليين والجمعيّات الدينيّة المسيحيّة، بحشد الآلاف من أجل الاحتجاج على تجاهل وترك غردون رافعين شعارات مثل: (من العار أن يهزم غردون من قبل الدّراويش)، (الحكومة غير نزيهة)، (لا يمكن أن تهرب الحكومة من مسؤوليتها)، هذا بالإضافة إلى توزيع صور غردون[47].

انتقل النّقاش والصّراع من أجل إرسال حملة لإنقاذ غردون إلى مجلس الوزراء ووزارة الحربيّة. ويبدو أنّ العمل من خلال المجلس وإقناعه بإرسال القوات هو الوسيلة الوحيدة المتبقيّة لجماعات الضّغط على ضوء فشل استراتيجيّة استخدام الزّبير وفشل إمكانيّة استخدام القوات التركيّة أو غيرها وفشل ضغوط البرلمان على الحكومة.

وتحت الضّغوط المتزايدة من ولسلي ومن مكتب الحربيّة وبالاعتقاد بأنّه يحق لبريطانيا العظمى ادّعاء السّيادة على السّودان، بدأ الوزراء الموالون لسياسة إرسال القوات ممارسة الضّغوط على مجلس الوزراء حتى يقبل بإرسال القوات، ومنذ مارس 1884 بدأوا بالضغط، ولكنّهم حاولوا تجنّب إنشطار المجلس حتى لا يؤدي إلى سقوط الحكومة واقنعوا أنفسهم بإدارة موضوع إرسال القوات بطريقة هادئة داخل المجلس، وكيما يتم الوصول إلى ذلك اتّجهوا إلى تكتيك الإقناع الفردي والمراوغة العامة[48].

أرسل الوزراء الدّاعمون لإرسال القوات رسالة إلى الملكة بتاريخ 16 مارس 1884، يحتجون فيها على رفض مجلس الوزراء لإرسال حملة عسكريّة بريطانيّة إلى بربر في الخريف. لقد كان المجلس منقسماً على نفسه في إرسال حملة الإنقاذ. السّيد رئيس الحكومة يتزعّم الجناح الرّافض لإرسال الحملة ويسانده في ذلك أغلب الأعضاء، بينما يتزعّم السّيد وزير الحربيّة الطّرف الآخر. ومع أنّه قد اتّضح فيما بعد أنّ هارنجتون كان في الأساس امتداداً لجماعة الضّغط داخل الحكومة، إلّا إنّ حيثياتهم بشأن إنقاذ غردون استندت على الادّعاء بالشرف البريطاني والمسؤوليّة الشّخصيّة في إرسال غردون وبالمتطلبات الدّفاعيّة لمصر بينما استند الرّافضون للحملة على أنّ للحكومة مسؤوليات أهم من إنقاذ غردون.

وفي أول أبريل 1884، تعمّق الخلاف داخل المجلس أكثر إثر وصول تلغراف يفيد أنّ غردون خالف تعليمات الحكومة بصورة واضحة وأصدر قراراً بتعيين الزّبير باشا نائباً له وأمره بالقدوم إلى السّودان فوراً وعلى خلفية ذلك، اتّخذ المجلس موقفاً هجومياً لاذعاً ضد غردون. وقال الوزير ديلك: "إنّه رجل متوحّش ومجنون ولم تنفعه تأملاته في فلسطين"، وقال نورث بروك: "لو كنت أعلم ذلك لما وافقت بأن يذهب غردون إلى أيّ مكان إنّه رجل مجنون تماماً"، أمّا جلادستون فقد قال:

"أنا ومنذ البداية اعتبرت ثورة السّودانيين ثورة مبرّرة ومشرفة، لقد أرسلنا غردون في مهمّة سلميّة وتحريرية (يقصد تحرير الحاميات)، ولكنّني لا أستطيع أن أفهم كيف تحوّلت هذه المهمّة من مهمّة سلام إلى مهمّة حرب، لقد وثقنا فيه لمعرفتنا به وبنبل أخلاقه، إلّا إنّه لم يعلمنا أنّه وبصورة شخصيّة قام بتغيير مهمّته، من المحتمل أنّه قام بذلك بلا إكتراث أو مبالاة ولكن وبكل تأكيد بدون موافقتنا عندما غيّر سياسته وعمل وبصورة مكشوفة ضد تعليماتنا ومقاصدنا[49].

أمّا وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، فقد رأى أنه يجب استدعاء غردون على الفور ولكنّه فشل في إقناع المجلس. ولعلّ السّبب في ذلك هو أنه وعندما طرح موضوع الاستدعاء تساءل المجلس عن إمكانية إطاعة غردون للأوامر، فقال برتي؛ السّكرتير الخاص لوزير الحربية للاجتماع، إنّه ووفقاً لمحادثاته مع بارنج وغردون فإنّه سوف لن يطيع أمر الاستدعاء، الأمر الّذي جعل المجلس يصرف النّظر عن اقتراح جرانفيل.

وكانت خلاصة الاجتماع هي: مع أنّ غردون استطاع إخلاء حوالى 2،140 مصرياً خلال ثلاثة أسابيع من وصوله إلي الخرطوم (18 فبراير 1884)، إلّا إنّه ومنذ 11 مارس 1884، أوقف عملية الإخلاء، وأنّ المجلس يعتقد أنّ السّبب في ذلك هو للضغط على الحكومة لتغيير سياستها من الإخلاء إلى الاستعمار، ويعتقد المجلس –أيضاً– أنّ غردون الّذي قذف بتعليماتهم إلى الرّياح، يجب أن يترك لحاله ولمصيره، هذا بالإضافة إلى أنّ هناك شعوراً قوياً أنّه لو أرسلت حملة لأخذه من السّودان من المحتّم أنّه سيرفض ذلك[50].

ومع هذا الموقف السّلبي للمجلس من غردون، إلّا إنّ 6 من الوزراء ومع اقتناعهم أنّه متمرّد ومجنون وغير مخلص، إلّا إنّهم رأوا أنّه لا يجب أن يقذف به للمهدي وأن ترسل حملة لإنقاذه. ورغم اتّفاقهم في موضوع الحملة إلّا إنّهم مختلفون حولها في مدّاها وتوقيتها وخط سيرها. هارتنجتون وتحت تأثير ولسلي يريد حملة كبيرة واحتلالاً دائماً للسودان من أجل إدارة العمليات، بينما باقي الوزراء يرون أنّه وبألف رجل يتم اختيارهم بعناية يمكنهم سحب غردون من الخرطوم. أمّا رئيس الحكومة وبمساندة أغلبية الوزراء فقد رفضوا اتّخاذ أيّ قرار وقالوا إن القضيّة سوف تحل نفسها بالوقت. وقال جلادستون للمجلس: "لماذا الاستعجال وغردون نفسه لم يطلب حملة لإنقاذه، ويقول إنّ الخرطوم في أمان؟". ويقصد جلادستون بقوله هذا برقيّة غردون بتاريخ 28 مارس 1884 والّتي قال فيه: "نحن الآن بخير وعندما يرتفع النّيل سوف نبدأ نتحسب للمتمردين، وعلى كل حال فقد قال أفضل مستشار عسكري لكم (يقصد ولسلي) إنّه سوف لن يكون هناك أيّ تقدّم عسكري إلّا في شهر يوليو، فلماذا الاستعجال؟

من المعروف أنّ غردون نفسه لم يطالب أبداً بحملة الإنقاذ بصورة مباشرة لأنّه يعلم أنّه لو قال ذلك فإنّ الحكومة سترد علية بالرّفض وتطالبه بالانسحاب من الخرطوم، وقد علم بموقف الحكومة الحازم في هذا الشّأن منذ منتصف مارس 1884، وادّعى منذ ذلك الوقت أنّ الاتّصالات مقطوعة بينه وبين بربر والقاهرة. ونتيجة لذلك قال إنّه لم يستلم تعليمات الحكومة بعد ذلك التّاريخ، كما سبق وأن أوضحنا. وخلال الجدل الوزاري حول إرسال حملة الإنقاذ، تمسّك جميع الوزراء الرّافضين للحملة بمقولة إنّ غردون لم يطلب حملة الإنقاذ ولم يقل إنّه في خطر.

وفي هذا الوقت الّذي اصطدمت فيه حجج اللّوبي بهذه المقولة، نشرت صحيفة "التّايمز" في 1 أبريل 1884، مقالاً لمراسلها في الخرطوم فرانك باور قال فيه: "إنّنا نتوقّع يومياً وصول القوات البريطانيّة". وقالت الصّحيفة إنّ مراسلها استطاع تهريب هذه المقالات إلى بربر في 23 مارس 1884، ومن ثمّ أرسلت تلغرافياً إلى القاهرة ومنها إلى لندن[51].

من المحتمل أن تكون صحيفة "التّايمز" قد نشرت الخبر اجتهاداً منها لحرق ورقة أنّ غردون لم يطلب حملة الإنقاذ وادّعت أنّه من مراسلها في الخرطوم، لأنّه لو كان صحيحاً أنّه تمّ تهريبه من الخرطوم فبالإمكان أن يقوم غردون –أيضاً– بتهريب رسائل إلى الحكومة عن حقيقة الوضع هناك، خاصة وأنّ مراسل "التّايمز" باور الّذي هرّب الرّسالة يقيم معه في القصر. والنّقطة الثّانية أنّ خبر "التّايمز" نفسه يتناقض مع رسالة غردون بتاريخ 26 مارس 1884، الّتي جاء فيها –كما أشرنا– أنّ الخرطوم بخير فلماذا الاستعجال؟ فمن غير المعقول أن يقول غردون إنّه بخير وسيتحسّب للمتمردين في فصل الخريف ويقول باور بعد 3 أيام من ذلك: إنّنا نتوقّع يومياً حملة الإنقاذ.

على كلٍّ؛ لم ينتظر هارنجتون قرار الحكومة بالموافقة أو عدمها بشأن حملة الإنقاذ فمضى وكلّف الجنرال ولسلي ليعد خطة تقريبية للحملة عن طريق النّيل على أن يبدأ التّحرّك في فصل الخريف، وفي نفس الأثناء تقدّم الجنرال شارلس ولسون الّذي يعمل أيضاً في وزارة الحربيّة بخطة أخرى وهي استخدام طريق سواكن بربر لأنّه أقصر من طريق النّيل وعملي أكثر، وقام هارنجتون بعد ذلك بتقديم تلك المقترحات إلى الرّئيس جلادستون في أبريل 1884م، إلّا إنّه رفضها.

وفي 13 أبريل 1884، أرسل ولسلي رسالة طويلة إلى هارنجتون قال فيها: إنّ غردون ضابط يقود حاميات تحت الحصار، وإذا وضعنا جانباً احتمال أن يموت أو أن يقتل خلال الأشهر الثّلاثة القادمة فإنّه من المتوقّع حدوث أحد ثلاثة أشياء:

إمّا أن تؤخذ الخرطوم بالهجوم والخيانة والاستسلام، نتيجة لنقص الغذاء والذّخيرة، وإمّا أن يتم تحريرها بقوات بريطانيّة أو رفع الحصار بتغيير مشاعر السّودانيين تجاه غردون. وعلى الحكومة أنّ لا تسمح بوقوع الجنرال غردون وحامياته في أيدي الأعداء البرابرة الّذين يحاصرون الخرطوم الآن وأرجو أن يتمكّن غردون من الصّمود حتى تصله القوات البريطانيّة حالما تسمح العوامل المناخيّة. إنّ المؤونة والذّخيرة الّتي لديه تكفيه

حتى فصل الخريف فقط، وبالتالي فعلى الحكومة أن تقرر أن تعمل أو لا تعمل، وأن يُبلغ غردون فوراً بالقرار الّذي يتم التّوصل إليه. ورأيي الخاص هو إرسال تلغراف إلى بربر فوراً يبلغه أنّ الحكومة وحالما تسمح الظّروف المناخيّة سوف ترسل إليه قوة الإنقاذ، ويجب إبلاغه –أيضاً– أنه سوف يتم تخليصه قبل 15 نوفمبر 1884.

وقال ولسلي موجهاً حديثه إلى وزير الحربيّة: "الشّعب البريطاني سوف يجبرك للقيام بهذا سواء أردت أم لا، ولذلك عليك القيام بكلّ التّرتيبات اللازمة منذ الآن"، ومضى ولسلي قائلاً: ومن أجل تخفيف الحصار على غردون يجب الإعلان على الملأ أنّ حكومة مستقرة تحت إدارة غردون ومعه ضُباط إنجليز آخرون سوف يؤسّسونها في الخرطوم؛ وإذا أعلنا عن ذلك فسوف ينضم إليه عدد معتبر من زعماء القبائل[52]. وما تجدر ملاحظته هنا هو الارتباط الدّائم بين حملة الإنقاذ وبين تأسيس حكومة سودانيّة برئاسة غردون وضباط آخرين سواءً قِيل هذا الأمر من باب رفع الحصار عن غردون أم من باب أنّ ذلك هو الّذي سيحدث إذا ما جاءت حملة الإنقاذ.

وفي 16 أبريل 1884، أرسل السّيد هارنجتون مذكّرة ولسلي إلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، وأرفق معها تعليقه قائلاً: لا أدري على أيّ أساس استند ولسلي في مذكّرته على أنّ الحكومة تنوي إنقاذ غردون. ولكن، وبالنّسبة لي فقد سبق وأن أشرت إلى رأيي حول هذا الموضوع وهو إرسال الحملة، ولكن ليس لديّ أدنى فكرة عما تود الحكومة فعله الآن، وقد حان الوقت لنا لإعمال العقل لما يتوجّب عمله.

وحول إمكانيّة استدعاء غردون قال هارنجتون: لا أتّفق مع الوزير نورث بروك بإصدار قرار لاستدعاء غردون وإهمال الحاميات وراءه لأنّني أشكّ في أنّ غردون سيطيع تلك الأوامر وأظن أنّ الرّأي العام البريطاني سوف يدعمه في التّمرّد على قرار الاستدعاء وما يمكننا القيام به هو أن نقرّر هل نترك غردون إلى مصيره أم نقوم بمساعدته؟ ويخلص وزير الحربيّة إلى القول: وإذا قرّرنا أن نساعده فإنّه كلّما بدأنا الاستعدادات باكراً كلّما كان ذلك أفضل. وإذا اضطررنا في النّهاية إلى أن نرسل حملة الإنقاذ فيجب علينا إعادة التّفكير في قرارنا القاضي بالتنازل عن شرق السّودان. وكنت متشكّكاً من الأوّل في قبول اقتراح بارنج باستحالة احتفاظ مصر به. تشير الأحداث إلى أنّ الاحتفاظ بشرق السّودان أسهل من الخروج منه، وليس من الضّرورة تأسيس حكومة مصريّة هناك، وإنّما إحلالها بشكل من الأشكال بحكومة مستقلة تحت حمايتنا[53].

من الغريب أن يرفض وزير الحربية؛ هارنجتون، اقتراح استدعاء أحد ضباطه متعللاً أنّه سوف لن يطيع الأوامر. إنّ الضُباط في أي مكان يتم استدعاؤهم بجملة قصيرة جدّاً: أجمع يا ضابط فيجمع الضابط دون تردُّد وإلّا واجه المحكمة العسكريّة الّتي تصل عقوباتها إلى الإعدام في حالة مخالفة التّعليمات. فعصيان غردون للتعليمات وتحديه للحكومة ووصفها بالخزي والعار إنّما هو دليل لتواطؤ جزء من أعضاء مجلس الوزراء وعناصر جماعات الضّغط ومراكز القوة الآخرين معه.

وزّع وزير الحربية في 21 أبريل 1884، مذكّرتان على مجلس الوزراء، تحتوي المذكّرة الأولى والّتي أعدّها شارلس ولسون على تفاصيل الحملة عن طريق سواكن بربر، والمذكّرة الثّانية على تفاصيل الحملة عن طريق النّيل أعدّها ولسلي وأضاف إليها تعليقه عن أسباب تفضيله لحملة النّيل. اجتمع المجلس بتاريخ 23 أبريل 1884، لمناقشة مذكّرات ولسلي، بالإضافة إلى عدد من الوثائق الأخرى مثل:

1. تلغراف من بارنج بتاريخ 14 أبريل 1884؛ يقول فيه إنّ حكومة جلالة الملكة مسؤولة عن سلامة غردون، ويوصي أنّه لو تقرّر إرسال حملة الإنقاذ عن طريق النّيل فإنّه يجب عدم إضاعة أي وقت عند إعداد التّجهيزات كيما تكون الحملة جاهزة للتحرّك بمجرّد ارتفاع مناسيب النّيل، وما لم تُجر التّرتيبات الآن فإنّها تتسبب في تأخير الحملة الأمر الّذي يقود إلى الفشل.

2. تلغراف من غردون بدون تاريخ، ولكنّه مرسل من الخرطوم حوالى 9 أبريل 1884، وذلك بعد استلامه لرسالة بارنج الّتي أوضح له فيها أنّ الحكومة البريطانيّة سوف لن ترسل القوات لإنقاذه، وقال فيه غردون أنا اعتبر نفسي حراً وسأتصرّف وفقاً للظروف وأترك لكم وصمة العار في إهمالكم حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلا.

3. رسالة من فرانك باور مرسلة بتاريخ 7 أبريل ونشرت في "التّايمز" في 17 أبريل، وتقول الرّسالة بعد الإشارة إلى قرار الحكومة بعدم إرسال القوات إلى بربر: أنا واثق من أنّ الحكومة تخلّت عن غردون، ولأنّه وبدون الزّبير باشا لا يمكن هزيمة المتمردين، أخاف من أنّ غردون سوف يتقهقر إلى وسط أفريقيا.

4. وعدد آخر من التّلغرافات والرّسائل مرسلة من غردون خلال الأيام الـ10 الأولى من أبريل. وأهم رسالة فيها هي المؤرّخة في 8 أبريل 1884، وقال فيها غردون لبارنج إنّه أرسل رسالة إلى السّير صاموٍيل بيكر ليناشد له المليونيرات البريطانيين والأمريكان ليجمعوا له 300،000 جنيه ليتمكن من تجنيد 3000 جندي تركي من السُلطان ويرسلوا إلى السُودان.

استمر اجتماع الوزراء لأكثر من 4 ساعات وبالتأكيد كان أسخن اجتماع للمجلس، وفي النّهاية استطاع رئيس الحكومة؛ جلادستون، أن يفلت من قرار إرسال الحملة وأن يقنع المجلس بتبني وجهة نظره القاضية بإرسال مجموعة من الأسئلة إلى غردون على أن تُختار بعناية، تستفسره عن أوضاعه وخططه المستقبليّة. وطبقاً لذلك تمّ إرسال تلغراف أعدّ مسودته رئيس الحكومة بنفسه إلى بارنج في القاهرة ليرسله إلى غردون جاء فيه: يجب إخبار غردون بالتلغراف وعن طريق آخرين بين دنقلا وبربر والخرطوم، بأن يخبرنا بأقدر ما يستطيع، ليس فقط حول الوضع الحالي، بل والأخطار المتوقّعة على الخرطوم حتى تتمكّن من الاستعداد لأيّ خطر، وعليه أن يخبرنا بعدد القوة المطلوبة التي تؤمّن إزاحته من الخرطوم، ويجب أن يعرف أنّنا سوف لن نمده بأيّ قوات تركيّة أو غيرها من أجل القيام بالعمليات العسكريّة، وإذا قرّر البقاء في الخرطوم بعد هذه التّعليمات عليه أن يبيّن لنا الأسباب والدّوافع[56].

يقول مورلي إنّه في هذا الوقت الّذي لم تحدّد فيه الحكومة قرارها النّهائي بشان حملة الإنقاذ، كانت هناك دوائر عسكرية (Military Circles) تضغط على الحكومة للمضي في اتّجاه الحملة، إلّا إنّه وخلف مسرح تلك الدّوائر كان هناك خلاف حاد يجري بين العسكريين حول أفضل الطّرق لإرسال الحملة. الجنرال ولسلي يدعم طريق النّيل بينما دعم الباقون –تقريباً–: السّير شارلس ولسون، السّير أندريو كلارك في مكتب الحربيّة، استيفن سون في القاعدة وبارنج، طريق سواكن بربر، وقد أخذ الجدال وقتاً طويلاً حتى أصبح رئيس الوزراء؛ جلادستون، يتندّر بها كلّما سُئل عن توقيت إرسال حملة إنقاذ غردون قائلاً: "لم ننته بعد من حرب الطّرق".

إصرار الجنرال ولسلي على طريق النّيل يبدو أنّ له أسباباً أخرى غير الأسباب الّتي طرحها عندما ناقش إمكانيّة إرسال قوات جراهام من بورتسودان إلى بربر في مارس 1884. فقد كان رأيه –آنذاك– والّذي أخذت به الحكومة هو صعوبة تحرُّك القوات من بورتسودان إلى بربر في فصل الصّيف لارتفاع درجات الحرارة ولانعدام الموارد المائيّة. أمّا الآن وعلى ضوء أنّ الحملة المقترحة هي في فصل الخريف فليس هناك أسباباً تجعله معارضاً لطريق سواكن بربر إلّا في إطار أجندته الأخرى الّتي لم يكشف عنها إلّا بعد أن وافقت الحكومة على طريق النّيل وأصبح ولسلي قائداً لحملة الإنقاذ كما سنرى ذلك لاحقاً.

ففي ذلك الوقت اتّضح أنّ ولسلي فضّل طريق النّيل لأنه ينوي تسيير حملة كبيرة دون علم وموافقة الحكومة، وهو بذلك يريد تقليل التّكاليف كما وفي نفس الوقت أراد إشراك قوات متخصّصة في الحروب على المجاري المائيّة كالذين أتى بهم من كندا ومن غرب أفريقيا. وإضافة إلى كلّ ذلك، كان ولسلي يضمر في نفسه خطة استخدام كلا الطّريقين، طريق النّيل وطريق سواكن بربر، وكان التّكتيك الّذي اتّبعه في ذلك هو جعل الحكومة توافق في الأوّل على طريق النّيل ثمّ وعندما تبدأ العمليات يستطيع عبر أيّ أعذار أخرى استخدام حملة أخرى إلى شرق السّودان، كما سنرى ذلك لاحقاً.

وبعد نقاشات مطوّلة حول الطّريق الّذي يجب أن تسلكه الحملة، ظهر جلياً أنّ أغلبيّة الوزراء يفضّلون طريق بربر سواكن، ولكن وكما يقول جون مورلي إنّ التّفضيل لم يكن بهدف إنقاذ غردون فحسب، ولكن بهدف فتح سواكن للتجارة البريطانيّة وللنفوذ البريطاني، لأنّه يتضمّن إنشاء خط سكة حديد بين سواكن وبربر وذلك يوفر طريقاً آمناً لسودان مستقل عن مصر وتتمكّن التّجارة البريطانيّة عبره من الدّخول إلى أفريقيا بسهولة.

في 27 مايو 1884، تمّ النّقاش حول إنشاء خط السّكة الحديد مرّة أخرى في مجلس الوزراء وفي اليوم التّالي قال رئيس الوزراء جلادستون: صحيح، إنّ طريق بربر سواكن أفضل من إرسال حملة واسعة على النّيل، ولكن هناك وجهاً آخر في قضيّة إنشاء السّكة الحديد إذا ما تمّ اختيار طريق سواكن بربر، فبمجرّد وضع أوّل خطوط قضيب السّكة الحديد، فإنّ ذلك يعني للمواطنين السّودانيين مباشرة أنّ حملة الإنقاذ ما هي إلّا استبدال للهيمنة المصرية بالهيمنة البريطانيّة، إنّ الحملة الّتي يجب إرسالها لإنقاذ غردون يجب أن تتم في أقصر وقت وأن لا تترك أي آثار وراءها. ووزّع جلادستون للوزراء مذكّرة عليها تعليقه: إنّ إنشاء أيّ خط للسكة الحديد لمهمّة مؤقتة يعتبر أمراً خطيراً[55].

وكما مضت الإشارة إلى أنّ البرلمان حاول منتصف مايو 1884 الاقتراع على لوم الحكومة، وأنّ اللّوبي المساند للمعارضة أحاط تلك النّقاشات بالمظاهرات الصّاخبة والحوارات والمقالات الصّحفيّة المكثّفة، إلّا إنّ النّتائج كانت عكسيّة، حيث انتصرت الحكومة ونجت من اللّوم والسّقوط. وكان واضحاً أنّ جلادستون قد صمّم على تحدي المعارضة والملكة والشّعب والرّأي العام، وكان القرار الّذي اتّخذته الحكومة بعد هذه الثّورة العارمة في البرلمان والشّارع هو إرسال برقية إلى غردون مرّة أخرى في 17 مايو 1884، تتضمّن استفسارات الحكومة حول الوضع في السّودان وما يتوجّب عمله، وقالت التّعليمات:

إنّ الخطوة الأساسية لإخلاء السّودان قد أسقطت وأنّ حكومة جلالة الملكة لا تود القيام بأيّ عمليات عسكريّة في السّودان وعلى الجنرال غردون أن يختار، إمّا أن يعد التّقارير وإمّا أن يقوم في اللّحظة المناسبة بإزاحة نفسه والقوات المصريّة في الخرطوم مع عائلاتهم، وأن يختار الطّريق الأفضل للخروج بهم[56]. ومع ذلك استمر الهياج لإرسال حملة الإنقاذ مشتعلاً في صحافة المعارضة طيلة نقاشات مجلس الوزراء حول إنقاذ غردون. لقد كانت هناك مقالات غاضبة في الصّحف ولقاءات جماهيريّة عاصفة وعرائض ترفع للبرلمان[57].

طالب قياديون في صحيفة "التّايمز" في 22 و24 أبريل 1884، بإرسال حملة الإنقاذ. وفي 29 أبريل 1884، هاجم قيادي في الصّحيفة الحكومة لأنّها أبدت اهتماماً لمشروع قدّمه أحد المسؤولين الإنجليز واقترح فيه أن يتخلى غردون عن وظيفته في السّودان ويتدبّر أمره ويخرج ولو عن طريق الجو ويترك الحاميات وراءه.

وفي نفس اليوم نشرت "التّايمز" مقالاً لصامويل بيكر يطالب فيه إرسال قوة مختلطة من السّودانيين والهنود والبريطانيين بصورة آنيّة وعن طريق وادي النّيل وسواكن. وقال بيكر: "وسوف لن نثق أبداً حتى نزيل السّياسة الكارثيّة للتخلي عن السّودان. وفي 2 مايو 1884، نشرت "التّايمز" النُسخة الثّانية من الكتاب الأسود عن السّودان والّتي صدرت للتو وتحوي كلّ المكاتبات الرّسمية الّتي دارت بين الحكومة وغردون وبارنج خلال شهري مارس وأبريل 1884. ولفتت الصّحيفة الانتباه إلى إحدى المراسلات المنشورة تشير إلى أنّ الجنرال ستيفنسون والجنرال إيفلين ود، في القاهرة، يؤيّدان إرسال الحملة، كما لفتت الانتباه إلى تلغراف غردون الّذي وصف موقف الحكومة فيه بعبارة الخزي والعار. وفي اليوم التّالي نشرت "التّايمز" مقالاً رئيسياً أشارت فيه إلى مناقشات البرلمان باقتراع اللّوم على الحكومة وقالت إنّ ذلك يعكس الشّعور العام العميق تجاه تخليص غردون.

وفي 5 مايو 1884، ونقلاً عن الكتاب الأسود قالت "التّايمز" إنّ غردون منع من أن يقابل المهدي ومن أن يتفاهم معه، ومُنع من الذّهاب جنوب الخرطوم، ومنع من استخدام الزّبير وأخيراً وعندما طلب قوّة صغيرة من سواكن إلى بربر قيل له لا يمكنك الحصول عليها[58].

طلب هارنجتون في 1يوليو 1884، من رئيس الحكومة؛ جلادستون، أن يعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء للتفاكر حول التّرتيبات الخاصة بالسودان قبل أن تغرق مرّة أخرى في مؤتمر تمويل مصر وتشريعات فرانسيس، وقال هارنجتون: حقيقة لا أعلم نوايا وخطط

الحكومة فيما يتعلّق بموضوع حملة إنقاذ غردون وأشعر أنّ الحكومة وخصوصاً أنا كمسؤول عن الشُّؤون العسكريّة قد أجد نفسي في وضع محرج في أيّ لحظة، وأتوقّع في أي يوم أن استلم معلومات تؤكّد حاجتنا إلى إرسال حملة للإنقاذ. وكما هو معروف، فإنّ الوقت يداهمنا وعندما تسمح الظّروف المناخيّة بالبدء في العمليات العسكريّة قد نجد أنّنا لا نستطيع القيام بها لتقصيرنا في التّجهيزات اللازمة[59].

وكان وزير الحربية قد قرّر اللّجوء إلى الضّغط لإحساسه بتعنّت مجلس الوزراء، فاجتمع أوّلاً مع ولسلي وبارنج ونورث بروك وأعدوا مذكّرة للمجلس يطالبونه باتخاذ قرار، إمّا ترك غردون لمصيره أو إنقاذه بالقوة. وقالت مذكّرتهم: إنّه مضت ثلاثة أشهر منذ استلام آخر تلغراف من غردون. وقد أرسلت له رسائل عديدة من القاهرة ومع ذلك لم يرد عليها على الرُّغم من مضي 50 يوماً. من المستحيل أن نصدّق أنّ غردون وستيوارت وجدا فرصة للرّد ولكنّهما امتنعا عمداً عن ذلك، وأنّ صمتهم مؤشّر إلى أنّ الخرطوم محاطة بأعداء متعصبين، كما اعتقد أنّ الانسحاب السّلمي من الخرطوم غير متاح حتى ولو أراده غردون. ولذلك على المجلس أن يقرر ما إذا كان سيترك غردون لمصيره أم ينقذه بالقوة.

وُزّعت المذكّرة في اجتماع المجلس بتاريخ 16 يوليو 1884. هارنجتون والّذي تخلى عن فكرة استخدام خط بربر وسواكن وتمسّك بالحملة الواسعة على النّيل ضغط بشدة على المجلس وسانده أكثر من نصف الوزراء، بينما رئيس الحكومة على الجانب الآخر ومعه وزير الخارجية واثنان من الوزراء الآخرين، رفضوا فكرة إرسال الحملة من الأساس. وكتب جلادستون في مذكّراته عن اجتماع 16 يوليو 1884: (لقد كان هناك نقاش كثير عن حملة السُّودان، ولكن كان هناك اختلاف في الآراء. هارنجتون وسلبورن ودودسون يفضّلون إرسال الحملة بينما عارضها كولنقفورد ونورث بروك وجرانفيل. لقد اندهشت من مجلس اليوم وخاصة النّقاش حول هل الحملة إلى الخرطوم أم في اتّجاه الخرطوم؟)[60].

وقد أرجع بعض المحلّلين هذا الموقف المتصلّب إلى أنّ الحكومة توصّلت إلى استنتاج مفاده أنّ أغلب الّذين يساندون بعضهم بعضاً إنّما يساندون غزو السُّودان وأنّ قضيّة إنقاذ غردون يتم استغلالها من المعارضة وصحافة حزب المحافظين وأعضاء من وزارة الحربية وبعض الأعضاء في مجلس الوزراء ومن غردون شخصياً كواجهة أو عصا لإجبار الحكومة لعكس سياسة الإخلاء[61]. وقال مايكل آشر إنّ جلادستون قد أخذ الأمر وكأنّه مباراة بينه وبين غردون. غردون البطل المسيحي يحاول التّلاعب به، وهو يرى أنّه انتخب قائداً للأمة

ويجب أن لا يسمح بذلك، ويرى كذلك وعلى الرُغم من آلاف الأميال الفاصلة بينه وبين غردون أنّهم يلعبون معه لعبة الخداع. إنّ ولسلي قد استغفله وغردون يتحدّاه أمام عينيه[62].
وقال جنفكس ترافش في كتابه شارلي غردون: (إنّ غردون فعل كلّ الأشياء الّتي قال إنّه لن يفعلها، ولم يفعل أي شيء طلب منه أن يفعله، لقد مثّل دور الخادم الوديع المطيع عندما كان في لندن، ولكن ومنذ اللّحظة الّتي غادر فيها عبر القطار إلى السُّودان بدأ يظهر ألوانه الحقيقيّة)[63].

وبذا عادت الأمور إلى المربّع الأوّل إلّا إنّه وفي هذه المرّة كان هارنجتون وأنصاره أكثر تصميماً وتحدّياً ولم يستسلموا لموقف الحكومة. تحرّكت صحيفة "البول مول غازيت" أوّلاً في 29 يوليو 1884، وكتبت بالخط العريض: وماذا عن غردون؟ ومضى رئيس التّحرير ستيد يقول: إنّ الشّعب الإنجليزي لا يفكر إلّا في شيء واحد الآن وبهياج وصخب، هل يترك غردون لمصيره؟ وكان وزير الحربية؛ هارنجتون، قد قرّر أنّه إذا لم تنجح هذه الضّغوط والمحاولات الأخيرة فإنّه سيضرب بنفسه هذه المرّة (he resolved to strike it himself) وبالفعل وفي 31 يوليو 1884، كتب مذكّرة إلى وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، قال فيه:

(أنا مقتنع أنّ الرّئيس أعمل عقله وانتهى إلى أن لا يقدم على أي شيء، هذه النّتيجة غير مقبولة بالنسبة إليّ أنا وأنت ونورث بروك لأنّنا نعتبر الأكثر مسؤوليّة من أيّ وزير آخر في المجلس في عملية إرسال غردون، ولكنّني أعتقد أنّ لي النّصيب الأكبر في المسؤوليّة، أنا الّذي أعطيت التأكيد للبرلمان أثناء اقتراع اللّوم، الأمر الّذي كان له تأثير في عدم لوم الحكومة، لا بدّ لي من أن أقرن أعمالي مع تلك التّعهدات الّتي قطعتها وليس هناك تفسير من أي شخص يبرئني من تلك الالتزامات، وخلال الشّهرين الماضيين حاولت جاهداً وبدون نجاح أن أؤثّر في المجلس لتنفيذ ذلك العهد، وأعتقد أنّ هذا نوع مختلف من الأسئلة، إنّها تتعلّق بالشرف الشّخصي والإخلاص)[64].

ومن جانبه، أعدّ السّيد سلبرون -أيضاً- مذكّرة في نفس الوقت دافع فيها عن غردون وطالب بإرسال حملة الإنقاذ. وزّع رئيس الوزراء المذكّرتين على المجلس بعد أن أضاف إليها تعليقه. ولاحظ هارنجتون في تعليقات رئيس الوزراء أنّه لم يغيّر رأيه وعندما بدأ المجلس مناقشة المذكّرات نظم اللّوبي اجتماعاً حاشداً تحت شعار (Mend it or end it) وبالعاميّة السّودانيّة (يا تصلحها.. يا تخليها). وكان السّيد وزير الخارجيّة؛ جرانفيل، قد



تسلّم مذكرة هارنجتون قبل الاجتماع، وردّ عليه أنّه يتّفق معه في أنّ البيانات الّتي أعلنت في البرلمان تعزمهم إلى درجة محدّدة ولكن ليس إلى الحدّ الّذي يجعله يتّفق معه بالكامل، وقال جرانفيل:

لقد كتب جوزيف تشمبرلين نقاطاً عن ما سميّ بحملة الإنقاذ أو التّجهيز الكامل للحملة، وأنّه يعتقد أنّ المعلومات الّتي يمتلكونها ليست كافية لتبرير الحملة ويأمل في الحصول على معلومات كافية ويتمنى لو بالإمكان تعزيز قوات كتشنر بـ1000 جندي من أجل تمكينه من الاتّصال بالخرطوم والحصول على المعلومات الّتي تمكننا من بناء خطط العمل. وكان أيضاً وقبل اجتماع المجلس، مرّر جرانفيل مذكّرة هارنجتون إلى جلادستون والّذي ردّ على جرانفيل بصورة خاصة جدّاً قائلاً له إنّه ينوي إعطاء وقت كاف للحصول على الحقائق فيما يتعلّق بموقف غردون[65].

ولكن سرعان ما تداعت وانهارت مقاومة الحكومة بعد أن أعلن هارنجتون وسلبورن عن عزمهما الاستقالة إذا لم تبدأ تجهيزات الحملة في الحال. ونتيجة لذلك تساوم الطّرفان المختلفان في مجلس الوزراء بين الأقلية الّذين يدعمون هارنجتون والأغلبية الّذين يدعمون رئيس الحكومة؛ جلادستون، وتمّ الاتّفاق على أن ترسل حملة عسكريّة إلى دنقلا، ولكن ليست في الحال مقابل أن تطلب الحكومة من البرلمان منحة 300 ألف جنيه من أجل تمكين الحكومة من القيام بالعمليات العسكريّة لإنقاذ غردون إذا أصبحت ضرورية[66].

وفي 5 أغسطس 1884، وقف جلادستون في البرلمان ليطلب الدّعم، وعلّل الطّلب بالإشارة إلى القدر الهائل من الإحراج الّذي سببه قصور الاتّصالات مع غردون، وقال: "تلك الأوضاع أدّت إلى شل حركة الحكومة خلال الأشهر الأربعة الماضية لأن عطلة البرلمان على الأبواب قرّرت الحكومة الاحتياط لأيّ طارئ قد يحدث أثناء العطلة". وبعد ذلك تساءل أعضاء البرلمان عن مقولات تمرّد غردون وعصيانه للأوامر. تكفّل السّيد هارنجتون بالرّد على النّواب وقال:

"ليس هناك دليل على أنّ غردون عصى التّعليمات مع العلم أنّ الشّائعات الّتي تصل إلى لندن من حين إلى آخر تتحدّث عن أعمال غير مطابقة لتعليمات غردون، ومن الصّعب فهم تلك الشّائعات". ومضى هارنجتون مؤكّداً: "وليس هناك ما يثبت أنّ غردون ابتعد بأيّ صورة من الموضوع الرّئيسي لمهمّته، لقد سمعنا أنّ غردون انخرط في عمليات عسكريّة ولكن من الصّعب نفي أو إثبات ذلك، ولكن أعتقد أنّه من المعقول تماماً أنّ غردون وجد أنّ الطّريقة الوحيدة للحفاظ على موقعه في الخرطوم، ولسحب الحاميات أن يقوم بعمليات مكثّفة".

وأضاف هارنجتون: "ومن المحتمل أنّ غردون وقبل أن ينسحب من الخرطوم ربّما يريد إقامة حكومة مستقرة، وربّما يعتبر هذا العمل في فهم الحكومة تجاوزاً لتعليماته". صحيح أنّ مهمّته وهدفه الرئيسي هو إخلاء السّودان، وبالتأكيد لم تعط أي تعليمات لغردون ليؤسس حكومة مستقرة ولكن وفي نفس الوقت ليس هناك أدنى شك في أنّ العمل الّذي سيقوم به في هذا المجال مفيد. وفي النّهاية، حصلت الحكومة على موافقة البرلمان للمنحة بأغلبية كاسحة، وامتنع 14 عضوا فقط عن التّصويت.

وقد حدث أنّه وبعد موافقة البرلمان على تمويل الحملة قال غردون إنّه تسلّم البرقيات المرسلة له من الحكومة بتاريخ 23 أبريل و16 مارس و15 مايو 1884 وبدأ في الرّد عليها. ومع أنّه ليس مهمّاً أن نذكر ردوده لأنّ قرار الحملة قد حسم، إلّا إنّ المهم هو ملاحظة أنّ غردون ومنذ علمه بقرار إرسال الحملة قال إنّ الاتّصالات انفتحت بينه وبين بربر والقاهرة بعد أن قال إنّها مقطوعة منذ منتصف مارس 1884. واستنادا للآراء الّتي أكدت أنّ بإمكان غردون الانسحاب، ولكنّه فضل البقاء لإجبار الحكومة لإرسال القوات، فإنّ ذلك يعني بالضرورة انتهاء حجة حصار غردون لأنّها حققت غرضها. ولذلك أعتقد أنّ غردون عاد إلى التّواصل وادّعى مرّة أخرى أنّ الاتّصالات قد انفتحت دون أن يشير لا هو ولا جميع المؤرّخين بلا استثناء والّذين كتبوا عن تلك الفترة كيف انقطعت تلك الاتّصالات في مارس 1884، وكيف عادت في أغسطس 1884.

ما هي الكيفيّة الّتي أعادت إصلاح خط التّلغراف في اغسطس بدلاً عن مارس وما بعده؟ وحتى من النّاحية المنطقيّة والعقليّة المجرّدة كيف يعقل أن تكون الخرطوم محاصرة والاتّصالات مقطوعة عنها في شهور مارس وابريل ومايو ويونيو 1884، حين كان المهدي وقواته لا يزالون في كردفان وتنفتح الاتّصالات في أغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1884، حين كان المهدي وبقواته يحاصر الخرطوم من ثلاثة اتّجاهات.

ومهما يكن من أمر، فإنّه يمكن القول إنّ اللّوبي نجح في استراتيجيته القاضية بإرسال القوات من أجل إنقاذ غردون بعد موافقة الحكومة والبرلمان في 5 أغسطس 1884. وعلى الرّغم من هذه الموافقة إلّا إنّ الطّريق لا يزال طويلاً أمام اللّوبي. فهو يريد استخدام هذه القوات كما سبق وأن أشرنا ليس لإنقاذ غردون وإنّما لإحلالها محل القوات المصريّة المنسحبة لحماية مشروع بناء السّودان المستقل وتفكيك الإمبراطوريّة السّودانيّة المصريّة والّتي سبق وأن تكلّمنا عنها، بينما تريد الحكومة البريطانيّة إنقاذ غردون وفقط. وقد رأينا وضوح اللغة الّتي استخدمتها الحكومة في موضوع إنقاذ غردون، حيث قالت مفرداتها وتعبيراتها بخصوص الحملة: (لإزاحة غردون، لأخذه بعيداً عن الخرطوم، للقبض على غردون، من أجل سلامته الشّخصيّة).

وبالتّالي -ووفقاً لهذا- فإنّ المعركة القادمة أمام جماعات الضّغط هي استغلال قوات حملة الإنقاذ ذريعة لحشر القوات البريطانيّة في السّودان. ولعلّ هذا هو ما عناه رئيس الحكومة؛ جلادستون، أثناء نقاش موضوع القوات حين قال: إنّ عملية إنقاذ غردون يتم استغلالها من المعارضة والإعلام والرّأي العام وبعض المسؤولين في وزارة الحربيّة ومجلس الوزراء واجهةً لعملية استعمار السّودان. كما يتّفق ذلك -أيضاً- مع التّحليل والاستنتاج الّذي أورده مايكل آشر حين علّق على الاجتماع الّذي انعقد بين ولسلي وغردون قبيل تعيين الأخير بثلاثة أيام، حيث قال:

"ذهب غردون إلى وزارة الحربيّة في 15 يناير 1885 لمقابلة ولسلي حول استقالته وحقوق ما بعد الخدمة، وفي طريقه إلى الوزارة كان ولسلي يقلّب الأفكار في رأسه وتوصّل إلى خطة رئيسية من شأنها أن تجبر الحكومة لتعكس سياستها الخاصة بالتخلي عن السّودان، وتقضي الخطة باستخدام القوات البريطانيّة في موضوع السّودان وهي السّياسة الّتي ترفضها الحكومة؛ وإذا سارت الأمور وفقاً لهذه الخطة فستنتهي باحتلال السّودان"[67]. وبالتّالي، فإنّ التّطورات القادمة وكما قلنا تدور حول المراوغة لتحويل وجهة الحملة لتكون من حملة لإنقاذ غردون إلى حملة لاستعمار السّودان وهو الأمر الّذي نناقشه في الفصل القادم.

هوامش الفصل الخامس

(1) Michael Asher ، Kartoum، The Ultimate Imp. erial Adventure ، P. enguin Book ، London 2005 .

(2) Michael Asher ، op ، cit ، p. 96 .

(3) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص143 .

(4) Holland ، Life of Devonshire ، vol ، 1 ، p.425 .

(5) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 17 .

(6) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 177 .

(7) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 180 ، 189 .

(8) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 180 ، 181 .

(9) بريطانيا في السُّودان ، مصدر سابق ، ص138 .

(10) Lord Elton ، General Gordon's Khartoum Journals ، 1961

(11) حروب المهديّة، مصدر سابق ، ص142

(12) نفس المصدر ، ص165 .

(13) نفس المصدر ، ص165 .

(14) نفس المصدر ، ص135 .

(15) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السِّياسيّة 1820-199 ، مصدر سابق، ص332 .

(16) نفس المصدر ، ص337 .

(17) عبدالكريم المطاوع ، العلاقات الثّنائيّة بين مصر والسُّودان ، المطبعة الأهلية ، لبنان ، 1957 ، ص54 .

(18) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 209 .

(19) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 245 .

(20) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 245 .

(21) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 34 .

(22) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 221 .

(23) بريطانيا في السُّودان ، مصدر سابق ، ص165 .

(24) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 324 .

(25) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 326 .

(26) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 251 .

(27) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 326 .

(28) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 251 .

(29) Gwyn and Tuckwell ، Sir Charles Dilke ، vol ، 1 ، p. 543 .

(30) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 326 .

(31) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 326 .

(32) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص143 .

(33) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص333

(34) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 213 .

(35) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 215 .

(36) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 336 .

(37) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 226 .

(38) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 231 .

(39) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، p. 284 .

(40) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 259-60 .

(41) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص145 .

(42) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p . 260-61 .

(43) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 232 .

(44) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 261 .

(45) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 193 .

(46) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص139 .

(47) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 253 .

(48) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 216 ، 217 .

(49) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 247 .

(50) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 248 .

(51) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 250 .

(52) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 222 .

(53) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 224 .

(54) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 333-34 .

(55) C Chenevix Trench ، Charley Gordon ، The Life of An Eminent Victorian ، Reassessed ، London ، 1987 ، p.45 .

(56) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 234 .

(57) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص147 .

(58) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 229-30 .

(59) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 269 .

(60) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 27 .

(61) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 238-39 .

(62) Michael Asher ، op ، cit ، p. 163 .

(63) C Chenevix Trench ، Charley Gordon ، op ، cit ، p. 232 .

(64) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 346 ، 47 ، 48 .

(65) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 271-72 .

(66) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 273 .

(67) Michael Asher ، op ، cit ، p. 85 .

الفصل السّادس

التّلاعب بقرار حملة الإنقاذ

خلط أوراق اللّوبي بأوراق الحكومة

بعد موافقة البرلمان، طلب هارنجتون من الرّئيس جلادستون الموافقة على إرسال القوات لإنقاذ غردون إلّا إنّ رئيس الحكومة ردّ عليه أنّ الموضوع ذو أهمية سياسية كبيرة ويجب عدم البت فيه دون الرُّجوع إلى باقي أعضاء مجلس الوزراء.

وكان يبدو من هذا الرّد أنّ جلادستون لا يزال ممتنعاً عن إرسال القوات ويجري وراء بعض المشاريع الأخرى التي قد تمكّنه من حلّ المشكلة دون إرسال الحملة. وأشار إلى أنّ في إمكان غردون أن يجد طريقه إلى دنقلا إذا رأى ذلك مناسباً ولكن من المشكوك فيه أن يقوم بذلك. وأشار كذلك مرّة أخرى إلى إمكانيّة تعيين مدير دنقلا حاكماً عاماً للخرطوم ليضع نهاية للأمور المحزنة والمحيّرة[1]. وكان جلادستون يعتقد أنّه لو حان الوقت لاتّخاذ القرار بالذهاب إلى دنقلا، فإنّ على المجلس أن يعرف ما هي عدد القوات المقترح إرسالها هناك والأهم من ذلك ما هو الهدف من ذهابها[2].

ومن الأمور الّتي أحزنت جلادستون، تجدد المراسلات بين غردون ومدير دنقلا بدون أيّ اتّصال مع الحكومة البريطانيّة. وقاد هذا جرانفيل للاعتقاد أنّ غردون استلم رسائل الحكومة في 13 و16 مارس 1884، وكذلك رسائلها في مايو ويونيو 1884، واختار أن لا يرد عليها. لا يزال جلادستون متمسّكاً ومفضلاً أن يحقق إنقاذ غردون بالوسائل السّالِمة

وأخرى ماديّة أكثر من تحقيقها بالقوات العسكريّة البريطانيّة، وهو الّذي قرن بين حملة الإنقاذ وخطر إثارتها للحرب الدّينيّة، وشكّك حتى في إمكانية نجاح القوات البريطانيّة، وقال: "مع التأكيد على التّميّز المتفرّد للقوات البريطانيّة وشجاعتها إلّا إنّها لم تستطع التّخلّص من عثمان دقنة"[3].

طلب جلادستون من هارنجتون أن يعد خطة بالتشاور مع نورث بروك، لأنّه يعتقد أنّه من غير المنصف للمجلس أن يتّخذ خطوات للتقدم من غير خطة، لذلك قال جلادستون "إنّه يريد أن يعرف ما هم مقبلون عليه وأن يتأكّدوا من أنهم لم يصبحوا وبدون وعيهم عبيداً لغردون وأفكاره العصيّة.

ردّ هارنجتون على كلّ ما أثاره جلادستون قائلاً إنّ جرانفيل لم يعترض على التّحرّك إلى دنقلا ويأمل فقط أن لا يلزمهم ذلك بحملة إلى الخرطوم، أمّا نورث بروك فقد وافق على الحملة منذ فترة طويلة وليس هناك ما يشير إلى أنّه غيّر رأيه. وعلى كلّ حال، من الواضح أنّه كلّ ما تأخّرت تعليمات التّقدّم كلّما أدّى ذلك إلى تأخّر النّتائج. وبالنسبة لموضوع تعين مدير دنقلا قال هارنجتون، إنّه بالإمكان الاستفادة منه، ومع أنّه مفيد جدّاً في دنقلا إلّا إنّه ليس هناك سبب للاعتقاد أنّ له نفوذاً في الخرطوم.

وتقرير كتشنر الأخير عنه غير مشجّع ورأى نورث بروك قبيل مغادرته إلى مصر، أنه يجب عدم الاستعانة به في الخرطوم. أمّا مسألة التّخوّف من الحرب الدّينيّة يرى هارنجتون أنّه غير متوقّع، وقال: "إنّ مدير دنقلا نفسه قد طالب بالقوات البريطانيّة، كما أنّ كتشنر قد استقبل بصورة جيّدة من قبل المواطنين هناك؛ وبخصوص فشل القوات في التّخلّص من قوات عثمان دقنة على الرّغم من قوتها وتعصّبها يعتبر قولاً غير صحيح لأنها قد تمّ تحطيمها، والّذي أعاد عثمان دقنه إلى الحياة مرّة ثانية هو المغادرة السّريعة لقوات جراهام".

ويمضي هارنجتون مؤكّداً: "أنا على قناعة تامة أنّه بموافقتك وموافقة جرانفيل ونورث بروك، فإنّ المجلس سوف لن يعارض إرسال قوة متوسّطة كما اقترح الآن إلى دنقلا. ليس هناك أحد سيعارض عدا هاركورت الّذي يعارض أي شيء حتى التّصويت على المنحة في البرلمان، وكذلك عارض التّجهيزات". وكشف هارنجتون عن وجود خلافات بين وزارة الحربيّة والجنرال ستيفنسون في القاهرة على خطة العمليات وقال إنّه وبمجرّد ذهاب المسؤولين إلى القاهرة فإنّ هذه الخلافات ستزول، وطلب من الرّئيس أن يخوّله غداً مسؤوليّة إرسال قوة محدودة من وادي حلفا إلى دنقلا، وقال إنّ ذلك سيجنّبهم إرسال حملة كبيرة.

وفي 22 أغسطس 1884، كتب هارنجتون إلى جلادستون قائلاً: "نحن على أهداف متعرضة هنا وفي القاهرة بالنسبة لخطة العمليات الّتي بنيت عليها التّجهيزات، وسأل جلادستون عما إذا كان مسموحاً له بإرسال ولسلي لأخذ القيادة في مصر على اعتبار أنّه مسؤول عن الخطة الّتي تمّ تبنيها، وأنّه كان في الأشهر الأخيرة على اتّصال بوزارة الحربيّة في ما يتعلّق بتفاصيل الخطة، وأنّه أحيط علماً بسياسة الحكومة الرّافضة لإرسال الحملة عدا في حالة الضّرورة القصوى". وأضاف هارنجتون: "وأعتقد –بقوة– أنّ هذا يوفر لنا فرصة جيّدة لتفادي حملة جادة. ووظيفة ولسلي أنّه سيكون القائد العام للقوات في مصر وليس بالضرورة أن يكون قائداً للحملة". وقد كان هارنجتون قد خشي مخاطر الفشل بوضع القيادة في أياد غير راضية عن الخطة[4].

ومما تجدر الإشارة إليها في مسألة تعيين ولسلي بدلاً عن الجنرال ستيفنسون في القاهرة، أنّ هذا الأخير كان يرى اختيار طريق سواكن بربر بدلاً من طريق النّيل الّذي اقترحه ولسلي، ولمّا تقرّر في النّهاية العمل باقتراح ولسلي خشي هارنجتون من إسناد القيادة إلى الشّخص غير المقتنع بها. وأرجو أن أشير هنا كذلك إلى أنّ كلّ الحيثيات الّتي ذكرها هارنجتون للرئيس (حملة متوسطة إلى دنقلا، إرسال ولسلي للإشراف على القوات في القاهرة وليس لقيادة القوات)، قد تمّ تغييرها فيما بعد، وكان يبدو أنّها قيلت لإقناع الرّئيس فقط ليوافق لهارنجتون أن يرسل الحملة دون أخذ رأي بقية الوزراء. والهدف من تجاوز الوزراء هو أنّ إشراكهم في اتّخاذ قرار الحملة سيجعل مهمّة القوات واضحة، حيث يصعب بعد ذلك تغييره أو التّلاعب به كما سبق ورأينا في حالة تعيين غردون.

على كلٍّ، اطّلع وزير الخارجية جرانفيل على خطاب هارنجتون للرئيس، وتعليقاً على ذلك كتب رسالة إلى هارنجتون شكك فيها من أن يوافق جلادستون على إرسال ولسلي لأنّه سيعتبر ذلك بمثابة قرار مطلق بإرسال حملة الإنقاذ. واعتبر جرانفيل أنّه وبمجرّد وصول ولسلي إلى القاهرة فإنّه سيسعى للتحريض لإرسال الحملة. وفي قناعة جرانفيل أنّ ولسلي إذا ذهب إلى القاهرة فإمّا أنّه ستكون هنالك حملة أو أنّ التّأثير الأخلاقي بتعيينه سيكون غير ضروري (وهو المبرّر الّذي قاله هارنجتون عند اقتراحه تعيين ولسلي).

وعلى الرّغم من هذه الملاحظات، وافق جرانفيل ونورث بروك على تعيين ولسلي قائداً عاماً في مصر. وفضّل هارنجتون عدم إعلان ذلك لتجنّب خلق الانطباع أنّ حملة الإنقاذ قد تقرّرت بالفعل وفي نفس الوقت لتفادي جرح مشاعر ستيفنسون والضّباط الآخرين

في القاهرة. وهذا تبرير غير صحيح كما سنرى لاحقاً. وبعد قرار الحكومة البريطانية إرسال حملة الإنقاذ إلى دنقلا، تمّت إجازة مقترحات إيجرتون الخاصة بإعلام غردون أنّ تحضيرات الخاصة لإنقاذه قد أجيزت، وأمر إيجرتون بإبلاغه إلى غردون وأمر في نفس الوقت باستفساره عن الأسباب الّتي منعته من الرّد على خطابات الحكومة.

وفي 26 أغسطس 1884، تم تعيين ولسلي قائداً للحملة ووصل إلى القاهرة في 10 سبتمبر 1884 مع نورث بروك وبارنج [5]، ووفقاً لرسالة هارنجتون إلى جرانفيل بتاريخ 16 سبتمبر 1884، قال إنّه أعطى تعليمات شفاهيّة إلى ولسلي بخصوص الحملة، وهي:

1. عدم القيام بأيّ عمليات إلّا في حالة الضّرورة القصوى،

2. عدم إرسال أيّ قوات ما لم تكن صغيرة بعد منطقة وادي حلفا،

3. عدم إرسال أيّ قوات على الإطلاق بعد دنقلا بدون تعليمات من الحكومة[6].

وفي اليوم التّالي 17 سبتمبر 1884، وبينما كان اللّورد هارنجتون يعمل على تنفيذ طلب ولسلي بإعلان التّعبئة قال له ما يأتي: "إنّ الحكومة تود تذكيرك أنّها لم تصدر بعد قراراً أن تتجاوز أيّ جزء من القوة الّتي معك مدينة دنقلا، وإنّك لتعلم جيداً آراء الحكومة في هذا الشّأن". ويبدو أنّ هارنجتون وبإرساله إلى ولسلي بتعليمات شفاهيّة إلى القاهرة قد نجح جزئياً في إبعاد مجلس الوزراء عن اتّخاذ قرار الحملة على الرُّغم من أنّ الرّئيس كان يقول إنّه لا يجب اتّخاذ مثل هذا القرار الكبير دون اجتماع وموافقة الوزراء. ويبدو –أيضاً– أنّ هارنجتون نجح في تحويل تلك المهمّة من مجلس الوزراء إلى بارنج في القاهرة وذلك لأنّ الحكومة فوّضته بإصدار تعليمات الحملة. ويقول بارنج في هذا الخصوص، إن الحكومة البريطانيّة خوّلته في 8 كتوبر 1884 بصورة رسميّة لإصدار تعليمات الحملة إلى ولسلي. وقال بارنج إنّه سبق وأن تشاور مع ولسلي ونورث بروك على صيغتها وهي:

1. أنّ الغرض الأساسي من ذهاب الحملة بطريق وادي النّيل هو استرجاع غردون واستيورات من الخرطوم.

2. وعند تحقيق هذا الغرض ينبغي عدم اتّخاذ عمليات هجوميّة أخرى من أيّ نوع كان.

3. وبالرُّغم من أنّك غير ممنوع من التّقدُّم حتى الخرطوم إذا اعتبرته خطوة لازمة لضمان سلامة انسحابهما، يجب أن تذكر أنّ الحكومة تود تضييق دائرة عملياتك الحربيّة بقدر الإمكان.

4. ولهذا تعتمد عليك في عدم تقدُّمك جنوباً أكثر مما تقتضي الضرورة القصوى لتحقيق الغرض الأوّل من الحملة وعليك أن تحاول الوجود في موضع بمكنك من الاتّصال بغردون في أقرب وقت ممكن[7].

وقال بارنج، إنّ ولسلي كان قد غادر إلى وادي حلفا في 5 أكتوبر 1884 ولذلك أضطر إلى إرسال التّعليمات إليه في حلفا. غير أنّ التّعليمات التي وصلت إلى ولسلي هي غير التّعليمات الّتي أصدرها بارنج، أو بمعنى آخر تمّت فيها إضافات كثيرة إلى الدّرجة الّتي غيّرت تماماً من مهمّة الحملة، وهي إنقاذ غردون وتحوّلت إلى مهمّة استعمار السُّودان والبقاء فيه. فالتعليمات الّتي وصلت إلى ولسلي والّتي وردت في جميع الكتابات الّتي تناولت تلك المرحلة هي:

1. الهدف الأساسي من الحملة هو لسحب غردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم.

2. عندما يتم بلوغ هذا الهدف لا يجب الدُّخول في أيّ عمليات عسكريّة من أيّ نوع.

3. أنت غير ممنوع من التّقدُّم نحو الخرطوم طالما أنّ ذلك يتعلّق بالوصول إلى غردون وستيورات.

4. وعليك أن تضع في ذهنك أنّ حكومة جلالة الملكة ترغب في وضع حدٍّ لمجال عملياتك كلّ ما كان ذلك ممكنتاً.

5. نحن نعتمد عليك وبالتالي يجب أن لا تتقدّم صوب الجنوب ما لم يكن ذلك مرتبطاً بالهدف الأساسي للحملة (إنقاذ غردون).

6. وعليك أن تبذل أفضل المساعي لإجلاء الحاميات المصريّة الموجودة في الخرطوم والموظفين والمدنيين وعائلاتهم الّذين يرغبون في العودة إلى مصر،

7. السّياسة الّتي تود حكومة جلالة الملكة أن تتّبعها هي أن تؤسس حكومة في الخرطوم والّتي سوف تكون مستقلة كلياً عن مصر.

8. على الحكومة المصريّة الاستعداد لتحمّل نفقات معقولة لأيّ مسؤول لحفظ النّظام على طول النّيل من وادي حلفا وحتى الخرطوم (السُّودان).

9. لا يجب بذل أيّ جهود لإنقاذ الحاميات جنوب الخرطوم.

10. مجلس الوزراء أيضاً قرّر أن يكون لولسلي القيادة العليا في السُّودان وأن يكون غردون تحت تعليماته[8].

كما تقرّر أن يقوم الخديوي بتجديد الفرمانات الّتي بموجبها صار غردون حاكماً عاماً للسودان وأن يصدر فرمانات أخرى تتضمّن:

1. بدلاً من أن يكون غردون حاكماً عاماً للسودان يتم تعيينه حاكماً للخرطوم ومناطق محدودة جوار الخرطوم (أي أن يصبح وآلياً على الخرطوم).

2. أن يكون غردون تحت رئاسة الجنرال ولسلي (الحاكم العام الجديد للسودان). وقد أصدر الخديوى فعلاً هذه الفرمانات[9].

وقيل –أيضاً– إنّه أثناء نقاش مسودّة هذه التّعليمات تركّز الحديث حول الصُّعوبات الّتي تواجه إقامة دولة سودانيّة مثل عدم وجود شخص أو مجموعة أشخاص لهم القدرة الكافية للحفاظ على النّظام، ولمواجهة هذا الإشكال أعطى ولسلي الحريّة الواسعة للتصرُّف مع لفت انتباهه إلى أنّ الحكومة البريطانيّة لم تسحب اعتراضها على تعيين الزّبير. وورد في التّعليمات –أيضاً– أنّه حالما يتم تبني هذه التّدابير فإنّه لا الحكومة البريطانيّة ولا الحكومة المصريّة يحق لهما ادّعاء أيّ مسؤوليّة مهما كانت لحكومة وادي النّيل جنوب وادي حلفا[10].

من الواضح إذاً، اختلاف التّعليمات حول حملة الإنقاذ إلى درجة التّناقض. فالتعليمات الشّفاهيّة الّتي قالها هارنجتون إلى ولسلي، والتّعليمات الكتابيّة الّتي قال بارنج إنّه أصدرها وأرسلها إلى ولسلي في حلفا، تختلف تمام الاختلاف عن التّعليمات الّتي قال ولسلي إنّها أصدرت له.

فبمقارنة هذه التّعليمات، نجد أنّ تعليمات هارنجتون وبارنج متّفقة مع بعضها، إذ إنّ كلاهما يقصران الحملة على إنقاذ غردون فقط، وفي سبيل ذلك قصرا تحرُّك القوات جنوب وادي حلفا بالقدر الّذي يحقق هذا الغرض ليس إلّا. بينما تتحدّث التّعليمات الّتي لدى ولسلي وخاصة في الفقرات من (7 إلى 10)، عن تأسيس حكومة سودانيّة وإبقاء غردون والياً على الخرطوم، وعدم سحب الحاميات المصريّة غير الموجودة في الخرطوم، وإلزام مصر بالصّرف على الحكومة السّودانيّة الجديدة، هذا بالإضافة إلى تعيين ولسلي، قائد حملة الإنقاذ، حاكماً عاماً على السّودان. وواضح أنّ التّغيير الّذي طرأ على تعليمات الحملة هو في الفقرات الإضافيّة (7 – 10)، ويبدو كما لو أنّها قد أضيفت إلى التّعليمات الّتي أصدرها بارنج. ولكن السّؤال هو: من أين جاءت تلك التّعليمات الجديدة؟

بارنج الّذي خوّله الحكومة بإصدار تعليمات الحملة لم يشر في كتابه: (بريطانيا في السّودان)، إلّا إلى التّعليمات الواردة أعلاه والّتي تحويها الفقرات من (1 4)، والّتي قال إنّه أصدرها وأرسلها إلى ولسلي في حلفا. أمّا التّعليمات الإضافيّة (7 10)، فقد نفى في كتابه: (مصر الحديثة) علمه بها، وقال: "وبقدر ما أنا على وعي، يمكنني القول إنّه لم تتم استشارة أيّ سلطات بريطانيّة قبل إرسال تلك البرقيات، وأنا وبالتأكيد لم أرها إلّا بعد مقتل غردون".

حاول بيرنارد ألين نفي ادّعاء بارنج أنّه لم ير التّلغرافات الإضافيّة إلّا بعد مقتل غردون، ولإثبات ذلك يقول إنّ في مكتب السّجلات العامة بوزارة الخارجيّة يوجد خطاب مرسل من بارنج إلى جرانفيل بتاريخ 21 سبتمبر1884، يشير إلى علم بارنج بتلك التّلغرافات لأنّ بارنج يقول فيه لجرانفيل: باستلامي إلى تلغرافات سعادتك يوم أمس، قمت بإبلاغها إلى اللّورد ولسلي وأيضاً إلى الجنرال غردون عن طريق كتشنر على النّحو الّذي أمرتنا به، وكذلك أرسل الخديوي تلغرافاً إلى غردون يقصر فيه سلطاته كحاكم عام على الخرطوم وسنار وبربر ويأمره بألا يرسل حملات عسكريّة على النّيل الأبيض دون تعليمات أخرى.

إنّ ظلال الشّك فيما قاله بيرنالد ألين واردة لكون أنّ ولسلي كان موجوداً في القاهرة في التّاريخ الّذي أورده بيرناد على أنّه تاريخ مخاطبة بارنج إلى جرانفيل وهو (21 سبتمبر 1884). ففي هذا التّاريخ لم يغادر ولسلي القاهرة أبداً وإنّما غادرها في 5 أكتوبر 1884. كذلك وفي ذلك الوقت لم تصدر تعليمات الحملة الأساسيّة والّتي صدرت في 8 أكتوبر 1884، ناهيك عن التّعليمات الإضافيّة. ومما يجدر ذكره هنا أنّ ولسلي كتب خطاباً إلى زوجته من القاهرة بتاريخ 20 سبتمبر 1884، أشار فيه إلى الاجتماع التّشاوري الّذي تمّ بينه وبين بارنج واللّورد نورث بروك، حول صياغة تعليمات الحملة، وهو نفس الاجتماع الّذي سبق وأن أشار إليه بارنج. قال ولسلي في الخطاب:

(بالتشاور مع نورث بروك، تمّ اتّخاذ قرار في القاهرة يقضي بأن أغادر إلى مصر العليا (حلفا)، وأن أذهب إلى الدّبة أو إلى أم بكول الواقعة على النّهر في محافظة دنقلا، حيث تتقاطع الطّرق عبر الصّحراء إلى شندي والخرطوم، وإذا مضى أيّ شيء كما هو مرتّب فإنّ خطتي هي أن آخذ 1000 إلى 1500 رجل على ظهور الجمال إلى الخرطوم وألقي القبض على غردون وأحضره معي، وإذا استطعت القيام بهذا ولم أدخل في أيّ قتال أتوقّع أن أكون في شارع هيل قبل شهر أبريل)[11].

ففي هذا الخطاب، لم يشر ولسلي إلى أنَّ تعليماته تقضي أن يبقى في الخرطوم ليؤسّس حكومة وطنيّه، وإنّما قال إنّه سيبقي القبض على غردون ويعود به إلى لندن. وكذلك أكّد الوزير نورث بروك والّذي شارك في الاجتماع التّشاوري مع كلّ من بارنج وولسلي لصياغة تعليمات الحملة في القاهرة في خطاب شخصي إلى غردون أنّ هدف الحملة هو إنقاذه فقط، ويقول في الخطاب:

(لقد جئت إلى القاهرة مبعوثاً من الحكومة في محاولة لتنظيم الأوضاع الماليّة المصريّة بعد فشل مؤتمر لندن، وليس من اختصاصي أن اقترح أيّ تعديلات في السّياسة الخاصة بالسودان، إنّ حملة الإنقاذ الّتي تقرّرت بقيادة ولسلي والّذي له مطلق السّلطة عسكرياً وسياسياً، لم ترسل بهدف هزيمة المهدي ولكن فقط لتمكينك ولتمكين الحاميات المصريّة في الخرطوم والموظفين المدنيين وعائلاتهم وفي إطار مسؤوليات محدّدة للعودة إلى مصر)[12]. وبهذا؛ وبالنظر إلى مضمون التّعليمات الإضافيّة إلى ولسلي فإنها لا تختلف أبداً عن مجمل الأفكار والسّياسات الّتي طرحها اللّوبي في القضيّة السّودانيّة المصريّة سواء في الصّحف أو البرلمان أو تصريحات بعض المسؤولين.

فطرح اللّوبي الجوهري هو باختصار أن لا يكون السّودان ومصر دولةً واحدةً مع الأخذ في الاعتبار الصّيغ المختلفة الّتي تمّ التّعبير بها مثل: إعطاء السّودان الاستقلال، تسليم السّودان لحكامه السّلاطين السّابقين، إزاحة الباشوات المصريين والأتراك من السّودان، إنهاء الاحتلال المصري المؤقّت، إعطاء الحكم الذّاتي للسودانيين، فصل السّودان عن الإدارة المصريّة... وما إلى ذلك من الأطروحات.

ومن جانب آخر، هذه التّعليمات الإضافيّة هي نفسها مضمون الاتّهامات الّتي وجّهتها الحكومة إلى المعارضة على النّحو الّذي قاله جلادستون أكثر من مرّة إنّ قضيّة إنقاذ غردون ما هي إلّا شماعة وواجهة تتّخذها المعارضة من أجل استعمار السّودان. وتتطابق كذلك مع المذكّرة السّريّة الّتي أرسلها ولسلي إلى هارنجتون في 8 فبراير 1884، قبل عشرة أيام من وصول غردون إلى السّودان والّتي جاء فيها كما أشرنا (أنّ غردون سوف لن يستطيع سحب الحاميات، وسوف يحاصر في الخرطوم بمجرّد وصوله إليها وسيقوم الشّعب بإرغام جلادستون لإرسال حملة لإنقاذه وعند هذه النّقطة سوف ينفصل السّودان عن الحكم التّركي المصري ويلتحق بالإمبراطوريّة البريطانيّة).

وكذلك هي نفس الأفكار الّتي عبّر عنها ولسلي مرّة أخرى حين اقترح أثناء مناقشة حصار غردون أنّه إذا أعلن للشعب السّوداني أنّ حكومة مستقرة تحت سلطة غردون وضباط بريطانيين آخرين، ستقوم في وادي النّيل وعاصمتها الخرطوم فستتغير مشاعر السّودانيين نحو غردون. وتتطابق أيضاً مع آراء هارنجتون حتى اللّحظات الأخيرة عند نقاش حملة الإنقاذ، حين قال: لو نجحت العمليات أو انتهت المهمّة (يقصد إنقاذ غردون) بسلام فأرى أنّه يجب الاحتفاظ بالسودان، فأنا منذ البداية رأيت أنّ التّخلي عن هذه المنطقة خطأ.

وإضافة إلى كلّ ذلك، فإنّ التّناقض الظّاهر في التّعليمات الّتي يحملها ولسلي يكشف أنّها تعليمات مزوّرة وغير حقيقيّة. فكيف يمكن لولسلي الّذي أمر بأخذ غردون وستيورات من الخرطوم وينهي مهمّته بذلك أن يكون هو نفسه قد أمر بتأسيس حكومة في السّودان تحت رئاسته وغردون نائباً له أو والياً على الخرطوم؟

وكيف أمكن للوبي الّذي بنى خطّته في إرسال حملة الإنقاذ على تخليص الحاميات المصريّة وعند صدور قرار الحملة يتضمّن قراراً يقضي بعدم سحب الحاميات المصرية سوى حامية الخرطوم؟ إنّ هذا القرار بالذات لا يمكن فهمه إلّا في إطار رغبة اللّوبي في استخدام الحاميات المصريّة في مواجهة المهدي أو استخدامها حائط صدّ بينها وبين الحكومة الّتي يجري تأسيسها.

كذلك، لماذا تلزم مصر بالمساهمة في ميزانية السّودان في حين أنّ سياسة إخلاء السّودان الّتي فرضت عليها استندت على عدم قدرة مصر الماليّة لتحمّل نفقات إدارة السّودان أو مواجهة ظروف الحرب الّتي أعلنها الإمام المهدي؟ وحتى لو فرضنا أنّ مصر قادرة مالياً فلماذا يطلب منها الصّرف على حكومة يجري بناؤها على أساس الانفصال عنها؟

وهذا القرار –أيضاً– لا يمكن فهمه إلّا في إطار علم اللّوبي المؤكّد أنّ بريطانيا سوف لن تصرف على الحكومة السّودانيّة الوليدة بأيّ حال من الأحوال، ولذلك أراد اللّوبي تأمين الموارد الماليّة إلى أن يقف السّودان الجديد على قدميه. ويبدو هذا الأمر بصورة جليّة جدّاً عندما نجح اللّوبي عام 1898 من استعمار السّودان ولجأ إلى الاعتماد على الماليّة المصريّة لتسيير دفة الحكم بعد أن رفضت بريطانيا رفضاً قاطعاً كلّ محاولات وتوسّلات ونجت باشا حاكم عام السّودان حول المساهمة البريطانيّة في مالية وإدارة السّودان، كما سنرى ذلك لاحقاً وبصورة أكثر تفصيلاً.

وهكذا يتبيّن وبكلّ وضوح أنّ تعليمات القاهرة إلى حملة الإنقاذ هي نفسها التّعليمات الّتي أوردها بارنج، وقال إنّه أصدرها إلى ولسلي على النّحو الّذي تمّت الإشارة إليه. أمّا التّعليمات الإضافيّة والّتي قال عنها بارنج إنّه لم يرها إلّا بعد وفاة غردون ما هي إلّا التّعليمات الّتي سربت إلى تعليمات الحكومة. وبمعنى آخر: تمّ خلط الأوراق، أوراق الحكومة وأوراق اللّوبي والنّتيجة كانت تغيير مهمّة الحملة من إنقاذ غردون إلى استعمار السّودان.

ويصعب تحديد الطّريقة الّتي تمّ بها خلط الأوراق وتحويل مسار الحملة، ولكن وعلى سبيل القياس وكذلك الاستنتاج المنطقي يمكن القول إنّ كلاً من هارنجتون وولسلي كانا على الأقل على اتّفاق مسبق بينهما بالهدف الحقيقي والنّهائي للحملة على النّحو الّذي عبّرت عنه الفقرات (7– 10).

وإنّهم وفي سبيل الوصول إلى ذلك سعوا أولاً إلى استصدار قرار حكومي للحملة ومن ثمّ تحويله وبما يتلاءم مع استراتيجيتهم. واعتقد أنّ هارنجتون وبذكاء شديد نجح في تفادي استصدار قرار الحملة من خلال مجلس الوزراء، خاصة وأنّه ومن الاستطلاعات الّتي أجراها علم أنّ المجلس ينوي معرفة تفاصيل الحملة وغاياتها، أو كما قال جلادستون وضع خطة التّحرك.

واستناداً على ذلك، فإنّ اقتراح هارنجتون إلى الرّئيس بإرسال قوة متوسطة وخفيفة إلى دنقلا لأخذ غردون كان هو الفخ الّذي وقع فيه الرّئيس ووافق على إرسال الحملة دون أن يأخذ رأي وزرائه.

فمعروف أنّ هارنجتون طلب من الرّئيس تخويله صلاحية إرسال القوة ولم يطلب اجتماعاً للمجلس لمناقشة الخطة أو التّعليمات، وظلّ يغري الرّئيس بتكرار عبارة أنّ القوة المتوسطة ستغني عن إرسال حملة واسعة، وأنّ القوة المتوسطة ستغني عن إرسال حملة جادة وما إلى ذلك. وأعتقد أنّ الرّئيس عندما وافق على الحملة دون استشارة بقيّة الوزراء إنّما وافق تحت تأثير هذا الإغراء، كما أعتقد أيضاً أنّه وافق بناء على نصوص التّعليمات الشّفاهيّة لولسلي والّتي أرسلها هارنجتون إلى جرانفيل بتاريخ 16 سبتمبر 1884، ونصت على: (1) عدم الدّخول في أيّ عمليات عدا في حالة الضّرورة، (2) عدم إرسال قوات ما لم تكن صغيرة بعد وادي حلفا، (3) وعدم إرسال أيّ قوات إطلاقاً بعد دنقلا إلّا بتعليمات من الحكومة.

يوجد وجه شبه كبير جداً بين الطّريقة الّتي خلطت بها الأوراق في مهمّة غردون والّتي خلطت بها في مهمّة ولسلي. ففي الحالتين تمّ استصدار القرار بتضليل الرّئيس وتفادي طرحه أمام الوزراء. كذلك صدرت التّعليمات شفاهة في كلا المهمّتين ولا توجد أية وثيقة مرجعية لهما، وغادر كلاهما دون انتظار التّعليمات الكتابيّة. فتعليمات غردون أرسلت إليه في بورسعيد وولسلي في وادي حلفا. وتغيرت كلا المهمتين بصورة جوهرية، فمهمّة غردون تحوّلت من إعداد تقرير عن الأوضاع في السّودان والعودة إلى بريطانيا، إلى تعيينه حاكماً عاماً على السّودان يخطط لهزيمة المهدي وبناء حكومة سودانيّة مستقلة عن مصر، وهو نفس الأمر الّذي حدث في مهمّة ولسلي الّتي تحوّلت من إنقاذ غردون والعودة به إلى بريطانيا إلى تعيين نفسه حاكماً عاماً وغردون نائبا له مع التّخطيط -أيضاً- لهزيمة المهدي وعثمان دقنة ومشروع بناء الحكومة السّودانية.

وفي النّهاية، استطاع اللّوبي تمرير استراتيجيّة إدخال القوات البريطانيّة إلى السّودان ولم يبق أمامها سوى إعداد القوة الّتي ستتكفّل بتنفيذ مشروع اللّوبي السّياسي لأنّ القوة المتوسطة وميزانيتها الّتي وافقت عليها الحكومة (300،000 جنيه) لا تمكّنان من القيام بعمليات القضاء على المهدي وعثمان دقنة وتأمين حكومة سودانيّة على رأسها بريطانيين أجانب، فكان لا بدّ من حلّ هذه المسألة غير أنّ اللّوبي كان جاهزاً لها.

فكما تمّ التّلاعب بقرار حملة الإنقاذ، فقد جرى التّلاعب -أيضاً- في تشكيلة قوات حملة الإنقاذ البريطانيّة. اتّجه ولسلي ومنذ وصوله القاهرة إلى التّخطيط لسد الفجوة الّتي أحدثها التّغيير في مهمّة الإنقاذ لتحويل القوة العسكريّة من متوسطة كما وافقت عليها الحكومة البريطانيّة إلى واسعة كالتي ظلّ يطالب بها ولسلي منذ بدء النّقاشات حولها، وفي سبيل ذلك اتّجه إلى كندا واستراليا والهند والبانغلاديش وغرب أفريقيا لتجنيد القوات الّتي ستشارك في الحملة.

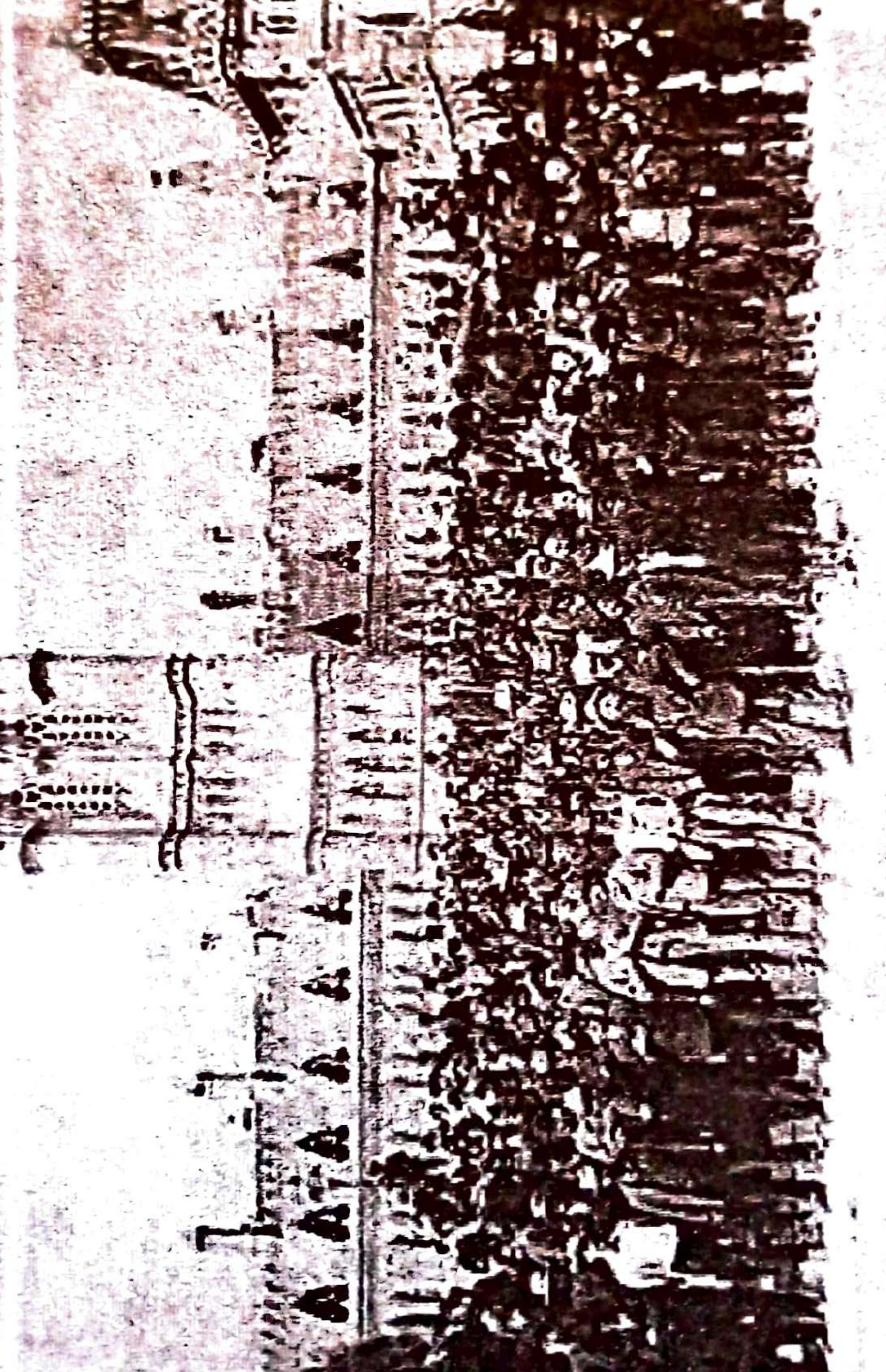
ويقول روبن نيلاند عن أسباب مشاركة القوات الكنديّة: "عندما ألقى ولسلي نظرته الأولى على النّهر (نهر النّيل)، استعاد ذكرى تجربته في حملة النّهر الأحمر بكندا. فقرر أن يتجاوز الصّعوبات الّتي ستواجهه مع هذا النّهر باستدعاء الرّحالة الكنديين أصحاب الخبرة الهائلة في التّجديف والّذين قاموا بنقل جنوده في كندا عام 1870. فأرسل ولسلي دعوة للمتطوعين في كندا وسرعان ما وصله أكثر من أربعمائة منهم من بينهم بعض المحامين وعضو مجلس تشريعي لمدينة تورنتو وبعض الهنود الحمر، وقد كان معظم أولئك المتطوعين قليلي الخبرة في التّعامل مع مياه النّيل العنيفة"[1].

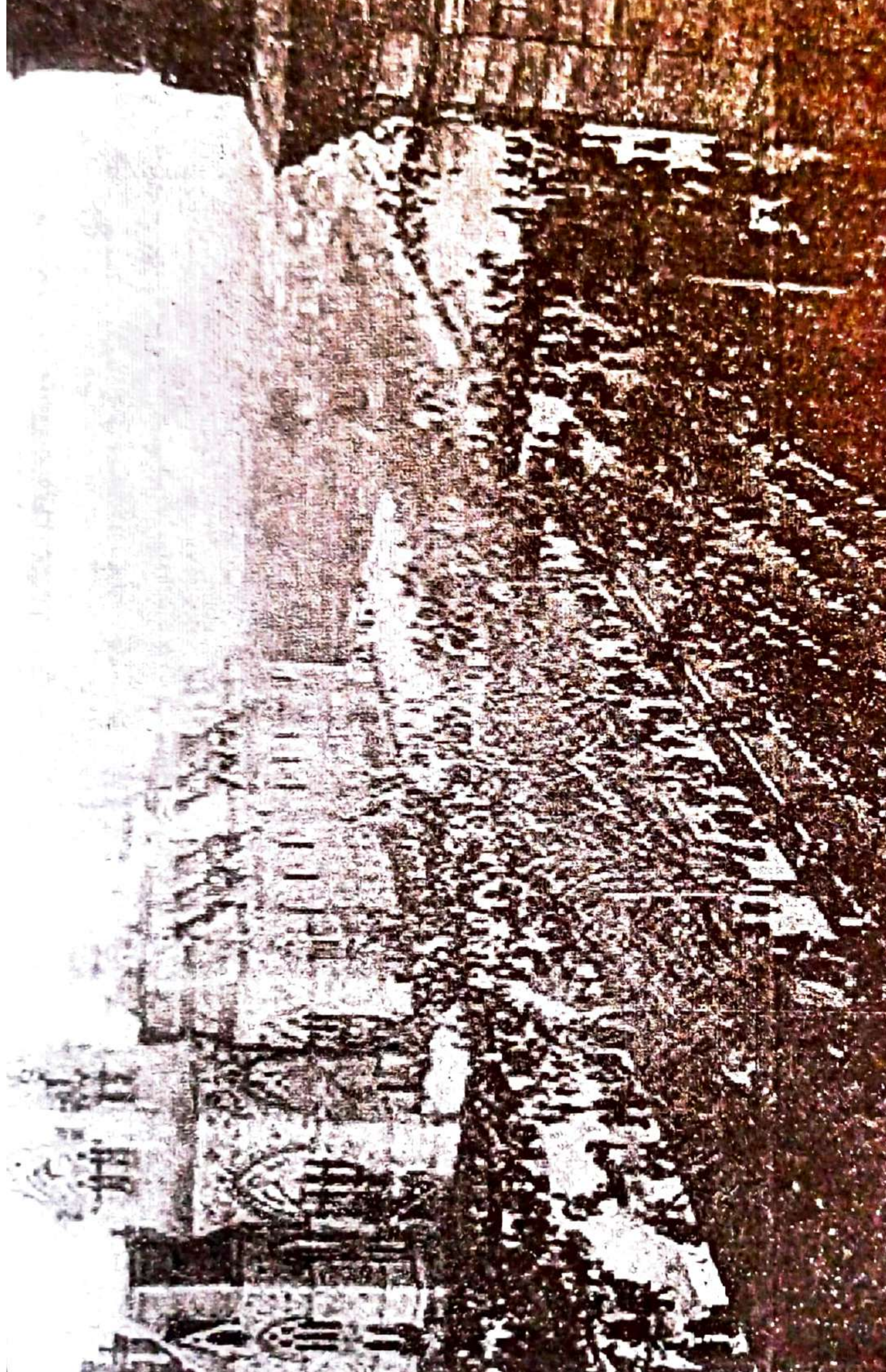
كان ولسلي قد أرسل أحد الضُباط البريطانيين إلى كندا لتجنيد أولئك المتطوعين الّذين تمّ التّعاقد معهم بواقع 45 دولاراً للشخص العادي و75 دولار لرؤساء العمال، ومع أنّهم قد شاركوا في الحملة إلّا إنّه ووفقاً لتقريرها المعروض على الإنترنت فإنّ 89 منهم فقط شاركوا في قيادة القوارب من جملة الـ400، ومن غير المعروف ما إذا كان الباقون أصحاب خبرات عسكرية في المجالات الأخرى جاءوا تحت غطاء التّخصص في قيادة القوارب، أم أنّهم سياسيون كهؤلاء المحامين والتّشريعيين الّذين قال عنهم نيلاند، أم أنّهم شاركوا كجنود عاديين[14].

في هذه الأثناء، تعاقد ولسلي مع مجموعة من بناة السُّفن الإنجليز لبناء نوع من الأطواف بطول 30 قدماً وعرض 6 أقدام، يمكنها أن تحمل كميّة كبيرة من المؤن، بالإضافة إلى اثني عشر راكباً إلى جانب الرّحالة الكنديين الّذين يديرونه[15]. وكان ولسلي يخطط -أيضاً- لتسيير حملة أخرى من شرق السّودان، وأصدر تعليماته لبناء خط السّكة الحديد لربط سواكن وبربر، وهو الخط الّذي سبق النّقاش حوله مراراً على أساس أنّه أقرب وأفضل طريق للحملة بدلاً من طريق النّيل الّذي اقترحه وأيّده ولسلي بقوة. ونتيجة لإصرار ولسلي وهارنجتون على طريق النّيل تمّ إلغاء طريق سواكن بربر، إلّا إن ولسلي عاد مرّة أخرى وبعد أن ضمن تسيير حملة النّيل يخطط لتسير حملة الشّرق. واقترح ولسلي لهذا الغرض تعيين قوة من 13،000 رجل بقيادة جراهام[16]. كانت قوات جراهام أكبر من أيّ قوة سبق إنزالها على ساحل البحر الأحمر. فقد اكتظ الميناء في سواكن بسفن النّقل والسُّفن الحربية والرّجال من الجيش البريطاني والجيش الهندي، كانت القوات الّتي هبطت سواكن تضم لواء الحرس وسريتين من لواء النّبع البارد وسرية من الحرس الأسكتلندي الّذين كانت الملكة فكتوريا نفسها في وداعهم.

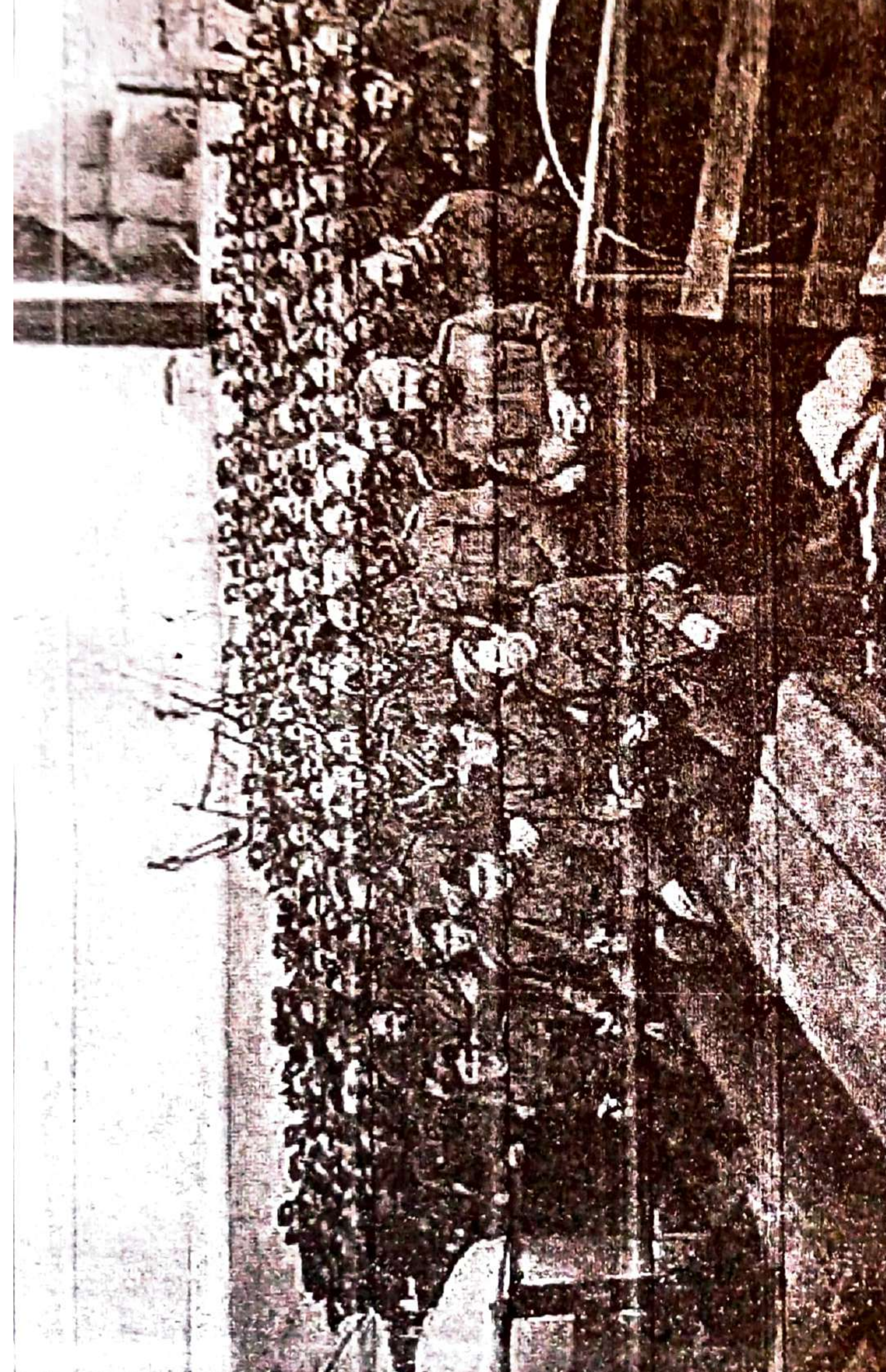
ازدادت قوة الحرس في سواكن بانضمام خمسمائة جندي من فرقة "ثاوزيلز" الّذين قدموا من أستراليا إلى سواكن وهم يرتدون السُّترات الحمراء التّقليدية للمشاة البريطانيين، ولكن سرعان ما استبدلوها بالكاكي[17]. هذا إلى جانب قيام هدسون والّذي سبق له وأن ذهب إلى كندا لتجنيد المتطوّعين قد ذهب أيضاً إلى البنغال واستطاع تجنيد فرقة كاملة من الخيالة والّتي شاركت في العمليات في شرق السّودان.

وإذا قارنا هذه القوة بالقوة المتوسطة الّتي وافقت عليها الحكومة البريطانيّة فإنّ الفارق سيكون مدهشاً. فمع أنّ هارنجتون لم يعط رقماً محدداً للقوة المتوسطة الّتي اقترحها، إلّا إنّه يمكن القول إنّها قوة في حدود 1000 إلى 1500، ذلك لأنّ ولسلي قد ذكر في خطابه إلى زوجته في 20 سبتمبر 1884 أنّ اجتماع صياغة التّعليمات النّهائية في القاهرة قد قرّر أنّ القوة التي ستصحبه إلى الخرطوم للقبض على غردون تتراوح بين 1000 و1500.

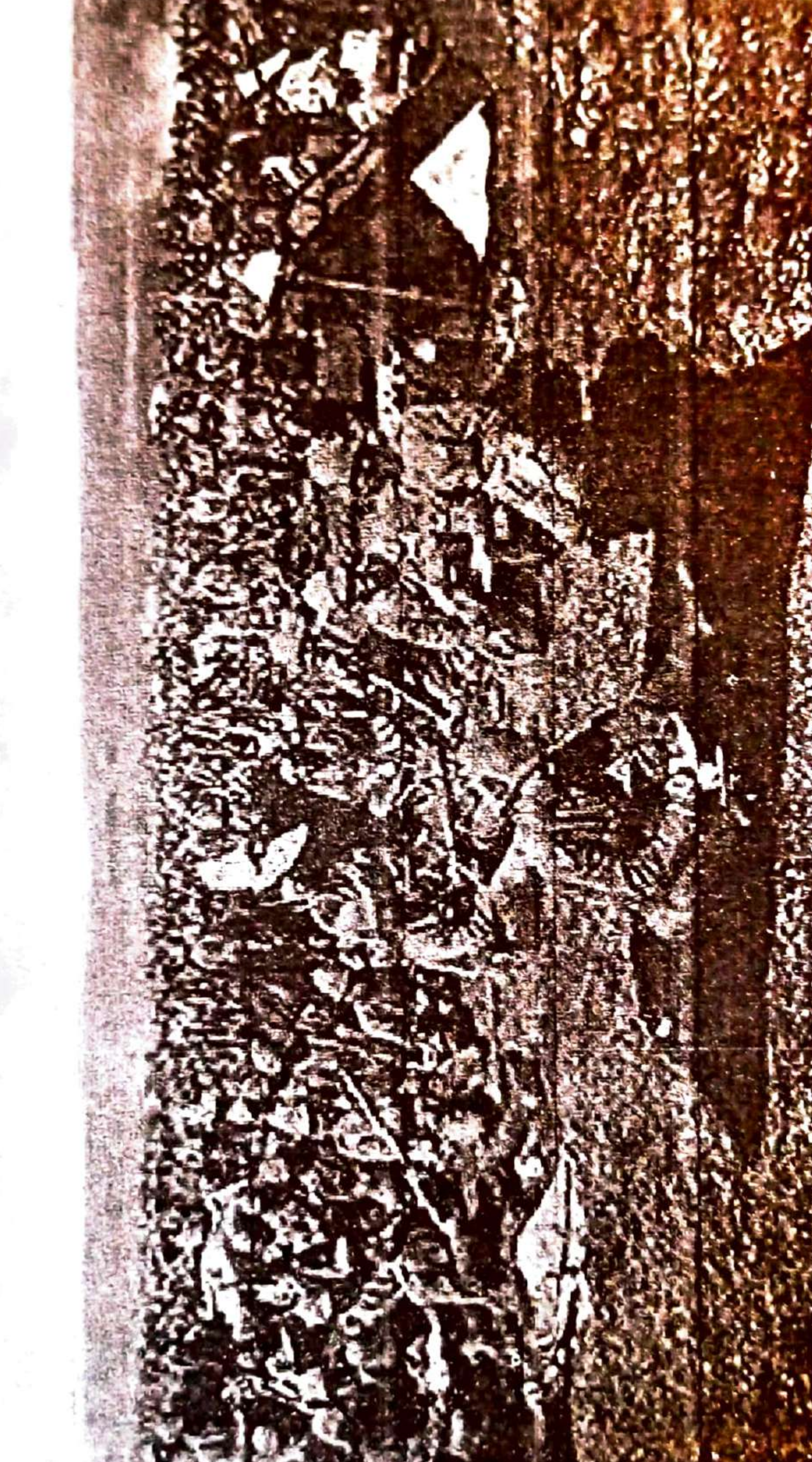












ويطابق هذا العدد والوصف ما أورده هار نجتون في خطابه إلى جرانفيل عن التّعليمات الشّفاهيّة الّتي أعطاها إلى ولسلي عند مغادرته لندن إلى القاهرة، حيث جاء فيها: عدم إرسال أيّ قوة ما لم تكن صغيرة إلى ما بعد وادي حلفا. فالقوة الموصوفة بالصّغر هنا يجب ان لا تتجاوز الـ 2000 على التّقدير المتوسّط. وعلى ذلك فإنّ الزّيادة الّتي اضافها ولسلي لقوات الحملة هي حوالى الـ 21،000 جندي، جمعهم من الهند والبنغال وأستراليا وكندا وبريطانيا وغرب أفريقيا ومصر وربّما دول أخرى.

وواضح من حجم هذه القوة أنّها من أجل احتلال السّودان والقضاء على تهديد المهديّة وقوات عثمان دقنة في شرق السّودان، وليس من أجل إنقاذ غردون. وقد كلّفت هذه العملية مبالغ طائلة جداً بلغت 8 ملايين جنيه، اي زيادة على المبلغ الّذي اعتمده البرلمان بحوالى 7،700،000 جنيه.

والسّؤال البديهي هو من أين جاء ولسلي بمثل هذا المبلغ؟ ومع أنّه ليست هناك أية معلومات أو إشارات تدل على مصدر هذه المبالغ إلّا إنّه وبالتأكيد ليس من الحكومة البريطانيّة. فالبرلمان لم يعتمد سوى مبلغ الـ 300،000 جنيه، كما أنّ عملية توسعة القوات لم تتم بمعرفة الحكومة البريطانيّة الأمر الّذي يغلق الباب أمام ولسلي من ان يطالب بأيّ مبالغ إضافيّة لأنّه ليس بمقدوره الإشارة إلى الجيش الجرار الّذي يعده في القاهرة.

وإلى هنا، فإنّ احتلال السّودان يبدو قاب قوسين أو أدنى. فقد تمّت كلّ التّرتيبات لذلك. لقد أصبح ولسلي ووفقاً للتعليمات المزيّفة حاكماً عاماً للسودان وأُعطي صلاحيّة بنائه كدولة مستقلة وأصبحت القوات جاهزة لمهمّة الاحتلال وليس الإنقاذ، ولكن كان هناك ما لم يتحسّب له اللّوبي والجنرال ولسلي.

فقد كان المهدي –أيضاً– قد قرّر منع هذا الاحتلال وبدأ في حشد المجاهدين وأن يتقدّم إلى الخرطوم. وبالفعل استطاع أن يجهض مخطط اللّوبي. وكما يقول أهل الشّطرنج عندما ينجح اللاعب الماهر في النّقلة الّتي تقضي إمّا بقتل الملك أو الوزير: بكش ملك أو وزير، فإنّ المهدي قد أعلن الاثنين معاً: كش غردون.. وكش مشروع احتلال السّودان.

هوامش الفصل السادس

(1) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 276 .

(2) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، p. 302 .

(3) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، p. 302 .

(4) Mekki Shibeika ، The Indep . endent Sudan ، op ، cit ، p. 304 .

(5) بريطانيا في السُّودان ، مصدر سابق ، ص183 .

(6) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 281 .

(7) بريطانيا في السُّودان ، مصدر سابق ، ص183 .

(8) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 24546- .

(9) Bernard M Allen ، op ، cit ، p. 350 .

(10) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p . 282 .

(11) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 287 .

(12) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882–1902 ، op ، cit ، p. 285 .

(13) حروب المهديَّة ، مصدر سابق ، ص154 .

(14) The History of Canada on line

(15) حروب المهديَّة ، مصدر سابق ، ص154

(16) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النِّيل السِّياسيَّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص353 .

(17) حروب المهديَّة ، مصدر سابق ، ص 84- 85 .

الفصل السّابع

فشل محاولة استعمار السُّودان: 1885

مقتل غردون وانسحاب القوات الدُّوليّة

سبق القول، إنَّ ولسلي قد تحرّك إلى أسوان في 5 أكتوبر 1885، وذلك لقيادة الحملة إلى السُّودان بنفسه. ومع أنَّه نجح في توسيع عدد قواته بالطريقة الّتي أوضحناها، إلّا إنَّ القوات التي كانت تحت إدارته المباشرة والّتي سميت فيما بعد بحملة النّيل هي 10 آلاف جندي لأنَّ بقية القوات جاءت عن طريق شرق السُّودان وعرفت –أيضاً– بحملة الشّرق كما سنبيّن.

وزّع ولسلي قواته إلى قسمين هما طابور الصّحراء بقيادة هيربرت سثيورات وطابور النّيل بقيادة إيرل. وكانت الخطة هي أن تتقدّم القوات وتجتمع في المتمّة وتذهب قوة بقيادة ولسون لفك حصار غردون. واتّضح فيما يتعلّق بإنقاذ غردون أنَّ الجنرال ولسلي كان يخطط لإرسال حملة صغيرة إلى الخرطوم بقيادة ولسون وبقوة تقدر بـ1000 جندي لفك الحصار عنه وتأمين الخرطوم بينما تبقى القوة الواسعة مرتكزة في المتمّة حتى فصل الخريف (أغسطس 1885)، حيث تزحف إلى الخرطوم وتقضي على المهدي وتؤسّس الحكومة الوطنيّة السُّودانيّة.

وكان هذا أوّل تأكيد عملي على أنَّ حملة الإنقاذ تنوي بالفعل الاحتلال وليس إنقاذ غردون، إذ إنّه لو كان غير ذلك لكان على القوة الصّغيرة المرسلة إلى غردون أن تأتي به لا أن تفك الحصار عنه وتؤمّن له الخرطوم إلى حين قدوم الحملة الواسعة. على كلٍّ،

تحرّكت قوات الحملة، طابور النّهر وطابور الصّحراء من حلفا بينما بقي ولسلي لإجراء بعض المراسلات مع كرومر في القاهرة. وفي 22 أكتوبر 1884، طلب ولسلي من بارنج أن يوافق على تعيين مدير دنقلا حاكماً للخرطوم، واقترح أن يتم تعيينه بشروط محددة لمدة خمس سنوات وبعدها يمكن تعديل الشّروط. وقال في اقتراحه، أن يعطى المدير إعانة مالية سنوية من مصر قدرها 100،000 جنيه، وأن تزوّد جميع البواخر النّيليّة في السّودان بالأسلحة والذّخيرة، وأنّه سوف يحكم الخرطوم وبربر وابوحمد ودنقلا كحاكم مستقل تحت السّلطة الخديوية الاسمية على أن لا يدفع أيّ ضرائب إلى مصر وأن يمنع تجارة الرّقيق وأن يفتح طرق التّجارة[1]. ويقول البرفيسور مكي شبيكة إنّ هذه المقترحات سبق وأن نوقشت في القاهرة بين بارنج ونورث بروك وولسلي ورئيس الوزراء المصري نوبار باشا. وقد وافق نوبار باشا عليها عدا مقترح الإعانة الماليّة، وقال إنّها يجب أن تكون 100،000 في السّنة الأولى و50،000 للسنوات التّالية وذلك نسبة للموقف الحرج للمالية المصريّة، وتمّ تخويل ولسلي لفتح الحوار مع مدير دنقلا على تلك الأسس[2].

إنّ أوّل ما يلاحظه المرء في هذه المقترحات هو تناقضها مع الفرمانات الّتي يحملها ولسلي بشأن حملة الإنقاذ والّتي من بينها فرمان قصر سلطة غردون كحاكم عام على السّودان وتعيينه بدلاً عن ذلك حاكماً عاماً على الخرطوم وبعض المدن المجاورة. فكيف يمكن إذاً تعيين الاثنين، غردون ومدير دنقلا، في منصب واحد؟! أعتقد أنّ التّفسير الرّاجح لهذا التّناقض هو أنّ ولسلي أراد أن يصطاد عصفورين بحجر واحد. فهو من جهة أراد باقتراح تعيين مدير دنقلا والّذي هو مصري الجنسيّة ليكون حاكماً عاماً للسودان أن يحصل على الموافقة والالتزام المصري بالمساهمة الماليّة المذكورة؛ وبعد ذلك يمكنه إسقاط اقتراح تعيين مدير دنقلا بعد ضمان المساهمة الماليّة المصريّة.

ومن جهة أخرى، -أيضاً- أراد من اقتراح تعيين حاكم عام على السّودان سواء كان هو مدير دنقلا أو غيره، أن توافق له الحكومة البريطانيّة فعلاً للشروع في مثل هذه السّياسة والّتي يهدف من خلالها إلى تعيين أحد السّودانيين وبالطّبع تحت سلطته وغردون بهدف الاستعانة به وبالسودانيين في مواجهة المهدي والتّصدي له ولتقليل الأعباء العسكرية على قواته.

وقد سبق وأن نفّذ غردون مثل هذا التّكتيك على الحكومة المصريّة والقنصلية البريطانيّة في القاهرة. ففي 25 يناير 1884، وفي الاجتماع الّذي ضمّ غردون وبارنج والخديوي، أعلن غردون موافقته التّامة على سياسة إخلاء الحاميات المصريّة من السّودان، وعندما كرّر له بارنج الاستفسار عن موقفه من هذه السّياسة قال إنه يوافق عليها تماماً، وأضاف: "وأنّه يعتبرها أفضل سياسة".

وكان هدف غردون من إعلان موافقته على سياسة الانسحاب هو الحصول على مبلغ 100،000 جنيه مصري دعماً من الحكومة لعملية الانسحاب، وليس لأنه موافق عليها لأنّه هاجم سياسة الإخلاء هجوماً قاسياً جدّاً في الحوار الشّهير الّذي أجرته معه صحيفة "البول مول غازيت" صبيحة 9 يناير 1884، و بمجرّد أن استلم غردون الدّعم المالي لتسهيل الإخلاء عاد إلى آرائه السّابقة ورفض إخلاء الحاميات المصريّة واتّخذها رهائن من أجل إرسال حملة الإنقاذ.

أيضاً، وكما تمسّك غردون بتعيين الزّبير باشا حاكماً عاماً بهدف استخدامه في مواجهة المهديّة والقضاء على اضطرابات أمنية تمنعه من البقاء لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، سار ولسلي على نفس المنوال باقتراحه تعيين حاكم عام للسودان. وقد تأكّدت هذه النّوايا في الخطابات المتبادلة بين ولسلي وبارنج ووزارة الخارجيّة عندما رفضت الأخيرة مقترح ولسلي الخاص بتعيين مدير دنقلا حاكماً عاماً تحت السّلطة الاسمية للخديوي وردّ عليها ولسلي قائلاً: إنّ المهدي سوف لن يعقد أي اتفاقيّة سلام ويرى أنّه إمّا الاعتراف به مهدياً أو أن يواصل القتال، وأن الوقت أصبح مناسباً جداً لتعيين حاكم عام جديد للسودان، وذلك من أجل تمكين غردون وأيّ شخص آخر يود الانسحاب أن ينسحب بسلام، بالإضافة إلى سحب القوات البريطانيّة وترك الحكومة الجديدة تقاتل بقوة إذا ما هوجمت من قبل قوات المهدي[3].

أضاف بارنج تعليقه على آراء ولسلي قبل أن يحوّلها إلى وزارة الخارجيّة وقال: "إنّ الاعتراض الوحيد المعقول على اقتراح تعيين مدير دنقلا هو أنّه شركسي وسوف يكون غير محبوب في السّودان وكذلك من المتوقّع أن يميل إلى الاعتماد أكثر على مصر. من الضّروري تأسيس شكل من أشكال الحكم في الخرطوم ولا بدّ لنا من اختيار الشّخص الّذي لديه أفضل الفرص للنجاح وأن لا نلقي بالاً للاعتراضات الثّانويّة".

وبالنسبة لسيادة الخديوي الاسمية رأى بارنج، أنّه من الأوفق تجنّب استخدام الكلمة لأنّها ستخلق بعض المشاكل. ومن جانبه اقترح بارنج، أن يكون السّيد عبدالقدير باشا وزير الحربية المصري حاكماً عاماً للسودان لأنّه يعتقد أنّ فرص نجاحه أكبر. وخلص بارنج إلى القول إنّه من الصّعب لأيّ شخص ما لم يكن في موقع الأحداث أن يحدد أيّاً من هذين الاقتراحين هو الأنسب وترتيباً على ذلك اقترح أن يترك الأمر إلى ولسلي وأن يعطى الصّلاحية الكاملة لأن يقرر فيه بعد أن يجري مشاورات محليّة في السّودان مع مدير دنقلا[4].

وكما أوضحت من قبل، فإنّ هذه المكاتبات الأخيرة تعكس تراجعاً واضحاً عن فكرة تعيين مدير دنقلا حاكماً على السُّودان، وأنّ اسمه استخدم طعماً فقط لإلزام مصر بالصرف على الحاكم العام الّذي سوف يتم تعيينه. ومن المؤكّد أنّه وبعد اقتراح بارنج تخويل ولسلي لتعيين الحاكم العام، فإنّه سوف لن يختار مدير دنقلا ولا وزير الحربية المصري عبدالقدير باشا، إنّما سيعيّن أحد السُّودانيين على قياس فكرة تعيين الزّبير باشا ليقوم بالتصدي للمهدي وتنظيف الأرض من التّمرُّد حتى يستطيع ولسلي إدارة السُّودان في الاتجاهات الّتي أشرنا إليها. وقد شرع ولسلي فعلاً في البحث عن سوداني عندما كتب إلى غردون طالبا منه أن يقوم بترشيح أيّ شخص حاكماً عاماً عدا الزّبير باشا على أن يعطى مبلغ 100،000 جنيه في السّنة الأولى و500،000 جنيه للسنوات الأربع المتبقية وأن يعطى كل البواخر الموجودة في السُّودان إلى جانب الأسلحة والذّخائر[5]. وواضح من هذه الاقتراحات أنّ ولسلي وظّف الإعانة الماليّة التي التزمت بها مصر عندما اقترح لها تعيين مدير دنقلا حاكماً عاماً للسودان لشخص آخر سوداني وليس مصرياً، الأمر الّذي يؤكّد التّحليل الّذي ذهبنا إليه.

تحرّك ولسلي من حلفا إلى دنقلا والّتي وصل إليها في 3 نوفمبر 1884، وتم استقباله رسمياً من قبل مدير دنقلا. وفي اليوم التّالي تمّ الإعلان عن فرمانات الخديوي أمام الجموع المحتشدة والتي شملت إلى جانب المسؤولين الرّسميين في دنقلا القضاة والتّجار وشيوخ القبائل والأعيان والمواطنين. قال الفرمان الّذي تمّت تلاوته إنّ: الخديوي يعلمكم جميعا أنّ ولسلي وصل إلى السُّودان كقائد للقوات البريطانيّة للقيام بأيّ عمليات يتطلبها الوضع وعلى الجميع طاعته والخضوع إلى تعليماته وإرادته.

ومع أنّ محاولات إيجاد حاكم عام سوداني في تفكير ولسلي هي إجراء وقائي ودفاعي وعسكري أكثر من كونه سياسياً، فقد اتّجه –أيضاً– إلى تجريب بعض الحلول السّياسية الأخرى مع المهدي على أمل أن يغني ذلك عن الوسائل العسكريّة. وتحت انطباع أنّ سلاطين باشا وعلى الرُّغم من كونه سجيناً إلّا أنّه صديق للمهدي، كتب إليه ولسلي خطاباً يقول له فيه:

"إنّ قوات مقدّرة بدأت تتحرّك وسوف تصل حالاً إلى الدّبة، إنّ قواتي كلّهم بريطانيون وسوف تخبرك معلوماتك عن العالم أنّه من غير المهم كم هو عدد أو حجم القوات الّتي سيحضرها محمد أحمد ضدنا. سوف نمسح بهم الأرض وندمّرهم بكلّ سهولة. ولسلي سيكون مسروراً أنّ يمنح السّلام إلى محمد أحمد وأن يعيّنه سلطاناً على كردفان إذا ما أطلق سراح كلّ الأوروبيين والفلاحين المصريين المعتقلين لديه. يرغب ولسلي بشدّة تجنّب إراقة الدّماء وأنّ هدفه من الوصول إلى الخرطوم هو لتأسيس حكومة وطنية قوية هناك. إذا كنت صديقاً حقيقياً إلى محمد أحمد انصحه بأن يقبل بسلطنة كردفان، هذا أفضل له من ادّعائه المهديّة الّتي أصبحت أضحوكة في كلّ مكان"[6].

من الجلي، أنّ ولسلي لم يكن يعلم برأي المهدي في هذه المقترحات والّتي سبق وأن عرضها عليه غردون. فقد رفض المهدي بتواضع السّلطنة على كردفان وقال قولته المشهورة: لا حاجة لي بالسلطنة ولا بملك كردفان ولا غيرها ولا في مال الدّنيا ولا زخرفها. وبعد هذه العبارات القويّة، ردّ المهدي الهدايا الّتي أرسلها إليه غردون وأهداه بدلاً عن ذلك: كسوة الزُهاد أهل السّعادة الكبرى الّذين لا يبالون بما فات من المشتهيات طلباً لعالي الدّرجات كما قال الدُكتور محمد فؤاد شكري، وهي، جُبة ورداء وسروال وعمامة وطاقية وحزام وسبحة، ثمّ قال المهدي لغردون: فإن أنبت إلى الله وطلبت ما عنده لا يصعب عليك أن تلبس ذلك وتتوجّه لدائم حظك، وها هو الرّسول الّذي أتى منك واصل إليك مع رسل من عندنا كما طلبت والسّلام[7].

وفي نفس الوقت الّذي كتب فيه ولسلي خطابه إلى المهدي عن طريق سلاطين باشا، كتب خطاباً آخر إلى غردون يعلمه فيه بتحرُك القوات والموعد المتوقع لوصولها إلى جانب تكرار تهديداته للمهدي. قال ولسلي: لديّ قوات بين الدبة وأم بكول، وإنهم أقوياء جدّاً بحيث يستطيعون مسح محمد أحمد وأتباعه من وجه الأرض وإنّه كلّما أحضر رجالاً كثراً لمقابلتي كلّما كان ذلك أحسن لأنّنا ستتمكّن من قتل اكبر عدد. وتتمنى قواتي أن يستطيع محمد أحمد القتال مثلما هم يريدون الحرب، وسوف يخيّب أملهم إذا لم يتمكنوا من قتل محمد أحمد بعد هذا المشوار الطويل الّذي قطعوه من بلادهم. إذا لم يقبل محمد أحمد بالسلام فإنّ ولسلي سيترك جنوده الرّاغبين في القتال والّذين هم عصارة وزهرة القوات البريطانيّة لمسحه عن الأرض وإنّهم بدأوا في التّقدم فعلاً إلى دنقلا. وبالإضافة إلى ذلك طلب ولسلي إلى غردون، أن يرشّح له شخصاً سودانياً جيّداً ليحكم الخرطوم مثلما سبق وأن تحدّث إليه بشأنه وقال: "وإنّه سوف يعطى إعانة ماليّة سنويّة وسوف لن يكون هناك فائدة من ترشيح الرّجل الشّهم الأسود المقيم في القاهرة لأنّ الحكومة سوف لن توافق عليه[8].

تعكس هذه المراسلات حجم القلق من تصاعد قوّة المهديّة وسبل مواجهتها والقضاء عليها. لأنّ المهدي لم يكن هو المهدّد الوحيد لاستراتيجيّة بناء الدّولة الوطنيّة السُودانيّة القويّة الّتي أشار إليها ولسلي، فهناك أيضاً التّهديد الّذي يشكله عثمان دقنة في شرق السّودان، فكان لا بدّ من التّفكير –أيضاً– في محاولة احتوائه على غرار ما تمّ التّفكير في لاحتواء تهديدات المهدي.

ولهذا السّبب، بدأ التّخطيط لإرسال حملة ثانية للسودان عن طريق الشّرق. لقد سبق وأن تمّ نقاش تسيير حملة من شرق السُودان إلى الخرطوم أثناء المناقشات الّتي جرت لاختيار أفضل الطُرق لإنقاذ غردون. وقد كانت الاقتراحات في هذا الشّأن هي إمّا حملة

عن طريق النّيل -وهو ما اقترحه ولسلي ودعمه فيه وزير الحربيّة- وإمّا حملة عن طريق شرق السّودان -وهو ما اقترحه ولسون وأيّده فيه العسكريون البريطانيون في القاهرة-. وقد انتهت تلك المناقشات بترجيح خيار حملة النّيل والّذي ألغى تلقائياً حملة الشّرق.

وأعتقد أنّ رفض ولسلي للإعلان عن اختيار حملة النّيل وإلغاء حملة الشّرق وتبريره أنّ الإعلان سوف يجرح مشاعر الضّباط البريطانيين الدّاعمين لحملة الشّرق، يحمل في طيّاته رغبته لترك الباب مفتوحاً أمام حملة الشّرق حتى يتسنى له في الوقت المناسب استقدامها جنباً إلى جنب مع حملة النّيل. وفعلاً؛ بدأ سيناريو تسيير حملة الشّرق بالاقتراح الّذي تقدّم به بارنج إلى ولسلي متسائلاً عن الدّور المساعد الّذي يمكن أن يلعبه إنزال قوات في سواكن لصرف انتباه عثمان دقنة ومنعه من دعم قوات المهدي فأجاب ولسلي قائلاً:

"أشعر بالثقة التّامة من النّجاح إذا ما استطاعت الخرطوم الصمود حتى تصل قواتنا إلى مشارفها. وإذا اقتضت الظّروف أن تتقدّم وإلى جانبنا طابور الصّحراء إلى الخرطوم فإنّ العمليات حول سواكن سوف لن يكون لها تأثير على الوضع حول الخرطوم. وأعتقد أن العمليات حول سواكن يمكن أن تسهم في النّصر النّهائي وأنّ الهدندوة سوف لن يستطيعوا أن يقاتلوا القوات البريطانيّة مرّة أخرى وأنّه لن يكون هناك سلام في شرق السّودان ما لم تتم هزيمة قوات عثمان دقنة"[9].

وبصورة أكثر تفصيلاً، حدّد ولسلي مهام قوات حملة الشّرق، وقال إنّه من الضّروري إرسال كلّ رجال الحرب المتوافرين إلى سواكن بدلاً من إرسال حملة عسكرية. على البحّارة أن ينزلوا بصورة دائمة على الأرض وأن يتمرّنوا على الأسلحة خارج نطاق العمل. وأن يكون هناك بقدر المستطاع عددٌ من قوات المارينز على أن يكونوا مرتدين سترات حمراء، إنّ مثل هذا العمل سيشيع الاعتقاد أنّ هجوماً وشيكاً على القبائل يجري الإعداد له. إذا انتشر هذا الاعتقاد وسط قوات عثمان دقنة فإنّه سيمتنع عن إرسال أيّ قوات إلى بربر[10].

ونرجو أن نشير هنا إلى أنّ تبرير ولسلي لاستقدام القوات عن طريق الشّرق بأنّه للتظاهر فقط يعتبر مجرّد تلاعب بالألفاظ. لأنّه حالما تنزل القوات في شرق السّودان، فإنّ تعليماتهم العسكرية ستتحوّل إليه وبإمكانه بعد ذلك تسييرهم في حملة عسكريّة خاصة طالما أنّه يعتقد أنّه سوف لن يكون هناك سلام دون القضاء على عثمان دقنة.

وعلى الرّغم من أنّ بارنج هو الّذي تقدّم باقتراح إرسال القوات إلى الشّرق بهدف إلهاء عثمان دقنة، إلّا إنّ فكرة تسيير حملة الشّرق هي في الأساس جزء من الخطة العسكريّة المتكاملة لولسلي وغردون، وكانا فقط ينتظران الوقت المناسب لإدخال تلك القوات

بعد الانتهاء من تسيير حملة النّيل. وقد كان غردون وليس بارنج هو أوّل من كشف الملامح العامة لضرورة إرسال حملة الشّرق عندما علم من كتشنر في 21 سبتمبر 1884، أنّ الحكومة وافقت على حملة الإنقاذ وأنّها في الطّريق إلى الخرطوم. إثر هذه المعلومات بدأ غردون في وضع الخطط لحملة الإنقاذ القادمة عن طريق النّيل، وسنبيّن تفاصيل ذلك في موضع آخر، أمّا بخصوص حملة الشّرق فقد قال غردون إنّه وبنهاية نوفمبر سوف ينزل 6،000 جندي تركي في سواكن و4،000 جندي في ميناء مصوع، وذلك من أجل التّقدم إلى الخرطوم عن طريق كسلا وبربر. وبعد ذلك ستتمكن القوات البريطانيّة والمصريّة والمدنيين المصريين من مغادرة البلاد[11].

برّر غردون استقدام قوات أخرى عن طريق الشّرق بقوله: حتى ولو وصلت قوات حملة الإنقاذ البريطانيّة في الوقت المناسب فإنّها لن تستطيع إخلاء 10،000 جندي مصري والمدنيين الآخرين من الخرطوم دون احتلال شرق السّودان بصورة مؤقتة. وأضاف غردون:

"وحتى لو وصلت قوة الإنقاذ في الوقت المناسب، واستطاعت إبعاد العدو من مشارف الخرطوم وتخليص الحاميات في الخرطوم وسنار، سيبقى هناك بعد كلّ هذا الجُهد مشكلة المواطنين المدنيين المصريين الّذين لا يمكن إخلاؤهم عبر دولة معادية. وما لم يستعد مجلس الوزراء لاحتلال شرق السّودان، فإنّ كلّ ما تستطيع قوات الإنقاذ فعله هو القتال لشق الطّريق إلى الخرطوم ومن ثمّ القتال لشق الطّريق للعودة من الخرطوم تاركة غردون وحامياته والمدنيين المصريين بقليل من الطّعام والذّخيرة لتواجه معاناتها الطّويلة[12].

إنّ هذه الآراء الجديدة الّتي كتبها غردون في أكتوبر 1884 بعد علمه بتحرُّك قوات ولسلي إلى السّودان تهدف لنقل النّقاش إلى أجندة جديدة وهي تسيير حملة أخرى إلى شرق السّودان تحت ادّعاءات تخليص الحاميات والمواطنين المصريين والتّهديد بأنّه إذا لم يتم ذلك فسوف تفشل القوات البريطانيّة في مهمّتها كما أشار غردون –أيضاً– إلى أنّه سوف يبقى مع الحاميات ولن يغادر ويواجه المعاناة الطّويلة مهدّداً بذلك بصورة غير مباشرة. وكان الهدف وراء إثارة حملة الشّرق هو استخدامها في القضاء على قوات عثمان دقنة الّذي يشكل تهديداً كما المهدي لمشروع الدّولة السّودانيّة الّذي يراد إنشاؤه. كما إنّ القضاء على دقنة يؤمّن مشروع بناء خط السّكة الحديد الّذي سيربط ميناء سواكن والخرطوم عن طريق بربر. ولذلك وطالما أنّ أجندة حملة الإنقاذ هي البقاء في السّودان والقيام بالمشروعات الّتي ذكرناها فكان لا بدّ من تصفية كلّ أشكال التّهديد المتوقّع. ومن هنا بدأ التّحرُّك لإيجاد المبرّرات الكافية لتسيير حملة أخرى إلى شرق السّودان.

ومع أنّ بارنج هو الّذي اقترح رسمياً تسيير الحملة -كما أشرنا- إلّا إنّه لا يستبعد أنّها لم تكن فكرته. ولا يقصد بذلك أنّه نقل فكرة غردون الّتي أشرنا إليها إذ إنّ غردون كتب تلك الآراء إلى كتشنر وليس إلى بارنج والّذي كان موجوداً -آنذاك- في السّودان في مهمّة استخباريّة بعد أن تخفى في زي إعرابي بدوي.

والّذي يرجّح كأسباب وراء اقتراح بارنج لحملة الشّرق هم العسكريون البريطانيون الموجودون في القاهرة سواءً على قيادة الجيش المصري أو قيادة القوة البريطانيّة. فقد ثبت أنّ كلّ تلك القيادات البريطانيّة في القاهرة أعضاء في منظّمة حلقة الأشانتي السّرية داخل الجيش البريطاني الّتي يقودها الجنرال ولسلي مثل أفلين وود قائد القوة البريطانيّة في القاهرة والّذي سبق له وأن لعب دوراً مهماً في إقناع بارنج بقبول تعيين غردون إلى السّودان بعد أن رفضه ثلاث مرّات.

وقد قال بارنج عن ذلك: "لقد اعتقدت أنّني وحدي المتردّد في تعيين غردون بينما الرّأي العام كلّه يطالب باستخدامه، وفضلاً عن ذلك وافق نوبار باشا على اقتراح تعيينه، ولو أنّني لم اهتم كثيراً لرأيه إلّا إنّ الّذي أثر عليّ تأثيراً كبيراً هو موافقة السّير أفلين وود، وكذلك الكولونيل واتسون أركان حرب الجيش المصري الّذي كان يمتدحه ويعرفه جيّداً لاشتغاله تحت رئاسته في السّودان"[13].

يقول مايكل آشر عن ولسلي وأفلين وود وحلقة الأشانتي السّرية: لقد حاول ولسلي أن يجعل نفسه القائد العام للقوات البريطانيّة في الهند إلّا إنّ دوق كامبردج رفض ذلك بحجة أنّ ولسلي يدير مافيا خاصة به داخل الجيش، إنّها حلقة الأشانتي سيئة السُّمعة والّتي تعمل كهيئة أركان غير رسمية. إنّ حلقة الأشانتي منظّمة سريّة وذات مهام خاصة ومعظم أعضائها عملوا مع بعض في حملة الأشانتي وأنّ ولاءهم وإخلاصهم للجنرال ولسلي أكثر من الملكة. وقد كان أفلين وود قد تسلّم قيادة حملة الأشانتي بعد مقتل السّير جورج كولي.

ومنذ أن عيّن ولسلي قائداً لحملة الإنقاذ قرّر الاعتماد كلياً على ضباطه في منظّمة الأشانتي واختارهم لقيادة جميع وحدات الحملة. وبمقتضى ذلك عيّن السّردار أفلين وود والّذي يشغل سردار الجيش المصري مسؤولاً عن الاتّصالات، والعميد هيربرت ستيوارت لقيادة طابور الصّحراء، والعميد ردفيرس بولر قائداً للأركان، كما عيّن اثنين من أفضل ضباطه وهما الجنرال وليام بوتلر والجنرال هنرى براكنبيري للذهاب مع طابور النّهر، بالإضافة إلى تعين فالنتين بيكر لقيادة الاستخبارات[14].

وقد كان جميع هؤلاء الضُّباط، بالإضافة إلى آخرين من بينهم جراهام الّذي قاد حملة الشَّرق قد حاربوا تحت قيادة ولسلي في مناطق مختلفة من العالم. فبوجود رفاق السّلاح هؤلاء أو كما يسميهم روبن نيلاند (عصبة ولسلي)، كان ولسلي واثقاً من النّصر، إلّا إنّه وعندما لم يحدث ذلك كانت النّتيجة كارثيّة عليهم جميعاً.

لقد ارتدت نيران فشل خطط ولسلي عليه كما سنرى، إذ عوقب بحرمانه من قيادة أيّة عمليات ميدانية ونقل إلى الأعمال المكتبية، وانكسرت حلقة الأشانتي وقتل السّير هيربرت ستيوارت قائد طابور الصَّحراء في الجندول على الطّريق إلى المتمة، والسّير أفلين وود استقال من قيادة القوات المصرية[15].

انتماء هؤلاء الضُّباط إلى منظّمة الأشانتي (أفلن وود وكتشنر وجراهام وهيربرت ستيوارت فالنتين بيكر وغيرهم)، يقودنا إلى الاعتقاد أنّ كلّ الاقتراحات الّتي تقدّم بها هؤلاء العسكريون البريطانيون سواءً في القاهرة أو وزارة الحربيّة في لندن، قد تكون آراءً مدروسةً ومتّفقاً عليها داخل هذا التّنظيم، وفي بعض الأحوال ربّما نتيجة لتعليمات ولسلي القائد والأب الرّوحي لحلقة الأشانتي. وبناءً على هذا الافتراض فإنّ اقتراح بارنج بإرسال حملة إلى شرق السّودان واستشارته ولسلي في هذا الخصوص قد تكون عملية إخراج لخطة موضوعة أصلاً. ولعلّ بارنج الّذي تقدّم بالاقتراح لم يكن يدري أنّ تأثير أفلين وود عليه في عملية اختيار غردون، (وهذا على وجه الاحتمال) بشأن إرسال حملة عسكرية إلى شرق السّودان لإنهاء عثمان دقنة حتى يتمكن ولسلي من إنقاذ غردون إنّما هي مجرّد أدوار يلعبها وود في القاهرة لصالح ولسلي.

وأيّاً ما كان الأمر، اعترض رئيس الحكومة جلادستون في خطابه إلى هارنجتون بتاريخ 6 يناير 1885 على حملة الشّرق وكان يائساً من الدّخول في عمليات مع عثمان دقنة مرّة أخرى، وقال: "لقد سبق لنا وأن تعاملنا مع قوات دقنة وبالطّبع كانت الخسائر كبيرة والمذابح رهيبة في كلا المعركتين اللّتين خضناهما، أنا مشمئز جداً من هذه العملية الّتي تهدف إلى تحييد شرق السّودان ولا أستطيع بالمرّة أن أرى كيف يمكن أن تكون هذه السّياسة هي الأفضل وذات فاعلية"[16]. ولكن ورغم هذا الاعتراض فقد أجاز مجلس الوزراء قرار تسيير حملة الشّرق؟

ففي 7 يناير 1885، اجتمع المجلس وكان رئيس الوزراء جلادستون غائباً. وافق جميع الوزراء عدا شاليدز وتريفليان على إرسال حملة إلى سواكن من أجل عمليات الحرب، واختير الجنرال جراهام للمرة الثّانية لقيادة الحملة وبناءً على ذلك وكما سبق وأن أشرنا، وصل أكثر من 23،000 ألف جندي إلى ميناء سواكن.

وكانت قوات جراهام -وكما وصفها روبن نيلاند- أكبر من أيّ قوة سبق إنزالها على ساحل البحر الأحمر. وأنها في الأساس جرى تجميعها من أستراليا ومن الهند والبنغال وغرب أفريقيا إلى جانب قوات أخرى من بريطانيا واسكوتلاندا ومصر. ووصف جون مورلي حملة الشّرق بأنّها جاءت نتيجة للمطالبة المريبة الّتي تقدّم بها ولسلي، وقال إن القوة أرسلت من أجل الاشتباك مع قوات عثمانٍ دقنة بهدف تسهيل عملية الاستيلاء على بربر من قبل ولسلي، وقال -أيضاً-: "وإنّهم يفكرون بشدة لبناء خط حديدي بين سواكن وبربر بهدف تسهيل إخلاء الخرطوم". غير أنّ أهم ما أكّده مورلي حول الهدف الحقيقي من حملة الإنقاذ هو ما قاله: "إنّ إرسال حملة الإنقاذ سوف يقود إلى غزو السُّودان وقد بدأ سلفاً في التّحقق"[17]. كذلك أكّد نيلاند أنّ هدف حملة الشّرق هو قهر عثمان دقنة ولحماية فرق إنشاء الخط الحديدي[18].

ليس هناك أدنى شك في أنّ حملة الشّرق كانت تستهدف القضاء على تهديد قوات عثمان دقنة للنظام السّياسي الجديد المتوقّع بناؤه على يد الجنرال ولسلي وليس لإلهاء قوات دقنة لتمكين ولسلي من السّيطرة على بربر، وأنّ قرار إنشاء خط السّكة الحديد هو لربط الخرطوم بالميناء للأغراض التّأمينيّة في المقام الأوّل ثمّ لتسهيل التّواصل بين السُّودان والعالم الخارجي في المقام الثّاني. ويستبعد أن يكون التّبرير الّذي قدّم لبناء الخط الحديدي على اعتبار أنّه لتسهيل إخلاء الخرطوم تبريراً صحيحاً، فليس من المعقول أن تصرف مثل هذه المبالغ الطّائلة لإنشاء خط حديدي يتم التّخلي عنه بمجرّد إخلاء الحاميات المصريّة.

من المعروف أنّ الحكومة البريطانيّة لم تكن تعلم بأمر إنشاء الخط الحديدي، وأن جلادستون قد رفض في مايو 1884 اقتراح إنشاء مثل هذا الخط أثناء نقاش خيارات الحملة، وقال إنّه من الخطورة بمكان بناء خط حديدي من أجل حملة الإنقاذ لأنّه حسب اعتقاده أنّ ذلك سيكون مؤشّراً للمواطنين السُّودانيين منذ الوهلة الأولى أنّ حملة الإنقاذ ما هي إلّا واجهة للاستعمار والحلول مكان مصر في السُّودان، وبناءً على ذلك تمّ رفض المقترح. وعلى الجانب الآخر من مسرح الأحداث، كان المهدي -أيضاً- يضع الخطط ويحشد القوات ويتأهّب حتى لا يحطّمه غردون أو يمسحه الجنرال ولسلي من على وجه الأرض -كما هدّدوه بذلك مراراً- حيث انتقل في منتصف أكتوبر 1884، من كردفان ليعسكر بجيشه غرب النّيل الأبيض.

وأمر أسيره سلاطين أن يكتب لغردون مجدّداً يطلب منه الاستسلام. قام سلاطين بكتابة تلك الرّسائل بالألمانيّة والفرنسيّة ليطلع عليها غردون دون المهدي. وفي هذه الرّسائل اعتذر سلاطين لغردون عن تركه لديه وشرح له الوضع الّذي هو فيه وأخبره بمقتل ستيوارت وأخبره -أيضاً- أنّ عامله السّابق فرانك لبتون قد استسلم في بحر الغزال واعتنق الإسلام. وقد جاء في تلك الرّسالة:

(بسم الله الرحمن الرحيم... التّحية لغردون باشا حاكم الخرطوم. أعلم أنّ الباخرة عباس التي أرسلتها إلى القاهرة مع ستيوارت باشا وآخرين قد أمسك بها بفضل الله. واؤلئك الّذين يؤمنون بمهديتنا قد سلّموا وأمّا الّذين كفروا بها فقد دمّروا كما حاق بمبعوثكم والفناصل الّذين كانوا معه. وقد لعنهم الله وأصلاهم جهنم وبئس المصير. أنظر إلى كل الأوراق والرّسائل الّتي أرسلتها أنت غردون باشا وأعلم بأنّنا قد عرفنا ما بها جميعاً)[19].

ولإضعاف معنويات غردون كشف المهدي في خطابه عن كلّ المعلومات الّتي حصل عليها من الباخرة عباس فقال: "لم نفقد أيّاً من المعلومات الّتي حصلنا عليها وكذلك تعرّفنا على أفكارك وآرائك الدّفينة ومدى قوتك واعتمادك الّذي ليس على الله وقد فهمناها جميعاً. يعرف المهدي الآن وبالضبط كميات الغذاء والذّخيرة الّتي في مخازنكم، ويعرف انتشار الأسلحة وحتى إمدادات ذخائر كتائب الجنرال فرج فوزي في الحصون الخمسة المحيطة بالعاصمة، بالإضافة إلى الأسلحة المنتشرة في البواخر، ويعرف أسماء ورتب كلّ القيادات والتّجار والموظفين ويعرف أوسمة الحصار الّذي ابتدعه غردون، ويعرف رغبة غردون في تعيين الزّبير، وفوق كلّ ذلك يعرف المهدي –وبالتأكيد– أنّ غردون أرسل للإشراف على عملية إخلاء السّودان، ولكنّه أدار ظهره لتلك المهمّة ونتيجة لذلك تخلّت عنه لندن والقاهرة"[20]. لقد كتبنا لك مرّات ومرّات طالبين منك أن تعود إلى بلادك حيث تنال مزاياك هناك التّقدير والشّرف الكبير[21].

اختتم المهدي رسالته بإعادة تهديده لغردون قائلاً: "وبالنسبة لتوقعك للتعزيزات العسكرية واعتمادك في النّجاح على الآخرين وليس الله سوف لن يأتي لك بشيء سوى الدّمار ما لم تصبح مسلماً وتستسلم لأوامر الله ورسوله وأن تؤمن بي كمهدي. إذا آمنت بذلك فارسل لي رسالة بعد أن تلقي السّلاح وتتخلى عن كلّ أفكار القتال عندئذ سوف أسمح لك بالعبور الآمن وإلّا سوف تواجه حرباً من الله ورسوله[22]. سلّم لنا قبل فوات الأوان إذ أنّك لو سلّمت بعد بداية المعركة فإنّ ذلك سيكون مردّه الخوف ولن نقبله منكم"[23].

وكان ردّ غردون على المهدي أن جمع رجاله وقال لهم: وصلتنا رسالة من محمد أحمد تخبرنا أن لبتون بيه قد استسلم له وأنّ باخرة ستيوارت باشا قد حجزت وهو يطلب منا الاستسلام، إنّ الأمر سيان بالنسبة لي سواءً استسلم لبتون بيه أم لا وسيان إن أمسك محمد أحمد الباخرة عباس أو قتل 20،000 رجل مثل ستيوارت باشا، الأمر سيان لديّ، أنا هنا مثل الحديد وآمل في وصول الإنجليز وإذا قال محمد أحمد إن الإنجليز سيموتون فإنّ الأمر سيان عندي، إنّه لمن المستحيل تبادل الكلام مع محمد أحمد.

أرسل المهدي طلباً آخر لغردون يدعوه للاستسلام، وعندها جمع غردون المواطنين في ثقة وقرأ عليهم دعوة الاستسلام أمام مجلس الأعيان لكنّهم رفضوه دون تردُّد، وقالوا إنّ الاستسلام بدون قتال غير وارد بأية حال لأنّ ذلك لن يمنع الأنصار من أن يعيثوا فساداً. الضُباط والجنود سيقتلون أو يجبرون على الانضمام إلى جيش المهدي والرّجال سيباعون رقيقاً وزوجاتهم وبناتهم يوزعن جوارى إلى حريم أمراء المهدي[24]. رسائل الإمام المهدي إلى غردون كانت بمثابة إنذارات ما قبل بدء الهجوم، حيث كان الجزء الأكبر من قواته في ذلك الوقت في الشّمال لمواجهة حملة ولسلي. وكانت الخرطوم محاصرة بأكثر من 30،000 مقاتل من الأنصار الّذين بدأوا في قصف المدينة على فترات متقطّعة بالليل والنّهار وكانت دورياتهم جاهزة للانقضاض على أيّ مجموعات تتحرّك في المدينة، وأصبحت مدفعيهم قادرة على إصابة وسط المدينة وما حول القصر.

قام الأنصار بسلسلة من الهجمات العنيفة على طابية أمدرمان، سقطت على إثرها. فلم يستطع غردون أن يحافظ على خطوط إمداد الذّخيرة والغذاء والجنود إلى قواته في أمدرمان، فليس هناك كبارٍ على النّهر واقتصرت الاتّصالات على الإشارات بالأعلام، وأيّ باخرة تحاول عبور النّيل تقع مباشرة تحت قصف ثابت من النّيران، ونتيجة لذلك، وفي 5 يناير 1885، استسلمت حامية أمدرمان إلى القائد حمدان أبو عنجة[25]. الإمام المهدي والّذي كان يعسكر في أبوسعد أثناء استسلام طابية أمدرمان حافظ على وعده لقائد حصن أمدرمان الّذي استسلم، وهو فرج رجب، حيث سمح له بالانضام إلى معسكر الأنصار بعد أن ارتدى الجُبّة المرقّعة كما عيّنه المهدي أميراً[26].

أرسل غردون باخرتين إلى شندي في نفس يوم سقوط طابية أمدرمان أملاً في أن تستفيد منهما حملة الإنقاذ من أجل تسريع نقل قوات الحملة إلى الخرطوم، إلّا إنّ البواخر عادت تحت وابل من نيران مدافع الأنصار. واكتشف المواطنون أنّ البواخر عادت دون أن تحضر معها الجنود البريطانيين ذوي السُترات الحمراء -كما كان متوقعاً- وأدّى ذلك إلى خيبة أمل كبيرة أدّت إلى هبوط الرُوح المعنويّة للسكان الأمر الّذي دفع غردون إلى أن يصدر إعلاناً للمواطنين يخبرهم فيه أنّه تلقى أنباءً طيبةً من البواخر الّتي عادت تفيد أنّ حملة الإنقاذ في الطّريق وسوف يرفع الحصار في الأيام القليلة القادمة.

في هذه الظُروف استطاع غردون تهريب بعض الرّسائل إلى حملة الإنقاذ جاء فيها: (نحن محاصرون من ثلاثة اتّجاهات والقتال مستمر ليلاً ونهاراً والعدو لن يتمكّن منا إلّا بواسطة التّجويع، لا توزّعوا قواتكم فالعدو كبير جدّاً).

صارت المدينة تعاني نقصاً شديداً في الغذاء والذخائر وما تبقى منها كان لا يكفي للصمود أكثر من 10 أيام، ورغم ذلك فقد صمدت الخرطوم لمدة 6 أسابيع أخرى. واستمر منسوب النيل في الانخفاض طوال شهر ديسمبر وأوائل يناير 1885، كاشفاً مواقع الدفاعات وقد تركت المياه المنحسرة مساحة واسعة من الأرض بين الدفاعات الأرضيّة ومياه النيلين الأبيض والأزرق على الجانبين.

سقوط حامية أمدرمان مكّن الأنصار من وضع مدافع ثقيلة على التلال في الضفة الغربيّة للنيل الأبيض، أخذت تصب نيرانها على الخرطوم ولا يملك لها غردون ردّاً. وفي 14 يناير 1885، أرسل غردون الباخرة (البرودين) مع ثلاث بواخر صغيرة إلى الشمال مرّة أخرى ومعها أرسل يومياته وبعض الخطابات إلى قادة حملة الإنقاذ تقول: "أعتقد أنّ اللعبة قد انتهت إلّا إذا وصلتنا نجدة في خلال عشرة أيام"[27]. وقال في رسالة أخرى: "أعترف أن الوضع سيئ للغاية وميئوس منه في الغالب، وأنا أقول ذلك ليس شفقة في حكومة جلالة الملكة ولكن كحقيقة مجرّدة"[28].

واذا كانت الأمور بهذا السّوء؛ يبق السّؤال الأساسي هو أين كانت حملة الإنقاذ في ذلك الوقت حتى تستطيع نجدة غردون خلال الأيام الـ10 الّتي حددها؟

كانت الحملة قد أبطأت تقدّمها بعد أن استلمت رسالة من غردون مكتوبة على قصاصة صغيرة من الورق في 14 ديسمبر 1884، تقول: الخرطوم على ما يرام ورسالة أخرى شفاهية تقول إنّ الخرطوم محاصرة من ثلاثة اتّجاهات وسوف تصمد إلى أن ينفد الغذاء. وقوات العدو كبيرة جدّاً وعلى ولسلي إحضار قوات كافية وعليه أن يسلك طريقين، الأوّل عبر بربر عن طريق النّيل والثّاني إلى المتمّة عن طريق الصّحراء على أن لا يترك بربر خلفه[29]. ونتيجة لذلك غيّر ولسلي خطته وقرّر الاستيلاء على بربر قبل التّقدّم إلى الخرطوم[30]. وتحرّكت حملة طابور الصّحراء الّتي كانت متمركزة في كورتي باتّجاه المتمّة بينما تحرّك طابور النّهر في اتّجاه أبوحمد. وفي 30 ديسمبر 1884، استطاع جزء من طابور الصّحراء المتّجه من كورتي إلى المتمّة من احتلال هامبوك وجقدول وهما محطتان من ثلاث محطات في الطّريق إلى المتمّة. أمّا قائد طابور الصّحراء، السّير هيربت ستيوارت فقد تحرّك من كورتي مع القوة الرّئيسية له في 8 يناير 1885 بهدف تأسيس محطة ثالثة في منطقة أبوكلي للاستيلاء على المتمّة حتى يستطيع فتح خط اتّصال مع بواخر غردون وبناء محطّة اتّصال وإرسال تعزيزات عسكرية إلى الخرطوم وأن ينسّق مع الجنرال ايرل قائد طابور النّهر للاستيلاء على بربر. وعندما تكتمل هذه الخطوات، يحضر ولسلي إلى بربر ويقود بنفسه كلّ القوات بعد توحيد الطّابورين إلى الخرطوم إذا ما رأى ذلك ضرورياً[31].

قال برستون، إنّ تقدُّم ولسلي المترف أعطى المهدي إنذاراً مبكّراً بتفاصيل تحرُّكات القوات، وتفاجأ طابور الصّحراء نتيجة لذلك بمقاومة غير متوقّعة. توقّع ولسلي أن يستطيع هيربرت ستيوارت من الاستيلاء على المتمّة في 17 يناير بدون أيّ مقاومة، إلّا إنّه وفي 17 يناير 1885 وفي منطقة أبوكلي الواقعة على بعد ثلاثة أرباع المسافة بين كورتي والمتمّة هوجم هيربرت استيوارت من قبل قوات المهدي.

وقد كانت تلك إحدى المعارك البطوليّة للأنصار الّتي نالت إعجاب القوات البريطانيّة الغازية وأوردوها في جميع مذكّراتهم. وصف اسكوت، أحد الضّباط الّذين شهدوا المعركة، قائلاً: "عندما ظهر الأنصار من الوادي الّذي كانوا يختبؤن فيه، كان ذلك منظراً جميلاً وأخاذاً. لا أعرف كيف استطاع الأنصار جعل حركتهم خفيفة وسريعة، ولكنّهم قاموا بها بكلّ فعالية. لقد كانوا يتبعون طريقتهم في الهجوم السّريع. أسرعت القوة البريطانيّة للدخول في تشكيل الصُّندوق القتالي قبل أن يقتحمهم الأنصار"[32]. وقال شارلس ولسون:

"عندما بدأ التّقدم الهجومي للأنصار شعرت بالشفقة الممزوجة بالإعجاب وسرى في خاطري أنّهم جميعاً سوف يقتلون بعد دقائق قليلة. ما كنت أعتقد أن رجالاً في تشكيل عسكري متقارب بإمكانهم التّقدُّم بين 200 إلى 400 ياردة في أرض مكشوفة وفي مواجهة أسلحة دقيقة مثل أسلحة مارتيني هنري. لقد تحوّل شعوري إلى إعجاب عندما استطاعوا التّقدم وكان لنيران الأسلحة تأثير طفيف عليهم. ولكنّهم وعندما أصبحوا على بعد 80 ياردة من الصُّندوق أخذت النّيران تحدث تأثيرها وتساقطت الجثث بأعداد هائلة، وعلى الرُّغم من ذلك واصل الّذين بقوا على قيد الحياة تقدُّمهم وداروا اتّجاه اليمين لفتح ثغرة في مؤخرة الصندوق". وأضاف ولسون هذا المشهد الدّرامي:

(أتذكّر أنّهم أصبحوا داخل الصُّندوق وفي اللّحظة التّالية رأيت شيخاً عجوزاً على ظهر جواده يزرع علمه في منتصف الصُّندوق وأصيب بطلقة نارية على الفور فوقع على العلم الّذي كان يمسكه. لقد اتّضح أنّه الأمير موسى من كردفان، لقد رأيته أثناء تقدُّم قوات الأنصار حاملاً العلم في يده وفي الأخرى مصحفاً، ورغم الإصابة لم ينقلب الشّيخ العجوز يميناً أو شمالاً ولم يتوقّف أبداً من التّكبير حتى استطاع أن يزرع العلم داخل صندوقنا القتالي. إذا كان هناك أي شخص يستحق مكاناً في جنة المسلمين فإنّه هو!"[33]. وعلى الرُّغم من ذلك نجح هيربرت ستيوارت في هزيمة قوات الأنصار وألحق بهم خسائر كبيرة ومن ثمّ استأنف تقدُّمه. وكانت الخسائر البريطانيّة هي 74 قتيلاً من بينهم العقيد بيرنابي الّذي عيّنه ولسلي لقيادة طابور الصّحراء في حالة إصابة القائد هيربرت ستيوارت[34].

له بتسلم الأنصار وقاموا بمناوشات مستمرة لطابور الصحراء بين أبو كلي والمتمّة. وفي 19 يناير 1885، وعلى بعد أميال قليلة من المتمة جرح السير هيربرت ستيوارت بصورة خطيرة ومات فيما بعد وانتقلت القيادة بذلك إلى السّير شارلس ولسون مسؤول المخابرات في طابور الصحراء والّذي له خبرة قليلة في شؤون العمليات.

وبعد عمليات قتالية طويلة فشل القائد الجديد ولسون في الاستيلاء على المتمّة، إلّا إنّه وفي 21 يناير 1885، استطاع أن يصل بقواته إلى النّيل على مسافة قريبة من المتمّة وهناك قابل البواخر الأربع الّتي أرسلها غردون (الباخرة بوردين وتل الحوين وصافية والتّوفيقية). استلم ولسون من نيازي باشا قائد البواخر عدداً من الخطابات مرسلة من غردون غطت أحداثها الفترة حتى 14 ديسمبر 1884، هذا بالإضافة إلى جورنال غردون[35]. وكان آخر ما كتبه غردون في الجورنال الّذي استلمه ولسون من نيازي: كلّ المطلوب بصورة عاجلة هو 50 جندياً من قوات حملة الإنقاذ، يأخذوا أي باخرة ويحضروا إلى الحلفاية، الأمر الّذي يجعل وجودهم معروفاً للجميع. بهذا أنا لم أطلب شيئاً كثيراً ولكن يجب أن يحدث هذا الأمر حالاً وإلّا وكالعادة سيصبح متأخّراً جدّاً[36].

ومن ناحية أخرى، أوضحت تلك الخطابات أنّ الخرطوم في وضع حرج. ولكن لم يتحرّك ولسون إلّا في 24 يناير 1885، حين أعاد الباخرتين البوردين وتل الحوين مع 20 جندياً بريطانياً وبعض الإمدادات الغذائية إلى الخرطوم. وكانت تعليمات ولسلي لطابور الصّحراء بمجرّد وصوله إلى المتمّة هو أن يقوم اللورد شارلس بيرسفورد التّابع للواء البحرية في الحملة والّذي رافق طابور الصّحراء بالذّهاب إلى الخرطوم، وكان نص تعليمات ولسلي إلى بيرسفورد:

عليك أن تسيطر في الحال، وأن تدير أي باخرة، وإذا كان باستطاعتك أي بواخر، موجودة هناك أو في الجوار وأن تستخدم كلّ إمكاناتك وتضع واحدة أو أكثر من البواخر إذا كانت متاحة في حالة الجاهزية. وسوف تقوم بتنفيذ هذا العمل تحت إمرة ضابط عسكري كبير في الموقع والّذي سوف يأخذ تعليماته حالما تجهّز البواخر. وفي نفس الوقت، أعطى ولسلي تعليمات أخرى إلى شارلس ولسون قائد طابور الصّحراء الجديد، قال له: حالما يقرّر اللورد شارلس بيرسفورد أنّه جاهز للتحرّك بباخرة أو أكثر إلى الخرطوم يتوجّب عليك الذّهاب معه إلى ذلك المكان (الخرطوم)، وأن تسلّم الخطاب المرفق إلى غردون. لقد سبق وأن أعطيت السّير هيربرت استيورات (قائد طابور الصّحراء الّذي قتل) تعليمات أنّ يرسل فصيلة مشاة صغيرة معك إلى الخرطوم، وأن تبقى في الخرطوم فقط من أجل التّشاور مع غردون، وعندما يتم تحقيق ذلك عليك الرّجوع بباخرة إلى المتمّة[37].

واعطى ولسلي تعليمات إضافية أخرى قال فيها: عليك أن تأخذ معك الضّباط البريطانيين الثّلاثة الّذين تمّ تعيينهم إلى الخرطوم، وهم: ابدى ستيوارت، ورتلي ودكسون، والكابتن كوسغين[38]، على أن يبقوا هناك لمساعدة الجنرال غردون حتى أستطيع المجيء لتحرير تلك المنطقة[39]. إن هذه التّعليمات الّتي أصدرها ولسلي للقوة الذّاهبة إلى الخرطوم لا تترك مجالاً للشك في أنّ حملة الإنقاذ ما هي إلّا غطاء فقط. فمن الواضح أنّه لم يكن ينوي سحب غردون من الخرطوم وإنّما أضاف إليه ضباط بريطانيين آخرين ليساعدوه في المقاومة والصّمود وإدارة المدينة حتى يتم تحريرها نهائياً.

ومما يجدر ذكره هنا بخصوص تعليمات ولسلي، أنّها مطابقة لما سبق وأن أورده غردون من أفكار بشأن حملة الإنقاذ في 21 سبتمبر 1884، حين علم من كتشنر أنّ حملة الإنقاذ في طريقها إليه. فقد انهمك غردون إثر تلك المعلومات في وضع خطة عمل لحملة الإنقاذ عندما تصل الخرطوم، وكانت فكرته أنّ قوة الإنقاذ وبمساعدة البواخر الّتي سوف يرسلها تستطيع الاستيلاء على بربر ومن ثم ترسل وحدة قتالية إلى الخرطوم، حيث تتمكن من إبعاد الأعداء من الجوار المباشر لها.

وقال غردون إنّه وبعد تحرير الخرطوم وبدلاً من إخلائها في الحال على قوة الإنقاذ أن تبقى لمدة ستة أشهر لتنصّب إمّا الزّبير باشا أو الأتراك في حكم الخرطوم، ثمّ وبالتضامن مع قوات حملة الإنقاذ البريطانيّة يتم الشّروع في الهجوم على كردفان. وقال غردون: إنّه لألف رحمة أن لا نعطي الخرطوم للمهدي طالما أنّ هناك فرصة لحفظها للزبير[40].

وبالمقارنة؛ يظهر جليّاً مدى التّطابق بين هذه المقترحات وتعليمات ولسلي. فعندما وصلت حملة الإنقاذ قام غردون بإرسال بواخره على النّحو الّذي أشار إليه في مقترحاته في 21 سبتمبر 1884، وعلى نفس المنوال قام ولسلي بإصدار تعليماته إلى وحدة قتاليّة لأن تذهب إلى الخرطوم لرفع الحصار عنها على وعد أن يصل بنفسه فيما بعد ويقوم بتحرير المكان نهائياً. وأعتقد أنّ هذا التّماثل ناتج في الأساس من الرّؤية المشتركة بين ولسلي وغردون وبقية عناصر اللّوبي وهو أن تستغل حملة الإنقاذ لصالح المشروع السّياسي الأكبر الخاص بتكييف العلاقات السّودانيّة المصريّة. ولهذا السّبب لم يطلب ولسلي من القوة الّتي أرسلها إلى غردون في الخرطوم أن تحضر غردون معها. كما أنّ غردون لم يقل إنّه سينسحب مع حملة الإنقاذ وإنّما بدأ للتخطيط في استخدامها لهزيمة المهديّة وبناء الحكومة السّودانية القويّة المستقلة الّتي ظلوا جميعاً يبشّرون بها. وهذا هو الّذي جعل اغلب أعضاء مجلس الوزراء البريطاني يفترضون أنّ غردون وبتعمّد منه خدع الحكومة البريطانيّة لترسل حملة لإنقاذه بهدف أن يستكمل غزو السّودان بالقوات البريطانيّة[41].


SIR HERBERT STEWART

على أية حال، تحرّك شارلس ولسون بعد استلامه للتعليمات إلى الخرطوم في 24 يناير 1885 على ظهر باخرتين، أي بعد ثلاثة أيام قضاها في المتمّة، وقد أثارت هذه الأيام الثلاثة فيما بعد جدالاً واسعاً كونها أخرت الحملة من الوصول إلى غردون في الوقت المناسب. ومع أنّ ذلك غير صحيح -كما سنناقشه فيما بعد- إلّا إنّ القوة تابعت سيرها. وصلت الباخرتان إلى الخرطوم في 28 يناير 1885، لتجدا أنّ المدينة قد سقطت، وأثناء مرورهما بالقرب من الحلفاية تعرّضتا إلى قصف مدفعي عنيف من قبل الأنصار. وبعد أن استطاعت الوصول إلى مقرن النّيلين الأبيض والأزرق اقتنع ولسلون أنه ليس هناك شيء يمكن فعله وعليه أن يعود[42]. فقد وجد أنّ المدينة قد سقطت في أيدي الأنصار. لقد انتهت اللّعبة وسقطت الخرطوم وقتل غردون. فقد حدثت كلّ هذه التّطورات في 26 يناير 1885، أي قبل يومين من وصول ولسون إلى الخرطوم. بدأت الأحداث عندما أرسل أحد أمراء المهدي في الشّمال رسالة عاجلة إليه[43].

ففي 20 يناير 1885، وصل اثنان من الأنصار إلى معسكر المهدي في أمدرمان وقالا له إنهما قدما من المتمّة في مسيرة بدون توقف ويحملان أخباراً سيئة، لقد هزمت القوات البريطانيّة قوات الأنصار في أبوطليح، ومرّة أخرى في قبة الكورمات، وتقابلت القوات البريطانيّة مع البواخر الّتي أرسلها غردون وهم على وشك التّقدم نحو الخرطوم[44]. قرّر المهدي على الفور وبعد أن أخذ رأي مستشاريه المقربين أن ينهي حصار الخرطوم الطّويل ويستولي عليها بالقوة. واتّخذ هذا القرار بناءً على المعلومات الّتي حصل عليها من أمرائه في الصّحراء ومن مخبريه داخل الخرطوم الّذين سرّبوا له معلومات تفيد أنّ المواطنين بدأوا يتساقطون موتى في الشّوارع جراء سوء التّغذية[45].

في صبيحة 25 يناير 1885، رأى غردون الأنصار في معسكر المهدي وهم يمتطون الجمال متّجهين إلى النّيل واعتبر ذلك مؤشّراً للهجوم فأصدر أمراً يقضي بأن يتسلّح أي شخص قادر على حمل السّلاح من عمر ثماني سنوات إلى ثمانين وأن يذهب لتعزيز الدّفاعات. ووعد أنّه خلال 24 ساعة سوف تصل القوات البريطانيّة بالتأكيد[46].

ادّعى البرديني بيه، أنّه دخل إلى القصر ووجد غردون يشعر بالضّعف وأنّ موارده شارفت على الانتهاء ليس في الطّعام فقط، وإنّما في الصّحة والشّجاعة والثّقة وشاب رأسه نتيجة للإجهاد؛ وقال البرديني إنّ غردون قال له صائحاً: ليس لديّ أي شيء أقوله، سوف لن يصدّقني المواطنون بعد الآن، لقد أخبرتهم مراراً وتكراراً أنّ المساعدة ستأتي، ولكنّها لن تأتي أبداً، والآن لا بدّ لهم من رؤية أنّني كذّبت عليهم. إذهب وأجمع كلّ ما تستطيع من النّاس وحسّن الوضع، اتركني الآن لأدخّن هذه السّجائر. وأضاف غردون -أيضاً-:

من الصّعب إرسال كلّ القوات والمواطنين إلى الدّفاعات لأنهم ضعفاء جدّاً ولا يستطيعون السّير، لقد ترك معظم الجنود الجوعى حصونهم من أجل البحث على الطّعام واليأس يكسو جميع الوجوه. أمضى غردون يومه كاملاً في القصر يدخن أحياناً ويجلس في أعلى القصر أحيانا أخرى حتى غط في نوم عميق عند منتصف الليل نتيجة للإرهاق والتّعب[47]. وقد كان ما رآه صبيحة 25 يناير 1885 وتوقّعه أنّ ذلك ليس سوى تحرّكاً عسكرياً للهجوم على العاصمة كان صحيحاً، فقد عبر المهدي النّيل في تلك الليلة مع قواته استعداداً للاستيلاء على الخرطوم، وقال للأنصار بعد أن وقف في مكان عالٍ يمكن الجميع من رؤيته:

هل تنوون الهجوم على الخرطوم صباح الغد؟ فأجاب الأنصار هاتفين نعم والله أكبر. وهل تتقدّمون بقلب صاف وعزيمة قويّة للقتال في سبيل الله؟ فأجاب الأنصار بنعم؟ حتى ولو استشهد ثلثكم؟ فأجاب الأنصار بنعم. بعد ذلك قرأ المهدي سورة الفاتحة والأنصار يرددون معه ثمّ جرّد سيفه ووجّهه تجاه الخرطوم وقال الله أكبر[48].

وبعد 43 دقيقة بعد منتصف اللّيل تقدّم الأنصار من ناحية الحصون الجنوبيّة. ووجّه ود النجومي العمليات بمهارة فائقة مستخدماً 20،000 جندي تحت قيادة أبوقرجة، بينما قاد المهدي وبنفسه قوة مكونة من 40،000 مجاهد شاقاً طريقه إلى العاصمة[49]. لم يوقظ أحدٌ غردون من نومه إلّا إنّ أصوات قرع الطّبول والصّراخ والهتافات وأصوات الأعيرة النّارية في الطرقات والشّوارع قد أيقظته. وهنا تختلف الرّوايات حول مقتله والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين.

فالرّواية الأولى هي رواية البورديني بيه، والذي لم يدّعِ أنّه شاهد عيان. والرّواية الثّانية هي من قبل ثلاثة من شهود العيان تختلف رواياتهم وبصورة ملحوظة عن رواية البورديني. وعلى الرّغم من ذلك فإنّ رواية البورديني هي الرّواية المسلّم بها ليس لسبب سوى أنّها كانت الأولى في تفسير مقتل غردون، كما أنّها صارت موضوعاً لصور شهيرة[50]. وطبقاً للبورديني، فإنّ غردون قتل على عتبة القصر. أمّا روايات شهود العيان الآخرين، فقد أجرى كتشنر تحقيقاً متكاملاً بعد 7 أشهر من حادثة مقتل غردون وقال إنّه وجد شخصاً واحداً فقط شهد مقتل غردون وهو خادم رئيس الكتبة في القصر. واستناداً على روايته فإنّ غردون قتل أثناء قيادته لبعض الجنود والحراس من القصر في طريقه إلى منزل القنصل النّمساوي هانسل.

ويفسّر شارلس ترافش توجّه غردون إلى منزل القنصل النّمساوي على أساس أنّ منزل القنصل يقع جوار مبنى الكنيسة التي يحفظ فيها غردون احتياطي الذّخيرة، ومن المرجّح، أنّ غردون قصد بذلك إمّا أن يحرق المجلة التي ظلّ يكتب فيها يومياته أو للحصول على المزيد من الأسلحة. وهناك رواية الحارس الشّخصي لغردون؛ خليل أغا، التي تقول إنّ غردون قد قتل على عتبة سلم القصر بعد أن نفدت ذخيرته[51].

وسواء قتل بهذه الطّريقة أو تلك، فالمهم في الأمر أنّ اللّعبة قد انتهت، غير أنّ اللّوبي رفض الاستسلام لهذه النّتيجة الّتي اتّضح أنّها لم تكن ضمن حساباته وبدأ من جديد التّخطيط لإيجاد غطاء آخر يسمح باستمرار الحملة حتى تحقق أهدافها غير المعلنة كما سنرى ذلك فيما بعد.

لم يكن الجنرال ولسلي يعلم بهذه التّطورات. فقد بقي في كورتي عندما زحفت قوات الحملة نحو الخرطوم وتلقى نبأ مصرع غردون فيها في 4 فبراير 1885، فجثا على ركبتيه في الحال وصلّى وتمنى أن يكون قد قتل بطريقة سهلة[52]. وظلّ بقية عمره يعبر عن هذا اليوم كلّما جاء ذكره: بأكثر الأيام حزناً في حياتي. وهو –أيضاً– اليوم الّذي خسر فيه حياته العملية الّتي كانت في قمة النّجاح، فبالرّغم من أنّه كان في الثّانية والخمسين من عمره إلّا إنّه لم يتول قيادة ميدانيّة مرّة أخرى أبداً طوال حياته اللاحقة، وبعد حوالى ثلاثين عاماً في 1913، قال: "لقد غربت شمس حظي يوم أن أصيب ستيوارت"[53].

وبعد زوال الصّدمة بدأ ولسلي وكأنّه غير مصدّق للمعلومات الّتي حملها له قائد حملة الخرطوم ولسون، خاصة وأنّه وعندما تفحّص البواخر العائدة من الخرطوم لم يجد عليها أي آثار للأعيرة النّارية. وبناءً على ذلك كتب إلى وزير الحربيّة هارنجتون قائلاً له: ربّما يكون ولسون مخطئاً، ويحتمل أن يكون غردون صامداً في دار البعثة الكاثوليكيّة أو في أي مكان آخر. ليس هناك إشاعات من المواطنين بسقوط الخرطوم، وأنّ مدير دنقلا يرى أنّه من المستحيل أن يستولي المهدي على الخرطوم في 26 يناير 1885[54].

ولمّا تبيّنت له الحقائق كتب مرّة أخرى: أنا في حالة يأس، لقد وردت إليّ معلومات تفيد أنّ الخرطوم سقطت عن طريق الخيانة في 26 يناير 1885. لقد وصلت بواخري إلى الخرطوم في 28 يناير 1885، ووجدوها محتلة بالأعداء وأطلقت عليهم نيران ثقيلة من قبل الأنصار. لقد أرسلت تلغرافاً إلى لندن لأخذ تعليمات جديدة لأنّني أصبحت الآن بدون مهمّة اضّطلع بها. وكون أن أبدأ حملة جديدة في هذا الموسم من السّنة بالقوات البريطانيّة في السّودان إنّما يعتبر ضرباً من الجنون في اعتقادي الشّخصي. غردون المسكين قد قتل، وأعتقد أن هذه العاصفة سوف تقتل جلادستون العجوز، هو وحده الملوم لأنّه لم يكن رجل دولة. يجب أن لا يقع سوء الحظ هذا علينا، لقد فاز المهدي وأصبحنا كلّنا الآن أغبياء جدّاً[55].

وبسرعة شديدة، حاول ولسلي إيجاد كبش فداء للفشل الّذي تسبّب فيه بخلطه للأوراق في مهمّة إنقاذ غردون وإضاعته للوقت من أجل حشد القوات من مختلف أنحاء العالم. واختار أن يضحي بالسير شارلس ولسون وأن يحمّله مسؤوليّة إخفاق الحملة

ومقتل غردون. ادّعى ولسلي أنّ ولسون مخلوق عصبي وضعيف وغير محظوظ، وأنه فقد أعصابه في معركة أبوطليح وتأخر يومين قبل أن يتوجّه إلى الخرطوم بالبواخر. فإذا تحرّك يوم 20 يناير 1885، لكان قد وصل إلى الخرطوم في 25 يناير 1885، قبل سقوط الخرطوم بيوم، الأمر الّذي يمكنه من إنقاذ غردون، وعلى الرُّغم من الاجهاد الّذي عانى منه إلا إنّه خطأ ولسون وفشله في أن يرسل القوات[56].

قال مايكل آشر، إنّ ولسلي لو استطاع النُّظر إلى أبعد من إحباطاته لتمكّن من أن يعرف أنّ مرارته تجاه ولسلون غير منصف وأن افتراءاته لا وجود لها. فليس هناك أي ضابط فقد أعصابه يستطيع أن يظهر مثل الحزم الّذي أظهره ولسون في معركة أبوكري عندما استطاع أن يدفع بالصندوق القتالي إلى الأمام تحت وابل من النّيران الكثيفة. حتى أنّ العسكريين المحترفين توقّعوا أنّه سوف لن ينجو منها حيّاً. إنّ استعداد ولسون للتقدُّم صوب الخرطوم في مهمّة تبدو وكأنّها انتحاريّة يظهر في التّعليق الّذي أورده المراسل اليكس ماكدونالد في قوله إنّه: كجرأة الأسد[57].

أصرّ ولسلي مرّات ومرّات أنّه لو لم يجرح ضابطه المفضّل هيربرت ستيورات لما قتل غردون وصار يكرّر باستمرار أنّ ولسون إذا تحرّك يوم 20 يناير 1885 عقب معركة أبوكري، لكان قد وصل إلى الخرطوم في 25 يناير 1885، وبالتّالي يستطيع إنقاذ المدينة. ويبدو أنّ ولسلي لم يحاول أبداً أن يتوقّف ليتأمّل الأحداث على حقيقتها. فإذا فعل ذلك لعرف أنّ ولسون ليس في استطاعته أن يتحرّك بالبواخر في 20 يناير 1885، لأنّه وببساطة لم تصل البواخر إلى المتمّة، وفي الحقيقة لم تظهر إلا حوالى السّاعة الـ 9:30 من صباح يوم 21 يناير 1885. وإضافة إلى ذلك فإنّ ولسون لا يمكنه أخذ البواخر والعودة بها إلى الخرطوم في الحال. فيجب تفريغ البواخر من القوات المصرية وعائلاتهم، وأن تتم صيانتها وإمدادها بالوقود وأنّ ولسلي نفسه أمر ولسون بأن لا يغادر حتى يعلن له بيسفورد أنّ البواخر جاهزة[58].

وحتى لو تحرّك ولسون في الحال فإنّه سوف لن يذهب أبعد مما فعل. وحول هذا كتب ولسون بنفسه قائلاً: "إذا استطعت أن أغادر في 22 يناير 1885، على الرُّغم من أنّه لم يكن متيسّراً، فأستطيع أن أصل إلى الخرطوم في منتصف 26 يناير 1885 فقط، وغردون قتل في فجر نفس هذا اليوم. لقد كان منسوب النّيل منخفضاً جدّاً وواجهنا بسبب ذلك صعوبات كبيرة. ويدعم روبن نيلاند الرّأي الّذي ذهب إليه مايكل آشر من أنّ ولسون ليس هو المسؤول عن التّأخير". ويقول: "لقد تمّ لاحقاً توجيه تهمة التّأخير غير المبرّر لسير ولسون في إرسال المساعدة للخرطوم، مما أدّى إلى سقوطها في يد المهدي. ولكن كلّ الأدلة كانت تشير إلى أنّ ولسون قد تصرّف بأسرع ما أمكنه في ظلّ الظّروف القائمة آنذاك".

فطابور الصّحراء لم يكن كبيراً وكان معزولاً تماماً ويعاني من سقوط عدد كبير من رجاله جرحى وتوجد بالقرب منه قوّة ضخمة من الأنصار الذين لم يتمكن من فهرهم. وقد تعرّضت تلك البواخر لقصف عنيف أثناء قدومها هابطة النّهر، وكان واضحاً أنها تحتاج إلى نوع من الحماية المصفّحة قبل أن تتمكن من شق طريقها عائدة إلى الخرطوم. كان مساعد ولسون البحري شارلس بيسفورد المناط به مثل هذا العمل مريضاً ويعاني من الدّمامل والتّقرّحات الصّحراويّة[59]. ويعتقد نيلاند أنّ الحالة الميكانيكية للبواخر ما كانت لتسمح بالقيام بالمهمّة على الفور دونما إجراء بعض الصّيانات. فكان لا بدّ من تفكيك اثنتين من تلك البواخر الأربع لصلاح الاثنتين الأخريين (البرودين، وطلحاوية)، وتمّ تثبيت ألواح حديدية عليهما لحماية الأجزاء المكشوفة وقد استغرق ذلك العمل ثلاثة أيام كاملة.

كما أنّ معظم جنود الطّابور الصّحراوي من الأسطول البحري، كانوا قد قتلوا في معركة أبوطليح، مما خلّف نقصاً شديداً في الأطقم اللازمة لإدارة تلك البواخر، وحتم ذلك على ولسون إكمال النّقص بمتطوعين من المشاة. لقد قام ولسون بما كان في وسعه[60].

طلب ولسلي من ولسون في كورتي أن يرد كتابة عن أسباب تأخره يومين في القبة، وقام بإرسال الرّد إلى هارنجتون، وتجنّب ولسلي تماماً أن يذكر لهارنجتون الأخير الخطير للوصول إلى المتمّة بسبب التّعليمات الّتي أصدرها بنفسه إلى السّير هيربرت ستيوارت. فإذا كان ستيوارت قد تحرّك مباشرة إلى المتمّة بدلاً من المكوث لمدة 10 أيام في الجندول لاستطاع أن يباغت الأنصار. فالقوات المحمولة على ظهور الجمال تستطيع الوصول إلى المتمّة في 5 يناير 1885، وسيجنّبهم ذلك خوض معركة أبوطليح وأبوكري، وبالتّالي يتمكّن ولسون من الوصول إلى الخرطوم في 10 يناير 1885[61].

لم ينجح ولسلي في إقناع أحد بأنّ ولسون هو الّذي قصّر في إنقاذ غردون نتيجة لزعمه أنّه أضاع يومين في القبة دون أن يتقدّم إلى الخرطوم، وعلى العكس من ذلك اتّجه النّقد إلى كلّ الخطط الّتي اتّبعها ولسلي في حملة الإنقاذ. إنّ فكرته لتشكيل قوّته العسكرية من كل وحدات الجيش البريطاني، كانت فكرة رائعة ولكن ومن النّاحية العلميّة كانت مضيعة للوقت، لأنّ حملة إنقاذ غردون تحتاج إلى عساكر مشاة مدربين أكثر من كونها قوات خاصة.

إنّ ثلاثة خطوط من كتائب المشاة كالتي استخدمها جراهام في شرق السّودان كانت كافية أنْ تؤدّي مهمّتها على أفضل ما يكون. أمّا بالنسبة لخلافة هيربرت ستيوارت فإنّها -أيضاً- من أخطاء ولسلي لأنّه لم يعيّن نائباً لستيوارت بالمواصفات العسكريّة المطلوبة

على الرّغم من علمه أنّ ولسون وحسب نظام الأقدميّة العسكريّة سيتولى قيادة الطّابور في غياب ستيوارت وأنّ الادّعاء أنّه عيّن بيرنابي نائباً لستيوارت إنّما مجرّد أسطورة. وحتى لو لم يقتل بيرنابي وذهب إلى الخرطوم بدلاً عن ولسون فإنّه ووفقاً لأدائه في معركة أبوطليح فمن المتوقّع أن لا يعود أحد من جنوده ليرووا ما حدث[62].

تصرّف ولسلي كقائد ولكنّه لم يكن قادراً نفسياً بأن يتحمّل مسؤولية أخطائه. وأكبر هذه الأخطاء هو اختياره لطريق النّيل منذ البداية. فتحرّكه من القاهرة قاطعاً آلاف الأميال كان رائعاً، ولكنّه كان نوعاً من المباهاة، وبدا وكأنّما أراد بذلك استعراض قدراته الإدارية أكثر من كونه يريد تنفيذ المهمّة. إنّ خطّته بشأن الـ400 مركب وتجنيد ملاحيها من كندا وغرب أفريقيا، وخطّته كذلك باختيار قوات خاصة كانت أكثر من المطلوب، لقد أضاع أسابيع كثيرة من أجل الانتظار لبناء تلك القوارب من الخردة[63].

إنّ لواءً من القوات العادية مدعومة بجمال تحمل مهماتهم يمكنهم السّير من سواكن إلى بربر على الأقدام خلال 10 أيام. ففي صيف 1882–1883، استطاع هكس باشا والمجنّدون المصريون من قطع هذه المسافة دون مشقة، فهل يعتقد ولسلي وبصدق أنّ هذا صعب على القوات البريطانيّة المحترفة؟ ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أخبار فشل حملة الإنقاذ ومقتل غردون إلى بريطانيا ووجّهت الملكة نقداً لاذعاً إلى الحكومة. كانت الملكة مذهولة تماماً من أنباء سقوط الخرطوم ومقتل غردون، وفي 5 فبراير 1885، بدأت هجومها على الحكومة ببرقية إلى جلادستون تقول فيها: الأنباء الّتي وردت من الخرطوم مرعبة والتّفكير بأنّ كلّ ذلك كان يمكن تداركه ومنعه وأنّ أرواحاً غاليّة كان يمكن أن تنقذ لو تمّ التّحرّك سريعاً. وفي 6 فبراير 1885 وصلت برقية من السّكرتير الخاص للملكة اللّورد بونسونبي إلى جلادستون تقول:

الملكة ستكتب لاحقاً لمستر جلادستون عن الحدث المأساوي، سقوط الخرطوم، والمصير المجهول للرجل الباسل الجنرال غردون عندما تأنس في نفسها الشّجاعة الكافيّة للكتابة عن هذا الأمر، فهي الآن متأثّرة جدّاً[64]. غير أنّ جلادستون لم يقبل انتقادات الملكة، وفي نفس اليوم كتب إليها ردّاً قال فيه إنّه غير موافق على الخلاصات الّتي توصّلت إليها الملكة وأعلنتها. إنّ المسؤول عن سقوط الخرطوم هو غردون نفسه طالما أنّه أوصى ولسلي بأن يأخذ بربر أولاً الأمر الّذي أخّر من تقدّم القوات، وحتى ولو سقطت الخرطوم عن طريق الخيانة فليس هناك بالطبع أحد غير غردون يجب أن يلام لأنّه هو الّذي كان هناك. إنّ الخطأ الوحيد الّذي وقعت فيه حكومته هي سماحها لأيٍّ من قواته لعبور الحدود المصرية[65].

خارج هذه النّقاشات الرّسميّة تحرّك الرّأي العام البريطاني لدى سماعه نبأ مقتل غردون. لقد كان هناك انفجار متوقّع من الجماهير موجّهٌ ضد الحكومة بصورة رئيسية، التي طالبت بالانتقام له بتحطيم المهدي[66]. وعبرّت الجماهير عن حزنها بإنشاء طائفة غردون من الشّباب متوسطي العمر وفتحت الكنائس أبوابها للتعازي وافتتحت نواد باسم غردون في جميع المدن ووضع تمثاله في وسط لندن ومناطق أخرى، وقامت المطابع بطباعة كتب وكراسات تحمل صورة غردون كجندي قديس، واشتعلت المنابر بالخطب، وحدد يوم قومي لذكرى غردون، وفتح التّسجيل قومياً لإنشاء منزل باسم أبناء غردون[67].

فسر جون مورلي تلك الانتفاضة العارمة أنّها ردُّ فعل مدروس من الّذين ضغطوا ومنذ فترة طويلة من أجل تعيين غردون ثمّ ضغطوا بعد ذلك من أجل إرسال حملة الإنقاذ، وإنّ موت غردون وسقوط الخرطوم ما هما إلّا أحداثاً يجري استغلالها بهدف فرض سياسة غزو السّودان على الحكومة البريطانيّة[68]. ومن يعنيهم جون مورلي هنا هم جماعات الضّغط في مواقعها المختلفة، وإن كانوا قد نجحوا في تعيين غردون وفي إرسال حملة الإنقاذ على أمل أن يتمكنوا في النّهاية من غزو السّودان وتنفيذ باقي الأجندة غير المعلنة، فإنّ موت غردون قد أنهى تلك الآمال لأنّ اللوبي أخفى أجندته تحت ستار حملة إنقاذ غردون، أو كما قلنا خلطوا أوراقهم بأوراق الحملة. وطالما أنّ غردون قد قتل فإنّ مهمّة الحملة تعتبر منتهية على النّحو الّذي أشار إليه ولسلي بنفسه. ومن المهم أن نستنتج من إقرار ولسلي بأنّ موت غردون أنهى مهمّته بمثابة تأكيد لتزييفه لتعليمات الحملة كما سبق وأن أشرنا. وبتعبير آخر، تعتبر النّصوص الواردة في الجزء الأخير من تعليمات ولسلي (7–10) والتي تقرأ:

(7) السّياسة الّتي تود حكومة جلالة الملكة أن تتّبعها هي أن تؤسّس حكومة في الخرطوم تكون مستقلة عن مصر، (8) على الحكومة المصريّة الاستعداد لتحمّل نفقات معقولة لأيّ مسؤول لحفظ الأمن والنّظام في السّودان، (9) لا يجب بذل أيّ مجهود لإنقاذ الحاميات جنوب الخرطوم، (10) قرّر مجلس الوزراء أن يتولى ولسلي القيادة العليا في السّودان، وأن يكون غردون تحت تعليماته، إنّما هي مصالح اللوبي الّتي تمّت إضافتها إلى تعليمات الحملة وإن إغفال ولسلي للإشارة إليها عقب مقتل غردون هو اعتراف ضمني بعملية خلط الأوراق الّتي تمّت.

فلو كان صحيحاً أنّ الحكومة البريطانيّة أصدرت هذه التّعليمات (7–10)، لما انتهت مهمّة الحملة بقتل غردون والّذي يمثّل جزئيّة واحدة من مجمل التّعليمات الّتي كانت لدى ولسلي. فعملية تأسيس حكومة سودانيّة مستقلة وتعيين ولسلي للقيادة العليا في السّودان للاضطلاع بمهمّة التّأسيس ليست مرتبطة ببقاء أو موت غردون وبالتّالي كان يتوجّب على ولسلي أن يستفسر عقب مقتل غردون عما إذا كان سيستمر في تنفيذ باقي التّعليمات أم لا.



ولكن، ولعلمه التّام أنّ الحكومة البريطانية لم تكلّفه سوى بمهمّة إنقاذ غردون لم يستطع المطالبة بالاستمرار في أية مهمّة أخرى. ويؤكّد روبن نيلاند هذا الاستنتاج بقوله: إنّ أيّ ادّعاء أنّ الحملة أرسلت لإنقاذ أيّ إنسان سوى غردون قد دحضت تماماً بدليل عدم بذل أيّ مجهود لإنقاذ الحاميات المصرية المتبقية في السّودان بعد سقوط الخرطوم[69]. ويضيف نيلاند: لم يقترح أحد أو يصرّح أنّ بريطانيا العظمى أرسلت تلك الحملة إلى السّودان من أجل مساعدة المصريين أو لإنقاذ السّودانيين، لقد أرسلت تلك الحملة من أجل إنقاذ غردون وليس لها هدف آخر، وما كانت حكومة جلادستون لتقوم بذلك لو لم تتدخّل الملكة والصّحافة والرّأي العام[70].

وكما هو متوقّع، لم يذعن اللّوبي لهذه النّتيجة الّتي توشك على إنهاء مشروعه السّياسي الّتي بذل فيها جهوداً كبيرة ابتداءً من ترويج غردون إلى الحكومة ثمّ إرساله إلى السّودان، والاستمرار بعد ذلك في الضّغط من أجل حملة الإنقاذ، إضافة إلى جهود استقطاب الأموال الّتي بلغت في النّهاية أكثر من 8 ملايين جنيه إسترليني، هذا بالإضافة إلى الجهود الّتي بذلت لاستقطاب الجنود من مختلف أنحاء العالم.

ودون تضييع للوقت تحوّل اللّوبي للبحث عن أغطية وواجهات جديدة تمكّنه من مواصلة الحملة. وعلى الفور تمسّك بشعار الانتقام لغردون الّذي نادت به الجماهير البريطانيّة والّذين تحرّكوا في الأساس تحت تأثير اللّوبي –كما قال جون مورلي–. وهكذا أصبح شعار الانتقام لغردون بديلاً لشعار إنقاذ غردون، ومن هنا بدأت المراوغة من جديد بين الحكومة واللّوبي بشأن مصير حملة الإنقاذ. تريد الحكومة من حملة الإنقاذ أن تعود لانتفاء سبب إرسالها، واللّوبي وجماهيره يريدون مواصلة الحملة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة تحت ستار الانتقام لمقتل غردون. وقد كان الجنرال ولسلي قد طلب في خطابه إلى الحكومة في 4 فبراير 1885، بشأن التّعليمات الجديدة السّماح له بالتّقدّم صوب الخرطوم لهزيمة المهدي[71].

وكردّ فعل لضغوط الرّأي العام والجماهير الّتي كانت تغلي من الغضب، أرغم جلادستون على أن يوافق على تقدّم حملة الإنقاذ إلى الخرطوم لهزيمة المهدي، إلّا إنّ موافقته كانت تكتيكاً فقط من أجل تهدئة الأجواء حتى عندما يحين الوقت المناسب يقرّر سحب الحملة. اضطرت الحكومة أمام إلحاح ولسلي في طلب التّعليمات المفصّلة عن الخطة الواجب عليه اتّباعها بخصوص السّودان بعد سقوط الخرطوم، أن تبرق إليه بتعليماتها في 7 فبراير 1885، قائلة: من هارنجتون إلى ولسلي:

"إنّ سياستك الحربيّة تؤسّس على الضّرورة الّتي نعترف نحن بها حسب الحقائق الّتي أمامنا الآن، على ضرورة أنّ قوّة المهدي في الخرطوم يجب القضاء عليها، ونحن نترك لك تقرير أفضل الإجراءات العسكرية الّتي تحقق هذه الغاية، وفيما إذا كان يجب الزّحف في هذا الفصل أو في الفصل التّالي. وعلى أساس بيان سياستنا هذا نطلب منك إخبارنا فوراً عن القوات الإضافيّة الّتي تريدها ومتى وأين يجب إرسالها وكذلك فيما إذا كنت حسب الخطة الّتي تتّخذها بناءً على التّعليمات الصّادرة إليك، تريد إرسال قوّة فوراً للهجوم على عثمان دقنة"[72].

اعتبر ولسلي أنّ التّعليمات الجديدة الّتي صدرت له غامضة وأنّها لا تعطي المعلومات عن السّياسة الّتي تريد منه الحكومة اتّباعها في السّودان. فإذا كانت الحكومة تريد التّقدّم إلى الخرطوم في فصل الشّتاء القادم واسقاط المهدي فلا بدّ من الإمساك ببربر وأبوحمد. وعلى الجانب الآخر، وإذا لم يكن هناك نيّة للتقدّم نحو الخرطوم فإنّ احتلال بربر غير ذي فائدة، أمّا أبوحمد فضروري لمراقبة تقدّم المهدي[73]. وردّ هارنجتون إلى ولسلي، مؤكداً له أنّ هدف الحكومة ونيّتها هو إسقاط حكومة المهدي في الخرطوم وعلى ولسلي أن يقرّر متى سيقوم بالهجوم وما هي التّعزيزات العسكريّة الّتي يحتاجها.

وبناءً على ذلك أمر ولسلي القوات الموجودة في القبة برئاسة الجنرال السّير ردفرس بولر الذي تسلّم قيادة القوات الّتي كان يقودها ولسون، بأن يستولي على المتمّة بمجرّد أن يتجهّز لذلك على أن يضم قواته بعد ذلك إلى قوات الجنرال أرل الذي كان يقود طابور النّيل، وتقوم القوتان بالهجوم على بربر. وقد طلب من أرل بعد أن يستولي على أبوحمد أن يكون قريباً من بربر في نهاية فبراير لهذا الغرض. وكان على القوّتين بعد الاستيلاء على بربر، الزّحف إلى الخرطوم في فصل الشّتاء القادم[74].

وفي نفس يوم إصدار التّعليمات إلى ولسلي أدلت الحكومة ببيان في البرلمان حول سياستها الجديدة لحملة الإنقاذ، وقالت إنّها سوف تتقدّم إلى الخرطوم لأربعة أسباب، هي:

1. هناك مواطنون في الخرطوم والّذين من أجلهم كرّس غردون نفسه وأنّه لمن واجب الحكومة الذّهاب إلى الخرطوم ومساعدتهم.

2. التّقدّم سوف يجعل من السّهل تأسيس حكومة مستقرة في السّودان وصديقة لمصر.

3. مراقبة تجارة الرّقيق.

4. الوضع في الخرطوم سوف يغني عن خوض عمليات أخرى أثناء إخلاء الحاميات المصريّة[75].

صعّد اللّوبي ضغطه على الحكومة وحاول إسقاطها في 28 فبراير 1885، عبر لومها وطرح الثّقة فيها في مجلس العموم، إلّا إنّها تخطت ذلك بفارق 14 صوتاً. وفي هذه الأثناء كانت الجماهير قد هدأت واستطاعت الحكومة أن تعيد النّظر في مسألة السّودان في جو من الهدوء والسّكينة. وعندئذ تبيّن لها أنّ مجرّد الاستيلاء على بربر وليس استرجاع الخرطوم، أمرٌ لم يتحقّق قبل بداية الصّيف بالقوات العسكريّة الموجودة، وأنّ مسافات شاسعة تفصل بين دنقلا والمكان الّذي انسحب إليه اللّورد ولسلي وبين الخرطوم، حيث كانت تتركز قوات المهدي، وأكّد اللّورد ولسلي نفسه في تقرير مهم بعث به إلى حكومته في 6 مارس 1885، أنّ:

هزيمة المهدي تتطلّب الدّخول في حملة عسكريّة كبيرة لأنّ نفوذه وسلطانه قد زاد كثيراً بسبب انتصاراته الأخيرة، فهو يتمتّع بسيطرة كاملة على السّودان جميعه ما عدا مديرية دنقلا الّتي نحتلها، وكلُّ الطّبقات تنظر إليه على أنّه فاتح عظيم ورجل مقدّس جدّاً ويعتقد عددٌ كبيرٌ جدّاً أنّه المهدي المنتظر حقيقة، بينما ليس لنا في هذه البلاد حزب يناصرنا ونعيش وسط جواسيس وأعداء متخفّين وقليلون أولئك الّذين يبدو أنّهم يشعرون بأية ثقة في قدرتنا على هزيمة المهدي. وطلب ولسلي في نهاية خطابه إمدادات على الرُّغم من الجيش الكبير الّذي معه من المشاة والفرسان[76].

يقول جون مورلي، إنّ الوزراء الدّاعمين لغزو السّودان أدركوا أنّهم لم يكونوا بعد الآن مدعومين من قبل الجنرال غردون، وإنّهم وكما سبق وأن حطوا من قدرة الأنصار أدركوها الآن على حقيقتها وأعلوا من شأن قوتهم. أمّا الوزراء الدّاعمون لإخلاء السّودان فقد وجدوا أنفسهم يدفعون على أبواب مفتوحة (كناية على سهولة المهمّة)[77].

في هذا الجو الّذي يبدو أنّه لصالح جلادستون وأنصار إخلاء السّودان، عقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً حول موضوع السّودان، وعرض جلادستون على الوزراء مسألة الاستمرار في العمليات العسكرية أو الانسحاب من السّودان على النّحو التّالي: إذا تركنا جانباً قضية الدّفاع عن مصر وهو الأمر الّذي لا يقترح أحد التّخلي عنه أو تركه، فهل يبدو هناك أي التزام يتطلّبه الشّرف أو أي إغراء في السّياسة، وإنّني شخصياً يجب أن أضيف: وأيّ مبرر أدبي يجب أن يقودنا في الحالة الحاضرة من حيث المطالب الّتي على إمبراطوريتنا، يقودنا إلى إضاعة أو خسارة قسم كبير من جيشنا في القتال ضدّ الطّبيعة وأخشى كذلك القتال ضدّ الحرية الّتي يجيزها الحال في السّودان؟[78].

فمن هذا العرض، يرى رئيس الحكومة؛ جلادستون، أنّه ليس هناك أيُّ مبرر سواء من أجل الشُّرف أو إغراءات السّياسة أو للاعتبارات الأدبيّة تجعلهم يخوضون حرباً في السُّودان ضد شعب يناضل من أجل حريته. وهو بهذا يكرّر ما قاله في البرلمان في 15 مايو 1884، أثناء نقاش حملة إنقاذ غردون حين قال إنَّ الشّعب السُّوداني يناضل من أجل أن يكون حراً وله الحق في أن يكون حراً، الأمر الّذي يعني ثبات وجهة نظره في القضيّة السُّودانيّة طيلة مراحل الأزمة.

وفيما عدا السّياسات المرحليّة، فإنَّ نظرة المستر جلادستون؛ رئيس الوزراء البريطاني، فيما يخص مصر والسُّودان لم تتغيّر، فقد كان في اعتقاده أنَّ بريطانيا العظمى ليس لها مصلحة بأيِّ شكل من الأشكال في السُّودان. فهو لا يمثّل بعداً استراتيجياً أو تجارياً لبريطانيا، وإذا أردنا الحقيقة فبريطانيا ليس لها شأن لتحارب أناساً أرادوا فقط أن يتحرّروا من قوة أجنبيّة فاسدة وغاشمة وباغية حتى ولو كانت هذه القوة وهي مصر خاضعة للسيادة البريطانيّة[79].

وتأكيداً لسياسة نفض اليد عن السُّودان قال جلادستون لبارنج في 15 مارس 1885: إنَّ كلّ ما يحدث في السُّودان إنّما يخرج عن دائرة اختصاصنا، وبالنسبة للورد ولسلي كقائد للقوات البريطانيّة في مصر، وفيما يتّصل بالعمل الشّاق الّذي ينتظره، فنحن مرتبطون في جميع الأمور العسكرية بمراعاة التّصرّف الحازم غير المتّصف بالحقد، ونحن لذلك نرغب في عدم تأييد توصياته الّتي تحمّل إنجلترا عبئاً ثقيلاً بقيامه بعمليات حربية واسعة، ونحن لا نملك الحق في تكليفه بأيّة مسؤوليّة تخرج عن نطاق العمل العسكري المرسوم له[80]. ويقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل عن مواقف رئيس الوزراء جلادستون عن الحملة وغردون: إنَّ الطّريقة الّتي عالج بها مستر جلادستون الأمر لم يكن إطلاقاً من منطلق عدم الاهتمام ولكنّه كرجل وطني يدين للجماهير بالمكانة العظيمة الّتي وصل إليها وكانت له وجهة نظر، وهي:

إنَّ إرسال جنود لمحاربة القبائل البدائيّة بالمقارنة مع إمكانات الإمبراطوريّة ليس بالأمر الصّعب أو مسؤوليّة لا يستطيع تحمّلها رجل في مثل وزنه، لكنّه شعر بأنَّ الأمر لا يستدعي إقحام جيش الإمبراطوريّة في أمور تجرى في قلب السُّودان لمجرّد إنقاذ شخص وطني واحد، وكان يرى أنَّ ما على غردون لو رغب في ذلك سوى التّحرّك بالبواخر إلى خارج السُّودان. ويمضي شرشل قائلاً: وبرغم مشاعر الرّفض ضدّ غردون لدى جلادستون كونه جرَّ له كثيراً من المشاكل لحكومته وبالرّغم من كلّ قوته ونفوذه اضطر في النّهاية الخضوع للضغوط الكثيرة، كان اللّورد هارنجتون؛ وزير الحربية -آنذاك- الدّينمو المحرّك وراء قرار سرعة التّصرف وكذلك مطالبة الشّعب[81].

ومن جانبه، ظلَّ ولسلي يضغط على الحكومة حتى لا تقرّر الانسحاب، والأكثر من ذلك بدأ يطالب بتنصيبه حاكماً عاماً على السُّودان. ففي رسالة سرية من وزير الخارجية؛ جرانفيل، إلى بارنج بتاريخ 13 مارس 1885، جاء فيها:

أنّه وبالنظر إلى مطالبة ولسلي المتكرّرة بضرورة تعيينه حاكماً عاماً على السُّودان ترى الحكومة أنَّ التَّحركات الرُّوسية في أفغانستان أمر خطير وأنّه من غير المناسب في مثل هذا الوقت القيام بإعداد سياسة شاملة عن مستقبل السُّودان. وعندما علم ولسلي بقرار الرّفض قال إنّه سيكون مندهشاً للغاية إذا عاد دون أن يستولي على الخرطوم. وأضاف: أنا أعلم إنّنا كافّة علينا الخروج من السُّودان كليّة، ولكن لا بدَّ لنا من أن نخرج بشرف، ونحن لا نستطيع أن نفعل ذلك ما لم نذهب إلى الخرطوم[82]. أدركت الحكومة، أنَّ بقاء ولسلي قد يقودهم لغزو السُّودان منذ أنَّ بدأ يطالب بتحطيم المهدي وتنصيبه حاكماً عاماً، فقرّرت استدعاءه على الفور إلى القاهرة في 29 مارس 1885 فوصلها في 14 أبريل 1885. وفي القاهرة استلم ولسلي رسالتين. الأولى رسميّة وتامره فيها أن يضع تصوُّراً شاملاً للوضع في السُّودان، والثّانية خاصة من وزير الحربية؛ هارنجتون، يحذره فيها من أن تغيراً في سياسة الحكومة يتضمّن إخلاء السُّودان على وشك الصُّدور[83]. وقال هارنجتون:

إنّه متشكّك من الأوّل في أن تواصل الحكومة في حملة الإنقاذ، إنَّ معظم أعضاء مجلس الوزراء غير موافقين وأنّهم قبلوا بها –فقط– من باب أنَّ الانسحاب من وجه المهدي سوف يعرّض أمن مصر إلى الخطر، ومن جهة لقناعتهم أنَّ هزيمة المهدي أمر سهل بالنسبة لولسلي[84]. والأهم من ذلك قال هارنجتون لوسلي إنّه لم يكن يتوقّع أن يصدر قرار التَّخلي عن إرسال الحملة إلى الخرطوم بهذه السُّرعة، وعن أسباب هذا التَّحول في قرار الحكومة قال: إنَّ الحقائق الّتي قادت الحكومة لأن تقرّر في مطلع فبراير الاستمرار في الحملة قد تغيّرت الآن ولم يبق هناك أي هدف يمكن تحقيقه على حسب ما بدأنا ندرك، فلم يكن لدينا أصدقاء وسط المواطنين حتى في دنقلا نفسها. وأشار هارنجتون إلى أنَّ الحكومة متخوِّفة من أنّه وبعد غزو الخرطوم قد تجد نفسها ملزمة بسياسة احتلال دائم للسودان، الأمر الّذي ترفضه تحت أي ظرف، كذلك ومن المؤكّد أنَّ الحكومة سوف لن تستمر في حملة السُّودان إذا كانوا سيذهبون للقتال مع روسيا[85]. ومن جهة أخرى، ردَّ ولسلي على رسالة الحكومة حول رؤيته، وقال:

1. على الحملة أن تواصل سيرها حتى يتم القضاء على المهدي نهائياً.

2. ولهذا الهدف أطلب إرسال 12 كتيبة إضافيّة.

3. وحتى يتم القضاء على المهدي سوف تكون هناك بعض الصُّعوبات.

4. التّخلي عن الحملة والانسحاب سوف يتم تفسيره من المواطنين على أنه هزيمة وخزي.

5. أوافق على تحطيم المهديّة ليس بدافع الانتقام، ولكن كإجراء وقائي إذا كانت بريطانيا قرّرت البقاء في مصر.

6. يجب عدم إعلان سياسة التّخلي عن إرسال الحملة إلى الخرطوم حتى لا يكون واضحاً للمهدي أنّه سوف لن يقاتل.

7. المهدي سوف يختفي في أية لحظة، إمّا أن يقتل أو يسلَّمْ من قبل أعدائه للقوات البريطانيّة.

8. إنّ الإعلان الواضح بأنّ الحكومة البريطانيّة قد تخلّت عن حملة الإنقاذ سيشجّع أعداء المهدي للانضمام إليه[86].

إنّ ما يجدر الوقوف عنده فيما أورده ولسلي -أعلاه- هو تنبُؤه باختفاء المهدي، إمّا بالقتل أو بالأسر، وذلك قبل شهرين من موت الإمام المهدي في 20 يونيو 1885. إنّ هذا التّصريح أقرب إلى كونه خطةً عسكريةً واستخباريةً من أن يكون تنبؤاً بالأحداث وذلك لعدة اعتبارات هي:

1. أنّ المهدي قد مات بالفعل في فترة وجيزة.

2. منذ الوهلة الأولى لموته ظهرت رواية موته مسموماً. ويقول مايكل آشر إنّ الدّافع وراء اعتقاد التّسميم هو سرعة موته وشدّة آلامه.

3. الشّك في رواية موت المهدي نتيجة لمرض التّايفويد لأنّ الّذي قال بهذا التّشخيص هو سلاطين باشا حين قال: إنّه وفي اعتقاده أنّ السّبب في هذا المرض المفاجئ والحاد هو الإصابة بالتّايفويد.

4. فلو أنّ هناك أي عملية استخبارية لتسميم المهدي، فإنّه من المتوقّع أن يكون سلاطين على علم بها، ومن المتوقّع أيضاً أن يقول رواية من شأنها أن تبعد الشّبهات عن عملية التّسميم كقوله، إنّ المرض المفاجئ والحاد هو التّايفويد.

5. توقّع ولسلي لأن يترتّب على موت المهدي انفضاض الأنصار وتشتتهم، الأمر الّذي يوحي بأنّه سعى فعلاً لأن يضع نهاية للمهدي من أجل هذه الغاية خاصة وأنّ إمكانية تنفيذه متوافرة سواء عن طريق الأوروبيين الّذين استسلموا للمهدي وادّعوا الإسلام أو عن طريق

عناصر جهاز الاستخبارات الّذي أسّسه ونجت باشا في القاهرة من أجلِ متابعة وتصفية المهديّة منذ عام 1883، ومعروف عن ونجت -كما سنتحدّث عنه لاحقاً- أنّه أحد أكثر عناصر اللّوبي الّذين لعبوا دوراً في التّحريض ضدّ المهديّة وفي التّخطيط للحملة الثّانية الّتي انتهت بغزو السّودان عام 1898.

وعلى الرّغم من تعدُّد روايات موت الإمام المهدي، إلّا أنّه ينبغي أن يضاف إليها هذه الرّواية الّتي تقول إنّ ولسلي قد يكون هو الّذي دبّر عملية التّسميم.

على كلٍّ؛ لم تقتنع الحكومة الّتي قرّرت سلفاً التّخلي عن حملة الإنقاذ بالمبررات الّتي قالها ولسلي. وفيما أشبه بـ(الهجمة المرتّدة) قام رئيس الوزراء؛ جلادستون بنقض جميع الحيثيات التي أدُت إلى قرار الحكومة في فبراير بإرسال الحملة إلى الخرطوم وتحطيم المهدي، حيث قال جلادستون:

1. ليس هناك أيُّ دلائل على أنّ المواطنين في الخرطوم قد احتموا بغردون أو عانوا بسببه.

2. ليس هناك أيُّ معلومات تدلُّ على قيام نظام ملكي في السّودان، وحتى لو قام مثل هذا النّظام فإنّه سوف لن يدير السّودان بصورة أسوأ من الحكم التُّركي المصري السّابق.

3. من المشكوك أنّ يكون لوجودنا في الخرطوم أيُّ تأثير إيجابي لإبطال تجارة الرّقيق.

4. ليس من المؤكّد أن يساعد وجودنا في الخرطوم على تخليص الحاميات الأخرى بدون الدُّخول في العمليات.

5. وبالنسبة للسؤال الأساسي حول تداعيات نجاح المهدي على أمن مصر والشّرق (الشرق الأوسط)، فيجب ملاحظة أنّه حاول التّقدُّم إلى الشّمال، ولكنه سرعان ما تخلى عن ذلك على الرُّغم من انتصاراته.

6. ومما تجب ملاحظته أنّ النّزاع ليس فقط مع قوة وسلاح العدو وإنّما مع الطّبيعة -أيضاً- من حيث المناخ وبعد المسافات[87].

ومن مجلس الوزراء اتّجه جلادستون إلى البرلمان ليلقي بيان سحب الحملة من السّودان. ففي 21 أبريل 1885، أعلن الرّئيس في البرلمان عن تغيير سياسته بشأن الحملة، وقال إنّ حكومته لا تنوي التّقدُّم نحو الخرطوم أو الاضطلاع بأيّ عمليات في السُّودان، أمّا سواكن والمناطق المجاورة لها فيجب أن يحتفظ بها، أمّا بخصوص بناء خط السّكة الحديد بين سواكن وبربر فيجب وقفه على الفور، ويجب على قوات جراهام الانسحاب من الشّرق عدا الأجزاء الضّرورية لحفظ أمن سواكن[88].

في هذه الأثناء، كان ولسلي ومنذ وصوله إلى القاهرة رعلمه بنيّة الحكومة التّخلي عن الحملة اتّجه للبحث عن أسباب وأعذار أخرى تمكنه من إلغاء سياسة سحب الحملة. ووجد في نظرية أنّ المهدي سوف لن يكتفي بالسوادن وإنّما سيتقدّم لاحتلال مصر، مبرّراً جديداً له وأصبح يطالب ببقاء قواته من أجل الدّفاع عن مصر.

ففي 14 أبريل 1885، أرسل برقية إلى هارنجتون يقول فيها، إنّه إذا تقرّر اتّخاذ خطة الدّفاع فالواجب الاحتفاظ بوادي حلفا وكورسكو كمخافر أماميّة، ووضع نوة في أسوان. ثمّ أبرق في اليوم الثّاني 15 أبريل 1885، إلى هارنجتون يوصي بالتمسّك بدنقلا لأنّ الاحتفاظ بها يمنع المهديّة من الامتداد إلى مصر ويؤمّن ولاء القبائل على الحدود ويمنع حدوث الاضطرابات والقلاقل، ومن المحتمل كذلك الثّورات المحليّة نتيجة لاتّباع سياسة الانسحاب وهي السّياسة التّي سيترتّب عليها زيادة عدد الحاميات في مصر واحتلال المدن الكبرى في مصر بقوات عسكريّة[89]. أثارت هذه الاقتراحات السّؤال حول إلى أيّ مدى ينبغي أن تنسحب إليه قوات حملة الإنقاذ، فهل يجب التّمسّك بدنقلا أم تكون وادي حلفا هي الحدود بين مصر والسّودان؟ فضّل معظم العسكريين الاحتفاظ بدنقلا، ولكنّه ومن الواضح أنّ الّذين أوصوا بذلك لا يزالون يأملون في التّقدّم إلى الخرطوم، ومن الطّبيعي أن يعتبروا دنقلا أفضل نقطة وثوب للخرطوم وليس حلفا[90].

ويقول السّير أفلين بارنج القنصل البريطاني في مصر عن هذه الملابسات: في 21 أبريل 1885، أعلنت الحكومة في مجلسي البرلمان أنّه لم يعد في النّية التّقدّم إلى الخرطوم أو القيام بأيّ عمليات هجومية في السّودان. وقد نشأت بعد ذلك مسألة استمرار الجنود البريطانيين والمصريين في المحافظة على دنقلا أو انسحابهم شمالاً إلى نقطة ما في وادي النّيل. فأرسل ولسلي إلى هارنجتون في 14 أبريل 1885، أي بعد صدور قرار الحكومة بترك فكرة الهجوم على المهدي في الخريف البرقيّة التّالية: إذا كان لا بدّ من أن نقف مونف الدّفاع فإنّني أرى اتّخاذ وادي حلفا وكرسكو كنقطتين خارجيتين مع وضع فرقة من الخيالة في أسوان. وفي اليوم التّالي أضاف ولسلي ما يأتي على البرقيّة السّابقة: يجب الاحتفاظ بمراكزنا حتى مديرية دنقلا وإذا سرنا على هذه الخطة منعنا انتشار المهديّة إلى مصر[91].

ويمضي بارنج معلّقا على هذه التّطورات بقوله: فلما أخذنا رأي السّير بولر والسّير شارلس ولسون والكولونيل كتشنر، لم يوافقوا على اقتراح التّقهقر من دنقلا، ولكن كان واضحاً أنّ اتّفاقهم في الرّأي يرجع إلى رغبتهم في العودة إلى سياسة الهجوم على الخرطوم. فقد قال بولر: لن يهدأ السّودان حتى يقضي على المهدي. وقال ولسون: "ما زلت أعتقد أنّ نرض الرّقابة على السّودان ضروري لمصر". وقال كتشنر: "يجب أن ينتهي أمر المهدي ولست أوافق على تركه يحيّاً حياةً هانئةً متسلطة".



أمّا من جهتي (بارنج)، فإنّني لم أوافق على فكرة الاحتفاظ بدنقلا للوثوب منها على الخرطوم فيما بعد، وفي نفس الوقت خشيت مغبة سياسة التّقهقر المباشر وتأثيرها السّياسي على مصر، وكذلك لم أستحسن ترك الأنصار يتقدّمون في وادي النّيل حتى حلفا، وملت إلى الأخذ برأي السّير ولسون الّذي اقترح الاحتفاظ بدنقلا مؤقّتاً حتى يتم تدريب الجنود السّودانيين وإسناد الحكومة إلى عبدالقادر باشا[92].

ذهبت جميع هذه الاعتراضات بوقف الانسحاب والعمليات العسكريّة أدراج الرّياح. فقد أصرّت حكومة المستر جلادستون على قرارها، وفي 8 مايو 1885 أبرق اللورد هارنجتون إلى ولسلي قائلاً:

"إنّ الحكومة وبعد دراسة كلّ التّقارير الّتي وصلتها لا تزال متمسّكة بقرار أن تعمل باقتراح الدّفاع عن الحدود المصريّة عند وادي حلفا وأسوان كالذي تضمّنته برقيتكم بتاريخ 14 أبريل 1885[93].

غير أنّ بارقة أمل جديدة لاحت في سماء اللّوبي وولسلي، معطية الأمل بإمكانية الاستمرار في سياسة حملة الإنقاذ للاستيلاء على الخرطوم وتحطيم المهدي وبناء دولة السّودان الجديدة، إلّا إنّه سرعان ما تبيّن أنّ ذلك كان أملاً كاذباً وزائفاً. ففي 8 يونيو 1885، سقطت حكومة جلادستون الّتي صمدت طيلة السّنوات الماضية ضدّ سياسة غزو واستعمار السّودان. لقد فقدت الحكومة الثّقة في البرلمان لاتّهامها بالتقصير في مقابلة متطلبات الحرب، فاجتمع مجلس الوزراء في اليوم التّالي وقرّر استقالة الحكومة. وعلى إثر ذلك شكل سالسبوري من حزب المحافظين الحكومة الجديدة[94].

وأوّل ما قامت به الحكومة الجديدة فيما يختص بالسودان، أن طلبت رسمياً من ولسلي معرفة عدد قواته في دنقلا وإلى أيّ مدى وصلت القوات المنسحبة في الشّمال. وردّ ولسلي واصفاً انتشار القوات شمال دنقلا وقال إنّه ليس هناك أيّة صعوبة من أن تعود إلى احتلال مواقعها الّتي كانت فيها، وفي نفس الوقت أمر ولسلي حامية دنقلا بعدم الانسحاب[95].

رأت الحكومة الجديدة أنّه وقبل إجراء أيّ تعديل في السّياسة تجاه السّودان، أن تقف بصورة كاملة على رؤية ولسلي لمجمل الأوضاع. فردّ ولسلي قائلاً: إنّ أفضل طريقة هي مواصلة الحملة في الخريف كما خطط لها من الأوّل، وأن نحارب ونحطم المهدي في عقر داره وإلّا استطاع هو أن يحطّمنا، وأنّه سوف لن يكون هناك سلام طالما قوّة المهدي موجودة وحتى ولو تقدّم إلى مصر وتمّت هزيمته في الحدود فإنّ ذلك سيعني بالنسبة له مجرّد خسارة آلاف الأتباع لأنّ له قدرة فائقة على تجنيد مقاتلين جدد، وأنّ هجماته على مصر سوف تستنزف القوات المصريّة وخزانتها[96].



وفي النّهاية لم تنفع توسُّلات ولسلي، حيث اختارت الحكومة الجديدة أن تنأى بنفسها عن الوقوع في فخاخ اللّوبي. ففي 2 يوليو 1885، أبرق اللّورد سالسبوري؛ رئيس الحكومة الجديد، إلى الملكة قائلاً لها إنّه وبعد الأخذ بعين الاعتبار كلّ الظّروف القائمة فالحكومة ليست على استعداد لنقض أوامر الحكومة السّابقة، وذلك بوقف قرار انسحاب الجيش من دنقلا، ويجب على اللّورد ولسلي تنفيذ هذا الأمر وهو كلمة الحكومة الأخيرة في الموضوع، ولم يأت يوم 5 يوليو 1885، حتى كان قد تمّ إخلاء دنقلا نهائياً[37]. عادت القوات إلى القاهرة، وعاد ولسلي إلى لندن عن طريق الإسكندرية، وقال عثمان دقنة معلّقاً على انسحاب القوات إنّ الله قد قذف في قلوبهم الرّعب فولوا هاربين. أمّا الأنصار في الخرطوم فقد كانوا فرحين وكأنّما لسان حالهم يردّد رائعة الرّاحل العطبراوي: يا غريب يلا لبلدك... ويبقى السّؤال الجوهري حول هذه الأحداث ما الّذي فشل؟: هل فشلت حملة إنقاذ غردون أم فشلت محاولة غزو واستعمار السّودان؟

بالتأكيد، فشلت محاولة استعمار السّودان. لقد كان إنقاذ غردون هو الواجهة والغطاء، كما قالت بذلك حكومة جلادستون والمحلّلون الآخرون الّذين أوردنا وجهات نظرهم، هذا بالإضافة إلى أنّ الأحداث الّتي تمّ استعراضها لهذه الفترة تؤيّد هذا الاستنتاج.

فقد رأينا أنّ غردون لم يكن محاصراً في الوقت الّذي ادّعى فيه ذلك، وكان بإمكانه الخروج كما أقرّ بذلك الكثيرون بما فيهم هو نفسه. وعلى الرّغم من ذلك رأينا -أيضاً- أنّ آخر التّعليمات الّتي صدرت للحملة المتقدّمة إلى الخرطوم من المتمّة بقيادة شارلس ولسون، هي دعم وتعزيز غردون إلى حين قدوم القوات الرّئيسية. وكان غردون نفسه يخطّط لاستخدام تلك القوات الرّئيسة بمجرّد وصولها إلى الخرطوم في العمليات ضد المهدي وليس الإنقاذ. وفوق كلّ ذلك فإنّ المنطق الّذي قامت عليه كلّ هذه الأحداث وهو حصار غردون ومنعه من الخروج ومنع سحب الحاميات المصريّة، منطق غير صحيح، إذ إنّه من غير المعقول أنّ المهدي الّذي يريد أن يحكم السّودان يرفض مغادرة القوات المصريّة وغردون. فإذا كان المهدي يريد إخراج كلّ تلك القوات بالقوة من السّودان وكانت نفس تلك القوات قد صدر لها الأمر بإخلاء السّودان فلماذا يعترضهم المهدي أو يضطر إلى استخدام القوة؟

أليس من الأفضل له أن يترك كلّ القوات الأجنبيّة تغادر سلمياً بدلاً من أن يدخل في حرب لإبعادهم عن السّودان، طالما إنّهم في الأساس مأمورون بالخروج؟ هذا فضلاً عن أنّ المهدي نفسه قد اقترح مراراً على غردون الانسحاب، حيث قال له في مراسلاته:

من الأفضل لك أن ترجع إلى بلدك وسوف تجد تكريماً لائقاً لك هناك. وأعتقد أنَّ حصار المهدي للخرطوم منذ أكتوبر 1884، كان أحد دوافعه إتاحة الفرصة لغردون للخروج ولملاقاة قوات حملة الإنقاذ والعودة إلى حيث ما جاءوا، ولكن وبعد معركة أبوطليح تبيّن للمهدي أنَّ القوات البريطانيَّة التقت بالبواخر الَّتي أرسلها غردون في المتمَّة وأنّهم في طريقهم الآن إلى الخرطوم. فعندئذ قرّر المهدي المواجهة والاستيلاء على الخرطوم وحلّ جميع الأمور بالقوة. ولهذا كان الوزير البريطاني ديلك يردد دائماً أنّه لا يستطيع أن يفهم كيف أنَّ المهدي لا يريد السّماح بسحب الحاميات بسلام ومغادرة غردون. إنَّ المسألة لا تخرج عن كون أنَّ تلك الحاميات المصريَّة اتُّخذت رهائن فقط من أجل إرغام الحكومة لإرسال القوات البريطانيَّة مثلما يجري اتّخاذ معسكرات النّازحين في دارفور رهائن -أيضاً- من أجل إرسال القوات الدّوليَّة.

ومهما يكن من أمر، فقد فشلت حملة استعمار السُّودان وعادت القوات. إلّا إن اللّوبي وعلى الرُّغم من هذه الهزيمة لم يقرر الاستسلام أبداً. لقد كان مشروع تفكيك الإمبراطورية السُّودانيَّة المصريَّة ومنع مصر من بسط سيطرتها ونفوذها وقوتها وتأمين نفسها في منابع النِّيل بما فيها السُّودان كان أمراً ذا أهميَّة قصوى لبعض دوائر اللّوبي.

ولذلك، وما أن فشل مشروع احتلال السُّودان تحت واجهة إنقاذ غردون حتى تحرّك المشروع من جديد من خلال عدَّة محاولات أخرى. ابتداءً من الشُّروع في الحملات الإعلاميَّة ضدَّ الحكومة المهديَّة الجديدة واتّهامها بارتكاب الفظائع ضدَّ الشَّعب السُّوداني مع المناداة بضرورة تسيير حملة عسكرية لتخليص السُّودانيين من تلك الفظائع. وكذلك الادّعاءات بالتهديدات الإيطاليَّة للسودان ومع المناداة -أيضاً- بضرورة احتلال السُّودان من أجل منع تلك التّهديدات، وأخيراً ومع فشل كلّ تلك الجهود نظّم اللّوبي أكبر وأعقد عملية سياسيَّة في أعالي النّيل أدّت في النّهاية إلى احتلال السُّودان وهي الّتي عرفت بالتّنافس الدُّولي في أعالي النّيل (فاشودة)، وهي من الموضوعات الّتي سنناقشها في الفصول القادمة إن شاء الله.

هوامش الفصل السابع

(1) Wellesley to Baring، 23 Oct، 1884، FO 78/3679.

(2) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 289.

(3) Wellesley to Baring، 27 Oct، 1884، FO 78/3679.

(4) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 290.

(5) Wellesley to Gordon، 7 Nov، 1884، FO 78/3680.

(6) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 293

(7) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص339.

(8) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 294.

(9) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 296.

(10) Mekki Shibeika، British P. olicy in the Sudan 1882-1902، op، cit، p. 296.

(11) Jone Marlowe، op، cit، p. 284

(12) Jone Marlowe، op، cit، p. 285.

(13) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص71.

(14) Michael Asher، op، cit، p. 170.

(15) Michael Asher، op، cit، p. 293، 283.

(16) Gladstone to Hartington، 6 Jan، 1885، P. R.O، 29/129.

(17) Jone Marlowe، op، cit، p. 293.

(18) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص185.

(19) نفس المصدر، ص171.

(20) Fergus Nicoll، The Mahadi of the Sudan and the death of the General Gordon، Sutton P. ublishing، London، 2005، p. 243، 244.

(21) Michael Asher، op، cit، p. 256.

(22) Fergus Nicoll، op، cit، p. 244.

(23) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص171.

(24) نفس المصدر، ص172.

(25) Fergus Nicoll، op، cit، p. 245.

(26) Fergus Nicoll، op، cit، p. 245.

(27) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص172، 173، 174.

(28) Lord Elton، op، cit، p. 426.

(29) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 281.

(30) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، 128.

(31) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882–1902 ، op ، cit ، p. 297.

(32) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، 235.

(33) Mekki Shibeika ، The Indep. endent Sudan ، op ، cit ، 225 ، 226.

(34) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 288.

(35) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 288.

(36) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 88.

(37) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 289.

(38) Michael Asher ، op ، cit ، p. 250.

(39) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 289.

(40) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 284.

(41) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 286.

(42) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 289.

(43) Fergus Nicoll ، op ، cit ، p. 255.

(44) Michael Asher ، op ، cit ، p. 252.

(45) Fergus Nicoll ، op ، cit ، p. 255.

(46) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 289.

(47) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 289.

(48) Fergus Nicoll ، op ، cit ، p. 257.

(49) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 290.

(50) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 290.

(51) Charles Chenevix Trench ، op ، cit ، 291.

(52) Lord Elton ، General Gordon ، Collins ، London ، 1954 ، p. 429.

(53) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص183.

(54) Michael Asher ، op ، cit ، p. 275 ، 276.

(55) Fergus Nicoll ، op ، cit ، p. 264.

(56) Michael Asher ، op ، cit ، p. 276.

(57) Michael Asher ، op ، cit ، p. 276.

(58) Michael Asher ، op ، cit ، p. 276 ، 277.

(59) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص162.

(60) نفس المصدر، ص163.

(61) Michael Asher ، op ، cit ، p. 278.

(62) Michael Asher ، op ، cit ، p. 279.

(63) Michael Asher ، op ، cit ، p. 279.

(64) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص179.

(65) Lord Elton ، General Gordon ، op ، cit ، p. 430

(66) Jone Marlowe ، op ، cit، p. 292

(67) Lord Elton ، General Gordon ، op ، cit ، p. 431 .

(68) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 292 ، 293 .

(69) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص181 ، 182 .

(70) نفس المصدر، ص166 .

(71) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 301 .

(72) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص351 .

(73) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 305 .

(74) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة، مصدر سابق ، ص352 .

(75) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 293 .

(76) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص354 .

(77) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 295 .

(78) مصر والسودان : تاريخ وحدة وادى النيل السياسية 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص 354 .

(79) حروب المهديّة، مصدر سابق، ص182 .

(80) عبدالحميد الفاضل، العلاقات السُّودانية المصريّة، لبنان، 1966 ، دار البلدية، ص56 .

(81) ونستون تشرشل، حرب النّهر، تاريخ الثّورة المهديّة، الدّار القوميّة العربيّة للثقافة والنّشر، القاهرة، ص61 .

(82) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، p. 303 .

(83) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 295 .

(84) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 304 .

(85) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ; op ، cit ، p. 306 .

(86) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 304 .

(87) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 305 .

(88) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 295 ، 296 .

(89) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق، ص356 .

(90) Jone Marlowe ، op ، cit ، p. 296 .

(91) بريطانيا في السُّودان ، مصدر سابق، ص210 .

(92) نفس المصدر، ص211 .

(93) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق، ص357 .

(94) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 307 .

(95) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، p. 307 .

(96) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق، ص357 .

(97) نفس المصدر، ص358 .

القسم الثالث

خطط ومحاولات العودة لاحتلال السودان

1898-1885

الفصل الأول

التهديد بالمهديّة والتّهديد بإيطاليا

1889-1885

بعد فشل محاولة احتلال السُّودان الّتي قادها الجنرال ولسلي تحت ستار إنقاذ غردون (1884–1885)، لم ينقطع التّفكير والتّخطيط للعودة إلى السُّودان مرة أخرى، بدأ اللّوبي البريطاني عقب انسحاب القوات البريطانيّة من السُّودان في يوليو 1885، بشن حملة إعلاميّة قويّة ارتكزت من جهة على شعار ضرورة الانتقام لمقتل غردون ومن جهة أخرى على الادّعاء بإنقاذ الشّعب السُّوداني من بطش حكومة المهديّة ومن الفظائع الرّهيبة الّتي ترتكب بحق الشّعب السُّوداني وفقاً للمصطلح الّذي أُستخدم آنذاك.

ولعب السّير ريجنالد ونجت باشا بوصفه مديراً لمخابرات الجيش المصري، دوراً محورياً في قيادة الحملة الإعلاميّة ضدّ المهديّة وتشويهها. ويقول البروفيسور جبرائيل وربيرج إنّه ونتيجة لجهود ونجت ظهر حجم متزايد من الكتابات المعادية للمهديّة من أجل إقناع الرّأي العام في إنجلترا بضرورة قيام حملة عسكريّة إلى السُّودان، وأنّ المهديّة أصبحت له هاجساً يسعى كالصليبين لتحطيمها[1]. وقد كانت ما تسمى بأدبيات ونجت ذات أوجه متعدّدة، فمن ناحية وبوصفه مديراً للمخابرات كان يقدّم المعلومات لرؤسائه عن دور المهديّة التّخريبي وتدميرها للبلاد وموقفها البربري تجاه المواطنين السُّودانيين الّذين يكرهون النّظام ولكنّهم لا يستطيعون التّصدي لها دون مساعدة من الخارج[2].

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تقارير خاصة مبنيّة على روايات شهود عيان أوروبيين مثل المبشّر النمساوي جوزيف أورهرولدر، وكذلك رودف سلاطين الحاكم السّابق لدارفور الّذي هرب من أسر الدّولة المهديّة. ونشرت تلك الرّوايات في كتب في إنجلترا في التّسعينيات من القرن التّاسع عشر بواسطة ونجت نفسه أو بمساعدته الفعّالة وأوّل هذه الكتب هو: (المهديّة والسّودان المصري)، الّذي كتبه ونجت معتمداً على تقارير المخابرات وروايات شهود العيان وبعض وثائق المهديّة المختارة، وقد تمّ نشره في لندن عام 1891.

وبعد سنة من ذلك التّاريخ شارك ونجت في تأليف كتاب بالاعتماد على الأب أوهرولدر بعنوان: (عشر سنوات في سجون المهديّة 1882-1892)، وتبع ذلك في عام 1896 كتاب سلاطين باشا: (السّيف والنّار في السّودان)، وقد تمّ إعداده -أيضاً- بمشاركة ونجت الفعّالة[3].

أثارت تلك الكتب ضجة برواياتها عن مظالم الخليفة عبدالله مقارنة إياه بجنكيز خان، وساد الاعتقاد أنّ السّودانيين يعيشون في بؤس وتعاسة وشقاء وأنّ الخليفة عبدالله يسلّط على رقابهم سيف الإرهاب[4]، وقد كان الهدف من هذه الكتب هو الحصول على تأييد شعبي لاحتمال إرسال حملة عسكريّة لتحطيم الحكم المطلق والثّأر لمقتل غردون وتكوين حكومة إنسانيّة متحضّرة في السّودان[5]، ولذلك أعتبرت كتابات ونجت وتقاريره السّريّة الّتي كان يرسلها إلى رؤسائه في القاهرة ولندن كأنها دعاية حرب[6].

وإلى جانب تلك الحملة الإعلاميّة المكثّفة، كان التّفكير يجري أيضاً لاستغلال التّحرّكات الإيطاليّة في شرق السّودان كسبب أو غطاء يوجب إرسال الحملة العسكريّة الّتي ينادي بها الرّأي العام والإعلام تأثّراً بكتابات ونجت ومقتل غردون، ولا تزال الأسباب الّتي جعلت إيطاليا حليفة بريطانيا أن تتحرّك في اتّجاه شرق السّودان موفرة بذلك أسباباً للمناداة باحتلال السّودان وقطع الطّريق أمام إيطاليا غير معروفة على الرّغم من العلاقات الجيّدة الّتي كانت تسود بينهما، بل إنّ بريطانيا هي الّتي شجّعت إيطاليا للتمدّد في الحبشة وسواحل البحر الأحمر.

فقد بدأت التّحركات الإيطاليّة في السّودان الشّرقي عقب المعاهدة الّتي وقّعتها مع إمبراطور الحبشة في مايو 1889، والتي عرفت بمعاهدة أوتشيالي، وقد كان أهم ما جاء فيها هي (المادة رقم 17)، المتعلّقة بعلاقات الحبشة الخارجيّة، فقد كتبت المعاهدة من نصين أحدهما إيطالي والآخر أمهري، إلّا إنّه اتّضح أنّ هناك اختلافاً جوهرياً في النّصين للمادة 17.

وكان وجه الاختلاف هو أنه قد جاء في النص الأمهري، أنّ الملك حرٌ في مفاوضاته الخارجيّة (shall be at liberty)، بينما جاء في النّص الايطالي تعبير يشير إلى أنّ على الملك أن يستعين (Shall be obliged) بالحكومة البريطانيّة[7].

ووفق هذا المعنى الأخير تصبح الحبشة في الواقع محمية إيطاليّة، وقد ظلّ منليك جاهلاً بهذا الموضوع حتى تسرّب إليه الخبر من فرنسا فأرسل الإمبراطور بدوره خطاباً دورياً إلى الدُول الكبرى يؤكّد فيه أنّه لم يوافق مطلقاً على جعل بلاده تحت الحماية الايطاليّة وأنّه مقيّد فقط بالنّص الحبشي الّذي وقّع عليه شخصياً[8].

وبعد هذه المعاهدة بأشهر قليلة، بدأ اللُورد كرومر القنصل البريطاني في مصر بالتّحذير من النّوايا الايطالية في شرق السُودان، حيث عدّد في تقرير له إلى حكومته في ديسمبر 1889، الأخطار الّتي تهدّد مصر من استطاعة دولة أوروبية متحضّرة أن تؤسّس سلطانها على السّودان والّتي –طبقاً لبارنج– سيكون في وسعها إنقاص كميّة المياه اللازمة لمصر بدرجة تقضي بالخراب عليها نماماً[9]. وفي رسالته إلى سالسبوري بتاريخ 15 ديسمبر 1889، قال بارنج: إنّ أيّة دولة تملك حوض النّيل الأعلى يمكنها بحكم الوضع الجغرافي أن تملك السّيطرة على مصر، ولم يحدث إطلاقاً إنّني أنكرت كما لا أنكر اليوم أنّ التّخلي عن السُودان أمر يدعو للأسف الشّديد، وأنّ هذه البلاد إنّما هي ملك بالطّبعة لمصر وأنّ الحكومة الّتي يكون لها الحكم في دلتا النّيل يجب كذلك أن تملك شاطئ النّهر إن لم يكن من منبعه فعلى الأقل إلى مسافة بعيدة على طول مجراه[10].

وفي رسالة أخرى قال: إذا سمحنا للإيطاليين بالدُخول في شرق السّودان، فإنّهم حتماً سوف لن يكتفوا بذلك وإنّما يتمدّدون غرباً وسيسيطرون على الخرطوم وحوض النّيل، وإذا أسّسوا أنفسهم في السّودان فمن الصّعب إخراجهم منه مرّة أخرى، وسوف يكتب التّاريخ أنّ الحكومة البريطانيّة جاءت إلى مصر ووجدتها تمتد من الإسكندرية وحتى منابع النّيل وعندما خرجت منها تركت نصفها محتلّاً من قبل دول أوروبية أخرى[11]. إنتهى بارنج إلى الاستنتاج الّذي مفاده أنّ الايطاليين إذا دخلو إلى شرق السُودان فإنّهم سيتمركزون في كسلا والّتي أهميتها في أنّها ستؤمّن لهم السّيطرة على نهر عطبرة أحد الرّوافد المهمّة للنيل، حيث من خلاله يمكنهم السّيطرة على مصر، وعلى الرّغم من هذه التّحذيرات رفض رئيس الوزراء البريطاني تصديق أنّ هناك تنافساً وتهديداً إيطالياً على سواحل البحر الأحمر[12].

ويعتبر عدم اقتناع الرّئيس سالسبوري بالتنافس الايطالي متوافقاً مع العلاقات الجيّدة الّتي كانت سائدة بينهما كما أشرنا وبالتّالي لا يرى هناك أي مسوغ لهذه الادّعاءات، ومع أنّ بارنج الّذي يتباكى بالتهديد الايطالي وينتقد حكومته بأنها فرّطت في الحدود المصرية إنّما هو نفسه الّذي قرّر إخلاء السّودان من القوات والموظفين المصريين عام 1884، وأصرّ على حكومته بتطبيق هذه السّياسة وأصرّ كذلك على فرضها على الحكومة المصريّة إلى أن استقالت وزارة شريف باشا الّتي رفضت قرار الإخلاء، وفوق ذلك فإنّ المعلومات الّتي بنى عليها بارنج حيثياته هي في الأساس –وعلى حسب قوله– وردته من السّلطات المصريّة في سواكن والّتي هي ليست سوى معلومات مكتب المخابرات الّذي يشرف عليه ونجت باشا. فونجت الّذي غذى الرّأي العام البريطاني بالمعلومات المضخمة عن مساوئ المهديّة في سبيل إقناع الحكومة بتسيير الحملة العسكريّة إلى السّودان هو نفسه الّذي قدّم تلك المعلومات لبارنج عن التّهديد الايطالي في شرق السّودان والنّوايا الايطاليّة لغزو كسلا.

ولهذا السّبب وعندما اقترح الرّئيس سالسبوري تحت إلحاح ولسلي ومعلومات ونجت حلّاً دبلوماسياً للأزمة مع إيطاليا وأرسل مسودة مقترحاته في هذا الخصوص إلى بارنج في القاهرة لأخذ رأيه، انتقد بارنج والبعثة العسكريّة في القاهرة تلك المسودة بشدة ورفضوها مع أنّه وفي نفس هذا الوقت تسلّم بارنج رسالة أخرى خاصة من سالسبوري يثير فيها أسئلة جديدة له، حيث قال رئيس الوزراء:

"إنّه من الأهميّة بمكان البرهنة وبكلّ وضوح أنّ التّهديد الايطالي يطال المصالح البريطانيّة والمصريّة لأنّه إذا ثبت ذلك فإنّه من مسؤولية مجلس الوزراء اتّخاذ القرار اللازم، إلّا إنّ بارنج لم يستطع إثبات ذلك لأنّه يؤمن أنه طالما أنّ بريطانيا ستبقى لفترة طويلة في مصر فإنّه لا يعتقد أنّ هناك فرقاً بين المصالح البريطانيّة والمصريّة[13].

وفي هذه الأثناء، تغيّرت الحكومة الإيطاليّة وسقطت وزارة كرسبي في فبراير 1891، وخلفتها وزارة السّنيورة دي روديني، وكان أعضاؤها يكرهون التّدخل في أفريقيا ويميلون إلى الاقتصاد في النّفقات الحربيّة، فأمكن –حينئذ– أن يعقد الإنجليز مع الطّليان اتّفاقاً في 15 أبريل 1891، كان أهم ما جاء فيه اعتراف إيطاليا بالحقوق الشّرعية الّتي لمصر على السّودان بما في ذلك كسلا، وتمّ الاتّفاق –أيضاً– بأن تحتل إيطاليا كسلا مؤقّتاً إذا احتاجت إلى ذلك على أن تعيدها في الوقت المناسب إلى مصر.

ويجب أن لا يعني هذا أنّ السّماح لايطاليا باحتلال كسلا بمثابة تأكيد على أنّه كانت هناك نوايا إيطاليّة حقيقيّة في كسلا، فبحسب اعتراف كريسبي، فإنّ التّمدُّد الايطالي في الحبشة والصُّومال وغيره كان بلا هدف واضح، ويقول إنّهم ذهبوا بكلّ بساطة مسايرة لتوسع الدول الأخرى وبروح التّقليد والتّسليّة والتّعاظم فقط (in aspirit of imitation، adesire for sport، and for pure snobbism)[14].

إنّ رفض رئيس الحكومة البريطانيّة الإقتناع بالتنافس الإيطالي على سواحل البحر الأحمر وقبول إيطاليا الاتّفاق مع بريطانيا في وقت وجيز جدّاً دون اعتراضات يجعلنا نرجّح أنّ هناك عنصر افتعال في تلك الأزمة التي اقترنت في الحقيقة مع دعوات تسيير حملة عسكريّة لاحتلال السّودان.

ومن جانب آخر، فعندما طلبت إيطاليا السّماح لها باحتلال كسلا إذا ما احتاجت لذلك، كانت مرتكزة في الأساس على الرّؤية التي تقدّم بها العسكريون الإيطاليون الموجودون في الحبشة والصّومال، وسواءً كان ذلك التقدير ناتج من ضرورة عسكرية حقيقيّة أم لا، إلّا إنّه لعب فيما بعد دوراً رئيسياً في عملية إحتلال السّودان. فعندما دخلت القوات العسكرية البريطانيّة إلى السّودان عام 1896، كما سيرد لاحقاً كانت الحُجة الرّئيسية هي مساعدة الايطاليين في كسلا، الأمر الّذي يحملنا على الاعتقاد أنّ إدخال النّص الّذي يسمح باحتلال الايطاليين كسلا في اتّفاقيّة 1891، ربّما كان المقصود منه استغلاله لإدخال القوات البريطانيّة أكثر من كونها رغبةً عسكريةً إيطاليّةً.

ولعلّ السّبب الإضافي الّذي يحملنا –أيضاً– إلى هذا التّحليل هو أنّ العسكريين الايطاليين أنفسهم وفي أكثر من مرّة أعلنوا عن نيّتهم الانسحاب من كسلا، وقالوا إنّه ليس هناك من سبب يدفعهم للبقاء فيها كما ألمحوا إلى أنّ ذلك خدمة لبريطانيا وليست لمصالح إيطاليا. هذا إلى جانب عدم منطقيّة التّلازم بين وجود الإيطاليين في كسلا وإرسال قوات بريطانيّة إلى دنقلا لمساعدتهم، وهو الأمر الّذي أثار استفسارات الكثيرين، وقد تشكك روبن كولين في منطق مساعدة الايطاليين من كسلا، وقال: حتى بالنسبة لشخص عديم المعلومات عن قراءة الخرائط سوف يتساءل: بأيّ طريقة ستخفف مظاهرة في دنقلا الّتي تبعد 600 ميل عن كسلا الضّغط على الايطاليين[15].

ومما يتوجّب ملاحظته في السّياسة الّتي حاول بارنج تمريرها استناداً إلى التّهديدات الايطاليّة في شرق السّودان هو اختياره لكسلا كموقع استراتيجي لبناء نظريّة التّهديد الايطالي، ولعلّ هذا الاختيار قد استند إلى الآراء الّتي تحدّث عنها صامويل بيكر عن الإمكانيّة الاستراتيجيّة لكسلا في التّحكم منها على مصر حين قال: لو استولى عدو

متمدّن على الخرطوم فإنّه يمكنه أن يحوّل مجرى مياه الرّهد والدّندر والنّيل الأزرق أو نهر عطبرة الّذي على جانبيه غابات عظيمة، وهناك مكان بالقرب من قوز رجب حيث يوجد منخفض ممكن أن تنحدر إليه المياه ويمكنني أن أقرّر أنّ هذه الخطة ممكنة وأنّه لو استولى أوروبي متمدّن على وسط السّودان الثّائر فإنّ أوّل عملية حربيّة هي أن يحرم مصر من الماء الضّروري لوجودها ولو كنت أنا شخصياً عدواً لمصر فإنّني أعرف المكان الّذي أبدأ منه الهجوم القاتل... إنّه نهر عطبرة. [16].

وبالتّالي، فإنّ مسألة استناد بارنج على فرضيّة التّهديد الايطالي مبنيّة في الأساس على أفكار صاوميل بيكر والمؤيدين له في هذا الاتّجاه ذلك لأنّ إيطاليا لو أرادت فعلاً منافسة بريطانيا أو الضّغط عليها فإنّها يمكنها ذلك من خلال التّحكم في مياه النّيل من أثيوبيا الّتي تحتلها -آنذاك- أو من خلال المجرى المائي للبحر الأحمر، حيث تتمركز على ساحله في أريتريا، خاصة وأنّ بريطانيا تعتمد في تجارتها مع مستعمرتها الكبيرة في الهند على هذا الطّريق المائي، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا.

ومهما يكن من أمر فقد انتهى التّهديد الايطالي بالاتفاقيّة الّتي وقعت عام 1891، كما أنّ الحملة الإعلاميّة الّتي انفجرت في بريطانيا والدّاعية إلى تسيير حملة عسكريّة لإعادة إحتلال السّودان وبناء حكومة متمدّنة قد فشلت -أيضاً- وأسدل السّتار على تلك المحاولات. غير أنّ المحاولات الجدّيّة لاستراتيجيّة إعادة الاحتلال قد اتّجهت إلى مسرح آخر، وهو منطقة أعالي النّيل، والّذي يجدر ذكره أنّ ما تمّ اتّباعه من سياسات في أعالي النّيل وأدّت في النّهاية إلى احتلال السّودان كانت قد اتّخذت من فاشودة محوراً للصراع والتّنافس لموقعها الاستراتيجي في التّحكم على مياه النّيل، وكانت تلك السّياسات تطويراً لنفس الاستراتيجيّة الّتي اتّخذت من كسلا محوراً للتنافس لموقعها المتحكم على مياه النّيل كما أشرنا.

هوامش الفصل الأوّل

(1) جبرائيل د. وربورج، اختلاف الرؤى التّاريخيّة في وادي النّيل، ترجمة حذيفة الصّديق عمر، مطبعة البريد الحديثة، 1998، ص40.

(2) نفس المصدر، ص40.

(3) مصر والسّودان، تاريخ وحدة وادي النّيل 1820-1899، مصدر سابق، ص439.

(4) نفس المصدر، ص439.

(5) اختلاف الرُؤى التّاريخيّة في وادي النّيل، مصدر سابق، ص41

(6) نفس المصدر، ص41.

(7) William L Langer ، The Dip. lomacy of Imp. erialism ، 1890-1902 ، Vol ، 1 ، New York and London ، 1935 ، p. 272.

(8) Leonard Woolf ، Emp. ire and Commerce in Africa ، New York ، 1920 ، p. 139.

(9) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan ، 1882-1902 ، Oxford University P. ress ، London ، 1952 ، p. 321.

(10) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص242.

(11) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan ، op ، cit ، p. 232.

(12) Cecil Lady Gwendolen life of Robert Marquis of Salisbury ، London ، 1932 ، vol ، iv ، p. 254.

(13) Mekki Shibeika ، British P. olicy in the Sudan ، op ، cit ، p. 325 – 326.

(14) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص215.

(15) Robert O Collins ، King Leop. old ، England ، and Up. p. er Nile ، 1899- 1909 ، New Haven and London ، Yale University P. ress ، 1968 ، p. 48.

(16) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص96-97.

الفصل الثّاني

بناء أرضيّة التّنافس الدّولي

اختطاف الحاكم أمين باشا وإخلاء أعالي النّيل

1890-1886

في 1886، وصلت أخبار إلى أوروبا تقول إنَّ أمين باشا؛ الحاكم المصري للمنطقة الاستوائيّة في خطر ويطلب التّعجيل بإرسال حملة لإنقاذه، وكان أمين بك والّذي عمل مع غردون خلال السّنوات (1875-1879) قد عيّن حاكماً للبحيرات في الفترة الثّانيّة لحكم غردون الّذي كان -آنذاك- حاكماً عاماً للسودان، وكان أمين قد بقي حاكماً للمديرية الاستوائيّة بعد مقتل غردون حيث لم تفكر المهديّة في ذلك الوقت في إخضاع المديريّة الاستوائيّة.

على كلّ، بدأت الأخبار تنتشر في أوروبا عن خطورة موقف أمين، وقيل إنَّ الّذي دبّر تلك الأخبار هو القنصل البريطاني في زنجبار؛ فردرك هولموود، إذ أوعز إلى جونكر الرّحالة الألماني وهو الّذي سبق وأن أشرنا إلى أنّه روسي الجنسيّة وألماني الأصل وكان ضمن طاقم غردون عندما كان حاكماً للبحيرات، وكذلك حاكماً عاماً للسودان بأن يرسل برقيّة في 20 سبتمبر 1886، إلى أوروبا بهذا المعنى[1]. وكان جونكر على اتّصال وثيق بأمين وسبق له وأن كتب رسالة إلى شوينفورث في مصر قال له فيها: ولست أدري إذا كان حقاً أنّ شيئاً لم يعمل من أجل هذه المقاطعة البائسة؟ فلا بدّ لك من الكتابة عاجلاً، والكتابة بقوة وإصرار علّك تتمكن من إثارة الأذهان، فأمين بك يجب أن ينال المساعدة[2].

ونتيجة لهذه الأخبار، بدأ التفكير في إرسال حملة لإنقاذ أمين باشا إلا إنَّه وفي نفس الوقت كان الهدف أيضاً هو توظيف الحملة لأغراض إعادة فتح السُّودان، فالقنصل البريطاني الَّذي دبَّر أخبار خطورة موقف أمين كان يرى أنَّ الحملة ليست فقط لإنقاذ أمين وإنَّما لبناء قاعدة في بحيرة ألبرت والَّتي من خلالها يمكن إدارة أي عمليات مستقبلية لاسترداد السُّودان[3].

ويؤكِّد روبن كولين في كتابه: (King Leopold، England، and the Uper Nile، 1899–1909)، أهداف حملة إنقاذ أمين المرتبطة بالسودان ويقول: إنَّ المصلحة في أمين باشا وللأسف ليست إنسانيَّة بحتة، فالسَّيد الإسكندر مكاي ممثل الجمعيَّات التَّبشيريَّة المسيحيَّة في يوغندا والسَّيد فردرك هولموود القنصل البريطاني في زنجبار والَّذين حثوا وطالبوا بالمساعدة لأمين إنَّما كان هدف الأول (مكاي) هو لإحلال النُّفوذ الألماني محل أمين بينما الثَّاني (القنصل فردرك) كان متشوِّقاً لتأسيس قاعدة عمليات للاحتفاظ بالسودان[4].

ولكن ليست قاعدة العمليات هي الهدف الوحيد أو الرئيسي وراء حملة إنقاذ أمين والذي كما سنبين لم يكن في حاجة أساساً للإنقاذ، لقد كان أحد الأهداف الرئيسية لحملة إنقاذ أمين هو إخلاء منطقة أعالي النيل من السيادة المصرية بهدف توظيفها لخلق تنافس دولي على نفس المنطقة والتي وفقاً للحملة التي نشأت بعد ذلك أعتبرت منطقة حيوية لمصر ولبريطانيا التي تحتلها وبالتالي نادت تلك الحملة بريطانيا أن تؤمن نفسها عن طريق احتلال السُّودان، وهو الأمر الَّذي نناقشه بالتَّفصيل –أيضاً– في الفصل الخاص بالسباق نحو أعالي النَّيل والفصل الخاص بالتنافس الدُّولي. وعلى أيَّة حال ونتيجة لتلك الأخبار، اقترح القنصل البريطاني في زنجبار؛ هولموود وود، إرسال قوة عسكريّة مكوَّنة من المصريين أو السُّودانيين للذهاب إلى الاستوائيَّة ودعم أمين. رفض رئيس الحكومة سالسبوري اقتراحات القنصل فردرك بينما أبدت وزارة الحربيَّة تجاهلها التَّام للفكرة وعلَّق السَّيد بريكنبيرى مسؤول المخابرات قائلاً: لا توجد في مخازننا أي خطط جاهزة لإرسال حملة عسكريَّة إلى وسط أفريقيا، إنَّ مصالحنا هناك ليست كبيرة حتى نقوم بإعداد مثل هذه الخطط[5].

ومن جانب آخر، طلبت الحكومة من السَّير جون كيرك؛ القنصل البريطاني السَّابق لزنجبار التَّعليق على مقترح إرسال الحملة العسكريَّة لدعم أمين، فرد قائلاً: من الأوراق الَّتي اطَّلعت عليها أفهم أنَّ السُّؤال الوحيد هو كيف يمكن التَّفاهم مع أمين بيه، وتمكينه من الإنسحاب، إنَّ السُّؤال حول الاحتفاظ بالاستوائيَّة أمر ليس تحت التَّفكير، واقترح إرسال حملة لا تزيد كُلفتها عن 25 ألف جنيه استرليني والَّتي يمكن أن تنقذ أمين[6].



وفي 17 أكتوبر 1886، أرسل القنصل هولموود تلغرافاً إلى حكومته يخبرها فيه أنّ أمين باشا قرّر تسليم ولايته إلى الحكومة البريطانيّة إذا كانت ترغب في ذلك[7]. وكان السّيد بيرسي مدير الإدارة الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة هو الوحيد المؤيّد لاقتراح إرسال الحملة لإنقاذ أمين، وما أن علم بمقترحات أمين لتسليم الولاية إلى بريطانيا حتى بدأ على الفور في ممارسة الضّغوط على الحكومة لإرسال الحملة على أن تكون مسلحة وغير عسكريّة وقال إنّ الفشل في إنقاذ غردون يجب أن لا يدفعنا إلى الخوف وإذا كنا سنرسل الحملة فعلينا أن نرسلها في الحال[8].

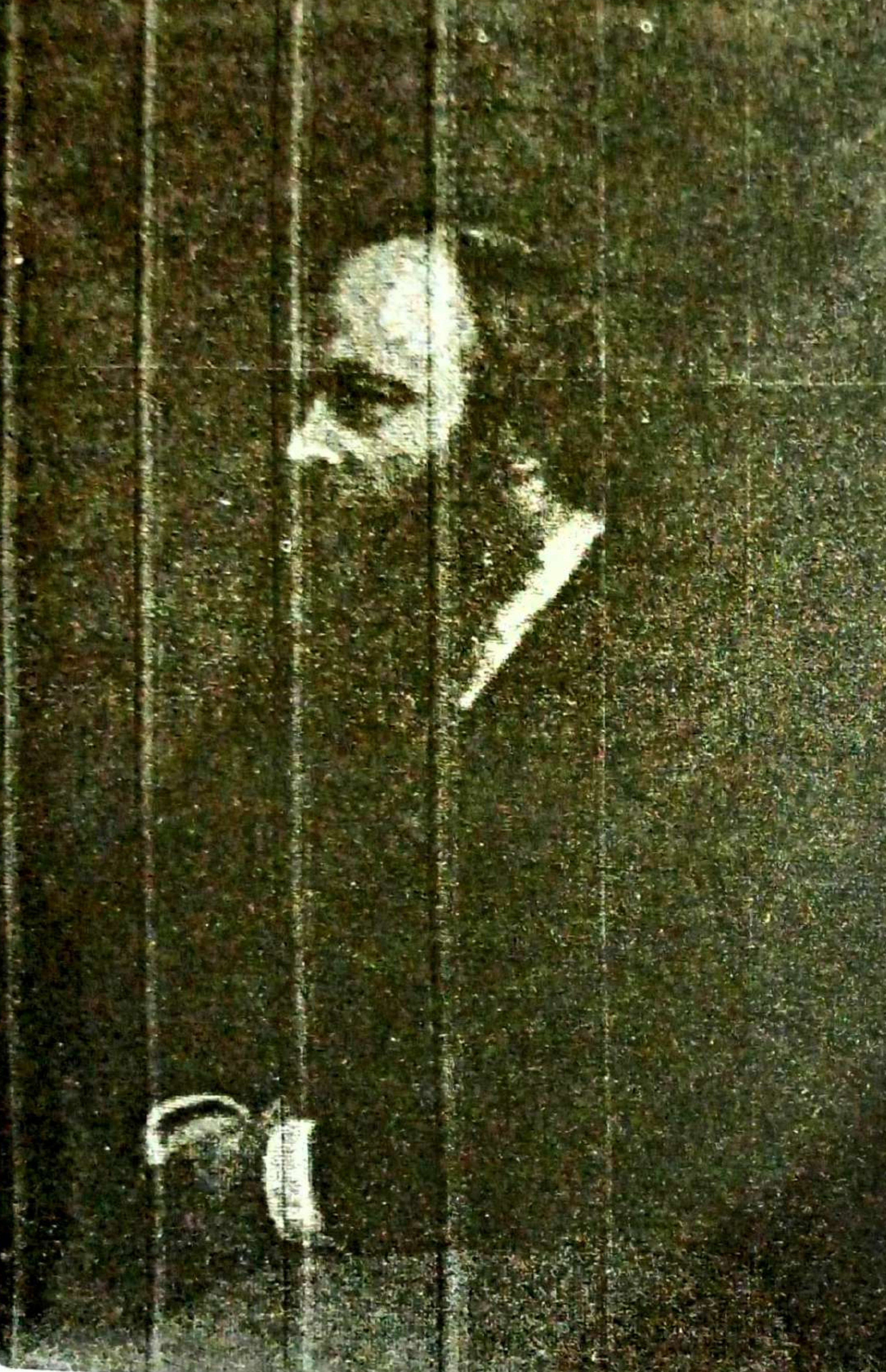
غير أنّ رئيس الحكومة؛ سالسبوري، لا يزال معترضاً وساعياً لقتل المشروع من أساسه، وقال إنّ إرسال الحملة المسلّحة مسألة خارج السّؤال وإنّ ذلك يعني بكل بساطة حرباً مع يوغندا على حساب الموارد البريطانيّة.

وبدلاً عن ذلك رأى سالسبوري اللّجوء إلى الدّبلوماسيّة واتّجه تفكيره إلى إرسال مبعوث إلى ملك الموانجا (في يوغندا)، وإذا أمكن رشوته بالمال حتى يوافق على تخليص الحاميات وفتح الطّريق أمام أمين، وذهب الرّئيس سالسبوري إلى أبعد من ذلك حين قال: يجب تمرير المعلومات الخاصة بأمين إلى ألمانيا، إنّه واجبهم هم إذا كان أمين ألمانياً[9]. وبالفعل ليس هناك ما يلزم بريطانيا لإرسال حملة إنقاذ لمواطن ألماني يعمل لدى الحكومة المصريّة. ولمزيد من الضّغوط على الحكومة قامت منظّمات محاربة الرّقيق البريطانيّة بإرسال بيان إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة في 8 نوفمبر 1886، قالت فيه إنّ وضع أمين بيه يفرض على حكومة جلالة الملكة العمل لإنقاذه وأن تساعده بكلّ ما تستطيع، وأدّى هذا البيان إلى تحريك حملة قوية استندت إلى الأسس الإنسانيّة لإنقاذ أمين[10].

قرّر رجل الأعمال البريطاني ماكينون وملك بلجيكا ليوبولد، تسيير حملة خاصة لإنقاذ أمين على ضوء رفض الحكومة البريطانيّة وشكّلا لجنة لتضطّلع بالمهمّة، ولهذا الغرض أختير الرّحالة الأمريكي الّذي يعمل لدى ملك بلجيكا؛ ستانلي بيكر، لقيادة حملة الإنقاذ على الرّغم من اعتراضات الحكومة البريطانيّة، ويقول روبن كولين إنّ هدف ماكينون من تسيير حملة الإنقاذ والإشراف عليها هو لتأسيس النّفوذ التّجاري البريطاني في شرق أفريقيا[11]. غير إنّ هذا الزّعم غير صحيح كما سنرى.

وعقب اختيار ستانلي لقيادة الحملة قام السّير ماكينون بإبلاغ وزارة الخارجيّة البريطانيّة أنّ ستانلي سوف يعمل بدون أيّة صفة رسميّة، وفي هذه الأثناء طلب بارنج؛ القنصل البريطاني في القاهرة، من حكومته رداً على الاستفسارات الخاصة بمقترحات القنصل البريطاني في زنجبار؛ هول وود، حول بعثة إنقاذ أمين، وردّ السّيد بيرسي؛ مدير

شارلس ونسون: قائد طابور الصحراء البديل الّذي اتّخذه الجنرال ولسلي كبش فداء لإخفاق الحملة



توطئة
سيسيف وإرزاء السودان

المبتدأ

ثمة إحساس مقنط انتابنى وأنا أحتفل لكتابة هذه المقالات التى تعود قصتها إلى عام ١٩٧٨، إحساس من يعيش محنة سيسيف. لا أريد أن أعيل صبر القارئ وأنا أعود به إلى آخر ذلك العام أو بتحديد أدق إلى خريفه. ارتحلت يومذاك عن السودان إلى واشنطن بعد ثمان سنوات من العمل العام فى نظام مايو موطنا النفس على الانصراف إلى التسجيل الوثائقى، والبحث الموضوعى المتأنى حول أزمة السودان المعاصرة مع تفريعات حول قضايا شتى أتيح لى الفرص فيها لأقصى غاياتها. من تلك القضايا ما عالجت فى دهاليز السلطة، أو جادلت بشأنها فى أروقة المنظمات الدولية والإقليمية، أو تباحثت فى أمرها فى دور العلم مثل قضية الوحدة بين شقى القطر، وقضية الدبلوماسية والتعاون الدولى والإقليمى، وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مناهجها وأدائها. انتويت العكوف على هذا العمل بكل ما يستلزمه البحث العلمى من جدية فى الاقتراب، وموضوعية فى التحليل، واستشهاد موثق فى التدليل؛ فما أوردنا فى مسارب التيه التى نتخبط فيها غير الأحكام الانطباعية القاصرة. كما انتويت أن أعالج هذه القضايا، أولا: فيما يتوفر لى من زمن أقتطعه اقتطاعا من وقت مرتهن لأمور عامة وخاصة تشغلنى. ومن تلك الأمور الإقليمى كما منها الدولى وكلاهما، بطبيعته، يتجاوز السودان. وثانيا بما توفر لى - حيث ارتحلت - من دور للحكمة، ومكامن للعلم، ومظان للبحث والتدقيق تكاد تضم فى أحشائها كل معارف الإنسانية.

إلا أن تلك المدينة النائية قد حفلت - بجانب دور الحكمة تلك ومظان المعرفة هذه - بذخائر أُخر؛ نفر كريم من صحابى السودانيين الذين لم تعرف مجالسهم الخفة والسفه. ما أكثر ما كنت أستورى هؤلاء الصحاب الراى كلما تخلج فى نفسى هم؛ ففى المناظرة مع أمثال هؤلاء عمارة العقل، ونماء العلم، ولقاح الفهوم؛ فإن كان العقل ينمى بالمعرفة والتحصيل إلا أنه يتوقد بالحوار والمناظرة. من بين هذه الكوكبة الكريمة كان هناك من أضاف إلى معارفنا من خبرته وتجاربه ومن جادلنا جدال العالم المتمكن من صنعته، كما كان منها من وافقنا الرأى دون رياء أو خالفنا إياه دون استطالة. وبهذا أسهمت تلك العصبة الكريمة فى إعانتنا على بلورة الرؤية، وسد الفجوات، وإبانة ما كان به خفاء. كان أغلب هؤلاء من العاملين فى المنظمات الدولية أو المؤسسات الأكاديمية أو حقل الإعلام، وعلنى لا أسمى أغلبهم حتى لا أحرج تواضعهم، إلا أننى أستثنى من هذه الكوكبة من الرفاق صديقين وديدين طالت صحبتى لهما فى واشنطن وخل ثالث كريم المودة كثيرًا ما كنت أشد إليه الرحال حيث يقيم، والتخصيص بذكر ثلاثتهم واجب على قبل أن يكون حقا لهم.

أول هؤلاء الصحاب هو الراحل العظيم السفير صلاح عثمان هاشم. كان صلاح رجلا موسوعى المعرفة، لحن الحجة، «عليمًا بأسرار الديانات واللغى» مع إشكاس كان يظنه الجاهلون هرطقة وما هكذا ذهبت بهم الظنون إلا لضيق الوعاء. لم أعرف من صحابى صاحبًا مثل صلاح وهب كل حياته للعلم والمعرفة وارتاض ميادينها جمعاء. كما لم أعرف من صحابى مثل ذلك الفطن اللقن الذى آثر الانقباض عن الناس ليختزل العالم كله فى مكتبته. ولهذا فإن مات صلاح وحيدا فى منتآه فما مات فى وحدة الغربة - كما حسب بعض أهله وصحابه - بل مات مع جلسائه الذين اصطفى، وخير جليس فى الأنام كتاب، ويا لها تلك من ميتة جاحظية. وكان راحلنا العظيم قد انكب فى أخريات أيامه يستفرغ تجاربه فى بحوث يمدها للنشر استجابة لرغبة كريمة من الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح - وزير الإعلام الكويتى آنذاك -، وناصر - لله دره - واحد من أهل الحكم الذين

عرفوا كيف يمجمون عيدان أهل النهى يتخيرون أمتنها. كان صلاح واحدا من هؤلاء إذ عرفته دومًا ـ كما عرفه ناصر إبان عملهما فى طهران ـ باحثًا لا توهنه كلالة عن البحث، وكاتبًا لا ترتهنه لكنة فى التعبير، ومتحدثا لا تنال منه حبسة فى القول، إلا أن الأديب النحرير لم يمش ليكمل صوغ بحوثه. رحم الله صلاحا جياش العقل، جزل المواهب بل رحم رجلا لم تعرف روحه عنت الغل، ولم يشب نفسه لؤم المحاسدة، ولم ينطق لسانه بهجر حتى وإن أقذع فى قالته، وما أكثر ما كان يقذع فى تقريع العامة الذين يتوغلون فى شئون الفكر وهو من مجالات الخاصة.

أما وديدى الثانى فهو فتى عاش بيننا قدر لمة البرق من الزمان ثم خبا. حسرتى من فقد ذلك الصديق عظيمة، وحياتى بدونه أضحت ذات ثقوب. وزاد من تلك الحسرة أن نعيه قد جاءنى طاويا الوهاد فى وقت كنت أترجى فيه لقاءه فوق الهضبة الإثيوبية هو وصديقيه العالمين، الشيخ محمد عبد القادر كرف ـ الذى لحق بعد قليل بحواريه الوفى ـ والأستاذ إبراهيم نور، أبقاه الله، ذهب صاحبى إلى رحاب ربه قبل أن ألتقاه، ولحق به شيخه الكرف بعد قليل، وليس لما تقضى المنية دافع. لم يبق لنا مع ذلك الموت الماثت إلا الدعاء، وأغلب الدعاء تعليل لأن أمر الله بلغ. رحم الله فتى الفتيان عثمان حسن أحمد بقدر ما أحسن للناس، وما أكثر ما أحسن إليهم بإنفاق عمره الراشد كله ينصف الأحياء وينتصف للموتى فى بلد يظلم فيه الأحياء الأحياء ناهيك عن الموتى. لم يترج عثمان لقاء إحسانه ذلك ثناء من فرد، أو معروفا من جماعة، وكيف لمثله أن يترجى الثناء فى زمان انطمست فيه معانى الخير فى نفوس أكثر الناس. ذلك اللؤم فى البشر لم يحمل صديقى عثمان يوما واحدا على الاستئناس بالوحشة أو الاكتئاب من الحياة بل ظل يغالب الحياة كما يغالب أهل هذا الزمان الأعجف، بالسخرية القارصة مرة وبالاستهزاء المرير مرات. وكثيرًا ما كان يزين سخريته تلك بما قرأ من نثر، أو يرصعها بما حفظ من شعر، وفى هذا لم يكن يجارى فقد رضع لبان الحكمة من أبيه الضرب؛ مهر أرن انحدر من جواد ذكى، وجرى المذكيات غلاب.

ثم يجىء خل ثالث ذهب هو الآخر إلى رحاب ربه راضيا مرضيا فى لمحة بصر وكان، كصاحبيه، يلمعيا ذا زكانة لا تخيب له فراسة. ما أكثر ما كنت أسمى إلى ذلك الصديق



وفي 28 نوفمبر 1886، قال وزير الخارجيّة؛ ايدلغ لرئيس الحكومة سالسبوري، إنّ على الحكومة أن تتذكّر قرارها القاضي بتجنُّب اي عمل من شانه أن يقود إلى إلتزام حكومي بشأن حملة الإنقاذ، غير إنّ أندرسون؛ مدير الإدارة الأفريقيّة واستناداً على التّبرُّع الذي قدّمه بارنج أعدّ مذكّرة طويلة بضرورة دعم موافقة الحكومة على حملة الإنقاذ، حيث استطاع من خلال ذلك الحصول على الموافقة الّتي سعى إليها[15]. وقد كانت الحيثيات الّتي قالها أندرسون في مذكّرته إنّ ستانلي سيعمل عملاً خاصاً لشركة خاصة ويتحمّل أي أخطار من جراء ذلك، إنّ هدفه سيكون التّفاهم مع أمين نيابة عن الشّركة (شركة ماكينون الّذي نظّم الحملة)، غير أنّه يرغب في حمل رسالة رسميّة من الحكومة المصريّة إلى أمين تطالبه بالانسحاب والخضوع لتعليمات الحكومة المصريّة، وإذا فشل في مهمّته فإنّ الحكومة المصريّة هي الّتي تتحمّل نتائج الفشل وستخسر أموالها، وإذا نجحت الحملة فإنّهم يستطيعون إخلاء آخر الحاميات السّودانيّة أو على الأقل الرّاغبين منهم في الإنسحاب وبذلك تكون قد نفضت يدها تماماً عن الإقليم الاستوائي[16].

ولإبعاد شبح فشل حملة إنقاذ غردون قال أندرسون، إنّه لا يمكن مقارنة أخطار هذه الحملة مع حملة إنقاذ غردون لأنّ ستانلي رجل خبير ومتمرّس وإذا حدث –ولسوء الحظ– أن فقد ستانلي حياته، فسوف لن يكون هناك التزام بالانتقام له. وفي 3 ديسمبر 1886، تمّ إخطار بارنج بالموافقة على حملة إنقاذ أمين بيه. ومع ذلك، يقول البروفيسور ساندرسون إنّه ليس من السّهل القول على وجه الدّقة ما الّذي تمّت الموافقة عليه، إنّ الكلمة الغامضة (relief) (إنقاذ)، تشمل مفهومين مختلفين لهدف حملة الإنقاذ:

فبارنج –وكما أخبر لندن– مهتم فقط بتخليص أمين من مهمّته الصّعبة ومساعدته في الانسحاب هو وجنوده بينما الإنقاذ في فهم ماكينون وستانلي هو توظيف أمين وقواته كقوة حماية للمحطات التّجاريّة الدّاخليّة لشركتهم الكبيرة الّتي اتّخذت من ممبسا قاعدة لها، كما أنّ ماكينون يرغب آجلاً أو عاجلاً في استخدام أمين في ولاية الاستوائيّة نفسها كعميل للشركة. صحيح، إنّه من خلال العروض الّتي قُدّمت إلى أمين بيه عندما وصلت إليه حملة الإنقاذ هو توظيفه لصالح الشّركة التّجارية لماكينون أو ليوبولد غير أنّ الصحيح –أيضاً– أنّ الهدف النّهائي للحملة هو إخلاء أعالي النّيل –أيضاً– كما سبق وأن أشرنا.

ومما يجدر ذكره –أيضاً– أنّ الهدف من وراء السّعي لإلصاق مهمّة إنقاذ أمين بيه بالحكومة البريطانيّة عبر المحاولات الّتي رأيناها هو من أجل الحصول على الرّسالة الرّسمية من الحكومة المصريّة إلى أمين بيه تأمره بالانسحاب، وتعتبر أهمية الرّسالة في أنّ المنظمين لحملة الإنقاذ، ماكينون والملك ليوبولد وستانلي، يعلمون تماماً أنّ أمين بيه ليس في خطر ولم يطلب حملة الإنقاذ ويتوقّعون بناءً على ذلك أن يرفض الانسحاب وإخلاء المديريّة.



ولهذا السّبب حاولت لجنة الإنقاذ الخاصة في الأوّل إرسال الحملة عن طريق الحكومة البريطانيّة ولمّا فشلت في ذلك نظمت الحملة بصورة خاصة، ولكنها طلبت من الحكومة مساعدتها في الحصول على خطاب من الحكومة المصريّة تأمر فيه أمين بالانسحاب وإخلاء المديريّة. وبالإضافة إلي ذلك كان الهدف -أيضاً- الرّغبة في إشراك عناصر من القوات البريطانيّة مع ستانلي والذي كتب طلباً بهذا المعنى إلى الجنرال ولسلي في 5 يناير 1887، للموافقة بمشاركة اثنين من الضّباط في الحملة هما الجنرال آدموند بارتيلوت (كان آدموند قد شارك في حملة إنقاذ غردون عام 1884)، واللّيفتنانت وليام استار، حيث وافق ولسلي على الفور بإعطائهم إجازة بدون مرتب (unpaid leave) للمشاركة في الحملة[17].

وأضاف ستانلي عسكريين بريطانيين آخرين للحملة هما الكابتن روبرت نلسون الضّابط في سلاح المشاة واللّفتنانت روس تروب الّذي سبق له العمل في الكنغو مع ستانلي كمفتش للبوليس، كما أضاف إليهما الجرّاح وليام بونيه الّذي سبق له العمل في القوات المسلّحة البريطانيّة لفترة طويلة. وعندما وصل ستانلي إلى القاهرة فكر في الاستفادة -أيضاً- من خدمات الضّابط البريطاني بارك، فأرسل إليه رسالة عاجلة يدعوه للمشاركة في الحملة بعد أن أكمل ستانلي إجراءات إخلاء طرفه مع وزارة الحربيّة البريطانيّة عن طريق ولسلي[18]. وكان المدنيان في الحملة هما جيمس جمسون ومونتيني جفسون.

وكان استانلي وقبل مغادرته لندن ذهب إلى بروكسل للمشاركة في المؤتمر الّذي عقده الملك ليوبولد مع ماكينون، ومن هناك غادر ستانلي في يناير 1887، إلى مصر بصفته رئيس لجنة النّجدة، واستلم في القاهرة من الحكومة المصريّة خطابات لأمين باشا تطلب إليه أن يأتي هو وقواته ومبيّنة في نفس الوقت أنّه إذا أصرّ على البقاء فإنّه سوف يتحمّل وزر ذلك القرار وحده[19].

ويورد الأمير عمر طوسون نصّ الخطاب الّذي سلّمه الخديوي توفيق إلى ستانلي في كتابه: (تاريخ مديريّة خط الاستواء)، والّذي جاء فيه: (إلى محمد أمين باشا؛ مدير خط الاستواء: قد سبق أنّنا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أنتم والضّباط والعساكر الّذين معكم وتغلّبكم على المصاعب وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللّواء الرّفيعة إلى عهدتكم وصدّقنا على جميع الرّتب والمكافآت الّتي منحتموها للضابطين، كما أخطرناكم بأمرنا العالي الصّادر في 29 نوفمبر 1886، ولا بد أنّه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف نوبار باشا؛ رئيس مجلس نظار حكومتنا. وبما أنّ ما بذلتموه من حسن المساعي وما كابدتموه من الأعمال الخطيرة الّتي قمتم بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أنتم والضّباط والعساكر الّذين معكم، فقد تروّت حكومتنا في الكيفية الّتي يمكن بها إنجادكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقّات).

ويستمر الخطاب في القول: (والآن قد تشكّلت نجدة تحت رياسة جناب المستر ستانلي العالم الشّهير والسّائح الخبير الذّائع الصّيت بين الممالك، بكمال فضله على أقرانه، واستعدت هذه النّجدة للذهاب إليكم ومعها ما أنتم في حاجة إليه من المؤونة والذّخائر بقصد حضوركم أنتم والضُباط والعساكر إلى مصر على الطّريق الّذي يتراءى للمستر ستانلي المومأ إليه إعلاماً بالكيفيّة، فبوصوله تبلغونه إلى الضُباط والعساكر المومأ إليهم وتقرئونهم سلامنا العالي ليحيطوا علماً بما ذكر وإنّنا مع ذلك نترك لكم وللضباط وللعساكر المومأ إليهم الحريّة التّامة في الإقامة أو تفضيل إغتنام فرصة الحضور مع هذه النّجدة المرسلة إليكم).

ويخلص الخطاب إلى: (وقد قرّرت حكومتنا أنّها ستصرف لكم ولجميع المستخدمين والضّابطين والعساكر كامل ماهياتهم ومرتباتهم المستحقة، أمّا من يريد البقاء في تلك الجهات من الضّابطين والعساكر فله الخيار، وإنّما يكون ذلك تحت مسؤوليته وبإرادته المطلقة ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة، فافهموا ذلك جيّداً وبلغوه بتمامه لسائر الضّابطين والعساكر المذكورين ليكون كلٌ منهم على بيّنة من أمره)[20].

وبعد استلامه لهذا الخطاب، غادر ستانلي القاهرة ووصل إلى مديرية خط الاستواء في أبريل 1888، ووجد أنّ المديرية تعيش في حالة لاستقرار كبير، وأصبح أمين نفسه غير راغب في هجرة مواطنيه والمنطقة، ومنذ عام 1887، قرر البقاء سواء آلت المديرية إلى بريطانيا أم لا[21].

وعرض ستانلي على أمين خطاب الحكومة المصريّة الّتي تأمره فيه بالانسحاب من المنطقة غير أنّ أمين رفض الانسحاب وقال: "لقد سبق وأن حدّدت موقفي وهو لن أترك هذا المكان"[22]. كما قال -أيضاً- في اليوم التّالي تعليقاً على لقائه مع ستانلي: "يخيّل لي أنّ مصيري سيتحوّل إلى مونبوتو إذ يبدو أنّ حكومة القاهرة راغبة بشدة في إخلائي لهذا المكان"[23]، وقال أيضاً: "إنّني لا أسلم المديرية، وماذا تقول عني حكومة مصر إذا أنا فعلت ذلك"[24].

لم يصل الطّرفان إلى اتّفاق فافترقا لبعض الوقت، وفي حوالى نهاية أبريل 1888، أرسل ستانلي رسالة إلى أمين قال له فيها: "إنّ تعليمات حكومة مصر تقضي بإرشادك إلى الخارج إذا كنت راغباً في تركها، أمّا إذا لم تكن راغباً في ذلك فعليّ أن أترك لك ما نقلته من ذخيرة وعندئذ تعتبر نفسك ورجالك قد تمّ توقيفكم عن خدمة مصر ويتوقّف صرف مرتباتكم، أمّا إذا تركتم أفريقيا فتستمر مرتباتكم حتى تطأ أقدامكم أرض مصر"[25].

وقال فيتا حسان، وهو يهودي تونسي يعمل صيدلانياً مع أمين في المديرية[26]، إنَّ أمين باشا قال عقب إطلاعه على هذه الرّسالة بحزن: لقد انتظرت بعثة ستانلي أملاً في معاونتها لي بالذخيرة والسّلاح... أمّا أن يطلبوا مني إخلاء المديرية بعد كلّ ما بذلناه في سبيل امتدادها وتنظيمها وبعد كلّ المراكز والأقسام الّتي انشأناها بها ونشرنا السّلام بين القبائل الموجودة فيها والمحيطة بها... بعد كلّ هذا يطلبون منا إخلاء المديريّة والرّحيل.. إنّ هذا هو عكس ما توقّعته من حملة ستانلي ومن أهدافها[27].

ولم يكتف ستانلي بما سبق، بل تابع ضغطه فذكّر أمين بالتضحيات الّتي قامت بها بعثة الإنقاذ في رحلتها الطويلة قائلاً: "لقد فقدنا الرّجال وآخرون تخلّفوا كمرضى أو أنصاف موتى، وهبات من المال من بريطانيا ومصر والأصدقاء، كلّ هذا في سبيل الإنقاذ"، بل ذكر ستانلي لأمين أنّ أحد أعوانه وهو بارتلوت لا بدّ أن يُطلق على رأسه النّار لو عرف بعد كلّ هذا بعدم رغبته في ترك المديرية[28].

وعندما شعر ستانلي أو تصوّر أنّ محاولاته للضغط على أمين قد وصلت به إلى حدّ اليأس، بدأ يتقدّم بالحلول الأخرى المدبّرة، فسأل أمين في أوّل مايو 1888، عن الموقف الّذي يتّخذه إذا وجد الشّخص الّذي يتكفّل براتبه وراتب جنوده السّنوي ويتولى إمداده بما يلزمه[29]. وبعد بضعة أيام من هذه العروض وفي ظلّ عدم الوصول إلى اتّفاق مع أمين كشف ستانلي عن اقتراحات أخرى، ويقول الدّكتور جميل عبيد، إنّ تلك الاقتراحات سبق وأن أعدت في لندن[30]. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإنّها أعدت ونوقشت في الاجتماع الّذي انعقد في بروكسل قبيل مغادرة ستانلي إلى القاهرة، كما أشرنا وهو الاجتماع الّذي شارك فيه ستانلي إلى جانب ملك بلجيكا؛ ليوبولد وماكينون.

قال ستانلي في الاقتراح الأوّل، إنّ الملك ليوبولد طلب منه أن يعرضه إليه وهو أنّه مستعد أن يجعل أمين حاكماً على مديرية خط الاستواء لصالح بلجيكا بشرط أن يكون في استطاعته توريد إيراد معقول وأن مصروفاتها السّنوية لا تتعدى الـ300 ألف فرنك، على أن يعيّن أمين باشا مديراً وقائد برتبة جنرال براتب قدره 37 ألف وخمسمائة فرنك. والاقتراح الثّاني هو أنّه إذا كان أمين باشا يعتقد أنّ رجاله سيرفضون اقتراح الخديوي القاضي بإرجاعهم إلى أوطانهم، فعليه أن يصاحبه هو وجنوده إلى زاوية بحيرة فكتوريا نيازا الشّمالية الغربيّة، حيث يسكنه باسم شركة أفريقيا الشّرقيّة البريطانيّة (شركة ماكينون) وأنّه (أي ستانلي) سيساعده على إقامة حصن له في ناحية تصلح لمشروعات الشّركة، وبعد تقديم هذه العروض ضرب ستانلي على النّغمة المعتادة بأن ذكر مساوئ الإدارة المصريّة وعدم مقدرتها على إدارة هذه الممتلكات حتى لو افتتحتها فتحاً جديداً[31].

وقد كان ماكينون قد أسّس في أبريل 1888، شركة شرق أفريقيا البريطانيّة وكتب عقب ذلك مباشرة إلى أمين باشا يعرض عليه استعداد الشّركة لأخذ مديرية أمين منه هذا إلى جانب العرض الّذي تقدّم به عن طريق ستانلي كما ذكرنا أعلاه[32].

وقد راق العرض الثّاني لأمين وهو أن يدخل في خدمة الشّركة البريطانيّة أكثر من العرض الأوّل الّذي قدّمه الملك ليبولد، ولو أنّه كان يشعر بأنّ المسألة ما هي إلّا مجرّد مشروع لتجار وسياسيين بريطانيين، فلم يستقر على رأي نهائي في ذلك الوقت وذهب ليستشير رجاله[33].

اتّفق أمين مع ستانلي بأن يعرض خطاب الخديوي على قوات أمين وأخذ رأيهم، وبمجرّد ظهور ستانلي تصاعدت حدّة العداء وسط قوات أمين وخاصة ضد مشروع الانسحاب جنوباً، وكان القلق بادياً عليهم وقالوا: "نحن نعرف طريقاً واحداً فقط... وهو يؤدي إلى الخرطوم عن طريق النّيل"[34]. ورفض الجنود التّصديق أنّ الخديوي أمرهم فعلاً بترك مواقعهم أو أن يتخلى عنهم[35]. وقد كان خطاب الخديوي نفسه وثيقة غريبة نوعاً ما وغامضاً. ففي إحدى الفقرات يأمر أمين وقواته للانسحاب مع ستانلي، وفي الفقرة التّالية يعطيهم الخطاب الحريّة الكاملة للبقاء ولكن دون مساعدة الحكومة المصريّة[36]. حاول ستانلي إزالة غموض خطاب الخديوي للجنود بالقول، إنّ الانسحاب هو أوامر الخديوي وإنّ عدم إطاعة هذه الأوامر سيترتب عليه التّخلي الكامل عن أيّة مسؤولية تجاه المتمردين والحرمان من كلّ المستحقات.

غير أنّ الكثيرين من قوات أمين كانوا على درجة من الذّكاء بحيث يمكنهم من ملاحظة هذا التّشويش، فقد سرح تفكير الجنود إلى التّساؤل حول ما إذا كان هذا الخطاب حقيقياً أم لا، فإذا كان صحيحاً لماذا يرسل عن طريق شخص أجنبي وكافر (**Infidel**)، ومجرّد مغامر ليس له أيّة وظيفة لدى الخديوي[37].

بعد هذه المقابلة، غادر ستانلي ليحضر الطّابور الخلفي من رجاله، ولم يتقابل الرّجلان (ستانلي وأمين) حتى فبراير 1889، وفي ذلك الوقت كانت الأوضاع قد انقلبت رأساً على عقب، إذ ثارت قوات أمين وأسر لبعض الوقت[38]. ففي 13 أغسطس 1888، تمرّدت حامية لابور عندما قرأ لهم أمين خطاب الخديوي، صاح المتحدّث باسم الجنود في أمين قائلاً له: "كلّما أخبرتنا عنه مجرّد أكاذيب، والخطاب الّذي تلوته لنا مزيف"، إثر ذلك عاد أمين إلى وادلاي إلّا إنّه وبمجرّد وصولهم إلى دولفي تمّ اعتقالهم على الفور. وفي 24 سبتمبر 1888، عقد مجلس الضّباط الّذي تكوّن من 60 عضواً من الضّباط السّودانيين والمصريين محاكمة لأمين ووجّه له عدداً من الاتّهامات بلغت في مجملها حوالى 37 بنداً، أهمها:

1. إنّ خطابات الخديوي ونوبار باشا الّتي جاء بها ستانلي لم تأت من مصر بل هي من صناعة ستانلي وأمين.

2. ستانلي لم يأت من مصر كما ادّعى أمين، بل هو رحالة أو مغامر شخصي لا علاقة له بالجهات الحكوميّة.

3. تآمر أمين مع ستانلي لإقناع الأهالي والجند بالرّحيل إلى خارج حدود المديرية الاستوائيّة، حتى يمكن تسليمهم كرقيق للإنجليز.

4. سبق لأمين الاتّفاق مع مندوبي كرم الله قائد المهديّة منذ ثلاث سنوات على تسليم جميع سكان المديرية إلى المهدي.

5. دبّر أمين بالاشتراك مع فيتا حسان صيدلي المديرية، مؤامرة أدّت إلى تسميم قائد الأورطة الأولى؛ ريحان آغا، بسبب رفضه الانسحاب بالفرقة الأولى جنوباً.

وكان المجلس قد توصّل إلى قرار عزل أمين باشا واعتقاله، حيث نصّ القرار على: بناءً على الشّكوى المقدّمة ضدّكم للمجلس من رجال المديريّة وموظفيها لاشتراككم مع الضّابط حواش في تدبير نقل موظفي المديرية الملكيين والحربيين مع حملة ستانلي في اتّجاه الجنوب، فقد تقرّر عزلكم إلى أن يتم التّحقيق في تلك الشّكاوى وسنحيطكم علماً بالنتيجة في حينه، وقد كتبنا لكم بهذا حتى تقوموا بتصفية ما لديكم من أعمال وإذا كان لديكم من الأوراق والمستندات ما يهم المديريّة فأرسلوها لنا بعد قيدها في قائمة[39].

لم يمضِ أمين وقتاً كثيراً في السّجن، إذ إنّه تحرّر منه في نوفمبر 1888[40]. وقد كانت الأسباب الّتي أدّت إلى إطلاق سراحه هي الاضّطرابات الدّاخليّة الّتي قامت في بعض محافظات المديريّة الاستوائية مع قوات الخليفة عبدالله التّعايشي المعسكرة في الرّجاف.

فعلى خلفية تلك الأحداث والّتي راجت معها إشاعات سقوط منطقة دوفليه، طالب المواطنون في منطقة وادلاي بإطلاق سراح أمين ودعوته لاستعادة قيادته لهم، وعلى الرّغم من أنّه تأبّى وتمنّع برّاً بوعده الّذي أعطاه بعدم التّدخُل في شؤون المديريّة، إلّا إنّه وعلى حدّ روايته قَبِل بعد إلحاح منهم استلام تلك القيادة بشرط التزام الطّاعة العمياء له[41]. وفي رواية أخرى استطاع أمين وجفسون الفرار من الأسر سيراً على الأقدام إلى بحيرة ألبرت عقب أحداث هجوم قوات الخليفة على بعض مناطق المديريّة[42].

كان ستانلي غائباً خلال هذه الفترة، ولعلّه ذهب إلى تجهيز قوة عسكريّة من زنجبار لاستخدامها في إخلاء المديريّة بالقوة إذا لزم الأمر خاصة بعد أن تأكّد له من نقاشه مع أمين أنّه لن ينسحب بالطّرق السّلميّة، وقد عاد ستانلي إلى المديريّة في 18 يناير 1889، وكان حانقاً وساخطاً لأنّه وجد أنّ أمين لم يخلِ المديرية.

ويبدو من رسالته إلى جفسون في يوم وصوله إلى المديرية، العزم على سحب أمين بكل الوسائل، إذ أشار له بصورة غير مباشرة إلى استعمال كل الحيل الممكنة في سبيل (إحضار الباشا) معه[43]. كما هدّد ستانلي وتوعّد في مكان آخر من رسالته إلى جفسون بتدمير كل الذّخيرة الّتي جاء بها إلى أمين، حين قال: "إنَّ تكليفي يقتصر على إنقاذ أمين باشا ورجاله، فإذا لم يكن أمين على قيد الحياة أو معتقلاً أو غير قادر على الاتّصال بي أو على اختيار من يتولى استلام هذه المساعدة، فسيكون من حقي اتّخاذ قرار بتدمير الذّخيرة الّتي تحمّلنا الكثير في سبيل نقلها إلى هنا"[44]. وأنا على استعداد لتسليمك تلك الذّخيرة عند الطّلب. ويقول الدُّكتور جميل عبيد، إنَّ ستانلي قصد من إثارة موضوع الذّخيرة أن يجعلها طُعماً لاستدراج أمين والإيقاع به[45].

وصلت رسالة ستانلي إلى جفسون في 26 يناير 1889، فحاول تنفيذ ما جاء فيها وهو إحضار أمين باشا والجنود الرّاغبين في الانسحاب إلى معسكر يقع بالقرب من مكان إقامة ستانلي غير أنّ أمين ظلّ على عدم اقتناعه بالانسحاب، وعندئذ هدّد جفسون أنه سيرحل فوراً سواءً أراد أمين أن يذهب معه أم لا.

فردّ أمين بكلّ هدوء أنّه ليس لديه أدنى اعتراض بذهاب جفسون منفرداً لمقابلة ستانلي، كما قال له –أيضاً– إنّه سينتظر مع بقية رجال المديرية، وإذا لم يقبل ذلك فإنّهم في حِلٍ منه، وكان أمين قد أشار في مذكّراته عن هذه الواقعة قائلاً: وإنّه من الأفضل لنا أن نتعاون سوياً (يقصد رجال المديرية)، ونعتمد على أنفسنا في تحقيق خططنا بدلاً من الإرتماء دون تحفُّظ تحت رحمة ستانلي[46].

وعلى الرُّغم من مواقف أمين الواضحة والثّابتة بعدم الانسحاب، إلّا إنّه قرّر الانسحاب مع رجاله خارج المديرية. ويفسر ريتشارد هول مؤلّف كتاب: (ستانلي: السّائح المغامر)، أنّ من أسباب تحوُّل أمين هو التّغيير الّذي طرأ على ميزان القوة بين أمين وستانلي، حيث إنّ تمرُّد قوات أمين ضدّه واعتقاله ثمّ إطلاق سراحه، أضعف كثيراً من موقفه مقابل قوة ستانلي الّتي بناها من الزّنجباريين، الأمر الّذي جعله في موقع القوّة وإملاء شروطه على أمين[47]. وفي 13 فبراير 1889، أرسل إلى ستانلي قائلاً له إنّ القوات الّتي تحت إمرته يطلبون الاتّصال به للاتّفاق حول المهلة اللازمة لإحضار بقيّة القوات. وفي 17 فبراير 1889، وصل إلى مقرّ إقامة ستانلي عددٌ من ضباط أمين باشا لإجراء المفاوضات معه حول المهلة الّتي تمكّن من تجميع الجنود الرّاغبين في الرّحيل لمصر.

سلّم ستانلي في نهاية هذه المفاوضات تصريحاً كتابياً لأعضاء الوفد لإعلانه على رجال المديرية في وادلاي حتى لا يكون هناك -على حدّ تعبيره- أي مجال للبس والغموض، وقد جاء فيه: "إنّ ستانلي ورجال بعثته وقد أرسلوا بأمر الخديوي لإرشاد الرّاغبين في ترك المديريّة الاستوائيّة عن الطّريق الّذي يمكنهم استخدامه في العودة-، يرون السّماح لهؤلاء بوقت كاف لتيسير التّجمع اللازم لذلك الرّحيل مع ملاحظة مسؤولية الرّاحلين عن التّكفل بأمر إعداد وسائل النّقل لعائلاتهم وأمتعتهم... والسّيد ستانلي يريدكم أن تعرفوا أنّ مسؤوليته فقط عن إرشادهم إلى أفضل الطّرق وإمدادهم باللوازم الكافية خلال العودة، وعلى من يثق في قدرته على تحمُّل أعباء الخروج من المديريّة أن يتّجه إلى معسكر التّجمع، أمّا من لا يرى في نفسه القدرة على هذا، فليتصرف وفقاً لرأي المتخلّفين بالمديرية وقادتهم.

وكان ستانلي قد قرّر أنّ يوم 10 أبريل 1889، هو آخر يوم لتجمع الجنود الرّاغبين في الذّهاب إلى مصر، وأنّه سوف لن ينتظر بعد ذلك اليوم مسؤولية المتخلّفين، وما أن حل الموعد حتى تحرّك ستانلي مع القوة الّتي تجمّعت عنده إلى القاهرة. وفي 5 ديسمبر 1889، وصلت قافلة ستانلي إلى ساحل بجامايو، وهناك وقع حادث مؤلم لأمين باشا إذ سقط لضعف بصره من حاجز لا يقل ارتفاعه عن 6 أمتار، وذلك أثناء حفل أقيم للترحيب به وبرجال بعثته عقب وصولها، واستلزمت تلك الإصابة بقاءه تحت العلاج نحو ثلاثة أشهر أخرى أي حتى شهر مارس 1890.

وقد منع ستانلي عقب وصوله للساحل الأفريقي كلّ اتّصال بين رجال المديرية وأمين باشا، كما أرغمهم على الرّحيل فوراً دون أدنى انتظار، ويفسّر الدّكتور جميل عبيد هذا التّصرف من جانب ستانلي أنّه قصد حرمان أمين من فرصة الاتّحاد ثانية مع رجاله السّابقين من أجل العودة إلى المديرية. ويقول عبيد، إنّ ستانلي استخدم كلّ الوسائل للاستحواذ على أمين مرّة ثانية فأرسل له طبيبه الخاص لإقناعه بالرحيل معه عن طريق زنجبار على الرّغم سوء حالته، ولكن أطباء المستشفى الألماني تدخّلوا بشدة وحذّروه من خطورة ذلك على حياته[48].

ولكن، وعلى العكس من رواية ريتشارد هول الّذي يرى فيها أنّ أمين استسلم لستانلي نتيجة لتغيير موازين القوّة، إلّا إنّ المستكشف الإيطالي كازاتي[49] والّذي كان حاضراً تلك الأحداث، يؤكد أنّ أمين أُخذ بالقوة من المديرية: لقد تقرّر استلاب أمين وأخذه بالقوة، كان أمين لا يدري ما يصنع وكان شديد الرّغبة من ناحية في إطالة المسافة بينه وبين زعماء الثّورة، وكان من ناحية أخرى يأنف أشد الأنف من أن يسلّم نفسه للإنجليز مثقلاً بالقيود والأغلال وأن يكون أشبه بغنيمة، وكان ستانلي لا يستطيع صبراً.

وفي صباح 5 ابريل 1888، أعطى التّعليمات المعتادة ثمّ قصد أمين، وبعد أن أخذ عليه عهداً لا يبوح لأحد بما سيدور بينهما من حديث أبلغه بصوت قاطع أنّه حدثت في اللّيلة الماضية محاولة سرقة الأسلحة من الزّنجباريين، ثمّ أضاف قائلاً: "إنّها مؤامرات تحاك ضدي وضد الحملة، إنّني أعرف تماماً أنّ الرّد على قرار السّفر الّذي اتّخذناه هو المقاومة، إنّني لا أفهم ما تعني بما تقول وإنّني أعتقد شخصياً أنّه لا أحد يجرؤ على محاولة القيام بما خيل لك، دعنا من اللّف والدّوران يا حضرة الباشا فليس ذلك من شيمتي، إنّني أعرض عليك حلين فاختر أيّهما شئت الآن:

"لقد عقدت النّية على تطويق المعسكر غداً صباحاً بالزّنجباريين وإصدار الأمر بالرّحيل في الحال، وإنّني أحس في نفسي القوّة على استعمال أسلحتي إذا لقيت مقاومة، ثمّ أسافر معك ومن يريد من أتباعك، وإذا كنت تستنكف من العنف فإنّني مستعد لترحيلك خُفية في حراسة أجناد يوثق بهم ثمّ ألحق بك بعد ساعات ولك الخيار". وردّ أمين لستانلي: من المستحيل أن أسلمّ باقتراحك ولن أناقش أولهما، أمّا الثّاني فانت تعلم أنّه يتعذّر عليّ ترك كازاتي وفيتا وماركو، وهنا هاج ستانلي وماج وتملّكه الغضب وضرب الأرض برجله وصاح بصوت مختنق: "تعساً لكم، وستقع تبعة الدّم المهراق على رؤوسكم"! ثم انطلق إلى الخارج وصفّر بصفارته وذهب إلى خيمته ورجع حاملاً البندقيّة في يده والذّخيرة في حزامه واصطف الزّنجباريون في الميدان وكان عددٌ منهم يحرس مداخل المعسكر.

شاهدتُ (الحديث لكازاتي)، هذا المنظر الخارق من عتبة مسكني ورأيت هذا العرض العسكري الغريب فاعتقدت لأوّل وهلة أنّه استعداد للسفر وتقرّر إجراء مناورات وعبثاً أسال المارة فلا مجيب، وأخيراً ارسلت الجندي المكلف بخدمتي إلى أمين فعاد ينهب الأرض قائلاً إنّ الباشا يتأهب للرحيل في الحال، فذهبت بدوري فوجدت أمين أصفر اللّون من الحنق وقال لي بصوت مرتجف: "سنرحل"، ولأوّل مرّة في حياتي صبت عليّ الإهانة والسّباب، لقد خرق ستانلي كلّ مبادئ اللّياقة، وقد وعدت بأن لا أتكلّم ولذلك التزم الصمت[50].

على كلٍّ، غادر ستانلي ووصل إلى القاهرة في 16 يناير 1890، وليس معه من الـ 600 فرد الّذين رافقوه من عائلات المديرية الاستوائية غير 260 فرداً، قام بتسليمهم للسلطات المصريّة، أمّا البقية الّتي تمثّل نسبة 60٪ من مجموع المنقذين، فقد فقدوا في الطّريق بين قتلى ومرضى[51]. أمّا أمين باشا، فقد تقدّم باستقالته إلى الحكومة المصريّة بعد شفائه في مارس 1890، وبقي حرّاً في وسط أفريقيا إلى أن قتل في كينيا في 23 أكتوبر 1890.

كانت تلك هي أحداث حملة إنقاذ أمين باشا الّتي نظّمها كلٌ من ماكينون والملك ليوبولد وستانلي وآخرون، وكان ومنذ اليوم الأوّل لإعلان حملة الإنقاذ جرى التّشكيك في نواياها الحقيقيّة، ذهب الفريق الأوّل إلى القول إنّ مقصد الحملة هو إزاحة أمين باشا من أجل إحلال النّفوذ البريطاني محلّه. ولعلّ الّذين ذهبوا هذا الاتّجاه كان في ذهنهم مشاركة رجل الأعمال البريطاني ماكينون وبحماس في تسيير الحملة، خاصة وأنّ أعماله التّجاريّة كانت في السّاحل الشّرقي لأفريقيا، بينما نظر الفريق الآخر إلى مشاركة الملك البلجيكي؛ ليوبولد، في الحملة واستنتجوا منها أنّ الهدف من إبعاد أمين هو لضم المديريّة إلى أملاكه في الكنغو، خاصة وأن ليوبولد سبق له وأن اتّفق مع غردون منذ 1884، لتسليمه تلك الولاية.

وكان من بين النّقاشات والآراء الّتي قيلت عن الدّوافع الحقيقيّة للحملة هو ما أورده الدّكتور علي إبراهيم عبده في كتابه: (المنافسة الدّوليّة في أعالي النّيل)، حيث قال: والحقيقة الّتي يجب أن نقرّرها أنّ الحملة كانت ترمي إلى مقصد سياسي ألّا وهو إبتلاع منطقة أعالي النّيل وإعطاؤها للحكومة البريطانيّة، ولا أدل على ذلك من شهادة الأب شينز Schynse عضو جمعيّة المراسلين الجزائريين الّذي كان مقيماً في محطة بوكمبي عند بحيرة فكتوريا نيازا مع مراسل آخر هو الأب جيرولت Girault.

يقول الأب شينز في جريدة رحلته في قلب أفريقيا ما يأتي: وكنت أمضي معظم الأوقات أتحدّث في الطّريق إلى أمين باشا، فكان لا يكتم البتة عن رأيه فيما يتعلّق بأسباب تأليف الحملة، فكان يقول: وهل يصح في الأذهان أنّ رجلاً داهية مثل تاجر أسكتلندي أي السّير وليم ماكينون يطرأ فجأة على هذه الفكرة ويضحي بمبالغ طائلة في سبيل إنقاذ موظف مصري ربما لم يسبق له حتى ذلك الحين أن سمع إنساناً يلفظ اسمه؟ ويقول أمين -أيضاً-: إنّي لشاكر لأولئك الأماجد على ما صنعوه غير أنّني أدركت الغرض الحقيقي من الحملة من أوّل محادثة حصلت بيني وبين ستانلي، فإنّه وإن لم يبد اقتراحاً مباشراً إليّ فإنّني مع ذلك شعرت بأنّ وراء الأكمة شيئاً آخر غير محض الرّغبة في إرجاع بعض الموظّفين المصريين[52].

ويربط أتيين فيلي بين مشروع إبعاد أمين ومشروع إعادة احتلال السّودان في تحليله لتلك الحمل،ة حيث يقول: وفي نحو سنة 1889، ظهر مشروع غزو إنجلترا للسودان، فكان لا بدّ من محو آخر آثار السّيادة المصريّة عليه، وقد وقع حادث يدل على أنّ إنجلترا لا تستنكف أحط الوسائل لبلوغ مآربها. وعرف هذا الحادث باسم خطف أمين واسمه الحقيقي (شنترز) من أصل روسي، دخل كطبيب في خدمة السّلطان وبعد إقامته في أرمينيا

وسوريا وبلاد العرب، عاد إلى نيس، حيث تسكن أسرته ثمّ التحق بغردون في الخرطوم رئيساً لإدارة الصّحة. وفي سنة 1878، رقيّ إلى رتبة بك وعيّن حاكما لمناطق خط الاستواء، وهذه هي المنطقة من السّودان هي الوحيدة الّتي أخفق فيها جماعة المهدي، فوجود حاكم فيها يؤيّد حقوق الخديوي وقف سدّاً في طريق إنجلترا إلى الجنوب، فكان الواجب التّخلص من هذا الرّجل المضايق، وكي تبرّر إنجلترا تدخّلها أذاعت في أوروبا نبأ وجود أمين في خطر وقامت لنجدته وكلّف ستانلي بإنقاذه ولم يكن ذلك إلّا وسيلة لأنّ الحالة في هذه المنطقة كانت مستقرة أحسن استقرار، كما كتب في ذلك شاييه لونج.

ويمضي فيلبي قائلاً: "وكانت بعثة ستانلي تخفي أمراً سياسياً أعدّته منذ وقت طويل، وكان أوّل خطوة لإنشاء إمبراطوريّة أفريقية إنجليزيّة، وفي 29 أبريل 1888، التقى ستانلي بأمين وكان أمين يردّ على جميع مقترحات ستانلي بأنّ عليه واجبات تجاه مصر، وأنّه لم يتلق الأوامر بمغادرة البلاد وأنّ لديه رسالة من رئيس الوزراء؛ نوبار، يترك له فيها حريّة البقاء أو الذّهاب بحسب الحالة، فتأكّد ستانلي أن القوة وحدها هي الّتي تقنع أمين باشا، وفي 10 أبريل 1889، خطفه مع 51 ضابطاً وجندياً وموظفاً و126 خادماً هم كلّ جماعة أمين في المنطقة الاستوائيّة[53].

إذاً، فقد أجمعت معظم التّحليلات بشأن حملة إنقاذ أمين أنّ الهدف الحقيقي للحملة ليس هو إنقاذه بقدر ما كان يخفي مشروعاً سياسياً يجري تنفيذه تحت غطاء الإنقاذ، ووفقاً لتلك التّحليلات فإنّ الهدف كان هو إخلاء منطقة أعالي النّيل من أجل إحلال النّفوذ البريطاني محلّه وبناء إمبراطوريّة بريطانيّة تجاريّة في كلّ المنطقة، أو وكما قال الدّكتور علي إبراهيم عبده: وهكذا كانت إنجلترا تضم إلى ممتلكاتها مديريّة أنيقة بدون أن تدفع فلساً واحداً وتستولي منها على إيرادات تفي بنفقات اتّصالها بممبسة.

غير أنّ هذه الاستنتاجات الّتي توصّلت إليها تلك التّفاسير، لم تكن صحيحة، لأنّه وبعد إخلاء المديريّة من السّيادة المصريّة لم يظهر أيٌّ من النّفوذ البريطاني سواءَ التّجاري منه أو السّياسي، ليحل محلّ السّيادة المصريّة الّتي انتهت مع الإخلاء. ويضاف إلى ذلك، أنّ الحكومة البريطانيّة نفسها وكما رأينا كانت ضدّ إرسال حملة الإنقاذ ورفضت تحمّل أيّ مسؤوليات في هذا الشّأن، الأمر الّذي أدّى في النّهاية إلى تنظيم حملة إنقاذ خاصة.

لقد كانت النّتيجة المترتّبة على حملة إنقاذ أمين، هي ترك المنطقة مشاعة وبلا سيادة. وترتّب على ذلك –أيضاً– نشوء تنافس دولي (مصطنع) على نفس تلك المنطقة الّتي تمّ إخلاؤها، وكان محور التّنافس هو التّسابق بين فرنسا وبريطانيا للوصول إليها، الأمر الّذي قاد مباشرة إلى احتلال السّودان، كما سيتّضح ذلك في التّطورات الّتي سنناقشها في الفصلين القادمين.

وبناءً على هذا، فإنّه يمكن القول إنّ إخلاء أعالي النّيل بإزاحة أمين باشا، ما هو إلّا تمهيد لبناء أرضيّة التّنافس الدُّولي كما سبق وأن أشرنا في بداية هذا الفصل، وهو التّطورات الّتي ستظهر بوضوح أثناء نقاشنا لها في مواضعها. ومن غير المعروف ما إذا كان ستانلي وعندما قال إنّ إخلاء المديرية أو تركها لا يعني سوى فقدان بعض أشجار البرتقال واللّيمون(!) كان يعني ذلك حقيقة أم أراد ذرّ الرّماد على الأعين، إلّا إنّ المعروف على وجه التأكيد أنّ إخلاء المديرية قد كلّفت كلٍّ من مصر والسُّودان وبريطانيا ما هو أكثر من أشجار الليمون والبرتقال.

وقبل مناقشة التّطورات المترتّبة على إخلاء مديرية أعالي النّيل، يجب أن نستكمل بعض الجوانب الأخرى الخاصة بحملة إنقاذ أمين، لقد مضت الإشارة إلى أنّ ستانلي وبحلول الموعد الّذي ضربه لمغادرة الجنود إلى مصر وهو 10 أبريل 1889، تحرّك على الفور دون أن ينتظر باقي القوات، حيث اعتبرهم غير راغبين في العودة، ونتيجة لذلك بقي عددٌ كبيرٌ من القوات المصريّة والسُّودانيّة في المديرية الاستوائية. لم يكن إسراع ستانلي بالرحيل بجزء من القوات إلى مصر بسبب ما أورده من أنّ المؤونة الّتي لديه لا تكفيه للانتظار، وإنّما كانت هناك خطة أخرى تهدف إلى الاستعانة ببقايا جنود أمين من قبل شركة (ماكينون) لاحتلال يوغندا. ويقول الدُّكتور جميل عبيد:

"أمّا البقيّة الباقية من القوّة المصريّة الّتي استقرت بالجنوب بقيادة سليم مطر، فلم يمض على مغادرة أمين وقافلته لها شهر واحد حتى جاءها في 7 سبتمبر 1891، الكابتن لوجارد مبعوث الشّركة البريطانيّة على رأس قافلة أخرى، ويضيف الدُّكتور عبيد قائلاً: ومما يؤكّد أنّ التّخطيط الّذي وضع لبعثة شركة أفريقيا البريطانيّة، كان قائماً على أساس الاستعانة ببقايا القوّة المصريّة بالمديريّة الاستوائيّة، ذلك الجُهد الّذي بذله لوجارد في البحث عنهم حتى أنّه قطع آلاف الكيلومترات كي يصل إليهم.

كما يفهم من كتاب لوجارد أنّه أعدّ خطة مسبقة لذلك، حين أشار إلى حسن تدبير زميله وليامز قائد الفيلق السُّوداني لأنّه تعمّد إحضار شكري آغا، صديق سليم مطر وموضع ثقته معه ليستعين به في إقناعه (أي سليم مطر) بالانضمام إليهم، وقد تمّت المقابلة الموعودة بين لوجارد وسليم مطر في 11 سبتمبر 1891[54]. وبعد وساطات كثيرة نتيجة لرفض سليم مطر العمل مع شركة أفريقيا البريطانيّة تنازل في النّهاية وقبل العمل معها عبر توقيع اتّفاقيّة كانت أهم بنودها:

1. أن يتعهّد لوجارد بالكتابة إلى الخديوي للحصول على موافقته على السماح لرجال سليم مطر بالتعاون معه ومع الشّركة الّتي يتبعها.

2. إذا جاء الرّد بالموافقة يعوّض رجال سليم مطر عن خدماته في فترة الانتظار، أمّا إذا جاء الرّد بالرّفض فيقوم لوجارد بتسهيل عملية عودتهم إلى مصر.

3. تعمل فرقة سليم مطر بتوجيه لوجارد موقتاً بشرط ألّا تصدر لرجالها أي تعليمات للاتّجاه إلى جنوب السُّودان أو للتقدم شمالاً.

4. لا تصدر الأوامر بصورة مباشرة للفرقة المصريّة بل عن طريق قائدها سليم مطر.

5. يتسلّم رجال الفرقة مرتبات تتّفق مع مرتباتهم العسكريّة وفقاً للنظام المتّبع في مصر.

وهكذا حصل لوجارد على القوة المصريّة الباقية بهدف استخدامهم في احتلال يوغندا -كما سيرد لاحقاً-، وقد كان لوجارد قد غادر إلى القاهرة في 14 سبتمبر 1892، ليتوسّط لدى الحكومة المصريّة لتدفع المرتبات المتأخّرة للذين بقوا معه من جنود أمين باشا وغيرهم في مديرية خط الاستواء(55).

على كلٍّ، تحرّك ستانلي من القاهرة إلى لندن، حيث وصلها في أبريل 1890، وكان قد توقّف في (كان) بفرنسا، حيث أجرى مباحثات مع السّير ماكينون رئيس شركة أفريقيا البريطانيّة، ثمّ ذهبا معاً إلى بروكسل، حيث عقدت هناك اجتماعات طويلة مع الملك ليوبولد. ويقول الدُّكتور علي إبراهيم عبده عن هذه الاجتماعات: "ومن الواضح في ذلك الوقت أنّ الملك ليوبولد وماكينون قد وصلا إلى اتّفاق عام أنّه لا بدّ من تقسيم مناطق النّشاط على طول نهر سمليكي"(56).

ولكن لم يكن ما قاله الدُّكتور عبده هو ما تمّ مناقشته في اجتماعات بروكسل، لقد نوقش ما هو أكبر من تقسيم النّشاط على نهر السّميكي وهو مشروع احتلال السُّودان!"، قال ريتشارد هول معلقاً على ذلك الاجتماع: "عندما وصل ستانلي إلى بروكسل شقّ طريقه بصعوبة إلى القصر الملكي وسط الجموع المحتشدة، وقد استقبله ليوبولد بحفاوة؛ وبعد أيام قلائل ذهبت المحادثات مع ليوبولد إلى أبعد من مجرّد المجاملات، لقد وضع الملك فجأة فكرة تجاوزت حملة إنقاذ أمين، وهي أن يقوم ستانلي بجمع 20،000 محارب كنغولي ويضمهم إلى قواته وأن يقودهم شمالاً عبر النّيل للاستيلاء على الخرطوم، وعندما يقوم بتنفيذ ذلك سوف يمنح مبلغ 100،000 جنيه إسترليني"(57).

وأضاف هول: "استمع ستانلي باستغراب أثناء ما كان الملك يلوح بيديه يميناً وشمالاً قائلاً إنّه ظلّ يفكر لوقت طويل في هذا المشروع، وأجاب ستانلي قائلاً إنّه وعلى الرُّغم من أنّه مستكشف إلّا إنّه لا يحاول المستحيل لأنّ تنظيم وتدريب الكونغوليين في العمل العسكري يتطلب 4 سنوات، وكان رفض ستانلي حاداً جدّاً إلى درجة أنّ الملك لم يفتح الموضوع مرّة أخرى"[58]. وربّما كان هذا هو السّبب الّذي جعل أتين فيلي يربط في تحليله لدوافع حماة إنقاذ أمين باشا بمشروع احتلال السّودان حين قال وكما أشرنا أنّه قد ظهر حوالى عام 1889، مشروع غزو السُّودان عن طريق محو السّيادة المصريّة من المديريّة الاستوائيّة بعد اختطاف أمين باشا.

ومهما يكن من أمر، فإنّه قد اتّضح أنّ الملك ليوبولد يخطط لاحتلال السّودان من خلال الأنشطة الّتي يشارك فيها ويموّلها في وسط أفريقيا ومنها حملة إنقاذ أمين، غير إنّه يجب الانتباه إلى أنّ تفكير ليوبولد إلى كلّ السّودان هو أمر جديد، فمع أنّ أهداف ليوبولد في أفريقيا تعتبر تجاريّة بحتة في المقام الأوّل وأنّه سبق له وأن أبدى اهتماماً بجنوب السُّودان خاصة خلال فترة غردون، حيث ثبت أنّ الطّرفين كانا على اتّفاق بتسليم ليوبولد جنوب السُّودان، إلّا إنّه من المهم النّظر إلى الأمر من زاوية أخرى. فالملك ليوبولد لم يفكّر في السُّودان إلّا بعد فشل مشروع احتلال السُّودان الّذي نظّمه اللُّوبي البريطاني عن طريق الجنرال ولسلي وغردون على النّحو الّذي أوضحناه في الفصول السّابقة، ومع أنّ اقتراحه باحتلال السُّودان قد فُسِّر في إطار اهتمامه بمدّ نفوذه من دولة الكنغو الّتي يحتلها ليشمل كلّ السُّودان، إلّا إنّ الأحداث اللاحقة أثبتت عكس ذلك، أي أنّه كان يسعى لاحتلال السُّودان لصالح نفس اللُّوبي البريطاني الّذي سبق له وأن فشل عام 1885.

وليس أدلّ على ذلك، من المحاولات المستميتة الّتي بذلها ليوبولد للحصول على السُّودان بعد رفض ستانلي لاحتلاله بالقوة، فقد حاول الملك لأكثر من ثلاث مرّات متتالية تأجير السُّودان من بريطانيا أو خديوي مصر، وقال في مقابلاته مع رئيس الحكومة البريطانيّة في هذا الخصوص إنّه إذا تمّت له الموافقة سوف يضع السُّودان تحت الإدارة البريطانيّة أو يسلمه لشخص خبير بالشؤون الأفريقية كما سيرد ذلك لاحقاً[59].

هوامش الفصل الثاني

(1) المنافسة الدّولية في أعالي النيل، مصدر سابق، ص126 .

(2) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص249 .

(3) Robert O Collins ، op ، cit ، p. 29 .

(4) Robert O Collins ، op ، cit ، p. 16 .

(5) G.N. Sanderson ، England ، Europ. e and the Up. p. er Nile ، 1882-1899 ، Edinburgh ، London ، 1965 ، p. 29 .

(6) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 29 .

(7) FO.84/1775 .

(8) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 3 .

(9) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 30 .

(10) FO 84/1793 .

(11) Robert O Collins ، op ، cit ، P. 17 .

(12) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص126 .

(13) FO 841794/ .

(14) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 31 .

(15) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 32 .

(16) G.N . Sanderson ، op ، cit ، p. 32 .

(17) Richard Hall ، Stanley ، An Adventurer Exp. lored ، Collins ، London ، 1974 ، p. 289.

(18) Richard Hall ، op ، cit ، p. 290 ، 294 .

(19) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص138 .

(20) تاريخ مديرية خط الاستواء، مصدر سابق، ج2، ص51-52 .

(21) G.N.Sanderson ، op . ، cit .

(22) المديرية الأستوائية، مصدر سابق، ص255 .

(23) Schweitzer ، op ، cit ، vol ، I ، p. 270 .

(24) داؤود بركات، السّودان المصري ومطامع السّياسة البريطانيّة، المطبعة السّلفية، مصر، 1924، ص46 .

(25) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص255 .

(26) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص160 .

(27) A.J.Mounteney Jep. hson ، Emin P. asha and the Rebellion at the Equator ، p. p. 24-26 .

(28) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص256 .

(29) Schweitzer G ، Emin P. asha ، Berlin ، 1898 ، vol ، I ، p. ، 272-273 .

(30) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص256 .

(31) تاريخ مديرية خط الاستواء ، ج3 ، مصدر سابق ، ص-181 182 .

(32) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 44 .

(33) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص140 .

(34) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 3 .

(35) A.J.Mounteney Jep. hson ، Stories told in an African Forest ، London ، 1893 ، p. 102 .

(36) FO 84/1878 .

(37) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 38 .

(38) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص141 .

(39) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص264 .

(40) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p. 39 .

(41) Schweitzer ، op ، cit ، vol ، I ، p. 297-298 .

(42) Richard Hall ، Stanley ، op ، cit ، 323 .

(43) نعوم شقير ، جغرافيّة وتاريخ السُّودان ، ص501 .

(44) A.J.Mounteney Jep. hsou ، op ، cit ، p. p. 241-242 .

(45) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص302 .

(46) Schweitzer ، op ، cit ، vol ، I ، p. 301 .

(47) Richard Hall ، Stanley ، op ، cit ، p. 324 .

(48) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص324 .

(49) نفس المصدر ، ص217 .

(50) محمد صبري ، مصدر سابق ، ص206-207 .

(51) H.M.Stanley ، op ، cit ، p. 361 .

(52) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص143 .

(53) نفس المصدر ، ص143-144 .

(54) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص326 .

(55) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص409 .

(56) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص147 .

(57) Richard Hall ، Stanley ، op ، cit ، p. 334 .

(58) Richard Hall ، Stanley ، op ، cit ، p. 334 .

(59) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص204 .

الفصل الثّالث

احتلال يوغندا من أجل احتلال السّودان

1893-1892

وزّع وزير الخارجيّة البريطاني؛ روزبيري في 20 سبتمبر 1892، مذكّرة أعدّها الدّبلوماسي بيرسي أند رسون الخبير في الشّؤون الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة، تطالب الحكومة باحتلال يوغندا من أجلِ استخدامها في إعادة غزو السّودان[1]. وكي يدعم موقفه ووجهة نظره، أورد مذكّرة ونجت باشا مدير الاستخبارات في الجيش المصري والّتي أعدّها في أبريل 1892، وقال فيها إنّ تأثير الانسحاب (انسحاب حملة الإنقاذ في 1885، قد أضرّ بمصر ولا بدّ من إعادة غزو السّودان)[2].

وعلى الرّغم من أنّ وزير الخارجيّة قد كشف عن أهداف احتلال يوغندا في وقت متأخّر بعض الشّيء (1892)، إلّا إنّ الخطوات الفعليّة قد بدأت قبل ذلك بنحو أربع سنوات، فعندما تقرّر إخلاء المديريّة الاستوائيّة وإرسال حملة ستانلي لإنقاذ أمين باشا، كان جزءٌ من هدف الحملة هو احتلال يوغندا بحجة قطع الطّريق أمام ألمانيا من الوصول إلى يوغندا. ففي نفس ذلك الوقت كان الدّكتور الألماني كارل بيترز، قد نظّم حملة خاصة بدعم من بعض الاستعماريين الألمان لإنقاذ أمين باشا -أيضاً- واحتلال يوغندا وهو الأمر الّذي أدّى إلى تسريع الحملة الإنجليزيّة بقيادة ستانلي.



ومع أنَّ أغلب الكتابات التَّاريخيَّة نظرت إلى تلك التَّطوُّرات باعتبارها صراعاً بين بريطانيا وألمانيا حول منطقة أعالي النّيل ويوغندا، إلا إنَّه لم يكن كذلك. فالطرف البريطاني الَّذي نظَّم حملة إنقاذ أمين هو طرف غير رسمي، بل مجموعة من رجال الأعمال يدعمهم الملك ليوبولد. كما أنَّ الطَّرف الألماني المنافس -أيضاً- طرف غير رسمي إذ إنَّ كارل بيترز جاء إلى أفريقيا سائحاً ونظَّم حملة إنقاذ أمين ومشروع احتلال يوغندا بدعم من بعض الاستعماريين كما أشرنا. ويبدو محتملاً أنَّ الجهتين المتنافستين، الشَّركة البريطانيَّة لشرق أفريقيا والشَّركة الألمانيَّة لشرق أفريقيا، أنَّهما على تفاهم وتنسيق ويهدفان من خلال السِّباق إلى يوغندا جرَّ بريطانيا إلى احتلالها ووضعها تحت نفوذها.

فكما هو معروف أنَّ الألماني كارل بيترز جاء سائحاً إلى أفريقيا وفي 28 مارس 1884، أسس مع بعض الاستعماريين الألمان الجمعيَّة الألمانيَّة للاستعمار وتحوَّلت فيما بعد إلى الشَّركة الألمانيَّة لشرق أفريقيا، وكرد فعل لذلك أسَّس الاستعماريون البريطانيون برئاسة السِّير ماكينون الشَّركة البريطانيَّة لشرق أفريقيا. ولكن وقبل قيام هذه الشَّركات وفي الفترة من 12- 19 سبتمبر 1876، انعقد في بروكسل مؤتمر من بعض الجغرافيين في أوروبا، والَّذي دعا إلى عقد هذا المؤتمر هو الملك ليبولد؛ ملك بلجيكا، ومثَّلت فيه كلّ من بلجيكا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا و النّمسا[3]. وافتتح الملك ليوبولد اجتماعات المؤتمر بقوله:

إنَّ الغاية من المؤتمر هي أن يفتح للحضارة الجزء الوحيد من الكرة الأرضيَّة الَّذي لم تنفذ إليه بعد، وذلك لنبدد الظّلمات باستخدام جميع الوسائل وبتضافر الجهود وتنسيقها لتحقيق هذه الغاية، وذكر أنَّه ليسَ مدفوعاً بمطامع شخصيَّة ورجا أن تكون بروكسل مقرّ القيادة العامة لهذه الحركة التَّمدنيَّة. ثمَّ قال ليوبولد إنَّ جدول أعمال المؤتمر يتضمَّن إعداد أسس هذه العمليَّة الَّتي يجب أن تتَّبع إعداداً واضحاً ومنها ما يتعلَّق بساحل زنجبار والكنغو، وذلك بعقد اتِّفاقات مع الزُّعماء المحليين وبشراء الأراضي واستئجارها، كما يتضمَّن تحديد الطُّرق الَّتي ستنشأ تباعاً نحو الدَّاخل وكذلك تحديد محطَّات للاستراحة والمراكز العلميَّة والنقط البوليسيَّة الَّتي يجب أن تنظَّم كوسائل لتحرير الرَّقيق وإقرار الوئام بين الزُّعماء، ثمَّ قال ليوبولد: أمَّا وقد اتَّضح الهدف فينبغي تأليف لجنة دوليَّة مركزيَّة ولجان أخرى وطنية لإتمام التَّنفيذ كلٌّ فيما يعنيها وللدعوة لهذه الأغراض في جميع البلدان، وبناءً على ذلك أنشئت الجمعيَّة الدُّوليَّة الأفريقيَّة (Assoiantion International Africaine)[4]. ومن المهم أن نذكر أنَّ السِّير وليام ماكينون مؤسِّس الشَّركة البريطانيَّة لشرق أفريقيا كان أحد الأفراد القلائل الَّذين أسهموا في سنة 1878 في إنشاء جمعيَّة ليوبولد للدراسات في أعالي النِّيل والكنغو.

ويجب أن نذكر هنا -أيضاً- أنه وفي سنة 1878، استدعى ستانلي وقابل الملك ليوبولد وأسّسا معاً في 23 نوفمبر 1878، هيئة أطلق عليها جمعيّة دراسات الكنغو، وكانت هذه الجمعيّة عبارة عن لجنة دوليّة يشترك فيها أعضاء من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وأغراضها النّواحي العلميّة والكشف. وفي سنة 1879، تحوّلت هذه اللّجنة إلى جمعيّة باسم جديد وهو الرّابطة العالميّة لدراسات الكنغو (Association Internationale du Congo)[5].

واستناداً لهذه المعلومات، فإنّه بالإمكان القول إنّ معظم العمل الكشفي والسّياسي الّذي تمّ في شرق أفريقيا وربّما من المحتمل مناطق أخرى في أفريقيا قد تمّ تحت تخطيط وإدارة هذه المنظمة الدّوليّة الّتي تكوّنت في بروكسل وسميت بالجمعيّة الدّوليّة الأفريقيّة أو المنظّمة الدّوليّة الأخرى الّتي سميت بالرابطة العالميّة للكنغو. ويمكن أن نذهب أبعد من ذلك ونقول إنّ الشّركات الأوروبيّة الّتي تأسست في أفريقيا بعد ذلك مثل الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا والشّركة الألمانيّة لشرق أفريقيا، وجمعيّة أفريقيا الفرنسيّة قد تكون أذرعاً للجمعيّة الدّوليّة الّتي مقرّها ورئاستها في بروكسل، خاصة وأنّ الملك ليوبولد قال في ختام توصيات المؤتمر الّذي تأسست بموجبه المنظّمة الدّوليّة أنّه يجب تأسيس لجنة دوليّة وأخرى وطنية.

واللّجنة الوطنيّة المعنيّة هنا هي لجنة على مستوى الدّول المشاركة وهي: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنّمسا إلى جانب بلجيكا، وبالتّالي فإنّ عملية قيام أية لجنة في أية دولة بإنشاء شركة تابعة لها هو أمر يعتبر بمثابة المعلوم بالضّرورة.

ولعلّ الّذي يؤكّد تبعية هذه الشّركات -والّتي نافست بعضها فيما بعد- إلى المنظّمة الأفريقيّة الدّوليّة وليست إلى دولها، هو الموقف الّذي اتّخذته الحكومات الّتي تتبع لها منها. فقد وقفت الحكومة البريطانيّة ضدّ الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا ومشاريعها في أفريقيا، كما وقفت الحكومة الألمانيّة -أيضاً- ضد الشّركة الألمانيّة لشرق أفريقيا. وفي إحدى المراحل أمرت أسطولها المرابط في السّواحل الأفريقيّة بمنع الدّكتور كارل بيتر مؤسّس الشّركة الألمانيّة من الدّخول إلى أفريقيا وفي مرحلة لاحقة قامت الحكومة الألمانيّة بحل وتصفية الشّركة نفسها. أمّا بالنسبة للمواقف البريطانيّة من الشّركة فقد سبق وأن أشرنا إلى بعضها أثناء تنظيم حملة ستانلي، حيث قلنا إنّها رفضت تماماً أيّة مسؤوليّة للحملة، كما رفضت عروض أمين باشا بإلحاق المديريّة الاستوائيّة إليها، وسيرد المزيد من المواقف البريطانيّة ضد الشّركة خلال الحديث عن الصّراع لاحتلال يوغندا، أمّا موقف الحكومة الألمانيّة فيظهر بوضوح في مسألة حملة الدّكتور كارل بيترز لإنقاذ أمين.

ففي يونيو 1888، نظّم الدُّكتور كارل بيترز وبدعم من الأدميرال صاحب النفوذ الكبير ليفينوس وردوف فون بينجنسن، حملة خاصة لإنقاذ أمين كونه ألمانياً كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكان بيترز يهدف إلى تجنيد أمين في الخدمة الألمانيّة من أجل توسيع النُّفوذ الألماني ليشمل إقليم البحيرات ومناطق بحيرة فكتوريا ليقطع بذلك الإنجليز ويتركهم خارج هذه المنطقة[6].

بدأت صحيفة "التّايمز" ومنذ أبريل 1888، أي قبل تحرُّك بعثة كارل بيترز بالتحذير من خطر وجود الألمان على النّيل، ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء البريطاني؛ سالسبوري بالاستفسار من نظيره الألماني بسمارك، عن موقفه من حملة كارل بيترز لإنقاذ أمين ومشاريعه السّياسيّة الأخرى، فردّ بسمارك قائلاً إنّه سوف لن يعطي بيترز أي دعم رسمي أو مساعدة من أي نوع[7].

كما أمر من جهة أخرى الأسطول الألماني المرابط في سواحل أفريقيا وبالتّعاون مع الأسطول البريطاني، أن يمنعا كارل بيترز من الدّخول إلى أفريقيا[8]. ويقول روبرت كولين، إنّ بسمارك كان يرى أنّه لا يجب خسارة بريطانيا من أجل مطالب ليست ذات أهمية ضرورية لألمانيا[9].

ويقول الدُّكتور علي إبراهيم عبده عن بيترز ومشاريعه وموقف الحكومة الألمانيّة منه: ومن أهم الشّخصيات الألمانيّة في استعمار ساحل شرق أفريقيا هو الكاشف الكبير الدُّكتور كارل بيترز، ففي 28 مارس 1884، أسّس بيترز وبعض الاستعماريين جمعيّة أطلق عليها الجمعيّة الألمانيّة للاستعمار، واستمرت الجمعيّة مدة 3 أشهر تناقش الموضوع الآتي: في أيّ أجزاء أفريقيّة تستطيع أن تنفّذ مشاريعها الاستعماريّة؟ وفي 16 سبتمبر 1884، استقر رأيها على استعمار السّاحل الواقع خلف دار السّلام على أن تقوم الحملة في أكتوبر وتتكوّن من بيترز نفسه وثلاثة آخرين أحدهم من التُّجار، والمهم في هذه الحملة أنّ الحكومة الألمانية رفضت أن تعترف بها رسمياً أو تقدّم لها أيّة معونة، إمّا لأنها غير مهتمّة بالاستعمار، أو إمعاناً في التّضليل، فالقنصل الألماني في زنجبار صرّح لبيترز أنه لا يتوقّع أو يعتمد على أيّة حماية من جانب الحكومة الألمانيّة، فاستند بيترز إلى معاونة الشّركات التّجارية الّتي كانت مؤسّسة هناك[10].

واصل كارل بيترز حملته لإنقاذ أمين على الرّغم من معارضة حكومته له. وفي 17 يونيو 1889، وعندما نزل بيترز في شواطئ وتيو أصدر بسمارك تصريحاً أعلن فيه أنّ يوغندا، وأدلاي ومناطق أخرى حول بحيرة فكتوريا هي خارج دائرة النُّفوذ الألماني[11]. وكان واضحاً من هذا التّصريح أنّ ألمانيا ماضية في سياسة عدم التّنافس مع بريطانيا في المناطق

المذكورة وهي نفس المناطق الّتي يحاول كارل بيترز جعلها منطقة نفوذ ألماني، وبهذا ليس هناك اي مسوّغ للقول إنّ التّنافس الذي يجري حول يوغندا واعالي النّيل هو تنافس بين بريطانيا وألمانيا، وإنّما هو تنافس بين شركة أفريقا الشّرقيّة الألمانيّة وشركة أفريقيا الشّرقيّة البريطانيّة، وكليهما أذرع للجمعيّة الدّوليّة الأفريقيّة التي اسّسها ماكينون والملك ليبولد، وقطعاً كارل بيترز وآخرون عام 1876.

لم يهتم كارل بيترز بتصريحات رئيس حكومته بسمارك، ومضى في تنفيذ خططه، حيث تقدّم إلى إن وصل إلى يوغندا في مارس 1890، وعقد مع ملكها موانجا معاهدة وضعت بموجبها يوغندا تحت نفوذ شركته غير أنّ جهوده ذهبت سدى عندما ألغت الحكومة الألمانيّة عام 1890، شركة أفريقيا الشّرقيّة الألمانيّة. وفي 14 يونيو 1890، أبرمت ألمانيا وإنجلترا معاهدة تنازلت بموجبها ألمانيا عن سلطنة (ويتو) والمنطقة بينها وكسمايو، وهي الأراضي الّتي كانت قد استولت عليها ألمانيا عام 1889. وهكذا تنازلت ألمانيا عن أي ادّعاءات للألمان على أوغندا واعترفت بإنفراد بريطانيا عليها. وفي يوليو 1890، تنازل الإمبراطور كذلك عن ادّعاءات حكومته (الأصح هو ادّعاءات شركة أفريقيا الشّرقيّة الألمانيّة) على أراضٍ أخرى في الدّاخل[12].

قضت هذه التّنازلات الألمانيّة على استراتيجيّة الشّركتين، بدفع بريطانيا لاحتلال يوغندا تحت مزاعم الخطر الألماني على النّيل، وقد كان ستانلي ومنذ عودته من حملة إنقاذ أمين باشا، بدأ في العزف على هذه النّغمة، ففي الأسبوع الأوّل من مايو 1890، وصل مع ماكينون إلى إنجلترا، وفي سلسلة من الخطب أثار الشّعور ضدّ العدوان الألماني وطلب بأحقيّة إنجلترا في كل المنطقة من بحيرة فكتوريا إلى دولة الكنغو، وقد اشتكى سالسبوري كثيراً إلى السّفير الألماني من الصّعوبات الّتي تسبّبت عن إثارة الشّعور العام نتيجة لذلك[13].

اُضطُرت شركة شرق أفريقيا البريطانيّة، إلى احتلال يوغندا عام 1890، في ظلّ عزوف بريطانيا ورفض ألمانيا الانسياق وراء مشاريع كارل بيترز، وادّعى مديرها أنّها اضطرت لاحتلال هذه المنطقة نظراً لتقدّم الألمان وتحت ضغط الحكومة البريطانيّة[14]. وقد بدأ لوجارد ممثل الشّركة البريطانيّة الإعداد لاحتلال يوغندا فور وصول ستانلي وأمين باشا إلى السّاحل الأفريقي في يناير 1890، ولكنّه لم يتحرّك فعلاً إلى الدّاخل إلّا في أغسطس 1890، أي بعد انتهاء المفاوضات بين إنجلترا وألمانيا، في أوّل يوليو 1890، حيث تمّ الاتّفاق على الاعتراف بيوغندا كمنطقة داخلة في نطاق نفوذ الشّركة البريطانيّة، ومع أنّ القوة الّتي توغل بها لوجارد إلى وسط أفريقيا لم تكن كبيرة، إلا إنّه نجح بفضل الانقسامات الدّاخليّة بيوغندا والتّهديد بالتعاون مع كباريجا في الحصول علي موافقة موانجا (ملك يوغندا)، على معاهدة في ديسمبر 1890، أقرّ فيها الأخير بسيادة الشّركة الّتي يمثّلها لوجارد وبوضع بلاده تحت حمايته[15].

ولعلّنا قلنا عند الحديث عن حملة إنقاذ أمين باشا، إنّ ستانلي غادر إلى مصر بالقوة الّتي تجمّعت لديه دون أن ينتظر بقيّة القوة، وقلنا إنّ الهدف من ذلك هو لاستخدامهم في احتلال يوغندا. وفي سبيل ذلك جاء لوجارد مسرعاً إلى المديريّة الاستوائيّة بعد مغادرة ستانلي وعقد اتّفاقاً مع القوة الباقية برئاسة سليم مطر وأدخلهم في خدمة الشّركة. وفعلاً وبعد أن وقّع لوجارد اتّفاقيته مع ملك يوغندا الّتي أصبحت بموجبها محتلة من قبل الشّركة البريطانيّة، لجأ للاستفادة من تلك القوات الّتي يبلغ عددها 2085 جندياً[16]، لحماية احتلال الشّركة ليوغندا. ويقول الدّكتور عبيد في هذا الخصوص:

إلّا إنّ تلك المعاهدة ما كانت لتصبح ذات جدوى ما لم تعزّز بقوة حربيّة نظاميّة ترغم ذلك الملك على تنفيذ شروطها، ولم تكن هناك قوة نظاميّة تستطيع تعزيز جانب لوجارد قبل أن ينكشف ضعفه، وكان رجال الشّركة وعلى رأسهم وليام ماكينون قد وضعوا أمر الإفادة من قوات أمين المتبقيّة على اعتبار أنّهم يمثّلون أفضل خدمة عسكرية في أفريقيا، بالإضافة إلى قلة أجورهم[17]. ومع أنّ الشّركة قد احتلّت يوغندا لحسابها وبقوات أمين باشا إلّا إنّ مديرها أرجع تصرّفه على هذا النّحو لمواجهة تهديد الألمان، وتحت ضغوط الحكومة البريطانيّة. ولم تورد الشّركة ولا الكتابات الّتي تناولت تلك الأحداث الوقت والطّريقة الّتي ضغطت بها الحكومة الشّركة، كما أنّ خلاف الحكومة مع الشّركة حول يوغندا كما سنبيّن لاحقاً يشير إلى أنّها لم تطلب من الشّركة الدّخول في يوغندا.

وقد يكون التّفسير الممكن لهذا الادّعاء، قد يكون قصد به السّياسات الّتي وافق عليها رئيس الوزراء البريطاني سالسبوري خلال السّنوات 1887 و1888، حين شجّع المشاريع الخاصة كشركة ماكينون للقيام بمهمّة ملء الفراغ الّذي تعجز كلّ من لندن والقاهرة عن القيام به في أعالي النّيل[18].

ولعلّ الهدف من هذا التّشجيع الحكومي في ذلك الوقت هو أنّ اتّفاقية برلين سهّلت ونظّمت المشاريع الاستعماريّة، بحيث يحق لأيّ جهة ادّعاء السّيادة على أيّة منطقة تحتلها سواءً عن طريق القوة أو الاتّفاق مع القيادات المحليّة بمجرّد إخطار الدّول الأخرى فقط، طالما أنّ المنطقة المحتلة خالية من الوجود الاستعماري.

ولذلك، فإنّ سالسبوري وعندما شجّعت شركة شرق أفريقيا البريطانيّة كان في ذهنه أنّه طالما أنّ الشّركة الألمانيّة تحتل المناطق عن طريق الاتّفاقيات المحليّة مع الزّعماء الأفارقة والّتي تتحوّل إلى سيادة معترفة بها من جميع الدّول الأخرى فإنّه نفسه (سالسبوري) يأمل أن تقوم الشّركات البريطانيّة بنفس الأمر الّذي لا يكلّف شيئاً. وعلى هذا لم يكن سالسبوري يدرك أنّ الباب الّذي فتحه سوف يجرّ عليه عدداً لا حصر له من الإشكالات

والمتاعب، فبعد أن فشلت الشّركة في جرّ الحكومة البريطانيّة إلى يوغندا أعلنت في 20 أغسطس 1890، عن نيتها الانسحاب من يوغندا بحجة عدم مقدرتها لمواجهة تكاليف الاحتلال الّتي تبلغ حوالى 40 أو 50 ألف جنيه في السّنة، وعدم حصولها من الحكومة على المبالغ اللازمة لإنشاء خط سكة حديد ممبسا.

فمنذ عام 1885، كان هناك قول بإنشاء خط حديدي من ممبسا ماراً بمئات الأميال من الأراضي القاحلة حتى بحيرة فكتوريا، وكان هذا مشروعاً يعضّده ستانلي بكلّ حماس[19]. وكانت الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا شغوفة –أيضاً– أن تقوم بالمشروع معلّلة ذلك أنّه بواسطة خط حديدي فقط يمكن عمل شيء لإلغاء القوافل المحمّلة بالعبيد[20]. وفي ديسمبر 1890، اقترحت وزارة الخارجيّة البريطانيّة أن تمنح الشّركة مبلغاً من المال كي تبدأ المشروع ولكن روئي أخيراً أن ينظّم مسح للمنطقة أولاً، وفي ديسمبر 1891 اختير فريق للقيام بهذا المسح تحت رئاسة الكابتن ماكدونالد[21].

رفض رئيس الحكومة سالسبوري تحمّل مسؤولية احتلال يوغندا ووافقت الشّركة أن تنسحب منها[22]. ولكن الانسحاب من يوغندا لم يكن من السّهل تنفيذه، فقد عارضته جريدة "التّايمز" صراحة في 28 سبتمبر 1891، مبينةً الخطر على الإرساليات البروتستانتية في بلد كان دائماً به حرب أهلية منذ سنة 1889[23]، بين المسلمين والكاثوليك والعناصر البروتستانتية.

وقد أحدثت الإثارة الإعلاميّة فعلها وانضمّ لقائمة المعارضين للانسحاب كلٌّ من الجمعيّة الإرساليّة للكنيسة وجمعيّة محاربة الرّقيق وبعض المنظّمات الأخرى، وعلى إثر ذلك أقرض فريق الإرساليات الشّركة 40 ألفاً من الجنيهات ووافقت الشّركة على أن تستمر في الاحتلال حتى 31 ديسمبر 1892. وفي أثناء ذلك، كان الكابتن لوجارد الّذي كانت الشركة قد أرسلته في ديسمبر 1890 إلى يوغندا قد أرغم ملكها على التّوقيع على معاهدة في 30 مارس 1892. واستطاع بذلك السّير بقواته عبر المناطق الغربيّة من بحيرة ألبرت وإدوارد منشئاً مراكز دفاعيّة دعمها بقوات أمين باشا السّودانيّة السّابقة، وكتب جونسون يقول:

إنّ لوجارد هو الّذي جلب القوات السّودانيّة إلى يوغندا، وكان يتعذّر في ذلك العصر أن يلجأ لوجارد إلى وسيلة أخرى إذا أراد أن يوطّد السّلام بين الأحزاب المتنازعة ويثبت الرّقابة البريطانيّة (رقابة الشّركة)[24]. وحول نفس الأمر، كتب الفرنسي دارسي يشكك في اندلاع الحرب في يوغندا، ويرى أنها افتعال من لوجارد حيث يقول: "سار لوجارد على رأس قوات عسكريّة عظيمة وتوغّل حتى موانجا مقر الملك وفرض عليه معاهدة حماية ثمّ

انقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية وطردهم فذهبوا إلى جزيرة كبرى ببحيرة فكتوريا، كان يوجد فيها حول الملك والمبشرين عدد ضخم من اللاجئين من الأطفال والرّجال والنّساء، وقد صوب لوجارد مدافعه ضد أولئك الضُعفاء العُزّل فأفنى منهم عدداً كبيراً[25].

وسواءً كانت أسباب حملة لوجارد لقمع الحرب في يوغندا واهية أم لا، إلّا إنّه استغل بصورة رئيسيّة في بناء المنطق الّذي تمسك به الشّركة والمنظمات الدّينيّة والإنسانيّة المطالبة بعدم الانسحاب من يوغندا وشكّل إحدى أدوات الضّغط على الحكومة لتوافق باحتلال يوغندا. وفي اغسطس 1892، أرسل الكابتن ماكدونالد تقريره عن مسح الخط الحديدي، ولقد قدّر أنّ الخط حتى بحيرة فكتوريا سوف يكون طوله 700 ميل ويستغرق إنشاؤه حوالى 4 سنوات بتكلفة 2،240،000 جنيه، ولكن قبل أن يفعل أيّ شيء آخر في هذه المسألة تركت حكومة سالسبوري الحكم وشكّل جلادستون الوزارة وكان معه اللّورد روزبيري وزيراً للخارجية.

وكان روزبيري استعمارياً كسالسبوري، وكان مقتنعاً أنّه لا بدّ من الإبقاء على يوغندا ولا بدّ من عمل شيء في الحال، لأنّ الأوامر تستغرق شهوراً حتى تصل إلى يوغندا من إنجلترا وكانت الشّركة تضع خطة الانسحاب في 31 ديسمبر 1892. وعلى ذلك وزّع روزبيري في 20 سبتمبر 1892 على مجلس الوزراء مذكّرة أعدّها السير بيرسي أندرسون الخبير بالشؤون الأفريقيّة في وزارة الخارجيّة، وكما يقول السّير وليم هاركورت كانت المذكرة جريئة تدعو إلى ضم كلّ البلد حتى بحيرة ألبرت لغرض إعادة فتح السّودان من طريق أعالي النّيل[26].

ويبدو وبصورة واضحة من مذكّرة وزير الخارجيّة البريطاني الجديد روزبيري، أنّ لمسألة يوغندا ارتباطاً بسياسة محاولات فتح السّودان. ولعلّه بذلك سيكون على موعد بالاصطدام برئيس الحكومة؛ جلادستون، الّذي وقف سدّاً منيعاً خلال الفترة من 1884 وحتى 1885، ضد مشروع غزو واستعمار السّودان تحت واجهة إنقاذ غردون. ولذلك سيكون من الصّعب جرّه إلى أي سياسات من شأنها تؤدي إلى توريط بريطانيا سواءً في السّودان أو يوغندا، وقال البروفيسور وليم لانقار تعليقاً على مذكّرة روزبيري: إنّه وبهذه الاقتراحات لم يكن من المحتمل أن ينال روزبيري تأثيراً طيّباً على مجلس للوزراء يرأسه جلادستون ويشرف على ماليته هاركورت[27].

قابل مجلس الوزراء مذكّرة روزبيري بصورة عدائيّة جدّاً، وأبدى رئيس الحكومة جلادستون ملاحظاته حولها بصورة لاذعة ومتهكمة فقال: أعتقد أنّ المذكرة إمّا أن تكون صادرة من الجمعيات الإرساليّة أو شركة شرق أفريقيا البريطانيّة، وإنه لا يرى أنّ هناك مشكلة اسمها يوغندا[28].

انقلب يهاجم الكاثوليك بذريعة واهية وطردهم فذهبوا إلى جزيرة كبرى ببحيرة فكتوريا، كان يوجد فيها حول الملك والمبشّرين عدد ضخم من اللاجئين من الأطفال والرّجال والنّساء، وقد صوب لوجارد مدافعه ضد أولئك الضّعفاء العُزّل فأفنى منهم عدداً كبيراً[25].

وسواءً كانت أسباب حملة لوجارد لقمع الحرب في يوغندا واهية أم لا، إلّا إنّه استغل بصورة رئيسيّة في بناء المنطق الّذي تمسك به الشّركة والمنظمات الدّينيّة والإنسانيّة المطالبة بعدم الانسحاب من يوغندا وشكل إحدى أدوات الضّغط على الحكومة لتوافق باحتلال يوغندا. وفي أغسطس 1892، أرسل الكابتن ماكدونالد تقريره عن مسح الخط الحديدي، ولقد قدّر أنّ الخط حتى بحيرة فكتوريا سوف يكون طوله 700 ميل ويستغرق إنشاؤه حوالى 4 سنوات بتكلفة 2،240،000 جنيه، ولكن قبل أن يفعل أيّ شيء آخر في هذه المسألة تركت حكومة سالسبوري الحكم وشكل جلادستون الوزارة وكان معه اللورد روزبيري وزيراً للخارجية.

وكان روزبيري استعمارياً كسالسبوري، وكان مقتنعاً أنّه لا بدّ من الإبقاء على يوغندا ولا بدّ من عمل شيء في الحال، لأنّ الأوامر تستغرق شهوراً حتى تصل إلى يوغندا من إنجلترا وكانت الشّركة تضع خطة الانسحاب في 31 ديسمبر 1892. وعلى ذلك وزّع روزبيري في 20 سبتمبر 1892 على مجلس الوزراء مذكّرة أعدّها السير بيرسي أندرسون الخبير بالشؤون الأفريقيّة في وزارة الخارجيّة، وكما يقول السّير وليم هاركورت كانت المذكّرة جريئة تدعو إلى ضم كلّ البلد حتى بحيرة ألبرت لغرض إعادة فتح السّودان من طريق أعالي النّيل[26].

ويبدو وبصورة واضحة من مذكّرة وزير الخارجيّة البريطاني الجديد روزبيري، أنّ لمسألة يوغندا ارتباطاً بسياسة محاولات فتح السّودان. ولعلّه بذلك سيكون على موعد بالاصطدام برئيس الحكومة؛ جلادستون، الذي وقف سدّاً منيعاً خلال الفترة من 1884 وحتى 1885، ضد مشروع غزو واستعمار السّودان تحت واجهة إنقاذ غردون. ولذلك سيكون من الصّعب جرّه إلى أي سياسات من شأنها تؤدي إلى توريط بريطانيا سواءً في السّودان أو يوغندا، وقال البروفيسور وليم لانقار تعليقاً على مذكرة روزبيري: إنّه وبهذه الاقتراحات لم يكن من المحتمل أن ينال روزبيري تأثيراً طيّباً على مجلس للوزراء يرأسه جلادستون ويشرف على ماليته هاركورت[27].

قابل مجلس الوزراء مذكّرة روزبيري بصورة عدائيّة جدّاً، وأبدى رئيس الحكومة جلادستون ملاحظاته حولها بصورة لاذعة ومتهكمة فقال: أعتقد أنّ المذكّرة إمّا أن تكون صادرة من الجمعيات الإرساليّة أو شركة شرق أفريقيا البريطانيّة، وإنه لا يرى أنّ هناك مشكلة اسمها يوغندا[28].

أمّا الوزير هاركورت، فقد انتقد المذكّرة بطريقة أكثر عنفاً وشجباً. وقال إنّه يفضّل أن يموت ألف مرّة من أن يتعامل معها، وكان هاركورت قد فعل كلّ ما في وسعه ليحبط اقتراح سالسبوري بعمل مسح للخط الحديدي، وكتب إلى جلادستون في هذا الخصوص قائلا: إذا بدأنا هذه المسألة الميئوس منها، فلن تهدأ لنا حال مع الفرنسيين والألمان، واستطرد قائلاً: وليس هناك أيُّ دليل على وجود تجارة رقيق في هذه المنطقة[29]. وعضّده في هذا الرّأي جلادستون ومورلي واسكوت، ولذلك كتب الرّئيس جلادستون إلى روزبيري قائلاً: إنّ الشّركة قد ذهبت إلى يوغندا لمجرّد الغيرة من الألمان ولطمعها في اكتساب الأرض[30].

إنّ الألمان الّذين يقصدهم الرّئيس جلادستون هنا، هم في الأساس كارل بيترز وشركته، واستناداً إلى أنّ الشّركتين متفاهمتين فيما بينهما لارتباطهما بأصل واحد، فإنّ الغيرة الّتي رآها الرّئيس جلادستون لا تعدو أن تكون مسألة شكليّة وظاهريّة، الهدف منها دفع بريطانيا للإسراع باحتلال يوغندا، ولكن وكما يبدو من رد الرّئيس جلادستون، أنّه تحاشى أن يتورّط في يوغندا نتيجة للغيرة والطّمع في اكتساب الأرض، إلّا إنّ الّذي لم يدركه جلادستون أنّ تلك الغيرة كانت مصطنعة وكانت فخّاً منصوباً له، ولكنّه نجا منه.

على كلٍّ، رفض المجلس التماسات روزبيري الإنسانيّة المستندة على منطق أنّ الانسحاب من يوغندا سوف يتسبّب في مذابح جماعيّة للمسيحيين، وكان المجلس غير متأثّر -أيضاً- بحجج الاحتفاظ بيوغندا من أجل حماية النّيل. إنّ جلادستون ورفاقه لا يزالون يأملون في حلّ المشكلة المصريّة بانسحاب بريطانيا من مصر كليّة بدلاً من التّورّط باتباع نصائح المغامرين الأفارقة (يقصد البريطانيين العاملين في الشّركة أمثال لوجارد وستانلي وأندرسون الخبير في الشّؤون الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة الّذين يتسببون في خلق مشاكل لا نهاية لها مع فرنسا وألمانيا)[31].

وعلى الرّغم من هذا الهجوم والاستنكار الّذي لقيته المذكّرة، إلّا إنّ روزبيري دافع عنها، وقال: "ومع هذا على إنجلترا في هذا الوقت أن تبدأ في إعادة فتح حوض أعالي النّيل كلّه"، وقال متسائلاً ومجيباً في نفس الوقت لماذا؟ لخوفها من الألمان والفرنسيين والبلجيكين في الكنغو، وقال أيضاً: "وعلينا أن نراقب النّيل وعلى فرقنا الموسيقيّة أن تضرب هناك ويجب أن يكون النّيل منطقة حرّة من منبعه إلى مصبّه ويوغندا هي النّقطة الّتي يدور حولها، وكي يزيد من الإقناع في مناقشته أشار إلى مذكّرة أعدّها في أبريل 1892، السّير ريجالند ونجت ضابط المخابرات بالجيش المصري الّذي أكّد فيها آثار الانسحاب من السّودان على مصر، وحثّ بشدة على استرداد السّودان[32]. وعلينا أن نكرّر على الرّغم من أنّ التّكرار قد يبدو مملاً أنّ الألمان والفرنسيين والبلجيكيين الّذين ذكرهم روزبيري هم في النّهاية شيء واحد، إنّها: المنظّمة الأفريقيّة الدّوليّة.

وأثناء هذه النّقاشات عاد السّير لوجارد من يوغندا وأخذ يقوم بحملة لا تهدأ في الجرائد اليوميّة والشّهريّة وعلى منصات الخطابة. وأهم ما جاء من أقوال في تلك الحملة هي: على البريطانيين أن يفكروا من خلال عيون العالم أجمع، وعلى المنظّمات الإنسانيّة أن لا ينسوا هؤلاء اليوغنديين ويهجروهم وأن لا يسمحوا لهم بالوقوع في المذابح الجماعيّة، وإنّ يوغندا مهمّة للإمبراطورية البريطانيّة إذا أرادت القضاء على تجارة الرّقيق، وعلى مواطني لندن أن يفكّروا في فرص التّجارة وسط أفريقيا، وأن مثل هذه المشاريع سوف توفر فرص العمالة للبريطانيين، وإنّ كلّ ذلك سيتحقق إذا تمسّكنا بيوغندا[33].

وكانت الدّولة وخاصة الهيئات الدّينيّة تطالب بحلّ سريع، وكانت هناك صيحات من قلب الدّولة (الملكة) ومن رئيس أساقفة كانتربوري، تطالب بمساعدة الشّركة حتى تستطيع البقاء[34]. وفي 30 سبتمبر وافق هاركورت حفاظاً على تماسك مجلس الوزراء بأن تتحمّل الحكومة تكاليف الاحتلال حتى 31 مارس 1892، كي تتمكن الحكومة من الحصول على معلومات جديدة[35].

وإلى جانب الضّغوط الّتي مورست على الحكومة من قبل تلك الجهات، ظهر الملك ليوبولد على المسرح مسانداً بالطّبع عناصر الشّركة البريطانيّة الّذين كما قلنا إنّهم في الأساس يتبعون للجمعيّة الدّوليّة الأفريقيّة تحت رئاسته. كتب ليوبولد إلى جلادستون مقترحاً أن يقوم هو بإدارة يوغندا وأورنيوز تحت إشراف بريطانيا، ومع أنّ الفكرة بدت إلى جلادستون جديدة وغريبة، إلّا إنّ الملكة فكتوريا اعتقدت أنّه عمل عظيم إذا هم تعاونوا مع ملك البلجيك، وقد قرّر مجلس الوزراء الّذي شعر بوجود تآمر، أن لا يتخذ أية خطوة عملية في تلك اللّحظة، وكتب بذلك إلى الملك بترك المسألة للمناقشة[36].

وفي نفس الوقت -أيضاً- ظهر داعم آخر لوزير الخارجيّة ولوجارد والشّركة البريطانيّة وملك البلجيك. ففي 1892، وصل سيسل رودس إلى لندن وكان إذ ذاك رئيساً للوزراء في مدينة الكاب وذا نفوذ وعلاقات طيّبة في مدينة لندن، وبما أنّه يتزعّم مستعمري عصره فكان من الطّبيعي أن يعارض فكرة جلاء البريطانيين (الشّركة البريطانيّة) من يوغندا وكانت للمنطقة قيمة كبيرة بالنسبة له لاهتمامه اهتماماً كبيراً بمشروع خط التّلغراف من جنوب أفريقيا إلى مصر، وحتى مع كون يوغندا تحت النّفوذ البريطاني، فقد كان من الضّروري أن يسير الخط التّلغرافي عبر جزء من الأراضي الألمانيّة.

لذلك كتب سيسل إلى وزارة الخارجيّة أن تتّخذ من الخطوات ما يمكّنها من الحصول على موافقة عاجلة من الحكومة الألمانيّة ومعبّراً عن أمله في نفس الوقت أن يمتد خط التّلغراف الّذي يسعى لإنشائه حتى وادي حلفا، وفي الوقت نفسه قدّم سيسل عرضاً بأن

يأخذ يوغندا نفسها من الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا ويديرها مع منحة إعانة قدرها 20 ألف جنيه في السّنة، وقد تباحث طويلاً مع هاركورت في هذا الموضوع ونال اقتراح سيسل ما ناله اقتراح ليوبولد، إذ ظهر أنّه مشروع غير عملي.

ومن جانبه، انهمك مجلس الوزراء في دراسة اقتراح يقضي بوضع يوغندا تحت حكم سلطان زنجبار الّذي كان تحت الحماية البريطانيّة بدلاً عن اقتراحات ليوبولد وسيسل. وفي 23 ديسمبر 1892، أصدر جلادستون مرسوماً دستورياً في مسألة يوغندا يقضي بجعل الرّئيس هو المسؤول النّهائي عن كلّ ما يتعلّق بالسياسة الخاصة بها. وفي 24 ديسمبر، هدّد روزبيري بالاستقالة ما لم تتّخذ بعض الخطوات الإيجابيّة في مسألة يوغندا[37].

قابل جلادستون التّهديد بشيء من الاحتقار، ولكّنه توسل في نفس الوقت إلى هاركورت طالباً منه عدم الضّغط على روزبيري ودفعه إلى حالة اليأس، لأنّ استقالة روزبيري سوف تؤدي إلى تفكيك الحزب اللّيبرالي كما ستخلق متاعب كبيرة مع الملكة ومجلس العموم، ولهذا قرّر جلادستون التّضحية بمواقفه في المسألة اليوغنديّة. وفي 29 سبتمبر 1892، توصّل الطرفان إلى اتّفاق بأن تتحمّل الحكومة إعانة الشّركة في الاحتلال حتى 31 ديسمبر 1893[38].

غير أنّ هذا الاتّفاق لم يحل أساس المشكلة، إذ إنّ الحكومة ومع موافقتها بتمديد أجل الاحتلال إلى سنة، إلّا إنّها اعتبرت تلك الفترة بمثابة تمكين الإرساليات من الانسحاب من يوغندا، أيّ أنّها ما زالت متمسّكة بسياسة الإخلاء[39]. وفي 28 أكتوبر 1892، دعم الرّئيس السّابق سالسبوري الوزير روزبيري وذلك بإصدار بيان عام قال فيه، إنّ حكومته السّابقة كانت قد قرّرت الاحتفاظ بيوغندا، وبعد أسبوع من هذا أثار روزبيري عاصفةً أخرى في مجلس الوزراء باقتراحه إرسال مفوّض بريطاني إلى يوغندا لاستلام الدّولة من الشّركة وإدارتها، إلّا إنّه أجبر في 7 نوفمبر 1892، بقبول أن يكون المفوّض مجرّد محقق وكاتب للتقرير عن الوضع في يوغندا، كما وفي نفس الوقت قرّر المجلس أن تقوم الشّركة بتقصير أمد احتلالها غير أنّ الشّركة ردّت طالبة ثلاث سنوات أخرى ودعماً مالياً بـ50 ألف جنيه في السّنة[40].

استمر روزبيري في نضاله لإرغام الحكومة لاحتلال يوغندا أو لإرغامها على الأقل بعدم اتّخاذ قرار نهائي بشأن الإخلاء عندما يحين الوقت المحدّد لذلك وهو 31 ديسمبر 1893، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف أشرف على حملة إعلاميّة صاخبة حيث لعبت فيها أحاديث وخطب لوجارد دوراً مهمّاً[41]. ولوجارد يعتبر أحد أهم الشّخصيات البريطانيّة في ذلك الوقت، فهو مدعوم من المجتمع الرّاقي أو الطّبقة العليا، ومن قبل جمهور المدن والجامعات والعناصر الأرستقراطيّة والبيروقراطيّة في المدن والأرياف، وعندما يتكلّم في لندن يستمع إليه الجميع[42].

ويقول البروفيسور ساندرسون إنّ شخصيات مثل جلادستون وهاركورت وبلنت، يبدون أمام جيل لوجارد كما ولو أنّهم قادمون من العصور الغابرة وليس من المستغرب أنّ جلادستون وهاركورت يحاربان في معركة خاسرة مع روزبيري[43]، ومع ذلك فشلت الحملة الإعلاميّة في التّأثير على الحزب اللّيبرالي وعلى الحكومة، حيث لم يتّخذ قرار واضح بشأن الاحتفاظ بيوغندا كما أراد روزبيري[44]، ولكنّها أدّت إلى تصعيب اتّخاذ قرار الإخلاء النّهائي أكثر من أي وقت مضى.

وخلال شهر نوفمبر 1892، خاض الطّرفان معركة ساخنة، فقد تشاجر روزبيري مع أعضاء الحكومة، وفي بعض الأحيان هدّد بتقديم استقالته في مسألة تعيين المفوض والتّعليمات الّتي يجب أن تعطى له، وقد سبق وأن أشرنا إلى أنّ روزبيري استخدم التّهديد بالاستقالة لتعيين مفوّض بريطاني ليستلم ويدير يوغندا بدلاً عن الشّركة، إلّا إنّه أرغم على قبول حلٍّ وسط وهو أن يقوم المفوّض بالتحقيق عن الوضع ويعد تقريراً بذلك، ولذلك فإنّ التّهديد الأخير لروزبيري بالاستقالة في مسألة المفوض يهدف إلى حمل مجلس الوزراء ليغيّر مهمّة المفوض إلى محتل وليس ككاتب تقارير.

قدّم روزبيري في 30 نوفمبر 1892، السّير جيرالد بورتال؛ القنصل البريطاني في زنجبار[45] كمرشّح لأن يكون المفوّض وقبل مجلس الوزراء الاختيار، ونزولاً على إصرار الرّئيس جلادستون قال روزبيري لبورتال، إنّ التّعليمات الّتي ستعطى له في هذه المهمّة سوف لن تشتمل على شيء خاص بإدارة يوغندا وأنّ مهمّته هي: أن يضع تقريراً عن أفضل الوسائل للمعاملة أو لتناول شؤون هذه البلاد إمّا عن طريق أو بواسطة زنجبار أو بأي وسيلة أخرى[46]. ومع أنّ هذه التّعليمات تجعل مهمّة بورتال استشارية، إلّا إنّ روزبيري أعطاه تعليمات سريّة أخرى قال له فيها يجب أن لا يفكّر أو يوصي بإخلاء يوغندا[47].

ويعني هذا أن يقوم بمهمّة إدارة البلد بنفسه طبقاً لنفس المقترح الّذي طرحه روزبيري بهذا المعنى في مجلس الوزراء وتمّ رفضه. وبمعنى آخر لجأ روزبيري إلى خداع المجلس بتعيين بورتال بمهمّة استشاريّة، ومن ثمّ تحويل تلك المهمّة إلى تنفيذيّة دون علم المجلس ورغبته، ويؤكّد البروفيسور ساندرسون هذا الأمر بقوله: في الحقيقة، إنّ توصيات روزبيري السّرية أدّت إلى تحويل مهمّة بورتال من مفوّض استشاري إلى مفوّض إداري، وهو الأمر الّذي رفض مجلس الوزراء إقراره[48]. ويضيف ساندرسون أيضاً: إنّ قيام روزبيري عام 1892، بتعيين بورتال الّذي يعتبر من المنادين بالاحتفاظ بيوغندا، قنصلاً بريطانياً في شرق أفريقيا إنّما هدف بهذا التّعيين إلى الاستفادة منه في حلّ المشكلة اليوغنديّة.



تحرّك بورتال من زنجبار قاصداً يوغندا في أوّل يناير 1893، وكان برفقته الضابط أوين وبيركلي قنصل بريطانيا في ممبسا بالإضافة إلى 200 رجل مسلح من زنجبار، وعندما وصل بورتال إلى يوغندا أنزل في الحال علم شركة شرق أفريقيا البريطانيّة ورفع العلم البريطاني محلّه وكان ذلك في أوّل أبريل 1893[49].

وأنشأ في الحال -أيضاً- نظاماً إدارياً ليوغندا والمحافظات التّابعة لها بصورة مؤسّسيّة تجاوزت الكثير من المستعمرات والمحميات الموجودة في ذلك الوقت[50]، كما أبرم في 29 مايو 1893 معاهدة نهائيّة مع الملك موانجا وضعت يوغندا بموجبها تحت الحماية البريطانيّة[51].

ونصّت المعاهدة على أنّ الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا، قد انسحبت تماماً من يوغندا، وأنّه وإلى أن تصدر الحكومة البريطانيّة قرارها بشأن مسألة يوغندا كلّها فإنّ موانجا قد ألزم نفسه ببعض الشّروط ودخل في ارتباطات الغرض منها الحصول على حماية بريطانيا ومساعدتها وإرشادها، ومن هذه الارتباطات أنّه تعهّد بألا يعقد أيّة معاهدات أو اتّفاقات مع أي أوروبي مهما كانت جنسيته بدون موافقة مندوب الحكومة البريطانيّة[52].

وقد كان بورتال ومنذ رفعه للعلم البريطاني في يوغندا، قد طلب من وزارة الحربيّة إرسال بعض الضّباط البريطانيين الملمين باللغة العربيّة ليتولوا الإشراف على إدارة البلاد. فأرسلت الوزارة أربعة، منهم الكولونيل السير هنري كولفيل، وهو الّذي خلف بورتال فيما بعد في إدارة المحمية، وقد قال كولفيل إنّه جاءته برقيّة في 4 أغسطس 1893 من وزارة الحربيّة الإنجليزيّة تسأله إذا كان يقبل العمل تحت إمرة السّير جيرالد بورتال في يوغندا، وفي 31 أغسطس، كان كولفيل وزملاؤه قد وصلوا إلى زنجبار[53].

ليس هناك أدنى خلاف في أنّ ما قام به بورتال كان على العكس من تعليمات الحكومة الّتي أعطيت له، وفي نفس الوقت يعتبر تأكيداً للتعليمات السّريّة الّتي أعطيت له من قبل وزير الخارجيّة روزبيري. وباستبداله لعلم الشّركة بالعلم البريطاني وقيامه بمهمّة إدارة الدّولة لم يبق من الاحتلال الرّسمي ليوغندا سوى الاعتراف الرّسمي للحكومة البريطانيّة، ولذلك شرع وحتماً بالتنسيق مع روزبيري وجماعته في اتّباع استراتيجية إقناع الحكومة. ومنذ ربيع 1893، بدأ بورتال في إرسال تقارير مفصّلة عن الأوضاع بقصد إغراء الحكومة وتسويق يوغندا إليها، حيث قال في تقاريره:

إنّ فرص التّجارة هنا جيّدة، أنا أنظر إلى شرق أفريقيا كسوق مستقبلي للصناعات الأوروبية، يطالب الواجندا (اليوغنديين) بالأحذية والجوارب والنظارات، وفي كل يوم تظهر طلبيات جديدة[54]. وكتب الكولونيل فرانك رودس في خطاب أرسله بواسطة بورتال يقول: وأمّا بالنسبة للإرساليات الدّينيّة فقد وجدها بورتال في حالة سيئة، فإذا انسحبت بريطانيا من يوغندا فسوف تنشأ حرب إبادة.

وفي أول نوفمبر 1893، كتب بورتال آخر تقاريره من زنجبار لخّص فيه آراءه حول المسألة كلّها، حيث قال: لا بدّ من الاحتفاظ بيوغندا وأنّها ذات موقع استراتيجي عظيم الأهميّة لأنّها تسيطر على شواطئ بحيرة فكتوريا الشّماليّة والغربيّة وتحكم المدخل الوحيد تقريباً إلى بحيرتي ألبرت وألبرت إدوارد، وتسيطر على مساقط مياه نهر النّيل، وهي كذلك المفتاح الطّبيعي لكلّ حوض النّيل وأغنى بقاع أفريقيا الوسطى، أمّا إذا انسحبت إنجلترا وتخلّت عن يوغندا فإنّ دولة أخرى ومن المحتمل أن تكون ألمانيا سوف تستولي عليها، وبذلك تفقد إنجلترا كلّ هذه الأراضي الشّاسعة.

إنّ وقوع يوغندا تحت سيطرة إحدى الدّول الأخرى، معناه امتداد سيطرة هذه الدّولة حتماً ليس فقط على يوغندا والجهات المجاورة لها بل سوف تشمل كلّ البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النّيل والطّرق الطّبيعيّة الكبيرة للمواصلات في الدّاخل، إنّ السيطرة على يوغندا يعني استعلاء النّفوذ والتّفوق التّجاري في أغنى أجزاء أفريقيا وأكثرها سكاناً خلال سنوات قليلة[55].

أدّى هذا التّقرير مع بعض الاعتبارات الأخرى لأن يغيّر السّير وليام هاركورت رأيه الرّافض لضم يوغندا، وقد نشر تقرير بورتال بالكامل في 11 أبريل 1894، وفي اليوم التّالي 12 أبريل، أعلنت الحكومة رسمياً حمايتها على يوغندا. وفي 18 أبريل 1894، صدر الإعلان في شكله الرّسمي والنّهائي[56].

وهكذا، تمّ احتلال يوغندا عن طريق الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا الّتي حاولت في الأوّل جرّ بريطانيا إلى هذا الاحتلال عن طريق تخويفها بأنشطة شركة كارل بيترز، وعندما فشلت في ذلك لجأت إلى احتلالها بنفسها ومن ثمّ وعن طريق سياسة الأمر الواقع الّتي اتّبعها كلّ من روزبيري وبورتال تمّ إلحاقها بالإمبراطوريّة البريطانيّة.

ولعلّه يظهر وبغاية الوضوح التّطابق في الأسلوب بين مهمّة بورتال واحتلال يوغندا ومهمّة غردون لاحتلال السّودان في الفترة (1884–1885)، ففي كلا الحالتين رفضت الحكومة رفضاً باتاً احتلال تلك المناطق، إلّا إنّها أرغمت في النّهاية تحت سلاح التّهديد بالاستقالة، هارنجتون في مسألة السّودان وروزبيري في مسألة يوغندا، كما أنّه وفي كلا الحالتين تمّ تغيير مهمّة المبعوث من إعداد التّقرير إلى مهمّة تنفيذيّة، حيث تحوّل غردون إلى حاكم عام السّودان وبورتال إلى حاكم عام يوغندا، دون أيّ تعليمات من الحكومة البريطانيّة.

وكيفما كان الأمر، فقد وقعت يوغندا تحت الاحتلال البريطاني. ويفترض أن يتحرّك مشروع إعادة غزو السُّودان بعد هذه التّطورات وطبقاً لما أعلنه وزير الخارجيّة؛ روزبيري في مذكرته لمجلس الوزراء في 20 سبتمبر 1892، والّذي برّر فيه مقترح احتلال يوغندا بهدف إعادة فتح السُّودان من الجنوب، إلّا إنّه لم يظهر أي مشروع سياسي متعلّق باستخدام يوغندا في تلك الاستراتيجيّة.

ولعلّ السّبب في ذلك أنّ المنادين باستخدام يوغندا بغرض إعادة فتح السُّودان، قد استنتجوا من موقف الحكومة من احتلال يوغندا أنّها سوف لن تقدم إلى اتّخاذ قرار إعادة فتح السُّودان، فإذا كانوا قد رأوا أنّ الحكومة رفضت احتلال يوغندا الّتي لا تكلّفها أيّ شيء لأنّها في الأساس محتلة من قبل الشّركة البريطانيّة، وأنّ كلّ المطلوب منها تسلم الإدارة فقط، فإنّه سيكون من المستحيل فتح المسألة السُّودانيّة والّتي سيكلّف احتلالها الكثير.

وقد كان روزبيري وبوصفه وزيراً للخارجيّة يعرف هذا الموقف جيداً، وأنّه هدد بالاستقالة كي يحصل على احتلال يوغندا ولذلك سيكون من المتعذّر عليه أن يفتح ملف السُّودان بعد ذلك، ويضاف إلى هذا أنّ بريطانيا كانت تفكّر في هذا الوقت بالانسحاب من مصر نفسها، وفقاً للوعد الّذي قطعته سابقاً.

وعلى هذا، فإنّ التفكير في السُّودان والّذي هو مبني أساساً على الارتباط بالوجود البريطاني في مصر، سيكون بلا شك موضوعاً خارج النّقاش لأنّ بريطانيا في طريقها إلى الخروج من مصر، وربّما كان هذا هو السّبب الّذي دفع بروزبيري أن يبني خطته لاحتلال يوغندا على الادّعاء بأخطار الحروب والمذابح الّتي تهدّد الإرساليات المسيحيّة في يوغندا إذا ما انسحبت الشّركة البريطانيّة، وليس الادّعاء بحماية منابع النّيل.

ومن الطّبيعي أن يقود هذا التّحليل إلى التّساؤل عن لماذا إذا واصل روزبيري مشروعه لاحتلال يوغندا على الرّغم من أنّه قد اقتنع أنّ الحكومة سوف لن تقوم بغزو السُّودان سواء من الجنوب عن طريق يوغندا أو من الشّمال عن طرق مصر؟

أعتقد أنّ احتلال يوغندا نفسها كان هو الهدف بغض النّظر عن الحجج والذّرائع الّتي استخدمت في الاحتلال، لقد أصبحت يوغندا محط أنظار جمعيّة أفريقيا الدّوليّة في بروكسل منذ الأيام الأولى لبعثة غردون إلى الاستوائية (1874-1876). وقد سبق وأن رأينا التّنسيق الّذي تمّ بين غردون وستانلي في قطع الطّريق أمام مصر في يوغندا وتحويل ملكها إلى المسيحيّة، بالاضافة إلى ترتيب إدخال الإرساليات التّبشيريّة والتي هي أيضاً جزء

من شبكة بروكسل الدُّوليّة عن طريق عضويتها في الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا والّتي ضمَّت عند التّأسيس إلى جانب ماكينون وأصحابه جمعيّة التّبشير المسيحي والّذي قال عنه الدُّكتور علي عبده: وكان معه (يقصد ماكينون) من المديرين اثنان من اللوردات وفارسان ومارشال وثلاثة جنرالات، والأغرب من هذا كلّه أنّه كان معه السّير توماس باكستون وكيل جمعيّة التّبشير المسيحي[57].

يضاف إلى ذلك، أنَّ ستانلي نفسه على ارتباط بالجمعية الأفريقيّة الدُّوليّة وجمعيّة دراسات الكنغو بعد أن استدعاه الملك ليوبولد إلى بروكسل في 23 نوفمبر 1878، ليؤسّس معه جمعيّة دراسات الكنغو والّذي أصبح بموجب ذلك المسؤول الأوّل لها في أفريقيا كممثل للملك ليوبولد، وقد كان غردون الّذي تربطه -أيضاً- صلات بالملك ليوبولد قد قرّر تقديم استقالته من الجيش البريطاني ليتفرّغ للعمل في جمعيّة ليوبولد في الكنغو مع ستانلي كما رأينا.

ومع أنَّ ذلك كان جزءاً من الضّغط على الحكومة البريطانيّة لتقبل بتعيينه إلى السُّودان، إلّا أنّه مؤشّر أيضاً إلى الصّلات بينه وبين ليوبولد والجمعيّة الأفريقيّة الدُّوليّة، ولعلّ أهميّة هذه الصّلات ستظهر بوضوح في التّطورات الّتي أدّت إلى إعادة فتح السُّودان خلال الفترة (1896–1898).

ولم يكن ما قام به غردون وستانلي، هو المظهر الوحيد لأهميّة يوغندا فقد سبق وأن قلنا إنَّ للمسألة اليوغندية طابعاً دولياً -آنذاك- إذ اندلعت موجة من المطالبات والعرائض الّتي تقدّم للحكومة البريطانيّة كلّ يوم تندد بالتّوسُّع المصري صوب منابع النّيل، كما أوردنا خطاب صامويل بيكر إلى جرانت والّذي يشتكي فيه من الخطط المصرية في منابع النّيل ومطاليته بحماية يوغندا. وبالنسبة للمسألة السُّودانيّة، لم يكن التّخلي عن فكرة غزوه من يوغندا بمثابة التّخلي نهائياً عن المشروع، فقد استمر التّخطيط للغزو والاحتلال، ولكن عن طريق آخر أكثر تعقيداً وصعوبة، وكان وجه الصُّعوبة في المبرّرات والحيثيات الّتي يجب أن تساق لإقناع الحكومة البريطانيّة خاصة وأنَّ الرّئيس جلادستون، قد قرّر في ذلك الوقت إنهاء الاحتلال البريطاني المؤقت لمصر، وكان يجري مشاوراته في هذا الخصوص مع السّفير الفرنسي في لندن.

وإذا ما تمّ ذلك، فإنَّ احتلال السُّودان سيكون في حكم المستحيل تماماً لأنَّ الأسباب الّتي سيرتكز عليها لتبرير الاحتلال هي حماية منطقة أعالي النّيل من الوقوع في يد الدُّول الأوروبيّة الأخرى، الأمر الّذي سيترتب عليه الإضرار بالوجود البريطاني في مصر، وبالتّالي فإذا ما أريد احتلال السُّودان فينبغي أن لا تنسحب بريطانيا من مصر بل يجب أن تبقى حتى

يتم بناء نظريّة احتلال السُّودان، وهي: من أجل حماية الوجود البريطاني ومصالحه في مصر يجب تأمين حوض النّيل من الوقوع في أيدي الدُّول الأوروبيّة الأخرى، وإذا كانت أجزاء من حوض النّيل تحت الحماية في ذلك الوقت: يوغندا، كينيا، تنزانيا، فإنّ الجزء الخارج عن تلك الحماية هو السُّودان وبالتالي يجب حمايته باحتلاله.

وربّما ولهذا الهدف قام اللُّورد منللر المقيم في مصر ومنذ عام 1892، بالتبشير بسياسة عدم الانسحاب من مصر وتشجيع الحكومة للبقاء، وألف لهذا الهدف كتابه المشهور إنجلترا في مصر: (England in Egypt)، وقام فيه بتمجيد الأعمال البريطانيّة في مصر، الأمر الّذي أثر بدرجة كبيرة على الرّأي العام البريطاني وجعله يميل إلى فكرة البقاء في مصر[58]، ومما تجدر ملاحظته أنّ كتاب منللر قد طرح في نفس الوقت الّذي كانت الحكومة تجري مشاوراتها بشأن الانسحاب من مصر في نوفمبر 1892.

ومع الاختلاف التّام في النّظرة السّياسيّة إلى مصر –آنذاك– حيث يرى رئيس الحكومة وأنصاره الإنسحاب مقابل رفض وزير الخارجيّة وأنصاره، إلّاإنّه سرعان ما انحسم الموقف لصالح الطّرف الثّاني المنادي بالبقاء، ومن غير المعروف على وجه التّحديد ما إذا كانت الظّروف هي الّتي أسهمت في ذلك أم التّخطيط والتّدبير على غرار ما قام به اللُّورد منللر. ويرى البروفيسور لانقار أنّ الّذي قاد إلى تلك النّتيجة، هو أنّ السّفير الفرنسي الّذي يعلم أنّ جلادستون ومورلي ومجموعته يؤثرون سياسة الانسحاب من مصر قام بتجاوز وزير الخارجيّة روزبيري اعتقاداً بأنّه سوف لن يتعاطف معه وتحادث مع الرّئيس جلادستون الأمر الّذي أدى بروزبيري أن يطرح قضيّة مصر كمشكلة وعبّر عن وجهة نظره، وكانت النّتيجة أن قرّرت بريطانيا البقاء في مصر[59].

ومما تتطلب الإشارة إليه، أنّ قرار البقاء في مصر قد سبق قرار احتلال يوغندا بوقت قصير، وكان ذلك عاملاً إضافياً، أسرعت باحتلال يوغندا لأنّ قرار البقاء في مصر يعني ضرورة حماية منابع النّيل ولذلك وكما يقول وليام لانقار بشأن قراري يوغندا ومصر إن من الطّبيعي أن يتبع القرار الأول (البقاء في مصر) القرار الثّاني (احتلال يوغندا) (The one decision followed the other quite naturally. If Egypt was to be held، then the Nile had to be protected)[60].

ويتّضح من قول وليام لانقار، المعادلة المتلازمة الجديدة الّتي نشأت نتيجة لقرار البقاء، ويفهم من هذا التّلازم الجديد الّذي نشأ بين بقاء بريطانيا في مصر وضرورة حماية النّيل أنّ السُّودان عاجلاً أم آجلاً سيكون القرار الثّالث الّذي سيتبع القرارين السّابقين اللّذين أشار إليهما لانقار، وبذلك تستطيع الجهات الّتي تجري وراء احتلال السُّودان أن تجد حلّاً من خلال هذا الوضع الجديد كما سنرى.

هوامش الفصل الثالث

(1) William L Langer ، op ، cit ، p. 121 .

(2) William I. Langer ، op ، cit .

(3) مصر وأفريقيا ، الجهود الكشفية في عصر الخديوي إسماعيل ، ص49 .

(4) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص4 .

(5) نفس المصدر ، ص57 .

(6) Robert O Collins ، op ، cit ، p. p. 21-226 .

(7) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. p. 44-45 .

(8) Robert O Collins ، op ، cit ، p. 24 .

(9) Robert O Collins ، op ، cit ، p. 24 .

(10) المنافسة الدُّوليّة في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص124– 125 .

(11) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. -45 .

(12) مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص-405 406 .

(13) المنافسة الدُّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص148 .

(14) نفس المصدر ، ص150 .

(15) المديرية الاستوائية ، مصدر سابق ، ص315 .

(16) نفس المصدر ، ص327 .

(17) نفس المصدر ، ص315 .

(18) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 43 .

(19) William L Langer ، op ، cit ، p. 120 .

(20) المنافسة الدُّوليّة في أعالي النيل ، مصدر سابق ، ص151 .

(21) William L Langer ، op ، cit ، p. 120 .

(22) William L Langer ، op ، cit ، p. 120 .

(23) المنافسة الدُّوليّة في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص151 .

(24) نفس المصدر ، ص 151 .

(25) Darcy Jean ، Cents Annees De Rivlite Colonale ، P. aris ، 1904 ، p. 354 .

(26) Gardiner A.G ، The life of Sir William Harcourt ، London ، 1923 ، vol ، 2 ، p. 192 .

(27) William L Langer ، op ، cit ، p. 121 .

(28) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 100101- .

(29) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص153 .

(30) William L Langer ، op ، cit ، p. 121

(31) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. -101 .

(32) المنافسة الدّولية في أعالي النيل مصدر سابق ، ص153 .

(33) Leonard Woolf ، op ، cit ، p. 298 .

(34) Lugrd Frederick D ، The Rise of our East African Emp. ire ، London ، 1893 ، vol2 ، p. 574 .

(35) A.G ، Gardiner ، op ، cit ، p. 196-7 .

(36) William L Langer ، op ، cit ، p. 122 .

(37) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. -101 .

(38) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. -101 .

(39) A.G ، Gardiner ، op ، cit ، p. 196-7 .

(40) James B ، Eccentricities of Genius ، London ، 1900 ، p. p. 2735- .

(41) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 102 .

(42) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 102 .

(43) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 102 .

(44) P . erham M ، Lugard:The Years of Adveture ، 18581898- ، London ، 1956 ، p. p. 41127- .

(45) مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السّياسية 1820-1999 ، مصدر سابق ، ص—409 410 .

(46) نفس المصدر ، ص410 .

(47) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 102 .

(48) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 103 .

(49) المنافسة الدّولية في أعالي النيل، مصدر سابق ، ص155 .

(50) G .N. Sanderson ، op ، cit ، p. 103 .

(51) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النيل السّياسية 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص410 .

(52) E.Hertslet ، The Map . of Africa by treaty .vol ، I p. p. 393-395 .

(53) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، 411 .

(54) William L Langer ، op ، cit ، p. 123 .

(55) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص-410 411 .

(56) William L Langer ، op ، cit ، p. 124 .

(57) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص130 .

(58) William L Langer ، op ، cit ، p. 124 .

(59) William L Langer ، op ، cit ، p. 124 .

(60) William L Langer ، op ، cit ، p. 124 .

الفصل الرّابع

السّباق إلى فاشودة الرّشاوى والعملاء والدّبلوماسيّة السّريّة

1895-1890

سبق القول في الفصل الخاص بحملة إزاحة أمين باشا من الاستوائية، إنّ الهدف من وراء ذلك هو ترك المنطقة الاستوائيّة خالية من السّيادة حتى يتسنى بناء تنافس دولي عليها باعتبار الموقع الاستراتيجي لفاشودة الواقعة في المديريّة والمتحكمة في مياه النّيل. وكما كان متوقّعاً، ظهرت عقب إخلاء المديريّة حملات إعلاميّة ارتكزت على التّنبيه بالخطر على المصالح البريطانيّة في مصر إذا ما تدخّلت أيّة دولة أوروبيّة في تلك المنطقة، وقد بلغت تلك الإنذارات مداها بالتصريح الّذي أدلى به المهندس الفرنسي فكتور يرمبت في المعهد المصري عندما كان يتحدّث عن بعض مشاكل هايدرولجيّة النّيل.

وقد كان برمبت منهمكاً منذ سنين في بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها في الصّيف واقترح في بادئ الأمر تشييد خزان عند أسوان، إلّا إنّه ذهب في محاضرته إلى أبعد من ذلك إذ ناقش موضوع إمكانية إنشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتي فكتوريا وألبرت أو عند التقاء السّوباط بالنيل الأبيض. وأوضح قائلاً في هذا الخصوص، أنّه وببناء الخزانات يمكن خزن كميّة أكثر من المياه لاستعمالها في الصّيف غير أنّه ذهب إلى استنتاجات غير معقولة حين قال إنّه لو لم تصرف المياه من خزانات البحيرات في الوقت المناسب، فإنّ الإمداد الصّيفي لمصر سوف يضيع نصفه؛ ولو فتحت الخزانات فجأة ونشأ الفيضان، فإنّ مدينة النّيل ستغرق في كارثة واحدة[1].

ولم يمض وقت طويل على تصريحات برمبت حتى توالت التّهديدات بشأن الأخطار المحتملة لبقاء تلك المناطق خارج دائرة السّيادة المصريّة، فقال الدُّكتور هنري تريل محذّراً:

إنّ قوام مصر ذاته مستمد من المنابع الّتي هي الآن لأوّل مرّة في عصور تاريخها الطّويل أصبحت في متناول يد الدُّول الأوروبيّة القويّة والّتي تستطيع وضع إصبع قابض على نبض مصر وقت ما تريد، وسوف لا يبذل مجهود كبير من قبل علم الهندسة الحديث لبناء خزانات يتم عن طريقها نشر القحط والموت في كلّ وادي النّيل. إنّ مصر لا تستطيع الاستغناء عن حماية دولة عظمى في الشّمال عندما تدنو منها في يوم من الأيام دولة عظمى أخرى من الجنوب وتتسلّط على مقر حياتها[2].

وقال صامويل بيكر وبطريقة غير مباشرة موضحاً إمكانية السّيطرة على مياه النّيل من تلك المناطق المذكورة: إذا استقر بنا الحال في أعالي النّيل فيمكننا أن نسيطر على مصر، وخزان عند ممر ضيق، حيث يخترق النّيل منطقة صخريّة عرضها 80 ياردة خلف مخرجه من بحيرة ألبرت نيازا سوف يرفع منسوب الخزان العظيم على النّيل بمقدار خمسين قدماً ويسيطر سيطرة كاملة على إمداد مصر بالمياه[3]. وكان بيكر يعتبر أنّ قصة المجاعات السّبع الواردة في التّوراة عن مصر من الممكن أن تعلّل بأنّه نتيجة لتحويل مياه النّيل واستشهد بفقرات من الإنجيل تعزّز رأيه[4]، وقال أيضاً: لو استولى عدو متمدّن أو شبه متمدّن على الخرطوم فإنّه يمكنه أن يحوّل مجرى مياه الرّهد والدّندر والنّيل الأزرق وعطبرة ويبعثر مياهها في الصّحراوات، مما يؤدّي بمصر إلى الهلاك المحقق[5].

وتمشى السّير كولن اسكوت منكريف الّذي كان يعمل رئيساً لمصالح الرّي بمصر في ذلك الوقت مع هذه الموجة، حيث قال: ما لا يستطيع أن يعمله المهدي سوف يفعله شعب متمدّن، ويمكنني أن أوضّح حقيقة جليّة هي أن من يستولي على أعالي النّيل يملك زمام مصر، فدولة متمدّنة في أعالي النّيل يمكنها أن تبني قناطر عبر مخرج بحيرة فكتوريا وتسيطر عليها كما تسيطر مانشستر على ثرلمير وسوف تكون هذه العملية سهلة، ولو تمّت فإنّ إمداد النّيل سوف يكون في أيدي هذه الدّولة المتمدّنة وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر المسكينة فإنّها تستطيع أن تغرقها بالفيضان أو تقطع عنها المياه عندما تشاء[6].

وركب الموجة –أيضاً– اللّورد منلر والّذي قال: إنّ عدم وجود تقارير يوميّة عن ارتفاع النّيل أثناء الفيضان كالتقارير الّتي كانت ترد من الخرطوم قديماً هو في حدّ ذاته كما يخبرك بذلك أي مهندس للري سيئة وخطيرة لهذا البلد، إنّ أهالي السُّودان لن تكون

لديهم المهارة الهندسيّة الكافية ليتلاعبوا بالنيل، ولكن على الرُّغم من هذا فإنَّه من المزعج أن نفكر في أنَّ إمداد المياه المنتظم بواسطة النَّهر العظيم، الّذي هو بالنسبة إلى مصر ليس مسألة رخاء ورفاهية بل في الواقع مسألة حياة، سيتعرّض دائماً للخطر طالما أنَّ مياه أعالي النيل ليست تحت السّيطرة المصرية.

ويضيف قائلاً: "مَنْ ينبئنا بما يحدث لو أنَّ دولة متحضِّرة كبرى أو أنَّ دولة لديها مهارة فنية قامت في يوم ما بمشروعات هندسيّة في أعالي النّيل وحوّلت المياه اللازمة للري الصّناعي في مصر. قد يبدو هذا الإجراء بعيداً واعترف بأنَّ هذا بعيد الاحتمال جدًا، ولكن قبل أن نطرح هذا جانباً دعنا نبحث ماذا سيكون شعور سكان أي بلد عادي، وليكن بلدنا على سبيل المثال، لو كان هناك حتى مجرّد اجتماع بعيد في دولة أجنبيّة يبحث في إمكانيّة تغيير كمية المطر السّنوية، سوف لن تشعر مصر بأية راحة أبداً ولا يمكن أن نعتبر أنْ المسألة المصرية قد سويت إلى حدٍّ ما حتى يسود النّظام في وادي النّيل إلى مسافة أبعد من الخرطوم على الأقل[7].

وفوق كلّ ذلك كان الكابتن لوجارد ذو التّأثير الكبير على الرّأي العام في بريطانيا على النّحو الّذي رأيناه في مسألة يوغندا، قد دخل الخط أيضاً محذّراً من خطورة تقدُّم أي قوى أوروبيّة إلى منطقة أعالي النّيل. فبالإضافة إلى مساهمته الفعّالة في دعم حملة ستانلي لإخلاء المديريّة الاستوائيّة وقيامه وبصورة شخصيّة ومباشرة بالاستيلاء على بقايا قوات أمين باشا وتوظيفهم في الشّركة البريطانيّة؛ فقد انضمّ أيضاً إلى طابور المحذّرين من خطورة الوضع في أعالي النّيل، وقال في كتابه الّذي نشره في خريف 1893م:

(أمّا عن فرنسا فلم يكن هناك التزام يمنعها من أن تعتدي على السّودان، وأنَّ مصر قد تركت كلّ مطالبها هناك ولم تعترف فرنسا بالاتّفاقات المعقودة بين بريطانيا من جهة وألمانيا من جهة أخرى، وإذا سيطرت فرنسا على حوض النّيل فإنّها وبدون شك سوف تحتاج إلى الحصول إلى منفذ إلى البحر الأحمر، وإذا ما ثبتت فرنسا مركزها في النّيل الأعلى فمن السّهل أن تشيد خزانات على البحيرات وتقطع عن مصر إمداد المياه في فترة الصّيف)[8].

لم تكن هذه الحملة بريئة بأيّة حال؛ فقد كان من الواجب على هؤلاء الإدلاء بتحذيراتهم في الوقت الّذي يجرى فيه إخلاء منطقة أعالي وليست بعده، حتى يتسنى الاحتفاظ بها ودعمها بدلاً من خسارتها ثمّ التّباكي عليها. وليس بخافٍ أنَّ هذه الحملة استهدفت من

جهة زرع فكرة خطورة بقاء هذه المنطقة خالية في العقليّة الإنجليزيّة، ومن جهة أخرى زرع نفس الفكرة في عقليّة أيّ قوة متمدّنة لها الإمكانيّة الهندسيّة بإنشاء الخزانات للتلاعب والتّحكم بمصر والذي يعني ضمنياً التلاعب ببريطانيا الّتي تحتلها، ومن الحتمي أن يقود زرع مثل هذه الأفكار إلى سياسات واستراتيجيات.

فبالنسبة لبريطانيا، فإنّه من المتوقّع أن يتم الضّغط عليها لاتّخاذ قرار حماية أعالي النّيل من تدخُلات القوى الخارجيّة المتمدّنة، ويتضمّن هذا القرار بالطّبع احتلال السُّودان كونه المنطقة الوسطى من حوض النّيل الخارجة عن السّيادة الأوروبيّة بما فيها فاشودة. أمّا القوة الأوروبيّة الأخرى الّتي ربّما تتقدّم إلى أعالي النّيل لازعاج بريطانيا، فسوف لن تكون سوى فرنسا. وذلك لاعتبارات الخلافات التّاريخيّة بينهما ورفض فرنسا لاحتلال بريطانيا لمصر، أمّا بقيّة القوى الأوروبية الأخرى فليس من المتوقّع أن تلعب دوراً معادياً لبريطانيا في أعالي النّيل، إذ سبق وأن رأينا عزوف ألمانيا عن لعب مثل هذا الدّور حول يوغندا، وقضت على الشركة الألمانيّة الّتي حاولت توريطها في شرق أفريقيا.

وبالنسبة لإيطاليا، فقد كانت بعيدة نسبياً من المنطقة، لأنّها متمركزة حول السّواحل الشّرقيّة لأفريقيا في الحبشة والصُّومال وأريتريا، هذا فضلاً عن رفض إيطاليا لعب دور المهدّد للمصالح البريطانيّة عندما حاولت جماعات الضّغط جرّها إلى ذلك في شرق السُّودان على النّحو الّذي أوضحناه. ويجب أن نشير هنا إلى أنّه عندما نقول فرنسا هي الّتي ستنافس بريطانيا في أعالي النّيل لا نعني أنّها اتّخذت أو تتّخذ هذا القرار، وإنّما نعني أنّ هناك إمكانية للاستفادة من التّناقضات الفرنسيّة البريطانيّة، وكذلك الكراهية الّتي يبديها الفرنسيون نحو بريطانيا بهدف جرّها إلى لعب مثل هذا الدّور.

على كلٍّ، لم يكن من المتوقّع بالطبع أن تتحرّك بريطانيا أو أيّة دولة أوروبيّة أخرى لمجرّد البيانات والتّصريحات الصّحفية والإعلاميّة. فإذا أرادت الجماعات الّتي تخطط لعمليّة احتلال السُّودان اتّباع أسلوب إشعال المنافسة في أعالي النّيل، فلا بد من تحريك القوتين المعنيتين في اتّجاه التّصادم.

وإذا كان بإمكان اللّوبي البريطاني دفع حكومته في هذا الاتّجاه، فإنّ الملك ليوبولد، ملك بلجيكا تكفّل بدفع السّياسة الفرنسيّة نحو منافسة بريطانيا في أعالي النّيل لاعباً بكل الأوراق وبمهارة في سبيل تحقيق هذه الغاية؛ وسنوضّح لاحقاً أسباب لعب الملك ليوبولد لهذا الدور. وكي يصل الملك ليوبولد إلى ذلك جنّد الملك عدداً من كبار المسؤولين الفرنسيين لحسابه وأنشأ مراكز للمعلومات والاستخبارات في فرنسا واستخدم الصّحافة لتسريب المعلومات هذا إلى جانب النّشاطات الأخرى الّتي قام بها بنفسه في فرنسا.

وكان الفرنسي هنري أليس -الّذي جنّده الملك ليوبولد- هو الذّراع الخفي للملك للتأثير به على السّياسة الفرنسيّة لتتّجه نحو فاشودة، يقول استرنسر (Stengers) عن الفرنسي هنري أليس وعن نشاطات الملك ليولد في فرنسا: احتفظ ليوبرلد في باريس وبشكل مسرف بمجموعة من الموظّفين في مكتب للمعلومات أسّسه هناك والّذي اتّضح بعد فترة أنّه مركز للتجسس، ولكن نجاحه الباهر هو في الاختراق من الدّاخل الّذي حقّقه عن طريق هنري أليس، اصبح هنري أليس عميلاً مدفوع الأجر من قبل الملك ليوبولد في مرحلة ما بين أبريل 1891، ولكن من المؤكّد قبل أكتوبر[9]. وخلال الفترة من مايو إلى يونيو 1892، وعندما كانت المفاوضات جارية بين الفرنسيين والملك ليوبولد حول السّياسات في حوض النّيل كان هنري أليس نشطاً جداً، وفي سبيل أن يحصل على مرتبه استخدم هنري كلّ نفوذه أثناء تلك المفاوضات ليؤثر على ريبوت وجيمس وهوسمان؛ وزير المستعمرات وهانوتو؛ وزير الدّولة بالخارجيّة. ويظهر ذلك من رسالة هنري أليس إلى كاميل جونسون ضابط الارتباط في بروكسل والّذي يتسلّم منه هنري مرتبه، حيث بدا مفتخراً بنجاحه خصوصاً مع وزير الخارجيّة؛ هانوتو وريبوت[10].

وفوق كلّ ذلك يعتبر هنرى أليس المتحدّث الرّسمي لأكبر منظّمة استعماريّة نافذة في فرنسا (وهي الجمعيّة الفرنسيّة الأفريقيّة)، وعلى ذلك فإنّ لآرائه وزناً اعتبارياً خاصاً، هذا بالإضافة إلى أنّها تبدو مقبولة من خلال الدّعم الّذي يتلقاه من شخصيات فرنسيّة أخرى من المحتمل، أنّهم متعاونون -أيضاً- مع الملك ليوبولد. ويظهر من وثائق الخارجيّة البريطانيّة أنّ هنري أليس كان هو المحرّك والمخطّط للسياسات الفرنسيّة المتعلّقة بالنيل، ففي رسالة من كوسجين لرئيس الوزراء البريطاني سالسبوري في 17 يونيو 1892، جاء فيها:

(لم يقصر هنري أليس نفسه للعمل من وراء السّتار، ففي الفترة من مايو وحتى يونيو 1892، شارك في المحادثات الخاصة بحوض النّيل، وهو الّذي كان وراء النّقاشات المتوحّشة فيما يتعلّق بأعالي النّيل والّتي استهدفت بريطانيا كما يأمل الملك ليوبولد ويسعى للدفع بفرنسا إلى أعالي النّيل[11]. ويعتبر تأكيدات السّفير البريطاني في فرنسا من أنّ هنري أليس هو المحرّض للسياسة الفرنسيّة تجاه أعالي النّيل دليلاً آخر على ارتباطه بالملك ليوبولد.

وأخيراً، وفي 10 فبراير 1893، وبعد نشاط واسع قام به هنري أليس، أخبر دلكاسيه؛ وكيل وزارة المستعمرات، دي أدنبيرج، أنّه قرّر إرسال حملة إلى بحر الغزال، وعزا كاميل جانسين ضابط الارتباط البلجيكي المسؤول عن هنري، قرار إرسال البعثة الفرنسيّة إلى هنري أليس كما هنا (جانسين) -من جانب آخر- الملك ليوبولد لنجاحه عبر أليس من

تسوية الخلافات الفرنسيّة الكنغوليّة. وينسب المؤرّخ روبرت كولين مباشرة إلى ليوبولد قرار تسيير البعثة الفرنسيّة إلى أعالي النّيل، ويقول: لقد أصبح دلكاسيه وكيلاً لوزارة المستعمرات بعد التّغييرات الّتي حدثت في مجلس الوزراء الفرنسي. ومن خلال جهود هنري أليس السّكرتير العام للجمعيّة الفرنسيّة الأفريقيّة والعميل السّري للملك ليوبولد، تمّ تدوير فكرة إرسال بعثة فرنسيّة إلى بحر الغزال في الدّوائر الحكوميّة على أن يتم التّنسيق في ذلك مع دولة الكنغو منذ العام 1892.

ويضيف كولين: ولم يشجّع ليوبولد هنري أليس فقط وإنّما أمره ليقوم بالضّغط لصالح إرسال البعثة. نفّذ أليس التّعليمات الّتي أعطيت له واستمر عن طريق اللّوبي في الضّغط من أجل البعثة الفرنسيّة الكنغوليّة[12]. ويرى كولين أنّ هنري نجح في جعل وكيل وزارة المستعمرات الفرنسي دلكاسيه يتبنى مشروع إرسال الحملة الفرنسية إلى أعالي النيل (فاشودة)[13].

وإلى جانب هنري أليس، كان للملك ليوبولد عناصر أخرى في عالم المال الدّولي، حيث يعتبر ليوبولد أحد أعضائه أيضاً، وأحد أو اثنين من الارتباطات بين الملك وهؤلاء الكبار معروف بالتأكيد، وهما المصرفي الفرنسي شارلس بونا فاريلا، والآخر هو مدير شركة سكك حديد الكنغو، وكلاهما يداران بصورة غير مباشرة من الملك ليوبولد عبر إلبرت ثييز[14]. وبالمقابل، فإنّ بعضاً من البلجيكيين العاملين في مجال التّمويل في الكنغو والّذين تربطهم علاقة قويّة بالملك يعتبرون أرقاماً مهمّة في سوق الاستثمارات الفرنسيّة الكبيرة، وأحد هؤلاء هو الاسكندر بروني دي تاجي المصرفي الكبير المؤسّس للجنة الأفريقيّة العامة بالنيابة عن ليوبولد[15].

وعنصر آخر وهو البارون إدوارد آمبين، المشغل الرّئيسي للسكك الحديدية والترام في فرنسا والّذي قيل إنّه مكان ثقة الملك.

على كلٍّ؛ وبعد هذه التّرتيبات الّتي جرت من وراء السّتار عبر عناصر الملك ليوبولد في فرنسا أصبحت الخطوة الثّانية هي كيفيّة إخراج أمر البعثة الفرنسيّة إلى النّيل رسمياً من خلال الحكومة. ففي هذه الأثناء يناير 1893، وكما أشرنا في مقدّمة هذا الفصل، قام المهندس الفرنسي برمبت بإلقاء محاضرته حول السّودان النّيلي في معهد الرّي المصري والّذي أشار فيها إلى أنّه بالإمكان قيام أية دولة متحضّرة بإنشاء خزانات على النّيل وإغراق مصر مرّة واحدة.





وبعد ذلك بقليل، قام زميله الفرنسي (زميل المهندس الفرنسي برمبت)؛ المسيو برونت العضو في السّكة الحديد المصريّة بإرسال خطاب إلى زميله في الدّراسة المسيو كارنو الّذي أصبح –آنذاك– رئيساً للجمهورية الفرنسيّة يقترح عليه احتلال نقطة من الأراضي المصريّة تكره إنجلترا ودول أوروبا على الاحتجاج وذلك لفتح المسألة المصريّة، وارتأى أن تكون هذه النُّقطة هي فاشودة في السُّودان المصري لأنّ وصول الفرنسيين إليها من أملاكهم بأفريقيا سهل، ولأنّها مركز مديريّة وأيضاً مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر السُّوباط بالنيل[16]. وبناءً على هذا الطّلب دعا الرّئيس الفرنسي إلى قصر الأليزيه في 5 مايو 1893، كلاً من مسيو دلكاسيه؛ وكيل الوزارة لشؤون المستعمرات والكاشف الفرنسي الميجر مونتيل[17]، والمسيو برمبت كخبير ليقدّم النُّصح حول المواقع الاستراتيجيّة لأعالي النّيل، وقال لهم:

(إنّني أود أن أعيد فتح الكلام في المسألة المصريّة، إنّ السُّودان المصري مشاع الآن وتحتاج فرنسا إلى منفذ على النّيل من أجل محتلكاتها على نهر الأوبانجي[18]. ومن ثمّ قدّم لهما تقريراً عن خطاب برمبت الّذي ألقاه في المعهد المصري للري ورسم لهما خريطة للتقدُّم إلى فاشودة ووضع ليوتارد تحت إمرته. وباحتلال هذه المنطقة يزعزع الفرنسيون مركز البلجيكيين، وفي الوقت ذاته يزعجون البريطانيين حتى يضطروهم إلى الجلاء عن مصر بتهديدهم بقطع إمداد المياه[19].

يلاحظ من هذا الاجتماع، أنّ وكيل وزارة المستعمرات دلكاسية الّذي كلّفه الرّئيس بإرسال الحملة قال في رسالة إلى ادنبيرج في 10 فبراير 1893، أي قبل ثلاثة أشهر من هذا الاجتماع، أنّه قرّر إرسال حملة إلى أعالي النّيل. ومعروف أنّ دلكاسيه كتب هذا الخطاب بعد أن نجح هنري أليس في التّأثير عليه واستحق بذلك الإشادة من بروكسل كما سبق وأن أوضحنا. وبالتالي فإنّ مشاركة دلكاسيه في الاجتماع الّذي عقده الرّئيس في قصر الأليزيه إنّما كان يريد أن يخرج المشروع رسمياً من خلال أجهزة الدّولة. أي أنّ المشروع تمّ حبكه خارج الدّوائر الرّسميّة الفرنسيّة، ثمّ بعد ذلك جرى غرسه فيها.

ولكون أنّ الدّور الّذي قام به الملك ليوبولد عن طريق هنري لم يكن معروفاً –آنذاك– في الأوساط الفرنسيّة، بدأت الشّكوك تظهر حول الطّريقة الّتي تمّ بها اتّخاذ قرار إرسال مونتيل في بعثة إلى أعالي النّيل، وقد استندت تلك الشُّكوك على التّجاوز الّذي تمّ لمجلس الوزراء ورئيسه، والوزراء الرّئيسين الّذين يفترض أن تكون تلك السّياسة جزءاً من مسؤوليتهم، وإنّ رئيس الجمهورية الّذي قرّر إرسال البعثة استناداً على مناشدة صديقه وزميل دراسته المسيو برونت، لم يكن ذلك القرار ضمن مهامه لكونه ليس هو رئيس

مجلس الوزراء المختص بالسياسات، ولذلك أُتهم فيما بعد بتجاوز حدوده الدُستورية كما أُتهم باتباع سياسات خارجيّة سريّة من وراء ظهر الحكومة ووزير الخارجيّة. يقول البروفيسور ساندرسون معلّقاً على قرار إرسال مونتيل في بعثة إلى أعالي النّيل: إنّها لسياسة أفريقيّة وعلى مستوى بطولي، ولكنّها سياسة دلكاسية فقط (وكيل وزارة المستعمرات) وليست سياسة مجلس الوزراء الفرنسي ولا حتى سياسة وزارة خارجيتها.

ويدعم ساندرسون وجهة نظره بقوله، إنّ الوزراء الرّئيسيين في الحكومة قد تمّ تجاهلهم ويقول: الوزير دوفاليه، وزير الخارجيّة، لم يتم استشارته ولا حتى تنويره على الرُّغم من التّداعيات العالميّة الخطيرة لمثل هذه المهمّة، وقد تذمّر دوفاليه في يونيو 1893، من أنّه ترك ليعلم عن مهمّة تعيين مونتيل وإرساله إلى بعثة في أفريقيا من الصّحافة.

ويستطرد ساندرسون قائلاً: إنّ دوفاليه ليس هو الوزير الوحيد الّذي ترك في الظّلام، إنّ دلكاسيه لم يكشف عن التّعليمات الّتي أعطاها إلى مونتيل حتى لرؤسائه المباشرين، فقد تجاوز المسيو هانسوون (وهو وزير المستعمرات المسؤول عن دلكاسيه). كذلك تمّ تجاهل دونكاليه (وهو أحد الزّعماء الاستعماريين في البرلمان).

وبالإضافة إلى هؤلاء، تجاهل دلكاسيه كلّ القادة ذوي الاتّجاهات الاستعماريّة فهو لم يستشرهم ولم يدلي لهم بأيّ معلومات، وحتى ايتانيين (زعيم الفريق الاستعماري في مجلس النّواب الفرنسي) لم يكن يعلم بخطة دلكاسيه على الإطلاق[20]. وقال ماكسي معلّقاً على تجاهل وزارة الخارجيّة: إنّ مهمّة مونتيل استندت على خطبة برمبت في المعهد المصري وهدفت إلى تمكين فرنسا من أن تقول كلمتها حول الشّؤون المصريّة، ولكن وعلى الرُّغم من ذلك لم يكن يعلم وزير الخارجيّة أنّ رئيس الجمهوريّة يدعم دلكاسيه في سياسة خارجيّة سرّية والّتي من الصّعب إحصاء تداعياتها الدّبلوماسيّة الخارجيّة والّتي من المؤكّد ستكون مدمّرة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان على مونتيل –الّذي أختير لقيادة الحملة– أن يتقدّم إلى أعالي الأوبانجى في الحال بقوة كبيرة ثمّ يتقدّم إلى النّيل ويحتل فاشودة، وجرى إعداد التّجهيزات بأسرع ما يكون، إلّا إنّه ظهرت عقبة غير متوقعة، لقد هدّد الملك ليوبولد باستخدام القوّة ضد الحملة الفرنسيّة ومنعها من التّحرُّك إلى فاشودة فلم يتحرّك مونتيل نتيجة لذلك، والسّؤال الّذي يتبادر إلى الذّهن هو لماذا هدّد الملك بوقف الحملة الفرنسيّة مع أنّه هو الّذي استصدر قرارها عبر وسائله الملتوية؟

ترى بعض التّفسيرات أنّ تهديد الملك راجع إلى رغبته في الضّغط على فرنسا للوصول معها إلى اتّفاق في الموضوعات الخلافيّة بينهم في حوض النّيل، إلّا إنّ المرجّح هو أنّه وبعد أن ضمن صدور القرار الفرنسي بالتّوجه إلى حوض النّيل أراد أن يوقف الحملة حتى تؤدي مفعولها في الجانب الآخر وهو بريطانيا. أي أن ينتظر -أيضاً- وبمساعدة اللوبي في لندن أن يتم -أيضاً- استصدار قرار مماثل بإرسال حملة إلى أعالي النّيل الأمر الذي يرجى منه في النّهاية تقدّم بريطانيا لاحتلال السّودان في طريقها إلى فاشودة كما سنرى ذلك بصورة أكثر وضوحاً في مجرى الأحداث المقبلة، غير أنّ مثل هذا الافتراض القائم على استراتيجيّة تعطيل الحملة يجب أن يعني بالضّرورة أنّ قائد الحملة مونتيل يجب أن يكون على الأقل على علم بالأهداف الحقيقيّة لمهمّته، وإلّا فإنّه سوف لن ينتظر أو يماطل. ولذلك، فهل كان مونتيل إذاً أحد عناصر الملك ليوبولد أو واقعاً تحت تأثيره؟

يؤكّد البروفيسور ساندرسن هذا الاتّهام، ويقول: وعلى الرّغم من هذه المجهودات، إلّا إنّ مونتيل اُتّهم بالتماطل وإرجاء تسيير الحملة، فهو ومنذ أنّ تسلّم قيادة الحملة سعى إلى تملية سياساته رافضاً العمل ما لم يتم تبني اقتراحاته السّياسيّة[21]. ويمضي ساندرسون قائلاً: وربّما استند هذا السّلوك على شخصيته الطّاغية مدعوماً في ذلك بالاستعماريين وأصبح منذ تكليفه بمهمّة الحملة في 1893، يعتبر نفسه ليس فقط مستكشفاً عسكرياً مقتدراً، بل دبلوماسياً محترفاً وسياسياً مؤثّراً[22]. ويضيف أيضاً: إلّا إنّ الحقيقة غير ذلك، فالتفسير الذي لا يمكن نفيه في مماطلة مونتيل هو وقوعه -ودون أن يدرك- تحت تأثير عناصر الملك ليوبولد في فرنسا، فمونتيل المتعجرف والمشوّش الأفكار وغير المرتّب وعديم الخبرة السّياسيّة والدّبلوماسية شخص أمكن خداعه والتّلاعب به من قبل أشخاص على درجة عالية من الذّكاء[23].

تثبت الحقائق أنّ هذا الاتّهام حقيقي أكثر من كونه إحتمالياً. فالحلول الدّبلوماسية الّتي طالب بها مونتيل شروط مسبقة لقيامه بالمهمّة، هي نفسها الشّروط الّتي كان يتمناها الملك ليوبولد عندما أمر هنري أليس ليشن حملة إعلاميّة وصحفية تطالب بإرسال حملة فرنسيّة إلى أعالي النّيل، وأنّه لمن الصّعب التّصديق أنّ هذا التّطابق مجرّد صدفة بحتة[24]. ويؤيّد الكاتب بلانشارات، ما ذهب إليه ساندرسون ويكشف الطّريقة الّتي استطاع بها الملك التّأثير على مونتيل ويقول: إنّه وبلا شك عمل الملك من خلال شبكة هنري أليس على إبطاء أو تعليق حملة مونتيل، وللملك أياد أخرى على مونتيل غير طريق هنري أليس، فعندما ضغط مونتيل في مارس 1893، لإرساله إلى بروكسل للتفاوض، برّر طلبه بقوله إنّ له خطاً خاصاً (Private line) مع الملك، إنّ هذا الخط الخاص -وافتراضاً- ربّما هو النّبيل البلجيكي كمدي أورسال الّذي انضمّ للمجتمع الفرنسي في مهمّة سرّية لصالح الملك ليوبولد والّذي على معرفة سابقة بمونتيل.

ويبدو محتملاً جدّاً أنّ أورسال كُلّف من قبل الملك بالتعرُّف على كلّ نشاطات واهتمامات مونتيل. وبحلول 1894، يبدو وكما اعتبر الملك، مونتيل، شخصاً موثوقاً فيه (وبناء على ذلك أمر أورسيل على أن يدعو مونتيل إلى بلجيكا للقيام بمباحثات سرّية وخاصة مع الملك[25]، وقد أخبر مونتيل أنّ أيّ خلاف بين فرنسا وبلجيكا يمكن احتواؤه بشرط أن يوافق له بالذهاب إلى بلجيكا لأنّ ليوبولد سوف لن يقبل بأيّ شخص سوى مونتيل كمفاوض[26].

ومهما يكن من أمر، فلم يغادر مونتيل إلى أفريقيا منذ تكليفه في مايو 1893، إلا بعد منتصف العام التّالي (13 يوليو 1894)، وقد تسبّب وزير الخارجيّة الجديد هانوتو في جزء من تأخير مونتيل، فقد أصرّ هانوتو الرّافض لأيّ سياسات من شأنها تخريب علاقات بلاده بفرنسا، أن يعدل من مهمّة مونتيل وأن يبعده قدر الإمكان من الذّهاب إلى فاشودة أو أعالي النّيل.

وكان قد التقى بمونتيل في اليوم السّابق لمغادرته إلى أفريقيا، وقال له وفقاً لما جاء في مذكّرات مونتيل: أعطاني الوزير تعليمات أن لا أرسل أيّ قوات حتى ولو جندياً واحداً إلى حوض النّيل[27]. ويبدو من خطاب السّفير البريطاني فليبس إلى وزير خارجيته كمبرلي آراء هانوتو حول السّياسة الخاصة بتهديد بريطانيا عن طريق النّيل، يقول فليبس إنّ هانوتو التقى به في 10 أغسطس 1894، وقال له إنّ تقدُّم فرنسا إلى بحر الغزال يعتبر مسألةً خارجةً عن السُّؤال، وعندما سأله فيلبس ما إذا كان سيتّخذ خطوات عملية أم لا؟ ردَّ: هذه مسألة يجب أن نناقشها هنا، لقد سبق وأن أخطرتك إنّنا لا نحلم بالذهاب إلى هناك، هل تتخيّل أنّ شعبين مثل الشّعب الفرنسي والبريطاني يأملون ولو للحظة واحدة أن يذهبوا إلى الحرب في أفريقيا[28].

وأكّد فليبس أنّ هانوتو أعطاه الانطباع والتّأكيد، أنّه سوف لن ينتهج أبداً سياسات مظهريّة من أجل إرضاء النّاخبين والرّأي العام وأنّه وفي سبيل التّنسيق والتّقارب مع بريطانيا من أجل المصالح الأخرى على السّاحة الأوروبيّة فإنّه سوف يضحي بافريقيا بما فيها أعالي النّيل[29]. وقد كان هذا هو نفسه اتّجاه رئيس الحكومة الفرنسيّة السّابق؛ كازمير بيير، فعندما أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجيّة في1893، أظهر عداءً للسياسات المعادية لبريطانيا. وقال بخصوص السّياسة الفرنسيّة في أعالي النّيل، إنّها تدار من قبل موظفين صغار وبالتنسيق مع الوزراء، ومن قبل رئيس الجمهورية الّذي يبدو أنّه نسيّ حدوده الدُّستوريّة. وقال وبلهجة عنيفة، مشيراً إلى التّنسيق الّذي تمّ بين رئيس الجمهورية سادي كارنوت ودلكاسيه ومونتيل بشأن إرسال بعثة مونتيل: من الواضح أنّ سادي كارنوت يجب أن يوضع في موقعه[30].

وكان البرلمان الفرنسي قد بدأ الضغط على الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تسريع تحرُّك مونتيل إلى أفريقيا على الرُّغم من محاولات وزير الخارجيّة هانوتو تعطيل المهمّة، ففي 27 يونيو 1894، بدا المسيو ايتيين؛ زعيم الفريق الاستعماري في مجلس النواب باستعراض تاريخي مطوّل عن نشاط إنجلترا في أفريقيا ملقياً باللوم على الإنجليز لوضعهم العراقيل في طريق الفرنسيين[31]. وتبع ايتيين استعماري متطرّف آخر هو المسيو فرانسوا دونكل، الذي قال إنَّ السّياسة البريطانيّة كرّست نفسها لسنيين عديدة لحماية حوض النّيل، وأخذ دونكل يناقش تقرير المهندس الفرنسي مسيو برمبت وأشار إلى خطط برمبت في تشييد الخزانات الكبيرة عند مصب السُّوباط، وفي البحيرات وقال:

إنَّ هذه مشاريع عظيمة وجديرة بالعبقرية الفرنسيّة؛ إنّ برمبت أصرح مما يجب أن يكون عليه المهندسون، إذ لم يخف أنّه من الممكن خزن مياه كافية في بحيرة ألبرت لمحو المدينة المصريّة إذا ما أطلقت في وقت الفيضان. وذكر دونكل أنّ رغبة فرنسا في السّيطرة على حوض النّيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلا شك منذ توضيحات برمبت هذه، كما بيّن أنّ تقرير برمبت كانت له أهميّة كبيرة في تشكيل السّياسة الفرنسية ومن المحتمل -أيضاً- السّياسة البريطانيّة[32].

وبعد يومين من هذه المناقشة، 9 يونيو 1894، أجاز مجلس النّواب الفرنسي مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك من أجل الدّفاع عن المصالح الفرنسيّة في أفريقيا، وعيّن مونتيل مندوباً سامياً في منطقة أعالي الأوبانجي ووضع كلّ الوكلاء الآخرين تحت إمرته. وفي 16 يوليو 1894، أبحر من مرسيليا إلى أفريقيا[33]. وما أن تحرّك مونتيل إلى أفريقيا حتى هرع الملك ليوبولد إلى تحذير وزارة الخارجيّة البريطانيّة من البعثة الفرنسيّة إلى أفريقيا وإلى نشر الإشاعات عنها، وقامت المخابرات البريطانيّة بتأكيد معلومات الملك في الحال.

وكان قد ظهر تقرير في بروكسل في 4 أبريل 1894، أي قبل ثلاثة شهور من مغادرة مونتيل إلى أفريقيا يقول: إنَّ مونتيل على وشك المغادرة إلى أفريقيا والأهم من ذلك أنّ المسيو دي كازا الموجود في الأبانجي العليا قد صدرت إليه التّعليمات ليتقدّم إلى النّيل، غير أنَّ هذا التّقرير قد اتّضح أنّه زرع وبتعمُّد من قبل ليوبولد (This report was a deliberate plant by Leopold)[34]، ونتيجة لذلك حاول الرّئيس البريطاني روزبيري قطع الطّريق أمام الفرنسيين عن طريق توجيه جيرالد بروتال المفوّض البريطاني في يوغندا أن يرسل بعضاً من ضباطه شمالاً (أعالي النّيل) ليؤمنوا النّيل بعقد الاتّفاقيات مع الزُّعماء المحليين، ولكن ولسوء الحظ لم يستلم بورتال هذه التّعليمات[35].

وينبغي أن نسأل عن لماذا لم يستلم بورتال التّعليمات الخاصة بالذهاب إلى أعالي النّيل وتأمين المنطقة بالاتّفاقيات (وهو الأسلوب المعترف به دولياً آنذاك)، قبل أن تصل البعثة الفرنسيّة الّتي تحرّكت للتو من ميناء مرسيليا؟ إنّ الإجابة عن هذا السّؤال ستكشف بوضوح تام أنّ كلّ التّرتيبات الّتي تجري سواء في فرنسا أو بريطانيا حول أعالي النّيل إنّما القصد منها -وكما ذكرنا- هو للوصول من خلالها إلى قرار احتلال السّودان وليس مجرّد تنافس على منطقة استراتيجيّة، لأنّه وببساطة كان بإمكان البعثة البريطانيّة في يوغندا أن تتحرّك وتصل إلى أعالي النّيل طالما أنّها بقيت خالية من أي سيادة، خصوصاً وإنّها قد استعانت بقوات أمين باشا في احتلال يوغندا، فما هي الصّعوبة في أن تتحرّك أيّ بعثة بريطانيّة على رأس نفس تلك القوات الّتي كانت في نفس المنطقة لاحتلالها وبالتالي حسم موضوع التّنافس على أعالي النّيل؟

ليس هناك ما يمنع على الإطلاق تنفيذ هذا الإجراء، وأيّ تبرير لعدم القيام بذلك يعتبر غير مقبول على الإطلاق، ففي ذلك الوقت كان القانون المتّبع للاحتلال ووفقاً لاتفاقيّة برلين، هو أنّ أيّ جهة تصل إلى أيّ منطقة خالية من السّيادة وتعقد اتّفاقاً مع قيادتها فإنّه يعتبر مالكاً لتلك المنطقة، وعلى جميع الدّول الأوروبيّة الأخرى الإقرار بتلك السّيادة، وإنّ كل الاستعمار الّذي تمّ في ذلك الوقت تمّ بهذه الطّريقة السّلمية لدرجة أنّ يوغندا نفسها كانت قد احتلتها شركة بريطانيّة.

ولكن، ولأنّ القيام باحتلال أعالي النّيل (فاشودة) من يوغندا لا يخدم الهدف الرّئيسي من هذه التّطورات وهو احتلال السّودان، فقد ادّعى بروتال أنّه لم يستلم تعليمات الحكومة الّتي أمرته بالذهاب شمالاً وعقد الاتّفاقيات وتأمين النّيل. وعلى الرّغم من أنّنا لا نملك المعلومات الّتي توضّح لنا لماذا لم يستلم بروتال هذا الخطاب الحيوي الّذي إذا ما تمّ العمل به سيحسم نهائياً موضوع التّنافس حول أعالي النّيل، إلّا إنّنا واستناداً إلى إنتماء بورتال إلى مجموعة اللّوبي من خلال علاقته بلوجارد وروزبيري ونجت باشا، يمكن القول إنّه كان ينفّذ سياسة جماعات الضّغط وليس الحكومة البريطانيّة.

وإذا أضفنا إلى ذلك تآمر بورتال مع وزير الخارجيّة روزبيري حول احتلال يوغندا كما رأينا، فإنّه من غير المستبعد أن يكون بورتال قد استلم الخطاب وادّعى أنّه لم يستلم، مثلما كان يفعل غردون، أو أنّ ادّعاءه بعدم استلام التّعليمات صحيح على افتراض أنّ اللّوبي عطّل إرسال التّعليمات إليه.

ولهذا النّقاش أهميّة جوهرية جدّاً في كلّ التّطورات الّتي أدّت إلى احتلال السّودان، فقد تكرّرت أساليب البعثة البريطانيّة في الممانعة من التّقدُّم إلى أعالي النّيل بطرق شتى، خاصة أثناء اشتداد التّنافس حول أعالي النّيل خلال الأعوام (1896– 1898م)، والذي أدّى في النّهاية إلى التّحرُّك من الشّمال وعلى بعد آلاف الكيلومترات إلى فاشود، ونتج عنه احتلال السّودان كما سنرى ذلك في الفصل التّالي.

وعلى أيّة حال، وصل مونتيل إلى لوانجو في 24 أغسطس 1894، واستعد للانطلاق إلى الدّاخل إلّا إنّه تسلّم تلغرافاً من دلكاسيه يأمره بالتخلي عن المهمّة والتّوجه إلى ساحل العاج، وقد برّر دلكاسيه قراره أنّ فرنسا وبلجيكا قد توصلتا إلى اتّفاق بينهما وأصبحت بموجب ذلك المهمّة منتهية، إذ إنّ الطّريق إلى بحر الغزال قد أصبح مفتوحاً أمام فرنسا بتلك الاتّفاقيّة[36].

غير أنّ هذا السّبب لوقف الحملة لم يكن صحيحاً، لأنّ وزير الخارجيّة؛ هانوتو، قد احتج على قرار وقف الحملة الّذي لم يؤخذ رأيه فيه[37]. وهذا يعني أنّه لو كان صحيحاً أنّ الحملة قد أوقفت بسبب الاتّفاق مع بلجيكا فكان من الأجدر أن تتّخذ وزارة الخارجيّة الّتي أدارت المفاوضات هذا القرار، خاصة وأنّ وزيرها كما رأينا كان ضد الحملة من الأساس وحاول تعطيلها وعندما فشل أمر مونتيل أن لا يقرب من حوض النّيل. وقد اتّضح –أيضاً– وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً أنّ الملك ليوبولد كان وراء قرار تحويل مهمّة مونتيل من البحيرات إلى ساحل العاج، فقد أرجع الفرنسي جورج دليبكيو في كتابه: (الجنرال مارشال عام 1936)، ذلك التّحويل إلى: إمّا لبعض الأيادي الخفيّة في مكتب الاستخبارات البريطانيّة (Intelligence britannique)، أو لبعض السّيدات الفرنسيات المتملّقات واللائي يدين وكأنّما ألحقن بصورة غير رسميّة بمكتب الملك ليوبولد للمعلومات في باريس[38].

وبعد نحو أكثر من أربعة أشهر من وقف حملة مونتيل، استأنفت فرنسا مشروع تقدّمها إلى حوض النّيل بتعيين الكاشف الفرنسي ليوتارد بدلاً عن مونتيل، وكانت الأسباب الظّاهريّة والمباشرة لهذا القرار كما يرى الدّكتور محمد فؤاد شكري، هو فشل المفاوضات بين الحكومتين الفرنسيّة والإنجليزيّة بشأن تسوية المناطق المختلف بينهما في ميدان الاستعمار الأفريقي، وبشأن التّوغل في أقاليم النّيل الأعلى.

فقد تمسّك كلّ فريق بموقفه، فرنسا تريد الامتداد إلى حوض النّيل وبريطانيا تريد وقف النّفوذ الفرنسي عند حوض الكنغو. ويضيف شكري من الأسباب –أيضاً– الإشاعات الّتي راجت –وقتذاك– عن نشاط الكونيل الإنجليزي كولفيل في يوغندا، وأنّه يعتزم الزّحف للوصول إلى حوض النّيل الأوسط بعد رفع العلم البريطاني على وادلاي وتسلّم رسمياً منذ مايو 1894، إدارة محميّة يوغندا[39].

ففي 17 نوفمبر 1894، وافق مجلس الوزراء الفرنسي على مهمّة ليوتارد، وأصبحت السّياسات الخاصة بأعالي النّيل لأوّل مرّة هي السّياسة الرّسمية لمجلس الوزراء، والأهم من ذلك أنّها أصبحت السّياسة الرّسميّة للدوائر البيروقراطيّة والّذين أصبحوا على إلمام تام بها، وبالتالي لم تعد بعد الآن مجرّد سياسات خاصة بدلكاسيه. وبتعبير آخر يمكن القول إنّ (شتلة) ليوبولد قد نجحت وأصبحت تستند إلى جذور فرنسيّة دونما حاجة إلى رعاية دلكاسية بعد الآن، وعلى الرُّغم من إصدار قرار تعيين ليوتارد من مجلس الوزراء، إلّا إنّ التّعليمات الّتي أعطيت له لم تكن معروفة، ويقول المستر رينوفين، إنّه بحث عن هذه التّعليمات في أرشيف وزارة المستعمرات إلّا إنّه لم يجدها[40]. وفي هذه المرحلة بدأ الصّراع الفرنسي البريطاني حول أعالي النّيل في الظُّهور بصورة علنيّة وصارخة، يقول البروفيسور مكي شبيكة إنّ قرار مجلس الوزراء الفرنسي الخاص ببعثة ليوتارد لم يبق سرياً بالكامل، فقد هبّت الرّيح على الحكومة البريطانيّة من مواقف الحكومة الفرنسيّة.

ففي يناير 1895، ظهر في الصّحافة الفرنسيّة مقالٌ بالاسم الأدبي (pen-name) لهنري أليس، أورده الصّحفي بريشر والّذي يعمل في نفس الوقت السّكرتير العام للجنة الأفريقيّة الفرنسيّة، جاء فيه أنّ على فرنسا أن تأخذ موقعاً في النّيل حتى تستطيع أن تمنع التّوغل البريطاني[41]. وقد كان هنري أليس قد أصبح شخصاً غير موثوق فيه في الأوساط الفرنسيّة في ذلك الوقت، حيث قتل في 1 مارس 1895 لأسباب تتعلّق بالخيانة[42]. ومن ثمّ بدأت الحرب الكلاميّة بين فرنسا وبريطانيا في الصّحف ومجلس النّواب. في 12 فبراير، صرّح المسيو دي برازا؛ حاكم إقليم الكنغو الفرنسيّة، أنّ اتّفاق الكنغو وفرنسا بتاريخ 14 أغسطس 1894، ضمن لفرنسا دخول وادي النّيل، وقال إنّ على فرنسا أن تتقدّم من هذه الناحية، والوصول إلى وادي النّيل من الجنوب هو الوسيلة الوحيدة الّتي ستمكّننا في يوم ما من حلّ المسألة المصرية وفق مصالحنا[43].

وبعد ذلك بمدة قصيرة، في 28 فبراير 1894، صرّح المسيو دي لونكل في مجلس النّواب الفرنسي قائلاً إنّ السّياسة الفرنسيّة في التّقدُّم نحو بحيرة تشاد وأعالي الأوبانجي وأعالي النّيل، لم تكن مبنيّة على فرص إنشاء مستعمرات دائمة في هذه المناطق غير الصّحيّة وإنّما هدفت السّياسة الفرنسيّة إلى الضّغط على الإنجليز لجعلهم يحترمون وعودهم بشأن الجلاء عن مصر، وأنّ فرنسا وقد ضمنت الآن الوصول إلى أعالي النّيل تستطيع مهاجمة إنجلترا من الخلف وأنّ السّياسة الفرنسيّة زودت براهين وحجج جديدة لاستعمالها في المفاوضات، وأنّ فرنسا حصلت على الكثير من الضّمانات[44].

وفي المقابل، بدأت الصّحافة البريطانيّة في تحريض حكومتها ضدّ هذه التّصريحات الفرنسيّة، فقالت صحيفة "التّايمز" ذات الإنتشار الواسع والنّفوذ: (يظهر تماماً من تصريح دي لونكل أنّ الإمبرياليين الفرنسيين سوف لا يستريحون حتى يروا العلم الفرنسي مرفوعاً على أعالي النّيل، فماذا ستعمل الحكومة البريطانيّة؟ لقد سارت قوة فرنسية بتكتّم شديد منذ ثمانية شهور ولا بدّ أن تكون الآن محلّ ترحيب من النّيل، ويبدو أنّ فرنسا والملك ليوبولد على وفاق تام، إذ إنّ دولة الكنغو أمرت بإنشاء معسكرات تدريب لأربعين ألف رجل من أجل العمليات في أعالي النّيل)[45]. ولقد أدّت مقالة صحيفة "التّايمز" إلى التّصريح الشّهير الّذي أدلى به السّير إدوارد جراي؛ وكيل وزارة الخارجيّة البريطانيّة في 28 مارس 1895، وهو التّصريح الّذي ترتّب عليه بعد ذلك إسراع الخطى نحو أعالي النّيل من كلا الطّرفين.

ففي 11 مارس 1895، استجوب السّير أليس اشميد بارتلت الحكومة في البرلمان عن أقوال دي برازا ودي لونكل، وسأل قائلاً: هل تستطيع الحكومة أن تذكر الآن بوضوح أنّ كلّ الطّريق المائي لنهر النّيل داخل تحت النّفوذ البريطاني، وأن بريطانيا سوف لن تسمح بأيّ احتلال أجنبي للنيل؟[46] وهل تأكيدات المسيو دي برازا الّتي زعم فيها أنّ معاهدة فرنسا والكنغو بتاريخ 14 أغسطس 1894، تضمن لفرنسا الدُّخول إلى وادي النّيل؟ وهل صحيح -أيضاً- أنّ تفسير مسيو دي لونكل النّائب الفرنسي لتلك المعاهدة الّتي اعتبر بموجبها أنّ الطّريق من الكاب إلى القاهرة أصبح مقطوعاً[47].

أجاب السّير إدوارد جراي؛ وكيل وزارة الخارجيّة البريطانيّة، قائلاً إنّ اتّساع النّفوذ البريطاني في وادي النّيل محدّد بالاتّفاقات الّتي أبرمت مع ألمانيا وإيطاليا سنة 1890، وإنّه لا يستطيع الإضافة إلى البيان الّذي قيل وقتذاك، وعندما ألحّ بارتلت في أنّ يصرّح عما إذا كان هذا التّحديد يتضمّن أنّ كلّ الطّريق المائي لنهر النّيل داخل تحت النّفوذ البريطاني، أجاب جراي بـ(لا). وقال: ولكن مناطق النّفوذ المصري والبريطاني معاً تشمل كلّ الطّريق المائي للنيل.

شكّلت استفهامات أشميد بارتليت في مجلس العموم بادرة حملة على الحكومة البريطانيّة، ففي 28 مارس 1895، ألقى السّير أليس بارتلت في مجلس العموم بياناً مفصّلاً عن الموقف، وأكّد أنّ تأمين أعالي النّيل كان أحد المسائل الرّئيسية في السّياسة الخارجيّة، كما أكّد أنّ التهّديد النّاتج عن طموح الفرنسيين، هو أن يمدوا نفوذهم من غرب أفريقيا إلى البحر الأحمر، وإذا تحقّق ذلك فإنّ كلّ شمال أفريقيا بما فيه مصر سيصبح ممتلكات فرنسيّة، وسيصير البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسيّة وسوف تكون المسألة خطيرة جدّاً إذا أقامت فرنسا نفسها في أعالي النّيل.

واستشهد السّير بارتليت ببعض الآراء، قائلاً: قال السّير صامويل بيكر إنّ أيّ قوّة أوروبيّة تقبض على أعالي النّيل تجعل مصر تحت رحمتها، وقال أحد العسكريين إنّه لو كان هو المهدي لجعل مصر تدفع كل ربع جالون من الماء يجري إليها في النّيل. واقتبس بارتليت آراء منكريف، وأورد مضيفاً: "وقبل ذلك بقليل ذكر السّير كولن اسكوت منكريف الخبير في المسائل المائيّة الخاصة بمصر، أنّ المالك المتمدّن لأعالي النّيل يقبض على مصر في قبضته. إنّ أيّ أمّة متحضّرة في أعالي النّيل يمكنها أن تبني أكبر قناطر منتظمة عند مخرج بحيرة فكتوريا نيازا وستكون هذه العمليّة سهلة، وإذا نفذت فإنّ تغذية النّيل ستكون في أيديهم، وإذا كان حظ مصر الصّغيرة المسكينة سيئاً واشتبكت في حرب مع هؤلاء القوم الّذين هم في أعالي النّيل فإنّهم يستطيعون إغراقها أو قطع مدد المياه عنها وفق إرادتهم، توجد الآن إشاعات عن تقدّم الفرنسيين في هذه المنطقة وستجد الحكومة البريطانيّة نفسها أمام الأمر الواقع. إنّ تصريحات دي برازا ودي لونكل، لا تدع مجالاً للشك في أهداف المستعمرين الفرنسيين.

وكما ولو أنّ بيان بارتليت المفصّل والّذي حشد فيه كلّ المعلومات الّتي قيلت أثناء الحملة الإعلاميّة الأولى، تمهيداً لجراي الّذي أدلى بالبيان الّذي قلب الأوضاع والعلاقات البريطانيّة الفرنسيّة رأساً على عقب. ناقش جراي أولاً الوضع بصفة عامة وخاصة التّهمة الّتي وجّهت إلى الحكومة بأنّها أظهرت الجبن في موضوع معاهدة الكنغو، ثمّ قال: إنّ الاتّفاقات الّتي عقدناها في سنة 1890 مع ألمانيا، وفي سنة 1891 مع إيطاليا، للحصول من هاتين الدّولتين الكبريين على الاعتراف بمنطقة النّفوذ البريطاني لا يجهلها أحد، ومع أنّ هذا النّفوذ لم تعترف به رسمياً غير الدّولتين المتعاقدتين، فقد علمت به دول أخرى منذ خمس سنوات. وأضاف جراي: وأمّا في ما يتعلّق بمطالبنا في مصر فإنّ إنجلترا تحتل مركزاً خاصاً كوصية على الدّفاع عن مصالح مصر، ولم تقبل مطالب مصر وحدنا بل قبلتها وأكّدتها حكومة فرنسا، لقد قلت من قبل على إثر مطالب مصر، إنّ منطقة النّفوذ البريطاني تمتد على طول مجرى النّيل، وهذه النّظرية ترجع إلى منطق الحوادث في السّنوات الأخيرة ولا سيما الحوادث الّتي عرفها العالم جميعه منذ سنتين.

وتساءل جراي عما إذا كانت هناك بعثة فرنسيّة ستتوجّه من غرب أفريقيا إلى وادى النّيل للتوغل حتى ضفة هذا النّهر اليسرى وقال: "وأنا بدوري أطلب من المجلس ألا يعير هذه الإشاعات اهتماماً، ليس لدى وزارة الخارجيّة سبب يحملنا على الاعتقاد بأنّ بعثة فرنسيّة تلقّت الأوامر بأن تدخل أو لديها نيّة دخول وادي النّيل. وختم جراي بيانه مهدّداً: وإنّي لأذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إنّه استناداً إلى مطالبنا القائمة على الاتّفاقيات الّتي وقعناها وعلى مطالب مصر في وادي النّيل وهذه المطالب وآراء الحكومة فيها معروفة من

الحكومة الفرنسيّة معرفة كاملة وواضحة، فلا أعتقد أنّ الإشاعات تستحق التّصديق، لأنّ تقدم تجريدة فرنسيّة بناءً على أوامر سريّة من جانب أفريقيا الآخر إلى أراضٍ مسلَّم بحقوقنا فيها منذ زمن طويل، لا يمكن أن يعتبر عملاً متناقضاً وغير منتظر فقط، بل يجب أن تعرف الحكومة الفرنسيّة حق المعرفة أنّ هذا عمل غير ودي وهكذا ستعتبره إنجلترا[48].

أثار بيان جراي عاصفة من الاحتجاجات في كلٍّ من لندن وباريس، وصف البارون دي كورسيل، السّفير الفرنسي في لندن تصريح جراي بأنّه متغطرس وبمثابة إنذار بالحرب، ووصفه هنري لا بوشير كإنذار حرب ضد فرنسا. وعلى الرّغم من ذلك ازداد وزن تصريحات جراي باستغلاله من قبل المعارضة وعناصر اللّوبي بالطبع، فقد استخدمه وزير الخارجيّة نفسه لأكثر من ثلاث مرّات، وقال عنه الشّير تمبل إنّه إجابة كاملة للنفوذ البريطاني من بداية النّيل إلى نهايته، وأضاف: إنّ على فرنسا أن تعرف أنّنا وعندما نصدر بياناً فسوف ندافع عنه[49].

ومن الجانب الآخر، اتّهم بعض الوزراء جراي بتعمُّد تخريب العلاقات مع فرنسا. وذلك وبالإضافة إلى اللّغة القوية المستخدمة والّتي وصفت بإعلان الحرب، فإن جراي قد أدلى ببيانه في المجلس دون أن تكون الجلسة مخصصة أساساً لمناقشة قضايا أعالي النّيل، وإنّما كانت جلسة حول النّيجر. هذا إلى جانب أنّ المفاوضات كانت جارية بين فرنسا وبريطانيا، حيث انهارت عقب هذا البيان، ولهذا السّبب اتّهم الوزير هاركورت جراي بتعمُّد الإدلاء ببيانه ووصفه بالقذف المتعمَّد، الأمر الّذي دفع جراي فيما بعد أن يكتب مبرراً الأسباب الّتي أدت به إلى إلقاء مثل ذلك البيان.

كما اتّهم الوزير هاركورت وزير الخارجيّة كمبرلي –أيضاً– بقيامه بهجوم مخطط ضد فرنسا إلّا إنّ كمبرلي أجاب أنّه أعطى جراي بعض التّعليمات العامة ولكنّه لم يقل له أن يستخدم عبارات محدَّدة ولا حتى عبارة: عمل غير ودي (unfriendly action) وأضاف مبرراً: إنّ جراي لم يكن يقرأ من بيان مكتوب وإنّما من ملاحظات بسيطة ومبعثرة، وقال جراي نفسه إنّ كمبرلي خوّله صباح 28 مارس 1894، بأن يستخدم لغة حازمة في موضوع النّيجر ولكن لم يقل له شيئاً عن موضوع النّيل.

وبخلاف المناقشة الّتي أثيرت نتيجة لتصريح جراي في الدّوائر البريطانيّة كان هناك بطبيعة الحال فزع جلي في باريس، وما كان من المتصوَّر مبلغ دهشة هانوتو وحكومة فرنسا عندما سمعوا فجأة بهذه القنبلة في منتصف المفاوضات الّتي كانت لا تزال معلّقة في لندن[50].

احتج البارون دي كورسيل السّفير الفرنسي في لندن، وأشار إلى أنّ تصريح جراي معناه أنّ الإنجليز سوف لا يقبلون أيّ سؤال عن حقوقهم في نفس المنطقة التي كانت موضوع المفاوضات مع فرنسا، وأنّه في الواقع يعتبر وضع يد لامتلاك كلّ حوض أعالي النّيل.

وأجاب كمبرلي؛ وزير الخارجيّة البريطاني على ذلك، أنّ ترديد مطلب لا يمكن أن ينظر إليه كأنّه وضع يد للامتلاك، وذكر في خطاب أرسله في أول أبريل 1895 إلى دوفرين؛ السّفير البريطاني في باريس، بشأن محادثاته مع دي كورسيل؛ السّفير الفرنسي في لندن ما يأتي: قال البارون دي كورسيل إنّه لا يمكنه إلّا أنْ يعتبر التّصريح الّذي قيل في مجلس العموم كأنّه وضع يد لامتلاك الجزء الخاص بنا في حوض النّيل الأعلى، وأجبت لأنّي لا أرى أنّ ترديد مطلب خاص بمنطقة نفوذ في حوض النّيل قد أحطنا به سابقاً الحكومة الفرنسيّة علماً كما في الإمكان اعتباره وضع يد للامتلاك، وسوف أذكره -أيضاً- بأنّنا ذكرنا بعبارة واضحة إنّنا لا نتجاهل مطالب مصر، وأكّدنا للحكومة الفرنسيّة أنّه إذا حاولت مصر في المستقبل استرداد المناطق الّتي كانت تحتلها سلفاً (السّودان) فإنّنا سوف نعترف بحقها في امتلاكها[3].

وكان كمبرلي قد طلب من السّفير الفرنسي في لندن أن ينقل إلى وزير خارجيته؛ هانوتو، أن لا يعيروا تصريحات جراي أيّ أهميّة وأنّ عليهم أن ينظروا إلى الأفعال وليس الأقوال، وكان لهذا الطّلب أثره في ترضية الخواطر إلى حدّ ما إلّا إنّ الحقيقة هي أنّ تلك التّصريحات مثّلت في الواقع نهاية للمفاوضات الطّويلة بين الطّرفين الّتي بدأت عقب قيام الفرنسيين بالاستعلام عن مناطق النّفوذ البريطاني.

طالب البريطانيون لأنفسهم بشواطئ النّيل حتى فاشودة شمالاً، ولمصر بالمنطقة الممتدة من حدودها حتى الخرطوم جنوباً على أن تترك المنطقة بين الخرطوم وفاشودة مفتوحة لمن يستولي عليها أولاً، ولم توقع المعاهدة حتى قال جراي فجأة بيانه التّهديدي مصرّحاً في الوقت نفسه، أنّ مناطق النّفوذ المصري والبريطاني تغطي معاً كل الطّريق المائي النّهري لوادي النّيل.

يقول البروفيسور وليام لانجار، إنّ خبراء التّاريخ وجدوا صعوبة في فهم الأسباب الّتي أدّت إلى استخدام لغة قويّة في الوقت الّذي لم يكن هناك حاجة واضحة لها، وقد كتب جراي نفسه في مذكّراته عن الأسباب الّتي يعتقد أنّها أدّت به إلى تلك التّصريحات، حيث قال: ولم تكن مسألة سيام هي المسألة الوحيدة الّتي تنازعنا عليها مع فرنسا، فقد كانت ثمّة منازعات وحوادث لا نهاية لها في غربي أفريقيا، ثمّ إنّ احتلال بريطانيا لمصر كان دائماً مثار سخط الفرنسيين، وقد كان موقفهم إزاء ذلك الاحتلال من أسباب مضايقتنا باستمرار.

وكانت أفريقيا الغربيَّة هي المرعى الخصيب لوقوع الحوادث، فقد كان الموظفون البريطانيون يجوبون البلاد ويعقدون مع الحكام الوطنيين معاهدات جعلناها أساساً لما لنا من الحقوق، وكان الموظَّفون الفرنسيون يقومون من ناحيتهم برحلات كرحلاتنا ويعقدون معاهدات كمعاهداتنا، وكثيراً ما كانت معاهداتهم تناقض معاهداتنا، وهو ما أدَّى بطبيعة الحال إلى حدوث الفوضى، فلقد كان من المستطاع أن يقال في أيِّ وقت، إن إحدى المعاهدات لم تعقد مع حاكم وطني بل مع تابع غير مستقل وتكون بناءً عليه المعاهدة المعقودة معه لا قيمة لها، وكثيراً ما تصادف أنَّ الحاكم المستقل كان ميالاً إلى عقد معاهدة مع الموظَّف البريطاني على أن يعقد معاهدة مشابهة لها مع الموظَّف الفرنسي بشرط أن تأتي الواحدة بعد الأخرى.

ويستمر جراي موضحاً: وعلى كلٍّ، فقد جاءت إلى وزارة الخارجيَّة في صباح أحد الأيام في مارس 1895، أنباء وقوع تُعد لا مسوِّغ له مقرون بشيء من التَّحرُّش، وقد استمر هذا التَّعدي منذ وقت طويل، وكان من المحتمل أن يوجَّه إلى عضو في مجلس العموم سؤالاً في هذا الصَّدد. نعم، كان زعماء المعارضة يؤيِّدون وزارة الأحرار بصفة عامة في الشُّؤون الخارجية. ولكن كان يوجد دائماً بعض أعضاء مستقلين جعلوا ديدنهم التَّنزُّع بأيِّ إشاعة عن وقوع اعتداء أجنبي للحملة على حكومة الأحرار، ثمَّ لا تنس الأعضاء أنصار الاستعمار الإمبراطوري وخاصة أفريقيا، فقد كانوا شديدي القلق لهذا التَّعدِّي الفرنسي المتواصل، وكان من المقرَّر أن يجري الاقتراع في مجلس العموم على اعتمادات وزارة الخارجيَّة بعد ظهر ذلك اليوم ومسائه.

فذهبت إلى اللُّورد كمبرلي الَّذي عيِّن وزيراً للخارجيَّة بعد أن صار لورد روزبيري رئيساً للوزارة في سنة 1894، فأخبرته أنَّ البحث في المجلس قد يؤدِّي إلى المناقشة في أعمال الفرنسيين في غربي أفريقيا، وسألته رأيه فيما ينبغي أن أقول بمناسبة الأنباء المقلقة الأخيرة، فكان جوابه: إفعل كلَّ ما تستطيع ولكن لا تنس أن تكون لهجتك حازمة، ولم تكن غربي أفريقيا بين جدول أعمال ذلك المساء، ولكن كان سيل الأسئلة شديداً فيما يختص بوادي النّيل ومآرب فرنسا فيه، وكانت الألسن قد رددت أن تجريدة فرنسيّة في طريقها إلى تلك الأقطار، وهذه هي النُّقطة الَّتي طلب إليّ إيضاحها، وقد كنا واثقين من أنَّه ليست هناك تجريدة ذاهبة إلى وادي النّيل ولم تكن ثقتنا هذه على غير أساس لأنَّ تجريدة مارشان كما تبيّن فيما بعد لم تغادر مكانها في أثناء وجودنا في وزارة الخارجيَّة.

وعلى ذلك، فقد كان ثمة متسع من الوقت للفت نظر فرنسا إلى ما نريد لفتها إليه، دون أن نضطرها إلى التقهقر أو العدول عن شيء تكون قد قامت به، وقد كان من المستحيل أن يحدث حادث في ذات المكان لأنه لم يكن ثمة جنود فرنسيون أو إنجليزيون في السُّودان، وقد تزاحمت كل هذه المسائل في ذهني وأنا جالس في مقاعد الوزارة أفكر فيما سأقوله، ولا شكَّ في أنَّ الفرنسيين يكونون قد ركبوا متن الشَّطط فعلاً إذا هم اخترقوا أفريقيا كلها ليصلوا إلى أعالي النّيل.

وقد شعرت بشيء من التّحمُّس عندما أشار أحد الأعضاء في سياق المناقشة إلى احتمال وصول الفرنسيين إلى وادي النّيل، ومهما كانت اللّهجة الّتي أردت استعمالها فيما يختص بأفريقيا الغربيَّة، حيث المصالح متعارضة والأعمال متباينة والموظفون البريطانيون والفرنسيون في نشاط دائم، فإنَّها لم تكن ملائمة بحال ما لمسألة وادي النّيل، فرأيت أن استعمل في موضوع النّيل ما سمح لي باستعماله من الحزم والشّدة (ربَّما يقصد بذلك أن يستخدم الحزم والشّدة اللّذين سمح له بهما الوزير كمبرلي أن يستخدمهما في موضوع النّيجر في استخدامهما في موضوع النّيل). ثمّ أطلت التّفكير فيما ينبغي استعماله من الكلمات بقدر ما يسمح به ما لديَّ من الوقت القصير الّذي كنت ملزماً فيه بالإصغاء إلى ما يلقية أعضاء المجلس من الخطب، ثمَّ نهضت للخطابة وقلت كلَّ ما استطعت أن أقوله وعدم احتراسي أن أضم اسم مصر إلى اسم بريطانيا العظمى في كلِّ ما له علاقة بالمطالبة بالسودان.

وفي اليوم التّالي، حدثت ضجة في باريس وأخرى في لندن على ما فهمت، فإنَّ فريقاً من الوزراء عارض أيّ توسع في أفريقيا مهما كان نوعه واعتبر احتلال مصر نفسها تورُّطاً داعياً إلى الأسف، وأظهر استياءه من الخطبة الّتي ألقيتها في المجلس، بينما كان الفريق الآخر ومنهم كما استنتجت اللّورد روزبيري؛ رئيس الوزراء واللّورد كمبرلي، كان يرى أنَّ ما قلته صواباً ومفيداً، وليس يخفي أنَّ مسألة الحقوق السّياسية في السُّودان كانت وقتئذ موضع نزاع شديد فيما بين إنجلترا ومصر.

ولقد رأيت بعد مرور عدة سنوات، أي عندما استولى السّير هيربرت كتشنر على الخرطوم والتقى بتجريدة مارشان والعلم الفرنسي، أن خطبتي هذه قد وضعت كوثيقة من وثائق الدّولة بين الوثائق المهمّة الّتي نشرت إبان النّزاع الّذي قام بسبب تلك الحملة، ويستدل من سير الحوادث أنَّ الوزارة (وزارة روزبيري) لا بدَّ أن تكون قد استفادت أعظم فائدة من تلك الخطبة بعد خروجي من وزارة الخارجيَّة.

على أنّ نظرةً إلى الحوادث الماضية تجعلني أتساءل أكانت تلك الخطبة سبباً في إرسال تجريدة مارشان؟ وهل كان الفرنسيون يرسلون تجريدة ما لو لم تدر أي مناقشة في مجلس العموم في ذلك الصّدد؟ فإن كان ذلك كذلك فليتني لم ألق تلك الخطبة مطلقاً. أمّا إذا كان الأمر بالعكس وكانت تجريدة مارشان من الأمور التي بت فيها في باريس من قبل فلا تعتبر الخطبة إذاً في محلّها فقط بل كانت نافعة لا بل وضروريّة لتعيين الموقف الذي تقفه الحكومة البريطانيّة سلفاً وتحتفظ به كائناً ما كانت العواقب إذ نازعها فيه منازع، إذ لا بدّ للمرء عند وقوع حادث أن يكون له رأي خاص إزاءه فيعمل ما يظنُّه صواباً حتى إذا ما مرّ الحادث وانتهى دور المرء إزاءه وصح للإنسان إزاءه أن يلتفت إلى الماضي ويتساءل هل أخطأ أم أصاب في الدّور الذي لعبه ويستعرضه وينتقده بينه وبين نفسه[52].

لم يقبل البروفيسور وليام لانقار مبرّرات جراي وشكّك فيها قائلاً: وأنّه لمن الصّعب على الإنسان أن يوافق على هذه الرّواية من غير تحفظ، حقاً أنّ كمبرلي كما اعترف هو بنفسه أنّه أعطى السّير إدوارد جراي بعض التّعليمات العامة، ولكن مشروع البيان عن مشكلات النّيجر كان قد عرض على هاركورت والّذي حذف كلّ الكلمات التي تدل على مهاجمة فرنسا. ويضيف لانقار: وفي مجلس العموم في 28 مارس 1895، سأل السّير أليس اسميدت بارتلت بعض الأسئلة من مسألة النّيجر قبل مناقشة الوضع الخاص بأعالي النيل، فليس هناك سبب يجعل جراي لا يعطي الجواب كما عدّله هاركورت، أمّا إذا كانت وزارة الخارجيّة البريطانيّة جاهلة حقاً بالتجريدة الفرنسيّة، فهذا دليل على إهمالها وتقصيرها لأنّ خبر هذه التّجريدة لم يكتم في الصّحافة الفرنسيّة، وتأكيد جراي بأنّ شكه في قيام تجريدة فرنسيّة أتى بعد ذلك وأنّ بعثة مارشان لم تقم إلا أخيراً مضلل تماماً، إذ لم يكن هناك سؤال في ذلك اليوم 28 مارس 1895، عن حملة مارشان وإنّما كانت هناك أسئلة موجهة عن نشاط ليونارد خليفة مونتيل.

ويخلص لانقار إلى القول: وعندما يقال كلٌّ هذا يصعب على الإنسان أن يجد مبرراً لتصريح جراي، فماذا يقال عن سياسي يعد بياناً عن موضوع ما ثمّ يحوّله ببساطة إلى موضوع آخر وينهيه بقول تهديدي وإنذاري ضدّ ما يعتبره هو نفسه مجرّد احتمال؟[53].

عموماً، اتّجهت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا عقب تصريحات جراي إلى العمل الجدي. ففي 10 أبريل 1895، اتّخذت الغرفة التّجارية في لندن قراراً طالبت فيه باتّخاذ إجراءات تؤكد السّيطرة على وادي النّيل من يوغندا وحتى فاشودة وإكمال خط سكة حديد ممبسة. وفي الوقت نفسه أبلغ الكولونيل كولفيل المندوب السّامي في يوغندا بأن يقول للفرنسيين إنّه لا يوجد شيء يستطيع إيقاف التّقدم البريطاني في وادي النّيل، وفي نفس الوقت كذلك كتب اللورد روزبيري رأساً إلى القاهرة يسأل كرومر:

عما إذا كانت الحكومة المصريّة قلقة لتقدُّم الفرنسيين، وهل أبدت أحير أرغبة في التقدُّم حتى دنقلا؟ وهل من الصّعب على الفرنسيين أن يتوغلوا في بحر الغزال؟ وأجاب د ه م بأنّ حكومة القاهرة قلقة جدّاً لنشاط الفرنسيين وأنّ خبراء الحكومة العسكريين يعتقدون أنّ فرنسا لن تجد عناءً كبيراً في الاستيلاء على بحر الغزال وأنّ الرّأي العام المصري كله يؤيد استرداد السُّودان بوجه عام[54].

أمّا من الجانب الفرنسي، فقد ظهر في مايو 1895، مونتيل وبعض رفاقه في باريس، وكان أحدهم هو الكابتن مارشان الّذي تأثر لدرجة كبيرة بالأفكار والخطط الّتي أوحى إليه بها رئيسه مونتيل، فأخذ يقوم بدعاية واسعة وسط السّياسيين ويستحث الحكومة بالمذكرات من أجل إرساله في حملة إلى أعالي النّيل[55]. وبدعم من الاستعماريين النّافذين الرّسميين وغيرهم وضع مارشان خطة تفصيلية لمشروع حملة فرنسيّة إلى النّيل[56]. ولشخصيته القويّة وقدرته على الإقناع استطاع أن يكسب بسرعة المسيو هانوتو وزير الخارجيّة إلى جانبه، وبدا أنّ هذا المشروع الجرئ، مشروع التّقدم السّريع إلى أعالي النّيل الّذي أعد مرّات ومرّات يجري التفكير فيه تحت تأثير مارشان[57].

في هذه الأثناء، ظهر الملك ليوبولد على السّاحة وقد نجحت كلُّ خططه في جعل فرنسا وبريطانيا تتنافسان في منطقة أعالي النيل، ولم يكن هذا التّخطيط بالطّبع يرجع إلى الملك وحده وإنّما إلى اللّجنة الدُّوليّة الأفريقيّة الّتي كوّنها الملك ليوبولد وبعضوية عدد من الدُّول الأوروبية هذا إلى جانب جهود اللّوبي البريطاني الّذي فشل في احتلال السُّودان في (1884– 1885)، وأراد العودة إلى السُّودان عن طريق إثارة هذا التّنافس والاستعانة بالملك ليوبولد.

وعندما تأكّد له إصرار كلٍّ من بريطانيا وفرنسا اللّجوء إلى سياسة التّقدُّم إلى أعالي النّيل واحتلالها وحسم الخلاف بذلك، حاول الملك أن يجرّب الحل الدبلوماسي الّذي يحصل منه على السُّودان دون مشقة دفع بريطانيا لتتقدّم عسكرياً إلى فاشودة.

ففي يناير 1895، تولى رئاسة الوزارة الفرنسيّة فلكس فور، عقب كازمير بيرييه الّذي كانت خبرته قليلة بالمغامرات الإمبرياليّة، وكان فور صديقاً قديماً لليوبولد، وما كاد يستقر في منصبه حتى وصل ملك البلجيك إلى باريس[58]. وفي سبتمبر 1895، قضى أحد عشر يوماً في زيارة المسارح والمتاحف ولكنّه أيضاً تداول بإسهاب وتبادل الرّأي مع الرّئيس فور وهانوتو وريبو وليبون وبعض السّياسيين الفرنسيين الآخرين ولم تتّضح نتيجة هذه المباحثات، ولكن من الواضح أنّه قد وضعت خطة عمل مشتركة إذ ابتدأ ليوبولد على الفور استعداداته لحملة كبيرة بقيادة البارون دانس[59].

وكان واضحاً أن تتعاون الحملة بقدر الإمكان مع بعثة مارشان الّتي من المتوقّع أن تتحرّك إلى أعالي النّيل على الرُّغم من عدم اتخاذ القرار. ولم يذكر شيء في التّعليمات الّتي أعطيت إلى دانس عن الحدّ الّذي وضع في أغسطس 1894، وقيل له أن يذهب بعيداً إلى الشّمال بقدر ما يستطيع، وأعطي تعليمات مختومة لا يفتحها إلّا عندما يصل إلى فاشودة!

بعد هذه الزّيارة ظهر ليوبولد في لندن في أكتوبر 1895، وأجرى محادثات مع الرّئيس سالسبوري، وطلب ليوبولد تأجير السُّودان من الخديوي واجتهد في إقناع الرّئيس بذلك، وبطبيعة الحال لم يتشجّع سالسبوري لهذا الاقتراح الغريب خوفاً من إثارة فرنسا[60]. وعاد ليوبولد مرّة ثانية إلى لندن في ديسمبر 1895، وفي هذه المرّة عزف على وتر علاقته الوثيقة مع الفرنسيين الّذين -كما زعم- تعاملوا معه دون تحفّظ، وتكلّم بعبارات غامضة قائلاً إنّ هذه أزمة فريدة لا نظير لها وإنّ هذه الفرصة لا تعوّض مطلقاً، وطلب في ختام لقائه أن يقوم الخديوي بمنح السُّودان إلى شخص خبير بالشؤون الأفريقيّة، وفي مقابل ذلك كلّه سوف تكون لإنجلترا الحريّة في ضم ما تشاء من الصّين. وإذا قسمت الإمبراطوريّة العثمانيّة إلى أجزاء فيجب أن تسترجع إنجلترا مصر ثانية.

استمع سالسبوري إلى هذه المشروعات الخيالية ولم يصدق مطلقاً أن المقصود أخذها بجد واهتمام، وشعر على أية حال أنّ ليوبولد كان مشتاقاً لإثارة بعض المناقشات عن وادي النّيل وأن يكون لفرنسا ضلع في هذه المناقشات، وشعر رئيس الوزراء أكثر من أيّ وقت مضى بالحاجة إلى جعل الحالة هادئة حتى تستعد إنجلترا كما يجب، وكتب إلى الملكة يقول: فرصتنا الوحيدة هي جعل الحالة هادئة حتى يمد خطنا الحديدي إلى يوغندا مسافة تمكننا من إرسال الفرق العسكريّة بواسطته[61].

وفي منتصف يناير، ظهر الملك ليوبولد للمرّة الثّالثة في لندن وألحّ مرّة أخرى على اقتراحه بشأن تأجير السُّودان، وقال إنّه عندما يتغلّب على السُّودانيين سوف يضعهم تحت إمرة وتصرُّف بريطانيا، ومن الممكن استخدامهم في غزو واحتلال أرمينيا، وكان هذا شيء كثير على اللّورد سالسبوري فكتب إلى الملكة يقول: إنّ الفكرة غريبة وأذهلته لدرجة كبيرة حتى أنّه أسرع وحوّل مجرى الحديث خشية أن ينزلق لسانه إلى تعبير شائن، ووافقت الملكة على أنّ تقدير زيارة الملك كان بعيداً عن الصّواب تماماً وأنّ مقترحاته سخيفة وسقيمة وغير معقولة، وأضافت: ويظهر حقاً أنّه فقد توازنه العقلي[62].

ومهما قيل عن غرابة أفكار ليوبولد حول تأجير السُّودان، إلّا إنّه كان يعني ما يقول تماماً، فقد سبق له وأن اقترح على ستانلي عقب عودته من مهمّة إخلاء المديرية الاستوائية أن يقوم بتجنيد 20 ألف كنغولي ويتقدّم بهم إلى احتلال السُّودان، إلّا إنّ ستانلي رفض هذا

العرض. ومنذ ذلك الوقت لم يتوقّف لحظة من التّفكير للوصول إلى هذا الهدف، وإنّ خطته بجعل فرنسا وبريطانيا تتنافسان في أعالي النّيل ليحقق من خلاله احتلال السّودان قد أصبح الآن قاب قوسين أو أدنى، إذ إنّ فرنسا وبعد تصريحات جراي تركت المفاوضات واتّجهت إلى دراسة مشروع إرسال مارشان إلى أعالي النّيل على الرُّغم من معارضة بعض الدوّائر الرّسميّة بينما اتّجهت بريطانيا إلى استئناف العمل في خط سكة حديد ممبسة تمهيداً للتقدُّم إلى أعالي النّيل من الجنوب.

وبالتّالي فإنّ العروض الّتي قدّمها ليوبولد حول تأجير السّودان لم تكن سقيمة وسخيفة كما اعتبرتها الملكة، لقد كان ليوبولد يطمح في تحقيق هدفه دون أن يضطر إلى مواصلة خططه بدفع القوتين إلى الذّهاب إلى فاشودة، ولو كانت بريطانيا تعلم ما ينتظرها بعد رفضها حلّ الايجار الّذي اقترحه ليوبولد لكانت قد وافقت منذ اليوم الأوّل وهو الأمر الّذي سنراه في تطورات السّباق نحو فاشودة في الفصل القادم.

غير أنّ ما يجب ملاحظته في اقتراحات ليوبولد هو استعداده لوضع السّودان بعد التّأجير تحت سلطة وإشراف بريطانيا أو تسليمه إلى شخص خبير بالشؤون الأفريقيّة، فالسُّؤال الّذي يطرح نفسه هو لماذا يجتهد بهذه الصُّورة في الحصول على السّودان، ومن ثمّ يسلّمه إلى بريطانيا أو بريطاني خبير بالشؤون الأفريقيّة؟ أعتقد أنّه من الصّعب الإجابة عن هذا السُّؤال دون وضعه في إطار علاقات وارتباطات اللّوبي البريطاني بالملك، كما سيرد ذلك لاحقاً، وما يمكن قوله على وجه الاختصار هنا أنّ ليوبولد باقتراحه الحصول على السّودان، ومن ثمّ إلحاقه ببريطانيا أو إعطائه لشخص خبير بالشؤون السّودانيّة والّذي سوف لن يكون سوى أحد عناصر جماعات الضّغط البريطانيّة قد كشف نفسه بأنّه يعمل لصالحها.

أو وبصورة أدق يمكن القول، إنّ اللّوبي البريطاني وبعد أن فشل في احتلال السّودان على النّحو الّذي رأيناه في الفصول السّابقة لجأ إلى الاستفادة من الملك ومشاريعه الأفريقيّة والمنظّمة الأفريقيّة الدّوليّة للوصول إلى إعادة احتلال السّودان.

هوامش الفصل الرّابع

(1) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص162.

(2) H.D. Traill ، The Burden of the Egypt ، 1896 ، pp544-565

(3) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، 343

(4) William L Langer ، op ، cit ، pp105-106.

(5) William L Langer ، op ، cit ، p106.

(6) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص99.

(7) William L Langer ، op ، cit ، p107.

(8) Lugrd Fredrick ، op ، cit ، pp384-5.

(9) Stengers ، op ، cit ، pp3845-.

(10) Stengers J ، La Premiere Tentative De Reprise Du Congo ، 1949 ، pp386-7.

(11) FO 842202/.

(12) Robert O Collins ، op ، cit ، pp36-37.

(13) Robert O Collins ، op ، cit ، pp-37.

(14) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 136

(15) Fox Bourne ، Civilisation in the Congoland: A story of International Wrong-Doing ، London ، 1903 ، p140.

(16) السّودان المصري، مصدر سابق، ص20.

(17) William L Langer ، op ، cit ، p127.

(18) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، 334.

(19) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص163.

(20) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p143.

(21) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p150.

(22) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p150.

(23) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p150.

(24) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p151.

(25) Blanchard ، op ، cit ، p25.

(26) Monteil ، Souvenirs Vecus ، Paris 1924 ، pp108-10.

(27) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، 338.

(28) FO 27/3186.

(29) FO 27/3186.

(30) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p157.

(31) William L Langer ، op ، cit ، p135 .

(32) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص173 .

(33) William L Langer ، op ، cit ، p139.

(34) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p163.

(35) Robert O Collins ، op ، cit ، pp 38.

(36) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، 338.

(37) G.N Sanderson ، op ، cit ، p190.

(38) J.Delebecque ، vie du General Marchand ، Paris ، 1936 ، pp67-8.

(39) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسية 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص445.

(40) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، 340.

(41) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، 340.

(42) G . N.Sanderson ، op ، cit ، p212.

(43) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص188 .

(44) William L Langer ، op ، cit ، p263 .

(45) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص341 .

(46) William L Langer ، op ، cit ، p264 .

(47) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص189 .

(48) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p213- 214.

(49) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p216

(50) William L Langer ، op ، cit ، p261 .

(51) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص197 .

(52) اللّورد جراي ، مذكّرات اللّورد جراي وتبعة الحرب العالميّة الكبرى ، تعريب الأستاذ علي أحمد شكري ، ط2 ، ص-217 222

(53) William L Langer ، op ، cit ، p265.

(54) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، 345.

(55) IBID ، 488-449 .

(56) Robert O Collins ، op ، cit ، p 49.

(57) IBID ، PP488-449 .

(58) William L Langer ، op ، cit ، p269 .

(59) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص202 .

(60) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 18821902- ، op ، cit ، P349 .

(61) William L Langer ، op ، cit ، p269- 270 .

(62) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan 1882-1902 ، op ، cit ، P350.

الفصل الخامس

مسرحيّة التّنافس الدّولي في أعالي النّيل

احتلال السّودان في الطّريق إلى فاشودة

1898-1896

بدأت الخطوات الفعليّة لعمليّة الاحتلال بعد فشل الملك ليوبولد في الحصول على السّودان عن طريق الإيجار، حيث اتّجه بعد ذلك للتنسيق مع الفرنسيين. وقد قيل تعليقاً على هذا التّنسيق إنّه ينوي القيام بعمل كبير وإنّ ذهنه لا يزال يستطيع تدبير أشياء واسعة وما كانت تلك الأشياء الواسعة سوى التّعاون مع الفرنسيين للوصول إلى فاشودة، الأمر الّذي سيترتّب عليه مباشرة تحرُّك البريطانيين أيضاً.

ولم تكن هناك أيُّ مشكلة في الجانب الفرنسي للتقدُّم إلى أعالي النّيل واحتلال فاشودة، ولكن كانت المشكلة في الجانب البريطاني، فمنذ أن أثيرت قضيّة فاشودة كانت الحكومة البريطانيّة ترى أنّه يمكن احتواؤها عن طريق إرسال بعثة من يوغندا إلى أعالي النّيل لتسبق الفرنسيين وتحسم المسألة. وكانت الجماعات المعارضة ترى أنّ التّحرُّك من يوغندا سوف لن يؤدي إلى تحقيق غرضها –وهو احتلال السّودان– ولذلك كانوا يسعون إلى سياسة تقضي بالتّحرُّك من الشّمال، وقد سبق وأن رأينا أنّه عندما أمرت الحكومة البريطانيّة بعثتها في يوغندا لأن تتحرّك وتحتل أعالي النّيل قبل وصول الفرنسيين إليها لم يتم تنفيذ هذا القرار لأنّ بورتال قال إنّه لم يستلم تلك التّعليمات. ومعروف أنّه وفي حال سماع

الحكومة البريطانيّة مرّة أخرى لأنباء تحرُّك مارشان فإنّها سوف تأمر -أيضاً- بعثتها في يوغندا وليست بعثتها الموجودة في القاهرة، ولكن ومن المؤكّد -أيضاً- أنّ بعثة يوغندا سوف لن تذهب إلى أعالي النّيل مهما كان الثّمن لأنّها امتداد لجماعات اللّوبي وليست الحكومة، وبالتّالي كان لا بدّ للجماعات ذات المصلحة لتحريك القوات من جهة الشّمال (مصر والسُّودان) أن يجدوا حلّاً لهذه المعضلة.

وكانت المعضلة هي عدم وجود قوات بريطانيّة أو مصريّة في السُّودان حتى يمكن تحريكها إلى فاشودة إذا اقتضى التّنافس ذلك، غير أنّ الفرصة سنحت لحلّ تلك المشكلة بإدخال القوات البريطانيّة إلى السُّودان وذلك عندما طلبت إيطاليا والّتي كانت تحتل كسلا من بريطانيا مساعدتها بتخفيف الضّغط عليها من قبل قوات المهديّة. وشكّل ذلك الطّلب فرصة لجماعات الضّغط في بريطانيا لإقناع الحكومة بإرسال القوات لمساعدة إيطاليا، ولكن الغريب في الأمر أنّه تمّ اقتراح إرسال القوات الّتي ستساعد الإيطاليين إلى دنقلا وليس إلى الشرق أو كسلا.

وكان الهدف واضحاً من هذا الاقتراح، وهو إدخال القوات إلى دنقلا كخطوة أولى بحيث أنّه وعندما يحين نقاش مسألة فاشودة مرّة أخرى وتحاول الحكومة البريطانيّة الاستعانة ببعثتها في يوغندا وتخفق في ذلك نتيجة للأسباب الّتي ذكرناها، فإنّ الخيار الثّاني أمام بريطانيا حتماً سيكون هو تحريك القوات الموجودة في دنقلا لأنّها الخيار العملي الوحيد لسبق الفرنسيين من الوصول إلى فاشودة، وتحريك القوات من دنقلا إلى فاشودة يعني احتلال الخرطوم أولاً وهو الهدف النّهائي من كلّ هذه التّطورات.

بدأت تطوّرات استغاثة الإيطاليين واقتراحات إرسال القوات البريطانيّة والمصرية إلى دنقلا إثر المعلومات الّتي تلقاها السّفير الإيطالي في بوطرسبيرج بأنّ الخليفة عبدالله التّعايشي يسعى للتحالف مع الأثيوبيين ضدّ إيطاليا ومرّر تلك المعلومات إلى الحكومة البريطانيّة. وعلى خلفية ذلك سأل رئيس الوزراء البريطاني قنصله في القاهرة بارنج عما إذا كان مظاهرة عسكريّة على الحدود السُّودانية المصريّة سوف تخفف الضّغط على الإيطاليين في شرق السُّودان أم لا؟[1] ردّ بارنج قائلاً إنّ المسؤولين العسكريين البريطانيين في القاهرة يعترضون على أيّ عمل من طبيعته مجرّد التّظاهر، ويعتقدون أنّ التّقدّم ومن ثمّ الانسحاب سيقوي من كبرياء الأنصار خاصة إذا دخلوا في تحالف مع الحبشة، ويرون -أيضاً- أنّ التّظاهر لا يفيد الإيطاليين في شيء وأنّ أي أرض تؤخذ من الأنصار يجب الاحتفاظ بها[2].

وقد اتّفق بارنج نفسه مع هذه التّقديرات العسكرية، وأضاف قائلاً إنه من الصّعب إقناع الحكومة المصريّة بصرف أموالها في سبيل دعم الإيطاليين فقط لأنّه في ذلك تجاهل لمصالحهم التي يجب أن يروها في أيّ خطة، وفي رأي بارنج أنّ هناك خيارين للتعامل مع المشكلة، الأوّل هو جمع القوات المصريّة في وادي حلفا والتّحرّك بهم ربّما إلى دنقلا، والثّاني هو التّحرّك من سواكن إلى عطبرة، والخيار الثّاني هو الأفضل لأنّه أسهل وسيعطي الإيطاليين المساعدة الفعليّة[3].

وكان ردُّ رئيس الوزراء سالسبوري هو أنّه يجب الانتظار قبل عمل أي شيء حتى يتأكّد أنّ الأنصار فعلاً متقدّمون إلى كسلا[4]. ولعلّه يستشف من ردّ سالسبوري على الرّغم من أنّه هو الّذي طلب من بارنج رأيه في كيفية تخفيف الضّغط على الإيطاليين، أنّ طلبه استند على المعلومات الّتي وصلته من السّفير الإيطالي، ولذلك قرّر أن لا يتحرّك حتى يتبيّن حقيقة تلك المعلومات، هذا إلى جانب أنّه اعتقد أنّ أيّ تحرّك بريطاني في السّودان سوف يقابله تحرّك فرنسي في جنوب السّودان، وهو الأمر الّذي لا يود حدوثه[5].

وفي 24 فبراير 1896، أخبر السّفير الإيطالي فيررا وكيل وزارة الخارجيّة ساندرسون بصفة غير رسمية أنّ إيطاليا سوف تنسحب من كسلا إذا لم تلق أيّ مساعدة[6]. ومع ذلك فقد أخطر الطّليان الحكومة البريطانيّة في فبراير 1896، أنّ هناك مظاهر تمرُّد بين القوات الوطنيّة في مستعمرة أريتريا، قضت الحكومة عليها ولكن من المحتمل أن تكرر وعندئذ سوف تضطر الحكومة الإيطاليّة إلى إخلاء كسلا. ومن المعروف أنّ احتلال الطّليان لكسلا عندما وافقت عليه إنجلترا في الظّروف الّتي مرّت بنا كان احتلالاً مؤقتاً[7]، وعلى ذلك فقد سأل سولسبوري بارنج للمرة الثانية في 4 فبراير 1896، عن رأيه فردّ أنّه وبعد استشارته للعسكريين في القاهرة فإنّ أفضل طريقة لمساعدة إيطاليا هي إرسال قوة عسكريّة من سواكن لتحتل منطقة تقاطع خور بركة وبعد ذلك ترسل قوة أخرى لتحتل كوكريب في الطّريق إلى بربر، بهذين الإجراءين يمكن وقف تقدُّم الأنصار نحو كسلا[8]. رفض العسكريون البريطانيون في لندن مقترحات القاهرة وقالوا إنّ احتلال هاتين المنطقتين لا يمكن أن يتم بدون قتال وحتى لو تمّ ذلك، فإنّه عرضة للحصار من قبل الأنصار الأمر الّذي يتطلّب إرسال قوّة كبيرة بعد ذلك لرفع الحصار، وقد كان العسكريون في لندن يفضّلون التّقدُّم بحملة عبر النّيل بدلاً عن حملة الشّرق الّذي يؤيّده بارنج[9].

ويذكرنا هذا الجدل حول التّقدُّم من الشّرق أو النّيل لمساعدة الإيطاليين، الجدل الّذي دار عام 1884 لنقاش خط سير حملة إنقاذ غردون، حيث رأينا تمسُّك الجنرال ولسلي بخط النّيل واتّضح في النّهاية أنّ هدفه كان لتسيير حملة كبيرة لاحتلال السّودان بعد توسيعه

للحملة المتوسطة الّتي وافقت عليها الحكومة البريطانيّة. ويبدو أنّ إصرار العسكريين للمرّة الثّانية في 1896 لحملة عبر النّيل بدلاً من حملة الشّرق ليست لأسباب عسكريّة بأية حال، لأنّ مساعدة الإيطاليين في شرق السّودان لا يتم بإرسال حملة عبر النّيل إلى دنقلا، وإنّما ووفقاً لبارنج ولأيّ منطق سليم -أيضاً- يتم بحملة عبر سواكن إلى الشّرق.

فكما رفض العسكريون في لندن مقترحات بارنج، فقد رفض رئيس الحكومة سالسبوري كلّ الاقتراحات جملة واحدة، فلا حملة من الشّرق ولا عبر النّيل، وقال متذمّراً: ليست لنا مصلحة كبيرة في احتلال إيطاليا لكسلا، لقد ذهب الايطاليون إليها بدون استشارتنا بل وضد رغبتنا، وليس لنا نحن ما نجنيه في الوقت الحاضر من احتلالنا لها أنفسنا، فقوة الخليفة آخذة في النّقص المطّرد ومن الجلي أنّ السّياسة الّتي يجب اتّباعها هي الانتظار (awaiting game is the obvious policy) ففي أي وقت نصبح فيه أصحاب السّيطرة في وادي النّيل يمكن تناول مسألة كسلا بسهولة، وإلى أن يحدث هذا تبقى كسلا قليلة الأهميّة.

ويقول البروفيسور ساندرسون، إنّ سالسبوري مصمم على تجنّب التّقدّم من الشّمال لخطورته في إثارة الفرنسيين من الجنوب، كما ينفي أن يكون سالسبوري يعني بقوله، عندما نكون سادة النّيل، يقصد شمال السّودان (When Salisbury wrote of being master of the Nile ، there is no need to suppose that he was referring exclusively to the northern Sudan).

ومعنى هذا النفي، أنّ سالسبوري وحتى هذا الوقت لم يكن يفكّر في أصل القضيّة المصريّة السّودانيّة وما إذا كان يجب إعادة فتح السّودان أم لا، فهو يرى في الاقتراحات الخاصة بتقدّم القوات البريطانيّة سواء من شرق أو شمال السّودان في إطار مساعدة الإيطاليين ليس إلّا، أمّا رؤيته لتأمين منابع النّيل من التّحرُّك الفرنسي هو أن تتقدّم بريطانيا من مستعمراتها في شرق أفريقيا وبالتحديد يوغندا، ويرى أنّ ذلك هو الحل الأمثل والأقصر.

ظلّ الإيطاليون يطلبون المساعدة حتى أنّهم عرضوا إعادة كسلا إلى الإنجليز ولكن سالسبوري طرح كلّ هذه العروض والمسائل لتجري مجراها، وحتى الأيام الأخيرة من فبراير 1896، لم يصل نبأ موثّق عن معلومات تجمّع قوات الأنصار أمام كسلا، إلّا إنّه عقب ذلك مباشرة وقعت كارثة عدوة وأصبحت استغاثات الايطاليين من أجل المساعدة أكثر إصراراً وأهميّة إلّا إنّه وعلى الرّغم من ذلك لم يلتفت إليهم سالسبوري. وأمام هذا الرّفض البريطاني، قرّر بارنج وكتشنر والملحق العسكري البريطاني في روما والّذي وصل

إلى القاهرة في مهمّة تتعلّق بمساعدة الإيطاليين، قرروا التّصرُّف دون موافقة حكومتهم، وصمّموا على إرسال قوة من طوكر إلى كسلا لتطّلع بالدفاع عنها بدلاً من الإيطاليين وأرسل بارنج هذا المقترح تلغرافياً إلى رئيس الحكومة سالسبوري دون أمل كبير في موافقة حكومة لندن عليه. ولم يسمع شيء عن ذلك حتى كانت السّاعة الثّالثة من صباح 13 مارس 1896، إذ تلقى كتشنر برقية تنبئه بقرار التّقدُّم من وادي حلفا إلى عكاشة ودنقلا[10]، وقد قالت البرقيّة:

"إنّ الحكومة البريطانيّة وبعد التّشاور مع الثقات العسكريين، ترى أنّ احتلال دنقلا يعتبر أعظم مظاهرة لتخفيف الضّغط وتحويل الأنصار عن كسلا، وأنّ من صالح مصر اتّخاذ هذا الإجراء، ومن العدل –حينئذ– مطالبتها بتحمُّل نفقات هذه الأعمال العسكريّة، وأنّ من شأن احتلال دنقلا كذلك أن يقضي على كلّ فكرة في مهاجمة مصر[11]". وقالت أيضاً: "وإلى جانب هذا، أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ونستفيد من نفس الجهد لزرع القدم المصرية في أعالي النّيل[12]".

لقد كان هذا القرار مفاجئاً لجميع الأوساط المتابعة لتلك التّطورات –آنذاك– ويقول البروفيسور وليام لانقار، إنّه من الصّعب معرفة كيف وصلت الوزارة البريطانيّة إليه، ويلمح إلى أنّه ربّما تمّ بتأثير من الجنرال ولسلي وعصبته القديمة، حيث يقول لانقار: وإنّ كلّ ما هو معروف في ذلك القرار هو أن مجلس الوزراء اجتمع عدّة مرّات وأنّ اللّورد ولسلي والجنرال جرانفل حضرا بعض هذه الاجتماعات، واقتنع كلٌّ من: سالسبوري وتشمبرلين، أنّ التّقدُّم نحو السُّودان قد أصبح ضرورياً، إلّا إنّهما وافقا على برنامج معتدل وكانا ضد أي عمليات تكلّف الحكومة المصريّة أكثر من طاقتها.

ويورد لانقار –أيضاً– أنّ الإيطاليين كانوا قبل اتّخاذ هذا القرار بيومين قد أرسلوا برقية إلى الحكومة الإيطاليّة تقول إنّ هناك أكثر من عشرة آلاف من الأنصار أمام كسلا وأنّهم قاموا بهجوم في صباح 8 مارس 1896، وأنّ المواصلات قد قطعت[13]. ويرجح أنّ الجنرال ولسلي وجرانفل فضلا إرسال الحملة عن طريق النّيل إلى دنقلا على العكس من رأي بارنج وكتشنر اللّذين فضلا التّقدُّم من سواكن أو طوكر[14].

ويتّضح من هذه الملابسات، وعلى الرُّغم من عدم كفايتها لتحديد كيف تمّ اتّخاذ القرار كما يقول لانقار، إلّا إنّ مشاركة ولسلي في هذه الاجتماعات وإقناعه للمجلس بتبني حملة على النّيل إلى دنقلا، وهي الحملة الّتي تطوّرت فيما بعد إلى حملة الخرطوم وأدّت إلى احتلالها، يجعلنا نرجّح أنّ ولسلي وبنفس الأساليب الملتوية الّتي سبق وأن رأيناها في

الفترة من (1884-1885) وبالتّضامن مع اللُّوبي العريض قد نجح في دفع الحكومة إلى اتّجاه احتلال السُّودان عبر غطاء مساعدة الايطاليين مثلما سبق وأن حاول ذلك تحت غطاء إنقاذ غردون وبعد مقتله تحت غطاء الانتقام له. ولعلّ الّذي يرجّح هذا التّحليل هو عدم حاجة إيطاليا أساساً للدعم العسكري في كسلا. يقول البروفيسور ساندرسون في هذا الخصوص:

"إنّ العمليات الّتي خطّطت لها قد تعطي مساعدة قليلة جدّاً للايطاليين، إنّ ما يحتاجه الإيطاليون ليس هو المساعدة العسكريّة، لقد انتهى وضعهم في أثيوبيا، وأنّ استمرارهم في احتلال كسلا ليس ذات معنى[15]"، كما يؤكّد البروفيسور لانقار نفس الشّيء إذ يقول: "شكك الايطاليون في روما -أيضاً- في فعاليّة الدّعم العسكري البريطاني، ولكنهم كانوا معترفين بالجميل حتى لمجرّد الصّداقة إذ مجرّد التّحالف مع بريطانيا يعتبر ذا قيمة بالنسبة لهم[16]". وجدت الحكومة بعد اتّخاذ قرارها بمساعدة الايطاليين صعوبة أمام البرلمان لتفسير أسباب التّقدُّم المفاجئ على النّيل، وقد كان وبالمصادفة أن نشر في نفس اليوم 13 مارس 1896، وهو اليوم الّذي أذيعت فيه أنباء التّقدُّم إلى دنقلا تقرير بارنج السّنوي عن العام 1895، وقد ورد فيه:

(لا يوجد شيء ذو أهمية يستحق التّسجيل بصدد الإدارة الحربيّة في غضون السّنة الماضية، وفيما عدا غارة بسيطة على قرية في منطقة وادي حلفا وهجوم لا يعتد به في دلتا طوكر، فإن قوات الأنصار الّتي قرب المراكز المصريّة الأماميّة مباشرة لا يستهان بها، وقد احتفظت بموقف دفاعي دقيق وأتوقّع من وقت لآخر أن تتكرّر مثل هذه الغارات الّتي حدثت في العام الماضي). وبناءً على هذا التّقرير الّذي يلمح إلى قوة قوات الأنصار، ناقش البرلمان قرار المساعدة الإيطاليّة، وتكلّم كريزون بإشفاق عن الايطاليين، وقال إنّهم أمّة جنودها شهمة وحلفاء أوفياء، وأكّد أنّ قضية الحضارة في أفريقيا كانت على كف عفريت، إلّا إنّه وعلى الرّغم من ذلك لم تقتنع المعارضة[17].

ومن جانب المعارضة، فقد هزأ لابوشير بحكاية تهديد الأنصار، وقال للحكومة إنّ السّبب الحقيقي لهذا العمل هو الرّغبة في الاستحواذ على السُّودان كي يكون لديها عذر آخر في البقاء في مصر، كما أشار السّير تشارلس دلك، إلى أنّ التّقدُّم إلى دنقلا لا أمل منه في مساعدة الايطاليين في كسلا الّتي تبعد 500 ميل[18]. وفيما كانت التّحليلات والاستفسارات تجري لمعرفة دوافع القرار البريطاني، أعلنت إيطاليا فجأة ودون أيّ مقدّمات في 14 مارس 1896، قراراً بالانسحاب من كسلا، أي بعد يوم من صدور القرار

البريطاني بمساعدتهم! ونتيجة لذلك أصدر سالسبوري أمره إلى بارنج في القاهرة بتعليق العمليات وخطة التَّقدُّم إلى دنقلا، ولكن تراجعت إيطاليا عن قرارها في نفس اليوم وقرَّرت البقاء في كسلا، ولم يكن أمام سالسبوري من خيار سوى استئناف خطة التَّقدُّم[19]. ومع أنّه لم تعرف الأسباب الّتي أدّت بإيطاليا اتّخاذ هذه المواقف المتأرجحة، إلّا إنه يعكس نوعاً من عدم الجدية فيما يتعلّق بحقيقة موقفها في كسلا وحاجتها إلى الدّعم الفعلي، إذ إنّه لا يعقل أن تستغيث ببريطانيا وعندما تستجيب لها تقرر أنّها تود الانسحاب من كسلا كليّة.

ومهما يكن من أمر، فقد ظهر الجنرال ولسلي بصورة أكثر وضوحاً بعد اتّخاذ قرار التّقدُّم إلى دنقلا، حيث بدأ في التّخطيط للاستيلاء على حملة دنقلا عن طريق جعل مسؤوليتها لوزارة الحربيّة، وقد لاحظ بارنج أنّ قرار التّقدُّم إلى دنقلا قد أرسل رسمياً عند صدوره إلى كتشنر ونويلز، ونص القرار على وضع القوات المصريّة تحت إمرة نولز والّذي سيكون تحت مسؤولية وزارة الحربيّة، ويتّضح من هذا التّرتيب استبعاد بارنج وبالتالي وزارة الخارجيّة عن حملة دنقلا، كما أنّه وبهذا التّرتيب ستكون الحملة تحت الإشراف المباشر للجنرال ولسلي الّذي يشغل منصب القائد العام للجيش البريطاني.

يقول البروفيسور مكي شبيكة، إنّه خلال الفترة من 12 و13 مارس 1896، صدرت الأوامر والأوامر المضادة إلى الضُّباط البريطانيين وبارنج والسّير فورد، وقد كان من غير الواضح ما إذا كان العسكريون البريطانيون في القاهرة يتولون مسؤولية الحملة أم بارنج، ولم يتّضح -أيضاً- ما إذا كانت الحملة ستذهب إلى دنقلا أم مجرّد مظاهرة فقط[20].

وعلى هذه الخلفية، احتج بأرنج بشدة وهدّد بالاستقالة إذا لم يصحح هذا الوضع، وقال: "إنّ السّيطرة على ماكينة العمل قد خرجت من يدي هنا، لقد صدرت التّعليمات وأعدت الميزانيات وأنا خارج الصُّورة، حتى أنّه لم يبد أنّ هناك مجرّد التّظاهر باستشارتي أو استشارة الحكومة المصريّة[21]". ودعا الرّئيس سالسبوري مجلس الوزراء للاجتماع لمناقشة سياسة السُّودان على ضوء تلغرافات بارنج، وانتهى المجلس إلى قرار منح بارنج السُّلطات الّتي طلبها. كتشنر سوف يكون تحت المسؤولية المباشرة لبارنج، وعلى بارنج أن يأخذ تعليماته ليس من وزارة الحربيّة ولكن من الخارجيّة.

وبهذه القرارات فشل ولسلي الّذي حاول جذب بارنج وكتشنر إلى مساره، وكلفه ذلك فقدان أي تأثير فعّال على الحملة، وبنهاية مارس 1896، أعلن بارنج أنّه يعامل توجيهات وزارة الحربيّة كوجهات نظر المستشارين العسكريين لحكومة جلالة الملكة وليست كتعليمات، ولم يعترض سالسبوري على الإجراء، ونجح بارنج -أيضاً- في إفشال

محاولات الجنرال ولسلي بإسراج كتشنر بأحد ضباط وزارة الحربيّة[22]، (إسراج كتشنر هو تعبير مجازي من أسرج الدّابة أي وضع السّرج على ظهرها ليمتطيها، والمقصود هنا أنّ ولسلي حاول عن طريق إلحاق أحد ضباطه بكتشنر أن يتمكّن من خلال هذا الضّابط السّيطرة على كتشنر مثلما يسيطر الرّاكب على الدّابة عندما يسرجها ويمتطيها). وبعزيمة لا تفتر استمر ولسلي للتشبُّث بالحملة مثل سرطان البحر كما وصفه بذلك ساندرسون، وبدأ يحذِّر من تقدُّم القوات المصريّة إلى دنقلا ما لم يدعم بالقوات البريطانيّة، وهي السّياسة الجديدة الّتي بدأ ولسلي يضغط بها بقوة بهدف استعادة السّيطرة على الحملة[23].

ومن الأهميّة بمكان النّظر بقليل من العمق إلى مطالبة ولسلي إشراك القوات البريطانيّة مع القوات المصريّة الّتي ستقدّم إلى دنقلا ليس من زاوية أنّ إشراكها يعني إسراج ولسلي لحملة كتشنر أو السّيطرة عليه، كما يرى ساندرسون، بل من زاوية أنّ إشراك القوات البريطانيّة إلى جانب القوات المصريّة قد أدّى فيما بعد (1898) إلى مطالبة بريطانيا بالمشاركة مع مصر في حكم السُّودان بحجة مشاركتها في الحملة الّتي أدّت إلى إعادة فتحه، الأمر الّذي ترتّب عليه قيام الحكم الثّنائي الّذي حكم خلال الفترة (1898–1956).

ومن المؤكّد أنّ محاولات ولسلي المتعدّدة للإشراف على الحملة ومثابرته في ذلك، إنّما لأنّه ينظر إلى هذه الأهداف الاستراتيجيّة الّتي هوّنت عليه الفشل وزودته بالطاقة الّتي لا تنتهي. فمنذ العام 1883، كان ولسلي يشق طريقاً معاكساً لرغبات وسياسات الحكومة فيما يتعلّق بالمسألة السُّودانيّة المصريّة. وظلّ يدفع باستمرار السّياسات الّتي من شأنها أن تؤدي بالقوات البريطانية إلى السُّودان من أجل الاستعانة بها في بناء الدّولة السُّودانيّة المستقلة، وقد تابعنا كلّ خطواته السّابقة في هذا المجال إلى أنْ فشل في 1885 عندما قُتل غردون، وناور بعد ذلك بشدّة على أمل أن يواصل حملته، إلى أن اصطدمت برفض الحكومة القاطع، فعاد إلى لندن. وعلى الرّغم من ذلك ظلّ يدفع في نفس تلك السياسات منذ ذلك الوقت إلى أن حانت له الفرصة أخيراً بعد إقرار الحكومة البريطانيّة التّقدُّم إلى دنقلا، حيث لم يتبق له في هذه الحالة سوى إشراك القوات البريطانيّة، وهو الأمر الّذي بدت فيه أو –وكما قال ساندرسون– أصبحت السّياسات الجديدة لولسلي هي الإصرار على إشراك القوات البريطانيّة.

ومن جهة أخرى، توقّع سالسبوري أن تعارض فرنسا قرار التّقدُّم إلى دنقلا، ولذلك حرص على تبليغها في اليوم نفسه 12 مارس 1896، بشكل يحاول فيه انتزاع معارضتها أو على الأقل التّخفيف من حدّتها، فقال في إخطاره الّذي قام بتبليغه إلى الحكومة الفرنسيّة،

السُّفير الإنجليزي في باريس؛ اللورد دوفرين: "إنَّ الحكومة المصريَّة هي الَّتي طلبت من الحكومة البريطانيَّة اتِّخاذ القرار بقيام عمليات عسكريَّة في كسلا ضد الأنصار، وإنَّها -ولذلك- وافقت على زحف العسكر إلى دنقلا"[24].

ظهرت معارضة فرنسا عندما بدأت التَّرتيبات المتعلِّقة بتمويل الحملة، وكان سالسبوري قد أعدَّ خطاباً دورياً في 15 مارس 1896، أرسله إلى سفراء فرنسا والنَّمسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا في لندن، يبلغهم الأسباب الَّتي دعت لتقرير حملة دنقلا كما سبق وأن ذكره في خطاب إخطاره للحكومة الفرنسيَّة في 12 مارس 1896، وطلب سالسبوري من مندوبي الدُّول السّت في صندوق الدَّين والَّذي أنشئ في 2 مايو 1876، وكان أعضاؤه أصلاً ثلاثة: فرنسي ونمساوي وإيطالي، ثمَّ أضيف إليهم عضو إنجليزي في 1877، وعضوان ألماني وروسي في 1885، الإذن بإنفاق 500،000 جنيه على هذه الحملة من الاحتياطي العام البالغ 2،000،000 جنيه، وهو المبلغ المخصَّص لمواجهة مثل هذه الحملات الاستثنائيَّة. وفي 19 مارس 1896، تحدَّث وزير الخارجيَّة البريطاني في مجلس النُّواب عن مشروع دنقلا على أنَّه هجوم ضروري، وأشار إلى أنَّ فرنسا ربَّما ترفض التَّصديق على تمويل الحملة من احتياطي صندوق الدَّين[25].

وحتى 29 مارس 1896، كانت الحكومة الفرنسيَّة رافضة نهائياً التَّصديق على استخدام رأس المال الاحتياطي في تمويل حملة دنقلا، وبطبيعة الحال، بتأييد ممثلي ألمانيا والنَّمسا وإيطاليا، حصل الإنجليز على أغلبيَّة في الأصوات كانت كافية لهم، ولكن حسب رأي فرنسا وروسيا لم يكن كافياً، إذ ومن الضَّروري إجماع الآراء. ونتيجة لذلك تمَّ التَّقاضي أمام المحاكم المختلطة الَّتي حكمت في 8 يونيو 1896 لصالح الفرنسيين والرُّوس، فاستأنف البريطانيون الحكم، ولكن في ديسمبر 1896 فصل القضاء ثانية ضدهم، لأنَّ بريطانيا كانت مستعدة في ذلك الوقت للذهاب إلى العمليات، قامت بإقراض الأموال اللازمة للحملة من خزانتها للحكومة المصريَّة[26].

ومن جانبها، أقرَّت الحكومة المصريَّة الحملة في 12 مارس 1896، وكانت حملة جدية ومنظَّمة، إذ حشدت على الحدود جيشاً يبلغ 16680 مقاتلاً منهم 700 ضابط، وكان ذلك كلّ مجموع الجيش المصري -آنذاك- وأمدَّته بكلِّ وسائل النَّقل والتَّموين. وكان البريطانيون على قيادة الحملة، تولى كتشنر القيادة العامة ورئيس أركان الحرب، وونجت باشا مديراً للمخابرات إلى جانب تعيين آخرين لقيادة المهمَّات والنَّقل والاتِّصالات والهجانة والمشاة، وقد كان أوَّل عمل قام به الجنود هو مد الخط الحديدي في صحراء النُّوبة مع مراعاة أن يكون اتِّساعه أقل من اتِّساع الخط الحديدى المصري حتى لا يرتبط مصر بالسودان[27].

وهكذا تحرّكت القوات العسكريّة البريطانيّة للمرّة الثّانية إلى السّودان وبنفس ملابسات وغموض التّحرُّك الأوّل (1884-1885)، وفي النّهاية وفي غضون شهر يونيو 1896، كانت دنقلا قد تمّ احتلالها وتمركزت فيها القوات حتى تبنى حيثيات أخرى تؤدى إلى تقدُّمها نحو الخرطوم وهي الّتي سمّيت فيما بعد بحملة الخرطوم.

وفي الجانب الآخر من المسرح، كانت فرنسا وأثناء جريان هذه التّطورات الّتي أدّت إلى إرسال حملة دنقلا، قد أرسلت الكابتن مارشان لاحتلال فاشودة، فقد سبق وأن أشرنا أنّ ليوتارد الّذي أرسل في نفس المهمّة في 1894، قد عاد إلى فرنسا في مايو 1895، وبصحبة مارشان الّذي بدأ على الفور في القيام بالدعاية وسط السّياسيين والحكومة تقضي بإرساله إلى بعثة في أعالي النّيل من أجل أن يحتل فاشودة.

ففي 14 يونيو 1895، التقى مارشان بوزير الخارجيّة هانوتو وناقشه في موضوع إرسال البعثة، إلّا إنّ هانوتو نصحه أن يعرض أفكاره كتابة على وزير المستعمرات. وفي 11 سبتمبر 1895، قدّم مارشان مشروعاً تفصيلياً إلى جاتمباس؛ وزير المستعمرات. وفي 21 سبتمبر 1895، قال جاتمباس لهانوتو إنّه تسلّم مشروع مارشان وأشار إلى أنّ وزارته تتبع السّياسة الواقعيّة وأنّه وجّه مارشان لمناقشة وزارة الخارجيّة مرّة أخرى[28].

وقد قيل في محاولات مارشان لإقناع حكومته بتبني الحملة، إنّه من الصّعب التّصديق أنّها مجرّد محاولات غير مدعّمة من ضابط صغير يقوم بها أثناء تمضية إجازته في فرنسا، ضابط لا تشكّل سمعته المحليّة أيّ رقم مهم في مجتمع باريس السّياسي[29]، (It is very difficult to belive that this was the unaided work of amere junior officer on leave from Africa، and an officer who، for all his distinguished local reputation، cut no figure whatever in the political society of Paris) . وكل الدّلائل المتاحة كانت تشير في اتّجاه واحد، وهو أنّ مارشان ومشروعه مدعومان ببعض المسؤولين الكبار، ومن بين هؤلاء آيرنست روم رئيس القسم الإداري في قصر الأليزيه[30]، كما يعتبر جوستاف بنقر الحاكم الفرنسي لساحل العاج والّذي عيّن فيما بعد مديراً للشؤون الأفريقية أحد الدّاعمين لمارشان.

فقد كان بنقر في باريس في نهاية 1895، وهي نفس الفترة الّتي يدفع فيها مارشان بمشروعه، ومن المحتل أن يكون قد ساعده لأنّه يعرف مارشان جيّداً، إذ خدم تحت إمرته في ساحل العاج، كما أنّ مارشان نفسه يكن له تقديراً كبيراً.

وعلى كلّ حال، ظلّ وزير الخارجيّة هانوتو ممتنعاً عن اتّخاذ أيّ قرار بشأن إرسال مارشان حتى نهاية سبتمبر 1895، وقد كان من الصّعب عليه التّرحيب بمشروع مارشان في الوقت الّذي يحاول فيه تطوير علاقات بلاده ببريطانيا، وفعلاً كان منخرطاً معهم في نقاشات حول مسألة سيام ميكونج[31].

وفي 8 نوفمبر 1895، وبعد أسبوع واحد من تشكيل الحكومة الفرنسيّة الجديدة، ضغطت مذكرة إداريّة مرسلة من الأليزيه إلى وزارة الخارجيّة تطالب باتّخاذ قرار سريع في مسألة مارشان، وبعد يومين من ذلك 10 نوفمبر 1895، أعدّ مارشان مذكّرة أخرى عن مشروعه ليكون بمثابة أجندة للمؤتمر الّذي سينعقد، حيث قال: ولو أنّه ليس منطقياً أن يهدف الفرنسيون من نشاطهم لمدّ نفوذهم إلى النّيل إلى ضم السّودان المصري لأنّ فرنسا أيّدت دائماً حقوق الخديوي ضدّ ادّعاءات البريطانيين في وادي النّيل، إلّا إنّ تحقيق المشروع الفرنسي سوف يكون له تأثير ضمان مشترك لإعادة الأراضي الّتي كان يتألّف منها السّودان المصري إلى مصر، ذلك أنّ إنجلترا سوف تجد نفسها مرغمة على عقد مؤتمر أوروبي لبحث مسألة وادي النّيل بأكملها من أجل الوصول إلى حلّ ودي لها، ومن الطّبيعي أن تطرح على بساط البحث كذلك مسألة الجلاء من مصر ذاتها كأمر من الطّبيعي أن ينظر فيه المؤتمر عند بحث مسألة السّودان[32].

(المؤتمر المعني هنا هو مؤتمر أشبه بورقة ضغط تصوره مارشان والدّاعمون له، بأن ينعقد بعد أن يحتل الفرنسيون فاشودة، وذلك من أجل نقاش إخراج بريطانيا من مصر تحت التّهديد بالتحكم في مياه النّيل من فاشودة بعد احتلالها).

وقد أدّى تركيز مارشان على نظريّة أنّ الضّغط عبر إرسال الحملة سوف يؤدّي حتماً إلى المؤتمر الدّولي إلى انتقادات واسعة لأساس النّظرية نفسها، قال كوروشيه إنّه ليس من السّهل إيجاد مبرر للدبلوماسيين المحترفين الّذين تقبّلوا دون أي انتقادات وجهات نظر صغار الضّباط في نتيجة أزمة مفترض، أنّها تحدث في وقت غير معروف في المستقبل، وربّما كانت فكرة استخدام البعثات للتأثير في المؤتمرات العالميّة تعتبر فكرة جديدة حتى إلى مارشان نفسه[33]. وقال آخرون إنّه وحتى في الأوقات الأكثر صفاءً فمن المستحيل تماماً التّنبؤ بنتائج مؤتمر سيعقد بعد عدة أشهر أو سنوات أو ربّما أعوام.

على كلّ، ما زالت وزارة الخارجيّة ممتنعة عن إرسال مارشان إلى أن تسلّمت مذكّرة من القسم السّياسي بوزارة الخارجيّة بتاريخ 13 نوفمبر 1895، بخصوص البعثة، وكان موضوع البعثة الوارد في المذكّرة مقتبساً من مذكّرة مارشان الّتي أعدّها في سبتمبر 1895، وقد تمّ اختيار الاقتباسات بعناية ليعطي الانطباع أنّ البعثة صمّمت ببساطة من أجل أن تؤمن

لفرنسا تذكرة دخول للمؤتمر الأوروبي القادم لتقسيم جنوب السُّودان[34]. وفي اجتماع لمجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 21 نوفمبر 1895، طلب وزير المستعمرات؛ جياسي من بيرثوليت وزير الخارجيّة الجديد الّذي خلف هانوتو أن يوافق على مهمّة مارشان، وأجاب بيرثوليت شفاهة أنّه جاهز للإمضاء، وبذلك استطاعت وزارة المستعمرات تأمين موافقة وزارة الخارجيّة حتى بدون أن تضطلع الخارجيّة على التّعليمات الّتي ستعطى لمارشان، حيث لم ترسل إليها تلك التّعليمات إلّا في 24 فبراير 1895.

وقد كان من الواضح أنّ الهدف من هذه الخطوة هو إلزام وزير الخارجيّة بالبعثة قبل أن يفكّر في مضمونها وبالتالي قد يغيّر رأيه. وفي 30 نوفمبر 1895، مضى وزير الخارجيّة خطاب موافقته. وعلى الرُّغم من موافقة الخارجيّة وإمضائها لخطاب المهمّة إلّا إنّ وزارة المستعمرات لم تحدد التّعليمات الّتي يجب أن تعطى إلى مارشان إلّا في 24 نوفمبر 1896؛ فقد أصدر وزير المستعمرات مجموعتين من التّعليمات الأولى إلى ليوتارد والثّانية إلى مارشان.

والنّص الكامل لتعليمات مارشان قد اختفى، فكما هو معروف أنّ كلّ الأوراق الخاصة بمهمّة مارشان قد أزيلت في الفترة من 1938 وحتى يونيو 1939، من مستندات وزارة المستعمرات عن طريق الوزير في ذلك الوقت جورج ماندل، ولم يتم العثور عليها حتى الآن. ويقول ساندرسون إنّ ملفات وزارة المستعمرات المسماة (أفريقيا 11132) والّتي تتضمّن وثائق مهمّة مارشان لا يمكن الحصول عليها لأنّ الوزير ماندل قد أزال عدداً كبيراً من الوثائق الخاصة بفاشودة، هذا بالإضافة إلى أنّ وزير المستعمرات الأسبق دلكاسيه –أيضاً– قد أخذ معه عدداً من المستندات الخاصة بمهمّة مارشان في 1904، وقد ترتّب على هذا الفقدان أنّه صار من المستحيل تتبُّع التّفاصيل لمعرفة كيف وافق برثيوليت على المشروع، وهو أكثر وزراء خارجيّة فرنسا حباً لإنجلترا والّذي كان منخرطاً بنشاط ونجاح في تحقيق التّقارب مع إنجلترا؟[35].

غير أنّه يمكن معرفة تلك التّعليمات من الملخّصات الّتي نشرها أندريو ليون والّذي يكشف أنّ التّعليمات الّتي أعطيت إلى مارشان بأنّها مطابقة لما سبق وأن أعطيت إلى ليوتارد (لقد صدرت تعليمات ليوتارد في نفس وقت صدور تعليمات مارشان في 24 فبراير 1895)، وقد كانت تعليمات ليوتارد الّتي أوردها أندريو ليون تؤكّد أنّ فاشودة هي هدف بعثة مارشان، وأنّ التّعليمات الواردة إلى كليهما (ليوتارد ومارشان)، تحدد المهمّة باحتلال فاشودة.

وفي 18 أبريل 1896، التقى ليون بوفاريه وزير الخارجيّة الفرنسي الجديد بعد استقالة الحكومة السّابقة بمارشان، حيث تربطهما صداقة شخصيّة[34]، قال مارشان في اللقاء، إنّ بإمكانه أن يصل إلى النّيل بالقرب من فاشودة بنهاية 1897، وافق بوفاريه على الفور على المهمّة وتمنى لها النجاح وبعد ذلك بأسبوع، 25 أبريل 1896 غادر مارشان إلى أفريقيا.

إذاً، لماذا غادر مارشان إلى أفريقيا وهو يعلم أنّ ردّ الفعل البريطاني للتحرُّكات الفرنسيّة في أعالي النّيل سوف لن يكون هو الدُّخول في مؤتمر أوروبي لتسوية الخلاف كما افترض مارشان، وإنّما الدُّخول إلى السُّودان وامتلاكه وتفويت الفرصة على فرنسا لاستغلاله ضدها. وبمعنى آخر، إذا كانت الاستراتيجيّة الفرنسيّة في أعالي النّيل قائمة على الوصول إلى فاشودة والسّيطرة عليها من أجل إخراج البريطانيين من مصر، فإنّ بريطانيا وبقرار التّقدُّم العسكري إلى دنقلا والّذي اُتّخذ في 12 مارس 1896، أي قبل شهر من مغادرة مارشان، يعني أنّها فضّلت حلّ المسألة عسكرياً وليس في مؤتمر دولي كما تصوّره الفرنسيون، وبالتالي وفي هذه الحالة فإنّ تقدُّم مارشان إلى أفريقيا سوف لا يؤدي إلّا إلى استكمال امتلاك بريطانيا للسودان وتكون المحصلة النّهائية هي أنّ فرنسا بدلاً من أن تخرج بريطانيا من مصر أضافت إليها السُّودان. واستناداً على ذلك ليس بالوسع تفسير مغادرة مارشان إلى أفريقيا وهو يعلم أنّ ردّ الفعل البريطاني محسوم تماماً إلّا في إطار أنّ المقصود هو نفسه ردّ الفعل البريطاني الّذي يتّجه إلى احتلال السُّودان وليس إلى المؤتمر الدُّولي. ولعلّ وجهة التّطوُّرات السّياسيّة عقب بعثة مارشان إلى فاشودة وحملة بريطانيا إلى دنقلا هو انتقال القوات البريطانيّة من حملة دنقلا إلى حملة الخرطوم ومن حملة الخرطوم إلى حملة فاشودة، وكان الوقود المحرّك لهذه الحملات هو أخطار التّقدُّم الفرنسي إلى أعالي النّيل.

وعلى الصّعيد الآخر ومنذ دخول القوات المصريّة البريطانيّة إلى دنقلا، قرّر بارنج عقب ذلك التّوقُّف لفترة سنتين أو ثلاث قبل القيام بأيّ تقدُّم آخر، وأبرق في 24 سبتمبر 1896، إلى سالسبوري قائلاً له إنّ حملة السُّودان قد انتهت، غير أنّ كتشنر المنتشي بالنصر رأى عكس ذلك، وفضّل الاستمرار في الحملة. وفي 27 سبتمبر 1896 غيّر بارنج رأيه وانضمّ إلى كتشنر بعد أن برّر ذلك بأنّ الوزراء المصريين يفضّلون التّقدّم وأنّه ليست هناك أي مصاعب عسكريّة، والمشكلة الرّئيسية هي في الجوانب الماليّة. وقال بارنج إنّ مصر استنفدت مبلغ الـ500 ألف جنيه الّتي اقترضتها من بريطانيا، وإذا كانت حكومة جلالة الملكة مستعدة لأن تدفع مثل هذا المبلغ فإنّ المشكلة ستحل نفسها تلقائياً. وفي 30 أكتوبر 1896، أكّد بارنج أنّه لو دفعت بريطانيا مبلغ الـ500 ألف جنيه، فإنّ احتلال السُّودان سيكتمل في غضون العام

1897. وفي نوفمبر 1896، غادر كتشنر إلى لندن لإقناع المعارضة في البرلمان والرّئيس سالسبوري بإجازة مقترح التّصديق بالمبلغ المطلوب للاستمرار في العمليات. ولكن لم يحصل بارنج ولا كتشنر على الاعتمادات الماليّة المطلوبة لأنّ قرار احتلال السّودان أو التّقدم إلى الخرطوم لم يُتّخذ بعد وأنّ محاولات كتشنر ما هي إلّا نوع من فرض سياسة الأمر الواقع. فالرّئيس سالسبوري ومنذ أن أصدر قرار التّقدُم إلى دنقلا في مارس 1896، كان قد طلب في نفس الوقت من البرلمان التّصديق بمبلغ 3 ملايين جنيه لإكمال خط سكة حديد ممبسة، وهو بذلك يرى أنّ أسهل وأقصر علاج للتهديد الفرنسي، هو التّحرُك من يوغندا وليس من الشّمال، وقد أكّد نفس هذه التّوجهات بعد احتلال كتشنر لدنقلا، إذ قال للملكة في سبتمبر1896، إنّه غير مستعجل لمسألة أعالي النيل حتى يكتمل بناء خط سكة حديد ممبسة[37].

ومنذ النّصف الثّاني من العام 1896، بدأت المعلومات تتأكّد حول توغل الفرنسيين إلى أعالي النّيل، ففي يونيو 1896، حصلت كلٌ من الإدارة الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة وجهاز المخابرات على معلومات تحرُك الفرنسيين، وقد كانت تلك المعلومات مستخلصة من التّقارير الّتي أرسلها المستر دنتي وهو بريطاني مقيم في لوانجو قال إنّه حصل عليها من لقاءاته مع الضُباط الفرنسيين. وبعد ذلك بقليل وصلت معلومات أخرى تفيد بوصول ليوتارد إلى طمبرة في نطاق حوض النّيل، كما أنّ مجلة السّياسة الاستعماريّة ظلت تتعامل مع تحرُكات مارشان وكأنّه سر مفتوح.

وبحلول أغسطس 1896، بدأ قسم الاستخبارات في الضّغط على الحكومة، مطالباً إياها بالتقدُم إلى الخرطوم لإحباط تقدُم الفرنسيين، وفي نفس الوقت تسلّمت الحكومة البريطانيّة تأكيدات بتحرُكات الفرنسيين في بحر الغزال من مصادر كنغوليّة (لا يستبعد أن تكون تلك المصادر من عناصر الملك ليوبولد الّذي تتبع له ولاية الكنغو)[38]. وفي أكتوبر 1896، اعتقلت السُلطات في سواكن سائحاً هنغارياً يدعى كارل أنقر والّذي شجّع بطريقة غير رسميّة من وزارة الخارجيّة الفرنسيّة للقيام باتّصالات دبلوماسيّة مع الخليفة عبدالله التّعايشي، واستناداً إلى المعلومات الّتي حصل عليها ونجت باشا من مصادر سودانيّة فإنّ مهمة أنقر هي التّقريب بين التّعايشي والملك الأثيوبي منليك.

وفي نوفمبر 1896، كرّر السّير جون أرداغ من قسم المخابرات ضرورة تسريع التّقدم نحو الخرطوم، وقال إنّ أحداث كارل أنقر من المحتمل أن تؤدي إلى فوز الفرنسيين بصداقة الخليفة مثلما استطاعوا الحصول على صداقة منليك. وعلى كلٍ، قام قسم

الاستخبارات في مطلع فبراير 1897، بإعداد تقرير شامل عن الأوضاع في أعالي النّيل وأعالي الأوبانجي وأثيوبيا وإرساله إلى وزارة الخارجيّة، توصّل التّقرير بصورة مؤكدة إلى أنّ مارشان متوغّل في أفريقيا (was going in)، وأنّه من غير المتوقّع أن تعترض طريقه أيّة عقبة، ومن المحتمل أن منليك متعاون بنشاط مع الفرنسيين، كما أنّه من الوارد أنّ فرنسا أمّنت تعاون الملك ليوبولد.

وبعد هذه التأكيدات لم يطالب قسم الاستخبارات التّقدّم إلى الخرطوم كما سبق وأن طالب به في أغسطس 1896، لأنّ التّقدّم يتطلّب إشراك القوات البريطانيّة، حيث تدرك الاستخبارات أنّ أي طلب يتضمّن القوات البريطانيّة ربّما يتم رفضه، وبدلاً عن ذلك أوصت المخابرات بإرسال قوّة عسكرية من الهنود في الحال من يوغندا إلى أسفل النّيل (أعالي النّيل) لعقد الاتّفاقيات والمعاهدات مع الزّعماء المحليين وإعلان السّيادة على تلك المناطق[39].

اعترضت الإدارة الأفريقيّة بالخارجيّة البريطانيّة، على مقترحات الاستخبارات، وكان الاعتراض مبنياً على عدم وجود خطوط السّكة الحديد الّتي ستنقل القوات الهنديّة عبرها، وعلى الرّغم من هذا الاعتراض، إلّا إنّ الحلول الّتي قدّمتها لا تختلف كثيراً عن حلول الاستخبارات، فقد اقترح السّير كلمنت هيل من الإدارة الأفريقيّة أن يقوم ضابط وبقوات محليّة صغيرة ليذهب إلى أعالي النّيل ويعقد الاتّفاقيات، ولكنّه أشار إلى أنّ مثل هذه المهمّة ستكون خطرة وأنّ الاتّفاقيات بدون الاحتلال لا فائدة منها.

وضُع تقرير المخابرات وعليه ملاحظات الإدارة الأفريقيّة، أمام مجلس الوزراء، غير أنّ المجلس لم يتّخذ أي قرار إيجابي، لقد كان الرّئيس سالسبوري لا يزال عند رأيه بأن لا يكون التّقدّم من الشّمال. وبنهاية مارس 1897، كان السّكرتير الخاص لسالسبوري على اتّصال مع ماكدونالد المسؤول السّابق لفريق مسح خط سكة حديد ممبسة، وذلك لتكليفه بمهمّة القيام ببعثة من يوغندا إلى أعالى النّيل وفقاً لمقترحات الإدارة الأفريقيّة. وفي 30 مارس 1897، ذكر سالسبوري في مراسلاته أنّه لا يمكن المضي في تكليف ماكدونالد دون الرّجوع إلى مجلس الوزراء، وتقرّر بذلك تعليق إرسال ماكدونالد إلّا إنّه قيل له أن يعد تصوّراً تفصيلياً للمهمّة[40].

وفي هذه الأثناء، بدأت التّقارير الصّحفية تتحدّث عن وصول مارشان وليوتارد وبونشاب إلى النّيل. وفي 2 أبريل 1897، قام قسم الاستخبارات بتأكيد معلومات وجود ليوتارد في بحر الغزال، وحذّرت قائلة إنّه إذا لم يعمل أيّ شيء فإنّ بريطانيا ستواجه بحزام

من الاتّفاقيات الفرنسيّة من الأوبانجي وعلى امتداد النّيل وحتى الحبشة[41]، وعندئذ قرّر سالسبوري المضي في خطته دون موافقة مجلس الوزراء، وفي 8 أبريل 1897، أخبر ماكدونالد أن يستأنف مهمّته.

وفي 10 أبريل 1897، قدّم ماكدونالد خطته، وفي 25 أبريل 1897، طلب سالسبوري وبسريّة شديدة من البرلمان مبلغ 35،000 جنيه من أجل إرسال حملة إلى الضّفة الشّرقيّة من النّيل لمصادقة القبائل هناك قبل وصول الفرنسيين من الضّفة الغربيّة، على أن يكون غطاء البعثة هو استكشاف منابع نهر جوبا[42]، وقد كانت تعليمات ماكدونالد الحقيقيّة (الوصول إلى فاشودة)، والظّاهريّة (استكشاف نهر جوبا)، قد أجيزت في 9 يونيو 1897، إلّا إنّ التّعليمات الظّاهرية (The cover instruction) هي الّتي كشفت لمجلس الوزراء[43].

وكان ضمن تعليمات ماكدونالد –أيضاً– أن يحصر نفسه في الأراضي الواقعة على شرق وجنوب النّيل وأن يحصل على السّيادة عليها عن طريق الاتّفاقيات وعلى رضا رؤساء القبائل بالهدايا، بالإضافة إلى زرع العلم البريطاني في فاشودة، وبصفة عامة أن يؤمن تلك المناطق ضد أي قوة أخرى. وقالت له التّعليمات في حال مصادفته لأيّ حملة أوروبيّة منافسة أن يستمر في برنامجه دون اعتبار لأيّ مطالبات أو ادّعاءات استناداً على أحقية السّبق في عقد الاتّفاقيات أو الاحتلال[44].

إنّ الحل الّذي اتّبعه الرّئيس سالسبوري باحتواء التّحرُّكات الفرنسيّة ببعثة بريطانيّة من يوغندا وليس بالتحرُّك من شمال السُّودان، هو الحل المنطقي والطّبيعي والأسهل والأسرع لمسألة فاشودة، وهو الحل الّذي توصّلت إليه الإدارة الأفريقية بالخارجيّة البريطانيّة، وكذلك جهاز المخابرات، ولأنّه سيؤدي حتماً إلى الانتهاء من أزمة فاشودة دون أن يقود إلى احتلال السُّودان، فإنّه وكما قلنا سابقاً إنَّ اللُّوبي سوف لن يسمح به لأنّه بمثابة إجهاض لاستراتيجيته، ومن المؤكّد أنّه سيجد مخرجاً لهذه الورطة.

وبالفعل وما أن بدأ ماكدونالد بعثته في سبتمبر 1897، حتى قيل إنَّ جنوده السُّودانيين ثاروا عليه وبذلك لم يستطع التّقدّم إلى فاشودة. الجنود السُّودانيون المذكورون هنا هم بقايا قوات أمين باشا الّذين أدخلهم الكابتن لوجارد في خدمة الشّركة البريطانيّة بعد إخلاء أعالي النّيل –كما أوضحنا– واستعان بهم في احتلال يوغندا وبقوا هناك في خدمة الاحتلال البريطاني إلى أن جاء ماكدونالد ليستعين بهم في احتلال فاشودة مع العلم أنّ فاشودة كانت جزءاً من المديريّة الاستوائيّة الّتي كان يحكمها أمين باشا بهذه القوات.

أي أنّه من المفترض تذهب هذه القوات السّودانيّة مع ماكدونالد إلى نفس المديرية الّتي جاءوا منها في السّابق، وبهذا المعنى يجب أن يكونوا فرحين للذهاب إلى فاشودة وليس العكس. على كلٍّ تمرّدت قوات ماكدونالد السّودانيّة، كما أنّه وفي نفس الوقت اضطربت الأحوال الأمنيّة في يوغندا، حيث قام الواجندا بالثورة، مما اضطر ماكدونالد نتيجة لذلك أن يقضي معظم وقته معسكراً في منطقة كانت تحت النّفوذ البريطاني[45].
ويفسّر جونسون في كتابه الحماية على يوغندا أسباب تمرُّد القوات السُّودانيّة بقوله:

"كانوا مرهقين من التّعب وبمفارقة زوجاتهم باستمرار مع شديد تعلقهم بهن، وكانوا لا يحسنون الظّن بنزاهة الإدارة بسبب عدم دفع المتأخّر من المرتبات لهم، وكانوا يخشون الهلاك في بلاد مجهولة بعيدة كلّ البعد عن البلاد التي ألفوها، لذلك قرروا أن لا يرافقوا الحملة وأن يعرضوا شكواهم في الوقت نفسه على أحد الضُّباط الإنجليز في كمبالا، ولكن هذا الأخير رفض أن يستمع إليهم فأجمعوا أمرهم على تنفيذ الأوامر على أن يذهبوا فقط إلى محطة رافين في المديريّة الشّرقية للقاء ماكدونالد فيها". ويتابع جونسون قائلاً: "ولكنّهم حين وصلوا رافين أبلغوا أنّ الأمر يجب تنفيذه أمّا فيما يتعلّق بتظلُّمهم الخاص بمتأخّر مرتباتهم فيجب النّظر فيه بعد العودة من الحملة، وعلى إثر سوء تفاهم وقع بين السُّودانيين وأحد ضباط الحملة في رافين صدر الأمر بتسليم أسلحتهم فرفضوا، ثم أطلقت النار من فوق رؤوسهم فثاروا جهرة وحاولوا الوصول إلى قلب يوغندا[46]." ويرى هنري أوستن أنّ الّذي أشعل شرارة التّمرُّد هي الإشاعات الّتي قالت إنّ ماكدونالد ذاهب بهم لمقاتلة إخوانهم المسلمين في السُّودان[47]. استأنف ماكدونالد تحرُّكه في أبريل 1898، وأعلن أنّه سوف يتقدّم مباشرة إلى لادو ومن ثمّ وإذا أمكن فإلى فاشودة مباشرة. ونال موافقة سالسبوري، إلّا إنّه وبعد هذا الإعلان تراجع عن فكرة التّقدُّم إلى فاشودة وقرّر الاتّجاه إلى بحيرة رودلف مدعياً للمرة الثانية أنّ القوات الّتي معه ليست بالقوة الكافية الّتي تمكّنه من الذّهاب إلى فاشودة، رفض سالسبوري الموافقة على هذا التّعديل وقال إنّه لا صلة له بمهمّة ماكدونالد الأصلية.

وفي هذه الأثناء، تحرّك ماكدونالد إلى اتّجاهه الجديد، وأصبح من المتعذّر الوصول إليه، وهو بذلك قد أصبح –أيضاً– خارج نطاق أي تعليمات تصله من لندن[48]. وفي أغسطس 1898 سمع سالسبوري أنّ ماكدونالد قرّر توزيع قواته، الأمر الّذي بدا في نظره في منتهى الغباء لأنّ قواته أصلاً كانت ضعيفة.

وقد كان ماكدونالد قد وزعَّ قواته إلى قسم يرأسه أوستن ويذهب لاستكشاف بحيرة رودلف، والقسم الثَّاني يرأسه بنفسه على أن يذهب إلى لادو[49]. غادر أوستن إلى رودلف ووصلها بينما غادر ماكدونالد إلى لادو، ولكنّه لم يصلها ولم يظهر في أي منطقة قريبة منها ولكنه ظهر في يوغندا في نوفمبر 1898.

عاتب الرَّئيس سالسبوري، ماكدونالد، لهذه المهزلة التَّامة (Salisbury blamed Macdonald for this complete fiasco) ، وانتقد تحرُّكاته وقال إنَّها لم تكن متوقَّعة منه على الإطلاق واتَّهمه بتسببه في جعل الوضع أسوأ بمشاجراته مع زملائه البريطانيين في يوغندا[50]. ولم يقتصر الفشل على بعثة ماكدونالد وحده، فمنذ أن علم بيركلي، المفوَّض البريطاني في يوغندا في يوليو 1898، أنَّ ماكدونالد ذاهب إلى بحيرة رودلف وليس فاشودة، قرَّر تسيير بعثة أخرى من يوغندا واختار لها الميجور مارتير الَّذي تحرَّك على الفور ووصل إلى الرَّجاف في نوفمبر 1898. وهناك التقى بالكنغوليين وتمَّ تشكيل حملة مشتركة وتحرَّكت إلى بور، ولكن اتَّضح أنَّه لا يمكن العبور إلى فاشودة لأنَّ سدود بحر الجبل برهنت أنَّه لا يمكن الملاحة ولم يستطع مارتير التَّقدُّم بأية طريقة[51]. ويقول البروفيسور لانقار تعليقاً على هذه التَّطوُّرات الَّتي جرت خلال (1897–1898) ومنعت بريطانيا من التَّقدُّم إلى فاشودة من الجنوب (يوغندا) إنَّ على البريطانيين أن يعملوا عقولهم عن الخيارات الأخرى الَّتي يمكن القيام بها لقفل المشاريع الفرنسيَّة في أعالي النَّيل.

إلَّا إنَّه لم يكن هناك حاجة لإعمال العقل لأنَّ الحلول جاهزة عند الجنرال ولسلي، ففي أكتوبر 1897، وبعد شهر من تمرُّد قوات ماكدونالد السُّودانيَّة بدأ الجنرال ولسلي؛ القائد العام للقوات البريطانيَّة بالمطالبة بحرارة بوجوب تقدُّم قوات كتشنر من أبوحمد إلى الخرطوم، وأنَّه يجب أن يعطى فرقتين إنجليزيتين من المشاة لتساعد القوات المصريَّة، وقال إنَّه وبهذه الطَّريقة يمكن القضاء على جيش الخليفة واحتلال الخرطوم والنَّيل الأبيض قبل أن يؤسِّس الفرنسيون مراكزهم هناك[52].

وكتب ولسلي –أيضاً– إلى لانسدون؛ وزير الحربيَّة يقول: "أعلم أنَّ الفرنسيين يعملون جادين ليحلوا محلنا في أعالي النَّيل وإذا فعلوا ذلك فسنلاقي تعقيدات جدية معهم عندما نحاول نفس المسألة في خريف 1898. وعلى الرُّغم من هذه المناشدة القويَّة اعترض وزير الحربيَّة على مشروع القائد العام، وكذلك رئيس الحكومة سالسبوري إذ أنَّه لا يزال غير مقتنع بالتَّقدُّم نحو الخرطوم وشرح موقفه بكلِّ وضوح متجاهلاً التَّقارير الَّتي أكَّدت تحرُّكات الفرنسيين في أعالي النَّيل، وقال مخبراً بارنج:

لم نسمع بتحرّك أيّ قوات في أعالي الأوبانجي وأنّ الفرنسيين لم يحرّكوا قوات ولو صغيرة إلى حوض النّيل؛ وحتى لو أنّهم فعلوا ذلك فإنّ المهدية ستحطمهم كما حطموا الكنغوليين في الرّجاف، وأشار إلى أنّه إذا استطاع الفرنسيون على الرّغم من أيّ شيء الوصول إلى النّيل، فإنّ ذلك لا يسقط حقّ بريطانيا مهما كان في المنطقة من لادو وإلى الخرطوم، كما أضاف -أيضاً- أنّ الاحتلال الفرنسي سوف لن يكون شرعياً بمقتضى الاتّفاقيّة الإنجليزية الألمانية والّتي سبق وأن أخطر بها باريس[53].

وخلص سالسبوري في موقفه القاضي بعدم التّقدُّم لاحتلال الخرطوم إلى حجة اعتبرت في غاية القوة والمنطق، حيث قال: ويجب أن لا يغيب علينا أنّنا بقضائنا على قوة الدّراويش نقتل بأيدينا المدافع الّذي يحتفظ لنا بالوادي الآن[54].

ومما يستغرب له، أنّه وعقب إصرار سالسبوري بعدم اقتناعه بوجود الفرنسيين في النّيل، نشرت صحيفة "لا دباخيه كولونيل" رسالة أصلية (ربّما بخط اليد) من ليوتارد في ديم الزّبير في جنوب السّودان[55]. وواضح من أن نشر مثل هذا الخبر في هذا الوقت والّذي يؤكّد وجود الفرنسيين في أعالي النّيل لا يعني سوى تحطيم دفاعات سالسبوري وجعله يتّخذ القرار البريطاني ردّاً على الوجود الفرنسي، إلّا إنّ سالسبوري لا يزال ملتزماً بالسياسة الّتي تمّ الاتّفاق عليها في مطلع نوفمبر 1897؛ من أنّه لا لإرسال القوات البريطانيّة من أجل النّشاطات الفرنسيّة[56].

وفي نفس الوقت، طالب كتشنر وتحت ضغط وإلحاح كلٍّ من ونجت وبارنج، بتعزيزات عسكريّة بريطانيّة ليس من أجل النّشاطات الفرنسيّة، ولكن لتأمين قواته من هجوم قوات المهديّة الوشيك الوقوع كما ادّعوا. ومن الواضح أنّ الهدف الحقيقي هو الحصول على القوات البريطانيّة من أجل التّقدُّم إلى الخرطوم لأنّ قوات المهديّة -آنذاك- لم تفكر في الهجوم على كتشنر وإنّما في بناء خط الدّفاع الأساسي في كرري. ويقول البروفيسور مايكل أستيف في هذا الخصوص: لقد أتخذت المطالبة بالتعزيزات العسكريّة ذريعة للتقدُّم لاحتلال الخرطوم[57].

أصبح بارنج في هذا الوقت متحمّساً للتقدُّم، ويرى أنّ الخرطوم وليست فاشودة هي المفتاح العسكري الحقيقي للوسط الاستراتيجي لأعالي النّيل. وقال: "يمكننا دائماً أن نصل إلى الخرطوم قبل أي شخص آخر في أي وقت نقرّر فيه إرسال الحملة العسكرية". وقد ازداد قلق بارنج وأراد أن ينهي الحملة وأن يعيد القوات البريطانيّة المشاركة إلى لندن كي لا يطيل بقاءهم في السّودان؛ وفي 26 يناير 1898، وافق مجلس الوزراء على تخويل

كتشنر للتقدُّم إلى الخرطوم. وبعد سبعة أشهر من إصدار الأوامر إلى كتشنر تحرّكت قوات الحملة إلى أمدرمان، في 28 أغسطس 1898. وكان كتشنر سردار الجيش المصري هو المخطط والمنفِّذ لهذا الهجوم مستعيناً بالمعلومات الّتي زوّده بها كل من ونجت وسلاطين باشا[58]. واصطدمت قوات كتشنر بقوات المهديّة في كرري، ويروي الكاتب البريطاني روبن نيلاند في كتابه حروب المهديّة الّذي صدر عام 2002، مشهد لقاء القوات الغازية بقوات الأنصار قائلاً:

في الثّالثة والنّصف من فجر يوم الجمعة من سبتمبر عام 1898، نهض 22،000 رجل من جنود الجيش الإنجليزي المصري في حالة استعداد وهم يتطلّعون إلى السُّهول الممتدّة أمامهم كلّما صارت السّماء أكثر ضوءا، انطلقت أبواق الايقاظ في تمام السّاعة الثّالثة وأربعين دقيقة، كما انطلقت أصوات دقات الطّبول والمزامير بين كتائب (الهايلاندرز) والأبواق، أمام الكتائب الإنجليزيّة ورفاقهم في السّلاح من الكتائب السُّودانية والمصريّة، وانطلقت فرق الخيالة بعد الخامسة بقليل نحو جبل سرغام، بينما اصطف المشاة في الزّريبة في وضع الاستعداد لمواجهة هجوم الأنصار.

وضع كتشنر قواته في تشكيل شبه دائري حول قرية العجيجة متحسّباً لكلا الاحتمالين الدّفاع أو الهجوم، كان لواء حملة البنادق البريطاني على شاطئ النّهر من الجهة الجنوبيّة للقرية، وبقية الجيش في نصف دائرة حول القرية تنتهي بالكتائب المصريّة من الجهة الشّماليّة، ووضعت المؤن والإسعافات ودواب النّقل في الوسط بينما وقفت البوارج في النّهر مستعدة لتقديم الدّعم للمدفعية الأرضيّة.

بقي جيش كتشنر في وضعه ذاك أكثر من ساعة إلى أن انتشر ضوء الصّباح في كلّ مكان، وعندها جاء أحد الخيالة مسرعاً من اتّجاه جبل سرغام ثمّ جاء آخر وآخر، وبدأ الهمس يسري بين الصُّفوف أنّ الأنصار يتقدّمون، وبوصول آخر مجموعة من طلائع الخيالة ظهر صف عظيم من الرّايات الملوّنة في الأفق من وراء الصّحراء، وغدت أصوات الطّبول أعلى وسرعان ما ظهرت ملامح المشاة والفرسان يتقدّمون نحوهم تحت غابة من الرّماح والأعلام، إنّهم آلاف ... بل عشرات الآف من الأنصار المقاتلين قادمين في هجوم على الجيش الغازي.

ما شاهده الجيش الإنجليزي المصري أمامه في ذلك الصّباح كان أكبر حشد عسكري أهلي شهدته أفريقيا منذ الحروب الصّليبية، فيما عدا بضعة آلاف يحملون البنادق كان الأنصار جميعهم مسلحين بأسلحة بدائية من القرون الوسطى كالفؤوس والحراب والسّيوف والسّكاكين.

تدفّق جيش الأنصار على جانبي جبل سرغام، وكان أوّل من ظهر منه مجموعة تقدّر بثمانية آلاف مقاتل يحملون رايات بيضاء تبعتهم فرق من المقاتلين أكبر عدداً تقدّر بحوالى عشرين ألف رجل يتقدّمهم صف من الرّايات الخضراء، اتّجهت كلا هاتين المجموعتين نحو الزّريبة الإنجليزيّة قاطعين السّهل المنبسط بسرعة كبيرة، الرّجال على الأقدام والأمراء على الخيول أو الجمال، هاتان الفرقتان رغم كبرهما لم تكونا إلّا جزءاً من القوّة الضّخمة المندفعة وراءهم عبر السّهل الممتد أمام الزّريبة متّجهين نحو جبال كرري التي كانت تحت حراسة الخيالة المصرية والهجانة.

صدر الأمر لقوات الجيش الإنجليزي المصري بفتح النّيران على قوات الأنصار في تمام السّاعة السّادسة وخمس وأربعين دقيقة، ومع بداية النّيران بدأت المذبحة بين صفوف الأنصار، كانت البداية من المدفعيّة الأرضيّة ومدافع البوارج ورشاشات المكسيم التي صبّت جحيماً من النّيران على كتل الأنصار المندفعة وهي على بعد ثلاثة آلاف ياردة من الزريبة. كلّ قذيفة تنفجر كانت تترك مكانها دائرة من القتلى والجرحى وأعمدة الدّخان والغبار بين صفوف الأنصار، ولكن المقاتلين الأنصار كانوا مندفعين رغم القذائف والرّصاص والشّظايا المعدنيّة يطلقون صيحات الحرب ويضربون الطّبول ويلوحون بالأعلام والرّايات.

فقد الأنصار في معركة أمدرمان أكثر من 26 ألف رجل ما بين قتيل وجريح، وذلك يعني نسبة خمسين في المائة من قوات الخليفة التي شاركت في المعركة، الأمر الذي يقف دليلا ساطعاً على مدى شجاعة الأنصار وعلى مدى بشاعة أثر الأسلحة الحديثة عندما تستخدم ضد جيوش غير نظاميّة تعتمد على حشد الموجات البشرية، كانت خسائر كتشنر ضئيلة للغاية، فقط ثمانية وأربعين قتيلاً وثلاثمائة واثنين جريح.

إنّ المقارنة ممتنعة في تلك المعركة، ولكن جورج استيفنز أحد المراسلين الحربيين البريطانيين الذين كانوا في رفقة الحملة أوجز ما حدث ذلك الصّباح شمال مدينة أمدرمان في كلمات جاء فيها: (لقد كان رجالنا رائعين، ولكن الأنصار فاقوا حدّ الرّوعة، إنّه لأضخم وأعظم وأشجع جيش قاتل ضدنا أبداً، لقد قاتلوا من أجل المهديّة وماتوا فداءً للإمبراطورية الضّخمة التي أقاموها وحافظوا عليها زمناً طويلاً)[59].

ويروى كاتب آخر ومن منظور فرنسي مشهد التحام قوات المهديّة مع القوات الغازية ويقول: "إنّ الكتلة الضّخمة (جيش الخليفة) تقدّمت وكأنّما حملتها كلّها حركة واحدة، وفجأة فتحت القوات الإنجليزيّة النّار وقد كانت ناراً مرعبة. ففي بضع ثوانٍ جعلت المهديين يترددون، ثمّ تحرّك جيشهم مرّة ثانية وكلّه تصميم واستمر متقدّماً تحت وابل من

القنابل أسقطت صفوفاً كاملة. وكلّما تقدّم الجيش ازداد الهياج، وفي الجانب الإنجليزي كان الرّجال يطلقون النّيران في حنق بارد، ومن ناحية المهديين كان يسود النّظام التّام". وقال شاهد عيان إنّه لم يكن في مقدور جيش أوروبي أن يثبت فترة خمس دقائق تحت ذلك السّيل من النّيران التي تتقيأه خطوط النّيران الإنجليزيّة، لقد سقطت تحته مجموعات كاملة من المهديين، إنّها لم تكن معركة، إنّها عملية إعدام[60].

انتهت معركة كرري عند الظّهيرة من اليوم الثّاني من سبتمبر 1898، وبعد ساعة أو نحوها من إنجلاء المعركة دخل كتشنر المدينة محاطاً بضباطه وكان دليله فيها رودف سلاطين باشا سجين الخليفة والذي التحق بعد هروبه بجيش كتشنر، قاد سلاطين تلك المجموعة مباشرة إلى مقبرة المهدي بينما انتشرت مجموعات أخرى من قوات كتشنر في الشّوارع بحثاً عن الخليفة وبقية أمرائه، لم تكن هناك سوى مقاومة ضعيفة للغاية داخل أمدرمان، إذ إنّ المدينة كلّها كانت في حالة فوضى والشّوارع مليئة بالأنصار الجرحى والمنازل مكتظة بالنساء والأطفال المذعورين[61].

وكما هو معروف، كان مجلس الوزراء البريطاني قد قرّر قبل زحف قوات كتشنر إلى الخرطوم في اجتماع شارك فيه بارنج، أنّه عند استرداد الخرطوم يجب أن يخفق العلمان المصري والإنجليزي جنباً إلى جنب في السّودان، وتقرّر أيضاً على الحكومة المصريّة أن تتبع مشورة بريطانيا في كلّ ما يتعلّق بأمور السّودان[62].

وكان بارنج قد اقترح في مذكّرة إلى سالسبوري بتاريخ 15 يونيو 1898، أنّه وبعد سقوط الخرطوم أن تُسيّر حملتان إحداهما بقيادة السّردار كتشنر إلى النّيل الأبيض والأخرى في النّيل الأزرق على أن يقتصر عمل الحملتين على اتّخاذ موقف الدّفاع فقط إذا تقابلتا مع فرنسيين أو أحباش، وأن يمتنع رجال الحملتين عن أي عمل من شأنه استفزاز هؤلاء لمهاجمتهم، وأمّا إذا اتّضح أنّ الفرنسيين رفعوا العلم الفرنسي على بقعة على النّيل فالواجب على قائد الحملة أن يحتج على وجود القوات الفرنسيّة وأن يطالب باسترداد الأراضي المحتلة[63].

وعلى الجانب الآخر، وبخصوص بعثة مارشان، فقد مضت الإشارة إلى أنّه تحرّك إلى أفريقيا في 25 أبريل 1896، وفي 24 يوليو من نفس العام اكتمل عدد بعثة مارشان في لوانجو وكانت تضم 150 جندياً سنغالياً جمعهم الضّابط مانجان من السّودان والسّنغال. وتحرّك مارشان عقب ذلك إلى الدّاخل متّجهاً نحو فاشودة والّتي وصلها في 10 يوليو 1898، أي قبل شهرين من دخول كتشنر إلى أمدرمان، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصريّة القديمة، وكان عدد البعثة –آنذاك– يتألف من مارشان وستة ضباط أوروبيين ونحو 120 من السّنغاليين.

وما هو جدير بالملاحظة في رحلة مارشان إلى فاشودة هو التّعاون والتّنسيق الّذي تمّ بين بعثته وبين حكومة الكنغو التّابعة للملك ليوبولد، فقد كان الموظفون الرّسميون لحكومة الكنغو يقدّمون كلّ معاونة ممكنة لبعثة مارشان في أثناء تقدّمها في الكنغو والأوبانجي، بل إنّ البعثة انتقلت في إحدى السّفن التّابعة للكنغو، وكان هذا التّعاون مظهراً للتحالف بين فرنسا والبلجيك[64]، أو وبمعنى آخر، مظهراً لدور الملك ليوبولد في دفع فرنسا وبريطانيا إلى فاشودة.

ومن المرجّح، أن يكون هذا التّعاون نتيجة للاتّفاق بين فرنسا والملك ليوبولد لمساعدة مارشان. ففي سبتمبر 1895، وعندما كان يجري (تفقيس) مشروع مارشان (When Marchland's Progect was being incubated)، زار ليوبولد باريس وعقد محادثات مع عدد من المسؤولين المؤثرين من بينهم الرّئيس فلكس فور وهانوتو واندريو لبنون، وفي نفس الوقت حضر هانولت وهو أحد البلجيكيين الخبراء في أعالي النّيل إلى فرنسا في مهمّة سرية، وقد استخلصت من تلك اللقاءات استنتاجات بعيدة المدى على النّحو الّذي تعكسه تسلسل تحرّكات مارشان وهانولت ودانس، الّذين أرسلهم الملك ليوبولد في بعثة لمساعدة مارشان[65].

ومن تلك الاستنتاجات، أنّه قد اتّضح خلال (1896–1897) حقيقة أنّ هناك تعاوناً بين ليوبولد وفرنسا تمّ بموجبه السّماح لمارشان أن يستخدم الباخرة الكونغوليّة فيل دي بروج (Ville De Bruges)، كما سمح ليوبولد للتعزيزات العسكريّة الفرنسيّة باستخدام خطوط السّكة الحديد الكنغوليّة، والأكثر من ذلك وفي سبتمبر 1898، وفي زلة لسان قال دلكاسيه، إنّ بعثة مارشان تمّ القيام بها بميزات التّفاهم مع الحكومة الكنغوليّة[66].

وكان ذلك هو الوقت الّذي فشل فيه ليوبولد للحصول على السّودان بصفة الايجار من بريطانيا ولجأ إلى التّنسيق مع فرنسا كما سبق وأن أوضحنا، وكان هذا التّنسيق هو نفسه ما عناه المؤرّخون بقولهم إنّ الملك وبعد أن صدّته بريطانيا لجأ إلى فرنسا وأنّ ذهنه لا يزال يدبّر أشياء واسعة. ويضاف كلّ ذلك إلى أنّ الكنغو كانت قد سيّرت –أيضاً– بعثتين إلى النّيل إحداهما برئاسة البارون دانس ومعه أكثر من ألف جندي من المواطنين، والأخرى برئاسة ضابط يسمى شلتان، وكان دانس رئيس القيادة وعليه أن يتقدّم تجاه النّيل إلى لادو وأبعد منها، وذلك لمساعدة مارشان –إن أمكن– ضدّ هجوم قوات المهديّة وليحمي مؤخّرته[67]، ولعلّ قيام البعثات الكنغوليّة بحراسة وحماية بعثة مارشان، هو نفسه ما قصده ساندرسون حين أشار إلى أنّ التّسلسل الزّمني لتحرّكات مارشان ودانس وهانولت يؤكّد أنّ هناك تعاوناً بينهم.

وإذا نظرنا لهذه المساعدات الكنغوليّة لبعثة مارشان على أساس أنّها تحالف بينهم وبلجيكا (الملك ليوبولد)، فماذا إذاً نقول في نفس هذا التّعاون الّذي حدث بين البلجيكيين وبعثة مارتير البريطانيّة الّتي انطلقت من يوغندا عقب فشل ماكدونالد؟ وبمعنى آخر، كيف يفهم تعاون البلجيكيين من جهة مع الفرنسيين لإيصالهم إلى فاشودة ومن جهة أخرى مع البريطانيين لإيصالهم إلى فاشودة أيضاً؟

على كلٍّ؛ وبالإضافة إلى بعثة مارشان كانت فرنسا خطّطت لإرسال بعثة أخرى إلى أعالي النّيل من اتّجاه الحبشة، ففي ديسمبر 1896، قرّرت الحكومة الفرنسيّة إرسال المسيو لاجارد حاكم الصّومال الفرنسي في مهمّة خاصة في أديس أبابا، وكان عليه أن يأخذ مبالغ كبيرة من المال ليقوي النّفوذ الفرنسي في الحبشة، وكانت تعليماته أن يبذل كلّ جهده ليمهّد الطّريق لحملتين إلى النّيل، إحداهما تحت رئاسة المسيو كلوشت الّذي كان وقتئذ في الحبشة، والأخرى برئاسة المسيو بونفالو الّذي كان سيتبعه بعد ذلك[68].

وقد كان وزير الخارجيّة الفرنسي؛ هانوتو، غير راضٍ ودخل في خلاف مع وزارة المستعمرات حول السّياسة الخاصة بأثيوبيا والّتي ترى أنّه يجب تشجيع ملك أثيوبيا منليك ليدفع بحدود بلاده إلى الجهة الغربيّة من النّيل الأبيض لتصل الحدود إلى منطقة الوجود الفرنسي بافتراض أنّ مارشان سيصل إلى أعالي النّيل. وكان اعتراض وزير الخارجيّة هو الانتظار حتى يتّضح مصير بعثة مارشان غير أن آراءه هزمت في اجتماع لمجلس الوزراء في 11 مارس 1897، ولكن اتّضح فيما بعد أنّ الصّراع في مجلس الوزراء كان من أجل حصول وزارة المستعمرات على غطاء لتعليمات سرّية كانت قد أصدرتها إلى لاجارد[69].

وإذا افترضنا أنّ تعليمات لاجارد الخاصة بإقناع منليك لتوسيع حدوده أو للموافقة على إرسال بعثة فرنسيّة عبر حدوده لا يحتاج إلى السّرية لأنّها قد نوقشت في إحدى المراحل مع وزير الخارجيّة؛ هانوتو، فإنّه من المتوقّع أن تكون التّعليمات السّرية المقصودة هنا هي المبادرة الخاصة بمحاولة زرع العلم الفرنسي وسط قوات المهديّة، ولعلّ القصد من هذه الفكرة هو إثارة بريطانيا مثلما يثير الرّياضيون الأسبان الثّيران عبر التّلويح بالعلم الأحمر.

ففي مطلع يناير 1898، وفي حضور لوجارد قام الملك الأثيوبي منليك بتسليم العلم الفرنسي إلى محمد الطّيب مبعوث الخليفة عبدالله، وقال له: خذ هذا العلم وسلّمه للخليفة وأخبره أنّ الانجليز إذا تقدّموا ضدّه، عليه أن يرفعه في مقدّمة قواته، وعندما يرى الإنجليز ذلك سوف لن يؤذوه، ومن جانب آخر أخبر الملك منليك محمد الطّيب –بصورة خاصة– أنّه من غير المرغوب فيه أن يأتي لا الفرنسيون ولا البريطانيون إلى السّودان[70]. وربّما

عملاً بنصيحة منليك الخاصة، رفض الخليفة وعلى الملأ العلم الفرنسي وأعلن قائلاً: أنه إذا اجتمعت السّماوات والأرض وتقدّمت ضدّه سوف لن يقبل أبداً بحماية الدّول الأوروبيّة، وفيما بعد وفي 17 فبراير 1898، احتج وزير الخارجيّة في رسالة إلى أندريو لبنون؛ وزير المستعمرات، على محاولة لاجارد إعطاء العلم الفرنسي إلى الخليفة[71].

ولم يكتف لاجارد بمحاولات التّأثير على المهديّة من خلال علاقتها بالحبشة وإنّما اتّضح -أيضاً- أنّ له خطاً آخر للاتّصال بالخليفة بواسطة ضابط هنغاري سابق هو كارول أنقر. ويقول ساندرسون عن كارول أنقر[72]، إنّه مثل السّمكة الشّاذة ظلّ يتجوّل في شمال أفريقيا وشرقها الأدنى خلال ثمانية عشر شهراً دون أي هدف واضح وغادر إلى باريس في غضون 1896. (This odd fish had been wandering about North Africa and the Near East‹ without visible means of support ‹for some eighteen months when he turned up in Paris 1896 in August)[73].

وفي باريس، اقترح أنقر إلى لاجارد أن يتم إقناع الخليفة عبدالله أن يطلب من فرنسا المساعدة الدّبلوماسية، واقترح أن يقود بنفسه وفداً دبلوماسياً إلى الخليفة وهو واثق من أنّه سيستقبله بكلّ حفاوة، وبالإضافة إلى ذلك كان أنقر يدعو نفسه سليمان واعترف أنّه اعتنق الإسلام، وكان على إلمام باللّغة العربيّة وربّما يكون من المحتمل أن يكون بطريقة ما كان على اتّصال بأمدرمان. وافق الفرنسيون على مهمّة أنقر الدّبلوماسية ولكنّهم لم يدعموه بالمال وإنّما وعدوه بمساعدته -ما أمكنهم ذلك- في أن يشق طريقه إلى أمدرمان عن طريق (جيبوتي- أديس أبابا)، ولكن وعندما وصل إلى القاهرة تخلى انقر عن خطته مفضّلاً أن ينزل في سواحل السّودان بالقرب من سواكن، وعند ذلك تخلى عنه الفرنسيون متشككين من أنّه سوف يقع في أيدي البريطانيين[74].

لقد كان الفرنسيون عقلاء، فعندما نزل أنقر في 26 أكتوبر 1896 على السّاحل السّوداني لم يجد شيئاً سوى أن يسلّم نفسه للسلطات البريطانيّة في سواكن، وفي البداية قرّروا محاكمته في محكمة عسكريّة باعتباره جاسوساً كونه يرتدي ملابس المهديّة على الرّغم من أنّه قد ارتداها بالمقلوب ليخفي الرّقع، إلّا إنّ بارنج تشكك في أنّه قد يكون معروفاً وتقرّر إبعاده من الأراضي السّودانيّة.

وفي مارس 1897، أعلن أنقر وبدون ضوضاء في مجلة "كورير دي إيجبت" نيّته أن يقوم بمحاولة ثانية للاتّصال بالخليفة، ولكن ليس عن طريق سواكن بل عن طريق (جيبوتي- أديس أبابا)، ومن المفترض أنّ هذا قد تمّ بالاتفاق مع لاجارد، إلّا إنّ أنقر

لم يكن محظوظاً. ففي 6 يونيو 1897، وفي الطّريق بين جيبوتي وهرر، وجد نفسه وجهاً لوجه مع مدير المخابرات ونجت باشا، حيث أعيد إلى السّاحل[75]. ومع أنّ نشاطات أنقر تبدو هزلية وتمّ نسيانها بالكامل، إلّا إنّ أسطورة أنقر الّتي نمت حوله لم يتم نسيانها. في أكتوبر 1897، أجرى أنقر مقابلة مع صحيفة "لكلير" شرح فيها رؤيته للسياسة السُّودانية والأكثر من ذلك ادّعى أنّه ممثل موثوق للخليفة برتبة أمير، وقال إنّه أرسل تقارير لأمدرمان في سبتمبر 1896 عن أفضل التّرتيبات الّتي يمكن القيام بها مع الفرنسيين، وأنّه طلب من الخليفة أن يعامل مارشان كصديق وأنّه ينوي العودة إلى أمدرمان، وحسب قوله:

"لأضع نفسي على رأس القوات ضد بريطانيا، ومع أنّ البريطانيين في سواكن قد أحبطتهم هذه التّصريحات إلّا إنّ رسالته (قد تكون المقابلة الصّحفية)، قد وصلت إلى الخليفة، وعلى ذلك تمّ استقبال مارشان بصورة جيّدة واستطاع بحرية أن يتقدّم إلى النّيل. ويشكّك ساندرسون في المعلومات الّتي أوردها أنقر عقب اعتقاله في سواكن وإطلاق سراحه والخاصة بعلاقاته بالمهديّة ويقول إنّها انعكاس للمحنة الّتي مرّ بها.

ويقول ساندرسون إنّه وفي 1898، ادّعى أنقر أنّه خدم الخليفة برتبة أمير، وفي 1914، و1917، سمى نفسه في رسائل إلى وزارة الحرب الهنغاريّة النمساوية بـ: الأمير سليمان ابن أنقر عبدالله، وقبل وفاته في 1935 ادّعى –أيضاً– أنّه أدار أحد الأقاليم الأثيوبيّة كتائب للخليفة.

وقد كانت الصّحافة الفرنسية: الليفجارو (le figaro)، واللقوليس (le gaulois)، قد قالتا: (شكراً للضابط الجيد سليمان انقر، ودعوا قرائهم للإعجاب بضربة المعلم في الدّبلوماسية الّتي خلقت تحالفاً بين المهديّة وأثيوبيا والسُّلطان (التُّركي)، والخديوي تحت زعامة فرنسا وروسيا بالطبع، وبحلول فبراير 1898، وصلت أسطورة أنقر إلى صفحات أشهر الصُّحف وهي الـ(question Diplomatiques et Coloniales) ففي مقالة للكاتب بول بورداريه، ومع أنّه لم يذكر أنقر بالاسم إلّا إنّه لمّح وبقوة إلى أنّ تحالفاً رسمياً قد كان أو سيكون بعد قليل بين باريس وأمدرمان، ولكن وزارة الخارجيّة الفرنسيّة والّتي تفهم بصورة جيّدة زيف أسطورة أنقر لم تقم بنفي الخبر والتّقديرات الّتي بنيت عليه[76].

من المرجّح، أن يكون ما قاله أنقر عن ارتباطه بالمهديّة غير صحيح كما أشار ساندرسون، غير أنّ هذا لا يعني أنّ ما قام به كان هزلياً وإنّما يمكن تصنيفه بلغة اليوم كفبركة سياسيّة أو إعلاميّة، إذ أنّه ومن الواضح أنّ أنقر كان يحاول إرسال رسائل سياسيّة تثبت أنّ الفرنسيين على اتّصال بالمهديّة ويسعون إلى استقطابها في حلف سياسي.

وإذا نظرنا إلى التوقيت الّذي قيلت فيه هذه التصريحات والمعلومات (1896-1898)، وهو الوقت الّذي تحرّك فيه مارشان إلى فاشودة فإنّ المرء لا يسعه إلّا أن يرى الأمر في إطار إثارة بريطانيا للتحرّك بجديّة في المسألة السّودانيّة، ومن المحتمل أن تكون تلك الإثارة قد أحدثت فعلها لأنّ أحد الكتاب البريطانيين قد علّق بلهجة عنيفة على المعلومات الّتي أشارت إلى وجود تحالف بين باريس وأمدرمان، وهي نفس المعلومات الّتي بثها أنقر في لقاءاته، حيث قال الكاتب عن ذلك التّحالف: "إنّها مخزية وشيطانية لا تتلاءم مع فروسيّة الفرنسيين ولا يفكر فيها حتى جماعات الهونتوت[77]".

وإلى جانب الهنغاري كارل أنقر، كان هناك سائح آخر أكثر تأهيلاً، قد لعب بعض الأدوار -أيضاً- في السّياسة الفرنسيّة تجاه أثيوبيا وأعالي النّيل وهو النّبيل الرّوسي نكولاي استيفنتش ليونتيف، وقد وصفه جيسمان في كتابه: الرّوس في أثيوبيا بالقرصان الكبير ذي الحيل الواسعة، وقد كان في الفترة من 1895 و1898، الممثّل غير الرّسمي لروسيا في أديس أبابا[78]، وكان وزير الخارجيّة الفرنسي لا يثق فيه وحتى أنّ السّفير الرّوسي قد حذّر وزارة الخارجيّة الفرنسيّة منه، وعندما زار وزير الخارجيّة موروفيف باريس في يناير 1897، حصل منه وزير الخارجيّة الفرنسي على وعد بأن يرسل إلى أثيوبيا بعثة رسميّة لتتعاون مع فرنسا وتحتوي نفوذ ليوتونيف، على كل حال تحالف ليوتونيف مع الأمير الفرنسي هنري أورلياز الّذي يقوم بمهمّة غير رسميّة إلى أديس أبابا.

وفي يونيو 1897، حصل ليوتونيف على وعد مبهم من الملك نيقوس يشير إلى تعيينه حاكماً عاماً على إقليم البحيرات الأثيوبي، وبحلول أغسطس 1897، عاد الأمير هنري أورلياز إلى فرنسا وأعلن أنّه الحاكم المشارك مع ليوتونيف وأنّ الملك سيوفّر لهم القوات اللازمة لاحتلالها، وقد كان هذا العرض في نظر الاستعماريين الفرنسيين هو إنشاء منطقة عازلة بحيث أنّه يكون بعد ضم هذه المنطقة مع المنطقة الّتي سوف يحتلها مارشان سيعزل تماماً الإنجليز من أعالي النّيل.

وقد اتّضح فيما بعد أن ليونتيف كان في الأساس يعمل لصالح الملك ليوبولد ويسعى لتأجير الولاية التي قال إنّ الملك الأثيوبي نيقوس عيّنه فيها حاكماً عاماً إلى إحدى النّقابات الّتي يديرها الملك ليوبولد عن طريق التّنكر (He ultimately obtained financial backing in Brussels، at the price of ceding all but the barest political right to syndicate which was of course King Leopold under Avery thin disguise).

ولم تنجح هذه المحاولات من جانب ليوبولد، إذ أنّه وفي مايو 1898، انكشف أمر ليونتيف بعد أن أخبر المصرفي الفرنسي نكولاس نوتفتش وزير الخارجيّة هانوتو أنّ لليونتيف تعاملات مع البلجيكيين[79].

ويضيف الدُكتور محمد فؤاد شكري عن ليونتيف: وإلى جانب هذا كلُه كان الرُوس يعملون للتوغُل في الحبشة، فاستطاع أخيراً أحد رجالهم (ليونتيف)، وهو صحفي أن يأخذ إلى روسيا جماعة من الأحباش من أجل التقريب بين الأمتين، حيث يساعد على ذلك ما هناك من تقارب أو صلات بين الكنيستين الرُوسيّة والحبشيّة، وخشي الإنجليز أن يسعى هؤلاء إلى الوكلاء الرُوس مع زملائهم الفرنسيين في تشويه أغراض الإنجليز في حوض النّيل بصورة تستفز منليك ضدّ المطامع البريطانيّة، وكان الخطر الّذي يعمل الإنجليز لوقفه هو مرور السّلاح والذّخيرة من أرض الحبشة إلى المهديين في السُودان[80].

وعلاوة على ذلك فقد اتضح أيضاً أن الأمير الفرنسي هنري كان يعمل مع الملك ليوبولد ويقول الدكتور على إبراهيم عبدة : ويجب أن نذكر شيئاً عن النشاط الغامض للأمير هنري دي اورليانز والكونت ليونتيف في ذلك الوقت ، بقي اورليانز في أديس أبابا طوال ربيع 1897م ورحل إلى أوربا في يونيو معتزماً الرجوع إلى الحبشة في أقرب فرصة ، وكانت لديه مشروعات عديدة وكبيرة ولم تكن سراً . وفي شتاء 1898 م كون الأمير هنري شركة رأسمالها 1،800،000 فرنك لأغراض تقدمية وكانت تحت إشراف البلجيكيين ، واهتم الملك ليوبولد نفسه بها كل الاهتمام كعادته دائماً في أن يكون له إصبع في كل شيء استعماري وكان هذا جزء من خطته في مد الكنغو إلى الحبشة والبحر الأحمر .

ومهما يكن من أمر فقد انتهى النشاط الفرنسي في إثيوبيا إلى السماح بتسيير بعثتين فرنسيتين إلى أعالي النيل من الأراضي الحبشية ، وبمجرد أن رجع لاجارد إلى جيبوتي سارت بعثتا كلوشت وبونفالو إلى العاصمة الحبشية ، وهناك فريق ثالث بقيادة الأمير هنري والذي سبق وأن أشرنا إليه خلال الحديث عن نشاطات الروسي ليونتيف ، ولم تتعاون البعثات الفرنسية الثلاث وذلك لأسباب لا تزال مجهولة[81].

ويعتقد فريق بونفالو أنَّ لاجارد كان يضع العراقيل في طريقهم ولم يساعدهم إطلاقاً، وعلى أيِّ حال فإنَّ كلوشت اتّجه إلى الغرب بينما عاد بونفالو إلى السّاحل ليأتي بالقوارب اللازمة للملاحة في الأنهر المؤدية إلى النّيل، ولم يرجع بعد ذلك إذ ترك قيادة فريقه إلى بونشاب، ولقد حاول بونشاب الابتعاد من العاصمة، ولكن المرشدين الأحباش قادوه في جولات طويلة ويبدو أنّه كانت لديهم تعليمات بأن يماطلوه على قدر الإمكان، وفي النّهاية تقابل بونشاب وكلوشت في غرب الحبشة وهناك ظلا منتظرين الحصول على تصريح بالمرور من أديس أبابا وفي تلك الأثناء مات كلوشت واضّطر بونشاب للرجوع إلى العاصمة[82].

وفي أديس أبابا، وجد بونشاب لاجارد، حيث أمره بضم فريقه إلى كلوشت، وكان على بونشاب أن يسير إلى جانب الضّفة اليسرى لنهر السّوباط حتى النّيل، وهناك كان عليه أن يشيِّد قلعة حبشيّة على الضّفة اليمنى وقلعة فرنسيّة على الضّفة اليسرى[83]. وفي النّهاية تمكن بونشاب من أن يبدأ، ففي أثناء الشّتاء سار هو وزملاؤه في الطّريق الذي رسمه لاجارد موقعين محالفات مع الزّعماء الوطنيين على طول الطّريق ليس باسم فرنسا بل باسم منليك، وكان الطّريق شاقاً للغاية حيث استطاعت البعثة أن تصل بصعوبة إلى ملتقى السّوباط والأجوبا في أواخر ديسمبر 1898.

ولم تكن الحملة تستطيع العبور إلى الأمام فعادت إلى أثيوبيا بعد أن كانت فاشودة لا تبعد عنهم سوى مائة ميل، وفي طريق العودة قابلت البعثة قوّة أرسلها منليك لمساعدة البعثة والتي عادت مرّة أخرى في مارس 1898 للذهاب إلى فاشودة، وفي 22 يونيو 1898، وقبل وصول مارشان بثلاثة أسابيع وصلت البعثة إلى فاشودة ولما لم يجدوا بعثة مارشان قرّروا الرّجوع بعد زرع العلم الفرنسي في إحدى جزر النّيل.

ولم تنته المفاجآت بعد! فقد اتّضح -أيضاً- أنّ بونشاب قائد البعثة الفرنسيّة الّتي انطلقت من الحبشة كان معيناً سابقاً من قبل الملك ليوبولد في الكنغو، ويرى الدُّكتور عبده أن بونشاب من المحتمل يكون قد ذهب إلى الحبشة لسبب أساسي بصفته مندوب الملك ليوبولد ليطلب مساعدة منليك ضد المهديين، ومن المحتمل -أيضاً- أنّ لاجارد ورجال الحكومة الفرنسيّة كانوا يرتابون فيه ولا يثقون به[84]. وسواء ذهب بونشاب كمندوب للملك ليوبولد إلى أثيوبيا أو لغرض يتعلّق بالمهديين أو لآخر فإنّ النّتيجة هي أنّه تحوّل إلى قيادة البعثة الفرنسيّة إلى أعالي النّيل، وبذلك يتّضح بجلاء أنّ الملك ليوبولد كان وراء جميع الحملات الفرنسية منذ حملة مونتيل إلى ليوتارد إلى مارشان وأخيراً بونشاب.

وعلى الرّغم من أنّ البعثات الفرنسيّة من الحبشة قد وصلت إلى فاشودة وعادت، إلّا إنّ مارشان قد وصل إليها منذ أغسطس ورفع العلم الفرنسي، ومنتظراً أن يأتيه كتشنر لأنّه قد قال في وقت سابق من العام 1895، إنّه سيذهب إلى فاشودة وعندما يأتيه ممثل بريطانيا سوف يقول له إنّه يجب إحالة الخلاف إلى الدّولتين لتحل هناك! وكان كتشنر في ذلك الوقت يتقدّم بقواته إلى الخرطوم، وبمجرّد الانتهاء من احتلالها وفي 10 سبتمبر 1898، غادر صاعداً النّيل متّجهاً جنوباً وبرفقته ونجت وسلاطين ولواء من الجنود السّودانيين. وفي فاشودة التقى بمارشان الّذي صرّح بأنّه رفع العلم الفرنسي عازماً على إعلان بحر الغزال وأعالي النّيل منطقة تابعة لفرنسا، وأعلن كتشنر لمارشان أنّه -أيضاً- يرغب في رفع العلم المصري على ما يعتقد أنّه أرض مصرية، وجلس بعدها الرّجلان ومرافقوهم إلى مائدة طعام عامرة وممتعة كما قال روبن نيلاند:

"وبذلك توصل القائدان إلى اتّفاق أن يبقى العلمان مرفوعان في الوقت الحالي ويبقى الطّرفان المصري والفرنسي في سلام ويدعا أمر القرار حول أعالي النّيل وبحر الغزال كي تقرّره المفاوضات بين الحكومتين في لندن وباريس، ترك كتشنر فرقة قويّة من جنوده في المنطقة وعاد إلى أمدرمان[85]".

وقد كان وزير الخارجيّة الفرنسي؛ دلكاسيه، وعقب احتلال كتشنر لأمدرمان توقّع أنّه وبالتأكيد سوف يذهب كتشنر إلى فاشودة ويلتقي مارشان هناك. وفي 7 سبتمبر 1898، قال دلكاسيه للسفير البريطاني في باريس إنّه من المحتمل أن تلتقي البعثان (الفرنسيّة والبريطانيّة) في أعالي النّيل وأنّه يرغب في إيضاح أنّ مارشان لديه تعليمات محدّدة وواضحة أنّه لا شيء سوى رسول من أجل الحضارة وأنّه لا يجب تحت أي ظرف أن يخلق أي مشاكل عن الحقوق، إنّ كلّ تلك المواضيع سوف تعالج بحكومتي البلدين، وتمنى دلكاسيه أن تقوم الحكومة البريطانيّة بتتبّع نفس النّهج وتصدر نفس التّعليمات إلى القائد الّذي سيذهب لمقابلة مارشان حتى يمكن تجنُّب الصّدام[86]. غير أنّ الحكومة البريطانيّة قد أصدرت نفس هذه التّعليمات إلى كتشنر قبل تحرُّكه إلى الخرطوم في يونيو 1898، إذ قالت له يجب أن يقصر عمل الحملتين على اتّخاذ موقف الدّفاع فقط إذا تقابلتا مع فرنسيين أو أحباش، وأن يمتنع عن أيّ عمل من شأنه استفزاز هؤلاء لمهاجمتهم، وأمّا إذا اتّضح أنّ الفرنسيين رفعوا العلم الفرنسي على بقعة على النّيل، فالواجب على قائد الحملة أن يحتج على وجود القوات الفرنسيّة وأن يطالب باسترداد الأراضي المحتلة.

وبعد عودته إلى الخرطوم وصف كتشنر مقابلته مع مارشان وذلك في رسالته إلى السّفارة البريطانيّة في القاهرة أواخر سبتمبر 1898م: رجعت الآن من فاشودة وقد لقيت فيها المسيو مارشان وثمانية ضباط و120 عسكرياً، وكانوا قد رفعوا الرّاية الفرنسيّة على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها، فكتبت إليه كتاباً قبل وصولي بيوم أخبره فيه إنّني قادم إلى فاشودة.

وفي الصّباح التّالي، أي 19 سبتمبر، جاءني زورق صغير رافعاً الرّاية الفرنسيّة بجواب من مارشان وفيه يقول إنّه وصل إلى فاشودة في 10 يوليو 1898، بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى ملتقاه ببحر الجبل، وأيضاً البلاد الواقعة على الضّفة اليسرى للنيل الأبيض إلى فاشودة، وأنّه عقد معاهدة مع مشائخ الشُّلك مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم وأرسل المعاهدة إلى حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال أيضاً. ثمّ وصف القتال الّذي جرى بينه وبين الأنصار في 25 أغسطس 1898، وقال إنّه كان

ينتظر هجومهم عليه هجمة أعظم من الأولى، فتداركاً لذلك أرسل باخرته جنوباً في طلب المدد، ولكن وصولنا منعهم من إعادة الكرّة عليه، فلما وصلنا فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان إلى باخرتنا فأخبرتهم من فوري أنّ وجود قوم من الفرنسيين في فاشودة ووادي النّيل يعتبر تعدياً على حقوق مصر والحكومة الإنجليزيّة واعترضت على احتلالهم لفاشودة ورفعهم الرّاية الفرنسيّة على أملاك سمو الخديوي أشد الاعتراض.

فأجابني المسيو مارشان، أنّ الأوامر صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد ورفع الرّاية الفرنسيّة على دار الحكومة في فاشودة، وأنّه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلّا بأوامر حكومته وهو ينتظر ألا تبطئ أوامرها(!) فسألته عما إذا كان يقاومنا في رفع الرّاية المصريّة على فاشودة، وهو يعلم أنّ معي قوة أعظم من قوته، فتردّد ثمّ قال إنّه لا يستطيع المقاومة، فرفعت الرّاية المصريّة –حينئذ– جنوبي الرّاية الفرنسيّة بنحو 500 ياردة على ركن متهدّم من أركان الحصون المصريّة القديمة المشرفة على الطّريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخليّة البلاد، لأنّ المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشّمال.

وقبل سفري من فاشودة، جنوباً أعطيت المسيو مارشان كتاباً اعترضت فيه اعتراضاً رسمياً بالنيابة عن الحكومة الإنجليزيّة والحكومة المصريّة على احتلال فرنسا لجزء من وادي النّيل، وتركت في فاشودة حامية وهي عبارة عن أورطة سودانيّة وأربعة مدافع وباخرة مدفعيّة تحت إمرة الماجور جاكسون وعيّنته قومنداناً لمركز فاشودة.

وقد كان المسيو مارشان تعوزه الذّخيرة والمؤنة وكلّ ما يرسل إليه لا يصله إلّا بعد أشهر، ثم إنّه منقطع عن داخليّة البلاد ووسائل النّقل في الماء عنده لا تفي بالمراد وليس له أتباع في هذه البلاد ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة (يقصد التأخير عن هزيمة المهدية) لافنى المهديون حملته ولم ينج أحد من أيديهم. وأدرك الكابتن مارشان بنفسه تماماً عبث مجهوداتهم ويبدو أنّ رغبته في العودة كانت تعادل رغبتنا في تسهيل رحيله، ففي موقفه الرّاهن كان لا حول له ولا قوة، ولكن أرجو أن تتّخذ حكومة جلالة الملكة التّدابير اللازمة لإبعاده بأسرع وقت ممكن لأنّ وجود قوة فرنسيّة وعلم فرنسي في النّيل غير مرغوب فيه للغاية[87].

تحوّل الوضع بين فرنسا وبريطانيا بعد هذه التّطورات إلى النّقاش حول الانسحاب الفرنسي من فاشودة وليس الانسحاب البريطاني من مصر كما خطط الفرنسيون، أو بالأصح الجهات الّتي وضعت الاستراتيجيّة الفرنسيّة الّتي قادت إلى أزمة فاشودة.

وقد رفض الإنجليز مباشرة النّقاش مع الفرنسيين ما لم تنسحب بعثتها. وكانت وجهة نظرهم في ذلك أنّه حتى إذا كانت المنطقة الّتي وصل إليها مارشان أملاكاً لا صاحب لها، فإنّ وصول مارشان مع حفنة من الجنود السّنغاليين لن يغير في الموقف شيئاً[88]. وقال سالسبوري: إنّ السّودان يتبع لبريطانيا العظمى ومصر بحق الفتح وأنّ هذا الحق غير قابل للمناقشة، وقد دارت نقاشات طويلة بين الطّرفين وتلويحات باستخدام القوة العسكريّة والأساطيل البحريّة خلال الفترة من سبتمبر وإلى نوفمبر 1898، وأيّاً كان مضمون تلك النّقاشات، فإنّ مجلس الوزراء الفرنسي قرّر في 3 نوفمبر 1898 الانسحاب من فاشودة، حيث أذاعت شركة هافاس الفرنسيّة البلاغ الرّسمي الآتي: قرّرت الحكومة الفرنسيّة سحب بعثة مارشان من فاشودة، وقد اتّخذ مجلس الوزراء هذا القرار بعد دراسة عميقة للموضوع.

وقد كان وزير الخارجيّة الفرنسي قد صرّح في 25 أكتوبر 1898، أي قبل أسبوع من الانسحاب قائلاً: الحرب سوف لن تكون مقبولةً في فرنسا، لا أحد يعرف أين هي فاشودة أو يعير بعثة مارشان أي اهتمام، وحتى المسألة المصريّة نفسها ذات أهميّة صغيرة لفرنسا[89].

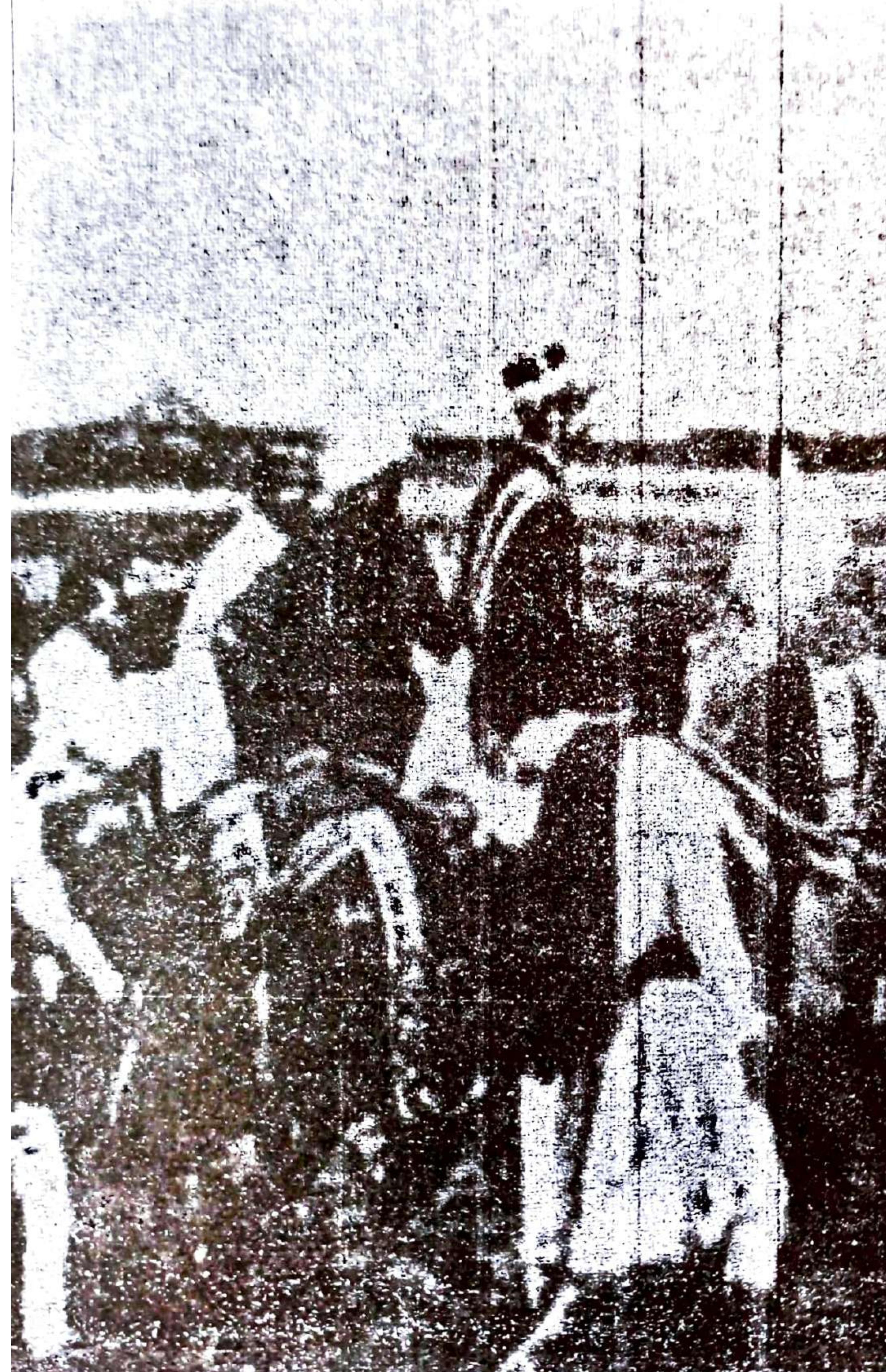
ومن بين العوامل الّتي أسرعت بالفرنسيين باتّخاذ قرار الانسحاب هو مارشان نفسه، إذ إنّه غادر فاشودة أثناء المفاوضات الفرنسيّة البريطانيّة إلى القاهرة دون إذن من حكومته، وقال في تقريره إلى حكومته من القاهرة، إنّ الحالة الصّحيّة لقواته ستدهور ما لم يخلدوا حالاً إلى الرّاحة[90]. وقد كشف –أيضاً– السّفير الفرنسي في لندن إلى الرّئيس سالسبوري في 30 أكتوبر 1898، عن معلومات قال إنّها من مارشان تقول إن فاشودة سوف لن تمثّل مخرجاً لفرنسا على النّيل وبالتّالي ليست ذات فائدة لها، وقال السّفير إنّه يعتقد أنّ مارشان سوف يستلم أمراً بالإقالة إذا كانت تلك هي وجهة نظره[91].

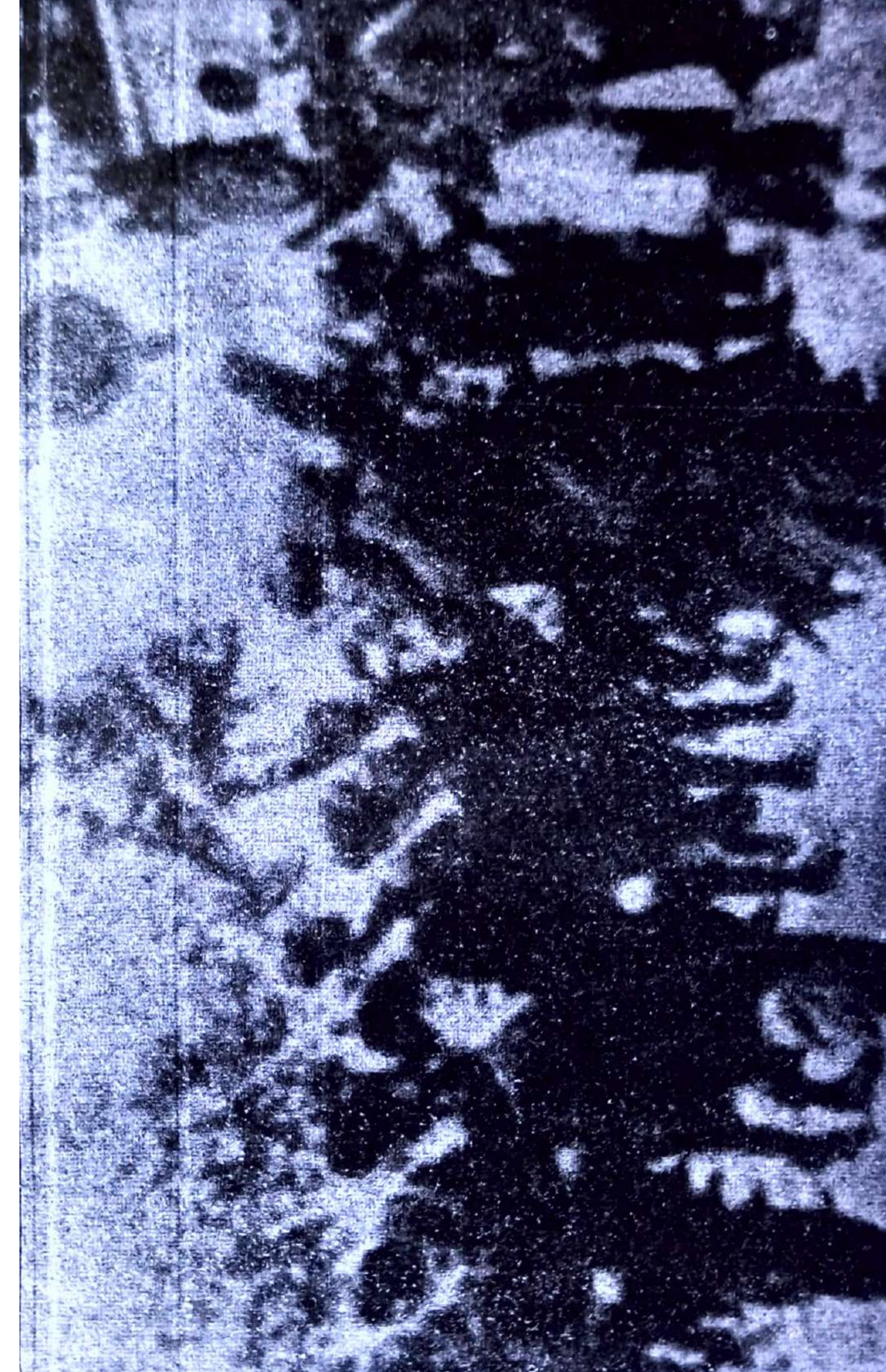
وردّد مارشان مرّة أخرى آراءه حول عدم أهمية فاشودة، وقال إنّ المهندس برمبت كان مخطئاً عندما اعتقد أنّه يمكن بناء خزان عند مصب السّوباط للتحكّم من خلاله على المياه، وحول هذا الأمر أجرى مباحثات طويلة في القاهرة مع القنصل البلجيكي، وبيّن له أنّه لا يوجد حجر واحد في منطقة مصب السّوباط لعدة أميال، ولهذا لا يمكن تحقيق فكرة برمبت في بناء قنطرة هناك، وأنّ النّيل عند مصبي السّوباط وبحر الغزال يجري في عدّة فروع كان يجب سدها جميعاً[92].











أمر مارشان الّذي كان في القاهرة بعد اتّخاذ قرار الانسحاب، فكان عليه أن يعود إلى فاشودة لينظّم رحيل قواته، وكان عليه أن يترك المكان المتنازع عليه ويسافر عن طريق السّوباط إلى الحبشة ومنها إلى الممتلكات الفرنسيّة على البحر الأحمر.

وفي 11 ديسمبر 1898، أنزل العلم الفرنسي نهائياً ورحل إلى باريس، ومما هو جدير بالتعليق أنّ وزير الخارجيّة الفرنسي كان قد قال لمارشان عند مغادرته فرنسا في 1896: اذهب إلى فاشودة فإنّ فرنسا ستطلق مسدسها هناك (Go to Fashoda France is going to fire herPistol)، ولكن يبدو وبعد الوصول إلى فاشودة فإنّ فرنسا لم تطلق مسدّسها بل أطلقت ساقيها للريح... لقد كان ذلك هو التّنافس الدّولي في أعالي النّيل الّذي أدّى إلى احتلال السّودان في 1898، سبعة من صغار الضّباط الأوروبيين و120 جندياً سنغالياً في فاشودة منقطعين عن العالم وكانوا على وشك الهلاك المحقق. أعتقد أنّه ومن خلال الأحداث والسّياسات الّتي قادت إلى هذا الوضع يمكن القول إنّ التّنافس الّذي تمّ في أعالي النّيل ما هو إلّا استراتيجيّة مدبّرة سلفاً للوصول إلى النّتائج الّتي وصلت إليها، أو وعلى أقل تقدير أنّ الأحداث قد وقعت طبيعياً ولكن تمّ توجيهها في الاتّجاه الّذي أدّى إلى التّنافس وإلى الاحتلال، ذلك لأنّه يصعب التّصديق أنّ فرنسا أرادت فعلاً إخراج بريطانيا من مصر بـ 7 ضباط و120 جندياً سنغالياً بين الحياة والموت في فاشودة، مع العلم المسبق أنّ بريطانيا احتلت مصر بقوة السّلاح عام 1882، وليس بمؤتمر دولي.

وحتى إذا افترضنا أنّ فرنسا أرادت بالفعل طرد بريطانيا من مصر بهذه الطّريقة، فإنّه من الصّعب كذلك التّصديق أنّها لم تكن تعلم أنّ بريطانيا قرّرت الدّخول إلى السّودان وليس الخروج من مصر منذ مارس 1896، عندما تقدّمت لاحتلال دنقلا. وقد سبق وأن رأينا أنّ فرنسا نفسها رفضت الموافقة على تغطية نفقات الحملة من صندوق الاحتياط، الأمر الّذي يجب أن يعني لها بمثابة التأكيد على أنّ بريطانيا ماضية إلى السّودان وليس إلى المؤتمر الدّولي، بل إنّ الصّحافة البريطانيّة، قد أكّدت هذه المواقف بوضوح منذ 1895.

ففي يوليو 1895، كتب لاجارد مقالاً بعنوان: إنجلترا وفرنسا في وادي النّيل في مجلة ناشيونال ريفيو جاء فيه: في ردّه على إدوارد جراي أعلن هانوتو بتاريخ 28 مارس أن إنجلترا لن تحدد مطلقاً في أي وقت مضى أي جزء من وادي النّيل تطالب به لمصر وأي جزء تطالب به لنفسها. ويضيف لوجارد: وجوابنا على ذلك أنّ مصر قد تقدّمت في فتوحاتها بقواتها الذّاتيّة لغاية الخرطوم، وابتداءً من هذه النقطة تبتدئ منطقة النّفوذ الإنجليزيّة الّتي تشتمل على جميع حوض النّيل غرباً وجنوباً مع مديرية خط الاستواء وبحر

الغزال وغرباً حتى دارفور وكردفان وشرقاً جميع البلاد الواقعة بين النّيل والبحر الأحمر والمحيط الهندي باستثناء الأراضي الّتي حدّدتها إنجلترا بوضوح في معاهدة أبريل 1891، وأقرّت أنّها تحت حماية إيطاليا. ويوجه لوجارد حديثه إلى فرنسا قائلاً: إنّ فرنسا تطالبنا بالجلاء عن مصر، ولكنّنا لن نجلو عنها حتى نحتل فعلاً المنطقة الّتي طالبنا بها لغاية حدود مصر، ومتى أصبحت مصر في قبضة يدنا بمقتضى مركزنا على النّيل، عندئذ فقط نجلو بجنودنا[93].

وبالتّالي فإنّ القرار البريطاني بالتوجُّه إلى السّودان يهدم النّظرية الأساسيّة الّتي استندت عليها كلّ الخطط الفرنسيّة في أعالي النّيل، وكان يجب أن لا يتحرّك مارشان إلى أفريقيا أصلاً، إذا كان يعتقد وكما قال بنفسه أنّه ذاهب إلى فاشودة لإخراج بريطانيا من مصر، لأنّه في ذلك الوقت (1896)، كان القرار البريطاني قد حسم تماماً على النّحو الّذي رأيناه.

ولهذا السّبب كان البروفيسور وليام لانقار يتّهم الفرنسيين بأنّهم يخدعون أنفسهم بالمضي في مشروع يعرفون فيه موقف الحكومة البريطانيّة تماماً، إذ يقول: "ومن الصّعب أن تفهم كيف أنّ الفرنسيين يخدعون أنفسهم بهذه الطّريقة إذ أنّهم أنفسهم قد أثاروا مسألة التّسوية العامة في مباحثاتهم مع السّفير البريطاني السّير مونسون في ديسمبر 1897، وردّ عليهم بإجابة واضحة في هذا الصّدد وقال لهم:

يجب أن يفهم أنّ إنجلترا لا تعترف لأيّة دولة أوروبية غير بريطانيا بأيّ حق في احتلال جزء من وادي النّيل، وقد ذكرت آراء الحكومة البريطانيّة في هذا الموضوع بكل وضوح في البرلمان بواسطة السّير إدوارد جراي منذ بضع سنين وأرسلت رسمياً إلى الحكومة الفرنسيّة في ذلك الوقت، وحكومة جلالة الملكة الحاليّة تتمسّك تماماً بالعبارات الّتي قالتها الحكومة السّالفة في هذا الصّدد". ومع نقاط الضّعف الجوهريّة هذه في هيكل السّياسة الفرنسيّة الخاصة بإخراج مصر عن طريق أعالي النّيل، فإنّ تخطيط وتنفيذ هذه السّياسة نفسها يحمل الكثير من نقاط الضّعف الّتي تقود إلى التّرجيح بأنّ تلك السّياسات الفرنسيّة كانت فعلاً تهدف إلى استدراج بريطانيا إلى السّودان وليس العكس.

فقد رأينا أنّ السّياسة الفرنسيّة اتّجهت إلى مسرح أعالي النّيل بمبادرات جاءت من الخارج وبتأثير الملك ليوبولد، وأوضحنا أنّ بعثة مونتيل الأولى كانت من إلهام وتخطيط الملك ليوبولد عبر الفرنسي هنري أليس، ثمّ كانت بعثة مارشان وباعتراف الوزير دلكاسيه أنّها تمّت بالمزايا الّتي وفّرها ليوبولد عن طريق ولايته الأفريقيّة الكنغو، هذا بالإضافة إلى أنّ بونشاب الّذي قاد البعثة الفرنسيّة من الحبشة كان أيضاً يعمل مع ليوبولد في الكنغو الأمر الّذي يعني أنّ له صلات به.

ولم يقتصر الأمر على التّأثير على السّياسة الفرنسيّة الخاصة بأعالي النّيل، وإنّما يبدو واضحاً أنّه تمّ التّحكم فيها وفقاً لإيقاع السّياسة البريطانيّة المقابلة لها، ونتيجة لذلك كانت البعثات الفرنسيّة إلى أعالي النّيل تتقدّم وتتأخر وأحياناً يتم تحويلها إلى جهات أخرى وعن طريق تدخُّل الملك ليوبولد غير المباشر. وكان واضحاً أنّ البريطانيين المنادين بالتّحرُّك المضاد لفرنسا في السُّودان قد استفادوا من هذا التّسكُّع الفرنسي لإنضاج قرار التّدخُّل العسكري، وكانت النّتيجة أن وصلت الدّولتان إلى فاشودة في 1898 بفارق زمني قصير جدّاً لا يتجاوز الشّهر ونصف الشّهر، على الرُّغم من أنّ فرنسا قد بدأت تحرُّكها منذ 1893. وفي رأي المحللين الّذين تناولوا أحداث هذه الفترة أنّه بإمكان فرنسا إذا أرادت الوصول إلى أعالي النّيل منذ فترة طويلة وليس هناك ما يعيقها، ومن بين هؤلاء الدُّكتور علي عبده الّذي قال:

"هل كانت فرنسا مخطئة في عدم إقدامها على تنفيذ مشروعاتها في ذلك الوقت؟ وبمعنى آخر هل كانت الفرصة سانحة لها لإرسال حملاتها إلى أعالي النّيل؟ والجواب عن ذلك أنّ فرصة نجاح خطة فرنسا كانت كبيرة في ذلك الوقت وخصوصاً بعد أن كشف إمبراطور الحبشة نيّات بريطانيا وإيطاليا وارتكن إلى مساعدة فرنسا فمدّته بالذخيرة، كما أعطى امتياز خط حديد الحبشة إلى شركة فرنسيّة، وقام ضباط فرنسيون بتدريب الجيش الحبشي.

كما أنّ إيطاليا كانت في نزاع مع الحبشة في ذلك الوقت وبريطانيا لا تزال بعيدة نسبياً عن أعالي النّيل لأنّ السُّودان لم يكن قد أعيد فتحه، فتردُّد فرنسا نتيجة لتصريح إدوارد جراي وعدم إقدامها على تنفيذ مشروعها أفقدها فرصة لا تعوّض ولا شك أنّها كانت مخطئة في ذلك[94]".

ولكن لا يجيب الدُّكتور عبده عن لماذا أخطأ الفرنسيون وأهدروا فرص الوصول المبكّر، كما أنّه لم ينظر –أيضاً– إلى الفرص الأخرى الّتي أضاعها البريطانيون أنفسهم، فقد كان بمقدور بريطانيا انطلاقاً من يوغندا أو كينيا أو زنجبار، أن تصل إلى أعالي النّيل الّتي لا تبعد عنها سوى مرمى حجر، خاصة وأنّ لديها بعثات كبيرة مقيمة بصفة الاحتلال. وقد سبق وأن أوضحنا كيف أنّ بريطانيا لم تتقدّم من الجنوب ليست لأنّها مستندة في ذلك إلى حسابات سياسيّة معينة، ولكن لأنّ موظفيها في تلك المناطق كانت لهم حسابات عكسية تقضي بالتحرُّك من الشّمال، فأجهضوا سياسة وقرارات الحكومة للتقدُّم من الجنوب.

ففي المرة الأولى، وعندما قرّرت فرنسا إرسال بعثة مونتيل إلى أعالي النّيل أصدر الرّئيس سالسبروي 1894، قراراً لجيراد بورتال المفوض البريطاني في يوغندا يأمره أن يرسل بعثة فوريّة إلى أعالي النّيل قبل وصول الفرنسيين، إلّا إنّ بورتال لم يرسل تلك البعثة، وعندما سئل قال إنّه لم يستلم تلك التّعليمات. ومرّة أخرى وعندما تحرّك مارشان في 1896، أرسل سالسبوري السّير ماكدونالد الخبير بالشؤون اليوغنديّة ليقوم بالتحرُّك من يوغندا إلى فاشودة قبل وصول الفرنسيين، إلّا إنّ ماكدونالد لم يذهب أبداً إلى فاشودة وادّعى أنّ الجنود السُّودانيين تمرّدوا عليه. وأمام هذا الأمر الواقع اضُطرت الحكومة التّحرُّك من الشّمال (مصر) إلى فاشودة.

إنّه ولمن الواضح، أنّ التّسكُّع الفرنسي في عدم الوصول إلى أعالي النّيل منذ العام 1893 في مقابل تآمر عناصر بريطانيّة لإفشال التّحرُّك البريطاني من الجنوب منذ العام 1893، ثمّ التقاء البعثتين في فاشودة 1898 بعد كلّ الوقت الّذي تمّ إهداره لهي سياسة مخططة أكثر من كونها تداعياً للأحداث.

ولهذا السّبب، وصف الرّئيس سالسبوري إضاعة فرص التّقدُّم من الجنوب بالمهزلة، وفي نفس الوقت وصُفت السّياسات الفرنسيّة -أيضاً- بالتلاعب. ففي 1899، قال السّير مونسون؛ السّفير البريطاني في باريس، والّذي عاصر تلك التّطورات: "إنّ القضايا ذات التّداعيات العالميّة الخطيرة في فرنسا تعتمد وإلى حدٍّ بعيد على تلاعب الرّسميين غير المسؤولين[95].

ويعلّق البروفيسور ساندرسون على تعليق مونسون قائلاً: إنّ ما لا يعرفه مونسون أنّ بعثة مارشان نفسه هي مثال ساطع لمثل هذه الممارسة الخطيرة، ويضيف أيضاً: في خلال الفترة من نوفمبر 1895 وأبريل 1896، قام المسؤولون الدّائمون في كلٍّ من وزارة الخارجيّة وقصر الأليزية عن طريق المناورة بدفع وزرائهم عديمي الخبرة للقيام بمهمّات ما كانوا يفهمونها، خاصة في حالة الوزير بيرثوليت، وكانت الممارسة أخطر وخاصة لدى المسؤولين في الخارجيّة الفرنسيّة، مما وصفه مونسون من أنّهم إداريون ضيقو وجهة النّظر وعميان في السّياسة الدُّوليّة[96].

ويمضي ساندرسون أبعد من ذلك، حين يكشف الطّريقة الّتي تلاعب بها أولئك الإداريون بالوزراء خصوصاً في مهمّة مارشان ويتّهمهم بالتآمر على سياسة الدُّولة إذ يقول: "وأخيراً، تمّ القيام بالمهمّة بعد سقوط كلٍّ من جاتمباس وهانوتو، بأولئك المسؤولين

الدّائمين الّذين دعموا وبلا شك المهمّة منذ البداية وتحديداً مثل ايرنست روم. لقد حصلوا على الموافقة من جياسي؛ وزير المستعمرات الجديد والعديم الخبرة مهنياً خلال الأسبوع الأوّل له في الوزارة، ومن بيرثولوت؛ وزير الخارجيّة الجديد الّذي –أيضاً– أقل تأهيلا ليشغل منصبه حتى مقارنة بجياسي[97]".

استطاع إيرنست روم القيام بهذا العمل بعد أن وجد له حليفاً في وزارة الخارجيّة وهو المسيو بينوتي المسؤول العالي عن إدارة المستعمرات وعن طريق الالتماسات الكاذبة استطاع روم وبينتي من دفع بيرثلوت ليوافق على مشروع لم يوضّح له نتائجه السّياسيّة الكاملة، وقد كان هذا الإخفاء متعمّداً بالتأكيد.

ويمضي ساندرسون قائلاً: "إنّ المهمّات الفرنسيّة إلى أعالي النّيل في 1895 مثلما هو في 1893، قد روّج لها بأفكار يمكن وصفها فقط بأنّها تآمرية، ولكن هذه المرّة لم تكن المؤامرة على هامش السّياسة، إنّها مؤامرة استهدفت بصورة مباشرة سياسة وزير الخارجيّة بيرثلوت الّتي هدفت إلى حلّ المشكلة مع بريطانيا ودياً وإذا أمكن مع مصر أيضاً[98]".

وإذا نظرنا بهذه الخلفيات سواء التآمر الموصوف في السّياسات الفرنسيّة من قبل كبار الموظفين في وزارتي المستعمرات والخارجّية، أو معاكسات البعثات البريطانيّة في وسط وشرق أفريقيا لسياسة الحكومة نفسها في إطار النّتائج الّتي أدّت إليها وهي أزمة فاشودة الّتي تمّت تسويتها خلال شهرين واحتلال السّودان الّذي دام 50 عاماً وانتهى بفصله من مصر، فإنّ المرء: لا يسعه إلّا أن يقول إنّ المقصود من ذلك التّنافس الدّولي هو نفس هذه النّتيجة الّتي تحقّقت عملياً (دخول بريطانيا إلى السّودان) وليست النّتيجة الّتي خططت على الورق وهي (إخراج بريطانيا من مصر)؛ وسوف لن يقتنع أحد إلى (يوم الدين)، أنّ الفرنسيين الّذين خططوا لتلك الأحداث أنّهم كانو ينوون فعلاً طرد بريطانيا من مصر وليست إضافة السّودان إليها.

وإذا كان الرّئيس البريطاني سالسبوري قد وصف فشل ماكدونالد من الوصول إلى فاشودة بالمهزلة، فإنّ الوصف اللائق للتنافس الدّولي في أعالي النّيل والّذي أدّى إلى احتلال السّودان وباختصار فإنّه مسرحيّة.

لعب الملك ليوبولد الدّور الأساسي في تلك المسرحيّة الّتي قادت إلى أزمة فاشودة، وهو كما وصفه البروفيسور ريتشارد هول كان يشجع كلا الطّرفين ويصرخ: الذّئب! الذّئب! (The King had already cried Wolf! Wolf!)، وفي مقطع آخر يقول إنّ الملك خرق كلّ قواعد اللّعبة الدّبلوماسيّة[99].

ويعتبر دور ليوبولد في أعالي النّيل من الأمور المجمع عليها بين جميع المؤرّخين والمحللين، وقد لخص المؤرّخ شارلس تومي دور ليوبولد في دفع القوتين إلى التنافس في أعالي النّيل قائلاً: وعلى كلّ حال أثارت الأعمال الفرنسيّة المنافسة القديمة التي كانت خاملة مع بريطانيا، وعندما استيقظ هذا التّنافس أدّى إلى تطورات بعيدة في عملية تقسيم أفريقيا، ومهما كانت أهمية العوامل الأخرى والتي وبالطبع موجودة إلّا إنّ نشاطات الملك ليوبولد هي الّتي قادتهم إلى العمل، وعلى الرّغم من أنّه سيكون هناك -أيضاً- تنافس أوروبي لتقسيم أفريقيا حتى ولو لم يوجد الملك ليوبولد، إلّا إنّ أنشطته لعبت الدّور الأساسي في تحديد الوقت وإلى حدٍّ ما التّطورات الّتي حدثت بالفعل خلال الفترة (1882-1899)[100].

وذهب استينسر في نفس الاتّجاه، حيث أكّد قائلاً: "أصبحت شؤون أعالي النّيل منذ العام 1890 لكلٍّ من فرنسا وبريطانيا، موضوعاً للخلاف مع الملك ليوبولد الّذي أدّت مشروعاته العدوانيّة في حوض أعالي النّيل إلى إشعال النّزاع الكامن بين فرنسا وبريطانيا ووضعهما في حالة صدام[101]. وكما سبق وأن قلت، ليس هناك أدنى خلاف حول الدّور الّذي قام به ليوبولد في دفع القوتين إلى التّنافس حول أعالي النّيل، كما أنّه ليس هناك خلاف بين أولئك المؤرّخين حول أهداف ودوافع الملك من قيامه بهذه الأدوار، إذ إنّ الاتّفاق منعقد على أنّه كان يسعى لمصالحه الخاصة بتوسيع ولايته الأفريقيّة (الكنغو)، وكان يهدف -أيضاً- إلى بناء إمبراطوريّة بلجيكيّة في أفريقيا، وما إلى الآخر من التّحليلات الّتي نظرت إلى الأمر من زاوية المصالح البلجيكيّة فقط.

تعتبر أطماع ليوبولد الاقتصاديّة في أفريقيا، مسألة واضحة وثابتة وظلّ يجري وراءها وخاصة في حالة أعالي النّيل إلى ما بعد انتهاء أزمة فاشودة، حيث دخل في نزاع طويل مع بريطانيا الأمر الّذي انتهى باستسلامه بالاتّفاقيّة الّتي وقعت في 1906. ولكن، السّؤال الّذي يحتاج إلى إجابة هو: (ما هي علاقة المصالح البلجيكيّة بدفع القوتين للتسابق نحو فاشودة، مما أدّى في النّهاية إلى إذلال فرنسا وطردها وإلى احتلال السّودان؟ لماذا لا ينظر هؤلاء المؤرّخون إلى دور الملك ليوبولد في هذا الإطار الّذي هو في النّهاية المحصّلة الحقيقيّة لما قام به ليوبولد؟).

بالطّبع ليس هناك ما يمنع أبداً من النّظر إلى نشاطات ليوبولد في إطار أنّه قصد فعلاً فيما يتعلّق بإثارة التّنافس في أعالي النّيل إلى جرّ بريطانيا إلى موضوع الاحتلال، ذلك لأنّه سبق له وأن طلب من ستانلي احتلال السّودان بالقوات الكنغوليّة في حوالى 1892، وعندما فشل في ذلك حاول أكثر من ثلاث مرّات الحصول على السّودان بصفة الإيجار من الخديوي،

الأمر الّذي يعني أنّ السّودان كان من بين مشاريعه. وإذا كان مشروع احتلال السّودان هو مشروع اللّوبي البريطاني الرّئيسي على النّحو الّذي رأيناه في الفصول السّابقة، فإنّه من غير المستبعد أن يكون هناك شكل من أشكال التّنسيق قد تمّ بين ليوبولد وعناصر اللّوبي أدّت إلى تلك النّتيجة الّتي تعتبر أمنية اللّوبي منذ فترة طويلة.

واستناداً إلى هذه الفرضيّة، فليس من الصّعب -أيضاً- ملاحظة بعض أشكال التّعاون الّذي تمّ بين ليوبولد واللّوبي في الفترات السّابقة، ففي 1884، وعندما أراد اللّوبي البريطاني تمرير تعيين غردون على السّودان في غياب مجلس الوزراء كان الملك حاضراً ليوفر الأسباب.

فقد غادر غردون إلى بروكسل في 16 يناير 1884، لمقابلة الملك ليوبولد لتعيينه للعمل في الكنغو، الأمر الّذي جعل وزير الحربيّة هارنجتون يرفض اقتراح وزير الخارجيّة جرانفيل بتأجيل قرار تعيين غردون، ويقول إنّه ما لم يعيّن غردون في الحال، فإنّ الملك ليوبولد سيعينه، وكانت النّتيجة هي تعيين غردون إلى السّودان تحت سيف الملك ليوبولد المصلت على الوزراء. وليوبولد تربطه علاقة قويّة بالجنرال ولسلي وهو الّذي قدّم إليه غردون في العام 1880، وعندما رفضت حكومة جلادستون توظيف غردون طلب ولسلي إلى الملك توظيفه والاستفادة من خبراته في أفريقيا، وفي الوقت الّذي اشتد فيه الصّراع بين اللّوبي والحكومة حول إرسال حملة إنقاذ غردون كان ولسلي يهدّد الحكومة أنّه إذا لم ترسل الحملة فإنّه سيذهب إلى الملك ليوبولد وينظّم حملة إنقاذ عن طريقه.

هذا فضلاً، عن ارتباط الملك بصورة لصيقة جدّاً مع رجل الأعمال البريطاني وليام ماكينون مؤسّس الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا، وهو إلى جانب عضويته في مؤسّسات ليوبولد الأفريقيّة، كان -أيضاً- الشّريك الأساسي له في عملية تنظيم حملة إنقاذ أمين باشا الّذي أدّى إلى كلّ التّطوّرات الخاصة بفاشودة فيما بعد. والأهم من كلّ ذلك، فإن ليوبولد هو خال ملكة بريطانيا والّتي كانت تقف إلى صف جماعات الضّغط.

وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك، أنّ ليوبولد نفسه وأثناء طلبه الحصول على السّودان بالإيجار، قد قال إنه سيلحقه ببريطانيا أو يسلّمه إلى شخص خبير بالشؤون الأفريقيّة فإنّه لامناص إذاً من القول بوجود صلة ما بين أنشطة ليوبولد في أعالي النّيل، مما أدّى إلى ذلك التّنافس وبين مشروع احتلال السّودان وبين اللّوبي البريطاني.

هوامش الفصل الخامس

(1) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan ، op ، cit ، p352.

(2) Mekki Shibeika ، The Independent Sudan ، p77.

(3) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan ، op ، cit ، p352.

(4) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan ، op ، cit ، p352.

(5) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p242.

(6) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p252.

(7) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص449.

(8) Mekki Shibeika ، The Independent Sudan ، p90.

(9) William L Lnger ، op ، cit ، p285.

(10) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص222.

(11) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص450.

(12) حروب المهديّة ، مصدر سابق ، ص218.

(13) William L Lnger ، op ، cit ، p286.

(14) William L Lnger ، op ، cit ، p223.

(15) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p246.

(16) William L Lnger ، op ، cit ، p287.

(17) William L Lnger ، op ، cit ، p287.

(18) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص198.

(19) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p247.

(20) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan ، op ، cit ، p362.

(21) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p247.

(22) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p247.

(23) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p47.

(24) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص451.

(25) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص228.

(26) L Cromer ، Modern Egypt ، London ، 1908 ، vol2 ،

(27) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص242.

(28) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p271

(29) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p271

(30) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p271

(31) G.N.Sanderson ، op ، cit ، p273.

(32) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص471.

(33) Cocheris J، Situation Internationale De Egypt et du Soudan، Paris ، 1903، p، 426.

(34) G.N.Sanderson، op، cit، p275.

(35) G.N.Sanderson، op، cit، p282، 278.

(36) G.N.Sanderson، op، cit، 280.

(37) G.N.Sanderson، op، cit 253.

(38) FO to India ، 15 sept، 1896.

(39) FO 273368/، feb 1897.

(40) Ibid، MacDonald to Barrington، 10apr، 1897.

(41) FO 273368، 2/Apr، 1897.

(42) G.N.Sanderson، op، cit 256.

(43) FO 2/144، Salisbury to Macdonald، 9June1897.

(44) FO 2/144، Salisbury to Macdonald، 10June1897.

(45) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص264.

(46) Johnston، The Uganda Protectorate، vol، 1، p543.

(47) H .H Austin، With Macdonald in Uganda، London، 1903، p36.

(48) G.N.Sanderson، op، cit، 257.

(49) G.N.Sanderson، op، cit، 257.

(50) Austin، op، cit، p113.

(51) G.N.Sanderson، op، cit، 258

(52) William L Lnger، op، cit، p549

(53) G.N.Sanderson، op، cit، 262

(54) المنافسة الدّوليّة، مصدر سابق، ص266-277.

(55) G.N.Sanderson، op، cit، 264.

(56) G.N.Sanderson، op، cit، 264.

(57) Michael Isteef، Khartoum Campain، London، 1923، p26.

(58) نفس المصدر، ص78.

(59) حروب المهدية، مصدر سابق، ص241-245-252.

(60) محمد علي مختار، تاريخ السّودان من منظور فرنسي، دار عزّة للنشر، ط1، 2003، ص74.

(61) حروب المهدية، مصدر سابق، ص253.

(62) المنافسة الدّوليّة في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص269.

(63) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص473.

(64) William L Lnger، op، cit، p549.

(65) G.N.Sanderson، op، cit، 305.

(66) Hanotaux G، Lepartage d Afrique، Fashoda، Paris، 1909، p129.

(67) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل، مصدر سابق، ص254.

(68) Gabriel Hanotaux ، Histoire des Colonies Francaises ، Paris ، 1931 ، pp585-86 .

(69) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 294

(70) G.N Sanderson ، op ، cit ، 300 .

(71) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 309 .

(72) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 300 .

(73) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 300 .

(74) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 301 .

(75) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 301 .

(76) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 302 .

(77) المنافسة الدّوليّة في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص254

(78) C Jesman ، The Russians in the Ethiopia ، London ، 1958 ، p110 .

(79) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 302 .

(80) مصر والسّودان: تاريخ وحدة وادي النّيل السّياسيّة 1820-1899 ، مصدر سابق ، ص458 .

(81) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص256 .

(82) WilliamL Lnger ، op ، cit ، p257

(83) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص257 .

(84) نفس المصدر ، ص260 .

(85) حروب المهدية ، مصدر سابق ، ص256 .

(86) Mekki Shibeika ، British Policy in the Sudan ، op-، cit ، p394 .

(87) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص271 .

(88) علي محمد بركات ، السّياسة البريطانيّة واسترداد السّودان (1889-1899) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977 ، ص207 .

(89) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 311 .

(90) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 311 .

(91) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 403 .

(92) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص283 .

(93) الإمبراطوريّة السّودانيّة في القرن التّاسع عشر ، مصدر سابق ، ص235 .

(94) المنافسة الدّولية في أعالي النّيل ، مصدر سابق ، ص201 .

(95) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 312 .

(96) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 313 .

(97) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 389 .

(98) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 389 .

(99) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 189 ، 105 .

(100) G.N.Sanderson ، op ، cit ، 382 .

(101) Strenser ، op ، cit ، p23 .

القسم الرّابع

الحكم الثُّنائي 1898-1956

صعود جماعات الضّغط إلى السّلطة في السّودان والعمل ضدّ السّياسات والاستراتيجيات البريطانيّة

الفصل الأول

الحكم الثُّنائي: نظام الأقليّة البيضاء

1898-1956

بدأت شراكة بريطانيا في الحكم بعد يومين من سقوط أمدرمان، حينما رفع كتشنر العلمين المصري والإنجليزي جنباً إلى جنب على بقايا سرايا الحكومة المتهدّمة في الخرطوم، وفي الوقت الذي كان كتشنر يرفع العلمين المصري والإنجليزي، كان السّير دينل رود ينقل إلى الحكومة المصريّة في 4 سبتمبر 1898، قرار الحكومة البريطانيّة حول دورها في حكم السُّودان والّذي جاء فيه:

(أنّه وبالنّظر إلى المساعدات الماديّة الّتي قدّمتها الحكومة البريطانيّة إلى الحكومة المصريّة من النّاحيتين الحربيّة والماليّة، فقد قرّرت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم، وأنّ هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفيّة إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل، وإنّما يرمي إلى التأكيد أنّ حكومة جلالة الملكة تعتبر لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان، وأنّها تبعاً لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصريّة كلّ نصيحة تقدّمها إليها الحكومة البريطانيّة في شأن المسائل الحكوميّة)[1]. ونرجو أن نشير هنا إلى أنّ المساهمة الماليّة لإنجلترا في الحرب هي عبارة عن قرض بقيمة 800،000 جنيه إسترليني لمصر، تنازلت عنها بريطانيا فور إعلان سقوط أمدرمان على أن تعتبر لها كمساهمة ماليّة في الحرب، أمّا القوات البريطانيّة المشاركة فقد كانت في البداية 800 جندي ثمّ ارتفعت بعد ذلك إلى أقل من 2000 مقابل 25 ألف جندي مصري ومساهمة مالية 2،400،000[2].

وعقب هذه التّرتيبات وقّعت بريطانيا ومصر اتّفاقاً لإدارة السُّودان في 19 يناير 1899، وحملت ديباجته النّص الآتي: (وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السُّودان في المستقبل، وحيث أنّ بعض أقاليم السُّودان الّتي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديويّة قد صار افتتاحها بالوسائل الحربيّة والمالية الّتي بذلها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي، وحيث قد أصبح من الضّروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التّأخر وعدم الاستقرار، وحيث أنّه من المقتضى التّصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتّبة على حالها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النّظام الإداري والقانوني)[3].

وأوّل ما يلاحظ في هذه الاتّفاقيّة، أنها تركت موضوع السّيادة على السُّودان معلّقاً على خلاف ما قيل قبل الفتح من إنّ الهدف كان هو لرد السُّودان إلى السّيادة المصريّة حتى لا يكون أرضاً مشاعةً تتنافس عليه الدُّول، وقد اعتقد المصريون حقاً أنّ الغرض من إعادة الفتح هو إعادة الأوضاع إلى ما قبل تنفيذ سياسة الإخلاء في 1884، ويقول الدُّكتور محمد فؤاد شكري: "إنّه ذاع الاعتقاد –خصوصاً لدى المصريين– أنّ الغرض من استرجاع السُّودان إنّما هو كي يعود السُّودان إلى مصر، أيّ أن يقوم الحكم المصري ثانية، ولكن هذا الاعتقاد لم يلبث أن تبدّد عندما وصلت الخديوي وهو بأوروبا في 14 سبتمبر 1898 برقية جاء فيها أنّ الحكومة البريطانيّة أبلغت الحكومة المصريّة أنّ لإنجلترا حق الاشتراك في السُّودان وأنّ كتشنر رفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري، فصار واضحاً أنّ للإنجليز خطة معيّنة يريدون اتباعها في السُّودان تعارض تماماً مع ما ساد به الاعتقاد، وكان رفع العلمين أوّل إشارة إلى ما سيكون عليه نوع الحكم المنتظر في السُّودان حسب هذه الخطة".

ولعلّ السّؤال الّذي يحتاج إلى إجابة هو هل كانت بريطانيا ترمي إلى احتلال السُّودان من خلال الحكم الثّنائي كغطاء وواجهة كما اعتقد المصريون أم أنّ الاحتلال لم يكن في حساباتها وأنّها شاركت في إعادة الفتح من قبيل ردّ الفعل للتوغّل الفرنسي في أعالي النّيل وبترتيب مسبق من اللّوبي كما سبق وأن أوضحنا؟

تصعب الإجابة المباشرة عن هذا السّؤال، ولكن السّياسات الّتي اتّبعت في السُّودان خلال الفترة الأولى من إعادة الفتح وفي عهد الحاكم العام للسودان السّير ونجت باشا (1898–1916)، والسّياسات الّتي اتّبعت في المرحلة الوسيطة عند اغتيال الحاكم العام السّير لي إستاك وحتى معاهدة الصّداقة البريطانيّة المصرية (1924–1936)، وكذلك سياسات المرحلة النّهائية للاحتلال (1943– 1956)، تؤكد أنّ بريطانيا لم تكن تريد احتلال السُّودان من خلال نظام الحكم الثّنائي.

وفي نفس الوقت، كانت حكومة السُّودان الَّتي تسمى -أيضاً- بالإدارة البريطانيَّة في السُّودان والَّتي تمثِّل اللُّوبي أكثر من كونها الحكومة البريطانيَّة، كما سنرى ذلك بوضوح لاحقاً سعت لاستدراج بريطانيا إلى السُّودان مقابل إبعاد مصر، وكانت النَّظرة البريطانيَّة إلى السُّودان بعد إعادة الفتح وإقرار النِّظام الثُّنائي أنَّ قنصليتها في القارة هي المسؤولة عن الشَّأن السُّوداني، وكان هذا هو السَّبب الَّذي جعل السُّودان يتبع لوزارة الخارجيَّة البريطانيَّة وليس لوزارة المستعمرات أو وزارة الحربيَّة. ونتيجة لذلك صاغ القنصل البريطاني في القاهرة بارنج، تلك التَّوجُّهات في مذكِّرة إلى كتشنر الحاكم العام الجديد للسودان في 19 يناير 1899، على أساس إنَّها تعليمات الحكومة البريطانيَّة وواجبة التَّنفيذ وهي:

1. إطاعة كلِّ التَّعليمات الَّتي يتلقاها من القنصل البريطاني.

2. أن يحيط القنصل باستمرار علماً بالأحداث المهمَّة الَّتي تجري في السُّودان وأن يرسل إلى القنصل مشروعات جميع القوانين واللَّوائح والتَّنظيمات ذات الطَّابع العام الَّتي ينوي إصدارها بمقتضى السُّلطات المخوَّلة له في الاتِّفاق الثُّنائي.

3. أن يرجع إلى القنصل في كلِّ ما يتَّصل بعلاقات السُّودان الخارجيَّة ويتلقى تعليماته بشأنها.

4. أن يرسل إليه تقريراً سنوياً عن الإدارة في السُّودان لإرساله لكلٍّ من الحكومتين البريطانية والمصريَّة[4].

وبهذا يصبح القنصل البريطاني هو المسؤول الأوَّل والمباشر عن السُّودان وأنَّ الحاكم العام مجرَّد موظف يعمل تحت إشراف وتوجيه القنصل وتجب عليه طاعته.

وهناك إشارات تدل على رفض بريطانيا تولي مسؤولية السُّودان أو ضمه إليها، ويشير د. عبدالفتاح منصور إلى ذلك بقوله:

"وتتضح الأسباب الماليَّة لعدم استعداد بريطانيا ضمِّ السُّودان لها، إذا عرفنا أنَّ كرومر كان يرى أنَّ السُّودان هوَّة تبتلع الملايين كما يذوب الثَّلج في وهج الشَّمس، وأنَّه وحين ناقش مجلس العموم البريطاني في سنة 1896 نفقات بريطانيا في السُّودان، لم يكن أمام الحكومة إلَّا أن تعد المجلس بأنَّها سوف لن ترتكب هذه الأخطاء مرَّة أخرى فلو ضمَّت بريطانيا السُّودان إلى أملاكها فإنَّها تضاعف تلك الهفوات[5].

وقد أكَّد بارنج نفس هذا الأمر، إذ قال في تقريره لسنة 1905 للحكومة المصرية والبريطانية، إنَّه من المؤكد أنَّ الحكومة البريطانيَّة ما كانت لتقدم على المساعدة في إعادة فتح السُّودان نيابة عن مصر ما لم يكن معلوماً لديها أنَّ موارد مصر ستستخدم آخر الأمر

في تطوير السُّودان[6]. ويذهب السّير ونجت باشا حاكم عام السُّودان (1899-1916) في نفس الاتّجاه ويقول: "إنَّ بريطانيا لم تكن لديها النّية كي تضيف إلى مسؤولياتها مسؤولية إدارة وتطوير منطقة شاسعة وخطيرة وجرداء في أفريقيا المتوحّشة[7]".

على كلٍّ، بدأت الإدارة البريطانيّة في السُّودان التّوجه إلى بريطانيا وليس إلى مصر لطلب الدّعم من أجل تنمية السُّودان، وكانت تلك الإدارة تعتقد أنَّ صرف مصر على السُّودان سيؤدي بها في النّهاية إلى بسط سيادتها عليه، الأمر الّذي ترفضه رفضاً باتاً، كما ومن جهة أخرى، أرادت من خلال استقدام الدّعم ورأس المال البريطاني إزاحة مصر تدريجياً عن السُّودان وإحلال النُّفوذ البريطاني محله شيئاً فشيئاً، وذلك وفقاً للشعارات الّتي رأيناها في الفترة السّابقة والّتي نادت كلّها بإقصاء مصر وإلحاق السُّودان بالإمبراطورية البريطانيّة.

فقد سبق وأن أشرنا إلى أنَّ احتلال السُّودان كان جزءاً من مشروع تفكيك الإمبراطورية السُّودانيّة المصريّة، ومعروف أنّه خلال الفترة من 1886 وحتى 1892، قد تمّ تفكيكها ولم يبق منها إلّا السّودان ومصر والّذي يراد -أيضاً- فصلهما خلال فترة الحكم الثّنائي كما سنرى لاحقاً. ويقول الدُّكتور محمد صبري في هذا الخصوص:

"كانت دول أوروبا لا تملك حتى سنة 1876 في أفريقيا إلّا بقاعاً صغيرة مستطيلة على بعض نقاط السّاحل وكانت مصر تملك إمبراطوريّة ضخمة متماسكة. وكان سلطانها يمتد على جميع سواحل البحر الأحمر الغربي ويمتد عبر المحيط الهندي حتى رأس جافون، واعترفت إنجلترا بهذه السّيادة في معاهدة 1877، والواقع أنَّ نفوذ مصر كان يمتد في الدّاخل إلى بلاد الجالا في جنوب الحبشة وحتى منابع النّيل.

ولكن، بين 1886م و1892، حلت إنجلترا وإيطاليا وفرنسا والحبشة محلّ مصر عنوة واقتداراً، فنشأت مستعمرة أريتريا وكذلك الصّومال الإنجليزي والإيطالي والفرنسي، كما استولت الحبشة على هرر، وبعد اقتطاع كلّ ما اقتطع وضياع الملحقات الّتي كانت وحدها تؤلف إمبراطوريّة واسعة أصبح السُّودان المصري منذ سنة 1899، السُّودان المصري الإنجليزي[8].

ويقول الدُّكتور صبري -أيضاً-: "وقد رأينا كيف شجّعت إنجلترا الفوضى، ففصلت السُّودان وممالك السُّودان المتطرّفة عن مصر، مما عطّل حركة النّمو الطّبيعي في هذه البلاد وأضعفت مصر في نفس الوقت وجعل سيطرتها في حدود ضيّقة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً عسكرياً[9]". كما إنَّ اسم السُّودان بدأ يتردّد في المحافل الدُّولية ويدخل في لعبة صراع القوى الّتي شهدتها أوروبا خلال القرن التّاسع عشر عند احتلال بريطانيا لمصر في 1882[10].

وكما قلنا، فإنّ محور السّياسة في فترة الحكم الثّنائي سيكون حول العلاقة المصريّة السّودانيّة، خاصة وأنّ اتّفاقيّة الحكم الثّنائي قد جعلت تلك العلاقة غامضة بتعليقها موضوع السّيادة على السّودان، ومعروف أنّ حاكم عام السّودان الجديد؛ السّير ونجت باشا، الّذي خلف كتشنر في يونيو 1899، أحد المؤمنين بسياسة إقصاء مصر من السّودان، على الرّغم من كونه ضابطاً في الجيش المصري ومديراً لقسم استخبارات السّودان ولحملة إعادة فتح السّودان. وكان هو الّذي ابتدع فكرة أنّ السّودانيين يكرهون المصريين كراهية عميقة، ولذلك ليس هناك من سبيل لربط البلدين مع بعضهما بعضاً، وقد ردّد هذه الفكرة تقريباً في كلّ المحافل البريطانيّة حتى أضحت قناعة لدى بعض القطاعات البريطانيّة. ولعلّ ما أورده البروفيسور جبرائيل وربورج، عن رؤى ومواقف ونجت من العلاقات السّودانيّة المصريّة في كتابه: (السّودان تحت حكم ونجت)، يعطي صورة واضحة عن مصير السّودان بعد الاحتلال، ولعلّ هذه المقتطفات تعكس ذلك:

1. في صفحة (12)، يورد جبرائيل النّص الآتي: (ذلك لأنّ ونجت كان قد عزم على عزل السّودان عن مصر).

2. وفي صفحة (30)، يقول: (لقد سعى ونجت علناً ومنذ بداية الحرب العالميّة الأولى إلى التّفريق التّام وانفصال السّودان عن مصر إذا حاول أن يستغل زيارة الأمير البريطاني لذات الفرصة، إذ يقول للأمير: أرجو أن لا تخبر أهالي قات فحسب بل كلّ إنجلترا إنّني أوزّع حوالى مائتي أو ثلاثمائة جنيه إسترليني للفقراء والّتي آمل أن يعتقد النّاس أنّها (أي هذه الفلوس) تأتيهم من الخزينة الملكيّة)، ويعلّق وربوج على هذا القول أنّه يعني أنّ الرّوابط الرّسميّة بين بريطانيا والسّودان كانت ضعيفة جدّاً تكاد لا تذكر، ولكن ونجت حاول تقويتها وزيادة التّأثير البريطاني بكلّ ما أوتى من قوة.

3. وفي ص (33): اقترح ونجت انفصال السّودان التّام عن مصر وذلك عقب إعلان الحماية البريطانيّة على مصر في 18ديسمبر 1914، كان ونجت يناقش دائماً قضية السّيطرة البريطانيّة التّامة على السّودان وذلك في خطاباته الخاصة الّتي كتبها أثناء وبعد الحرب العالميّة الأولى، كانت حجة ونجت الأساسية تقوم على أنّ هناك كراهيّة كامنة في نفوس السّودانيين تجاه المصريين وهي مبنية على تاريخ الاضّطهاد القديم الّذي جعل من الحكم في القاهرة شيئاً مكروهاً لدى عامة النّاس، زعم ونجت أنّه بتبني بريطانيا حماية السّودان فإنها ستصبح المدخل إلى مصر من خلال سيطرتها على النّيل، وأخيراً توصّل ونجت إلى أنّ الآمال المعقودة على إنتاج القطن المتزايد تعتبر كافية لتبرير السّيادة والسّلطة السّياسيّة والإدارية على البلاد بواسطة بريطانيا وأنّه مادام السّودان لا يزال يعتمد مالياً على مصر فإنّه لبست هناك فرصة لتحقيق تلك الأهداف (يقصد أهداف فصل السّودان عن مصر).

4. وفي صفحة (48)، يورد الآتي: بالتأكيد أنّ قورست لم يفهم رغبتنا في فصل السُّودان عن مصر من وجهة النّظر العسكريّة والسّياسيّة، إنّني أستطيع أن أفهم جيّداً مأربه في هذا الشّأن، إنّه يرى بعين المستقبل بصفته قنصل بريطانيا في مصر أنّ في الانفصال تقليصاً لهيبته الشّخصيّة.

5. وفي صفحة (59)، يورد وربورج: يعني إبعاد السّيطرة المصريّة بالنسبة لونجت إيجاد وضع سياسي منفصل بالنسبة للسودان، والآن لقد أعلنت الحماية البريطانيّة على مصر إذ أصبحت هناك فرصة لوضع السُّودان تحت سيطرة الحكم البريطاني مباشرة بدلا عن وضعه تحت سيطرة الحكم الإنجليزي المصري، توقّع ونجت نجاح هذه الفكرة وبمساعدة كتشنر له من خلال مجلس الوزراء (كان كتشنر قد أصبح وزيراً للحربيّة أثناء الحرب العالميّة الأولى)، على الرُّغم من المعارضة الإنجليزيّة المصريّة، قام ونجت أولاً بكتابة خطاب مضمناً توقعاته السّياسية المستقبليّة للسودان وأرسل نسخة من ذلك الخطاب إلى كتشنر وطلب منه أن يضمن له مساندة وزارته.

6. وفي صفحة (126) يورد: كان لونجت هدف سياسي محدّد عندما أشار على سميس (Symes) بكتابة المذكّرة، فهو بالتحديد يريد قطع العلاقات والوشائج بين مصر والسُّودان.

7. ويمكن أن نضيف –أيضاً– ما أورده ابن ونجت في مذكّراته عن أبيه من أنّ ونجت كان يرى ويعتنق فكرة أنّ السُّودان للسودانيين.

8. وأيضاً، نضيف ما أورده الدُّكتور ياسين عابدين في كتابه: (فجر الحركة الوطنيّة في السُّودان)، عن ونجت، حيث نقل عنه قوله: "طالما أنّ السُّودان في قبضتنا فإنّنا نمسك بمقاليد الأمور في مصر لأنّنا نسيطر على مصادر مياهها، لذلك مهما كان مصير مصر السّياسي في النّهاية يجب أن لا يدور السُّودان في فلكها، فالسودان في حالته الرّاهنة يمثّل أهميّة استراتيجيّة كبيرة بالنسبة لنا، أضف إلى ذلك أنّ له قيمة كبيرة للإمبراطوريّة ولكن كجزء من مصر، فسوف يمثّل خطراً حقيقيّاً علينا، إذ إنّه سوف يتحوّل فوراً إلى بوتقة لصهر المؤامرات المصريّة والأجنبيّة من أواسط أفريقيا والحبشة وأريتريا.. وأود أن أركّز بشدّة على هذا الخطر كما أود أن أشير على حكومة صاحبة الجلالة بأهميّة الحفاظ على الوضع الرّاهن في السُّودان[11]".

تعكس هذه المقتطفات الرُّؤى الحقيقيّة لونجت عن مصير العلاقات بين البلدين، ولكونه حاكماً عاماً للسودان فإنّه من الطّبيعي أن يسعى إلى تطبيقها، وكانت استراتيجيته في ذلك مزدوجة، فهو يسعى من جهة إلى إبعاد وتصفية النُّفوذ المصري عن السُّودان

تماماً، ومن جهة أخرى يحاول ملء الفراغ ببريطانيا، ولذلك -وكما قلنا- اتّجه منذ مطلع فترة حكمه إلى بريطانيا طالباً الدّعم للسودان وذلك ضمن الاستراتيجيّة المشار إليها إلّا إنّه فشل تماماً خلال فترة حكمه (1899–1916)، سواء لاستدراج بريطانيا إلى السُّودان أو للحصول منها على الدّعم وكانت النّتيجة صفراً كما يقولون.

ففي مطلع العام 1901، وضمن سياسة استقطاب الدَّعم البريطاني تقدَّم ونجت بطلب إلى الحكومة البريطانيّة لقرض قيمته مليون جنيه إسترليني، وذلك عن طريق القنصليّة البريطانيّة في مصر بهدف إنشاء خطوط السّكة حديد في السُّودان، وتسهيل الاتّصالات إلّا إنَّ الحكومة ردّت بالرّفض، وقال ابن السّير ونجت في كتابه عن أبيه في موضوع طلب قرض السّكة الحديد: "كان ونجت وباستمرار يقول إنّ على بريطانيا كطرف شريك في حكم السُّودان أنْ تتحمّل بعض أعباء التّنميّة"، ولكن كانت جهوده بلا فائدة. لقد كانت بريطانيا تعتقد أنّ أي قروض توجّه خارج بريطانيا وخاصة في أفريقيا تعتبر نوعاً من الجنون ومحاولة لتحويل الأموال البريطانيّة من الحاجات والمسؤوليات البريطانيّة الضّرورية. ويورد ابن ونجت نظريّة بريطانيا في الاستعمار قائلاً:

"إن مهمّة المستعمرات قد حددت على أن لا تكون الدّولة المستعمرة عالةً على بريطانيا، وفي حالة السُّودان، فهي الحالة الأسوأ ولا يرقى لمستوى الامتلاك البريطاني، لقد حاول ونجت وقورست (القنصل البريطاني الذي خلف بارنج في مصر)، الحصول على قرض للسودان لبناء خطوط السّكك الحديديّة، ولكن لا شيء استطاع أن يحرّك الخزانة البريطانيّة"، إنَّ الموقف العام للحكومة (Whitehall) وصفه قورست في رسالة إلى ونجت في 1908 جاء فيها: (حادثت السّيد قري مرتين حول القرض المقترح للسودان ولكنّني وجدت من العبث توقُّع شيء من رجال الخزانة وخاصة وزير الخزانة وليس هناك حل سوى أن أنتظر الخريف حتى يضعف الموقف ويكونوا في مزاج جيّد)، ومع توقُّع تحسن مزاجهم فإنّه من غير المتوقّع أن توافق الحكومة أيضاً.

وفي 10 ديسمبر 1908، كتب قورست مرّة أخرى لونجت قائلاً: "سوف يخبرك بريتارد بأن لا تتوقّع الموافقة على القرض، أخشى أن يكون ظنُّك قد خاب بهذا القرار مثلي تماماً ولكن أخبرك بأنّه ليس هناك جدوى من الاستمرار في الضّغط عليهم أكثر من ذلك[12]". وأثناء محاولات ونجت إشراك بريطانيا في قضايا التّنمية في السُّودان وفشل محاولته للحصول على قرض مالي لتطوير خطوط المواصلات، تفاجأ بأنَّ الحكومة البريطانيّة تنوي سحب الدّعم المالي من الكتيبة العسكريّة البريطانيّة الموجودة في الخرطوم. فقد كانت بريطانيا عندما أقرّت أنّ المسؤوليّة الماليّة لتطوير السُّودان هي من واجب مصر استثنت من ذلك القرار تمويل الكتيبة العسكريّة البريطانيّة.

ولكن وفي 1904، تغيّر الموقف البريطاني حتى من دعم هذه القوة الصّغيرة ويظهر ذلك في الخطاب الّذي وجّهه بارنج إلى ونجت باشا والّذي جاء فيه: إنّ لجنة الدّفاع في لندن تعتقد أنّ القوات البريطانيّة في مصر وفي السُّودان ومن وجهة نظر الإمبراطوريّة قوات بدون فائدة استراتيجيّة، ولذلك اعتقدوا أنّه يجب على مصر تحمُّل كلّ التّكاليف[13].

استغل ونجت ثورة عبدالقادر ودحبوبة في 1908، ليطلب زيادة عدد القوات البريطانيّة في السُّودان بحجة الظّروف الأمنيّة المتردية، إلّا إنّ الطلب رفض -أيضاً- ونقل عن قرى قوله... إذا زاد عدد القوات البريطانيّة في السُّودان فجأة فإنّ لذلك أثره الفكري في كل من السُّودان ومصر، إنّ أخف الضّررين هو ترك الأمور على وضعها الحالي.

وفي عام 1909، حاول ونجت تأمين معونة سنوية من بريطانيا لكلية غردون، إلّا إنّ بارنج الّذي كان يشغل رئيس مجلس إدارة كلية غردون اعترض على المعونة ومن ثمّ رفضت الحكومة البريطانيّة[14]. وفي هذا الوقت الّذي كانت تفكر فيه بريطانيا بسحب الدّعم عن الكتيبة البريطانيّة في الخرطوم، طلب ونجت تمويلاً لإنشاء كتيبة عسكرية ثانية إلّا إنّ طلبه -أيضاً- ووجه بالرفض، ثمّ تقدم بطلب آخر يقضي بأن تقوم الحكومة البريطانيّة بدفع مكافآت للجيش البريطاني الّذي شارك في حملة إعادة فتح السُّودان، وأيضاً رفضت بريطانيا ووجهت بأن تؤخذ المكافآت من الخزينة المصرية.

كما أنّه وفي 1911، طلب ونجت من وزارة الحربيّة البريطانيّة المساهمة في إصلاح قبور قتلى الجنود البريطانيين في السُّودان، وأن تتولى الوزارة المحافظة على تلك المقابر واستجابت بريطانيا هذه المرّة وأسهمت بمبلغ 300 جنيه إسترليني من جملة المبلغ الّذي طلبه وهو 438 جنيهاً. وإزاء هذا الصّد حاول ونجت إيجاد مخرج ما، فقرّر فرض ضريبة تصدير على الماشية المصدّرة إلى مصر، إلّا إنّ بارنج رفض القرار بحجة أنّ السُّودان يعتبر محافظة مصريّة وليس لديه الحق في أن يفرض رسوم تصدير منفصلة، وقال بارنج في رسالته لونجت في هذا الخصوص: "إنّ السّبب الوحيد لوجود علم بريطاني في السُّودان إلى جانب الحاكم العام والقوانين الخاصة هو من أجل الحفاظ على الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب وباقي الممتلكات الشّخصيّة لهم[15]".

اعتقد أنّ ما قاله كرومر بشأن العلم البريطاني في السُّودان أمر مهم، لأنّه يربط وجوده بالحفاظ على الأجانب وممتلكاتهم. وربّما كان هذا إحدى الحيثيات الّتي أقنعت بها بريطانيا للموافقة على رفع علمها في السُّودان في الوقت الّذي قرّرت كما أسلفنا أن تتبع السُّودان لمصر وتدار بالشراكة بين قنصليتها في مصر والحكومة المصرية. وبلا استسلام

أو ياس مضى ونجت في محاولاته للحصول على التّمويل البريطاني، وأثناء الحرب العالميّة الثّانية والّتي بذل فيها مجهوداً كبيراً لتنظيم القوات السّودانيّة من أجل مساعدة بريطانيا في الحرب، حاول أن يحصل على التّمويل، وقال في خطاب لماكمابن: "إنّ الضّغوط المتزايدة على حكومة السّودان نتيجة لما بذل من جهد في الحرب البريطانيّة يتطلب إعانته بالمال"، فردّت عليه الحكومة غاضبة: حتى ولو لم تستطع حكومة السّودان مقابلة تلك النّفقات فإنّ بريطانيا سوف لن تقدم على مساعدتها.

وبعد محاولات فاشلة استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عاماً للحصول على الدّعم البريطاني للتنمية وبناء المؤسّسات في السّودان اتّجه ونجت إلى استراتيجية جديدة هي استراتيجية الإغراء الاقتصادي. فكّر ونجت في زراعة القطن بمساحات واسعة في الجزيرة ليخلق من خلالها مصالح اقتصادية تجبر بريطانيا على الاهتمام بالسودان وعن هذه السّياسة قال جبرائيل ووربورج: هدف ونجت بصفة أساسية إلى أن يبرهن أنّ إمكانات السّودان من إنتاج القطن المتزايد شيء متميز، وعليه يستطيع وبمساعدة مصانع لانكشير للصناعات القطنيّة أن يلزم الحكومة البريطانية بمسؤولياتها المباشرة تجاه السّودان، شرع ونجت بمعاونة كبار رجالات الحكومة من البريطانيين بالقيام بحملة دعائية في أوساط الرّأسماليين البريطانيين والسّياسيين منهم، حيث بنى ونجت دعايته على الافتراض التّالي:

يتّضح جلياً أنّ الموقف الحالي لكلّ من القوى الوطنية والمجلس التّشريعي في مصر هو محاولة منع المساعدات الماليّة من أن تصل إلى السّودان، كما إن موقف الحكومة البريطانيّة هو موقف الّذي يرفع يديه أو يتنصّل عن مسؤولياته في السّودان، لذلك فإنّ الأمر في غاية الأهمية إذ يتطلّب إدخال رأس المال البريطاني وبالتالي الرّأسماليين البريطانيين لاستثمار أموالهم في البلاد، تلك هي الطّريقة العمليّة المثلى لتطور السّودان والّتي تجعل العلم البريطاني يرفرف بحرية بعد أن أصبح مهدّداً من قبل الموقف السّياسي لكلّ من حكومتي بريطانيا ومصر[16].

وإلى جانب تلك الدّعاية، سعى ونجت إلى استقطاب رابطة القطن البريطانيّة ذات النّفوذ القوي ضمن حملة إقناع بريطانيا بالموارد الاقتصادية السّودانيّة، ولهذا الغرض استضاف رئيس مجلس إدارة رابطة القطن البريطانيّة ونظّم له زيارة إلى أراضي الجزيرة وعقب عودته إلى بريطانيا كتب رئيس مجلس الإدارة تقريراً وافياً عن مشروع الجزيرة ودفع به إلى الحكومة[17].

وفي نفس الاتّجاه -أيضاً- استقطب اثنين من الشّركات الخاصة لعمل الدّراسات والمسوحات وتأسيس شركة توزعت النسب فيها إلى 40٪ للعمالة السّودانيّة، و40٪ للحكومة السّودانيّة و20٪ للشركة البريطانية، وهكذا حصل على الدّعم المالي الأوّلي الخاص بدراسات الجدوى وشق القنوات من خلال شركتين بريطانيتين وبرغم ذلك بقي الجزء الأهم من التّمويل وهو الخاص ببناء خزان سنار لري القطن وتمويل العمليات الزراعية، وهي مبالغ لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها. وبعد تلك الدّعاية الواسعة لمشروع الجزيرة وسط الرّأسماليين والسّياسيين وروابط إنتاج القمح ونجاح مساعيه في مقابلة رئيس الوزراء البريطاني لإقناعه بجدوى المشروع، قرّر ونجت عقب ذلك تقديم طلب قرض بناء مشروع الجزيرة.

دفع كتشنر والّذي كان يشغل قنصل بريطانيا في مصر طلب القرض في 1912 إلى الحكومة البريطانيّة لضمان تمويل إنتاج القطن في الجزيرة وأحال قرى (Grey) وزير الخارجيّة طلب كتشنر الرّسمي إلى وزارة الخزانة وأرفق معه توصية كريمة يدل مضمونها التّالي دلالة واضحة على نجاح دعاية ونجت: (لقد ألحت علينا إدارة مصانع لانكشير بشدة بشأن تسهيل زيادة إنتاج القطن في السّودان. وعرضت المسودة الأولى لقرار قرض السّودان على مجلس الوزراء في 19 نوفمبر 1912، ثم جاءت الموافقة على المسودة النهائية في يناير 1913م)[18].

ونرجو أن نشير هنا إلى أنّه وعلى الرّغم من التّوصية الكريمة من وزير الخارجيّة إلى وزير الخزانة، إلّا إنّ الطّلب قد رفض -أيضاً- في ذلك الوقت 1912، وعندما تمّ قبوله في 1913 كان ذلك بمجهود إضافي قام به ونجت في بريطانيا. فقد سعى ونجت في بريطانيا وبصورة يوميّة الحصول على الموافقة على القرض حتى أصبحت محاولاته موضوعاً للتندر، ولكنّه بدون فائدة -أيضاً- وأخيراً استطاع أن يقابل السّيد لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني وشرح له كيف أنّ النّيل الأبيض ينحدر من فكتوريا والأزرق ينحدر من إثيوبيا، وكيف أنّ النّهران يلتقيان ليكونا الثّروة والازدهار لمصر أثناء فيضان النّيل، بعد أن أنهى ونجت حديثه وعد السّيد لويد بإعطاء الضمان[19].

عقب ذلك، غادر ونجت إلى وتنهام موطن المؤلّف البريطاني الشّهير بلفور، وهناك التقى بصديقته القديمة السّيدة فرانسيس بلفور والّتي قالت إنّها قادمة من مقاطعة ولز حيث ذهبت للاستماع إلى خطاب السّيد الرّئيس لويد جورج للشعب الويلزي، ويبدو من الحوار القصير الّذي جرى بين السّيدة فرانسيس والسّيد جورج، أنّ ونجت أسهم في إدخال بعض الفقرات في خطاب السّيد الرّئيس جورج للشعب الويلزي، وهي فقرات تتعلّق بمقارنة

التقاء النّيلين الأبيض والأزرق في السُّودان وتحويل مصر إلى أرض خصبة وبين ضرورة إطلاق نهري ويلز من أجل تخصيب بريطانيا وإلّا أصبحت بريطانيا جرداء وقاحلة[20].
وبعد ذلك، وفي 1913 أجاز البرلمان طلب القرض. وفي يوليو 1914، كتب السّيد لويد جورج إلى ونجت بعد أن ثمّن له جهوده لتنمية السُّودان قائلاً: "أتمنى أن يتطوّر السُّودان كدولة مزدهرة بنمو القطن[21]". وينقل رونالد عن أبيه ونجت أنّ من بين كلّ الجهود الّتي بذلها لاستقطاب القرض يعتقد في قراره نفسه أنّ الطّلب أجيز ليس بالفصاحة الّتي تكلّم بها ولا للأسباب الموضوعيّة ولكن لحسن الحظ[22].

أدّى اندلاع الحرب العالميّة في 1914، إلى وقف تنفيذ المشروع، ولكن عقب انتهاء الحرب كانت الأسعار قد تضاعفت، إلّا إنّه وفي هذه المرّة لم تبخل وزارة الخزانة برفع ضمان القرض من 3 ملايين جنيه إسترليني إلى 13 مليون جنيه، وبنهاية 1925، تمّ استكمال بناء خزان سنار وبناء أنظمة قنوات الرّي ووضعت مساحة 300 ألف هكتار تحت الاستصلاح.

وكان من بين محاولات ونجت الأخرى، هو برنامج الزّيارات الّتي نظمها للمسؤولين البريطانيين للسودان ومسؤولين آخرين من مختلف أنحاء العالم، وذلك حتى يتمكن من إقناعهم بأهميّة السُّودان وضرورة مساعدته، كان هدف ونجت الرّئيسي هو العمل على خلق صورة أخرى للنظام الملكي البريطاني عن السُّودان بشتى السُّبل والوسائل المتاحة له. ومن أجل ذلك اعتبرت الحكومة البريطانيّة في السُّودان حفل التّتويج الّذي يقام في بريطانيا عطلة رسميّة في جميع أنحاء السُّودان، كما أقرّت أن يقام حفل استقبال ملكي في حديقة الحاكم بتوزيع النّقد على الفقراء من سكان أمدرمان والخرطوم، كما أصبحت زيارة الملك جورج عيداً أو يوماً وطنياً، وبالإضافة إلى زيارات عمدة كونوت المتكرّرة كانت هناك زيارة رسميّة مهمّة هي زيارة أمير مقاطعة ويلز في عام 1916[23].

كذلك زارت الأميرة باتريك وأسرتها وابنتها أنا، الّتي أصبحت ملكة لسبانيا، السُّودان عدة مرّات وكذلك الأمير رويال وملك سكاسوني، وكذلك الملك ألبرت ملك بلجيكا، ومن السّياسيين البريطانيين زاره السّير ستيفن جون برودريك؛ وزير الحربيّة في حكومة بلفور، وونستون تشرشل وكيل وزارة المستعمرات، وأخيراً نائب الرّئيس الأمريكي؛ السّيد ثيودور روزفلت في 1910، والّذي رفعت زيارته مكانة السُّودان في أعين العالم[24].

وفي النّهاية، وعلى الرُّغم من هذا المجهود لم يثمر برنامج الزّيارات عن أية نتيجة إيجابية ولو طفيفة في السّياسة البريطانيّة تجاه السُّودان، وظلّت دون أي مسؤوليات مالية تجاه السُّودان أو المساهمة في نفقات تسييره وبقيت على تلك السّياسة، على الرُّغم من

الجهود المستمرة الّتي بذلها ونجت لتغيرها. والجدير بالذّكر أنّ الحكومة البريطانيّة قد تحوّلت من خطها السّياسي هذا في مناسبات قليل، وذلك فقط للتعبير عن الشّعور بالعطف نحو الحكومة السُّودانيّة[25].

وقد أكّد رونالد هذا الأمر بغاية الوضوح، حيث قال: لم تصرف بريطانيا مليماً واحداً سواء للإدارة في السُّودان أو لإعادة إعماره، لقد دفعت فقط للكتيبة البريطانيّة في الخرطوم وحتى ذلك الدّفع اعتبر من قبل رجال الماليّة البريطانيّة مصروفات تثقل كاهل دافع الضّرائب البريطاني (وقد سبق وأن أشرنا إلى أنّ اللّجنة العسكرية في لندن رأت أن تسحب الدّعم من الكتيبة البريطانيّة في الخرطوم ووصفتها بعدم القيمة الاستراتيجيّة)[26]. وزيادة في التأكيد يورد رونالد الحوار الّذي دار بين والده والسّيد أرنلود فوستر عضو في حكومة بلفور. سأل فوستر ونجت عن قيمة المبالغ الّتي دفعتها بريطانيا في السُّودان فردّ ونجت:

بعد اتّفاقيّة الحكم الثُّنائي تقرّر أن يخفق العلمان البريطاني والمصري، ولكن لسنوات طويلة واجهتني صعوبات كبيرة لإقناع الجنرالات بدفع الضّريبة للعلم البريطاني أتمنى لو أنك تستطيع مساعدتي[27]. ولخص رونالد الموقف البريطاني تجاه السُّودان بكامله قائلاً: لقد أمدّت بريطانيا السُّودان بالرّجال من الطّراز الأوّل للقيام بالعمل في السُّودان ولكنّها لم تدفع لهم، فقد وثقت فيهم وتركتهم لوحدهم على أن يتشاركوا الحكم مع مصر على السُّودان وأنّ الشّريك البريطاني لم يتحّمل سواءً المسؤولية السّياسية أو الماليّة، ولم يطرح أي سؤال على الإطلاق في البرلمان أو في وزارة الخارجيّة أو وزارة الخزانة لطلب مساعدة الحكومة البريطانيّة لإعادة إعمار السُّودان لأنّهم يعتقدون أنّه لا يقع في نطاق مسؤولياتهم ولم يلتزموا تجاهه إلّا بالدعم الأدبي[28].

وقد وصف مراسل جريدة "التّايمز" مسؤوليتي كلٍّ من بريطانيا ومصر الماليتين تجاه حكومة السُّودان، قائلاً: "لقد أسهمت إنجلترا بثلث نفقات الاحتلال، ولكنها لم تسهم بشيء في حكم البلاد الّتي احتلتها".

وحتى ذلك الوقت كانت (ما يسمى بالإدارة البريطانيّة في السُّودان) عبارة عن الحاكم العام والّذي يتم تعيينه بمرسوم من خديوي مصر وفقاً لاتفاقيّة الحكم الثُّنائي وذلك بعد أن تقترحه القنصليّة البريطانيّة في مصر، وعدد قليل جدّاً من الموظفين البريطانيين، وضباط الجيش، والنُّقطة الأهم في هذا أنّ الموظفين البريطانيين ليسوا منتدبين من الحكومة البريطانيّة للعمل في السُّودان، وإنّما هم في الأساس جاءوا بناءً على فكرة بارنج الّذي نظّم استيعاب الشّباب البريطانيين من خريجي الجامعات للعمل في الخدمة المدنية في السُّودان.

وكان ذلك عام 1905، حيث تمّ استيعاب خمسين خريجاً فيما بين (1905-1916) من خريجي جامعة أكسفورد وكامبردج ودبلن، وكانت استمارات تقديم الطّلبات متوافرة لدى الجامعات في بريطانيا الّتي تقوم بإرسالها بواسطة لجان الخدمة إلى القاهرة ومن ثمّ يقدم مندوبها في السّودان بإعداد قائمة مختصرة على أن يتم اختيارهم للعمل وفقاً للجنة مكونة من حكومتي السّودان ومصر، ويمثّل ونجت حكومة السّودان في اللّجنة، أمّا عن تعين الضّباط الإنجليز في الخدمة في السّودان، فقد كان لزاماً عليهم التّقدّم باستقالاتهم من الجيش البريطاني قبل أن يتم تعيينهم في وظائف إدارية.

وضمن هذه السّياسة اتّفق بارنج وونجت علي عدم تعين أي جنسيّة أوروبيّة أخرى في أجهزة الحكم في السّودان، وربّما كان ذلك اتّفاقاً سرياً بينهما، ويفهم ذلك من تعليق بارنج على خطاب ونجت الّذي طلب فيه تعيين موظفين بشرط أن يكونوا بريطانيين للعمل في الخدمة في السّودان، حيث قال: "تسلّمت خطابك وسوف أرسله إلى لجنة التّعيين ولكن حذفت عبارة (انجليزي الأصل)".

وقد يكون القصد من هذه السّياسة هو إضفاء الطّابع البريطاني على الموظفين العاملين في السّودان كجزء من النّظرة الشّاملة لونجت حول ما يجب أن يكون عليه الدّور البريطاني في السّودان خلال هذه المرحلة، وفي هذا السّياق يجب أن نلاحظ الميل لاستبعاد الجنسيات غير البريطانيّة للعمل في السّودان، وذلك على خلاف المراحل السّابقة الّتي ارتبطت فيها قضايا السّودان بالأوروبيين عموماً وليس على الخصوص كما يراد الآن. ويذكر في ذلك الطّاقم الأوروبي الّذي عمل مع غردون خلال السّنوات (1874-1879)، وكذلك خلال السّنوات (1886-1898)، وقد كان الاستثناء الوحيد لهذه السّياسة الجديدة هو تعيين النّمساوي سلاطين الّذي عيّنه ونجت باشا في وظيفة المفتّش العام والّذي يتبع له مباشرة وظلّ فيها حتى قيام الحرب العالميّة الأولى في 1914.

ومن جهة أخرى، كان لونجت مسار سياسي آخر موازٍ ومعاكس للمسار الأوّل، وهي السّياسة تجاه مصر، فقد سبق وأن أشرنا إلى أنّه كان يسعى لإزاحة مصر وتعويض الفراغ النّاشئ عن ذلك ببريطانيا، ولذلك وأثناء ما كان يحاول الخطو بالسودان نحو بريطانيا، كان يبتعد بها بنفس القدر عن مصر، ويظهر ذلك بوضوح في حزمة السّياسات الّتي اتّخذها تجاه مصر:

1. كوّن ونجت نظام استخبارات خاص للتصدي للتغلغل الفكري المصري في السّودان، وكانت إدارة الاستخبارات تراقب بحذر من مقر رئاستها في القاهرة كل التّطورات الّتي تحدث في العاصمة المصريّة، وأمرت مكتب مخابراتها في القاهرة باتّخاذ

جميع الإجراءات اللازمة حيال ذلك، كما تمّ تعيين مندوبين بصفة خاصة لتلمس مدى تأثُر السُّودانيين بالشعور الوطني في القاهرة، إذ تم توجيه هؤلاء المندوبين بمتابعة الضُّباط المصريين المنقولين للسودان ويحتمل أن ينقلوا الأفكار الوطنية المصريّة إليه.

2. تمّ منع السُّودانيين من السّفر إلى مصر.

3. طلب ونجت استبدال الكتيبة العسكريّة السُّودانيّة الموجودة في مصر بكتيبة مصرية، وذلك خشية أن يتشربوا بالأفكار الوطنية المصريّة.

4. رفض الاقتراح المقدّم من هيئة علماء السُّودان بإرسال الشّباب السُّودانيين للتعليم في الأزهر.

5. قرّر منع دخول الصُّحف المصرية إلى السُّودان.

6. أعطى مندوب السُّودان في القاهرة صلاحيّة وقف أية صحيفة مصرية.

7. أزاح الجيش المصري من الخرطوم ووزّعهم على الأقاليم وترك حماية الخرطوم للكتيبة البريطانيّة.

8. اقترح على القنصل البريطاني في مصر أن تنفصل القيادة العسكرية السُّودانيّة عن القيادة العسكريّة المصريّة.

9. أبعد الإداريين المصريين عن كلية غردون.

10. قرّر وقف الأوسمة المصريّة الّتي تعطى للضباط والجنود السُّودانيين خشية أن يتأثروا بالعسكرية المصرية.

لخّص البروفيسور جبرائيل وربورج هذه السّياسات بقوله: "تبلورت فكرة ونجت حول الحكم المصري للسودان خلال فترة المهدية، عد ونجت أوجه قصور الحكم التُّركي المصري في السُّودان من الأسباب الرّئيسية لاندلاع ثورة المهدي ومن ثمّ كان ونجت يهدف إلى تقليل النُّفوذ المصري في الإدارة الجديدة. وبإتباعه هذه السّياسة لم يتغلّب ونجت على المعارضة المصرية فحسب بل -أيضاً- تغلب على مقاومة القنصل العام الّذي عليه أن يواجه تبعات تلك السّياسة في القاهرة، وكانت المعضلة الّتي واجهته في هذه السّياسة هي في النّاحية الماليّة، إذ كانت ميزانيّة السُّودان متوازنة حتى عام 1913، وذلك بفضل المعونة الماليّة السّنويّة الّتي تقدّمها الحكومة المصرية.

وتبعاً لهذه الظُّروف تبنى كلٌ من بارنج وقورست فكرة (أنّ من يدفع أجر الزّمار هو الّذي يطلب النّغمة، بمعنى أنّ مصر الّتي تموّل السُّودان هي الّتي يجب أن تحدد السّياسات)؛ وذلك على العكس مما يريده ونجت. ومضى وربورج في تلخيصه، قائلاً: غير أنّ هذه الفكرة لقيت معارضة من ونجت الّذي يهدف إلى زيادة العون المالي المصري للسودان في نفس الوقت الّذي يدعو إلى تقليص النُّفوذ المصري على البلاد، واستطاع ونجت أن يتّبع سياسته المزعومة طوال فترة توليه منصب الحكام العام، على الرُّغم من الصُّعوبات الواضحة الّتي كانت تواجهه[29].

وبين هذين المسارين، كان لونجت مسار سياسي ثالث أيضاً، وهو خاص بالسياسات الدّاخلية في السُّودان. وبنى استراتيجيته في هذا المسار على ضرورة تأهيل السُّودانيين لإشراكهم في أعباء وضرورات التّنمية إلى جانب بناء هيكل لإدارة سودانيّة مستقلة يمكنه إدارة السُّودان في المستقبل البعيد دون الاعتماد على مصر، ولهذا اتّجه إلى تطوير التّعليم الّذي بدأ عشية احتلال أمدرمان، فقد كان كتشنر قد خطط لإنشاء كلية غردون التّذكارية وطلب من رجال البر والأعمال بإنجلترا ومن جميع أنحاء الإمبراطورية التّبرع لهذا الغرض[30]. ومواصلة لذلك استدعى ونجت لتطوير كلية غردون صاحبه وليام ماثر أكبر رجال الصّناعة البريطانيين والّذي قام بدوره بتزويد الكلية بالمعدّات الفنيّة والهندسيّة وأيضاً استدعى صاحبه هنري وللكام والّذي الحق معلماً خاصاً باسمه في كلية غردون (Wellcome Research Laboratories)[31]. كذلك افتتح ونجت في 1904، المدرسة الحربيّة لتخريج ضباط سودانين، وحتى ذلك الوقت كانت الفئة القليلة من الضُّباط السُّودانيين قد تدرّبوا في مصر وقد اعتقد بأنّهم تأثّروا بتيارات الحركة الوطنيّة المصرية[32].

ومهما يكن من أمر، لم ينجح ونجت في سياسته تجاه بريطانيا رغم ما بذله من جهود وظلت بريطانيا متمسّكة بموقفها التّقليدي تجاه السُّودان وقاومت كلّ محاولات استدراجها. وفي خطوة غير متوقّعة قامت بنقل السّير ونجت باشا من السُّودان إلى القنصلية البريطانية في القاهرة وتفاجأ ونجت تماماً بذلك، إلّا إنّه خضع في النّهاية إلى التّعليمات فغادر إلى القنصلية البريطانيّة في القاهرة في عام 1916، وخلفه السّير لي إستاك والّذي جاء بتوصية من ونجت.

والأهم من ذلك ظلّت بريطانيا ممتنعة عن تقديم أيّ دعم للسودان طيلة فترة الحكم الثّنائي وبالأخص في السّنوات الحرجة الّتي أعقبت الحرب العالميّة الثّانية. ففي يوليو 1944 أرسلت حكومة السُّودان رسالة إلى الحكومة البريطانيّة تطلب منحة قدرها 1،000،000 جنيه استرليني لكلية غردون التّذكارية إلّا إنّه تمّ رفض الطّلب وقالت وزارة الخزانة، إنّ

تقديم مثل هذه المنحة أمر غير مناسب[33]. وفي 22 ديسمبر 1944، جدّد حاكم عام السُّودان الجنرال هدلستون طلب المنحة مرّة أخرى متعللاً أنّ السُّودان يستحق مثل هذه المنحة شأنه شأن المستعمرات الأخرى، غير إنّ الرّد جاء قاسياً هذه المرّة إذ اعتبرت وزارة الخزانة أنّ السُّودان ليس مستعمرةً بريطانيّة وهو بالتالي دولة أجنبيّة لا يستحق الدّعم الّذي لا يصرف إلّا في المجال الإسترليني (Within the Sterling area)[34].

وكالعادة، لجأت حكومة السُّودان إلى الإعلام لممارسة الضُّغوط على الحكومة من أجل تقديم الدّعم للسودان. وقالت الصّحافة البريطانيّة في هذا الخصوص: لقد قرّرت الحكومة البريطانيّة أن تقدّم منحاً ومعونات ماليّة لبعض الدُّول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويشمل تلك الدول بعض المستعمرات، ولكن اتّضح أنّ السُّودان تمّ استثناؤه من بين تلك الدول على الرُّغم من أنّه حارب جنباً إلى جنب مع بريطانيا.

وإذا لم يتم دعم السُّودان، فإنه سيلجأ إلى مصر وسيجد السُّودانيون صعوبة في تفهم موقف الحكومة البريطانيّة والّتي يسمعون عنها يومياً بأنّها تدعم دولاً مثل نيجيريا وكينيا ويوغندا ودولاً أفريقية أخرى، وأنّهم أخبروا أنّ السُّودان غير مؤهّل للدعم (Ineligible)، وأن بريطانيا لا يمكنها أن تعطيه ما تعطيه للآخرين[35]. وبعد هذه الضُّغوط الإعلاميّة، تقدّم الحاكم العام؛ هدلستون مرّة أخرى في 1945 بطلب الدّعم متعللاً أنّ ذلك من أجل جلب المصالح البريطانيّة إلى السُّودان وبالتالي تقوية مركزها مقابل مصر، وكذلك من أجل تمكين حكومة السُّودان للقيام بواجباتها التّنمويّة والاجتماعيّة والتّعليميّة غير أنّ الحكومة ظلّت ثابتة على موقفها بعدم تقديم أي دعم إلى السُّودان، واستمر الأمر هكذا حتى الاستقلال[36].

هوامش الفصل الأول

(1) مصر والسُّودان في العلاقات الدُّولِيَّة ، مصدر سابق، ص281 .

(2) نفس المصدر ، ص282 .

(3) عبدالفتاح عبدالصمد منصور ، العلاقات المصرية السُّودانيَّة في ظل الاتِّفاق الثُّنائي 1899- 1924 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993 ، ص83 .

(4) نفس المرجع ، ص179 – 180 .

(5) السُّودان المصري ومطامع السِّياسة البريطانيَّة ، مصدر سابق ، ص57

(6) محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنيَّة في السُّودان 1900- 1969 ، ترجمة هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر، دار الجيل ، بيروت ، ط2 ، 1987 ، ص39 .

(7) Wingate R ، Wingate of the Sudan ، p123 .

(8) الإمبراطوريَّة السُّودانية في القرن التَّاسع عشر ، مصدر سابق، ص 258- 260 .

(9) نفس المصدر ، ص274 .

(10) ميمونة ميرغني حمزة ، الصِّراع حول الخرطوم ، دار البلد للصحافة والطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، ط2، 1999 .

(11) حسن عابدين ، فجر الحركة الوطنية، مؤسَّسة أروقة للثقافة والعلوم ، 2005، ص16 .

(12) WingateR ، op ، cit ، p155 .

(13) WingateR ، op ، cit ، p139 .

(14) السُّودان في عهد ونجت ، مصدر سابق ، ص36 .

(15) نفس المصدر ، ص37 .

(16) نفس المصدر ، ص32 .

(17) WingateR ، op ، cit ، p156 .

(18) السُّودان في عهد ونجت ، مصدر سابق ، ص33 .

(19) WingateR ، op ، cit ، p157 .

(20) WingateR ، op ، cit ، p157

(21) WingateR ، op ، cit ، p157 .

(22) WingateR ، op ، cit ، p157 .

(23) السُّودان في عهد ونجت ، مصدر سابق ، ص30 .

(24) WingateR ، op ، cit ، p158 .

(25) السُّودان في عهد ونجت ، مصدر سابق ، ص30 .

(26) Wingate R ، op ، cit ، p130 .

(27) Wingate R ، op ، cit ، p130 .

(28) Wingate R ، op ، cit ، p131 .

(29) السُّودان في عهد ونجت ، مصدر سابق ، ص30 .

(30) تاريخ الحركة الوطنية في السُّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص57 .

(31) Wingate R ، op ، cit ، p142 .

(32) تاريخ الحركة الوطنية في السُّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص53 .

(33) FO 371/45973 .

(34) FO 371/45973 .

(35) Douglas11 Johnson ، British Document on the end of the Empire ، Sudan ، series B ، Vol 5 ، part 11 ، 19511956- ، p 47 .

(36) Douglas11 Johnson ، British Document on the end of the Empire ، Sudan ، series B ، Vol 5 ، part 11 ، 1951-1956 ، p 89 .

الفصل الثّاني

الحركة الوطنيّة السّودانيّة

1919-1924

إذا استثنينا المقاومات الوطنية ذات الطّابع الفردي لنظام الحكم الثّنائي مثل ثورة الشّيخ محمد الأمين في كردفان عام 1913، وثورة آدم محمود في سنجة عام 1904، وثورة موسى أحمد في القضارف عام 1906، وثورة سليمان بشير في مدني عام 1906، وثورة عبدالقادر ود حبوبة في منطقة الحلاويين، وثورة الحاج محمد سمبو في كسلا، وثورة السّحيني في نيالا عام 1921[1]، فإنّ المقاومة المنظّمة والّتي أخذت الطّابع الوطني القومي باشتراك جميع فئات المجتمع واتّباع نظام إداري وسياسي قد ظهرت خلال الفترة من 1919م وحتى 1924.

وقد كانت للحركة الوطنية المصرية الّتي تفجّرت عام 1919 انعكاساتها المباشرة على السّودان، نتجت الحركة الوطنيّة المصريّة من: استمرار الاحتلال البريطاني للأرض المصريّة، ومن تبرّمها من حرمان السّودان عن الوحدة مع مصر، ومن إلغاء الجيش المصري وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكوميّة، وزيادة عدد الموظّفين الأوروبيين في كلّ الإدارات، وتعطيل الجمعيّة التّشريعيّة، وإعلان الحماية البريطانيّة على مصر، هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على الاقتصادي المصري[2].

أدّت أحداث الثّورة المصريّة عام 1919، إلى تكوين وفد مصري للسفر لمؤتمر السّلام المنعقد في باريس لتقديم مطالب الأمّة السّودانيّة، وقد وصل الوفد باريس في أبريل 1919، بعد محاولات فاشلة من ونجت باشا لمنعه من السّفر. وهناك في باريس ظهر موضوع السّودان في المذكّرة الّتي قدّمها الوفد للمؤتمر جاء فيها: (إنّنا بطلبنا إرجاع السّودان إلى مصر، نريد أن نجعله شريكاً، له ما لنا وعليه ما علينا)[3]. كان ذلك أوّل إشارة مصريّة منذ إعادة فتح السّودان في 1898 إلى موضوع السّودان والمطالبة بإعادة الوحدة السّياسيّة القائمة بينهما، وهكذا وكما يقول الدّكتور حسن عابدين، إنّ المطالب المصريّة التّاريخيّة بالسيادة على السّودان استيقظت فجأة بعد سبات استمر منذ إعادة احتلال السّودان عام 1898.

وقد أكّد أوّل برنامج شامل لحزب الوفد الوليد أنّ مصر والسّودان لا يمكن فصلهما وأنّ السّودان أهم لمصر من الإسكندرية. وكان ردّ الفعل السّوداني على هذا الطّور النّضالي الجديد في مسار الحركة الوطنيّة المصريّة فيما يختص بالسودان، ظاهراً في تعبير القادة الدّينيين وشيوخ القبائل غير التّلقائي عن إخلاصهم للإمبراطوريّة البريطانيّة في برقية الحاكم للسودان في 23 أبريل 1919، ونشرت فيما بعد في صحيفة السّودان، صحيفة الحكومة الرّسمية. وقد ذكر ستة من أكبر القادة الدّينيين في البلاد الآتي: كي لا يتطرّق إلى مسامع السّلطات البريطانيّة في مصر ولندن ما يجعلهم يعتقدون أنّنا هنا على اتّفاق مع الحركة الوطنيّة النامية في مصر، نحن الموقّعون أدناه أصالة عن أنفسنا ونيابة عن كلّ شعب السّودان نستعجل بالتعبير للحكومة البريطانيّة عن الآتي:

1. عن امتناننا التّام لكلّ ما قام به المسؤولون البريطانيون في السّودان لخير السّودان.

2. عن ولائنا العظيم والصّادق للحكومة البريطانيّة الّذي لا يتغيّر.

3. عن تأكيدنا الكامل والقاطع بأنّنا لا يد لنا ولا صلة تربطنا بالحركة الّتي تجري في مصر الآن كما أنّ تلك الحركة لا تمثّل تطلعاتنا[4].

ومثلما كان بيان حزب الوفد هو أوّل تعبير علني للمطالبة بالوحدة السّياسية، فإنّ بيان الأعيان السّودانيين كذلك هو أوّل تعبير علني عن رفض تلك الوحدة، إنّ أوّل ما تجدر ملاحظته في هذه المرحلة هو انتقال الصّراع السّياسي الّذي كان سائداً بين بريطانيا ومصر قبل أكثر من خمسين عاماً إلى الأوساط السّودانيّة والمصريّة.

وإذا استثنينا مصر –والّتي كانت طرفاً في الصّراع– فإنّ الجديد هو ظهور إطار سوداني (تجمع الأعيان) والّذين كانوا يمكن أن ندّعي أنّهم يمثّلون السّودان في غياب أيّ تنظيم سياسي أو مهني أو إداري واحد جامع لهم، والأهم من ذلك هو الاتّجاه السّياسي الّذي عبّر عنه ذلك التّجمّع السّياسي، وهو رفض الوحدة مع مصر وأنّ السّودان –وكما قالوا– شيء مستقل عنها وإنهم يؤيّدون الحكومة البريطانيّة.

وأوّل ما يتبادر إلى الذّهن في بيان الأعيان السّودانيين هو صلته بالإدارة البريطانيّة، هل تمّ ذلك بمبادرة واقتراح وتنسيق بينهما أم أنّه مجرّد ردّ فعل تلقائي للمطالب المصريّة، وترجع أهميّة هذه الملاحظة في أنّ الصّراع حول السّيادة على السّودان لاحقاً، قد أفرز في فترة الأربعينيات حزبين سياسيين رئيسيين، يطابق الأوّل في توجهاته السّياسيّة ما جاء في بيان الأعيان السّودانيين في أبريل 1919 والثّاني مع ما جاء في مذكّرة الوفد في أبريل 1919 في باريس، هذا علاوة على أنّ كلا الحزبين كان مستقطباً بالكامل ومتعاوناً مع الطّرفين المتصارعين حول السّودان.

ويقول الدُّكتور عابدين عن ذلك البيان: ومما لا شك فيه أنّه لولا تشجيع الحكومة أو موافقتها لما أصدر هؤلاء بيانهم ومن بينهم ثلاثة هم في الحقيقة من موظّفي الحكومة، وعلى كلٍّ ليس المهم معرفة ما إذا كانوا قد أصدروا ذلك البيان من تلقاء أنفسهم، أو أنّ ذلك قد طلب منهم، ولكن الأهم هو أنّ بعض الشّباب من السّودانيين المتعلّمين قد اعترضوا على أن يتحدّث هؤلاء باسم الأمّة[5].

تطوّر موقف الأعيان السّودانيين من برقية احتجاج إلى السّفر إلى لندن، ففي يوليو 1919، سافر وفد سوداني إلى بريطانيا بهدف تهنئة ملكها على الانتصار في الحرب، وتكوّن الوفد من رؤساء الطّوائف، وهم السّيد علي الميرغني والشّريف يوسف الهندي والسّيد عبدالرّحمن المهدي ومن ثلاثة من العلماء هم: الشّيخ علي الطيب أحمد هاشم (المفتي)، والشّيخ أبو القاسم أحمد هاشم (رئيس لجنة العلماء)، والشّيخ إسماعيل الأزهري (قاضي دارفور)، وأربعة من زعماء القبائل هم، علي التّوم ناظر الكبابيش، وإبراهيم موسى ناظر الهدندوة، وعوض الكريم أبوسن ناظر الشّكرية، وإبراهيم محمد فرح ناظر الجعليين[6].

قوبل وفد الأعيان بالكثير من الحفاوة والاستقبالات الرّسميّة والشّعبيّة، ومع أنّ هدفهم كان تهنئة الملك بالانتصار في الحرب، إلّا إنّ البرنامج شمل -أيضاً- أهدافاً سياسيّة أخرى ولقاءات مع المسؤولين البريطانيين حول قضيّة العلاقات السّياسيّة مع مصر، والّتي ظهرت -أيضاً- في خطاب الأعيان أمام الملكة، فقد ألقى كلٌّ من السّيدين الميرغني والمهدي خطابين. وكان خطاب الميرغني أمام جلالة الملك جورج الخامس:

(بالأصالة عن أنفسنا ونيابة عن كلّ شعب السّودان نرفع لجلالتكم بكلّ تواضع تهانينا القلبيّة علي النّصر العظيم الّذي حقّقته جيوشكم. إنّ صلابة جيوش الحلفاء خلال هذه الحرب الطّويلة الضّاربة الّتي ألحقت الهزيمة السّاحقة بالعدو، وأدّت إلى انتصاركم العظيم قد آثار إعجاب الشّعب السّوداني وملأت قلوبهم الفرحة، وقد تأكّدوا أنّ هذه الحرب الّتي

تتبعوا أسبابها وتقلباتها باهتمام بالغ تختلف عن سابقاتها، كانت الحروب في الماضي تقرّر مصير الأمم المتحاربة فقط، أمّا هذه الحرب فتقرّر مستقبل كلّ الأمم الضّعيفة بما في ذلك السُّودان؛ فقد كانت حرباً بين الحق والباطل والعدل والظلم والتّحضُّر والبربريّة. وقد أريقت دماء الآلاف المؤلّفة من جنود الحلفاء دفاعاً عن حقوق الأمم الصّغيرة وتحريرها من نير العبودية والطغيان، كي تسود العالم حقبة من السّلام)... ومضى الميرغني إلى أن قال:

(وقد قدّم السُّودان كلّ ما يملك بكلّ حماس وتفان، على الرّغم من أنّه أصغر الأعضاء سناً في هذه الإمبراطوريّة وأفقرهم، ولكن ليس في ولائه وإخلاصه؛ وبالمقارنة بما تدفّق من كلّ أجزاء إمبراطوريتكم فإنّني أشعر بالخجل لضآلة ما لعبه السُّودان، فهو كما تقولون نقطة في محيط، ولكن ما قدّمه السُّودان اقتطعه من فقره لا من غناه ومساهمة شعب فقير ولكنه مخلص، ومهما كانت صغيرة فإنّها كبيرة في معناها)، وقال الميرغني أيضاً: (ونحن نقدّر تماماً أنّ تقدّم السُّودان في المستقبل يعتمد على روابطه الوثيقة والمضطردة مع إمبراطورية جلالتكم، لذلك نرفع أيدينا ضارعين إلى الله العلي القدير أن يمنح جلالتكم السّعادة وطول العمر وليرفرف العلم البريطاني طويلاً على السُّودان جالباً له السّلام والطمأنينة ومحققاً تقدُّمه حتى يأخذ مكانه بين أعضاء الإمبراطورية في القريب العاجل).

وكان نص خطاب السّيد عبدالرحمن المهدي في نفس المناسبة وبعد عبارات المجاملة قال: (نقدّم احترامنا ونرجو أن نذكر أنّ ما قادنا لمخاطبتكم هو الوضع الرّاهن المملوء بالشكوك الّتي تشغل بال كلّ ذي فكر في مصر والسُّودان ورغبتنا المخلصة في إبداء شعورنا حول الموضوع "يقصد موضوع مصر والسُّودان"، ولنتأكّد من اتّجاه ونوايا الحكومة البريطانيّة نحو السُّودان؛ وكما تعلمون، فإنّ زيارتنا للندن تمّت لنعبر للحكومة البريطانيّة عن شكر وعرفان شعب السُّودان لما فعلته بريطانيا في السُّودان، ولنؤكد إخلاصنا لها ولننأى بالسودان عما يجري في مصر من دعاية).

ويمضي السّيد عبدالرّحمن ويقول: (وقد تغيّرت الأحوال وحدثت تطوُّرات جديدة منذ ذلك الوقت آخرها الشُّروط الّتي قدّمها ثروت باشا؛ رئيس وزراء مصر، تلك الشُّروط الّتي تدعو إلى مفاوضات خاصة بالنسبة لمستقبل السُّودان، وهذا ما قادنا نحن وبالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن كلّ الشّعب السُّوداني الّذي نمثّله لأن نلجأ إليكم فيما يختص بذلك الإعلان الجديد، كما نرجو من سيادتكم أن تؤكدوا لسعادة الحاكم العام أنّ موقفنا بالنسبة لموضوع مصر لم يتغيّر وأنّ السُّودان لا يريد أن تكون له أيُّ صلة بالمطالب المصريّة بل على العكس، يرغب بوضوح وجلاء بأن يبيّن موقفه بأن ما يمنح لمصر لا علاقة له البتّة بالسودان).

ويشير السّيد عبدالرّحمن إلى أنّ أهل السُّودان يعلمون بما تقدّمه الحكومة البريطانيّة للسودان، ويودون أن تستمر تلك الحكومة في عملها من أجل تطور السُّودان إلى ان يبلغ المستوى الّذي يتمناه بين أمم العالم المتحضّر، وكما نتمنى ان تتحقّق أمانينا هذه، نرجو أن نحصل على تأكيدات جديدة من الحكومة البريطانيّة بأنّ أهدافها ونواياها نحو السُّودان وأهله لن تتغيّر.

ومما يلاحظ في هذين الخطابين، أنّ التّنسيق بين حكومة السُّودان ووفد الأعيان كان واضحاً ويستنتج من التّطابق بين خطابي السّيدين وسياسات الحكومة، وقد أشار إلى ذلك البروفيسور محمد عمر بشير بقوله: "وفي هذا المنحنى كانوا يعبّرون عن صوت ورغبات وسياسة الإدارة البريطانيّة[7]". وأكّده كذلك الدُّكتور عبدالفتاح منصور: (ومع أنّ الإعلام البريطاني قد استغل هذه الفرصة للإعلان عن أنّ الزُّعماء السُّودانيين وفدوا إلى انجلترا للإعراب عن ولائهم للتاج البريطاني والتّخلُّص من النُّفوذ المصري، فإنّ الزُّعماء كانوا حقاً في ذلك الوقت يعقدون اجتماعاً مع وزير الخارجيّة البريطاني وأنّهم عشيّة مغادرتهم لندن عائدين كان إعرابهم للمسؤولين عن عدم ثقتهم في نوايا مصر ورغبتهم في تخليص بلادهم من الوجود المصري)[8].

ومع أنّ السّير ونجت باشا هو الّذي تولى تنظيم برنامج وفد الأعيان، وتقديمهم إلى الملك جورج الخامس لإلقاء تلك الخطابات[9]، إلّا إنّ فحواها لم يتعد كثيراً من السّياسات الّتي كان يطبّقها بنفسه عندما كان حاكماً عاماً للسودان (1899–1916)، فخلاصة ما دعا إليه السّيد علي الميرغني هو إلحاق السُّودان بالإمبراطوريّة، بينما ركّز السّيد عبدالرّحمن المهدي على سياسة إبعاد مصر عن كلّ شؤون السُّودان. وأيّاً كان الأمر، فإنّ ظروف الوقت –آنذاك– بما فيه بدايات نشأة الحركة الوطنيّة السُّودانية تحتّم اتّخاذ مثل تلك المواقف مهما بدت غريبة في أيّ وقت.

وأشار عدد من الباحثين في سياسات الحركة الوطنيّة لهذه المرحلة قائلين، إنّه من الخطأ أن يقال إن المعادين لبريطانيا والمؤيّدين لمصر، كانوا مجرّد أدوات في أيدي الوطنيين المصريين[10]. وقال الدُّكتور موسى عبدالله حامد نفس الشّيء: "لم تكن موالاة السّيد عبدالرّحمن المهدي للحكم البريطاني إلا تكتيكاً مؤقّتاً فرضه الواقع السّياسي المرير، فهو لم يكن تأييداً من أجل أن يبقى الإنجليز في السُّودان، كما زعم بعض خصومه السّياسيين[11]".

وعلى أيّة حال، كان واضحاً في وفد الأعيان تجاهل تمثيل عناصر من الطّبقة الوسطى أو المثقفين الّذين يمثّلون قطاعات التّعليم والحرفيين وخريجي كليّة غردون والكليات العسكريّة، ولعلّ عزلهم قد قام على تقدير أنّهم ميالون للحركة الوطنيّة المصريّة بحكم عوامل عديدة منها احتكاكهم اليومي والمباشر مع الموظّفين المصريين في أجهزة الحكم في السّودان وتأثُّرهم بالصحافة المصريّة الّتي تتسرّب إلى السّودان وعطفهم على مبادئ الثّورة الناشئة في مصر.

ومن الطّبيعي أن تظهر اتّجاهات سياسيّة وسط السّودانيين ضدّ الاتّجاهات السّياسية الموالية لبريطانيا، والّذي عبّر عنه وفد الأعيان إلى لندن وبياناتهم المتكرّرة والدّعاية الواسعة الّتي بدأت صحيفة "حضارة السّودان" القيام بها ضدّ مصر، وقد أدّى اهتمام حكومة السّودان بالزُّعماء الدّينيين والعشائريين وإهمالهم للقطاع المتعلّم الحديث أن يقدم هؤلاء بالتعبير عن آرائهم السّياسيّة بأيّ صورة من الصّور، وقد سبق وأن رأينا استنكارهم الشّديد للبيان الّذي أدلى به أعيان السّودان قبل سفرهم إلى لندن، وقولهم إنّ هؤلاء لا يمثّلون الأمّة. جاءت أولى الإشارات لرفض المثقّفين للتوجهات الموالية لبريطانيا عقب عودة وفد الأعيان من لندن. ويقول د. عبدالفتاح منصور: "إنّ المستنيرين السّودانيين قد استهجنوا رحلة الوفد وتظاهروا ضدّها واتّهموا الزُّعماء ببيع بلادهم للإنجليز". ويؤكّد د. حسن عابدين نفس الاتّجاه، حيث يقول:

"أثارت هذه الزّيارة كثيراً من السّخط والمرارة في مصر، وكان معظم نقد الوطنيين المصريين وغضبهم ناتجاً من اعتقادهم أنّ الزيارة كانت مخططاً سياسياً دبّره المسؤولون البريطانيون في السّودان لإلحاق الضّرر بالمصالح المصريّة، وكان للزيارة نفس الصّدى السّياسي عند كثير من المتعلّمين السّودانيين[12]".

ويعزو عبدالفتاح منصور توجُّهات المثقفين السّودانيين إلى:

1. افتراضهم بأنّهم أكفأ من رؤساء القبائل في نقل مطالب السّودانيين بما في ذلك مطالب القبائل ذاتها إلى الحكومة، نتيجة تعليمهم واستنارتهم واتّساع أفقهم، بينما كان رؤساء القبائل في رأيهم لا يزالون بعيدين عن التّفكير الحر الصّريح في مواجهة السّلطات الحاكمة في السّودان نتيجة العادات المترسّبة منذ أيام حكم الخليفة عبدالله.

2. تأثُّرهم بما نادى به زعماء ثورة 1919 في مصر، من أنّ وحدة مصر والسّودان تعني مشاركة أبناء البلدين مشاركة كاملة في الحقوق والواجبات والوضع السّياسي.

يقول محجوب محمد صالح، إنّه ونتيجة لتعرُض الزُعماء الثّلاثة لهجوم ونقد مرير من قبل الصُحافة المصريّة، فقد قاموا بإصدار صحيفة "حضارة السُودان"، وهي أوّل صحيفة سياسية في البلاد تنادي بسودان منفصل عن مصر وتحت لواء بريطانيا، وكانت الجريدة بدأت تصدر بالفعل في فبراير 1919 قبل ستة أشهر من عودة وفد الأعيان من لندن، وكانت -آنذاك- ملكاً للسيد عبدالرحمن المهدي ومجموعة من الشّخصيات البارزة من رجال الأنصار، وكانت تهتم بالدرجة الأولى بالأمور الاجتماعيّة المحليّة، ثم انقطعت عن الصُدور في نهاية 1919، لتظهر بعد أسابيع قليلة كجريدة سياسيّة نصف أسبوعيّة يمتلكها السّادة عبدالرّحمن المهدي والسّيد علي الميرغني والشّريف الهندي[13].

بدأت جريدة "حضارة السُودان" في نشر سلسلة من المقالات تحت عنوان المسألة السُودانيّة اشتملت على دحض المطالب المصريّة في السّيادة على السُودان، وكان من بين تلك المقالات مقال بعنوان لماذا نفضّل البريطانيين على المصريين، جاء فيه:

1. مما لا شك فيه أنّ السُودانيين لا يستطيعون حكم أنفسهم في الوقت الرّاهن دون توجيه أجنبي.

2. وأن مصر على الرُغم من أنّها أكثر أقطار الشّرق الأوسط تقدُماً فإنّها لا تملك الخبرة في فن حكم الآخرين.

3. إذاً، لم يبق غير البريطانيين الّذين هم دون شك أكثر الأمم الأجنبيّة مهارة وخبرة في حكم الشّعوب.

ويرى الدُكتور حسن عابدين، أنّ هذه الآراء في العلاقة بين السُودان من جهة ومصر وبريطانيا من جهة أخرى، سرعان ما تبلورت وانتشرت في شكل تيار سياسي، يقول إنّ السُودان للسودانيين، وكان هذا في ظاهره شعاراً وطنياً بلا شك، ولكنّ في حقيقة الأمر إذا أخذنا في الاعتبار السّياق والظّروف السّياسية الّتي رفع فيها، فإنّه شعار موجّه ضد مصر أكثر من كونه ضدّ بريطانيا. ويضيف عابدين: ولعله من المفارقة والسُخريّة بمكان أنّ ونجت باشا كان أوّل من صاغ هذا الشّعار، وكان يعتقد أنّ سياسة تسير في هذا الاتّجاه هي خير ما يلائم حالة البلاد وذلك لأنه كما قال: إنّ العداء العنصري بين السُودانيين والمصريين من العمق بدرجة يصعب معها القضاء عليه بسهولة، وأصبح من الواضح أنّ التّمهيد لسياسة السُودان للسودانيين كانت أفضل سياسة تناسب البلاد[14].

وقال الدُكتور محمد سعيد القدال عن شعار السُودان للسودانيين، إنّه صيغ ببراعة لا تخلو من دهاء، فهو في ظاهره أكثر وطنيّة من شعار وحدة وادي النّيل تحت التّاج المصري، ولكن هدفه في تلك المرحلة السّعي إلى التّعاون مع الإدارة البريطانيّة والإبقاء

عليها لتحكم السُّودان أطول فترة ممكنة بحجة التَّدرُّج به حتى ينضج سياسياً ويتمكَّن من حكم نفسه، وأنَّ الشِّعار لم يكن يرمي إلى خلق سودان مستقل، وإنَّما كان هدفه ضرب شعار وحدة وادي النِّيل ووضع السُّودان تحت مظلة بريطانيَّة في شكل من أشكال التَّعاون غير المتكافئ، فكان الشعار ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية ذات الطموح القومي العميق[15].

وقال الأستاذ احمد خير أن شعار السُّودان للسودانيين يخدم الاستعمار البريطاني، وهو لذلك شعار الانفصاليين. نرجو أن نضيف إلى تعليق هؤلاء حول شعار السُّودان للسودانيين إلى أنَّه ظهر منذ وقت مبكِّر جدَّاً قبل حتى بداية الحكم الثُّنائي، وهو بذلك لم يكن من اختراع ونجت باشا –كما قال بذلك الدُّكتور ياسين عابدين– ولا هو مجرَّد شعار مضاد لشعار وحدة وادي النِّيل ومن أجل التَّعاون مع الإدارة البريطانيَّة في السُّودان، كما ذهب إلى ذلك الدُّكتور القدال.

لقد كان شارلس غردون، هو أوَّل من صاغ ذلك الشِّعار في 1884، وقد أشار إليه بارنج في كتابه بريطانيا في السُّودان في معرض ردِّه لوزير الخارجيَّة؛ جرانفيل، عن الاقتراحات الَّتي قدَّمها غردون. وقال بارنج لجرانفيل في 12 أبريل 1884: "إنَّ اقتراح إعطاء السُّودان للسودانيين واستخدام جنود أتراك للقضاء على المهدي أمر يخالف روح التَّعليمات لدى غردون ويخالف الآراء الَّتي دأب هو نفسه على إبدائها في ذلك الوقت... إنَّ غردون ينادى دائماً بسياسة السُّودان للسودانيين[16]".

على كلٍّ، أثارت مقالات جريدة "حضارة السُّودان" المنادية بالاحتلال البريطاني للسودان والرَّافضة للعلاقات مع مصر، معارضة معسكر من السُّودانيين الَّذين تجوهلوا من جانب حكومة السُّودان في محاولاتها المحمومة لإيجاد المؤيِّدين والمتعاطفين معها، وهذا المعسكر الجديد من السُّودانيين معظم أفراده من خريجي كلية غردون والمدرسة الحربيَّة الَّذين انحازوا مع الزَّمن أكثر فأكثر تحت تأثير نظام التَّعليم المصري والمدرسين المصريين الوطنيين صوب الثَّقافة والفكر المصري.

وساعدت اللُّغة المشتركة والدِّين من تقاربهما، وكان الضُّباط من خريجي المدرسة الحربيَّة جزءاً من أفراد الجيش المصري وولائهم مثل جميع الضُّباط المصريين لملك مصر، وكان من الميسور على الفريقين الاتِّصال بالصحافة المصريَّة كما كان الضُّباط والإداريون والكتبة على اتِّصال برصفائهم المصريين في مجرى الحياة اليوميَّة. ومن ثمَّ، لم يكن بدّ من أن يكونوا حادبين على وجهة النَّظر المصريَّة، وظلت الوطنيَّة المصريَّة بالنسبة لهم

مصدراً للأمل والتّطلُّع لنيل الاستقلال، وعلى خلاف زعماء الطّوائف والقبائل، لم يكن لدى أفراد ذلك المعسكر الجديد رواسب لذكريات القهر المصري خلال عهد الحكم التُّركي المصري، كما لم يكن لديهم مصلحة جديّة في استمرار الحكم الأجنبي البريطاني، وقد قلّلت الإدارة البريطانيّة من قدرهم باعتمادها الكامل على زعماء الطّوائف والقبائل[17].

انتقل المثقّفون السُّودانيون ذوو التّوجهات الموالية لمصر من طور الاحتجاجات إلى طور آخر عرف بسياسة توزيع المنشورات، وعلى ذلك بدأ نوعان من المنشورات السّريّة في الظُّهور في الأوساط السُّودانيّة: نوع يُعد في داخل السُّودان ويوزّع فيه، ونوع آخر يرد من مصر ويوزّع في السُّودان وكانت تحمل أفكاراً محدّدة منها:

1. نقد أعمال الحكومة وسياساتها في السُّودان، مثل مشاريع الرّي في الجزيرة وجبل أولياء ونقد رأس المال البريطاني المستثمر في السُّودان ومخازي الإنجليز عموماً وزيادة الضّرائب وضعف مرتبات الموظّفين.

2. دعوة أهل السُّودان إلى الجهاد الدّيني ضد الإنجليز على اعتبار أنّ السّياسة البريطانيّة في الشّرق الأوسط وفي السُّودان خصوصاً تعمل ضد الإسلام.

3. الدّعوة إلى اتّحاد السُّودان مع مصر على قدم المساواة[18].

وتمشياً مع سياسة المنشورات، ظهر منشور موقّع من كاتب مجهول أطلق على نفسه (وطني ناصح أمين) ومرسل إلى جميع الشّخصيات المعروفة في الخرطوم وأمدرمان وسائر المديريات، وأهم ما جاء فيه:

1. إنّ السّياسة البريطانيّة قائمة على مبدأ فرّق تسد.

2. إن حكومة السُّودان صادرت الأراضي من ملاكها لصالح الشّركات البريطانيّة الأجنبيّة.

3. ادّعى البريطانيون أنّ فتحهم السُّودان كان بغرض القضاء على تجارة الرّقيق، لكن ذلك كان كذباً وبهتاناً لأنّه لم تكن هناك تجارة رقيق بل كان هناك رسل للحضارة من جانب الإدارة التُّركيّة المصريّة إلى أبناء الجنوب لأنّ المصريين والأتراك كانوا مسؤولين عن إدارة البلاد.

4. أجبر السُّودانيون بواسطة البريطانيين على دفع ضرائب باهظة وأجبر أبناء السُّودانيين المسلمين على دراسة المسيحيّة، كما أجبر الجنوبيون على اعتناق المسيحيّة.

وأخيراً، خلُص المنشور إلى توجيه نداء للسودانيين لتوحيد الصُفوف فيما بينهم وبين المصريين لتحرير كلٍ من مصر والسُّودان[19]. كما إنّ أهميته تكمن في أنّه عكس آراء العناصر المؤيِّدة لمصر في أوساط الفئة المتعلِّمة، وأوضح أنّ هناك تياراً قوياً من المشاعر نحو مصر، وأنّ ليس هناك احترام لزعماء الطّوائف والقبائل بين المتعلّمين إلّا بمقدار معيّن[20]. وبعد ذلك بفترة، وزّع منشور آخر معاد للبريطانيين محرّر باللُغة العربيّة بعنوان نداء إلى أهالي السُّودان يطالب باستقلال وادي النّيل، وقد أرسل بالبريد لعدد من الشّخصيّات البريطانيّة[21] وصدر منشور آخر باسم جمعيّة الأعمال الملحة (Committee of Urgent Affairs)[22].

وسرعان ما تمّ الانتقال من سياسة المنشورات إلى العمل التّنظيمي السّري، وتأسّس في 1920م بأمدرمان تنظيم سياسي هو جمعيّة الاتّحاد السُّوداني الّتي أسّسها كلٌ من: عبيد حاج الأمين وتوفيق صالح جبريل ومحي الدّين جمال أبوسيف وإبراهيم بدري وسليمان كشة، وجميعهم كانوا من خريجي كليّة غردون. وانضم إليهم فيما بعد علي عبداللّطيف، واتّخذ النّشاط السّياسي للجمعيّة أسلوب الخلايا وإرسال المنشورات المعادية للإدارة البريطانيّة ولزعماء الطّوائف والعلماء ولجريدة "حضارة السُّودان"، وبعث رئيس الجمعيّة عبيد حاج الأمين برسالة نشرت في جريدة "الأهرام" في مصر، أعلن فيها أنّ الوطنيين السُّودانيين مؤيدون للشعب المصري ومعارضون لانفصال مصر والسُّودان تحت أيّ ظروف[23]. ويقول سليمان كشة أحد المؤسّسين للجمعيّة، إنّ جمعيّة الاتّحاد السُّوداني السّريّة هي المنظّمة الأولى الّتي بدأت أعمالها في منتصف 1921، وكان مركزها الرّئيسي أمدرمان، حيث بلغت عضويتها ثلاثمائة، مقسمين على فروع بكلّ فرع عشرة أعضاء[24].

ويؤيّد الدُّكتور القدال رأي كشة ويقول: "إنّ جمعيّة الاتّحاد السُّوداني هي أوّل تنظيم سياسي في تاريخ السُّودان الحديث، وكانت الجمعيّة تنظيماً غير طائفي، فما زالت ذكريات الدّولة المهديّة وممارساتها القمعية عالقة في الأذهان، كما أنّ المؤسّسات الدّينيّة والطُّرق الصُّوفيّة الكبيرة ضالعة مع الاستعمار، كان أعضاؤها مشدودين إلى التُّراث الإسلامي وإلى الإسلام، ولكنّها كانت تنظيماً علمانياً وكانت تهاجم في منشوراتها الإنجليز ومسعاهم لفصل السُّودان عن مصر ضدّ إرادة أهله، وتهاجم الزُّعماء الدّينيين الثّلاثة وجريدة "الحضارة"، ويحتل التّعاطف مع مصر حيّزاً كبيراً في أدبيات الجمعيّة سواء في منشوراتها أو قصائد أعضائها أو مقالاتهم[25].

وهناك رواية أخرى تنسب نشأة جمعيّة الاتّحاد السُّوداني إلى مصر وتقول: "وقد كانت هذه الجمعيّة (جمعيّة الاتّحاد السُّوداني) قائمة بالفعل قبل سنة 1921، وظهرت في القاهرة برئاسة محمد أحمد أبو الحسن العبادي الّذي عاش في مصر طوال فترة الحرب العالميّة الأولى. وقد ذكرت صحيفة "الأهرام" عن هذه الجمعيّة، أنّها تنظيم تكوّن في مصر لضمان استقلال السُّودان وتخليصه من الحكم البريطاني.

كما نشرت "الأهرام" مع الخبر هدف الجمعيّة وقائمة بأسماء القبائل السُّودانيّة الّتي تؤيّد الجمعيّة، وعلى الرُّغم من مسارعة حكومة السُّودان إلى مهاجمة هذه الجمعيّة في جريدة "حضارة السُّودان" والتّشكيك في قيمتها وفي أسماء وأعداد القبائل الّتي نشرتها "الأهرام" كمؤيّدين لها واعتبار الموضوع كلّه فبركةً صحفية، إلّا إنّ أهالي السُّودان بدأوا يميلون إلى تصديق ما نشر عن الجمعيّة من أخبار وتشكّلت لها فروع في قلب السُّودان، ومهما يكن من أمر، فقد كانت هذه الجمعيّة تضم أعضاءً من السُّودانيين والمصريين على السّواء[26].

لم يدم نشاط جمعيّة الاتّحاد السُّوداني رغم سرّيته طويلاً، إذ نشب فيها خلاف مطلع عام 1923، وذلك عندما نادى عبيد حاج الأمين ومؤيّدوه إلى استبدال الأساليب السّرية بأساليب أكثر فعالية، قائلين إنّ ثلاثة أعوام من النّشاط الأدبي السّري كافية لتمهيد الأرض لمواجه مباشرة مع الاستعمار وأعوانه من السُّودانيين، ونادوا بشن حملة من المظاهرات كي تكتسب الجمعيّة تأييداً شعبياً، وعارضت هذا الاتّجاه العناصر المحافظة الّتي كانت تعطي النّشاط الثّقافي الدّرجة الأولى من الاهتمام وترى أنّ البلاد لم تصل بعد مرحلة النّضج السّياسي الّذي يؤهّلها لمثل هذه المواجهة، وفي غمرة الخلاف بين التّيارين تناهى إلى أعضاء الجمعيّة أنّ المخابرات اخترقت صفوفها فكانت تلك هي الضّربة القاضية الّتي أدّت إلى حلها[27].

ويشير الدُّكتور القدال إلى أنّ سليمان كشة هو الّذي أفشى أسرار الجمعيّة، مما دفع الشّاعر توفيق صالح جبريل إلى هجاء كشة واتّهامه ببيع ضميره لمدير المخابرات، وبذلك تكون الجمعيّة قد تمّت تصفيتها من قبل الحكومة، إلّا إنّ تياراً آخر أكثر تنظيماً وتصميماً وموالاة لمصر، قد ظهر وهو تنظيم جمعيّة اللّواء الأبيض برئاسة علي عبداللّطيف، غير أنّه -أيضاً- كان ينتظره نفس المصير. بدأ علي عبداللطيف الّذي تخرّج من الكلية الحربيّة برتبة الملازم عام 1914، نشاطه السّياسي في مدني بتأسيسه جمعيّة اتّحاد القبائل السُّودانية الّتي كانت تدعو إلى سودان مستقل، وفي عام 1922، أعدّ علي عبداللطيف برنامجه السّياسي في وثيقة أسماها بمطالب الأمّة السُّودانيّة، وقد اشتملت على:

1. قيام اتّحاد لقبائل السُّودان من أجل رفع حالة البداوة عن القبائل وإدخال الرُّوح القوميّة والسّياسيّة عليها.

2. ضرورة قيام حكومة سودانية وإنهاء الحكم الأجنبي في السُّودان.

3. إشراك السُّودانيين في المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا.

4. المطالبة بوحدة مصر والسُّودان.

وبعد نشره لوثيقة مطالب الأمّة السُّودانية في صحيفة "الأخبار" القاهرية أرسلها للنشر في جريدة "حضارة السُّودان"، إلّا إنّه لم يتم نشرها في صحيفة "الحضارة" لأنّ جهاز المخابرات عثر عليه فتمّت محاكمته بالسجن لمدة عام نتيجة لذلك، وقد حاول وفد من المحامين المصريين الحضور للسودان للدفاع عنهم، إلا إنّهم منعوا من دخول السُّودان، وقد اهتمت الصّحافة المصريّة بمحاكمته ولعبت دوراً كبيراً في إظهاره كبطل قومي.

وفي أبريل 1923، وبعد خروجه من السّجن أسس علي عبداللّطيف جمعيّة اللّواء الأبيض، وقد تألفت على النّهج الّذي كوّنت عليه جمعيّة الاتّحاد السُّوداني، وذلك برئاسة علي عبداللّطيف وعضويّة عبيد حاج الأمين وصالح عبدالقادر وحسين شريف (مصري الجنسية)[28].

اتّخذت الجمعيّة علماً عليه خريطة لوادي النّيل، وفي إحدى زواياه علم مصر، وأعلن عبيد حاج الأمين عن أهداف الجمعيّة الرّئيسيّة وهي تحرير السُّودان من عبوديّة المستعمر الغاصب ومواصلة العمل لتحقيق الوحدة الكاملة بين مصر والسُّودان والعمل بالأساليب المشروعة كافة لإخطار العالم بمطالبها. وعلى الرُّغم من أنّ تكوين الجمعيّة كان يقر أنّ تقتصر العضويّة على السُّودانيين فحسب، إلّا إنّ بعض المصريين قد قبلوا كأعضاء سريين وكانوا يعقدون اجتماعات مع قيادة الجمعيّة[29].

وبعد صدور الدُّستور المصري في 1923، تشكّلت أوّل حكومة مصريّة برئاسة سعد زغلول، فأرسلت جمعيّة اللّواء الأبيض برقيّة إلى البرلمان المصري جاء فيها: (نحن المجتمعون هنا من أهالي السُّودان نتقدّم بإخلاصنا وولائنا لصاحب الجلالة الملك المفدى ونشارككم في هذا العيد السّعيد ولا نخشى من الوعد والوعيد ولا نرضخ للنار والحديد). ثمّ قامت الجمعيّة بعد ذلك بإرسال وفد إلى القاهرة بهدف أن يستعين به سعد زغلول في مفاوضاته مع الحكومة البريطانيّة (منع الوفد من السفر إلى القاهرة)، كما أرسلت جمعيّة اللواء الأبيض برقية إلى مجلس النُّواب المصري ونقابة الصّحفيين المصريين، تقول: (نحتج باسم الأمّة السُّودانيّة ونسخط مرّ السُّخط على سياسة التّطويق الّتي استعملت لمنع الوفد من السّفر)[30].

وقد كان سعد زغلول قد أعلن في خطاب العرش في مارس 1924، أنّ حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانيّة في مفاوضات حرّة من كلّ قيد لتحقيق الأماني القوميّة لمصر والسّودان. ونتيجة لهذه التّحرُّكات والتّطورات، دعا السّيد عبدالرّحمن المهدي إلى اجتماع في 10 يونيو 1924، بداره بحي العباسية لبحث الوضع السّياسي في مصر والمطالب المصريّة بشأن السّودان[31].

لبى دعوة السّيد عبدالرّحمن بعض أقطاب طائفة الختميّة وبعض العمد والمشايخ والتُجار والأعيان وكبار الخريجين، قرّر اجتماع العباسيّة اختيار إنجلترا لتكون وصيّة على السّودان لتعمل على تطويره حتى يصل إلى مرحلة الحكم الذّاتي، وورد في الإعلان الّذي صدر عن الاجتماع وأرسل إلى الحاكم العام، أنّه عندما كانت مصر تدير السّودان عمّت فيه الفوضى التّامة وأصبح الظّلم طاغياً، مما أدّى إلى ثورة السّودانيين ضدّ الإدارة المصريّة وإخراجها بقوة السّيف، وصار السّودان للمرة الثّانية مستقلاً من الشّمال إلى الجنوب ومن الشّرق إلى الغرب[32].

وورد في إعلان العباسيّة كذلك، أنّه عندما قرّرت الحكومة المصريّة للمرة الثّانية احتلال السّودان، فإنّها استعانت بالإنجليز وبالعسكريين الإنجليز، وقامت الحكومتان المصريّة والإنجليزيّة معاً بإعادة احتلال السّودان، ثمّ أبرمتا اتّفاقيّة 1899، وعبر الإعلان عن عدم قبول اتّفاقيّة 1899، لأنّها جائرة ولأنّها وضعت السّودان في يد شريكين متنازعين، ووصف الإعلان السّودانيين، أنّهم أمّة فقيرة في حاجة إلى كثير من التّقدُّم المادي، ووصفهم –أيضاً– أنّهم شعب ضعيف مبعثر يحتاج إلى القيادة والتّعليم وتطوير مستويات معقولة في معيشته حتى يصبح أمّة حيّة قادرة على إدارة شؤونها[33].

ويقول الدُكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه، واصفاً المؤتمرين في العباسيّة: وبعد أن أطروا على إدارة السّودان الإنجليزية وعبّروا عن اقتناعهم بها، قال موقّعو الإعلان إنّهم بملء إرادتهم وكامل حرّيتهم يريدون استمرار الحكومة البريطانيّة في إدارة شؤون السّودان وإصلاح أوضاعه وتطوير أهله حتى يبلغوا مرحلة الاستقلال والحكم الذّاتي[34].

أثار إعلان العباسيّة سخط جمعيّة اللّواء الأبيض، فأرسلت مذكّرة إلى الحكومة المصريّة بتوقيعات تدين بالولاء لمصر ولمليك مصر، وكان السّيد عبدالرّحمن المهدي قاد حركة لجمع التّوقيعات من كبار السّودانيين لدحض الحجة القائلة بوحدة السّيادة بين مصر والسّودان، ولذلك كانت مذكّرة جمعيّة اللّواء الأبيض ردّاً لمؤتمر العباسيّة، وتضمّنت

جمع توقيعات -أيضاً- لتأيد الوحدة مع مصر مثلما فعل السّيد عبدالرّحمن المهدي، وعرفت عملية جمع التّوقيعات تلك بوثائق الولاء خصوصاً من طرف الإعلام المصري، فقد استنكرت صحيفة "الأهرام" المصريّة وثائق الولاء لبريطانيا وأنكرت وجود قوميّة سودانيّة ونددت بالدّعوة لمثل هذه القوميّة[35].

وفي منتصف مايو 1924م سيرت جمعية اللواء الأبيض المظاهرات في امدرمان وعطبرة وبورتسودان ومدني تهتف بحياة مصر وحياة ملك مصر ، ولم يرد ذكر السودان على أفواههم إلا في القليل الذي لا يعتد به وقد انضم للحركة عدد كبير من أهل البلاد وأيدتها الأغلبية الساحقة[36].

وعقب المظاهرات، وجّهت الجمعيّة عبر الصُّحف البريطانيّة نداء السُّودان إلى الأمّة البريطانيّة، وكان الهدف هو تعريف الرّأي العام البريطاني بجمعيّة اللّواء الأبيض وبأهدافها ودحض ما جاء في إعلان العباسيّة بشأن إدارة السُّودان البريطانيّة، والزّعم أنّ السُّودانيين مقتنعون بها. وطبقاً لما جاء في النّداء فإنّ الجمعيّة تتمتّع بتأييد عامة الشّعب وجماعة المتعلّمين، وأنّها ترمي إلى رفع النير البريطاني عن أعناق الأمّة السُّودانيّة وإلى إعطائها ما تستحقه من الحرية الطبيعيّة، وفي إشارة إلى ثورة 1919، في مصر أوضح النّداء أنّ جمعيّة اللّواء الأبيض تأسّست عندما اخترقت صيحة الوطنيين المصريين وهم يطلبون الحرية عنان السّماء، فاهتزت أعصاب كلّ أمّة مستعبدة في العالم قويّة مملوءة حماساً وانتعاشاً[37].

رفض نداء جمعيّة اللّواء الأبيض الادّعاء بأنّ السُّودانيين راضون عن الإدارة البريطانيّة واعتبره ضرباً من السّفسطة والخديعة لأنّ السُّودان يشعر بوخز الحكم البريطاني، وانتقد النّداء أداء حكومة السُّودان في مجال الاقتصاد والتّعليم.. واتّهم -أيضاً- حكومة السُّودان أنّها تنفذ سياسة ترمي إلى القضاء نهائياً على مصير السُّودان وضمه إلى الإمبراطوريّة البريطانيّة. وورد في النّداء أنّه في الوقت الّذي يطوف فيه رسل الحكومة وعمالها بصفتهم الرّسميّة لجمع وثائق الولاء للتاج البريطاني، فإنّ العراقيل توضع أمام أي شخص يتجرأ بتأييد اتّحاد السُّودان مع مصر، فيقبض عليه ويحاكم ويراقب وأحياناً يغرى بالمال ليكف عن الكفاح، وردّاً على ما أثير من أنّ جمعيّة اللواء الأبيض ترمي إلى استبدال حكم أجنبي بآخر، تطرّق النّداء إلى وحدة مصر والسُّودان من النّواحي الدّينيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والجغرافيّة.

ولم يقبل نداء الجمعيّة زعم بعض الصُّحف البريطانيّة، بوجود هوة سحيقة تفصل بين المصريين والسُّودانيين، وذلك لأنّ الشّقيقين كلاهما يدين بالإسلام، وكلاهما يتّصل بالآخر بكلّ أنواع الرّوابط منذ أقدم العصور، فهما ارتبطا بالمصاهرة والتّجارة والزّراعة والفائدة المشتركة حتى صارا أمّة واحدة، فالإسكندري يفهم لغة ساكن دارفور أكثر مما يفهم اللّندني الأسكتلندي، ناهيك عن الايرلندي[38].

وعلى الفور، ردُّ رئيس تحرير "حضارة السُّودان"؛ السّيد حسين شريف على نداء جمعيّة اللّواء الأبيض برسالة نشرت في صحيفة "التّايمز" الإنجليزيّة بعنوان مناشدة إلى الشّعب الإنجليزي الحر دعا فيها إلى التّمسُّك بشعار السُّودان للسودانيين، وأكّد أنّ مسألة السُّودان يجب أن تسوى على أساس أنّ السُّودان للسودانيين وليس للإنجليز أو المصريين، وطالب بتحديد موقف بريطانيا وتعيين المصالح المشروعة لمصر، ودعا إلى مشاركة المصريين للإنجليز في إرشاد السُّودانيين وتعليمهم، وانتقد الإدارة البريطانيّة في السُّودان لتجاهلها للتطلّعات الوطنيّة والإصلاحات الّتي طالب بها المتعلمون السُّودانيون حتى فهم النّاس أنّ الإنجليز لم يقصدوا الخير لهذه البلاد وأنّهم لم يشجّعوا أيّ عمل لرفاهيتها مهما كان نصيبه من الاعتدال ومهما كان دافعه من الإخلاص[39].

كان متوقّعاً وفقاً لاتّجاه الأحداث، أن تدافع جريدة "حضارة السُّودان" عن التّوجهات البريطانيّة مثلما فعلت في مقالاتها السّابقة بعنوان: (المسألة السُّودانيّة) والّتي طالبت فيها صراحة بفصل السّودان عن مصر، والالتحاق بالإمبراطوريّة البريطانيّة، ولكن هذه المرّة توازنت في طرحها وربّما ظهر لأوّل مرّة اتّجاهٌ سياسيٌّ ثالث من خلال هذا الطرح ينادي بضرورة تحديد المستقبل السّياسي للسودان، وتحديد جدول زمني للبدء في تنفيذ الحكم الذّاتي.

ويقول الدُّكتور موسى عبدالله حامد، إنّ البعض كان يرى هذه الرّسالة تعبيراً عن تخوُّف دعاة استقلال السُّودان من أنّ إبعاد مصر عن السُّودان قد يطلق يد الإنجليز ويهيئ لهم البقاء في السُّودان بصورة دائمة، وأنّ حسين شريف ومن يشاركونه الرّأي يريدون الحفاظ على التّوازن الّذي أوجده الحكم الثّنائي وذلك لتأمين مستقبل السُّودان لأنّهم يصرّون في ذات الوقت على تحديد تاريخ للاستقلال[40].

امتد صدى الصّراع بين الحركات الوطنيّة السُّودانيّة الوليدة إلى السّاحات البرلمانيّة المصريّة والبريطانيّة، ففي جلسة مجلس النُّواب المصري في 23 يونيو 1924، قال سعد زغلول إنّ وثائق الولاء للحكومة البريطانيّة باطلة لأنّها لم تؤخذ بالحرية المطلقة، وإنّه قبل التّمسُّك بها يجب أن يكون السُّودان خالياً من كلّ حكومة أجنبيّة.

وانتقد زغلول منع السُّودانيين المخلصين الرّاضين عن الحكم المصري والرّاغبين في بقائه من الحضور إلى مصر لتقديم ولائهم للحكومة المصريّة، ثمّ أكّد أنّ حكومته ستتخذ ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السُّودان. وفي نهاية الجلسة أبدى مجلس النُّواب عطفه على السُّودانيين جميعاً لتمسُّكهم بارتباطهم الوثيق بمصر واستنكر المنشورات المصطنعة الّتي يقوم بها دعاة الاستعمار، كما أكّد المجلس تمسُّك الأمّة بمبدئها الخالد وهو أنّ السُّودان جزء من مصر[41].

أثار ما دار في مجلس النُّواب المصري ردَّ فعل فوري في بريطانيا، وفي جلسة مجلس اللُّوردات البريطاني بتاريخ 25 يونيو 1924، قال اللُّورد بارمور، إنَّ بريطانيا لن تترك السُّودان، ولن تتراجع عن التَّعهدات الَّتي قطعتها على نفسها بشأنه، كما قال إنَّ المجلس لن يسمح بإجراء تغيير في نظام السُّودان بدون موافقة البرلمان البريطاني[42].

ولم يتأخر سعد زغلول في التَّعليق على ما أعلنته الحكومة البريطانيَّة في مجلس اللّوردات، فقال في مجلس النُّواب في 28 يونيو 1824، إنَّ الأمَّة لن تتنازل عن السُّودان، وستتمسَّك بحقها ضد كلِّ غاصب. وقال سعد أيضاً: "إنَّ تمسُّك مصر بالسودان ليس لأنَّه مستعمرة بل لأنَّه جزء من كياننا، بل لأنَّه منبع حياتنا، بل لأنَّه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السُّودان أصلاً"، ومضى حتى قال: "كنا قد أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه، فانسحبنا منه كرهاً بالرُّغم منا، ولكنَّنا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا، والعزيز من دماء أبنائنا وبعد أن استعدناه صرفنا عليه أموالاً طائلة ولا تزال قوَّة منا مؤلَّفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته[43]".

ومن جانبها، تمادت جمعيَّة اللِّواء الأبيض في سياسة التَّظاهرات العلنيَّة الَّتي تنادي بالوحدة بين مصر والسُّودان، وطرد الاحتلال البريطاني منذ منتصف مايو 1924، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولتخفيف حدَّة تلك التَّظاهرات قامت الإدارة البريطانيَّة باعتقال علي عبداللَّطيف رئيس جمعيَّة اللِّواء الأبيض وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشَّاقة. وقد تمَّ ذلك على خلفية البرقيَّة الَّتي بعث بها في 3 يوليو 1924، إلى رئيس وزراء بريطانيا؛ رمزي ماكدونالد واحتج فيها باسم اللِّواء الأبيض على تصريحات المسؤولين البريطانيين بشأن حقوق بريطانيا المزعومة في السُّودان، وقال إنَّ أيَّ سوداني أصيل لن يقبل الأساليب الاستعماريَّة والمشروعات الرَّأسمالية الرَّامية إلى ضمِّ السُّودان بالقوَّة إلى الإمبراطوريَّة البريطانيَّة، وفي ختام برقيته قال عبداللَّطيف أنَّ الانفصال يعني الموت للسودان ومصر معاً.

وفي 9 أغسطس 1924، قام طلاب المدرسة الحربيَّة بتظاهرة تعبيراً عن تأييدهم لجمعيَّة اللِّواء الأبيض واحتجاجاً على اعتقال علي عبداللَّطيف، وساروا رافعين العلم المصري الأخضر وصورة الملك فؤاد ملك مصر عبر الطُّرق الرَّئيسيَّة بالخرطوم وتوقفوا عند الجامع الكبير وأمام منزل علي عبداللَّطيف، حيث أهدوا أسلحة لعائلته، ومن هناك اتَّجهوا صوب سجن الخرطوم بحري هاتفين بحياة علي عبداللَّطيف، ولدى عودتهم إلى المدرسة الحربيَّة أحاطت بهم القوات البريطانيَّة مناشدة إياهم تسليم أسلحتهم[44]. وبعد ذلك ألقي القبض على واحد وخمسين طالباً ممن اشتركوا في التَّظاهرة واحتجزوا بسفن من حاملات المدافع الرَّاسية على شاطئ النِّيل.

وبحلول شهر سبتمبر 1924، كان معظم قادة اللّواء الأبيض قد أودعوا السّجن بعضهم لقضاء أحكام صدرت ضدّهم والبعض الآخر بانتظار المحاكمة، عمّت المظاهرات جميع مدن السّودان عطبرة وبورتسودان وشندي وبحر الغزال وأعالي النّيل. قامت السّلطات البريطانيّة باتباع أسلوب البطش وإرهاب المواطنين لمنع تجدّد الثّورة، كما بدأت حملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاء البلاد شملت المدنيين والعسكريين والموظّفين والأهالي على السّواء، وقد بلغت تلك الحملة ذروتها في الأسبوع الثّاني من سبتمبر[45].

ثم بدأت محاكمة المعتقلين في المدن المختلفة، فمثل الأهالي أمام المحاكم العاديّة بينما تشكّلت مجالس تأديب للموظفين منهم، بالإضافة إلى عقد محاكمات عسكريّة للعسكريين السّودانيين، وأصدرت أحكاماً تفاوتت بين ستة أشهر وعشر سنوات فضلاً عن الغرامات الماليّة. وكان دفاعهم الموحّد أمام المحكمة الّذي اتّفقوا عليه هو أنّهم علموا بمساع ترمي إلى تجزئة وادي النّيل بفصل السّودان عن مصر، وإنّ مليك الوادي حصل العُريضَ به في محكمة جنايات الخرطوم وبمظالم الاستعمار التي أصابتهم في أنفسهم ولموالهم وأزواجهم وأهليهم، فأرادوا أن لا يقفوا مكتوفي الأيدي، ولم يجدوا سبيلاً أدعى للسلم وأكثر مشروعيّة من الاحتجاج السّلمي فخرجوا معلنين استياءهم.

واندهشت الإدارة البريطانيّة لأنّها كانت تحسب أنّ الاضطرابات تقوم بها العناصر الّتي في أسفل السّلم الاجتماعي، وأنّ طلبة الكليّة الحربيّة كانوا من العائلات الكريمة وكانوا طلبة منضبطين وأذكياء ومن أكثر التّنظيمات لعسكريّة في السّودان ولاءً. كما اتّضح لها أنّ المصريين العاملين في الإدارة وفي الجيش لمصري كانوا وراء الأحداث فقرّرت إجلاء الوحدات المصريّة وبعض المصريين المؤيّدين لجمعيّة اللّواء الأبيض من السّودان[46].

أدّت تلك السّياسات القمعيّة إلى اختفاء الأسلوب العلني للثورة لمدة شهرين، وبدأ ظهور النّشاط السّري والّذي تولى أغلبيته جمعيّة الاتّحاد السّوداني الّتي ظهرت على المسرح من جديد وبدأ أعضاؤها يرسلون الخطابات والمنشورات إلى موظفي الحكومة والأهالي، كما تعمّدوا لصق بعضها على المقابر وعلى أعمدة التّلغراف[47]. تصاعدت الأحداث، واتّخذت طابع الصّدام المسلح عقب اغتيال حاكم عام السّودان في القاهرة، ففي 19 نوفمبر 1924، انتهز أعضاء جمعيّة الفدائيين المصريّة فرصة عودة السّير لي ستاك من مكتبه بوزارة الحربيّة إلى منزله وأطلقوا عليه الرّصاص، الأمر الّذي أدّى إلى وفاته في اليوم الثّاني مباشرة، متأثراً بجراحه. وقد أفضى ذلك الحادث إلى سلسلة من الإجراءات البريطانيّة ضدّ كل من مصر والسّودان، كان ردُّ الفعل البريطاني لمقتل السّير لي ستاك حاكم عام السّودان في القاهرة سياسياً، واتّجه بالدّرجة الأولى إلى انتهاز الفرصة لإخلاء السّودان من المصريين كما سنرى ذلك.

جرت محاكمة قادة جمعيّة اللّواء الأبيض المعتقلين في شهر فبراير عام 1925، عندما عقدت محكمة كبرى، وكان المتّهمون الّذين مثلوا أمام المحكمة هم: علي عبداللّطيف وصالح عبدالقادر وعبيد حاج الأمين وحسن شريف وآخرون. وأدين أغلب المتّهمين وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة ونفي خمسة من قادة الجمعيّة إلى واو ببحر الغزال على رأسهم علي عبداللّطيف وعبيد حاج الأمين.

وقد مات عبيد حاج الأمين في منفاه هناك، وعندما أفرج عن الباقين عقب اتّفاقيّة 1936، كان علي عبداللّطيف قد سلب نعمة العقل ومات نزيلاً بإحدى مصحات مصر. وكان علي عبدالطيف قد نفى في المحكمة أنّهم تسلّموا نقوداً من مصر قائلاً:

لم تصلنا أيّ نقود من مصر، بل كنا نجمع نقودنا هنا بالخرطوم. وعن هتافهم في المظاهرات لملك مصر والسّودان، أجاب: طالما إنّ ماكدونالد (رئيس وزراء بريطانيا)، قال إنّ السّودان سيصبح جزءاً من إنجلترا، وكذلك قالت بذلك جريدة "حضارة السّودان"، فإنّ ذلك قد هيّج النّاس، وقلنا أن نقاوم السّودانيين القائلين باستئثار الإنجليز بالسودان، وفي حالة عدم ثبوت الحالة الحاضرة كنا نفضّل المصريين على الإنجليز ونريد ضم السّودان لمصر[45].

وانطوت بذلك صفحة من تاريخ الحركة الوطنيّة السّودانيّة بشقيها سواء الموالية لمصر أو لبريطانيا، وربّما كانت تلك آخر الأنشطة السّياسيّة والعسكريّة الموجّهة ضدّ الوجود البريطاني في السّودان، لقد تطوّرت الأحداث السّياسية في السّودان بعد ذلك في اتّجاه سلمي ديمقراطي نحو الاستقلال عدا التّظاهرات الّتي نظمتها الحركة الاستقلالية في 1946، احتجاجاً على برتوكول (صدقي– بيفن) كما سنرى لاحقاً.

هوامش الفصل الثاني

(1) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة، مصدر سابق، ص36-37 .

(2) مصر والسّودان في العلاقات الدّوليّة، مصدر سابق، ص302.

(3) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924، مصدر سابق، ص275 .

(4) فجر الحركة الوطنيّة، مصدر سابق، ص21 .

(5) نفس المصدر، ص20 .

(6) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص90 .

(7) نفس المصدر، ص90 .

(8) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924، مصدر سابق، ص309 .

(9) Wingate R ، op ، cit ، p244 .

(10) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص95 .

(11) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة، مصدر سابق، ص113 .

(12) فجر الحركة الوطنيّة، مصدر سابق، ص27

(13) إبراهيم أحمد السّيد، تاريخ الصّحافة في السّودان، 1977، ص45 .

(14) فجر الحركة الوطنيّة، مصدر سابق، ص28 .

(15) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة، مصدر سابق، ص94 .

(16) بريطانيا في السّودان، مصدر سابق، ص163-169 .

(17) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص93 .

(18) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924، مصدر سابق، ص312 .

(19) صحيفة حضارة السّودان، 13 نوفمبر 1920 .

(20) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص95 .

(21) نفس المصدر، ص89 .

(22) يونان لبيب رزق، السّودان في عهد الحكم الثّنائي الأوّل 1899-1924، جامعة الدّول العربيّة، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، 1976، ص435 .

(23) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص97 .

(24) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة، مصدر سابق، ص97 .

(25) نفس المرجع، ص98 .

(26) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924 ، مصدر سابق ، ص315 .

(27) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص99 .

(28) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص99 .

(29) نفس المصدر ، ص100 .

(30) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص102 .

(31) فيصل عبدالرّحمن علي طه ، الحركة السّياسية السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان 1936-1953 ، مركز عبدالكريم ميرغني الثّقافي ، السّودان ، 2004 ، ط2 ، ص59 .

(32) نفس المصدر ، ص59 .

(33) نفس المصدر ، ص60 .

(34) نفس المصدر ، ص60 .

(35) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص107 .

(36) نفس المصدر ، ص106 .

(37) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص62 .

(38) نفس المصدر ، ص62 .

(39) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص62 .

(40) نفس المصدر ، ص109

(41) عبدالرّحمن الرّافعي ، في أعقاب الثّورة المصريّة ، ج2 ، ص212-213 .

(42) نفس المصدر ، ص214 .

(43) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص66 .

(44) تاريخ الحركة الوطنيّة السّياسيّة في السّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص109 .

(45) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924 ، مصدر سابق ، ص338 .

(46) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص115 .

(47) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-192 ، مصدر سابق ، ص338 .

(48) حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السّوداني ، دار عزّة للنشر والتّوزيع ، الخرطوم ، 2005 ، ص145 .

الفصل الثّالث

لجنة مللنر 1919

محاولات توجيه السّياسة البريطانيّة نحو السّودان

نتيجة اهتمام بريطانيا بمصر وبقائها فيها محتلاً منذ 1882، ولإعلانها الحماية عليها أثناء الحرب العالـميّة الأولى في 1914، قرّرت احتواء المد الثّوري المصري الّذي نشب في مارس 1919، والّذي قام على إثره حزب الوفد وبدأ بالمطالبة بجلاء الإنجليز، وكان الوفد حاول السّفر إلى باريس للاحتجاج على الاحتلال.

وفي خطوة استباقيّة لاحتواء هذه التّطورات، رأت بريطانيا إرسال لجنة للتحقيق في أحداث مظاهرات مارس 1919 برئاسة ملنر وزير المستعمرات –آنذاك–، وعضوية كل من المستر رندل رود الّذي عمل مع كرومر فترة طويلة في مصر والجنرال جون ماكسويل الّذي كان قائداً للقوات البريطانيّة في مصر وقبلها حاكماً لمديرية الخرطوم في عهد ونجت باشا، والجنرال السّير أدوين تومامس عضو البرلمان البريطاني والصّحفي سندرس؛ رئيس تحرير صحيفة "وستمنستر جازيت"، وعضو آخر هو المستر مورست. تحدّدت مهمّة اللّجنة في بيانين رسميين صدر أحدهما عن اللورد اللنبي في 14 نوفمبر 1919، وصدر الآخر عن اللّورد كرزن؛ رئيس وزراء بريطانيا في 25 نوفمبر 1919. وبالنّظر إلى مضمون البيانين يتّضح أنّ مهمّة لجنة منلر لم تكن سوى لجنة تحقيق استقصائيّة صرفة لا تنتهي مهمّتها إلى نتيجة ملزمة لمصر أو لبريطانيا، كما أنّها لا تدفع الوضع في مصر أية خطوة إلى

الأمام، إذ يقر البيانان بقاء الحماية البريطانيّة على مصر، كما يحددان ما سوف يتخذ من خطوات بأنّها تستهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي وتطوير المؤسّسات المصريّة المستقلة ذاتياً بطريقة تدريجيّة، وفي ظلّ الحماية البريطانيّة، وعلى أنّ الظاهرة الواضحة بالنسبة لمهمّة هذه اللّجنة إنّها قد خلت من أي إشارة إلى موضوع السّودان، واقتصرت المهمّة على مصر وحدها. وكان هذا الخلو متعمّداً كما ذكر ملنر في تقريره[1].

وعلى الرّغم من أنّ مهمّة اللّجنة قاصرة على مصر، إلّا إنّ ملنر وبعد أن وصل القاهرة أوفد اثنين من أعضاء وفده للسودان، هما جون ماكسويل والسير أدوين توماس، وذلك لأخذ رأي حكومة السّودان فيما يجري من تطوُّرات، وعاد المندوبان بعد أسبوع إلى القاهرة وضُمّنت معلوماتهما في تقرير ملنر إلى الحكومة البريطانيّة.

ومع أنّ ملنر نفسه أشار في المادة (13) من تقريره إلى أنّ مذكّرته تتناول مصر فقط ولا تنطبق على السّودان ونصها: (إنّ المشروع الّذي تتضمّنه المذكّرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السّودان، البلاد الّتي تختلف كلّ الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السّياسيّة محدودة تحديداً جلياً في الاتّفاق الإنجليزي المصري المبرم في 19 يناير 1899، وليست كحالة مصر الّتي لا تزال غير معيّنة، فهذه الأسباب أخرجت السّودان عمداً من مناقشاتنا كلّها مع الوفد "حزب الوفد المصري"). وقال ملنر في خطاب لرئيس وزراء مصر عدلي يكن:

عزيزي الباشا: "بخصوص الحديث الّذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرّة أخرى إنّه ليس بين أجزاء المذكّرة الّتي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السّودان كما هو ظاهر من المذكّرة نفسها، ولكن أرى اجتناباً لكلّ خطأ وسوء فهم في المستقبل أنّه يحسن بنا أن ندوّن رأي اللّجنة وهو أنّ موضوع السّودان الّذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه (يقصد الاجتماع الّذي انعقد بين سعد زغلول وبين لجنة ملنر لمناقشة الآراء وتقرير ملنر في لندن)، خارج بالكلية عن دائرة الاتّفاق المقصود لمصر، فإنّ البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما، ونحن نرى أنّ البحث في كلّ منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر.

إنّ السّودان تقدّم تقدُّماً عظيماً تحت إدارته الحاليّة المؤسّسة على اتّفاق 1899، فيجب والحالة هذه، ألا يسمح لأيّ تغيير يحصل في حالة مصر السّياسيّة أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدّم السّودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النّتائج الحسنة، وعلى أنّنا ندرك من الجهة الأخرى أنّ لمصر مصلحةً حيويّةً في إيراد الماء الّذي يصل إليها ماراً بالسودان ونحن عازمون على أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل همّ مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحاليّة والمستقبليّة[2]".

ليس من الصّعب استشفاف اتّجاه التّفكير السّياسي للجنة ملنر حول قضية السُّودان وعلاقته بمصر على الرُّغم من تكرار القول إنّ اللّجنة مهمّتها قاصرة على مصر فقط، ويظهر من مداولات النُّصوص القصيرة بين اللّجنة والحكومة المصريّة، أنّ اللّجنة تشير إلى أنّ السُّودان ومصر بلدان مختلفان وذلك يعني دولتين منفصلتين، وأنّ علاقة مصر بها يجب أن يكون في إطار تنظيم قضايا مياه النّيل.

وقد ظهرت هذه الأفكار بوضوح تام في المذكّرة الّتي أعدّها ملنر عن السُّودان والّتي قال فيها: ويجدر بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الأسباب الّتي نرى أنّها تقضي باستحالة تسوية مسألة السُّودان على المبادئ الّتي يراد تسوية المسألة المصريّة عليها ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة الّتي يلوح لنا إنّها أصلح من سواها لسد حاجات السُّودان الحاليّة فنقول: "أمّا الرّوابط السّياسيّة التي ربطت السُّودان بمصر في فترات مختلفة من الزّمان الماضي، فكانت دائماً روابط واهية، فإنّ الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساماً من السُّودان بل السُّودان كلّه ولكن مصر لم تخضع السُّودان قط إخضاعاً حقيقيّاً وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني، وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معاً، وانتهى أمره بفتنة المهدي الّتي قلبت السُّلطة المصريّة رأساً على عقب في أوائل العقد الثّاني من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصريّة أثر في السُّودان منذ أكثر من عشر سنوات، إلّا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرّد عدّة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصريّة والدّفاع عن مصر الّتي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجازرة، واستلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السُّودان فعلاً، منذ فتحت القوات البريطانيّة والمصريّة البلاد بقيادة قوات قواد بريطانيين في سنتي (1896–1898)".

وتستمر المذكّرة في القول: "وبات السُّودان تحت الحماية البريطانيّة المصريّة في سنة 1899، لأنّ الحاكم العام وإن كان يعيّنه الخديوي وكذلك كبار الموظّفين إلّا إنّهم بريطانيون، فتقدّم السُّودان تقدّماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظّمة لهذا النّظام لأنّنا إذا حسبنا حساب كلّ ما تقتضيه بساطة هذه القضيّة وهي إدخال المبادئ الأوليّة لحكومة منظّمة متمدّنة إلى بلاد لا يزال أهلها في أوّل عهد السّذاجة، حكمنا أنّ النّجاح العظيم الّذي نجحته بلاد السُّودان في المدّة الطّويلة الّتي كان فيها السّير ريجالند ونجت حاكماً عاماً عليها تُعد أمجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشّعوب المتأخّرة، أمّا الحكومة الحاليّة فمقبولة ومحبوبة عند أهل السُّودان والسّلام والتّقدّم مخيمان على تلك البلاد إلّا فيما ندر".

وتضيف المذكّرة: غير أنّه وإن تكن مصر والسُّودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر، وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جدّاً في السُّودان وهي أنّ النّيل الّذي تتوقّف عليه حياة مصر وكيانها يجري مسافة مئات الأميال في بلاد السُّودان، ولتجاور مصر والسُّودان ولاشتراكهما في المصلحة في النّيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسيّة على الدّوام، ولكن هذه الرّابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السُّودان لمصر، فبلاد السُّودان قابلة للتّقدّم حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحسن بها أن تكون كذلك ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة الّتي عيّنت لها باتّفاق عام 1899، بين بريطانيا العظمى ومصر، حيث ينص على الصّلة السّياسيّة اللازمة بين مصر والسُّودان من دون تأخير السُّودان عن التّرقي والتّقدّم مستقلاً عن مصر.

ومضى التّقرير في تناوله للأوضاع الدّاخليّة في السُّودان إلى القول: "أنّ الضّرورة تقتضي الآن بأن يكون السُّودان تحت سلطة عليا واحدة ولا يستحسن أن ينحصر الحكم كلّه في حكومة مركزيّة بل الواجب تسليم مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانيّة، والمواطنون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليلي العدد في مقارنة بالذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السُّودان ولقد زاد عدد السُّودانيين الأكفاء لتقلّد الوظائف الرّسميّة".

أمّا بخصوص القواعد العسكريّة المصريّة قال التّقرير: "إنّ القواعد العسكريّة الّتي لا تزال تستخدم في السُّودان كبيرة جدّاً، ولكنّنا نرى أنّ الزّمان قد حان لإعادة النّظر في مسألة القوات العسكريّة في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي والواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك".

وما يمكن أن يقال بالإجمال أنّ الغرض الّذي ترمي إليه السّياسة البريطانيّة يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كلّ مسؤولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن إرتقاء السُّودان ارتقاءً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في مياه النّيل[3].

ويمكن القول من قراءة هذا التقرير أنّ ملنر هدف إلى:

1. تأسيس إدارة لا مركزية في السُّودان تنتهي فيما تنتهي إليه الاستغناء عن الموظّفين المصريين.

2. إخلاء السُّودان من القوات المصريّة وقيام قوة عسكريّة سودانيّة خالصة تتبع للحاكم العام وحده.

3. إخلاء جانب مصر من كلّ مسؤوليّة ماليا تجاه السُّودان.

4. تعيين حاكم عام مدني للسودان بدل الحاكم العسكري.

5. صدور تصريح رسمي تعترف فيه بحق مصر في الحصول على إيراد كاف ومضمون من الماء لري أراضيها.

6. قصر العلاقات بين السُّودان ومصر على رابطة الجوار والمشاركة.

شكّلت مقترحات مللنر الواردة عن السُّودان بداية مرحلة جديدة سواء بالنسبة للأوضاع الدّاخليّة في السُّودان أو على صعيد علاقته بمصر من جهة وبريطانيا من جهة أخرى وزيادة على ذلك فإنّ التّقرير يمثّل أوّل تعبير علني صريح لسياسة فصل السُّودان عن مصر يصدر من ممثل عن الحكومة البريطانيّة على الرّغم من أنّه قال بنفسه عن تقريره إنّه سوف لن يكون ملزماً لمصر ولا بريطانيا.

وعلى الرُّغم من عدم إلزاميته، إلّا إنّ التّقرير يعتبر استراتيجيّة متكاملة للعلاقات السُّودانيّة المصريّة، خاصة وأنّ مللنر كان أحد الّذين دعوا بحرارة لبقاء إنجلترا في مصر وعدم الانسحاب عنها خلال (1890- 1893)، وألّف لذلك الغرض -كما سبق وأن أوضحنا- كتابه الشّهير: (إنجلترا في مصر)، والّذي مجّد فيه الأعمال البريطانيّة في مصر وأثّر به من خلاله على الرّأي العام البريطاني وجعله يؤثر البقاء على الانسحاب. كذلك كان مللنر أحد الّذين حرّضوا بريطانيا لاحتلال السُّودان عقب إخلاء مديرية أعالي النّيل في 1890، وكتب مقالات مشهورة تحذّر بريطانيا من تأثير خلو منطقة أعالي النّيل من السّيادة المصريّة على امدادات المياه في مصر، كما انضم في نفس الوقت إلى فريق المحذّرين من أنّ تقوم أي دولة أوروبيّة متمدّنة لاحتلال أعالي النّيل وهو الأمر الّذي أدّى في النّهاية إلى حملة فتح الخرطوم وفقاً لما سبق وأن رأينا. على كلٍّ، لأنّ مللنر كان قد أوصى في تقريره عن الأوضاع في مصر بأن تقوم مفاوضات رسميّة بين مصر و بريطانيا لتسوية النزاعات بينهما على خلفية أحداث مارس 1919، قرّر الجانبان الدُّخول في مفاوضات مباشرة وبدأت أولى المفاوضات والّتي سميت بمفاوضات (عدلي- كريزن) في 2 يونيو 1921.

حدّد عدلي باشا رئيس الوزراء المصري برنامجه للمفاوضات على أساس:

1. تحقيق استقلال مصر من الدّاخل والخارج.

2. إلغاء الحماية البريطانيّة على مصر.

3. تحقيق تحفُّظات الأمّة بشأن مذكِّرة 18 أغسطس سنة 1920.

4. عدم التّقيُّد بمذكِّرة 18 أغسطس 1920.

5. تضمين الاتّفاق، الاحتياطات الّتي تحول دون تعارض مصالح بريطانيا والأجانب في مصر مع الاستقلال.

إنّ مفاوضات (عدلي- كيرزن)، والّتي ستتحدّث عنها هي أوّل مشاركة بريطانيّة فعليّة في قضيّة السُّودان منذ إعادة فتحه عام 1898، وهي البداية الأولى لتحوُّل السّياسة البريطانيّة تجاه السُّودان، إذ ظلّت هذه المفاوضات مستمرة منذ بدئها في 1921، وصولاً إلى الاتّفاق النّهائي في 1953، وأصبحت أساساً لاستقلال السُّودان في 1956. ومع أنّ المفاوضات الّتي بدأت في 21 يونيو 1921، واستمرّت حتى 19 نوفمبر 1921، خاصة بالعلاقات المصريّة البريطانيّة، إلّا إنّ موضوع السُّودان كان جزءاً منها باعتباره مضمّناً في النّقاط الّتي أوردها الجانب المصري للنقاش وخاصة الفقرتين (3)، (4) المتعلّقتين بتحفُّظات الأمّة بشأن مذكِّرة 18 أغسطس 1920، وبشأن عدم تقيُّد المذكّرة بها، ونرجو أن نشير هنا إلى تحفُّظات الأمّة الواردة في بنود الوفد المصري هي الاعتراضات الّتي أبدتها فئات الشّعب المصري في الاجتماع الّذي عقد في 16 أغسطس 1920، على خلفية المذكّرة المرسلة من مللنر إلى عدلي باشا وهو: أنّ تحل المسألة على أساس ضمان مياه النّيل اللازمة لري أرض مصر المزروعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزّراعة وعلى أساس أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين وعلى أساس تمتُّع مصر فعلاً بحقوق سيادتها في السُّودان[4]. تمّ التّطرُّق إلى موضوع السُّودان في الجلستين التّاسعة والعاشرة بتاريخ 17 أكتوبر 1921، وأدلى الجانب المصري بشأن موضوع السُّودان بالنقاط الآتية:

1. انتقاد طريقة تنفيذ الاتّفاق الثُّنائي لسنة 1899 في السُّودان، بحيث أصبح نصيب مصر من تلك الشّراكة في حكم العدم وأنّ الإدارة أصبحت إنجليزيّة محضة وكل ما لمصر الآن هو أنّ القرارات الّتي يصدرها حاكم السُّودان تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرّد تبليغ وليس لهذا أن يقضي أمراً أو يبرم حكماً.

2. تحديد مطالب مصر بشأن السُّودان وهي إقرار مبدأ السّيادة المصريّة على السُّودان، باعتباره أرضاً مصريّة وضمان إشراف مصر على مياه النّيل وأن يكون لمصر يد في السُّودان ثمّ وجوب تبعيّة الجيش السُّوداني للجيش المصري وإخلاصه لولي أمر مصر.

3. حصر بعض مصالح مصر في السُّودان وهي: النّيل وهجرة المصريين إلى السُّودان وتموين السُّودان لمصر[5].

وفي جلسة 22 نوفمبر 1921، ردّت بريطانيا على النّقاط الّتي أثارتها مصر والّتي لم تكن خرجت عما ردّده مللنر في تقريره من حيث عدم استعداد بريطانيا للتنازل عن مركزها في السُّودان على الصُّورة الّتي تتنازل بها عن مركزها في مصر، لأنّ مصر شأن غير شأن السُّودان، فإنّنا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التّدخُّل في شؤونها ونريد أن تربطنا وإياها محالفة حقيقيّة ولكنّنا لا يسعنا ترك السُّودان(6). ولخّص الجانب البريطاني وجهة نظره بشأن السُّودان بمقترح مشروع اتّفاق بينها ومصر جاء فيه: حيث أنّ رقي السُّودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ حصتها من المياه تتعهّد مصر بأن تستمر في أن تقدّم لحكومة السُّودان نفس المساعدات الحربيّة الّتي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدّم بدلاً من ذلك لتلك الحكومة إعانة ماليّة تحدد قيمتها بالاتّفاق بين الحكومتين وتكون كل القوات المصريّة في السُّودان تحت إمرة الحاكم العام، وعدا ذلك تتعهّد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النّيل، وقد تقرّر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النّيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلّفة من ثلاثة أمناء يمثّل أحدهم مصر وآخر السُّودان، وآخر أوغندا(7).

ردّت الحكومة المصريّة رسمياً على مشروع الاتّفاق قائلة: أمّا مسألة السُّودان الّتي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجّه النّظر إلى النُّصوص الخاصة بها، لا يمكن التّسليم بها من جانبنا فإنّ هذه النُّصوص لا تكفل لمصر التّمتُّع بما لها على تلك البلاد من حق السّيادة الّذي لا نزاع فيه وحق السّيطرة على مياه النّيل(8). وكان عدلي باشا؛ رئيس وزراء مصر، ورئيس الوفد المفاوض، قد ختم رد الحكومة المصريّة برفضه للمشروع كليّاً لأنّه لا يحقق ما كان يتوقّعه المصريون، وقال إنّه ليس هناك أمل في الوصول إلى اتّفاق يحقق الأماني القوميّة وانهارت المفاوضات بذلك.

ومع فشل المفاوضات في نوفمبر 1921، حدث تطوُّر جديد في مسار العلاقات البريطانيّة المصريّة وبالتّالي السُّودانيّة، وهو قرار بريطانيا المفاجئ بإعطاء الاستقلال لمصر، ففي 28 فبراير 1922، سلّم القنصل البريطاني في مصر؛ اللّورد اللنبي، مذكّرة إلى السُّلطان أحمد فؤاد تضمّنت أحد عشر بنداً لا يشير أيٌّ منها إلى السُّودان، وأرفق معها تصريحاً لمصر عرف بعد ذلك باسم تصريح 28 فبراير 1922، أشار إلى السُّودان في بنده الثّالث على أنّه أحد الأمور الّتي تحتفظ إنجلترا بصورة مطلقة بتوليها حتى يبرم بشأنها اتّفاق بينها وبين مصر، وفيما يلي نص البند الثّالث: (إلى أن يحين الوقت الّذي يتسنى فيه إبرام اتّفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصريّة فيما يتعلّق بالأمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات وديّة غير مقيّدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي الأمور الآتية وهي:

1. تأمين مواصلات الإمبراطوريّة في مصر.

2. الدّفاع عن مصر من كلّ اعتداء أو تدخُّل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

3. حماية المصالح الأجنبيّة في مصر وحماية الأقليات.

4. السّودان.

وحتى تبرم هذه الاتّفاقات تبقى الحالة فيما يتعلّق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن)[9].

انصرفت الحكومة المصريّة فور التّصريح لها بالاستقلال والّذي بدأ استقلالاً ناقصاً لونه يُبقي على القوات البريطانيّة في مصر بحجة تأمين مواصلات الإمبراطوريّة البريطانيّة وبحجة الدّفاع عنها من كلّ اعتداء، إلى جانب حماية المصالح الأجنبيّة، إلى وضع دستور للدولة وفرغت اللّجنة المكلّفة بإعداده ورفعت مشروعها لمجلس الوزراء المصري في 21 أكتوبر 1922.

واشتملت المادتان (29) و(154) على موضوع السّودان، حيث نصّت الأولى على إعطاء ملك مصر لقب ملك مصر والسّودان والثّانية على سريان هذا الدُّستور على المملكة المصريّة جميعها عدا السّودان، فمع أنّه جزء منها إلّا إنّه يقرّر نظام الحكم فيه بقانون خاص.

أثار الدُّستور الجديد الّذي يجعل السّودان جزءاً من مصر أزمة في العلاقات مع بريطانيا الّتي قالت إنّ السّودان يقع ضمن التّحفُّظات الأربعة الّتي جاءت في تصريح 28 فبراير 1922، وبالتّالي لا يجوز تضمينه في الدُّستور المصري، أدّت الأزمة إلى استقالة ثلاثة حكومات مصرية وانتهت في النّهاية بالإنذار الشّهير الّذي قدّمه القنصل البريطاني في مصر اللّورد اللّنبي إلى الملك فؤاد بأنّه إن لم يسحب موضوع السّودان خلال 24 ساعة فإنّ لبريطانيا الحق في التّصرُّف كما تشاء، فاضُطر الملك إلى الإذعان وتمّ شطب السّودان من الدُّستور المصري.

إنّ التّحرُّك القوي لبريطانيا، أو بالتحديد القنصلية البريطانيّة في مصر مبعثه الضّمانات الّتي أقرّها البرلمان البريطاني في موضوع السّودان في نفس الوقت الّذي قرّرت فيه إعطاء الاستقلال لمصر. ففي 28 فبراير 1922، أصدر البرلمان الانجليزي إعلاناً مؤكّداً فيه أنّ الوضع القائم في السّودان لا يمكن السّماح بتغيره[10]. وقد سبق هذا الإقرار خطابات مرسلة إلى الحكومة البريطانيّة والبرلمان الإنجليزي من وفد السّودان للندن عام 1919،

وخطابات أخرى من زعماء القبائل في المديريات السُّودانيَّة المختلفة، وأبان الخطاب لزعماء القبائل السُّودانيَّة في فبراير 1922، ما يلي: (إذا كان لنا أن نعبِّر عن وجهة نظرنا فإنَّنا لا نريد أن ننفصل بأيِّ طريقة من الطُّرقِ عن الحكومة البريطانيَّة، إنَّ الفوائد الَّتي جنيناها من حكمهم لا تحصى وهي فوائد لم نتمكَّن من تحقيقها بأنفسنا كما أنَّ المصريين قد فشلوا كذلك في تحقيقها.

وعليه فإنَّنا نرجو أن تتكرَّموا بالإفصاح عن نواياكم للمستقبل، فإذا كنتم تنوون إعطاء مصر استقلالها وأن تشملونا ضمن ذلك الاستقلال نرجو أن تخبرونا بذلك لأنَّنا نعتقد أنَّ مصالحنا ومصالح وطننا وظروفنا وحقوقنا تختلف كثيراً عن ظروف ومصالح وحقوق مصر، لذا فإنَّنا نريد أن نكون على استعداد لحماية مصالحنا في حالة اتِّخاذكم لقرار بوضع الأمر بين أيدي المصريين)[11]. وكان الخطاب الثَّاني أكثر إمعاناً في تأييد الإدارة البريطانيَّة إذ ورد فيه: إنَّ جميع أهالي السُّودان يدركون المنافع الَّتي جلبتها الحكومة البريطانيَّة للسودان ويرغبون في استمرار الحكومة في عملها لتطوير السُّودان وفي إرشاده ومساعدته في طريق التَّقدُّم الوطني إلى أن يبلغ الدَّرجة الَّتي يطمح في الوصول إليها[12].

وكانت هناك عدَّة رسائل أخرى للتأييد بعث بها الأفراد وزعماء القبائل الرِّيفيَّة والطَّبقة الوسطى والمحافظة، حيث مالوا جميعهم إلى تأييد جانب بريطانيا في مواجهة مطالب باستقلال وادي النِّيل، وقد استجيب لتلك النِّداءات ومن ثمَّ صدر إعلان في البرلمان الإنجليزي في 28 فبراير 1922، مؤكِّداً أنَّ الوضع القائم في السُّودان لا يمكن السَّماح بتغييره[13].

وهكذا، حصلت حكومة السُّودان والدَّاعمين لها على أهم قرار على الإطلاق في مسيرة صراعها السِّياسي سواء مع المصريين أو الحكومة البريطانيَّة نفسها، فقد لعب هذا القرار دوراً مهمّاً في تكبيل الحكومة البريطانيَّة من أن تمضي في أيِّ اتِّجاه تطلبه الظُّروف والمصالح فيما يتعلَّق بالقضيَّة المصريَّة السُّودانيَّة سوى الاتِّجاه الَّذي تراه حكومة السُّودان، وكما سنرى، فقد حاولت بريطانيا مرَّات عديدة التَّضحية بالسودان مقابل حصولها على مصر، إلَّا إنَّ حكومة السُّودان وتذرُّعاً بقرار عدم السَّماح بتغيير الوضع في السُّودان استطاعت أن ترغم بريطانيا على التَّراجع.

هوامش الفصل الثالث

(1) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي، مصدر سابق، ص264.

(2) فدوى عبدالرّحمن علي طه، الوثائق المصريّة عن السّودان، مكتبة الشّريف الأكاديمية، 2007، ص31-32.

(3) نفس المصدر، ص–32 -33 -34 35– 36.

(4) في أعقاب الثّورة المصريّة مصدر سابق، ج2، ص135.

(5) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1899-1924، مرجع سابق، ص282.

(6) نفس المصدر، ص283.

(7) الوثائق المصريّة عن السّودان، مصدر سابق، ص42.

(8) نفس المصدر، ص42.

(9) نفس المصدر، ص284.

(10) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1924، مصدر سابق، ص91.

(11) نفس المصدر، ص91.

(12) نفس المصدر، ص91.

(13) نفس المصدر، ص91.

الفصل الرّابع

بعد مقتل حاكم عام السُّودان في 1924:

بريطانيا ترفض الانفراد بحكم السُّودان ضد رغبة اللّوبي

كان السّير لي ستاك الّذي خلف ونجت في منصب الحاكم العام يشاركه نفس التّوجهات السّياسيّة بشأن العلاقات السُّودانيّة المصريّة. وقد حذّره ونجت من تقديم أيّ تنازلات للموظفين المصريين من شأنها أن تؤثّر على مستقبل السُّودان السّياسي. وفي مذكّرة له عن نمو الطّموح القوميّ في السّودان قلل إستاك من شأن ما يقال بأنّ مصر أهم من أن يستغنى عنها كشريك في الحكم البريطاني[1]. وكان يرى أنّ أي تراخ في تشديد القبضة البريطانيّة على السُّودان تحت الضّغوط المصريّة سيؤدي إلى نمو التّطلّعات القوميّة عند السُّودانيين. وفي مارس 1919، علّق السّير لي ستاك على الاضّطرابات السّياسيّة في مصر قائلاً: "كلّ ما نخشاه هو إطالة أمد القلاقل والاضطرابات في مصر، نخشى أن يسيطر المندفعون على العقلاء فيجعلونهم يجنحون إلى سياسة تحرج الحكومة أشد الحرج غير أنّني أتمنى أن تزول القلاقل قبل أن يمتد تأثيرها إلى هنا[2]".

كان التّفكير في ذلك الوقت ينحصر في الدّعوة إلى فصل السُّودان نهائياً عن مصر أو المحافظة على الوضع القائم في السُّودان كإجرائين وقائيين بديلين يهدفان إلى عزل السُّودان عن رياح التّغيير السّياسي الّتي كانت تهب من مصر، أمّا فكرة طرد مصر من السُّودان فما كانت ستلاقي قبولاً لدى الحكومة البريطانيّة، فقد كان هناك اعتراض شديد

على التّخلي عن نظام الحكم الثُّنائي لأسباب دبلوماسيّة وماليّة[3]. إنَّ عدم الرَّغبة في تحويل السُّودان بطريقة مباشرة إلى مستعمرة بريطانيّة لم يترك للمسؤولين البريطانيين سوى الخيار الثَّاني، وهو أن يعملوا من خلال أجهزة الحكم الثُّنائي على تشكيل سياسات تؤدِّي إلى عزل السُّودان سياسياً من مصر وبالتالي عن ما كان ينظر إليه كحركة وطنية مجاورة، وكانت تلك السِّياسة تفترض أنَّه بإحكام إغلاق السُّودان في وجه مصر، فسوف يفضل السُّودانيون الحكم البريطاني على أيِّ علاقة مع مصر، وبل وحتى على الاستقلال التَّام عن الدَّولتين معاً[4].

ليس غريباً أن يتبنى السّير لي ستاك التَّوجُّهات السِّياسيَّة القاضيَّة بانفصال مصر عن السُّودان، لأنَّه خلف السّير ونجت باشا الَّذي أوصى بتعيين إستاك نفسه حاكماً عاماً خلفاً له. وكانت فكرة التَّخلُّص من الوجود المصري في السُّودان مطروحةً منذ قدوم لجنة مللنر إلى مصر. كما كانت مطلباً لأعضاء حكومة السُّودان الَّذين كتبوا عنها الكثير من المذكِّرات والَّتي كان أهمها جميعاً تلك الَّتي أعدها السّير لي ستاك عن مستقبل السُّودان في 25 مايو 1924، وأرسلها إلى القنصل البريطاني في مصر 16 يونيو 1924، وقامت مذكِّرة إستاك أساساً على أنَّ الوجود المصري في السُّودان يمثِّل العقبة الوحيدة الَّتي تواجه الحكومة هناك[5]. وقد تضمَّنت مذكِّرة إستاك عدَّة نقاط أهمها:

1. أن تعلن الحكومة البريطانيّة في وضوح ودون مواربة وبشكل محدَّد عن وجوب دعم السّيطرة البريطانيّة على إدارة السُّودان، مع ضرورة إتمام هذا الإعلان مهما كانت النّتيجة الَّتي تسفر عنها المفاوضات المقبلة.

2. اتِّخاذ التَّدابير اللازمة لتقليل القوات المصريّة الموجودة في السُّودان، بحيث تنتمي إلى قوّة يتم تشكيلها على أساس إقليمي بحت وفق خطة تعدها حكومة السُّودان وبمقتضاها تسحب القوات المصريّة الموجودة حالياً إلى مصر مع حلّ الأورطة السُّودانيّة وأن يتم هذا التَّشكيل في مدى أربع سنوات تتحلل بعدها مصر من أيِّ التزام لإعاشة القوات الموجودة في السُّودان على أن تسهم في نفقات الدِّفاع عن السُّودان بمبلغ 500 ألف جنيه سنوياً، ويمكن عدم الاعتراض على قوّة رمزيّة مصريّة في السُّودان مماثلة للقوة الرَّمزيّة البريطانيّة هناك.

3. أن يوقِّع اتِّفاق بين الحكومتين المصريّة والبريطانيّة يؤكِّد الاتِّفاق الثُّنائي لسنة 1899 ويتضمَّن الأمور التّالية:

أ. إلغاء التّنظيمات الماليّة القائمة وتشكيل لجنة مصريّة بريطانيّة يكون مقرها لندن لتشرف وتدير ماليّة السُّودان وأن لا يكون هناك أيُّ إشراف على العمليات الماليّة الجارية طالما تمّ الوفاء بالالتزامات الماليّة.

ب. ضمان الحدود الجنوبيّة لمصر.

ج. ضمان حقوق مصر القائمة حالياً مع نصيب عادل من فائض المياه بينها وبين السُّودان وأن تعقد اتّفاقيّة للمياه توضح حقوق السُّودان وتزيل كلّ القيود الإقليميّة.

وفي شهر أغسطس سنة 1924، أي بعد تقديم المذكّرة بحوالى شهرين، عقد اجتماع في لندن ضمّ السير لي ستاك حاكم عام السُّودان واللّورد اللنبي قنصل بريطانيا في مصر، ورئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد لبحث الوضع المتأزّم في السُّودان ووسائل مواجهته. وكان ستاك قد حصل قبل سفره إلى لندن على موافقة مجلس الحاكم العام سرّاً بإخراج الجيش المصري من السُّودان فاقترح ذلك في اجتماع لندن، ولكن رئيس الوزراء البريطاني رفض الموافقة على الاقتراح[6]، وقال بصيغة غامضة:

إنّ على الحكومة البريطانيّة أن تستعد لإبلاغ المصريين، أنّه في حالة رفضهم القيام بواجبهم في السُّودان، فعليهم أن يتركوه وأن تحل محلّهم قوة سودانيّة خالصة يمكن أن تغطي حكومة السُّودان نفقاتها بتطوير اقتصاد البلاد وخاصة في مجال زراعة القطن[7]. وأثناء هذا السّعي الدّؤوب من قبل حاكم عام السُّودان إستاك لتصفية النّفوذ المصري بإجلاء قواتها من السُّودان وإيجاد ترتيب جديد للعلاقات بين السُّودان ومصر، وقع حادث اغتياله في القاهرة، وكان ذلك أثناء عودته من لندن بعد أن فشل في إقناع حكومته بسياساته تلك.

شكّل حادث الاغتيال الفرصة الملائمة للمضي في نفس السّياسات الّتي أعلنها إستاك ومن قبله ونجت باشا وغيره، ويقول البروفيسور محمد عمر بشير، إنّ مقتل السّير لي ستاك حاكم عام السُّودان العام وسردار الجيش المصري بالقاهرة في التّاسع عشر من نوفمبر، أتاح الفرصة والتّدبير للقيام بتنفيذ السّياسة الّتي ظلّت حكومة السُّودان تسعى إلى تنفيذها خلال العامين السّابقين وهي انسحاب القوات المصريّة من السُّودان[8]. وقد استغل اللّورد اللنبي؛ القنصل البريطاني في القاهرة، حادث الاغتيال وقام بإصدار سلسلة من الأوامر الّتي قالت: تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصريّة:

1. أن تقدّم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية.

2. أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين، أيّاً كانوا ومهما تكن سنهم أشدّ العقوبات.

3. أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدّة كلّ مظاهرة شعبيّة سياسيّة.

4. أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

5. أن تصدر في خلال 24 ساعة، الأوامر بإرجاع جميع الضُّباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السُّودان مع ما ينشأ عن ذلك من التّعديلات الّتي ستعين فيما بعد.

6. أن تبلغ المصلحة المختصة، أنّ حكومة السُّودان ستزيد مساحة الأطيان الّتي تزرع في الجزيرة من 300,000 فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة.

7. أن تعدل عن كلّ معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشُّؤون المبيّنة بعد والمتعلّقة بحماية المصالح الأجنبيّة في مصر.

وإذا لم تُلب هذه المطالب في الحال تتّخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التّدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسُّودان(7)، وأضاف اللّورد اللنبي بتاريخ 22 نوفمبر 1924، إلى برقيته السّابقة برقيّة أخرى جاء فيها بخصوص السُّودان: (بعد سحب الضُّباط المصريين والوحدات المصريّة البحتة للجيش المصري، تُحوّل الوحدات السُّودانيّة التّابعة للجيش المصري إلى قوة مسلّحة سودانيّة تكون خاضعة وموالية للحكومة السُّودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا، وباسمه تصدر العرائض وبراءات الضُّباط. وكان اللّورد اللنبي قد أصدر تعليمات إلى حكومة السُّودان قبل انتظار رد الحكومة المصريّة وكانت تعليماتها إلى حكومة السُّودان:

1. أن تخرج من السُّودان جميع الضُّباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري مع التّغيُّرات المعينة التي تترتّب على ذلك.

2. لها مطلق الحرية في زيادة المساحة الّتي تروى في الجزيرة من 300،000 فدان إلى مقدار غير محدود طبقاً لما تقضي الحاجة).

رفضت حكومة سعد زغلول تلبية بعض مطالب الإنذار وأنكرت مسؤوليتها عن حادث اغتيال السر لي ستاك واستقالت غير أنّ الحكومة الّتي خلفتها برئاسة أحمد زيور باشا قبلت تنفيذ المطالب البريطانيّة الواردة في الإنذار ومن بينها تقديم الاعتذار لبريطانيا عن وقوع حادث الاغتيال، ودفع الغرامة المالية التي طولبت بها، وسحب جيوشها من

السُّودان خلال الفترة الزّمنيّة المحدّدة، واصفة ذلك كلّه بأنّه الخيار الوحيد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وفي هذه الأثناء تمّ تعيين السير هيربرت هدلستون حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري بالإنابة وأوكلت له مهمّة إجلاء القوات المصريّة من السُّودان.

في 24 نوفمبر 1924، أصدر السير هدلستون أمره بإخلاء الجيوش المصريّة للسودان، فاجتمع على إثر ذلك لفيف من الضُّباط المصريين السُّودانيين وقرّروا المقاومة تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت؛ قائد المدفعية في الخرطوم بحري، وفي عصر الخميس 27 نوفمبر 1924، خرج ضباط وجنود سودانيون بقيادة عبدالفضيل ألماظ وحسن فضل المولى وثابت عبدالرحيم وسيد فرح، لدعم قوات أحمد رفعت في الخرطوم بحري. وقبل أن يتمكّنوا من اجتياز جسر النّيل الأزرق التحمت بهم كتيبة بريطانيّة ودارت بين الفريقين معركة حامية طوال ليل الخميس وحتى نهار الجمعة استشهد فيها عبدالفضيل ألماظ وآخرون، وتمّ اعتقال رفاقه وأعدموا جميعاً ماعدا البنا الذي استبدل حكم الإعدام عليه بالسجن. وفي ذات يوم الجمعة 28 نوفمبر 1924؛ وصلت الخرطوم طائرة حربيّة بريطانيّة تنقل مندوب وزارة الحربيّة المصريّة حاملاً أمراً للقوات المصريّة في السُّودان بالكف عن مقاومة الإجراءات الّتي اتّخذها نائب الحاكم العام لإخراجهم بالقوة من الأراضي السُّودانية.

ومن جانبه، اتّخذ السّكرتير الإداري لحكومة السُّودان خطوات أخرى في مجال تصفية المظاهر الأخرى للوجود المصري في السُّودان، فبالنسبة للموظّفين المدنيين المصريين، انتهز السّكرتير الإداري لحكومة السُّودان فرصة تنفيذ قرار إخلاء السُّودان من القوات المصرية وأصدر أوامره بترحيل الموظفين المصريين ممن أظهروا عداءهم لبريطانيا[10]. أمّا الدُّعاء لملك مصر على المنابر أيام الجمع والأعياد، فقد تقرّر تركه اعتباراً من 30 ديسمبر 1924، بمقتضى قرار من مجلس ضم علماء السُّودان الدّينيين والمفتي، وقرّر المجتمعون العودة للدعاء لخليفة المسلمين[11].

وبالنسبة للسلام الملكي المصري، فقد كانت تعزفه الفرق الموسيقيّة الرّسميّة الخاصة بالجيش والبوليس، فصدرت لها الأوامر بعدم عزفه[12]. أمّا تداول العملة المصريّة، فقد ترك دون المساس به، واستمر هذا التّداول لما كانت حكومة السُّودان تجنيه من ربح من وراء ذلك[13]. ولوجه الشّبه الشّديد بين الإجراءات الّتي اتّخذها اللّورد اللّنبي ومشاريع حكومة السُّودان السّياسيّة، جرى التّشكيك في مصدر التّعليمات الّتي أصدرها القنصل البريطاني في القاهرة اللّورد اللنبي، هل هي صادرة من الحكومة البريطانيّة أم منه شخصياً؟

يؤكِّد مكي عباس في كتابه: (المسألة السُّودانية)، أنَّ الإنذارات الَّتي قدَّمها اللَّورد اللَّنبي صادرة منه وليس من الحكومة البريطانيَّة، حيث يقول: "ومما تجدر ملاحظته أنَّ اللَّورد اللنبي كان موضع مؤاخذة من وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة بسبب الإنذار وما ظهر فيه من الأثر الشَّخصي البحت له، ذلك أنَّه كان قد أبرق لحكومته بما اعتزم القيام به. فردَّت وزارة الخارجيَّة عليه برأيها الَّذي وصل قبل مغادرته مكتبه إلى دار رئاسة الوزراء المصرية، ولكنه لم يطق صبراً حتى تحل شفرة البرقية وسارع بتبليغ الإنذار خشية أن يمر وقت يقدِّم خلاله سعد باشا استقالته فلا يجد حكومة يقدِّم لها إنذاراً ويحرمه من لذَّة التَّشفي[14]".

وقد اعترف اللَّورد اللَّنبي نفسه بعد فترة للكاتب الفرنسي موريس برنو فذكر له: "أنَّ كل ما حدث كان متوقَّعاً وقد كان البلاغ النِّهائي في درج مكتبي قبل أن يقتل السِّردار بوقت طويل، ولكنَّني غيَّرت فقط صيغته التي جعلتها أكثر شدَّة[15]".

أصبح السُّودان، بعد هذه التَّطورات ولأوَّل مرَّة منذ محاولة إخضاعه للنفوذ البريطاني في 1885، ومنذ الحكم الثُّنائي في 1898، واقعاً تحت النفوذ المنفرد لبريطانيا، ويعتبر هذا الموقف امتحاناً للتحليلات السِّياسيَّة الَّتي تقول إنَّ بريطانيا أرادت استخدام القوات المصريَّة من أجل إعادة فتح السُّودان لحسابها على أن يتم بعد الفتح التَّخلُّص من الشَّريك المصري والانفراد بالسودان وإلحاقه بالإمبراطوريَّة البريطانيَّة، وقد كانت التَّطورات التي أعقبت اغتيال حاكم عام السُّودان وأدَّت إلى إزاحة الشَّريك المصري أوَّل تأكيد لتلك التحليلات، غير أنَّه سرعان ما تداعت هذه النَّظرية إذ رفضت بريطانيا الاعتراف بهذا الوضع أو الاستمرار فيه.

فبعد اكتمال إزاحة مصر سعت حكومة السُّودان إلى استصدار قرار من بريطانيا تلغي بموجبه اتِّفاقيَّة الحكم الثُّنائي الَّتي تجعل إدارة السُّودان مشتركة بينه وبين مصر، وكان من رأي موظَّفي حكومة السُّودان انتهاز فرصة مصرع الحاكم العام وإلغاء الاتِّفاق الثُّنائي، وقد عبَّر المستر دانكان عن رأيهم أصدق تعبير في كتابه السُّودان بقوله:

"لن يتأتى لبريطانيا مثل هذا الموقف الدِّبلوماسي القوي مرَّة أخرى، واتَّخذ موظفو حكومة السُّودان عدَّة خطوات عملية لايصال رأيهم حول إلغاء الاتِّفاقية إلى الحكومة البريطانيَّة والَّتي كان أبرزها البرقية الَّتي بعث بها هدلستون باشا في 6 ديسمبر 1924، إلى القنصل البريطاني بالقاهرة لإبلاغها للندن والَّتي قال فيها: لقد ثبت انعدام الثِّقة في أسس الاتِّفاق الثُّنائي ولا نستطيع إعادة بناء قوَّة في ظلِّ ولاء مشترك، وليس ممكناً أن نضمن عدم قيام ثورة قد لا نستطيع أن نواجهها بما نملك من قوَّة وأيِّ نفس يمكن أن نخسرها من الجانبين ستكون نتيجة لما لم نقم به صباح مقتل ستاك، وحسب رأي الجميع هنا فإنْ إعلان سقوط السِّيادة المصريَّة ونزع العلم المصري سوف تنهي تماماً فرصة قيام ثورة أخرى[16].

وجاء ردُّ الحكومة البريطانيَّة لإلغاء اتِّفاقيَّة الحكم الثُّنائي في بيان رئيس الحكومة البريطانيَّة في مجلس العموم البريطاني في 15 ديسمبر 1924، حيث قال إنَّ حكومتنا مصممة على البقاء في السُّودان مادام هذا ضرورياً للقيام بمسؤولياتنا وواجبنا نحو الشَّعب الَّذي نحكمه، ونحن لا نرغب في إلغاء الحكم الثُّنائي، وإذا ما عملت الحكومة المصريَّة الجديدة الصديقة لنا كما آمل، فإنَّ الحكم الثُّنائي سيبقى وسيستمر وسوف نعترف به ونظل مخلصين له، ولكن ما تعلمناه من تجاربنا السَّابقة يجب أن تكون لدينا السَّيطرة اللازمة والَّتي بدونها لا نستطيع القيام بواجبنا[17]. وفي نفس اليوم اعترض وزير الخارجيَّة البريطاني في عصبة الأمم على اقتراح يقضي بجعل بريطانيا وصيةً على السُّودان بقرار من العصبة على أساس أنَّ سياسة بريطانيا هي الاحتفاظ بالحكم الثُّنائي واستمراره لصالح ذلك البلد[18].

ومن ثمَّ، اتَّجهت بريطانيا إلى تأكيد بقاء الحكم الثُّنائي بصورة عملية من خلال مناسبات عدَّة كانت أولاها تعيين الحاكم العام الجديد للسودان، فقد جرت مراسم التَّعيين وفقاً لبنود الاتِّفاق الثُّنائي، إذ صدر بتعيينه مرسوم ملكي مصري بناءً على توجيه الحكومة البريطانيَّة، ثمَّ خطت بريطانيا خطوة أخرى عملية حين أبلغ القنصل البريطاني في مصر رئيس الوزراء المصري بالمنشور الَّذي أصدره حاكم عام السُّودان في 17 يناير 1925، والخاص بإنشاء قوَّة دفاع السُّودان.

وكانت هذه الخطوة امتداداً لما كان معمولاً به قبل مصرع حاكم عام السُّودان، حيث تقضي بنود الاتِّفاق الثُّنائي إخطار الحاكم العام للحكومة المصريَّة بما يتَّخذه من إجراءات في السُّودان.

ومما يجدر التَّعليق عليه في هذه التَّطورات هو أن يعتبر تصريحات رئيس الوزراء البريطاني في البرلمان والَّذي أكَّد فيها تمسُّكه باتِّفاقيَّة الحكم الثُّنائي وأنَّ حكومته مصمَّمة على البقاء في السُّودان بمثابة إقرار بالاحتلال، فهذا التَّصريح وعلى الأرجح مبني على الفهم الَّذي أوصلته حكومة السُّودان من أنَّها قامت وتقوم ببناء السُّودان، وأنَّه يجب عدم إعاقة نمو وتطور السُّودان لأي سبب وهو نفس مضمون قرار البرلمان الإنجليزي في 28 فبراير 1922، والَّذي نص على عدم تغيير الوضع القائم في السُّودان. وهو قرار حصلت عليها الإدارة البريطانيَّة في السُّودان بعد حملة الالتماسات الَّتي قدَّمتها الزَّعامات الدِّينيَّة والقبليَّة السُّودانيَّة إلى الحكومة والبرلمان الإنجليزيين، وكانت نتيجته كما أوضحنا صدور القرار الَّذي يمنع الحكومة تغيير الوضع في السُّودان دون موافقة البرلمان.

ومما تجدر ملاحظته -أيضاً- رفض وزير الخارجيّة البريطاني لمشروع القرار الّذي اقترح في عصبة الأمم لوضع السّودان تحت الوصاية البريطانية. إنّ رفض الوزير لمشروع القرار أمر يبعث على التّساؤل ليس في رفض الوصاية وإنّما في طريقة تقديمه إلى عصبة الأمم وفي الجهة الّتي قدّمت القرار. فإذا كان السّفير البريطاني لدى العصبة هو الّذي قدّم هذا المقترح فكان الأولى أن يأخذ رأي وزارة الخارجيّة وموافقتها لأنّ اقتراح وضع دولة كاملة تحت سيادة دولة أخرى ليس بالأمر الّذي يقرّره السّفير، وإذا قدّمت جهة أخرى غير بريطانيا القرار فإنّه -أيضاً- مدعاة للتساؤل من حيث صلتها بالأمر.

وفي كلّ الأحوال ليس هناك ما يبرر مثل هذه الخطوة سوى محاولة إرغام الخارجيّة البريطانيّة لقبول وضع سياسي ظلت ترفضه لسنوات عدّة، ومما هو جدير بالذكر أنّه وبعد 22 عاماً من هذه الأحداث، أي في 1946 وأثناء المفاوضات المصريّة البريطانيّة بشأن بروتوكول (صدقي- بيفن)، قال السّفير البريطاني في مصر السّير كامبل لوزارة الخارجيّة البريطانيّة ردّاً على اتّهامات من الحكومة المصريّة بشأن تآمر بريطانيا لفصل السّودان:

نحن لا نريد السّودان، وإذا كنا نريده لأخذناه عام 1924 (If we had wanted the Sudan we should have taken it in 1924)[19]. ويعتبر هذا التّصريح تأكيداً صريحاً وواضحاً بأنّ حكومة السّودان اتّخذت أحداث 1924 وأزاحت بها مصر من السّودان توطئة لالحاقه ببريطانيا، إلّا إنّها رفضت ذلك على النّحو الّذي أشار إليه السّفير البريطاني بعد مرور كلّ تلك الفترة.

ومن جهة أخرى، يعتبر رفض بريطانيا التّخلي عن اتّفاقيّة الحكم الثّنائي على الرّغم من أنّ ذلك يتيح لها السّيطرة الكاملة والمنفردة على السّودان، ورفضها كذلك لمقترح الوصاية على السّودان، ليس بمثابة تأكيد فقط لسياستها الثّابتة نحو السّودان والقاضية بعدم التّورط فيه أو استعماره، وإنّما -أيضاً- تأكيد لمصالحها الحيوية مع مصر. فهي عندما قرّرت إعطاء مصر استقلالها أشارت في التّصريح الصادر لهذا الغرض في 22 فبراير 1922، إلى أنّها مع منح الاستقلال لمصر فإنّها تتحفّظ على أربعة موضوعات إلى أن يتم الاتّفاق حولها بمفاوضات ودية، وكان ثلاثة من بين الأمور المتحفّظ عليها تخص مصر، بينما الرابع فقط يخص السّودان -كما سبق وأن أوضحنا- وهي: تأمين مواصلات الإمبراطوريّة البريطانيّة، والدّفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، وموضوع السودان.

وكان واضحاً من تلك التّحفظات القيمة الاستراتيجيّة لمصر بالنسبة لبريطانيا وبالأخص منطقة قناة السويس إلى درجة الإقرار بالدفاع عنها من كلّ اعتداء أو تدخُل أجنبي بالذات، أو بالواسطة، وعلى هذا فإنّ بريطانيا الّتي أعطت الاستقلال لمصر واحتفظت لنفسها ببعض

النُّفوذ لا تستطيع أن توافق علي قرار إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي لأن رد الفعل المصري لذلك سوف يتجه لطرد بريطانيا نهائياً من مصر وعدم السَّماح لها بالبقاء في منطقة قناة السّويس ذات القيمة و الفائدة الاستراتيجيَّة لها.

غير أنَّ الحكومة البريطانيَّة في السُّودان لم تنظر إلى تلك المصالح البريطانيَّة الاستراتيجيَّة وتضعها في الاعتبار عندما كانت تقرِّر وتنفِّذ سياساتها الخاصة، لقد كان همّها فقط طرد مصر من السُّودان ونزع العلم المصري، وقد برهن ذلك التَّجاهل الاختلاف العميق بين كلٍّ من حكومة السُّودان وبريطانيا حول السِّياسات الخاصة بمصر والسُّودان. ولم يقتصر الأمر على مجرَّد الاختلاف في الرُّؤى السِّياسية بل تعدى ذلك إلى المواجهة والتَّحدي بين حكومة السُّودان وبريطانيا وبصفة خاصة أثناء تطورات استقلال السُّودان كما سنرى ذلك لاحقاً، وقد وصف منصور خالد جزءاً من هذا الصِّراع حين قال: كان الإداريون البريطانيون في السُّودان يحاربون رؤساءهم في لندن.

ومهما يكن من أمر، لم تغيِّر أحداث 1924، في الوضع القانوني لاتِّفاقية 1899، ولا في العلاقات بين مصر وبريطانيا، إذ ظلَّت المفاوضات بينهما مستمرة منذ بدئها في 1921، كما كانت مصر حريصة على الرُّغم من استبعادها من السُّودان التَّمسُّك بأيِّ خيط من شأنه أن يجعل لها صلة بالسودان. ووجدت تلك الفرصة في المشاركة في تمويل قوة دفاع السُّودان الّتي يجري تكوينها، إذ إن حكومة السُّودان وعقب إخلاء القوات المصرية بأسبوع واحد شرعت في تكوين قوة دفاع السُّودان في أول يناير 1925، ورأت مصر التَّكفل بنفقات القوَّة العسكرية السُّودانية أملاً منها في الإبقاء على بعض الرَّوابط مع السُّودان للدلالة على حقوقها في الاشتراك في إدارة السُّودان، وقالت البرقيَّة المصريَّة للحكومة البريطانيَّة حول هذا الخصوص: تتشرَّف مصر أن تحيط فخامتكم علماً بأنَّه لما كانت لا يسعها التَّخلي عن مسؤولية الدِّفاع عن السُّودان، فهي ترغب في إثبات مصلحتها الدَّائمة في تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك في الدِّفاع عن الأراضي السُّودانيَّة.

ولهذا الغرض، فإنَّ مجلس الوزارة قد قرَّر أن يخصص للنفقات العسكرية في السُّودان كلَّ ما يتبقى من ميزانيَّة وزارة الحربيَّة بعد خصم النَّفقات العسكرية في القطر المصري، ولمَّا كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية 1925–1926، قد تمَّ إعداده فيما يتعلَّق بمصروفات وزارة الحربيَّة وظهر أنَّ الباقي 750،000 جنيه، قرَّر مجلس الوزارة أن يضعها جملة بعد موافقة البرلمان تحت تصرُّف الحكومة السُّودانيَّة[20]. وأجابت الحكومة البريطانيَّة بخطاب قالت فيه: "وعلى الرُّغم من الإجراءات الّتي اضُطرت الحكومة البريطانيَّة

إلى اتّخاذها بحكم حوادث السنة الماضية، فإنّما بقيت السّيادة المشتركة الّتي أوجدها الاتّفاق المعقود في سنة 1899 بين بطرس باشا واللّورد كرومر، ولذلك فهي تقرّر أنّ قيام الحكومة المصريّة بهذه المشاركة في النّفقات إنّما هو حق وعدل، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ 750،000 جنيه.

إنّ الموقف الحازم للحكومة البريطانيّة إزاء عدم إلغاء اتّفاقية 1899، وموافقتها للحكومة المصريّة بتحمُّل نفقات قوة دفاع السّودان، وتطبيقها للإجراءات العملية بشأن تعيين الحاكم العام ووفقاً لقواعد اتّفاقيّة 1899، شجّعت مصر للمضي في سياسة ردّ الهجوم على حكومة السّودان وإجهاض قرارات اللّورد اللّنبي الّتي أبعدتها من السّودان.

وقد بدأ هذا الاتّجاه في الطّلب المصري الخاص بالرّجوع إلى الحالة القائمة قبل سنة 1924، جيث استجابت بريطانيا لطلب مصر بإعادة النّظر في أوامرها الصّادرة لحكومة السّودان بالتوسع في ري أراضي الجزيرة حتى لا يقل نصيب مصر من مياه النّيل[21]. وفي المفاوضات الرّسميّة الّتي جرت بين بريطانيا ومصر في لندن والّتي عرفت بمفاوضات (ثروت–تشمبرين)، اقترح فيها رئيس وزراء مصر عبدالخالق ثروت الرُّجوع إلى الوضع الّذي كان قائماً في السّودان قبل حوادث 1924، ولكنّ المفاوض البريطاني رفض الاقتراح وانتهى الأمر بالاتّفاق على إرجاء مسألة السّودان إلى مباحثات جديدة تجرى بين الطّرفين في المستقبل، ولكن مجلس الوزراء المصري رفض إجازة هذا الاتّفاق[22]. نرجو أن نشير هنا إلى أنّ المفاوضات بين الطّرفين ليست حول السّودان وحده وإنّما هي مفاوضات حول التّحفظات الأربعة الصّادرة في تصريح 22 يناير 1922، وقد كان السّودان جزءاً من هذه المفاوضات كونه البند الرّابع في التّحفّظات البريطانيّة كما أوضحنا.

وفي 7 مايو 1929، توصلت بريطانيا ومصر إلى اتّفاقيّة جديدة لمياه النّيل، وقد كانت تلك الاتّفاقيّة تعتبر إلغاءً عملياً ورسمياً للإنذار الّذي قدّمه اللّورد اللنبي عام 1924. قامت الاتّفاقيّة أساساً على المذكّرة الّتي تقدّمت بها الحكومة المصرية إلى بريطانيا في 26 يناير 1925 والّتي قالت فيها: (أرجو من فخامتكم أن تتفضّلوا بإعادة النّظر في مسألة ري الجزيرة والعدول عن التّعليمات المشار إليها في المذكّرة المؤرّخة في 23 نوفمبر 1924 سالفة الذكر لأنّ ذلك يزيد من توطيد العلاقات الحسنة بين البلدين)[23]. أجابت الحكومة البريطانيّة بقولها: على أنّ الحكومة البريطانيّة مراعاة لهذه الاعتبارات وإثباتاً لنياتها، مستعدة لإصدار التّعليمات إلى حكومة السّودان بأن لا تنفّذ ما سبق إرساله إليها من التّعليمات فيما يتعلّق بتوسيع نطاق الجزيرة توسيعاً لا حدّ له[24].

وكانت الحكومة البريطانيّة قد اقترحت عقب موافقتها لإلغاء تعليمات 23 نوفمبر 1924، وهي التّعليمات الّتي أُصدرها اللّورد اللنبي اقترحت تكوين لجنة من الخبراء لوضع القواعد الّتي تكفل تنظيم الموارد المائيّة لمصر على أن تجتمع اللجنة ابتداءً من فبراير 1925، وفعلاً تشكلت اللّجنة وأرسلت المسودة إلى الدّولتين وبعد دراستها تمت الموافقة عليها بين الحكومتين في مايو 1929.

وفي نفس العام، جرت مفاوضات (هندرسون– محمد محمود) الّتي بدأت في لندن في شهر يوليو 1929، ونصت المادة الثّانية عشر في الاتّفاق الّذي تمّ بينهما على أن تستمر السّيادة الإنجليزيّة المصريّة على السّودان طبقاً لشروط الاتّفاقات الحاليّة أو طبقاً لأيّ تعديلات لتلك الشّروط توضع في المستقبل بالاتّفاق بين الطّرفين المتعاقدين، وتظل حقوق وسلطات الطّرفين المتعاقدين بحسب الاتّفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهم حاكم السّودان العام المعيّن بموجب تلك الاتّفاقات، ويسمح لأورطة مصريّة أن تكون في السّودان لحماية الحاكم العام. واتّفق الطّرفان –أيضاً– على دراسة ديون مصر على السّودان وتسويتها على أسس عادلة، كما وعدت الحكومة البريطانيّة بدراسة الاقتراح المصري حول عودة أورطة من الجيش المصري إلى السّودان، ومرّة أخرى رفض مجلس الوزراء المصري هذا الاتّفاق[25].

ولما تولى مصطفى النّحاس رئاسة وزراء مصر في يناير 1930، استؤنفت المفاوضات المصريّة البريطانيّة في لندن (31مارس–8 مايو 1930) بين النّحاس وهندرسون، وفي هذه المفاوضات طالب النّحاس بإشراك مصر إشراكاً فعلياً في إدارة السّودان، وذلك بتعيين وكيل مصري للحاكم العام البريطاني، وتعيين نائب مصري لكلّ قيادي بريطاني ليحل محله عند تقاعده وفتح باب الهجرة المصريّة إلى السّودان مع ضمان حق الإقامة وحق التّملّك في السّودان للمهاجرين المصريين.

وعندما دفع هندرسون بأنّ بعض هذه المطالب من شأنها أن تزيد بعض المصروفات تعهّد النحاس بأن تستمر مصر في دفع الإعانة السّنوية (750،000 جنيه مصري)، على أن يذهب جزء من هذا المبلغ للصرف على الموظفين البريطانيين والجيش المصري العائد إلى السّودان، ولكن بريطانيا لم توافق على هذا المشروع للاتّفاق ومنيت المفاوضات بالفشل[26]. وكان السّبب الرّئيسي لفشل المفاوضات المصريّة البريطانيّة هو موضوع السّودان، وقد عبّر عن ذلك وزير الخارجيّة البريطانيّة؛ هندرسون، في خطاب إعلان فشل المفاوضات، حيث قال: "ما يؤسف له حقاً أن تنتهي كلّ هذه المجهودات الشّاقة والمضنية بالفشل خصوصاً بعد أن وصلنا إلى الاتّفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر،

ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا في مسألة السُّودان، فنحن نجتمع الآن لنعلن انتهاء المفاوضات وانفضاض المؤتمر الَّذي عقد لتسوية المسألة المصرية الإنجليزيَّة". وأضاف هندرسون: "ويهمني في هذا المقام أن أصرّح لكم باسم حكومتي بأنَّ مشروع المعاهدة كما تمَّ الاتِّفاق عليه سيبقى قائماً، فإذا وجدتم بعد عودتكم إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم حولها أنَّ هناك أملاً في أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فإنّني وزملائي مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتِّفاق على النِّقاط القليلة الباقية في المذكِّرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التَّوقيع عليها ميسوراً[27]". لقد كانت بريطانيا حريصة في المفاوضات على فصل موضوع السُّودان عن موضوع مصر، بتأجيل الأوَّل والوصول إلى اتِّفاق في الثَّانية، وكانت مصر تتَّخذ الاتِّجاه المعاكس، تريد تسوية شاملة للقضيتين السُّودانيَّة والمصريَّة، ولعلَّ إدراكها لحاجة بريطانيا بعقد معاهدة معها لتنظيم وترتيب الأوضاع السِّياسية هو الَّذي دفعها لتصعيد مطالبها بشأن السُّودان.

إنَّ ما طرحه الجانب المصري في المفاوضات وتمسَّك به، كان أكثر من الرُّجوع إلى الأوضاع السَّائدة قبلَ عام 1924، ويتجاوز القرارات الَّتي أزيحت بها من السُّودان، لقد بدأت مصر سياسة إعادة وزن معادلة الحكم الثُّنائي من جديد بحيث تصبح شريكة فعليَّة وعمليَّة في حكم السُّودان وليست صورية، ولذلك أصبح المفاوض المصري يضع في طليعة مطالبه في المفاوضات نصّاً مباشراً بالإدارة المشتركة من خلال: أن يكون لها نائب للحاكم العام، وأن يتساوى الموظفون البريطانيون والمصريون، وأن يعود الجيش المصري إلى السُّودان.

ومن ناحية أخرى، كان المفاوض البريطاني يرى أنَّ هذه المطالب منطقيَّة ومعقولة ومطابقة لنص اتِّفاقيَّة 1899، ولكنَّها غير قادرة على الإفصاح عن ذلك أو طرحه في البرلمان الإنجليزي! وقد سبقت الإشارة أكثر من مرَّة إلى أنَّ البرلمان الإنجليزي كان قد أصدر قراراً يقضي بعدم تغيير الأوضاع في السُّودان، وهو القرار الَّذي وقف عائقاً أمام رئيس الحكومة البريطانيَّة من تقديم أيِّ تنازلات للجانب المصري من شأنها أن تغيِّر الأوضاع في السُّودان، ومعروف أن الاشتراك الفعلي الَّذي يطالب به المفاوض المصري يعتبر تغييراً جوهرياً وهو ما لا تستطيع أي حكومة بريطانيَّة فعله وفشلت بذلك مفاوضات 1930.

وفي منتصف الثَّلاثينيات، تغيَّرت الظُّروف الدُّوليَّة ولاحت نذر الحرب العالميَّة الثَّانية فسارعت بريطانيا إلى تأمين موقفها بالوصول إلى اتِّفاق مع مصر بأية وسيلة وأي ثمن مقابل فرض هيمنتها على منطقة قناة السّويس الحيوية، وخاصة في ظروف نذر الحرب الدُّوليَّة. وبذلك، استؤنفت المفاوضات البريطانيَّة المصريَّة في مارس 1936، وفي 26 أغسطس

1936، تمّ التّوقيع على معاهدة التّحالف بين بريطانيا ومصر وهي المعاهدة الّتي تركت آثاراً بعيدة المدى على كلٍ من السُّودان وبريطانيا ومصر، وبصفة خاصة جداً على الإدارة البريطانيّة في السُّودان، واختصت المادة (11) من المعاهدة بموضوع السُّودان وجاء فيها:

1. مع الاحتفاظ بحريّة عقد اتّفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتّفاقيتي 29 يناير و10 يوليو 1899، فقد اتّفق الطّرفان المتعاقدان على أنّ إدارة السُّودان تستمر مستمدّة من الاتّفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنّيابة عن كلا الطّرفين المتعاقدين مباشرة السُّلطات المخوّلة له بمقتضى هاتين الاتّفاقيتين والطّرفان المتعاقدان متّفقان على أنّ الغاية الأولى لإدارتهما في السُّودان يجب أن تكون رفاهية السُّودانيين.

2. وبناءً على ذلك، تبقى سلطة تعيين الموظّفين في السُّودان وترقيتهم مخوّلة للحاكم العام الّذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التّعيين في الوظائف الجديدة لا يتوافر لها سودانيون أكفاء.

3. يكون الجنود البريطانيون والمصريون تحت تصرُّف الحاكم العام للدفاع عن السُّودان فضلاً عن الجنود السُّودانيين.

4. تكون هجرة المصريين إلى السُّودان خالية من كلّ قيد إلّا فيما يتعلّق بالصحة والنّظام العام.

5. لا يكون هناك تمييز في السُّودان بين الرّعايا البريطانيين والرّعايا المصريين في شؤون التّجارة والمهاجرة أو في الملكية.

وهكذا عادت مصر من جديد إلى السُّودان، ولم تنجح حكومة السُّودان من شطب اتّفاقيّة 1899، ونزع العلم المصري، وإنّما تمّ شطبها هي وشطب قراراتها إذ إنّه وطبقاً لهذه الاتّفاقيّة ستعود القوات والموظّفون وكلّ مظاهر النُّفوذ المصري الأخرى إلى السُّودان، ويمكن القول إنّ معاهدة 1936، كانت نقطة تحوّل للجميع:

1. بالنسبة للإدارة البريطانيّة في السُّودان، فإنّها أدركت بوضوح أنّ المصالح البريطانيّة الاستراتيجيّة لها الاعتبار الأوّل على قضيّة السُّودان وإنّها على استعداد لمقايضتها بالسودان. وبالتّالي وإذا لم تُغيّر حكومة السُّودان من سياساتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها حول موضوع السُّودان فإنّها سوف تخسر في لحظة ما مجهودها التّاريخي في هذا المجال.

2. وبالنسبة للوطنيين السُّودانيين كانت المعاهدة بمثابة جرس إنذار لهم، بأنّهم بعيدون عما يجري بشأنهم لون أنّهم لم يستشاروا أو يؤخذ رأيهم في النُّصوص الخاصة بهم، وقادهم ذلك إلى التّفكير للعمل من أجل إبراز صوت السُّودانيين فيما يتعلق بمستقبلهم، وكانت نتيجة ذلك قيام مؤتمر الخريجين.

3. أمّا بالنسبة لمصر، فقد أدركت قيمتها الجيواستراتيجية وأنّ قناة السويس أكثر من مجرّد ممر مائي وإيرادات جمركية، وترتّب على هذا مواصلة الضّغط من أجل الحصول على مكاسب أكثر بالنسبة لموضوع السّودان، كما حدث ذلك بعد 10 أعوام من معاهدة 1936 في بروتوكول (صدقي– بيفن) عام 1946، كما ستتعرّض له في موضعه، ومضت مصر أبعد من ذلك خلال الخمسينيات بالمطالبة بكلّ السّودان مقابل اتّفاقيّة الدّفاع المشترك، الأمر الذي أسهم في تطورات حرب السّويس في 1956.

وفي أوّل ردّ فعل سوداني حول معاهدة 1936 تحرّك السّيد عبدالرّحمن المهدي إلى لندن في 1937، للاستفسار عن سيادة السّودان الّتي أغفلت الإشارة إليها وأصبحت معلقة نتيجة لذلك، وعن رفاهيّة السّودانيين الّتي حرصت الاتّفاقيّة على تأكيدها. ويقول محجوب عمر باشري: "وأطلقت الحكومة بعض الحريات وتحرّك السّيد عبدالرّحمن المهدي وسافر إلى بريطانيا والتقى المستر بتلر لأنّ وزير الخارجيّة كان في فرنسا آنذاك، وناقش المهدي مشكلة السّيادة وناقش كذلك كلمة الرّفاهيّة[28]".

وينقل الدّكتور موسى لقاء السّيد عبدالرّحمن مع المستر بتلر في وزارة الخارجيّة ويقول: "سأل مستر بتلر السّيد عبدالرّحمن عن رأيه في معاهدة 1936، فقال له السّيد عبدالرّحمن، إنّ الّذي يهمنا نحن في السّودان عن تلك المعاهدة نقطتان أوّلهما سيادة السّودان المعلّقة ولمن هي؟ أهي للسودانيين أم لدولتي الحكم الثنائي؟ فقال بتلر:

إنّ كلمة السّيادة غامضة المدلول وما زال فقهاء القانون مختلفين حول تحديد معناها، فادركت أنّه يتهرّب من الإجابة الصّريحة، ثمّ سألني عن نقطتي الثّانية فقلت له: إنّ كلمة رفاهية نوعان، رفاهية الحيوان وهي لا تتعدى الأكل والشّرب، ورفاهية الإنسان وهي الحرية[29]".

وقد كان رفض حكومة السّودان لمعاهدة 1936، هي الأشد وخاصة معارضة الحاكم العام؛ استيوارت سايمز، الّذي كان ينتمي للتيار الدّاعي لفصل السّودان عن مصر وبشدّة، وكان سكرتيراً خاصاً ثمّ مديراً للمخابرات في عهد ونجت ويقول عنه محجوب باشري: كان حاكم عام السّودان السّيد جورج استيوارت سايمز، وهو ضابط عسكري ورجل مخابرات عمل قبل ذلك في السّودان وهو من مدرسة ونجت واستاك المؤمنة بانفصال السّودان عن مصر[30]. وعن موقفه من المعاهدات يقول باشري: ولكن كان الرأي البريطاني في حكومة السّودان وبالأخص الحاكم العام والمستر بريدن الّذي كان مفتشاً في مديرية النيل الأزرق وقد عيّن في ود مدني عام 1936 أكثر الرّافضين لاتّفاقيّة عام 1936.

وكان سايمز حاكم عام السُّودان وعلى الرُّغم من رفضه الاتِّفاقيَّة إلَّا إنَّه كان حاضراً في لندن ومشاركاً في المفاوضات وخاصة فيما يتعلَّق بالسودان، ومع أنَّه قد أذعن لتيار المصالح البريطانيَّة الجارف -آنذاك- إلَّا إنَّه وبالنظر إلى بعض بنود الاتِّفاقيَّة يمكن أن يلاحظ بوضوح انعكاس سياساته الدَّاخلية في السُّودان على الاتِّفاقيَّة وخاصة الفقرة (2) الَّتي نصت على: (بناءً على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظَّفين في السُّودان وترقيتهم مخوَّلة للحاكم العام الَّذي يختار المرشحين الصَّالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التَّعيين في الوظائف الجديدة الَّتي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء).

تعني هذه المادة فيما تعني، أنَّه إذا حصل السُّودانيون على التَّأهيل فإنَّ تعيينهم في الوظائف سيكون مقدَّماً على البريطانيين والمصريين. ويتماشى هذا النَّص تماماً مع جوهر السِّياسة الَّتي أدخلها سايمز في الحكومة السُّودانية منذ أنَّ تمَّ تعيينه حاكماً عاماً.

يقول الدُّكتور القدال إنَّ حكومة السُّودان أخذت في الثُّلاثينيات تتَّجه نحو المتعلمين بهدف التَّعاون معهم تنفيذاً للسياسة البريطانيَّة الجديدة، فمنذ صعود الفاشية للحكم في إيطاليا ثمَّ النَّازية في ألمانيا بدأت طبول الغرب تدقُّ بعنف في أوروبا وأرادت بريطانيا أن تؤمِّن ظهرها في مستعمراتها وجاء تعيين السِّير جورج سايمز حاكماً عاماً للسودان في 1934، لتنفيذ هذه السِّياسة الجديدة.

وكانت السِّياسة البريطانيَّة تهدف إلى إشراك السُّودانيين إشراكاً فعالاً في الإدارة بأن يهيمنوا على أعمال الإدارة الأهليَّة. أراد سايمز كما أعلن لمديري المديريات الشِّماليَّة أن يحدِّث الجهاز الإداري باستخدام سودانيين تحت إشراف بريطاني، الأمر الَّذي يتطلَّب تدريباً متقناً يمكِّن هؤلاء السُّودانيين من ملء الوظائف في الخدمة المدنية.

وعندما طرح سايمز هذه التَّوجهات الجديدة الهادفة لاستيعاب الخريجين والمثقَّفين والاعتماد عليهم في إدارة الحكم ليس فقط لمواجهة مقتضيات نذر الحرب الَّتي تدق طبولها كما ذهب إلى ذلك الدُّكتور القدال، وإنَّما جاءت في إطار السِّياق السِّياسي للعلاقات السُّودانيَّة المصريَّة، إذ قال سايمز نفسه شارحاً جزءاً من أسباب تبنيه هذه السِّياسة: ليس من المأمول ألا يتطلَّع السِّياسيون الشُّبان من السُّودانيين إلى مصر كمصدر للإشعاع الوطني والفكري، إنَّ السِّلاح الطَّبيعي لصد النُّفوذ الأجنبي المصري غير المرغوب فيه هو تشجيع الحركة الوطنيَّة. كما قال -أيضاً- في اجتماعه مع مديري المديريات عقب الاتِّفاقيَّة إنَّ المعاهدة قد وضعت الحركة الوطنيَّة السُّودانيَّة لأوَّل مرَّة على المسرح السِّياسي العالمي.

ولعلّ إشارة سايمز للحركة الوطنيّة هنا كأنّما تفهم في سياق التّمني، لأن تلعب دوراً في التّطورات السّياسيّة المقبلة في اتّجاه احتواء آثار المعاهدة على السّودان وبالأخص في الجانب المتعلّق منها بالعلاقات المصرية، كما أنّ الحركة الوطنيّة الّتي يقصدها سايمز هي حركة الخريجين والمثقفين، واعتبر الدُّكتور جعفر محمد علي بخيت أنّ تلك الإشارة إنّما هي إحدى أصول نشأة مؤتمر الخريجين.

ويقول الدُّكتور جعفر محمد بخيت، إنّ مذكّرة سايمز عن السّياسة والإدارة في السّنوات الماضية، قد أرست قواعد سياسة سودنة الإدارة، فلقد ساعدته تلك السّياسة على مقاومة ومجابهة طلبات المصريين للحصول على وظائف أكثر في السّودان، مصرّاً على أفضليّة الخريجين السّودانيين للحصول على مثل تلك الوظائف، وأنّ عودة النُّفوذ المصري للسودان جعل من الضّروري في نظره أن يكسب جانب المتعلّمين السّودانيين سياسياً بوجه عام وليس عن طريق إشباع تطلعاتهم للوظائف الحكوميّة فحسب[31].

وعلى أية حال، فإنّ الدّرس الّذي تعلّمته حكومة السّودان هو أنّ بريطانيا ليست على استعداد للتضحية بمصالحها الحيوية في سبيل مشاريع حكومة السّودان المناقضة لتلك المصالح، ولأنّ المعاهدة سيعاد النّظر فيها بعد مضي 10 سنوات، أي في 1946، فإنّ التّوقعات بنتيجة تلك المراجعة ستكون حافزاً لمضاعفة النّشاط السّياسي لكلٍّ من حكومة السّودان ومصر والحركة الوطنيّة السّودانيّة خلال السّنوات القادمة. فمصر تريد من تلك المراجعة الحصول على المزيد من التّنازلات بشأن السّودان، وهو الأمر الّذي ترفضه حكومة السّودان الّتي ستحاول إلى جانب منع أي تنازلات للمصريين أن تجهض المكاسب القليلة الّتي أعطتها معاهدة 1936 لمصر، هذا إلى جانب التّوقع بأنّ الحركة الوطنيّة السّودانيّة الّتي تجاهلتها المعاهدة ستحاول إثبات نفسها ولعب دور قيادي في مجرى هذا الصّراع، خاصة وأنّ إشارات سايمز لدور القوى المثقّفة والوطنيّة يفهم منه استعداده للتعاون مع هذا القطاع في المرحلة المقبلة.

هوامش الفصل الرّابع

(1) فجر الحركة الوطنيّة، مصدر سابق، ص17 .

(2) نفس المصدر، ص17 .

(3) نفس المصدر، ص18 .

(4) نفس المصدر، ص18 .

(5) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي، مصدر سابق، ص341 .

(6) زاهر رياض، السّودان المعاصر، ج1، ص236 .

(7) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي 1900-1969 ؛ مصدر سابق، ص343 .

(8) تاريخ الحركة الوطنيّة في السّودان 1900-1969، مصدر سابق، ص113 .

(9) الوثائق المصريّة عن السّودان، مصدر سابق، ص53 .

(10) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي، مصدر سابق، ص361 .

(11) نفس المصدر، ص361 .

(12) نفس المصدر، ص361 .

(13) نفس المصدر، ص361 .

(14) Abbas Makey ، The Sudan Question ، pp63-64 .

(15) في أعقاب الثّورة المصريّة، مصدر سابق، ج1، ص19 .

(16) العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي، مصدر سابق، ص363 .

(17) نفس المصدر، ص363 .

(18) نفس المصدر، ص363 .

(19) FO 371/62939 .

(20) الوثائق المصريّة عن السّودان، مصدر سابق، ص64 .

(21) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة، مصدر سابق، ص159 .

(22) نفس المصدر، ص162 .

(23) الوثائق المصريّة عن السّودان، مصدر سابق، ص77 .

(24) نفس المصدر، ص77 .

(25) عبدالرّحمن علي طه، السّودان للسودانيين، تحقيق فدوى عبدالرّحمن علي طه، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992، ص51 .

(26) موسى عبدالله حامد، مصدر سابق، ص163.

(27) الوثائق المصريّة عن السُّودان، مصدر سابق، ص117.

(28) محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنيّة في السُّودان، المكتبة الثّقافيّة، بيروت، ط1، 1996، ص248.

(29) استقلال السُّودان بين الواقعيّة والرُّومانسيّة، مصدر سابق، ص215.

(30) معالم الحركة الوطنيّة في السُّودان، مصدر سابق، ص248.

(31) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانيّة والحركة الوطنيّة في السُّودان 1919-1939، ترجمة هنري رياض، دار الثّقافة، بيروت، 1972، ص200.

الفصل الخامس

الأوضاع السياسيّة الداخليّة بعد ثورة 1924

اتسمت سياسة الإدارة البريطانيّة في السّودان، تجاه المتعلّمين بالحزم والصّرامة بعد إخماد ثورة 1924، فقد ضيّقت عليهم الخناق وناصبتهم العداء بسبب مشاركة بعضهم في الثّورة وتأييد البعض الآخر لها، وللتقليل من فرص التّوظيف بالنسبة للمتعلمين والحد من سلطات العاملين منهم في خدمة الحكومة عمدت حكومة السّودان إلى توطيد الرّوابط بينها وبين القوى القبلية التّقليدية، وذلك بالتوسع في تطبيق الحكم غير المباشر القائم على نظام الإدارة الأهلية[1].

وقد اعترفت حكومة السّودان بأهميّة تقوية السّلطات التّقليديّة القبليّة في مواجهة المتعلّمين والقطاع الحديث في المجتمع. واعتبرت السّلطات القبليّة ترياقاً للإثارة الوطنيّة النّابعة من فئة المتعلّمين، ومن ثمّ فإنّ الموظّفين الحكوميين كانوا يعملون بكلّ الطّرق على تقليل سلطات وإعداد العاملين تحت إدارتهم وهم الخريجون العاملون بخدمة الحكومة المركزيّة سواء كانوا كتبة أم قضاة أم نواب مآمير أم محاسبين[2].

إنّ الاتّجاه نحو الاعتماد على النّظام القبلي والأهلي لإدارة السّودان كترياق مضاد للمثقّفين، كان له وجه آخر –أيضاً– يتعلّق بالنظام السّياسي الّذي يراد أن يقوم السّودان عليه، وهو النّظام القبلي غير القومي، ويشبه إلى حدّ كبير النّظام السّياسي العشائري الّذي تمّ بناؤه في الصّومال خلال سنوات الاستعمار، وتسبّب فيما بعد بانهيار الدّولة نتيجة لضعف الرّابطة القوميّة الوطنيّة مقابل الرّابطة القبليّة العشائرية.

إنّ تخطيط الحكومة السُّودانيّة لبناء نظام إداري أهلي في السُّودان، لا يجب أن ينظر إليه في نطاق احتواء الحركة الوطنيّة المثقّفة فحسب، لأنّ التّفكير في الاعتماد على الزّعامات القبليّة سابقة على الأحداث الّتي دفعت بالحكومة البريطانيّة الإسراع في تطوير النّظام الأهلي على ضوء الأخطار الّتي أظهرها المتعلّمون بحركات جمعيّة الاتّحاد السّوداني وجمعيّة اللّواء الأبيض.

ففي 1919، قرّرت لجنة مِنلر اتّباع سياسة اللامركزية في السُّودان باعتبار أنّه نظام يناسب السُّودان، وكانت اللامركزية المطلوبة مجرّد استخدام العناصر الوطنيّة لقضاء الأعمال الإداريّة البسيطة الّتي تحتاج البلاد إليها في الحالة الّتي هي عليها من التّقدُّم[3]، وقامت حكومة السُّودان بتطبيق نظام الحكم اللامركزي في مارس 1922، حين وضعت مذكّرة سريّة حدّدت فيها سياساتها الجديدة ووسائل تنفيذها[4].

ابتدأت المذكّرة باقتباس الفكرة الّتي أوردها مِنلر في تقرير لجنته بشأن مستقبل إدارة السُّودان، واتّخذت منها منطلقاً لرسم الخطوط العريضة للسياسة اللامركزية، ورأت حكومة السُّودان أنّ اللامركزية يجب أن تقوم على أساس تدعيم السُّلطات القبلية القائمة والّتي حدّدتها بالسلطات القبلية ورؤساء القبائل ومشايخها الّذين يمارسون الشّياخة الفعليّة بين أفراد قبائلهم، وبذلك كان شيوخ القبائل هم حجر الزّاوية في السّياسة اللامركزية الجديدة في السُّودان باعتبارهم أدوات تنفيذ هذه السّياسة بين أفراد قبائلهم. وذلك لأنّ تدعيم وبناء السُّلطات الأهليّة والقبليّة جاء متوازياً مع قانون آخر جرى إصداره في ذلك الوقت وهو قانون المناطق المقفولة الّذي نصّ على قفل مناطق: (الجنوب، دارفور، جبال النُّوبة، النّيل الأزرق، شرق السُّودان، الشّمال الأقصى)، في وجه الثّقافة العربيّة والإسلاميّة، فإنّه يمكننا القول إنّ كلّاً من السّياستين اللامركزية والمناطق المقفولة تشكلان في مجموعهما بالإضافة إلى جانبها الإداري، رؤية سياسيّة تسعى -أيضاً- لإعاقة بناء دولة ذات هُويّة واحدة، لأنّه حتى ذلك الوقت لم يتأطّر السُّودانيون في القوميّة السُّودانيّة الواحدة على الرُّغم من اشتراكهم في نفس الوقت في اللّغة والدّين والثّقافة، وقد سبق وأن رأينا خلال الثُّلث الأخير من القرن التّاسع عشر ظهور سياسة تسليم السُّودان لحكامه السّابقين، أي قبل الفتح المصري عام 1820. ومضت تلك السّياسة إلى تصوُّر شكل الدّولة الدُّستوري، وقالت إن الأنسب لدولة يحكمها تجمُّعٌ من السّلاطين والأعيان والملوك هو النّظام الكنفدرالي، وكان غردون على وشك تطبيق هذه السّياسة عند قدومه للمرة الثّالثة حاكماً عاماً عليها في (1884-1885)، إلّا إنّه غضّ الطّرف عنها وتحوّل -كما رأينا- إلى اتّباع نظام حكم مركزي باقتراح تعيين الزّبير باشا حاكماً عاماً لكلّ السُّودان تحت السُّلطة والإشراف البريطانيين.

واعتقد أنّ فكرة تسليم السُّودان للذين كانوا يحكمونه قبل 1820، لهو دليل قوي على عدم رغبة الجهات الّتي تدير موضوع السُّودان أن يكون قومياً على الرُّغم من توافر كل عناصر القوميّة السُّودانيّة آنذاك، ولعل هذه الفكرة نفسها هي إحدى الجذور التّاريخيّة للمشروع الجهوي الّذي يستهدف هُويّة الدّولة السُّودانيّة، كما نرى ذلك بتفصيل أكثر خلال الحديث عنه في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولذلك، فإنّ اقتراحات مللنر الخاصة بتطوير النّظام الأهلي والاعتماد عليه في حكم السُّودان، وصدور مذكّرة سريّة من حكومة السُّودان بشأن تطبيق تلك الأفكار ما هي إلا عودة إلى نفس الفكرة القديمة القائلة بتسليم السُّودان للسلاطين والملوك.

ومن المؤكّد أنّ الكثير من المنشورات الإداريّة السّريّة قد صدرت من الحاكم العام إلى حكام المديريات على غرار المنشور الإداري السّري الصّادر 1922، والّذي اقتطفنا منه الأجزاء الخاصة باللامركزية. ويقول د. عبدالفتاح منصور: "إنّه صدر حوالى 26 منشوراً سرّياً من هذا النّوع، ولكن لم يعثر منها إلّا على ثلاثة فقط[5]". ومع أنّه من الصّعب تحديد السّياسات والتّوجيهات الّتي تضمّنتها تلك المذكّرات إلّا إنّه قياساً على روح مذكرة 1922، وقانون المناطق المقفولة من جهة، والنّظر من جهة أخرى إلى نتائج حكم هؤلاء الإداريين لمديريات السُّودان الّذي نتج عنه الواقع المتخلّف الّذي ساد تلك المديريات، فإنّ المرء لا يسعه إلّا أن يستنتج أنّ الإدارة اللامركزية والأهليّة تحت إشراف المسؤولين البريطانيين قد هدفت إلى:

1. الإبقاء على المديريات في حالتها القبليّة.
2. منع المواطنين من الخروج من مناطقهم.

وقد أدّت تلك السّياسات إلى تشكيل عدم التّوازن التّنموي في السُّودان والّذي قامت عليه فيما بعد المشاريع السّياسية ذات الطّابع الجهوي، ومع أنّنا سنناقش ذلك في الجزء الخاص بالمشاريع الجهويّة –كما قلنا– فإنّ ما يعنينا هنا هو أنّ الحكومة السُّودانيّة قد أدارت ظهرها للطبقة المتعلّمة وتوجّهت للاعتماد كلياً على النّظام الأهلي القبلي.

اتّجه المثقّفون في أواخر العشرينيات بسبب الحصار الّذي ضُرب حولهم إلى تكوين جمعيات للقراءة المشتركة وجمعيّات للمناقشة والمناظرة والخطابة في الأحياء والأندية، وتكوّنت أولى جمعيّات المطالعة المشتركة في مدينة أمدرمان، وكان من أشهرها جمعيّتا (أبو روف، والهاشماب)[6].

أنشأ جمعيّة أبي روف بعض الخريجين الّذين كانوا يسكنون حيي أبي روف وبيت المال، وانضم إليهم لاحقاً من أحياء أخرى نفرٌ من الخريجين الّذين كانت تربطهم بهم أواصر الصّداقة أو زمالة الدّراسة أو المهنة، وعرف عن جمعيّة أبي روف العداء للإدارة البريطانيّة، وأن أنظارها كانت تتّجه نحو مصر كصديق وحليف في المعركة ضد المستعمر. وتكوّنت جمعيّة الهاشماب من الخريجين المنتمين لآل هاشم ومن بعض أصدقائهم في حي الموردة، وكانوا أقرب إلى شعار السّودان للسودانيين، وكان من أبرز أعضائها محمد أحمد محجوب، كذلك أنشئت الجمعيّات الأدبيّة وجمعيّات القراءة وجمعيّات التّمثيل المسرحي في بعض مدن السّودان الكبيرة، مثل: (الخرطوم ومدني وعطبرة وبورتسودان والأبيض وسنار).

وبينما كان الخريجون المثقّفون غارقين في المطالعات والمجادلات الفكريّة، قام طلاب كليّة غردون بالإضراب عن الدّراسة في 24 نوفمبر 1931، وذلك على خلفية التّدابير التّقشفيّة الّتي اتّخذتها حكومة السّودان لمواجهة الأزمة الاقتصاديّة الّتي شهدها العالم خلال الفترة من (1929– 1931)، احتجاجاً على عدم استجابة الحكومة لمطالبهم بإعادة مرّتب الخريج إلى ما كان عليه واستنكاراً لسياسة الحكومة الرّامية إلى الاستهانة بشأن المثقّفين السّودانيين بعد أن تمكّنت من القضاء على ثورة 1924.

ومع أنّ هذا الإضراب قد شكّل أوّل تحرُّك جماعي في مواجهة الحكومة بعد فترة الرّكود السّياسي الّذي أعقب قمع ثورة 1924، إلّا إنّ آثاره قد امتدت إلى الخريجين، ولكن بصورة عكسيّة إذ انقسم نادي الخريجين عقب الاضطراب إلى فئتين. لقد تفاقم الانقسام في نادي الخريجين في أعقاب أحداث الإضراب الطّلابي عام 1931 وتداعياته، فكان الفريق المسيطر على النّادي يعتمد على تأييد السّيد عبدالرّحمن المهدي له، مادياً وأدبياً وعددياً، بينما كان زعماء الفريق الثّاني من أنصار السّيد علي الميرغني، وقد أنتج هذا الخلاف في المعسكرين نشاطاً واجتماعات وجدلاً ومشاورات[7].

إنّ المعسكرين المشار إليهما هنا في نادي الخريجين، هما: معسكر السّيد محمد علي شوقي، ومعسكر السّيد أحمد السّيد الفيل. ويشير الدّكتور موسى عبدالله حامد إلى ذلك بقوله: "وفي عام 1932، بدا الصّراع والاستقطاب في نادي الخريجين، وبدا ظهور المعسكرات وظهور الانقسام في الحركة الوطنيّة ظاهراً، أكثر من ذي قبل وعندما أجريت انتخابات لجنة نادي الخريجين في أكتوبر 1932، فاز جناح محمد علي شوقي علي غير ما كان يتوقّع انصار جناح الشّيخ أحمد السّيد الفيل[8]".

والسُّؤال الّذي يتبادر إلى الذّهن هو هل كان الانقسام الّذي حدث للخريجين عقب إضراب الطّلاب هو امتداد للانقسام الّذي حدث للحركة الوطنيّة السُّودانيّة في الفترة الأولى (1919–1924م)، وأنّه انقسام في اتّجاه الاستقطاب السّياسي بين كلٍّ من بريطانيا ومصر للخريجين؟ ليس هناك دليل ظاهر على أنّ الانقسام كان في اتّجاه المواقف السّياسية سواء للحكومة السُّودانيّة أو المصريّة أو كان انقساماً بسببها، ولكن الظّاهر هو انقسام في كتلة الزّعامة الدّينية والأهليّة الّتي كانت ممالئة للحكومة السُّودانيّة وقامت بسفر الولاء إلى لندن وبمعنى أوضح أنّه انقسام في الزّعامة الدّينيّة الطّائفيّة بين الميرغنيّة والمهديّة.

ويظهر ذلك في قول البروفيسور محمد عمر بشير: "وفي نادي الخريجين بأمدرمان ظهرت جماعتان أو مدرستان للفكر، المدرسة الأولى بقيادة الشّيخ أحمد السّيد الفيل والدّرديري محمد عثمان، وحظيت بتأييد عام من السّيد علي الميرغني، والمدرسة الأخرى بقيادة محمد علي شوقي ومحمد صالح الشّنقيطي، وحظيت برعاية السّيد عبدالرّحمن المهدي[9]". ويقول محجوب عمر باشري: "كانت أحوال السّيد عبدالرّحمن المهدي قد انتعشت اقتصادياً وحظي بحرية التّنقُّل والحركة، وأراد أن يضم حوله عدداً من المتعلّمين، أمّا السّيد علي الميرغني ابتعد بروحه وجسده عن الحكومة،فانتهز الملتفون حول السّيد عبدالرّحمن المهدي أن تكون لهم الكلمة بين الخريجين فأسرعوا يجمعون مناصريهم ليعودوا إلى النّادي، كما أنّهم خيروا أعضاءً جدد وتبنى ذلك محمد علي شوقي[10]".

كما أنّ الدُّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه، يورد رأياً مشابهاً حول انقسام الخريجين بين الزّعامتين، حيث يقول: "ويذهب رأي ثالث إلى أنّ الانشقاق قد دار على أساس طائفي، فعلى الرُّغم من أنّه لم يثبت أنّ السّيدين علي الميرغني وعبدالرّحمن المهدي قد تدخّلا في الصّراع بشكل مباشر، إلّا إنّه ليس مجافياً للحقيقة القول إنّ بعض الخريجين قد اتّخذوا مواقعهم على أساسٍ طائفي". ويضيف فيصل: "فقد ساند الخريجون من طائفة الختمية أحمد السّيد الفيل الّذي كان من ثقاة السّيد علي الميرغني، وكان من بين هؤلاء محمد الحسن دياب، وعمر إسحق، وعثمان حسن عثمان، والدّرديري محمد عثمان، وميرغني حمزة، وجميعهم كانوا من رجال المجلس الأعلى للسيد علي الميرغني، وأيّد الخريجون من طائفة الأنصار محمد شوقي الّذي كان صديقاً حميماً للسيد عبدالرّحمن المهدي[11]".

وشهدت انتخابات 1933، حدّة التّنافس بين المعسكرين أشدّ من سابقتها وبرزت خلالها بوضوح قدرات الأشقاء التّنظيميّة وقدرات السّيد عبدالرّحمن الماليّة فاكتسحها الشّوقيون للمرّة الثّانية، وهي الانتخابات الّتي انسحب على إثرها(الفيليون) من نادي الخريجين وقاطعوه، وربّما كان ذلك بإيعاز من السّيد علي ثمّ تبعهم في الانسحاب آخرون

من بينهم الهاشماب والأبروفيون[12]. وعلى هذا يمكن القول إنّ الانقسام كان انقساماً في الولاء بين الطّائفتين الميرغنيّة والمهديّة، ولأنّه انتقل فيما بعد إلى مؤتمر الخريجين الّذي تأسس في 1942، وتطوّر إلى أكثر من ذلك عندما تبلور في أوّل حزبين سياسيين في البلاد في الأعوام 1945و1946، تحت رعاية السّيدين، واتّجه أحدهما نحو الاستقلال متعاوناً مع الإدارة البريطانيّة، والثّاني نحو الاتّحاد متعاوناً مع مصر، فإنّه من الضّروري إلقاء بعض الضوء على الأسباب الحقيقيّة أو الجذور التّاريخيّة لهذا الانقسام بين الطّائفتين الّذي أثّر بصورة واضحة على مسار الحركة الوطنيّة في أهمّ مراحلها، ومع شحّ المعلومات حول هذا الأمر إلّا إنّه يمكن رؤية التّنافس على الزّعامة الدّينيّة والسّياسيّة على السّودان كأحد العوامل المحرّكة للخلاف بين الطّائفتين.

يورد السّيد محسن محمد، نقلاً عن الدُّكتور محمد إبراهيم أبوسليم في كتابه: (بحوث في تاريخ السُّودان)، أنّ السّيد علي الميرغني تعاون تعاوناً مخلصاً مع الإنجليز، وبالذّات في أوائل الحكم الثُّنائي، وكانت الظّروف تستدعي ذلك، فالحكم قوي ويقابل المعارضة بصرامة والمراغنة لا يرون بديلاً لحكم الإنجليز، فالمهديّة أضرّت بهم والحكم المصري المباشر لا يريدونه، ووجدت حكومة السّودان الّتي تكره الطّرق الصّوفيّة أنّ عليها التّعامل مع الختميّة، ونتيجة لتعاون الختميّة مع الحكومة أطلقت عليها تندراً اسم الطّريقة الحكوميّة[13].

وفي الحرب العالميّة الأولى، وقف السّيد علي الميرغني مع الحكومة، وعاونها على القضاء على تيار الدّعاية للخلافة الإسلاميّة ولذلك أوصى ونجت باشا الحاكم العام للسودان بمنحه لقب سير عام 1915، وهو بذلك أوّل سوداني يمنح هذا اللّقب[14]. وظلّ السّيد الميرغني حتى قيام الحرب العالميّة الأولى الزّعيم الدّيني الأوحد في السّودان وكان سبب انقلاب السّيد علي ضد الإنجليز هو موقفهم من المهدي الّذي أصبح صديقاً لهم بعد أن كان مطارداً منهم[15]. وكان السّيد علي ينظر بشك متصاعد للارتفاع السّريع للمهدي، ففي سبتمبر 1924، والعلاقات البريطانيّة السّودانيّة تقترب من الأزمة قال الميرغني للإنجليز: "المهدي يسعى ليكون ملكاً على السّودان وإنّني أفضّل المصريين بدلاً من أن يكون السّودان تحت حكم الملك المهدي[16]".

وكان حلم التّاج الملكي للمهدي عاملاً أساسياً في تقارب الميرغني من مصر كما كتب نيوبولد السّكرتير الإداري لحكومة السّودان عام 1944، وفي رأي الميرغني أنّ الاتّحاد مع مصر يعني له شيئاً مهماً وهو هزيمة المهدي وتقوية الختميّة لأنّ الاستقلال يعني نهاية الختميّة، وكان يردد: رغم احتقاري للملك فاروق فإنّني أفضّله على المهدي،

وكان يقول –أيضاً– أفضل أن يكون هيلاسلاسي ملكاً على السُّودان بدلاً من المهدي[17]. وبذلك؛ فإذا استثنينا الخلاف بين المهديَّة والميرغنيَّة أثناء الدَّولة المهديَّة (1885–1898)، فإنَّ الخلاف الثَّاني يكون قد نشأ منذ أن قرَّرت الحكومة السُّودانيَّة الاستعانة بالسيد عبدالرَّحمن المهدي في مواجهة تيار الدِّعاية للخلافة التُّركية والَّتي أعادت العلاقات بين المهديَّة والإدارة البريطانيَّة في السُّودان.

فلمَّا اندلعت نيران الحرب العالميَّة الأولى في 1914، أعتبر نفوذ ومركز السَّيد عبدالرَّحمن من الأهميَّة بمكان إذ دعا الحاكم العام إلى طلب مساعدته في الدِّعاية المناوئة للدعاية التُّركيَّة، وفي أن يكسب إخلاص السُّكان في الجزيرة أبا وكردفان ودارفور، بيد أنَّه حذَّره من استغلال هذه الفرصة لتنظيم الموالين لفكرة المهديَّة[18]. لم يكن انضمام السَّيد عبدالرَّحمن المهدي إلى وفد الأعيان السُّودانيين برئاسة السَّيد علي الميرغني إلى لندن عام 1919، واتِّفاقهما على انضمام السُّودان للإمبراطوريَّة البريطانيَّة، يعني أنَّهما صفيا خلافاتهما وارتضيا العمل سوياً، لقد انفجر الخلاف بينهما وحتى هما في هذه الحالة.

وأورد الدُّكتور موسى عبدالله حامد نقلاً عن الدُّكتور حسن أحمد إبراهيم، أنَّ الميرغني استاء عندما قام السَّيد عبدالرَّحمن المهدي، بإهداء سيف والده إلى الملك، ويورد الدُّكتور موسى تلك الحادثة بالنَّص الآتي: وكان من الطَّبيعي كما ذكر الدُّكتور حسن إبراهيم أن يستاء زعيم طائفة الختميَّة ورئيس الوفد علي الميرغني من هذه المناورة الَّتي سرقت منه الأضواء، حتى أنَّه أعلن عن رغبته في العودة فوراً إلى السُّودان احتجاجاً على ذلك الأمر، وقد أمضى صمويل عطيَّة ضابط المخابرات الَّذي رافق الوفد ليلة بأكملها محاولاً إقناعه بالبقاء في لندن وعدم العودة إلى السُّودان. وعلى كلٍّ فإنَّ الميرغني ظلَّ غاضباً متبرِّماً بقية الزِّيارة[19].

ولذلك وعندما وقع إضراب الطُّلاب في 1931، وطلبت الحكومة السُّودانيَّة من السَّيدين التَّدخُّل لإقناع الطُّلاب بالعودة إلى الدِّراسة وافق السَّيدان على ذلك ولكن الَّذي ظهر هو أنَّ السَّيد عبدالرَّحمن المهدي، بدا أكثر تحرُّكاً في إقناع الطلاب والذين انصاعوا إلى رأيه في النِّهاية وتنازلوا عن الإضراب بعد أن التزم لهم السَّيد عبدالرَّحمن بتأدية الكفارة تحللاً من القسم الَّذي أدوه. فقد أكَّد السَّيد عبدالرَّحمن للطلاب أنَّه وفقاً لأحكام الشَّريعة الإسلاميَّة فإنَّ التَّحلُّل من القسم يمكن أن يتحقق بإطعام خمسة آلاف من الفقراء المساكين[20]. أمَّا السَّيد علي الميرغني، فقد فضَّل أن يغادر إلى القاهرة في ذلك الوقت. ويورد الدُّكتور موسى رواية الدُّكتور أبوسليم قائلاً: "وينظر الدُّكتور أبوسليم من زاوية أخرى فيقول: وعندما جاء إضراب طلبة الكلية في 1931 تباعد السَّيد علي عن التَّعامل معهم توقُّفاً عن مساعدة الحكومة وسافر إلى مصر وبقي فيها حتى سوي الأمر وانتهى الإضراب[21]".

ويبدو أنّ مصر تحسّست عمق هذا الخلاف بين المهدي والميرغني في تلك الظّروف وفي نفس ذلك التّوقيت الّذي غادر فيه الميرغني إلى القاهرة تلقاه المصريون بالحفاوة والتّكريم في إشارة إلى اهتمامهم بشؤون السّودان، ويقول البروفيسور محمد عمر بشير: وقد بدا الاهتمام بشؤون السّودانيين من قبل مصر في الاهتمام الزّائد حيال السّيد علي الميرغني بواسطة رجالات الوفد المشهورين لدى زيارة السّيد علي لمصر في عام 1931[22]. وكذلك قدّم الأمير طوسون مساعدات مالية للطلاب السّودانيين الّذين تلقوا العلم بمصر، كما قدّم معونات خيريّة لمشروعات البر في السّودان[23].

من المحتّم أنّ الخريجين أدركوا أنّ الانشقاق الّذي حلّ بهم هو من جراء هذا الاستقطاب الطّائفي، وقد بذلوا العديد من المساعي للتوفيق بين الفريقين المتصارعين وإعادة الجميع إلى رحاب النّادي، ولكنّها باءت بالفشل بسبب الشّكوك والرّيب الّتي غشيت مجتمع الخريجين والحزبيّة الّتي استحكمت في النّفوس[24].

وترتّب على ذلك أن هجر فريق من الخريجين النّادي واتّجهوا مرّة أخرى للميدان الأدبي، وميدان الجمعيّات الخاصة كعهدهم السّابق، واستوعبت الصّحف الّتي بدأت في الظّهور في تلك الفترة طموحات الخريين، مثل صحف: (السّودان، والنّهضة) ومجلة الفجر الّتي صدرت عقب الانقسامات، وكان الميدان الأكبر للخريجين ليطرحوا من خلاله آراءهم ومواقفهم، ويلاحظ فيها بوضوح الاتّجاه التّحرّري والوحدوي.

ففي أول يونيو 1934، صدرت مجلة "الفجر"، وأعلنت أنّها ستكون أكثر اهتماماً بحياة البلاد الاجتماعيّة والسياسيّة وأنّها تدين بالتّجديد الإصلاحي الرّشيد، وبعد أن نفت عن نفسها الانتماء لأيّ حزب أو جماعة قائمة أو لديها بارقة آمل في الوجود، قالت الفجر إنّ حزبها هو الأمّة السّودانيّة بأسرها، ولكنّها تخص باعتمادها الملايين الّتي تكدح خافتة الحس أكثر من طبقة الأفنديّة أو سواهم ممن هم في شيء من لين العيش من أهل الحوافز[25].
وعبر صفحات المجلة دعت جماعة الفجر إلى خلق الشّعور القومي وتأكيد الهُويّة السّودانيّة، فقد أهاب محمد أحمد محجوب بالشباب والكهول والشّيوخ أن يوجهوا الجهد لخلق شعور قومي ينتظم البلاد حتى تصبح وطناً محفوظ الكرامة، كما طالب المحجوب بالاستقلال الذّاتي على الأقل، إن لم يكن هناك نصيب في استقلال سياسي[26].
وبالتالي فإنّ اتّجاهات الحركة السّياسيّة السّودانيّة الدّاخليّة عقب أحداث 1924، وحتى منتصف الثّلاثينيات 1935، كانت منقسمة إلى ثلاثة تيارات أو اتّجاهات.

1. اتّجاه يقوده السّيد عبدالرّحمن المهدي ويدعو إلى التّنسيق مع الحكومة السّودانيّة ومتمسّكة بشعار السّودان للسودانيين.

2. اتّجاه يقوده السّيد علي الميرغني، ولكنّه لم يظهر بصورة قاطعة موقفه السّياسي من كلا الحكومتين المصريّة والسّودانيّة.

3. اتّجاه وسط الخريجين، يدعو إلى الاستقلال من الحكم الثّنائي برمته، وبناء سودان قومي واحد.

وكما سبقت الإشارة، فإنّ الاتّجاهين الأوّلين تطورا إلى حزبي الأمّة والاتحادي، بينما تطوّر الاتّجاه الثّالث إلى مؤتمر الخريجين الّذي تحلّل في النّهاية وذاب في الحزبين الكبيرين.

هوامش الفصل الخامس

(1) الإدارة البريطانيّة والحركة والوطنيّة في السُّودان؛ مصدر سابق ، ص136 .

(2) تاريخ الحركة الوطنيّة في السُّودان ، مصدر سابق ، ص146 .

(3) العلاقات المصريّة السُّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثُّنائي 1899-1924 ، مصدر سابق ، ص274 .

(4) Memorandum on the General Administration Policy ، strictly confidential ، March ، 1922 .

(5) العلاقات المصريّة السُّودانية في ظلّ الاتّفاق الثُّنائي 1899-1924 ، مصدر سابق ، ص213 .

(6) الحركة السِّياسيّة السُّودانيّة والصِّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص69 .

(7) استقلال السُّودان بين الواقعيّة والرُّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص178 .

(8) نفس المصدر ، ص174 .

(9) تاريخ الحركة الوطنيّة في السُّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص165 .

(10) معالم الحركة الوطنيّة في السُّودان ، مصدر سابق ، ص244 .

(11) الحركة السِّياسيّة السُّودانيّة والصِّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص74 .

(12) استقلال السُّودان بين الواقعيّة والرُّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص179 .

(13) محسن محمد ، مصر والسُّودان ، الانفصال ، دار الشُّروق ، القاهرة ، ط1 ، 1994 ، ص42 .

(14) نفس المصدر ، ص43 .

(15) نفس المصدر ، ص43 .

(16) نفس المصدر ، ص43 .

(17) نفس المصدر ، ص43 .

(18) تاريخ الحركة الوطنيّة في السُّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص185 .

(19) استقلال السُّودان بين الواقعيّة والرُّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص68 .

(20) نفس المصدر ، ص173 .

(21) نفس المصدر ، ص172 .

(22) تاريخ الحركة الوطنيّة في السُّودان 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص151 .

(23) نفس المصدر ، ص151 .

(24) الحركة السِّياسيّة السُّودانيّة والصِّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص74 .

(25) نفس المصدر ، ص75 .

(26) نفس المصدر ، ص75 .

الفصل السّادس

مؤتمر الخريجين: البداية والنّهاية

1938-1945

استقبل الخريجون معاهدة 1936، بالرّفض والاستنكار منذ اللّحظة الأولى، حيث عبّرت الصُّحف والمجلات الّتي لجأوا إليها عن وجهات نظرهم وقضاياهم عقب انسحابهم من نادي الخريجين في مطلع الثّلاثينيات على خلفية انقسامات النّادي، وعن موقفهم بوضوح من المعاهدة.

دعت صحيفة "النّيل، في 30 أغسطس 1936"، السّودانيين لأن يدلوا بآرائهم بشأن معاهدة سنة 1936، وقالت: علّنا نجد في جماع تلك الآراء دستوراً نتّخذه لآمالنا الّتي نسعى لتحقيقها في ظلّ الحكم الثّنائي، وقالت الصّحيفة عن المعاهدة: نحن نتقبّل بصدر رحب هذا الاتّفاق الجديد ونأمل من ورائه الخير العميم، ولكنّ الّذي لا نقبله هو أن تدار حولنا الصّفقات ونحن كالحجارة أو أن نقف مكتوفي الأيدي نرفع أعيننا الدّامعة إلى الحكومة الثّنائيّة مستدرين عطفها وبركتها، هذا لا نقبله ولا يليق بنا، ولكن الّذي يليق بنا حقاً إن كنا أمّة تشعر بالشّرف والكرامة أن نضع دستوراً واسعاً معقولاً نحدّد فيه مطالبنا في الوقت الحاضر، تلك المطالب الّتي تؤهّلنا للحكم الذّاتي عن أقرب طريق وأن نرفع هذا الدُّستور إلى هيئة الحاكمين في غير هوادة ولا لين[1].

واقترحت صحيفة "السُّودان"، تشكيل لجنة من السُّودانيين على أن يراعى في تشكيلها أن تشمل أكبر عدد من المستنيرين من الخريجين والزُّعماء الدِّينيين ليعرض عليهم الحل الَّذي يقرِّره المتفاوضون لتكوين رأي بشأنه[2]. وطالبت مجلة "الفجر" أن تكون للسودانيين إرادة يعترف بها وتستشار وتحترم[3]. ولم تأخذ تلك الصَّيحات الرَّافضة للمعاهدة وقتاً طويلاً كيما تتبلور إلى مقترحات ومشاريع عملية، إذ إنَّها سرعان ما تبلورت إلى مؤتمر للخريجين.

أخذت فكرة إنشاء مؤتمر الخريجين العام تتبلور في الأذهان بوضوح عندما أقامت جمعيَّة ود مدني الأدبيَّة في عام 1937، ندوة كان موضوعها: (واجبنا بعد المعاهدة). وفي تلك النَّدوة دعا الأستاذ أحمد خير الخريجين إلى تكوين هيئة تجتمع فيها أفكارهم وجهودهم الوطنيَّة، واستمرت اللِّقاءات والمداولات بين الخريجين فاختيرت لجنة تمهيديَّة لهذا الغرض في نادي الخريجين في أمدرمان. وفي 14 فبراير 1938، انعقد اجتماع تأسيسي في نادي الخريجين بأمدرمان حضره 180 خريجاً انتخبوا هيئة ستينية تضم كبار الخريجين، وفي مساء اليوم التَّالي اجتمعت الهيئة السِّتينية وتمَّ انتخاب اللَّجنة التَّنفيذيَّة من 15 عضواً[4]. أبلغت حكومة السُّودان بقيام مؤتمر الخريجين بخطاب وجَّهه في 2 مايو 1938، سكرتير اللَّجنة التَّنفيذيَّة إسماعيل الأزهري إلى السَّكرتير الإداري؛ أنقس جيلان، وقد عبَّر المؤتمر في هذا الخطاب عن رغبة الخريجين في حسن التَّفاهم والتَّعاون الصَّادق مع الحكومة لتقدم البلاد ورفاهيتها[5]. ثمَّ أوضح المؤتمر أنَّ محور عمله سيكون فيما يلي:

1. المسائل الدَّاخليَّة الَّتي تهم السُّودان ولا تقع في دائرة اختصاص الحكومة كالإصلاح الاجتماعي والأعمال الخيريَّة، وبالنسبة لهذه المسائل ذكر أنَّه سيعمل مستقلاً عن الحكومة، ولكن بروح التَّعاون والصَّداقة معها ووفقاً لأحكام القوانين واللَّوائح المحليَّة.

2. المسائل العامة الَّتي تخص الحكومة أو تدخل في نطاق سياستها وبالنسبة لهذه المسائل طلب المؤتمر من الحكومة أن تعطي الاعتبار اللازم لما يقدِّمه لها المؤتمر من وقت لآخر من آراء ومقترحات[6].

وأكَّد المؤتمر أنَّ الخريجين لا يريدون إحراج الحكومة أو القيام بنشاط يتعارض مع سياستها، لأنَّ أغلبهم من موظَّفي الحكومة ويدركون ما يفرضه عليهم ذلك من التزامات، والتمس المؤتمر تقدير الحكومة لحقيقة أنَّ الخريجين يشكلون العنصر المتعلِّم الوحيد في

البلاد وما يترتب على هذا الوضع من واجبات، كما أكّد المؤتمر أنّ الخريجين لا يدّعون تمثيل البلاد ويعلمون بوجود جماعات أخرى في البلاد ويعترفون بأهميتها، ولكنهم يريدون أن يسهموا معاً في تقدُّم البلاد ورفاهيتها[7]. وفي خطاب بتاريخ 22 مايو 1938، من أنقس جيلان إلى سكرتير المؤتمر، اعترفت الحكومة بالمؤتمر كهيئة شبه عامة تهتم بالمسائل الخيريّة والشُّؤون العامة[8].

ولكن لم تعترف الحكومة بالمؤتمر كهيئة سياسيّة أو كممثل لغير وجهة نظر أعضائه، ولفتت الحكومة انتباه المؤتمر إلى أنّ وجود عدد من موظّفي الحكومة ضمن أعضائه سوف يحول دون اشتراك المؤتمر في أي عمل يتعارض مع سياسة الحكومة أو سلطتها الدُّستوريّة[9]. يتضح مما تقدّم أنّ حكومة السُّودان قد سمحت بقيام مؤتمر الخريجين، بل وشجّعت قيامه لأنّ أهدافه المعلنة لم تكن تتعدى في نظرها المحاولات الرّامية إلى النُّهوض بالنواحي الاجتماعيّة في السُّودان، وربُّما كان هذا الفهم العام لحقيقة أهداف المؤتمر هو أحد الأسباب الّتي جعلت الحاكم العام يقول للسيد عبدالرّحمن المهدي: "لقد صنعتم أنتم بأنفسكم هذه المرّة شيئاً، مشيراً بذلك إلى قيام مؤتمر الخريجين[10]، وكان من الطّبيعي أن ينشأ التّساؤل عن لماذا سمحت الحكومة بقيام المؤتمر وشجّعته.

يورد الدُّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه، إجابتين على هذا السُّؤال، ويقول: يمكن رد تشجيع سايمز وإدارته للمؤتمر لسببين: الأوّل يتّصل بعودة مصر إلى السُّودان بمقتضى معاهدة 1936، فقد فطن سايمز إلى أنّه يمكن من خلال تشجيع الخريجين لتنظيم أنفسهم في هيئة مؤتمر العمل على استمالتهم للتعاون مع الحكومة على أساس سياسة السُّودان للسودانيين، ويتسنى بذلك صدّ التّيارات الفكريّة والسّياسيّة المصريّة ومنع أي تحالف بين المصريين والمتعلّمين السُّودانيين على نحو ما حدث عام 1924، وفجر ثورة اللّواء الأبيض. ويتّصل السّبب الثّاني لتشجيع سايمز لفكرة المؤتمر بالنفوذ المتعاظم للسيد عبدالرّحمن المهدي في أوساط الفئة الاجتماعيّة الجديدة الّتي نشأت في ظلّ الحكم الثُّنائي وهي فئة المتعلمين، ويرى الدُّكتور فيصل أنّ اهتمام السّيد عبدالرحمن المهدي بالمتعلمين وما كانوا يكنونه له من احترام وتقدير أثار قلق حكومة السُّودان وإحساسها بالخطر، ولذلك رأى سايمز في قيام المؤتمر وسيلة للحد من نفوذ السّيد عبدالرّحمن في أوساط المتعلّمين، ولإحباط التّحالف الّذي كان السّيد عبدالرّحمن يسعى لعقده بين المتعلّمين والقوى التّقليديّة[11].

إنّ قبول الحكومة السُّودانيّة لقيام مؤتمر الخريجين لم يكن أمراً خارجاً عن مجمل التَّوجُّهات السّياسيّة الّتي سبق وأن أعلنها سايمز حول إعطاء السُّودانيين أدواراً ما في الحكومة، ولاحقاً حين قال واصفاً معاهدة 1936، بأنّها وضعت الحركة الوطنيّة السُّودانيّة على المسرح السّياسي العالمي، ولم يكن يعني بذلك في الحقيقة سوى إفساح المجال للخريجين ليقوموا بهذا الدّور، ولذلك كان متوقّعاً منها أن تقبل قيام المؤتمر. والأبعد من ذلك أنّ الحكومة السُّودانيّة نفسها تلقّت خطاباً من المستر بريدن مدير ود مدني طلب فيه السّماح بقيام مثل هذا الجسم السّياسي، وذلك قبل قيام المؤتمر بـ9 أشهر.

ويقول الأستاذ محجوب عمر باشري عن ذلك:

"عني المستر بريدن بالخريجين وتوثّقت صلاته معهم، وتحوّل نادي الموظّفين في ودمدني إلى نادٍ للخريجين ونشأت فيه جمعيّة ود مدني الأدبيّة، وكان أحمد خير كاتباً في المديرية حينذاك، فألقى محاضرته في الجمعيّة الأدبيّة بنادي ودمدني بعنوان: (واجبنا السّياسي بعد المعاهدة) في 1937، وأرسل نسخة منها للجنة نادي الخريجين بأمدرمان ونشرت المحاضرة في جريدة "النّيل" ومجلة "الفجر"، وكان سكرتير النّادي إسماعيل الأزهري ومعه في لجنة النّادي أحمد محمد يس وعثمان شندي ومكي شبيكة[12]". ويمضي باشري قائلاً: "نادى أحمد خير في محاضرته تلك بإنشاء مؤتمر الخريجين، وكتب المستر بريدن؛ مدير ودمدني تقريراً سرّياً بتاريخ 17 أغسطس 1937 جاء فيه: أنّه يرى وقد وصل المتعلّمون السُّودانيون إلى مستوى يؤهّلهم أن يناقشوا شؤون بلادهم في حكمة وولاية، فيجب أن لا يحرموا من إبداء الرّأي، وكما أنّه يجب أن تتاح لهم فرصة من الحريّة ويتّسع صدر الحكومة لآرائهم فالتعلّق القديم بمصر ومتابعة أفكار ساستها قد انتهى بما عاناه وتكبّده السُّودانيون بعد هزيمتهم في ثورة 1924، وأنّه يرى أنّ التّصريح بإقامة تنظيم لهم سيكون درعاً واقياً يصد تيارات العبث والجنوح السّياسي في مصر[13].

وسواءٌ شجّعت الحكومة قيام المؤتمر أو خطّطت له، كما يبدو من خطاب المستر بريدن إلى الحاكم العام، فإنّ الرّهان على الخريجين كي يلعبوا دوراً وطنياً مقّيداً سيكون رهاناً خاسراً بلا شك. فحكومة السُّودان قد أدركت منذ بداية نشوء الحركة الوطنيّة في سنواتها الأولى (1919– 1924)، أنّ تيار المثقّفين لن يقبل بالوطنيّة بمفهوم حكومة السُّودان، وطنيّة تعترف بالشق البريطاني من الحكم الثّنائي وترفض في نفس الوقت الاعتراف بالطّرف الآخر.

وإذا كانت حكومة السُّودان تعتقد أنَّ إعطاء الوظائف للخريجين والسَّماح لهم بالتَّعبير المشروط عن القضايا السِّياسيَّة الدَّاخليَّة والخارجيَّة سيجعلهم يقبلون باستراتيجيَّة إزاحة وإقصاء مصر، فإنَّ المؤتمر سيكون بناءً هشّاً جدّاً ولن يستمر طويلاً وهذا ما حدث. ففي 1940 وبعد عامين من تأسيس المؤتمر والَّذي أمضاه في العمل التَّنظيمي والإداري، استقبل بداره في أمدرمان رئيس وزراء مصر السَّيد علي ماهر والَّذي كان في زيارة للسودان في فبراير 1940، أقام مؤتمر الخريجين حفل شاي تكريماً للوفد المصري الزَّائر، وتحدَّث فيه نصر الحاج علي رئيس لجنة المؤتمر التَّنفيذيَّة مرحِّباً باسم السُّودانيين جميعاً وبالزائرين، مبيناً أهداف المؤتمر والدَّوافع لتكوينه قائلاً للضيوف: "فإذا عدتم إلى أسفل الوادي فاحملوا عنا أطيب الأماني وأقوى الآمال في مصر وساكنيها وعلى رأس الجميع جلالة الملك المحبوب فاروق الأوَّل[14].

وكانت مصر قد استقبلت قيام مؤتمر الخريجين بفتور ولم تتحمَّس له واعتبرته دسيسة بريطانيَّة لتكريس فصل السُّودان عن مصر، خاصة وأنَّ المؤتمر قد تبنى الدَّعوة لخلق قوميَّة سودانيَّة، وذكر أحمد خير أنَّ المصريين لم يكونوا راضين عن المؤتمر عند إنشائه لأنَّه كان من وجهة نظرهم تجسيداً للنعرة الانفصاليَّة[15]. وعلى الرُّغم مما ورد في كلمة رئيس لجنة المؤتمر التَّنفيذيَّة عن مسألة القوميَّة السُّودانيَّة، إلَّا إنَّ المؤتمر ترك انطباعاً حسناً لدى علي ماهر ورفاقه، فقد وجدوه أكبر مما كانوا يظنون وأدركوا أنَّه يشكِّل نواة حقيقيَّة للحركة الوطنيَّة، وأنَّه ليس كما كانوا يعتقدون أداة خلقتها بريطانيا لمناوأة مصر ومقاومة مطالبها بشأن السُّودان[16].

ومع أنَّ زيارة علي ماهر قد ساعدت بقدر كبير في تصحيح فكرة المصريين عن المؤتمر، إلَّا إنَّها تسبَّبت في إثارة أزمة بين حكومة السُّودان والمؤتمر، فقد كانت حكومة السُّودان منذ البداية غير راغبة في لقاء علي ماهر ووفده بالمؤتمر ولم تكن زيارة علي ماهر للمؤتمر ضمن البرنامج الرَّسمي الَّذي أعد له. وعندما أبدت اللَّجنة التَّنفيذيَّة للمؤتمر رغبتها في إقامة حفل شاي تكريماً لعلي ماهر تعلَّلت الحكومة بأنَّ وقت الضَّيف مشغول تماماً، ولن يكون في مقدوره أن يدرج في البرنامج أي ارتباطات إضافيَّة، ولكن، لجنة المؤتمر عبَّرت عن دهشتها في أن تتاح للناديين المصري والبريطاني الفرصة لاستضافة علي ماهر بينما يضن بمثل هذه الفرصة على الجهاز الوحيد الممثل للسودانيين[17].

وقد كان المؤتمر –وإلى جانب الخطاب الَّذي ألقاه رئيس اللَّجنة التَّنفيذيَّة السَّيد نصر الحاج علي– قدَّم مذكَّرة للسيد علي ماهر يطلب فيها بعض الدَّعم لأنشطة المؤتمر في المجالات الاجتماعيَّة والتَّعليميَّة، وكان من بين المطالب الَّتي اشتملت عليها المذكَّرة

تقديم الدُعم والمساعدة لمعهد أمدرمان العلمي وملجأ القرشي وإقامة مستشفى ومكتبة عامة في أمدرمان وتشجيع رجال المال المصريين للاستثمار في السُودان. اعتبرت حكومة السُودان محاولة الاتصال المباشر بالحكومة المصريّة من خلال هذه المذكرة ومن وراء ظهر الحاكم العام وبدون مشورته إجراءً غير دستوري وخرقاً للتعهدات الّتي قطعها المؤتمر للحاكم العام والمضمّنة في دستوره ولذلك سارع الحاكم العام في 25 فبراير 1940، إلى تنبيه المؤتمر إلى خطورة هذه الخطوة وحذّر من أنّها قد تؤدي إلى تغيير موقف الحكومة من المؤتمر وسحب اعترافها به.

وعلى خلفيّة ذلك، دعا السّكرتير الإداري في حكومة السُودان كلّاً من رئيس لجنة المؤتمر؛ الأستاذ نصر الحاج علي، وسكرتير المؤتمر؛ الأستاذ حماد توفيق للاجتماع به. وخلال الاجتماع دافع ممثلو المؤتمر بأنّ المذكّرة وجّهت للشعب المصري ولم توجّه إلى الحكومة المصريّة ولا إلى علي ماهر، ودافعوا كذلك بأنّ المذكّرة سلّمت لعلي ماهر باعتباره ممثلاً شخصياً للشعب المصري وليس بصفته الرّسمية. وأكّد ممثلو المؤتمر للسكرتير الإداري أنّهم تصرّفوا بحسن نيّة وأنّهم كانوا يعتقدون أنّ الإجراء الّذي قاموا به لم يكن ضاراً.

وفي تعليقه على ذلك قال السّكرتير الإداري، إنّه على الرُّغم من استعداده لقبوله، إنّهم لم يقصدوا إبداء عدم الولاء للحكومة الثُّنائيّة إلّا إنّه لا مهرب من حقيقة أنّ المؤتمر على الرُّغم من التّحذير الّذي تلقاه أقدم على تصرُّف طائش سياسياً وتكتيكياً[18].

وفي 27 مارس 1940، استدعى السّكرتير الإداري للمرّة الثّانية قيادة المؤتمر، وأبلغهم أنّ المؤتمر قد تصرّف أخيراً بالنسبة لأمرين تصرفاً يوحي بتبنيه لسياسة معينة وأنّه إذا استمر فيها فلربما قضى بذلك على الثّقة المتبادلة الّتي ينبغي أن تحكم علاقة المؤتمر بالحكومة. الأمر الأوّل هو نشر مذكّرة المؤتمر بشأن إصلاح المعهد العلمي في الصُحف قبل عرضها للحكومة. وأمّا الأمر الثّاني، فقد كان تقديم المذكّرة لعلي ماهر، وقد أرجع السّكرتير الإداري تصرّف المؤتمر إلى رغبته في الدّعاية لنفسه أو الضّغط على الحكومة، ولكنّه أوضح أنّه مهما كانت دوافع المؤتمر فإنّ الطّريق الّذي سلكه سيعرض مركز أعضائه كموظفين للخطر أو يضعهم في موقف تتنازع فيه ولاءاتهم.

وحذّر السّكرتير الإداري من أنّه إذا تشأ مثل هذا الموقف، فإنّ الحكومة قد ترغم على سحب موظفيها من المؤتمر، وإذا لزم الأمر حل المؤتمر نفسه. ونصح السّكرتير الإداري ممثلي المؤتمر أن يتّخذوا في الحال خطوات تحول دون تبني سياسات تؤدي إلى إحباط نواياهم ونوايا الحكومة الطّيبة. واقترح السّكرتير الإداري عند النّظر في هذه الخطوات

البدء بإعادة النّظر في تنظيم المؤتمر نفسه[19]. وعندما دار الحديث عن مذكّرة المؤتمر لعلي ماهر أوضح السّكرتير الإداري أنّه لا ينطلق من عداء لمصر لأنّ معاهدة سنة 1936، تحول دون ذلك، وأضاف أنّه من وجهة النّظر السّودانيّة، فإنّ الإنجاز الرّئيسي للمعاهدة هو تأكيد المركز المستقل للسودان والّذي يعبّر عنه دستورياً الحاكم العام وحكومته، ونبّه السّكرتير الإداري إلى أنّ تقديم المؤتمر مذكّرات لحكومات أجنبيّة سيعرض ذلك المركز للتآكل ويضعف ما أسماه قضيّة المؤتمر الوطنيّة[20].

يعتبر ردّ فعل حكومة السّودان نحو أيّ اتّجاهات سودانيّة موالية لمصر بأيّ صورة، متوقعاً إذ إنّها لا يمكن أن تفرط أو تنظر إلى المجهود السّياسي الّذي بذله سايمز ومعاونوه في بناء حركة وطنية من الخريجين موالية لحكومة السّودان ولبريطانيا ومعادية لمصر أن تتحرّك إلى الاتّجاه المعاكس موالية لمصر ومعادية لها. فمنذ أن قضت معاهدة 1936، بعودة مصر إلى السّودان عكفت حكومة السّودان على وضع استراتيجيّة لاحتواء أكبر عدد من الخريجين والمثقفين؛ وكما يقول الدّكتور جعفر محمد علي بخيت: وضعت حكومة السّودان خطة لتربية الخريجين، وبالنّظر لما انطوت عليه الثّقافة المصريّة من جاذبية للطلاب السّودانيين ونظراً لرغبة سايمز في إقامة دليل آخر على تكريمه لمؤتمر الخريجين، فقد جرى حوار بين الموظّفين التّابعين له وسايمز حول الوسائل الّتي يمكن لهم بها (أنجلزة) الخريجين –إذا صح التّعبير– وتحسين علاقات الزّمالة بين صفوف العاملين في الخدمة المدنيّة[21].

ولتحقيق هذه الأهداف (أنجلزة الخريجين)، تم تأسيس دار الثّقافة في 1939، وتضم في عضويتها البريطانيين والسّودانيين على السّواء، واعتمدت سياسة التّوسع في التّعليم العام والعالي وسياسة إرسال الطّلاب السّودانيين للالتحاق بالجامعات الأجنبيّة. وتظهر الوثائق البريطانيّة الّتي تمّ الإفراج عنها عن السّودان حجم المخاوف الّتي كانت تراود حكومة السّودان نحو التّحرّكات المصرية في السّودان، ففي تقرير موجز للاستخبارات الشهري عن السّودان بالرقم 64 يوتيو 1939، بعنوان التّغلغل المصري جاء فيها:

تراكمت الدّلائل عن حملة مصرية سرية للتغلغل، لكنّها متواصلة على أسس اقتصاديّة وثقافيّة وعاطفيّة، إنّ المعلم الأساسي الّذي يلوح في الأفق الآن هو اقتراح من قبل الحكومة المصرية لفتح مدرسة ثانوية في الخرطوم، وبالإضافة إلى هذه المدرسة الجديدة ومقر الخبير الاقتصادي، فقد اقترح مشروع آخر للربط الثّقافي تكون نواته مكتبة مصرية مقرها في مكاتب الخبير الاقتصادي، ومن ملامحه –أيضاً– عقد فصول في الخرطوم وأمدرمان

لتدريس القرآن وتبادل الزيارات الثقافية بين البلدين، ويبدو بالتأكيد أنّ الفكرة فيه أن يكون نظير مصري لدار الثّقافة السُّودانيّة، وهذا من سوء الطّالع مادام المقصود من دار الثّقافة السُّودانيّة، أن يكون عاماً ومختلطاً لثقافة عربيّة وبريطانيّة وأن يشمل كلّ العناصر البريطانيّة والسُّودانيّة والمصريّة. ويبدو على كلّ حال أنّ المصريين ينظرون إليه كمشروع بريطاني تمّ عزلهم عنه[22].

وفي مطلع يناير 1940، وقبل زيارة علي ماهر إلى السُّودان ورفع مؤتمر الخريجين لمذكّرته الّتي أثارت الخلاف بينه والحكومة السُّودانيّة كانت الحكومة السُّودانيّة لا تزال ترصد التّحرُّكات المصرية في السُّودان وتعد بها تقارير إلى الخارجيّة البريطانيّة، وجاء في التّقارير المرسلة من السّيد مايلز لامبسون إلى فايكونت هاليفاكس في 19 يناير 1940: ركز المصريون في الأساس محاولاتهم للتغلغل على ثلاثة قنوات هي التّجارة والتّعليم والدّين[23]. ففي مجال التّجارة يقول التّقرير إنّ المصريين حصروا أنفسهم في الأساس لتحقيق تطلعات مخلصة لتقوية التّلاحم بين السُّودان ومصر عن طريق توحيد التّعريفة الجمركيّة وتحسين وسائل المواصلات وفي مجال التّعليم. ويقول التّقرير:

يستغل المصريون التّعليم –أيضاً– كعامل أساسي في محاولاتهم لتوظيف أكبر عدد من الموظّفين المصريين في خدمة حكومة السُّودان، وقد أبدى المصريون تذمُّراً عنيفاً في مطلع العام الماضي عندما أعلن عن تعيين الوظائف التّعليميّة في السُّودان في إنجلترا ولم يعلن عنها في مصر، وبعدها أبدوا رغبة في إيجاد مصريين لشغل وظائف تعليمية هناك، وربّما كان الدّافع لذلك هو رغبتهم في التّرويج للدعاية المصريّة، وفي مجال الدّين يورد التّقرير النّزاع بين حكومة السُّودان والأزهر الشّريف حول تبعيّة معهد أمدرمان العلمي، حيث يقول: في مجال الدّين استقلت المساعدات الّتي يقدّمها أهل الخير من المصريين إلى المؤسّسات الدّينيّة في السُّودان لحد ما، مثل تبرُّع الأمير عمر طوسون إلى مسجد جوبا بمبلغ 100،000 جنيه مصري، إلّا إنّ مركز الإهتمام كان هو المعهد (مؤسّسة دينية)، ولقد سنحت لي الفرصة مسبقاً لأن أرسل إلى سيادتكم نسخة من محضر محادثة بين السّير استيورات سايمز وشيخ الأزهر حول الأمر (رسالتي رقم 1200 بتاريخ 11 نوفمبر 1938).

ونوقشت مسألة المعهد مرّة أخرى بتطويل بعض الشّيء من قبل السّير ستيوارت سايمز عند زيارته أخيراً لشيخ الأزهر كما كرّر السّير ستيورات سايمز وجهة النّظر الّتي عبّر عنها سابقاً إلى السُّلطات المصريّة، وهي أنّ السُّودانيين يفضّلون الإبقاء على استقلاليّة المعهد حالياً من أن يتبع لمؤسسة مصريّة.

وبعد عودته إلى السُّودان تسلّم سايمز خطاباً طويلاً من الشّيخ المراغي يعبّر فيه عن وجهة نظر تفيد أنّ السُّودانيين حقيقة يفضّلون تبعيّة معهد أمدرمان للأزهر، لكنهم يخشون ذكر هذا لاعتقادهم أنّ الحاكم العام لا يحبذ هذه الفكرة[24].

ومن جانب آخر، تعرّض تقرير السّير مايلز عن قنوات التّغلغل المصري إلى الحملة الإعلاميّة الّتي شنّتها الصُّحف المصريّة على الإدارة البريطانيّة في السُّودان أثناء زيارة الحاكم العام لمصر، وجاء في التّقرير الّذي تزامن مع زيارة الحاكم لمصر: هناك تجدد ملحوظ في نشاط الصّحافة المصريّة حول موضوع السُّودان وبلغ مداه في تقرير متحيّز عن محادثات السّير ستيورات سايمز والّذي ظهر في (المقطم) بتاريخ 1 ديسمبر 1936، ووجد فيما بعد أنّها تمثّل بياناً رسمياً صادراً عن مكتب رئيس الوزراء، واشتكت صحف أخرى من الدّور المميّز الّذي يقوم به البريطانيون في إدارة السُّودان، وعبّرت عن رغبتها في مشاهدة تعيين موظّفين مصريين أكثر وعلى وجه الخصوص نائب مصري للحاكم العام، وأنّ المذكّرة الّتي نشرت في المقطم غير دقيقة في مواطن كثيرة وتعطي انطباعاً كاذباً كليّة عن نبرة محادثة الحاكم العام وأنّ حقيقة أنّها صدرت عن مكتب رئيس الوزراء مقرونة بدلالات أخرى عن موقفه تدعم وجهة النّظر القائلة، إنّ علي ماهر باشا ربّما بتحريض مؤكداً بالاتفاق مع القصر يموّل حملة لتمصير السُّودان.

وخلص التّقرير إلى عدد من الاقتراحات قائلاً: واقترح أنّه ومن أجل مناهضة هذه الدّعاية لفت انتباه رئيس الوزراء إلى التّأثيرات السّيئة لمثل هذه الأشياء على العلاقات الإنجليزيّة المصريّة خصوصاً في الوقت الحاضر عندما يستغل أي أثر للشقاق بين الحليفين من قبل الدّعاية المعارضة، واقترح -أيضاً- كسياسة طويلة المدى تشجيع القوميّة السُّودانيّة كأمثل دفاع عن السُّودان ضدّ القوميّة المصريّة المفرطة. وأخيراً، اقترح شن حملة دعاية مناهضة في الصُّحف المصريّة لتوضيح أنّ التّغلغل المصري غير مرحّب به في السُّودان وأنّ المصريين عاجزون عن المساعدة في إدارته ولم يتمكّنوا من تزويد الوظّائف الّتي عرضت عليهم بمرشحين[25].

يبدو من هذه المقتطفات أنّ الصّراع على النّفوذ الثّقافي والسّياسي كان جارياً بين الشّريكين وأنّ الإدارة البريطانيّة في السُّودان قد نظرت إلى عودة مصر إلى السُّودان بمقتضى معاهدة 1936، على أنّها بمثابة العودة لتمصير السُّودان كما عبّر عنها التّقرير. وبالتالي فإنّ هذا التّمصير يعتبر مضاداً لاستراتيجية انجلزة السُّودان، كما أشار بذلك الدّكتور جعفر محمد علي بخيت.

ووفقاً لهذه النظرة، اعتبرت الإدارة البريطانيّة أنّ طلب مصر إنشاء مدرسة ثانوية في السُودان هي خطوة مضادة للتعليم الذي خطط له على الأساس الإنجليزي، ونظرت إلى طلب مصر بإنشاء مكتبة ثقافيّة عامية كإجراء مضاد لدار الثّقافة السُودانيّة التي أنشأتها الإدارة البريطانيّة ونظرت إلى مذكّرة مؤتمر الخريجين لعلي ماهر في فبراير 1940، على أنّها انحياز لمصر، خاصة وأنّ المذكرة قد طلبت دعماً مالياً من مصر لمعهد أمدرمان العلمي.

ومن غير المؤكّد، ما إذا كان مؤتمر الخريجين على علم بالصّراع الدّائر بين حكومة السُودان ومصر حول مطلب الأخيرة بتبعية معهد أمدرمان العلمي إليها عندما ضمن في مذكّرته لعلي ماهر المساعدة الماليّة لنفس هذا المعهد موضوع النّزاع أم لا، ولكن مما لا شك فيه أنّ الإدارة البريطانيّة والّتي اضطر حاكمها العام في السُودان؛ السير ستيورات سايمز، لمقابلة الشّيخ المراغي لأكثر من مرّة حول موضوع المعهد، قد ربطت بين المذكرة وبين خلافها مع مصر حول المعهد. وربّما اعتقدت أنّ هنالك عناصر في مؤتمر الخريجين على اتّصال بمصر وعلى دراية بما يجري بينهما من خلافات وأنّ المذكرة ما هي إلا حصيلة لتلك العلاقات وهي منحازة لمصر بمطالبتها لها بلعب دور في معهد أمدرمان العلمي عبر تقديم التّمويل.

ومن جملة هذه الخلفيات، كان ردُّ فعل الإدارة البريطانيّة نحو مؤتمر الخريجين غاضباً ولم تكن لتستحق كلّ ذلك التّهديد والوعيد لولا أنّها نظرت إليه في هذا الإطار الأشمل للصراع، ولولا ذلك لما اعتبرت المساهمة المصريّة للتعليم في السُودان تغلغلاً على الرّغم من أنّ مصر ظلّت تصرف على حكومة السُودان نفسها في السُودان منذ العام 1898. على كل، لم تمض الإدارة البريطانيّة في اتّجاه اتّخاذ أيّ إجراءات ضد المؤتمر. ويقول البروفيسور محمد عمر بشير إنّ الإدارة البريطانيّة لم تقابل تزايد نفوذ المؤتمر ومسلكه الودي تجاه مصر ومحاولاته للانغماس في العمل السياسي بالترحاب، ولكن أي محاولة من جانبها لردع ذلك النّشاط كان سيؤدي إلى مزيد من المعارضة في الوقت الذي كانت الإدارة البريطانية في أشد الحاجة إلى معاضدة المؤتمر لدعم المجهود الحربي لبريطانيا وحلفائها[26].

ويقول الدُكتور فيصل عبدالرحمن علي طه، إنّ الإدارة البريطانيّة خلصت إلى أنّ الإجراء الذي يتعيّن اتخاذه لمعالجة الأوضاع، يجب أن يوجه لتقوية المعتدلين مثل ميرغني حمزة وعبدالماجد أحمد، داخل حركة المؤتمر وتشجيع الرّأي العام الموالي للحكومة خارج المؤتمر. وخلصت الحكومة كذلك إلى أنّ الإجراء الذي سوف يتّخذ ينبغي أن يتجنّب تدمير المؤتمر أو شق حركة الخريجين بشكل دائم حتى لا يسفر عن ذلك نشوء نواة معارضة من الشّباب قد تتعزّز السّيطرة عليها من قبل العناصر المعتدلة المتعارضة مع الحكومة[27].

سارت الأمور كما تأمل الإدارة البريطانيّة، إثر فوز أنصار السّيد عبدالرّحمن المهدي على أغلبية المقاعد في المؤتمر عقب استقالة اللّجنة التّنفيذيّة في أغسطس 1940، وإجراء انتخابات جديدة في 9 يناير 1941، وقد حصل أنصار السّيد عبدالرّحمن على 44 مقعداً في الهيئة السّتينية للمؤتمر وعلى معظم مقاعد اللّجنة التّنفيذيّة. لقد جرت الانتخابات على أساس التّحالفات الّتي قامت بين الخريجين والطّوائف الدّينيّة، فقد وقف أنصار السّيد علي وكبار الخريجين في جانب، بينما وقف شباب الخريجين وأنصار السّيد عبدالرّحمن في الجانب الآخر، وقد كانت العلاقة بين الطّائفتين في ذلك الوقت تمر بحالة من التّوتّر، فخلال الأشهر الأولى من 1940، كان شباب الختميّة يجوبون شوارع الخرطوم وأمدرمان ويردّدون هتافات موالية للسيد علي الميرغني ومعادية للسيد عبدالرحمن المهدي. وقد دفعت تلك الأحداث بالسيد عبدالرّحمن إلى إنشاء تنظيم شباب الأنصار.

انعكس الخلاف بين الطّائفتين على مؤتمر الخريجين، فعندما دعا أنصار السّيد عبدالرّحمن المهدي والشّباب المتحالف معه في أغسطس 1940، إلى قيام جبهة وطنية عريضة تضم الخريجين والطّوائف وزعماء العشائر والأعيان، لم تحظ الفكرة بتأييد السّيد علي الميرغني، وبإيعاز منه نشرت صحيفة "صوت السّودان"، مقالاً جاء فيه أنّه لا يوجد في السّودان قادة سياسيون وأنّ القادة الدّينيين لا يمكن أن يكون لهم شأن بالمؤتمر أو بالجبهات الوطنيّة[28].

وعندما طرح في لجنة المؤتمر وهيئته السّتينية اقتراح بمنح الرّئاسة أو العضويّة الفخريّة للزعماء الدّينيين، عارض ذلك كبار الخريجين وبعض أنصار السّيد علي والأبروفيون ودعوا إلى أن يقف المؤتمر بمنأى عن الزّعماء الدّينيين وأن يلتزم الحياد حتى لا تتسرّب إليه مرّة أخرى الحزبيّة القديمة، وقد كان الخلاف حول هذه المسألة هو السّبب الحقيقي لاستقالة اللّجنة التّنفيذيّة للمؤتمر في نهاية أغسطس 1940، أي قبل إكمال دورتها[29].

وعلى كلٍّ، فقد فاز أنصار السّيد عبدالرحمن بالمؤتمر وأنتخب السّيد إسماعيل الأزهري رئيساً للجنة التّنفيذيّة للمؤتمر، وقد كان الأزهري ومجموعة من الخريجين -عرفوا فيما بعد بالأشقاء- قد تحالفوا مع أنصار السيد عبدالرحمن في انتخابات يناير 1941، وخلال تلك الدورة للمؤتمر وجهت كل الجهود إلى التعليم وتبنت اللجنة التنفيذيّة قراراً بإنشاء صندوق التّعليم على النّطاق الوطني وبدأت حملة التّبرعات والمهرجانات الدّاعمة للتعليم.

وقد كان في نفس ذلك العام 1941، تخوض قوات دفاع السُّودان إلى جانب القوات البريطانيّة والهنديّة معارك الحرب العالمية الثانية ضد إيطاليا على الحدود السُّودانية الأثيوبيّة، وقد كان ذلك أحد الأسباب الّتي دفعت الإدارة البريطانيّة في السُّودان إلى الامتناع عن اتّخاذ أيِّ إجراءات ضدّ المؤتمر على خلفية الخلاف بينها والمؤتمر حول عدد من الموضوعات، ولكن وبوصول المعتدلين إلى قيادة المؤتمر في 1941، والاتّجاه نحو التّعليم والقضايا الخدمية والاجتماعية تكون حدّة التوتر والخلاف قد خفّ بين المؤتمر والإدارة البريطانيّة.

وفي 1942، حدث ما لم تتوقّعه الإدارة البريطانيّة، فقد قدّم المؤتمر مذكّرة إلى الحكومة يطالبها فيها بتحديد موعد لتقرير مصير السُّودان والّتي عرفت فيما بعد بمذكّرة الخريجين. ففي ديسمبر 1941، فاز الأستاذ إبراهيم أحمد برئاسة اللّجنة التّنفيذيّة، وفي أبريل 1942، قدّم إلى الحاكم العام مذكّرة جاء فيها: (يشرّف مؤتمر الخريجين أن يرفع إلى فخامتكم بحكم وضعكم ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة الملك جورج السّادس وحكومة جلالة الملك فاروق الأوّل المذكّرة التّالية الّتي تعبّر عن تطلعات سكان السُّودان في الوقت الحالي: إنّ التّطورات في العالم وأحداث الحرب الحاليّة ألهمت الشّعوب برغبة شديدة لتأكيد العدالة الإنسانيّة وحرية الشّعوب، ولقد عبّر عن ذلك في تصريحات السّاسة البريطانيين وسجل في اتّفاقات القادة الدّيمقراطيين. وعليه، فإنّ المؤتمر يرفع هذه المذكّرة أملاً في أن تؤخذ في الاعتبار الّذي تستحقه ويتوقّع أن يرحب بها وأنّ المؤتمر واثق أنّ هذه المذكّرة تعبّر بصورة عن رغبات وتطلعات هذا القطر.

1. أن يصدر في أوّل فرصة ممكنة تصريح مشترك من الحكومتين البريطانية والمصرية يمنح السُّودان في حدوده الجغرافيّة حق تقرير المصير مباشرة بعد الحرب، وأنّ يؤمن هذا الحق بضمانات تؤكّد حق السُّودانيين في تقرير حقوقهم الطّبيعيّة مع مصر في اتّفاق خاص بين الأمّة المصريّة والأمّة السُّودانيّة.

2. تشكيل هيئة تمثيليّة للسودانيين لإجازة الموازنة والقوانين.

3. تشكيل مجلس عالٍ للتعليم يتكوّن من غالبيّة سودانيّة وتخصيص ما لا يقل عن 12٪ من الميزانيّة للتعليم.

4. فصل السُّلطة القضائيّة عن السُّلطة التّنفيذيّة.

5. إلغاء قانون المناطق المقفولة ورفع القيود الموضوعة على التّجارة والتّنقُّل للسودانيين داخل القطر.

6. إصدار تشريع يحدّد الجنسية السُّودانية.

7. وقف الهجرة فيما عدا الحدود المتّفق عليها في المعاهدة الإنجليزيّة المصريّة.

8. إنهاء عقد الشّركة الزّراعيّة للمشاركة الفعليّة في حكم البلاد، ويترتّب على هذا تعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسيّة في كل الفروع الرّئيسيّة للحكومة.

9. تنفيذ مبدأ رفاهية السُّودانيين وأولويتهم في الوظائف الحكوميّة كما يلي:

أ. منح السُّودانيين فرصة للمشاركة الفعلية في حكم البلاد ويترتّب على هذا تعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسيّة في كل الفروع الرّئيسية للحكومة.

ب. أن يقتصر التّعيين للوظائف الحكوميّة على السُّودانيين، وبالنظر إلى الوظائف الّتي من الضّروري أن يعيّن فيها غير سودانيين يجب أن تملأ بأشخاص يخدمون بعقود محدّدة ويُدرب السُّودانيون في هذا الأثناء لملء الوظائف عند انتهاء العقود.

10. تمكين السُّودانيين من استغلال موارد القطر التّجارية والزّراعية والصّناعيّة.

11. إصدار قانون يفرض على الشّركات والمحال التّجارية الالتزام بحفظ نسب معقولة من وظائفها للسودانيين.

12. إلغاء الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد مناهج التّعليم بين الشّمال والجنوب.

هذه هي المطالب الّتي إذا ما استجيبت لها نعتقد أنّها ستلبي رغبات السُّودانيين في الوقت الحاضر، وأنّ المؤتمر يتطلّع لمساعدتكم ويأمل أن يُحظى بما يفيد موافقتكم عليها والشروع في تنفيذها[30]. وقد تضافرت أسباب وظروف شتى لحفز المؤتمر على تقديم المذكرة للحكومة في 13 أبريل 1942، أهمها:

1. ميثاق الأطلنطي الّذي أصدره في 14 أغسطس 1941، ونستون تشرشل؛ رئيس وزراء بريطانيا والرّئيس الأمريكي؛ روزفلت، بعد اجتماع عقداه على ظهر سفينة حربيّة في عرض المحيط الأطلنطي، وقد تضمّن الميثاق المبادئ الّتي تؤمّن للبشرية مستقبلاً بعد الحرب، وكان من بين هذه المبادئ احترام حق الشّعوب في اختيار شكل حكوماتها واسترداد الأمم الّتي غلبت على أمرها لحقوقها وحكوماتها الحرّة.

2. الشُّعور الوطني القوي الّذي أثارته في السُّودان بعثة استافورد كربس زعيم مجلس العموم البريطاني وعضو وزارة الحرب البريطانية إلى الهند للتباحث مع قادتها في أمر استقلالها، وقد مرّ كربس بالخرطوم في رحلة الذّهاب وتوقّف بالخرطوم في رحلة العودة واجتمع باثنين من الصّحفيين السُّودانيين في 15 أبريل 1942، كما اجتمع في 16 أبريل 1942، بدقولاس نيوبولد السّكرتير الإداري.

3. البلاء الحسن لقوة دفاع السُّودان في الحرب ضد إيطاليا في شرق أفريقيا وكذلك الإعلان في 29 مارس 1942، بأنّ وحدات من قوة دفاع السُّودان ستتوجّه إلى ليبيا.

4. المقال الّذي نشر في "النّيل" في 26 مارس 1942، بإيعاز من السّيد عبدالرَّحمن المهدي نفسه ودعا إلى منح السُّودانيين حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة[31].

ومهما تكن خلفية المذكّرة والظُّروف الّتي جاءت بها، فإنّ الحاكم العام قد رفضها وكلّف السّكرتير الإداري للحكومة السّيد نيوبولد بالرّد على المؤتمر والّذي جاء فيه: (كلّفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أنّه اطّلع على مذكّرتكم ولاحظ أنّ كثيراً من مطالبكم تتعلّق مباشرة بوضع دستور السُّودان، وهذا الدُّستور المبني على اتفاق الحكم الثُّنائي لعام 1899، والمعاهدة الإنجليزيّة المصريّة لعام 1936 والمنفّذ بموجب التّشريعات الخاصة بذلك لا يمكن تغييره إلّا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي).

وأضاف نيوبولد قائلاً إنّ حكومة السُّودان غير مستعدة لمناقشتها أو مراجعتها مع أيّ مجموعة من الأشخاص، وعلى كلّ حال إذا ما قرّرت دولتا الحكم الثُّنائي في أي وقت مراجعة الاتّفاقيّة أو المعاهدة فإنّ حكومة السُّودان تأمل في استشارة الرّأي السُّوداني المسؤول وأنّ الحكومة على كلّ حال لن تتمكّن من منح وعود لأيّ هيئة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثُّنائي أو باسمها.

وأشار كذلك إلى مذكّرة السّكرتير الإداري السّابق قائلاً: (أيضاً لعلكم تذكرون أنّ السير أنقس جيلان في خطابه بتاريخ 22 مايو 1938، إلى رئيس مؤتمر الخريجين أوضح أنّه مستعد لاستلام مراسلات من المؤتمر في مواضيع كتلك الّتي تأتي ضمن حدود صلاحياته ولاحظ أنّ المؤتمر لا يزعم تمثيل أحد غير أعضائه، ويتوجّب عليّ أن أطلب منكم إعادة قراءة رسالتي لكم بتاريخ 30 أكتوبر 1940، وبخاصة الفقرة الثّانية وفيها أوضحت أنّ الزّعم بتمثيل كلّ السُّودانيين، فإنّ مؤتمر الخريجين لن يفقد فقط تعاون الحكومة، بل لن يكون له أمل في استمرار الاعتراف به، وبتقديمه المذكّرة والّتي هي موضوع هذه الرّسالة وبالعبارات الّتي وردت فيها، فإنّ المؤتمر وقع في هذين الخطأين اللّذين حذرته منهما، وفقد بالتالي ثقة الحكومة ولن تعود تلك الثّقة حتى يصحح المؤتمر مساره. وللأسباب أعلاه، فإنّ معاليه وجد نفسه غير قادر على قبول مذكّرتكم والّتي يعيدها لكم مرفقة بهذه الرّسالة)[32]..

وفي 2 مايو 1942، وزّع نيولد؛ السّكرتير الإداري، منشوراً إلى جميع حكام المديريات ورؤساء المصالح جاء فيه: (هذا لتوجيهكم إذا ما أشار مأموروكم، شيوخكم، أعيانكم، الأفندية، وآخرون... إذا أشاروا للمذكّرة أو إلى المؤتمر أو إلى مستقبله:

1. يجب أن تتفادوا مناقشة محتويات المذكّرة بأيّ طريقة أيّاً كانت حتي الاثنا عشر بنداً والّتي لا اعتراض عليها في حدّ ذاتها، ولكنّها ملوثة طالما ارتبطت بالمذكّرة وفي حدّ ذاتها ليست للنقاش، فقد أعطى معاليه ردّه وأرجعت المذكّرة وقفل الموضوع.

2. إنّ موقف الحكومة نحو المؤتمر أنّهم عن قصد وبعد تحذير مناسب فقدوا ثقتها وأن المسؤولية على عاتقهم الآن ليعبّروا عن حسن مقاصدهم بتعديل دستورهم وإعادة تنظيم آليتهم، بحيث يصبح تكرار مثل هذه الحادثة مستحيلاً ولتحقيق ذلك بطريقة تحفظ ثقة الحكومة يجب عليهم إقناع الحكومة:

أ. إنّهم سيتخلون عن الزّعم بأنّهم يتحدّثون باسم القطر كله.

ب. أن يتأكّدوا أنّ الاتّصالات المستقبليّة مع الحكومة ستمثل وجهة النّظر المعتبرة لغالبية أعضائهم وليس مجرّد اجتماع أو لجنة.

ج. أن يحصروا بياناتهم للحكومة علي الشّؤون الإدارية الدّاخليّة والشّؤون الاجتماعيّة عدا تلك المواضيع الّتي شكلت موضوعاً لاتّفاقات محدّدة مع الحكومات الأخرى.

د. إذا ما أبدوا رغبة صادقة لتصليح أوضاعهم وفقاً لهذه الخطوط، فلن ترفض الحكومة منحهم مساعدة معقولة والنّصح خلال تطورهم)[33].

واكتفت الحكومة –وكما هو واضح من تعليقها على المذكّرة– بلفت انتباه المؤتمر إلى التّجاوزات الّتي تعتقد الحكومة أنّها قام بها، وإلى تهديدها بوقف التّعامل وسحب الاعتراف. ويبدو من خطاب الحاكم العام السّير هدلستون إلى السّفير البريطاني في القاهرة أنّ الإدارة البريطانيّة لم تكن أمامها من خيارات سوى التّهديد والوعيد.

يقول الحاكم العام في تقريره للسفير البريطاني في 18 نوفمبر 1942، (أولاً: إنّني اتّفق بشكل عام مع تقديرك للوضع حسبما جاء في خطابك بتاريخ 11 أكتوبر 1942، إلى السّير الكسندر كادوجمان، وكيفما صارت الزّيادة في الشّعور الشّعبي السّوداني مقلقة، فإنّها بالتأكيد أفضل من تغلغل النّفوذ المصري، وفي الحقيقة إنّها المشروع الوحيد المضاد لهذا التّغلغل.

وأنا شاكر أيضاً لإشارتك بالطّريقة الّتي تحاول فيها وضع الحركة الوطنيّة السّودانيّة تحت نوع من السّيطرة غير القمعيّة وأنّ صعوبتنا الحالية هي في اجتياز الفترة الانتقاليّة والتي ربما تكون عاماً أو عامين أو ثلاثة قبل أن نتمكّن من إقامة مجلس استشاري سوداني محترم، وبالمقارنة فإنّه سيكون من السّهل إقامة مجالس مدن ومراكز ومديريات وستقدّم هذه المجالس دليلاً على حسن نوايانا بما يتعلّق بالشراكة الإنجليزية السّودانيّة).

ويضيف هدلستون: (ولكن بطبيعة الحال، فإنّ أنظار أهل الفكر السُّوداني ستتركّز تماماً على الحكومة المركزية حيث نعترف بوجود فراغ سوداني وأنّ الطّبيعة تمقت الفراغ، ولذلك ومن غير ترو دخل مؤتمر الخريجين في هذا الفراغ، ولكنّنا أزحناه منه برفق غير أنّه ينبغي ملء ذلك الفراغ، وإلى أن يتم ملؤه بهيئة تمثيلية من السُّودانيين المستنيرين ورفدها المحتمل بممثلين لمجالس المديريات وبضعة أعضاء من أعيان العاصمة، فإنّ كل ما نستطيع قوله هو أنّ المعتدين على هذا الفراغ سيقدّمون للمحكمة ثمّ نمضي في اتّخاذ إجراءات معيّنة مثل:

1. الإسراع في تخفيف العبء الوظيفي البريطاني في المصالح بتعيين سودانيين.

2. تطوير المدارس في مرحلة ما بعد الثّانوي.

3. زيادة استخدام السُّودانيين في لجان وهيئات الحكومة المركزيّة، إذ إنّ هذه اللّجان مكونة كلياً من موظفين بريطانيين.

إنّ خطوات فعالة تتخذ الآن في هذه الاتّجاهات الثلاثة وسأقوم بتوضيحها لك في القاهرة). (34). وفيما يتعلّق بالوضع السّياسي للسودان قال هدلستون في تقريره: "وبالنسبة للحكم الثُّنائي فإنّ الاقتراح بأن تتلقى مصر برقة (في الجماهيرية الليبية الآن) في مقابل حقوقها في السُّودان اقتراح بارع وجذاب وإذا كان من الممكن إغراء مصر بقبول المبادلة فإنّنا سنسر لذلك غاية السُّرور، ولكنّني أخشى أنّ العلاقة التّاريخيّة مع السُّودان واعتماد مصر على مياه النيل سيجعل من موافقة المصريين أمراً غير محتمل على الإطلاق.

ويستطرد هدلستون، قائلاً: وبالمناسبة فإنّه قبل أن يتم التّوصُّل إلى اتّفاق في شأن هذه المسألة بين دولتي الحكم الثُّنائي فإنّه ينبغي استشارة الرّأي السُّوداني المسؤول لأنّ تعهداً مقيداً قد أعطي بمقتضى تفويض مني في رد السّكرتير الإداري المؤرّخ في 29 أبريل 1942، على مذكّرة المطالب التي رفعها مؤتمر الخريجين في 13 أبريل 1942، وتقرأ الجملة المتصلة بالموضوع كما يلي: إذا قرّرت دولتا الحكم الثُّنائي في أي وقت إعادة النّظر في الاتّفاقية أو المعاهدة فإن حكومة السُّودان ستأمل في استشارة الرّأي السُّوداني المسؤول وبالرّغم من أنّ هذا لم يكن تعهداً مقيداً، فإنّنا سنكون ملزمين باستشارة كبار السُّودانيين في شأن أي تغيير في مركز السُّودان. وفي هذا السّياق تتضح حاجتنا إلى مجلس استشاري[34].

لم نكن في حاجة إلى التّدليل على إصرار حكومة السُّودان لإبعاد مصر عن السُّودان بأيّ ثمن حتى لو كان ذلك الثّمن هو اقتطاع محافظة (برقة) من ليبيا وإعطاؤها لمصر بدلاً عن السُّودان، ولنفس تلك الأسباب قبلت الإدارة البريطانيّة احتجاجات ومذكّرات

مؤتمر الخريجين، وعلى الرّغم من أنّها قد أدانتها في الظّاهر، إلّا إنّها كانت تنظر إليها بإيجابية في نطاق الصّراع الأكبر مع مصر، وليس أدل على ذلك من القول إن تصاعد وتنامي المشاعر السّياسيّة الوطنيّة السُّودانية أفضل من التّغلغل المصري وأنّه أفضل مضاد لها. ولذلك رأت الإدارة البريطانيّة أنّه من الأفضل السعي لكسب ود المؤتمر وتسوية الأمر مع زعمائه، وترتّب على ذلك إرسالها لخطاب إلى اللّجنة التّنفيذية لتوضيح عدد من النّقاط منها: ليس للحكومة موقف معاد للمستنيرين من السُّودانيين، وقد اتخذت خطوات سريعة لزيادة مشاركة السُّودانيين على أن ذلك يجب أن لا يكون قاصراً على المؤتمر وحده، إذ لا يمكن الاعتراف علانية بالمؤتمر كأداة سياسية لأنّ عدداً كبيراً من أعضائه ينتمون إلى فئة الموظفين الحكوميين، ومن ثمّ فإنّ المشورة يجب أن تتم بصورة سرّية وشخصيّة[35].

اختلف أعضاء المؤتمر حول الرّد على خطاب الحكومة، واعتقدوا أنّه ليس هناك جدوى من الاستمرار في المفاوضات مع الحكومة، بينما ذهب آخرون ومنهم السّيد إسماعيل الأزهري إلى أنّه يجب أن يشير خطاب الرّد للسكرتير الإداري بكلّ وضوح إلى المطالب الّتي اشتملت عليها المذكّرة الأصلية للتأكيد على أنّ المؤتمر لا يقبل المساومة في مسألة تقرير المصير. ولما تسلّم السّكرتير الإداري الرّد في 24 أغسطس 1942، ردّ عليهم معبراً عن أسفه لأنّ المؤتمر ما زال مصراً على تمثيل كافة الأهالي في البلاد، وأنّ الحكومة على علم بمطامع السُّودانيين وأنّه لما كانت قد أعلنت من قبل عن نواياها فيما يختص بتحسين الأوضاع السّياسية للسودانيين فإنّها ترى أن لا جدوى من الاستمرار في تبادل المذكّرات[36].

وعلى إثر ذلك، برز على المسرح السّياسي بالسودان معسكران سياسيان أحدهما معسكر المعتدلين قاده السّيد إبراهيم أحمد، وكانوا يرون أنّه على الرُّغم من مسلك الحكومة اتّجاه المؤتمر إلّا إنّه ينادي باستمرار العلاقة بينهما، والمعسكر الآخر كان أكثر تطرُّفاً في موقفه وتزّعمه السّيد إسماعيل الأزهري، وكان يرى أنّه لا جدوى من الحوار مع الحكومة وأنّ الحاجة ملحة لمواجهة الإدارة البريطانيّة بصلابة وقوة وأنّ ذلك لا يتحقق بالطّبع إلّا بالإطاحة بقيادة المؤتمر الّذي يقوده المعتدلون برئاسة إبراهيم أحمد.

وهكذا فاز السّيد إسماعيل الأزهري برئاسة المؤتمر في انتخابات 1943، وقد تزامن ذلك مع شروع حكومة السّودان لتنفيذ أول خطط إشراك السُّودانيين في الحكومة المركزية، حيث أعلنت عن نيتها لتكوين مجلس استشاري لشمال السُّودان غير أنّ المؤتمر قد رفض وعلى الفور فكرة المجلس الاستشاري، وحذّر أعضاءه من الاشتراك فيه معلناً أنّ من يشترك فيه يفصل فوراً من المؤتمر.

في هذه الفترة، ظهر ولاء السّيد إسماعيل الأزهري نحو مصر وسافر في يوليو 1943، إليها لينقل إلى الحكومة المصرية موقف المؤتمر، وقبيل سفره إلى القاهرة زار السّيد عبدالرّحمن المهدي بمنزله بالعباسية وبلغه بنيته زيارة مصر ليخطر المسؤولين المصريين أنّ اتّجاه المؤتمر هو العمل على قيام حكومة سودانيّة تحت التّاج المصري[37]. وفور وصول أزهري إلى القاهرة استدعاه وكيل حكومة السّودان هناك وحذره من القيام بأيّ نشاط سياسي وبوجه خاص إلقاء الخطب السّياسيّة، وكان الأزهري وصحبه قد خلقوا انطباعاً عاماً في القاهرة بأنّهم موفدون من مؤتمر الخريجين في مهمّة سياسيّة[38].

تجاهل الأزهري تحذير وكيل حكومة السّودان بالقاهرة والتقى مع رئيس وزراء مصر -آنذاك- مصطفى النّحاس كما التقى عدداً من النّواب والشّيوخ والوزراء وتحدّث معهم عن مستقبل السّودان وتنسيق إجراءات التّخلّص من النّفوذ البريطاني في السّودان بعد الحرب العالميّة[39]. وفي 30 ديسمبر 1943، وعقب إلقاء النّحاس باشا؛ رئيس وزراء مصر خطاباً أشار فيه إلى أنّ السّودان ومصر أمّة واحدة نشرت جريدة "النّيل" وبإيعاز من السّيد عبدالرّحمن المهدي مقالاً طالبت فيه باستقلال السّودان عن كلٍّ من مصر وبريطانيا، واعتبر ذلك -أيضاً- رداً على زيارة الأزهري للقاهرة وإعلانه للوحدة تحت التّاج المصري. وفي دورة المؤتمر للعام 1944، فاز الأستاذ إبراهيم أحمد برئاسة مؤتمر الخريجين وتضمّن برنامج الدّورة عدّة بنود تعليميّة وثقافيّة واجتماعيّة، إضافة إلى إحياء مطالب المذكّرة الّتي قدّمت في 1942. وحاول المؤتمر خلال هذه الدّورة إلغاء قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري لشمال السّودان إلّا إنّه فشل في ذلك.

عاد الأزهري مرّة أخرى إلى رئاسة المؤتمر عقب فوزه الكاسح في انتخابات نوفمبر 1944، ومثل ذلك كما يقول الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه نهاية المؤتمر كمؤسسة قوميّة وبداية السّيطرة التّامة لجماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي أو جماعة الأشقاء على هيئة المؤتمر السّتينية ولجنته التّنفيذيّة[40]. قيّمت الإدارة البريطانية نتيجة الانتخابات التي جاءت بالأزهري مسيطراً على المؤتمر من زاوية الموقف الموالي لجماعة الأشقاء لمصر وعلى ضوء تصريحات الأزهري في يوليو 1943، في مصر، من أنّ المؤتمر يسعى إلى تحقيق الوحدة بين البلدين تحت التّاج المصري.

وقد عنى ذلك للإدارة البريطانيّة فشل استراتيجيتها القائمة على استيعاب الخريجين وتوجيههم نحو بريطانيا بعيداً عن مصر، وخشيت أكثر من ذلك أن تأخذ مصر موقف المؤتمر الموالي لها كتعبير عن رغبة الشّعب السّوداني، وكان ذلك يعني الإجهاض المبكر

للمجلس الاستشاري الّذي أرادت منه الإدارة البريطانيّة أن يكون وحده الممثل الشّرعي للسودانيين وأن يؤخذ برأيه عند التّفاوض بشأن السّودان بين دولتي الحكم الثّنائي. وهكذا ارتدت خطط الإدارة البريطانية إليها، فمؤتمر الخريجين الّذي نظرت الإدارة البريطانيّة إلى مواقفه المتحدية لها بأنّها أفضل من التّغلغل المصري وأفضل ترياق مضاد لها قد أصبح نفسه معبراً عن التّوجهات والاستراتيجية المصريّة في السّودان.

وكما سنرى لاحقاً، فقد وقع ما تخشاها الإدارة البريطانيّة، إذ أعلن المؤتمر عن إصدار قرار لصالح الاتّحاد مع مصر وأنّ مصر قد تمسّكت في المفاوضات الّتي جرت بعد ذلك بهذا القرار ودافعت به وقالت في المفاوضات: أعلن مؤتمر الخريجين في السّودان تأييده لوحدة مصر والسّودان، ونقترح الوحدة تحت التّاج المصري، فقال الإنجليز: هذا المؤتمر لا يمثّل حتى أغلبية الطّبقة المثقّفة في السّودان، وقد وقع المؤتمر في السّنوات الأخيرة تحت سلطان عصبة من المتطرّفين لا تمثّل إلّا نسبة ضئيلة من الشّعب السّوداني والسّودانيين الّذين يؤيّدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزن خمس سكان البلاد وعددهم ثمانية ملايين[41].

أدّت هذه التّطورات الأخيرة في مؤتمر الخريجين إلى انسحاب بعض منسوبيه خاصة الموالين للسيد عبدالرّحمن المهدي وترتّب على الانسحاب التّفكير في إيجاد إطار بديل للعمل السّياسي بعد أن وضح وتأكّد أنّ بعض الخريجين وبزعامة الأزهري وبدعم السّيد علي الميرغني يؤيّدون الوحدة مع مصر بأشكال مختلفة، وعلى ذلك توصل السّيد عبدالرحمن والموالون له إلى قرار إنشاء حزب الأمّة الّذي أعلن عنه في 31 مارس 1945.

ويقول السّيد الصّادق المهدي عن إنشاء حزب الأمة: "بينما كان الخريجون الاستقلاليون يفكرون في أمرهم بعد انشقاق مؤتمر الخريجين حول فكرتي الاستقلال والاتّحاد خطر على أحدهم وهو حسن عثمان إسحق، فكرة إنشاء حزب سياسي يدعو للاستقلال ويسمى حزب الأمة ورّحب السّيد عبدالرّحمن بالفكرة ووعد بوضع كل ثروته لهذه الغاية ووجّه بعرض الفكرة على السّيد علي الميرغني الّذي باركها[42]".

ولكن، وكما خطر للسيد حسن عثمان فكرة إنشاء حزب الأمّة، فقد خطر لخصومه -أيضاً- وعلى الفور أنّه صنيعة الإدارة البريطانيّة، وأشارت الصّحافة المصريّة إلى ذلك صراحة الأمر الّذي دفع حكومة السّودان للرد على تلك الاتّهامات وتوسّعت في شرحها لأسباب قيام حزب الأمّة بأكثر مما قاله السّيد الصّادق المهدي. ففي رسالة من السّكرتير الإداري لحكومة السّودان؛ السّيد جيمس روبرتسون إلى مساعد القنصل البريطاني في القاهرة جاء فيها:

1. يلور هذا الحزب في شكل جديد أفكار مجموعة من السّودانيين برزت عام 1926، بقيادة محرر جريدة "الحضارة" -آنذاك- السّيد حسين شريف، ورفعت شعار السّودان للسودانيين كرد فعل مباشر على أحداث 1924، وكانت هذه المجموعة معتدلة موالية للحكومة علماً بأنّها ظهرت تلقائياً دون إيحاء من الحكومة، وفي تلك السّنين الّتي استهجن فيها كلّ ما هو مصري لم يلعب هذا الحزب دوراً نشطاً في السّياسة إذ لم تكن هناك حاجة ماسة إلى معارضة منظمة ضد الدّعاوى المصرية، وبرحيل حسين شريف عام 1929، تشرذمت هذه المجموعة ولكن زمرة من الموظّفين والضّباط تبنوا فرادى شعارها إلى أن التقطته لاحقاً مجموعة الفجر بقيادة المرحوم عرفات محمد عبدالله، ولعب عرفات دوراً بارزاً في اضطرابات 1924، إلّا إنّه لم ينسق في البداية مع الدّعوات المصرية، حيث إنّه هدف إلى بناء تطلّعات السّودانيين على أسس وطنيّة إيجابيّة، وذلك قبل أن تحيّدهم عنها الدّعاية المصرية القوية عام 1924.

2. وبرحيل عرفات عام 1937، اختفت مجموعة الفجر ومجلتها، وفي خضم الخلافات الدّاخليّة، فقد المثقّفون مؤقتاً أهدافهم السّياسيّة إلى أن ظهرت لاحقاً ولكن بضبابيّة في مذكّرة المؤتمر عام 1942، على أنّ أكثر مظاهرة سلبيّة هي ظهور مجموعة موالية لمصر مرّة أخرى في عام 1944، بقيادة إسماعيل الأزهري الّذي اكتسح انتخابات المؤتمر في 1944، ببرامج تدعو إلى الوحدة مع مصر وأسهمت عوامل أخرى في سيطرة الأشقاء على لجنة المؤتمر التّنفيذية أهمها استقطابهم لتأييد الختمية، ولكن تأييدهم لمصر أزعج الوطنيين المعتدلين الّذين سعوا إلى حكم ذاتي من دون التزام مسبق بأيٍّ من دولتي الحكم الثّنائي وكان حزب الأمّة هو المعبّر عن هذا التّوجس والخوف.

3. ومن سوء الحظ أنّ الرّؤية حول الموضوع الأساسي (الانفصال)، مقابل نوع من الوحدة مع مصر، قد أصبحت غامضة نتيجة للتنافس الميرغني المهدوي، وقد شارك السّيدان في انتخابات المؤتمر الأخيرة عام 1944، بزجهم في صناديق الاقتراع عدداً من المؤيدين الجهلة الّذين لم يدركوا مطامع مصر ودورها في السّياسة السّودانيّة، وفي هذه الظّروف فاز (حزب الأشقاء- الميرغني)، الّذي نجحت دعايته في تخويف النّاخبين من عودة المهدية في ثوب جديد بقيادة وملكية السّيد عبدالرّحمن، وقد أسهمت حماقة ترويج بعض مؤيدي السيد عبدالرّحمن للملكية الّتي لم يسارع السّيد عبدالرّحمن بنفيها عن نفسه وأسلوب حياته الملوكي، مساهمة فعالة في هزيمة المهدويين؟ إذاً، فالقول إنّ حزب الأمّة قد نشأ كرد فعل على دعاية الأشقاء يشكل نصف الحقيقة، إذ إنّ إيحاءهم وإلهامهم كانا من المهدويين أنفسهم.

4. وقد تنبّه السّير نيبولد السّكرتير الإداري الرّاحل إلى ذلك حين أبدى مخاوفه من أن تدفع نزعات السّيد عبدالرّحمن (الانفصاليّة) وطموحاته الملكية الختمية إلى معسكر مصر، وبما أنّ السّيد علي كان مستعداً للذهاب إلى أيّ مدى لكبح جماح تطلّعات غريمه، فقد أدّى ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور حزب وحدوي، وقد أمل نيبولد بأن تستطيع الحكومة إقناع العناصر الواعية بين السّودانيين بتخفيف حدّة التّنافس بين السّيدين وتكوين جبهة متّحدة تركز جهدها على التّعاون مع الحكومة لتحقيق برامجها الرّامية إلى الحكم الذّاتي الدّاخلي دون الالتزام المسبق برؤية سياسيّة محدّدة، غير أنّ هذه الآمال قد ذهبت أدراج الرّياح لعناد السّيدين وعدم مقدرة الحكومة على التّأثير على أيٍّ من الطرفين.

5. إنّ مشكلتنا الرّئيسيّة هي أن حزب الأمّة مهما كانت دوافعه في صفنا ومؤيد لنا وأنّنا لا نود عرقلة جهوده مهما كانت اختلافاتنا مع وسائله وسبله غير أنّنا لا نستطيع أن نعلن ذلك علناً، فإن أهملناه أو أسأنا معاملته فربما يفقد شعبيته، وبالتالي نجد أنفسنا معزولين ولا أصدقاء لنا في ساحة الحسم الآتية لا محالة.

وعلى الجانب الآخر، أحدث قيام حزب الأمّة في 1945، هزّة في أوساط الحركات ذات التّوجهات الموالية لمصر وهي:

1. جماعة الاتّحاديين الدّومنيين الّتي أعلن تكوينها في أكتوبر 1944.

2. جماعة الأحرار الّتي تكونت في ديسمبر 1942، وأعيد تكوينها في سبتمبر 1944 وكانت تدعو إلى اتّحاد كونفدرالي مع مصر، ثمّ انقسمت فيما بعد إلى أحرار اتّحاديين وأحرار استقلاليين.

3. جماعة القوميين وهم أصلاً جماعة الهاشماب وكانوا استقلاليي النزعة، ولكن مبادءهم في أكتوبر 1944، كانت تدعو إلى نوع من الاتحاد مع مصر.

4. جماعة الأشقاء والتي كانت أهم التيارات الاتحادية وهي التي كونت حزب الأشقاء وكانت وسطاً بين الدعوة إلى الوحدة الاندماجية مع مصر والاتحاد الفدرالي معها[43].

لم تحاول الجماعات الاتّحادية تنظيم نفسها في حزب سياسي، كما فعل الاستقلاليون وقد وجدوا من مؤتمر الخريجين وخصوصاً بعد أن انسحبت منه جماعة السّيد عبدالرّحمن المهدي، إطاراً سياسياً للعمل من خلاله، وقد حاولوا من خلال المؤتمر الدّفع بقضية الوحدة إلى الأمام، وظلّ الوضع السّياسي للتيارات الاتّحادية هكذا إلى أن قام اللواء محمد نجيب بتوحيدها في حزب سياسي واحد عام 1952، كما سيرد ذلك لاحقاً.

إذاً، لم تستمر الحركة الوطنيّة السُّودانية ممثلة في مؤتمر الخريجين طويلاً، إذ إنّه وفي أقل من 5 سنوات انشق إلى تيارين أو حزبين أحدهما استقلالي والآخر اتّحادي، وهو الانقسام الثّاني للحركة الوطنيّة، حيث كان الإنقسام الأوّل في الفترة من (1919–1924)، حين انقسمت الحركة إلى تيار موالٍ للإدارة البريطانية ومتفق معها في توجهها السّياسي نحو مستقبل السُّودان، بينما أفرز الإنقسام الثّاني تياراً موالياً لمصر ومتّفقاً معها في التّوجه السّياسي بشأن السُّودان أيضاً.

ولا يسعنا سوى القول، إنّ الانشقاق الثّاني ما هو إلّا امتداد للأول، ويقودنا ذلك إلى القول، إنّ تأثير القوتين المتصارعتين حول مستقبل السُّودان قد ألقيا بظلالهما على الحركة الوطنيّة السُّودانيّة، وأصبح من المستحيل في ظلّ تلك القوتين قيام حركة وطنيّة مستقلة عنهما وكان ذلك هو المأزق الواقعي والتّاريخي الّذي وجدت فيه الحركة الوطنيّة نفسها دون رغبة منها أو قدرة لتغييرها، وقد صبغ ذلك الانقسام الحياة السّياسيّة في السُّودان بأكملها منذ ذلك الوقت وحتى ما بعد الاستقلال.

هوامش الفصل السادس

(1) الحركة السياسية السودانية الصراع المصري البريطاني بشأن السودان، مصدر سابق، ص78-79.

(2) نفس المصدر، ص78.

(3) نفس المصدر، ص77.

(4) استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية مصدر سابق، ص221.

(5) الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان مصدر سابق، ص109-110.

(6) نفس المصدر، ص110.

(7) نفس المصر، ص110.

(8) نفس المصدر، ص110.

(9) نفس المصدر، ص110.

(10) استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص223

(11) الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان، مصدر سابق، ص107-108.

(12) معالم الحركة الوطنية السودانية، مصدر سابق، ص249.

(13) معالم الحركة الوطنية السودانية، مصدر سابق، ص449- 500

(14) استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص226.

(15) الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان، مصدر سابق، ص122.

(16) نفس المصدر، ص125.

(17) نفس المصدر، ص123.

(18) نفس المصدر، ص126.

(19) نفس المصدر، ص128.

(20) نفس المصدر، ص128.

(21) جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919 - 1939، ترجمة هنري رياض، دار الثقافة، بيروت، 1972، ص211.

(22) الوثائق البريطانية عن السودان 1940- 1956، المجلد الأول، 1940- 1944، تحرير محمود صالح عثمان صالح، ص31- 32

(23) نفس المصدر، ص25- 26.

(24) نفس المصدر، ص25- 26.

(25) نفس المصدر ، ص27 .

(26) تاريخ الحركة الوطنيّة السُّودانية 1900-1969 ، مصدر سابق ، ص208 .

(27) الحركة الوطنيّة السُّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص127 .

(28) نفس المصدر ، ص131 .

(29) نفس المصدر ، ص131 .

(30) الوثائق البريطانية عن السُّودان ، المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص 75-76 .

(31) الحركة السِّياسيّة السُّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، ص 140-141 .

(32) الوثائق البريطانيّة عن السُّودان ، المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص 76-77 .

(33) نفس المصدر ، ص82-83 .

(34) نفس المصدر ، ص79-96 .

(35) نفس المصدر ، ص96 .

(36) نفس المصدر ، ص213 .

(37) استقلال السُّودان بين الواقعية الرُّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص244 .

(38) الحركة السِّياسيّة السُّودانيّة الصّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص166 .

(39) نفس المصدر ، ص166 .

(40) نفس المصدر ، ص177

(41) مصر والسُّودان ، الانفصال ، مصدر سابق ، ص13 .

(42) استقلال السُّودان بين الواقعيّة والرُّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص260 .

(43) نفس المصدر ، ص259 .

القسم الخامس

الصراع بين الإدارة البريطانية في السودان والحكومة البريطانية حول مصير السودان 1946-1952



الفصل الأول

التحضير لمفاوضات 1946 استراتيجيات قطع الطريق

عندما وقّعت بريطانيا ومصر معاهدة الصّداقة والتّعاون في 1936، تمّ الاتّفاق على أنّ يكون أجل المعاهدة عشرين عاماً، ويتم مراجعتها بعد انقضاء 10 سنوات أيّ في 1946. وقلنا -أيضاً- أنّ معاهدة 1936، قد خيّبت ظنون الإدارة البريطانيّة في السُّودان الّتي كانت تعتقد أنّ بريطانيا تشاركها الرّأي والموقف السّياسي تجاه مصر، ولكن الّذي حدث كان عكس ذلك إذ قامت بريطانيا نفسها بإجهاض قرارات حكومة السُّودان الّتي اتُّخذتها عام 1924، عقب مقتل السّير لي ستاك، وسمحت بعودة مصر شريكاً في الحكم الثّنائي بعد أنّ كانت قد أبعدت من السُّودان على خلفية تلك الأحداث.

وضعت حكومة السُّودان مفاوضات 1946، نصب أعينها لأنّها على إدراك تام أنّ مصر ستطلب في هذه المفاوضات السّيادة على السّودان، وأنّه ليس هناك ما يمنع بريطانيا من الموافقة على ذلك على الأقل قياساً بمفاوضات 1936، وكذلك على الموقف السّلبي البريطاني تجاه حكومة السُّودان منذ بداية الحكم الثّنائي 1898.

ونتيجة لذلك سعت حكومة السُّودان إلى قطع الطّريق مبكّراً أمام مصر حول موضوع السّيادة، وقبل حلول موعد المفاوضات وبالأخص منذ العام 1945، ضغطت حكومة السُّودان بشدة على الحكومة البريطانيّة لانتزاع قرار حول موضوع السّيادة على السُّودان قبل المفاوضات المقبلة في 1946. ونورد هنا ترجمة لبعض الوثائق المتبادلة بين حكومة السُّودان ووزارة الخارجيّة البريطانيّة تتضمّن المحاولات الّتي أشرنا إليها.

الوثيقة الأولى، مرسل من حاكم عام السُّودان إلى اللّورد كيلرن؛ مساعد القنصل البريطاني في مصر ونصه: (أوافق تماماً على آراء سيادتكم حول أهدافنا في السُّودان وحرصنا على استمرار الحكم الثّنائي فيه، غير أنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلّب مقاومة الدّعاية المصريّة وخلق رأي عام في السُّودان مؤيد لنا ولسياستنا الرّامية إلى تحقيق الحكم الذّاتي على أنّ لا نلتفت إطلاقاً إلى المشاغبين المصريين، ويتطلّب استقطاب السّودانيين خصوصاً المتعلمين منهم إلى جانبنا حرصاً وعملاً دؤوباً ويجب أنْ نذكر أنّ مؤتمر الخريجين لم يتّخذ حتى هذه اللّحظة موقفاً صريحاً مؤيّداً لمصر.

ولمّا كانت هناك اتّجاهات واضحة في بعض الدّوائر إلى الميل لأحد طرفي الحكم الثّنائي، فإنّ مصلحتنا تقتضي أنْ نشجّع الموالين لنا خصوصاً أنّ الدّعاية المصريّة تبذل جهوداً مكثّفة لنيل تأييد السّودانيين، مستخدمةً شتى الوسائل والسُّبل مثل مكتب الخبير الاقتصادي المصري في الخرطوم والدّعم السّخي للمدارس الثّانوية المصريّة في السُّودان واقتراح تشييد مستشفى مصري في السُّودان والتّدخُّل في خدمات الحجر الصّحي والدّعم المالي للعناصر الموالية لمصر.

وبينما تواصل مصر هذا النّشاط المكثّف، فإنّ الحكومة البريطانيّة لم توضّح حتى الآن صراحةً نواياها حول السُّودان رغم إنّني في خطبتي عند افتتاح المجلس الاستشاري وحديث السّكرتير الإداري؛ دوقلاس نيبولد، المذاع في مطلع 1944، قد أشرنا في افتتاح المجلس الاستشاري إلى هدف الحكم المحلي الذّاتي. لا نستطيع أنْ نكسب ونحافظ على تأييد الرّأي العام السّوداني لنا ولسياستنا إلّا إذا أفصحت حكومة بريطانيا صراحة عن رغبتها الأكيدة والمستمرة في دعم السُّودان وأهله. وقد فسّر السّودانيون صمتها الحالي وتجاهلها لهم بالاستعداد لمنح مصر تنازلات في السُّودان على حسابهم، مما أدّى إلى تراجع واضح في ولاء السّودانيين لبريطانيا.

كما أنّ هزيمة الدّعاية المصريّة والعملاء المصريين لا يتحققان بفرض القيود الصّارمة عليهم فحسب، بل لا بد من عمل جاد لاستقطاب الرّأي العام السّوداني إلى جانب بريطانيا ولن يتحقق ذلك إلّا برعاية مصالح السّودانيين، وهذا لم يتم للأسف حتى الآن، بل أنّ اقتراحك واقتراحي بهبة ماليّة بريطانيّة لكليّة غردون لم ينفذا حتى الآن، مما أضاع علينا فرصة نادرة، واقترح –أيضاً– أنّ يفتح المجلس البريطاني فرعاً له في الخرطوم ليسهم في بث الدّعاية البريطانيّة هناك).

وتقول وثيقة أخرى بالرّقم (FO 371/53287): «لا نستطيع أنْ نقدّر بدقة ردّة فعل السّودانيين في حالة نشوب أزمة بين مصر وبريطانيا حول السّودان، ولكن الدّعاية المصريّة النّشطة ستؤثّر فيهم لا محالة، وعليه فإنّ أفضل السّبل هي أنْ نتّخذ خطوات جادة قبل حدوث مثل تلك الأزمة لاستقطاب العناصر المؤيّدة لنا تشجيعاً لهم». وتنتهي الوثيقة إلى القول: «أمّا التّفكير باستخدام مياه النّيل وسيلةً للضغوط على مصر في حال نشوب صراع حاد معها، فيبدو أنّنا لن نتمكن من ذلك بصورة جدّية وفعالة، ذلك لأنّ تحويل مجرى النّيل يتطلّب وقتاً وإمكانات لا تتوافر لنا كما أنّه خلال الوقت الّذي يستغرقه فعل ذلك ستسوء الأحوال أكثر مما يتطلّب فرض عقوبات بريطانيّة عسكريّة وبحرية مباشرة ضد مصر. اعتقادي هو قد يكون من المستحسن فرض عقوبات على مصر دون أنّ يؤدي ذلك إلى توريط السّودان».

وتقول وثيقة أخرى عبارة عن مذكّرة من الحاكم العام؛ السّير هدلستون، إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 12 سبتمبر 1945 حول مستقبل السّودان: «هناك ثلاثة أسباب رئيسية تحتّم على الحكومة البريطانيّة أنّ تحدّد بوضوح وتعلن في أقرب وقت ممكن سياستها في السُّودان على المدى الطّويل، وهي:

1. أدّى تزايد وعي السّودانيين السّياسي ونمو طموحاتهم وتطلعاتهم إلى أنّ يكون لهم في المستقبل دولتهم الخاصة، وقد تزايد هذا بصورة ملحوظة خلال الحرب الّتي شاركوا في عملياتها العسكريّة إلى جانب بريطانيا متوقعين مكافأتهم على هذا النّشاط والولاء.

2. تطالب مصر بمكافأتها على مساندتها للأمم المتحدة خلال الحرب ومن أهم أهدافها الوحدة بين مصر والسُّودان الّتي طالما طالبت بها منذ أمد بعيد.

3. يمكن باتّفاق الطّرفين إعادة النّظر في معاهدة 1936، عندما يحين الوقت المحدّد لذلك في العام 1946. وقد أبدت مصر مسبقاً حرصها على ذلك ولا شك أنّها ستطلب مراجعة مسألة السُّودان المتحفّظ عليها حالياً».

وتقدّم الوثيقة شرحاً لبعض النّقاط الّتي أوردتها: «وللحديث بالتفصيل عن النُّقطة الأولى نذكر أنّ حكومة السُّودان والتزاماً بواجبها نحو السّودانيين ولصد الهجمة المصريّة على السّودان، قد شجّعت عن قصد نمو القوميّة السّودانيّة؛ فبماركة من الخارجيّة التزمت حكومة السُّودان علناً بالعمل على تحقيق الحكم الذّاتي للسودانيين متّخذة الخطوات التّالية في هذا الشّأن:

1. التطور المطّرد نحو سودنة كلّ وظائف الخدمة المدنية في السّودان.

2. تطوير الحكم المحلي في السّودان.

3. تكوين المجلس الاستشاري لشمال السّودان، وهو مؤسّسة سودانيّة تقدّم النُصح للحاكم العام».

وتتوسّع الوثيقة في شرح دور المثقّفين السّودانيين: «ومن الطّبيعي أنّ تتباين وجهات النّظر بين حكومة السُودان والمثقّفين السّودانيين بشأن سرعة تنفيذ هذه السّياسات، فبينما رأت الحكومة أنّها مقيّدة برؤيتها لتحقيق مصالح السّودانيين كافة زعم المثقّفون أنّهم وحدهم الّذين يتحدّثون باسم السّودانيين لتحقيق أمانيهم بالسرعة الفائقة لا البطيئة، وحقاً أنّ عدد المثقّفين لا يتعدى خمسة أو ستة آلاف من مجموع السّكان البالغ ستة أو سبعة ملايين نسمة، إلّا أنّ الحكومة لا تستطيع إظهار لامبالاتها تجاه رأيهم وإدانته، فمنطق هؤلاء يقول أنّه إذا تمكّنت قلة من كبار الأجانب في إدارة البلاد، فلم لا يكون ذلك ممكناً لمثل ذلك العدد من كبار الموظفين الوطنيين خصوصاً وأنّهم أبناء البلاد نفسها، أما قلة عددهم فيعزى إلى سياسة الحكومة التّعليميّة وليس من العدل أنّ يطلب من السّودانيين الانتظار إلى ما لا نهاية حتى تصحح الحكومة خطأها هذا».

وتمضي الوثيقة مضيفةً: «وكأقرانهم من الشّباب قاطبة فإنّ المثقّفين السّودانيين واثقون من أنفسهم ومعتدون بها ورافضون لأيّ نقد يقلّل من قدراتهم وإمكاناتهم أو أحقيتهم في تمثيل تطلّعات شعبهم، وسيقول هؤلاء إنّهم لن يتأهلوا إلى حكم بلادهم إذا لم توفر لهم الفرصة والمناخ لمحاولة ذلك، ومهما كانت الدّوافع البريطانيّة مقنعة في تأخير الحكم الذّاتي، فإنّ المثقّفين سيلجأون إلى مصر أملاً في تحقيق هذا الهدف بالسرعة المطلوبة ولنيل مساعدتها المادية لتطوير بلادهم وطالما أنّ السُودان عاجز بموارده الذّاتية عن تحقيق التّطوُر الاقتصادي والاجتماعي والتّعليمي المنشود، فإنّ مصر ستكون لأسباب سياسيّة على أهبة الاستعداد لتقديم العون اللازم».

وتخلص الوثيقة إلى أنّه: «وإذا ما رغبت بريطانيا في المحافظة على وضعها في السُودان فعليها إعلان نيّتها الواضحة بتحقيق الحكم الذّاتي في أقرب وقت ممكن وتقديم عون مالي للبلاد ليكون دليلاً على رغبتها الجادة في ذلك». وتستمر الوثيقة في شرح النقاط الأخرى قائلة: (أمّا النُقطتان الثّانية والثّالثة فيمكن النُظر إليهما معاً، ففي سبتمبر 1944، وبتفويض من الحكومة البريطانيّة أبلغ السّفير البريطاني بطريقة غير رسمية كلاً من النّحاس باشا رئيس الوزراء آنذاك، والملك فاروق إعلاناً تضمّن الآتي:

هناك إشارات متعدِّدة في الصّحافة المصريّة إلى أنّ بعض الدّوائر في مصر تتوقّع تغييرات جذرية في العلاقات بين مصر والسُّودان، ولكن على هؤلاء أنْ يتدبّروا ما نصت عليه الاتّفاقيّة (المصريّة– الإنجليزيّة)، بأنّ على دولتي الحكم الثّنائي رعاية مصالح السّودانيين وتطويرهم نحو الحكم الذّاتي وعلى الحكومة المصريّة أنّ تعلم جيّداً أنّ حكومة صاحبة الجلالة عازمة على تنفيذ واجباتها نحو السُّودان المنصوص عليها في الاتّفاقيّة (المصريّة الإنجليزيّة)، وأنّها لن تقبل أيّ تغييرات في الوضع الّذي نصّت عليه هذه الاتّفاقيّة إلى أنْ يتمكّن السّودانيون من التّحدُّث بثقة وكفاءة باسم بلدهم وستقابل بريطانيا أيّة محاولة مصريّة منفردة لتغيير الوضع الحالي بحزم قد يؤدي إلى تصفية النُّفوذ المصري في السُّودان كليّة، اللّهم إلّا حقها في مياه النّيل المنصوص عليه في اتّفاقيّة مياه النّيل).

وتقول وثيقة أخرى بالرقم (FO 371/53286): (لقد ورد في تنوير وزارة الخارجيّة للوفد البريطاني إلى مؤتمر سان فرنسيسكو عن الوضع في مصر والسُّودان، إشارة إلى أنّ الوعد المصري السّياسي القديم (بالاستقلال التّام)، ما زال قائماً بل وأنّه يشمل الوحدة بين مصر والسُّودان. وقد زعم أنّ هذا الوعد مطابق لمبادئ الأطلنطي، وبصرف النّظر عن صحّة هذا الزّعم أو عدمه فإنّه منافٍ للحقيقية، إذ أنّ السُّودان قد وصل إلى مرحلة الوطنيّة ويجب تركه لتقرير مصيره بنفسه وبحرية وقد لا يتضمّن ذلك الوحدة مع مصر، ولتحقيق الوحدة بين مصر والسُّودان لا بد من تعديل الاتّفاقيّة المصريّة الإنجليزيّة).

وعن الطّريق الّذي يجب أنّ تسلكه بريطانيا تقول الوثيقة: (إنّ موقف حكومة صاحب الجلالة من هذا الأمر واضح وبسيط إذ لا يوجد نص في هذه الاتّفاقية يقضي بإعادة النّظر فيها قبل ديسمبر 1946، وباتّفاق الطّريفين معاً، وعندئذ سيكون لحكومة صاحب الجلالة مطالبها الخاصة الّتي ستبلغها في ضوء التّغيرات الدّولية الّتي حدثت منذ 1936، ورغم أنّ مسألة السُّودان قد أبقي عليها في الاتّفاقية فالبند الثّاني منها ينص على أنّ هدف الإدارة البريطانيّة المصريّة المشتركة هو رفاهية السّودانيين وأنّ الإعلان أعلاه يتضمّن تفسيراً واحداً ومحدوداً لهذه المادة، حيث يؤيّد ويدعم سياسات حكومة السّودان.

فإن كان هذا الموقف يمثّل السّياسة البريطانيّة، فإنّ مصر لم تبلغ به رسمياً والسُّودانيون لا علم لهم البتة أنّهم على علم بسياسة وأهداف حكومة السُّودان الّتي تحظى برضاهم بصفة عامة، ولكنّهم يعلمون في الوقت نفسه أنّ الكلمة النّهائية عند حكومة صاحبة الجلالة الّتي يمكنها بالاتّفاق مع مصر تغير هذه السّياسة في أيّ وقت يتغيّر فيه تفسير المادة الثّانية).

وعن الاستراتيجيّة المطلوب اتّباعها تقول الوثيقة: (ولقد وصف السّفير البريطاني في القاهرة في فبراير 1945، الأهداف البريطانيّة في السُّودان بقوله إنّها تسعى في الأساس إلى المحافظة على وضعنا المتميّز في هذه المنطقة الاستراتيجيّة المهمّة ثمّ الاستمرار في سياستنا التّقليديّة الرّامية إلى مساعدة شعب متخلّف عبر حكومة رشيدة تسعى إلى تحقيق الحكم الذّاتي تدريجياً على أنّ تكون البلاد –حينئذ– راغبة في علاقات وثيقة معنا كما تؤمّن لهم في ذات الوقت إدارة رشيدة وتعبر هذه المقولة بصدق عن آراء وأهداف حكومة السّودان). وتخلص الوثيقة إلى توصية تقضي بإبعاد النّفوذ المصري، فتقول: (وعلى ضوء خبرتنا نوصي بتقليص النّفوذ المصري في السُّودان إلى الحدّ الأدنى. نعم، لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة إعلان كلّ ذلك صراحة ودون المخاطرة بإثارة أزمة كبيرة مع مصر، ولكن هل تنوي الحكومة تسجيل تفسيرها للمادة الثّانية كما ورد أعلاه بطريقة أو بأخرى).

وتتحدّث وثيقة أخرى بالرقم (FO 371/53298)، عن الموقف المصري المحتمل على ضوء هذه التّطورات وتقول: ترى مصر أنّ هدف سياسة تطوير السّودانيين نحو الحكم الذّاتي هو فصل السُّودان عن مصر وضمه إلى رابطة الشّعوب البريطانيّة (Commonwealth)، الأمر الّذي يتنافى مع سياستهم الوحدويّة وإنّ إعلان حكومة السُّودان لسياستها قد آثار شكوكاً مصرية عميقة، ولذلك فإنّ إعلان بريطانيا لسياستها نحو السُّودان قد يؤدي إلى أزمة جانبية مع مصر، وعليه فهناك خياران: إمّا أنّ تثير بريطانيا هذه الأزمة بإعلانها عن سياستها في السُّودان أو تنتظر مصر لتثير هذه الأزمة بمطالبتها رسمياً بالوحدة خلال المفاوضات المقبلة لإعادة النّظر في اتّفاقيّة 1936).

وتواصل الوثيقة القول: (إنّ الطّريق السّهل هو أنّ تغلق بريطانيا الأمر برمّته حتى 1956 برفضها الدّخول في مفاوضات إعادة النّظر في الاتّفاقيّة أو أنّ تخوف مصر بأنّها ستطالب بتغييرات جذرية في الاتّفاقيّة بيد أنّ تجاهل بريطانيا لإعلان نواياها نحو السُّودان قد يؤدّي إلى إضعاف نفوذها فيه بدرجة لا يمكنها من المحافظة على مصالحها في داخله، والسُّودانيون ككل الشّعوب يرغبون في نيل كل مطالبهم وهي تحقيق الحكم الذّاتي وإقامة علاقات وثيقة مع كلّ من مصر وبريطانيا أملاً في نيل مساعدتهما معاً، ولا شك أنّ السّودانيين يتطلّعون إلي علاقات وثيقة مع بريطانيا، ولكنهم لن ينتظروا تحقيق ذلك بالوعود فقط بل أنّ تلك الظّروف قد أرغمت وشجّعت بعضهم على الاتّجاه نحو مصر قبل فوات الأوان وهكذا فإنّ غموض الموقف البريطاني هو أحد أسباب الاندفاع نحو مصر).

وتخلص إلى: (تتمتّع مصر بطبيعة الحال بعلاقات وثيقة ومستمرة مع السُّودان جغرافياً وعرقياً ولغوياً ودينياً واقتصادياً. وعليه، فإنّ بريطانيا في موقف أضعف في سعيها إلى التّنافس مع مصر لنيل تأييد السّودانيين، ولذا فإن أريد لعلاقات بريطانيا أنّ تستمر وتسود، فيجب أنّ تعتمد فقط على تدريب السّودانيين لنيل الحكم الذّاتي في المستقبل وإقامة إدارة رشيدة في البلاد، فالسُّودانيون يعتبرون ذلك هو الحد الأدنى لالتزامات بريطانيا نحوهم، بل سيكون أساساً متيناً للعلاقات بين البلدين، والرّاجح أنّ مشاعر السّودانيين ضد النّفوذ البريطاني ستتفاقم خلال المسيرة نحو الحكم الذّاتي والاستقلال وسيسدل السّتار بفوز السّودانيين في معركتهم لنيل حريتهم من السّيطرة الأجنبيّة، وإنّ إدارة 45 سنة لم تنجح في تحويل السّودانيين إلى أفارقة إنجليز (Black English men) بل ولن يتحقق ذلك بـ25 سنة إضافيّة من الإدارة البريطانيّة للبلاد، كما أنّ طبيعة حكمهم الذّاتي وقيمهم ستظل شرقيّة في الأساس، وأن توجههم القومي سيكون عربياً وشرق أوسطياً، وأنّ التّوجه والتّقاليد المشتركة لعبت دوراً كبيراً في ربط شعوب رابطة الشّعوب البريطانيّة).

تعكس هذه الوثائق والمذكّرات والمرسلة من حكومة السُّودان إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة تخوُّف حكومة السُّودان من المفاوضات المقبلة بين بريطانيا ومصر حول مراجعة اتفاقيّة 1936، وكما هو واضح فقد حاولت حكومة السُّودان انتزاع موقف بريطاني واضح بشأن السُّودان وهو الاعتراف بالمضي نحو الحكم الذّاتي تمهيداً للاستقلال. ومن جانبها لم ترد وزارة الخارجيّة على أيٍّ من مذكّرات حكومة السُّودان وفضّلت أنّ توَجّل الموضوع إلى ما بعد الوصول إلى اتّفاقيّة مع مصر حول شكل العلاقات الثّنائيّة بينهما وحول الحصول على القواعد العسكريّة في قناة السّويس، واعتبرت أنّ إثارة موضوع السُّودان قبل المفاوضات من شأنه أنّ يعقّد المفاوضات في الجانب المتعلّق بمصر.

وفي هذه الأثناء، طلبت الحكومة المصريّة من الحكومة البريطانيّة رسمياً في 20 ديسمبر 1945، بدء المفاوضات حول اتّفاقيّة 1936. واشتملت المذكّرة المصريّة على نقطتين هما: إخلاء القوات البريطانيّة من القاهرة ووحدة وادي النّيل، وكانت بريطانيا تنظر إلى وجودها العسكري في مصر بأنّه ضروري ليس من أجل الدّفاع عن مصر فقط، ولكن للعالم الغربي بصورة عامة. وكان لبروز ملامح الحرب الباردة وتنامي العداء السّوفيتي الدّور الأكبر لدفع بريطانيا للدخول مع مصر لمراجعة اتّفاقية 1936 من أجل المصالح العسكرية. وكان الاهتمام الأوّل بالنسبة لوزير الخارجيّة آيرنست بيفن في أيّ مفاوضات أو اتّفاقيات هو موضوع الأمن القومي للشرق الأوسط ولضمان حصول بريطانيا على التّسهيلات العسكريّة الاستراتيجيّة في مصر، أمّا السُّودان فيعتبر ذا أهمية ثانوية لها.

وفي نفس الوقت، اتّجهت حكومة السّودان بعد أنّ فشلت في الحصول على ردّ واضح من الخارجيّة البريطانيّة حول مقترحاتها إلى استراتيجيّة أخرى وهي تقييد المفاوضات بشأن السّودان باستشارة السّودانيين، بمعنى أنّ لا يقرّر الطّرفان المتفاوضان لوحدهم مصير السّودان. وبناءً على ذلك، وفي نوفمبر 1945، وعد السّكرتير الإداري لحكومة السّودان؛ روبرتسون المجلس الاستشاري لشمال السّودان بأنّه سيستشير السّودانيين في وضعهم المستقبلي عند إعادة التّفاوض مع مصر حول اتّفاقيّة 1936، وفي نفس الوقت سعى مع الحاكم العام؛ هدلستون للحصول على موافقة بريطانيا حول مبدأ استشارة السّودانيين.

وفي ديسمبر 1945، كرر هيكتور ماكيني؛ وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة للبرلمان الالتماس الّذي سبق وأن تقدّم به روبتسون حول مبدأ استشارة السّودانيين ووافق البرلمان على ذلك، فأصبح المبدأ إلزاماً لوزارة الخارجيّة. وكان لحكومة السّودان تنظيم جيّد وصوت مسموع ونافذ لفرض حقوق الاستقلال ورفاهية السّودانيين في لندن. ويضم البرلمان الإنجليزي أكثر من عضو سبق له العمل في حكومة السّودان، إلى جانب عناصر أخرى كثيرة مؤيّدة لها وللقضية السّودانيّة كما سنرى ذلك لاحقاً.

واستناداً إلى ذلك، أجرى روبتسون لقاءً مع صحيفة مصريّة صرّح فيه بعزم حكومة السّودان على استشارة السّودانيين عن وضعهم المستقبلي، وقال أنّه سيكون هناك استفتاء للسودانيين ليقرروا مصيرهم إلّا أنّه عاد وقال أنّ الاستفتاء لن يكون متاحاً لأنّ عدداً كبيراً من السّودانيين لا يعرفون اللّغة العربيّة وأنّ عدداً آخر منهم لم يسمعوا حتى الآن بمصر أو إنجلترا، وبدلاً عن ذلك، قال روبتسون، أنّ حكومة السّودان ستستشير جهات معينة تمثّل الرّأي العام السّوداني.

أثارت تصريحات روبتسون غضب السّفارة البريطانيّة في القاهرة وكتب السّفير اللّورد كليرن إلى حاكم عام السّودان هدلستون محتجاً على إشارات السّكرتير المدني روبتسون قائلاً له أنّ تلك التّصريحات غير مستساغة لدى المصريين، وطلب منه أنّ توقف حكومة السّودان سياساتها الّتي تثير الاضطرابات للقنصلية في مصر. وقد كان لمسألة استشارة السّودانيين في وضعهم المستقبلي أهمية قصوى لكلّ من السّكرتير المدني روبتسون والحاكم العام هدلستون، وفي اعتقادهما، فإنّ تلك الاستشارة يجب أنّ تكون بمثابة القاعدة الأساسيّة للمفاوضات المقبلة، واستناداً إلى ذلك وضع هدلستون مذكّرة شاملة في هذا الخصوص بعنوان مستقبل السّودان، ركّز فيها بصفة أساسيّة على مسألة استشارة السّودانيين، حيث حدّد الجهات الّتي يمكن استشارتها بأنّها هي:

المؤسسات الدّستورية في السّودان، ومجالس الأقاليم، والمجلس الاستشاري لشمال السّودان، والخريجون، والمؤتمر العام للخريجين، والسّيد الإمام عبدالرّحمن المهدي، والسّيد علي الميرغني، والغرفة التّجارية في الخرطوم، بالإضافة إلى حكام المديريات الجنوبيّة الّذين سيكلّفون باستطلاع الرّأي العام الجنوبي. وقال هدلستون أنّ هؤلاء هم الّذين يمكن استشارتهم وليست هناك طريقة أخرى لاستشارة غيرهم إذ أنّه سيكون مستحيلاً[1].

هدف هدلستون من هذه المذكّرة بالإضافة إلى تقييد المفاوضين بعدم تجاوز السّودانيين فيما يتعلّق بمصيرهم، إلى رسم السّياسة الحاليّة والمستقبلية للسودان أيضاً، وكان يرى أنّه من الضّروري المضي في سياسة استكمال التّطوُر الدّستوري في السُّودان وتأسيس أمّة سودانيّة قوية تستطيع أنْ تقف على قدميها، وللوصول إلى هذا الهدف رأى هدلستون أنّ على السّودانيين أنْ يفكّروا في:

1. الهدف النّهائي الّذي يمكن تحقيقه.

2. المؤسّسات والمنظّمات الّتي يجب إنشاؤها خلال فترة تدريب السّودانيين وخاصة من الّذين يحق لهم تدريب وتأهيل السّودانيين.

وبالنسبة للهدف النّهائي الّذي يجب أنّ يختاره السّودانيون لمستقبلهم؛ أورد هدلستون 4 اقتراحات بمثابة موجّهات تمكّنهم من الاختيار وهي:

1. سودان مستقل بالكامل.

2. سودان متّحد مع مصر بالكامل ويعتبر محافظة مصريّة.

3. حكم ذاتي سوداني متّحد مع مصر بشكل من الأشكال وتحت التّاج المصري.

4. حكم ذاتي سوداني بأحد أشكال الارتباط مع بريطانيا عبر الكومنولث.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلّق بالمستقبل وبالوضع الحالي والمستقبل القريب للسودان قدّم هدلستون -أيضاً- تصوراً لما ينبغي أنّ تتبع من سياسات، مقترحاً عدداً من الخيارات هي:

1. التّطوير المستمر للسياسات الحاليّة لحكومة السُّودان وهي إنشاء الحكم الذّاتي وإنشاء السُّودان المستقل اقتصادياً بالإضافة إلى السّودنة التّدريجيّة لكلّ الوظائف الحكوميّة كلّما توفر السّودانيون الأكفاء.

2. استمرار سياسات الحكم الثّنائي بعد أنّ يتم تعيين عدد مقدّر من المصريين في محل البريطانيين لكلّ الوظائف في حكومة السُّودان بمعنى أنّ يكون الحكم الثّنائي ثنائياً حقيقياً.

3. إزاحة مصر كطرف شريك من الحكم الثّنائي على أنّ يعوّض في ذلك بتعيين المصريين في المناصب السّياسيّة العليا بدلاً عن البريطانيين العاملين فيها.

وتعليقاً على مذكّرة هدلستون، أدلى القنصل البريطاني في مصر إلى وزير الخارجيّة؛ بيفن، ببعض الملاحظات في 11 مارس 1946، قال فيها أنّ المصريين حتماً سيعتبرون إجراءات استشارة السّودانيين المقترحة من حكومة السُّودان بأنّها ستكون مزيّفة وغير حقيقيّة، وأبدى القنصل نفسه شكوكه حول مدى صحة مثل هذه الاستشارة، وقال أنّ أيّ استشارة في دولة متخلفة معروف أنّها غير حقيقيّة، وأضاف قائلاً أنّه وفي حالة السُّودان ستكون عدم الحقيقة مركّبة من جهة استحالة استشارة الجنوب ذي الطّابع القبلي. ومن جهة أخرى بسبب إدارة حكومة السُّودان لمشروع الاستشارات[2].

ردّت بريطانيا رسمياً على الطّلب المصري حول التّفاوض لمراجعة اتّفاقيّة 1936. وفي 26 مارس 1946، قال وزير الخارجيّة؛ إيرنست بيفن، في بيان ألقاه أمام مجلس العموم، أنّ حكومته تنتظر بابتهاج اليوم الّذي يصبح فيه السّودانيون قادرين على أنّ يقرّروا الوضع السّياسي الّذي يريدونه لأنفسهم في المستقبل. وقال كذلك أنّه ليس للحكومة البريطانيّة من غرض في السُّودان سوى رفاهية السّودانيين الحقيقيّة. وقد أعلنت الحكومة المصريّة هذا المبدأ –أيضاً– في معاهدة 1936، ولا يمكن تحقيق رفاهية السّودانيين إلّا إذا احتفظ في السُّودان بإدارة ثابتة، ثمّ أكّد بيفن تأييد الحكومة البريطانيّة للأغراض الّتي تتوخاها حكومة السُّودان وهي:

1. إيجاد الأنظمة الضّرورية للحكم الذّاتي كخطوة أولى في سبيل التّمتّع بالاستقلال آخر الأمر.

2. التّعجيل بتعيين السّودانيين في المناصب الحكوميّة العالية مع استشارة ممثلي السُّودان في هذا التّعيين.

3. رفع مستوى صلاحية جماهير الشّعب للحقوق المدنية الّتي ستتمتع بها.

وفي ختام بيانه قال بيفن، أنّ الحكومة البريطانيّة ترى إلّا تؤدي المفاوضات البريطانيّة المصريّة إلى إحداث تغيير في مركز السُّودان إلى أنّ يستشار السّودانيون بالطرق الدّستوريّة[3]. ولم يكن بيفن يدري أنّ تصريحاته هذه ستقف عقبة أمامه في مفاوضاته مع مصر وتؤدّي إلى إجهاضها وتحطيم سياساته بشأن تنظيم مسائل الدّفاع في الشّرق الأوسط كما سنرى.

على كلٍّ وعلى إثر الموافقة البريطانيّة، قرّرت الأحزاب السّودانيّة المشاركة في المفاوضات أنّ لا يتخلّفوا عنها كما حدث في السّابق حين تمّت مناقشة اتّفاقيّة 1936. وأعلن مؤتمر الخريجين الّذي يهيمن عليه السّيد إسماعيل الأزهري وحزب الأشقاء ذو التّوجهات الموالية لمصر والمدعوم كذلك من السّيد علي الميرغني، وكذلك حزب الأمّة والمجموعات الأخرى المناهضة للتوجُهات المصريّة بزعامة السّيد عبدالرّحمن المهدي رغبتهم في إرسال ممثليهم إلى القاهرة للمفاوضات، الأمر الّذي تسبّب في ذعر حكومة السّودان والقنصل البريطاني الجديد في القاهرة[4].

وعلى الرّغم من أنّه كان هناك شبه إجماع على أهميّة إرسال وفد سوداني إلى مصر للاشتراك في المفاوضات، إلّا أنّه برزت خلال الاجتماعات والاتّصالات الّتي جرت بين الأحزاب وبين لجنة المؤتمر التّنفيذيّة الّتي كان يسيطر عليها حزب الأشقاء اختلافات في وجهات النّظر بشأن عدد من المسائل الجوهرية، فقد اختلف حول الأساس الّذي سيعمل بموجبه الوفد وهل يكون وثيقة الأحزاب المؤتلفة أم القرار الّذي أصدره المؤتمر في 2 أبريل 1945 بشأن تقرير المصير؟ وقد اتّضح أنّ لجنة المؤتمر التّنفيذيّة أو بالأحرى حزب الأشقاء، كان يريد أنّ يستأثر بأمر تشكيل الوفد دون أنّ يتقيّد بتمثيل الأحزاب أو حتى مجرّد الأخذ برأيها[5].

ومما يجدر ذكره، أنّ الخريجين وعلى خلفية تصاعد الانقسامات بينهم قرّروا في مايو 1945، إعداد ميثاق قومي تتّفق عليه جميع الفئات السّياسيّة المختلفة بشأن مستقبل السّودان، وقد تكوّنت لجنة لذلك عرفت بلجنة الأحزاب وأنهت أعمالها بالتّوقيع على اتّفاقيّة في 25 أغسطس 1945، وصارت تعرف بوثيقة الأحزاب المؤتلفة، وقد نصّت الوثيقة على المطالب الّتي سترفع للمؤتمر ليسعى لتحقيقها في أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السّلميّة المشروعة الّتي يرتضيها، وبالاستعانة بحكومة السّودان بقدر الإمكان لتحقيقها، وهي:

1. إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثّنائي بأنّ مهمّتهما العمل على قيام حكومة سودانيّة ديمقراطيّة حرّة في اتّحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا في أقصر وقت.

2. طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثّنائيّة والنّصف الآخر من ممثلي الطّبقة المستنيرة من السّودانيين يعيّنهم المؤتمر لوضع مشروع سودنة الإدارة الحكوميّة أي تولي السّودانيون مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن، بشرط أنّ تعطي الحكومة لهذه اللّجنة كلّ التّسهيلات اللازمة لأداء مهمّتها وأن تلتزم بتوصياتها.

3. المطالبة بإطلاق الحريات العامة كحرية الصّحافة والاجتماعات والتّنقّل والتّجارة في حدود القوانين الخاصة القائمة المقيّدة للحريات[6].

وعلى كلٍّ، تمّ تجاوز الخلاف حول تمثيل الأحزاب في وفد السّودان للقاهرة، ويبدو أنّ المساعي قد نجحت في حمل مؤتمر الخريجين على قبول تمثيل الأحزاب في الوفد المزمع إرساله، ففي 11 مارس 1946، حيث أبلغ محمود الفضلي بوصفه سكرتيراً لمؤتمر الخريجين سكرتيري الأحزاب بأنّ اللّجنة التنفيذيّة للمؤتمر أقرّت إرسال وفد على جناح السّرعة ليحمل مطالب البلاد، وهي قرار المؤتمر المدعّم بوثيقة الأحزاب. وأبلغهم كذلك أنّ لجنة المؤتمر أقرّت إشراك الأحزاب بعضو واحد من كلّ حزب، وطلب سكرتير المؤتمر من كلّ حزبٍ موافاته في أو قبل مساء الجمعة 15 مارس 1946، باسم العضو الّذي يختاره للاشتراك في الوفد. وعلى الرّغم من تمثيل الاستقلاليين في الوفد، إلّا أنّ حكومة السّودان لم ترغب في إرسال أيّ وفد سوداني إلى تلك المفاوضات. وكان روبتسون يعتقد أنّ وفد السّودان سيتسبب في الإضرار بموقف حكومة السّودان وأصرّ بالتضامن مع الحاكم العام هدلستون، أنّ الوفد لا يمثّل كلّ السّودان.

وكان هدلستون وقبل قرار الأحزاب الاتّحاديّة بالانضمام إلى حزب الأشقاء، قد أوصى السّفارة البريطانيّة في القاهرة أنّ تقنع الحكومة المصريّة أنّ تصدر قراراً بأنّها لا تريد من مجموعة الأزهري أنّ تأتي إلى مصر وكذلك أبرق روبتسون؛ مندوب حكومة السّودان في لندن المستر ميال قائلاً له يجب أنّ يؤكّد بأكثر ما يستطاع من الدّعاية والإعلان بأنّه ومهما كان انتساب الوفد أو بأيّ صورة وصف نفسه، فإنّه لا يمثل، وأكرّر لا يمثّل السّودان ككل[7].

ومضى هدلستون نافياً تمثيل السّودانيين، وأضاف: أنّ المؤتمر لا يمثّل حتى طبقة الخريجين، لأنّ أغلبهم يعملون لدى حكومة السّودان وأنّهم -أيضاً- لا يتحدّثون باسم النّظار والزّعماء الّذين يمثّلون لوحدهم 90٪ من السّودانيين في الشّمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الجنوب الّذي يمثّل 2/5 من جملة سكان السّودان لم يتم تمثيله على الإطلاق[8]. ولم يكتف السّكرتير المدني لحكومة السّودان؛ روبرتسون بالمراسلات وحدها، إذ غادر إلى القاهرة ووصلها في 9 أبريل 1946، والتقى في نفس اليوم برئيس الوزراء المصري صدقي باشا، وقال له أنّ وفد السّودان لا يمثّل سوى 10 آلاف فقط من جملة المتعلّمين السّودانيين البالغ عددهم 80 ألفاً.

وفي اليوم التّالي التقى بالسفير البريطاني في القاهرة، وقال له أنّ الخريجين لا يمثّلون البلاد غير أنّ السّفير كان يرى بدرجة من الدّرجات أنّهم يمثّلون على الأقل قطاعاً واسعاً من الفئة المتعلّمة في البلاد، واستطاع السّفير بذلك إقناع السّكرتير المدني روبتسون بضرورة إجراء اتّصالات غير رسميّة معهم.

وفي 12 أبريل 1946، تمّ تكليف أحد أعضاء السّفارة وهو الدّكتور أيريك برايد الّذي شغل في السّابق رئيس وحدة الخدمات الصّحية في حكومة السّودان وعضو مجلس الحاكم العام لدعوة قيادات وفد السّودان لحفل شاي في السّفارة ولمقابلة السّير ولتر سمارت مسؤول القسم الشّرقي في السّفارة.

وقال سمارت للوفد السّوداني، أنّه من الصّعوبة بمكان مشاركتهم في المفاوضات القادمة لأسباب عملية، وطلب منهم بدلاً عن ذلك التّعبير عن وجهات نظرهم مباشرة إلى حكومة السّودان في الخرطوم. وقال ترانس هانز أنّ الوفد عزّز قناعة السّفارة بأنّ الوفد ممثل للسودانيين بصورة أكثر مما يعتقده روبتسون، وإن السّبب الرّئيسي لقدومهم إلى مصر هو عدم ثقتهم في حكومة السّودان حول السّودنة[9]. وبالمقابل وأثناء ما كانت السّفارة البريطانيّة تبذل جهودها لاحتواء النّفوذ المصري على الوفد السّوداني كان المصريون أنفسهم يقومون بنفس الجهد على صعيد الاتّصالات الشّخصيّة والإعلام الّذي ظلّ يؤكّد أنّ وفد السّودان جاء مطالباً بالوحدة الكاملة.

ويبدو أنّه ونتيجة لهذه الضّغوط من الطّرفين ولموقف وفد السّودان الّذي جاء في بيان رئيس الوفد إسماعيل الأزهري تعرّض الوفد للانقسام في صفوفه، إذ ما لبث أنّ تطوّر إلى انسحاب الأحزاب الاستقلاليّة وعودتها إلى السّودان. ولقد كان السّيد إسماعيل الأزهري قد شرح مهمّة الوفد في البيان الّذي أصدره في 7 أبريل 1946، وجاء فيه المطالبة بإصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثّنائي بقيام حكومة سودانيّة ديمقراطيّة حرّة في اتّحاد مع مصر، وأنّ الحكومة السّودانيّة الحرّة هي الّتي تحدّد نوع الاتّحاد مع مصر إلى جانب القول أنّ الحكومة الحرّة ستدخل في تحالف مع بريطانيا على ضوء نوع الاتّحاد مع مصر[10].

قوبل بيان وفد السّودان عن مهمّته باستياء واستنكار من معظم الأحزاب والهيئات المصرية، ومن خلال الكتابة في الصّحف والخطب الّتي ألقيت في حفلات تكريم الوفد واتّصالات قادة الأحزاب المصريّة ببعض أعضاء الوفد، مورست على الوفد ضغوط شديدة ومتواصلة لتعديل بيانه والمطالبة بوحدة وادي النّيل واشتراك أبناء الجنوب والشّمال في

الحقوق والواجبات في نطاق الوطن الواحد[11]. وإزاء النّقد الّذي تعرّض له البيان الّذي أصدره وفد السُّودان في 7 أبريل 1946، قرّرت أغلبية الوفد تفهيم سياستها (على وضعها الصّحيح)، وان تصدر بياناً تنويرياً لأمّة وادي النّيل، وقد نشر البيان التّنويري في 11 أبريل 1946، واشتمل على النُقاط الآتية:

1. إنّ أساس تحقيق المطالب السّودانيّة هو جلاء الإنجليز جلاءً تاماً شاملاً سياسيّاً وعسكريّاً واقتصادياً عن وادي النّيل جميعه مصره وسودانه.

2. إنّ النّقاط الثّلاث الّتي جاءت في بيان 7 أبريل 1946، ما هي إلّا مسألة داخليّة تخص المصريين والسُّودانيين وحدهم، وقد قصد بها التّنظيم الدّاخلي وهي بلا شك لا تجئ إلّا بعد جلاء الإنجليز جلاءً تاماً.

3. مطالبة الوفد باشتراكه طرفاً ثالثاً في المفاوضات، فيها تأييد وتقوية للمفاوض المصري، فطالما أنّ السّودانيين ينادون بنفس مطالب المصريين في الجلاء التّام واستقلال وادي النّيل كلّه فسيكون الصّوت الّذي ينادي أقوى وأشد دوياً، وفضلاً عن هذا فإنّ هذه المطالبة تعد استجابة لوجهة نظر الحكومة المصريّة نفسها حين ذكرت في المذكّرة الّتي طلبت بها الدّخول في المفاوضات أنّ مسألة السّودان، يجب أنّ تحل على ضوء رغبات السّودانيين، وبهذه المطالبة يسارع السّودانيون إلى تلبية هذا النّداء من الحكومة المصريّة كي يبيّنوا وجهة نظرهم الّتي تتّفق مع وجهة نظر الحكومة المصريّة.

4. إنّ السّودانيين لا يقبلون بأيّ فصل في المفاوضات للقضية المشتركة لإيمانهم أنّ القضيّة مرتبطة ارتباطاً تاماً ويجب حلّها مرّة واحدة ويعتبر السّودانيون أنّ أيّ إرجاء وأيّ حلّ لمسألة السُّودان لا يتّفق مع الجلاء التّام عن مصر والسُّودان معاً وفي وقت واحد، سيكون ضربة قاصمة لآمالهم[12].

عارض ممثلو حزب الأمّة وحزب الأحرار إصدار البيان التّنويري لتعارض نقاطه في جوهرها مع مطالب السُّودان الّتي حملها الوفد، بينما تتمشى مع روح المطالب المصريّة، وفي الخرطوم أعلن حزب الأمّة أنّ البيان التّنويري يتنافى مع المطالب المتّفق عليها، ولكنّه مع ذلك طلب من ممثليه الاستمرار في عملهم مع بقية أعضاء الوفد ما داموا متمسكين بالمطالب المتّفق عليها[13].

ومن جهة أخرى، كانت السّفارة ترصد عن كثب بوادر الخلافات في وفد السُّودان على خلفية اقتراح روبتسون القائل باستغلال أيّ بادرة للشقاق لصالح وجهة نظر حكومة السّودان، وبحلول منتصف أبريل تأكّدت لدى السّفارة الاختلافات بين وجهات نظر الوفد السّوداني، وقال السّفير كامبل لوزارة خارجيته، أنّ هناك اختلافاً واسعاً بين السّودانيين

وخاصة حول السّودنة، مع العلم أنّ مصر قدّمت بشأن هذا الأمر منح السُّودان الحكم الذّاتي الفوري على أنّ يكون تحت الاتّحاد مع مصر، وأضاف كامبل قائلاً أنّ الطّريقة الوحيدة الفعالة لاحتواء التّأثير السّياسي المصري على السُّودان هو إعطاء السّودانيين تأكيدات بشأن الإدارة المستقبلية لبلدهم. ومضى كامبل مقترحاً وموصياً بقوة بأن تقدم حكومة السُّودان وفي الحال وباستقلالية عن المفاوضات الجارية مع مصر حول الاتّفاقيّة في القاهرة، خطة مفصلة عن السّودنة بالتشاور مع السّودانيين، وقال أنّه يذهب أبعد من ذلك ويقترح تعيين سودانيين حكاماً للمجالس البلدية واثنين أو ثلاثة منهم مفوضين إقليميين في مناصب ذات مسؤوليات سياسيّة أو سودنة كلّ الأقاليم[14].

وقد كانت حكومة السُّودان تقف على النّقيض من مقترحات السّفارة في القاهرة بشأن السّودنة، الأمر الّذي قاد إلى الشّقاق بينهم أيضاً. وترى السّفارة أنّ اقتراحات حكومة السُّودان بالسودنة التّدريجيّة لا تتناسب مع الأجواء السّياسيّة لفترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية بينما تنظر حكومة السُّودان إلى السّودنة الفوريّة بمثابة إزاحة للخدمة السّياسيّة البريطانيّة في السّودان، الأمر الّذي قد يفقدهم السّيطرة على زمام الأمور.

وفي المؤتمر الّذي انعقد بوادي حلفا بين السّفارة البريطانيّة وحكومة السُّودان في أبريل 1946، كرّر السّفير البريطاني كامبل نفس آرائه السّابقة حول ضرورة السّودنة. وعلّق روبتسون على ذلك في خطابه لأعضاء الخدمة السّياسيّة في السُّودان شارحاً لهم ما دار في المؤتمر، حيث قال: أنّ السّودنة في أعين السّفارة البريطانيّة في القاهرة هي إحدى أهم الأوراق الّتي يجب لعبها من أجل الحصول على دعم السّودانيين لحكومة السُّودان الحالية، وقد هاجمني كلّ من بوكر وادوسلي وبرايد والسّير ولتار سمارت واللّورد كنروس، بضراوة لهذا، وقالوا إنّنا نقوم بعمل ترقيات شاملة للخدمة السّياسيّة البريطانيّة في السُّودان بدلاً من السّودنة. وذكر روبتسون في خطابه أنّ حاكم عام السّودان؛ كامبل، استمع جيداً لوجهة نظر السّفارة حول السّودنة ثمّ قام بعد ذلك بتقديم وجهة نظر الحكومة السّودانيّة للمؤتمر وجاء فيها:

(إنّ هناك سودانيين يمكنهم تولي مسؤوليات قيادية ولكن تحت ضغط برنامج التّنمية الجديد لن يتمكنوا من الصّمود. وبالمقابل، سوف يترتّب علي هذا إلقاء المزيد من الأعباء على الطّاقم البريطاني المتعب من العمل أصلاً، وبالطّبع فإنّ كلّ برنامج التّنمية سيتم تنفيذه بشكل يتناسب مع برنامج السّودنة، وفضلاً عن ذلك سيقوض السّودنة الصّارمة إذا ما نفّذت من ثقة الموظّفين البريطانيين، ويضاف إلى كلّ ذلك أنّ مشكلة التّعليم ستحد من عدد السّودانيين المؤهلين خلال السّنوات الخمس القادمة، ومن حيث المبدأ -أيضاً- لا

تريد حكومة السُّودان خلق بيروقراطيّة سودانيّة وإنّما تسعى لبناء السّلطات المحليّة ضمن تطوير نظام الحكم الذّاتي من القاعدة إلى القمة)[15]. ويقول ترانس هانز تعليقاً على هذا المؤتمر أنّ هناك سوء تفاهم خطير بين السّفارة وحكومة السّودان، لقد عاد كامبل من المؤتمر مقتنعاً أنّه نجح في جعل القضيّة لصالح الإسراع بالسّودنة، بينما وفي المقابل كتب روبتسون أنّه ومع هدلستون أقنعا السّفير أنّ السّودنة السّريعة مستحيلة وأنّ الأفكار الحالية والمقترحات هي أنّ قليلاً من الإسراع يكفي للحصول على تطوّر معقول.

وحول هذا الخلاف بشأن السّودنة دعمت وزارة الخارجيّة البريطانيّة وجهة نظر سفارتها في القاهرة الدّاعية إلى السّودنة الفورية لأجهزة الحكم في السّودان، وأبرقت الخارجيّة بموافقة من وزيرها بيفن إلى الخرطوم، مشيرةً إلى أنّه وأثناء تطبيق سياسة السّودنة الجريئة يجب أنّ تلتزم حكومة السُّودان برغبات حكومة جلالة الملكة، ولكن وعلى الرّغم من ذلك قاومت حكومة السُّودان كلّ الجهود الرّامية إلى لي يدها ومضت في التّقدّم وفق خططها الخاصة. وكان من بين تلك الخطط الخاصة إنشاء مجلس تشريعي للسودان بدلاً عن سودنة الخدمة المدنية الّتي تعتبر وفقاً لوجهة نظر حكومة السُّودان بمثابة إحلال للخدمة البريطانيّة، وقد كان روبتسون وهدلستون قد استغفلا السّفير البريطاني كامبل أثناء اجتماع وادي حلفا بتقديم اقتراح يقضي بتكوين لجنة في الحال لتدرس إنشاء مجلس تشريعي سوداني بالتمام بدلاً من إنشاء بيروقراطيّة سودانيّة لتحل محل البريطانيين[16].

ووفقاً لترانس هانس، أفاقت السّفارة البريطانيّة من غفوتها بشأن إنشاء المجلس التّشريعي السّوداني وعارضت في تلغراف مرسل إلى لندن والخرطوم في 20 أبريل 1946، أي إعلان لإنشاء المجلس التّشريعي وأشارت إلى أنّ رئيس الوزراء صدقي باشا طلب منها إلّا تقوم حكومة السُّودان بأيّ عمل مهما كان صغيراً خلال فترة المفاوضات، ويرى هانس أنّ السّفير كامبل أظهر مرّة أخرى قصوراً في فهم وضع حكومة السُّودان عندما مضى في نفس اقتراحاته القديمة قائلاً لوزارة الخارجيّة ولحكومة السّودان: «يمكننا الضّغط إلى الأمام بالسودنة على أنّ لا يكون هناك تغيير دستوري كبير».

ويقول هانس، أنّ السّفير حصل مرّة أخرى على دعم وزارة الخارجيّة إلّا أنّه ومرّة أخرى –أيضاً– اتبع روبتسون وهدلسون سياستهما الخاصة[17]. فبعد أربعة أيام من هذه التّطورات وفي 17 أبريل 1946، في اليوم الافتتاحي للمجلس الاستشاري لشمال السُّودان في دورته الخامسة ذكر الحاكم في مستهل خطابه، أنّ بعض أعضاء المجلس طلبوا مناقشة وضع السّودان، ولكنّه قرّر أنّ الوقت لم يحن بعد لإجراء هذه المناقشة، وأشار الحاكم

العام إلى أنَّ المفاوضات التّمهيديّة بين مصر وبريطانيا لتعديل معاهدة سنة 1936، قد بدأت، ولكنّه أكّد أنَّ مستقبل السّودان لن يبت فيه قبل أخذ رأي المجلس، وكان الحاكم العام قد أكّد في 3 نوفمبر 1946 بناءً على طلب بعض أعضاء المجلس أنَّ الحكومة عازمة على أنَّ تستشير السّودانيين بشأن مستقبل بلادهم[18].

ثمّ لفت الحاكم العام نظر المجلس إلى فقرتين وردتا في الخطاب الّذي ألقاه إيرنست بيفن بمجلس العموم، وأشار فيهما إلى أنَّ أغراض حكومة السُّودان هي إقامة دعائم الحكم الذّاتي بقصد الوصول إلى الاستقلال في النّهاية، وثانياً الإسراع بإسناد الوظائف ذات المسؤوليّة إلى السّودانيين، ولتحقيق هذين الغرضين أعلن الحاكم العام أنّه سيعقد مؤتمراً في نهاية دورة المجلس برئاسة السّكرتير الإداري ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السّودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم، وأنَّ توصيات هذا المؤتمر ستعرض على المجلس لمناقشتها وبحثها، كما أعلن الحاكم العام تشكيل لجنة من الموظّفين البريطانيين والسُّودانيين لتبحث المشاريع الحالية للسودنة وتتقدّم بتوصياتها[19]. لم يكتف الحاكم العام هدلستون بالإعلان عن نيته للدعوة لمؤتمر للتفاكر حول الخطوات القادمة الّتي ستتيح الفرصة للسودانيين للمشاركة بصورة أقرب مع حكومتهم بل ذهب إلى القول أنّه وبعد 20 سنة سوف يحكم السّودانيون دولتهم على أنَّ يساعدهم ويقدّم لهم الاستشارات عدد من المتخصصين والفنيين غير السّودانيين، ومضى أبعد من ذلك محدّداً أهدافه السّياسيّة النّهائيّة، قائلاً:

تهدف حكومة السُّودان إلى سودان حر ومستقل يستطيع حالما يحقق استقلاله أنَّ يحدّد لنفسه العلاقة مع كلّ من بريطانيا ومصر[20]. وفي ختام حديثه قال الحاكم العام: أنَّ خير معونة يتقدّم بها أعضاء المجلس هي أنَّ يتعاونوا بكلّ الوسائل الممكنة مع الحكومة للوصول إلى إبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود[21].

ابتعدت حكومة السُّودان بهذه الخطوات عن السّياسة الرّسميّة البريطانيّة الّتي صاغها السّفير كامبل وأيّدتها وزارة الخارجيّة متجاهلة بذلك التّحذيرات المصريّة والبريطانيّة بعدم المساس بالوضع الدّستوري في السّودان. وقال السّفير المصري في بريطانيا تعليقاً على خطاب الحاكم للمجلس الاستشاري لشمال السّودان، أنَّ الحاكم العام تجاوز حدوده الدّستورية وأنَّ هدلستون ادّعى لنفسه مسؤوليّة سياسيّة كبيرة إلى درجة التّخطيط لحاضر ومستقبل السُّودان دون أنَّ يستشير الحكومة المصريّة.. ومن المؤكّد –أيضاً– أنّه دخل في إشكالات مع لندن لأنّه تصرّف دون استشارة مسبقة لأيٍّ من طرفي الحكم الثّنائي.

هوامش الفصل الأول

(1) FO 371/53250

(2) FO 371/53250

(3) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص255 -244 .

(4) FO 371/53250

(5) أحمد خير ، كفاح جيل ، الدّار السّودانيّة للكتب ، 2002 ، ص179 .

(6) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص220 .

(7) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p p32 ، 33 .

(8) FO 371/53250 .

(9) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p p36 .

(10) صحيفة النّيل ، 11 أبريل 1946 .

(11) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص-246 247 .

(12) نفس المصدر ، ص -249 250 .

(13) نفس المصدر ، ص250 .

(14) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p38

(15) FO 371/53252

(16) FO 371/53252

(17) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p 40 .

(18) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص251 .

(19) نفس المصدر ، ص251 .

(20) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p 40 .

(21) صحيفة الأهرام ، 18 أبريل 1946 .

الفصل الثّاني

برتوكول صدقي- بيفن 1946

التّنازل عن السّيادة لمصر وردود الفعل الغاضبة

رأينا -فيما سبق- الجهود الّتي بذلتها حكومة السّودان بصفة خاصة والحكومة المصريّة وكذلك الأحزاب السّودانيّة فيما يتعلّق بالمسألة السّودانيّة في المفاوضات المتوقّعة. وقد أشرنا إلى أنّ حكومة السّودان كانت قد حاولت ومنذ أواخر العام 1945 منع قيام هذه المفاوضات وتأجيلها إلى العام 1956.

غير أنّ الحكومة البريطانيّة -وتحت الضّغوط المصريّة- رأت الاستجابة للطلب المصري للتفاوض، وبعد الاستعدادات الّتي قام بها كلّ طرف خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 1946، بدأت المفاوضات المصريّة البريطانيّة في القاهرة وتألّف الوفد الرّسمي المصري برئاسة إسماعيل صدقي باشا، بينما عيّنت الحكومة البريطانيّة وزير الخارجيّة؛ المستر بيفن والّذي لم يحضر إلى القاهرة وأناب عنه اللّورد ستانسجيت؛ وزير الطيران، وسبقت المفاوضات الرّسميّة مباحثات بين إسماعيل صدقي واللّورد استانسجيت والسّير كامبل؛ السّفير البريطاني في مصر، وهي خاصة بإنشاء قاعدة حربيّة في قناة السّويس، ولما طالت هذه المفاوضات اتّفق على انهائها والبدء في المفاوضات الرّسميّة.

وفي 9 مايو 1946، عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرّسميّة بين الوفدين، واستمرت دون جدوى لأنّ بريطانيا كانت ترى أنّ معاهدة 1936 صحيحة ونافذة، ومصر ترى أنّها غير قائمة لمخالفتها ميثاق الأمم المتّحدة ولاستنفادها أغراضها وأنّ المقصود

من المفاوضات هو تقرير سقوطها وعقد معاهدة جديدة. وفي 8 يوليو 1946، سلّم الوفد المصري الوفد البريطاني مشروع معاهدة تحالف ومشروعاً بروتوكولياً خاصاً بالسُّودان، جاء فيه: (يتعهّد الطّرفان بالدخول في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السّودان في نطاق مصالح الأهالي السّودانيين على أساس وحدة وادي النّيل تحت تاج مصر)[1].

رفض الجانب البريطاني المقترحات المصريّة وأصيبت المفاوضات بالجمود لفترة وإثر ذلك كتب رئيس الوفد البريطاني ستاسنجت إلى وزير الخارجيّة بيفن يقول له أنّ رئيس الوزراء المصري تحدّث بصورة واضحة عن موضوع السّودان، وقال أنّه يجب أنْ تكون وحدة وادي النّيل تحت السّيادة المصريّة هي أساس المفاوضات وأنّ السّودان يجب أنّ يكون جزءاً من النّظام الإداري المصري. وقال ستاسنجت أنّه يرى أنّ موضوع السُّودان سيكون عقبة كبيرة تحول دون الوصول إلى نتيجة مرضية من المفاوضات، حتى ولو تمّ الاتّفاق على باقي الموضوعات الأخرى[2].

وباطلاعها على مذكّرة ستانسجت وجدت وزارة الخارجيّة البريطانيّة، أنّ المطالب المصريّة غير معقولة. وقال سكريفنر؛ مدير إدارة الشّؤون المصريّة بالخارجيّة البريطانيّة، أنّه سيكون من المفيد لو أنّ أجهزة الدّعاية والإعـلام استطاعت شنّ حملة على هذه المطالب المصريّة بوصفها إمبرياليّة واستعماريّة، واقترح أيريك بيكيت؛ رئيس إدارة الاتّفاقيات بالوزارة أنّ يتم تسريب تلك المطالب إلى السّودانيين، الأمر الّذي سيمكن من نسف الحقوق والمطالب المصريّة.

ونتيجة لهذا الدّعم من العاملين في الوزارة، أرسل وزير الخارجيّة بيفن تعليمات جديدة إلى الوفد البريطاني في القاهرة تقول أنّه ليس هناك مجال للمساومة في القضيّة السّودانية. وعلى الرّغم من هذه التّعليمات، إلّا أنّ ستاسنجت ووفده المفاوض كانوا يرون أنّه لا بد من المساومة في القضيّة السّودانيّة[3]، وإلّا ستفشل المفاوضات الّتي أصبحت تدور حول موضوع السّيادة على السّودان. وقد أكّد السّكرتير المدني لحكومة السّودان؛ السّير روبتسون رغبة ستاسنجت في تقديم تنازلات فيما يتعلّق بالسُّودان قائلاً: «في تلك الأثناء كانت المفاوضات مستمرة في القاهرة وفي الأسابيع الأولى كان كلّ التّركيز على المطلب المصري لجلاء القوات البريطانيّة من مصر ولقد رفض الجانب البريطاني النّظر في مسألة السُّودان إلى أنّ تتم تسوية المسألة»[4]. ويضيف روبتسون:

«عاد اللُّورد ستانسجيت الّذي يقود الوفد البريطاني إلى لندن لإجراء بعض المشاورات وجاء بعد وقت قصير، وكان يبدو أنّ هناك بعض الفرص للوصول إلى اتّفاق بشأن الفقرات الخاصة بالأمور العسكريّة، وقد ذهبت مرّة أخرى إلى مصر في يوليو 1946، واجتمعت

بالوفد البريطاني في قصر المنتزه بالإسكندرية، ووجدت اللورد ستانسجيت بملابسه المنزليّة يعاني من برد حاد كان الطقس حاراً جداً وكان الوفد في حالة ذبول وبدا اللورد ستانسجيت بعيداً عن التعاطف مع أفكاري فيما يتعلّق بالسّودان»[5] وفي هذا الأثناء تلقى رئيس الوفد البريطاني ستانسجيت قرار الحكومة البريطانيّة حول قضيّة السُودان الّذي نص على: (وبالنسبة للمطالب المصريّة على السّودان يتمسّك مجلس الوزراء بموقفه بكل صلابة وأنّ حكومة جلالة الملكة لا يمكنها المساومة في هذا الأمر، وأنّ الحكومة المصريّة وبالطبع يمكنها أنّ تصدر إعلانات من طرف أحادي في هذا الموضوع، ولكننا لا نقبل أي كلمة في بروتوكول السّودان يقرّ بالسيادة المصريّة على السّودان)[6].

وفي 19 أغسطس 1946، قدّم الوفد البريطاني مقترحات جديدة جاء فيها عن السّودان: اتّفق الطّرفان المتعاقدان على أنّ الغرض الأوّل من إدارتهما للسودان هو رفاهية السّودانيين وإعدادهم للحكم الذّاتي، وأنّه حالما يتم الوصول إلى هذا الغرض الأخير يكون الشّعب السّوداني حراً في تقرير علاقته المستقبلية مع الطّرفين السّاميين المتعاقدين، ويعتزم الطّرفان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدُم بتوصيات خاصة بمستقبل السُودان طبقاً لهذا المبدأ وبالتشاور التّام مع الأهالي السّودانيين وحتى يبرم اتّفاق آخر بين الطّرفين المتعاقدين نتيجةً لتوصيات اللّجنة المشتركة يبقى العمل مؤقتاً بالمادة (11) من معاهدة 1936 مع ملحقاتها، وبعد أنّ درس الوفد المصري هذه المقترحات لم يجد ما يحمله على تغيير موقفه وأصدر قراره برفضها بالإجماع.

بدا وزير الخارجيّة البريطاني ولأوّل مرّة منزعجاً من الفشل المتكرّر للمفاوضات واتّجه تفكيره إلى عواقب مثل هذا الجمود. وفي 29 أغسطس 1946، وأثناء وجوده في باريس للمشاركة في مؤتمر السّلام قام سكرتيره الخاص بيرسون دكسون بإعداد مذكّرة عن السّودان. ويقول ترانس هاتز، أنّ هذه المذكّرة إلى جانب مقترحات ستانسجيت السّابقة حول ضرورة المساومة مع المصريين أحدثتا تحوُلاً عكسياً في سياسة بيفن بالنسبة للسودان. وكان ديكسون قد قال في مذكّرته للوزير أنّه يجب على بريطانيا أنّ تترك موضوع السّيادة على السُودان معلقاً مثلما تمّ تجاهله في السّابق من كلّ الحكومات البريطانيّة على مدار الـ50 عاماً الماضية، وسيفرض هذا الوضع على المصريين أنّ يسعوا للبرهنة على سيادتهم على السّودان، ويعتقد دكسون أنّه من الممكن نظرياً لمصر إثبات سيادتها، ولكن لا توجد أي جهة في العالم يمكن أنّ تقتنع بأنّ لمصر مثل هذا الحق في السّودان. ومن جهة أخرى، قال ديكسون أنّ الاعتراف الرّسمي البريطاني بالسيادة المصريّة بعد كلّ هذه الفترة الطّويلة، أمرّ غير مقبول وأنّ الاعتراف البريطاني ليس مسألة كبرياء كما يعتقد الملك فاروق وإنّما هو في الأساس بمثابة التّخلي عن السُودان ليتّحد ببساطة مع مصر في المستقبل.

وبعد هذه التهيئة دلف ديكسون إلى عرض آرائه الحقيقيّة بشأن الحل النّهائي الّذي يراه فقال: «يتوجّب علينا قبل الرّد على المقترحات المصريّة أنْ نعمل عقولنا فيما ينبغي أنْ يكون عليه مستقبل السّودان، وهل نرى أنّ الاستقلال هو الحل أم الاتّحاد بينه وبين مصر؟». ويجيب دكسون أنّه وعلى المدى الطّويل يرى أنّ الخيار الثّاني (الاتّحاد مع مصر) هو الحل الأمثل، لأنّه من الصّعب أنْ يقف وحده. أعجب بيفن بتعليقات سكرتيره الخاص دكسون وأبرق في اليوم التّالي مباشرة إلى ستانسجيت متبنياً وناقلاً له معظم اقتراحات دكسون حول مستقبل السّودان، وتوقّف بيفن قليلاً حول الاعتراف بالسيادة المصريّة، حيث قال أنّ هناك ثلاثة تداعيات مهمّة حول الاعتراف لمصر غير المؤهّلة بسيادتها على السّودان، وهي: (الاضطراب الخطير في الأوضاع السّودانية، والصّعوبات الّتي ستواجه الإدارة البريطانيّة وفقدان بريطانيا لماء وجهها، بالإضافة إلى الوضع الّذي سيكون عليه السُّودان في إطار الاتّحاد مع مصر).

ورأى بيفن أنّ الاحتمال الثّالث (الاتّحاد مع مصر)، ليس بالضرورة أنْ يعتبر مشكلة وكتب في هذا الخصوص مقتبساً ما قاله سكرتيره دكسون: (أنا لست مقتنعاً أنّ الاستقلال هو الحل الأفضل، يترآى إليّ أنّ السُّودان سيواجه متاعب جمة في الوقوف لوحده، فإذا وضعنا في الاعتبار أنّ مصالحنا العسكريّة في مصر سيتم تأمينها وأنّ اللّجنة الدّفاعيّة تعمل بفعالية في مصر فانا لست متأكّداً من أنّ مصالحنا لن تخدم بالاتّحاد بين مصر والسُّودان)، وأضاف بيفن: (وكنت أفكّر فيما إذا كان بالإمكان إيجاد صيغة من المفردات تعترف بالسيادة المصريّة على السُّودان كما تعترف في نفس الوقت بوضع بريطانيا شريكاً في الحكم الثّنائي)[7].

ويبدو ظاهراً التّحوُّل الّذي طرأ على سياسة بيفن تجاه السّودان، حيث أصبح على استعداد لأن يعترف بالسيادة المصريّة على السُّودان لتلبية المتطلبات العسكريّة الّتي أشار إليها. ويقول ترانس هانز، أنّ هذا التّوجه يعتبر بمثابة لعنة بالنسبة لحكومة السّودان، وقد كان كلٌّ من الحاكم العام؛ هدلستون والسّكرتير المدني؛ روبتسون، موجودين في لندن في عطلتهما الصّيفيّة، وفي منتصف أغسطس طلبت وزارة الخارجيّة من الجنرال هدلستون الحضور لاستشارته في المفاوضات المتعثّرة ورفض هدلستون المقترحات الجديدة القاضية بالاعتراف لمصر بسيادتها على السّودان، وقال بوضوح أنّ مثل هذه السّياسة ستؤدي إلى الاضطرابات والاستقالات الجماعيّة في السّودان. ومن اسكوتلاندا حضر السّكرتير المدني؛ روبتسون للمشاركة في المفاوضات ودعم بقوة آراء الحاكم العام هدلستون كما رفض أيّ محاولات للاعتراف بالسيادة المصريّة.

ويكشف ترانز هانز، أنّ هناك ما يكفي من الوثائق للقول، أنّ وزير الخارجيّة بيفن في هذه المرحلة يلعب لعبة غير مستقيمة مع الحكومة البريطانيّة وحكومة السّودان، ففي مجلس الوزراء يتّخذ بيفن موقفاً ضدّ أي تنازل لمصر بشأن السُّودان ويعتبر ذلك مسألة أخلاقيّة ومتماشية مع التّعهدات الّتي قطعها بنفسه لمجلس العموم، وفي خارج المجلس يبدو أنّ بيفن مستعد تماماً لأن يوافق على الأقل بصورة سرية على أنّ المطالب المصريّة شرعية وأنّ كلّ الّذي يلزم هو إيجاد الصّيغة الملائمة والكلمات المناسبة للتعبير عن ذلك. ويمضي هانز قائلاً: «إنّ بيفن يتوقّع الكثير من مصر ولذلك لا يريد إجهاض المفاوضات بسبب السّودان، أنّ مصر هي حجر الزّاوية بالنسبة لخطط الدّفاع البريطانيّة للشرق الأوسط... وإذا كان الاعتراف بالسيادة المصريّة هو الطّريق الوحيد للحصول على اتّفاقيّة مقبولة فلماذا إذاً تكون دولة كالسُّودان والّذي غالباً لا يستطيع أنّ يحيا بقدراته الذّاتيّة أنّ تقف في طريق الصّداقة والاتّفاق المصري البريطاني؟»[8].

بقي هدلستون وروبتسون في لندن خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1946، وشاركا في جهود إعداد مسودة المفاوضات، حيث حاول روبتسون توجيه المقترحات في اتّجاه تعزيز موقف حكومة السُّودان وفي نفس الوقت أعد وزير الخارجيّة؛ بيفن، مسودة جديدة للمفاوضات وهي المسودة الّتي قدّمها الوفد البريطاني للجانب المصري في 17 سبتمبر 1946 وجاء فيها:

1. اتّفق الطّرفان المتعاقدان على أنّ سياستهما الأوّلية في السُّودان ستظل منصرفة إلى رفاهية السّودانيين والعمل الجاد على إعدادهم للحكم الذّاتي.

2. حالما يتحقّق الغرض الأخير، فإنّ الشّعب السّوداني يكون حرّاً في تقرير مصيره، وإذا قرّر السّودانيون اختيار الاستقلال تعقد مصر والسُّودان الاتّفاقيات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النّيل واستخدامها بما يعود على السّودانيين والمصريين بأكبر الفائدة وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح ماديّة أخرى في وادي النّيل.

3.وإلى أنّ يتم ذلك تظل إدارة السُّودان تجري طبقاً لنظام الحكم الثّنائي بمقتضى اتّفاقيتي 1899، وطبقاً للمادة (11) من معاهدة 1936.

4. وتصرّح الحكومة البريطانيّة بأنّه ليس في أحكام البروتوكول السّالف الذّكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أنّ يكون ملكاً على السّودان، وحكومة المملكة المتّحدة مع تبيانها بأنّ الأمر موكول إلى الشّعب السّوداني لتقرير مصيره طبقاً للفقرة السّالفة الذّكر.

5. سيتلقى الطّرفان من حاكم السّودان التّقارير عن مدى تقدّم الشّعب نحو الحكم الذّاتي المنشود، وفي الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريراً عما إذا كان السّودانيون قد تهيأوا للحكم الذّاتي الكامل وأصبحوا في حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السّودان، وتوصي أنّ كان الأمر كذلك بالتدابير المناسبة لتحقيق رغبات الشّعب والعمل على تنفيذها[9].

ومرّة أخرى رفض الوفد المصري المقترحات البريطانيّة، وأرسل في 25 سبتمبر 1946 مذكّرة تقول إنّ البروتوكول البريطاني يجعل أيّ مفاوضات لاحقة بشأن السّودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع، وإنّ الوفد المصري يرفض نظام الحكم الوارد في البروتوكول وترغب الحكومة المصريّة في أنّ تدخل بصفة فعّالة في إعداد النّظام الدّيمقراطي الّذي يجب أنّ يسير نحوه السّودانيون لأنّ حاكم عام السّودان سيقوم وحده بإعداد النّظام الجديد للحكم في السّودان طبقاً للتوصيات الّتي تأتيه من لندن، وعلى إثر ذلك توقفت المفاوضات مرّة أخرى.

وفيما كانت المفاوضات تتعثّر في القاهرة، فجّر السّكرتير المدني؛ روبتسون، إحدى قنابله، الأمر الّذي أدّى إلى تأثيرات عميقة في مواقف الطّرفين المتفاوضين في مصر، فمنذ أنّ أدرك روبتسون وهدلسون نوايا وزير الخارجيّة بيفن الاعتراف بالسيادة المصريّة استيقظت توجساتهم بشأن ما كانوا يعتقدونه ببيع السّودان لمصر مقابل الحصول على الاتّفاقيّة، ومن أجل ذلك سعياً للتأثير على مسودات التّفاوض الّتي يجري إعدادها في الخارجيّة البريطانيّة، ويبدو أنّهما فشلا في ذلكم، إذ إنّهما وبضغوط من وزارة الخارجيّة قبلا المسودة الأخيرة الّتي أعدّها وزير الخارجيّة بيفن وأرسلها إلى القاهرة في 17 سبتمبر كما أوضحنا. ولذلك وفي 19 سبتمبر 1946، وعند منتصف مناقشات سياسات بيفن الجديدة بخصوص السّودان نشرت الصّحف المصريّة التّوصيات الرّئيسيّة لمؤتمر إدارة السّودان. وقالت الصّحافة في نفس الوقت أنّ توصيات المؤتمر قد أخذت إلى لندن بواسطة السّكرتير المدني روبتسون شخصياً خلال شهر يوليو 1946 للموافقة عليها من قبل وزارة الخارجيّة في حين أنّها لم ترسل إلى الحكومة المصريّة.

ونرجو أنّ نشير هنا وبخصوص مؤتمر إدارة السّودان والّذي سيرد بتفصيل أكثر أثناء الحديث عن التّطوّرات الدّستورية، إلى أنّه انعقد في خلال الفترة من 24 إلى 25 أبريل 1946، بهدف إشراك السّودانيين بصورة أوسع نطاقاً في الحكومة المركزيّة. وكان المؤتمر قد أوصى بترفيع المجلس الاستشاري ليصبح جمعيّة تشريعيّة لها مجلس تنفيذي وبوظائف



تشريعيّة ومالية وإدارية. وأجاز المجلس الاستشاري لشمال السّودان في 20 مايو 1946، توصيات مؤتمر إدارة السّودان كما أجاز مجلس الحاكم العام في 29 يوليو 1946، تلك التّوصيات وقرّر رفعها إلى دولتي الحكم الثّنائي للنظر فيها. ويبدو أنّ حكومة السّودان لم تقم برفع تلك التّوصيات إلى الحكومة المصريّة وفقاً لما يقضي به العمل، في حين أنّها رفعت إلى الحكومة البريطانيّة، الأمر الّذي اعتبرته مصر تحيّزاً من حكومة السّودان لبريطانيا، وقامت بنشر تلك التّوصيات في صحافتها عندما تسرّبت إليها توصيات المؤتمر في منتصف المفاوضات في أغسطس، الأمر الّذي انعكس سلباً على سير المفاوضات. وكان روبتسون يعلم أنّه لو سرّبت تلك التّوصيات إلى مصر فإنّها ستحدث مشكلة بلا شك.

ويفهم ذلك من الخطاب الّذي بعث به إلى وكيل حكومة السّودان في لندن؛ مايال، حيث قال له في 17 يوليو 1946، عندما أرسل له نسخة من توصيات المؤتمر: أرغب -أيضاً- في تمرير هذه التّوصيات إلى رؤساء الأقسام وحكام الولايات ولبعض الشّخصيات السّودانيّة، وليس لديّ شك في أنّ هذه التّوصيات سوف تتسرّب إلى الصّحافة، وقد يؤدي ذلك إلى انزعاج المصريين وسوف تهاجمنا سفارتنا في القاهرة مرّة أخرى لأنّنا قمنا بعمل إضافي ووضعنا الزّيت على النّار.

ولقد أدّى نشر توصيات مؤتمر إدارة السّودان في الصّحافة المصريّة بالفعل إلى تعقيد المفاوضات، حيث أصبح الوفد المصري المفاوض أكثر تصلّباً من قبل وأصبحت المطالب المصريّة ليست فقط موضوع السّيادة على السّودان وإنّما المطالبة بالمشاركة الفعليّة في إدارة السّودان والمشاركة في التّرتيبات الجارية، كما أعلنوا أنّ السّيادة المصريّة ليست مطلباً لأنّها موجودة بالفعل، ووصلت المفاوضات بذلك إلى طريق مسدود مرّة أخرى.

التّقى الوفد البريطاني المفاوض في 5 أكتوبر 1946، بوزير الخارجيّة بيفن في باريس لمناقشة الوضع. وقال المفاوضون لبيفن أنّ مسألة السّودان امتدّت حتى إلى النّقاشات الخاصة بالترتيبات العسكرية بين مصر وبريطانيا، وإنّ العقبة الوحيدة لمنام الوصول إلى اتّفاق بشأنها هي السّودان. وقال كلّ من استانجيت وكامبل لبيفن، أنّ الوفد المصري سيوافق على المقترحات العسكريّة البريطانيّة إذا ما تسلّم ردّاً مقنعاً حول السّودان. وفي النّهاية قال المفاوضون لبيفن أنّه وفي سبيل الحصول على الاتّفاقيّة يجب الاعتراف بالسيادة على السّودان لمصر بصورة ما.

وأشار استانجيت إلى أنَّ الاعتراف بالسيادة المصريّة موجود ومعترف بها في عقل وزارة الخارجيّة، وكلّ الذي حدث هو أنّهم منعوا مصر من ممارستها في السّابق. وأثناء هذه المحادثات وصلت ثلاثة تلغرافات من الإسكندرية تقول أنَّ صدقي باشا يطلب أنْ يحضر إلى لندن للتفاوض وجهاً لوجهه مع وزير الخارجيّة بيفن، ونتيجة لعرض إسماعيل صدقي وللموافقة العامة للوفد البريطاني المفاوض بالتنازل في مسألة السّيادة، أمر بيفن كلّاً من السّفير كامبل وولتر سمارت، لإعداد مسودة جديدة بشأن السّودان على أنْ تقوم المسودة الجديدة على التّفريق بين الإدارة والسّيادة، حيث يتم الإشارة إلى الحقوق التّاريخيّة للملك فاروق في السّودان، وفي نفس الوقت الاعتراف بالوضع الإداري لبريطانيا في السّودان.

وبعد أنْ وافق بيفن على حضور صدقي إلى لندن للتفاوض، أسرع كلٌّ من كامبل وولتر بإعداد المسودة الّتي طلبت منهما. وفي 6 أكتوبر 1946، أرسلت المسودة إلى وزارة الخارجيّة لمناقشتها مع الإدارة المصريّة بالوزارة، بالإضافة إلى حاكم عام السّودان. وكتب روبتسون معلّقاً عن هذه التّطورات: «سجلت في مذكّرتي أنّه في هذا اليوم سمعنا أنَّ المستر بيفن قد قصد أنْ يفعل ما يعلم أنّه خطأ وهو أنْ يقوم ببيع السّودان لمصر ليشتري معاهدته وكانت صدمة كبرى»[10]. ويرى هانز أنَّ التّنازل عن سيادة السّودان لمصر -وفقاً لقرار وزارة الخارجيّة في سبتمبر 1946- قد أتى كعاصفة هوجاء على حكومة السّودان، وكان كلٌّ من حاكم عام السّودان؛ هدلستون والسّكرتير المدني روبتسون، أصابتهما حالة من الذّهول والاكتئاب، وكما قالا لاحقاً فإنَّ الأمور لم تسبق أنْ ساءت عليهم كهذا من قبل.

وباعتبارهما قادة نظام الحكم الثّنائي، فإنَّ وزارة الخارجيّة رأت ضرورة استشارتهما عن أفضل طريقة لحلّ مسألة السّيادة، وعلى الرّغم من أنَّ الحكومة، قد قرّرت مبدأ حسم مسألة السّيادة بالتنازل، إلّا أنَّ الخطوات الفعليّة لم تبدأ بعد، وكان يتوقّع وصول إسماعيل صدقي باشا إلى لندن في كلّ لحظة لمفاوضات خاصة مع وزير الخارجيّة حول الخلافات العالقة في المعاهدة المصريّة البريطانيّة، وأثناء هذه الفترة ظلّ قرار التّنازل عن السّيادة سرّاً كما يقول ترانس هانز، والّذي أضاف -أيضاً-: «وفي الفترة الزّمنية القصيرة الّتي توافرت لهما، واصل الموظّفون القياديون لحكومة السّودان في حيلتهم الأخيرة للدفاع عن السّودان ضد الذّبح المستمر من قبل بريطانيا ومصر، وبدعم كامل من روبرتسون شنّ هدلستون حملة صمّمت للتقليل إلى أقل قدر ممكن من أضرار الاتّفاق المصري حول السّودان وللمحافظة على الإدارة البريطانيّة دون أيّ تغيير، بجانب الحصول على تعهد يلزم باستشارة السّودانيين وإعطائهم الحق ليقرّروا وضعهم المستقبلي».

وفي 8 أكتوبر 1946، ذهب روبرتسون وهودلسون، إلى وزارة الخارجيّة لمناقشة بروتوكول السُّودان الجديد مع الموظّفين الدّائمين وقيادات الوفد البريطاني المفاوض، وهو البروتوكول الّذي قال عنه روبتسون: «تنبأنا بمشاكل كثيرة للسودان بسبب تلك المقترحات الّتي أمّنت على وحدة مصر والسُّودان، والّتي لا يقبلها أغلب السّودانيين، وكما ذكرت إنّنا في السُّودان لم نعترف أبداً بأنّ الملك فاروق كان ملكاً على السّودان»، ويورد روبتسون صيغة البروتوكول المقترح للسودان بأنّه: «إنّ السّياسة الّتي يتعهّد الطّرفان الكبيران المتعاقدان بانتهاجها في السُّودان في إطار وحدة السُّودان مع مصر تهدف بالضرورة إلى تأكيد إسعاد السّودانيين وتطوير مصالحهم وإعدادهم النّشط للحكم الذّاتي، وبالتالي ممارسة حق اختيار الشّكل الّذي يكون عليه السُّودان مستقبلاً، وإلى أنّ يستطيع الطّرفان الكبيران المتعاقدان انجاز هذا الهدف الأخير بعد مشاورات مع السّودانيين، فسوف يستمر العمل باتفاقيّة 1899، والفقرة رقم (11) من معاهدة 1936»[11].

وكانت الصّيغة الجديدة ليست سيئة بالدرجة الّتي تخوّفت منها حكومة السّودان، إذ أنّ أوّل بندين منها ما زالا ينصّان على أنّ الغرض من الحكم الثّنائي هو رفاهيّة السّودانيين وإعدادهم الفاعل للحكم الذّاتي، وكذلك تأكيد حقهم في اختيار وضع السُّودان في المستقبل. وعلاوة على ذلك تؤمّن المادة (4)، على عدم تغيير النّظام القائم للإدارة والّذي نتج من اتّفاقيات عام 1899 ومعاهدة عام 1936، غير أنّ المشكلة الحقيقيّة من وجهة نظر حكومة السُّودان تقع في الدّيباجة الّتي كانت تشير إلى حقوق السّيادة التّاريخيّة لملك مصر على السّودان، في حين أنّها تعطي لبريطانيا الحقوق والمسؤوليات الإداريّة فقط[12].

ومع تسليم حكومة السُّودان بأنّ بعض البنود تعتبر منصفة ومعقولة، إلّا أنّ هدلستون حذّر بأنّ الإشارة لحقوق سيادة مصر سيجعل وضع الإدارة بالسُّودان صعباً جدّاً، وعلى الرّغم من ذلك -وكما أوضح السّير أورم سارجانت- ربّما ينخفض التّأثير السّالب للبروتوكول بمرور الزّمن عندما يصبح واضحاً أنّ التّحكّم البريطاني ثابت، كما أنّه من المحتمل أنّ المصريين لن يتركوا حكومة السُّودان لوحدها وأنّهم سيقومون بتضخيم وتكثيف دعايتهم وتسللهم إلى داخل السُّودان للتحقق من أنّه عندما يختار السّودانيون مستقبلهم في آخر المطاف سيكون مع مصر، ولقد وافق سارسجنت بأنّ اعتراضات هدلستون كانت صحيحة ولكنّه عرض حالة وزارة الخارجيّة البريطانيّة الجوهريّة بصورة غير مقبولة.

ومع أنّ صيغة البروتوكول قد تكون غير مقبولة، إلا أنّ الفائدة من المعاهدة مع مصر كانت كبيرة جدّاً من وجهة نظر عالمية عامة، حيث يأمل وزير الخارجيّة في الحصول على معاهدة لو كان ذلك ممكناً، وأنّ سيادة مصر على السّودان والتي حاول سارسجنت إعادة تأكيدها لهدلستون كانت ليست أكثر في الحقيقة من تلك السّيادة التي للسلطان العثماني على مصر في زمن اللّورد كرومر.

وفي هذا الأثناء، كتب روبرتسون لنائبه في الخرطوم قائلاً: «إنّه من الجلي أنّ بعض السّيادة الرّمزيّة من هذا النّوع ترضي المصريين وإنّهم سيقتنعون بأنّهم قد حصلوا عليها، ولكن نحن نشك فيها ومتأكدون أنّ ذلك لن يكون من السّهل شرحه للسودانيين». وفي نفس اليوم عاد كلّ من هدلستون وروبتسون إلى وزارة الخارجيّة وذلك لمقابلة اللورد استانجيت والسّفير كامبل اللّذين أتيا للتو من باريس بعد اجتماعهما مع بيفن، وللمرة الثّانية شرح هدلستون كراهيته للبروتكول الجديد، قائلاً: «إنّ المعضلة تكمن في كلمة حقوق السّيادة»، وردّ ستانسجيت بأنّه يجب على المصريين أنّ يلزموا ذاتهم بالمحافظة على الإدارة الحاليّة والعمل على الإعداد الفاعل للسودانيين للحكم الذّاتي وضمان حقهم اللاحق في تقرير مصيرهم مستقبلاً[13].

ومن جانبه، أثار روبرتسون مسألة تعهّد بيفن لاستشارة السّودانيين، واعتبر أنّ البروتوكول سيغيّر من وضع السّودان، الأمر الّذي يتنافى مع التّعهدات الّتي قطعتها وزارة الخارجيّة، إلّا أنّ بيفين طلب من الحاكم العام هدلستون والسّكرتير المدني روبتسون أنّ يقولا إذا سئلا عن البرتوكول، أنّه لا يغيّر من الوضع الحالي للسودان مع أنّه قد يغيّر الوضع مستقبلاً، ولكن لم يرض السّكرتير المدني بهذا الاقتراح وكتب إلى نائبه هانكوك في الخرطوم قائلاً أنّ الاقتراح لا يرضيه وسيعتبره بمثابة تغيير للوضع وإنّ حكومة جلالة الملكة قد وافقت على ما لم توافق عليه من قبل.

وعندما سُئل من قبل السّفير البريطاني؛ كامبل، عن كيف يتصوّر السّودانيون حالياً السّيادة الجزئية الحاليّة لبريطانيا، أجاب روبتسون قائلاً إنّهم يرون العلم البريطاني والإدارة البريطانيّة في كلّ مكان وليس لهم اهتمام بالوجوه النّظريّة للسيادة، أمّا هدلستون فقد ركز في نقاشه على رفض فكرة وزارة الخارجيّة عن التّاج والتي تعتبرها رمزيّة فقط ولا تضرُّ بالوضع المستقبلي للسودان. وقال هدلستون محتجاً على ذلك، أنّ الملك لم يكن مجرّد رمز وحسب وإنّما إمبراطور مشرقي وكانت إجابة وزارة الخارجيّة البريطانيّة عن هذه الحجة أنّه يجب على حكومة السّودان القيام ببعض الجهود في مجال الدّعاية للتقليل من أهميّة مسألة السّيادة الرّمزيّة وأن تؤكد أنّه رمز فارغ تماماً ويمكن لإدارة السّودان أنّ تؤكّد أنّ المصريين أصبحوا مقيّدين الآن بالمواد الأخرى للبروتوكول وليسوا أحراراً بالكامل[14].

ومع إصرار موظّفي حكومة السّودان على إلغاء الإشارة إلى السّيادة المصريّة، إلّا أنّ موظّفي الوزارة قد مالوا إلى المسودة الجديدة، وقد أرسل ستانجيت برقيّة إلى بيفن في باريس قائلاً له إنّهم سيكونون محظوظين لو قبل المصريون مقترح البروتوكول الجديد، إذ عليهم أنّ يدفعوا سعراً عالياً جدّاً لسيادة رمزيّة باعتبار أنّهم يجب أنّ يشتركوا بشكل محدّد أكثر من ذي قبل من أجل استمرار الإدارة الثّنائيّة بالسّودان حتى يحدّد الشّعب السّوداني مصيره، وقد سلّم كلّ من الحاكم العام والسّكرتير المدني بالبروتوكول الجديد على مضض إذ كان ذلك ضرورياً للحصول على المعاهدة حتى بهذا السّعر.

وفي صبيحة 10 أكتوبر 1946، نقلت الصّحف خبراً مفاده أنّ صدقي باشا أعلن عن زيارته الرّابعة للندن وأخطر الصّحفيين، أنّه سيسترد السّيادة المصريّة على السّودان وبسرعة طالب الحاكم العام هدلستون من السّير وولتر اشمارت، أنّ يضغط للمرة الثّانية على وزارة الخارجيّة من أجل إلغاء موضوع السّيادة رسمياً. ومن جانب آخر قال هدلستون مهدّداً ومنذراً أنّ المضاعفات الأمنيّة ستكون خطيرة جدّاً بمجرّد أنّ يصبح التّنازل الّذي منحته الحكومة البريطانيّة للحصول على اتّفاق معلوم للجميع. وقال هدلستون أنّه ستكون هنالك إثارة كبيرة في السّودان وربّما يكون هنالك انشقاق كبير داخل حزب الأمّة لصالح حزب الأشقاء الموالي لمصر، حيث من المتوقّع أنّ يندفع النّاس للانحياز للطرف المنتصر. وتابع هدلستون قائلاً «ومن المتوقّع أنّ يهاجم حزب الأمّة حزب الأشقاء وستكون النّتيجة مأساوية لأنّ على الحكومة ومن أجل فرض النّظام والقانون أنّ تعاقب حزب الأمّة باعتباره المهاجم والمغير، وبعبارة أخرى كان يجب علينا أنّ نقفز على أصدقائنا وأن نبعدهم. وأشار هدلستون إلى عدم رغبة حكومة السّودان ومنذ فترة طويلة في اللّجوء إلى الإجراءات القمعية منذ 1924»[15].

ومع هذا القلق بإقناع وزارة الخارجيّة البريطانيّة بالأخطار الّتي يتضمّنها البروتوكول، فإنّ الحاكم وفي نظر موظّفي وزارة الخارجيّة قد قام بواجبه ودوره إلّا أنّ اسمارت قال له أنّ مسألة المحافظة على النّظام هي من مسؤوليات حكومة السّودان ويجب إفهام السّودانيين أنّه لم يتغيّر أيّ شيء. ورغم ذلك مضى هدلستون محذّراً الوزارة وقائلاً أنّ حوالى 50٪ من الموظفين لا يمكن اعتبارهم مخلصين للحكومة وعلاوة على ذلك، فإنّ التّرقيات الضّعيفة الّتي تمّت لقوة دفاع السّودان مقارنة بالترقيات الواسعة الّتي تمّت للجيش المصري، جعل سلوك بعض الموظّفين السّودانيين مشكوكاً فيه. وفي حين أنّ كامبل مال إلى رفض آراء الحاكم العام واعتبرها مثيرةً للمخاوف دون مبرّرات كافية، إلّا أنّ اسمارت تعاطف معها خاصة فيما يتعلّق بمخاوف هدلستون من الفوضى والاضطرابات، وقال اسمارت:

بدون شك ستكون هنالك فترة صعبة ربما لسنة أو لسنتين، ولكنّي أعتقد أنّه يمكننا أنْ نتخطى هذه الفترة الصّعبة بشرط إطلاق يد الحاكم العام وأن لا يكون عمله القمعي غير ممكن بسبب التّمثيل الّذي منحناه له بالقاهرة في حالة ردود الفعل المصريّة أو بسبب الأوامر من لندن بسبب ردود الفعل البريطانيّة، وأضاف كامبل: «يجب علينا أنْ نتذكّر أنّ قطراً أفريقياً مترامي الأطراف مع شعب هستيري وبمجرّد أنْ يفلتوا من اليد ربّما تكون النّتيجة محزنة جدّاً وأنّه وبقليل من العزيمة الرّاسخة يمكننا أنّ نتجاوز هذه الفترة».

ولم يكن هدلستون أو أي شخص آخر بالخدمة السّياسيّة يرغب في أنْ يُجبر على إطلاق النار على السّودانيين بغرض المحافظة على السّيادة المصريّة، ولكنّه وعلى الرّغم من ذلك طلب لواءين من القوات العسكريّة من لندن ليدعم بهما موقفه في الخرطوم، غير أنّ لندن رفضت أنّ تمدّه بأيّ قوات ورأت أنّ تقوية القوة العسكريّة غير ضروريّة، ولكن حصل الحاكم العام على الدّعم من الخدمة السّياسيّة في الخرطوم ومن الأحزاب الاستقلاليّة.

أنّ التّخوف من مجموعات الاستقلال بالسّودان أصبح كبيراً بعد رفض الوفد المفاوض المصري لبروتوكول بيفن حول السّودان في أواسط سبتمبر 1946، وبالتحديد بعد تسرُّب البروتوكول ذاته للصحافة، وبدا فيه للسودانيين أنّ الوضع البريطاني الجديد ما هو إلّا إخلال بوعود حاكم السّودان ووزير الخارجيّة البريطاني حول استقلال السّودان. وكانت ردود الفعل السّودانيّة قد جاءت مثلما توقّعه هدلستون إذ وجّه السّيد عبدالرّحمن المهدي إنذاراً قوياً ضدّ تصريحات صدقي حول السّيادة على السّودان، وعندما تسرّبت معلومات أخرى في الصّحافة تقول أنّ السّيد إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء الموالي لمصر قرّر أنّ يسافر إلى لندن مع صدقي باشا، قرّر حزب الأمّة –أيضاً– أنّ يرسل عبدالله خليل لتوضيح وجهة نظر الكتلة الاستقلاليّة. وفي 19 أكتوبر 1946، وهو اليوم الّذي وصل فيه صدقي إلى لندن أرسل السّيد عبدالرّحمن المهدي تلغرافاً إلى بيفن محتجاً على أي قبول بريطاني للسيادة المصريّة على السّودان، وبالاتفاق مع حزب الأمّة قامت الخدمة السّياسيّة في السّودان بالاحتجاج بقوة، وإثر الخطاب الّذي وصل من روبتسون في لندن إلى كبار موظّفي الخدمة السّياسيّة في السّودان بأنّ ما يجري في لندن هو تغيير كامل ومفاجئ حول السّياسات بشأن السّودان إهتاج كبار موظّفي الخدمة السّياسيّة وكتب السّير كريد المستشار القانوني لحكومة السّودان والّذي ينوب عن الحاكم العام أثناء غيابه مذكّرة شديدة اللّهجة إلى روبتسون، قال فيها:

إنّني غير متأكّد ما إذا كانت المقترحات الجديدة الموضوعة تحتوي على أيّ شكل من أشكال الاعتراف بالسيادة المصريّة بواسطة حكومة جلالة الملكه أم لا؟ ولكن يجب أنّ أوضّح بصورة حازمة أنّ ذلك سيعتبر في السّودان بمثابة خرق وإخلال بالولاء والإخلاص، وسيدمّر كلّ الثّقة في بريطانيا وفي حكومة السّودان، وسيهز ثقة وقناعة كلّ السّودانيين بصورة يتعذّر إصلاحها، وسينفّر ويصدم غالبية السّودانيين المخلصين، وسيعرّض الأمن العام في كلّ القطر إلى الخطر وفي الغالب الأعم سيؤدي إلى استقالات الموظفين البريطانيين.

وقد اعتبرت آراء كريد بمثابة تلخيص للمشاعر السّياسيّة العامة لكلّ الخدمة السّياسية، وقد كان لكريد آراء حاسمة في مسألة اللّقب المصري على السّودان، ووقف ضدّ أي جهود لاسترضاء مصر على حساب السّودانيين، وأثناء فترة المفاوضات المصريّة البريطانيّة، ساعد كريد على وضع الأسلوب النّاقم في السّياسة الّتي اتّسمت بها استجابة الخرطوم لسياسة السّودان لبيفن[16].

وفي مرّة ثانية وفي يوم وصول صدقي باشا إلى لندن لاجتماعه مع بيفن، استلم كريد خطاباً آخر من روبتسون حول البروتوكول الجديد، فأرسل كريد مجموعةً أخرى من التّلغرافات مناشداً روبرتسون وهودلستون وإسكريفنر وأي شخص ربّما يكون موجوداً في الخارجيّة لوقف الخيانة، ومطالباً بوقف كلّ المفاوضات مع صدقي حتى يجد الفرصة لإعداد وجهة نظره.

وكان نائب الحاكم العام؛ كريد، يعمل بصورة غير باعثة على الأمل والنّجاح من أجل تخليص السّودان من البروتوكول، كما اعتقد كريد أنّ الوضع الجديد لبريطانيا في السّودان سيؤدي ببساطة إلى جعل حكومة السّودان كاذبة في نظر السّودانيين، وكتب كريد –أيضاً– في اليوم التّالي لمدير التّعليم في السّودان قائلاً له أنّه تعهّد للسيد عبدالرّحمن المهدي أنّ حكومة السّودان لن تذعن لمسألة السّيادة خاصة بعد تعهّد بيفن في مجلس العموم قبل بداية المفاوضات في مارس 1946.

وعندما عرض السّيد عبدالرّحمن المهدي أنّ يذهب إلى لندن شخصياً لعرض وجهة نظره ضد السّيادة المصريّة أفصح نائب القنصل العام كريد عن مشاعره الدّاخليّة، وقال أنّه لم يتم إعداده كي يقف موقف المتفرّج ويرى السّيد عبدالرّحمن المهدي بلا فعاليّة ومضلّلاً ومخدوعاً من قبل تعهدات الموظفين البريطانيين الّذين هم أنفسهم مشوشون وتحت الخطر الآن، باعتبارهم كذابين، وقال نائب الحاكم العام: لقد أخطرته بصورة غير مباشرة أنّ الحكومة لن تضع أي عائق في طريق مغادرته الفوريّة إلى لندن لو كان يرغب في الذّهاب.

وبالنسبة للوضع الجديد حول السّيادة فقد احتج كريد بأنّ الحكومة البريطانيّة تعكس وضعاً قانونياً قديم العهد وتقوض مصداقيّة الإدارة السّودانيّة ذاتها، وأنّ الحكومة السّودانيّة وبدعم ثابت ومستمر من وزارة الخارجيّة البريطانيّة قد حافظت لعدة سنوات على السّيادة المشتركة لبريطانيا ومصر والوضع المتّخذ حتى الآن بواسطة حكومة جلالة الملكة معروف بصورة جيّدة بالنسبة للمثقفين السّودانيين والقيادات القبلية والإقليميّة.

وقد لاحظ كريد أنّه حتى بالنسبة للسودانيين غير المتعلّمين يعتقدون بلا أدنى شك، أنّ لبريطانيا السّيادة على السّودان وأنّ أيّ إشارة بأنّ لمصر السّيادة المطلقة سيقنعهم بأنّ بريطانيا قد تخلّت عن حكم السّودان، وكذلك انتقد الرّأي القائل أنّ الاعتراف بالسيادة المصريّة لا يعتبر بمثابة تغيير للوضع في السّودان باعتبار أنّ الرّأي البريطاني السّابق في عدم الاعتراف بهذه السّيادة قد اتّضح أنّه خاطئ. ووصف كريد مثل هذا الادّعاء بأنّه مجرّد سفسطة ولا يقنع أي سوداني، وقال أنّه وبعد تعهّد بيفن في مارس 1946، وإفادة الحاكم العام للمجلس الاستشاري لشمال السّودان في أبريل 1946، فإنّ مثل هذا العمل سيفسّر بواسطة السّودانيين والبريطانيين -على السّواء- كانتهاك مباشر للإخلاص والولاء وإنّنا سنجد الأشقاء وحزب الأمّة على السّواء سيشجبان ازدواجيتنا هذه[17].

وبجانب المسائل القانونيّة والأخلاقيّة، كان نائب الحاكم العام لاذعاً في انتقاده واصفاً وزارة الخارجيّة بالسذاجة والغباء لاعتقادها أنّ التّنازل عن السّيادة ربما سيوازَن بالإجراءات الوقائيّة كالطلب بالتحكم البريطاني على الإدارة في السّودان، وقال كريد أنّه من الغباء أنّ لا نفترض أنّ مصر ستعمل على الاستفادة القصوى من كلّ مصلحة شرعيّة أو غير شرعيّة ناتجة من الاعتراف لها بسيادتها لإيقاع الضّرر بحكومة السّودان. وفي سياق انتقاداته، اتّهم كريد وبصورة ضمنية وزارة الخارجيّة بأنّها قد نسيت مسؤوليتها الحقيقيّة، وأشار إلى أنّ الخدمة السّياسيّة في السّودان نفسها لم تعد تثق في أيّ من طرفي الحكم الثّنائي لحماية مستقبل السّودان. وعند إنهيار المفاوضات، طلب كريد من حكومة جلالة الملكة أنّ تصدر بياناً تعلن فيه أنّ سياستها هي أنّ السّودان سيمنح السّيادة والاستقلال في يوم محدّد ومعيّن. ولكن وعلى الرّغم من هذه الجهود والاحتجاجات، لم يفلح نائب الحاكم العام كريد إذ أنّه وأثناء إرسال تلغرافاته إلى لندن كان وزير الخارجيّة؛ بيفن، قد عاد من مؤتمر السّلام في باريس وعقد أول اجتماع له مع رئيس الوزراء المصري، وكان بيفن قد اتّخذ قراره بأن لا يجعل تخوّفات حكومة السّودان عائقاً أمام الوصول إلى اتّفاقية مع مصر.

بدأت المفاوضات المصريّة البريطانيّة في لندن في الفترة بين 18 – 24 أكتوبر 1946، وعقد بيفن وصدقي أربعة اجتماعات ناقشا فيها بنود المعاهدة. وعند افتتاح المحادثات عبّر وزير الخارجيّة البريطاني عن دهشته وأسفه من المشاكل الكثيرة الّتي سبّبها موضوع السّودان. وقال بيفن لصدقي أنّه كان يعتقد أنّ موضوع إخلاء مصر من القوات البريطانيّة هو الأهم لمصر وليس السّودان. فرد رئيس الوزراء المصري قائلاً أنّه من الصّحيح أنّ الإخلاء هو الأولوية الأولى للحكومة المصريّة، إلّا أنّ موضوع السُّودان –أيضاً– أحد القضايا المهمّة والحيويّة لمصر، وعلى أيّة حال فإنّ مصر هي النّيل وبالتّالي فإنّ وادي النّيل دائماً في عقول المصريين، كما أنّ لمصر وعلى الدّوام روابط بوادى النّيل وأنّ لمصر والسُّودان مصالح مشتركة وأنّه لا يمكن تخيُّل التّفرقة بينهما.

وعقب مناقشة القضايا العسكريّة، وفي نهاية الاجتماع، سأل بيفن رئيس الوزراء المصري عن تعريفه لمصطلح السّيادة الرّمزيّة وأجاب صدقي أنّها تشير إلى طبيعة الدّور المتوقّع أنّ تلعبه مصر في السّودان، وأضاف: «أنّ المصريين لا يسعون إلى الاستئثار بموارد السُّودان كما أنّهم لا يبحثون عن مصالح ماديّة أو أخلاقيّة». وأكّد صدقي أنّ هنالك وحدة في التّاج ووحدة في الرّوابط الّتي تجمع البلدين، ثمّ انتقل صدقي بعد ذلك لانتقاد سياسات حكومة السُّودان ضد النُّفوذ المصري في السّودان، وقال: كانت مصر في حاجة إلى مخرج لخريجيها من الجامعات وكانت ترغب في أنّ تقدّم للسودان خبراء وأكاديميين في إطار علاقة الأخ الأكبر، وبغض النّظر عن الحقوق المتساوية الّتي وردت في اتّفاقيتي الحكم الثّنائي، إلّا أنّ مصر قد حُذفت تماماً ولم تحظ بأي اعتبار من قبل إدارة السّودان، وواصل قائلا: أنّ النُّفوذ المصري قد كُنس بتعمُّد وأزيح جانباً ولكن يجب على مصر في كلّ الأوقات أنّ تحصل على ولاء السّودان، حيث أنّ رفاهيتها تنبع من ذلك القطر.

قال وزير الخارجيّة بيفن، أنّه حاول فهم وجهة النّظر المصريّة ولكنّه فشل، وعلاوة على ذلك قال بيفن أنّه منزعج من التّصريحات الصّحفيّة المصريّة الّتي تشير إلى أنّه على مصر أنّ تحدّد تاريخاً محدّداً يتم فيه تأمين إخلاء البريطانيين من السُّودان ومصر، غير أنّ رئيس الوزراء المصري طلب منه أنّ لا يعير تلك التّصريحات أيّ أهمية، ولكنه عاد في نفس الوقت إلى إثارة مسألة الوحدة، وقال إنّها ستكون قائمة ومبنيّة على مصالح السّودانيين.

وفي اجتماعهم الثّاني في اليوم التّالي قدّم صدقي لبيفن مذكّرة شخصيّة، موضحاً الرّأي الخاص به في مسألة السّودان، وكان محور نقاش رئيس الوزراء المصري هو مسألة السّيادة والّتي يعتبرها شرعيّة، وقال أنّ سيادة مصر حقيقة تاريخيّة وعدليّة وإنّ بريطانيا نفسها اعترفت بها قبل وبعد اتّفاقية عام 1899، أنّ الغرض الرّئيسي من اتّفاقية 1899، كان تنظيم إدارة الأراضي ولم يكن القصد منها التّأثير على مبدأ السّيادة المصريّة على الإطلاق.

وأشار صدقي إلى أنّ بريطانيا وفي مناسبات عديدة أكّدت السّيادة المصريّة على السّودان في التّعامل مع القوى الأخرى، وكانت دائماً تعلن أنّ وجود بريطانيا في السّودان هو من أجل تأسيس سلطة السّيادة المصريّة، هذا بالإضافة إلى أنّ السّيادة المصريّة لم تهدد حقوق السّودانيين، وفي نهاية حديثه ذكّر صدقي كلّاً من بيفن وسكرتيره الخاص دكسون أنّهما سبق وأن قالا أنّ السّودان لا يستطيع أنْ يشكّل سياسية لوحده وأنّه ومن مصلحة السّودانيين أنّ ينضموا إلى دولة منظّمة[18].

وفي ردّه على رئيس الوزراء المصري، قال بيفن أنّه وفيما يتعلّق بالتّنازل عن السّيادة، يجب أنّ يؤدّي ذلك إلى تغيير في وضع إدارة السّودان الحاليّة كما أنّه يحق للسودانيين بعد بلوغهم مرحلة الحكم الذّاتي أنّ يختاروا إمّا الانضمام لمصر أو الاستقلال التّام عنها إذا كانوا يرغبون في ذلك. ويبدو أنّ صدقي قد وافق على أنّ تظل اتّفاقيّة عام 1899 سارية، ووافق –أيضاً– بعدم تدخّل مصر في شؤون حكومة السّودان، وكذلك أنّ تستمر العلاقة بين الحاكم العام ومصر، إلّا أنّه توقّف في مسألة حق السّودان في الاستقلال وألمح إلى أنّ المفاوضات للمعاهدة الكاملة سوف تفشل، وكان بيفن قد قال لصدقي أنّ السّيادة المصريّة سوف تذهب في حالة اختيار السّودانيين للاستقلال، وقال متسائلاً:

هل تدّعي مصر سيادتها على السّودان حتى في حالة اختيار السّودانيين للاستقلال؟ هل تعترف مصر بأنّ القرار يجب أنّ يكون للسودانيين؟ فأجاب صدقي أنّ ذلك سيكون لعدة سنوات قادمة قبل الحصول على الحكم الذّاتي، وواصل صدقي قائلاً: لا يمكن أنّ تتصوّر مصر وجود دولة معادية لها على حدودها ويجب على السّودان أنّ يظل دائماً الجار والصّديق، وأصر بيفن على حسم هذه المسألة وجعلها واضحة وسأل بيفن صدقي عن متى يعطى السّودانيون الفرصة ليكونوا أحراراً؟ وإلى متى تريد مصر أنّ تستمر سيادتها؟ لا بد أنّ يكون الأمر واضحاً. وأضاف بيفن: «إنّ السّودانيين أحرار في التّخلي عن السّيادة المصريّة متى شاءوا»، وأجاب صدقي قائلاً أنّه من المستحيل الحديث عن السّيادة بهذه الصّيغ لأنّه لا أحد يستطيع أنّ يتوقّع التّطورات خلال نصف القرن القادم، وأنّ السّؤال الّذي يطرحه عليه السّيد وزير الخارجيّة للإجابة هو وفي الحقيقة ستجيب عليه الأجيال القادمة.

وعلى الرّغم ذلك تمسّك وزير الخارجيّة بيفن بموقفه السّابق وأكّد أنّه لا يقر وضعاً للسودان، الّذي يناضل من أجل حريته، أنّ يكون تحت حكم مصر إلى الأبد، وأضاف: «ليس هناك ما يمنع أبداً الحصول على الحكم الذّاتي».

وأخيراً، أعطى رئيس الوزراء المصري لبيفن ما كان يرغب في سماعه، حيث قال صدقي: «إذا وصل السّودانيون إلى نقطة معيّنة من التّطور فإنّهم بالتأكيد سيصبحون أحراراً، ليس هنالك أي شيء في الورق يمكن أنّ يمنع الاستقلال أو يحرم أي شعب أنّ يبحث عن حريته، أنّه مبدأ كوني وليست نظرية تكتب في معاهدة، وطالما أنّ المعاهدة الجديدة ستؤسّس على ميثاق الأمم المتحدة والّذي يؤيّد استقلال الشّعوب فليس إذاً من المناسب إعادة تأكيد ما هو جزء من مواثيق الأمم المتّحدة».

أنّ آراء صدقي باشا حول السّيادة المصريّة كانت مدعومة ومؤيّدة بواسطة اللّورد قاضي القضاة البريطاني، ولقد سبق أنّ طلب بيفن الرّأي القانوني حول وضع السّيادة البريطانيّة على السّودان بعد استلامه للمذكّرة الشّخصيّة لصدقي باشا، وكان جوهر رأي قاضي القضاة البريطاني هو: (لم تؤثّر المهديّة في وضع السّودان كمحافظة مصريّة وأنّ الادّعاءات البريطانيّة المبنيّة على حق الفتح يمكن قبولها في حالة اعتبار أنّ المهديّة كانت نظاماً سيادياً). ووجد قاضي القضاة أنّ العمليات العسكريّة الّتي اتّخذت ضدّ المهديّة كانت باعتبارهم متمردين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الكلفة الماليّة ومعظم القوات الّتي شاركت في العمليات كانت مصريّة، وكان كتشنر نفسه والّذي قاد تلك العمليات ضابطاً في الجيش المصري.

وخلص القاضي، إلى أنّ بناء ادّعاء للسيادة بهذه الحيثيات يعتبر غير صحيح. وأضاف القاضي: «إنّ اتّفاقيّة 1899 يمكن قراءتها فقط بأنّها قاصرة على النّظام الإداري وأنّها تركت السّيادة في حالتها السّابقة للفتح وهي لمصر وجميعهم تحت السّيادة التّركيّة»، وانتهى القاضي إلى القول: «في السّودان نحن لسنا أصحاب السّيادة»[19].

وإلى جانب قاضي القضاة، كان بيفن قد استشار –أيضاً– السّير ونجت باشا حاكم عام السّودان خلال الفترة (1899– 1916)، ومدير مكتب المخابرات السّودانيّة بالجيش المصري خلال (1883– 1899)، والقنصل العام لبريطانيا في مصر (1916– 1918)، عن رأيه في مسألة السّيادة المصريّة، ومع أنّه وكما سلفت الإشارة أوّل من بدأ سياسة تصفية الوجود المصري في السّودان، وكان ينادي علناً أنّه ليس هناك ما يجمع بين السّودان ومصر وهو الّذي روّج لفكرة أنّ السّودانيين يكرهون المصريين كراهية عميقة، إلّا أنّه تخلى عن كلّ تلك الأفكار وتحوّل إلى النّقيض منها، دون أنّ يكون هناك سبب واضح لذلك، حيث قال في رسالة سريّة وشخصيّة إلى بيفن بتاريخ 11 أكتوبر 1946: (إنّ على وزارة الخارجيّة أنّ تعترف بالسيادة المصريّة علناً)، وقال: «أنا نفسي اعتبرت دوماً أنّ سيادة مصر على

السّودان قد تمّ تحديثها باتّفاقيّة الحكم الثّاني عام 1899، وبدون شك أنا الّذي أقنعت كتشنر أثناء أزمة فاشودة أنّ يستخدم العلم التّركي المصري وأن يستخدم حجة أنّنا أعدنا فتح السّودان نيابة عن الجناب العالي في تركيا وليست الحكومة البريطانيّة).

وقال ونجت أنّ أفضل طريقة لحماية السّودانيين هي عدم إقصاء مصر والّتي ستلجأ -حتماً- إلى الدّعاية والعمل السّري، ولكن وإذا ما تمّ السّماح لها بالعمل علانيّة وأعطيت الأمان فإنّه وبالإمكان السّيطرة عليها. أنّ مصر -دائماً- تحاول التّأثير على السّودانيين وتفعل ذلك علناً من أجل أنّ ينحاز لها السّودانيون، وفي النّهاية فإنّ الأمر بيد السّودانيين أنفسهم[20].

عزّزت آراء ونجت باشا من موقف وزارة الخارجيّة الدّاعية إلى المضي في البروتوكول المقترح، وفضلاً عن ذلك اعتبر سكرينفر؛ مدير إدارة مصر بالخارجيّة البريطانيّة، أنّ إشارة ونجت إلى أنّ الأمر في النّهاية بيد السّودانيين يتّفق مع رؤية الوزارة وكذلك حكومة السّودان من أنّه يجب استشارة السّودانيين في مستقبلهم قبل البت فيه، وعلى الرّغم من ذلك ظلّ وزير الخارجيّة البريطاني حذراً في الاعتراف بالسيادة المصريّة خلال المفاوضات الّتي جرت صباح 23 أكتوبر 1946.

وباطلاعه على الوثائق الخاصة بالمفاوضات يقول ترانز هانز، أنّه من الصّعب التّعرّف على الدّوافع الّتي حملت بيفن في نقاشه مع صدقي باشا حول السّودان، أنّ يقرّر قبل بدء المفاوضات أنّ يتنازل عن السّيادة لمصر مقابل الحصول على الاتّفاقيّة، ولكن وعلى الرّغم من ذلك لاحظ هانز أنّ بيفن وفي نقاشه مع رئيس الوزراء المصري أصرّ باستمرار أنّ الاعتراف بالسيادة سوف يجعل الأمور صعبة للغاية بالنسبة لحكومة السّودان وللبريطانيين هناك، مثلما يخل بالوضع المستقبلي للسودان.

ويفسّر هانز هذا التّناقض في موقف وزير الخارجيّة البريطانيّة بأنّه إمّا موقف حقيقي أو موقف تفاوضي ومناورة دبلوماسيّة للحصول على أقصى تنازلات فيما يتعلّق بنقاط الخلاف الأخرى مع مصر مقابل التّنازل عن موضوع السّودان. ويرجّح هانز أنّ التّفسير الأخير هو المقصود وأنّ بيفن قد نجح في تكتيكاته إذ قال لصدقي: «إنّ موضوع السّودان هو العقبة الرّئيسيّة للمعاهدة وإذا كانت مصر تتحمّل المسؤوليّة الكبيرة لأيّ حرب في مصر أو في الدّول المجاورة لها وأن تبذل تضحيات كبيرة وتعطي الحرية للقوات البريطانيّة فإنّه ليس شيئاً كبيراً لها أنّ تطلب مقابل ذلك أنّ يؤخذ بوجهة نظرها في موضوع السّودان».

وأضاف بيفن أنّه وفي هذه الحالة يجب أنْ يستشار السّودانيون في موضوع السّيادة غير أنّ صدقي اعترض على هذا الاشتراط قائلاً لو أنّ السّودانيين ناضجين بالدرجة الّتي تمكّنهم من اتّخاذ قرار حول السّيادة، فإنّ ذلك يعني أنّهم بإمكانهم اتّخاذ قرار حول كامل مستقبلهم ونحن نعلم أنّهم لم يبلغوا تلك المرحلة بعد[21]. وتحت الضّغط من حكومة السّودان واتّهاماتها لبيفن بأنّه حنث العهد الّذي قطعه وكذلك الضّغوط من مجلس الوزراء استمر وزير الخارجيّة البريطاني يضغط بدوره على صدقي باشا في معنى بروتوكول السّودان، ومع أنّ بيفن قبل الحجة الأساسيّة لصدقي بأنّ السّيادة هي لمصر، إلا أنّه وفي تبادل المذكّرات قال مؤكّداً أنّه يجب أنْ لا تكون هناك أي تدخلات من جانب مصر على الإدارة الحاليّة في السّودان.

ومن جانبه، رفض صدقي أنْ يقر بما يطلبه منه بيفن وتمسّك بحجته الرّئيسية القائلة أنّ السّودانيين لم يبلغوا المرحلة الّتي يقرّرون فيها ما يريدون، وبالتالي فإنّ أيّ نقاش حول الاستقلال يعتبر سابقاً لأوانه وحتى ذلك الوقت لا بدّ أنْ تكون هناك سيادة مصريّة وأنّ الاعتراف به لا يغير أي شيء.

وفي مساء 24 أكتوبر 1946، طلب بيفن من صدقي أنّ يحضر لعقد اجتماع أخير لإزالة نقاط الخلاف وبالأخص موضوع السّودان وذلك للتوقيع على الاتّفاقيّة النّهائيّة، قال بيفن أنّه من الضّروري أنّ يخطر البرلمان والسّودانيون أنّه ليس فيما اتّفق عليه أيّ تغيير في وضع السّودان، فأجاب صدقي أنّه ليس في الحقيقة أي تغيير. ثمّ قال بيفن مشيراً إلى النّقاش الّذي أجراه مع حاكم عام السّودان وطلب أنّ تحذف الصّيغة المصريّة القائلة: في نطاق الوحدة بين مصر والسّودان تحت التّاج المصري وأن تستبدل بعبارة الوحدة التّاريخيّة، رفض صدقي الصّيغة الجديدة، وقال أنّ هذه المادة تقترح أنّ الوحدة شيء من الماضي وعلى إثر ذلك تراجع بيفن، ثمّ أثار بيفن بعد ذلك مسألة مستقبل السّودان، وقال أنّه وحالما يبلغ السّودانيون المرحلة الّتي تمكّنهم من اختيار وضعهم المستقبلي يمكنهم الاختيار بما في ذلك الاستقلال لذلك طلب بيفن أنّ ينص البروتوكول على استشارة السّودانيين عندما يحين موعد ترتيبات تقرير المصير.

لم يعلّق صدقي على هذه المقترحات واعتبر بيفن أنّها موافقة ضمنيّة، ولذلك لم يلجأ إلى الضّغط في هذه النّقاط. وبالمقابل، لم يعترض بيفن على طلب صدقي بحذف بعض الفقرات الخاصة والّتي استعاض عنها بفقرة جديدة تطلب أنّ يقوم الحاكم العام في

السّودان بإرسال تقرير دوري عن مدى التّقدُم في تحقيق الحكم الذّاتي في السُّودان إلى جانب إنشاء لجنة مشتركة.. وهكذا انتهت المفاوضات بالاتّفاق بين صدقي وبيفن على معاهدة وبروتوكول الجلاء عن مصر الّذي ينص على الجلاء في أوّل سبتمبر 1949، وعلى بروتوكول للسودان والّذي نصّ على:

(إنّ السّياسة الّتي يتعهّد الطّرفان السّاميان المتعاقدان باتّباعها في السُّودان في نطاق وحدة مصر والسُّودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسيّة تحقيق رفاهية السّودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم فعلياً للحكم الذّاتي، وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النّظام المستقبلي للسودان وإلى أنّ يتسنى للطرفين السّاميين المتعاقدين الاتّفاق التّام المشترك بينهما لتحقيق الهدف الأخير بعد التّشاور مع السّودانيين تظل اتّفاقيتا 1899 ساريتين، وكذلك المادة (11) من معاهدة 1936 مع ملحقاتها والفقرات من 14 إلى 16 من المحضر المتّفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة)[22]. ووقّع كلٍ من الجانبين على تلك الوثائق بالأحرف الأولى من أسمائهما في 25 أكتوبر 1946، على أنّ تقدّم الوثائق لكلا الحكومتين لتنظر في الموافقة عليها.

وقبل أنّ يجف مداد الاتّفاقيّة انفجرت الأوضاع في كلٍّ من السُّودان والقاهرة ولندن بعد أنّ نقلت الصّحف ووكالات الأنباء تصريحات رئيس الوزراء المصري صدقي باشا في 26 أكتوبر 1946، والّذي قال فيها: لقد صرّحت في الشّهر الماضي إنّني سأجيء بالسُّودان إلى مصر واليوم أقرّر أنّني نجحت في مهمّتي، وذلك أنّ الوحدة بين مصر والسُّودان تحت التّاج المشترك قد تقرّرت بصفة نهائيّة[23]. ففي القاهرة نشأت الأزمة بين صدقي وهيئة الوفد المصري المفاوض الّذين تركهم صدقي في القاهرة وذهب إلى لندن للتفاوض مع وزير الخارجيّة بيفن، فبعد أنّ عاد صدقي من لندن عرض مشروع الاتّفاقية على هيئة الوفد الرّسمي للمفاوضات، وبعد دراسته قرّر سبعة من أعضائه رفضه لأنّه لا يحقق مطلبي الأمّة الأساسيين وهما الجلاء ووحدة وادي النّيل وأصدروا بياناً بذلك، أوضح أنّ: البروتوكول الخاص بالسُّودان طبقاً للنص الّذي اقترحته الهيئة يتضمّن تعهد الطّرفين بالدُّخول فوراً في مفاوضات تحديد نظام الحكم قي السُّودان في نطاق مصالح الأهالي السّودانيين على أساس وحدة وادي النّيل تحت تاج مصر وبالمقارنة بين هذا النّص ومشروع الاتّفاق يتّضح أنّ: -

1. أنّه بينما يشير مشروع (بيفن– صدقي) في الفقرة الأولى إلى السّياسة الّتي يتعهّد الطّرفان باتباعها في السُّودان في نطاق وحدة مصر والسُّودان تحت تاج مصر، فإنّ الفقرات الّتي تلتها تجرّد الوحدة من خصائصها.

2. يحتفظ النّص المشار إليه بالحالة الرّاهنة في السّودان دون أنّ يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتّفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر.

3. إنّ النص على تخويل السّودان حق اختياره نظام المستقبل يمهّد السّبيل لفصل السّودان عن مصر ويلزم مصر من الآن بقبول هذا النّص، وفي ذلك هدم للوحدة الإسمية في ذاتها، فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً في السّودان الآن تبينت خطورة النّتائج المترتبة على هذا النص.

وختم البيان بالقول: وغني عن البيان أنّ حرصنا على تحقيق وحدة وادي النّيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التّوسع والاستعمار، ولكنه حرص جاء محققاً لما تجلى من رغبة شعب وادي النّيل في تأليف وحدة تؤكّدها الرّوابط التّاريخيّة والجغرافيّة والاقتصاديّة والرُّوحيّة ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسُّودانيين معاً في إقرار الحكم الذّاتي للسودان بل تساعد عليه[24].

وردّ صدقي على المعارضة بأنّ البروتوكول يقرّر المبدأ الأساسي وهو الوحدة الدّائمة تحت التّاج المصري المشترك[25]، وعندما توتّر الموقف بين صدقي والمعارضة أصدر مرسوماً بحل الوفد الرّسمي للمفاوضات ثمّ تقدّم إلى مجلس النُّواب للرّد على استجواب عما وصلت إليه تلك المفاوضات. وقرّر المجلس الثّقة بالحكومة وطلب منها المضي في تحقيق أهداف البلاد بينما تمسّكت المعارضة وتشدّدت في رفضها للمشروع، مما أُضطر صدقي إلى استعمال الشّدة في معاملته لبعض الصّحف بحجة مقاومة الشّيوعيّة وما يتّصل بها من نزعات يسارية وإلى اعتقال من ينسب إليه أي نشاط شيوعي اعتقالاً شبه عرفي[26].

وفي لندن احتجت الدّوائر السّياسيّة على تصريح صدقي حول السّودان، وسعى سكرينفر؛ مدير إدارة مصر بالخارجيّة البريطانيّة، إلى احتواء آثار تلك التّصريحات خصوصاً وأنّ وزير الخارجيّة؛ بيفن، كان قد غادر إلى الولايات المتّحدة للمشاركة في اجتماعات هيئة الأمم المتّحدة.

وفي 27 أكتوبر 1946، أرسل سكرينفر تلغرافاً إلى السّفير البريطاني في القاهرة قائلاً له أنّه تمّ الاتّفاق مع رئيس الوزراء المصري عقب انتهاء المفاوضات أنّه لا يجب الإدلاء بأيّ تصريح للصحافة فيما تمّ الاتّفاق عليه من موضوعات، ومن الواضح الآن أنّ رئيس وزراء مصر قد نزع الزّناد وادّعى أنّه حقق الوحدة بين السّودان مصر تحت التّاج المصري دون أنّ يشير ولو بكلمة واحدة إلى إدارة السّودان أو مستقبل السّودان أو حق السّودانيين في اختيار مستقبلهم. أنّ هذا التّصرف المتطرّف من رئيس الوزراء المصري ليس فقط سيتسبب في إحراج حكومة جلالة الملكة، ولكنّه سيؤدي إلى عواقب وخيمة في السّودان.

وعند استجواب مجلس العموم البريطاني لوزير الخارجيّة بالإنابة، نفى الوزير في محاولة سريعة لاحتواء آثار التّصريحات، أنّه لم يكن هناك أيّ مفاوضات بين صدقي وبيفن، وقال أنّه كانت هناك فقط محادثات استطلاعيّة دون أي التزام من قبل حكومة جلالة الملكة[27].

ثمّ تحدّث رئيس الحكومة البريطانيّة؛ المستر أتلي، عقب وزير الخارجيّة بالإنابة في مجلس العموم، ونفى -أيضاً- أنْ يكون صدقي وبيفن قد دخلا في مفاوضات رسميّة، وأكّد أنّ تلك المحادثات قامت على أساس شخصي واستطلاعي، وتمّ الاستمرار فيها بعد الالتزام بأنّها سوف لن تكون ملزمة لأيٍّ من الحكومتين المصريّة والبريطانيّة، هذا بالإضافة إلى أنّها كانت سرية. وأضاف أتلي قائلاً أنّ الحكومة لا تفكّر في إدخال أي تغيير على وضع السّودان الحالي أو على الإدارة فيه، وإنّ التّصريحات المنسوبة لرئيس وزراء مصر بالنسبة للسودان مغرضة ومضللة إذا قصد منها التّعبير عن الوصول إلى اتّفاق فإنّ الّذي جرى لا يعدو أنْ يكون محادثات تمهيديّة بحتة لم تتفاوض على شيء بصفة نهائية.

وكان السّودان هو المسرح الرّئيسي لردود الفعل العنيفة لتصريحات صدقي ولبروتوكول السّودان، وكما هو متوقّع ابتدر نائب الحاكم العام في السّودان؛ المستر كريد، الهجوم على تصريحات صدقي وعلى الحكومة البريطانيّة وعلى وزارة الخارجيّة قائلاً: «إنّ الحكومة البريطانيّة قرّرت عن عمد الإخلال بتعهُّده للشعب السّوداني حول استشارته فيما يتعلّق بمستقبله وأنّه ليس هناك أي حجة دبلوماسيّة أو قانونيّة يمكن أنّ تقنع السّودانيين بأنّ التّنازل عن السّيادة لمصر لا يعني تغييراً في وضع السّودان، لقد بدأ السّودانيون سلفاً في التّعليق بصورة عنيفة على تلك التّصريحات وأنّه بدأت تلوح بوادر تظاهرات واسعة قد يشارك فيها آلاف السّودانيين».

وحذر كريد قائلاً أنّه لو استمرت هذه الفوضى والّتي حتماً ستستمر لو مضت المفاوضات في اتّجاهها الحالي فإنّه قد يحدث ما لا يحمد عقباه. واستمر كريد يقول: أنا لا أفهم كيف سمحت الحكومة البريطانيّة لنفسها أنّ تترك حكومة السّودان في وضع المجبور لاستخدام القوة ضد المواطنين لإعادة النّظام الّذي تسببت حكومة جلالة الملكة بنفسها فيها وذلك بإخلالها لوعودها.

ويرى هانز أنّ كريد اقتنع تماماً الآن بأنّ كلّ ما تمّ بناؤه في السّودان خلال الـ50 عاماً الماضيّة يذهب أدراج الرّياح بسبب رغبة دبلوماسيي وزارة الخارجيّة البريطانيّة الحصول على الاتّفاقية مع المصريين[28]. وكان كريد قد شكك في ردّة فعل ودهشة دبلوماسي وزارة الخارجيّة لتصريحات صدقي باشا، وقال إنها دهشة مصطنعة وصفراء وجدّد اتّهامه

ليفن، وقال: أنّ دبلوماسيّة بيفن على وشك أنّ تكلّف حكومة السُّودان فقدانها لولاء السّودانيين الأمر الّذي سيدمّر الانجازات الكلية للحكم الثّنائي، وأضاف كريد محذراً وزارة الخارجيّة: إذا أصرّت وزارة الخارجيّة على التّنازل عن السّيادة لمصر دون استشارة السّودانيين، أولاً فإنّه ومن وجهة نظره سوف لن تستطيع حكومة السُّودان تسيير دولاب العمل دون مشاركة السّودانيين الفعّالة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستكون سياسة التّدرُّج بالسُّودانيين نحو الحكم الذّاتي مشلولاً بصورة مؤكّدة، وانتهى كريد إلى القول: «أنا لا أصدّق أنّ حكومة جلالة الملكة تقدّر حقاً المدى الّذي يعتمد فيه إدارة هذا القطر الشّاسع على الثّقة بين السّودانيين والبريطانيين، أنّ حكومة جلالة الملكة وباقتراحاتها تلك ستكون قد اقتلعت تلك الثّقة من جذورها.

وعلى صعيد رد الفعل السّوداني استنكر حزب الأمّة تصريحات صدقي باشا استنكاراً شديداً واتّهم البريطانيين بالخيانة وقرّر مقاطعة المجلس الاستشاري ومجالس المديريات والبلديات ومؤتمر إدارة السُّودان الّذي كان قد بدأ أعماله في 24 أبريل 1946، وأعلن حزب الأمّة الجهاد وأرسل برقيتي احتجاج إلى إسماعيل صدقي وكلمنت أتلي قال فيهما: «إنّ السّودانيين لن يرضوا بأن تكون حريتهم ثمناً لمصالح بريطانيا وأنّ الحزب سيعمل على تحقيق استقلال البلاد وتحريرها من الاستعمار المِصري والبريطاني بكلّ وسيلة مهما تكن»[29]، وفي اللّيلة السّياسيّة الّتي أقامها الحزب قال محمد شريف الخليفة: «إنّ دولتي الحكم الثّنائي قد تآلبتا على السُّودان وأنّ بريطانيا الّتي كنا نعتقد بشرف وعودها ساومت مصر على حساب السُّودان دون استشارة أهله كأنّه سلعة. أنّ السّودانيين الّذين حاربوا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في وقت واحد وهزموها منذ نصف قرن على أهبة الاستعداد ليقدّموا أرواحهم فداءً للوطن إذا دعا داعي الجهاد»[30].

وفي 28 أكتوبر 1946، تشكّلت بدار حزب الأمّة نواة الجبهة الاستقلاليّة من حزب الأمّة وحزب القوميين وحزب الأحرار والحزب الجمهوري وطائفة من المستقلين. وفي 30 أكتوبر 1946، خرجت مسيرة الجبهة الاستقلالية في شوارع الخرطوم واشتركت فيها جماهير غفيرة ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف من مؤيّدي حزب الأمّة الّذين تقاطروا إلى العاصمة من مختلف بقاع السُّودان وهم يرتدون زي الأنصار المرقّع[31]. وفي ميدان كتشنر قدّم قادة المسيرة مذكّرة احتجاج ضافية إلى الحاكم العام جاء فيها: إنّنا لا نرضى بشيء أقل من قيام حكومة ديمقراطيّة مستقلة وأنّ أيّ محاولة للمماطلة وأيّ تلاعب في أوضاع النُّظم القائمة الآن يغيّر من مظاهرها ويبقى على جوهرها سنرفضه بإباء ونقاومه مقاومة عنيفة بكلّ الطُّرق[32].

وفي تحرُّك مضاد لتظاهرات الاستقلاليين وحزب الأمّة، قرّر أنصار الوحدة مع مصر -أيضاً- تسيير تظاهرات للتعبير عن آرائهم بشأن البروتوكول ووحدة وادي النّيل، وطالب حزب الأشقاء ومؤيدو السّيد إسماعيل الأزهري السّماح لهم بتسيير مظاهراتهم على غرار ما تمّ السّماح به لحزب الأمّة وشعر السّكرتير المدني روبتسون، أنّه ملزم بالموافقة على طلب التّيارات الاتّحاديّة[33].

وفي أول نوفمبر 1946، خرج مؤيّدو الجبهة الوطنيّة والّتي تكوّنت من الأحزاب الاتّحاديّة في مسيرة تؤيّد وفد السّودان وتنادي بوحدة وادي النّيل وخاطبها السّيد محمد نور الدّين قائلاً: «إنّنا نريد أنّ نكون وطنيين أحراراً تجمعنا وحدة وادي النّيل تحت عرش فاروق المفدى»[34]. وسرعان ما تطوّرت الأمور بصورة مذهلة ودمويّة بعد إذ هاجم أنصار وحدة وادي النّيل مكاتب الصّحف الاستقلاليّة وقذف المتظاهرون بالحجارة والزّجاجات الفارغة على كتائب الأنصار الّتي تحرس مقر الصّحيفتين.

وبالمقابل، وكرد فعل على ذلك، هاجم أنصار الحركة الاستقلاليّة نادي الخريجين بأمدرمان وحطّموا أثاثاته وتعدوا على بعض الموجودين فيه بالضرب والأذى[35]. وقد كانت قوة بوليس أمدرمان قد فشلت في السّيطرة على التّظاهرة ولم تستطع منع الهجوم على مقر الخريجين، كما فشلت -أيضاً- وحدة الهجانة بقوة دفاع السّودان والتي كانت في حالة الاستعداد القصوى من السّيطرة -أيضاً- على تظاهرات الوحدوين ومنع تحطيم مقر الصّحف الاستقلاليّة، غير أنّه وبانضمام وحدة الهجانة إلى قوة بوليس أمدرمان تمّت السّيطرة في مساء نفس اليوم على الأحداث[36].

وفي اليوم التّالي، اجتمع روبتسون بسكرتاريات الأحزاب في مكتبه وأمرهم بتفريق أتباعهم وإعادتهم إلى أماكنهم، كما طلب منهم وقف أي مقابلات سياسيّة عامة وأن ينقلوا هذا الأمر إلى كلّ أتباعهم في الولايات، كذلك أصدر روبتسون أمراً إلى حكام الولايات يقضي بمنع أيّ تجمعات أو تظاهرات على نطاق السّودان إلى حين إشعار آخر.

وفي أثناء ذلك، التّقى الحاكم العام هدلستون بالسيد عبدالرّحمن المهدي، والّذي كان خارج العاصمة أثناء هذه التّظاهرات وطلب منه أنّ يصدرا سوياً بياناً إلى المواطنين لتهدئة الأوضاع، إلّا أنّ السّيد عبدالرّحمن، رفض هذا الطّلب في غير رغبة منه أنّ يقرن نفسه بالحكومة في هذه المرحلة، وفضّل أنّ يصدر بياناً لوحده إلى أتباعه ويطلب منهم العودة إلى أماكنهم، وقد أصدر السّيد عبدالرحمن المهدي في 3 نوفمبر 1946، بياناً دعا فيه إلى التّزام الهدوء والنّظام وطلب فيه إلى جماهير الأقاليم الأنصارية أنّ تعود إلى قواعدها[37].

أنَّ العنف الَّذي اندلع في السُّودان عقب بروتوكول صدقي بيفن ليس أكثر مما حذَّر منه كلٌّ من حاكم عام السُّودان هدلستون والسّكرتير المدني روبتسون، وقد سبق وأن أخبر هدلستون المسؤولين الرّسميين في وزارة الخارجيّة، أنّه إذا ما تمّ إجازة الفقرة الخاصة بالتنازل عن السّيادة في الاتّفاقيّة، فإنّه سيحتاج على الأقل إلى كتيبتين عسكريتين قبل أنْ تتسرَّب أيُّ إشارة بخصوص الاتّفاقيّة للإعلام. وطالما أنْ هناك كتيبة واحدة في الخرطوم فإنّه على الكتيبة الثّانية أنْ تحضر حالًا من فلسطين، ومع أنَّ تصريحات صدقي قد فاجأت الجميع بما في ذلك المسؤولين العسكريين البريطانيين في قيادة الشّرق الأوسط، فقد وصلت الكتيبة الثّانية جواً إلى الخرطوم في نفس أيام الاضطرابات.

وعلى الرّغم من وصول التّعزيزات العسكريّة الّتي طلبها هدلستون، إلّا أنّه واستناداً لما قاله هانز: «إنَّ الحاكم العام قد غيَّر موقفه واعتبر أنَّ الّذي يجب عليه مقاومة البروتوكول ليست هي الحركة الاستقلاليّة السّودانيّة، وإنّما هي مسؤولية الخدمة السّياسيّة في الخرطوم. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من الصّراع على البروتوكول لعبت فيها حكومة السُّودان كلّ أوراقها من أجل إسقاط البروتوكول، وكانت المرحلة التّالية من الصّراع كما وصفه ترانس هانز أنّه ثورة من حكومة السُّودان ضد وزارة الخارجيّة البريطانيّة ومصر والبروتوكول. وقد نجحت حكومة السُّودان في النّهاية من تحقيق هدفها بإسقاط البروتوكول وفقاً لما سنراه في الفصل التّالي.

هوامش الفصل الثّاني

(1) الكتاب الخضر، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953، ص94.

(2) FO 371/45235.

(3) FO 371/53254.

(4) تقرير المعهد الملكي، المفاوضات المصريّة البريطانيّة، 1947.

(5) جيمس روبِرتسون، السُّودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال، ترجمة مصطفى عابدين الخانجي، دار الجليل، بيروت، ص153.

(6) British Documents on the end of the Empire، Sudan، seriesB، vol، 5.part 1، op، cit، p153.

(7) FO 371/53255.

(8) W.Travis Hanes 111، op، cit، p58.

(9) عبدالرّزاق السّنهوري، قضية وادي النيل، مصدر سابق، ص-69 70.

(10) السُّودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال، مصدر سابق، ص154.

(11) نفس المصدر، ص154.

(12) FO 371/53257.

(13) FO 371/53257.

(14) IBID.

(15) FO 371/53257.

(16) W.Travis Hanes 111، op، cit، p73.

(17) W.Travis Hanes 111، op، cit، p74.

(18) FO 371/53257.

(19) FO 371/53316.

(20) British Documents on the end of the Empire، Sudan، seriesB، vol، 5.part 1، op، cit، p151

(21) FO 371/53318.

(22) تمام همام تمام، السّياسة المصريّة تجاه السُّودان 1936– 1953، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1999، ص67.

(23) في أعقاب الثّورة المصريّة، مصدر سابق، ص-312 313.

(24) السّياسة المصريّة تجاه السُّودان 1936-1953، مصدر سابق، ص69.

(25) قضية وادى النّيل، مصدر سابق، ص87.

(26) محمد حسنين هيكل، مذكّرات في السّياسة المصريّة، ج3، ص321.

(27) FO 371/53258.

(28) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p84 .

(29) استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسيَّة ، مصدر سابق ، ص289 .

(30) نفس المصدر ، ص289 .

(31) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p84

(32) الحركة السّياسيَّة السّودانيَّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص276 .

(33) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p85 .

(34) استقلال السُّودان بين الواقعيَّة والرُّومانسيَّة ، مصدر سابق ، ص290 .

(35) نفس المصدر ، ص291 .

(36) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p85 .

(37) استقلال السُّودان بين الواقعيَّة والرُّومانسيَّة ، مصدر سابق ، ص86 .

الفصل الثّالث

إجهاض البروتوكول 1946

تمرُّد حكومة السُّودان على وزارة الخارجيّة البريطانيّة

قالت مجلة «أفريكا نت» في تعليقها على كتاب: (السُّودان في العلاقات المصريَّة الإنجليزيَّة بين 1946 و1956)، أنّ بيفن كان يرغب في بيع السُّودان مقابل الحصول على الاتّفاقيّة من مصر، وذلك لتلبية المتطلبات العسكريّة الاستراتيجيّة لبريطانيا، وكان على استعداد كامل للمضي في هذه السّياسة، ولكن الّذي منعه هو المقاومة العنيفة للرسميين في الخدمة السّياسيّة بحكومة السُّودان الّذين عارضوا الاتّفاقيّة بضراوة أكثر من السُّودانيين أنفسهم[1]. وتمضي المجلة قائلة، أنّ الحاكم العام والرّسميين في حكومة السُّودان قد عارضوا وزارة الخارجيّة صراحة، وعن طريق تسريب المعلومات إلى الصّحافة، والتّلاعب بالقيادات السّودانيّة، والعمل مع حلفاء خارج الحكومة البريطانيّة ضد سياسات وزارة الخارجيّة، الأمر الّذي مكنهم في النّهاية من إسقاط بروتوكول السّودان.

وتضيف المجلة قولها، أنّ هؤلاء البريطانيين الّذين يعملون بعدد وافر في حكومة السُّودان وفي جهاز الخدمة السّياسيّة بالتحديد، إنّما يعملون بدوافعهم الذّاتية وكانوا مستعدين لمتابعة أجندتهم الخاصة حتى في الحالات الّتي تتعارض فيها تلك المصالح مع المصالح البريطانيّة سواء في السُّودان أو في الشّرق الأوسط.

ومن جهة أخرى، قالت المجلة في تحليلها لطبيعة الدّبلوماسيّة البريطانيّة في ذلك الوقت، أنّ الرّسميين البريطانيين كانوا يواجهون في عملهم تدخّلات من جهات عديدة مثل الرّأي العام والإعلام وجماعات الضّغط والمنظمات العالميّة. وتقول المجلة، أنّ لهذه

الجماعات دوراً واضحاً فيما يتعلّق بقضيّة السّيادة والحكم الذّاتي في السُّودان وأثّرت بصورة مباشرة على العلاقات المصريّة البريطانيّة وجعلتها معقدّة حتى في أحسن الأوقات. وترى المجلة أنّ ظهور السُّودان الحديث المنفصل عن مصر إلى جانب هُويّته المستقلة إنّما يدين بذلك إلى حكومة السُّودان البريطانيّة.

ومما تجدر الإشارة إليه في تحليلات مجلة «أفريكا نت»، إنّها أكّدت -أيضاً- أنّ حكومة السُّودان استطاعت وبالتنسيق مع جماعات خارج الحكومة البريطانيّة من وقف سياسة الحكومة البريطانيّة حول موضوع السّيادة. وأعتقد أنّ الإشارة إلى هذا التّنسيق في أمر السُّودان لا يعني سوى أنّ المعنيين ما هم إلّا امتداد لجماعات الضّغط الّذين ظلوا منذ الثّلث الأخير للقرن التّاسع عشر (1884- 1899)، مرتبطين بقضيّة السُّودان بنفس النّظرة المشتركة الّتي تحدّثت عنها المجلة، وهي بناء دولة وهُويّة سودانيّة منفصلة عن مصر. وكما سنرى لاحقاً فإنّ المجلة نفسها أوردت تعبيراً محدّداً لجماعات الضّغط الّتي تعاونت مع حكومة السُّودان لإسقاط مشروع البروتوكول، حيث أسمتهم بـ(شبكة السُّودان في لندن) (The Sudan Network)، كما أسمتهم -أيضاً- بلوبي السُّودان (The Sudan Lobby). وقالت أنّه يتكوّن من عناصر في البرلمان والإعلام والمنظّمات وكان أغلبهم قد سبق له العمل في حكومة السّودان.

على كلٍّ بدأت سياسة مقاومة البروتكول باكراً جدّاً وذلك عندما قرّر كلٌّ من السّكرتيرين الثّلاثة في حكومة السّودان: (الإداري والمدني جيمس روبتسون، والمالي اندقتون مللر، والقضائي توماس كريد)، أنّ لا يقبلوا بسياسة الحكومة البريطانيّة من دون قتال، لقد سبق لهم وأن قاوموا البروتوكول بشدّة ووجدوا في معارضة حزب الأمّة العنيفة الفرصة لإغراق البروتوكول مرّة واحدة وإلى الأبد[2]. وفي خطوة غير مسبوقة قام السّكرتيرون الثّلاثة بإعداد مذكرة مشتركة موجّهة للحاكم العام هدلستون، غير أنّ المقصود منها هي وزارة الخارجيّة البريطانيّة، وتحدّث المذكّرة بصورة واضحة موقف الحكومة البريطانيّة حول السّيادة واتّهمتها بنكث وعدها للسودانيين[3]. وقالت:

1. أنّ البروتوكول يمثّل خرقاً لكلّ التّعهدات البريطانيّة للسودانيين.

2. أنّ إعطاء أيّ نوع من السّيادة على السُّودان لمصر لن يحظى بالقبول طواعية من السّودانيين.

3. أنّ بيان كلمنت أتلي في مجلس العموم بتاريخ 28 أكتوبر 1946، لم يُرض السّودانيين لأنّه لم ينف أنّ مشروع البروتوكول ينص على السّيادة المصريّة على السّودان، فالبيان ينفي حدوث أي تغيير في الأوضاع في السّودان، ولذلك فإنّ السّودانيين سيعتبرونه مضللاً عندما ينشر البروتوكول وسيثير استياءً مريراً بينهم.

4. إذا أجيز مشروع البروتوكول فسوف تحدث استقالات من خدمة الحكومة، كما أنّ الاستقلاليين والاتّحاديين لن يتعاونوا مع الحكومة لأنّ الاستقلاليين يعتقدون أنه غدر بهم بينما يود الاتّحاديون أنْ يروا نهاية الإدارة الحالية، وقد تحدث انتفاضات قبلية، مما يؤدي إلى فقدان أرواح بريطانيّة وسيكون هناك ارتداد إلى دولة بوليسيّة مما يتسبّب في تعطيل كلّ المزايا الّتي يزعم أنّ البروتوكول قد حققها للسودان[4].

وفي ختام المذكّرة، قال السّكرتيرون إنّهم يوصون بشدّة أنْ يقوم حاكم عام السُّودان شخصياً بمقابلة رئيس الوزراء البريطاني من أجل إعادة النّظر في الوضع[5]. وقال روبتسون نحن لا نعتقد إنّنا قد نبقى في السُّودان لنفرض اتّفاقية بهذا الشّكل على السّودانيين، وأنا أمثّل بهذه الكلمات جميع الموظّفين البريطانيين في حكومة السُّودان الّذين يعتمد عليهم تسيير دولاب العمل في الحكومة[6]. اقتنع هدلستون بالكامل بنصيحة سكرتيريه خاصة وأنّه ومنذ الطّلب المصري الأوّل لبريطانيا بضرورة التّفاوض قد حاول إجبار الحكومة البريطانيّة لأن تستشير السّودانيين في كلّ ما من شأنه أنْ يغيّر في وضعهم، وكان قد خضع لبروتوكول صدقي بيفن بعد ضغوط كبيرة من وزارة الخارجيّة وبعد أنْ حصل على تأكيدات بأنّ السّيادة المصريّة ستكون رمزيّة فقط وأنّه لا شيء آخر يمكن أنْ يغيّر من الإدارة الفعليّة لحكومة السُّودان ولا من منع السّودانيين بعد وصولهم لمرحلة الحكم الذّاتي أنْ يختاروا الاستقلال التّام.

ولكن وعقب تصريحات صدقي باشا واتّجاهات الصّحافة القوميّة المصريّة الّتي ركّزت على تفسير البروتوكول بأنّه وحدة كاملة بين السُّودان ومصر، تغيّر موقف حاكم عام السُّودان وبعد مقابلة مع السّيد عبدالرّحمن المهدي، انتهى هدلستون إلى الاعتقاد أنّ لا شيء يمكن أنْ يعيد ثقة السّودانيين سواءً لبريطانيا أو لحكومة السّودان، طالما أنّ البروتوكول الّذي يوافق على السّيادة المصريّة موجود.

وفي 3 نوفمبر 1946، أبرق هدلستون رئيس الوزراء أتلي مقترحاً أنْ يعود إلى لندن ليشرح كيف أنّ تصريحات صدقي قد حطّمت أية فرصة ممكنة لتطبيق البرتوكول دون أنْ يكون هناك ردود فعل عنيفة، وكانت المذكّرة قد اشتملت على:

1. في محادثاتي الأخيرة في لندن وفيما يتعلّق بالمفاوضات المصريّة البريطانيّة، وخاصة حول الاعتراف بالسيادة المصريّة، لقد ركّزت على الصّعوبات الّتي أنا متأكّد من أنّها ستحول دون استطاعتي على إقناع غالبيّة السّودانيين لقبول حتى مجرّد السّيادة الرّمزيّة.

2. وخلال الأيام الأربعة الماضية ومنذ عودتي إلى الخرطوم أصبحت لديْ الفرصة لأقيّم كيف أنّ تسريب صدقي لأجزاء من البروتوكول المتعلّقة بالسيادة دون الإشارة إلى التّنازلات الأخرى الّتي قدّمتها مصر، قد أثارت القيادات السّياسيّة في السُّودان في رد فعل عنيف.

3. من المبكّر إعطاء تأكيد حول ما إذا كان السّودانيون المعارضون للاتفاقيّة سيعودون مرّة أخرى إلى العنف أم لا؟ ولكن يمكن القول أنّ ذلك وارد ومحتمل، وعلى أية حال فإنّ التّعاون بين المسؤولين المحليين وحكومة السُّودان قد تأثّرت بصورة كبيرة جدّاً، حيث استقال الكثيرون وطالما أنّ 87٪ من المسؤولين في حكومة السُّودان و100 ٪ من المسؤولين في الحكومات المحليّة هم سودانيون، فإن الخطر على الإدارة سيكون خطيراً.

4. إنّ العظم الرّئيسي للأحزاب الاستقلاليّة هم القبائل المتعصّبة في غرب السّودان، وحتى إذا استطاع السّيد عبدالرّحمن المهدي أنّ يهدئ هؤلاء الجماعات، إلّا أنّه قد لا ينجح في ذلك، لأنّ معظم أتباعه غير مسؤولين وبالتالي فإنّ احتمال حدوث الفوضى وارد بصورة كبيرة.

5. عندما كنت في لندن كنت أعتقد أنّه بالإمكان تمرير برتوكول السُّودان دون صعوبات ولكن أشك في ذلك بعد التّصريحات الّتي أدلى بها صدقي.

6. ولذلك، أقترح أنّ أعود بالطائرة إلى لندن لأشرح الوضع بصورة كاملة حالما استلم موافقتكم بذلك.

وفي رسالة خاصة معنونة من رئيس الوزراء أتلي إلى حاكم عام السّودان، قال الرّئيس ردّاً على رسالة هدلستون: أنا مندهش ومرتبك لاعترافك بالفشل في إقناع القيادات السّودانيّة بالمحاسن الأخرى لبروتوكول السّودان، كالاحتفاظ بالإدارة بشكلها الحالي والحكم الذّاتي وحقهم الحر في تحديد مستقبلهم، أنّ كلّ ذلك يعتبر أهم من التّنازلات الّتي أعطيت للمصريين كحفاظ لماء الوجه والّتي لا تعني سوى السّيادة الرّمزية في الصّياغة الّتي تقول: في نطاق الوحدة بين مصر والسُّودان تحت التّاج المصري.

ويضيف أتلي: لقد تمنيت أنّ هذه الايجابيات مضافاً إليها تصريحاتي في مجلس العموم بشأن السُّودان في 28 أكتوبر 1946، وإذا ما نقلت للقيادات السّودانيّة بصورة جيّدة فإنّه من الممكن أنّ تحتوي آثار التّسريبات الجزئيّة الّتي صدرت من القاهرة، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ تلغرافك السّابق قد أعطاني الانطباع بأنّ الأوضاع في طريقها إلى الهدوء. كما

يضيف أيضاً: أتمنى أنّ تكلل جهودكم الإعلاميّة والدّعائيّة مع الشّخصيات المهمّة بالنجاح خاصة في مجال التّأكيد على أنّ الحق في الاستقلال لم يتم المساس به، نحن كما تعلم اتّخذنا خطوات عملية لدعم ماكينتكم الدّعائيّة وإذا كان هناك ما يمكن أنّ نفعله من أجل مساعدتكم في مجال الدّعاية أرجو إفادتي. ويخلص أتلي إلى توجيه هدلستون بالتعاون مع القيادت السّودانيّة، ويقول: وأثناء ذلك أرجو أنّ تتمكن من التّأثير على السّيد عبدالرّحمن المهدي والسّيد علي الميرغني اللّذين سبق وأن تلقيا احتراماً وتقديراً كبيرين من حكومة جلالة الملكة في الماضي، وذلك في سبيل إقناعهما لأتباعهما، أفهم أنّك طلبت المزيد من القوات وإنّها سوف ترسل لك بالجو في 7 نوفمبر 1946، وبخصوص اقتراحك بالقدوم إلى لندن لست متأكّداً ما إذا كانت عودتك في هذه اللّحظة سوف تثير الشّكوك المصريّة أم لا[7].

وكانت وزارة الخارجيّة لم تكن متحمّسة لمقترح عودة حاكم السّودان، فقد سبق لهم وأن استمعوا إلى اعتراضات هدلستون للبرتوكول وبالتالي ليس من المرغوب نقاش تلك الآراء مرّة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك فإنّه وفي ظلّ غياب وزير الخارجيّة بيفن في الأمم المتّحدة، فإنّ التّماسات هدلستون ستقدّم مباشرة إلى رئيس الحكومة وإلى مجلس الوزراء، الأمر الّذي لا تريده وزارة الخارجيّة. ومن غير المعروف ما إذا كانت الحكومة قد سمحت لهدلستون بالحضور إلى لندن أم لا، إلّا أنّه غادر ومن هناك كتب في 10 أكتوبر 1946، رسالة أخرى رسميّة إلى رئيس الوزراء أتلي قال له أنّه ومع سكرتيريه مقتنعون الآن بتعذّر إقناع الجبهة الاستقلاليّة السّودانيّة الّتي تحظى بدعم أغلبيّة الشّعب بأيّ إيجابيات في البروتوكول على أساس أنّها تعادل التّنازل عن السّيادة.

وأوضح هدلستون أنّ الطّريقة الوحيدة لتطبيق البروتوكول هي عن طريق القوة غير أنّ مثل هذا الإجراء يعتبر بمثابة تغيير عكسي كامل لكلّ ما قامت به حكومة السّودان خلال السّنوات الـ50 الماضية، كما سيدمّر ثقة السّودانيين في النّوايا الحسنة لحكومة جلالة الملكة. ولهذا السّبب عدت إلى لندن لأوضّح بصورة شخصيّة التّغيير الجذري الّذي حدث للأوضاع، وأكرّر مرّة أخرى: إذا كان البروتوكول سيفرض بالقوة فسينهي ذلك كلّ الثّقة الّتي تمّ بناؤها خلال 50 سنة من التّعاون بين البريطانيين والسّودانيين وسيتبخّر في ليلة واحدة.

ومن جهة أخرى، طلب هدلستون من مجلس الوزراء أنّ يعيد النّظر بصورة كاملة في هذا التّغيير الّذي سيحدث قبل أنّ يتّخذ قراره في البروتوكول، واختتم هدلستون خطابه قائلاً: «وإذا اختارت الحكومة المضي في سياستها فأنا أعلن وأسجّل أنّني لا أوافق بعد

الآن على الفقرة الخاصة بالسيادة. وفي 11 نوفمبر 1946، التقى هدلستون بصورة غير رسميّة بأعضاء مجلس الوزراء ومسؤولين من وزارة الخارجيّة وذلك لتوضيح قضيته، وكما توقّع جهاز الخدمة السّياسيّة في السّودان أتاحت رحلة هدلستون الفرصة لتصحيح بعض المفاهيم للحكومة البريطانيّة حول الموقف في السّودان.

أبرق أتلي إلى بيفن بعد اجتماعه مع الحاكم العام قائلاً له: لقد وصل حاكم عام السّودان هنا في 9 نوفمبر 1946، وقدّم إليّ آراءه، أنّه وحتى عام 1924، كان هناك حكم ثنائي ولكن ومنذ تلك السّنة الّتي أخرجنا فيها كلّ القوات المصريّة، أنّه وفي خلال السّنوات الأربع والعشرين الّتي تلت أغمض السّودانيون أعينهم عن أيّ ارتباطات مع مصر ولم يتم القيام بأيّ إجراء يفتح أعينهم على الوضع الحقيقي للأمور. ورد بيفن إلى أتلي: «ليس لديّ معلومات! ما كنت أعلم أنّ الأمور كانت بالطريقة الّتي أوضحتها إليّ بأنّنا كنا نعمل منذ 1924، بالطريقة الّتي أشرت إليها». ومن جهة أخرى، اعترف أتلي بنفسه بصعوبة الوضع وكتب إلى بيفن يقول له: «حتى إذا قبلنا بالنظرة الضّيّقة للمتطرفين السّودانيين فأنا أجد صعوبة –أيضاً– في فهم تفكيرهم في هذا البلد، فنحن قد ظللنا ندرك دائما أنّ السّيادة المصريّة على السّودان موجودة، على الرّغم من أنّه لم يتم الإفصاح عن ذلك بوضوح». ويقول هانز تعليقاً على هذه الآراء أنّ رئيس الحكومة أتلي يعكس الجهل العام بالشؤون السّودانيّة[8]، وفوق ذلك كرّر أتلي مرّة أخرى نفس المقترحات الّتي سبق وأن قدّمها للحاكم العام لمساعدته في تطبيق البروتوكول كدعمه في مجال الدّعاية والإعلام ومساعدته بالقوات العسكريّة، ومضيفاً إليها هذه المرّة اقتراحات جديدة مثل الاقتراح بأن يصدر إعلان مشترك من دولتي الحكم الثّنائي يقول أنّه يحق للسودانيين أنّ يقرّروا في مستقبلهم في فترة محدّدة 10 أو 15 سنة، على أنّ تسرّع خلال هذه الفترة إجراءات السّودنة وإنشاء المؤسّسات الدّستورية في السّودان كالمجلس التّشريعي والتّنفيذي، وأضاف أتلي قائلاً: وعندما يرى السّودانيون أنّ مصالحهم محفوظة من النّاحية العمليّة دون أي تدخُّل من الحكومة المصريّة فيمكننا أنّ نسرع بعد ذلك في ترتيبات الحكم الذّاتي، واقترح أنّ تطلب من الحاكم العام العودة إلى السّودان وتحول مسؤولياته إلى أنّ تتضح الأمور في المستقبل[9].

وكان رئيس الوزراء قد رفض حجج هدلستون وأراد المضي في البروتوكول وكتب إلى بيفن: إذا تخلينا عن بروتوكول السّودان فلا يوجد لديّ شك بأنّنا سنفقد الاتّفاقية لأنّ حكومة صدقي لن تستمر في الحكم وستعرّض علاقتنا بمصر وترتيباتنا الدّفاعيّة في الشّرق الأوسط للانهيار، ومن المؤكّد ستأخذنا مصر إلى منظّمات هيئة الأمم المتّحدة،

وبخصوص السّيادة ستأخذنا مصر إلى محكمة العدل الدّوليّة، وقد نُصحنا أنّ المحكمة ستؤكّد حق مصر، وسوف لا تساعد الإحالة إلى الأمم المتّحدة أو إلى المحكمة الدّوليّة وضع بريطانيا في السّودان، وحذّر أتلي من أنّه وإذا ما حكمت المحكمة الدّوليّة لصالح مصر، فإنّ الوضع سيكون أسوأ بكثير وسيحول دون إرضاء السّودانيين الّذين يعرفون مسبقاً أنّ بريطانيا أقرّت بالسيادة المصريّة.

وافق بيفن على رؤية رئيس الوزراء، وبدأ في الاقتناع بأنّ المشكلة الحقيقيّة ليست في الاستقلاليين السّودانيين، ولكن في جهاز الخدمة السّياسيّة نفسه، وقد كان بيفن غاضباً من حكومة السُّودان لرفضها تعليمات رئيس الوزراء أتلي بشأن استخدام القوّة وإعلان حالة الطّوارئ من أجل الرّقابة على فرض البروتوكول، وقال في هذا الخصوص:

إذا كان لا بد لنا من استعمال القوّة فإنّ ذلك سيكون للمحافظة على النّظام وأنا لا أرى أيّ سبب يمنعنا من أنّ نطلب إنشاء وضع بوليسي قادر على فرض البروتوكول، أمّا بالنسبة لقول حكومة السّودان، أنّ ذلك سيؤدي إلى اختفاء كلّ جهودنا في الـ50 سنة الماضيّة في عشية وضحاها، يمكن القول أنّ ذلك يتحقق فقط، أمّا كنتيجة للتفسير المغرض للبروتوكول أو التّقديم السّيئ لها من جانبنا. ولم يكتف بيفن بهذه الانتقادات لحكومة السّودان، إذ مضى أبعد من ذلك حيث شكا حكومة السُّودان لرئيس الوزراء أتلي قائلاً له: «ليست راضياً عن موقف حكومة السّودان، أنّ الوضع بأكمله يبدو الآن مختلفاً تماماً قبل هذه التّطوُّرات، لا يمكننا تسيير الحكم الثّنائي الآن الّذي تبدو وكأنّه معزول عن بقية العالم، وينظر الآن على كلّ ترتيباتنا في الإمبراطوريّة بأعين نقديّة، الأمر الّذي يحتّم علينا إيجاد نظرة جديدة في الجانب المتعلّق بحكومة السّودان.

واستمر بيفن قائلاً: «ومن الضّروري -أيضاً- وبوصفي وزيراً للخارجيّة أنّ يتم إطلاعي بصورة دائمة ومنضبطة على البرامج والأعمال الّتي تقوم بها حكومة السّودان، وفيما يتعلّق بشؤون الحكم الثّنائي ترى وزارة الخارجيّة أنّ تكون على اتّصال وثيق بالسُّودان على غرار الاتّصال الوثيق القائم بين وزارة المستعمرات والمستعمرات»[10].

لم يكن لدى بيفن أي شكوك في التّمسُّك والاستمرار بالاتّفاقية، على الرّغم من تسريبات صدقي والتّهديد بالاضطرابات في السّودان، وأبرق إلى أتلي طالباً منه الالتزام بما تمّ الاتّفاق عليه مع رئيس الوزراء المصري وأنّ التّراجع نتيجة للتهديد سيكون سيئاً للموقف البريطاني ليس فقط في السّودان، ولكن في كلّ أنحاء العالم العربي. علم هدلستون والّذي فشل في أنّ يقنع أي أحد على الرّغم من النّداء الحار ضدّ الاعتراف بالسيادة المصريّة أنّ وزير الدّولة

بالخارجيّة هكتور ماكونيل قد فشل -أيضاً- بدوره في إقناع أعضاء مجلس الوزراء، أنّ موقف المجموعة الاستقلاليّة في السُّودان غير قابل للتغيير على الإطلاق بخصوص الفقرة الخاصة بالسيادة، وعلى ذلك ردّ هدلستون بغضب وحنق واحتقار للوزير ماكونيل، وقال:

«هذا تفكير مبني على الرّغبة وشأنه شأن كلّ تفكير مبني على الرّغبة أنّ يكون غير أمين، إذا لم تصدقوني أحضروا شخصاً آخر ذي علم ودراية بشؤون السُّودان مثلي لنرى ما إذا كان سيختلف معي في تقديره أم لا، وبخلاف ذلك يجب عليكم تصديق ما أقول (otherwise you MUST believe me). وقال هدلستون موجّهاً كلامه لماكونيل: «أرى أنّ ما يجري هو دفع السّودانيين ليتحمّلوا أخطاء الحكومة البريطانيّة في الماضي وأرجو أنّ لا تتهرّب من هذا الموضوع بقولك إذا كان السّودانيون ذوي حصافة، فليس لدينا ثمناً لندفعه لذلك. أنّ أساس مشاكلنا بخصوص هذه النُّقطة هو أنّ السّودانيين لا يتمتّعون بقدر كاف من الحصافة[11].

وفي نفس اليوم أرسل هدلستون مذكّرة أخرى لماكينول قال له: (لقد عشنا في خداع طيلة السّنوات الـ24 الماضية، وأتساءل الآن لماذا يعاقب السّودانيون في تصديقهم بأنّنا رجال أوفياء ولسنا مخادعين؟ إذا كان الموضوع يتعلّق بوزير الخارجيّة بيفن قبل اتّخاذ أي قرار فهل من الممكن السّماح لي بالسفر إلى أمريكا لمقابلته؟ كذلك اعتبر زيارة السّيد عبدالرّحمن المهدي المقترحة في غاية الأهميّة لأنّه يترأس أكبر مجموعة وحزب في السّودان، أمّا بالنسبة لما قاله أحد الأشخاص هنا بالأمس أنّه طالما كان السّودانيون ينظرون إلى العلم المصري وأنّ الحاكم العام نفسه يتم تعيينه من قبل مصر فأليس ذلك بمثابة اعتراف بمصر؟).

أقول جواباً على ذلك إنّهم يرون أيضاً 1924[12]. (الإشارة إلى 1924 يعني لفت النّظر إلى الإجراءات الّتي تمّت عقب قتل السّير لي إستاك، حيث تمّ تصفية النُّفوذ المصري تماماً عقب تلك الحادثة). وللمرّة الثّالثة يكتب هدلستون إلى ماكينول في 13 نوفمبر 1946: «بالإشارة إلى زيارة السّيد عبدالرّحمن المهدي الّذي ورد ذكره بالأمس، أقول أنّ ضيق الوقت منعني من الإشارة إلى حادثة تاريخيّة مماثلة وهي مقترح زيارة زغلول باشا في فبراير 1919 للذهاب إلى باريس من أجل توضيح قضيّة مصر أمام مؤتمر السّلام في باريس أو على الأقل أمام مجلس الوزراء البريطاني في لندن». ويمضي هدلستون مضيفاً: «وكما هو معروف فقد أوصى ونجت باشا؛ القنصل البريطاني في مصر -آنذاك- وبقوة أنّ يتم السّماح لزغلول ولكنّه لم يمضي في توصيته إلى الحد الّذي كان يمكنه أنّ يقول: أعلم بالتّأكيد أنّه ستكون هناك انتفاضة عارمة ضد المصالح البريطانيّة في مصر إذا رفضتم الزّيارة وبالتالي فإذا لم تأخذوا بوصيتي فسأقدّم استقالتي.

ويقول هدلستون أنَّ وصيَّة ونجت بشأن زغلول قد رفضت، ونتيجة لذلك اندلعت التّظاهرات وقتل عدد من البريطانيين المدنيين وعدد آخر من المصريين وبأعداد أكبر بكثير مما يعرفه البريطانيون. ويكشف هدلستون عن تلك الأحداث، ويقول: أعرف ذلك لأنني قد ساعدت في قتلهم بوصفي عضواً في القيادة العسكرية في مصر آنذاك، ومعروف أنه قد تمَّ التّضحية بونجت باشا عقب تلك الأحداث واستبدل باللورد اللنبي ولم يجر بعد ذلك توظيفه أبداً[13]. ويلخّص رأيه قائلاً: وما أريد أنَّ أصل إليه من هذه المقارنة هو أنَّ الجميع قد ألهموا الحكمة بعد وقوع الحدث، على أنّه لو سمح لزغلول على الأقل بالذهاب إلى لندن ليلقي ما بكاهله من مظالم مصر لما كانت هناك ثورة في مصر في مارس 1919، فإذا نظر إلى السّيد عبدالرّحمن كزغلول ونظر اليَّ كونجت السّنا إزاء نفس القضيّة[14].

قال ماكينول واصفاً هدلستون لأتلي: «إنَّه في حالة عقلية تجعله يتصرَّف وكأنَّه مبشّر واعتقد أنّه سيقدّم استقالته[15]، واعتبر هانز أنَّ ماكينيل مخطئاً في تقديره لهدلستون إذ لم يقدّم استقالته وإنّما رفض بعناد العودة لمنصبه دون أنَّ يستلم ردّاً مكتوباً على خطابه يطمئنه أنَّ مجلس الوزراء قد أعطى الاعتبار الكامل للظروف المتغيّرة في السّودان. ونزولاً لطلب هدلستون دعا رئيس الوزراء أتلي إلى اجتماع للمجلس في 14 نوفمبر 1946، وعرض عليه مذكّرة هدلستون حول التّغيير الذي طرأ وسيطرأ على الأوضاع في السّودان إذا تمّ المضي في البرتوكول، إلى جانب تقديمه ملخّصاً للمكاتبات التي داوت بينه وبين وزير الخارجيّة بيفن. أظهر نقاش مجلس الوزراء أنَّ المجلس يرى أنّه وعلى الرّغم من توقع الاضطرابات في السّودان إلّا أنّه يرى عدم الانسحاب من التّفاهم الذي تمّ التّوصّل إليه مع رئيس الوزراء المصري صدقي باشا فيما يتعلّق بالبروتوكول الخاص بالسّودان، وقالت النّقاشات أنَّ هناك أخباراً جيّدة تشير إلى أنَّ مصر ستقبل المقترحات الأخيرة بشأن الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة، ومن الأهميّة بمكان أنَّ لا يقال أو يعمل أيّ شيء في هذه المرحلة من شأنه أنَّ يخرب هذه الجهود.

ومن جهة أخرى، قالت النّقاشات أنّه يجب انتهاز أيّ فرصة لمنع حدوث الاضطرابات في السّودان، وفي هذا الخصوص وكجزء من تلك التّدابير يجب الإسراع بالسّودانيين إلى الحكم الذّاتي، كذلك يمكن دعوة قيادات الأحزاب السّياسيّة في السّودان إلى لندن حتى يروا بأعينهم أنَّ حكومة جلالة الملكة تسعى لتمكين السّودانيين للحصول على الحكم الذّاتي.

وإلى جانب ذلك، تداول المجلس في إمكانية أنَّ يرسل رئيس الحكومة لحاكم عام السّودان خطاباً ليعرضه بدوره لبعض القيادات السّياسيّة في السّودان يقول لهم فيه، أنَّ حكومة جلالة الملكة تضع مصالحهم في الاعتبار ومصممة على منع أي تدخّل مصري في السّودان على الرّغم من وجود الفقرة الخاصة بالسيادة، وفي ختام الاجتماع أصدر المجلس القرارات الآتية:

1. تعزيزاً لتوصية لرئيس الوزراء وبرغم ردود الفعل المتوقّعة في السّودان، أنّ المجلس لا يريد الانسحاب من التّفاهم الّذي تمّ التّوصّل إليه مع صدقي في نص البروتوكول الخاص بالسّودان في الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة الجديدة.

2. على وزير الخارجيّة التّرتيب لدعوة قيادات الأحزاب السّودانيّة لزيارة لندن.

3. على رئيس الحكومة أنّ يطلب من حاكم عام السّودان الاستمرار في منصبه كما يجب على وزير الخارجيّة أنّ يرسل له مذكّرة لإطلاع البريطانيين في حكومة السّودان يوضّح فيها الأسباب الّتي حملت حكومة جلالة الملكة القبول بالمطلب المصري بشأن السّودان.

4. كذلك ترسل رسالة أخرى إلى حاكم عام السّودان من أجل عرضها للقيادات السّودانيّة تطمئنهم أنّ حكومة جلالة الملكة تضع مصالحهم في الاعتبار.

ويستمر تدفق سيل مذكّرات هدلستون لوزارة الخارجيّة، غير أنّه انقلب هذه المرّة مهاجماً السّياسات المصريّة، وكتب غاضباً في 15 نوفمبر 1946، إلى ماكنيول بخصوص الإشارات الّتي وردت في خطاب الملك فاروق والّذي أشار فيها إلى الرّوابط القديمة مع السّودان فقال: ما هي الرّوابط القديمة الّتي تربط مصر بالسّودان؟ الغزو، الاضطهاد، الاستعباد، سوء الإدارة؟ ليس هناك أي شي آخر، تلك هي نماذج الإمبرياليّة المصريّة والّتي سبق وأن أشرت إليها في حالات عدة.

وفي مذكّرة أخرى لاروم سارجيت، قال هدلستون: «ليس الأمن المائي فقط هو الّذي يطلبه المصريون من السّودان، إنّهم يريدون أكثر من ذلك، إنّها السّيادة الإمبرياليّة إنّهم يريدون إعادة بناء البعثات التّاريخيّة المصريّة في أفريقيا»[16]. وكالعادة جاء رد وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة فاتراً، إذ قال ماكينول لهدلستون أنّه ليست لدى الحكومة أيُّ خيارات أخرى فيما يتعلّق بسير الأمور في الوقت الحالي، وأتمنى الآن أنّ تعود إلى وظيفتك وهو أمر مهم الآن لكلّ من الحكومة البريطانيّة وللسودانيين، كما علّق اسكرينفر؛ مدير إدارة مصر بالخارجيّة على ما قاله هدلستون بشأن الإمبرياليّة المصريّة، وقال أنّ حكومة السّودان تطرّفت في النّظر إلى الأمور ولا أعتقد أنّنا يجب أنّ ننظر إلى الإمبرياليّة المصريّة بصورة مأساوية وأنّ المشاكل الاجتماعيّة الّتي سوف تتصاعد في مصر سوف تمتص كلّ طاقتها وقدراتها[17].

بعد فشله في إلغاء بروتوكول (صدقي– بيفن)، اتّجه هدلستون للتفكير في سياسة إقناع السّودانيين لقبول البروتوكول بأقل قدر من القوة، ولكنّه انتقل في نفس الوقت إلى اتّباع استراتيجيّة أخرى تقضي بالإسراع ببناء مؤسّسات الحكم الذّاتي ليستطيع أنّ يسحب من

خلالها مسألة السّيادة من طرفي الحكم الثّنائي ويحوّلها إلى الطّرف السّوداني الثّالث. وقال هدلستون في خطّة جديدة أعدّها لوزارة الخارجيّة: أولوية سياستي الآن هي إعادة ثقة السّودانيين وإيجاد طريقة ما لاجتذاب تعاونهم خلال فترة إعدادهم للحكم الذّاتي، وسيكون ثمن كسب ثقة السّودانيين هو إنشاء مؤسّسات الحكم الذّاتي فوراً وبصورة أسرع وأكبر مدى مما خطط له في المستقبل القريب، والسُّرعة هي مفتاح النّجاح وأيّ تأخير سوف يزيد من فرص تردي الأوضاع، الأمر الّذي يضطرني لاستخدام القوة لفرض البروتوكول وإذا ما حدث مثل هذا السّيناريو فسوف لن يكون هناك أي أمل للتعاون مع السّودانيين. ولذلك أطلب من حكومة جلالة الملكة والحكومة المصريّة التّفويض الفوري بعد عودتي إلى السُّودان لأدعو قادة الأحزاب السّودانيّة وبعض الشّخصيات للتفاكر حول إنشاء بعض المؤسّسات الإداريّة والسّياسيّة في إطار الإعداد للحكم الذّاتي[18]. وأشار هدلستون إلى أنّ مثل هذا الإجراء من شأنه أنّ يحول دون التّغلغل المصري إلى السّودان[19].

وفي هذه الأثناء، حدث تطوُّر جديد كان له بالغ الأثر في مصير ومستقبل الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة وبروتوكول السّودان. قامت الصّحافة المصريّة بشن حملة إعلاميّة ارتكزت على القول أنّ بروتوكول السُّودان الجديد يتضمّن تغييراً في وضع السُّودان وركّزت المعارضة المصريّة على هذه النُّقطة وعلى موضوع السّودان، وساير رئيس الحكومة المصريّة؛ صدقي باشا هذه الموجة، وقال أنّه حقق لمصر المشاركة الفعالة في إدارة السّودان، وتمّ تسريب بروتوكول السُّودان وأقوال صدقي الأخيرة إلى الصّحافة.

التقطت حكومة السُّودان هذه التّصريحات، وقالت أنّ هناك اختلافات كبيرة في تفسير البروتوكول، وقال الحاكم العام وجهاز الخدمة السّياسيّة في الخرطوم، أنّ على بريطانيا عدم تجاهل هذه الاختلافات الكبيرة في مضمون البروتوكول.

وعلى ذلك بدت ملامح صراع جديد قيد التّبلور يقوم على معاني وتفسيرات البروتوكول. واعتبر روبتسون هذه السّياسة بمثابة تراجع عن محاولة إلغاء البروتوكول إلى محاولة إعطائه معنى محدد، حيث قال: «توجّب على هدلستون الآن أنّ يتمركز في خط الدّفاع الثّاني»، وقال عنه سارجيت في رسالته إلى بيفن: «يبدو أنّ هذا الموضوع الجديد والّذي يتعلّق بالسؤال حول ما إذا كان يحق للسودانيين عندما يحين الوقت أنّ يختاروا الاستقلال أم لا، سوف يحدد مصير الاتّفاقية ككل». وبالفعل بدا هدلستون مطالباً الحكومة بإعطاء تفسير واضح ومحدّد لبروتوكول (صدقي– بيفن)، وهو الأمر الّذي تسبّب في النّهاية في إلغاء البروتوكول كما سيرد ذلك لاحقاً. وبينما كان صدقي

باشا يناضل للحصول على التصديق على اتفاقيته مع بيفن، كان هدلستون في لندن يطالب بتأكيدات حول ثبات التفسير البريطاني لبروتوكول (صدقي- بيفن)، عندما اتضح له أنْ تفسير صدقي كان متعارضاً بدرجة كبيرة مع التفسير الموضح له من كلٍ من بيفن وأتلي.

أصرّ هدلستون، أنّ الخطاب المفترض تسليمه له يجب أنْ يوضّح التفسير البريطاني بجلاء، وأنّه يجب عليه أنْ يتمسّك به بقوة، وافق أتلي على منح هدلستون ضماناته ودون أنْ يستشير وزير الخارجيّة بيفن عن الكلمات المناسبة كتب رئيس الوزراء إلى الحاكم العام ذاكراً بوضوح أنّ الشّعب السّوداني في نهاية المطاف سيكون لديه الحق في الانفصال عن التّاج المصري إذا رغبوا في ذلك.

وأخيراً، وبعد استلامه لهذا الخطاب قرّر حاكم عام السُّودان هدلستون العودة إلى الخرطوم، وكان قد أصرّ -أيضاً- على الرّئيس أنْ يلزم الحكومة المصريّة بالتفسير البريطاني للبروتوكول، إلّا أنّ الرّئيس رفض ذلك وتذمّر من ضغوط ومطالبات هدلستون، وكتب في هذا الخصوص إلى ستانجيت رئيس الوفد البريطاني المفاوض قائلاً له: «إنّ السّير هدلستون شخص غير عقلاني، إنّنا لا يمكن أنّ نعطي السّودانيين أيّ حقوق ضدّ مصر أكثر مما هو قائم (كفاية خلاص).. (It was enough)».

كانت السّفارة البريطانيّة على علم لبعض الوقت أنّ تفسيرات صدقي لبروتوكول السُّودان متناقضة مع تفسيرات وزارة الخارجيّة خاصة فيما يتعلّق بحق السُّودان في الانفصال من التّاج المصري، جيمز بوكر؛ القائم بالأعمال البريطاني في مصر ظلّ يطلع حكومته بالكامل عما يجري بخصوص البروتوكول في القاهرة بما في ذلك إنكار صدقي أنّ الاتّفاقيّة سمحت لأيّ حق للسودانيين بالانفصا.

أزعجت تقارير بوكر رئيس الوزراء البريطاني وبعد مراجعة لوقائع محادثات بيفن مع صدقي، أبرق أتلي إلى بيفن، قائلاً له: «السّجلات الّتي لدينا لا توضّح أنّ صدقي وافق على مثل هذه الكلمات بأنّ السّودانيين سيكون لهم الحق في الانفصال في نهاية المطاف، عليك التّوضيح له بجلاء في اجتماعك الخاص معه في 24 نوفمبر 1946، وفي الاجتماعات الأخرى». ومن جانب آخر، وعلى ضوء تصريحات صدقي المتكرّرة طلب أتلي من بيفن أنْ يقترح على صدقي الحاجة الفورية إلى ترجمة متّفق عليها، وفي نفس الوقت أرسل أتلي تلغرافاً إلى سفارته في القاهرة يطلب منها اعتراض هدلستون ومنعه من استخدام الخطاب الّذي يحمله معه إلى حين تعليمات أخرى.

وبمجرّد أنْ نزل هدلستون إلى القاهرة وصلته برقيّة من وزارة الخارجيّة البريطانيّة تأمره بأن لا يستخدم رسالة أتلي، وكانت البرقيّة قد احتوت --أيضاً– على اقتراح بتعديلها وذلك بإزالة الفقرة الّتي تؤكّد حق السّودانيين دون قيد أو شرط في الانسحاب من مصر، دهش هدلستون لهذا التّغيير المفاجئ وقال أنّه بدون هذا التّعهُّد ستكون الرّسالة من غير فائدة، وقرّر على الفور عدم الذّهاب إلى الخرطوم وأنّه يطلب من الرّئيس أتلي أنْ يجيب له عن السّؤال الافتراضي: هل يحق للسودانيين الانسحاب من التّاج المصري أم لا عندما يحين الوقت الّذي يختارون فيه مستقبلهم؟

وقال هدلستون أنّه ما لم يكن الرّد إيجابياً فإنّه سيبقى في القاهرة ولن يعود إلى الخرطوم، واضطر الرّئيس أتلي إزاء ذلك الإجابة عن سؤال هدلستون الافتراضي، وفي رسالة منقّحة بديلة للرسالة السّابقة الّتي يحملها هدلستون قال الرّئيس أتلي: «إنّ حكومة جلالة الملكة –ومن جانبها– صمّمت أنّ لا تسمح بأيِّ شيء يعيق حكومة السُّودان فيما يختص بإعدادهم للحكم الذّاتي أو في حريتهم لاختيار وضعهم المستقبلي»، وأضاف أتلي تأكيداً على ذلك قوله:

«وتعتقد حكومة جلالة الملكة أنّه وبالكلمات الّتي استخدمها رئيس الوزراء المصري مع وزير الخارجيّة البريطاني بيفن فإنّه ليس هناك شيء في البروتوكول يمنع السّودانيين حقهم في الاستقلال أو في البحث عن الحريّة[20].

ويرى الدّكتور موسى عبدالله حامد، أنّ هذه الصّيغة الجديدة قد قبلها هدلستون على مضض، لأنّها لا تنص صراحة على حق الانفصال وإنّما على حق السّودانيين في الحكم الذّاتي وتقرير مستقبلهم بحرية والاستقلال الكامل[21]. وفي 23 نوفمبر 1946، التقى هدلستون برئيس الوزراء المصري صدقي باشا وكان الرّئيس أتلي قد طلب من هدلستون أنّ يلتقيه، بالإضافة إلى الملك فاروق لعلّه يستطيع إقناعهما بقبول تسريع عملية السُّودان والحكم الذّاتي.

تمسّك صدقي بنفس المنطق الّذي استخدمه في النّقاشات مع بيفن حول مستقبل السّودان، وقال أنّ السّودانيين لا يزالون بعيدين عن مرحلة إنشاء دولة، وسيمضي وقت طويل حتى يتمكّنوا من إقامة نظام للحكم الذّاتي، ولذلك ما هو ضرورة التّحدُّث الآن في الاستقلال؟ أنّ الاتّفاقيّة الجديدة مقدّر لها أنّ تستمر لعشرين عاماً قادمة، فهل سعادة الحاكم العام يعتقد بصدق أنّ السّودانيين جاهزون للحكم الذّاتي قبل هذه الفترة؟ وأجاب هدلستون أنّ أغلب السّودانيين يعتقدون أنّه بالإمكان إقامة مؤسّسات الحكم الذّاتي بغض

النّظر عن الوقت الّذي سيستغرقه و100٪ من السّودانيين يريدون تصريحاً واضحاً أنْ يكون حقهم النّهائي في تحديد مستقبلهم يجب أنْ يتضمّن الحق في الانسحاب من التّاج المصري. وتناول النّقاش تصريحات السّيد عبدالرّحمن المهدي الّتي أدلى بها إلى صحيفة «النّيويورك تايمز» والّتي قال فيها أنّه سيستخدم القوّة لمنع فرض السّيادة المصريّة على السّودان.

احتج صدقي بشدّة لحاكم عام السّودان حول هذه التّصريحات ووصف السّيد عبدالرّحمن بالتمرّد، وطلب من هدلستون عند عودته إلى الخرطوم أنْ يلتقي بالسيد عبدالرّحمن، ويحذّره إلّا أنّ هدلستون قال أنّ السّيد حرٌّ فيما يقول على نفس القدر من الحريّة الّتي تتحدّث بها الصّحف المصريّة. وفيما كان صدقي وهدلستون يتناقشان كان السّيد عبدالرّحمن على وشك المغادرة إلى لندن ليعرض قضيته أمام الحكومة البريطانيّة، وكان السّيد عبدالرّحمن قد التقى مستشاريه في 22 نوفمبر 1946، وأخبرهم أنّه ينوي السّفر إلى لندن ليطلع الحكومة البريطانيّة على رأي الاستقلاليين في البروتوكول، وقال لهم أنّه يريد أنْ يزور السّيد علي الميرغني قبل سفره إلى لندن بغية توحيد الجهود. وبالفعل قام السّيد عبدالرّحمن بزيارة السّيد علي الميرغني بمنزله في حلة خوجلي مساء الإثنين 25 نوفمبر 1946[22]، وقد استغرقت الزّيارة 35 دقيقة وفي بدايتها استفسر السّيد عبدالرّحمن، السّيد علي الميرغني، عن صحته ثمّ تحدّث عن سفره إلى لندن وأسبابه، وقال أنّ الغرض من الزّيارة هو الإطمئنان على صحّة السّيد علي واستطلاع رأيه ووداعه[23]. وقد كان واضحاً أنّ السّيد علي لم يكن يرغب في الحديث عن مشروع البروتوكول ولا الآثار السّياسيّة الّتي رتبها، فبعد أنْ شكر السّيد عبدالرّحمن على الزّيارة قال أنّ تعليمات الأطباء تمنعه من مباشرة أي عمل جسدي أو فكري وحتى شؤون مكتبه لا تعرض عليه، ولذلك فهو غير ملم بما يدور خارج داره ولم يذهب إلى الخرطوم إلّا مرّة واحدة هي لصلاة العيد الأخير، ثمّ دار الحديث عن منزل السّيد علي بحلة خوجلي وجودة هوائه وتاريخه الّذي يرجع إلى عهد السّيد الحسن الميرغني[24].

ومما يجدر ذكره، أنّ الحكومة البريطانيّة كانت قد قدّمت في نوفمبر 1946، الدّعوة إلى السّيد علي الميرغني لزيارة بريطانيا فردّ السّيد علي يقول: «إنّني ممتن لحكومة صاحبة الجلالة لدعوتها وأقدّر القصد الحسن الّذي دفعهم إلّا إنّني أعتذر بشدّة عن عدم مقدرتي على تلبية الدّعوة لأسباب صحيّة والّتي تدركونها والّتي تمنعني من السّفر علاوة على هذا فإنّ مناقشات عن مستقبل السّودان بواسطة شخص واحد مهما كانت مكانته ودون تفويض من الشّعب عبر القنوات الدّستورية تمثّل تعدياً على حقوق الشّعب وإهمالًا لإرادته»[25].

وما يجدر ذكره - أيضاً- أنّ الحكومة البريطانيّة لم تكن في بداية الأمر مرحّبة بزيارة السّيد عبدالرّحمن، ولكنّ الحاكم العام هدلستون بعث برسالة إلى وزير الدّولة البريطاني لشؤون الخارجيّة بتاريخ 13 نوفمبر 1946، أشار فيها إلى الشّبه التّاريخي بين طلب السّيد عبدالرحمن لهذه الزّيارة وطلب سعد زغلول في فبراير 1919، لزيارة باريس أو لندن لعرض قضيّة بلاده كما سبق وأن أوضحنا.

وقد أوصى هدلستون بشدّة بضرورة السّماح للسيد عبدالرّحمن بالمجيء إلى لندن، ثمّ قال: «وقد يكون هذا التّنازل هو الّذي سيؤدي إلى كسبه إلى جانبنا وهو على أسوأ الفروض سيمنحنا مزيداً من الوقت، والوقت هو أثمن العوامل في حالات التّوتّر العام كتلك الّتي يشهدها السّودان اليوم، وقد يثير ذلك المصريين، ولكن هل يفترض أنّ نرقص دوماً على أنغامهم»[26].

وفي 26 نوفمبر1946، توجّه السّيد عبدالرّحمن إلى لندن، وأكّد قبل سفره أنّ هدفه من هذه الرّحلة هو تحقيق هدفين: إلغاء الحكم الثّنائي فوراً والاعتراف بأنّ السّيادة على السّودان للسودانيين، وقيام حكومة سودانيّة انتقاليّة تمهّد لتكوين حكومة سودانيّة ديمقراطية في أقرب فرصة ممكنة عن طريق الأغلبيّة الشّعبيّة لتحديد نوع الحكم في البلاد. وكان الاستقلاليون قبل سفر السّيد عبدالرّحمن إلى لندن قد انسحبوا من المجلس الاستشاري وأوقفوا العمل في كلّ اللّجان وذلك على إثر إعلان بروتوكول (صدقي- بيفن)، وما عنى ذلك من فرض سيادة مصر على السّودان رغم وعود بريطانيا السّابقة باستشارة أهل السّودان في تحديد مصير بلادهم، وحاول الحاكم العام بشتى الوسائل أنّ يثنيهم عن هذا القرار الذي اتّخذوه بمقاطعة المجلس، ولكنّهم أصرّوا على موقفهم حتى يسمعوا عن نتائج رحلة السّيد عبدالرّحمن إلى إنجلترا لمقاومة البروتوكول، فاضطر الحاكم العام لإيقاف المجلس.

وقال عبدالرّحمن علي طه في هذا الخصوص: «وظلّ الأمر كذلك إلى أنّ عاد السّيد عبدالرّحمن عودة مظفّرة أطاحت بالبروتوكول المشؤوم إلى غير رجعة، وبعد ذلك واصل المجلس اجتماعاته وتقدّم مؤتمر إدارة السّودان بتوصيات عن دستور الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي»[27].

جرت المفاوضات بين السّيد عبدالرّحمن المهدي وكلمنت أتلي؛ رئيس وزراء بريطانيا، في 28 نوفمبر 1946. وقال السّيد عبدالرّحمن أنّ رئيس الوزراء ابتدره قائلاً: أنّ المصريين ظلوا يطالبون بالسيادة على السّودان منذ سبعين عاماً، فأين كنتم طيلة هذه المدّة؟ وردّ السّيد عبدالرّحمن: كنا غائبين إلّا نملك حق الغائب؟ إنّكم تتفاوضون بشأننا ولا

تطلعونا على ما تقولون ونحن أصحاب الحق الأوّل فيه بل تكتمون علينا أخصّ ما يخصنا ألم تعدونا إلّا تحدثوا تغييراً في وضع بلادنا دون استشارتنا؟ ألم نصدّقكم ونتعاون معكم؟ ألم نشترك معكم في الحرب ونسخر كلّ ما نملكه من رجال ومال في سبيل نصرتكم؟ ألم نضع مواردنا تحت تصرُفكم أيام محنتكم؟ وماذا لقينا بعد هذا كله؟ لقينا البروتوكول الذي يسلبنا أعزّ ما يعيش الرّجل لأجله سيادتنا وعزتنا واستقلالنا، إنّنا شعب معروف لا يصح تجاهله وقد حاربناكم وحاربنا المصريين معكم وحاربنا قبلكم الأتراك إلّا تعرفوننا[28].

وعندما سأل المستر أتلي السّيد عبدالرحمن عن رأيه في البروتوكول، ردّ عليه قائلاً: «إنّه اتّفاق ظالم وجائر لا يليق أنّ يصدر من حكومتكم الّتي تقول إنّها تهدف إلى تحرير الشّعوب، وقال له أنّ السّودانيين لن يقبلوا بالخضوع للتاج المصري».

واعتقد السّيد عبدالرّحمن، أنّ أتلي حاول أنّ يوهمه أنّ البروتوكول لا يحدث تغييراً في وضع السُّودان وهو لا يحرم السّودانيين حقهم في ممارسة تقرير مصيرهم النّهائي متى أنّ أوان ذلك فأجابه بقوله: «إنّ السّيادة المصريّة تتعارض مع أمانينا وآمالنا»، وأكّد له عزم السّودانيين على مقاومتها مهما كلّف الأمر. واستطرد السّيد عبدالرّحمن قائلاً أنّ تصريح صدقي أيّده ما ورد في خطاب العرش في البرلمان المصري بأنّ الحكومة المصريّة ستعمل على تهيئة السّودانيين للحكم الذّاتي تحت تاج مصر، ومعني ذلك أنّ مصر لا توافق على أنّ يكون هدف السُّودان هو الاستقلال الكامل، بل الحكم الذّاتي، وهذا في حدّ ذاته يخالف التّصريح الّذي أدلى به المستر بيفن وأكّده الحاكم العام في المجلس الاستشاري لشمال السُّودان والّذي فحواه أنّ الحكومة الإنجليزيّة تهدف إلى إنشاء حكومة ديمقراطيّة حرّة في السُّودان تقرّر بمحض إرادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا[29].

وبعد أنّ تحدّث عن حق الشّعوب في تقرير مصيرها وتأكيد ذلك في ميثاق الأطلنطي وميثاق سان فرنسسكو، حذّر السّيد عبدالرّحمن من أنّ أيّ عمل يتم دون استشارة السّودانيين بالطّرق الدّستورية سيؤثّر تأثيراً كبيراً على الأمن الدّاخلي في البلاد، وإذا انتهى الأمر إلى هذا الحدّ فإنّ الصّداقة القائمة بيننا ستتحوّل إلى عداء[30].

وعن علاقته بمصر قال السّيد عبدالرّحمن: «وأرجو أنّ يفهم بوضوح أنّه ليست لنا عداوة مع مصر والشّعب المصري بل إنّني لوطيد الثّقة أنّ السُّودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرّة المستقلة في تفاهم وحسن جوار، وقد أكدنا لمصر في مناسبات عدّة ولكنّها لم تستمع لما نقول فأعرضت عنا وآثرت أنّ تبقى في السُّودان بمساعدة الحراب الإنجليزيّة، إنّني لا أصدّق أنّ بريطانيا وهي في طليعة الدّول المكوّنة لهيئة الأمم المتّحدة ستساعد مصر على سلب حرية شعب كالشعب السّوداني»[31].



وفي معرض ردّه على حديث السّيد عبدالرّحمن، ذكر كلمنت أتلي النّقاط التّالية:

1. إنَّ الحكومة البريطانيّة اعترفت بحق السُّودان في تقرير مستقبله وأنّه تمّ بموافقتها إنشاء المؤسّسات الدّستورية في السّودان.

2. إنَّ البروتوكول المقترح لا يغيِّر في وضع السُّودان الحالي لأنَّ اتّفاقيتي 1899 و1936، ستظلان نافذتي المفعول وستظل الإدارة الحالية على ما هي عليه وسيمنع البروتوكول أيَّ تدخُّل مباشر من جانب مصر في السُّودان وأنَّ كلمة سيادة لا تظهر في البروتوكول.

3. إنَّ البروتوكول لا يمس حق السُّودان في نيل استقلاله إذا أراد السّودانيون ذلك.

4. إنَّ وجود علاقة بين مصر والسُّودان لا يتعارض مع حق السّودانيين في تقرير مصيرهم، وتنتظر الحكومة البريطانيّة أنَّ يتعاون السّودانيون مع الحاكم العام حتى يصلوا إلى ما يريدون.

5. إنَّ لمصر حقوقاً في السُّودان نظراً للمعاهدات القائمة، ولكن هذه الحقوق لا تتنافى مع حق السّودانيين في تقرير مصيرهم[32].

وفي نهاية المقابلة، أكّد أتلي حق السّودانيين في تقرير مصيرهم[33]، ولكن عندما سأله السّيد عبدالرّحمن عن موعد تقرير المصير قال: عليكم أنْ تتعاونوا مع الحاكم العام وبمقدار سرعة تقدُّمكم ستصلون إلى الهدف المنشود.

ومن جانب آخر، التّقى السّيد عبدالرّحمن المهدي في 2 ديسمبر 1946، ويرافقه القاضي محمد صالح الشّنقيطي برئيس الوفد البريطاني المفاوض؛ استانجيت، وفي حضور كلٍّ من ونجت باشا؛ حاكم عام السُّودان الأسبق، والمستر أدال؛ الموظف السّابق في حكومة السّودان. اعترض الشّنقيطي على برتوكول السُّودان طالباً أنَّ يكون هناك تصريح علني يؤكّد حق السّودانيين في الاستقلال، بينما اقترح كلٌّ من ونجت باشا وأدال أنَّ يكون هناك مؤتمر المائدة المستديرة يعقد في لندن ويشارك فيه كلٌّ من بريطانيا ومصر والسُّودان على أنَّ يختار الحاكم العام الممثلين السّودانيين، وأشار ونجت إلى ضرورة مشاركة كلّ السّودانيين بما فيهم الأحزاب الاتّحاديّة، ويرى ونجت أنَّ مثل هذا المؤتمر سيلبي الوعد المقطوع لشعب السُّودان بضرورة استشارته[34].

كذلك التّقى السّيد عبدالرّحمن بوزير الدّولة في الخارجيّة البريطانيّة السّير ماكينيل في 5 ديسمبر 1946، وقال المهدي أنّه اطلع على بروتوكول السّودان، ولكنّه يرى أنّه مخالف لما قاله وزير الخارجيّة؛ بيفن لمجلس العموم في مارس 1946. وقال السّيد عبدالرّحمن -أيضاً- أنَّ حكومة السُّودان وخلال السّنوات الـ50 الماضية طوّرت السُّودان ودافعت عن

السّودانيين وقادتهم نحو الحكم الذّاتي في حين أنّ بريطانيا لم تفعل سوى الدّفاع عن التّاج المصري. وحول الخطوات القادمة طالب السّيد عبدالرّحمن بالمضي فوراً في إجراءات الحكم الذّاتي لأنّ السّودانيين قد بلغوا المرحلة الّتي تؤهّلهم لذلك، وفي ختام حديثه أشار السّيد عبدالرّحمن إلى أنه يحمل وثيقة تحوي مطالبه الأساسية، وهي:

1. الحكم الذّاتي الكامل والفوري.

2. الاستقلال خلال 10 سنوات.

3. وأن تضمّن هذه الشّروط في الاتّفاقيّة.

وطلب السّيد عبدالرّحمن ردّاً مكتوباً لهذه المطالب قبل عودته إلى السّودان، ومن جانبه أجاب السّيد وزير الدّولة البريطاني، وقال أنّه ومنذ بدء المفاوضات كانت سياسة الحكومة البريطانيّة هي إعداد السّودانيين للحكم الذّاتي وبريطانيا لن توقّع على اتّفاقيّة من شأنها أنّ تناقض تلك السّياسات العليا، أنّ للسودانيين ما لا يقل عن 640 صديقاً في مجلس العموم البريطاني، ومعروف أنّ أيّ اتّفاقيّة تجاز في النّهاية في المجلس. وبخصوص المطالب المكتوبة الّتي قدّمها السّيد عبدالرّحمن قال الوزير أنّه لا يستطيع التّعليق عليها في هذه المرحلة، ولكنه وعد بأن يأخذ تلك المطالب باهتمام شديد، وفي خلاصة حديثه شدّد السّيد الوزير مرّة أخرى على أنّه ليس هناك ما يمنع الحكومة البريطانيّة من دفع السّودانيين نحو الحكم الذّاتي كما تمنى أنْ يقتنع السّيد عبدالرّحمن بأنّه: ليس هناك أي شخص أو دولة لها مثل ذلك العدد من الأصدقاء في مجلس العموم والّذي سيقرّر في مصير الاتّفاقيّة، أنّ المجلس هو السّيد وليس الوزراء[35].

وبالنسبة لموقف الفصائل الاتّحاديّة من البروتوكول كان وفد السُّودان الّذي ذهب إلى القاهرة برئاسة إسماعيل الأزهري في مارس 1946، أي قبل بدء المفاوضات المصريّة البريطانيّة بشهر قد أعلن في 8 نوفمبر 1946، أنّه قد تبيّن له بعد مراجعته لما نشر في لندن والقاهرة من تصريحات رسميّة أنّ البروتوكول لم يحقّق المطالب الّتي أجمعت عليها الأغلبيّة السّاحقة من السّودانيين وأنّ البروتوكول يؤجّل البت في مسألة السُّودان الأمر الّذي يتعارض مع المطالب القومية الّتي تمّ الاتّفاق عليها بين وفد السُّودان وإسماعيل صدقي، وهي: إعلان قيام دولة وادي النّيل الشّاملة لحدود مصر والسُّودان المعروفة تحت التّاج المصري مع وحدة السّياسة الخارجيّة ووحدة الدّفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النّيل مع قيام حكومة من السّودانيين لإدارة شؤون السُّودان على أساس ديمقراطي صحيح، لكلّ ذلك فإنّ وفد السُّودان أعلن رفضه لمشروع البروتوكول (بعد أنْ كان رحب به في بداية الأمر)[36].

وقد حاول صدقي باشا إقناع السّيد إسماعيل الأزهري رئيس وفد السُّودان عند لقائه به في منزله في 15 نوفمبر 1946، أنّ البروتوكول يحقق وحدة وادي النّيل تحت التّاج المصري وأنّه سوف يصر على أنّ يؤول حكم السُّودان في آخر الأمر لأبنائه وحدهم تحت التّاج المصري. ويقول الدّكتور موسى عبدالله حامد: (غير أنّ ما جاء في مذكّرات السّيد إسماعيل الأزهري لاحقاً لا يتطابق مع هذا المنظور المتقدّم، فهو يقول في مذكّراته إنّهم اعتبروا بروتوكول (صدقي– بيفن): خطوة موفّقة نحو حلّ قضية السُّودان وتحريره من الاستعمار البريطاني، فقد كانت أهدافنا تحرير السُّودان وتأليف حكومة سودانيّة فيه تحت التّاج المصري وجاء الاتّفاق مطابقاً لما كنا ننادي به. وقال الأزهري أيضاً: أما نحن أنصار وحدة وادي النّيل فقد ابتهجنا بالاتّفاق وخرجت تظاهراتنا في الطّرقات تفصح عن بهجتنا تلك وكان يهمنا من أمر الاتّفاق شيء واحد كبير هو الطّعنة النّجلاء الّتي سددناها للإدارة البريطانيّة في السّودان)[37].

وأثناء تحريك السّيد عبدالرّحمن قضيته في بريطانيا حصل صدقي باشا أخيراً في القاهرة على موافقة البرلمان المصري للتوقيع على المعاهدة الّتي بدأها هو وبيفن في أكتوبر، وكتب على إثر ذلك مذكّرة رسميّة للحكومة البريطانيّة في 1 ديسمبر 1946، قائلاً أنّ مصر جاهزة الآن للتوقيع على المعاهدة وملحقاتها، وفي نفس الوقت أخطر السّفير المصري في لندن وزارة الخارجيّة البريطانيّة أنّ مصر لا تفكر الآن في تبادل المذكّرات والتّفسيرات وخصوصاً فيما يتعلّق ببروتوكول السّودان، وقال السّفير عامر باشا محذراً: «وإذا أصرّت بريطانيا على ذلك فإنّ الاتّفاقية ستنهار»، وتوسّل عامر لوزارة الخارجيّة أنّ تهتم فقط بالوثائق الّتي اتّفق عليها وأن تتجاهل أي تفسيرات أخرى سواء كانت في الصّحافة أم في مذكّرات صدقي للوفد المصري. وينظر هانز إلى هذا الموقف المصري بأنّ المصريين يريدون التّوقيع على الاتّفاقيّة وترك الخلافات حول التّفسير للمستقبل[38]. أرغمت المذكّرة المصريّة الرّسميّة وزارة الخارجيّة البريطانيّة أنّ تحدد موقفها من الاتّفاقيّة، وفي 2 ديسمبر 1946، قالت: لقد حان الوقت لنفكر ما إذا كنا سنوقّع على المعاهدة البريطانيّة المصريّة كما هي أو ما إذا كنا سنحافظ على إصرارنا على تبادل التّفسيرات، وتعبيراً عن الاتّفاق الجماعي في الرّأي للعاملين في الخارجيّة البريطانيّة حذّر السّير روبرت هاو قائلاً:

«إنّ الإصرار على تبادل التّفسيرات سوف يفقدنا الاتّفاقية وستكون النّتيجة فترة من القلق والصّعوبات بالنسبة لبريطانيا في مصر، وعلاوة على ذلك فإنّ الملك فاروق والأحزاب الّتي دعمت المعاهدة سوف ينقلبون علينا»، وأضاف هاو: «وفي حين أنّني متأكّد تماماً بأنّنا سنواجه الكثير من المصاعب في مصر لو أنّنا لم نوقع على المعاهدة

فإنّني لست على يقين أنّ الوضع في السّودان في حالة التّوقيع على الاتّفاقيّة سيكون سبئاً مثل ما وصفه الحاكم العام». وانتهى هاو إلى نصح وزير الخارجيّة بيفن أنْ يلتزم موقفه من بروتوكول السّودان كما هو منصوص عليه كتابة وأن لا يلتفت إلى تصريحات صدقي الّتي ليست سوى للاستهلاك الدّاخلي، ولذلك رأى بيفن أنْ يتّفق مع إسماعيل صدقي على تفسير للمشروع قبل عرضه على مجلس العموم للتصديق عليه.

وفي 6 ديسمبر 1946، سلّم بيفن السّفير المصري في لندن عبدالفاتح عمرو، مذكّرة أرفق بها مشروع التّفسير الّذي يقترحه علي صدقي قال بيفن في مذكّرته، أنّ الحكومة البريطانيّة تجد نفسها في حرج شديد جدّاً من جراء تسرُّب الأخبار وتفسيرات صدقي من جانب واحد للمشروع، وقال –أيضاً– أنّه لا مجلس العموم ولا الرّأي العام البريطاني يمكن أنْ يوافق على أنّ السّودان بدلاً من أنْ يوجه إلى طريق الحكم الذّاتي يؤخّر إلى الوراء مرحلة. ثمّ ذكر بيفن أنّ الحكومة البريطانيّة لا تستطيع أبداً في هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتّحدة في سياستها الخارجيّة أنْ تقبل فكرة أنّ البروتوكول يفرض على السّودان ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل. وقد كان التّفسير الّذي اقترحه بيفن لمشروع البروتوكول في مذكرته إلى صدقي ما يلي:

1. إنّ نصوص البروتوكولات لا تتضمّن تغييراً في حالة السّودان في الوقت الحاضر وأنّ البروتوكول لا يزيد عن كونه تأكيداً للحالة القائمة، ولذلك فلن تكون هناك أي تغييرات في إدارته الحاليّة إلّا في حدود ما هو ضروري لإعداد السّودانيين للحكم الذّاتي.

2. فيما يتعلّق بمستقبل السّودان فإنّ البروتوكول يعني أنّ السّودانيين عندما ينضجون للحكم الذّاتي ستكون لهم الحريّة في اختيار وضع حكومتهم في المستقبل، وقد يتّخذ هذا الوضع عدّة أشكال: فقد يختار السّودانيون اتّحاداً مع مصر على غرار اتّحاد حكومات الدّومنيان المستقلة مع التّاج البريطاني وقد يختارون شكلاً آخر من الاتّحاد المستقل مع التّاج المصري أو قد يختارون الاستقلال.

اعترض صدقي على التّفسير البريطاني لأنّه يناقض النّصوص الّتي انعقد عليها الاتّفاق كما يناقض الرّوح الّتي أملته، وذهب صدقي إلى أنّ التّفسير البريطاني يجرّد البروتوكول من كلّ معانيه ومراميه، فهو يسمح بمنح السّودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التّام أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال تماماً عن مصر مع أنّ المفاوضين المصريين رفضوه في لندن وما كان بوسعهم أنْ يرضوا بأنّ النّص الّذي تعترف فيه بريطانيا بوحدة مصر والسّودان تحت التّاج المصري، قد يتضمّن في نفس الوقت تخلي مصر عن تلك السّيادة بمنح السّودانيين الحق في الاستقلال[39].

وذكر صدقي، أنَّ البروتوكول يوضِّح أنَّ حق السّودانيين في اختيار نظام بلادهم مستمد من نظام الحكومة الذاتيّة ولا ينبغي له أنْ يتجاوز حدود الاستقلال الدّاخلي أو يشمل الانفصال السّياسي عن مصر، كما كان من رأي صدقي أنّ سياسة الطّرفين المتعاقدين يجب أنْ تسير في نطاق وحدة مصر والسُّودان تحت التّاج المصري، وهذا ما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا بحق السّودانيين في فصم الرّوابط الّتي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها[40]. ثمّ أكد صدقي أنَّ سيادة مصر على السُّودان قائمة بذاتها شرعاً وبحكم التّاريخ وفي غنى عن اعتراف بريطانيا بها، فهذا الاعتراف لا ينشئ حادثاً جديداً يغيِّر من نظام السُّودان ولكنّه يقرّر حالة قائمة، وتبعاً لما تقدّم رفضت الحكومة المصريّة التّفسير البريطاني للبروتوكول، وأعلنت تمسّكها بالنصوص الّتي وافقت عليها والّتي ارتضاها بيفن. وطلبت الحكومة المصريّة من بيفن أنْ يقدّم إلى الوزارة البريطانيّة بغير إضافة أو تعديل تلك النُّصوص الّتي أُعدّت ووقع عليها بالأحرف الأولى في لندن[41].

وقبل أنْ يشرع بيفن في الرّد على المذكّرة المصريّة تدهورت الأمور بسرعة شديدة وذلك عقب البيان الّذي أصدره حاكم عام السُّودان هدلستون الّذي عاد إلى الخرطوم في نفس يوم تسليم المذكّرة المصريّة إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة في 6 ديسمبر 1946، فقد ألقى الحكم العام في اليوم التّالي مباشرة 7 ديسمبر 1946، بياناً قال فيه أنَّ كلمنت آتلي رئيس الوزراء البريطاني قد أذن له كتابة أنَّ يؤكّد للسودانيين أنَّ الحكومة البريطانيّة مصمّمة على عدم السّماح بأيِّ شيء من شأنه أنَّ يحرف حكومة السُّودان الّتي لم تمس المحادثات الأخيرة دستورها وسلطاتها بأيِّ تعديل عن القيام بالمهمّة الّتي أخذتها على عاتقها[42]. وأكّد الحاكم العام أنَّ مهمّة حكومة السُّودان هي إعداد السّوادنيين للحكم الذّاتي وتمكينهم من أنَّ يختاروا بحريّة الوضع الّذي يريدونه لبلادهم في المستقبل، وأشار في بيانه إلى أنَّ رئيس الوزراء المصري نفسه أكّد لوزير الخارجيّة البريطاني: أنَّ لا شيء في المعاهدة المزمع عقدها يمكن أنَّ يغمط السّودانيين حقهم في تحقيق استقلالهم ولا يمكن أنَّ يقيد شعباً يطلب الحرية، كذلك أشار الحاكم العام في بيانه إلى أنَّ كلمة المثقّفين السّودانيين قد اتفقت على: رغبتهم في أنَّ يحكموا أنفسهم بأسرع ما يمكن وهذه رغبة تشاركهم فيها كلٌ من حكومة بريطانيا العظمى ومصر وليس هناك مانع من أنَّ تجد حكومة السُّودان فوراً في لبلوغ هذا الهدف. وقال الحاكم العام: إنّني موطّد العزم على أنَّ لا يقف أي شيء في سبيل تأسيس حكومة سودانيّة وأطلب من جميع من يودون أنَّ يخدموا بلادهم أنْ يتعاونوا معي ومع موظفيّ على رسم الخطوة التّالية في سبيل تحقيق هذه الغاية، فلا شيء غير حسن النّية فيما بينكم والتّعاون مع الحكومة يمكن أنَّ يبلغكم هدف الحكم الذّاتي الّذي تتوق إليه جميع الطّبقات والأحزاب كما وإنّني أطلب إليكم أنَّ تضعوا خلافاتكم الدّاخليّة جانباً وأن تتحدوا في بذل مجهوداتكم لتحقيق أهدافكم[43].



وفي اليوم التّالي لبيان الحاكم العام (8 ديسمبر 1946)، قدّم رئيس الوزراء المصري صدقي باشا استقالته من الحكومة وخلفه على الفور محمود فهمي النّقراشي. وكان النّقراشي أكثر عداءً لحكومة السُّودان وللتفسير البريطاني للبروتوكول. وقال بلهجة عنيفة مخاطباً البرلمان المصري أنّ وحدة مصر والسُّودان دائمة وليس هناك أي مجال للانفصال. ومن جهة ثانية، رأت الحكومة المصريّة في البيان الّذي أصدره الحاكم العام في 7 ديسمبر 1946، تشجيعاً مباشراً للانفصال عن مصر، ولذلك بادرت بإبلاغ الحكومة البريطانيّة اعتراضها الشّديد على السّياسة الّتي أعلنها الحاكم العام وحذّرت من سوء مغبتها على العلاقات المصريّة البريطانيّة. وقال رئيس الوزراء المصري الجديد؛ محمود فهمي النّقراشي، أنّ الحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين المصريّة البريطانيّة لا ينبغي له أنّ يدلي بتصريحات أو يسير في سياسة لا تكون محل اتّفاق بين الحكومتين أو تخالف وجهة النّظر المصريّة. وطالب النّقراشي الحكومة البريطانيّة بتوضيح حقيقة نواياها، قائلاً: «لا يتصور أنّ مصر وهي تعمل بصدق على صون الأمن العام في الشّرق الأوسط، تفرّط في أمنها هي بل في حياتها بأن تترك السُّودان تروج فيه سياسة ترمى إلى فصله عن مصر، أنّ السُّودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر من ذلك، أنّ أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأناً عن ذلك، والسُّودان في وحدة مع مصر مستمدة من رغبة الشّعب في كلّ من شقي الوادي، فالسياسة الّتي ترمى إلى فصم هذه الوحده أو تعمل عملاً من شأنه إضعاف هذه الصّلة تكون بلا شك عملاً عدائياً لمصر»[44].

وبشأن التّطورات الجديدة الّتي أعقبت وصول هدلستون إلى السُّودان يقول ترافيس هانز، أنّ هدلستون وجهاز الخدمة السّياسة في السُّودان قد فعلوا كلّ ما يمكن لإجهاض سياسة وزارة الخارجيّة البريطانيّة تجاه مصر والسُّودان، ومع أنّهم لم ينجحوا في وضع بروتوكول (صدقي– بيفن) على الرّف إلّا إنّهم نجحوا في جعل بريطانيا تلتزم بتفسير معيّن للبروتوكول، وهو التّفسير الّذي يحفظ للسودانيين حقّهم في الحكم الذّاتي، هذا إلى جانب نجاح هدلستون في الحصول على وعد مكتوب من رئيس الحكومة يمنع مصر من التّدخُّل في إدارة الحكم الثّنائي.

وربّما أرادت حكومة السُّودان اختبار الصّلاحيات الجديدة الّتي حصلت عليها فيما يتعلّق بمنع البروتوكول لأيّ تدخلات مصريّة في إدارة السُّودان والمضي به نحو السّودنة؛ فقامت في 13 ديسمبر 1946، بإخطار وزارة الخارجيّة البريطانيّة: أنّه وتمشياً مع سياسة السّودنة، ومع شروط اتّفاقية 1936، إنّها لا تريد تجديد عقد عمل قاضي القضاة المصري

الّذي سينتهي عقده في يناير المقبل، وبالمقابل قالت حكومة السُّودان إنّها ستعيّن أحد السّودانيين، وبعد أسبوع من ذلك، 21 ديسمبر 1946، أخطرت حكومة السُّودان الحكومة المصريّة بقرارها حول قاضي القضاة المصري، ومع رفض مصر للقرار واحتجاجها بشدة إلّا أنّه أدّى –أيضاً– إلى أزمة بين وزارة الخارجيّة البريطانيّة وحاكم عام السّودان.

ومرّة أخرى وأثناء انخراط وزير الخارجيّة بيفن في منتصف المفاوضات للوصول إلى اتّفاقيّة مع القاهرة، يقوم حاكم عام السُّودان بأعمال تشعل القوميّة المصريّة مع العلم أنّه قد طلب منه منذ مارس 1946، أنْ لا يقوم بأيّ عمل مهما كان صغيراً قبل الانتهاء من المفاوضات. وفي يوم 23 ديسمبر 1946، دعا النّقراشي باشا السّفير كامبل إلى اجتماعٍ لمناقشة الوضع، أشار رئيس الوزراء المصري إلى إمكانيّة تعديل قرار الحاكم العام متعلّلاً بأنّه ستكون له نتائج كارثيّة، خاصة وأنّ وظيفة فخامة قاضي القضاة هي الوظيفة العليا الوحيدة الّتي يشغلها مصري، هذا بالإضافة إلى أنّ له وقعاً خاصاً لدى المصريين، أجاب السّفير البريطاني على النّقراشي مشيراً إلى سلطات الحاكم العام في كلٍّ من الاتّفاقية الجديدة واتّفاقية عام 1899، والتي تخوله إصدار مثل هذه القرارات.

غير أنّ النّقراشي ومع اقتناعه بتلك السّلطات والصّلاحيات، إلّا أنّه يرى أنّ التّوقيت غير مناسب على الإطلاق، وقال النّقراشي أنّ القرار قد فُسّر بطريقة يتعذّر اجتنابها في مصر كدليل على السّياسة البريطانيّة لفصل السُّودان من مصر واقترح بدلاً عن ذلك إنشاء وظيفة نائب قاضي القضاة للسودانيين[45]. وكان كامبل نفسه لم يكن مقتنعاً بالرد الّذي صاغه لصدقي ويعتقد أنّ قرار هدلستون جاء في الوقت غير المناسب، ويتّضح ذلك في الرّسالة الّتي كتبها إلى بيفن وقال له: لسوء الحظ أنّ هذا الإجراء تصادف مع المفاوضات ومع جهودنا الرّامية لحمل رئيس الوزراء المصري لكسر الجمود في المواقف، كما أنّه أيقظ المخاوف المصريّة من أنّنا نسعى إلى فصل السُّودان من مصر بصورة دائمة»، ورأى كامبل أنّ الحل هو أنّ يمدد عقد قاضي القضاة لعام آخر[46].

اتّفق وزير الخارجيّة؛ بيفن، مع رأي كامبل، وقال أنّ انهاء تعاقد القاضي غير ملائم في ظلّ هذا الوضع الهش، وأمر بيفن هدلستون قائلاً له: سأكون مسروراً لو أنّ الحاكم العام امتنع عن أيّ عمل أو تصريح حتى أجد الوقت لأدرس الموضوع جيداً، وخلال ذلك سأكون شاكراً لو أنّ الحاكم العام انتبه إلى المحاذير الكبيرة، وبالطبع سأضع في الاعتبار أيّ آراء يرغب في عرضها قبل اتّخاذ قراره النهائي، أنّ الاتّجاه الملائم هو أنْ يترك قاضي القضاة لعام آخر حتى تتحسّن العلاقات السّودانيّة المصريّة الّتي تتسم بالرخاوة حالياً.

وشيئاً فشيئاً تطوُّر الخلاف بين حاكم عام السُّودان ووزير الخارجيَّة؛ بيفن، على خلفية قرار عدم التَّجديد لقاضي القضاة المصري، وكان بيفن قد افترض أنَّ القرار النَّهائي فيما يخص تعيين قاضي القضاة من اختصاصه وحده، وكان بيفن يرى أنَّه يجب أنْ يعامل حكومة السُّودان مثلما تعامل وزارة المستعمرات إداراتها التَّابعة لها في تلك المستعمرات، هذا بالإضافة لاعتقاده أنَّ التَّصور الدَّستوري الَّذي ينطلق منه هدلستون في تعامله مع طرفي الحكم الثَّنائي غير صحيح.

وأراد بيفن إعادة تأكيد تبعيَّة الحاكم العام للوزارة عبر تأكيد حقه في الفصل في النِّزاع المثار بشأن قاضي القضاة، إلَّا أنَّ حكومة السُّودان تحدَّت الوزارة وقالت أنَّ رئيس الحكومة أتلي قد وعد بعدم التَّدخُّل في شؤونها، ولذلك ردَّ هدلستون في 29 ديسمبر 1946، على التَّعليمات الَّتي أرسلها له بيفن، وقال: «إنَّ قراري بتغيير قاضي القضاة المصري قد اتَّخذته تحت المادة 2 البند 11 من اتِّفاقية 1936، والَّتي تمنحني السُّلطة الكاملة، وبالإضافة إلى ذلك وقبل مغادرتي بريطانيا، أعطاني السَّيد أتلي تأكيداً أنَّ سلطاتي الدَّستورية في إدارة السُّودان يجب أنَّ لا تُنتهك خاصة وأنَّني قد طلب مني الإسراع في دفع السَّودنة إلى الأمام بأسرع ما يمكن». ومضى هدلستون قائلاً: «وطالما أنَّ هناك سودانياً مؤهلاً لهذه الوظيفة فإنَّه واستناداً على الاتِّفاقيَّة يجب تعيينه حالما تنتهي فترة القاضي الحالي»، وبالإضافة إلى ذلك قال هدلستون: «إنَّ أيَّ محاولة لاستخدام الوظيفة كمقايضة ستكون معروفة بالنسبة للسودانيين بسرعة وربَّما ستؤدي إلى تقويض سلطته، وانتهى في تلغرافه إلى القول: إنَّني غير قادر على الإذعان لما يطلبه السَّيد وزير الخارجيَّة»[47]. ويؤكِّد هانز أنَّ هدلستون وبهذا الرَّد يرفض صراحة تعليمات وزارة الخارجيَّة وعدم السَّماح لبيفن من التَّدخُّل في مسألة مدِّ فترة القاضي[48].

وقد اتَّفق مدير الإدارة المصريَّة بالخارجيَّة البريطانيَّة مع رأي الوزير بيفن، وطلب أنَّ تقوم دولتا الحكم الثَّنائي بالتوصية للحاكم العام أنْ يقوم بمد فترة قاضي القضاة إلى فترة يتَّفق عليها، وعلى ذلك اقترحت الخارجيَّة البريطانيَّة أنَّه وخلال استمرار المناقشات يجب أنْ يسمح لقاضي القضاة أنْ يستمر في عمله على أساس يوم بيوم حتى يصل الشَّريكان إلى قرار، وأضاف بيفن قائلاً: لا يمكننا أنْ نمسح التَّمثيل المصري في هذا الأمر لأنَّه سيكون عدم حكمة سياسيَّة، وقد اتَّفقت مع رئيس الوزراء أنْ لا يتم التَّعيين الجديد حتى نصدر تعليمات أخرى[49].

لم يكن بيفن يألف أنَّ يخالفه مرؤوسوه ويرفضون تنفيذ أوامره، وكان رد هدلستون قد أغضبه بشدة، وأسرع موظفو وزارة الخارجيَّة بشرح صعوبة الموقف قائلين له أنَّ العلاقة بين الحاكم العام ووزير الخارجيَّة ليست مثل تلك التي بين وزير المستعمرات وحكامها، أنَّ موقف الحاكم العام تدعمه المعاهدة الدَّوليَّة واتِّفاقيَّة الحكم الثَّنائي.

كشفت النّقاشات المتعلّقة بقاضي القضاة عن قضيّة دستوريّة تتعلّق حول ما إذا كان الحاكم العام مستقلاً أم تابعاً لوزارة الخارجيّة ويتلقى منها الأوامر، وحول هذا الأمر أشار السّير أيريك بكيت رئيس دائرة المعاهدات بوزارة الخارجيّة إلى الحوار الّذي جرى بينه مع الحاكم العام هدلستون، حيث قال أيريك: ناقش الحاكم العام معي مسألة ما إذا كان يمكن لأيّ شخص أنّ يعطي أوامر للحاكم العام أم لا، ويرى أنّه لا يوجد شخص يمكن أنّ يعطيه الأوامر أو يقيله من منصبه ما لم يقدّم هو بنفسه استقالته. ويرى أيريك أنّ ما ذهب إليه هدلستون صحيح جزئياً، إذ لا يمكن أنّ تعطي أيٌّ من دولتي الحكم الثّنائي الأوامر إلى الحاكم العام بصورة منفردة ولكن وبالاتفاق بينهما فإنّ أوامرهما ملزمة للحاكم العام.

وفي أواخر شهر ديسمبر 1946، اشتكى وتذمّر النّقراشي من أنشطة وسلوك هدلستون، وقد حذّر رئيس الوزراء المصري السّفير البريطاني كامبل بأن تصريحات هدلستون ستقوّض كلّ العمل الّذي تمّ بواسطة الحكومتين المصريّة والبريطانيّة لتلطيف الأجواء من توقيع المعاهدة. وقال النّقراشي أنّ مصر توصّلت لاستنتاج أنّ هدلستون يتبنى متعمّداً تطبيق سياسته الخاصة، وبالتحديد السّياسة الّتي تشجّع السّودانيين لينفصلوا من مصر.

وعقب استلامه لشكاوى رئيس الوزراء المصري، أرسل بيفن تلغرافاً إلى السّفير البريطاني في مصر وبصورة مكرّرة إلى حكومة السّودان في 2 يناير 1947، يقول فيه: حان الوقت لتهدئة الأمور في السّودان، وإذا كان هناك أي موضوع مهم يجب أنّ تتعامل معه الحكومة البريطانيّة، وأضاف بيفن في تلغرافه: لا بدّ لي أنّ أسال الجنرال هدلستون أنّ لا يدلي بأيّ تصريحات عدائيّة في هذا الوقت وعليه أنّ يستشيرنا. رفض هدلستون الالتزام بتوجيهات وزير الخارجيّة، وقال أنّه وطالما استطاع إقناع السّودانيين بقبول السّيادة الرّمزيّة المصريّة في الوقت الحالي، فإنّه يرفض تقييده فيما يتعلق بالمستقبل، وأضاف قائلاً أنّه وفي ظل رفض الحكومة البريطانيّة إصدار بياناً علنياً يتضمّن تفسيرها للبروتوكول، فإنّه يجد نفسه ملزماً ومحتفّظاً بحقه في أنّ يرد على أيّ تصريحات مصريّة تناقض مضمون التّعهدات الّتي أعطاها له رئيس الوزراء أتلي ليقوله للسودانيين. ومن جانب آخر، أضاف هدلستون -أيضاً- أنّه ومن أجل حفظ الأمن والنّظام يحتاج -أيضاً- إلى إعطاء التّصريحات الّتي من شأنها أنّ تهدئ السّودانيين في حالة ظهور بوادر العصيان.

استمر هدلستون رغم توجيهات وزارة الخارجيّة في إختلاق المشاكل مع مصر وبالتالي مع الخارجيّة نفسها، وما أنّ انتهت أزمة تعيين قاضي القضاة حتى أثار هدلستون قضيّة أخرى. ففي مناسبة الاحتفال بعيد ميلاد جلالة ملك بريطانيا جورج الخامس؛ جاء القائد العام للقوات المصريّة إلى القصر للمشاركة في الاحتفال، إلّا أنّه منع من الدّخول بحجة أنّ

المدخل الرّئيسي للقصر مخصص للشخصيات العاملة رسمياً لدى حكومة السُّودان كما هو متَّبع عادة، وكان على القائد المصري أنّ يتحوّل إلى المدخل الثّاني، إلّا أنه رفض ذلك وغادر القصر. وقال هدلستون أنّ قائد القوات المصريّة قد احتج بصورة لاذعة وانتقص من قدر الإمبراطورية، الأمر الّذي يتوجّب عليه الاعتذار، إلّا أنّه رفض، ومنذ ذلك الوقت ولمدة شهرين كاملين تجاهل هدلستون قائد القوة المصريّة تماماً، وعندما جاء عيد ميلاد الملك فاروق رفض هدلستون دعوة القائد العام للقوات المصريّة للاحتفال ما لم يقدم اعتذاراً رسمياً، اضطر وزير الخارجيّة البريطاني ورئيس الوزراء المصري التّدخّل لدى قائد القوات المصريّة والّذي اعتذر بناءً على ذلك.

ومن جهة أخرى، وخروجاً من مأزق البروتوكول، قدّمت الحكومة البريطانيّة مشروعاً معدّلاً لبروتوكول (صدقي - بيفن)، كأساس للمفاوضات مع حكومة النّقراشي باشا وتضمّن المشروع البريطاني على: (إنّ السّياسة الّتي يتعهّد الطّرفان باتباعها في السُّودان في نطاق وحدة مصر والسُّودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسيّة تحقيق رفاهية السّودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم فعلياً للحكم الذّاتي ولتنفيذ ذلك نصّ المشروع على الإجراءات التّالية:

1. يتشاور الطّرفان السّاميان المتعاقدان معاً ومع السّودانيين من وقت لآخر في المسائل السّياسيّة المتعلّقة بالسُّودان وبرفاهية السّودانيين وإعدادهم للحكم الذّاتي. يقرّر الطّرفان السّاميان المتعاقدان وفقاً لهذا الإجراء أنّه عندما يبلغ السّودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبلي تكون لهم الحريّة في ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامعهم السّياسيّة وطبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة الخاصة بالأقاليم الّتي لا تحكم نفسها بنفسها.

2. وإلى أنّ يتسنى للطرفين المتعاقدين بالاتفاق التّام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التّشاور مع السّودانيين تظلّ اتّفاقيّة 1899 سارية، وكذلك المادة (11) من معاهدة 1936 مع ملحقها والفقرات (من 14 إلى 16) من المحضر المتّفق عليه المرفق للمعاهدة المذكورة نافذة، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية.

3. وفي كلّ الأحوال اتّفق الطّرفان السّاميان المتعاقدان أنّ يتّخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما[50].

لم توافق مصر على المشروع البريطاني واقترحت المشروع التّالي: (اتّفق الطّرفان السّاميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السّودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدّائب على إعدادهم للحكم الذّاتي على أساس وحدة مصر والسُّودان تحت تاج مصر المشترك أنّ

يدخلا فوراً في مباحثات عن السُّودان تمثّل فيها مصر والمملكة المتّحدة ويستشار فيها السّودانيون، وإلى أنّ يبلغ السُّودان الحكم الذّاتي تستمر اتفاقيّة 1899، سارية، وتظل المادة (11) من معاهدة سنة 1936 مع ملحقاتها والفقرات (14 إلى 16) من المحضر المتّفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها، وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحاليّة)[51].

رفض بيفن المسودة المصريّة وتقدّم بمقترحات جديدة في 23 يناير 1946، وفي هذه المرّة اختصر موضوع السُّودان في: (حريّة السّودانيين لممارسة خياراتهم استناداً لروحهم السّياسيّة ولمبادئ الأمم المتّحدة الخاصةبالمناطق الّتي لا تتمتّع بالحكم الذّاتي، غير أنّ هذا الاقتراح أثار حكومة السُّودان الّتي احتجت بصورة عاصفة، وقال هدلستون: «إنّ أيّ تعديل في بروتوكول السُّودان وبالأخص إذ ما مسّ الوضع المستقبلي للسودان فإنّه سيفسّر في السُّودان فوراً أنّه تنازل لمصر، وإذا قبلت حكومة النّقراشي بهذا الاقتراح الجديد فسأجد نفسي ملزماً أنّ أعيد كلّ التّأكيدات السّابقة بشأن مستقبل السّودان.

ولكن لم يقبل النّقراشي بالمقترحات البريطانيّة كما اعتقد هدلستون، وإنّما قرّرت وضع حدّ للمفاوضات كلّها، فقد قرّر مجلس الوزراء المصري في 25 يناير 1946، قطع المفاوضات وعرض القضيّة على مجلس الأمن لأنّ الاقتراحات والعروض الّتي تقدّمت بها الحكومة البريطانيّة لا ترضي الحقوق الوطنيّة المصريّة[52]. وأعلن النّقراشي أمام مجلس النّواب في 27 يناير 1947، أنّ المفاوضات الّتي كانت جارية بين الحكومتين المصريّة والبريطانيّة لم تسفر عن اتّفاق يحقق مطالب البلاد وهي جلاء القوات الأجنبيّة ووحدة وادي النّيل، ولذلك قرّرت الحكومة المصريّة أنّ تسلك سبيلاً آخر لتحقيق هذه المطالب، وقال أنّ قضيّة وادي النّيل واحدة لا تتجزأ ولذلك فقد تقرّر طرحها على مجلس الأمن برمتها[53].

وهكذا انتهت جهود وزارة الخارجيّة البريطانيّة إلى لا شيء بعد عام كامل من المفاوضات، لقد حاول بيفن وبكلّ وسيلة الحصول على اتّفاقية مع مصر، إلّا أنّه واستناداً للمذكّرة الّتي كتبها بيفن لمجلس الوزراء، أنّ حاكم عام السُّودان هدلستون هو الّذي تسبّب في فشل تلك المفاوضات. وقال بيفن أنّه وبسبب سياسات حاكم عام السُّودان رفضت مصر بروتوكول السّودان، ويقول ترانز هانز أنّ بيفن لام هدلستون بصورة شخصيّة لدوره في إفشال الاتفاقيّة، وقال بيفن: لقد أصبح موقف حاكم عام السُّودان صعباً للغاية، فهو يرى أنّه ديكتاتور وأنّ لا سلطة لأحد عليه.

وبعد تحطّم سياساته الخاصة بمصر والسُّودان، قرّر بيفن أنّه آن الأوان لأن يبدأ من جديد وبصورة صحيحة، وفي هذه المرّة قرّر أنّ تكون السّياسة الخاصة بالسُّودان توضع وتدار من لندن وليس الخرطوم، وكان أوّل ضحايا هذه السّياسة الجديدة هو حاكم عام السُّودان هدلستون[54]. ففي مارس 1947، استقال حاكم عام السُّودان هدلستون من منصبه، وقد دافع عنه كلّ من وزير الخارجيّة بيفن ورئيس الحكومة أتلي في مجلس العموم البريطاني ضد الاتّهامات المصريّة القائلة بأنّه وباستمرار تجاوز سلطاته، وعلى الرّغم من هذا النّفي إلّا أنّ الصّحافة المصريّة قالت أنّه أُقيل من منصبه. وقالت صحيفة «أخبار اليوم» في 15 مارس 1947، أنّ هدلستون وجهاز الخدمة المدنيّة أرادوا بقاء هدلستون في السُّودان أثناء إجراءات نقاش موضوع السُّودان في الأمم المتّحدة، إلّا أنّ بيفن ووزارة الخارجيّة ضغطا من أجل أنّ يغادر، وبالإضافة إلى إقالة هدلستون، فقدت حكومة السُّودان نصيراً آخر لها في وزارة الخارجيّة وهو مدير إدارة الشّؤون المصريّة اسكريتفر والمعروف بتعاطفه مع حكومة السّودان.

تحرّك بيفن ولأوّل مرّة منذ الحكم الثّنائي في 1899، إلى تصحيح وضع الحكم الثّنائي، وفي 25 مارس 1947، أبرق بيفن من موسكو –حيث كان يشارك في اجتماعات وزراء الخارجيّة– إلى أرومو سارجيت موضّحاً له السّياسة الجديدة بشأن السّودان، وقال في برقيته أنّ الخُطوة الأولى هي خلق مناخ صحي بالنسبة للمسألة السّودانيّة كي يساعد في الوصول إلى الاتّفاقيّة. وأشار بيفن إلى أنّ السُّودان يحكم ثنائياً وأنّ بريطانيا شريكة لمصر، وفي سبيل تهيئة المناخ وإعادة الثّقة مع المصريين قرّر بيفن أنّ يشركهم بصورة عملية وواسعة في حكم السّودان، وفي 29 مارس 1947، أبرق بيفن مرّة أخرى إلى سارجينت مقترحاً إنشاء مجلس بريطاني مصري سوداني ليشرف على إعداد السّودانيين للحكم الذّاتي وليكون حكماً في الموضوعات الخلافيّة بين مصر وبريطانيا حول السّودان، بالإضافة إلى دوره في نصح حاكم عام السُّودان فيما يتعلّق بالتّعيينات الإدارية، وقال بيفن:

«سنكون –أيضاً– مسرورين في أنّ نرى المصريين يعملون في حكومة السُّودان وفي كلّ فروع الإدارة الأخرى على قدم المساواة مع البريطانيين والسُّودانيين. ونحن نثق في الخريجين المصريين الذين يتوقّع منهم المشاركة في العمل في السّودان»، ومضى بيفن مؤكداً بصورة حازمة: «إنّ التّمييز ضدّ المصريين سواءً من خلال ادّعاءات الأسبقية أو السّلوك، يجب أنّ يتوقّف فوراً وأن يسمح لهم حالًا بحقوق العمل والتّوظيف»[55].

وبالنسبة لمستقبل السّودان، قال بيفن: «أنا لا أنكر ولا أستطيع أنّ أنكر الوحدة بين مصر والسُّودان تحت التّاج المصري، وأنّ هذا يعني بالتأكيد أنّه وأياً كان القرار الّذي سيتّخذه السّودانيون، فإنّ السُّودان وكما هو دائما يجب أنّ يكون له شكل من أشكال

العلاقة الخاصة مع مصر، أنَّ حكومة جلالة الملكة والحكومة المصريَّة يجمعهما هدف مشترك وهو إنشاء سودان قوي قادر على إدارة شؤونه الدّاخليَّة، وتأمل حكومة جلالة الملكة من مصر أنْ تلعب دوراً كبيراً في السّودان، كما أنّ حكومة جلالة الملكة لا تعارض بالتأكيد القرار الّذي يتّخذه السّودانيون في النّهاية، لأن يكونوا مرتبطين بمصر ببعض الرّوابط الخاصة، وستعمل حكومة جلالة الملكة حتماً وبكلِ ما تملك من قوّة من أجل تطوير الانسجام والعلاقات بين مصر والسُّودان[56]. ومن الطّبيعي أنْ ترفض جماعات الضّغط وحكومة السُّودان هذه التّوجهات الجديدة لوزارة الخارجيَّة البريطانيَّة وتقاومها بكلِّ قوة، ويقول ترانس هانز أنّه وعلى الرّغم من توجهات بيفن الجديدة، إلّا أنَّ جهاز الخدمة السّياسيَّة في السُّودان وتحت قيادة روبتسون وقفوا بصلابة ضدّها[57].

وعلى الفور، بدأ روبتسون الاحتجاج وقال أنَّ سياسات وزير الخارجيَّة تعتبر مناقضة بالكامل للوضع الدّستوري لحكومة السّودان، وتساءل روبتسون عن كيف يمكن لتعيين المصريين أنْ يتّفق مع مصلحة السّودانيين؟ وأضاف قائلاً: «إنَّ القيام بمثل هذا العمل يعتبر طعنة لاعتبارنا الأدبي في السُّودان وفقداناً لثقة السّودانيين الّذين يعتقد أغلبهم أنّنا نعمل من أجل إنصافهم»، وأكد روبتسون أنَّ جهاز الخدمة السّياسيَّة في السُّودان سوف لن يسمح للسفارة البريطانيَّة في القاهرة أنَّ تملي عليها السّياسات، كما أشار من جهة أخرى وفي رسالة سرّية إلى مندوب حكومة السُّودان في لندن أنَّ بويكر يعمل ضد مصالح حكومة السُّودان بالتوصيات الّتي قدمها لوزير الخارجيَّة حول ضرورة تقديم التّنازلات لمصر، وقال روبتسون محذّراً أنَّ بويكر هو مثل الثّعبان الّذي يختفي وسط الحشائش (the snake in the grass was Bowker).

شعرت حكومة السُّودان أنَّ الحكومة البريطانيَّة ووزارة الخارجيَّة قد قفلوا الأبواب أمامهم خاصة عقب إزاحة هدلستون وباتريك اسكرينفر، وبناءً على ذلك قرّر بعض أعضاء جهاز الخدمة السّياسيَّة في السُّودان البحث عن الدّعم في أيِّ مكان ضدَّ مصر.

وفي نهاية مارس، قام كلٌّ من توماس كريد؛ السّكرتير القضائي في حكومة السُّودان والّذي كان يقضي إجازته السّنوية في لندن، والمستر مايال؛ مندوب حكومة السُّودان في لندن، بتجاوز وزارة الخارجيَّة والتقوا سرّاً ببعض أعضاء مجلس الوزراء البريطاني لإثارة ما اعتبروه انحرافات واضحة في سياسة بيفن الجديدة بشأن السّودان.

وفي 30 مارس 1947، كتب توماس كريد إلى السّكرتير الإداري لحكومة السّودان؛ جيمس روبتسون، بعد أنْ طلب منه أنّ تكون الرّسالة سرية للغاية وشخصيَّة، ملخصاً لوقائع الاجتماع السّري الّذي عقدوه مع وزير وزارة المستعمرات؛ قريش جونز، والّذي قال أنّ

قرار مجلس الوزراء حول الإدارة المستقبلية للسودان ساري المفعول، وإنّ الضّمانات الّتي أعطاها رئيس الوزراء أتلي لحاكم عام السُّودان ملزمة لها. وقال جونز أنّه لو حاولت أيّ جهة إزاحة هذه الضّمانات والتّأكيدات فإنّ عملهم هذا يعتبر غير مخول لهم من مجلس الوزراء وإنّهم وبالتأكيد بعيدين من قرارات المجلس، ونقل كريد لروبتسون بعض الآراء الّتي أدلى بها وزير المستعمرات جونز والّذي قال فيها:

إنّ أي مقترحات تُقدّم من قبل بويكر أو كلّ أعضاء السّفارة البريطانيّة في القاهرة يجب أنّ ينظر إليها بشك كبير، وينطبق مثل هذا على وزارة الخارجيّة، وأنا شخصياً لا أثق في أيٍّ منهم ليوفوا بالتزامات حكومة جلالة الملكة، ما لم يتم لفت انتباههم باستمرار إلى تلك الالتزامات، أنّ هدف بويكر وأمثاله هو تأمين الحصول على الاتّفاقيّة مع القاهرة، وقال الوزير جونز محذّراً توماس كريد: كن حذراً، ومرّة ثانية كن حذَراً وبصفة خاصة مع السّفير البريطاني في القاهرة ومع بويكر، فكلّما أظهروا أنفسهم بصورة جاذبة ومتسامحة كلّ ما كانوا غير مستحقي الثّقة، أنّ هذه الكلمات قاسية ولكن طريقتهم غير طريقتنا، نحن تعوّدنا أنّ نضع كلّ أوراقنا على الطّاولة وهم غير ذلك، فإنّك إذا فتحت بوصة واحدة من الباب لوزارة الخارجيّة والدّبلوماسيين فإنّهم سيفتحونها واسعاً ما لم تراقبهم باستمرار[58].

وفي خطوة متقدّمة لمقاومة سياسات بيفن، قرّر روبتسون تنظيم حملة إعلاميّة لتحدي الأفكار والسّياسات المصريّة بشأن السّودان، ففي 4 أبريل 1947، أسّس لجنة صغيرة مكوّنة من (أر.ج. هيلارد؛ مدير الاقتصاد والتّجارة، و ك.د.د. هندرسون؛ السّكرتير الخاص لروبتسون، و ج. كومينس؛ السّكرتير المالي المساعد لروبتسون)، وذلك:

1. للإعداد لقضية السُّودان والإجابة عن ما إذا كان ينبغي لها أنّ تذهب إلى الأمم المتّحدة أم لا.

2. والإجابة على الاتّهامات المصريّة الّتي تقول إنهم استبعدوا من حقهم في المشاركة في إدارة الحكم الثّنائي في السّودان.

3. وإنّ كلاً من حكومة السُّودان والحكومة البريطانيّة تعمدتا إزاحة النُّفوذ المصري من السّودان.

4. والسّعي لفصل جنوب السُّودان عن شماله.

5. وتشجيع السُّودان ليكون ضدّاً لمصر بهدف إنشاء دولة سودانيّة مستقلة تحت النُّفوذ البريطاني.

وكانت نتيجة تلك الحملة: أصدر مجلداً ضخماً باسم: (السُّودان... سجل التَّطوُّر)، هذا إلى جانب تبريرات أخرى كثيرة للإدارة في السُّودان والمقالات والتَّصريحات التَّقليديَّة لأسطورة جهاز الخدمة السِّياسيَّة في السُّودان[59].

ومن تنظيم الحملة الإعلاميَّة، اتَّجه روبتسون إلى استراتيجيَّة أخرى، ويقول هانز أنَّ روبتسون تجاوز نطاق مسؤولياته كسكرتير مدني، وبدأ يعمل من خلف السِّتار لمنع وزارة الخارجيَّة من بيع السُّودان، فعقب وفاة السِّكرتير المدني نيوبولد جدَّد روبتسون علاقته بالصَّحفية مارجري بيرهام، وبدأ يرسل إليها باستمرار كميات ضخمة من المواد عن السُّودان تشمل المواد الإحصائيَّة ومواداً أخرى مصنَّفة وشرح لها كيف أنَّ سياسة وزارة الخارجيَّة غير الموفَّقة والسَّفارة البريطانيَّة في القاهرة والَّتي تهدف إلى إرضاء مصر بثمن التَّضحية بحكومة السُّودان ورفاهية السُّودانيين، وأدى ذلك إلى نشوء الصَّداقة بينه وبين بيرهام وطلب منها روبتسون عكس حقيقة الأوضاع في السُّودان للرأي العام البريطاني، بالإضافة إلى المستنيرين من أعضاء الحكومة، ويقول هانز أنَّه ومن المؤكَّد أنَّ جهاز الخدمة السِّياسيَّة استطاعت أنَّ تصل إلى وزير وزارة المستعمرات قريش جونز عن طريق بيرهام لأنَّ كلَّاً من قريش وبيرهام تربطهما صداقة قويَّة ومتفقان في رؤيتهما بشأن القضايا الأفريقيَّة[60].

وإلى جانب بيرهام، والَّتي كتبت موضوعات صحفيَّة كثيرة عن السُّودان في صحيفة «التايمز» ومجلة «الايكونومست»، استقطب روبتسون –أيضاً– كلاً من اليزابث مونوري وريتا هندن من مكتب إدارة المستعمرات، وذلك بالإضافة إلى الاستعانة بالأيدي السُّودانيَّة القديمة في مجلس العموم أمثال الكولونيل دودس باركر والميجور ويتلي. وفي الوقت نفسه، بدأ مندوب حكومة السُّودان في لندن؛ المستر مايال، عن طريق أصدقاء السُّودان في البرلمان شنَّ حملة مستمرة من الأسئلة الَّتي تحاول إعادة وزارة الخارجيَّة إلى جادة الصَّواب[61].

وبعد ترتيب الأوضاع في لندن والَّتي تبدو في شكلها العام أنَّ وزير المستعمرات قريش سيتولى العمل داخل مجلس الوزراء ومندوب حكومة السُّودان مايال يتولى العمل مع مجلس النُّواب البريطاني إلى جانب اللَّجنة المصغَّرة الَّتي تدير الإعلام والرَّأي العام، اتَّجه جهاز الخدمة السِّياسيَّة إلى ميدان آخر وهو السُّودان. فقد رأى كلٌّ من روبتسون وأعضاء الخدمة السِّياسيَّة أنَّ مفتاح النَّجاح لمقاومة سياسات بيفن الجديدة هو حاكم عام السُّودان الجديد السِّير روبرت هاو، لقد كان بيفن وفي سبيل تنفيذ استراتيجيته الجديدة القاضية بإعادة حكومة السُّودان إلى بيت الطَّاعة ووضعها تحت وزارة الخارجيَّة، أقال هدلستون

وعيّن هاو خلفاً له. ويعتبر روبرت هاو هو أوّل دبلوماسي بريطاني يعيّن في منصب حاكم عام السّودان، ويعتبر من المحسوبين لوزير الخارجيّة بيفن، وقد برهن ولاءه لسياسات بيفن الجديدة بخصوص السُّودان منذ الأسبوع الأوّل لتعيينه، حين قال مستفسراً مندوب حكومة السُّودان في لندن المستر مابال عندما التقاه في أوّل زيارة له في 3 أبريل 1947:

«ماذا سيكون التّأثير المحلي إذا أعلنتُ في الأسابيع الأولى من تسلُّمي لمهامي حاكماً عاماً، أنّ الكثير من المصريين سيشاركون في إدارة السّودان»، وقد كان مندوب حكومة السُّودان قد صُدم من سماعه لمثل هذا الاقتراح لبرهة ثمّ أدلى برأيه بعد ذلك، وقال أنّ مثل هذا الاتّجاه سيكون مأساة لكلّ شخص، حتى للحاكم العام نفسه، كما أنّ حزب الأمّة سيعارض مثل هذه السّياسة وربّما بعنف وحتى حزب الأشقاء سيرفضها، أمّا بالنسبة للبريطانيين فسيعارضونها جميعاً، وقد استاء روبتسون -أيضاً- لهذا الاقتراح وتمنى أنّ لا يأتي هاو ليمرّرها.

رأى روبتسون وجماعته ومن أجل استكمال مشروعهم ضدّ سياسات بيفن، أنّ يتم استقطاب واحتواء حاكم عام السُّودان الجديد هاو، وكان هدلستون قد قال في أبريل 1947، عقب اجتماعه مع هاو في الخرطوم إلى كلّ من روبتسون وأعضاء الخدمة السّياسيّة الآخرين، أنّ يتجنّبوا الاستقبال البارد لسيدهم الجديد (هاو). وقال هدلستون مشيراً إلى التّكتيك الّذي يجب أنّ يتّبع مع هاو: «إنّ الموضوع الأهم هو إعادة تعليم هاو على طول الاتّجاهات الصّحيحة، وإذا تمّ التّمكّن من عمل هذا، فإنّ بيفن سيجد من الصّعب عليه أنّ يرفض ويقاوم نصائح رجله المقرّب في الخرطوم، وكان هدلستون ظلّ يطمئن أعضاء حكومة السُّودان بعدم التّخوُّف من السّير روبرت هاو على الرّغم من صلته بوزير الخارجيّة لأنّه وحسب اعتقاده أنّ أيّ شخص يجلس في المقعد الّذي جلس فيه غردون سيجد نفسه لا محالة متعاطفاً ومنحازاً للسودانيين».

نجحت حكومة السُّودان في استقطاب حاكم عام السُّودان الجديد، وذلك عندما وقف هاو في منتصف أبريل مع موظّفي وزارة الخارجيّة معارضين لوزير الخارجيّة بيفن في التّنازلات الّتي قدّمها للمصريين، ويتبني هاو للخط السّياسي لحكومة السُّودان ومعارضة كبار موظّفي وزارة الخارجية، فشلت سياسة بيفن الجديدة الهادفة إلى تأسيس حكم ثنائي حقيقي في السّودان. والأهم من ذلك، يبدو أنّ وزير وزارة المستعمرات الّذي ينسّق سراً مع حكومة السّودان، قد نجح في مهمّته داخل مجلس الوزراء واستطاع دفعه في الاتّجاه

المعاكس لسياسات بيفن الجديدة. ويقول هانز: «إنّ مجلس الوزراء -أيضاً- وكما أخبر وزير المستعمرات؛ قريش جونز كلاً من توماس كريد ومندوب حكومة السّودان مايال، أظهر تصلّباً في عدم تقديم أيّ تنازلات للمصريين»[62].

وبذلك استطاعت حكومة السّودان وجماعات الضّغط الموالية لها، إجهاض توجهات بيفن الجديدة واتّضح منذ مايو 1947، أنّ مبادرة بيفن قد انتهت تماماً، حيث عاد وزير الخارجيّة إلى التّمسّك بما ظلّت تنادي به حكومة السّودان، وقرّرت أنّها تتمسّك بحق السّودانيين في الحكم الذّاتي. وفي 16 مايو 1947، أعلن بيفن في مجلس النّواب أنّه ليس هناك أيّة محاولة لإرضاء الحكومة المصريّة على حساب السّودانيين[63].

وبالتالي، ومع سقوط بروتوكول السّودان ثمّ سقوط سياسات بيفن الجديدة انهارت المفاوضات المصريّة البريطانيّة نهائياً، وأصبح اللّجوء إلى الأمم المتّحدة وفقاً لما أعلنته مصر منذ يناير 1947، هو الميدان القادم للصراع.

هوامش الفصل الثالث

(1) Michael D.Callahan ، H-Africa ، November 1996 .

(2) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p88 .

(3) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p88

(4) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص291-292 .

(5) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p88 .

(6) FO 371/53260 .

(7) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5.part 1 ، op ، cit ، p199 .

(8) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p90 .

(9) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5.part 1 ، op ، cit ، p213 .

(10) op ، cit ، p209 ، 210 ،

(11) FO 371/53260 .

(12) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5.part 1 ، op ، cit ، p216

(13) op ، cit ، p218 .

(14) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص299 .

(15) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5.part 1 ، op ، cit ، p216 .

(16) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p92 .

(17) FO 371/53260 .

(18) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5 . part 1 ، op ، cit ، p219 .

(19) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p94 .

(20) op ، cit ، p99 .

(21) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص308 .

(22) نفس المصدر ، ص297 .

(23) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص282 .

(24) نفس المصدر ، ص282 .

(25) فدوى عبدالرّحمن علي طه ، كيف نال السّودان استقلاله ، دراسة تاريخيّة لاتّفاقيّة 12 فبراير 1953 حول الحكم الذّاتي وتقرير المصير للسودان ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتّوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص262-263 .

(26) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص284

(27) السّودان للسودانيين ، مصدر سابق ، ص63 .

(28) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص301 .

(29) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص285 .

(30) نفس المصدر ، ص285 .

(31) نفس المصدر ، ص285 .

(32) نفس المصدر ، ص286 .

(33) السّودان للسودانيين ، مصدر سابق ، ص75 .

(34) British Documents on the end of the Empire ، Sudan ، seriesB ، vol ، 5 . part 1 ، op ، cit ، p234 ، 235 .

(35) op ، cit ، p236 ، 237 ، 238 .

(36) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص292 .

(37) نفس المصدر ، ص293 .

(38) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p99 ، 100 .

(39) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص288 .

(40) نفس المصدر ، ص288 .

(41) نفس المصدر ، ص288 .

(42) نفس المصدر ، ص289 .

(43) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص308 .

(44) الكتاب الأخضر ، مصدر سابق ، ص127 .

(45) FO 371/53263 .

(46) FO 371/53263 .

(47) FO 371/53263 .

(48) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p103 .

(49) FO 371/53263 .

(50) الوثائق المصريّة عن السّودان ، مصدر سابق ، ص164-165 .

(51) نفس المصدر ، ص165 .

(52) الحركة السّياسيّة السّودانيّة الصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص293 .

(53) نفس المصدر ، ص293 .

(54) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p108 .

(55) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p110 ، 111 .

(56) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p111 .

(57) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p109 .

(58) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p113 .

(59) FO 371/62943 .

(60) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p14 .

(61) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p114 .

(62) W . Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p116 .

(63) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p116 .

الفصل الرّابع

القضيّة السُّودانيّة في طاولة مجلس الأمن 1947

رحُبت حكومة السُّودان بإحالة القضيّة السّودانيّة إلى مجلس الأمن على ضوء تزايد الشّعور البريطاني بضرورة مقايضة السُّودان بمصر من أجل المنافع الاستراتيجيّة والعسكريّة، وقد أصبحت حكومة السُّودان ومنذ استئناف المفاوضات المصريّة البريطانيّة في أبريل 1946، تناضل ليس فقط ضد المطالب المصريّة في السّودان، وإنّما ضدّ الاعتراف البريطاني بتلك المصالح.

وعلى ضوء ذلك، كان خيار اللُّجوء إلى الأمم المتّحدة والمنظّمات الدّوليّة حاضراً في تفكير حكومة السُّودان منذ وقت مبكّر جدّاً، وقد سبق وأنّ رأينا عقب أحداث 1924، وعندما أبعدت مصر من السُّودان ورفضت بريطانيا إعلان إلغاء اتّفاقيّة الحكم الثّنائي والإنفراد بحكم السُّودان لجوء حكومة السُّودان عبر معاونيها إلى تقديم اقتراح لعصبة الأمم كي تجعل بريطانيا وصيّة على السّودان، غير أنّ وزير الخارجيّة رفض ذلك. ومرّة أخرى وفي 1945، وقبل استئناف المفاوضات المصريّة البريطانيّة في 1946، والّتي توقّعت فيها حكومة السُّودان أنّ تمضي الحكومة البريطانيّة في نفس اتّجاه التّنازلات الّتي قدّمتها لمصر في اتّفاقيّة 1946، أعادت التّفكير في اللُّجوء إلى المنظّمات الدّولية ليس فقط كحكم عادل لحل المشكلة ولكن لقطع السُّودان من دولتي الحكم الثّنائي وإلحاقه بالمنظمة الدّوليّة.

وفي هذا الاتجاه تلقت حكومة السّودان في اغسطس 1945، مذكّرة من (أ.ن. كوربان)، تشير إلى الفرص المحتملة للسودان أنّ يكون تحت وصاية الأمم المتحدة وأنّ ذلك بمثابة الخطوة المباشرة لاستقلال السّودان. ويقول ترانس هانز أنّ هناك ما يكفي من الوثائق لإثبات أنّ كلاً من هدلستون وروبتسون كانا يريدان تدويل المشكلة السّودانيّة، وكانوا يعتقدون أنّه إذا تمّ حل القضيّة السّودانيّة عبر هيئة دوليّة كهيئة الأمم المتّحدة فإنّه سرعان ما يجد المصريون أنفسهم خاسرين. ويؤكد هانز أنّ حكومة السُّودان وبعد أنْ وضعت إمكانيّة الوصاية على السُّودان في البال، تحرّكت لإيجاد بعض أشكال الدّعم والاعتراف الدّولي لأن يكون السُّودان دولة لوحده ومنفصلاً عن كلٍ من دولتي الحكم الثّنائي[1]. واستناداً على هذه الخلفية وبعد أنّ تحدّد وضع السُّودان وفقاً لمنظور حكومة السُّودان خلال المفاوضات المصريّة البريطانيّة في (1946– 1947)، زادت القناعة بنقل القضيّة السّودانيّة إلى هيئة الأمم المتّحدة بعيداً عن مصر وبريطانيا، وكان السّير جيمس روبتسون قد جعل إحدى مهام اللّجنة المصغّرة التي شكلها في لندن في مارس 1947 لإجهاض سياسات بيفن الجديدة نحو السّودان، هي أنّ تدرس إيجابيات عرض قضيّة السُّودان إلى مجلس الأمن.

وبنهاية أبريل 1947، وبعد أنّ اتّضح فشل سياسة بيفن وتمسّك المصريون بعدم العودة إلى المفاوضات والإصرار على التزامهم بالذهاب إلى هيئة الأمم المتّحدة، وربّما –أيضاً– عملاً بتوصيات لجنة روبتسون المصغّرة، أرسل روبتسون إلى مندوب حكومة السّودان؛ مايال، نشرة إخباريّة تحدّد وضع حكومة السّودان، وذلك بغرض نشرها من خلال أجهزة الدّعاية والإعلام التّابعة لوزارة الخارجيّة.

وكان الطّرح الجوهري للنشرة هو أنّه ومن أجل مصلحة السّودانيين يجب إلغاء الحكم الثّنائي وأن يوضع السُّودان وبحكومته الحاليّة تحت إشراف الأمم المتّحدة. وعندما مرّر مايال النّشرة لوزارة الخارجيّة، اعترض د.لاسيلس، الّذي خلف اسكرينفر في إدارة شؤون مصر بالخارجيّة البريطانيّة. وقلّل لاسيلس من شأن سياسة جهاز الخدمة السّياسيّة في السُّودان الّتي ترى أنّ تكون رفاهيّة ومصلحة السّودانيين هي محور السّياسة المستقبليّة دونما أيّ اعتبار للاتّفاقيات والمفاوضات الجارية. وأشار لاسيلس إلى أنّ مثل هذه الآراء ومع أنّها قد تبدو جذابة إلّا أنّه من الصّعوبة أنّ توافق عليها حكومة جلالة الملكة والّتي من جانبها تستعد لتدافع عن حقوقها الواردة في اتّفاقياتها مع كلٍ من مصر والحكم الثّنائي، واستغرب لاسيلس من موقف حكومة السّودان، وقال أنّه ليس من الحكمة لحكومة تتكوّن من مسؤولين بريطانيين ومدينين في وجودهم وبصفة حصريّة على نفس الحقوق المترتّبة على هذه الاتّفاقيات أنّ يفكروا بمثل هذه الطريقة. ووصف لاسيلس نشرة روبتسون بصورة أخرى وقال:

«إنّ ما تريد حكومة السّودان قوله بصورة علنية هو: ليس مهمّاً كيف وصلنا إلى هذا الموقع في حكومة السّودان، فنحن هنا الآن ونؤدّي عملاً رائعاً، فلنذهب إذاً وندوّن المشكلة ونرتاح في عملنا بهذه الإدارة العالميّة». ومضى لاسيلس قائلاً: «إنّ مثل هذا التّفكير عدا كونه مناقضاً بالكامل لموقف حكومة جلالة الملكة، إلّا أنّه خطير بشكل لا يوصف، فإذا كان كلّ التّاريخ وقضايا السّيادة والاتّفاقيات يتم كنسها جانباً بهذه العجرفة، فإنّ ذلك سيكون غير محتمل».

ومن جانب آخر، صعّد لاسيلس من لهجته وهاجم روبتسون بضراوة رادّاً له على قوله في النّشرة أنّ الحكم الثّنائي لم يكن أكثر من مجرّد خيال. وقال: «إذا لم يكن هناك حكم ثنائي حقيقي فإنّ اتّفاقية 1899 ومعاهدة 1936، ستكونان بلا فائدة ولا تساويان قطع الورق الّذي كتب فيها، وبهذا المنطق، فبأيّ حق إذاً يجلس السّكرتير المدني في الخرطوم؟ (يقصد روبتسون)، هل بالحق البريطاني المؤسس على حق الفتح؟ وإذا كان كذلك، فإنّ حق الفتح نفسه أصبح فاعلاً فقط بالأموال المصريّة وبالقوات المصريّة ومن أجل إعادة سلطة الخديوي. وخلص لاسيلس في النّهاية إلى أنّه يجد موقف حكومة السّودان غامضاً لأنّها تميّز بصورة واضحة بين مصالح السّودانيين والمصالح البريطانيّة في حين توفر إمكانية جعلهم متطابقين.

من الطّبيعي أنّ يجد لاسيلس سياسات حكومة السّودان غامضة ومناقضة للمصالح البريطانيّة لكونه جاء حديثاً في الإدارة المصريّة بالخارجيّة وكما اعترف بنفسه: أنّ التّرتيب المتكامل للمشكلة السّودانيّة أمر يدهش القادمين الجدد من أمثالي[2]، ومع أنّه لم يحاول إعطاء تفسير محدّد لهذه الظّاهرة إلّا إنّنا نود لفت الانتباه إلى أنّ ما لاحظه لاسيلس ليس سوى تأكيد لما ذهبنا إليه على طول هذا البحث، وهو أنّ حكومة السّودان لا تمثّل لا الحكومة ولا المصالح البريطانيّة، وإنّما مجموعة جماعات الضّغط الّتي تعتبر السّودان محور استراتيجيتها على النّحو الّذي أوضحناه باستفاضة فيما سبق. لم يتأخّر روبتسون في فك طلاسم غموض سياسات حكومة السّودان، فقد اعترف في رسالة خاصة إلى لاسيلس باستقلالية حكومة السّودان وبالفروقات الجوهرية بينها وبين وزارة الخارجية، حيث قال:

أنّ وضعنا يختلف عن وضعك لأنّ ولاءك ومهامك هي للحكومة البريطانيّة بينما نحن للسودانيين الّذين يدفعون لنا ونحن تحت خدمتهم، نحن نعتقد أنّنا يجب أنّ نتحدّث بالنيابة عنهم وأن نحاول تفسير ما يعتقدونه لكم وللعالم ولهيئة الأمم المتّحدة، أنّ الحاكم العام (روبرت هاو) والّذي لا يزال يحمل وجهة نظر وزارة الخارجيّة مع أنّ عقله بدأ ينمو

سودانياً، قال لنا إنّنا تمّ تعييننا من قبل حكومة جلالة الملكة وحكومة مصر لندير السّودان لا أنّ نتحدّث باسمه، إلّا إنّنا لم نقبل بهذا الطّرح طالما أنّ مصر وبريطانيا لا تدفعان لنا وليستا متابعتين معنا يوماً بيوم ما يجري في السّودان الّذي بدأ يطوّر حسّه القومي[3].

وبناءً على ذلك، أصرّ روبتسون على اقتراحه بإلحاق السّودان بهيئة الأمم المتّحدة على الرّغم من اعتراضات لاسيلس وردّ له قائلاً: «إنّ جهاز الخدمة السّياسيّة يحمل توازن القوى الحسّاس في السّودان، فالسّودانيون وعلى الرّغم من حصافتهم إلّا إنّهم يعتقدون في عدم إمكانيتهم لتسيير دولتهم، وبالتالي فإذا ما خرجنا وتركناهم لوحدهم فستكون هناك حرب أهليّة، وكذلك إذا حلّ المصريون محلّنا فإنّه -أيضاً- ستكون هناك حرب أهلية». ويمضي روبتسون مدافعاً عن وجهة نظره، مضيفاً: «كما أنّ السّودانيين -أيضاً- فقدوا الثّقة في الحكومة البريطانيّة بعدما قبلت فرض السّيادة المصريّة على السّودان في سبيل الحصول القواعد العسكرية في مصر ولذلك وجب علينا التّخلّص من الحكم الثّنائي، وأن نضع السّودان تحت الوصاية على أنّ يؤسس مجلس للوصاية ليضطلع بمهمّة الإنشاء الفوري لحكومة ذاتية.

وأثناء ما كان هذا الجدل مستمراً بين روبتسون ولاسيلس، نفّذت الحكومة المصريّة تهديدها باللجوء إلى مجلس الأمن. وفي 11 يوليو 1947، رفع النّقراشي باشا نيابة عن الحكومة المصريّة عريضة دعوى إلى مجلس الأمن طلب فيها إنهاء النّظام الإداري القائم في السّودان منذ سنة 1899، وذلك حتى يتمكّن السّودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه. وفي معرض حديثه عن الأسس الجغرافيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة لوحدة وادي النّيل قال النّقراشي، أنّ مصر والسّودان قطر واحد من النّاحية الطّبيعيّة وأنّ خط العرض 22 درجة حد صناعي خلقه البريطانيون، وليس له ما يبرّره من النّاحيتين الطّبيعية والجغرافيّة[4].

وحدّد النّقراشي ثلاثة مظاهر سياسيّة لوحدة وادي النّيل: دوليّة ودستورية وإدارية، وفي تفصيله لهذه المظاهر قال النّقراشي: فأمّا من النّاحية الدّوليّة فقد تجّلت الوحدة منذ عام 1840 في الفرمانات الّتي أقرّتها اتّفاقيات دولية، وأمّا من النّاحية الدّستورية فقد كان مظهرها القوانين النّظامية الّتي صدرت، تنص في سنة 1879 وفي سنة 1882، على تمثيل السّودان في البرلمان المصري شأنه شأن باقي المديريات المصريّة، وأمّا من النّاحيّة الإداريّة فقد جعلت النُّظم الماليّة والقضائيّة في السّودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة في القاهرة مثلها مثل مثيلاتها في مصر[5].

وأكّد النّقراشي لمجلس الأمن أنّ مصر لم تتخل في أيّ وقت عن وحدتها مع السودان، فباسم خديوي مصر قاد كتشنر في عام 1896، جيشاً مصرياً لاسترداد السودان، واستنادا إلى السّيادة المصريّة على السُّودان أرغم كتشنر الحملة الفرنسيّة بقيادة مارشان على الانسحاب من فاشودة في سنة 1898، كما أنّ اتّفاقية سنة 1899 لم تمس سيادة مصر على السّودان، ورفض النّقراشي الادّعاء كان دائماً متّحداً مع مصر[6].

وذكر النّقراشي أنّ بريطانيا تنتهج سياسة ترمي إلى فصل السُّودان عن مصر، وفي هذا الصّدد أشار النّقراشي إلى حظر الدّعاء التّقليدي في المساجد في خطب الجمعة للوالي الشّرعي الملك فاروق وإلى تصعيب الهجرة على المصريين وإلى إبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وإلى محاولة خلق جنسيّة سودانيّة مستقلة. وللتدليل على سياسة بريطانيا الّتي تهدف إلى فصل السُّودان عن مصر، أشار النّقراشي كذلك إلى حرمان المصريين من التّعيين في منصب قاضي القضاة. وقد وصف النّقراشي هذا المنصب بأنّه منصب ديني يرمز إلى الرّوابط الرّوحيّة الّتي تجمع شعب مصر والسُّودان، وكانت حكومة السُّودان قد قرّرت في عام 1946، إسناد منصب قاضي القضاة إلى أحد السّودانيين[7].

واتّهم النّقراشي حكومة السُّودان بالعمل على فصل جنوب السُّودان عن شماله، وبأنّها تعد العدّة لخلق مقاطعة جنوبيّة يمكن ضمّها عند الحاجة إلى أفريقيا الشّرقيّة البريطانيّة. وشكّك النّقراشي في جديّة المقولات البريطانيّة عن منح السّودانيين حق تقرير مصيرهم، قائلاً: «إنّه لا يكون إلّا عندما يكون السّودانيون أهلاً للحكم الذّاتي»، وهذا معناه في لغة الاستعمار، في المستقبل النّائي البعيد، بل يعترف البريطانيون بأنّه لا بد من مضي وقت طويل قبل أنْ يصل السّودانيون إلى هذه الدّرجة من النُّضج السّياسي[8].

تصدى الإسكندر كادوقان؛ ممثل بريطانيا في هيئة الأمم المتّحدة، لبيان النقراشي، وقال في ردّه أنّ مصر ترفض الحريّة للسودان وقد ظفرت بها هي لنفسها من بريطانيا على أنّها حق لها، وفيما يتعلّق برابطة اللُّغة والدّين الّتي ركز عليها النّقراشي قال كادوقان أنّ مثل هذه الرّابطة مشتركة بين كثير من الشّعوب الأخرى الّتي كانت جزءاً من الإمبراطوريّة العثمانيّة، وحتى الوحدة الجغرافيّة المترتّبة على وجود نهر النّيل المشترك لا تعني بالضرورة قيام وحدة سياسيّة، ذلك أنّ وادي النّيل يضم إلى جانب مصر والسُّودان كلاً من إثيوبيا ويوغندا والكنغو البلجيكي، وأنّ حوالى 80٪ من مياه النّيل تأتي من إثيوبيا وحدها، وإثيوبيا دولة مستقلة وعضو في منظّمة الأمم المتّحدة، ومن حقها أنْ تبقى منفصلة عن كلٍ من مصر والسُّودان رغم اشتراكها مع غيرها في جريان مياه النّيل في أراضيها.

وقال كادوقان، أنّ السّودان تحرّر من قبضة مصر فترة من الزّمن قبل اتّفاقية الحكم الثّنائي ومعاهدة 1936، وذلك عند نجاح الثّورة المهديّة[9]. وطلب كادوقان شطب دعوى مصر لأنه ليس ثمة نزاع يهدد السّلم والأمن، إلا إذا آثرت مصر أنْ تخلق هذا النّزاع بامتناعها عن الاضطلاع بالتزاماتها الدّوليّة. وأوضح كادوقان أنّ بريطانيا استجابت لرغبة مصر ودخلت معها في مفاوضات لتعديل معاهدة 1936، ولكن هذه المفاوضات فشلت بسبب الخلاف حول تفسير الفقرة الّتي وردت في مشروع بروتوكول (صدقي- بيفن)، والتي تنص على حق السّودانيين في اختيار النّظام المستقبلي للسودان، أمّا الحكومة المصريّة فقد رأت أنْ يكون لها حق اختيار السّودانيين لنظام بلادهم في المستقبل مجدداً، فقد يختارون الاتّحاد الكامل مع مصر أو ربّما اختاروا أنْ تكون لبلادهم حكومة ذاتيّة ولكن متّحدة مع مصر تحت تاج واحد[10].

وعندما طرح موضوع قضيّة السّودان للمداولة في مجلس الأمن، كانت بولندا وروسيا متعاطفتين مع مصر، فيما يختص بالقوات البريطانيّة على الأراضي المصريّة، إلّا إنّهما لم تكوّنا رأياً محدّداً عن قضيّة السّودان. وقال مندوب روسيا أنّه من الصّعب على مجلس الأمن أنْ يتّخذ أيّ قرار الآن لعدم معرفة رأي السّودانيين وتطلعاتهم. وصرّح مندوب بولندا قائلاً، أنّ مبدأ تقرير المصير يجب أنْ يطبّق، أمّا الصّين فلم تر كيف يتسنى لمجلس الأمن أنْ يكون طرفاً في أيّ وضع يترتّب عليه حرمان السّودانيين من حقهم في تقرير مصيرهم، والّذي هو من ركائز الأمم المتّحدة. أمّا البرازيل، فقد اقترحت -بتشجيع من الولايات المتّحدة وفرنسا وبلجيكا- أنّ يجلس الطّرفان لتسوية المشاكل بينهما سلمياً[11].

ومن جانبه، رفض النّقراشي اقتراح جلوس الطّرفين للتفاوض واعتبر ذلك بمثابة تهرُّب لهيئة الأمم من مسؤوليتها، كما رفض اقتراحاً من أستراليا يطالب بمشاورة السّودانيين بما أنّهم معنيون بالأمر، ثمّ قال النّقراشي أنّ الحكومة المصريّة لا ترغب في تحديد مستقبل السّودان لا بالتفاوض مع البريطانيين ولا مع السّودانيين ما داموا محتلين من بريطانيا، ولكنّها تتفاوض مع السّودانيين عندما يكونوا أحراراً في اتّخاذ القرار، أنّ بريطانيا ليس لها دور في هذا الأمر ولن تتفاوض معها[12].

وفي 10 سبتمبر 1947، وعندما لم يحظ أيٌّ من مشروعات القرارات الرّئيسيّة بالأغلبيّة المطلوبة، أجّل مجلس الأمن جلساته تاركاً الموضوع معلقاً بدون حل. ومن جهة أخرى؛ كان السّودانيون قد حاولوا توحيد كلمتهم هذه المرّة بشأن مطالبهم السّياسيّة خاصة بعد إثارتها في مجلس الأمن وعقدت الفعاليات السّياسيّة في ذلك الوقت اجتماعاً بمنزل محمد أحمد محجوب لهذا الغرض، ضمّ كلا الجناحين أو المعسكرين المتمايزين بالولاء للاستقلال أو الاتّحاد مع مصر، واتفقوا بالإجماع على إرسال برقيّة لمجلس الأمن تحوي المطالب الآتية:

1. إنهاء الحكم الثّنائي في الحين.

2. قيام حكومة سودانيّة ديمقراطيّة.

3. تستند الحكومة الدّمقراطيّة إلى جمعيّة تأسيسيّة منتخبة انتخاباً حرّاً.

4. تشرف على انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة هيئة الأمم المتّحدة.

5. تقرّر الحكومة السّودانيّة الدّمقراطيّة مستقبل السّودان بالطرق الدّستوريّة الحرة واتّفقوا على التّمسّك بحل القضيّة السّودانيّة أمام الهيئات الدّوليّة دون الرّجوع إلى مفاوضات ثنائية بين مصر وبريطانيا[13].

حظي مشروع الاتّفاق بتأييد الجبهة الاستقلالية له بالإجماع في الاجتماع الّذي انعقد بدار حزب الأمة في أمدرمان في 4 أغسطس 1947، غير أنّ المشروع آثار خلافات حادة في أوساط الجبهة الوطنيّة لتجمع العناصر الاتّحادية، إذ اعتبره بعض أقطابها خيانة لمصر ومخالفة لمبادئ وفد السّودان فانفض بذلك سامر الوفاق وأبرقت كل من الجبهتين مطالبها إلى مجلس الأمن. طالبت الجبهة الاستقلاليّة في برقيتها إلى مجلس الأمن إلغاء الحكم الثّنائي فوراً واستقلال السّودان عن كلٍ من مصر وبريطانيا وعدم العودة إلى المفاوضات الثّنائية بين مصر وبريطانيا، وعبّرت الجبهة الوطنيّة في برقيتها إلى مجلس الأمن عن تأيدها لعريضة الدّعوى الّتي رفعها النّقراشي للمجلس[14].

لم يكتف السّودانيون بالإبراق إلى مجلس الأمن على الرّغم من تناقض مطالبهم، فقد سافرت وفود إلى مقر الأمم المتّحدة للمشاركة ولو بصورة غير مباشرة في المداولات الخاصة بالسّودان، صاحب النّقراشي باشا إلى مجلس الأمن، وفد السّودان المكوّن من الأحزاب الاتّحاديّة بقيادة إسماعيل الأزهري زعيم حزب الأشقاء، وإبراهيم المفتي وتوفيق البكري، ثمّ لحق بهم الدّرديري أحمد إسماعيل وعمر الخليفة عبدالله وحامد صالح الملك، وذلك للدفاع عن قضيّة وحدة وادي النّيل. كما سافر وفد الجبهة الاستقلالية –أيضاً– إلى نيويورك برئاسة السّيد الصّديق عبدالرّحمن المهدي وعبدالله خليل ومحمد أحمد محجوب ومحمد صالح الشّنقيطي وذلك للدفاع عن حق السّودانيين في الاستقلال التّام وتقرير المصير. وفي نيويورك قام كلٍ من الوفدين السّودانيين المتعارضين بنشاط واسع لتوضيح وجهة نظره وكسب تأييد المنظمة العالميّة لها[15]. وقد كان الأزهري قد قام بتهنئة النّقراشي باشا على العريضة الّتي تقدّم بها في مجلس الأمن، وقال في البيان الّذي أصدره عن العريضة: جاءت محكمة في صياغتها دقيقة في تعابيرها شاملة لكل جوانب القضية مختصرة مركزة سديدة الأهداف والغايات. وقال أنّ السّودانيين ابتهجوا ابتهاجاً عظيماً لما حوته العريضة من ترجمة صادقة لمطالب السّودانيين الّتي تتلخّص في جلاء القوات البريطانيّة عن مصر والسّودان جلاءً تاماً وناجزاً وإنهاء النّظام الحالي في السّودان[16].

أمّا دعاة الاستقلال، فقد اعتبروا مداولات مجلس الأمن بشأن مسألة السُّودان كسباً لهم، وقالت صحيفة «الأمّة» التّابعة لحزب الأمّة، أنّ الاستقلاليين كسبوا الشّوط الأول في مجلس الأمن بتأييد أعضاء المجلس حق السّودانيين في تقرير المصير، واستنكرت الصّحيفة رمي الإنجليز للسودانيين بالقصور السّياسي، لأنّ السّودانيين في مستوى الشّعوب الّتي تتمتّع بالاستقلال التّام[17]. كما شكر السّيد عبدالرّحمن المهدي برقياً أعضاء المجلس الّذين أعربوا عن حق السّودانيين في تقرير مصيرهم، وقال: وحينما تسمحون للشعب السّوداني الّذي يتّجه بآماله القويّة نحو مجلسكم الموقّر بأن يشرح ممثلوه الاستقلاليون للمجلس مباشرة قضيّة بلادهم المعتدى على حريتها والّتي حكمت حكماً ثنائياً أجنبياً شاذاً، حينما تسمحون بذلك فأنتم ستعرفون أنّه ليس هناك مجال للشك في استعداد هذا الشّعب لتحمُّل أعباء نفسه بنفسه، وأنّ السّماح باستمرار استعباده يتنافى والمبادئ الّتي قام مجلسكم يذود عنها والّتي خاض السُّودان غمار الحرب في سبيل تحقيقها[18].

كذلك أبرق السّيد علي الميرغني إلى رئيس مجلس الأمن قائلاً: «كنت أرى أنّه من مصلحة السُّودان إلّا يتدخّل زعيم ديني في مسائل السّياسة، الأمر الّذي أطال إحجامي عن الخوض فيها، وذلك حرصاً على أنّ يمارس جمهور الشّعب حقه السّياسي بحرية تامة من غير تأثير، أمّا الآن وقد تطوّرت الأحوال وتدخّل زعيم ديني بإيفاد مندوب عنه فنبدي أنّه لا يمثّل إلّا أقليّة»[19]. ولعلّ السّيد علي الميرغني كان يشير بتدخُّل الزّعامة الدّينيّة في السّياسة إلى وجود السّيد الصّديق عبدالرّحمن المهدي ضمن وفد الجبهة الاستقلاليّة في مجلس الأمن.

هوامش الفصل الرابع

(1) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p50 .

(2) ibid .

(3) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p321 .

(4) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص321 .

(5) نفس المصدر ، ص321– 322 .

(6) نفس المصدر ، ص322 .

(7) نفس المصدر ، ص322 .

(8) نفس المصدر ، ص323 .

(9) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص332 .

(10) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص324 .

(11) سير هارولد ماكمايكل ، السّودان ، ترجمة محمود صالح عثمان صالح ، مركز عبدالكريم ميرغني الثّقافي ، 2006 ، ص258-259 .

(12) نفس المصدر ، ص259 .

(13) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مصدر سابق ، ص331 .

(14) نفس المصدر ، ص331 .

(15) نفس المصدر ، ص332 .

(16) نفس المصدر ، ص329 .

(17) صحيفة الأمّة ، 2 سبتمبر 1947 .

(18) صحيفة الأمّة ، 10 سبتمبر 1947 .

(19) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص328 .



الفصل الخامس

حكومة السودان تواصل الفيتو على المفاوضات وتسرع بالمؤسسات الدستوريَّة في السودان

1947– 1952

تجاوزت حكومة السُّودان الامتحان العسير بعد أنَّ استنفرت كلَّ معاونيها في المواقع المختلفة من وزارة الخارجيَّة إلى مجلس العموم ومجلس الوزراء علاوة على المؤسَّسات الإعلاميَّة والرَّأي العام، وذلك من أجل وقف قرار الحكومة البريطانيَّة القاضي بالاعتراف بالسيادة المصريَّة على السّودان.

وكانت النَّتيجة الَّتي توصَّلت إليها حكومة السُّودان وخاصة بعد إعادة مجلس الأمن ملف السُّودان إلى دولتي الحكم الثّنائي (مصر وبريطانيا)، هي أنَّ احتمال استمرار بريطانيا التَّمسُّك بنفس تلك السّياسة سيظل قائماً طالما أنَّ مصر قيّدت اتفاقها مع بريطانيا بموضوع السّودان، وبناءً على مجمل تلك التَّطورات استقر رأي حكومة السُّودان على استراتيجيَّة جديدة يمكنها أنَّ تمنع تدخل كل من بريطانيا ومصر في موضوع السّيادة على السُّودان وتحقق الاستقلال، وهي اللجوء إلى دفع السّودانيين كي يلعبوا دوراً أكبر في تقرير مصيرهم، الأمر الّذي تطلّب تطوير المؤسّسات الدّستوريَّة لتقوم بهذا الدّور.

وكان السّير جيمس روبتسون قد أصدر بياناً في 13 سبتمبر 1947، أي بعد ثلاثة أيام من إعادة مجلس الأمن لملف السّودان، حدد فيه واجبات حكومة السُّودان بعد مجلس الأمن، قال روبتسون أنّه سواء استؤنفت المفاوضات المصريَّة الإنجليزيَّة في تاريخ قريب أو لم تستأنف فإنَّ واجبات الشّعب السّوداني واضحة، وهي:

1. قرّرت حكومة السُّودان الضّغط والتّقدم إلى الأمام في خططها الخاصة بإنشاء الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي واتباع توصيات مؤتمر إدارة السُّودان في هذا الشّأن بدقة.

2. عدم السّماح بالتّدخُل في سياسة حكومة السُّودان المتعلّقة بالسودنة والتّقدُّم الاقتصادي.

3. المحافظة على الأمن العام والقانون باتّخاذ إجراءات شديدة ضدّ من يريد أنّ يخل بالأمن والطُمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير شرعيّة[1].

وقد اعترضت الحكومة المصريّة على هذا البيان، ففي كتاب بتاريخ 16 أكتوبر 1947م إلى الحاكم العام بالإنابة، قال محمود فهمي النّقراشي أنّ البيان قد صيغ على نحو يمكن أنّ يفسّر في مصر وفي الخارج على أنّه عمل يرمي إلى الحدّ من حق الحكومة المصريّة وسلطتها، خاصة وأنّه قد صدر بعد يومين من وقف مناقشة النّزاع المصري الإنجليزي أمام مجلس الأمن، وبعد أنّ أشار إلى أنّ الإصلاحات الدّستورية لا تدخل في اختصاص الحاكم العام، ذكر النّقراشي في كتابه أنّ مقترحات مؤتمر إدارة السُّودان لا تزال موضع الدّراسة وأنّ الحكومة المصريّة ليس لها الحق في الموافقة على هذه الاقتراحات أو في رفضها فحسب، بل وأنّ لها حق المبادأة[2].

ومن جهة أخرى، وفي محاولة لجس النبض، أرسل الحاكم العام بالإنابة؛ السّير جيمس روبتسون بمذكّرة إلى وزير الخارجيّة البريطاني في 13 سبتمبر 1947، وهو نفس اليوم الّذي أصدر فيه بيانه الّذي أوضح فيه واجبات حكومة السُّودان بعد مجلس الأمن. وقال في مذكّرته في محاولة للتأثير على سياسة الوزارة بعد مجلس الأمن: إذا كان هناك مجال ضئيل للمناورة في الجزء المصري المحض من النّزاع، فيبدو أنّه من غير الممكن المساومة إزاء السّودان، لقد تمخّض اتّفاق (بيفن– صدقي) المتعلّق بالسُّودان عن مساومة شاقة ويمثّل الحد الأدنى الّذي يمكن أنّ يتّفق عليه كلّ من الطّرفين، ولكن حتى ذلك لم يعد ممكناً نظراً لما حدث منذ ذلك الوقت، فمن المحتمل أنّ أيّ إحياء للاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على أساس وحدة مصر والسُّودان أو تاج مصر المشترك سيعصف بالسُّودان تماماً، وهكذا فإنّ أيّ تنازل فيما يتعلّق بالمطالب المصريّة بشأن السُّودان سينفّر أصدقاءنا في الجبهة الاستقلالية ويمكّنهم من استعداء كلّ البلاد ضدّنا وإذا لم نكن حذرين بهذا الخصوص فربّما نجد أنفسنا مطرودين من مصر والسُّودان معاً.

ويتمسّك روبتسون بالسّودان عوضاً عن مصر ويقول: فإذا غادرنا مصر ينبغي مهما كلّف الأمر أنْ نحافظ على سيطرتنا على السّودان ولذلك من الضّروري أنْ نحاول تقوية مركزنا في السّودان بشكل عام ونتّخذ الخطوات لمنع أي كارثة محتملة هناك، ومن المهم -أيضاً- أنّ نفعل هذا قبل أي مفاوضات متجدّدة بشأن السّودان حتى نكون قادرين على التّصرُّف من مركز قوة وليس من مركز ضعف ولتنفيذ ذلك لا بدّ من الأخذ بهذه التّوصيات:

1. اتّخاذ إجراء صارم ضدّ المؤامرات المصريّة في السّودان سيقوي وضع الإدارة ومركز حكومة صاحب الجلالة أكثر من اي خطوة أخرى، أنّ ما سيكون مرغوباً فيه هو الإعلان في اللّحظة المناسبة من قبل حكومة صاحبة الجلالة مشابهاً للإعلان الّذي أصدره مستر رامزي ماكدونالد في 1924، والّذي كان مؤداه أنّ حكومة صاحب الجلالة لن تتحمّل استمرار هذه الأنشطة من قبل المصريين.

2. سيكون من المرغوب فيه تقوية الكتيبتين البريطانيتين الحاليتين، وذلك بإضافة قوة مدرعة وبضع قاذفات قنابل خفيفة.

3. ينبغي أنّ نمضي قدماً في المقترحات الدّستورية وأن ندشّن بدون تأخير الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي، وكانت هذه المقترحات قد رفعت إلى دولتي الحكم الثّنائي.

4. عند إعادة النّظر في الموقف في حالة حرماننا من استخدام مصر وربّما فلسطين وطبرق كقاعدة للترتيبات الدّفاعية في الشّرق الأوسط، يجب أنّ لا ننسى أنّ السّودان قد ساعدنا في الحرب الأخيرة بثلاثين ألف مقاتل من الدّرجة الأولى، وأن بملايينه السّبعة ربّما يكون مورداً جيّداً للرجال وقد يعوّض هذا جزئياً فقدان المورد الهندي الّذي لا يمكن التّعويل عليه الآن، لذلك علينا أنّ ننظر في احتمال بناء طاقة قوة دفاع السّودان مرّة أخرى في مستوى زمن الحرب[3].

ودون انتظار ردّ مذكّرتها إلى وزارة الخارجيّة، قام روبتسون في 13 سبتمبر 1947، وهو نفس يوم إصدار البيان، وإرسال المذكّرة إلى الخارجيّة البريطانيّة، بإرسال برقيّة إلى رئيس وزراء مصر يؤكّد فيها عزم حكومة السّودان على المضي قدماً وبالسرعة المبتغاة في تنفيذ توصيات مؤتمر إدارة السّودان الخاصة بقيام الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي ليجد فيها السّودانيون على اختلاف مشاربهم متنفّساً مشروعاً للتعبير عن آرائهم.

وكما هو معروف، شكّلت حكومة السّودان في 22 أبريل 1946، وبقرار من الحاكم العام مجلس مؤتمر إدارة السّودان برئاسة السّكرتير الإداري؛ جيمس روبرتسون، ضم ثلاثين عضواً من بينهم تسعة أعضاء بريطانيين و21 سودانياً، ثمانية منهم يمثّلون المجلس

الاستشاري لشمال السّودان، وقد كان الحاكم العام قد أشار إلى فكرة هذا المؤتمر في خطابه الّذي ألقاه في المجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946م والّذي قال فيه: أود أنْ أنفي نفياً باتاً أنّ كلّ ما يقال من أنّ حكومة السّودان لا تعطف على أماني السّودانيين، أنّ الحكومة تهدف إلى إيجاد سودان مستقل حر يكون باستطاعته حالما يتم تحقيق الاستقلال أنْ يحدد من تلقاء ذاته علاقته ببريطانيا العظمى ومصر، وجاء في قوله –أيضاً– أنّه وفي غضون عشرين سنة سيكون السّودانيون متولين حكم بلادهم يساعدهم على ذلك ويبدي لهم المشورة عدد معيّن من المتخصصين والفنيين غير السّودانيين.

وأبلغ الحاكم العام أعضاء المجلس الاستشاري في ذلك اليوم أنّه سيدعو فوراً إلى عقد مؤتمر لدراسة الخطوات التّالية لإشراك السّودانيين إشراكاً أكثر وثوقاً في إدارة شؤون بلادهم وبعد بضعة أيام من هذا تمّ تشكيل مؤتمر إدارة السّودان[4]. انعقد مؤتمر إدارة السّودان في الفترة من 24 إلى 25 أبريل 1946، وقرّر تشكيل لجنتين فرعيتين إحداهما للحكومة المركزية برئاسة مكي عباس والأخرى للحكومة المحليّة برئاسة محمد أحمد محجوب، وقد كانت اختصاصات لجنة الحكومة هي:

1. النّظر في الخطوات التّالية لإشراك السّودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزيّة والتّقدّم للمؤتمر بتوصيات عن الطّرق الّتي تتّخذ لجعل المجلس الاستشاري هيئة ذات وظائف ومسؤوليات أعظم.

2. دراسة لجان الحكومة المركزية المختلفة ومجالسها والتّقدّم بتوصيات عن تمثيل السّودانيين فيها تمثيلاً أوسع نطاقاً من التّمثيل الحالي.

3. النّظر في إمكانية إنشاء لجان جديدة[5].

وجاء في تقرير المؤتمر، أنّ الأساس الّذي قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السّودانيين في حكم بلادهم ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السّودان ليخلق منه جمعيّة أكثر تمثيلاً للشعب وليضطلع بمسؤوليات أكبر من مسؤوليات المجلس الاستشاري ورغبته في الاستمرار في سياسة تقدم الهيئات الدّاخلية للحكم الذّاتي[6]. وأكّد المؤتمر على ضرورة أنْ يكون للسودان صوته الخاص وأن تكون له هيئة ذات حق دستوري في التّحدّث باسم القطر بأكمله، ونبّه المؤتمر إلى أنّ السّودانيين لن يستطيعوا أنْ يحكموا أنفسهم ما لم يكن لهم تدريب سابق في فن الحكم، وهذا لن يتسنى لهم إلّا عن طريق الاطلاع بالمسؤوليّة[7].

واتّفق المؤتمرون على أنّ أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشّعب وإعطائه قدراً أوفر من المسؤوليّة هي تشكيل جمعيّة تشريعيّة تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السّودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعيّة وماليّة وإداريّة تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يتم إنشاؤه ليحل محل مجلس الحاكم العام[8].

وفيما يتعلّق بالوضع في جنوب السّودان أوصى المؤتمر بأن يتّخذ في الحال قراراً ينص على إدارة السّودان كقطر واحد لأنّ مستقبل السّودان يتوقّف على دمج أهاليه ليكونوا شعبا واحداً وقد أجمعت الآراء في المؤتمر على أنّ سلطات الجمعيّة التّشريعيّة يجب أنّ تشمل القطر بأكمله شماله وجنوبه، لأنّ تمثيل المديريات الجنوبية في جمعيّة تشريعيّة للقطر بأكمله من شأنه توحيد السّودان ذلك التّوحيد الّذي تعتمد عليه رفاهية السّودانيين كلهم في النّهاية[9]. ولأخذ رأي الجنوبيين والسّلطات الإداريّة في الجنوب تقرّر أنّ تعرض توصيات مؤتمر إدارة السّودان في مؤتمر ينعقد بجوبا للنظر فيما ورد عن المؤتمر بشأن الجنوب[10].

وفي 12 يونيو 1946، انعقد مؤتمر جوبا برئاسة جيمس روبرتسون؛ السّكرتير الإداري لمعرفة وجهات النّظر الجنوبيّة حول ما يتعلّق بتوصيات مؤتمر إدارة السّودان الخاصة بوضع الجنوب ومستقبله السّياسي. وفي الجلسة الأولى للمؤتمر، أكد الجنوبيون وحدة السّودان ولكنهم آثروا إنشاء مجلس استشاري للجنوب قبل انضمامهم للجمعيّة التّشريعيّة وتعلّلوا بضعف التّعليم في الجنوب وقلة خبرتهم بشؤون الحكم والإدارة. غير أنّ الجلسات التّالية شهدت تحوّلاً كبيراً في وجهة النّظر الجنوبية وانتهى المؤتمر إلى أنّ الجنوبيين يرغبون في سودان موحّد ويريدون الاشتراك في الجمعيّة التّشريعيّة جنباً إلى جنب مع الشّماليين، لذلك أعلنوا تأييدهم لمبدأ توحيد السّياسة التّعليميّة في الشّمال والجنوب ونشر اللّغة العربيّة في مدارس الجنوب.

انتهى مؤتمر جوبا إلى قرار يؤكّد رغبة المؤتمرين في وحدة البلاد إذ جاء فيه: أنّ ما يرغب فيه السّودانيون الجنوبيون هو أنّ يتّحدوا مع السّودانيين الشّماليين في سودان واحد وأنّ الجنوب ينبغي لذلك أنّ يكون ممثلاً في الجمعيّة التّشريعيّة المقترحة وأنّ عدد الجنوبيين الممثلين للجنوب يجب أنّ يكون أكثر من ثلاثة عشر، وهو العدد الّذي أوصى به مؤتمر إدارة السّودان، وأنّه يجب انتخابهم من قبل مجالس المديريات في الجنوب لا من قبل المجلس الاستشاري لجنوب السّودان، وأنّ التّجارة والمواصلات بين الإقليمين ينبغي تحسينها ويجب أنّ تتخذ خطوات في اتّجاه توحيد السّياسة التّعليميّة في الشّمال والجنوب[11]. أجاز المجلس الاستشاري في 20 مايو 1947، توصيات مؤتمر إدارة السّودان وأجازها الحاكم العام بدوره في 29 يوليو 1947، وقرّر أنّ ترفعها إلى الحكومتين المصريّة والبريطانيّة للنظر فيها، وكان من أهم توصيات المؤتمر هو قيام الجمعيّة التّشريعيّة الّتي تعتبر بمثابة برلمان وقيام المجلس التّنفيذي الّذي يعتبر –أيضاً– بمثابة مجلس الوزراء.

ردّت مصر على مذكّرة الحاكم العام بشأن توصيات مؤتمر إدارة السُّودان والّتي عبّرت عن تحفظات الحكومة المصريّة حول عضويّة مؤتمر إدارة السُّودان لأنّها لم تشتمل على عضو مصري واحد، وقالت أنّ الحكومة المصريّة سوف تنظر إلى توصيات مؤتمر إدارة السُّودان لما لها من الأهمية، لأنّ الحكومة صادقة الرّغبة في أنّ يتمتّع السّودانيون بأكبر قسط ممكن من الحكومة المركزيّة في بلادهم، وأحالت تقرير مؤتمر إدارة السُّودان إلى جهات الاختصاص لدراسته[12]. وفي 25 نوفمبر 1947، أرسلت حكومة النّقراشي مذكرة إلى الحكومة البريطانيّة تحمل وجهة نظرها بعد دراستها لمقرّرات مؤتمر إدارة السُّودان وبعثت بصورة منها إلى حاكم عام السُّودان اشتملت على انتقادات لما جاء في توصيات المؤتمر وبعض الاقتراحات بإجراء التّعديلات، وردّ عليها الحاكم العام في 5 يناير 1948، بمذكّرة أشاد فيها بتأييد الحكومة المصريّة لتقدّم السّودانيين المقترح نحو الحكم الذّاتي، ومؤكّداً أنّ مشروع القانون المرتقب سوف يتضمّن أغلب التّعديلات الّتي اقترحتها الحكومة المصريّة[13].

ومن جهته، كان لا يزال وزير الخارجيّة موجهاً اهتمامه نحو المصالح الاستراتيجيّة والعسكريّة البريطانيّة، إلّا أنّه وفي نفس الوقت لا يريد أنّ يبدو كما لو كان غير عابئ للمطالب السّودانيّة الشّرعيّة للحكم الذّاتي، وفي محاولة لدمج هذه الأولويات المتنافرة اقترح بيفن خطة شاملة بحيث يكون فيها السُّودان جزءاً من مشروعه للشرق الأوسط ككل[14].

وفي سبيل تحقيق هذه السّياسة، طلب بيفن من حكومة السُّودان وبعد أنّ وافق على مشروع قيام الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي أنّ لا يتم إنشاء تلك المؤسّسات الدّستورية بصورة غير محدّدة وإنّما يجب إرسال مسودة قوانينها إلى الحكومة المصريّة لتبدي عليها الرّأي، كما طلب في الوقت نفسه من السّفير البريطاني في مصر أنّ يقترح على الحكومة المصريّة إنشاء جسم ثلاثي، بحيث يكون فيه السُّودان عضواً كامل التّمثيل وذلك للإشراف على تطوير الحكم الثّنائي إلى حكم ذاتي كامل، بالإضافة للقيام بمهمّة الإسراع بمشاريع التّنمية الاقتصاديّة في السّودان[15]. ووصف لاسيلس؛ مدير إدارة مصر بالخارجيّة البريطانيّة، هذه المقترحات الجديدة قائلاً أنّ بيفن يريد أنّ يجعل السُّودان عضواً في هيكل الدّفاع المشترك والّذي يتضمّن خططه للاتّفاق مع مصر. ووفقاً لتوجيهات وزارة الخارجيّة أرسلت حكومة السُّودان مسودة قوانين المؤسّسات الدّستوريّة، المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة، إلى الحكومة المصريّة والّتي تلقتها يوم 17 فبراير 1948، وقالت بعد الاطّلاع عليها إنّها لم تتضمّن التّعديلات الّتي اقترحتها مصر في مذكّراتها إلى الحاكم العام قبل إصدار مشروعات تلك القوانين.

وفي فبراير 1948، افتتح السّفير البريطاني كامبل، محادثات جديدة مع وزير الخارجيّة المصري خشبة باشا استناداً على سياسة بيفن الجديدة، واقترح كامبل إنشاء لجنة فنيّة مصريّة بريطانيّة لتقيّم المقترحات الدّستورية مع خبراء حكومة السّودان، وكان السّير روبتسون قد وافق على اللّجنة طالما أنّها ستكون فنية وليست سياسيّة، إلّا أنّه وعندما أحضر وزير الخارجيّة المصري قائمة بأسماء المصريين المقترحين تذمّر روبتسون قائلاً: «إنّ هؤلاء متعصبون ومؤيّدون لوحدة وادي النّيل»، أمّا الحكومة المصريّة فقد رفض مجلس وزرائها تلك المقترحات في جلسة 1 مارس 1948، وتمسّكت بمطالبها القديمة وهي المشاركة الفعليّة في إدارة الحكم الثّنائي وأن لا توقّع أيّ اتّفاق دون الحصول على التّنازلات فيما يتعلّق بمطالبها نحو السّودا، ونتيجة لذلك قام السّفير البريطاني كامبل بالضّغط مرّة أخرى على حكومة السّودان لتوافق على تعيين نائب حاكم عام مصري، إلّا أنّ الحاكم العام بالإنابة السّير روبتسون اعترض في تلغرافه لوزارة الخارجيّة وحذّر قائلاً أنّ على مصر أنّ ترد على مقترحات مسودة القانون وإلّا ستجد حكومة السّودان نفسها ملزمة بالمضي إلى الأمام في ترتيباتها الدّستوريّة[16].

ومرّة أخرى رفض السّفير البريطاني في القاهرة تهديدات حكومة السّودان وطالبتها بعدم القيام بأي عمل من شأنه استفزاز المصريين، وعلى ضوء ذلك غادر حاكم عام السّودان؛ روبرت هاو والسّكرتير الإداري؛ جيمس روبتسن إلى لندن في مطلع مارس 1948، لمناقشة بيفن حول سياسته الجديدة. وفي 12 مارس و18 مارس 1948، اجتمع هاو مع بيفن وعارض مشاركة المصريين في إدارة الحكم الثّنائي، وانتقد حجة مشاركة المصريين في المجلس التّنفيذي المقترح لكونهم مصريين، وقال إنّهم يجب أنّ يعاملوا مثل الأشخاص الآخرين في حكومة السّودان وأن يشقوا طريقهم خلال الوظائف الإدارية لا أنّ يتم تعيينهم سياسياً[17]... وأضاف هاو قائلاً أنّ البريطانيين العاملين في حكومة السّودان لم يتم تعيينهم لكونهم بريطانيين وإنّما لقدراتهم ومؤهلاتهم، الأمر الّذي يجب أنّ ينطبق على المصريين أيضاً، ووافق هاو في ختام حديثه بتعيين اثنين من المسؤولين المصريين العاملين في أجهزة الحكم الثّنائي في مقاعد المجلس التّنفيذي الثّلاثة المتروكة لاختيارات الحاكم العام، بالإضافة إلى أنّ يشارك مسؤول الرّي المصري بالسّودان في اجتماعات المجلس التّنفيذي، واشترط هاو أنّ تكون مقابل هذه التّنازلات موافقة مصر التّامة للتحولات الدّستوريّة الجديدة في السّودان[18].

ويبدو أنّ السّفارة البريطانيّة في القاهرة كانت قد حاولت إقناع حاكم عام السّودان قبل سفره إلى لندن للاجتماع مع بيفن، ويُفهم ذلك من البرقيّة المرسلة من السّفارة البريطانيّة إلى وزير الخارجيّة بيفن والتي صُنّفت بدرجة سرية كما جاءت في الوثائق: (هذه البرقيّة

ردّت مصر على مذكّرة الحاكم العام بشأن توصيات مؤتمر إدارة السّودان والّتي عبّرت عن تحفظات الحكومة المصريّة حول عضويّة مؤتمر إدارة السّودان لأنّها لم تشتمل على عضو مصري واحد، وقالت أنّ الحكومة المصريّة سوف تنظر إلى توصيات مؤتمر إدارة السّودان لما لها من الأهمية، لأنّ الحكومة صادقة الرّغبة في أنّ يتمتّع السّودانيون بأكبر قسط ممكن من الحكومة المركزيّة في بلادهم، وأحالت تقرير مؤتمر إدارة السّودان إلى جهات الاختصاص لدراسته[12]. وفي 25 نوفمبر 1947، أرسلت حكومة النّقراشي مذكرة إلى الحكومة البريطانيّة تحمل وجهة نظرها بعد دراستها لمقرّرات مؤتمر إدارة السّودان وبعثت بصورة منها إلى حاكم عام السّودان اشتملت على انتقادات لما جاء في توصيات المؤتمر وبعض الاقتراحات بإجراء التّعديلات، وردّ عليها الحاكم العام في 5 يناير 1948، بمذكّرة أشاد فيها بتأييد الحكومة المصريّة لتقدّم السّودانيين المقترح نحو الحكم الذّاتي، ومؤكّداً أنّ مشروع القانون المرتقب سوف يتضمّن أغلب التّعديلات الّتي اقترحتها الحكومة المصريّة[13].

ومن جهته، كان لا يزال وزير الخارجيّة موجهاً اهتمامه نحو المصالح الاستراتيجيّة والعسكريّة البريطانيّة، إلّا أنّه وفي نفس الوقت لا يريد أنّ يبدو كما لو كان غير عابئ للمطالب السّودانيّة الشّرعيّة للحكم الذّاتي، وفي محاولة لدمج هذه الأولويات المتنافرة اقترح بيفن خطة شاملة بحيث يكون فيها السّودان جزءاً من مشروعه للشرق الأوسط ككل[14].

وفي سبيل تحقيق هذه السّياسة، طلب بيفن من حكومة السّودان وبعد أنّ وافق على مشروع قيام الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي أنّ لا يتم إنشاء تلك المؤسّسات الدّستورية بصورة غير محدّدة وإنّما يجب إرسال مسودة قوانينها إلى الحكومة المصريّة لتبدي عليها الرّأي، كما طلب في الوقت نفسه من السّفير البريطاني في مصر أنّ يقترح على الحكومة المصريّة إنشاء جسم ثلاثي، بحيث يكون فيه السّودان عضواً كامل التّمثيل وذلك للإشراف على تطوير الحكم الثّنائي إلى حكم ذاتي كامل، بالإضافة للقيام بمهمّة الإسراع بمشاريع التّنمية الاقتصاديّة في السّودان[15]. ووصف لاسيلس؛ مدير إدارة مصر بالخارجيّة البريطانيّة، هذه المقترحات الجديدة قائلاً أنّ بيفن يريد أنّ يجعل السّودان عضواً في هيكل الدّفاع المشترك والّذي يتضمّن خططه للاتّفاق مع مصر. ووفقاً لتوجيهات وزارة الخارجيّة أرسلت حكومة السّودان مسودة قوانين المؤسّسات الدّستوريّة، المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة؛ إلى الحكومة المصريّة والّتي تلقتها يوم 17 فبراير 1948، وقالت بعد الاطّلاع عليها إنّها لم تتضمّن التّعديلات الّتي اقترحتها مصر في مذكّراتها إلى الحاكم العام قبل إصدار مشروعات تلك القوانين.

وفي فبراير 1948، افتتح السّفير البريطاني كامبل، محادثات جديدة مع وزير الخارجيّة المصري خشبة باشا استناداً على سياسة بيفن الجديدة، واقترح كامبل إنشاء لجنة فنيّة مصريّة بريطانيّة لتقيّم المقترحات الدّستورية مع خبراء حكومة السّودان، وكان السّير روبتسون قد وافق على اللّجنة طالما أنّها ستكون فنية وليست سياسيّة، إلّا أنّه وعندما أحضر وزير الخارجيّة المصري قائمة بأسماء المصريين المقترحين تذمّر روبتسون قائلاً: «إنّ هؤلاء متعصبون ومؤيّدون لوحدة وادي النّيل»، أمّا الحكومة المصريّة فقد رفض مجلس وزرائها تلك المقترحات في جلسة 1 مارس 1948، وتمسّكت بمطالبها القديمة وهي المشاركة الفعليّة في إدارة الحكم الثّنائي وأن لا توقّع أيّ اتّفاق دون الحصول على التّنازلات فيما يتعلّق بمطالبها نحو السّودا، ونتيجة لذلك قام السّفير البريطاني كامبل بالضّغط مرّة أخرى على حكومة السّودان لتوافق على تعيين نائب حاكم عام مصري، إلّا أنّ الحاكم العام بالإنابة السّير روبتسون اعترض في تلغرافه لوزارة الخارجيّة وحذّر قائلاً أنّ على مصر أنّ ترد على مقترحات مسودة القانون وإلّا ستجد حكومة السّودان نفسها ملزمة بالمضي إلى الأمام في ترتيباتها الدّستوريّة[16].

ومرّة أخرى رفض السّفير البريطاني في القاهرة تهديدات حكومة السّودان وطالبتها بعدم القيام بأي عمل من شأنه استفزاز المصريين، وعلى ضوء ذلك غادر حاكم عام السّودان؛ روبرت هاو والسّكرتير الإداري؛ جيمس روبتسن إلى لندن في مطلع مارس 1948، لمناقشة بيفن حول سياسته الجديدة. وفي 12 مارس و18 مارس 1948، اجتمع هاو مع بيفن وعارض مشاركة المصريين في إدارة الحكم الثّنائي، وانتقد حجة مشاركة المصريين في المجلس التّنفيذي المقترح لكونهم مصريين، وقال إنّهم يجب أنّ يعاملوا مثل الأشخاص الآخرين في حكومة السّودان وأن يشقوا طريقهم خلال الوظائف الإدارية لا أنّ يتم تعيينهم سياسياً[17]... وأضاف هاو قائلاً أنّ البريطانيين العاملين في حكومة السّودان لم يتم تعيينهم لكونهم بريطانيين وإنّما لقدراتهم ومؤهلاتهم، الأمر الّذي يجب أنّ ينطبق على المصريين أيضاً، ووافق هاو في ختام حديثه بتعيين اثنين من المسؤولين المصريين العاملين في أجهزة الحكم الثّنائي في مقاعد المجلس التّنفيذي الثّلاثة المتروكة لاختيارات الحاكم العام، بالإضافة إلى أنّ يشارك مسؤول الرّي المصري بالسّودان في اجتماعات المجلس التّنفيذي، واشترط هاو أنّ تكون مقابل هذه التّنازلات موافقة مصر التّامة للتحولات الدّستوريّة الجديدة في السّودان[18].

ويبدو أنّ السّفارة البريطانيّة في القاهرة كانت قد حاولت إقناع حاكم عام السّودان قبل سفره إلى لندن للاجتماع مع بيفن، ويُفهم ذلك من البرقيّة المرسلة من السّفارة البريطانيّة إلى وزير الخارجيّة بيفن والتي صُنّفت بدرجة سرية كما جاءت في الوثائق: (هذه البرقيّة

سرية بشكل خاص ويجب أنّ تحتفظ بها الجهة الّتي تتلقاها ولا يتم تداولها)، وجاء فيها على لسان القنصل كامبل متحدثاً عن حاكم عام السّودان روبرت هاو: (أخشى أنّك ستجد هاو متشبثاً برأيه، لقد تحدّثت معه طويلاً في اللّيلة الماضيّة والموقف الّذي يتّخذه هو أنّه عندما كان في إمكان حكومة السّودان أنّ تنجز برتوكول (صدقي- بيفن) في ذلك الوقت فلا يمكن أنّ تفعل ذلك اليوم، وما لم تُترك الإدارة الحاليّة في السّودان إلى شأنها لقيادتها إلى الحكم الذّاتي الكامل وبدون تدخُل أياً كان من جانب مصر فسوف تقع هناك مشاكل، ويقصد بالمشاكل عدم التّعاون التّام من جانب السّودانيين في الخدمات الحكوميّة واحتمال إثارة القبائل وتأليبها وإضرام نار التّعصُب المهدوي وسنفقد السّودان، ويقصد بهذا إنّنا سنحرم في السّودان كلياً من أية أغراض عسكريّة لأنّ الفوضى ستنتشر وستعم، وعلى هذا الأساس فإنّ رأيه هو أنّ نقول للمصريين ارفعوا أيديكم عن السّودان، وإذا نجم عن ذلك تصرُف غير لائق من جانب المصريين فليكن، أنّ التّسهيلات المتاحة في السّودان كما يقول -حسب رأي القائد العام- أكثر أهميّة لنا من تلك الّتي في مصر. وقد أخبره القائد العام في اليوم السّابق أنّه لا يوجد سبب لبقائنا في مصر، ولكن يجب أنّ نبقى في قبرص وطبرق والسّودان، ويعتقد هاو أنّنا إذا عدنا في ظروف حرب فإنّ المصريين سيكونون شاكرين وسوف يرحّبون بنا سواء كانت هناك معاهدة أم لم تكن)[19].

ويبدو أنّ وزير الخارجيّة بيفن لم يوافق على تصورات حاكم عام السّودان، ويفهم ذلك من ردّه إلى السّفير كامبل ومع أنّ نص رسالة بيفن لم يوجد في الوثائق، إلّا أنّه يفهم -أيضاً- مما قاله كامبل واصفاً ردّ فعل روبرت هاو على تعليق وزير الخارجية لكامبل، ويقول كامبل عن ذلك اللقاء ورد فعل هاو: «بعدما نظر هاو إلى برقيّة الخارجيّة رقم 22 دخل في تفكير عميق واغتنمت الفرصة لأذكّره بأنّ للمصريين حقاً كاملاً في أنّ يؤخذ رأيهم في الاعتبار ثمّ نظرنا معاً إلى مقدّمة اتفاقيّة العام 1899، وأكّدت أنّنا البريطانيين استخلصنا الحق لنشارك في مستقبل عمل وتنمية الإدارة والتّشريع وأكّدت على كلمة مشاركة، فالدليل الموجود عبر السّودان هو العلم المصري الّذي يرتفع دائماً وجنباً إلى جنب مع علمنا ليبرهن على الوجود المستمر للمصريين». وقلت:

ربّما يكون صحيحاً أنّه لا يوجد سوداني واحد اليوم يقبل اتفاقية 1899، لكن الصّحيح -أيضاً- أنّ كثيراً من المصريين يريدون التّخلّص منها من أجل أنّ يعودوا مرّة أخرى إلى ما يعتقدونه ميراثاً لهم، واقترحت أنّه في مصلحة بريطانيا التّمسُك باتفاقيّة 1899، مثلما تمّ التّمسُك بها في معاهد 1936، وفي بروتوكول 1946، فعلى أساس هذه الاتّفاقيّة يحصل

الحاكم على سلطته الدّستورية وأنهيت حديثي بأن أشرت إلى أنه على الأقل هناك شك في ما إذا كان السّودانيون متشددين في قبول التعقل في هذه المسألة، وأنّ التطرف كامن فيهم كما يريدنا البعض أنْ نصدّق وأنّه إذا كان الأمر كذلك فإنّ السّؤال ينتهي إلى الاختيار بين فقدان إمّا السُّودان وإمّا مصر، وأنّه علينا أنْ نجد طريقة للاحتفاظ بهما معاً، وأعتقد أنّه يمكن تحقيق ذلك إذا اتّفقنا مع المصريين على صيغة معيّنة وقدمناها إلى السّودانيين بالدعاية المناسبة[20]. وفي 6 مايو 1948، دخلت الحكومتان المصريّة والبريطانيّة في مفاوضات للتباحث حول مشروعات قوانين الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التنفيذي، مثّل الجانب البريطاني في المفاوضات السّفير دونالد كامبل في القاهرة ومثّل الجانب المصري السّيد أحمد خشبة وزير خارجية مصر.

وكانت مصر قد اقترحت إدخال بعض التّعديلات في مشاريع قوانين الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي منذ أنْ تسلّمت الإخطار الأوّل بتوصيات مؤتمر إدارة السُّودان في 25 نوفمبر 1947، ومن بين التّعديلات المصريّة المقترحة هي أنّ يكون النّظام المقترح في الأسُس الّتي يقوم عليها والأغراض الّتي يرمي إليها نظاماً انتقالياً لا يدوم لأكثر من ثلاث سنوات، يتدرّب خلالها السّودانيون على الحكم الذّاتي بأن يتولوا بعض المناصب الرّئيسيّة ويتحمّلوا بعض أعباء الحكم ويقف إلى جانبهم لمعاونتهم بعض المصريين ويقوم رقيباً عليهم رأي عام سوداني يتمثّل في صفة السّودانيين المنتخبين انتخاباً حرّاً حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السّودانيون أنّ يتسلّموا زمام أمورهم كاملة وأن تكون لهم جميع المناصب في حكومة السُّودان تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النّيل[21]. وانتهت المذكّرة المصريّة في هذا الخصوص إلى أنّ مشروع قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة لم يحققا المبادئ الّتي أوضحتها الحكومة المصريّة ولم يتلاف العيوب الّتي بينتها ولم يراع الأخذ بالتعديلات الجوهرية الّتي طلبتها والّتي بيّنت في وضوح أنّها لا تستطيع الموافقة على توصيات مؤتمر إدارة السُّودان بدونها[22].

لقد كان واضحاً من المذكّرة المصريّة أنّ مصر لا تريد فقط أنّ توافق أو لا توافق على التّطورات الدّستوريّة في السّودان، وإنّما المشاركة الفعليّة في تخطيط وإدارة تلك التّطورات وذلك حتى لا تنفرد حكومة السُّودان بتوجيه مؤسّسات الحكم الذّاتي نحو الاستقلال أو الانفصال عن مصر، وقد طالبت مصر بمثل هذه المشاركة في عملية الحكم الذّاتي منذ وقت مبكّر وعبّرت عن ذلك في مفاوضات صدقي بيفن عام 1946.

دخلت مصر بهذه الخلفية إلى مفاوضات كامبل خشبة في 6 مايو 1948، وبعد نقاش عدد من الموضوعات اصطدمت المفاوضات وانهارت بسبب الخلاف حول تكوين المجلس التّنفيذي، اقترح الجانب المصري أنّ يكون اشتراك المصريين في إعداد السّودانيين لتولي شؤونهم على قدم المساواة مع البريطانيين، وذلك أنّ يكون للمصريين من المراكز والعدد ما للبريطانيين في المجلس التّنفيذي تحقيقاً لمسؤولية الحكومة المصريّة في إعداد السّودانيين للحكم الذّاتي[23].

وافقت الحكومة البريطانيّة على تعيين اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التّنفيذي، ولكنّها رفضت المقترحات المصريّة بأن يطلب إلى الحاكم العام تعيين أكثر من اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التّنفيذي أو أنّ ينشيء وزارات جديدة يعهد بإدارتها إلى مصريين وتكون لهم عضويّة المجلس التّنفيذي بحكم مناصبهم واقترحت الحكومة البريطانيّة أنّ يطرح الأمر للسودانيين ليقرّروا بأنفسهم ما إذا كانوا يرغبون في زيادة تمثيل السّودانيين في المجلس التّنفيذي[24]. انتهت المفاوضات دون التّوصل إلى حلٍ لمسألة التّمثيل المصري في المجلس التّنفيذي وفي 28 مايو 1948، أبلغت الحكومة البريطانيّة الحكومة المصريّة أنّه باستثناء مسألة تمثيل المصريين في المجلس التّنفيذي، فقد تمّ الاتّفاق على جميع نقاط مشروع قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة.

وفيما يتعلّق بمسألة تمثيل المصريين في المجلس التّنفيذي، أكّدت الحكومة البريطانيّة أنّ أقصى ما تستطيع أنّ تذهب إليه هو أنّه بالإضافة إلى المصريين الإثنين الّذين سيعينهما الحاكم العام أعضاءً في المجلس التّنفيذي سيدعي قائد القوات المصريّة في السُّودان لحضور جلسات المجلس التّنفيذي عندما يبحث المجلس في مسائل الدّفاع وأعطت الحكومة البريطانيّة الحكومة المصريّة مهلة حتى مساء 30 مايو 1948، للإعراب عما إذا كانت ستوافق على مشروع القانون على هذا الأساس. رفضت الحكومة المصريّة الموافقة على مشروع قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة، وتمسّكت بأن يكون اشتراكها في إعداد السّودانيين لتولي شؤونهم على قدم المساواة مع الإنجليز من حيث العدد والمركز وبذلك توقّفت المفاوضات بين الجانبين.

وكالعادة كانت التّطوّرات الدّستوريّة في السُّودان قد زادت من انقسام الحركة الوطنيّة السّودانيّة المنقسمة أصلاً، فبينما أعلنت الجبهة الاستقلاليّة تأييدها لقيام المجلسين التّشريعي والتّنفيذي رفضت الجبهة الإتّحاديّة الاعتراف بهما، قالت الجبهة الاستقلاليّة إنّها تعتبر المجلسين هيئة دستوريّة تمكّنها من مواجهة الإنجليز في الدّاخل، ومن الاتّصال

بدولتي الحكم الثّنائي وهيئة الأمم المتّحدة إذا دعا الحال وقال بيان الجبهة الاستقلاليّة: أنّ قيام المجلسين المذكورين يعتبر أهم حدث سياسي في نصف القرن الأخير من تاريخ السّودان لأنّهما يمثلان نهاية عهد انقضى من الحكم المطلق استأثرت فيه حكومة السّودان بالأمر واستبدت بالرأي، ويتيحان للسودانيين فرصة يثبتون فيها أهليتهم للحكم أنفسهم[25].

أمّا الأحزاب الاتّحاديّة والّتي كانت تعمل تحت واجهة وفد السّودان في القاهرة فقد تصدّعت وانفض عنها بعض التّيارات، إلّا أنّ حزب الأشقاء والّذي يرأسه الأزهري كان هو محور وفد السّودان، وعقب رفض الحكومة المصريّة مشروع قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة وانهارت بذلك مفاوضات (كامبل– خشبة)، أصدر السّيد إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لوفد السّودان بياناً طالب فيه الحكومة المصريّة بالمسارعة بوضع دستور ونظام لحكم السّودان الدّاخلي في نطاق الوحدة وتحت التّاج المشترك، وانتقد فيه دخول الحكومة المصريّة في مباحثات مع الحكومة البريطانيّة بشأن مشاريع السّودنة الاستعماريّة الهزيلة والّتي اعتبرها ضلالًا وخديعة، وفي إشارة إلى ترحيبه بفشل هذه المفاوضات، قال: «ولكن الله سلّم قضيّة الوادي من أنّ تضار»[26].

وفي 14 يونيو 1948، أصدرت الحكومة البريطانيّة بياناً رسمياً قالت فيه إنّها لا تستطيع بعد الآن الوقوف في طريق حاكم عام السّودان والّذي عليه أنّ يعمل ما هو مناسب، وفي 19 يونيو 1948، ودون انتظار الموافقة المصريّة أعلن السّير جيمس روبتسون عن إنشاء أوّل حكومة دستورية للسودان الحديث[27]، وذلك بعد أنّ أجازت مشروعي قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة، وأصبح القانون نافذاً منذ نشره رسمياً في ذلك التّاريخ وبذلك تمّ إلغاء قانون مجلس الحاكم العام لسنة 1910، وقانون المجلس الاستشاري لسنة 1943. وقد احتجت الحكومة المصريّة على هذا التّصرّف من جانب حكومة السّودان دون موافقة الحكومة المصريّة، وقالت أنّ هدفها من وراء مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة كان هو العمل من أجل أنّ يكون هناك نظام انتقال موقّت يتدرّب السّودانيون خلاله على الحكم الذّاتي، تعاونهم فيه مصر معاونة إيجابية بأن يكون المصريون في المجلس التّنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين، من حيث المركز والحد حتى إذا انتهت فترة الانتقال استطاع السّودانيون أنّ يتسلّموا زمام أمورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النّيل[28].

وفور إجازة القوانين تكوّنت المؤسّسات الدّستوريّة في السّودان، حيث قام المجلس التّنفيذي وضم 12 عضواً منهم 5 أعضاء ينتمون إلى حزب الأمّة، وهم: عبد الله خليل وزيراً للزراعة، وعبدالرّحمن علي طه وزيراً للمعارف، وعلي بدري وزيراً للصحة،

وإبراهيم أحمد (بدون أعباء)، وعبدالرّحمن عابدون وكيلاً للري، وعبدالماجد أحمد وكيلاً للاقتصاد والتّجارة، كما تمّ تعيين بعض الإنجليز أعضاءً بالمجلس التّنفيذي. أمّا الجمعيّة التّشريعيّة فقد تكوّنت من 10 أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً يمثّلون 6 دوائر في العاصمة و4 دوائر لود مدني، الأبيض، عطبرة، بورتسودان، و43 عضواً يتم اختيارهم بالانتخاب غير المباشر، و13 عضواً تنتخبهم مجالس المديريات الجنوبيّة الثّلاث، و10 أعضاء عينهم الحاكم العام، كما تمّ تعيين عدد من السّودانيين وكلاء وزارات للداخليّة والماليّة والأشغال والعدل والخدمات البيطريّة والدّفاع والبريد والبرق، هذا إلى جانب تعيينهم بحكم وظائفهم أعضاءً في الجمعيّة التّشريعيّة.

وهكذا ظهرت لأوّل مرّة حكومة سودانيّة مصغّرة وبرلمان داخل حكومة السّودان وعلى ضوء هذه التّطوُّرات فإنّه من الصّعب بعد الآن البت في المصير والمستقبل السّياسي للسودان دون أخذ رأي (حكومة السّودانيين المصغّرة).

وبمعنى آخر، ظهرت على المسرح السّياسي -الّذي ساده النّزاع بين بريطانيا ومصر حول السّودان- قوة جديدة سوف تسعى بلا شك إلى سحب ملف السّودان من القوتين المتصارعتين، وفي ظلّ إبعاد مصر من هذه التّطوُّرات ومقاطعة التّيارات والأحزاب الموالية لها في مقابل مشاركة وتأييد القوى الاستقلاليّة، فإنّ (حكومة السّودانيين الجديدة)، سوف تتّجه حتماً نحو المطالبة بالاستقلال والحكم الذّاتي وأنّ أيّ ضغوط تمارس على حكومة الإدارة البريطانيّة في السّودان، سواءً من مصر أو من بريطانيا، فإنّها ستلجأ بلا شك إلى استخدام هذا السّلاح الجديد (حكومة السّودانيين)، وبإمكانها الآن أنْ تتأخّر خطوة إلى الوراء وتترك السّودانيين ليدافعوا عن دولتهم وحكومتهم واستقلالهم.

وتكشف المراسلات بين حكومة السّودان ووزارة الخارجيّة البريطانيّة، أنّ حكومة السّودان كانت تخطط لأبعد من المقترحات الّتي جاءت في مؤتمر إدارة السّودان، ففي مذكّرة من السّكرتير الإداري؛ جيمس روبرتسون في 17 فبراير 1948، يقول: (إنّ مسودة القانون الّتي سينظر فيها المجلس الاستشاري في دورته الثّامنة قد وزّعت على الأعضاء ومعها المراسلات بين الحكومتين البريطانيّة والمصريّة، وفي أغلب الأحيان يسير القانون بشكل متوازٍ مع توصيات المؤتمر الإداري السّوداني الّذي ناقش المجلس تقريره في دورته السّابعة، ولكن هناك اختلافات مهمّة). وتمضي المذكّرة إلى القول: (ولا يوجد في الوقت الحاضر أداة سياسيّة لإدارة شكل ديمقراطي للحكم الذّاتي ولكن يجب تكوينه، لقد خطط القانون لتوفير وتشجيع التّطور المضّطرد لمؤسّسات الحكم الذّاتي ولا نتوقف إلّا عند الخطوة الأخيرة وهي نقل كلّ المسؤوليّة من الحاكم العام إلى ممثلي الشّعب، وعندما نصل إلى تلك المرحلة سنكون في حاجة إلى دستور جديد حتماً)[29].

وتصف المذكّرة مشروعات القوانين، بأنّها تؤمّن تطوراً إدارياً حقيقياً منذ البداية مع تدابير لتطوُّر ثابت في الطّريق نحو الحكم الذّاتي، وهو تطوُّر تعتمد سرعته على عوامل كثيرة لا يمكن التّنبؤ بها، ولكنه قائم على مدى تعاون أعضاء الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي وشاغلي الوظائف العليا، وكما هو وارد في المذكّرة التّفسيريّة لمشروعات القوانين، فإنّ مسودة القانون تمضي أبعد من مقترحات المؤتمر الإداري، وكلّ هذا في الصّالح لقد تمّ وضع مسودة بناءً على اقتراح عدد من الخبراء البريطانيين المتميزين[30].

تعكس هذه المذكّرة المشاورات الدّاخليّة لحكومة السّودان للتخطيط لإقامة المؤسّسات الدّستوريّة في السّودان، وأهم ما يجب الإشارة إليه هو طموح حكومة السُّودان للمضي أبعد من توصيات مؤتمر إدارة السُّودان الّذي نادى بقيام المجلسين التّشريعي والتّنفيذي، ويظهر في هذه المذكّرة ولأوّل مرّة الرّغبة لإعداد دستور للسودان ونقل الصّلاحيات من الحاكم العام للممثلين السّودانيين. وبالتالي فمن الجائز القول أنّ قرار حكومة السُّودان النّهائي فيها يتعلّق بالسُّودان ومستقبله السّياسي هو إنشاء مؤسّسات الحكم الذّاتي والدّفع به نحو الاستقلال. وهذا لا يعني بالطبع أنّ حكومة السُّودان راغبة في الاستقلال الفوري، فوفقاً لخططها السّابقة، فإنّها تأمل أنّ يكتمل بناء المؤسّسات وتأهيل السُّودان في غضون عشرين عاماً، هذا إذا ما تعاونت معها المؤسّسات الدّستوريّة في السّودان.

ومما يجدر لفت الانتباه إليه هو قول السّكرتير الإداري، أنّ مسودة مشروعات القوانين قد تمّ وضعها من قبل عدد من الخبراء البريطانيين المتميّزين، قد يفهم من هذا القول أنّ هؤلاء الخبراء لم يكونوا خبراء الحكومة البريطانيّة أو وزارة خارجيتها، لأنّ المذكّرة مرسلة في الأساس من حكومة السُّودان إلى الخارجيّة البريطانيّة، فإذا كانت الخارجيّة هي الّتي وضعت تلك المشروعات بواسطة خبرائها، فإنّه سيكون معلوماً لديها وتنتفي الحاجة إلى إعلامها بها، وهذا قد يعني دليلاً إضافياً لاستمرار حكومة السُّودان في التّنسيق مع أنصارها خارج الحكومة البريطانيّة.

أتاح توقُّف المفاوضات مع مصر للسفارة البريطانيّة، الفرصة لتقييم سياستها وسياسات وزارة الخارجيّة، وتوصّلت إلى أنّ حكومة السُّودان هي العائق الرّئيسي لعدم الوصول إلى اتّفاق مع مصر. وقد اتّهم السّفير كامبل في المذكّرة الّتي وضعها في 30 نوفمبر 1948، صراحة حكومة السُّودان بأنّها تضع العراقيل أمام التّسويّة الإنجليزيّة المصريّة لقضية السّودان، كما أشار من جانب آخر إلى تصرُّف حكومة السُّودان باستقلالية عن كلّ من بريطانيا والقنصليّة، موضحاً بعض الأسباب الّتي أدّت إلى ذلك، فقال: «في أواخر

العشرينيات بدا أنّ حبل السّياسة قد انقطع وكانت فكرة كرومر دائماً هي أنّ ممارسة السّياسة الدّاخليّة والخارجيّة هي في المقام الأوّل مسألة تخصّ دولتي الحكم الثّنائي، وأنّ مهمّة تنفيذها تقع على عاتق الحاكم العام وموظّفيه، ولكن وفي فترة ما بعد اغتيال السّير لي ستاك في 1924، غضضنا النّظر وسمحنا بنمو الانقسام في نظره وتصرّف البريطانيين في الخدمة المدنيّة في السّودان دون رادع».

وتقول المذكّرة، أنّه من المفارقات كما يبدو أنّ سهولة المواصلات عمّقت الانشطار بين حكومة السّودان ومصر بدلاً من أنّ تكون أداة ربط، لأنّ الطّرق الّتي لا تمرُّ عبر مصر أصبحت الآن متوافرة، وكما قلت في وزارة الخارجيّة أثناء إجازتي فإنّ الموظفين لم يعودوا يتوقّفون في القاهرة أثناء ذهابهم وعودتهم من الإجازة، ويبدو أنّهم يتجنّبون ذلك عن قصد وحتى الحاكم العام نفسه يسافر مباشرة من الخرطوم إلى لندن ويقوم بزيارات نادرة وقصيرة إلى القاهرة. وتنتقد المذكّرة هذه المواقف، وتقول: ليست هذه هي الطّريقة الّتي نحافظ بها على المظهر الخارجي ونعطي بذلك المصريين أسباباً ليكونوا أكثر ميلاً للتشدُّد في مواقفهم، كما أنّها ليست الطّريقة المثلى لإزالة الشّكوك حول موقف حكومة السّودان، وتستمر المذكّرة في القول: أنّ الحاكم يجب أنّ يتصرّف باستقلالية عن دولتي الحكم الثّنائي حسب ما تنصُّ عليه اتّفاقيّة الحكم الثّنائي ولكن سياستنا في الرّبع القرن الأخير جعلته يتصرّف إلى حدٍّ كبير جدّاً كموظّف بريطاني. ولم يمرُّ هذا من دون ملاحظة المصريين ويمكن أنّ نرى كم هو صعب بالنسبة إليهم إلّا يصدقوا أنّنا نعمل فعلاً على فصل السّودان عن مصر.

وعن قضيّة فصل السّودان عن مصر، تقول المذكّرة: وآمل أنّ لا تكون لا حكومة السّودان ولا حكومة بريطانيّة تنويان ذلك، لأنّ هذا في اعتقادي مناف للشرف ومن يرتكب عملاً غير شريف سيدفع الثّمن غالياً، وأنّ الحكم الثّنائي في وقتنا الرّاهن هو الأرض الوحيدة الصّلبة الّتي تبرّر وجودنا في السّودان، وأنّ حكومة السّودان لم تتجاهل مصر وحسب، بل أنّ الموظّفين البريطانيين يدعمون بشكل مكشوف السّيد عبدالرّحمن المهدي زعيم حركة متطرّفة طردت المصريين من السّودان في السّابق وتنادي الآن بشكل علني باستقلال السّودان الفوري.

وتخلص المذكّرة إلى المطالبة بالرقابة على حكومة السّودان، حيث تقول: على الأقل ونحن نصر على سيطرة أكبر على حكومة السّودان والحاكم العام وحتى عهد قريب، فإنّ هذه السّيطرة كانت تمارسها هذه البعثة لمصلحة طرفي الحكم الثّنائي وأصبحت الآن مهمّة الخارجيّة ويبدو لي أنّ حكومة بريطانيا تريد أنّ تكون على علم وبسرعة بالتطورات

الّتي يمكن أنْ تحدث في السُّودان لتوجيه الحاكم العام في القضايا الّتي تثار بينه وبين الحكومة المصريّة أو المسائل الّتي يمكن أنْ تنشأ عنها. لا يمكن أنْ نتخلى عن مسؤوليتنا أمام الحاكم العام، وقد يبدو شاذاً أنّ حكومة بريطانيّة وهي أحد الشّريكين في الحكم تتولى إصدار التّعليمات إلى موظّف تابع إلى الحكومتين، ولكننا سمحنا أنْ لم نكن شجعنا على تطوُّر هذا الوضع، ولا أرى مخرجاً منه حيث البديل سيكون أسوأ[31].

من الواضح، أنّ هذا القنصل لا ينتمي إلى تيار مجموعة الضّغط أو أنّه يمثّل وبوضوح مصالح بريطانيا وحكومتها، ومع أنه أكّد على أنّ مهمّة حكومة السُّودان هي مهمّة تنفيذيّة، وأن السّياسات يجب أنْ تضعها دولتا الحكم الثّنائي، إلّا أنّه قد لا يكون ملماً بالكامل بالملابسات الّتي أدّت إلى قيام الحكم الثّنائي نفسه والاستقلاليّة الّتي تمتّعت بها حكومة السُّودان منذ الأيام الأولى للحكم الثّنائي.

إنّ استقلالية حكومة السُّودان لم تبدأ عقب حوادث 1924– كما أشار السّير كامبل، وأنّ خيط السّياسة الّذي يربط بحكومة السُّودان لم ينقطع عقب تلك الأحداث. لقد كانت حكومة السُّودان مستقلة عن بريطانيا منذ بدء مسيرة الحكم الثّنائي وأنّها هي الّتي خطّطت للارتباط بعجلة السّياسة البريطانيّة وبالأخص في عهد السّير ونجت باشا (1898– 1916)، ولم تفلح في ذلك، وعادت إلى حظيرة القنصليّة البريطانيّة في القاهرة وفقاً لما أقرّته الاتّفاقيّة.

وقد كانت العلاقات بينهما لم تكن علاقات تبعية إدارية، بمعنى أنّ حكومة السُّودان لم تقم بتنسيق سياساتها وخططها مع القنصليّة من باب العلاقات الّتي أقرّتها الاتّفاقيّة وإنّما لأنّ القنصل البريطاني في القاهرة وأغلب الّذين مرُّوا على القنصليّة بعد اللُّورد كرومر، كانوا على اتّفاق في وجهة النّظر السّياسيّة حول قضيّة السّودان، وبمعنى أوضح أنّ كلّ القناصل عدا القليل جدّاً منهم، يمكن أنْ يصنّفوا في مربع واحد مع حكومة السّودان، ولذلك جرى التّعاون والتّنسيق. وعندما تعقّدت قضيّة السُّودان وتعثّرت المفاوضات المصريّة البريطانيّة أصبح القناصل البريطانيون في مصر أكثر ميلاً للأخذ بوجهة النّظر المصريّة. وفي هذه الأثناء تمّ سحب مسؤوليّة السُّودان من القنصليّة البريطانيّة في مصر، وأُتبعت إلى القسم الأفريقي بوزارة الخارجيّة البريطانيّة، وتمّ هذا التّغيير بالتحديد عندما تمّ تعيين السّير كامبل نفسه قنصلاً في مصر، حيث اقتصرت مهامه كمندوب سامٍ لمصر وليس كما هو في السّابق مندوباً لمصر والسُّودان.

ولعلّ إشارة السّير كامبل في مذكّرته إلى أنّ حكومة السّودان كانت تمارس السّيطرة على السّودان لوحدها لصالح دولتي الحكم الثّنائي، وأنّ تلك السّيطرة قد تحوّلت الآن إلى الخارجيّة البريطانيّة، إنّما يقصد هذا التّحول الّذي جرى لملف السّودان بتحويله من القنصليّة البريطانيّة إلى القسم الأفريقي بوزارة الخارجيّة، وكما اعتقد كامبل أنّ ذلك ربّما لضرورة تمكين الخارجيّة البريطانيّة من التّعامل بالسرعة المطلوبة مع الأحداث في السّودان، إلّا أنّه وبجانب ذلك هدفت تلك الخطوة إلى إبعاد القنصليّة نفسها من ملف السّودان وخاصة لاعتقاد حكومة السّودان والجماعات الموالية لها، أنّ القنصليّة آجلاً أم عاجلاً ستنجرف مع المصالح المصريّة ضد توجهات حكومة السّودان، وهو الأمر الّذي حدث فيما بعد. فقد انحازت القنصليّة في مصر إلى وجهة النّظر المصريّة من منطلق خدمة المصالح البريطانيّة العليا بكسب مصر الّتي أصبح محور التّنافس الدّولي عقب الحرب العالميّة الثّانية وفي مطلع الحرب الباردة.

وجاءت التّطورات السّياسيّة العالميّة عقب إنتهاء الحرب العالميّة الثّانية لتزيد من وتيرة اتّجاه الأمم الخاضعة للاستعمار نحو تقرير المصير وبناء أجهزة ومؤسّسات الحكم الذّاتي تمهيداً للاستقلال الكامل، ومع أنّ السّودان لم يكن من الدّول الخاضعة للاستعمار البريطاني المباشر، إلّا أنّه تأثّر بموجة حركات الاستقلال في الدّول الأخرى، إلى جانب تأثّرها بتحوّلات السّياسة البريطانيّة نفسها والّتي قضت بالسماح للدول بالتحرر وحكم نفسها.

يقول الأستاذ أحمد إبراهيم أبوشوك في تقديمه للتقرير العام الّذي أعدّته حكومة السّودان عام 1949، أنّ عقد الأربعينيات قد شهد تحوّلاً واضحاً في سياسة الحكومة البريطانيّة تجاه مستعمراتها ومحمياتها في أفريقيا، وكان هذا التّحوّل مربوطاً بعدد من العوامل السّياسيّة الّتي أفرزتها سنوات الحرب العالميّة الثّانية (1939-1945)، ويأتي في مقدّمة هذه العوامل قيام عُصبة الأمم واعترافها بحق الشّعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ثمّ ظهور الولايات المتّحدة الأمريكيّة قاسماً مشتركاً جديداً يصعب تجاوزه في السّياسة الدّولية راعياً لميثاق الأمم المتّحدة. ويرى التّقرير أنّ من إشراقات حكومة العمال في تلك الفترة، أنّها انتقدت نظام الحكم غير المباشر الّذي كان سائداً في المستعمرات والمحميات البريطانيّة في أفريقيا، ثمّ نادى وزير دولتها لإدارة شؤون المستعمرات أرثر قرش جونز بتحويل الحكم غير المباشر إلى حكومة محليّة حديثة وديمقراطيّة وفاعلة، يمكنها أنّ تنمّي الهيكل الاجتماعي والسّياسي والاقتصادي للمجتمعات القبلية في أفريقيا.

نوقشت هذه السّياسة في مؤتمرين نظمهما مكتب إدارة المستعمرات في لندن، وعُقدا تباعاً في جامعة كمبردج خلال عامي 1947 و1948، وحضرهما حكام المستعمرات الأفريقيّة وعدد من المهتمين بشؤون الحكم والإدارة المحليّة، وأخيراً تبلورت آراء المؤتمرين في الدّعوة إلى قيام أجهزة حكم محلي ذاتي على نمط الحكومة المحليّة الإنجليزيّة، ولوضع هذا التّصوُّر موضع التّنفيذ كون عدداً من المجالس الاستشاريّة المتخصصة في شؤون الحكومة المحليّة في لندن، وعلى الرّغم من أنّ السُّودان الإنجليزي المصري لم يكن واحداً من تلك المستعمرات البريطانيّة ولم يخضع خضوعاً مباشراً إلى إدارة مكتب شؤون المستعمرات في لندن، إلّا أنّه تأثر إلى حدٍّ كبير بسياسة حكومة العمال المعلنة فيما يختص بتطوير أجهزة الإدارة الأهليّة واستيعابها في إطار الحكومة المحليّة المنشودة.

ويستدل التّقرير على ذلك بقوله: (والشّاهد على هذا الأمر هو قيام المجلس الاستشاري لشؤون الحكومة المحليّة في الخرطوم ودعوة الدّكتور مارشال الخبير في شؤون مالية الحكومة المحليّة في إنجلترا لزيارة السُّودان عام 1948، وإعداد تقرير عن تجربة الحكومة المحليّة في السُّودان وكيفيّة تطويرها وفق ثوابت التّجربة الإنجليزيّة للحكومة المحليّة[32].

استفادت حكومة السُّودان من هذه الأجواء والتّوجهات الدّاعية إلى بناء مؤسّسات الحكم الذّاتي وتطويرها إلى مرحلة الاستقلال، وكما أشرنا إلى تأسيس المجلسين التّنفيذي والتّشريعي بإجازة قانونيهما في 1948، إلّا أنّه ومن الواضح أنّ حكومة السُّودان كانت تنتظر أي تطورات خارجيّة لتقوم بتطوير المؤسّسات الدّستوريّة إلى الحكم الذّاتي. ولمّا كانت المفاوضات المصريّة البريطانيّة قد توقّفت، فإنّه لم يكن هناك جديد طيلة الأعوام 1948– 1949، سوى ضغوط المجلس التّنفيذي الجديد للحكومة السّودانيّة بالإسراع لتحقيق الحكم الذّاتي وتصفية الحكم الثّنائي نهائياً.

ففي مذكّرة من حاكم عام السُّودان إلى الخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 1 ديسمبر 1948، قال السّير روبرت هاو: «منذ رجوعي من العطلة في مطلع نوفمبر تحادثت مع رئيس الجمعيّة التّشريعيّة والوزراء السّودانيين الثّلاثة أعضاء المجلس التّنفيذي، واعتقد أنّه من المهم أنّ أطلعك على نمط تفكيرهم في الوقت الحاضر». ويقول هاو: «كما تعلم فإنّ هؤلاء السّودانيين الأربعة هم قادة حزب الأمّة وأتباع رئيسيون للسيد عبدالرّحمن وكانت وجهة نظرهم واحدة وهي أنّ الحكم الثّنائي كان لا بأس به، ولكن الآن وبما أنّ مصر أصبحت تلح على المطالبة بنصيبها في إدارة السُّودان وبالنظر لطلبهم حول مدّة سيادتهم والّذي يعني حكماً ملكياً مطلقاً هنا وأنّ الحكم الثّنائي بدلاً من أنْ يكون وسيلة للتقدّم

أصبح قوة خانقة، صرّحوا جميعاً أنّ الحكم الثّنائي استنفد أغراضه ولم يبق سوى طيّ العلمين واللّذين يمثلان المظهر الخارجي الواضح له وبعدها سيكون السّودانيون أحراراً للسير قدماً في تطوير بلدهم بمساعدة وتحت رعاية إدارييهم الحاليين. كلّهم كانوا يعتقدون أنّ هذا الأمر يسهل عليّ تحقيقه».

وعن ضغوط حزب الأمّة نحو الإسراع بالحكم الذّاتي يقول هاو: «هذه كانت نفحة حزب الأمّة المفضّلة على مدى العامين أو الثّلاثة الماضيّة، وقد كانت هناك إشارات في الصّيف الماضي من رئيس الجمعيّة التّشريعيّة ووزير المعارف عندما كانا في إنجلترا، تنبئ بأنّ حزب الأمّة ينوي أنْ يضغط على حكومة السّودان بشدة خلال هذا الشّتاء لاتّخاذ خطوة حاسمة أخرى في اتّجاه تصفية الحكم الثّنائي وإعلان الحكم الذّاتي في السّودان»[33].

وفي مارس 1950، كرّر حاكم عام السّودان آراءه حول ضغوط حزب الأمّة بشأن الحكم الذّاتي، وقال في مذكرته إلى الخارجيّة البريطانيّة: «في خطابي لك بتاريخ 1 ديسمبر 1949 المنصرم، والخاص بالحكم الذّاتي للسودانيين ذكرت لك أنّه يجب عليّ إلا أدهش قريباً إذا فوتحت من ضمن حملة منظمة من حزب الأمّة والاستقلاليين الآخرين يطلبون فيها السّيادة على بلدهم على أساس أنّ السّودان مستعد الآن للحكم الذّاتي أو تحديد الوقت الذي يمكن أنْ يعلن فيه ذلك. فقد أصبح واضحاً أنّ هذه المسألة تشغل فكر حزب الأمّة، وعلى وجه الخصوص الأعضاء السّودانيين من هذا الحزب في المجلس التّنفيذي، وفي اليوم السّابق لمغادرتي إلى جنوب السّودان جاءني رئيس الجمعيّة عبدالله خليل بهذا الخصوص، وقال أنّ حزبه يضغط بشدة لإدخال اقتراح خلال الجلسة القادمة للجمعيّة التّشريعيّة ينص على أنّ السّودان مستعد الآن للحكم الذّاتي أو الاستقلال في تاريخ محدّد في المستقبل القريب»[34]. ويورد السّيد أمين التّوم أحد أقطاب حزب الأمّة معلومات أوفى حول خطط الحزب للحكم الذّاتي ويقول: (في السّنة الثّانية من عمر الجمعيّة التّشريعيّة، أخذ الحديث يتّسع ويزداد انتشاراً عن الحكم الذّاتي، ولكن لم يحاول أحد أنْ يحدّد ما هو وكيف يمكن أنْ يقوم، الإنجليز لم يعترضوا عليه من حيث المبدأ في تلك المرحلة ولكنّهم كانوا يرون أنّ الحديث عنه مبكر وأنّ الحكم الذّاتي يجب أنْ يأتي في مرحلة لاحقة وبعد سنوات، والمصريون كانوا يعترضون عليه اعتراضا قوياً وواضحاً وصريحاً ويرون أنّ فيه خطراً كبيراً على مطالب وحدة وادي النّيل.

وقبل بدء الدّورة الثّالثة للجمعيّة التّشريعيّة، كان الصّراع الفكري والسّياسي في هذه المرحلة عنيفاً وقوياً، وفي هذا الجو رأى حزب الأمّة أنّ عليه أنْ يحدّد معالم هذا الحكم الذّاتي أو عليه أنْ يعد مشروعاً لدستور الحكم الذّاتي، ولكن في سرية تامة، وكان الحزب يرجو أنْ لا تخرج تفاصيل ما يصل إليه خارج أروقته، ومن ثمّ عُقدت اجتماعات سريّة كانت تتم في منزل السّيد الصّديق المهدي بالخرطوم)[35].

وبعد الفراغ من دراسة مشروع الحكم الذّاتي قال أمين التّوم أنّه تسلّم نسخة منها بالإضافة إلى محضر الجلسات وسافر إلى الإمام عبدالرّحمن المهدي في أركويت، حيث نصحه الأطباء بالخلود إلى الرّاحة ليعرضه إليه ويأخذ رأيه، وبعد يومين من المداولات مع الإمام عبدالرّحمن، عاد أمين التّوم إلى الخرطوم لتضمين ملاحظات واقتراحات الإمام في مشروع الدّستور، وهكذا كما يقول أمين التّوم:

«انتهينا بأنّ حزب الأمّة قد أعدّ مشروعاً متكاملاً لدستور أو قانون للحكم الذّاتي ورأى الاجتماع أنّ يحافظ على سرية هذا المشروع في ذلك الوقت محافظة دقيقة، لأنّ الحديث عن الحكم الذّاتي دون أنّ يكون له مشروع لدستور كان يثير قلقاً شديداً جدّاً لدى البريطانيين، وكان يزعج المصريين»[36].

من المؤكّد أنّ حزب الأمّة كان يهدف فعلاً إلى ما ينادي به، ومع أنّ ذلك كان هو نفسه هدف حكومة السّودان، إلّا أنّه يبدو أنّ الاختلاف بينهما كان في التّوقيت، لقد كانت حكومة السّودان ترى أنّه بالإمكان تأخير مطلب إجازة الحكم الذّاتي حتى يتم استيعاب المعارضين من التّيارات الاتّحاديّة إلى رحاب الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي، حتى ولو تطلّب ذلك القيام ببعض التّعديلات في قوانين المجلسين. والسّبب في ذلك هو تفادي الانتقاد بأنّ الجمعيّة والمجلس لا يمثلان كلّ الشّعب السّوداني وتياراته المختلفة، وكان ضمن خطط حكومة السّودان الانتظار حتى العام1952 موعد انتخابات الجمعيّة التّشريعيّة حتى يتسنى إلحاق المعارضين، ومن ثمّ التّقدّم خطوةً إلى الأمام نحو الحكم الذّاتي.

ولكن، ما لبثت وأن انهارت خطط حكومة السّودان نحو تأجيل الحكم الذّاتي وتغيّر موقفها تماماً إلى صالح الاستعجال بإجازة مقترحات حزب الأمّة، وذلك بعد أنّ استأنفت الحكومة المصريّة الجديدة برئاسة النّحاس باشا المفاوضات مع بريطانيا من جديد. وكما هو معروف، فقد سقطت حكومة النّقراشي باشا في الانتخابات الّتي جرت في يناير 1950، والّتي فاز فيها حزب الوفد وأصبح مصطفى النّحاس باشا رئيساً للوزراء خلفاً للنقراشي. وفي مارس 1950، فتح النّحاس باشا مع وزير الخارجيّة البريطاني المباحثات التّمهيديّة حول البنود الرّئيسية الثّلاثة:

1. مسألة التّحالف العسكري مع مصر لتلبية المتطلبات الاستراتيجيّة البريطانيّة ضمن إطار سياسة الدّفاع عن الشّرق الأوسط.

2. الجلاء عن قاعدة قناة السّويس.

3. مسألة السّودان.

وظلّت المباحثات التّمهيديّة الّتي طغى عليها الاهتمام بالترتيبات العسكريّة، مستمرة منذ مارس وحتى أغسطس 1950، حين انعقدت جولة أخرى من المباحثات بين السّفير البريطاني؛ رالف استيفنسون، والّذي خلف كامبل، ووزير الخارجيّة المصري الجديد؛ الدّكتور محمد صلاح الدّين، وأعرب السّفير البريطاني عن استعداد حكومته للنظر في أيّ حل عملي لمسألة السّودان تقترحه الحكومة المصريّة بشرط إلّا يتعارض مع رغبة السّودانيين أو يكون بغير رضاهم.

وبدوره أعلن وزير خارجيّة مصر أنّ الحل الّذي تقترحه مصر لمسألة السّودان، هو أنّ تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلو خلالها القوات البريطانيّة عن السّودان وينتهي الحكم الثّنائي ويصبح بعدها للسودان حكومته الخاصة في وحدة مع مصر تتمثّل في التّاج المصري، وفي وحدة السّياسة الخارجيّة والجيش والنقد، وما قد يتّفق عليه المصريون والسّودانيون من المسائل الأخرى[37]. وفي معرض ردّه على بعض ما ذكره محمد صلاح الدّين خلال هذه الجولة من المباحثات، أكّد السّفير البريطاني أنّ بلاده ليست لها مصلحة اقتصاديّة أو استراتيجيّة حيويّة في السّودان، وهي لا تهتم إذا كانت مصر والسّودان بلداً واحداً أو لا، والواقع أنّه لا يمكن لأحد أنّ يفصل السّودان عن مصر لأنّه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أنّ ينفصلا إلّا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السّودانيين[38].

أعلنت مصر بوضوح، أنّها سوف لن تمضي في مناقشة ترتيبات التّحالف العسكري ما لم تناقش وتحل في نفس الوقت مسألة السّودان، وتجمّدت المفاوضات التّمهيديّة بذلك ولم تستأنف إلّا في ديسمبر، ولكن بصورة رسميّة بين الحكومتين[39]. وأهاب السّفير البريطاني بالحكومة المصريّة أنّ تقبل الحقيقة الواقعة من أنّ السّودانيين يريدون أنّ يحكموا أنفسهم، وأنّ الشّيء الّذي ينبغي لمصر وبريطانيا أنّ تفعلاه هو أنّ تجدا وسيلة تهيئان بها السّودانيين لحكم أنفسهم[40]. وفي نوفمبر، وقبل بدء المفاوضات الرّسمية ألقى النّحاس باشا بياناً في البرلمان المصري بمناسبة افتتاحه وبمناسبة مناقشات حزب الأمّة في الجمعيّة التّشريعيّة لمشروع الحكم الذّاتي، هاجم فيه الحكم الثّنائي ووصفه بأنّه فارغ وملغي، كما طالب بالجلاء الكامل والفوري، كذلك قال النّحاس أنّه ألزم نفسه بأن يبني صرح الحضارة في وادي النّيل والوحدة بين مصر والسّودان تحت التّاج المصري[41].

ورحّب إسماعيل الأزهري؛ رئيس حزب الأشقاء، بما أعلن عن عزم مصر إلغاء معاهدة 1936، واتّفاقيتي 1899، مشيراً إلى أنّ إلغاء هذه الاتّفاقيات سيجعل بقاء الإنجليز في السّودان غير شرعي[42]. وقال الأزهري –أيضاً– عن خطاب النّحاس: «إنّه خطاب سديد

وهو فصل الخطاب، وإننا نؤيّده تأيداً كاملاً ونحس أنّه وضع الخطط العمليّة لتحقيق وحدة وادي النّيل»[43]. وقد رحّب حزب الأمّة -أيضاً- بعزم مصر إلغاء معاهدة سنة 1936، واتّفاقيتي 1899، في برقيته إلى الحاكم العام في 17 نوفمبر 1950، حيث قال أنّ تلك الاتّفاقيات قيّدت السّودان بوضع استعماري لم يستجب له يوماً، كما استنكرت برقيّة حزب الأمّة من جانب آخر إعلان النّحاس لوضع السّودان تحت التّاج المصري، وقالت أنّ ذلك -أيضاً- نوعاً من أنواع الاستعمار[44].

ومن جانب آخر، كانت الولايات المتّحدة تراقب هذه المفاوضات الّتي بدأت منذ العام 1946، وطبقاً لترتيبات الحرب الباردة كانت الولايات المتّحدة شغوفة بالحصول على الاتّفاقيّة البريطانيّة المصريّة حول قناة السّويس، كما سيرد ذلك بتفصيل أكثر في الفصول القادمة، ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى اندلاع الحرب الكوريّة في خريف 1950، والّتي تأكّدت فيها النّوايا العدوانيّة للاتّحاد السّوفياتي من المنظور الأمريكي، أصبحت مسألة تأمين الاحتياجات العسكريّة في منطقة الشّرق الأوسط ليس فقط محط اهتمام بريطانيا، وإنّما الولايات المتّحدة نفسها. ومن هذا المنطلق تقدّمت الولايات المتّحدة لممارسة الضّغوط على بريطانيا لتسوية خلافاتها مع مصر، وكنتيجة لذلك -أيضاً- تعرّضت حكومة السّودان بدورها للضغوط من السّفارة البريطانيّة في القاهرة. وكان السّفير الجديد؛ المستر رالف ستيفنسون يؤمن كخلفه المستر كامبل أنّ الاتّفاقيّة مع مصر مضمونة، إذا أبدت حكومة السّودان بعض التّنازلات[45].

وعلى ذلك، أرسل استيفنسن بمسودة مقترحات إلى حكومة السّودان لأخذ رأيها باعتبار أنّ المسودة ستقدّم إلى مصر للتفاوض، إلّا أنّ روبتسون اعترض وبصفة خاصة الفقرة الّتي وردت في مسودة السّفير، وتقول: (السّودانيون سيختارون نظام علاقتهم مع الشّعب المصري بالصورة الّتي تمثل أفضل إجابة للاستقلال الدّاخلي في مصر والسّودان)، وعوضاً عن ذلك اقترح روبتسون الصّيغة التّالية:

(يجب على السّودانيين أنّ يختاروا وبحريّة شكل حكومتهم وعلاقتهم بمصر)[46]، كما انتقد روبتسون -أيضاً- استخدام مصطلح الاستقلال الدّاخلي واعتبر أنّ ذلك بمثابة تضليل، لأنّه لا شيء يربط بين مصر والسّودان سوى النّيل، وأضاف قائلاً: «إنّ استخدام ذلك المصطلح سيعيد إلى الأذهان وبصورة فوريّة مصطلح التّاج المشترك الّذي تمّ إسقاطه في 1946[47]، نتيجة لاحتجاجات السّودانيين» ومن جهة أخرى، أشار روبتسون إلى عدم وجود نص في المسودة يشير إلى حق السّودانيين في اختيار استقلالهم، واعتبر ذلك بمثابة

إسقاط متعمَّد من قبل السّفير، ولذلك كتب له مذكّراً بالوعود الكثيرة الّتي قطعها بيفن والحكومة البريطانيّة في هذا الخصوص، وفي النّهاية كلّ الّذي وافق عليه روبتسون هو إنشاء لجنة ثلاثيّة من مصر وبريطانيا والسُّودان لتشرف على إعداد السّودانيين للحكم الذّاتي ولتأسيس مؤسّساتهم الدّستوريّة مستقبلاً.

استشعرت حكومة السُّودان خطورة ضغوط السّفارة البريطانيّة في القاهرة وكذلك الضّغوط الأمريكيّة الجديدة والمفاوضات الّتي تجري بين وزيري خارجيّة البلدين بيفن وصلاح الدّين في لندن في ديسمبر 1950، وقامت –وربّما قطعاً للطريق ونزولاً لضغوط حزب الأمّة– بالمضي في إجراءات الحكم الذّاتي. ففي ديسمبر 1950، قدمت الجمعيّة التّشريعيّة اقتراحاً للحاكم العام نصه: (نحن أعضاء جمعيّة السُّودان التّشريعيّة نرى أنّ السُّودان قد وصل الآن إلى المرحلة الّتي تخوّل له أنْ يُمنح الحكم الذّاتي ونلتمس من معاليكم أنْ تتقدّموا إلى سلطات الحكم الثّنائي بهذا الالتماس كي يصدر بيان مشترك بمنح الحكم الذّاتي للسودان قبل نهاية الدّورة الثّالثة لهذه الجمعيّة)[48].

وافق الحاكم العام على مناقشة الاقتراح في الجمعيّة التّشريعيّة، وأجرى تعديلاً على الاقتراح بالعبارات التّالية: (إنّ السُّودان تقدّم تقدّماً حسناً نحو المرحلة الّتي يمكن أنْ يمنح الحكم الذّاتي ويلتمس من معاليكم أنْ تخطوا بسرعة للقيام بالإجراءات الّتي تتّفق مع قيام الحكم الصّالح في كلّ أنحاء القطر ليس فقط على ضمان الحكم الذّاتي بل لإكماله، وأنْ يكون السّعي والعمل على تحقيق هذا الهدف وأنّ كلّ قطاعات المجتمع وكلّ الأحزاب ستتعاون على تطوير مؤسّسات الحكم للإسراع والوصول إلى ذلك اليوم الّذي يتحقّق فيه الهدف). بدأ النّقاش في يوم 13 ديسمبر 1950، وانتهى في 15 ديسمبر 1950، وأجيز الاقتراح بصوت واحد، وكان عدد الأصوات 39 مع الاقتراح و38 معارضاً له[49].

صدق الحاكم العام السّير روبرت هاو على قرار الجمعيّة التّشريعيّة بإجازة قرار الحكم الذّاتي كإجراء أجازته هيئة تشريعيّة وبأسلوب برلماني سليم[50]، ووفقاً للنقاشات الّتي جرت في الجمعيّة التّشريعيّة كانت حكومة السُّودان ضدّ اقتراح إجازة الحكم الذّاتي، وقد حاول السّكرتير الإداري؛ جيمس روبرتسون، تأجيل المداولة في اقتراح الحكم الذّاتي إلى الدّورة القادمة للجمعيّة وساق لذلك ثلاثة أسباب.

وقد كان أوّل هذه الأسباب: أنّ أغلبيّة الأعضاء أتوا ليتعلّموا فن الحكم وليس لديهم تفويض لإدخال تعديل جوهري في دستور البلاد، وأنّ صاحب الاقتراح يمثّل أمدرمان، وفي وسعه أنْ يتّصل بناخبيه كيف يشاء، أمّا بقيّة الأعضاء فلا يستطيعون تبادل الرّأي مع ناخبيهم بسبب بعدهم، وأمّا السّبب الثّاني: فقد كان أنّ الجمعيّة اعتمدت اقتراحين

بتكوين لجنتين إحداهما لتعديل نصوص لوائح الانتخابات والثّانية لتعديل قوانين الجمعيّة والمجلس، وبعد أنّ نتلقى التّقريرين نستطيع أنّ نعرف ما يمكن عمله مما لا يمكن، تحت هذه الإدارة الدّستوريّة الّتي تحكم بها هذه البلاد. وعن السّبب الثّالث قال روبتسون: أنّ أعضاءً في هذه الجمعيّة قد غُرّر بهم لتأييد هذا الاقتراح وغرر بهم البعض الآخر لمعارضته، وأنّ بعض الأعضاء وقّعوا على عريضة التّأييد والمعارضة معاً. وفي رأيي، أنّه بالنسبة لهذا الإغراء فإنّ أيّ مناقشات تدور في هذا الجو لا يمكن أنّ تؤدي إلى تصويت غير متميّز، أمّا إذا أجل الاقتراح إلى أبريل أو مايو فقد يحضر الأعضاء وقد كونوا آراءهم فتجري المناقشات في جو صالح[51].

ويظهر من الشّكل العام للنقاشات ومن اقتراح وإجازة الحكم الذّاتي أنّ حزب الأمّة، هو الّذي بادر بالاقتراح وقدّمه إلى الجمعيّة التّشريعيّة، على الرّغم من معارضة حكومة السّودان الظّاهرية وتوسّلات السّكرتير الإداري؛ جيمس روبتسون، بالتأجيل كما رأينا. ومع أنّ هذا هو الّذي حدث بالضّبط، إلّا أنّه لا يستبعد أنّ تكون تلك التّرتيبات بمثابة تبادل للأدوار بين حزب الأمّة وحكومة السّودان، ويفهم ذلك من رواية السّيد جراهام توماس في مذكّراته[52]، حين قال معلّقاً على نقاش اقتراح الحكم الذّاتي: «وقد ساورني الشّك –آنذاك– في أنّ السّير جيمس روبرتسون لم يكن معادياً لتلك الحركة، وكان هذا الانطباع تأكّد لي في السّنوات اللاحقة»، كذلك أشار جراهام إلى أنّ السّير جيمس روبرتسون نصح الحاكم العام بالاستمرار في نقاش مشروع الحكم الذّاتي[53]. كما يضيف توماس –أيضاً– ناقلاً تعليقاً لجيمس روبتسون: «وبعد بضعة أيام كنت أتناول الغداء مع السّير جيمس والسّيدة روبتسون فأخبرني السّير جيمس، أنّه كان قلقاً جدّاً على السّودان، وأضاف أنّ إيدن؛ رئيس وزراء بريطانيا، قد عنّفه لإلحاحه فيما يخص دستور الجمعيّة التّشريعيّة، حين كانت الحكومة البريطانيّة عند منتصف الطّريق في مفاوضات دقيقة مع المصريين وانتقدني[54].

ومهما يكن من أمر فقد شكّل الحاكم العام عقب إجازة اقتراح الحكم الذّاتي لجنة لتعديل الدّستور في 29 مارس 1951، استجابةً لقراري الجمعيّة التّشريعيّة في 6 نوفمبر و9 ديسمبر 1950، وهي الاقتراحات الّتي تقدّم بها السّكرتير؛ الاداري جيمس روبرتسون، وطلب فيها من الجمعيّة التّشريعيّة أنّ تطلب من الحاكم العام تعيين لجنة لتعيد النّظر في الدّوائر الحاليّة وطرق الانتخابات المنصوص عليها في قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة لعام 1948[55]، وتتقدّم بتوصيات بشأنها. وكلّفت اللّجنة النّظر في المسائل المشار إليها في القرارين ولترفع توصيات حول الخطوات القادمة الّتي تتخذ للتقدّم إلى الحكم الذّاتي الكامل.

عقدت لجنة تعديل الدّستور أوّل اجتماع لها في 22 أبريل 1951، حيث استقر رأي الأغلبيّة على أنّ تنظر اللجنة في سمات الدّستور قبل المسائل المتعلّقة بالانتخابات، وفي الاجتماع الثّاني الّذي عقد في 9 مايو 1951، قبلت اللّجنة مسودة دستور تقدّم بها بعض الأعضاء كأساس للنقاش. وبحلول 18 يونيو 1951، كانت اللّجنة قد غطّت كلّ سمات الدّستور المقترح، وكان هناك اتّفاق على معظمها، ولكن ثمة مسائل أثارت بعض الصّعوبات ولذلك خوّلت اللّجنة رئيسها؛ استانلي بيكر، أنّ يستشير بشأنها أحد الخبراء في الشّؤون الدّستورية أثناء قضاء عطلته الصّيفيّة في إنجلترا، وقد وقع اختيار استانلي بيكر على فنسنت هارلو أستاذ تاريخ الإمبراطوريّة البريطانيّة بجامعة اسكفورد الّذي رفع إلى اللّجنة مذكّرة اشتملت على تعليقاته واقتراحاته حول المسائل الّتي أحيلت إليه وحول توصيات اللّجنة الوالية بشكل عام[56].

جرت هذه التّطوّرات والّتي أصبح السّودان بموجبها متمتّعاً بالحكم الذّاتي ودستور للدولة قيد الإجازة أثناء المفاوضات المصريّة البريطانيّة، وما أنّ علمت مصر بمشروع الحكم الذّاتي حتى سارع إلى إثارته في المفاوضات، قال وزير الخارجيّة المصري رئيس الوفد المفاوض في جلسة 15 ديسمبر 1950، أي بعد يوم من إجازة الاقتراح: هناك مسألة لا بدّ لي من أنّ ألفت النّظر إليها، إنّنا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلّقة بين الحكومتين والتّغلب على الصّعوبات الّتي تحيط بها والوصول إلى حلّ نرضاه وترضونه وأظنّكم توافقوني على أنّه من المستحسن اجتناب كلّ ما يعكر صفو مناقشاتنا.

أقول ذلك لأنّني تلقيت من الحكومة المصريّة مساء السّبت الماضي برقيّة بشأن اقتراح مقدّم إلى الجمعيّة التّشريعيّة في السّودان عن الحكم الذّاتي، وقد سمح الحاكم العام بمناقشة الاقتراح وتعتقد الحكومة المصريّة بحق أنّ هذا الأمر مما لا يملك الحاكم العام أنّ يتصرّف فيه من دون موافقتها، وأنّه لا يكفي فيه موافقة الحكومة البريطانيّة على فرض أنّها استشيرت ووافقت عليه. وقد اضطر رئيس الوزارة المصريّة أنّ يبرق إلى الحاكم العام، موضحاً ذلك وطالباً منه وقف مناقشة الاقتراح، وبعث إلى سيادته بنص برقيته إلى الحاكم العام طالباً أنّ اتّصل بكم لأشرح لكم هذا الموقف وأطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى الحاكم العام بعدم المضي في هذه الخطة الّتي قد تعكر الجو علينا ونحن نريد أنّ نتحدّث في جو صاف. غير أنّني لم أشأ إزعاجكم في يوم العطلة، فتولى سعادة عمرو باشا الاتّصال برجال وزارة الخارجيّة في هذا الشّأن ووعدوه بالنظر والرّد، والآن أرجو أنّ تكون وزارة الخارجيّة قد اتّخذت من ناحيتها إجراءً يمنع المضي في مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعيّة التّشريعيّة وينصح حكومة السّودان بتجنّب كل ما من شأنه إثارة الصّعوبات أو إثارة الرّأي العام المصري في هذا الطّور الدّقيق المهم من محادثتنا، فإذا لم تكن وزارة الخارجيّة قد فعلت ذلك فرجائي المبادرة به لأنّ سفيرنا لم يتلق ردّ الوزارة حتى الآن[57].

أجاب المستر بيفن؛ وزير خارجية بريطانيا، أنّ الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدّماً في هذا الشأن، وأضاف أنّ قرار الحاكم العام بالموافقة على إجراء هذه المناقشة يعتبر من حقه بمقتضى سلطته حاكماً عاما، وقال أنّه شخصياً يميل إلى الاعتقاد أنّ إجراء مناقشات من هذا النّوع في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناءً على ذلك طلب من الحاكم العام أنْ يعمل كلّ ما في وسعه حتى لا يتّخذ في الخرطوم أي عمل يحتمل بأية حال أنْ يثير جدلاً بين الحكومة المصريّة وحكومة جلالة الملك، كما أنّه هو نفسه يتعهّد أنْ يبذل غاية جهده حتى لا يقع في لندن من جراء هذه المناقشة أي شيء يعكر جو المحادثات الجارية، واقترح بيفن أنْ يبعث برسالة شخصيّة منه إلى رئيس وزراء مصر[58].

علّق وزير خارجية مصر على إفادة وزير الخارجيّة البريطانيّة قائلاً: «الّذي يهمني الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح في الجمعيّة التّشريعيّة هو أنْ لا يتكرّر ما يدعو إلى عدم ارتياح الحكومة المصريّة أو إثارة الرّأي العام المصري أو تعكير جو هذه المحادثات، ويسرّني أنّكم توافقونني على ذلك وتعملون عليه كما يسرّني أنّ أبلغ النّحاس باشا أنّكم كنتم متّفقين معه في عدم ملاءمة مناقشة الاقتراح في أثناء محادثاتنا وإنّني أترك المسألة عند هذا الحدّ معتمداً على أنّ تعليماتكم لا بدّ أنّ تكون مثمرة»[59].

ومن جانبه، استنكر الأزهري مطالبة الجمعيّة التّشريعيّة بمناقشة ما يسمى بالحكم الذّاتي للسودان، وقال: ذلك الحكم الّذي تعطيه بريطانيا لمستعمراتها مع استبقائها تحت التّاج البريطاني وربطها بعجلة الإمبراطوريّة البريطانيّة[60]. وعن الجمعيّة التّشريعيّة قال ازهري إنّها وليدة تعيين بريطاني، وقد قاطعها الأغلبيّة العظمى من الشّعب السّوداني، فجاءت هزيلة غير معبّرة إلّا عن أشخاص أعضائها المعينين من مؤيّدي الاستعمار البريطاني في السّودان، وذهب الأزهري إلى القول: «إنّ مطالب الأغلبيّة السّاحقة من السّودانيين هي جلاء البريطانيين عن وادي النّيل ووحدة مصر والسّودان تحت التّاج المصري، وبصفته رئيساً لحزب الأشقاء ولمؤتمر الخريجين نقل الأزهري وجهة النّظر هذه برقياً إلى مصطفى النّحاس رئيس وزراء مصر وارنست بيفن؛ وزير خارجية بريطانيا»[61].

وفي غضون ذلك، كانت الحكومتان البريطانيّة والأمريكيّة عاكفتين على بحث مشروع جديد لإقامة نظام دفاعي للشرق الأوسط ليحل محلّ التّرتيبات الثّنائيّة بين مصر وبريطانيا، وكانت الحكومة الأمريكيّة على اقتناع تام أنّ مثل هذا النّظام مهم لحماية المصالح الاستراتيجيّة والاقتصاديّة الغربيّة في الشّرق الأوسط ضد الخطر الشّيوعي[62]. وإزاء ما سبق من تباين مواقف مصر وبريطانيا بشأن السّودان وتهديد الحكومة المصريّة في يوليو 1951 بقطع المفاوضات، اقترحت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تكليف جيفرسون كافري؛

السّفير الأمريكي في القاهرة، ورالف استيفنسن؛ السّفير البريطاني هناك، بإعداد تقييم مشترك عن الشّعور العام في مصر بشأن الوجود العسكري البريطاني ومسألة السّودان. وقد كانت الحكومة الأمريكيّة تخشى أنّ يؤدي إلغاء معاهدة 1936، واتّفاقيتي 1899، إلى انهيار العلاقات المصريّة البريطانيّة وحدوث اضطرابات في مصر تعرض للخطر المشروع الغربي للدفاع عن الشّرق الأوسط[63]. رفع السّفير البريطاني نتائج التّقييم المشترك إلى حكومته في 28 أغسطس 1951، وأهم ما جاء فيها:

1. إنّ أيّاً من الزُّعماء السّياسيين الحاليين في مصر لن يجرؤ على أنّ يحيد عن شعاري الجلاء ووحدة وادي النّيل.

2. ما لم يقدم إلى مصر عرضاً مقبولاً كأساس للتفاوض لتسوية مسألتي الدّفاع والسُّودان، فسيجري قريباً إلغاء معاهدة سنة 1936، من قبل حكومة الوفد وسيتبع ذلك إجراءات إداريّة موجّهة ضدّ القوات البريطانيّة في منطقة قناة السّويس، وقد يصاحب ذلك تظاهرات معادية لبريطانيا، وهذا فضلاً عن أنّ مصر ستعلن وقوفها على الحياد في حالة نشوب حرب كبرى، مما سيؤثّر على فائدة القاعدة واستراتيجيّة الدّول الغربيّة في زمن الحرب.

3. إنّ المشروع الجديد بشأن مسألة الدّفاع والّذي تجري دراسته من قبل الحكومتين الأمريكيّة والبريطانيّة، لن يكون مقبولاً لدى الحكومة المصريّة، إلّا إذا روعيّ في صياغته إعطاء وزن كبير للشعور المصري العام.

4. إنّ الحدّ الأدنى من التّعاون المطلوب من مصر لن يتوافر إلّا إذا وضعت مصر على قدم المساواة مع الدّول الأخرى المشاركة في النّظام الدّفاعي الجديد للشرق الأوسط.

5. إنّ أيّة حكومة مصريّة لن تكون مستعدة للدخول في اتّفاقيّة دفاعيّة إلّا إذا تزامن ذلك مع تسوية مسألة السّودان.

6. لا يوجد أيّ ضمان بأنّ أيّة حكومة مصريّة ستملك الشّجاعة الكافية لقبول أي عرض مهما كان سخياً ومخلصاً إذا كان لا يحقق شعاري الجلاء ووحدة وادي النّيل[64].

وتأسيساً على هذه النّتائج، تقدّم السّفيران كافري واستيفنسن، بسبع توصيات كانت ثلاث منها عن مسألة السّودان وثلاث أخرى عن مسألة الدّفاع، وأمّا التّوصية السّابعة والأخيرة فقد كانت عما يمكن أنّ يحدث إذا لم تصل الأطراف إلى اتّفاق. وكانت تلك التّوصيات هي:

1. إنَّ المشروع الجديد بشأن الدّفاع يجب أنّ نقدّمه دون تأخير وربما بمشاركة فرنسا؛ كما ينبغي أنّ يحظى بالدعم الدّبلوماسي من تركيا.

2. يجب الاعتراف علناً بحق مصر كدولة ذات سيادة بأن تطلب سحب القوات الأجنبيّة من أراضيها، ولكن بشرط أنْ توافق على تقديم التّسهيلات الّتي تحتاجها القيادة المتحالفة.

3. إلغاء معاهدة 1936 واستبدالها باتّفاق متعدّد الأطراف لإنشاء القيادة الجديدة.

4. إعادة النّظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدّستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتّصل بالسُّودان.

5. تحديد موعد مبكّر لحصول السُّودان على الحكم الذّاتي وصون حقوق السّودانيين في تقرير مصيرهم.

6. النّظر في مسألة الحصول على ضمان دولي لاتّفاق مصري سوداني بشأن مياه النّيل.

7. التّفكير العاجل في المضاعفات السّياسيّة والعسكريّة الّتي تترتّب على الفشل في الوصول إلى اتّفاق وما يتبع ذلك من تدهور للموقف[65].

ويبدو من برقية بتاريخ سبتمبر 1951، إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة، أنّ الحاكم العام بالإنابة؛ السّير روبتسون اعتبر الاعتراف بالوضع الدّستوري والقانوني للتاج المصري في السُّودان إحياءً لمشروع بروتوكول (صدقي– بيفن)، فقد قال روبتسون أنّ توصية كافري واستيفنسن بإعادة التّفكير في إمكان الاعتراف العلني بسيادة مصر على السُّودان أصابته بصدمة عارمة.

وذكر روبتسون بردّ الفعل العنيف ضدّ بروتوكول (صدقي– بيفن) في عام 1946، وحذّر من أنّ ردّ فعل السّودانيين على اقتراح مماثل سيكون أكثر عنفاً نسبة للتزايد المضطرد في الوعي السّياسي وللتأكيدات البريطانيّة المتكرّرة، لما صرّح به بيفن في مجلس العموم في 28 مارس 1946، من أنّ الحكومة البريطانيّة لن تغيّر وضع السُّودان بغير مشورة السّودانيين، خاصة وأنّ تعاون السّودانيين خلال السّنوات الخمس الماضية كان مبنياً على هذه التّأكيدات[66].

وذهب الحاكم العام بالإنابة إلى أنّ اعترافاً كهذا سيكون كارثة تقضي على اسم بريطانيا ونفوذها في السُّودان وستكون النّتيجة اضطرابات في المدن يقوم بها مؤيّدو الاستقلال بذريعة أنّه قد غدر بهم، كما يقوم بها مؤيّدو الوحدة فرحة بانتصارهم ثمّ تنتشر الاضطرابات إلى البادية، حيث رجال القبائل وخصوصاً الكتل الضّخمة الّتي تدين بالولاء للسيد عبدالرّحمن المهدي وتستجيب لنداء قيادتها الدّينيّة[67].

ونبّه روبتسون إلى أنّ القضاء على الاضّطرابات سيكون صعباً، لأنّه لا يتوقّع معاونة مخلصة من الموظّفين السّودانيين أو من رجال الأمن السّودانيين الّذين سيتعاطفون مع مواطنيهم، وأمّا القوات المصريّة فستكون عبئاً وعديمة الفائدة، ولذلك سأكون مضّطراً لاستخدام القوات البريطانيّة وفي ذلك مخالفة لتأكيداتكم القاطعة كما جاءت في برقيّة وزارة الخارجيّة رقم 27 بتاريخ 25 يناير 1947[68].

وأثار الحاكم العام نقطة مهمّة قائلاً: «وبالنسبة للموظّفين البريطانيين الّذين نحكم من خلال تفانيهم وإخلاصهم للسودانيين، فإنّ هؤلاء الموظّفين وأسلافهم لم يخدموا السّودانيين لنصف قرن ليسلموهم رغم إرادتهم للمصريين، لقد وقف الموظّفون البريطانيون بصلابة خلف المرحوم هدلستون في مقاومة مقترحات (صدقي- بيفن)، وبكل تأكيد سيعتبرون هذه المحاولة لبعث تلك الاقتراحات خيانة للسودانيين وسيشعر كثيرٌ منهم تعذّر استمرارهم في الخدمة، وأنا أرجوكم صادقاً أنّ تولوا هذه النّاحية اهتمامكم الكامل»[69].

وطلب الحاكم العام بالإنابة، انتظار تقرير لجنة تعديل الدّستور قبل محاولة تحديد تاريخ لحصول السّودان على الحكم الذّاتي، ولكنّه أكّد على ضرورة الإبقاء على حق تقرير المصير لأنّ السّودانيين يعوّلون عليه، كما وافق من حيث المبدأ على فكرة الضّمان الدّولي لاتّفاق مصري سوداني بشأن مياه النّيل[70].

وسارع السّفير البريطاني في القاهرة؛ رالف ستيفنسن، فأبرق وزارة الخارجيّة البريطانيّة في 4 سبتمبر 1951، قائلاً أنّ الحاكم العام بالإنابة قد أخطأ فهم التّوصية المتعلّقة بإعادة النّظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدّستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتّصل بالسّودان، ونفى السّفير أنّ يكون قد قصد بذلك الاعتراف بسيادة مصر على السّودان أو الاعتراف بأكثر مما يعتقد بوجوده أهل العلم من رجال القانون، إذ يعتقدون أنّ تلقيب ملك مصر لنفسه بلقب ملك مصر والسّودان ينبغي أنّ يقبل[71].

وأوضح استيفنسن، أنّ التّوصية بإعادة النّظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدّستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتّصل بالسّودان إذا أخذت مع التّوصية بحصول السّودان على الحكم الذّاتي وصون حق السّودانيين في تقرير مصيرهم، فإنّها ستعني أنّ علاقة السّودان بتاج مصر ستكون نوعاً من أنواع الدّومنيون، أو ربّما اتّحاد في شخص ملك مصر، أمّا حكم السّودان فسيستمر بالطّبع من خلال الأجهزة القائمة تحت إشراف الحاكم العام إلى أنّ يحين الوقت الّذي يحصل فيه على الحكم الذّاتي[72].

ويبدو أنّ وزارة الخارجيّة البريطانيّة قد اقتنعت بوجاهة انتقادات الحاكم بالإنابة لتوصية السّفيرين كافري واستيفنسن، بشأن إعادة النّظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدّستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتّصل بالسّودان. ففي اجتماع عقد بمقر الوزارة في لندن في 4 سبتمبر 1951، وشارك فيه الحاكم العام؛ روبرت هاو والسّكرتير الإداري؛ روبتسون، قال بوكر أحد مسؤولي وزارة الخارجيّة أنّه سيبلغ الحكومة الأمريكيّة خلال محادثاته المقبلة معها، أنّ أيّ تصريح علني بشأن وضع التّاج المصري في السّودان لن يكون مقبولاً حتى ولو صاحبه تأكيد لحق السّودانيين في تقرير مصيرهم، كما قال بوكر أنّه سيبلغ الحكومة الأمريكيّة كذلك بأنّه لا داعي لإصدار مثل هذا الإعلان، طالما أنّ المصريين لن يقبلوا بحق السّودانيين في تقرير مصيرهم[73].

وأشار بوكر إلى أنّه سيتعيّن عليه إقناع الحكومة الأمريكيّة، أنّ حكومة السّودان قد اتّخذت خطوات عملية لاستقلال السّودان، وأوضح الحاكم العام أنّ السّودانيين يتمتّعون بقدر كبير من الحكم الذّاتي، حيث إنّهم يشكلون الأغلبيّة في الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي، وأوضح كذلك أنّه يتمتّع بموجب قانون المجلس التّنفيذي والجمعيّة التّشريعيّة لعام 1948، بسلطات واسعة، ولكنّه لم يستخدمها قط وأنّ ما تريده الحكومة المصريّة هو أنْ تنقل هذه السّلطات لها وهذا ما لن يقبله السّودانيون[74]. وحذّر الحاكم العام من أنّه إذا ألغت مصر المعاهدة فإنّ السّودانيين سيعتبرون أنفسهم غير ملزمين باتّفاقيّة الحكم الثّنائي وسيطالبون بالاستقلال فوراً وسيكون عندئذ من العسير منعهم[75].

ومع أنّ مصر لم تكن تعلم بهذه المشاورات الّتي تجرى في وزارة الخارجيّة البريطانيّة ولم تعلم أنّ الحاكم قد حذّر من إلغاء الاتّفاقيّات، إلّا إنّها اتّخذت قراراً جريئاً بإلغاء جميع الاتّفاقيات، ففي مساء 8 أكتوبر 1951، اجتمع البرلمان المصري ليستمع إلى خطاب طويل من مصطفى النّحاس، قال فيه: «إنّ معاهدة 1936 وقّعت ومصر تحت الحكم البريطاني وإنّ اتّفاقيتي السّودان عام 1899 وقعتا في وقت لا يحق فيه لمصر أنْ توقّع أيّ اتّفاقات سياسيّة، وقال النّحاس لأعضاء البرلمان من أجل مصر وقّعت معاهدة 1936 ومن أجل مصر جئت اليوم أطالبكم بإلغائها»[76].

عرض النّحاس على البرلمان مشروع قانون إلغاء معاهدة الصّداقة والتّحالف بين مصر وبريطانيا والّتي وقّعها النّحاس نفسه في لندن في 26 أغسطس 1936، وكذلك انتهاء العمل باتّفاقيتي 19 يناير و10 يوليو 1899، بشأن إدارة السّودان وعرض النّحاس على البرلمان المراسيم الثّلاثة الأخرى، وجعل لقب الملك (ملك مصر والسّودان) بعد أنْ كان ملك مصر وحدها. وكان من بين المراسيم أنّ يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعيّة

تأسيسيّة تمثّل شعب السّودان وتضع قانون الانتخابات، وافق البرلمان بالاجماع على هذه المراسيم الّتي أصدرها الملك فاروق يومي 16، 17 من أكتوبر 1951، وتقرّر فيها أنّ مصر والسُّودان دولة واحدة ونصّت القوانين على إنشاء مجلس وزراء من السّودانيين على أنّ يتولى الملك شؤون الدّفاع والخارجيّة والجيش والنّقد وللملك حق حلّ البرلمان السّوداني وإقالة الوزارة السّودانيّة(77).

أعلن الحاكم العام بالإنابة في اليوم التّالي مباشرة 9 أكتوبر 1951، أنّ معاهدة سنة 1936م واتّفاقيتي سنة 1899، لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد وستظل نافذة، وأعلن كذلك أنّ حكومة السُّودان ستعمل بموجب سلطة الحاكم العام لإدارة السُّودان والمحافظة على الأمن والنّظام والمضي في السّياسة الّتي أعلنتها للأخذ بيد الشّعب السّوداني في سبيل الوصول به إلى الحكم الذّاتي الكامل، ثمّ أكّد أنّه عندما يتم للسودانيين الحصول على الحكم الذّاتي الكامل، فإنّهم يستطيعون ممارسة حقهم على الحكم الذّاتي الكامل(78).

وبعد عودة الحاكم العام؛ السّير روبرت هاو من لندن أبلغ المجلس التّنفيذي في 14 أكتوبر 1951، أنّه كممثل لدولتي الحكم الثّنائي لا يمكن له أنّ يعترف بإلغاء اتّفاقيّة الحكم الثّنائي لعام 1899، من قبل إحداهما دون موافقة الأخرى، وأشار إلى أنّ واجبه يحتّم عليه الاستمرار في إدارة السُّودان طبقاً لاتّفاقيّة الحكم الثّنائي وأنّ أي محاولة من الخارج للتدخل في إدارة السُّودان كما هو منصوص عليها في الاتّفاقية ستقاوم. وأوضح أنّه قصد بتشكيل لجنة تعديل الدّستور مساعدة السّودانيين لبلوغ الحكم الذّاتي، وقال أنّه بعد أنْ ينشر تقرير اللّجنة ويتعرّف على رغبات الشّعب السّوداني بشأن التّقرير، فإنّه سوف يتمكّن من التّوصية بتاريخ محدّد لبلوغ الشّعب السّوداني الحكم الذّاتي(79).

وإظهاراً للتضامن مع بريطانيا، اجتمع مجلس حلف شمال الأطلسي في 10 أكتوبر 1951، بناءً على دعوة من بريطانيا فأعلنت تمسُّكها بالمعاهدة وعقد اجتماع آخر لمجلس الحلف في 15 أكتوبر 1951، أيضاً، وأيّدت موقفها السّابق كما أعلنت الولايات المتّحدة تأيدها للموقف البريطاني(80). وفي نفس اليوم -أيضاً- 10 أكتوبر 1951، انتقد وزير الخارجيّة الأمريكي؛ دين اشيسون، إلغاء مصر لمعاهدة سنة 1936، واتّفاقيتي 1899، لأنّ الاحترام الواجب للالتزامات الدّوليّة يقضي بأن يكون تعديل هذه الالتزامات باتّفاق متبادل وليس بعمل انفرادي يقوم به أحد الطّرفين. وحثّ اشيسون الحكومة المصريّة على إرجاء الخطوة الّتي اتّخذتها من جانب واحد فقط لإلغاء معاهدة 1936، وطلب إليها أنّ تنتظر مقترحات جديدة ستعرض عليها خلال الأيام القادمة(81).

ونتيجة لسقوط حكومة حزب العمال وصعود حزب المحافظين إلى الحكم في 25 أكتوبر 1951، والذي تولى فيها ونستون تشرشل رئاسة الحكومة وأنتوني أيدن وزارة الخارجيّة طلبت حكومة السّودان من الحكومة الجديدة في 11 نوفمبر 1951، إعادة تأكيد الحكومة التّزامها برفض قرارات الإلغاء، فألقى المستر انتوني أيدن بياناً في مجلس العموم في 15 نوفمبر 1951، قال فيه: بالنظر إلى ما أثاره عمل الحكومة المصريّة من جانب واحد بإلغاء معاهدة التّحالف لعام 1936، واتّفاقيّة الحكم الثّنائي لعام 1899، فإنّ حكومة جلالته تجد لزاماً عليها أنّ تؤكّد أنّها تعتبر الحاكم العام والحكومة السّودانيّة الرّاهنة مسؤولين تماماً عن استمرار إدارة السّودان.

وأضاف انتوني: «ويسر حكومة جلالته أنّ تلاحظ أنّ السُّودان يخطو منذ سنوات وما زال يخطو بسرعة نحو الحكم الذّاتي، وهي ترى أنّ هذا التّقدُّم يجب أنّ يستمر على الأسس الموضوعيّة، ويسر حكومة جلالته أنّ تعترف أنّ دستوراً متضمّناً للحكم الذّاتي قد ينتهي إعداده ويصبح موضوع التّنفيذ في نهاية عام 1952، وفي إمكان الشّعب السّوداني بعد أنّ يحصل على استقلاله الذّاتي وأن يختار وضعه المستقبلي وعلاقاته مع المملكة المتّحدة ومع مصر»[82].

لم تكتف حكومة السُّودان بهذه التّأكيدات وفكّرت في انتهاز فرصة إلغاء مصر لتلك الاتّفاقيات أنّ تمضي في السّياسة الّتي كانت قد فكرت فيها مرّات عديدة وهي الانسلاخ من الحكم الثّنائي ونقل مسؤوليّة السُّودان إلى الأمم المتّحدة، وذلك على النّحو الّذي سبق وأن أشرنا إليه، وقد كانت الجبهة الاستقلاليّة قد قرّرت إرسال تلغراف إلى الأمين العام للأمم المتّحدة يطلبون منها أخذ مسؤوليّة إدارة السّودان. وكانت حكومة السُّودان نفسها قد مالت إلى النّظر إلى إلغاء الاتّفاقيات بمثابة إنهاء للحكم الثّنائي، وكتب روبتسون إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة بهذا المعنى في 26 أكتوبر 1951، واقترح أنّ يوضع السُّودان تحت الوصاية على غرار ما هو قائم في تنجانيقا على أنّ يكون الهدف محدّداً وهو إنشاء حكم ذاتي فوري، وطلب من الحكومة البريطانيّة التّفكير في هذه الخطوة سريعاً لأنّ الأوضاع في السُّودان ستتدهور[83].

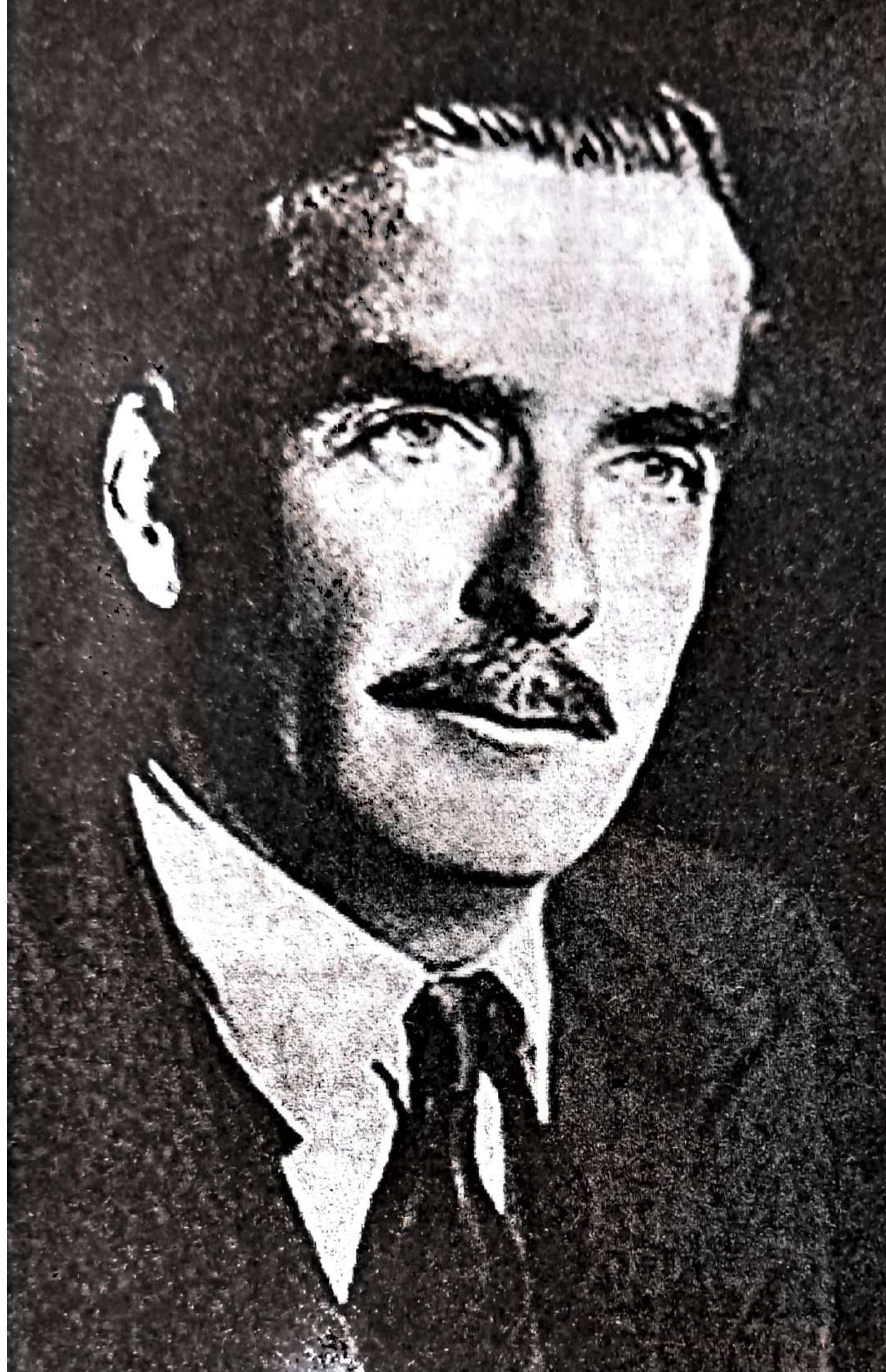
رفض وزير الخارجيّة الجديد؛ أنتوني إيدن، مقترح اعتبار إلغاء مصر للاتّفاقيّة بمثابة إنهاء للحكم الثّنائي، كما رفض -أيضاً- وضع السُّودان تحت وصاية الأمم المتّحدة، وكانت حكومة المحافظين قد ألزمت نفسها أثناء الحملة الانتخابيّة وبعبارات واضحة وقويّة بحق تقرير المصير للسودانيين جنباً إلى جنب مع الالتزام بحماية الوضع البريطاني في قناة السّويس.

وعقب فشل مقترح وضع السّودان تحت الوصاية، انتقلت حكومة السّودان إلى مقترح آخر وهو استغلال تداعيات إلغاء الاتّفاقيّة لتصفية الوجود المصري من السّودان على غرار ما حدث في 1924 عقب اغتيال حاكم عام السّودان استاك. ففي 30 أكتوبر 1951، أحاط روبتسون الحكومة البريطانيّة علماً أنّه قرّر نزع سلاح القوات المصريّة وترحيلهم إلى مصر، وذلك استناداً على معلومات قال أنّه تلقاها من مصادره في أمدرمان تفيد أنّ القوات المصريّة تخطط للهجوم على الوحدات العسكريّة البريطانيّة[84]. غير أنّ السّير رالف ستيفنسون؛ السّفير البريطاني في القاهرة بعث إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة يحتج على هذا القرار ويعارضه، لأنّه يزيد من تدهور العلاقات بين مصر وبريطانيا ويمنع الوصول إلى اتّفاق في المستقبل بشأن انضمام مصر إلى منظّمة الدّفاع عن الشّرق الأوسط أو الوصول إلى تفاهم بشأن السّودان، فأوقفت الحكومة البريطانيّة تنفيذ القرار.

وبقدر ما كانت القرارات المصريّة بإلغاء جميع الاتّفاقيات جريئة، إلّا إنّها لم تغيّر في الواقع من أيّ شيء، وعلى العكس أتاحت تلك القرارات لحكومة السّودان والحركة الاستقلاليّة أنّ يتقدّما في مشاريع الحكم الذّاتي دون استشارة مصر، ولو شكلياً، كونها ألغت الاتّفاقية ولم تعترف بها. ولم تكن الحكومة المصريّة عندما أصدرت هذه القرارات غافلة أو غير مدركة بأنّ قراراتها لا تعني شيئاً على صعيد الواقع العملي وإنّما هدفت إلى إعطاء إشارة لبريطانيا والولايات المتّحدة وحلف الأطلنطي أنّه ما لم تسو قضيّة السّودان يجب أنّ لا تأملوا في عقد اتّفاقيّة الدّفاع المشترك عن الشّرق الأوسط بمشاركة مصر.

لقد أدرك مخططو السّياسة المصريّة الرّغبة المتنامية لدول الغرب –عقب اشتعال الحرب الباردة– في الحصول على الموقع الاستراتيجي لمصر ضمن اعتبارات وحقائق الحرب الباردة الجديدة، وكان إلغاء معاهدة الصّداقة والتّحالف بين بريطانيا ومصر عام 1936، تعتبر تطوّراً في غاية الأهمية لبريطانيا لأنّها حصلت على التّسهيلات الفنيّة واللّوجستية في قناة السّويس أثناء الحرب العالميّة الثّانية بموجب تلك المعاهدة.

وقد كان البريطانيون وحلفاؤهم –أيضاً– على إدراك تام لمضمون إلغاء الاتّفاقيات وعلى الرّغم من الاستعجال بإدانتها وإظهار المساندة والتّأييد لحكومة السّودان، إلّا أنّ قناعتهم الحقيقية لم تكن كذلك، فما زالوا يعتقدون في إمكانيّة التّوصل إلى اتّفاق مع مصر، ولذلك قرّروا المضي في المفاوضات رُغماً عن الموقف المصري الجديد. وليس معروفاً ما إذا كانت مصر تحصّلت على معلومات بشأن المقترحات الّتي صاغتها بريطانيا والولايات المتّحدة حول الدّفاع المشترك في ذلك الوقت أم لا، ولكنّها تلقّت عقب



إلغائها للمعاهدات والاتّفاقيات بأقل من أسبوع عرضاً للمشاركة في إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشّرق الأوسط. ففي 13 أكتوبر 1951، قدّمت الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا عرض قيادة الدّفاع إلى مصر كعضو مؤسّس، وقد جاءت مبررات اختيار مصر وفقاً لما عبّرت عنه الوثيقة بـ:

1. انتماء مصر إلى العالم الحر، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشّرق الأوسط أمر حيوي لها وللدول الدّمقراطيّة الأخرى على السّواء.

2. لا يمكن تأمين الدّفاع عن مصر وعن الدّول الأخرى في الشّرق الأوسط ضد العدوان الخارجي، إلّا بالتّعاون بين جميع الدّول المعنيّة.

3. لا يمكن الدّفاع عن مصر إلّا بالدفاع الفعال عن منطقة الشّرق الأوسط وتنسيقه مع الدّفاع عن المناطق المجاورة[85].

ويمكن إجمال أبرز عناصر تلك المقترحات المقدّمة لمصر في النّقاط التّالية:

1. إذا قبلت مصر الاشتراك في القيادة المتحالفة فستتغاضى الحكومة البريطانيّة عن معاهدة 1936، وستسحب من مصر القوات البريطانيّة الّتي قد لا تخصص للقيادة المتحالفة.

2. تُقدّم مصر في أراضيها للقيادة المتحالفة المقترحة التّسهيلات الاستراتيجيّة والدّفاعيّة لتنظيم الدّفاع عن الشّرق الأوسط في وقت السّلم.

3. تمنح مصر للقوات المتحالفة كلّ التّسهيلات اللازمة بما في ذلك استخدام الموانئ المصريّة والمطارات ووسائل المواصلات في حالة وقوع حرب أو في حالة خطر الحرب الوشيك أو في حالة الأزمات الدّوليّة الطّارئة.

4. تتحوّل القاعدة البريطانيّة في مصر إلى قاعدة متحالفة في إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

5. توافق مصر على إقامة مقر القائد الأعلى للقوات المتحالف في أراضيها.

6. تقدّم الدّول المتحالفة إلى مصر التّسهيلات اللازمة لتدريب قواتها وتجهيزها.

7. تحدد مستقبلاً وبالتشاور مع الدّول المعنيّة علاقة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع حلف شمال الأطلنطي[86].

وفي نفس اليوم 13 أكتوبر 1951، قدّم السّفير البريطاني للحكومة المصريّة مقترحات جديدة بشأن مسألة السّودان، وهي:

1. إقامة لجنة دوليّة في السّودان لمراقبة التّطورات الدّستوريّة وتقديم المشورة لدولتي الحكم الثّنائي.

2. بيان إنجليزي مصري بالمبادئ المشتركة بشأن السّودان.

3. ضمان دولي لاتّفاقيات مياه النّيل.

4. إقامة سلطة لتنمية النّيل بمساعدة البنك الدّولي.

5. تحديد موعد لبلوغ السّودانيين الحكم الذّاتي كخطوة أولى في طريق اختيار وضعهم النّهائي(87).

واقترحت الحكومة البريطانيّة في الملحق الأوّل للمقترحات أنّ يكون بيان المبادئ المشتركة كما يلي:

1. بالنظر إلى اعتماد كلٍّ من مصر والسّودان على مياه النّيل ولضمان أكمل التّعاون في التّوسّع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفي توزيعها، فمن الجوهري أنّ تربط الشّعبين أوثق علاقات الصّداقة.

2. إنّ الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو أنّ يتمكّن الشّعب السّوداني من بلوغ الحكم الذّاتي الكامل في أقرب فرصة عملية، وأن يختار بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته ونوع العلاقة مع مصر، ما يحقق على أحسن وجه حاجته القائمة حينذاك.

3. بالنظر إلى الفوارق الواسعة بين السّودانيين في الثّقافة والجنس والدّين والتّطور السّياسي، فإنّ بلوغ الحكم الذّاتي الكامل يتطلّب تعاون مصر والمملكة المتّحدة مع السّودانيين.

4. لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دوليّة تقيم في السّودان لمراقبة التّطوُّرات الدّستوريّة هناك وتقديم المشورة(88).

يلاحظ في المقترحات البريطانيّة الفصل بين ترتيبات الدّفاع عن الشّرق الأوسط وبين قضيّة السّودان، ومن المعروف أنّ مصر ربطت في السّابق معاهدتها مع بريطانيا في 1936، بتصفية قضيّة السّودان والتي حصلت منها على تنازلات مهمّة، قضت بعودتها إليها بعد أنّ أزاحتها حكومة السّودان عقب أحداث 1924، وكذلك حصلت في 1946 على تنازل آخر مهم من بريطانيا بشأن السّيادة على السّودان وبالتّالي فإنّ الاستراتيجيّة المصريّة في التّفاوض قائمة أساساً على هذا الرّبط بين مصالحها في السّودان ومصالح بريطانيا في مصر، ولذلك كان متوقّعاً أنّ ترفض مصر هذه المقترحات الجديدة، وقد أصدر مجلس الوزراء المصري في 14 أكتوبر 1951، قراراً مؤدّاه أنّ هذه المقترحات غير صالحة مطلقاً لأن تكون على الأقل تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتّفاق جديد.

طغى موضوع قيادة الدّفاع عن الشرق الأوسط على السّياسة البريطانيّة عقب إنتهاء الحرب العالميّة الثّانية وبروز الحرب الباردة، ولذلك لم تيأس بريطانيا من الرّفض المصري لمقترحاتها الّتي قدّمتها في 13 أكتوبر 1951، وقرّرت الاستمرار في التّفاوض. وفي ديسمبر 1951، وبالرُّغم من إلغاء مصر للاتّفاقيات أرسل السّفير البريطاني في القاهرة برقية إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة، تقول أنّه من الممكن الوصول إلى اتّفاق مع مصر إذا تمّ حل مسألة اللّقب الرّمزي لفاروق على السّودان. وفي يناير 1952، علم روبتسون بالمراسلات الّتي تجرى بين السّفارة ووزارة الخارجيّة، فأبرق إلى روجر ألين؛ مدير الإدارة الأفريقيّة بالخارجيّة البريطانيّة قائلاً له: «إنّ حكومة السّودان ترفض الاعتراف باللّقب سواء أكان رمزياً أم غير رمزي».

وعلى الرّغم من هذا الاعتراض وتحت الضّغوط الأمريكيّة وافق أنتوني أيدن بنصيحة السّفير البريطاني والسّفير الأمريكي في القاهرة، من أنّه وفي سبيل التّقدُّم في المفاوضات يجب حلّ مسألة سيادة الملك فاروق، وفي منتصف يناير 1952، وبعد مشاورات مع السّفير الأمريكي دين أشيسون، أرسل وزير الخارجيّة البريطاني؛ أنتوني أيدن، مقترحات جديدة إلى السّفير البريطاني في القاهرة أهمّ ما جاء فيها هو اعتراف بريطانيا بسيادة لقب فاروق الرّمزية على السّودان إلى حين وصول السّودانيين إلى مرحلة الحكم الذّاتي والّذي سوف يقرّرون بعده وضعهم المستقبلي وعلاقتهم مع مصر غير أنّ حكومة السّودان قد اعترضت عليها.

اصطدمت كلّ جهود وزارة الخارجيّة البريطانيّة بالموقف المتصلّب لحكومة السّودان، ويقول هانز أنّ كلّاً من روبرت هاو وجيمس روبتسون، أشهرا ورقة انفجار الأوضاع في السّودان إذا ما تمّ الاعتراف باللّقب المصري ورفضا أيّ تراجع للحكومة البريطانيّة عن وعودها، وذلك من أجل الوفاء بالتزام حصول السّودانيين على استقلالهم من مصر[89]. ويؤكّد هانز أنّ أنتوني أيدن –نفسه– اشتكى في حديث له في مجلس العموم من تكرار حكومة السّودان لمسألة وعود الحكومة البريطانيّة للسودانيين. والأهم من ذلك يقول هانز أنّ روبتسون لجأ مرّة أخرى للعمل خارج القنوات الرّسميّة لهزيمة سياسات أنتوني أيدن، وأشار هانز إلى أنّ روبتسون أعاد تفعيل شبكة الدّاعمين للسودان في بريطانيا (Network of Sudan supporters in Britain). وكانت نتيجة ذلك فيضاً من المراسلات والأسئلة في البرلمان إلى جانب المواد الإعلامية الّتي تطالب وزارة الخارجيّة بعدم الاعتراف بالتاج المصري على السّودان. وكانت نتيجة تلك الحملة أنّ تخوّفت وزارة الخارجيّة وخاصة

فيما يتعلّق بالخطوات الّتي كانت تريد أنّ تتّخذها بشان وكالة حكومة السّودان في لندن والّتي يديره مايال، وذلك على خلفية اتّهام الوزارة أنّ ميال يستخدم معلومات مصنّفة في الوكالة ويغذي بها الحملة الإعلاميّة (Classified information in the agency to fuel the campaign)[90].

ومما يجدر ذكره ويستغرب له هنا، أنّ وزارة الخارجيّة نفسها لجأت إلى نفس أسلوب حكومة السّودان باستخدام الإعلام والرّأي العام، ويقول هانز أنّ موظفي الوزارة وبعد أنّ يئسوا من معارضة حكومة السّودان المستمرة والّتي تحاربوا معها في كلّ مكان حتى مجلس الوزراء، قرّروا نقل المعركة إلى الرّأي العام البريطاني، وكانت النّتيجة ظهور سلسلة من الكتابات في جميع الصّحف البريطانيّة تنتقد الوضع المعيق الّذي اتّخذته حكومة السّودان في العلاقات المصريّة البريطانيّة (The result was a series of articles in the various British papers criticizing the Sudan Government for its obstructionist attitude in Anglo-Egyptian relations).

وفي 8 أبريل 1952، ظهر مقال رئيسي في صحيفة «التّايمز» يهاجم حكومة السّودان وجهاز الخدمة السّياسيّة وينتقد تقديم حكومة السّودان لمسودة الدّستور السّوداني في الوقت الحرج. ومن جانبه، اتّهم مندوب حكومة السّودان؛ مايال وزارة الخارجية بأنّها وراء هذا المقال كما قام روبتسون بتحريك مراسيله ومعاونيه الصّحفيين للرّد على اتّهامات صحيفة «التّايمز»[91].

ولكسر جمود المفاوضات، صاغت بريطانيا مقترحات أخرى جديدة لمصر في فبراير 1952، وأرسلتها إلى سفيرها في القاهرة؛ وقالت فيما يتعلّق بالسّودان: (حكومة بريطانيا تعلم جيّداً أنّ كلّ ما تقدّمه من تنازلات في السّودان أمام مصر لن يكون مقبولاً منها مثل اعترافها بفاروق ملكاً على السّودان ومصر، ولكن مهما كانت الحجج القانونيّة والتّاريخيّة المؤيّدة لهذه الدّعوى فإنّ السّودانيين سيعتبرون اعتراف حكومة بريطانيا المنفرد بها خروجاً على تعهداتها السّابقة، إضافة إلى أنّ الرّأي العام البريطاني لن يقبل ذلك مهما أعطي من ضمانات، ولذلك عليك أنّ توضّح منذ البداية أنّ الخطوة الأولى في هذا السّبيل هي استشارة السّودانيين ويجب أنّ تنبّه الحكومة المصريّة إلى حقيقة وطبيعة تعهدات بريطانيا نحو السّودانيين الّتي يمكن تلخيصها على النّحو التّالي:

لن يقر ايّ وضع في السّودان دون استشارة السّودانيين المسبقة ولهم مطلق الحق في تحديد وضع بلادهم النّهائي وعلاقاتها المستقبليّة مع دولتي الحكم الثّنائي ولكن حكومة بريطانيا تعترف أنّ لمصر مصالح مشروعة في السّودان وأنّها لن تستطيع عقد معاهدة

تحالف معها دون أخذ هذه المصالح في الاعتبار)[92]. ومضت المذكّرة إلى القول: (لا توجد حالياً هيئة تمثّل السّودانيين تمثيلاً كاملاً لتناقش من خلالها تحقيق توافق بين المصالح المصريّة والسودانيّة وبخاصة في موضوع تتويج فاروق ملكاً على السّودان، بل وربّما لن يكون ميسوراً تفعيل مثل هذا النّقاش قبل تكوين برلمان سوداني يمثّل البلاد تمثيلاً كاملاً وعليك تقديم المقترحات التّالية للحكومة المصريّة:

1. يجب أنّ يترك للبرلمان السّوداني الّذي تأمل حكومة بريطانيا اجتماعه عقب انتخابات تُعقد في هذا الصّيف حرية القرار في موضوع سيادة فاروق ملكاً على السّودان.

2. في هذه الأثناء، ترسل الحكومة المصريّة رسولاً رفيع المستوى يتمتّع بثقتها الكاملة إلى السُّودان ليناقش مع وجهاء السّودانيين هذا الموضوع وربّما مستقبل العلاقات بين البلدين.

وتخلص المذكّرة إلى القول أنّه وبهذه الطّريقة سيكون واضحاً للمصريين أنّ الاعتراف بالسيادة المصريّة على السُّودان أمر يقرّره السّودانيون وحدهم وبينما يحق لحكومة مصر تحديد الطّريقة المثلى لإقناع السّودانيين بجدوى علاقة مباشرة مع مصر، فإنّ حكومة بريطانيا ترى أنّ لا أمل البتّة في قبول السّودانيين فاروق ملكاً على بلادهم إلّا إذا صاحب ذلك الاقتراح تعهّد مصري أكيد باحترام حقّ السّودانيين في تقرير المصير، حتى وإن قرّروا بكامل حريتهم الانفصال عن مصر، ومن الواضح أنّ هذه الخطة لن تتحقّق إلّا إذا تعاونت العناصر السّودانيّة المؤيّدة لمصر في البرلمان المرتقب.

ومع أنّه يبدو من هذه المذكّرة أنّ بريطانيا عازمة على إحالة الاعتراف باللقب المصري على السّودانيين، إلّا أنّه ومن وثائق أخرى يظهر غير ذلك. فهي ولضرورات وأهميّة ترتيبات الدّفاع عن الشّرق الأوسط قد تنازلت عن معارضتها للسيادة المصريّة على السُّودان ربّما خوفاً من (بطش) حكومة السُّودان وجماعات الضّغط المساندة لها في لندن، ولذلك آثرت أنّ لا تتّخذ هذه الخطوة إلّا في الوقت المناسب والحاسم، خاصة وأنّ إفشاء إسماعيل صدقي باشا للموافقة البريطانيّة بالسيادة المصريّة قبيل التّوقيع على الاتّفاقيّة عام 1946، قد آثار موجة الهجوم الّذي أدى إلى إلغاء البرتوكول كما رأينا. ويمكن تفسير أقوال وزير الخارجيّة بأنّ هناك تنازلات مهمّة قد تقدّم في الوقت المناسب قد يشمل موضوع السُّودان لأنّها في برقيات داخليّة عديدة قد وافقت على لقب فاروق ملكاً على السُّودان ومصر.

ففي وثيقة بتاريخ 14 يناير 1952، بعنوان ملخص لوجهات النُظر الرّسمية حول لقب الملك فاروق ملكاً على السُّودان جاء فيها: نصح المستشار القانوني في وزارة الخارجيّة البريطانيّة حكومته بأنّ اعترافها بلقب ملك مصر الجديد صحيح من النّاحية القانونيّة على أنّ يفهم المصريون مسبقاً أنّ ذلك لا يؤثّر على ما جاء في الاتّفاقيات الحالية في شأن مستقبل السُّودان وحق السّودانيين في تقرير مصيرهم[93]. وتكشف وثيقة أخرى بصورة أكثر وضوحاً عزم الحكومة البريطانيّة التّنازل لمصر عن السّودان، ففي 21 يناير 1952، أرسل الحاكم العام السّير روبرت هاو برقية إلى وزير الخارجيّة بدرجة سري للغاية ويجب على المسؤولين الاحتفاظ بها عند استلامها، قال فيها: «مهما يقال، فإنّ اقتراحك يعني ببساطة أنّ حكومة بريطانيا على استعداد في سبيل حسم المسألة العسكريّة مع مصر أنّ تقدّم التّنازلين التّاليين:

1. أن تعترف بملك مصر ملكاً على السّودان.

2. أن تعترف بما ورد في خصوص السُّودان في الدّستور المصري الّذي صدر حديثاً».

ويؤكّد روبتسون أنّ هذين التّنازلين لا يتفقان مع الوعود الصّارمة الّتي أعطتها بريطانيا في مجلس العموم وغيره والّتي أكّدتها مراراً بأنّها لن توافق على أيّ تغييرات في وضع السُّودان دون استشارة شعبه مسبقاً وأنّ للسودانيين مطلق الحرية في تحديد مستقبل بلادهم. ومهما كانت التّأكيدات والضّمانات الواردة في هذه الاقتراحات فإنّني على قناعة بأنّ هيمنة فاروق على السُّودان لن تقف عند تلك الحدود. ويشير روبتسون إلى أنّ المصريين أعطوا من قبل تأكيدات مماثلة خلال مفاوضات (صدقي- بيفن)، ولكنّهم نقضوها فور التّوقيع بالأحرف الأولى على ذلك البروتكول وسيعتبر السّودانيون أيّ اتّفاق على الأسس المحدّدة أعلاه تنكّراً فاضحاً وعدم التّزام مشين من جانب بريطانيا بوعودها السّابقة[94].

ويحذّر روبتسون قائلاً: لقد أشرت مراراً خاصة في برقيتي تحت الرّقمين 94، 95 لعام 1951، إلى الوضع الّذي سينجم عندما يتيقن السّودانيون أنّ بريطانيا تخلّت عن وعودها لهم ووافقت على فرض واقع جديد على بلادهم من دون موافقتهم، لقد أصبح الموقف الآن وبعد مقترحاتكم هذه خطيراً جدّاً، خاصة وأنّ كلّ الأحزاب ماعدا الأشقاء رفضوا الدّستور المصري رفضاً قاطعاً، فإنّ أعلن اتفاق (مصري- بريطاني) على الأسس الّتي اقترحتموها عليكم أنّ تتوقّعوا ردّ فعل أعنف من ذلك الّذي حدث ضدّ بروتوكول (صدقي- بيفن)، إضافة إلى اضطرابات ومقاطعة توحّد بين الأحزاب السّودانيّة حول مبدأ

تقرير المصير الفوري وإدانة دولتي الحكم الثّنائي، وعلى أقل تقدير ستشل قدرتنا على تنفيذ برنامج الإصلاحات الدّستوريّة الّذي وافقتم عليه[95]. وفي وثيقة أخرى بتاريخ 28 أبريل 1952، عبارة عن اجتماع موسّع في وزارة الخارجيّة البريطانيّة تراسه الوزير، ووزير الدّولة وشارك فيه حاكم عام السّودان؛ السّير روبرت هاو، والسّكرتير الإداري؛ جيمس روبتسون، ورالف ستيفنسون؛ السّفير البريطاني بالقاهرة، إلى جانب الإدارة المتخصّصة في الخارجيّة، نوقشت الخلافات البريطانيّة المصريّة حول السّودان وانتهى إلى صيغة قرار نصه:

بما أنّ الحكومة المصريّة قد أعلنت جلالة الملك فاروق ملكاً على مصر والسّودان، فإنّ حكومة بريطانيا تؤكّد قبولها، إمّا الوحدة بين مصر والسّودان تحت التّاج المصري وإمّا أيّ وضع آخر في السّودان ينتج من ممارسة السّودانيين بحرية لحقهم في تحديد مستقبل بلادهم، ذلك الحق الّذي تعترف الحكومتان وتقبلانه، وتبدي حكومة بريطانيا استعدادها لاستشارة السّودانيين في البحث عن صيغة مثلى للوفاق خلال الفترة الّتي تسبق تقرير المصير بين لقب الملك فاروق وتعهداتها للشعب السّوداني على أنّ هذا الإعلان لن يكون حكماً مسبقاً على موقفهم تجاه اللّقب، وسيعلنون ذلك الموقف بعد تلك المشاورات ومن منطلق أنّ الاعتراف اللاحق لا يغيّر من وضع السّودانيين قبل تقرير المصير[96].

وبعد هذا الاجتماع، عقد اجتماعان آخران بتاريخ 29 و30 أبريل 1952، بوزارة الخارجيّة لمراجعة الصّيغة النّهائيّة الّتي ستقدّم لمجلس الوزراء، وبعد المراجعة في هذين الاجتماعين وفي مجلس الوزراء بتاريخ الأول من مايو 1952، صيغ النّص المقترح على النّحو التّالي: (بما أنّ الحكومة المصريّة قد أعلنت جلالة الملك فاروق ملكاً على مصر والسّودان، فإنّ حكومة بريطانيا تؤكّد قبولها الخيار بين وحدة مصر والسّودان شريطة أنّ ينجم عن ممارسة السّودانيين في حرية لحقهم في تحديد مستقبل بلادهم، ذلك الحق الّذي تعترف به الحكومتان وتقبلانه. وتلاحظ حكومة بريطانيا اختلافاً في الرّأي بين الحكومتين حول لقب الملك فاروق خلال الفترة الانتقاليّة قبل تقرير المصير، وعليه نعلن استعدادنا الفوري للدخول في مفاوضات مع السّودانيين حول هذا الموضوع حتى يتم التّحقق من إمكانيّة الوصول إلى حل يتماشى مع الوعود الّتي أعطتها بريطانيا إلى الشّعب السّوداني والّتي تتمسّك بها ونصر عليها)[97].

وبعد اجتماع مجلس الوزراء وموافقته على اللّقب، كتب وزير الخارجيّة، أنتوني أيدن إلى السّفير البريطاني في القاهرة يقدّم له الصّيغة الّتي تمّ الاتّفاق عليها، ويبرز في الصّيغة المقترحة أنّ رئيس الحكومة قد وافق على اللّقب، حيث أشار أيدن في برقيته إلى السّفير في 30 أبريل 1952، قائلاً: «وقد أوضح رئيس الوزراء تشرشل بجلاء أنّ الاتّفاق حول

المسألة العسكريّة رهن باتّفاق حول السّودان يعترف بفاروق ملكاً على السّودان»، وقد أشار أيدن في نفس البرقية إلى ضرورة التّوضيح للمصريين أنّ الفرصة الوحيدة لنيل موافقة السّودانيين على لقب الملك فاروق هي أنْ تؤكد لهم أنّ اعترافهم هذا يرتكز على تعهُدات معيّنة تقدّمها حكومة مصر لإقناعهم أنّها جادة ومخلصة في موافقتها على حقهم في تقرير المصير والتّعهدات الّتي أراها تتلخّص في:

1. اعتراف علني بحق تقرير المصير.

2. إصدار بيان عام يؤكّد أنّ لقب الملك لن يؤثّر أو يسمح له بالتّأثير بتاتاً على وضع السّودانيين الحالي.

3. لن يؤثّر الاعتراف باللقب على الإدارة في السّودان.

4. يتعهّد المصريون بالتعاون مع لجنة ثلاثية لإقامة الحكم الذّاتي وإجراءات تقرير المصير.

5. يتعهّد المصريون بحث الأحزاب الوحدويّة في السّودان على المشاركة في الانتخابات[98].

وهكذا، وفي الوقت الّذي ترفض بريطانيا علناً الاعتراف باللقب، كانت تخطط سراً إلى الاعتراف به ضمن ترتيبات معيّنة وفي الوقت المناسب حتى لا يتكرر ما حدث عام 1946، وقد أكّد جراهام توماس في مذكّراته هذه الحقيقة وأورد المحادثة الخاصة الّتي جرت بينه وبين السّكرتير الإداري؛ جيمس روبتسون، حول توجهات الحكومة بقبول اللّقب الملكي، حيث قال: «كان جيمس روبتسون ممتعضاً من ميول واتّجاهات وزارة الخارجيّة، وقد قال لي على الغداء ذات مرّة: تدور الشّائعات أنّ تشرشل يفكّر في بيع السّودان إلى فاروق فإن حدث شيء من ذلك فإنّ أهل السّودان سيقومون بالثورة. واعتبرت هذه الخاطرة من السّير جيمس إشارة لأن أنقل ذلك إلى حزب العمال البريطاني وأصدقائي في لندن ففعلت ما قصد إليه»[99].

وفعلاً قام جراهام توماس بما طلبه منه جيمس روبتسون، وقال: «كانت إجازتنا السّنويّة في بريطانيا ليست عطلة حقيقيّة، إذ تابعنا عملنا في الحملة لصالح استقلال السّودان وبموافقة من السّير جيمس روبتسون ألقيت أنا شخصياً خطبة في أعضاء البرلمان البريطاني في إحدى قاعات مجلس العموم، كما تحدّثت مع عدد من أعضاء البرلمان والوزراء السّابقين بمن فيهم جريفش وماركند ومايكل وستيورات وموريسون»[100]. ولم يكتف جراهام بتلك

الخطب وإنّما سعى -أيضاً- إلى تحريك وتعبئة الرّأي العام البريطاني من خلال الكتابة في الصّحف، وقال: «وفي ذلك الوقت استطعت من جانب أنْ أكتب وجهات نظري حول هذه الأمور بكتابة مقالات عن السُّودان ومصر في جريدة «الأوبزيرفر» في لندن تحت اسم مستعار جعلته ريتشارد راسل، وقد تمّت كتابة تلك المقالات بالموافقة الكليّة من جيمس روبرتسون، كما تمّ نشرها في الصّحف البريطانيّة ووسائل الإعلام العالميّة»[101].

وكرّر السّير جيمس روبتسون شكوكه حول نوايا بريطانيا بالتخلي عن السُّودان علناً حين قال: أنّ السُّودان قد ألقي به في مرجل الفوضى، وأنّ تلك البلاد (السُّودان) قد ألقيت في ذلك الوضع من قبل مكتب الشّؤون الخارجيّة في بريطانيا وسفارة بريطانيا في القاهرة لأنّنا على الرّغم من جميع ما قلناه وكتبناه حول هذا الأمر، كانت الجهتان تظنان أنّ بريطانيا تستطيع أنْ تشتري اتّفاقيّة نهائيّة بخصوص منطقة القتال لو أنّها دفعت السُّودان ثمناً لذلك[102].

إثر هذه التّطورات لجأت حكومة السُّودان إلى تكتيكها المفضّل وهو سياسة فرض الأمر الواقع، وقد رأينا فيما مضى أنّها أنشأت المجلس الاستشاري لشمال السُّودان كرد فعل لمعاهدة 1936، وكرد فعل -أيضاً- لمذكّرة مؤتمر الخريجين، وفي 1946؛ وأنشأت الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي كرد فعل لبروتوكول (صدقي- بيفن). وفي 1948، وعقب انتقال الصّراع إلى مجلس الأمن أجازت حكومة السُّودان قانون الحكم الذّاتي. ولذلك عندما تبيّن لها -وفقاً للتطورات الجديدة والمصالح البريطانيّة الاستراتيجيّة مع مصر حول تنظيم الدّفاع عن الشّرق الأوسط والّتي قد تدفع ببريطانيا التّنازل عن السُّودان كما أوضحنا- سارعت حكومة السُّودان إلى إجازة دستور الحكم الذّاتي، حيث طلب الحاكم من ستانلي بيكر؛ رئيس لجنة تعديل الدّستور، أنّ يضع تقريراً بما انتهت إليه أعمال اللّجنة من توصيات عرضت على الجمعيّة التّشريعيّة في 23 يناير 1952، وأقرت في 23 أبريل 1952، بعد إدخال بعض التّعديلات وتضمّن دستور الحكم الذّاتي المحلي:

1. إنشاء مجلس وزراء سوداني يكون مسؤولاً أمام البرلمان ويضم وزيرين جنوبيين ويختار البرلمان رئيس الوزراء والّذي يعيّن الوزراء بدوره.

2. يُشكّل البرلمان من مجلسين مجلس النُّواب ويتكوّن من 97 عضواً، منهم 24 يختارون بانتخابات مباشرة و54 بانتخابات غير مباشرة و3 أعضاء من الخريجين بالتعيين، ومن مجلس آخر للشيوخ ويتكوّن من 50 عضواً تنتخب المحليات ثلاثين منهم ويعيّن الحاكم العام العشرين الآخرين، وعضو البرلمان في الشّمال لا يقل عمره عن 40 سنة والجنوب عن 30 سنة، والنّاخب لا يقل عمره عن 21 سنة، ومن حق شيوخ القبائل التّرشيح والتّعيين في البرلمان ولا يجوز انتخاب أو تعيين الموظّفين في البرلمان عدا الجنوبيين.

3. الحاكم العام هو السّلطة الدّستوريّة العليا، وهو مسؤول عن الموظّفين والشّؤون الخارجيّة وله حق الفيتو بالنسبة للجنوب، ومن حقه إعلان حالة الطوارئ الدّستوريّة ووقف عمل البرلمان ومجلس الوزراء.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات الدّستوريّة بدأت حكومة السّودان في الإعداد لطباعة عملة سودانيّة بدلاً عن المصريّة وعمل طوابع تحمل عبارة: الحكم الذّاتي 1952، وعلقت وزارة الخارجيّة على الخطوات بأنّ حكومة السّودان أصبحت تتعامل كما أنّ الحكم الذّاتي قد تحقّق وأنّ السّودان الجديد قد تمّ بناؤه.

ومن جانب آخر، أقرّ الحاكم العام مشروع دستور الحكم الذّاتي، وبعث به في صورته النّهائيّة في 8 مايو 1952 إلى الحكومتين المصريّة والبريطانيّة للموافقة. وقد كانت بريطانيا –ومنذ عرض مشروع الدّستور على الجمعيّة التّشريعيّة في يناير 1952– أبدت اعتراضها. ويقول الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه: «وقد مارست الحكومة البريطانيّة في 31 مارس 1952، بعض الضّغوط على حكومة السّودان لتأجيل عرض المشروع على الجمعيّة التّشريعيّة حتى لا يتسبّب ذلك في إفساد مناخ المفاوضات المصريّة البريطانيّة، لأنّه لم يجر في أي وقت من الأوقات استطلاع راي الحكومة المصريّة بشأن المشروع، ولكن الحاكم العام نبّه إلى أنّ عواقب وخيمة ربّما تترتّب على التّأجيل، خاصة وأنّه قد ورد في تقارير صحفية أنّ الحكومة البريطانيّة قد بدأت في التّراجع أمام الضّغوط المصريّة»[103].

أنّ التّوقيت الّذي أجيز فيه دستور الحكم الذّاتي ورفعه إلى دولتي الحكم الثّنائي، كان متزامناً بالضبط مع التّرتيبات الّتي أجرتها الحكومة البريطانيّة للاعتراف باللقب من أجل الاستمرار في الاتّفاق على التّرتيبات العسكريّة الخاصة بالدفاع عن الشّرق الأوسط. وقطعاً للطريق أمام أيّ تنازلات أجازت حكومة السّودان دستور الحكم الذّاتي الّذي سيصبح نافذاً بعد 6 أشهر، الأمر الّذي يعني أنّ مسألة السّيادة على السّودان الّتي ظلّ النّزاع حولها مستمراً منذ 1899، قد تمّ حسمها وأصبحت بيد السّودانيين الّذين عليهم أنّ يقرّروا وحدهم دون سواهم وضعهم الدّستوري وعلاقتهم المصيريّة مع مصر.

وفي غضون هذه التّطورات قامت ثورة يوليو 1952، في مصر وأطاح الضّباط الأحرار بالملك فاروق وباللقب الّذي استعصى على الحل، وبدأ فصل جديد من الصّراع على مختلف الجبهات بين مصر وبريطانيا والولايات المتّحدة وبالطبع السّودان، ولأنّنا كما أشرنا إلى أنّ خطط الدّفاع عن الشّرق الأوسط وأهميّة مصر المركزيّة فيه، قد دفعت الولايات المتّحدة لممارسة الضّغوط على بريطانيا، وأدت تلك الضّغوط إلى تسريع تصفية الحكم الثّنائي، فإنّه يجدر بنا أنّ نعطي خلفيّة مختصرة في الفصل التّالي عن التّطورات السّياسيّة في الشّرق الأوسط وقضايا الدّفاع المشترك وارتباطها بقضيّة السّودان قبل الحديث عن ثورة يوليو 1952.

هوامش الفصل الخامس

(1) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p123

(2) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص -334 335 .

(3) FO 371/62948 .

(4) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص-221 222 .

(5) الكتاب الأخضر ، مصدر سابق ، ص-136 138 .

(6) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني ، مصدر سابق ، ص303 .

(7) نفس المصدر ، ص304 .

(8) الكتاب الأخضر ، مصدر سابق ، ص138 .

(9) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني ، مصدر سابق ، ص307 .

(10) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص 327 .

(11) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص-327 328 .

(12) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص341 .

(13) نفس المصدر ، ص341 .

(14) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p125

(15) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p126

(16) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p126

(17) FO 371/69156

(18) FO 371/69156

(19) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956 ، مصدر سابق ، المجلد الثّالث ، ص3 .

(20) نفس المصدر ، ص-33 34 .

(21) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، المصدر سابق ، ص358 .

(22) نفس المصدر ، ص358 .

(23) نفس المصدر ، ص361 .

(24) نفس المصدر ، ص361 .

(25) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص352 .

(26) نفس المصدر ، ص347 .

(27) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p127

(28) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص347 .

(29) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956 ، مصدر سابق ، المجلد الثّالث ، ص53 .

(30) نفس المصدر ، ص55 .

(31) نفس المصدر ، ص46 .

(32) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956 ، مصدر سابق ، المجلد الرّابع ، ص -11 12 .

(33) FO 371/80358

(34) FO 371/80358 .

(35) ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السّودانيّة ، مصدر سابق ، ص76 .

(36) نفس المصدر ، ص87 .

(37) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص396 .

(38) نفس المصدر ، ص396 .

(39) W.Travis Hanes 111 ، op ، cit ، p129

(40) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص396 .

(41) FO 371/80359

(42) صحيفة السّودان الجديد ، 18 نوفمبر 1950 .

(43) صحيفة النيل ، 19 نوفمبر 1950 .

(44) صحيفة السّودان الجديد ، 18 نوفمبر 1950 .

(45) FO 371/80359 .

(46) FO 371/901152

(47) FO 371/901152

(48) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة ، مصدر سابق ، ص-461 462 .

(49) نفس المصدر ، ص462 .

(50) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص364 .

(51) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص 408 .

(52) السّودان: موت حلم ، مصدر سابق ، ص65 .

(53) نفس المصدر ، ص28 .

(54) نفس المصدر ، ص65 .

(55) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مصدر سابق ، ص420 .

(56) نفس المصدر ، ص424 .

(57) الوثائق المصريّة عن السّودان ، مصدر سابق ، ص328 .

(58) نفس المصدر ، ص329 .

(59) نفس المصدر ، ص329 .

(60) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص400.

(61) نفس المصدر، ص400.

(62) نفس المصدر، ص41.

(63) نفس المصدر، ص451.

(64) نفس المصدر، ص452.

(65) نفس المصدر، ص453.

(66) نفس المصدر، ص454.

(67) نفس المصدر، ص454.

(68) نفس المصدر، ص454.

(69) نفس المصدر، ص455.

(70) نفس المصدر، ص455.

(71) نفس المصدر، ص455.

(72) نفس المصدر، ص455.

(73) نفس المصدر، ص 456.

(74) نفس المصدر، ص456.

(75) نفس المصدر، ص456.

(76) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص20.

(77) نفس المصدر، ص20.

(78) صحيفة السّودان الجديد، 10 أكتوبر 1951.

(79) FO 371/901154.

(80) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص22.

(81) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص461.

(82) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص 28.

(83)FO 371/901154.

(84) FO 371/901154.

(85) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودا، مصدر سابق، ص462.

(86) عبدالرّحمن الرّافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو، ص-41 44.

(87) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص464.

(88) نفس المصدر، ص464.

(89) W.Travis Hanes 111، op، cit، p136.

(90) W.Travis Hanes 111، op، cit، p137

(91) FO 371/96854

(92) الوثائق البريطانية عن السُّودان 1940-1956 ، مصدر سابق ، المجلد السّادس ، ص22

(93) نفس المصدر ، ص14 .

(94) FO 371/96962

(95) FO 371/96962 .

(96) FO 371/9605 .

(97) الوثائق البريطانيّة عن السُّودان 1940-1956 ، مصدر سابق ، المجلد السّادس ، ص54 .

(98) نفس المصدر ، ص31 .

(99) السُّودان: موت حلم ، مصدر سابق ، ص48 .

(100) نفس المصدر ، ص53 .

(101) نفس المصدر ، ص47 .

(102) نفس المصدر ، ص57 .

(103) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السُّودان ، مصدر سابق ، ص527 .

القسم السادس

معارك استقلال السودان 1952-1956

اللوبي ضد الجميع:

بريطانيا والولايات المتحدة ومصر والحركة الاتحادية



الفصل الأوّل

السّودان وترتيبات الدّفاع عن الشّرق الأوسط

لم تكن بريطانيا مهتمّة بالشأن السّوداني منذ إعادة احتلاله في 1899، وظلّت كذلك حتى مطلع الثّلاثينيات عندما لاحت نُذر الحرب العالميّة الثّانية والّتي فرضت عليها التّعاطي مع الشّأن السّوداني، نتيجة للضغوط المصريّة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لمصالحها مع مصر الأمر الّذي أدّى بها إلى تقديم بعض التّنازلات لمصر في السّودان.

وبعد إنتهاء الحرب العالميّة الثّانيّة ظهر شبح الحرب الباردة وتنامت بذلك الضّرورات البريطانيّة الاستراتيجيّة في مصر على النّحو الّذي أشرنا إليه في المذكّرات البريطانيّة إلى مصر بشأن تنظيم الدّفاع عن الشّرق الأوسط، وحتى لا تقوم حكومة السّودان بإعاقة تلك المشاريع الاستراتيجيّة استعادت بريطانيا ملف السّودان من القنصليّة البريطانيّة في مصر إلى القسم الأفريقي بوزارة الخارجيّة. وفيما كانت بريطانيا تحاول تسوية خلافاتها مع مصر والّتي كان من بينها موضوع السّودان، ظهرت الولايات المتّحدة على السّاحة السّياسيّة في الشّرق الأوسط مشاركةً بريطانيا نفس التّوجهات والأهداف حول المنطقة وبالأخص قناة السّويس.

يعود التّفكير الأمريكي للشرق الأوسط كميدان للحرب الباردة إلى العام 1946، حين ألقى الرّئيس الأمريكي هاري ترومان خطاباً قال فيه: «إنّ المنطقة تضم مصادر طبيعيّة واسعة، وهي تقع عبر أكثر مناطق المواصلات الأرضيّة والجويّة والبحريّة أهميّة اقتصاديّة

بالغة، كما أنَّ دولها سواء فرادى أو مجتمعة ليست بالقوة الَّتي تمكِّنها من صدِّ عدوان قوي، ولذلك فمن اليسير أنْ نرى كيف أنَّ الشَّرق الأوسط والأدنى يمكن أنْ يصبحا ساحة لتنافس الحاد بين القوى الخارجيَّة، وكيف أنَّ مثل هذا التَّنافس يمكن أنْ ينفجر إلى صراع[1].

وبعد هذا الخطاب بعام -أي في 1947- أعلن الرَّئيس الأمريكي عن سياسة أكثر وضوحاً والتزاماً بقضايا الشَّرق الأوسط، وعرف ذلك الإعلان فيما بعد بمبدأ ترومان وكان عبارة عن بيان سياسي التَزمت فيه الولايات المتَّحدة بتحمل مسؤوليات في الشَّرق الأوسط تتجاوز الخطوط العريضة للسياسة الخارجيَّة التَّقليديَّة وقبلت فيها الولايات المتَّحدة القيادة الَّتي كانت بريطانيا تتنازل عنها شيئاً فشيئاً[2]. تحمَّلت الولايات المتَّحدة عبء الزَّعامة لأنَّ القوة البريطانيَّة في الشَّرق الأوسط أخذت بالاضمحلال بشكل مستمر ورافق ذلك الاضمحلال الاندفاع السَّوفياتي في الشَّرق الأوسط لتحقيق الأهداف التَّاريخيَّة، وهي السَّيطرة على مناطق البلقان من أجل التَّحكم بالمضائق التَّركيَّة والهيمنة على إيران.

استنتج صانعو السِّياسة الأمريكيون، أنَّ المصالح القوميَّة، كانت تستدعي اتِّخاذ دور جديد في الشَّرق الأوسط وللدفاع عن تلك المنطقة، وأدركوا أنَّ المصالح الأمريكيَّة كانت تتجاوز النُّفوذ الثَّقافي لأنَّ المسؤولين الحكوميين ورجال الصِّناعة قد أدركوا أنَّ نفط الشَّرق الأوسط ضروري لتأمين الحاجات الوطنيَّة، كما أدرك المخططون السِّياسيون أنه إذا تمَّت للسوفيات السَّيطرة على الشَّرق الأوسط، فإنَّ طرق المواصلات ستتعرض للانقطاع إذ لم تكن قناة السَّويس وحدها هي الممر المهم الَّذي يمر النِّفط من خلاله من الخليج الفارسي إلى أوروبا، بل أنَّ خطوط الطَّيران الأمريكيَّة نفسها تمرُّ بتلك المنطقة[3].

ازدادت حدَّة الحرب الباردة في أواخر الأربعينيات بعد الموقف الَّذي اتَّخذه الشَّيوعيون في تشيكوسلفاكيا وحصار برلين، لقد تعرَّض الغرب لمواجهة التَّهديد الشَّيوعي في أوروبا، الأمر الَّذي أدَّى إلى تشكيل معاهدة حلف الأطلسي في عام 1949 للدفاع عن أوروبا، وعلى الرَّغم من أنَّ الاتِّحاد السَّوفياتي، قد أصبح قوة تنتج السِّلاح الذَّري في عام 1949، إلَّا أنَّ المخططين العسكريين ظلوا يفكرون في محاولة منع توسع جيوش الاتِّحاد السَّوفياتي داخل الشَّرق الأوسط، وكان يبدو منطقياً لرجال التَّخطيط في وزارة الدِّفاع أنَّ دفاع الغرب عن الشَّرق الأوسط يجب أنْ يتجسَّد في القاعدة العسكريَّة البريطانيَّة في قناة السَّويس[4]. في تلك الأثناء تزايد الاهتمام الأمريكي لحماية طرق نقل البترول، وأجرت تشكيلات الطَّائرات الأمريكيَّة B29 محاكاة للضرب فوق قناة السَّويس، وذلك خشية أنْ تصبح قناة السَّويس ودلتا النِّيل أهدافاً رئيسيَّة للهجوم السَّوفياتي، وقد كانت هيئة الأركان

المشتركة لحلف الأطلسي قد توقّعت غزواً سوفياتياً لغرب أوروبا والشّرق الأوسط، ودفعت تلك التّوقعات إلى إعادة تسليح ضخم لقوات الأطلنطي، كما أكّدت في نفس الوقت أهميّة الشّرق الأوسط للولايات المتّحدة الّتي أشار إليها وزير الخارجيّة الأمريكي غداة التّوقيع على معاهدة الأطلنطي، قائلاً: «إنّ التّزام الولايات المتّحدة بهذا الحلف لا يعني تقليل الاهتمام الأمريكي بأمن ورفاهيّة مناطق أخرى مثل الشّرق الأوسط»(٩).

وقد كان البريطانيون وبعد شعورهم بتضاؤل مكانتهم في الشّرق الأوسط، توافين للمساعدة الأمريكيّة في تلك المنطقة، وقد اعترف أحد المسؤولين البريطانيين للسفير الأمريكي في لندن: أنّه قد ينظر إلى الولايات المتّحدة على إنّها الوحيدة الّتي يمكن أنّ تقدّم مساعدة عملية في الشّرق الأوسط(٥). وفي الفترة من 16 أكتوبر وإلى 7 نوفمبر 1947، التّقى ممثلون عن الحكومتين البريطانيّة والأمريكيّة لتنسيق السّياسة الاستراتيجيّة في الشّرق الأوسط، وأعقب ذلك محادثات في البنتاجون اعتبرت بمثابة التّكامل في النّظرة إلى الشّرق الأوسط، ضمن النّطاق الدّفاعي الواسع للولايات المتّحدة.

وبعد محادثات البنتاجون بأشهر لاحظت وكالة «تاس» أنّ شبح الكتلة الشّرقيّة واضح جدّاً في الخطط البريطانيّة لأحلاف عسكريّة مع مصر وأنّ البريطانيين والأمريكيين أرادوا ربط الدّول العربيّة بسلسلة صلبة من الأحلاف وإنّهم طوّروا خطة عسكريّة وسياسيّة مشتركة، وأنّهم يحاولون تنظيم استخدام القواعد لخدمة قواتهم المسلّحة في الشّرق الأوسط.

وخلال العام 1950، جرى إعادة تقييم مصالح الولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط. ففي مارس من ذلك العام، اجتمع في القاهرة 52 دبلوماسياً أمريكيّاً لمناقشة الخطوط العامة للسياسة الأمريكيّة، وأبرز المؤتمرون الحاجة إلى ردع الاستغلال الشّيوعي. وكانت وجهات النّظر المبالغ فيها حول التّوسّع السّوفياتي عنصراً رئيسياً في تطوّر سياسة الحرب الباردة في الشّهور الأولى في عام 1950، وقدّم مدير هيئة التّخطيط وهي مركز التّفكير في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تصوراً توقّع فيه قيام الاتّحاد السّوفياتي بعمل عدواني ضد (المواقع السّهلة) على الحدود السّوفياتية.

وعلى الرّغم من أنّ الاهتمام بوجه خاص كان في جنوب شرق آسيا، فقد كان الاعتقاد -أيضاً- بأن السّوفيات لم يكونوا فقط يخططون بل لديهم بالفعل خطة لاستثمار الموجة الصّاعدة للتغيير الاجتماعي في مناطق الشّرق الأوسط، آملين أنّ يستولوا عليها على الأقل قبل أنّ تتراجع تلك الموجة، وأنّ الاتّحاد السّوفيتي الّذي يمرّ بمرحلته الثّانيّة في نضاله ضدّ الغرب يشرع في هجوم ثوري مفتوح ضدّ الامبرياليّة في العالم الثّالث(٧).

لقد اعتقدت واشنطن أنّ النّمو السّريع للفوائد البتروليّة الأمريكيّة مع تزايد الاستخدام الأمريكي لقناة السّويس قد فرضا عليها أنْ تلعب دوراً أكبر في الدّفاع عن مصر والشّرق الأوسط، وإزاء ذلك طلب وزير الخارجيّة الأمريكي؛ دين استيشون من وزير الدّفاع؛ جورج مارشال مساعدته في تدعيم خطة للدفاع عن الشّرق الأوسط واقترح وزير الدّفاع بأن كلا من الولايات المتّحدة وبريطانيا قد عملتا جنباً إلى جنب في الماضي ويجب الاستمرار لتنسيق الجهود لإنشاء نظام أمني وإقليمي فعّال ضدّ العدوان السّوفياتي المحتمل. وبحلول عام 1951م كانت المحادثات البريطانيّة المصريّة قد وصلت إلى طريق مسدود، وبدا أنّ منظّمة الأطلسي لم تكن فعّالة في المنطقة، لذلك اقترح الأمريكيون إنشاء نظام عسكري مشابه للنظام البريطاني في الشّرق الأوسط الّذي عمل بشكل جيّد أثناء الحرب العالميّة الثّانية.

وبعد انقضاء فترة المحادثات وافقت الولايات المتّحدة وبريطانيا على إنشاء قيادة شرق أوسطيّة تكون مقر قيادتها في القاهرة وتساعدها لجنة عليا مؤلّفة من الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وأطلقت عليها (الميكوم MECOM) اختصاراً لمنظّمة القيادة العسكريّة للشرق الأوسط. وكان يأمل الاستراتيجيون العسكريون بأنّ اقتراح الميكوم سوف يسمح باستمرار استخدام منشآت قاعدة قناة السّويس لتأمين حمايتها والإعداد للدفاع الإقليمي والمساعدة على إخماد الصّراع في المنطقة. وفي 13 أكتوبر 1951، قدّم سفراء كل من تركيا، فرنسا، أمريكا، بريطانيا الاقتراح المشترك بإنشاء الميكوم للمصريين، وقد اعتقد المخططون الغربيون بأنّ نجاح الميكوم كان يعتمد علي كسب عضوية مصر وذلك لسببين:

1. أنّ قناة السّويس كانت هي المفتاح الرّئيسي للمشروع.

2. إنّ مصر كانت عضواً في الجامعة العربيّة، وكانت تعتبر أهم دولة عربية، فإذا انضمت مصر إلى الميكوم فمن المحتمل أنّ تحذو الدّول العربيّة الأخرى حذوها[8].

غير أنّ اقتراح الدّول الأربع للميكوم قد جاء في الوقت غير المناسب، ففي 15 أكتوبر 1951، أي بعد يومين من تقديم الاقتراح ألغى النّحاس باشا جميع المعاهدات مع بريطانيا مثلما سبق وأن أوضحنا؛ كما أعلن النّحاس عن رفضه لمشروع الميكوم وأعلن أمام سفراء الدّول الّذين قدّموا الاقتراح أنّ حكومته لا تستطيع قبول هذه الاقتراحات أو أيّ اقتراح آخر يتعلق بالخلافات الحادة بين المملكة المتّحدة ومصر في الوقت الّذي لا تزال هناك قوات استعماريّة إنجليزيّة موجودة في مصر والسّودان. وقد أوضح سفير الولايات المتّحدة أسباب رفض مصر لقيادة الشّرق الأوسط في بيان أصدره، اشتمل على:

1. أنّ مصر لم تُستشر من قبل حول المقترحات المشتركة الّتي قدّمت إليها ولم تدع للاشتراك في صياغتها، كما لم تعلم بمحتويات هذه المقترحات إلا في يوم التّصريح بها.

2. ومع هذا، فإنّ هذه المقترحات قد درست بعناية من السّلطات المصريّة ورأت أنّ ذلك استمرار لاحتلال مصر ليس فقط من قبل بريطانيا بل -أيضاً- من قوى أخرى وهو الاحتلال الّذي تثور ضدّه مصر وتحتج عليه منذ 70 عاماً.

3. فشلت هذه المقترحات في أنّ تعترف بالأماني الوطنيّة لمصر ولم تضع حدّاً لاحتلال أرض مصر من جانب القوات البريطانيّة ضدّ الإرادة المعلنة لشعبها، كما فشلت هذه المقترحات في أنّ تضمن لمصر استقلالها وسيادتها وهي الحقوق الّتي منحها الله لشعب حر[9].

لم تكن الولايات المتّحدة على قناعة بالمبررات الّتي ساقتها مصر تبريراً لرفضها للقيادة المشتركة وكانت تعلم أنّ السّبب الحقيقي للرفض المصري كان هو مسألة السّودان، لقد سبق وأن تابعت الولايات المتحدة المفاوضات البريطانيّة المصريّة وكان واضحاً فيها اتّفاق الطّرفين على جميع القضايا الّتي تخص مصر وبريطانيا، سواءً كانت ترتيبات الجلاء أم قواعد قناة السّويس؛ ورأت الولايات المتّحدة أنّ كلّ تلك التّفاهمات ذهبت أدراج الرّياح لاصطدامها في النّهاية بموضوع السّودان. ولمّا كان هاجس محاربة الشّيوعيّة قد استولى على الولايات المتّحدة وأصبحت تنظر إلى العالم من خلال هذا المنظور. أصبحت الرّغبة الأمريكيّة لمواجهة هذا التّهديد المتصوّر هو الهم الأساسي لها، إذ أنّه وفي اعتقادها أنّ ظروف عدم الاستقرار السّياسي في أي دولة والمستويات المعيشيّة المنخفضة هي مصادر مباشرة لنشر الشّيوعيّة. ولذلك وعندما اندلعت المظاهرات وأعمال الشّغب في القاهرة في 26 يناير 1952، نظرت الولايات إلى تلك الثّورة الاجتماعيّة كشيء مفيد للاتّحاد السّوفياتي، أنّ لم يكن بالفعل من المهام السّوفياتيّة والشّيوعيّة، وكان من الأهمية بمكان للولايات المتّحدة أنّ لا تنزلق مصر إلى الفوضى وعدم الاستقرار الّذي قد يستغله الاتّحاد السّوفيتي ويوجهه ضد الوجود والمصالح الغربيّة.

وفي تلك الظّروف، بعث برتون بري؛ مساعد وزير الخارجيّة الأمريكيّة للشرق الأدنى كريمت روزفلت أحد العاملين بالمخابرات المركزيّة والّذي خدم في مصر خلال الحرب العالميّة إلى القاهرة وهي تحترق كي يقدّم النّصح للمصريين[10]. وقد كانت بعثة روزفلت مهمّة من ثلاثة وجوه كما يقول جيفري آرنسون: الوجه الأوّل هو استعداد واشنطن لإرسال بعثة إلى القاهرة بتعليمات لنصحهم، الأمر الّذي سجّل عهداً جديداً في السّياسة الأمريكيّة تجاه مصر والّتي كانت حتى ذلك الوقت، إمّا خاضعة للنفوذ البريطاني أو ممتنعة

عن التّدخُل المباشر في مجرى السّياسة المصريّة. وثانياً: فإنّ اختيار موظّف المخابرات المركزيّة وإن لم يكن ذا خبرة طويلة في مصر لتمثيل وتنفيذ سياسة الولايات المتّحدة، إلّا أنّه كان بشيراً بالاعتماد المتزايد على المخابرات المركزيّة لتنفيذ سياسة الولايات المتّحدة تجاه مصر، وثالثاً: فإنّ هذا الارتباط المتزايد للولايات المتّحدة كان إشارة على تراجع متساوٍ للنفوذ البريطاني.

دفعت تلك الأحداث واشنطن في اتّجاه التّخطيط لإحداث استقرار في الدّول الّتي تعاني من الاضّطرابات والقلاقل الاجتماعيّة. وشرح الرّئيس الأمريكي؛ ترومان، وهو يقدِّم مقترحات برامج الأمن المتبادل إلى الكونغرس في مايو 1951، أنّ الشّرق الأوسط يقع تحت ضغط ثابت لا يلين من الاتّحاد السّوفياتي، كما لاحظ أنّ الشّرق الأوسط مهدّد بعدم الاستقرار السّياسي والاقتصادي، وأنّ هدف الأمن المتبادل في المنطقة يجب أنّ يخلق استقراراً بوضع أسس صلبة للتقدُّم الاقتصادي[11]. وواصل ترومان قائلاً أنّ سياسة الولايات المتّحدة هي مساعدة القادة المسؤولين على تطبيق برامج إصلاح وتنمية منظّمة تجد فيها طاقات الشّعب متسعاً بناءً وأنّ هدفنا هو أنّ نثبت لهذه الشّعوب بالجهد والتّعاون المشترك أنّه يمكنهم تحقيق رغباتهم في التّقدُّم الاقتصادي والاجتماعي كجزء من العالم الحر، وأنّ الشّعب الّذي لديه دليل على ذلك لن يتحوّل في يأس إلى الشّيوعيّة[12].

وفي ديسمبر 1951، وضعت مسألة تدخُل الولايات المتّحدة على جدول أعمال ندوة مجلس العلاقات الخارجيّة، وقد أصبحت المناقشة أكثر صراحة حين تحوّل الحديث إلى الوضع الرّاهن في مصر اقترح المجلس خطاً جديداً لسياسة الولايات المتّحدة تجاه التّدخُل في حكومات الشّرق الأوسط، وما يمكن أنّ تفعله الولايات المتّحدة لتقوية حكومات المنطقة. وقال أحد المناقشين أنّه إذا ما اتّبعنا أسلوب تغيير حكومات هذه المنطقة، فإنّه سوف يعارض سواء في الدّاخل أو الخارج. ومن ناحية أخرى، فإنّه إذا قدّمنا أموالّا فإنّه يجب أنّ نرى أنّها تستخدم بشكل ملائم وهذا يخلق معضلة، فهل تمارس الولايات المتّحدة ضغطاً لتغيير الحكومات في الشّرق الأوسط وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتم ذلك؟

وقال المستر ديوس في الاجتماع، أنّه يعارض تدخُل الولايات المتحدة في حكومات الشّرق الأوسط واقترح بدلاً من ذلك وبالإضافة إلى برامج التّدريب العسكري أنّ يتدرّب شباب الشّرق الأوسط على الإدارة في الولايات المتّحدة. وكان يأمل أنّ يؤدّي هذا إلى بداية حركة يمكن أنّ ينتج عنها تغيير في الشّرق الأوسط نفسه[13].

كانت الولايات المتّحدة أكثر تنبهاً للخطر حول استقرار النّظام السّياسي في مصر من بريطانيا، وذلك لأنّها راقبت عدداً من الأزمات السّياسيّة في مصر في الوقت الّذي كانت فيه بريطانيا منغمسة في الصّراع، وقد عبّرت عن ذلك برقيّة وزارة الخارجيّة الأمريكيّة والّتي ردّدت تقييمات روزفلت قائلة، أنّ معلومتنا تؤدّي بنا إلى الاعتقاد أنّه مع مرور كلّ يوم بدون تقدُم محدّد نحو حلّ المشكلات الرّئيسيّة فإنّ احتمال بقاء الحكومة الحاليّة ضئيل للغاية[14]. وقد أدّت مخاوف الولايات المتّحدة من سقوط وشيك للنظام القديم إلى محاولة إقناع وزير الخارجيّة البريطاني بالكف عن سياسة المواجهة والرُضوخ لمطالب مصر حول السُودان ومنطقة القناة واقترح اتشيسون؛ وزير الخارجيّة الأمريكي، أنّ تنهي بريطانيا الحظر الّذي كانت قد فرضته على إلغاء مصر للاتّفاقيات المصريّة البريطانيّة.

وكان السّفير الأمريكي في القاهرة في مقدّمة الّذين ضغطوا على واشنطن من أجل تقديم تنازلات كافية لمنع تفاقم الموقف. وفي مارس 1951، قدّم سفير الولايات المتّحدة في بريطانيا اقتراحاً حول صفقة تتضمن اعتراف بريطانيا بفاروق ملكاً على السُودان والجلاء العاجل للقوات البريطانيّة من مصر[15]، وقد وافقت الحكومة المصريّة على المقترحات الأمريكيّة من حيث المبدأ. وقد كانت رحلة رئيس الشّرق الأدنى بالخارجيّة الأمريكيّة إلى الشّرق الأوسط ولندن في مايو ويونيو 1951– ومناقشات اتشيسون وأيدن في نهاية يونيو جزءاً من هذه الاستراتيجيّة غير النّاجحة للضغط على بريطانيا للتنازل عن السُودان لفاروق وتسوية الجلاء ولمنع انهيار السّلطة السّياسيّة في القاهرة[16].

ومن وراء السّتار، بدأت الولايات المتّحدة في ممارسة الضّغوط على بريطانيا في المسألة السّودانيّة، فعندما هدّدت مصر في يوليو 1951، بقطع المفاوضات مع بريطانيا، اقترحت الولايات المتّحدة أنّ يقوم السّفيران الأمريكي والبريطاني في القاهرة (جيفرسون كافري ورالف ستيفسون)، بإعداد تقييم مشترك عن مسألة السُودان والاحتلال العسكري البريطاني لمصر كما سبق وأن أوضحنا.

ويقول الدّكتور موسى عبدالله حامد عن الموقف الأمريكي من السّودان: «في حقيقة الأمر يبدو أنّ أمريكا لم تكن تولي أمر السُودان أيّ نوع من الاهتمام، بل كان همّها الرّئيسي هو إنشاء الحلف الدّفاعي للشرق الأوسط وإشراك مصر فيه. وقد ذكر جيمس روبرتسون أنّه قابل جيفرسون كافري سفير أمريكا في القاهرة والّذي كان يضغط بشدة على السّفارة البريطانيّة لإيجاد تسوية مع المصريين حتى ولو كان الثّمن بيع السّودان. وذكر روبرتسون أنّ السّفير الأمريكي مثل كثير من الأمريكيين الّذين زاروا السُودان لم يستطيعوا إدراك اهتمامنا بما وصفه أحدهم بقوله 10 ملايين من الزُنوج الأغبياء»[17].

وقد أشار جيمس روبتسون بنفسه هذه الواقعة في مذكّراته حين قال عن كافري: «إنّ هذا السّفير المولود في جنوب أمريكا لا يستطيع مطلقاً أنّ يفهم لماذا أنّ مستقبل هؤلاء الـ10 ملايين زنجي له أهميّة كبرى لدى جهاز الخدمة السّياسيّة أكثر من مسألة الدّفاع عن الشّرق الأوسط، وكان روبتسون يرد على الاتّهام الّذي وجهه له السّفير الأمريكي كافري الّذي قال: أنّ العقبة الوحيدة أمام اعتراف بريطانيا باللقب المصري على السّودان هو عناد السّير جيمس روبتسون[18]. على كلٍّ، كانت مصالح بريطانيا في مصر أكثر من مصالحها في السّودان، وكذلك كان حال حليفتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بل ربّما كانت الولايات المتّحدة أكثر استهانة بقضية السّودان من بريطانيا، وكان كلاهما يخشى من تغلغل النُّفوذ السّوفياتي والأفكار الشّيوعيّة في منطقة الشّرق الأوسط، وبما أنّ قناة السّويس تعتبر محور المنطقة ومركز ثقلها الاستراتيجي، فإنّ حرص بريطانيا وأمريكا على إنشاء حلف الشّرق الأوسط الدّفاعي بمشاركة مصر كان يملي عليهما استرضاء مصر على حساب السّودان[19]. لذلك بادرت الولايات المتّحدة في 13 يناير 1952، بإرسال بعثة استطلاعيّة إلى السُّودان قوامها كلٌّ من ولز ستابلر ممثلاً لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة، وماتيسون ممثلاً للسفارة الأمريكيّة في القاهرة، وكان هدف البعثة هو التّعرُّف على وجهات النّظر المختلفة لقادة الحركة الوطنيّة في السّودان ولحكومة السّودان فيما يتعلّق بفكرة التّاج المصري الرّمزي خلال الفترة الانتقاليّة الّتي تسبق تقرير المصير[20].

كانت صحيفة «النّيل» قد كتبت قبل زيارة البعثة تقول: (إنّ أمريكا تمارس الضّغط على بريطانيا لا من أجل مصر ولكن من أجل الدّفاع المشترك عن الشّرق الأوسط ولدرء الخطر الرّوسي، فضغوط أمريكا منذ البداية كانت على حساب السُّودان وأنّ المشروع يضع السُّودان كبش فداء وسلعة تباع وتشترى ليتم الدّفاع المشترك، أمّا مصير الثّمانية ملايين فلا يهم أمريكا في الوقت الحاضر). أجرت البعثة الاستطلاعية مقابلات مع قادة التّيارات السّياسيّة حول فكرة التّاج المشترك، حيث قال الدّرديري أحمد إسماعيل أنّ هدف حزبه (حزب وحد وادي النّيل)، هو الاندماج الكامل بين مصر والسُّودان في دولة واحدة، بينما قال حماد توفيق رئيس حزب الاتّحاديين: أنّ الاتّحاد الّذي يدعو له حزبه بين مصر والسُّودان هو اتّحاد رأس الدّولة والدّفاع والسّياسة الخارجيّة فهو ليس بالاندماج الكامل بين البلدين، وأكّد مندوبو الجبهة الوطنيّة لتحرير السُّودان بأنّهم رغم دعوتهم للاتّحاد مع مصر يطالبون –أيضاً– بجلاء القوات المصريّة عن السُّودان حتى لا يقال أنّ لمصر نفوذاً فيه، أمّا إسماعيل الأزهري وبعض رموز حزب الأشقاء فقد أكّدوا للبعثة أنّ خير السُّودان يكمن في وحدة وادي النّيل تحت التّاج المصري[21].

ومن ناحية أخرى، أوضح عبدالله خليل سكرتير حزب الأمّة للبعثة الأمريكيّة، أنّه يؤمن بالتطور الدّستوري للبلاد وأنّ حزبه يهدف إلى تحقيق استقلال السُّودان التّام ثمّ بعد ذلك تحدّد الحكومة السّودانيّة المستقلة نوع العلاقة المناسبة مع مصر وبريطانيا، وعندما سأله عضو البعثة الأمريكيّة عن رأيه في إضفاء التّاج المصري الرّمزي على السّودان، قال خليل أنّ سقوط بروتوكول (صدقي- بيفن) عام 1946، يعني بالنسبة له سقوط فكرة التّاج المصري في السُّودان في جملتها، وقال أنّه يستبعد أنّ تفاوض بريطانيا على أساس فكرة التّاج المصري على السُّودان بعد كلّ ما قطعته للسودانيين من تعهُّدات[22]. وضع استابلر تقريره للحكومة الأمريكيّة في 10 فبراير 1952، والّذي توصّل فيه إلى عدد من الاستنتاجات من بينها:

1. لقد حقق السُّودان خلال السّنوات القليلة الماضيّة تقدُّماً ملحوظاً نحو الحكم الذّاتي وأنّ حكومة السُّودان والأحزاب السّياسيّة المتعاونة معها عازمون على استمرار هذا التّقدُّم بصرف النّظر عن الأحداث الجارية في مصر.

2. إنّ السُّودان سيكون أحسن حالاً إذا سمح للبرنامج الحالي أنْ ينمو دون عرقلة أو تعقيد قد ينشأ من استحداث وضع سياسي جديد بصورة مفاجئة كالاعتراف بملك مصر ملكاً على السّودان.

3. على الرّغم من عدم وجود اتّفاق بين السّودانيين حيال وضع السُّودان السّياسي أيّ فيما يتعلّق بالاستقلال أو الاتّحاد مع مصر، إلّا أنّ هناك اتّفاقاً عاماً على أنّ السُّودان ينبغي أنْ يظلّ كياناً مستقلاً وإلّا يندمج مع مصر.

4. إنّ إحدى الصّعوبات الرّئيسيّة الّتي ستواجهها أيُّ إدارة سودانيّة هو التّباين الواضح بين الشّمال والجنوب، فبالرغم من أنّ كلا قسمي البلاد يتحدّثان على أساس الأخوّة، إلّا أنّ الشّماليين ينظرون إلى الجنوبيين كالأقارب الفقراء في حين ينظر الجنوبيون إلى الشّماليين بعين الشّك والرّيبة.

5. من المحتمل أنْ تقرّر بعض الأحزاب الرّافضة حالياً للمشاركة في مؤسّسات التّطوُّر الدّستوري أنّ تشارك بشكل محدود عند إحراز تقدُّم نحو الحكم الذّاتي وذلك حتى تتجنّب استبعادها كلياً.

6. إنّ تقرير المصير سيكون أصعب خطوة بالنسبة للسودان شكلاً وموضوعاً، فإذا ما اختير الاستقلال فستبرز مشكلة إزاء شكل الحكم أي الحكم الجمهوري أو الملكي كما أنّ الافتقار إلى الأشخاص المؤهّلين الّذين يمكن أنْ يختار منهم رئيس الدّولة سوف يخلق صعوبات.

7. إنّ إجراء استفتاء، أمرٌ غير عملي، حيث أنّ اللّغة والتّعليم والتّطوّر السّياسي والمواصلات، كلّها تمثّل عوامل مقيّدة بشكل خطير وستكون الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي تشارك فيها كافة المجموعات السّياسيّة هي الطّريقة الوحيدة لتحديد إرادة الشّعب.

8. إنّ مشكلة مياه النّيل وإن كانت بالغة الصّعوبة، إلّا أنّ التّغلّب عليها ليس مستحيلاً وسيقبل السّودانيون والمصريون ضماناً دولياً، إذ سيساعد مثل هذا الضّمان على تبديد الشّكوك في مصر والسّودان فيما يتعلّق بنوايا الطّرفين ولا يوجد دليل على أنّ السّودانيين يرغبون أو يفكّرون في استخدام مياه النّيل سلاحاً ضد مصر[23].

وربّما تكون الولايات المتّحدة قد استشفت من تقرير استابلز أنّ الجبهة الاستقلاليّة والّتي يتزعّمها الإمام عبدالرّحمن المهدي هي الّتي ترفض لقب التّاج المصري وحدها وأنّه لو أمكن إقناعه في هذا الشّأن، فإنّ المشكلة المستعصية قد تحل تماماً، ولعلّ محاولة وكيل وزارة الدّفاع الأمريكيّة إقناع الإمام عبدالرّحمن قد يكون جزءاً من هذا التّفكير.

يقول جراهام توماس في هذا الخصوص: «وفيما كان السّيد الكبير يغادر المكان دخل عبدالله خليل ومعه شخصان أمريكيان فودّعهما ورافقهما إلى سيارة الرّولز رويس قبل أنّ يلتحق بنا، ثمّ أنّه أوضح لي أنّ أحد الرّجلين هو روبرت ميرفي؛ وكيل الوزارة بالبنتاجون، قد سأل السّيد عبدالرحمن أنّ يعترف بالملك فاروق ملكاً على السّودان وبالمقابل فإنّ السّيد يستطيع أنّ ينال أي لقب يرغبه ويضمن لنفسه دخلاً سنوياً مقداره ثلاثة ملايين جنيه كلّ عام. وعندما سألت عن اللّقب المقترح أجاب عبدالله خليل أنّه نائب خديوي، ثمّ أضاف: ويود السّيد أنّ يعرف ما إذا كنتم سمعتم شيئاً من هذا القبيل وما إذا كانت بريطانيا وراء هذا المسعى، وقد أجبته:

لم أسمع بشيء عن هذا البتّة وأنا متأكّد أنّ السّير جيمس الّذي لا يروقه نظام الحكم القائم في القاهرة لم يسمع بذلك أيضاً، بل أنّه لا يوافق على مثل هذا المسعى وهو لم يفكّر في مثل هذا المقترح أصلاً، لقد كان كلّ مسعاه لصالح السّودانيين، هذا هو المنحى الوحيد الّذي يتّجه إليه في إدارته، وعندما سألني السّيد عبدالرّحمن كيف أفسّر استخدام السّيارة الرّسمية للحاكم العام في تلك الظّروف، لم أستطع إلّا أنّ أجيب أنّ الأمريكيين كانوا يضغطون على الحكومة البريطانيّة لتجد طريقاً لمساندة فاروق ملك مصر فاستشاط السّيد عبدالرّحمن غضباً لكنّه بدماثته المعهودة أخبر الأمريكيين أنّ مقترحهم هذا مرفوض بالكامل[24].

لم تنعش محاولات واشنطن مع السّودانيين الآمال بإمكانيّة إقناعهم بقبول فاروق ملكاً عليهم، وانتقلت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة إلى السّاحة البريطانيّة لممارسة المزيد من الضغوط، بدأت الولايات المتّحدة في التّفكير بالاعتراف وحدها بلقب ملك مصر والسُّودان وقدّم ويلز ستابلر؛ مدير القسم المصري بوزارة الخارجيّة والذي سبق وأن أوفدته الولايات المتّحدة إلى السُّودان في يناير 1952، لاستطلاع الآراء حول اللّقب الملكي مذكرة إلى دين اتشيسون في 12 فبراير 1952، قال فيها: «إنّ افتراض قيام مظاهرات عنيفة ضد اللّقب الملكي في السُّودان يرجع إلى إخلاص موظّفي الحكومة السّودانيّة في أنْ يشرحوا للسودانيين بأن الاعتراف باللقب يتم في إطار حق تقرير المصير، أنّ اهتمام أيدن بما يكرّره من وعد الحكومة البريطانيّة باستشارة السّودانيين في أيّ تغيير في السّياسة بشأن السُّودان لهي مشكلة أخلاقيّة في نظر إيدن، ومن هنا يرى احترام الالتزام باستشارة السّودانيين، ونحن نرى قبول اللّقب الملكي في إطار تقرير مصير حر مبكر، أنّ تعليق كافري بشأن بدء محادثات لمقترحات الدّفاع دون مواجهة صريحة للمسألة السّودانيّة، ليس عملياً أو واقعياً وهو مثل بدء مباراة ملاكمة وإحدى اليدين مربوطة[25].

وفي مايو 1952، التقى وزيري خارجيّة بريطانيا والولايات المتّحدة في باريس وعقد الجانبان اجتماعاً تناولا فيه موضوع السّودان. وقال الوزير الأمريكي، أنّ المفاوضات المباشرة بين المصريين والسُّودانيين تعتبر ذات أهميّة قصوى وربّما تكون الفرصة الأخيرة للوصول إلى تسوية، ثمّ قال أنّ الجميع متفقون على الصّلة بين مسألة الدّفاع وموضوع السّودان، إلا أنّ المصريين لن يناقشوا مسألة الدّفاع قبل الوصول إلى حل لموضوع لقب الملك، ولن يقبل البريطانيون لقب الملك دون استشارة السّودانيين وتؤيّدهم في ذلك حكومة الولايات المتّحدة. وأكّد اتشيسون على ضرورة استمرار المحادثات المباشرة بين المصريين والسُّودانيين ولكنّه طالب برعايتها وتوجيهها، وقال أنّ على بريطانيا أنْ تتدخّل وتبذل قصارى جهد لإيجاد حل إذا ظهر أنّ المحادثات ستنهار وكرّر اتشيسون القول أنّ هذه المحادثات تشكل الفرصة الأخيرة وحذّر أنّه إذا لم تحل المسألة فسوف يتزايد الضّغط على الحكومة البريطانيّة للخروج من مصر، وعلى الحكومة المصريّة قطع علاقاتها مع الولايات المتّحدة[26]. أنّ المحادثات السّودانيّة المصريّة الّتي أشار إليها آتشيسون هي المحادثات الّتي جاءت بناءً على اقتراح الحكومة المصريّة، ففي 25 مايو 1952 طلب رئيس الوزراء المصري نجيب الهلالي من الخبير الاقتصادي لمصر في السُّودان توجيه الدّعوة للسيد عبدالرّحمن المهدي أو من ينوب عنه لزيارة القاهرة للتباحث حول مستقبل السُّودان السّياسي وعلاقته بمصر. وقد تقدّمت مصر بهذه الدّعوة على إثر تلقيها لمقترحات بريطانيّة جديدة بشأن السّودان، وقد أعدّت تلك المقترحات في لندن في 29 و30 أبريل 1952، برئاسة وزير الخارجيّة البريطاني أنتوني، وشارك فيها روبرت هاو حاكم عام السّودان، والسّكرتير الإداري جيمس روبرتسون.

وفي 9 يونيو 1952، أوفدت الولايات المتّحدة الوكيل المساعد للخارجيّة الأمريكيّة؛ هنري بايرود إلى لندن لمحاولة إقناع أيدن بالاعتراف باللقب الملكي، وقال في تقريره لحكومته: بريطانيا لن تعترف باللقب الملكي إلّا إذا وافق السّودانيون على ذلك أو أنْ تستعمل بريطانيا القوة للمحافظة على وضعها في مصر، وقد فشلنا في إقناع بريطانيا باللقب الملكي لأنّها ستنتظر رأي البرلمان السّوداني، وقد أبلغني الإنجليز بذلك ولا بدّ من عمل شيء للوصول إلى الدّفاع المشترك[57]. وعلى ذلك قرّر وزير الخارجيّة الأمريكي السّفر إلى لندن للاجتماع بنظيره البريطاني وفي 24 يونيو 1952، اجتمع الوزيران بكامل أطقمهما بالمسؤولين عن ملفات السّودان ومصر والشّرق الوسط بالإضافة إلى حاكم عام السّودان.

افتتح وزير الخارجيّة البريطاني الاجتماع بقوله أنّ الطّريق ما زال مسدوداً أمام المفاوضات مع مصر حول موضوع التّاج، فالمهدي نفسه غير مستعد بتاتاً لقبول فاروق ملكاً على السّودان، ولكنّنا نرحّب بأيّ فرصة للتباحث مع المصريين حول مسودة الحكم الذّاتي الّتي قدّمها حاكم عام السّودان بهدف النّظر في التّعاون لتنفيذ برنامج الإصلاح الدّستوري في السّودان. وقال سفير بريطانيا في القاهرة؛ السّير رالف ستيفنسون، أنّ أهم إيجابيات زيارة الوفد السّوداني أنّها أعطت للمرة الأولى العلاقات المصريّة– السّودانية، بعداً واقعياً واستبعد أنّ تجرؤ أيّ حكومة مصريّة على التّوصّل إلى اتّفاق مع بريطانيا في المسألة العسكريّة دون حسم موضوع السّودان مسبقاً.

ومن جانبه، أوضح السّير روبرت هاو؛ حاكم عام السّودان شكل وسلطات البرلمان السّوداني المقترح، ووضع الحاكم العام فيه، وأضاف قائلاً أنّ تطلع السّودانيين لتحقيق الحكم الذّاتي عام 1953، مجرّد أماني لا تمت إلى الواقع بصلة. وتساءل المستر اتشيسون عن إمكانيّة بقاء الحكومة المصريّة الحاليّة في السّلطة إذا قرّر البرلمان السّوداني عدم الاعتراف باللقب فأجاب السّير رالف ستفنسون أنّ الأرجح أنّ تسقط هذه الحكومة على أيّ حال في الخريف القادم وتعقبها حكومة جديدة، وهنا عبّر المستر اتشيسون عن مخاوفه البالغة من تجدّد أعمال العنف والإرهاب في مصر في الخريف القادم، على الرّغم من أمله في أنّ تتمكن الحكومة المصريّة من تلقائها في معالجة مثل هذا التّطوّر الخطير، وأضاف مؤكّداً أنّ تدهور الموقف الأمني سيضر كثيراً بمنطقة الشّرق الأوسط.

ويلاحظ هنا تركيز الجانب الأمريكي على احتمالات التّدهور الأمني في مصر، وذلك من منطلق الاعتقاد الّذي تمّ بناؤه خلال النّظر إلى التّهديدات الشّيوعيّة للعالم من أنّ عدم الاستقرار السّياسي والاجتماعي سيولدان بالضرورة الاتّجاهات الشّيوعية، ويمكن أنّ

يلمح المرء التّهديد المبطّن في إشارة اتشيسون إلى أنّ أعمال العنف والإرهاب سوف تندلع في مصر في الخريف القادم، أي بعد شهرين من هذا القول إذا افترضنا أنّ الخريف هو في أغسطس، ويعني هذا ضمنياً أنّه لا بدّ من الوصول إلى حلّ للمسألة السّودانيّة قبل هذا الخريف.

وتعليقاً على قول وزير الخارجيّة البريطاني، من أنّ بلاده لها الرّغبة الأكيدة في أنّ يبت البرلمان السّوداني في الخريف القادم في مسألة لقب الملك، قال اتشيسون: «إلا أنّه علينا أنّ نحثّهم ونشجّعهم إذ لا توجد هيئة مؤهّلة أخرى للبت في هذا الأمر، وفي الوقت نفسه علينا إعداد خطة عمليّة مع المصريين لمراقبة التّطورات الدّستوريّة في السّودان، ومضى اتشيسون قائلاً: أنّ مصلحة الولايات المتّحدة تتركّز فقط في المحافظة على سلام واستقرار الشّرق الأوسط فلا مصالح مباشرة للولايات المتّحدة في السّودان، ولكنّها تخشى أنّ يؤدي انهيار المفاوضات إلى مشاكل داخل مصر قد تنتشر إلى شمال أفريقيا والشّرق الأوسط قاطبة، ولذلك فهي تأمل في السّعي نحو خطوات إيجابيّة تجعل الاتّفاق ممكناً بدلاً من ترك القرار في هذا الأمر المعقّد إلى السّودانيين الّذين يفتقرون إلى الحكمة والخبرة واقترح توسيع مظلّة المفاوضات بين السّودانيين والمصريين، ثمّ الدّخول لاحقاً في مفاوضات بين مصر وبريطانيا من المحتمل إشراك السّودانيين فيها»[28]. وعندما قال وزير الخارجيّة البريطاني في ختام اللّقاء، أنّ سبب الخلاف مع مصر هو إصرارهم على أنّ نعترف بفاروق ملكاً على السّودان وأنا لا أعدّ إطلاقاً بحث السّودانيين على قبول الحكم المصري. قال المستر اتشيسون –وبمرارة– على ما يبدو أنّ المحصّلة النّهائيّة لكلّ هذا هي تضاؤل التّعاون بين مصر والسّودان وبين مصر وبريطانيا وباختصار سيفقد المصريون السّودان ونفقد نحن قاعدتنا في قناة السّويس[29]، وكما سنرى لاحقاً، فقد تحققت نبوءة وزير الخارجيّة الأمريكي، إذ فقدت مصر السّودان وفقدت أمريكا اتّفاقيّة الدّفاع المشترك وقناة السّويس.

استؤنفت المفاوضات مرّة أخرى بين الوفدين البريطاني والأمريكي في 28 يونيو 1952، وقالت بريطانيا في الاجتماع إنّها أعدّت وثيقتين الأولى حول تكوين لجنة دوليّة لمراقبة الانتخابات في السّودان ولتقديم النّصح للحاكم العام في مسألة التّطورات الدّستورية، والمسودة الثّانية عبارة عن اتّفاق بين مصر وبريطانيا تحل محل اتفاقية الحكم الثّنائي، ويجب أنّ نشير هنا إلى أنّ المسودة الثّانية والخاصة بإعداد اتّفاقيّة تحل محل الحكم الثّنائي تطوّرت إلى اتّفاقيّة وافق عليها المصريون والبريطانيون في 13 نوفمبر 1952، وأنهوا بها الحكم الثّنائي القائم منذ 1899، وأصبحت تلك الاتّفاقيّة أساس التّحولات الّتي أدّت إلى الاستقلال كما سيرد لاحقاً.

أثنى وزير الخارجيّة الأمريكي على الاقتراحات البريطانيّة، ولكنه حذّر في نفس الوقت قائلاً: إذا كانت الأمور هادئة في مصر الآن فلا أتوقّع استمرار الهدوء في الخريف، اللّقب الملكي هو المسألة الصّعبة وقد اعترفت به كلٌ من العراق وباكستان واليونان وفي الطّريق للاعتراف به كلٌ من تركيا وبلجيكا[30]. وفي نفس يوم هذه الاجتماعات صدرت تقارير في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تقول: (بريطانيا ملومة لأنّها لم تفعل شيئاً بالنسبة للسودان خلال 4 شهور وكل التّنازلات الّتي قدّمتها منذ فبراير وحتى أواخر يونيو صيغة تقول انّ مصر أعلنت أنّ فاروق ملك على مصر والسّودان، وأنّ حكومة جلالة ملك بريطانيا تقبل وحدة مصر والسّودان تحت التّاج المصري أو ايّ وضع آخر للسودان بشرط أنْ يكون ناتجاً عن حق السّودانيين في تقرير مصيرهم في المستقبل بحريّة، وهذا الحق تقبله الحكومتان المصريّة والبريطانيّة وكان مستحيلاً أنْ تقبل مصر بهذا النّص)[31].

وفي 21 يوليو 1952، قدّم هنري بايرود مذكّرة عامة لوزير الخارجيّة الأمريكي اقترح فيها أنْ تعترف الولايات المتّحدة باللّقب الملكي، وقال بايرود: الجمود الحالي سيؤدي إلى مظاهرات واضطرابات في مصر ولا بد من سياسة جديدة. غير أنّ الّذي لم يتوقّعه بايرود أنّ السّياسة الجديدة الّتي يطالب بها كانت أقرب مما يتوقّعه، إذ استولى الضّباط الأحرار على السّلطة في اليوم التّالي مباشرة لمذكّرة بايرود في 22 يوليو 1952، وبدأت السّياسة الجديدة الّتي حسمت في أقلّ من عام ونصف العام موضوع السّودان الّذي طال الجدل حوله.

هوامش الفصل الأول

(1) جيمري آرونسون ، العلاقات المصريّة الأمريكيّة 1946 1956 ، ترجمة أمين شبلي ، مطبعة مدبولي ، 1996 ، ص22 .

(2) توماس . أ . بريسون ، العلاقات الدّبلوماسية الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط 1784-1975 ، دار طلاس للدراسات والتّرجمة والنّشر ، الطّبعة الأولى ، 1985 ، ص327 .

(3) العلاقات الدّبلوماسيّة الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص328 – 329 .

(4) نفس المصدر ، ص437 .

(5) Foreign Relation ، 1949 ، vol ، 6 .

(6) Foreign Relation ، 1949 ، vol ، 5

(7) العلاقات المصريّة الأمريكيّة 1946-1956 ، مرجع سابق ، ص33 .

(8) العلاقات الدّبلوماسيّة الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص441-442 .

(9) العلاقات الدّبلوماسية الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص58 .

(10) نفس المصدر ، ص67 .

(11) نفس المصدر ، ص70 .

(12) The United State and the Arab World ، p26-27 .

(13) العلاقات المصريّة الأمريكيّة 1946-1956 ، مرجع سابق ، ص71 .

(14) نفس المصدر ، ص73 .

(15) Eden ، Full Circle ، London: Cassell and Co ، 1960 ، p563 .

(16) العلاقات المصريّة الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص74 .

(17) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مرجع سابق ، ص377 .

(18) FO 371/96896

(19) استقلال السّودان بين الواقعيّة والرّومانسيّة ، مرجع سابق ، ص399 .

(20) نفس المصدر ، ص200 .

(21) نفس المصدر ، ص400 .

(22) نفس المصدر ، ص400 .

(23) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان ، مرجع سابق ، ص516 .

(24) غراهام ف . توماس ، السّودان: موت حلم ، ترجمة عمران أبوحجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ليبيا ، 1994 ، ص52-53 .

(25) مصر والسّودان: الانفصال ، مرجع سابق ، ص46 .

(26) الوثائق البريطانيّة عن السّودان ، 1940 –1956 ، تحرير محمود صالح عثمان صالح ، مركز عبدالكريم ميرغني الثّقافي ، المجلد السّادس ، 1952 ، ط1 ، 2002 ، ص38 .

(27) مصر والسُّودان: الانفصال ، مرجع سابق ، ص50 .

(28) 69657/FO 371

(29) الوثائق البريطانية ، المجلد السّادس ، مرجع سابق ، ص56 .

(30) مصر والسُّودان: الانفصال ، مرجع سابق ، ص51 .

(31) نفس المصدر ، ص51 .

الفصل الثّاني

ثورة 22 يوليو 1952

التّحوّل في تكتيكات الصّراع

جاء الضّباط الأحرار عقب ثورة 22 يوليو1952، باستراتيجيّة جديدة لإدارة الصّراع مع بريطانيا وحكومة السّودان محدثين بذلك تحوّلاً جذرياً في التّكتيك الّذي كانت تتبعه الحكومات المصريّة السّابقة. ووصف صلاح سالم في مذكّراته موقف مجلس الثّورة من السّودان، فقال: (اجتمع المجلس بكامل هيئته بمبنى القيادة العامة بكوبري القبة في منتصف أغسطس 1952، وفي تلك الجلسة الّتي أوكل إليّ أمر تنفيذ السّياسة الّتي تمّ وضعها في نفس الجلسة بعد استعراض دقيق لموقف القضيّة وقتها لم يكن أمام مصر سوى طريقين لا ثالث لهما.

الطّريق الأوّل، هو أنّ تستمر في السّياسة السّابقة وتعارض مشروع الدّستور الّذي يوشك الحاكم العام أنّ يطبّقه والّذي يمّكن السّودان من الحكم الذّاتي وبعد شهور قلائل من تطبيقه يمكنه من إعلان استقلال زائف، وكان علينا أنّ نقبل هذه النّتيجة إذا اتّخذنا أسلوب التّلويح بالوثائق والحجج التّاريخيّة والأسانيد القانونيّة في المحافل الدّوليّة الّتي جرّبناها فلم نجد أذناً صاغية من أحد، وكانت حكومة الوفد قد يئست من بلوغ أيّ هدف في المفاوضات فلوّحت على لسان وزير خارجيتها الدّكتور محمد صلاح الدّين بفكرة الاستفتاء.

أمّا الطّريق الثّاني والأخير، فكان ينحصر في تركيز الجهود لتعديل مشروع الدّستور ليعطي أكبر قسط من السّلطات للشعب السّوداني وحكومته، بدلاً من الحاكم العام ومعاونيه والإصرار على خروج الإنجليز من السّودان في أقرب فرصة ممكنة ليقرّر شعب السّودان بعد ذلك مصيره بمحض اختياره بعد زوال كلّ أثر للإنجليز، إذ كان من المضحك أنّ نطالب الإنجليز بأن يعترفوا لنا بشكل العلاقة بيننا وبين السّودان دون الرّجوع للسودان نفسه، فإن قرّر السّودان بعد خروج الإنجليز اتّحاداً مع مصر فأهلاً به ومرحباً، وإن قرّر استقلالاً فإنّنا سنكون قد كسبنا سوداناً مستقلاً استقلالاً حقيقياً بدلاً من سودان يتحكّم فيه الإنجليز ويحتلونه».

ويمضي سالم قائلاً: «بهذا الأسلوب نكون قد قلبنا خطط بريطانيا الّتي نفّذتها ودبّرتها طوال خمسين عاماً لتركّز أقدامها في جنوب الوادي متظاهرة أمام العالم بحمايته من أمّة شمال الوادي المستعمرة، ولم يتردّد مجلس قيادة الثّورة لحظة في قبول الطّريق الثّاني. وحدّد المجلس الغرض الّذي وكّل إليّ تحقيقه بما يلي:

1. الاعتراف بحق السّودان في تقرير مصيره ووقف سياسة استجداء بريطانيا في أمور علاقتنا بالسّودان، الأمر الّذي لا تملك بريطانيا قانوناً وشرعاً البت فيه.

2. زوال الحكم الإنجليزي المدني والعسكري من السّودان كشرط أساسي لممارسة السّودانيين لحق تقرير مصيرهم العام، ليضمن أكبر قدر ممكن من السّلطات إلى السّودانيين خلال فترة الانتقال الّتي تمهّد لتقرير المصير».

وقال اللّواء محمد نجيب في كتابه: (كلمتي للتاريخ)، أنّه لا يؤيّد سيطرة مصر على السّودان بناءً على حق الفتح في عام 1821، ولكنّه يؤمن في ذات الوقت أنّ الدّمقراطيّة والاستفتاء قمينان بتحقيق وحدة وادي النّيل، ولهذا جرؤت على إعلان موافقتي على تقرير المصير مخالفاً بذلك الخط الّذي أجمع عليه السّياسيون قبل حركة الجيش، وقال في كتابه: (كنت رئيساً لمصر) -أيضاً-: كانت خطتنا تدعيم دعوة الحزب الوطني الاتّحادي لعودة السّودان لمصر بعد أنّ يخرج الإنجليز.

وفي رأي أنتوني ناتنج وزير الدّولة البريطاني أنّ عبدالنّاصر هو المسؤول فعلاً عن سياسة مجلس قيادة الثّورة الجديد في السّودان، وقال في كتابه: (ناصر): أخبر عبدالنّاصر رفاقه في مجلس قيادة الثّورة أنّه يجب التّخلي عن المطالبة بوحدة مصر والسّودان تحت التّاج المصري، فبصرف النّظر عن حقيقة أنّ التّاج كان سيختفي من مصر بعد فترة وجيزة فإنّ توقّع موافقة بريطانيا على تسليم السّودان لمصر لم تكن سياسة عمليّة ومن ثمّ اقترح

عبدالنّاصر أنّه بدلاً من أنْ يبدو المصريون أكثر استعماريّة من البريطانيين في التّمسُّك بمطالب عفا عليها الزّمن تتعلّق بالسيادة، يتعيّن عليهم الاعتراف بحق السّودانيين في الحكم الذّاتي وفي تقرير المصير[1].

أنّ التّحوُّل الّذي أحدثه مجلس قيادة الثّورة بشأن السُّودان لم يكن تحوُّلاً في جوهر الصّراع بقدر ما كان تحوّلاً في الأدوات والأسلوب، فقد ارتكز على افتراض أنّ السُّودان لو تُرك حراً ليقرِّر مصيره فإنّه سيختار الاتّحاد مع مصر، ولعلّ هذا الافتراض قام في جزء منه على التّخوُّف الّذي أبدته بريطانيا من فكرة الاستفتاء، خاصة وأنّ الخطاب الّذي ألقاه وزير الخارجيّة المصري في الأمم المتّحدة عن الاستفتاء كان يوحي في خطه العام بأنّ مصر واثقة من أنّ السّوانيين سيؤيّدون الاتّحاد مع مصر.

ففي اجتماع الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة بتاريخ 16 نوفمبر 1951، قال وزير الخارجيّة المصري في خطابه لاستفتاء السّودانيين حول علاقتهم بمصر: إنّنا نعرف سلفاً ما يختاره مواطنونا السّودانيون، وإنّنا نعلم أنّهم سيؤكّدون من جديد أنّ وحدة وادي النّيل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها[2]. وعندما تجاهلت الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة فكرة الاستفتاء الّذي طرحته مصر، توجّه السّفير الأمريكي في لندن؛ والتر جيفورد إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة قائلاً لأيدن: «ترى وزارة الخارجيّة الأمريكيّة الرّد على هذا التّحدي أو أنّ تبيّنوا على الأقل الأسباب الّتي تحول بينكم وبين الموافقة على الاستفتاء»، فقال إيدن: «درست الموضوع بعناية والرّأي الّذي أتمسّك به بقوة هو أنّ اقتراح صلاح الدّين يجب أنْ يترك وشأنه دون اكتراث، فلم يؤد إلى صدى عالمي وأفضّل أنْ نهمله حتى يموت من تلقاء نفسه، فهو حركة دعائيّة والحديث فيه خدمة لأغراض مصر وتحقيق لأهدافها»، فقال السّفير الأمريكي: «أفهم من كلامك أنّك تفضّل أنّ نمتنع نحن الأمريكان عن بحث الموضوع أيضاً»، فقال إيدن: «نعم»، فبعث والتر جيفورد إلى واشنطن قائلاً: «بريطانيا لا تريد تشجيع فكرة الاستفتاء لتغذية دعاية صلاح الدّين ولأنّها تعتقد أنّ أيّ استفتاء يمكن أنْ يتم فيما بعد وأنّ السّودانيين يجب أنْ يركّزوا الآن على برنامج الحكم الذّاتي، وأنّ الحكومة البريطانيّة غير مستعدّة في الظّروف الحاضرة للاعتراف بسيادة مصر على السّودان، وقد حذّر الحاكم العام للسودان من ردّ فعل عنيف إذا اعترفت بريطانيا باللقب الملكي»[3].

ولم تكتف بريطانيا برفض فكرة الاستفتاء، بل هدّدت الوفود السّودانيّة الّتي كانت في طريقها لحضور اجتماع الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة للإعلان عن تأييدها لفكرة الاستفتاء، ويقول السّيد أمين التّوم عضو وفد حزب الأمة إلى تلك الاجتماعات: «بارح

وفد حزب الأمّة الخرطوم في منتصف شهر سبتمبر 1951 إلى لندن.. وبعد وصولنا بيومين دهشنا كثيراً لزيارة وكيل حكومة السُّودان في لندن لنا في الفندق وكان بريطانياً (المقصود هنا هو المستر مايال)، ليبلغنا أنَّ مستر أني وكيل وزارة الخارجيّة البريطانيّة يرغب في مقابلتنا، لم نمانع في مقابلته وحدَّد لنا في اليوم التّالي موعداً معه وتمّ اللقاء في مكتبه».

ويضيف أمين التّوم: «وبعد التّحيّة بدأ الحديث متسائلاً إلى أين أنتم ذاهبون؟ فقلنا إلى باريس إلى هيئة الأمم المتّحدة، فقال وماذا تفعلون؟ قلنا هذا شأننا نحن وأمر يهمنا نحن، ونحن لم نطلب من وزارة الخارجيّة البريطانيّة شيئاً حتى تسألنا هذا السّؤال، فقال العفو، أنا لا أقصد شيئاً ولكنّني أريد أنّ أساعدكم سمعت أنّكم أتيتم لتقبلوا التّحدي المصري بالاستفتاء، قلنا نعم، قال هذا خطأ، فالاستفتاء لا يمكن أنّ يجري في السُّودان الآن وهو لا يجري إلّا في بلد متقدّم ومتحضّر والسُّودان بصحاريه الواسعة وأهله المشرّدين في هذه الصّحارى وبغاباته الكثيفة ومستنقعاته الّتي يعيش فيها الجنوبيون لا يمكن أبداً أنّ يقول عاقل أنّ استفتاءً صحيحاً يمكن أنّ يجرى فيه[4]. وقال أمين التّوم -أيضاً- إنهم تعرّضوا لملاحقات ومضايقات في باريس: أمّا الوفد البريطاني ومعه وفود أخرى كالوفد الكندي -مثلاً-، فهؤلاء كانوا يلاحقوننا وكانوا يرغبون رغبة ملحّة في أنّ نبرح نحن هيئة الأمم المتّحدة وإلّا نطالب بالاستفتاء أو غير الاستفتاء وأن نترك هذا الأمر إلى وقت آخر[5].

بلا شك أسهم هذا الموقف البريطاني الرّافض للاستفتاء حافزاً لأعضاء مجلس قيادة الثّورة ليمضوا في قبول تحدي ترك الخيار للشعب السّوداني ليقرّر مصيره، وقد كان الضّباط الأحرار وهم يصوغون الاستراتيجيّة الخاصة بالسُّودان استدعوا في أذهانهم التّحدي المصري بالاستفتاء، الأمر الّذي انعكس مباشرة في قول اللّواء محمد نجيب: أنّ الدّمقراطيّة والاستفتاء قمينان بتحقيق وحدة وادي النّيل».

وفي الوقت الّذي كان مجلس قيادة الثّورة يرسم السّياسات الجديدة الّتي يجري التّفكير فيها، اهتمت بريطانيا بطلب استئناف التّفاوض حول قضية السُّودان ومسألة الجلاء، إذ أنّ المحادثات كانت متوقّفة منذ مايو 1952، ولم تكن هناك أيُّ اتّصالات بين الطّرفين، التّقى السّفير البريطاني؛ رالف ستيفنسون باللواء محمد نجيب في 24 سبتمبر 1952، ونقل إليه رغبة الحكومة البريطانيّة في مواصلة التّفاوض، وردّ عليه نجيب: «سأتشاور مع حكومتي وأبلغكم ردي في أول أكتوبر». وقد كانت الحكومة البريطانيّة قد علمت من السّفارة الأمريكيّة في القاهرة برغبة الحكومة المصريّة في التّفاوض، وعلى أساس ذلك التّقي مجلس قيادة الثّورة المصري باثنين من الدّبلوماسيين الأمريكيين في السّفارة، وقال لهم أنّ هناك أربعة بدائل ينظر فيها المجلس في موضوع السُّودان وهي:

1. التّمسُك بالمشروع الخاص بالسُّودان والّذي طرحه حزب الوفد.

2. السّعي لتأجيل انتخابات نوفمبر لفترة من الوقت لإعادة بحث الأمور من جديد.

3. اعتبار مشروع الدّستور الّذي وضعه البريطانيون أساساً للمناقشة واقتراح التّعديلات.

4. لا شيء واعتبار أنّ كلّ ما حدث في الماضي غير شرعي.

وأضاف ممثل المجلس قائلاً: ولكن لم يُتّخذ قرار حتى الآن وأعتقد أنّ البديل رقم (1) ورقم (4) ليسا موضع بحث، وأنّ القرار يمكن أنّ يكون على أساس رقم (3) على الرّغم من أنّ تأجيل الانتخابات قد يكون ضرورياً، وقال أنّ مصر تعارض المشروع البريطاني للدستور لأنّه يعطي حكومة السُّودان سلطة أكثر مما يجب مثل:

1. السُّلطات المبالغ فيها والّتي تشمل اتّخاذ القرار بشأن مستقبل وضع السّودان.

2. السّيطرة على الإدارة الحكوميّة، مما يعني حماية الضّباط البريطانيين وإبطاء عملية السّودنة.

3. ممارسة مندوب الحكومة في الأقاليم للسلطات القضائيّة والتّشريعيّة.

وأكّد ممثل المجلس للدبلوماسيين الأمريكيين أنّ مصر ليست خائفة من استقلال السّودان، لأنّها واثقة من أنّ السُّودان سوف ينجذب طبيعياً في مثل هذه الظروف نحو مصر، وبدأ الممثل المصري مهتماً بأن يعرف ما إذا كان البريطانيون سيكونون راغبين في مناقشة إدخال تعديلات على الدّستور أم لا؟ فقال الدّبلوماسيون الأمريكيون: نعتقد أنّ المملكة المتّحدة مستعدة لمناقشة الأمور بصراحة مع الحكومة المصريّة.

لقد كانت الحكومة البريطانيّة مدفوعة بقوة مزدوجة للإسراع في المفاوضات، فهي من ناحية وكما رأينا في الأشهر الماضيّة مورست عليها ضغوط هائلة من الولايات المتّحدة لحسم موضوع السُّودان قبل حلول الخريف، على اعتقاد أنّه بعد ذلك الوقت سوف تنهار السّلطة السّياسيّة في مصر وتندلع الاضطرابات نتيجة لعدم حسم قضايا الجلاء والسُّودان، ومن ناحية ثانية كانت مدفوعة بالرّغبة في استثمار حداثة عهد الضّباط الأحرار بالقضايا السّياسيّة وانصرافهم إلى تأمين النّظام كأولوية مما يتيح الفرصة وفقاً للتقديرات البريطانيّة لتمرير اتّفاقيّة سريعة معهم. قال انتوني أيدن في مذكراته: تحتّم علينا أنّ نختبر الحكومة المصريّة الجديدة في التّفاوض بدءاً بموضوع السُّودان المعقّد والمثير للمتاعب، فقد أزال إقصاء الملك على الأقل الأهميّة المعلّقة على أحد المطالب المصريّة المزعجة جدّاً وهو لقبه المزدوج، ولو كانت الأمور تسير سيراً طبيعيّاً لأعطيت الحكومة الجديدة الوقت الكافي لتوطد أقدامها قبل أنّ أتقدّم إليها بعروض جديدة.

وأضاف أنتوني: ولكن عليّ أنْ أعمل بسرعة بسبب مسؤولياتنا المشتركة في السّودان، فقد أعطيت لتلك البلاد مسودة قانون سيصبح دستوراً لها، ومن الضّروري أنْ أوضّح موقفنا قبل شهر على الأقل وفضّلت أنّ أقوم بذلك إذا أمكننا في انسجام وتفاهم مع اللواء محمد نجيب، وعلى الإثر وجّهت رسالة شاملة إلى سفيرنا في القاهرة أوضحت فيها خطتنا، وهي: إنّني أريد الاتّفاق مع مصر، ولكنّني لا أستطيع بسبب هذه الرّغبة أنْ أؤجل الانتخابات في السّودان إلى أجل غير مسمى، ولا أنّ أوقف العمل بالدستور، ولا ريب في أنّ الحكومة المصريّة الجديد تدرك مشاعر السّودانيين وسيتلو تنفيذ الدّستور السّوداني فترة انتقال موقتة قبل أنْ يقرّر السّودانيون مستقبلهم وأردت أنْ تكون مصر مشتركة معنا في هذا الوقت، وطلبت إلى سفيرنا في القاهرة أنّ يعرض كلّ هذه الآراء على نجيب[8].

تعبر هذه الآراء الّتي طرحها ايدن عن أنّ الخطوط العامة لموضوع المفاوضات المقبلة مع مصر دائرة كلّها حول الدّستور السّوداني والانتخابات القادمة وبالتّحديد حول دستور الحكم الذّاتي السّوداني. وقد سبق وأن قلنا أنّ حكومة السُّودان ومنذ أنّ استشعرت الضّغوط الأمريكيّة على بريطانيا بدأت التّفكير في الأسلوب الأمثل للاعتراف باللقب؛ فقام حاكم عام السُّودان وعلى الفور بإجازة مقترح دستور الحكم الذّاتي في 23 أبريل 1952، ورفعه إلى دولتي الحكم الثّنائي في مايو 1952، لإبداء ملاحظاتها خلال ستة أشهر وإلّا أصبح الدّستور نافذاً.

ومنذ ذلك الوقت أصبح النّقاش في موضوع السُّودان يدور حول دستور الحكم الذّاتي، لأنّ بريطانيا ومصر بدأتا التّفكير في التّفاوض في أواخر سبتمبر وأنّ نجيب وعد بأن يعطي رأيه حول الطّلب البريطاني بالتفاوض في أكتوبر، فإنّ ذلك يحتّم على الطّرفين إبداء آرائهما وملاحظاتهما حول دستور الحكم الذّاتي خلال شهر أكتوبر على اعتبار أنّ مهلة الـ6 أشهر الّتي قطعتها حكومة السُّودان ستنتهي في شهر نوفمبر 1952، وبالتالي لا بدّ من عمل شيء حول الدّستور خلال هذه المدّة وإلّا أصبح سارياً في نوفمبر، الأمر الّذي يترتّب عليه إجراء الانتخابات في السُّودان وتقرير مصيره تبعاً لذلك. لهذا السّبب الضّاغط، سعت مصر إلى طلب تأجيل موافقة الحكومة البريطانيّة على مشروع الدّستور حتى تعد نفسها، وفي 12 أكتوبر اتّصل حسين ذو الفقار عضو مجس قيادة الثّورة بالسفارة الأمريكيّة يطلب دعوة مستشار السّفارة البريطانيّة للاجتماع به، قال ذو الفقار في الاجتماع:

لدينا تعديلات عامة بعد مشاورتنا مع ممثلي الأحزاب السّودانيّة ولذلك نطلب إلّا ترسل الحكومة البريطانيّة إلى الخرطوم موافقتها على المشروع الحالي قبل بحث وجهة النّظر المصريّة. أي أنّ مصر كانت تخشى أنّ يصدر الحاكم العام في السُّودان مشروع

القانون بعد وصول الموافقة البريطانيّة قبل 8 نوفمبر 1952، وقد كانت مصر عندما طلبت التّأجيل تخطط لجمع صف الأحزاب السّودانيّة المختلفة على وجهة نظر واحدة حتى تتمكّن من الدّخول في المفاوضات بعد إبداء آرائها وملاحظاتها على الدّستور.

بدأت مصر اجتماعاتها مع الأحزاب السّودانيّة بالحركة الاستقلاليّة، وبعد أسبوع من المفاوضات التّمهيديّة توصّل الجانبان إلى اتّفاقيّة تمّ التّوقيع عليها في 29 أكتوبر 1952، بمقر مجلس الوزراء المصري، وقّع عن الحكومة المصريّة اللّواء محمد نجيب وعلي ماهر وحسين ذو الفقار وصلاح سالم ووقّع عن الاستقلاليين عبدالله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشّنقيطي وعبدالرّحمن علي طه ومحمد أحمد محجوب وآخرون.

رحّبت مصر في ديباجة الاتّفاق بممارسة أهالي السّودان الحكم الذّاتي التّام وصرّحت بأنّها تحتفظ للسودانيين بحقهم في السّيادة على بلادهم إلى أنّ يقرّروا مصيرهم بأنفسهم في حرية تامة وأن تحترم قراراتهم[7].

اتّفق الطّرفان في البند الأوّل من الاتّفاق أنّ يقرّر السّودانيون مصيرهم في حرية تامة، إمّا بإعلان استقلال السّودان عن كلّ من مصر وبريطانيا وأيّ دولة أخرى، أو الارتباط مع مصر على أنّ يسبق ذلك قيام الحكم الذّاتي الكامل في السّودان فوراً، كما اتّفقا في البند الثّاني على أنّ تكون هناك فترة انتقال تهدف إلى غرضين: تمكين السّودانيين من ممارسة حكم ذاتي كامل وتهيئة الجو الحر المحايد الّذي لابدّ منه لتقرير المصير[8]. وتحقيقاً لهذين الغرضين وافق الطّرفان في البند الثّالث من الاتّفاق على تعديل الدّستور المقترح للحكم الذّاتي في السّودان على الأسس التّالية:

1. تتمثّل السّلطة الدّستورية العليا في السّودان أثناء الفترة الانتقاليّة في الآتي:

أ. الحاكم العام الحالي، وإذا شغر منصبه لأيّ سبب من الأسباب فإنّ خلفه تُرشّحه بريطانيا وتُعيّنه مصر.

ب. لجنة مكوّنة من مصري وبريطاني تعيّنهما حكومتاهما، وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السّوداني المنتخب، ومحايد باكستاني أو هندي تعيّنه حكومته. ويرجع الحاكم العام إلى هذه اللّجنة في مباشرة سلطاته التّقديريّة حسب التّعديلات المقترحة.

وبما أنّ الفترة الانتقاليّة هي في الواقع تصفية للإدارة الثّنائيّة في السّودان، فقد اتّفق الطّرفان على أنّ يرجع الحاكم العام إلى كل من مصر وبريطانيا في المسائل الآتية:

أ. المسائل الّتي لا تدخل في الشّؤون الدّاخليّة البحتة.

ب. أيّ تعديل يرى البرلمان إجراؤه في الدّستور.

ج. أيُّ قرار تتّخذه لجنة الحاكم العام ويرى الحاكم العام أنّ العمل به يتعارض مع القيام بمسؤولياته على أنّ لا يتأخر ردُّ الحكومتين عن مدّة أقصاها شهر من يوم وصول الأخطار على أنّ ينفذ رأيه إذا اتّفقت الحكومتان على ذلك وإلّا أصبح قرار اللّجنة نافذاً.

2. يعدّل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات بمجلس النّواب والشّيوخ مباشرة في كلّ السّودان ماعدا المديريات الجنوبيّة الثّلاث، ويستثنى من ذلك دائرة أبهي والدّوائر التي تقع فيها واو وجوبا وملكال، حيث اتّفق على أنّ يكون الانتخاب فيها مباشراً، كما اتُّفق على استقالة أي شخص له سلطة قضائيّة أو تنفيذيّة قبل اعتماد أوراق ترشيحه.

ونظراً لأنّ المصلحة العامة تقتضي الإسراع في تحقيق الحكم الذّاتي، فقد اتّفق الطّرفان على أنّ يشرع في الإنتخابات في تاريخ يمّكن من قيام الحكم الذّاتي قبل 31 ديسمبر 1952، ولهذا الغرض أُتفق على إنشاء لجنة للإشراف على الانتخابات، تتكوّن من مصري وبريطاني وأمريكي وهندي أو باكستاني تعيّنهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعيّنهم الحاكم العام. وفي الفقرة الختاميّة للاتّفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصريّة أعرب الطّرفان عن الأمل في أنْ تتقدّم الحكومة المصريّة بالمسائل التي تمّ التّفاهم بشأنها كتعديلات للدستور المقترح للحكم الذّاتي في السّودان في تاريخ قبل 8 نوفمبر 1952، وذلك تمهيداً لقيام الحكم الذّاتي الكامل في 31 ديسمبر 1952، وتقرير المصير في حريّة تامة في أيّ وقت يشاءه البرلمان السّوداني بشرط إلّا يتجاوز ذلك 31 ديسمبر 1955[9].

وحرصاً على صيانة الاتّفاق أصرّ حزب الأمّة على أنّ يستكمل الاتّفاق الأوّل باتفاق ثان أطلق عليه اتفاق (الجنتلمان)، وذلك لمنع تعكير الجو مرّة أخرى بين مصر وحزب الأمّة، وقّعه عن مصر صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري، وعن حزب الأمّة وزير المعارف عبدالرّحمن علي طه. ونص فيه إلّا تصرف مصر مإلّا في السُّودان إلّا للنواحي الثّقافيّة والصّحيّة، وأن يكون الصّرف عن طريق الحكومة السّودانيّة وأن تتعهّد مصر بإلا تسمح بإنفاق أموال لمعاونة هيئات سياسيّة في السُّودان وذلك للإبقاء على وحدة السّودانيين، أي لا تعطي مصر الأحزاب الاتّحاديّة أية معونة ماليّة لتصرف منها في الانتخابات، وأن تمتنع الصّحف في البلدين عن نشر أيّ شيء يسيء إلى روح التّعاون والإخاء[10].

شارك الإمام عبدالرّحمن المهدي في الاتّفاقيّات الّتي عقدتها الحركة المصريّة مع الاستقلاليين وقد جاء المهدي إلى القاهرة من لندن بعد أنّ أجرى مشاورات مع وزير الخارجيّة البريطاني، ويصف الأستاذ محسن محمد تلك الزّيارة قائلاً: كان واضحاً أنّ

إنجلترا مصممة على مشروع دستور الحكم الذاتي وأن الأحزاب الاتّحاديّة ستقاطع الانتخابات الّتي ستسفر حتماً عن فوز حزب الأمّة وحده، وعلى هذا الأساس فإنّ الإنجليز لن يستطيعوا الزّعم بأنّ البرلمان القادم يمثّل السّودان، ومن هنا قال الإنجليز للمهدي: اذهب إلى مصر، الموقف في يدك أنت وليس في أيدينا وإذا أردت حلاً فاستأنف المباحثات مع المصريين[11].

وعندما وصل الإمام عبدالرّحمن إلى القاهرة في 20 أكتوبر 1952، للانضمام إلى الوفد الاستقلالي الّذي كان موجوداً منذ فترة ويجرى مباحثات تمهيديّة، استقبلته القاهرة كما يقول محسن محمد أروع استقبال، ورحّبت به الصّحافة المصريّة كما لم ترحّب بأيّ زعيم سوداني في يوم من الأيام، قالوا أنّه الزّائر العظيم وإنّه حديث مصر كلّها ووصفوا حياته في السّودان بأنّه يعيش عيشة بسيطة في قصره الأنيق في السّودان، وقالوا أنّه يقول دائماً فاروق هو العقبة الوحيدة في سبيل التّفاهم بين مصر وبيني[12].

وقد كان اللّواء محمد نجيب قد صرّح قبل وصول المهدي قائلاً: إذا كانت لمصر في العهد الماضي مطامع في السّودان، فقد ذهب هذا العهد وذهبت معه مطامعه؛ أنّ مصر الحديثة لن تفكر في يوم من الأيام أنّ تكون لها مطامع في السّودان، ولكنّها تؤمن بأنّ لها في السّودان مصالح، وثمة فارق كبير وضخم بين المصالح والمطامع، وبقدر ما تؤمن مصر بأنّ لها مصالح في السّودان تؤمن بأنّ للسودان مصالح في مصر ومن هنا يجب أنّ يبدأ الحديث بين السّودانيين والمصريين.

وفي غضون ذلك، كانت بريطانيا تريد حسم موضوع السّودان كمخرج وحيد للمأزق الّذي وجدت نفسها فيه نتيجة لمقاومة حكومة السّودان الضّارية ضدّ أي اتّفاق مع مصر بمقابل السّودان، وكانت ترى أنّ أقرب الطّرق للوصول إلى تلك الغاية هو جعل السّودانيين يتّفقون مع المصريين حول رؤية واحدة تمكن من تنفيذ دستور الحكم الذّاتي الّذي سيحيل مشروع السّيادة على السّودان إلى البرلمان الّذي سينشأ وفقاً لإجازة الدّستور. وقد كانت بريطانيا في هذا الاختيار مدفوعةً بعدة عوامل، فهي إلى جانب الضّغوط الأمريكيّة الثّابتة، فإنّ اعتبارات السّياسة الدّاخلية فيها ومواقف حكومة السّودان قد حدّت من قدرتها على طي ملف السّودان خلال السّنوات الّتي أعقبت الحرب الثّانية.

فالبرلمان الإنجليزي والرّأي العام قد وقفا سدّاً منيعاً ضدّ أيّ تنازلات بريطانيّة لمصر بشأن السّودان، كما أنّ حكومة السّودان قد مارست قدراً كبيراً من التّهديد والتّرهيب على سياسة التّنازلات الّتي بدأت بريطانيا التّفكير فيها عقب نشوء مصالح واستراتيجيات الحرب الباردة. وقد نجحت حكومة السّودان في تكبيل السّياسة البريطانيّة حول السّودان بالتركيز

على القول أنَّ السُّودان هو الَّذي يجب أنْ يقرِّر علاقته مع مصر ويجب أنْ لا تفرض عليه من بريطانيا أو الولايات المتَّحدة أو مصر، وبتكرار هذه النَّغمة توصَّل الرَّسميون البريطانيون إلى أنَّ مشروع الحكم الذَّاتي المقترح هو الحل الأمثل، لأنَّه يحيل الأمر إلى السّودانيين، وطالما كانت هي رغبة حكومة السُّودان والبرلمان الإنجليزي فلم يبق إلّا الشّروع في تطبيقه، ومن هنا كانت بريطانيا شغوفة بإقناع الاستقلاليين للاتّفاق مع المصريين ليتم بعده الشّروع في ترتيبات تنفيذ التّطورات السّياسيَّة المقترحة.

ومع أنَّ حكومة السُّودان هي الَّتي بادرت بالمطالبة باستشارة السّودانيين في اقتراحها للمجلس الاستشاري لشمال السُّودان عام 1942م وطوَّرت من المؤسَّسات ما يمكن من تسهيل تلك الاستشارة، إلّا إنَّها لم تكن راضية بالطريقة الَّتي تجرى بها استشارة السّودانيين، فهي تعتقد أنَّ قيام مصر بالتنسيق مع الحركات السّياسيَّة قد يجعل تلك الحركات تنضوي تحت المظلَّة المصريَّة عند تنفيذ إجراءات تقرير المصير وبإمكان مصر في تلك الحالة التّأثير عليها ودفعها نحو تأييد الاتّحاد بدلاً من الاستقلال. ويظهر موقف حكومة السُّودان المعارض للتحرُّكات المصريَّة الأخيرة في المذكَّرة المرسلة من السّير جيمس روبتسون إلى وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة في 15 أكتوبر 1952، والّتي تقول: لقد اقترحتم علينا تأجيل موافقتنا الرّسمية على قانون الحكم الذّاتي إلى ما بعد محادثات السّيد عبدالرَّحمن المهدي مع محمد نجيب، ولكنَّني أشعر الآن بانزعاج بالغ إزاء تطوُّرات الأحداث في القاهرة وأنَّ مناورات المصريين قد وضعتنا على ما يبدو في وضع خطير.

وتؤكّد المذكَّرة قائلةً: أنَّ وجود الأحزاب الاتّحاديَّة والحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الأمّة معاً في القاهرة يشكل خطراً داهماً إذ ربَّما تجد الحكومة المصريَّة فيه فرصة للمزايدة علينا لنيلها تأييد السّودانيين حول موضوع الانتخابات غير المباشرة الّتي أعلنا فيها موقفاً مسبقاً وفي المسألة الأهم الخاصة بتحديد موعد أقرب للانسحاب وتقرير المصير. وحول الموقف من الانتخابات يقول روبتسون: «استبعد مقاطعة حزب الأمّة للانتخابات، ولكنَّه احتمال وارد عندئذ يدّعي المصريون أنَّ الوفود الممثّلة للأحزاب الرّئيسية في السُّودان والموجودة في القاهرة تمثل غالبية السّودانيين، أحسب أنَّه من المهم في هذه المرحلة أنْ نؤكّد للأمريكيين قناعاتنا ونحظى بتأييدهم، أنَّ كان ذلك ممكناً، أنَّ صوت الجنوب والمناطق المتخلفة في الشّمال غير ممثل في القاهرة، إضافة إلى أنَّ الختميَّة غير ممثلين بشكل مباشر في تجمعات القاهرة رغم ما يقال من أنَّ السّيد علي يثق ويؤيّد إبراهيم بدري؛ سكرتير الحزب الجمهوري الاشتراكي، ولا بدَّ أنْ أؤكّد مرَّة أخرى أنَّ التّمثيل الحقيقي لوجهة النّظر السّودانيَّة يكون فقط عبر برلمان منتخب»[13]. وسيرد لاحقاً أنَّ حكومة السُّودان سعت إلى إجهاض اتّفاقيَّة الأحزاب مع القاهرة وخاصة مع حزب الأمّة أثناء المعركة الاستقلاليَّة.

ويرى ترانز هانز، أنّ توقيع السّيد عبدالرّحمن المهدي لاتّفاقية مع المصريين بمثابة إعلان وفاة جهاز الخدمة السّياسيّة وعلى آمالها في البقاء لممارسة النُفوذ على عملية استقلال السّودان، وذلك على الرّغم من جهود الحاكم العام؛ روبرت هاو والسّكرتير المدني؛ جيمس روبتسون الّتي هدفت إلى تعطيل الاتّفاق بالادّعاء أنّ حزب الأمّة ينقصه أهليّة تمثيل الجنوب والسّودانيين في المناطق المتخلّفة[14]. وبعد اتّفاقيّة الأحزاب الاستقلاليّة توجّهت مصر إلى الأحزاب الاتّحاديّة، وقد كانت التّيارات الاتّحاديّة قد رأت أنّه قبل الذّهاب إلى القاهرة يجب المرور على لندن وإطلاعها على وجهة نظرها، فيما يتعلّق بالتطورات السّياسيّة في السّودان، ووصف أنتوني أيدن في مذكراته لقاءه مع وفد الجبهة الاتّحادية، قائلاً: «جاء ممثلو الجبهة الوطنيّة لزيارتي، إنّهم لا يريدون انتخابات يعقبها تقرير المصير بل يريدون استفتاءً فورياً لتقرير مصير السّودان، لم استطع موافقتهم على رأيهم، ولكنّني قلت أنّه إذا رغبت جميع الأحزاب في البرلمان السّوداني الجديد على الاستفتاء ففي وسعها أنْ تجري الاستفتاء».

من لندن، اتّجه الوفد الاتّحادي إلى القاهرة الّتي تجمّعت فيها وفود الأحزاب الاتّحاديّة جميعها، الأشقاء برئاسة إسماعيل الأزهري، وجناح آخر للأشقاء برئاسة محمد نور الدّين، والجبهة الوطنيّة وحزب الأحرار وحزب وادي النّيل والحزب الوطني برئاسة الشّريف الهندي. كان جناحا حزب الأشقاء يريدان دولة واحدة هي دولة وادي النّيل المتّحدة، والجبهة الوطنيّة برئاسة الدّرديري محمد عثمان تريد حكومة سودانيّة في فترة الانتقال ثمّ يختار الشّعب مصيره بعد ذلك، وكان هدف الجبهة الاستقلال عن مصر في كلّ شيء عدا الارتباط معها برابطة التّاج المشترك فقط والاتّحاديون الأحرار ويمثّلهم الطّيب محمد خير، كانوا يريدون جيشاً واحداً، بينما كان حزب وادي النّيل برئاسة الدّرديري أحمد إسماعيل يريد اندماجاً كاملاً بين البلدين[15].

أقامت الأحزاب بفندق سميراميس وتفاوض معها الوفد المصري الّذي تفاوض مع حزب الأمّة برئاسة اللّواء محمد نجيب، أصرّت الأحزاب الاتّحاديّة على ضرورة تصفية الإدارة البريطانيّة في السّودان وعدم إجراء انتخابات في ظلّ وجود الإنجليز لأنّ في ذلك قضاءً على الحركة الوطنيّة.

انتهت المفاوضات إلى اتّفاق القاهرة في أوّل نوفمبر 1952، الّذي وقعه إسماعيل الأزهري والدّرديري محمد عثمان ومحمد نور الدّين وحماد توفيق وعلي البرير، وعن مصر اللّواء محمد نجيب وحسين ذو الفقار صبري والصّاغ صلاح سالم. ونص الاتّفاق على تفويض المفاوض المصري للوصول إلى أهداف الجبهة وهي الحكم الذّاتي للسودانيين وتوفير الجو المحايد لممارسة حق تقرير المصير وفترة انتقال عمرها ثلاث سنوات.

زار اللّواء محمد نجيب أعضاء الوفود الاتّحاديّة في فندق سميراميس، وناشدهم توحيد الكلمة وإلا أصابها الفشل، وافق الجميع واختاروا ثلاثة منهم هم: ميرغني حمزة وخضر حمد والدّرديري أحمد إسماعيل، لدمج الأحزاب الاتّحاديّة الثّمانية في حزب واحد. وافقت اللجنة وأصرّ محمد نجيب أثناء اجتماع اللجنة في منزله على اختيار هيئة لمكتب الحزب فاختير إسماعيل الأزهري رئيساً للحزب الذي أطلق عليه اسم الحزب الوطني الاتّحادي واختير محمد نور الدّين وكيلاً له وخلف الله خالد أميناً للصندوق، وكان محمد نجيب يرغب في اختيار الدّرديري محمد عثمان رئيساً، وذلك لصلته بالسيد علي الميرغني. اقتصر الاتّفاق على قادة الحزب دون تحديد برنامج أو دستور له أو مبادئ أو أهداف له أو أسس الاتّحاد مع مصر ووصفت صحف السُّودان قيام الحزب الوطني الاتّحادي بالمعجزة[16].

وبينما كانت تجري مصر مشاوراتها مع الأحزاب السّودانية، أعلنت بريطانيا موافقتها على مشروع الدّستور الذّاتي المقترح، ففي 22 أكتوبر 1952، أعلن وزير الخارجيّة البريطاني أمام مجلس العموم موافقة حكومته على قانون الحكم الذّاتي، ومعروف أنّ مقترح القوانين كان قد أرسل إلى بريطانيا ومصر في مايو 1952، للموافقة عليه خلال 6 أشهر التي تنتهي في 8 نوفمبر 1952، وإلّا أصبح نافذاً، وكان الاعتراف البريطاني يعني مباشرة استعجال مصر لإرسال موافقتها وملاحظاتها قبل 8 نوفمبر 1952، وإلّا سيصدر الحاكم في السُّودان القانون.

وبالإتّفاق مع الأحزاب الاتّحاديّة وتوحيدها تحت مظلة الحزب الوطني الاتّحادي تقدّم اللّواء محمد نجيب بالملاحظات والتّعديلات على مشروع دستور الحكم الذّاتي المقترح، وذلك في 2 نوفمبر 1952، أي قبل 6 أيام من الموعد الذي يخوّل للحاكم العام إصدار القانون الأساسي، وأهم ما اشتملت عليه المذكرة المصريّة التي قدّمها نجيب هي التّأكيد على حق السّودانيين في ممارسة تقرير المصير في جو حرٍّ ومحايد وتصفية الإدارة البريطانيّة خلال فترة الانتقال والإسراع بالسودنة وتقييد سلطات الحاكم العام بلجنة خماسيّة وإجراء الانتخابات لاختيار برلمان وحكومة سودانيّة إلى جانب قيام البرلمان بالإشراف على انتخابات قيام الجمعيّة التّأسيسيّة التي ستقرّر في مصير السّودان. وبعد ساعات من استلام السّفير البريطاني للمذكرة المصريّة أبرق إلى لندن يقول: (أرى من الضّروري الاستفادة إلى أقصى حدٍّ من شجاعة اللّواء محمد نجيب وبراعته كرجل دولة في تغيير مسار السّياسة المصريّة الذّائعة الصّيت حول وحدة وادي النّيل تحت التّاج المصري، أملي كبير في أنّ نكون قادرين على الموافقة، أولاً: على إصدار بيان مصري بريطاني مشترك، وثانياً: على تعيين اللجنة الاستشاريّة المقترحة على أنّ يتم فيما بعد تحديد مرض لسلطاتها، وثالثاً: أنّ أخول ربّما مع بعض مستشاري الحاكم العام سلطة مناقشة التّعديلات مع الحكومة المصريّة.

واستطرد السّفير، قائلاً: وصحيح، إنّنا نواجه الآن مطالبة من جانب المصريين بالتفاوض حول اتّفاقيّة بشأن مشكلة السّودان ككل مع بعض التّأخير في إصدار القانون الأساسي الجديد، وفي إجراء الانتخابات، ومع ذلك فإنّ كون المصريين مستعدون الآن للتعاون في إقامة الحكم الذّاتي الفوري في السّودان وفي وضع السّودانيين على تقرير المصير وكون مصر مهتمّة مثلنا تماماً بتفادي تأجيل الانتخابات وقبول الحكومة المصريّة لمبدأ الحكم الذّاتي الفوري وتقرير المصير للسودانيين خلال فترة محدّدة، فإنّ ذلك يمثّل خطوة مشهودة للأمام ويقرّبها أكثر من وجهات نظر الحكومة البريطانيّة[17].

وعلى ذلك، قدّم وزير الخارجيّة أنتوني أيدن مذكّرة إلى مجلس وزرائه يطلب فيها تفويضاً لتوقيع اتّفاق مع مصر، وقال الوزير في المجلس أنّ الحكومة المصريّة الجديدة حقّقت تقدّماً كبيراً بتخليها عن المطالبة بالاعتراف بسيادة مصر على السّودان، وبذلك سيكون من المناسب أنّ نوافقهم على وجهة نظرهم كلّما كان ذلك ممكناً. أصيب روبتسون بالقلق من المذكّرة المصريّة، وكتب يائساً في 7 نوفمبر 1952، إلى الصّحفية مارقيرى بيرهام، يطلب دعمها مرّة أخرى من أجل احتواء النّوايا المصريّة الّتي هيمنت على السّودانيين ودفعت بهم نحو المدار المصري، كما أرسل لها مسودة المذكّرة المصريّة، مضيفاً إليها تعليقاته طالباً منها أنّ تقوم باستخدامها في أوساط أصدقائها في المراكز العليا He asked Perham to use the information among her acquaintances in high) .[18](quarters

وقال روبتسون لبيرهام أنّه كسكرتير إداري لحكومة السّودان لا يريد أنّ يظهر في الصّورة، ولكن يطلب منها أنّ تقول على لسانه: يجب أنّ يعرف الرّاي العام في الوطن (بريطانيا) ماذا تعني المذكّرة المصريّة حقيقة؟ إنّها تعني أنّ محمد نجيب نجح في إيقاف انتخاباتنا والحكم الذّاتي وكلّ العمل الّذي تمّ خلال السّنتين الماضيتين، وكلّ ذلك الآن في نقطة الانصهار، وحقاً فإنّ الّذي جرى لهو خذلان كبير، ويمضي روبتسون معلقاً لبيرهام:

إنّ تذويب سلطات الحاكم العام خاصة فيما يتعلّق بالخدمة المدنيّة والجنوب، بالإضافة إلى حالات الطّوارئ سيجعل احتمال وقوع الكارثة أمراً وارداً، أنّ شروط نجيب بإنشاء لجنة الحاكم العام يعني أنّ البلد سيدار من قبل تلك اللّجنة الأمر الّذي يؤدّي إلى تحطيم كلّ العناصر الأساسية للحكومة الانتقاليّة[19]. واستجابت الصّحفية بيرهام لنداءات استغاثة روبتسون وكتبت مقالاً طويلاً في صحيفة «التّايمز» في 17 نوفمبر 1952. وفي نفس الوقت قام روبتسون بتعبئة أعضاء آخرين من شبكة السّودان (In meantime،Robertson .[20](also mobilized other members of his British Sudan network

ففي 14 نوفمبر 1952، قام اثنان من أعضاء البرلمان البريطاني والّذين سبق لهم العمل في جهاز الخدمة السّياسيّة في السّودان، وهما: دودس بيكر وموت رادكلافي بكتابة مذكرة إلى وزارة الخارجيّة قالا فيها، أنّ موافقة مصر على حق تقرير المصير تتضمّن فخاخاً كثيرة وأنّ اللواء محمد نجيب لم يتحوّل حقيقة عن موقف من سبقوه، على الرّغم من أنه اتّخذ موقفاً أكثر مسؤوليّة، وعلى وزارة الخارجيّة أنّ تنظر إلى النّقاط الآتية باهتمام:

1. رغم أنّ مصر تعترف بحق السّودان في تقرير المصير والحكم الذّاتي وهو ما لقي تأييد السّيد عبدالرّحمن المهدي، فإنّ أساس المذكّرة المصريّة هي استئصال النّفوذ البريطاني من السّودان، وذلك من خلال:

أ. حرمان حكومة صاحبة الجلالة من السّيطرة الّتي تمتّعت بها 50 عاماً.

ب. تقليص سلطات الحاكم العام حتى أصبح لا يزيد عن كونه مجرّد واجهة.

ج. إبعاد جميع ضباط الجيش والشّرطة والإداريين البريطانيين خلال 3 سنوات.

د. إجلاء جميع القوات البريطانيّة قبل عام من تقرير المصير.

هـ. مطالبة حكومة صاحبة الجلالة الالتزام بعدم قبول السّودان عضواً في الكومنولث البريطاني، إذ قرّر جانب كبير من الرّأي العام ذلك على أساس تقرير المصير.

2. ومن غير المحتمل نظراً لتاريخ المفاوضات المصريّة البريطانيّة حول السّودان أنّ تخفف الحكومة المصريّة من اختلافها مع الحكومة البريطانيّة وعلى ذلك سنكون مطالبين بالتخلي عن جميع حقوقنا ووصايتنا مقدماً.

3. مادامت المذكّرة المصريّة حرمت الحاكم العام من كلّ السّلطات المحدّدة الّتي منحها له مشروع الدّستور المقترح له من جانب الحكومة السّودانيّة، فما هي الخطوات الإداريّة العمليّة في حالة الطّوارئ؟ وكيف تعمل الإدارة المدنيّة للسودان في ظروف كهذه؟

4. من الواضح أنّ إبعاد الموظّفين البريطانيين عن الإدارة وإبعاد قوات البوليس وقوات الدّفاع عن السّودان لهو السّودنة بصورة عمليّة، وقد يؤدّي إلى ضعف خطير في القانون والنّظام وفي سلطة زعماء القبائل، وبشكل خاص في سلطة إدارة جنوب السّودان وفي هذا الشّأن ليس من الواضح ما إذا كانت الضّمانات الجنوبيّة ستبقى.

5. إلغاء سلطات الحاكم العام فيما يتعلّق بالإدارة المدنيّة يعني أنّ الموظّفين سيخدمون سادة جدداً بالمعنى القانوني، وستكون علاقتهما بالحاكم العام مختلفة عما كانت عندما بدأوا في التّعاقد على العمل، وسيرغب الكثيرون في عدم البقاء في السّودان، وفي هذه الحالة يكون من حقهم قانوناً أنّ يعتبروا عقودهم لاغية وأن يحصلوا على تعويضات.

6. تتجاهل المقترحات المصريّة جميع الصّعوبات العمليّة في إجراء الانتخابات في بلد بهذا الاتّساع وسكان غير ناضجين سياسياً والانتخابات وفق الخطوط المقترحة في القانون الأساسي الأصلي يمكن أنْ تجرى بنهاية عام 1952، وإذا تمّ قبول مقترحات اللّواء محمد نجيب، يكون قد نجح في تأجيل خطط الحكومة السّودانيّة الخاصة بالانتخابات لمدّة عام على الأقل.

7. يبدو أنّه من الصّعب المضي إلى الأمام بالدستور الأساسي الّذي أقرّته حكومة صاحبة الجلالة بعد أنْ وقعت الأحزاب السّودانيّة اتّفاقيات مع اللّواء محمد نجيب، ولا شك أنّ محمد نجيب يطلب أكثر مما يتوقّع الحصول عليه، وهو بذلك مستعد للمساومة، فهل من الممكن التّوصّل إلى اتّفاقية على الخطوط التّالية:

تشكيل اللّجنة الانتخابية في أسرع وقت ممكن، وإجراء الانتخابات على أساس الخطة الأصليّة الّتي أعدّتها الحكومة السّودانيّة في الدّستور المقترح، أي عدم تقديم أيّ أية تنازلات فيما يتعلّق بخطة الانتخابات نفسها؛ وضرورة أنْ تشير المقترحات المصريّة الأخرى الّتي تتعلّق بإدارة السّودان والدّستور السّوداني إلى البرلمان السّوداني الجديد عندما يتم انتخابه، وإذا قبل البرلمان الجديد هذه المقترحات، لا يمكن اتّهام حكومة صاحبة الجلالة بعدم الوفاء بتعهداتها[21].

ونتيجة لذلك، أعلن أنتوني إيدن؛ وزير الخارجيّة في البرلمان، أنّ المذكّرة المصريّة تثير عدداً من النّقاط المهمّة لا بد من مناقشتها، ولكن وفي نفس الوقت قال أيدن أيضاً: أنّ مصر قد وافقت من حيث المبدأ على الحكم الذّاتي وحق تقرير المصير وأبدت استعدادها للتعاون معنا في هذا السّبيل، وقد وافقت والسّفير البريطاني في القاهرة ووزراء الخارجيّة على أنّ العرض المصري يمثّل تقدّماً محسوساً على المواقف السّابقة وإذا كان المصريون مستعدين للمضي إلى الأمام إذا اتّخذت مقترحاتهم شكلاً عملياً، فإنّ هناك فرصة للاتّفاق.

وفي مذكّرتها لرئيس الوزراء ونستون تشرشل، قالت وزارة الخارجيّة البريطانيّة: أنّ هناك عدداً من الاقتراحات المصريّة تعتبر غير مقبولة وأهمها استبعاد مسؤوليّة الحاكم العام عن المديريات الجنوبيّة، ومنح سلطات واسعة للجنة الاستشارية، ونرى أنّ يحتفظ الحاكم العام بسلطاته لاتّخاذ أيّ إجراء تنفيذي في حالة الطوارئ. ويقول ترانز هانز أنّه وفي الوقت الّذي يقوم فيه لوبي السّودان في لندن بحمل وجهة نظر السّودانيين بالنيابة إلى وزارة الخارجيّة وإلى الرّأي العام، كان روبتسون قد غادر إلى القاهرة محاولاً إبعاد

المصريين من بعض بنود المذكّرة، ومن هناك وفي منتصف ديسمبر 1952، كتب مرّة أخرى إلى بيرهام ملخّصاً لها ما دار من نقاش وخاصة فيما يتعلّق بالجنوب وسلطات لجنة الحاكم العام، كان روبتسون قد حاول إقناع المصريين -أيضاً- بضرورة أنّ تكون الخدمة المدنيّة تحت مسؤوليّة الحاكم العام وحده.

ومن ناحية أخرى، حاولت حكومة السّودان بعد أنّ فقدت مناصرة الأحزاب السّياسيّة الّتي وقّعت جميعها اتّفاقاً مع القاهرة حول التّرتيبات السّياسيّة المقبلة، أنْ تستعين بالجنوبيين لمعارضة التّعديلات المصريّة المقترحة، وبدأت حكومة السُّودان في إرسال سيل من البرقيات تحذّر من أنّ الجنوب سينفجر إذا ما تمّ المضي في المقترحات المصريّة. ففي ديسمبر 1952، أرسل حاكم عام السّودان برقيّة إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة تبيّن موقف الجنوبيين من التّطوّرات الأخيرة جاء فيها: يثير أبناء جنوب السُّودان هذه القضايا السّياسية، لأنّ زعماء الأحزاب الشّماليّة الّذين عقدوا اتّفاقاً منفرداً مع الجنرال نجيب، قد أدّى موقفهم ذلك إلى تشكيك الجنوبيين في مصداقية الأحزاب الشّماليّة وإلى عزمهم على توضيح موقفهم إزاء التّطوّرات الحالية، يقف الجنوبيون بحزم مع قانون الحكم الذّاتي كما أجازته الجمعيّة التّشريعيّة، ولن يقبلوا أيّ تعديلات عليه إلّا بعد التّصديق عليها من هيئة ديمقراطية تمثّل البلاد.

ومضت المذكّرة تقول: (إنّ أهل الجنوب حريصون على التّعاون مع إخوانهم في الشّمال حول الحكم الذّاتي في السّودان، ولكنهم يخالفون بقوّة رأي الشّماليين القائل بإجراء تقرير المصير في ظرف 3 سنوات، أنّ الجنوب غير مستعد الآن للدخول في وحدة حرّة ديمقراطية مع الشّمال، أنّ الجنوب متخلّف في الوقت الرّاهن عن الشّمال، ويرغب في استمرار الإدارة المدنيّة الحاليّة الّتي لعبت دوراً أساسياً في تطوير الشّمال نفسه إلى مستواه الحالي، ويتطلّع أهل الجنوب إلى اليوم الّذي يتمكّنون فيه من الانضمام إلى الشّمال في سودان مستقل، ولكنّهم على قناعة أنّ ذلك لن يحدث إلى أنّ يصبح الجنوب على قدم المساواة مع الشّمال ويجب إلّا يحدد وقت لتقرير لمصير)[22].

وفي برقيّة أخرى بتاريخ 23 ديسمبر 1952، قال الحاكم العام لوزارة الخارجيّة: إذا لم يبادر المصريون والأحزاب الشّماليّة إلى التّراجع عن موقفهم إزاء سلطات الحاكم العام الاستثنائيّة، فإنّ الوضع في الجنوب سيكون في غاية الحرج، وعلى كلّ، فالراجح هو فشل كلّ الجهود لثني الجنوبيين عن تشكيكهم في السّياسيين الشّماليين طالما كان موضوع سلطات الحاكم العام في الجنوب مثاراً للجدل.

وأضافت المذكّرة: (إنّ إحدى الوسائل لحث الجنوبيين على التّعاون مع النّظام الجديد هو توسيع عضوية لجنة الحاكم العام بإضافة عضو جنوبي، الأمر الّذي يؤكد تمثيلهم على أعلى المسؤوليات)، ومن الواضح أنّ الجنوبيين قد بدأوا في الاستفسار عن المستقبل بطرح الأسئلة حول الضّمانات لحمايتهم بعد تقرير المصير، أنّ تجاربنا في الجنوب توضّح أنّ أهله مندفعون ومتسرعون في اتّخاذ القرارات. وعليه، فإنّ وضعاً خطيراً سينشأ في الجنوب إذا ما تجاهلنا رغبات ومطالب أهله وهناك إشارات تدل على عمل سري واسع النّطاق في الجنوب كتنظيم الاجتماعات وحركات الاحتجاج[23].

وفي برقيّة ثالثة بتاريخ 30 ديسمبر 1952، احتج الحاكم العام على زيارة صلاح سالم للجنوب، وقال أنّ السّلوك المبدئي للوفد المصري بقيادة الصّاغ صلاح سالم في الجنوب غير مرضٍ، كما أنّ ردود الفعل على نشاطه مؤسفة وأنّ الاتّجاه العام للوفد المصري هو تفادي سماع وجهات النّظر المخالفة لما يرونه، الأمر الّذي أدّى بالتأكيد إلى تبرُّم الجنوبيين، إضافة إلى توسُّع رقعة الخلافات بينهم.

أدّت برقيات حكومة الخرطوم إلى رد فعل عكسي في وزارة الخارجيّة، حيث رفضت أنّ تصدّق التّهديدات الّتي يلمّح إليها الحاكم العام. وقال مدير الإدارة الأفريقيّة بالوزارة والّتي تتبع لها حكومة السّودان: أنّ الخرطوم تسعى دائماً لإقناعنا مستعينة بأمثلة مختارة ومتحيّزة ومليئة بالكراهية للمصريين على سوء سلوكهم، وكلّنا يدرك حتميّة مثل هذا السّلوك بدرجة أو بأخرى، خصوصاً أنّه رد فعل حول قضيّة تؤثّر في نفوذهم ومكانتهم، أنّ المهم هو الخطوات المتّخذة لإبطال مفعوله، أنّ سلوك الصّاغ صلاح سالم معقول حتى الآن بمقاييس المصريين[24].

ومن جهة أخرى، كانت الحكومة البريطانيّة تتشاور مع الولايات المتّحدة حول المذكّرة المصريّة وسبل الرّد عليها، وقرّرت في النّهاية الدّخول في مباحثات مع مصر بهدف الاتّفاق على تعديل دستور الحكم الذّاتي المقدّم من حكومة السّودان تمهيداً للموافقة عليه حتى يتسنى البدء في التّرتيبات الخاصة بتنفيذه والانتهاء من المسألة السّودانيّة.

هوامش الفصل الثاني

(1) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص70.

(2) استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص392.

(3) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص29-30.

(4) أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السُّودانيّة 1914-1969، الدّار السُّودانيّة للكتب، ط2، 2004، ص86.

(5) نفس المصدر، ص88.

(6) مصر والسُّودان: الانفصال، مرجع سابق، ص67.

(7) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص586.

(8) نفس المصدر، ص586.

(9) نفس المصدر، ص587- 589.

(10) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص81.

(11) نفس المصدر، ص81.

(12) نفس المصدر، ص79.

(13) FO 371/96910.

(14) W.Travis Hanes 111، Imperial Diplomacy in the Era of Decolonization: The Sudan and the Anglo-Egyptian Relations 19451956-، Greenwood press، 1995، p145

(15) مصر والسُّودان: الانفصال، مرجع سابق، ص84.

(16) نفس المصدر، ص84–85.

(17) W.Travis Hanes 111، op، cit، p89.

(18) W.Travis Hanes 111، op، cit، p148.

(19) W.Travis Hanes 111، op، cit، p148.

(20) W.Travis Hanes 111، op، cit، p148.

(21) مصر والسُّودان: الانفصال، مرجع سابق، ص90-91.

(22) FO 371/96916.

(23) FO 371/96916.

(24) الوثائق البريطانيّة عن السّودان، المجلد السّادس، مصدر سابق، ص146.

الفصل الثّالث

التّفاوض والاتّفاق تحت مظلّة الضّغوط الأمريكيّة

1953-1952

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، لتعديل دستور الحكم الذّاتي للسودان في 20 نوفمبر 1952، واستمرت حتى 11 فبراير 1953. ترأس اللّواء محمد نجيب الجانب المصري فيما ترأس الجانب البريطاني سفيرها في القاهرة، إلى جانب الوزير المفوض مايكل كريز ويل، بالإضافة إلى السّير جيمس روبرتسون؛ السّكرتير الإداري لحكومة السّودان، والمستشار القانوني لحكومة السّودان؛ السّيد مانرجو راتر.

ومن الأهمية بمكان أنْ نشير هنا إلى استراتيجيّة كلّ طرف في المفاوضات فبالنسبة لمصر ارتكزت استراتيجيتها على أساس إنهاء الوجود البريطاني في السّودان قبل البدء في ترتيبات إجراءات تقرير المصير وتقييد سلطات الحاكم العام حتى لا يستطيع التّأثير على مجرى اختيارات السّودانيين، وتقترن تصفية الوجود البريطاني المدني والعسكري بسودنة كلّ الوظائف، أمّا بريطانيا فتقوم استراتيجيتها على النّقيض من المصريّة وهي البقاء حتى استكمال إجراءات تقرير المصير وإعطاء الحاكم العام الصّلاحيات الكاملة والمطلقة خلال تلك الفترة. ويمكن وصف الجو العام للمفاوضات بأنّها كانت في صالح مصر لأنّها مسنودة من جانب بموافقة السّودانيين الّذين وقّعوا معها اتّفاقات القاهرة، ومن جانب آخر لتطابق وجهة نظرها مع موقف الولايات المتّحدة والّتي يبدو أنّها قادت بريطانيا من أذنها إلى هذه المفاوضات، هذا إلى جانب انحياز كلّ من سفارتي بريطانيا والولايات المتّحدة في القاهرة إلى وجهة النّظر المصريّة.

تركّز الحوار في اليوم الأوّل للتفاوض حول النّقاط الثّلاث والّتي اقترحتها بريطانيا وأصرّت عليها، وهي:

1- سلطات لجنة الحاكم العام.

2- سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب.

3- السُلطات الاستثنائية في حالات الطّوارئ[1].

قالت بريطانيا في المفاوضات، أنّ البرلمان السّوداني ينبغي أنْ يكون له حق اختيار الأعضاء السّودانيين في اللّجنة الاستشارية للحاكم العام ويجب أنْ لا يكون له أكثر من السّلطات الاستشارية لأنّ ذلك سيتعارض مع التّعهدات الّتي قطعتها بريطانيا بأن لا يكون هناك تغيير في وضع السُّودان دون التّشاور مع الشّعب السّوداني. وردّ اللّواء نجيب أنّ اللّجنة يمكنها أنّ تقف أمام الحاكم العام في ممارسته لسلطاته غير المحدودة وهو الحد الأدنى المقبول للضمان وأنّ تمثل جميع أحزاب السّودان، وهذا أقل ما يمكن قبوله مقابل تخلي مصر عن حقوقها الشّرعيّة في السّودان، لذلك لا أستطيع وصف اللّجنة بأنّها استشارية وأنّني مستعد لقطع المحادثات إذا انعدمت سلطات اللّجنة. وعن سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب قال نجيب: موقفي غير قابل للمساومة الموظفون البريطانيون يستطيعون أنّ يطمئنوا الزُّعماء السّودانيين في الجنوب ويوجد هناك حلّ وسط، هو أنّه إذا كان من الضّروري أنّ يمارس مسؤولية الحكم فيمكن ذلك بعد التّشاور مع لجنته[2].

أبرق السّفير الأمريكي في القاهرة؛ جيفرسون كافري واشنطن يفسّر الموقف المصري قائلاً: أنّ محمد نجيب يخاف ردود فعل الأحزاب الاتّحاديّة إذا تساهل فيما يريدون من تصفية الإدارة البريطانيّة، كما أنّ الظّروف الدّاخليّة في مصر تحتّم على نجيب التّشدد في الدّاخل لأنّ المعارضين يتمنون أنّ يقع في خطأ بشأن السّودان. اي أنّ كافري يريد من حكومته أنّ تضغط على بريطانيا لتستمر في المفاوضات[3].

وفي الاجتماع الثّاني 24 نوفمبر 1952، أثيرت مرّة أخرى سلطات الحاكم العام بالنسبة للجنوب، اقترح السّفير البريطاني؛ رالف ستيفنسون، إعادة إدراج المادة (100) في مشروع دستور الحكم الذّاتي لتصبح مسؤوليّة الحاكم العام الخاصة بالجنوب ضمن سلطاته التّقديريّة، وفي معرض تبريره لذلك قال السّفير: «على الرّغم من أنّه سيكون للجنوب وزيران من بين خمسة عشر وزيراً، فليس هذا بالكثير، ومن السّهل أنْ يتغلّب عليها الشّماليون، وذكريات الماضي كثيرة وهي توحي بأنّ الجنوبيين يخامرهم الشّعور بتحسّن حالهم لو أسندت إلى الحاكم العام مسؤوليّة خاصة، وعبر السّفير البريطاني عن اعتقاده بأنّ اضطرابات قد تقع إذا لم يكن للحاكم العام بعض السّلطات لحماية الجنوب»[4].

وقال المفاوض البريطاني باروز، أنّ على بريطانيا مسؤوليّة تجاه الجنوب ومن واجبها حمايته بقدر المستطاع من أنْ يكون ضحيّة للشماليين، وحذّر من أنّ أهل الجنوب إذا استشعروا بأن القانون الجديد فيه مساس بهم فسيلجأون إلى وسائل بدائية لا إلى وسائل دستورية كي يرفعوا ما حاق بهم، وذكر باروز أنّ السّكرتير الإداري لحكومة السُّودان جيمس روبرتسون أبلغه بأنّ زعماء الجنوب قد هدّدوا بإحراق البلاد إذا أهملت مطالبهم[5].

مضت الإشارة إلى أنّ حكومة السُّودان لجأت إلى استخدام صوت الجنوب بعدما استقطبت مصر الأحزاب السّياسيّة الشّماليّة، ويبرز بوضوح أنّ الآراء الّتي طرحها المفاوض البريطاني هي نفسها الآراء الّتي قالتها حكومة السُّودان في برقياتها إلى لندن قبل بدء المفاوضات وهي عدم قبول أيّ تعديلات على مشروع الدّستور المقترح من حكومة السُّودان وعدم تحديد أي وقت لتقرير المصير.

ومهما يكن من أمر فقد أصرّ الإنجليز على أنّ تكون قرارات الحاكم نهائية بالنسبة للجنوب وأصرّت مصر إلّا تكون كذلك، وأشارت إلى ضرورة عدم ذكر كلمتي الشّمال والجنوب باعتبار أنّ السُّودان دولة واحدة. وحول لجنة الحاكم العام، طلب المصريون تشكيلها قبل الانتخابات ليكون ضماناً بعدم تحيُّز الحاكم العام لأيّ جهة، وأن لا تكون سلطاتها استشارية بينما طالب الإنجليز تأجيل لجنة الحاكم العام إلى ما بعد إجراء الانتخابات، لأنهم لا يمكن أنّ يوافقوا على وجود سلطتين دستوريتين عاليتين في البلاد. ويبرق السّفير الأمريكي في القاهرة واشنطن مبرراً موقف محمد نجيب في المفاوضات، قائلاً: «أبلغني محمد نجيب أنّ الوفديين والشّيوعيين والأخوان المسلمين ضدّه، وهو يريد انتصاراً في مسألة السّودان، والمشكلة أنّ الإنجليز أبدوا مرونة، ولكنّهم لا يستطيعون منح محمد نجيب كلّ ما يريده»[6].

وحتى الاجتماع الثّالث للتفاوض والّذي جرى في 26 نوفمبر 1952، ما زال النّقاش محصوراً حول نفس النّقاط الثّلاث الخاصة بلجنة الحاكم وسلطاته الاستثنائية الخاصة بالجنوب. وقد أضاف الدّكتور حامد سلطان عضو الوفد المصري موضوعاً آخر للنقاش وهو سلطات الحاكم العام في حالات الطّوارئ وفقاً لما جاء النّص به في الدّستور المقترح للحكم الذّاتي في المادة (102 – أ).

ومع أنّ الدّكتور سلطان قد أبدى شكوكاً حول هذه المادة واعتبرها غامضة ومطاطة، إلّا أنّه لم ينل حظاً من النّقاش، وكما سيتضح لاحقاً، كانت تلك المادة من أخطر مواد دستور الحكم الذّاتي، ولكن يبدو أنّه لم يفطن إليه أحد سوى الدّكتور سلطان، ولعلّ

حكومة السّودان عندما وضعت هذه المادة وضعتها من باب الاحتياط لما يمكن أنّ يحدث في المستقبل، إذا ما سارت الأمور في غير الاتّجاه الّذي تريده، وخاصة نتائج الانتخابات السّودانية. ذلك لأنّ المادة (102 - أ) تعطي الحاكم الحق في حالات عدم الاستقرار السّياسي أو المالي، أو أيّ كارثة محتملة بتعليق البرلمان، وحلّ مجلس الوزراء. وبالتالي، فإنّه يمكن القول -افتراضاً- أنّه إذا ما أسفرت نتيجة الانتخابات المتوقّعه فوز التّيار المنادي بالوحدة وصحب ذلك الفوز أي اعتراضات سودانية، فإنّ الحاكم وبناءً على تلك المادة يمكن أنّ يجهض الانتصارات الوحدويّة بحل البرلمان والمجلس، والاستمرار في حكم السّودان تحت الأحكام العرفيّة، وقد كان هذا السّيناريو كما سنرى عند الحديث عن نتائج الانتخابات في 1954، جرى التّفكير فيه لاحتواء فوز العناصر الاتّحادية.

ولتركيز الجانب المصري على النّقاط الثّلاث المختلف عليها لم يتم إعارة موضوع الطّوارئ الّذي أثاره الدّكتور حامد سلطان أي اهتمام، ومضى كلّ جانب في التّمسّك بموقفه ولم يحرز أيّ تقدّم واتّفق الطّرفان على إذاعة تصريح مشترك للصحف جاء فيه: استقبل رئيس الوزراء السّفير البريطاني في 26 نوفمبر 1952، وقد استؤنفت المباحثات في مسألة السّودان وأصابت بعض التّقدم على أنّ بعض النّقاط لا تزال موضوعاً للمناقشة وسيحدد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن[7].

لم يرض السّفير البريطاني بهذا الجمود في المفاوضات على الرّغم من أنّه رئيس للجانب البريطاني، فكتب إلى حكومته قائلاً: (موقف الحكومة المصريّة هو أنّها لا تستطيع أنّ تبرر لشعبها التّخلي عن وحدة وادي النّيل تحت التّاج المصري والاتّفاق على التّعاون لوضع السّودان على طريق الحكم الذّاتي وتقرير المصير دون أنّ تبدو في مظهر تحمّل مسؤولية مساوية لمسؤولية بريطانيا العظمى، وأنّه لم يعد هناك المزيد من التّنازلات المهمّة الّتي يمكن الحصول عليها من اللّواء محمد نجيب». ويحذّر السّفير حكومته، قائلاً: «علينا الاختيار بين قبول بعض التّحديد لسلطات الحاكم العام أو نواجه انهيار المفاوضات وما يتبع ذلك من نزاع مع مصر، وهو ما سيكون على درجة كبيرة من الخطورة على الاستقرار حالياً ومستقبلياً في السّودان؛ هذا فضلاً عن أثرها المدمّر على الموقف في الشّرق الأوسط كلّه، ولا يمكننا الدّخول في أيّ نوع من أنواع الاتّفاق مع مصر دون افتراض أنّه من مصلحة أيّة حكومة مصريّة أنّ تجعل مثل هذا الاتّفاق يؤتي مفعوله، ونظراً للاعتماد على مياه النّيل ورغبتها في تحقيق وحدة وثيقة مع السّودان، فسيكون معارضاً تماماً لمصالحها أنّ تعادي السّودانيين، أو تخلق عدم استقرار وتنافراً في هذا البلد»[8].

ويعلّق الكاتب المصري محسن محمد على آراء السّفير البريطاني ويقول أنّه كان واضحاً أنّه يحث حكومته على الاستجابة لمطالب مصر على أساس أنّ اللواء محمد نجيب قدّم كلّ ما عنده من تنازلات وليس لديه المزيد ليقدّمه، ومن ناحية أخرى، فعلى بريطانيا أنْ تقبل ما يعرض عليها، وإلّا فإنّها ستواجه بكارثة في مصر والسُّودان والشّرق الأوسط كله، وأيّا ما تكون وجهة نظر حكومة السُّودان أو وزارة الخارجيّة البريطانيّة، فإنّ آراء السّفير كانت تمثّل القوة الضّاغطة على صانع القرار في لندن[9].

ولكن، جاء الضّغط الأكبر من السّفير الأمريكي الّذي كتب إلى حكومته قائلاً: (المفاوضات على وشك الانهيار وسيكون لذلك تأثير على الشّرق الأوسط كله، وسيضطرب الموقف في السُّودان وسترغم بريطانيا على الانسحاب، وتنزعج الولايات المتّحدة من هذه القطيعة المحتملة لأنّها ستفسد العلاقات المتوقّعة بين مصر والغرب. وتكتب الخارجيّة الأمريكيّة إلى سفارتها في لندن لإبلاغ الحكومة البريطانيّة أنّه يجب أنّ لا تدع هذه الفرصة تفلت، فلا يمكن الوصول إلى اتّفاق يرضي الجميع بنسبة مائة في المائة)[10].

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في 4 ديسمبر 1952، لبحث مفاوضات القاهرة. وقال إيدن: «هناك تقدُّم نحو إجراء الانتخابات في السّودان، ولكن توجد مشكلة الجنوب، وهو متخلّف وربّما ينمي ميولاً انفصاليّة، ولذلك رأينا من المهم أنّ يحتفظ الحاكم العام بسلطات خاصة في الجنوب، وهناك احتمال موافقة مصر»[11].

تدخّلت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة لدى السّفير البريطاني في واشنطن، وأبدت مخاوفها من أنّ تأخير الوصول إلى اتّفاق مع مصر سيؤدي إلى اضطرابات داخلية في السّودان. وقالت الوزارة للسفير أنّ مخاوفها تقوم على أساس تقرير بعث به ضابط الاتّصال الأمريكي بالخرطوم من خلال حديث أجراه مع صالح الشّنقيطي أحد زعماء حزب الأمّة والرّئيس السّابق للجمعيّة التّأسيسيّة[12].

وخلال شهر ديسمبر 1952، عقدت هيئة المفاوضات اجتماعين. وقال السّفير البريطاني في الاجتماعات أنّ حكومته وافقت على أنْ يخضع الحاكم العام عند ممارسته لبعض سلطاته لإشراف لجنته[13]. وعن سلطات الحاكم العام بشأن الجنوب، قال السّفير أنّ السّلطات المطلوبة تستهدف تحقيق غرضين هما: ضمان انضمام الجنوب إلى باقي السُّودان في المرحلة القادمة والتّأكُد من أنّ الجنوب سيمنح ثقته للشمال أثناء فترة الانتقال. وقال السّفير البريطاني -كذلك- أنّ بلاده تريد توحيد السّودان، ولكنّه يرى أنّ هذا التّوحيد لن

يتحقق إلّا عن طريق القضاء على مخاوف الجنوبيين واستعادة ثقتهم بالشماليين[14]. وفي معرض ردّه على الطّرح البريطاني بشأن الجنوب، شدّد الجانب المصري على أنّه يجب أنّ لا تكون هناك تفرقة بين أهالي السُّودان أو أنّ تذكر كلمة شمال وجنوب في مشروع قانون الحكم الذّاتي، لأنّ السُّودان كان ولا يزال دائماً واحداً ولا يتجزأ، وأعلن الجانب المصري أنّه لن يقبل أي اقتراح يعرض وحدة السُّودان للخطر أو يفهم منه الفصل بين الشّمال والجنوب[15].

انتقل النّقاش إلى مسألة سودنة الوظّائف الّتي يشغلها المصريون والبريطانيون والّتي قد تؤثّر في حريّة الشّعب السّوداني عند تقرير مصيره، أصرّت مصر على أنّ تكون لهذه اللجنة صلاحيّة مطلقة، بينما رأى الجانب البريطاني أنّ تكون اللّجنة مسؤولة أمام مجلس الوزراء والبرلمان السّوداني، وأصرّت مصر -أيضاً- على ربط تقرير المصير بالسودنة، وكان واضحاً اختلاف وجهة نظر الطّرفين، فمصر تريد السّودنة قبل تقرير المصير، وبريطانيا تريدها بعد قيام البرلمان والوزارة السّودانية[16].

قال السّفير البريطاني للسفير الأمريكي: «العقبة الرّئيسيّة في المحادثات هي مسؤولية الحاكم العام نحو الجنوب الّتي نطالب بها، ولكن صلاح سالم وحسين ذو الفقار يزوران السّفارة الأمريكيّة قائلين: لن نتنازل، يمكن تعديل النّص بحيث يعطى الحاكم العام السّلطة لمنع اتّخاذ أيّ إجراء فيه تفرقة ضدّ أيّ جزء في السّودان، وإذا كنا قد تنازلنا عن وحدة وادي النّيل، فلا يمكن أنّ نتنازل عن وحدة السّودان، والجنوب بالذات مهم لمصر بالنسبة لمياه النّيل، والحزبان (الأمّة والاتّحادي) سيقاطعان الانتخابات إذا ذكرت كلمة الجنوب في الاتّفاقيّة[17]. ويقول السّفير الأمريكي؛ كافري، في برقيته محذّراً واشنطن ولندن من قطع المفاوضات والعودة لشعارات الكفاح الوطني والتّعلل بأزمة خارجيّة: حرام أنّ يرتبط مصير مصر والشّرق الأوسط بكلمة واحدة اسمها الجنوب[18].

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في 18 ديسمبر 1952، لبحث الخطوة القادمة للمفاوضات، وقال إيدن: «ينبغي في المقام الأول الاعتراف بأنّ المقترحات المصريّة الحاليّة تسجل تقدُماً كبيراً عن الموقف الّذي اتّخذته الحكومات المصريّة السّابقة بخصوص السّودان، فلم تكن أيّ حكومة مصريّة سابقة على استعداد لقبول اي شيء أقل من وحدة وادي النّيل الّتي تعني الاعتراف بسيادة ملك مصر على السّودان، في حين تقرّر المقترحات المصريّة الحاليّة بوضوح أنّ السّيادة على السُّودان ستكون للسودانيين خلال الفترة الانتقاليّة حتى يتم تحقيق تقرير المصير»، ويستطرد أيدن قائلاً:

وتعترف هذه المقترحات بوضوح -أيضاً- بحق السّودانيين في ممارسة تقرير المصير في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة، وفي الوقت الذي تقبل فيه هذه المقترحات تطبيق الحكم الذّاتي خلال الفترة الانتقاليّة، فإنها تتّخذ مشروع دستور الحكم الذّاتي أساساً للعمل. وهي تقترح عدداً من التّعديلات على هذا الدّستور وفقاً للموقف القانوني لمصر باعتبارها طرفاً في الحكم الثّنائي معنا، وهو موقف لم ننكره أبداً رغم إلغاء حكومة الوفد لاتّفاقيّة السّيادة المشتركة لعام 1899 من طرف واحد في أكتوبر 1951، والواقع أنّنا تمسّكنا دائماً بعدم شرعيّة الإلغاء، لأنّ بقاء مركزنا طرفاً في الحكم الثّنائي يعتمد عليهما».

ويقول إيدن: «إنّه ومهما كانت أهواء الحكومة المصريّة، فإنّ علينا أنْ نضع في اعتبارنا أنّ هناك بالفعل مصالح مشتركة بين مصر والسّودان، نظراً لأنّهما إلى جانب أشياء أخرى تشتركان في الاعتماد على مياه النّيل»[19]. وقدّم الوزير في الاجتماع ملخصاً للنقاط الّتي تمّ التّوصّل إلى اتّفاق بشأنها في المفاوضات، والنّقاط الّتي لا تزال محلّ خلاف، وبالنّسبة للنقاط المتّفق عليها أو الّتي يبدو التّوصّل إلى اتّفاق بشأنها فهي:

1. مبدأ تقرير المصير للسودانيين وتطبيق الحكم الذّاتي.

2. إقامة وتشكيل لجنتين: الأولى لجنة انتخابيّة تشرف على انتخابات البرلمان السّوداني والثّانية لجنة تقدّم المشورة للحاكم العام خلال الفترة الانتقاليّة للحكم الذّاتي.

3. طريقة تعيين لجنة الحاكم العام: وافقنا على التّعيين بمرسوم مصري مثل تعيين الحاكم العام، بشرط النّص على أنّ الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة، هي مصدر السّلطات لهذا التّعيين.

4. الإبقاء على المسؤولية الخاصة للحاكم العام للجهاز الإداري المدني الوظيفي، وهذا أمر أساسي كي نبقي الموظّفين البريطانيين في الخدمة.

5. إجراءات تحديد عدد الدّوائر الانتخابيّة المباشرة وغير المباشرة.

6. شكل الاختيار بالنسبة لتقرير المصير للسودانيين: تمّ الاتّفاق على أنْ يكون السّودانيون أحراراً في الاختيار: (إمّا الوحدة مع مصر وإمّا الاستقلال التّام)، ولن يحول اختيار الثّاني بين أنّ يطلب السّودان حينئذ عضوية الكومنولث البريطاني إذا رغب في ذلك.

7. سلطات الحاكم العام في الأحوال الإستثنائية: ينص مشروع الدّستور الأساسي على أنّ الحاكم العام يمكن أنْ يعلن حالة الطّوارئ الدّستوريّة في حالتين: الأولى إذا لم تكن حكومة السّودان قادرة على الاستمرار بسبب الجمود السّياسي أو عدم التّعاون أو المقاطعة، وذلك بمشورة لجنته، والثّانية يمكن أنّ يعلن حالة الطّوارئ الدّستورية في حالة الانهيار المالي الوشيك أو انهيار القانون والنظام، وفي هذه الصّورة ينبغي أنّ يكون حرّاً في التّصرّف، ثمّ يبحث عن مشورة لجنته فيما بعد[20].

أمّا النّقاط الّتي لا يبدو في الأفق اتّفاق بشأنها هي:

1. المسؤوليّة الخاصة للحاكم العام بشأن الجنوب: والمصريون يعلنون خشيتهم من تصميمنا على هذه النُقطة ويصرّون على أنّ يمارس الحاكم مسؤوليته وفقاً للإجراءات العاديّة للجنة وتصر نحن على أنّ تكون مسؤولية بلا قيود.

2. سلطات لجنة الحاكم العام: يرغب المصريون في أنّ تكون مشورة اللّجنة ملزمة للحاكم العام ونحن نحاول ضمان استثناء الحاكم العام من سيطرة اللّجنة بالنسبة لمسؤوليته عن الجنوب، وعن الخدمة العامة.

3. انتهاء الفترة الانتقاليّة: يحاول المصريون تحديد الفترة الانتقاليّة بثلاث سنوات لحين اتمام سودنة الإدارة، ونحن نعلم أنّ السّودانيين يرغبون في الاحتفاظ بالمستشارين البريطانيين بعد تقرير المصير، وتتيح الصّيغة المصريّة لمصر الاعتراض على تقرير المصير على أساس أنّ الموظفين البريطانيين ما زالوا يعملون في الإدارة السّودانيّة، وهم بذلك يضغطون على السّودانيين للتخلص من الموظفين البريطانيين، ونحن مستعدون للموافقة على أنّ تكون السّودنة عاملاً في تحديد تاريخ تقرير المصير، لكننا لسنا على استعداد لقبول الصّيغة المصريّة.

4. اختصاص البرلمان السّوداني بعد انتخابه بمسائل إقرار سلطات لجنة الحاكم العام، وأي تغيير في الضّمانات للجنوب يشعر الحاكم العام شعوراً قوياً أنّ البرلمان السّوداني ينبغي استشارته بشأن هذه النّقاط قبل إقرار أية اتفاقيّة مصريّة بريطانيّة، غير أنّ المصريين يحتجون بأن هذه مسائل بين أطراف الحكم الثّنائي والحاكم العام وأنّها خارج مجال البرلمان السّوداني[21].

وانتهى وزير الخارجيّة البريطاني إلى القول: إذا فشلنا في التّوصّل إلى اتّفاقيّة نهائيّة مع المصريين، فإنّ ذلك سيكون خطير جدّاً على العلاقات المصريّة البريطانيّة، وأنّه من سوء الحظ سيكون في فترة نأمل فيها بدء مفاوضات لتسوية مشكلة الدّفاع، كما أنّ الفشل قد يلحق المزيد من الدّمار بموقف حكومة اللّواء محمد نجيب، وقد يكون أثر ذلك سيئاً –أيضاً– على الموقف الدّاخلي في السّودان، لأنّ السّودانيين يتوقعون أنّ يكون باستطاعتهم المضي في خططهم للحكم الذّاتي على أساس اتّفاقيّة مصريّة بريطانيّة، كما هو واضح من أنّ الأحزاب السّياسيّة في شمال السّودان قد سوّت أمورها مع مصر بالفعل[22].

في هذه الأجواء، قرّرت مصر أنّ يقوم صلاح سالم بزيارة السّودان لاستطلاع آراء الأحزاب السّياسيّة السّودانيّة، وزعماء القبائل الجنوبيّة، وممثّلي الجنوب السّابقين في الجمعيّة التّشريعيّة، وذلك بهدف دحض وجهات النّظر البريطانيّة حول الجنوب، ومحاولة استمالة الجنوبيين إلى الأطروحات المصريّة في المفاوضات زيادة على محاولة كسر احتكار المفاوض البريطاني لمسألة الجنوب والجنوبيين.



وصل صلاح سالم وبصحبة أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف المصري إلى السّودان في 21 ديسمبر 1952، وفي نفس يوم وصول الوفد المصري نقل الحاكم العام السّير روبرت هاو رسالة شفهيّة من أنتوني إيدن، وزير خارجيّة بريطانيا إلى السّيد عبدالرّحمن المهدي يطلب منه فيها التّوسط لدى الحكومة المصريّة لتوافق على بقاء السّلطات الخاصة للحاكم العام بشأن الجنوب. وباتّفاق مع صلاح سالم أجّل السّيد عبدالرّحمن المهدي ردّه على رسالة أيدن حتى يتمكّن الوفد المصري من القيام بالاتّصالات التّشاوريّة الّتي قدم من أجلها، وقد وضح أنّ وجهة نظر حزب الأمّة والحزب الوطني الاتّحادي فيما يختص بمسألتي الجنوب والسّودنة كانت مطابقة لوجهة نظر الحكومة المصريّة، كما دلّت على ذلك تصريحات إسماعيل الأزهري وعبدالرّحمن علي طه[23].

وبعد المشاورات التّمهيديّة مع الأحزاب الشّماليّة، غادر صلاح سالم إلى الجنوب، حيث زار كلّاً من (ملكال وجوبا وواو)، والتقى بالسلاطين وزعماء القبائل وأعضاء الجمعيّة السّابقين. علم الإنجليز أنّ البعثة المصريّة عادت ومعها 8 عرائض وقّع عليها أكثر من 400 شخص، منهم 5 من الأعضاء السّابقين في الجمعيّة التّشريعيّة، وعدد كبير من الزّعماء والسّلاطين، وعمد القبائل ورؤساء وأعضاء المجالس البلديّة والقرويّة والموظّفين والطّلبة ورجال البوليس، وكان هؤلاء من الّذين يعتبرون بحكم وظائفهم واقعين تحت تأثير المديرين والمفتشين الإنجليز، ومع ذلك وقّعوا العرائض الّتي تنافي على طول الخط ما يقوله الإنجليز، وكانت العرائض كلّها تطلب اتّحاد جنوب السّودان مع الشّمال وعدم منح الحاكم العام مميّزات خاصة في الجنوب، وجلاء الأربعين مديراً الّذين يسمون بمفتشي المراكز ويحكمون الجنوب باسم الحاكم العام[24].

وبعد عودته من الجنوب التّقى صلاح سالم في مقرّ قيادة القوات المصريّة في الخرطوم، بممثلين للأحزاب السّياسيّة الشّماليّة، وأطلعهم على نتائج زيارته للجنوب وعلى الوثائق الّتي تعتزم الحكومة المصريّة أنّ تواجه بها الحُجج البريطانيّة حول السّلطات الخاصة للحاكم العام في الجنوب وقضيّة السّودنة.

وفي اللّقاء الثّاني مع ممثلي الأحزاب بتاريخ 10 يناير 1952، اتّفقوا جميعاً مع صلاح سالم على رأي موحّد حول نقاط الخلاف الّتي برزت أثناء المفاوضات المصريّة البريطانيّة، وأصدروا وثيقة بهذا الاتّفاق وقّعت عليها جميع الأحزاب السّودانيّة إلى جانب صلاح سالم ووصفه السّيد إسماعيل الأزهري في مذكّراته أنّه أعظم اتّفاق في تاريخ السّودان بين الأحزاب السّودانيّة وقد اشتملت وثيقة اتّفاق الأحزاب السّودانيّة على:

1. سحب القوات العسكرية البريطانيّة والمصريّة من السُّودان قبل إجراء انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي تقرّر مصير السُّودان ويوكل الأمن الدّاخلي بعد ذلك للقوات المسلّحة السّودانيّة وأوامرها وقياداتها للبرلمان السّوداني والحكومة السّودانيّة القائمة، ولا يكون للحاكم العام أية سلطات عليها.

2. تقوم لجنة الحاكم العام فوراً عقب إعلان الدّستور وقبل إجراء الانتخابات، وتحل اللّجنة محل الحاكم العام عند غيابه، وبرئاسة العضو المحايد الهندي أو الباكستاني، وتشكل اللّجنة بمرسوم مصري.

3. وبالنسبة للجنوب، فإنّ أيّ قرار تتّخذه لجنة الحاكم العام، ويرى الحاكم العام أنّه يتعارض مع مسؤولياته، أو مع أيّ تشريع يقرّره البرلمان السّوداني، ولا يتّفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كلّ سكان المديريات المختلفة في السّودان، يحال إلى دولتي الحكم الثّنائي، ويجب أنّ يصل ردّ الحكومتين خلال شهر، ويكون قرار اللّجنة أو التّشريع الّذي أقرّه البرلمان نافذاً إلّا إذا اتّفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

4. إذا تقرّر سودنة وظيفة لا يتوافر لها سودانيون أكفاء، يتم اللّجوء إلى عناصر أخرى محايدة تختارها الحكومة السّودانيّة.

5. الانتخابات مباشرة في كلّ السُّودان كلّما كان ذلك ممكناً وعملياً.

6. مقاطعة الانتخابات الّتي تجري أنّ لم تصبح هذه النّقاط أساساً لدستور الحكم الذّاتي[25].

ونقل الكاتب المصري محسن محمد ردود الفعل البريطانيّة حول الاتّفاقيّة الّتي عقدها صلاح سالم، وقال: هزّت الاتّفاقيّة الّتي عقدها صلاح سالم مع الأحزاب السّودانيّة في 10 يناير 1953م لندن: جريدة «الديلي إكسبريس» البريطانيّة نشرت رسماً كاريكتوريا لأنتوني إيدن؛ وزير الخارجيّة، وهو يعلم سفراءه في الخارج درساً في الدّبلوماسيّة، وظهر في الصّورة غاندي يصوم وتحتها عبارة، غاندي يصوم وأخرجوا أيّها الإنجليز من الهند، وبدا في الصّورة الزعيم الإيراني مصدق يبكي وتحتها عبارة مصدق يبكي وأخرجوا أيّها الإنجليز من إيران، وأخيراً بدا في الصّورة صلاح سالم يرقص وتحتها: الآن جاء دور مصر ولاح سالم يرقص وأخرجوا أيّها الإنجليز من مصر والسُّودان[26]. وكتب اللّورد كيلرن؛ السّفير السّابق في القاهرة مقالًا في صحيفة «صانداي تايمز» الّتي تصدر في لندن، وقال: «قدّم الصّاغ صلاح سالم طرازاً جديداً من الدّبلوماسيّة»، وكتبت جريدة «الديلي ميل» مقالًا تهاجم فيه صلاح سالم، فأسرعت حكومة السُّودان بتوزيع المقال في نشرة رسميّة على صحف السُّودان إلا إنّها رفضت نشره[27].

لقد أدّت الافتراضات المتغطرسة لحكومة السُّودان من أنّ السّودانيين يقفون في صفها وأنّها تتحدّث بالنيابة عنهم إلى التّحرُّك المصري الّذي قاد إلى استقطاب الأحزاب السّياسيّة إلى جانبها في أكتوبر 1952، وعندما أسرفت حكومة السُّودان مرّة أخرى في استخدام الجنوب في المفاوضات لضمان عدم تعديل الدّستور المقترح، تحرّكت مصر ثانيّة واتّفقت مع الفعاليات السّياسيّة الجنوبيّة، وعزّزت اتّفاقها في نفس الوقت مع القوى السّياسيّة الشّماليّة، منهياً بذلك سيطرة حكومة السُّودان على الرّأي العام السّوداني. وقد عبّر السّكرتير الإداري؛ جيمس روبرتسون عن ذلك في مذكّراته قائلاً: ماذا نستطيع أنّ نفعل الآن؟ لا يوجد مجال للصراع إذا كانت كلّ الأحزاب قد انحازت لمصر وهل لدينا القوّة للوقوف أمام ما يجري.

استؤنفت المفاوضات من جديد في 10 يناير 1953، بعد أنّ كانت قد توقّفت في 22 ديسمبر 1952، ولم يحرز فيها أيّ تقدُّم وركّزت على موضوعي سلطات الحاكم العام في الجنوب والسّودنة، وحاولت بريطانيا الاستعانة بالولايات المتحدة.

طلب أيدن من بايرود؛ وكيل الخارجيّة الأمريكيّة أنّ يؤيّد السّفير البريطاني المفاوض في مسألة الجنوب، وبعثت الخارجيّة الأمريكيّة إلى سفيرها كافري في القاهرة تطلب منه أنّ يبلغ محمد نجيب أنّه تمّت الموافقة على تقديم مساعدة أمريكيّة لمصر قدرها 10 ملايين دولار وبيع قمح بالجنيه المصري بثمن يقل 39٪ من الأسعار العالميّة[28]، ثمّ تواصلت المفاوضات في 28 يناير و6 فبراير 1952، دون إحراز أيّ تقدُّم أيضاً، وعلى إثر ذلك طلبت الحكومة الأمريكيّة إلى سفيرها في لندن أنّ يبيّن أنّ الولايات المتّحدة تريد حلّاً سريعاً لمسألة السّودان، وأنّ التّقارير تتوقّع حدوث اضطرابات في مصر والسُّودان إذا فشلت المفاوضات[29].

وعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً في 8 فبراير 1953، لبحث الخطوة القادمة وكانت أمام المجلس 4 برقيات من السّفير البريطاني يوالي فيها الضّغوط على حكومته للنزول على الإرادة المصريّة والاتّفاق مع المصريين، و3 برقيات من الحاكم العام يعارض فيها وجهة نظر السّفير البريطاني ويطلب التّشدُّد مع مصر.

قال السّفير رالف ستيفسون في إحدى برقياته: احتمالات الموقف أخطر مما ظهر في اجتماع اليوم السّابق، وما لم تتوصّل إلى اتّفاق سريع مع الحكومة المصريّة فسوف نضطر بعد وقت ليس بالطويل إلى الاختيار بين إعادة احتلال الدّلتا بالقوة أو الانسحاب المخزي من القناة، وسيكون هناك انفجار في القاهرة، أمّا حاكم عام السُّودان فقد أوضح في برقياته اقتناعه أنّ المصريين لا يرغبون في التّوصُّل إلى اتّفاقيّة حول السُّودان وأنّهم يطلبون المفاوضات لتأخير إجراء الانتخابات حتى الخريف[30].

وأوضح أيدن في اجتماع مجلس الوزراء: زاد اتّفاق الأحزاب السّودانيّة من الصّعوبات الّتي نواجهها للتوصُّل إلى تفاهم مرضٍ مع الحكومة المصريّة، وأصبح من الواضح أنّه لم يعد هناك وقت نضيّعه وقد أرسلتُ إلى السّفير البريطاني في القاهرة، وإلى الحاكم العام في الخرطوم أسألهما رأيهما في عدم اتّخاذ أيّ قرار الآن بشأن الصّلاحيات الخاصة للحاكم العام للأقاليم الجنوبيّة، وأن يترك ذلك حتى يتّخذ البرلمان السّوداني قراراً بشأنه. وبذلك تكون بريطانيا قد تخلّت عن موضوع سلطات الحاكم العام للجنوب والّتي وقفت عقبة كأداء أمام المفاوضات منذ بدئها، ويبدو أنّه وبعد هذا التّحوُّل البريطاني ستتحرّك المفاوضات بسرعة وبات الوصول إلى الاتّفاق وشيكاً.

مارست الولايات المتّحدة ضغوطاً جديدة وقال جيمس بوكر الوكيل المساعد لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة إلى وزير الخارجيّة البريطاني: المباحثات الأمريكيّة البريطانيّة التي تجري بيننا غير مثمرة إذا لم يكن هناك تقدُّم في مباحثات القاهرة بشأن السّودان، وإذا فشلت مفاوضات السُّودان أو تأخّرت طويلاً فإنّ الحكومة الأمريكيّة تحتفظ لنفسها بحريّة الحركة عن بريطانيا بشأن مصر. وكانت لهجة بوكر وطريقته تعبّر عن مضمون واحد وهو أنّها: إنذار[31].

فاجتمع مجلس الوزراء البريطاني مرّة أخرى تحت هذه الضّغوط وقال أيدن للمجلس: أنّ من المرغوب فيه إجراء الانتخابات السّودانيّة قبل موسم الأمطار، فوافق الوزراء على ذلك، وقالوا أنّ المفاوضات مع مصر يجب أنّ تصل إلى نتيجة حاسمة في القريب العاجل مع ضمان الاستجابة لبريطانيا في النُّقطتين الأساسيتين البارزتين هما ضمانات المديريات الجنوبيّة والتّرتيبات الخاصة باستبدال الموظّفين البريطانيين العاملين في السّودان.

وكان أيدن قد أعدّ مسودة برقيّة إلى السّفير البريطاني ووزّعها على الوزراء في المجلس وتضمّنت:

1. بالنسبة للمديريات الجنوبيّة، تقبل مصر أنّ يترك الأمر ليقرّره البرلمان السّوداني.

2. أو إلغاء مادة في الدّستور تنص على أنّ تكون للحاكم العام سلطاته يمارسها في كلّ مديريات الجنوب مع الأخذ لجنته.

3. وبالنسبة للموظّفين البريطانيين تمّ قبول وجهة النّظر المصريّة في تغيير هؤلاء الموظّفين، بشرط أنّ يوافق المصريون على أنّ الإجراءات التّفصيليّة لتقرير المصير بعد 3 سنوات تكون تحت إشراف لجنة دولية تنصح في الوقت المناسب بتغيير الموظّفين البريطانيين[32].

وبعد ذلك، قال أيدن للقائم بالأعمال الأمريكي؛ جوليوس هولمز: لقد أقنعت مجلس الوزراء بالمضي شوطاً طويلاً في الاستجابة للمقترحات المصريّة، وأبلغت الولايات المتّحدة بدورها، سفيرها في القاهرة كافري قائلة أنّ بريطانيا تراجعت تماماً وأنّها وافقت علي ترك مسألة السّودنة للبرلمان السّوداني المنتخب، أمّا سلطات الحاكم العام بالنسبة لكلّ السّودان فتخضع للجنة الحاكم العام[33].

وإزاء هذه التّنازلات من جانب بريطانيا، أمكن تجاوز الخلاف، وتمّ في 12 يناير 1953، التّوقيع علي اتّفاقيّة الحكم الذّاتي وتقرير المصير للسودان، وقع الاتّفاقيّة عن الجانب المصري اللّواء محمد نجيب، وعن الجانب البريطاني؛ رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في القاهرة[34]. ونصّت الاتّفاقيّة على تقرير مصير السّودان على أنّ تسبق فترة تقرير المصير فترة انتقال لا تتعدى ثلاث سنوات يمارس فيها السّودانيون الحكم الذّاتي، وتعتبر تصفيّة للإدارة الثّنائيّة وتبدأ فترة الانتقال بعد تكوين مؤسّسات الحكم الذّاتي ومجلس الوزراء، ومجلس النّواب والشّيوخ، لحين إنتهاء فترة تقرير المصير.

ونصّت الاتّفاقيّة كذلك على أنّ يحتفظ بسيادة السّودان للسودانيين وجعلت الاتّفاقيّة الحاكم العام خاضعاً لسلطات اللّجنة الّتي تتكوّن من 5 أعضاء: اثنان سودانيان، والثّالث مصري، والرّابع بريطاني، ويرأس اللّجنة باكستاني ولجنة أخرى من 7 أعضاء للإشراف على الانتخابات تضم 3 سودانيين ومصرياً وأمريكياً وبريطانياً، ويرأسها هندي ولجنة ثالثة للسودنة مهمّتها اتمام سودنة الإدارة والشّرطة وقوة دفاع السّودان والوظائف الحكوميّة الأخرى الّتي قد تؤثّر على حرية السّودانيين عند تقرير المصير وترفع اللّجنة قراراتها إلى مجلس الوزراء السّوداني. وأوكلت المادة (12) من الاتّفاقيّة للجمعية التّأسيسيّة القيام بواجبين: أنّ تقرّر مصير السّودان كوحدة لا تتجزأ، وأن تضع دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الّذي يُتّخذ في هذا الصّدد، ونصّت المادة (12) –أيضاً– على أنّ مصير السّودان يتقرّر، إمّا بأن تختار الجمعيّة التّأسيسيّة ارتباط السّودان بمصر على أية صورة، وإمّا أنّ تختار الاستقلال التّام، وقد التّزمت الحكومتان المصريّة والبريطانيّة باحترام قرار الجمعيّة التّأسيسيّة فيما يتعلّق بمستقبل السّودان واتّخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذه[35]. وهكذا استطاعت الولايات المتّحدة سعياً وراء المصالح الاستراتيجيّة في الشّرق الأوسط والّتي تشكّل مصر محورها، أنّ تضغط على حليفتها بريطانيا بشأن الوصول إلى تسوية مع مصر فيما يتعلّق بالسّودان. وقال جيفري ونسون مؤكّداً الدّور الأمريكي الفاعل في المفاوضات المصريّة البريطانيّة:

وقد أعاد اتّفاق 12 فبراير 1953، حول السّودان تأكيد الأهميّة الدّبلوماسيّة النّامية للولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط وخاصة الدّبلوماسيّة المتعلّقة بمصر، وكذلك التحيُّز العملي الموالي للغرب لمجلس قيادة الثّورة. كذلك أثنى اللّواء محمد نجيب في ملاحظات أبرزتها صحافة الولايات المتّحدة على جهود سفير الولايات المتّحدة جفرسون كافري في التّقريب بين وجهات النّظر في المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وذكر أنّه من خلال مساعي السّفير كافري أمكن حل عددٍ من النّقاط الصّعبة، وكان لذلك تأثير مباشر على نجاح التّوصل إلى هذه الاتّفاقيّة[36].

كذلك ألقي السّير جيمس روبرتسون باللائمة على الولايات المتّحدة الأمريكيّة لدورها الّذي أدّى إلى الوصول إلى تلك الاتّفاقيّة، وقال في اليوم التّالي لتوقيع الاتّفاقيّة في خطاب مطوّل إلى وكيل حكومة السُّودان في لندن: إنّني أشعر بأنّي هزمت وهزمت السّودانيين باستثناء السّيدين (علي الميرغني، وعبدالرّحمن المهدي) والسّياسيين، كما هزمت عملي نفسه ولا أتحدّث عنكم أنتم الّذين عملتم لتحقيق الخير لهؤلاء النّاس، لقد هزمتنا مصر وهزمتنا وزارة خارجيتنا وسفارتنا وهزمتنا أمريكا الّتي انتفعت من حماقة وقصر نظر القادة السّودانيين، ونحن بالطبع لا نستطيع أنّ نهرب من هذا علانية، ولا نستطيع أنّ نفعل شيئاً غير محاولة استخلاص أحسن ما يمكن استخلاصه منه، إنّني أحس أنّه كان في استطاعتي منع حدوث هذا، وربّما كان أحسن حالاً قبل ثمانية عشر شهراً، بألا أشجّع الحزب الجمهوري الاشتراكي وإلّا أقاوم طموحات المهدويين، وما لم تحدث في السُّودان معجزة فإنّ مصر ستبتلعه. وبالطّبع، فإنّ هذا يمكن أنّ يحدث ولكن حدوثه غداً مؤكّدٌ الآن[37]. وكتب السّير قوين بل في مذكّراته: أمّا بالنسبة لنا نحن الإنجليز العاملين في السّودان، فقد كانت الاتّفاقية مخيّبة لآمالنا وصدمة لأمانينا حول مستقبل السُّودان ورفاهيته، وكنا نعتقد أنّ الأحزاب الاستقلاليّة قد هزمت نفسها بقبول الحلول المصريّة الّتي تهدِّد مستقبل البلاد وتطورها[38].

وقال الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه، عن الدّور الأمريكي في إبرام الاتّفاقيّة: «لم يكن اتّفاق الأحزاب السّودانيّة في 10 يناير 1953، ووقوفها خلف المفاوض المصري هو العامل الوحيد الّذي عجّل باتّفاق الحكومتين المصريّة والبريطانيّة بشأن الحكم الذّاتي وتقرير المصير، إذ لعبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة دوراً مهماً في هذا الصّدد، لقد كانت الحكومة الأمريكيّة مهتمّة بنجاح المفاوضات المصريّة البريطانيّة بشأن السُّودان حتى يتفرّغ الجانبان لبحث مسألة جلاء القوات البريطانيّة عن مصر والتّرتيبات الغربيّة بشأن الدّفاع عن الشّرق الأوسط، وكانت هذه التّرتيبات تهدف إلى ملء الفراغ الّذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني في منطقة الشّرق الأوسط ولمنع النُّفوذ السّوفياتي من الامتداد إليها ضمن سياسة احتواء الشّيوعيّة»[39].

ويمضي فيصل قائلاً: «ويمكن أنّ نلمس الضّغط الأمريكي على الحكومة البريطانيّة لتجاوز الخلاف حول مسألتي الجنوب والسّودنة من خلال ما نقله السّفير البريطاني في واشنطن إلى حكومته في أوّل فبراير 1953 أي قبل أيام من توقيع اتّفاقيّة السّودان:

قال السّفير البريطاني أنّ الحكومة الأمريكيّة مندهشة من موقف الحكومة البريطانيّة وزج نفسها في صراع مع الحكومة المصريّة حول السّودنة وجنوب السّودان طالما أنّ المبادئ الأساسيّة قد تمّ الاعتراف بها، وقال السّفير البريطاني كذلك، أنّ الحكومة الأمريكيّة ترى أنّ التّحفُّظات البريطانيّة حول الفترة الانتقاليّة ليس لها وزن يذكر في مقابل تسوية مسألة الجلاء مع مصر، وأضاف السّفير أنّ الحكومة الأمريكيّة حذّرت من أنّه إذا استعدت بريطانيا محمد نجيب وهو من خيرة القادة المصريين، فإنّ ذلك سيرتّب آثاراً خطيرة على المصالح الغربيّة في منطقة الشّرق الأوسط[40].

وقال محمد حسنين هيكل: «لم تكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعيدة عن اتّفاقيّة السّودان، فقد قام جيفرسون كافري؛ السّفير الأمريكي بالقاهرة بدور نشيط في كل مراحل المفاوضات إلى حدّ استفزاز وفد المفاوضات البريطاني ودعا رئيسه السّير رالف ستيفنسون إلى أنّ يشكو لوزير خارجيته أنتوني أيدن قائلاً أنّ كافري أثار أعصابي حين قال لي أنّ هناك كثيراً من النّقاط أثناء المفاوضات قبلها نجيب من أجل خاطره هو (خاطر كافري)[41].

وذهب الدّكتور محمد عبدالحميد الحناوي في نفس هذا الاتّجاه، وقال: أمّا الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فقد عبّرت عن رضائها عن الاتّفاقيّة بين مصر وبريطانيا بشأن السُّودان بمذكرة أرسلها وزير خارجيتها دين اتشيسون في فبراير 1953 إلى نظيره المصري قائلاً: «وبهذه الرّوح الطّيّبة أزيلت الصّعاب الّتي اعترضت طريق المفاوضات وبهذه الرّوح -أيضاً- وبالتعاون بين مصر وبريطانيا سوف يتقرّر مصير السُّودان من خلال أبنائه، وتأمل الحكومة الأمريكيّة استمراراً لهذا الأسلوب من الفهم المشترك بين الجانبين أنّ تعمل لصالح منطقة الشّرق الأوسط ولصالح شعوب العالم الحر[42]»، وأن إبرام اتّفاقيّة السُّودان أمر يسعد الولايات المتّحدة، حيث أنّه سيكون فاتحة علاقات أكثر وديّة مع مصر وغيرها في تلك المنطقة[43].

وإلى جانب ما مارسته الولايات المتّحدة من ضغوط، فقد كانت فرنسا وهي ضمن الدّول الأربع الّتي تقدّمت بمقترح إنشاء منظّمة الدّفاع عن الشّرق الأوسط تكون قاعدتها في مصر، قد حاولت ممارسة بعض الضّغوط -أيضاً- على بريطانيا من أجل التّوصُّل إلى تسويّة قضيّة السّودان.

فقد راح وزير الخارجيّة الفرنسي يلح على نظيره البريطاني لإطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات خشية من النّتائج المرتقبة بشأن السُّودان المصري البريطاني وتأثيرها على السُّودان الفرنسي (تشاد)، كما كانت شركة قناة السّويس هي الأخرى واقعة تحت الإدارة الفرنسيّة وأحد أعضاء مجلس إدارتها هو حفيد مؤسّس الشّركة، والّذي توجّه إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة ليبلغ وكيلها الدّائم؛ السّير وليام سترانج، أنّ اتّفاقيّة السُّودان يمكن أنّ يكون لها تأثيرات على استثمارات الشّركة الهائلة في المناطق المحيطة بها كالسُّودان الفرنسي والكنغو[44] وردّت وزارة الخارجيّة البريطانيّة على ملاحظات الخارجيّة الفرنسيّة، وشركة قناة السّويس بشكواها هي الأخرى من تشدُّد المصريين وضعف السّودانيين وتواطؤ الأمريكيين مع المصريين ضد الإنجليز[45].

لقد كان عدم الرّضا واضحاً لدى حكومة السُّودان عن المفاوضات المصريّة البريطانيّة، وقد مارست ضغوطاً قوية على بريطانيا حتى لا تستجيب للمطالب المصريّة، وكانت النّقاط الّتي تجمّدت حولها المفاوضات منذ البداية، مثل سلطات الحكام العام في الجنوب، واللّجنة الاستشارية للحاكم العام، والسُّودنة هي في الأساس مطالب حكومة السّودان، وقد حاولت بريطانيا جاهدة الحصول على الموافقة المصريّة، إلّا أنّ الضّغوط وعوامل الزّمن قد أدّيا في النّهاية إلى وضع تلك المطالب على الرّف والدُّخول في اتّفاقيّة مع مصر.

ويبدو موقف حكومة السُّودان من المفاوضات في شكله الظّاهري مناقضاً لأهدافها، بمعنى أنّه لو كانت حكومة السُّودان وكما بيّنا على طول صفحات هذا البحث تسعى إلى تحقيق استقلال السُّودان بمفهوم الفصل بين البلدين، وأنّ المفاوضات المصريّة البريطانيّة قامت في الأساس من أجل الوصول إلى هذا الهدف عن طريق إجازة دستور الحكم الذّاتي المقترح، فلماذا إذاً عارضت حكومة السُّودان تلك المفاوضات واعتبرت نتيجتها هزيمة لها وللسودانيين، كما قال روبتسون؟ وأعتقد أنّ أحد الأسباب الرّئيسة هو أنّ حكومة السُّودان كانت قد خطّطت للانتهاء من الحكم الذّاتي خلال 10 أو 20 سنة قادمة، وقد تكرّر هذا الرّأي لأكثر من مرّة منذ فترة الأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، وكان ذلك يعني أنّها تود أنّ تطيل بقاءها في السُّودان بما يمكّنها من تطوير الحكم الذّاتي ولضمان أيلولة حكم السُّودان إلى العناصر الاستقلاليّة عقب انسحابها، وطالما وقفت بشدة ضد الاستفتاء، فإنّ ذلك يعني أنّها لم تكن واثقة من النّوايا الحقيقيّة للسودانيين تجاه العلاقة مع مصر.

والنُّقطة الثّانيّة لمعارضتها للمفاوضات والاتّفاقيّة، هي أنّ المطالب المصريّة موجّهة بصورة مباشرة ضد حكومة السّودان، فالمطالب الخاصة بتصفية الإدارة البريطانيّة قبل ممارسة تقرير المصير، وتقييد سلطات الحاكم بلجنة خماسيّة تترك أمر حسم سيادة السُّودان إلى السّودانيين دون إمكانيّة وجود الإدارة البريطانيّة للتأثير على ماجريات الانتخابات، وكان ذلك يعني للإدارة البريطانيّة أنْ تبقى في مقاعد المتفرّجين وتنتظر نتيجة المباراة بين العناصر الاستقلاليّة والاتحاديّة، وربّما لهذه الأسباب ولأسباب أخرى فد لا نعلمها وقفت حكومة السُّودان بقوة ضدّ المفاوضات، ولكن كان تيار المصالح الغربيّة الجارف وهواجس الشّيوعيّة العالميّة وتقديرات الاستخبارات الغربيّة وهيئات الأركان العسكريّة المتشائمة للأوضاع في الشّرق الأوسط، أقوى من أنّ تقاومها حكومة السُّودان وجماعات الضّغط الموالية لها.

وكنتيجة مباشرة للاتّفاقيّة، انتهى الحكم الثّنائي الّذي حكم السُّودان منذ 1899، ويمكن القول، أنّ اتّفاقيّة 12 فبراير 1953 من النّاحية الواقعيّة، كانت بمثابة استقلال السُّودان لأنّه وبمقتضاها التّ سيادة السُّودان إليه بعد التّنازع الّذي دام طويلاً منذ بداية الحكم الثّنائي، وعلى السّودانيين أنّ يقرّروا وحدهم سيادة السّودان، إمّا بالاستقلال أو بالاتّحاد مع مصر، وذلك بعد إجراء الانتخابات وقيام البرلمان السّوداني الّذي سيقرّر في مصير السّودان.

هوامش الفصل الثالث

(1) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص95.

(2) الوثائق المصريَّة عن السّودان، مصدر سابق، ص358-386 -387 -388 - 391.

(3) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص96.

(4) الحركة السّياسيَّة السّودانيَّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص617.

(5) نفس المصدر، ص617.

(6) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص97.

(7) الوثائق المصريَّة عن السّودان، مصدر سابق، ص65.

(8) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص97.

(9) نفس المصدر، ص98.

(10) نفس المصدر، ص98.

(11) نفس المصدر، ص 98.

(12) نفس المصدر، ص98.

(13) الوثائق المصريَّة عن السّودان، مصدر سابق، ص412

(14) الكتاب الأخضر؛ مصدر سابق؛ ص329.

(15) نفس المصدر، ص-356 309.

(16) الوثائق المصريَّة عن السّودان، مصدر سابق، ص 419 -420 - 421.

(17) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص100.

(18) نفس المصدر، ص100.

(19) نفس المصدر، ص101.

(20) نفس المصدر، ص101-102.

(21) نفس المصدر، ص101-102.

(22) نفس المصدر، ص102.

(23) استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص452.

(24) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص108.

(25) الوثائق المصريَّة عن السّودان، مصدر سابق، ص381 -382 - 383.

(26) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص112.

(27) نفس المصدر، ص112 .

(28) نفس المصدر، ص114 .

(29) نفس المصدر، ص120 .

(30) نفس المصدر، ص120-121 .

(31) نفس المصدر، ص119 .

(32) نفس المصدر، ص125-126 .

(33) نفس المصدر، ص126 .

(34) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص457 .

(35) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص628 .

(36) العلاقات المصريّة الأمريكيّة 1946-1956، مصدر سابق، ص96 .

(37) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص465-466 .

(38) نفس المصدر، ص465 .

(39) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص625 .

(40) نفس المصدر، ص627 .

(41) محمد حسنين هيكل، ملفات السّويس: حرب الثّلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1986، ص176 .

(42) محمد عبدالحميد أحمد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1998، ص350 .

(43) فايز صالح أبوجابر، القوميّة العربية والدول الكبرى، مكتبة الرّائد، الأردن، 2001، ص78 .

(44) معركة الجلاء ووحدة وادي النيل، مصدر سابق، ص350 .

(45) نفس المرجع، ص350 .

الفصل الرّابع

إجراء الانتخابات وإعلان الاستقلال

1953 -1956

من المعروف أنّ اتّفاقيّة 12 فبراير 1953، قد قضت بتصفيّة إدارة حكومة السّودان بأفرعها المختلفة، الإداريّة والماليّة والقضائيّة إلى جانب تصفية جهاز الخدمة السّياسيّة، وقد أوضحنا أنّها رفضت الاتّفاقيّة كونها تصفي كلّ نفوذها خلال الفترة الانتقاليّة الأمر الّذي قد يبعدها من التّأثير على توجهات السّودانيين خلال تلك الفترة المصيريّة.

غير أنّ السّكرتير المدني؛ جيمس روبتسون والّذي قرّر تقديم استقالته باعتبار أنّ سودنة جهاز الخدمة الإداريّة سوف يتركه بلا أعباء، لجأ إلى تكتيك جديد من شأنه أنّ يبقي على بعض النّفوذ يمكن حكومة السّودان من التّأثير على ماجريات الأحداث، وفي سبيل تحقيق ذلك قام روبتسون بإعادة ترتيب جهاز الخدمة الإداريّة، حيث قسّمه إلى قسمين بحيث يشمل الأوّل الشّؤون الدّاخليّة والثّاني الشّؤون الخارجيّة والسّياسيّة، على أنّ يترك القسم الأوّل الخاص بالشؤون الدّاخليّة معلقاً إلى حين قيام مجلس الوزراء السّوداني الّذي سيشكل عقب الانتخابات السّودانيّة، بينما أسند مهام القسم الثّاني الخاص بالشؤون الخارجيّة والدّستوريّة إلى السّير وليام لوس، المستشار السّياسي والدّستوري للحاكم العام.

ويصف الكاتب المصري محسن محمد هذه التّطورات بقوله: ولكن روبتسون أدّى خدمة جليلة للحكومة البريطانيّة قبل أنّ يغادر السّودان، أو بعبارة أدّق رأى أنّ ينتقم من مصر الّتي (طردته) من السّودان وأقصته من منصب رئيس الوزراء، ويمضي محسن قائلاً

أنّ القسم السّياسي في الجهاز الإداري البريطاني سيصفى نهائياً بعد قيام الحكم الذّاتي وتعيين رئيس وزراء سوداني، وأنّ الحاكم العام لا يستطيع أنْ يعمل وحده ولا بدّ من وجود مستشار يعاونه ويتولى الشّؤون الدّستوريّة والخارجيّة معاً، واختار لهذا الغرض السّير وليام لوس[1].

ولوس يجيد اللّغة العربية ولا يحتاج إلى مترجم مع كبار الشّخصيات السّودانيّة وبالذات السّيدين المهدي والميرغني، وعمل في السّودان منذ عام 1930، وتنقّل بين مختلف أقاليمه 11 سنة، أي حتى عام 1941، وظلّ خلال السّنوات السّت التّالية سكرتيراً خاصاً للحاكم العام العسكري؛ السّير هيوبرت هدلستون، الّذي نجح مع حزب الأمّة في إسقاط بروتوكول (صدقي– بيفن). وتولى بعد ذلك منصب محافظ مديرية النّيل الأزرق عامين حتى عيّن مستشاراً للشؤون الدّستورية والخارجيّة للحاكم العام، وقد ظلّ في هذا المنصب حتى عام 1956، ثمّ أختير بعد ذلك حاكماً بريطانياً لمحميّة عدن لمدة 4 سنوات ثمّ عيّن مقيماً بريطانياً في الخليج لمدة خمس سنوات بدأت عام 1961[2].

أمّا عن مهمّته الجديدة في السّودان ووفقاً لترانز هانز هي منع الهيمنة المصريّة من جانب، ومن جانب آخر استعجال قيام دولة السّودان المستقلة. وقد أفصح لوس نفسه وبصورة أكثر وضوحاً عن الاستراتيجيّة الّتي يود تنفيذها: نسعى إلى دفع السّودانيين إلى التّصويت في الانتخابات القادمة دون مقاطعة عدد كبير من الأحزاب ودون أنْ يدخلوا في أيّ التّزامات سواء مع الحكومة البريطانيّة أو المصريّة قبل أنْ يتمكنوا من إنشاء برلمانهم الّذي يجب أنْ ينظر وحده في أيّ مقترحات جديدة، ومضى لوس كاشفاً هدفه النّهائي قائلاً: بوسيلة أو بأخرى علينا أنْ نجعل السّودان ينال استقلاله وأنّ تلك هي الكُرة الّتي يجب أنْ نركّز أعيننا عليها في الوقت الحاضر (By hook or crook we have got to get the Sudan its independence and that is the ball we have got to keep our eyes on for the present)[3].

وإلى جانب هذا التّعديل، الّذي يتيح لجهاز الخدمة السّياسيّة التّأثير على الأحداث السّياسيّة من خلال الوظيفة الجديدة للسير وليام لوس فإنّ بريطانيا –أيضاً– قرّرت افتتاح مفوضيّة تجاريّة. وتمركز في الخرطوم ممثل رسمي لحكومة صاحبة الجلالة منح لقب مفوض تجاري رغم أنّ مهامه تتضمّن أعمالاً سياسيّة ودعائيّة هو المستر ريتشز، وهو خبير متخصص في الشّؤون العربيّة، وقد عمل تحت رئاسة الحاكم العام في السّودان كما عمل وكيلاً لوزارة الخارجيّة.

وقد وصل إلى الخرطوم في نهاية مارس، وسوف يلحق به قريباً جداً مسؤول معلومات متّخصص في الشّؤون العربيّة على أنّ يزود بكتب وأفلام وسيفتتح في الخرطوم مكتبة عامة للقراءة. وأوضح ريتشز أنّه قد خصّص مبلغ 10 آلاف جنيه استرليني في الميزانيّة لعمليات المعلومات في السّودان هذا العام، وقال أنّه وعلى ضوء تدهور الموقف السّياسي وتكثيف الدّعاية المصريّة سيكون مطلوباً 10 آلاف جنيه إسترليني إضافية لمكتب المعلومات ليؤدي دوراً فعإلّا لتنفيذ سياستنا وستظهر التّجربة ما إذا كان المبلغ الإجمالي وهو 20 ألف جنيه إسترليني مناسباً لتلبية المتطلبات الخاصة للسودان.

وقد طلب المفوّض التّجاري الجديد من القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانيّة وغيرها من الخدمات العربيّة الّتي تشرف عليها بريطانيا أنّ تولي اهتماماً خاصاً بالسّودان في برامجها لتفنيد الادّعاءات المصريّة، كما جرى بحث إمكانيّة زيادة قوة إذاعة أمدرمان. وقال ريتشز في خطابه إلى الحكومة البريطانيّة: (وقد يكون على الحكومة البريطانيّة تمويل بعض هذه التّحسينات، ومن المهم المحافظة على المستوى الرّفيع الحالي في تعليم الإنجليزيّة لتكون وسيلة التّعليم للدراسات المتقدّمة، ويمكن تنظيم محاضرات في السّودان لمدرسي اللّغة الإنجليزيّة وإنشاء مكتبة إنجليزيّة، كما أنّه من الضّروري إعادة فتح المجلس البريطاني في الخرطوم الّذي أغلق لأسباب اقتصاديّة، وينبغي تخصيص منحة إضافيّة له، وهي 20 ألف جنيه إسترليني ترتفع إلى 26 ألفاً في غضون عام).

ومضى ريتشز قائلاً: «توجد الآن صحيفة واحدة باللغة العربيّة في الخرطوم تتحمّل خسائر قيمتها ثمانية آلاف جنيه إسترليني سنوياً، ومن المتوقّع أنّ تغلق أبوابها في نهاية عام 1953 ونحن نحاول منع ذلك وسنقدّم الدّعم لها، وقد لا يكون أثر هذه الإجراءات كبيراً في البداية وسيقع عبء العمل الحقيقي على عاتق الموظّفين البريطانيين في السّودان. ومن جهته يقول ترانز هانز أنّ المهام التّجاريّة لمكتب ريتشز قليلة جدّاً إذا ما قورنت بالهدف الحقيقي من تأسيسه وهو تجميع المعلومات الاستخبارات السّياسيّة والتّرويج لوجهات النّظر البريطانيّة في السّودان»، ويؤكّد هانز أنّ مكتب المفوضيّة التّجاريّة البريطانيّة سرعان ما تحوّل إلى مركز للجهود البريطانيّة الّتي تشجّع السّودانيين إلى الابتعاد من مصر[4].

ويبدو أنّ هذا الاهتمام المفاجئ بالسّودان في السّياسة البريطانيّة يعود إلى رئيس الوزراء الجديد؛ ونستون تشرشل. ويرى هانز أنّ وجود تشرشل على رأس الوزارة البريطانيّة هو الّذي حسم موضوع السّودان نهائياً بإعطائه الحكم الذّاتي وبعد ذلك الاستقلال[5]. وكان تشرشل منحازاً ومتعاطفاً مع عناصر حكومة السّودان البريطانيّة وذلك على العكس من الرّؤساء السّابقين. ورغم ذلك كما سنرى؛ امتنعت بريطانيا عن دعم الحركة الاستقلاليّة في المعركة الانتخابيّة.

وبدأ يضغط على الحاكم العام روبرت هاو طالباً منه عدم التّساهل مع المصريين، وعندما ردَّ الحاكم العام هاو بأنّه لا يستطيع القيام بذلك كونه يمثّل الحكومتين وأنّ وضعه يتطلب الحياد، ردَّ عليه تشرشل بحزم قائلاً له في 16 أبريل 1953: أنا وزملائي مقتنعون أنّ هناك الكثير الّذي يمكن وينبغي أنّ يقوم به الأعضاء البريطانيون في إدارة السُّودان لمواجهة الدّعاية المصريّة والضّغط على السّودانيين، رجائي أنّ أحصل على بيان مفصّل عن الوسائل الّتي يستخدمها المصريون، وفي الوقت نفسه، أعتقد أنّ موقفك يجب أنّ يكون كالتالي: ينبغي أنّ تدافع الإدارة عن نفسها بقوة عندما يهاجمها المصريون وأن تبذل كلّ ما في وسعها لتشجيع السّودانيين على الوقوف إلى جانب قضيتهم بكلّ الطّرق، وأوافق على أنّ يحتفظ أعضاء الإدارة بمظهر الحياد، إلّا في حالة تعرُّضهم للهجوم، وأعتقد أنّ من الممكن القيام بالكثير لكشف المؤامرات المصريّة، ومن المهم للغاية تتبع الرّشاوى المصريّة وكشفها، وسوف تؤيّدك حكومة صاحبة الجلالة في ذلك.

وقال تشرشل مشجعاً الحاكم العام: «ونحن نتّخذ بالفعل بعض الخطوات الإيجابيّة لضمان تعريف السّودانيين بسياستنا وسوف نطلعهم على اهتمامنا المستمر بالسُّودان، ونحن لا نستطيع مادياً أنّ نمنع الدّعاية المصريّة المتزايدة بوسائل علنيّة، لكن يمكنك أنّ تعتمد علينا في تأييدك في أيّ إجراءات ترى أنّها ضروريّة للسيطرة على النّشاطات المصريّة في السّودان، فنحن مثلاً نؤيّدك -تماماً- في منع الزّيارات للجنوب وينبغي أنّ نكون حاسمين في مقاومة تلك التّجاوزات»[6].

وردَّ الحاكم العام إلى تشرشل قائلاً له: مشكلة مواجهة التّحرُّك المصري هنا واحدة من أصعب المشاكل، ويعرف وزير الخارجيّة رأيي فيها، فالحاكم العام عميل لدى كلٍّ من الحكومتين المصريّة والبريطانيّة وعلى ذلك لا يمكنه من حيث المبدأ أنّ يتّخذ الموقف المنحاز الّذي تتطلبه الدّعاية أو الدّعاية المضادة.

وأضاف هاو مشيراً إلى أنّ الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة تقوم على مبدأ توفير مناخ حر محايد في السُّودان لتقرير المصير الّذي يمنع -أيضاً- الإدارة من الانحياز علناً لأيّ جانب خلال الفترة الانتقاليّة، وينبغي أنّ يكون الخط السّياسي هو الاهتمام بالسُّودانيين أنفسهم وحمايتهم بقدر الإمكان[7]. ومما يجدر ذكره هنا أنّ هذا الخلاف بين رئيس الحكومة تشرشل وحاكم عام السُّودان هاو، قد تطوّر إلى أنّ قرّر تشرشل عزل هاو عن منصبه، فعندما وصل هاو إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة التّقى وزير الدّولة سولين لويد والّذي كتب بعد ذلك إلى تشرشل قائلاً له: «السّير روبرت هاو رجل يصعب التّعامل معه،

ويبدو أنّه يتّخذ موقفاً سلبياً من كلّ شيء تقريباً، وأعتقد أنّني أقنعته بأنّ حكومة السّودان عليها أنّ تترك حيادها، واقترح أنّ تتحدّث أنت إليه بشأن هذا الموضوع، ولا أرى سبباً يحتّم عليه العودة إلى السّودان في المستقبل القريب، إذ أنّ وليام لوس يصرّف الأمور بشكل جيّد جداً بدونه، ومن المفيد أنّ يظل هاو في لندن».

ويفهم من المراسلات بين وزير الخارجيّة؛ أيدن ورئيس الوزراء؛ تشرشل، أنّ الأخير هاجم الحاكم العام روبرت هاو هجوماً شديداً واعتبره مقصّراً في عمله وقرّر إيداعه المعاش، غير أنّ وزير الخارجيّة دافع عنه ورفض إقالته معلّلاً ذلك من جهة بأنّ موقف رئيس الحكومة اتّجاه هاو غير عادل، ومن جهة بصعوبة إيجاد خلف له يمكن أنّ يوافق عليه المصريون[8].

على كلّ، وبعد هذه التّرتيبات الّتي جرت خلال شهر مارس، أعلن الحاكم العام في 8 أبريل 1953، وبمقتضى اتّفاقيّة 12 فبراير 1953 عن تكوين لجنة الانتخابات ولجنة الحاكم العام الاستشاريّة ولجنة إدخال السّودنة في الدّولة، وكان من بين هذه الهيئات الثّلاث الّتي أعلن عنها الحاكم العام وبدأت نشاطها على الفور هي لجنة الانتخابات، وقد تألّفت برئاسة الهندي سوكامارس وعضو بريطاني وثانٍ أمريكي وثالث مصري وثلاثة سودانيين. وعقب ذلك قامت الأحزاب بالاستعداد للمعركة الانتخابيّة القادمة، وكما يقول أمين التّوم: «ولما انتظم كلّ شيء قامت الوفود الاستقلاليّة إلى كلّ ركنٍ من أركان السّودان تدعو مرشحيها، وتوضّح أخطاء الانضمام إلى مصر ومساوئ التّبعيّة الّتي تعمل الجبهة الأخرى لتحقيقها، وكانت معركة الاستقلاليين تدار على هذا النّسق في شمال السّودان وجنوبه[9]. واستعد الحزب الوطني الاتّحادي -أيضاً- ونظّمت مكاتب قيادتها لإدارة الانتخابات وعبأت صحافتها تماماً، وأرسلت الوفود إلى الأقاليم تدعو النّاخبين لتأييد مرشحيها وتدعو للاتّحاد أو الوحدة مع مصر، وأنّ ذلك هو الخلاص الوحيد من الاستعمار الإنجليزي على الرّغم من قيام الحكم الذّاتي وحق تقرير المصير[10].

أمّا السّير وليام لوس، فقد تحرّك في اتّجاه التّقريب بين حزب الأمّة والحزب الجمهوري الاشتراكي باعتبارهما رأس الرّمح في قيادة البلاد إلى الاستقلال، كما وفي نفس الوقت بدأ في العمل من خلف السّتار لإزاحة عناصر الختميّة من الحزب الوطني الاتّحادي الّذي يهيمن عليه السّيد إسماعيل الأزهري وحزب الأشقاء. وإلى جانب ذلك، كان لوس -أيضاً- يأمل في إنشاء تحالف بين حزبي الأمّة والوطني الاتّحادي من أجل الاستقلال، وكان لوس يعتقد أنّه من الممكن إقناع هذين الحزبين الكبيرين لوقف القتال بينهما على الأقل بعد أنّ تتم إزالة التّهديد المصري بانتخاب برلمان ذي عقل استقلالي[11].

وفي هذا الجو الانتخابي المحموم، طرح الأستاذ محمد أحمد محجوب تصوُراً لاتّحاد جميع الأحزاب والتّيارات السّياسيّة السّودانيّة في تكتل واحد لخوض الانتخابات، وإعلان الاستقلال المبكر للسودان، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية، فقد عادت الأحزاب السّودانيّة إلى مواقفها الأصليّة، حيث اتّجه الاستقلاليون إلى مطلب إعلان استقلال السُّودان والاتّحاديون إلى الانضمام إلى مصر.

ومع أنّ الأحزاب السّياسيّة السّودانيّة كانت قد وقّعت اتّفاقاً مع القاهرة في أكتوبر 1952م إبان المفاوضات، ثمّ جدّدت اتّفاقها مع صلاح سالم في يناير 1953، كما إنّها خضعت لضغوط المستشار لوس بشأن توحيد جهودها، إلّا أنّ كلّ ذلك لم يشكّل أساساً للاتّفاق حول المرحلة المقبلة، لأنّ اتّفاقات الأحزاب مع القاهرة استهدفت دعم الجانب المصري في أطروحاته بتقرير المصير وقيام الحكم الذّاتي، ولم تتعرّض إلى توحيد الاتّجاهات السّياسيّة بشأن قضيّة الاستقلال الجوهريّة أو الاتّحاد، فسرعان ما ارتّدت تلك الأحزاب -كما هو متوقّع- إلى مواقفها الأوليّة عقب الإعلان عن الانتخابات.

وعلى الرّغم من بدء الحملات الانتخابيّة على الأسس الّتي أشرنا إليها (الاتّحاد، الاستقلال)، إلّا أنّه لم يلبث وأن تحوّل مجرى الصّراع إلى اتّجاه آخر، وذلك عندما اتّهم حزب الأمّة مصر بقيامها بدعم الحزب الاتّحادي على خلاف ما تمّ الاتّفاق عليه سابقاً بينهما من ضرورة عدم قيام مصر بصرف أيّ مبالغ لأيّ حزب بهدف التّأثير على الجو الحر المحايد للانتخابات.

ويقول الدّكتور موسى عبدالله حامد، أنّه اتّضح لحزب الأمّة بعد برهة قصيرة من توقيع اتّفاقيّة 12 فبراير 1953، أنّ الحكومة المصريّة تمارس أنشطة دعائيّة مختلفة لدعم الحزب الوطني الاتّحادي والتّأثير على النّاخبين من خلال الجهاز الّذي أنشأه العهد الملكي للترويج لوحدة وادي النيل في السُّودان وعن طريق مصلحة الرّي المصري ومكتب الخبير الاقتصادي المصري، وذلك من غير اعتبار لاتّفاقيّة الجنتلمان الّتي وقّعتها الحكومة المصريّة مع الاستقلاليين في 29 أكتوبر 1953، وتعهّدت فيها الحكومة المصريّة في البند الرّابع بالالتزام بعدم إنفاق أي أموال مصريّة لدعم هيئات سياسيّة في السّودان، وأنّ أيّ معونات ماديّة أو اقتصاديّة مصريّة للسودان أنّ تقدّم عن طريق حكومة السُّودان لفائدة كلّ السّودانيين[12]. ورصد حزب الأمّة ما اعتبره تجاوزات مصريّة لاتّفاقيّة الجنتلمان في عدة بنود جاء منها:

1. تتابع زيارات بعض المسؤولين المصريين مثل صلاح سالم وغيره للدعاية للحزب الوطني الاتّحادي في السّودان.

2. قيام الحكومة المصريّة بدعوة الأعيان والتُّجار والمدرسين وزعماء العشائر السّودانيين لزيارة مصر بطريقة غير مألوفة، ونقلهم إلى مصر بطائرات خاصة واستضافتهم في أفخم الفنادق في القاهرة وغمرهم بالهدايا.

3. تقديم الدّعم المالي والإعلامي للحزب الوطني الاتّحادي والطوائف والهيئات المؤيّدة له.

4. منح السّودانيين العاملين بمصر أو المقيمين بها أموالاً وإجازات مفتوحة ليسافروا إلى السُّودان ويعملوا على مساندة مرشّحي الحزب الوطني الاتّحادي في الدّوائر الّتي ينتسبون إليها.

5. تسخير الوعاظ الدّينيين للدعوة لخيار الارتباط بمصر[13].

عبّر حزب الأمّة عن عدم رضاه بالمسلك المصري حول الانتخابات في السّودان، وظهر ذلك في التّصريح الّذي أدلى به سكرتير الحزب السّيد عبدالله خليل في مارس 1953، حيث قال: إنّني أرحّب بوحدة وادي النّيل إذا أرادها السّودانيون بعيداً عن الإكراه والإغراء، ولكنّني لا أوافق مطلقاً على أنْ تقوم واحدة من الدّولتين بإغراء السّودانيين أو بإكراههم بأيّ وسيلة من وسائل الدّعاية والإملاء لتأييد رأي من الآراء، وإنّني أدعو الدّولتين معاً في هذه الفترة إلى ترك السّودانيين أحراراً حتى يقرروا ما يشاءون[14]. وفي محاولة لاحتواء الموقف قبل أنْ يتأزّم أوفد حزب الأمّة في 22 أبريل 1953، عبدالرّحمن علي طه، وعلي بدري وعبدالرّحمن عابدون، إلى القاهرة للتباحث مع الحكومة المصريّة بشأن ما اعتبره الحزب انتهاكاً لاتّفاقيّة الجنتلمان.

عقد وفد حزب الأمّة اجتماعاً مع محمد نجيب وصلاح سالم وحسين ذو الفقار في 23، 24، 25 أبريل 1953. وقد وصف عبدالرّحمن علي طه تلك الاجتماعات بأنّها بالغة العنف واتّفق الجانبان أنّ يوجّه محمد نجيب بياناً للشعب السّوداني لطمأنته على أنّ مصر لا تقوم بأية دعاية في السّودان، وإنّها ستلتزم الحياد حتى يقرّر السُّودان مصيره[15]. أرفق محمد نجيب مسودّة البيان المقترح مع خطاب بعث به للسيد عبدالرّحمن المهدي في 30 أبريل 1953، وقال في خطابه أنّه اجتمع بوفد حزب الأمّة عدّة مرات تباحثوا خلالها بكلّ صراحة كإخوة يحرصون على مجابهة المشاكل الّتي لا بدّ وأن تنشأ بين الأخ وأخيه، وقد فهمنا موقفكم وقدّرنا الصّعاب الّتي تواجهكم والّتي يجب علينا أنّ نتعاون على حلّها وإن

كانت جميعها مشاكل خلقتها العهود السّابقة، ولكنّها كالتركة المثقلة بالديون الّتي يجب على المرء أنّ يعالجها ولا يتهرّب من مواجهتها[16]. وأعلن نجيب في مسودة البيان، أنّ مصر قرّرت التّزام الحياد التّام حتى يقول السّودان كلمته بعيداً عن أيّة مؤثّرات، إذ يستوي عندها أنّ يقرّر السّودان استقلالًا تاماً أو اتّحاداً، بل أنّ مصر لتعلن إنّها تفضّل استقلال السّودان ألف مرّة على اتّحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة، وإنّها لتعلن أنّها ستضرب بيد من حديد على أي مصري يثبت لها أنّه استخدم وسائل غير مشروعة ليدفع بالسّودانيين إلى معركة يقف فيها السّوداني الحزبي أمام أخيه الحزبي فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشدّ الحاجة إليهما في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة البلاد القوميّة[17].

قال جراهام توماس في مذكّراته مؤكّداً الدّعم المصري للحزب الاتّحادي: (وكان طبيعياً أنّ يمنح المصريون هباتٍ سخيّةً إلى جميع الأحزاب المؤيّدة لمصر بل حتى للأفراد فيها)[18].

على كلٍّ، ووفقاً لرواية حزب الأمّة، فإنّ مصر لم تلتزم بالوعود الّتي قطعتها بشأن الامتناع عن التّأثير على الانتخابات من خلال الدّعومات الماليّة والوسائل الأخرى، وإزاء ذلك لجأ حزب الأمّة في أكتوبر 1953، إلى تقديم شكوى رسميّة إلى لجنة الانتخابات اتّهم فيها مصر بالتّدخُّل في الانتخابات لصالح حزب معيّن، وذلك عن طريق تقديم الإعانات للمدارس والمساجد وإنفاق المال للتأثير على النّاخبين وقيام الإعلام المصري بالدّعاية لوجهة النّظر الاتّحاديّة ومحاربة الدّعوة الاستقلاليّة.

رفضت لجنة الانتخابات شكوى حزب الأمّة، وقد ورد في تقرير اللّجنة النّهائي، أنّها لم تجر أي تحقيق بشأن اتّهامات التّدخُّل المباشر أو غير المباشر في الانتخابات الّتي قُدّمت ضد دولتي الحكم الثّنائي والموظّفين التّابعين لهما بما في ذلك موظفي مصلحة الرّي المصري، لأنّ اللّجنة قرّرت أنّ لا تُحقق في مثل هذه الأمور إلّا إذا توافرت أدلّة محدّدة، وذكر التّقرير أنّ معظم الاتّهامات كانت عامة وغير مدعّمة بأية أدلة، وأنّ تلك المتّصلة بالموارد واستخدامات النّقود قد أسست على بينات ظرفيّة كما كان بعضها يتعلّق بأعمال قد يختلف في غرضها وفي أثرها المحتمل[19]. وظلّ حزب الأمّة يتابع قضيّة الدّعم المصري للأحزاب الاتّحاديّة دون الحصول على أدلّة ملموسة حتى بعد قيام الانتخابات وفوز الحزب الوطني الاتّحادي وتشكيل حكومة الرّئيس الأزهري، وفي ذلك الوقت فقط انكشف حقيقة الدّعم المصري للحزب الاتّحادي، والعناصر القياديّة وذلك عندما نشر

الصّحفي محمد مكي؛ رئيس تحرير جريدة «الناس»، مقالات اتّهم فيها حكومة الأزهري بالفساد وعلى إثر ذلك رفعت حكومة السّودان دعوى جنائيّة ضد محمد مكي صاحب ورئيس تحرير الصّحيفة بتهمة إثارة الكراهيّة ضد الحكومة تحت المادة (105) من قانون العقوبات السّوداني في يونيو 1955.

وينقل الدّكتور موسى عبدالله عن الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه، قوله أنّ السّيدين محمد أحمد محجوب ومحمد إبراهيم خليل، اضطلعا بمهمّة الدّفاع في هذه القضيّة بينما مثّل الاتّهام ضابط الشّرطة صالح محمد طاهر، ولكن التّطوّر المذهل الّذي حدث لاحقاً أدّى إلى سحب صالح محمد طاهر وإلى تكليف أحمد متولي العتباني (المحامي العام آنذاك)، بمهمّة تمثيل الاتّهام وبدأ التّطوّر في مثول خلف الله خالد وميرغني حمزة، الوزيرين السّابقين في حكومة الأزهري، كشاهدي دفاع وتعتبر شهادة خلف الله خالد ذات أهميّة خاصة لأنّه كان أميناً للصندوق المالي للحزب الوطني الاتّحادي منذ تكوينه في نوفمبر 1952 وحتى استقالته في 1955.

يقول الدّكتور فيصل: «ذكر خلف الله خالد في شهادته أنّ أموال الحزب الوطني الاتّحادي تأتي من مساهمات الأعضاء ومن الحكومة المصريّة»، وقال أنّه في فترة الانتخابات كان في صندوق الحزب 97،000 جنيه، تبرّع السّودانيون بألف ومائتين منها والباقي جاء من مصر. وأوضح خلف الله خالد أنّ الأموال المصريّة كان يحملها إلى السّودان صلاح سالم أو محمد أبونارو أو الدّرديري أحمد إسماعيل أو عبدالفتاح حسن، وكانوا يحصلون منه كأمين للصندوق على إيصالات بالمبالغ الّتي يسلّمونها له وعندما سُئل خلف الله خالد عن آخر مرّة وصلت فيها أموال من مصر، قال أنّ ذلك كان في سبتمبر 1954 عندما أخبره رئيس الوزراء؛ إسماعيل الأزهري وأحمد محمد يس؛ رئيس مجلس الشّيوخ وآخرون، بأنّ مبلغ 30،000 جنيه قد وصل من مصر وعليه أنّ يستلمه من الدّرديري محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام، وقد تسلّمته منه بالفعل.

وأضاف خلف الله، أنّه عندما ذهب إلى مصر في يوليو 1954 لعرض حساب الأموال السّابقة على صلاح سالم ولاستلام الفرق بين أموال الحزب، أخبره صلاح سالم أنّ مبلغاً من المال يتراوح بين 42 و45 ألف جنيه قد أرسله من مصر وتسلّمه إسماعيل الأزهري، ولكنّه لم يظهر في الحساب، ولذلك ماطله صلاح سالم في دفع ما يطلبه شخصياً من الحزب إلى أنّ يعرف مصير ذلك المبلغ[20].

ويبدو أنّ حزب الأمّة قد قرّر من جانبه أنّ لا ينتظر من مصر أنّ توقف دعمها المالي للعناصر الاتّحاديّة بُغية توفير جو حرٍ ومحايد، فمصر قد صرفت قبل ذلك الكثير وهي الّتي تدفع تكاليف تسيير الحكم الثّنائي نفسه بعد أنْ رفضت بريطانيا المساهمة بأيّ شكل في الميزانيّة السّودانيّة. ولذلك، فإنّ الاعتقاد بمنع مصر من التّأثير على الانتخابات قد يكون في غير محلّه. وربّما ولموازنة الدّعم المصري تحوّل حزب الأمّة -أيضاً- إلى طلب الدّعم من إنجلترا بحسبانها راعية للحركة الاستقلاليّة، ولكن لم يدرك حزب الأمّة في ذلك الوقت أنّ بريطانيا هي غير حكومة السّودان وأنّها لا يهمها استقلال السُّودان أو اتّحاده مع مصر بقدر ما يهمها الحفاظ على مصالحها الاستراتيجيّة في قناة السّويس.

ففي 4 مايو 1953، عبّر السّيد عبدالرّحمن المهدي لرتشيز؛ المفوّض التّجاري البريطاني في الخرطوم عن قلقه بشأن النّجاح الّذي حقّقته الدّعاية المواليّة للوحدة، وأضاف قائلاً أنّ تكاليف مواجهة تلك الدّعاية لا تتحملها حكومة أخرى، وإنّما يتحمّلها دعاة استقلال السُّودان وبالتحديد هو. وأشار السّيد عبدالرّحمن إلى أنّ موارده تأتي من بيع القطن، ولكن لم يتصرّف في محصوله الحالي، وقال أنّه يمكنه أنْ يبيع الآن بسعر السّوق، ولكنّه يرغب في سعر أفضل حتى تتوافر له الوسائل لمواجهة الدّعاية المصريّة، واستفسر عما إذا كان بوسع الحكومة البريطانيّة مساعدته بأي طريقة. وكان لدى السّيد عبدالرّحمن آنذاك 900،000 قنطار من القطن، وكان سعر السّوق 11 جنيهاً للقنطار، غير أنّه كان مديناً لحكومة السُّودان وبنك باركليز وإدارة مشروع الجزيرة بحوالى مليون جنيه، كما أنّ نسبة من عائد البيع كانت ستذهب للمزارعين[21].

ذكر ريشتز للسيد عبدالرّحمن المهدي، أنّ شراء القطن من قبل لجنة القطن الخام ومشترى القطن يتم على أسس تجاريّة بحتة[22]، ولذلك سيكون من العسير تقديم المساعدة الّتي طلبها، كما التّمس ريتشز تفويضٍ وزارة الخارجيّة لإبلاغ السّيد عبدالرّحمن بأنّ الحكومة البريطانيّة تقدّر الصّعوبات الّتي يواجهها، ولكنّه ليس ممكناً من الوجهة الفنيّة ترتيب المساعدة الّتي طلبها لأنّ مبيعات القطن تتم على أسس تجاريّة بحتة. وأثار رتشيز مع حكومته احتمال تقديم الدّعم للسيد عبدالرّحمن بوسائل أخرى، ولكنّه نبّه إلى أنّ مثل هذا الدّعم ستكون له المساوئ التّالية:

1. أنّه متى بدأ الدّعم فينبغي أنّ يستمر حتى بعد الانتخابات على الأقل.

2. إنّ السّجل الماضي للسيد عبدالرّحمن لا يوحي بأنّه سيقدّر المساعدة وأنّ جزءاً من المال سينفق على حياة البذخ.

3. إنّ الدّعم سينكشف وسيستخدمه المصريون لإغراض الدّعاية كما أنّ الأحزاب الاستقلاليّة الأخرى ستطلب المساعدة.

4. سنبدأ بذلك سباقاً في الدّعم وسيتفوّق علينا المصريون.

5. وإلى حدٍّ ما.. إذا أصبحت دعاية المصريين أكثر نجاحاً مما هي حتى الآن، فقد يكون من المرغوب فيه دعم حزب الأمّة كحل أخير والمخاطرة بالمثالب سالفة الذّكر غير أنّني أشعر ويوافقني في ذلك لوس المستشار السّياسي للحاكم العام، أنّ هذا الأمر لم يحدث بعد ومن الضّرورات الأوليّة -أيضاً- أنّ يقوم المستقلون بمعارضة مصر علناً ويرفضون اتّفاقيتهم معها في أكتوبر الماضي[23].

وعند اجتماعه في لندن في 18 يونيو 1953، بسولين لويد؛ وزير الدّولة للشؤون الخارجيّة استفسر السّيد عبدالرّحمن عما تقرّر بشأن مسألة تقديم بعض العون المالي له وكان ردُّ سلوين لويد، أنّه قبل النّظر في هذه المسألة هناك ثلاثة شروط يتعيّن على حزب الأمّة تلبيتها وهي:

1. أن يعلن أنّ الحكومة المصريّة قد خرقت اتّفاقيّة الجنتلمان ويوقف التّعاون معها.

2. أن يصل إلى اتّفاق مع الحزب الجمهوري الاشتراكي لتشكيل جبهة استقلاليّة.

3. أن يعلن موافقته على استمرار بقاء المواطنين البريطانيين في السُّودان وبوجه خاص في الجنوب بعد فترة الأعوام الثّلاثة إذا رغب السّودانيون في ذلك[24].

وعد السّيد عبدالرّحمن بنقل هذه الشّروط إلى الصّديق عبدالرّحمن المهدي ليعرضها بدوره إلى الجهاز التّنفيذي لحزب الأمّة، وقال أنّ الصّديق سيحمل معه ردّ الحزب عندما يزور إنجلترا في منتصف يوليو 1953، لبيع محصول القطن[25]. وقبل سفر الصّديق المهدي إلى لندن ببضعة أيام التقى السّيد عبدالرّحمن وبحضور الصّديق في 12 يوليو 1953، بوليام لوس؛ مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجيّة والدُّستوريّة، حيث قال أنّ حزب الأمّة يراقب عن كثب نتائج وعود الحكومة المصريّة بالتزام الحياد في علاقتها مع الأحزاب السّودانيّة وبأنّها لن ترسل أموالًا للسودان دعماً للتعليم أو النّشاط الدّيني إلّا عن طريق الوزارات السّودانيّة المختصة.

وأضاف السّيد عبدالرّحمن، أنّه حتى لو أوقف المصريون دعايتهم ورشوتهم فإنّهم قد أقاموا في السُّودان على مدى عدة سنوات تنظيماً قوياً للدعاية، وسيستمر هذا التّنظيم في ممارسة مهامه، مما يستوجب الاستمرار في محاربته، وقال السّيد عبدالرّحمن أنّه

أنفق مبالغ كبيرة من ماله الخاص في السّنوات القليلة الماضيّة لدعم حزب الأمّة وقضيّة الاستقلال، غير أنّه صار مديناً بأكثر من مليون جنيه وموقفه المالي صعب للغاية ولا يستطيع مساعدة الحزب في وقت تشتد فيه الحاجة للمال لمقاومة الحزب الوطني الاتّحادي. وخلص السّيد عبدالرّحمن إلى أنّه إذا كانت الحكومة البريطانيّة تعني حقاً ما تقوله في مساندة قضيّة الاستقلال في السّودان، فقد حان الوقت لتثبت ذلك عملياً بمساعدته مالياً ودعم دعاة استقلال السّودان[26].

وفي معرض تعليقه على ذلك، قال وليم لوس أنّه يدرك أنّ السّيد عبدالرّحمن يعاني من صعوبات ماليّة ولكنّه لا يستطيع التّنبوء برد فعل الحكومة البريطانيّة على ما يطلبه السّيد عبدالرّحمن واقترح لوس أنّ يبحث الصّديق المهدي الأمر مع الحكومة البريطانيّة عندما يسافر إلى إنجلترا في 18 يوليو 1953 لبيع الأقطان[27]. وبالفعل، سافر السّيد صديق المهدي إلى إنجلترا واجتمع في وزارة الخارجيّة مع المستر بوكر الّذي قال له: «سبق أنّ تحدّثت مع مستر لوس؛ المستشار السّياسي للسير روبرت هاو بشأن التّعاون بين الحكومة البريطانيّة وحزب الأمّة الّذي ترأسه خلال الفترة السّابقة على الانتخابات النّيابية لتأييد قضيّة الاستقلال وقد شرح لك لوس شروط الحكومة البريطانيّة للتعاون وفهمت إنّك وافقت على هذه الشّروط.

قال صديق المهدي: نعم، وافقت في محادثاتنا في الخرطوم.

قال بوكر: لقد تلقيت تلك الشّروط مكتوبةً وأحب أنّ أراجعها معك للتأكّد من أنّه ليس هناك سوء تفاهم إنّني أتحدّث معك بصفتك رئيساً لحزب الأمّة.

قال صديق: نعم.

قال بوكر: المفهوم بوضوح أنّ التّعاون بين الحكومة البريطانيّة وحزب الأمّة هو في إطار الاتّفاقيّة ولا أعتقد أنّ من المناسب إضافة مثل هذا النّص إلى الورقة الّتي هي ببساطة ملخص للشروط الّتي توافق الحكومة البريطانيّة في ظلها على تقديم تعاون فعّال مع حزب الأمّة وعرض بوكر فكرة التّعاون بين حزب الأمّة والحزب الجمهوري الاشتراكي، فردّ صديق المهدي: ينبغي إلّا يكون هناك شقاق بين الحزبين في أيّة دائرة انتخابيّة، مما قد يؤدّي إلى فوز الحزب الوطني الاتّحادي، وكي لا ندفع المستقلين من ناخبي الختميّة إلى الابتعاد عن الحزب الاشتراكي الجمهوري ينبغي أنّ تكون أي ترتيبات من هذا الحزب وحزب الأمّة غير رسميّة وغير معلنة.

وافق بوكر وأشار إلى ضرورة بقاء الإدارة البريطانيّة في جنوب السّودان، فقال الصّديق المهدي: سيكون مناقضاً للاتّفاقيّة أنّ يقول حزب الأمّة أنّه يريد بقاء الإدارة البريطانيّة في الجنوب، فإذا عبّرت أغلبية الجنوبيين في البرلمان عن هذه الرّغبة فسيؤيدها حزب الأمّة.
وخلص الطّرفان إلى مراجعة نصوص الاتّفاقيّة والتّوقيع عليها وهي:

1. إذا لم تلتزم مصر في أيّ وقت قبل الانتخابات بتأكيداتها لحزب الأمّة فسوف يعلن الحزب أنّ مصر خرقت اتفاقيتها معه ويقوم بشن حملة شعواء ضدّ النّفوذ المصري في السّودان ويستمر في الحملة.

2. مهما كان الموقف المصري فإنّ حزب الأمّة سيقوم خلال الفترة السّابقة على الانتخابات بشن أقوى حملة انتخابيّة ممكنة ضدّ السّياسة المواليّة لمصر للحزب الوطني الاتّحادي ولصالح الاستقلال.

3. سيقوم حزب الأمّة بكل جهد للتوصّل إلى تفاهم بأسرع ما يمكن مع الحزب الجمهوري الاشتراكي.

4. إذا أعربت أغلبيّة أعضاء البرلمان الجديد من الجنوبيين علناً عن رغبتهم في الاحتفاظ بالإدارة البريطانيّة في الجنوب بعد موعد تقرير المصير يقوم حزب الأمّة بتأييدهم بكل الإجراءات الممكنة لضمان تحقيق هذه الرّغبة[28].

عاد السّيد الصّديق المهدي من إنجلترا في صباح 14 أغسطس 1953، وشارك في مساء نفس اليوم في لقاء للسيد عبدالرّحمن برتشيز؛ المفوّض التّجاري البريطاني، وخلال اللّقاء قدّم الصّديق عرضاً بمباحثاته مع بوكر وللاتصالات التي أجراها في ليفربول بشأن بيع الأقطان، وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة قال السّيد عبدالرّحمن أنّه جرت محاولات سخيفة في الصّحف للإيحاء بأنّ بيع الأقطان اشتمل على عونٍ مالي خفي من الحكومة البريطانيّة، وأضاف السّيد عبدالرّحمن أنّ هذا الزّعم ذهب بالطّبع إلى غير مرمى لأنّ أيّ تاجر يعرف الحقائق حول سوق القطن وأسعاره[29].

لقد أبرزت محادثات السّيد عبدالرّحمن المهدي، وابنه الصّديق المهدي مع ممثلي حكومة السّودان، والحكومة البريطانيّة أنّ حزب الأمّة لم يتلق العون المادي منهما، وقد انتهى الدّكتور موسى عبدالله حامد إلى هذا الاستنتاج قائلا:

«وإنّما أشارت الوثائق المتاحة إلى ما أسمته وزارة الخارجيّة البريطانيّة بمساعدة عمليّة معنة (Certain practical help)، ويبدو إنّها أخذت شكل الضّغط على الحزب الجمهوري الاشتراكي للتنسيق مع حزب الأمّة والتّدخّل الإداري لصالح حزب الأمّة والتّقرير العلني بالتّدخّل المصري في الحملة الانتخابيّة، حيث تناول ذلك بإسهاب وزير الخارجيّة البريطانيّة في حديث أدلى به أمام مجلس العموم البريطاني في 5 نوفمبر 1953».

وأوضح موسى أنّه وفي 6 يوليو 1954، أبلغت الحكومة البريطانيّة الصّديق المهدي بأنّها لا تستطيع تقديم العون المالي المطلوب فتقبّل النّبأ بروح طيبة وبدا عليه الارتياح، وأكّد أنّ رفض الطّلب لن يؤثّر على تصميمه على الاستمرار في الكفاح بما لديهم من موارد رغم عدم كفايتها وكان هو قد طلب كبديل للعون المالي أنّ تقدّم الحكومة البريطانيّة قرضاً مالياً للسيد عبدالرّحمن بضمان ممتلكاته الّتي تقدّر بملايين الجنيهات، ولكنها رفضت[30].
ومضى الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه في نفس الاتّجاه، حيث قال: «ويؤيّد ما انتهينا إليه حول موقف الحكومة البريطانيّة إزاء طلب الدّعم المالي الّذي قدّمه حزب الأمّة في يوليو 1954 أي بعد انتخابات الفترة الانتقاليّة، ففي ذلك التّاريخ أبلغ الصّديق المهدي وزير الدّولة للشؤون الخارجيّة أنّ والده لا يستطيع الاستمرار في دعم حزب الأمّة مالياً لأنّه أنفق الكثير من المال في الماضي ويتعيّن عليه الآن منافسة موارد الدّولة المصريّة وهو أمر لا يقدر عليه».

ويضيف فيصل: «وعبّر الصّديق المهدي للوزير البريطاني عن إدراكه أنّ طلب معونة ماليّة أجنبيّة أمر ردئ ولكنّه قال أنّ هناك حقيقة لا بدّ من مواجهتها وهي أنّه إذا كان لقضيّة الاستقلال أنّ تنجح فلا بدّ من أنّ يحصلوا على مال، وأوضح الصّديق المهدي إنّها ليست مسألة رشوة وإنّما المال مطلوب لتنظيم جهاز الحزب استعداداً للانتخابات المقبلة أي انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي ستقرّر مصير السّودان»[31].

وحول ردّ وزارة الخارجيّة يقول فيصل: (ووعد وزير الدّولة الصّديق المهدي أنّه سينظر في طلبه، ولكنّه أضاف أنّه لن يكون صادقاً معه إذا شجّعه على الاعتقاد بأنّ هناك أيّ أمل في أنّ تساعد الحكومة البريطانيّة في هذا الصّدد. وأبدى الوزير سببين لذلك أولهما أنّ ذلك سيضر بقضيّة الاستقلال، وأمّا السّبب الثّاني فقد كان أنّ الحكومة البريطانيّة ليست لديها الوسائل لتقديم معونات سريّة كما يحدث في مصر. وأشار الوزير إلى أنّه لا يمكن مقارنة ما طلبه الصّديق المهدي بالعون البريطاني لليبيا والأردن لأنّه قدّم لحكومات وتمّ طلبه والتّصديق عليه علناً»[32].

وأوصت الإدارة المختصّة بوزارة الخارجيّة البريطانيّة بأن يخطر الصّديق المهدي بأنّنا لا نستطيع أنّ نساعد وليس بوسعنا أنّ ندخل في منافسة من هذا النّوع مع الحكومة المصريّة وعلينا أنّ نشجّعه على الاستمرار في الكفاح، ولكن إذا خلقنا الانطباع بأنّه يستطيع أنّ يلجأ إلينا لطلب المال فسنطلع بشكل مستمر بالتزام غير محدد ومحرج. لقد وجد المصريون

ذلك محرجاً وفي الواقع ربّما يجدون على المدى البعيد أنّه قد أضرّ بهم، ووجدت توصيّة الإدارة المختصة القبول من وزير الدّولة للشؤون الخارجيّة ومن الإدارات الأخرى بوزارة الخارجيّة البريطانيّة، وقد جاء في تعليق إحدى الإدارات أنّ حركة استقلال السُّودان ينبغي أنّ لا تصبح حركةً مدعومة من الخارج[33].

أعتقد أنّ الرّفض البريطاني لدعم حزب الأمّة قد يكون صحيحاً بدرجة كبيرة، ولكنه ليس للأسباب والمبرّرات المذكورة، وكما سبق وأن قلت، يحتمل أنْ يكون السّبب الرّئيسي لهذا الرّفض هو أنّ حزب الأمّة قد طلب الدّعم من الجهة الخطأ تماماً وهي الحكومة البريطانيّة. فالحكومة البريطانيّة، وكما ثبت على مدار هذا البحث غير مهتمّة بما يجري في السّودان، ولا يهمها أنّ يتّحد مع مصر أو ينفصل عنها كما أقرّ بذلك السّفير البريطاني وبوضوح في أغسطس 1950، حين قال:

«منذ أنّ بدأت مصر بمطالبها في السُّودان لم يعارض أحد في هذه المسؤوليّة ليس لبريطانيا مصلحة اقتصاديّة أو استراتيجيّة حيوية في السّودان، وهي لا تهتم إذا كانت مصر والسُّودان بلداً واحداً أو لا، والواقع أنّه ولا يمكن لأحد أنّ يفصل السُّودان عن مصر لأنّه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أنّ ينفصلا إلّا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السّودانيين[34]. وقال بنفس هذا الرّأي، الدّكتور عبدالله موسى في تحليله لأسباب رفض بريطانيا دعم الحركة الاستقلاليّة، حيث أورد أنّ بريطانيا رفضت الدّعم لأنّه سيان عندها الاتّحاد مع مصر أو الاستقلال، وأضاف:

«ربّما صحّ أنّ يقال أنّ بريطانيا لم تكن تحفل كثيراً بما يمكن أنّ تسفر عنه إجراءات تقرير المصير من استقلال تامّ للسودان أو اتّحاد بينه وبين مصر، وهي بالتالي لم تكن تهتم كثيراً فيما يبدو بما يمكن أنّ تسفر عنه الانتخابات البرلمانيّة في السُّودان من نصر يحرزه تيار الاستقلال أو الاتّحاد مع مصر، سيان عندها هذا وذاك فهي لم تكن راغبة في دعم التّيار الاستقلالي قبل الانتخابات، وكانت تعلم أنّ مصر الدّولة تبذل من الدّعم المالي والإعلامي للحزب الوطني الاتّحادي قدراً عظيماً وتعلم أنّ السّيد عبدالرّحمن المهدي يضطلع بتمويل الحركة الاستقلاليّة من مصادره الذّاتيّة في معركة غير متكافئة مع جهاز الدّولة المصري، ولقد يبدو أنّ بريطانيا كانت لا تريد إغضاب مصر لأنّ لها في مصر مصالح حيويّة اقتصاديّة واستراتيجيّة وقد جاء على لسان وزير خارجيتها كما ذكرنا من قبل أنّه ليست لها مصالح اقتصاديّة أو إمبرياليّة في السّودان»[35].

وليست هذه المواقف البريطانيّة من الحركة الاستقلاليّة سوى تأكيد بأنّ الّذي يهتم حقيقة باستقلال السّودان هم جماعات الضّغط وليست الحكومة البريطانيّة، وقد كان خطأ حزب الأمّة أنّه لم يدرك الفرق بين هاتين الجهتين وأنّ موظّفي السّلك السّياسي في السّودان لم يشاؤوا أنّ يبيّنوا للحزب أنّ الّذي يرفع شعارات الاستقلال ليس هو الحكومة البريطانيّة. أنّ الحكومة البريطانيّة الّتي رفضت أنْ تصرف (مليماً واحداً) على حدّ قول ونجت باشا حاكم العام السّودان (1899-1916) لتسيير الإدارة في السّودان، وظلّت كذلك طيلة فترة الحكم الثّاني رغم بكائيات وتوسّلات حكومات السّودان المختلفة لا يمكن أنّ يتوقّع منها أيّ دعم لحزب الأمّة حتى ولو أعلنت انسحابها من الانتخابات.

ولكن السّؤال هو، إذا كان (اللّوبي) هو الّذي يهمّه الاستقلال وبتلك الخلفيّة الطّويلة الّتي تعرضنا لها، فهل يعجزه أنّ يرتّب التّمويل لحزب الأمّة الّذي أوضح علناً أنّ كلّ موارده قد أنفقت في سبيل الاستقلال، وأنّه لا يستطيع مجاراة الموارد الماليّة المصريّة؟ ليس هناك من الوثائق أو المعلومات المنشورة ما يمكن من الإجابة على هذا السّؤال، وقد استفسرت الأستاذ محمد خير البدوي والّذي عاصر تلك الأحداث عن حقيقة الدّعم المالي لحزب الأمّة في لقائي معه بمنزله في يونيو 2007، فقال أنّ السّيد عبدالرّحمن المهدي كان فعلاً قد أنفق أمواله على الانتخابات وأصبح في ضائقة ماليّة شديدة ولم يحصل على أيّ دعم وسعى لبيع محصول القطن في ليفربول إلى التّجار البريطانيين.

على كلّ، دخل الحزبان المتنافسان بهذه الخلفيات إلى الحلبة الانتخابيّة في نوفمبر 1953، وكانت المفاجأة الّتي لم يتوقّعها أحد وبالأخص الجبهة الاستقلاليّة وحكومة السّودان هو فوز الحزب الوطني الاتّحادي بأغلبيّة المقاعد حيث نال 50 مقعداً، مقابل 22 مقعداً لحزب الأمّة، وحزب الجنوب 9 مقاعد، والمستقلون على 11 مقعداً، والحزب الاشتراكي 3 مقاعد، والجبهة المعاديّة للاستعمار مقعد واحد. وفي مجلس الشّيوخ حصل الوطني الاتّحادي على 32 مقعداً والأمّة على 7 مقاعد والجمهوري الدّيمقراطي على مقعد واحد والمستقلون على 6 مقاعد وحزب الجنوب على 6 مقاعد.

وفي 6 يناير 1954، انتخب إسماعيل الأزهري كأوّل رئيس وزراء للسودان وكان نتيجة التّصويت في البرلمان، 56 صوتاً للأزهري، 37 صوتاً لمحمد أحمد محجوب الّذي أصبح زعيماً للمعارضة ودخل السّودان بذلك مرحلته الجديدة القائمة على المؤسّسات السّياسيّة والدّستوريّة. ولمّا كانت حكومة السّودان البريطانيّة قد توقّعت فوز حزب الأمّة بفارق كبير وفقاً للمعلومات الّتي طلبها من حُكام المديريات حول توقّعاتهم بنتيجة الانتخابات وكذلك نسبة لتوقّعات حزب الأمّة المتفائلة بالفوز، فقد جرت عملية إعادة تقييم للنتيجة والوقوف على الأسباب الّتي أدّت إلى سقوط حزب الأمة في الانتخابات.

أجرى وليام لوس، مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجيّة والدُستورية تحليلاً للانتخابات بدأه بالقول إنّها كانت أشد المنافسات الّتي سجّلت تعقيداً إذ أنّ القضايا التي طرحت فيها كانت تختلف في باطنها عما تبدو عليه في الظّاهر، كما أدّى تنوّع طرق الاقتراع الّتي وضعتها لجنة الانتخابات والجهل الّذي طغى على النّاخبين والمرشّحين وانعدام الانضباط الحزبي جعل التّكهُن بنتائج الانتخابات أمراً بالغ الصّعوبة. وذكر لوس أنّه في الظّاهر كانت الانتخابات تدور حول تقرير المصير، حيث أنّ الأحزاب كانت موزّعة على معسكرين: أحدهما يضُم دعاة الاستقلال والآخر يضم البدو الرّاغبين في نوع من الاتّحاد مع مصر، غير أنّ لوس ما لبث أنّ قال: لو كانت هذه المسألة حقاً هي موضوع الصّراع الّذي دارت حوله الانتخابات لكانت الجماعة الّتي تؤيّد الاتّحاد مجرّد أقليّة صغيرة، ففي الحقيقة كان الواقع الخفي للصراع الانتخابي عبارة عن دعوات للتصويت ضدُ مهديّة ثانيّة وضدُ قوة أجنبيّة محتلة[36].

وقال لوس، أنّ الحزب الوطني الاتّحادي كان أكثر تنظيماً من حزب الأمّة وأنّ حزب الأمّة كان في السّلطة في الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي ثلاثة أعوام، بينما كان قادة الحزب الوطني الاتّحادي خارج السّلطة يتمتّعون بحريّة الانتقاد والتّخطيط والتّنظيم. أنّ طائفة الختميّة التي كان زعيمها السّيد علي الميرغني معادياً للسيد عبدالرّحمن، لعب أتباعها دوراً مهماً في التّرويج للحزب الوطني الاتّحادي والتّصويت لمرشحيه، ويرى وليام لوس أنّ حزب الأمّة قد فات عليه في مجابهته لاستراتيجيّة خصومه أنّ يركّز على مسألة الأطماع التّوسُعيّة لمصر، والأدلة الكثيرة على هذه الأطماع، وكان ينبغي أنّ يعمل على تجميع كلّ الجبهة الاستقلاليّة حوله بصرف النّظر عن أعراقهم ومعتقداتهم وأن يتحالف مع الحزب الجمهوري الاشتراكي الّذي يؤيّده الختميّة المستقلون والوثيون والقبليون المضادون للأنصار، وأتباع الطّوائف الأخرى. ولم يقلّل لوس في تحليله لنتائج الانتخابات من عظم تأثير التّدخُل المصري فيها، وخلص إلى القول أنّه وبدون التّوجيه والتّدخُل والرّعاية والمساعدة الماليّة لمصر لما استطاع الحزب الوطني الاتّحادي تحقيق ما وصل إليه من نجاح[37].

وقال جراهام توماس في تحليله: جاء فوز الحزب الوطني الاتّحادي نتيجة لعدد من العوامل منها: أنّه كان هناك نفور لدى المسلمين الحقيقيين من موافقة إتّباع المهدي كما كان هناك نفور من السّيد عبدالرّحمن وأصدقائه ومن تصرفاتهم كأثرياء حديثي العهد، كذلك كان لدى السّودانيين اشمئزاز من أنّ حزب الأمّة هذا يعتمد كثيراً على البريطانيين، ولقد رأى السّير جيمس أنّ الدّعاية المصريّة والمال المبذول قد تركا أثراً كبيراً[38]. وقال

محسن محمد: «كان هناك بعض العوامل ضدّ حزب الأمّة مثل الثّقة الزّائدة بالنفس والارتباط بالإنجليز، ومخاوف النّاس من (الفظائع) الّتي ارتكبها المهدي الكبير»[39]. أمّا ريتشز المفوّض التّجاري البريطاني في الخرطوم، فقد أضاف أسباباً أخرى ورأى أنّ العامل الأكبر في هزيمة هذا الحزب ليس أموال مصر أو دعايتها وإنّما ارتباط الحزب ببريطانيا وحكومة السّودان، وأنّ خصومهم خافوا من ديكتاتوريّة المهديّة. واعترف الإنجليز أنّ نتيجة الانتخابات نصر كبير للحزب الوطني على حزب الأمّة. وقال وزير الخارجيّة البريطاني؛ أنطوني إيدن: «فازت مصر بفارق ضئيل».

من اللافت للنظر، أنّ كلّ التّحليلات الّتي قدّمت لتفسير سقوط حزب الأمّة قد اتّجهت إلى تحميل الحزب وحده تبعة السّقوط، في حين أنّ حكومة السّودان نفسها كانت شريكة لحزب الأمّة، فالانتخابات قد تمّ خوضها بالتنسيق مع الحزب ووفقاً للاتّفاقيات الّتي تمّت بينهما، كما أنّ حكومة السّودان وبالتقديرات الّتي قدّمتها من خلال الاستطلاعات الّتي أجراها موظّفوها في مديريات السّودان المختلفة، قد أكّدت فوز حزب الأمّة بفارق كبير.

ومما تجدر ملاحظتُه –أيضاً– في تلك التّحليلات هو الإجماع على أنّ عامل الخوف من عودة (فظائع) المهديّة قد دفع بالنّاخبين بعيداً عن حزب الأمّة وألقى بهم في أحضان الحزب الوطني الاتّحادي، فإذا كان هذا الافتراض صحيحاً، فإنّ اللوم يجب أنّ يقع على عاتق جماعات الضّغط وليس على حزب الأمّة. فالفظائع والدّكتاتوريّة المهديّة الّتي أشاروا إليها هي في الأساس نتاج للدعاية الّتي قامت بها جماعات الضّغط نفسها في مرحلة من مراحل التّخطيط للدخول إلى السّودان، وقد كانت تلك (الفظائع المزعومة)، هي نقطة ارتكاز استراتيجيّة جماعات الضّغط لإجبار بريطانيا على اتّخاذ قرار إعادة احتلال السّودان عقب مقتل غردون في 1885، وذلك على النّحو الّذي سبقت الإشارة إليه بالتفصيل أثناء الحديث عن خطط ومحاولات العودة لاحتلال السّودان.

ونرجو أنّ نشير –أيضاً– إلى أنّ السّيد محمد صالح الشّنقيطي قد نفى في الاجتماع الّذي انعقد في ديسمبر 1946، في لندن بين السّيد عبدالرّحمن المهدي والسّيد استانجيت حول برتوكول (صدقي– بيفن) الادّعاءات بقساوة الحكم المهدوي، وقال الشّنقيطي أنّ ما جاء في كتاب سلاطين باشا والأب اهورلدر عن المهديّة كان بمثابة دعاية من أجل الحصول على قرار غزو السّودان[40].

وقد كانت هذه هي المرّة الثّانية الّتي تقع فيها جماعات الضّغط في الفخ الّذي نصبته بيديها، ففي السّنوات: 1878، 1879، 1880، شنّ اللّوبي حملةً شعواء ضدّ الحكم التّركي المصري، واصفاً إياه بالقمع والاضّطهاد للشعب السّوداني ومطالباً بريطانيا بالتّدخُّل في

السُّودان لحماية السّودانيين، وأثناء تدوير هذه الحملة قامت الثّورة المهديّة في 1880، وخلال الأعوام: 1883، 1884، بادرت جماعات الضّغط وعبر استراتيجيّة متكاملة إلى جرّ بريطانيا إلى السّودان، وعندما قُدّم اقتراح التّدخُّل في البرلمان الإنجليزي ردّ رئيس الحكومة البريطانيّة على الاقتراح بالرّفض معللاً بأنّ السُّودان يناضل ليحرّر نفسه من الحكم التّركي المصري، وأضاف وهو يوجّه حديثه إلى عناصر المعارضة واللوبي في البرلمان: «الحكم الّذي وصفتموه بالقمع والطّغيان، فلماذا إذاً نتدخّل ونمنعه من أنْ يخلص نفسه».

على أيّة حال تسلّم الأزهري رئاسة الوزراء وشكّل حكومته واحتفظ لنفسه بوزارة الدّاخليّة إضافة إلى رئاسة الوزراء وأصبح ميرغني حمزة وزيراً للتربيّة والتّعليم والزّراعة والرّي ومبارك زروق وزيراً للاتّصالات والنّقل البري وإبراهيم المفتي للتجارة وحماد توفيق للماليّة ومحمد نور الدّين للأشغال العامة وأمين السّيد وزيراً للصحة.

وقبل أنْ يستقر الأزهـري في حكمه جاءه الاختبار الأوّل والّذي ترك آثاراً بعيدة في تفكيره خاصة في المضي نحو الاتّحاد مع مصر، أعلن الأزهري أنّ حكومته تنوي الاحتفال رسمياً بافتتاح البرلمان في أوّل مارس 1954، وإنّها وجّهت الدّعوة إلى رؤساء وممثلي الدّول لحضور الاحتفال، وفي مقدّمتهم اللّواء محمد نجيب، وانفردت الحكومة بالإعداد ليوم الاحتفال ولم تشأ أنْ تشرك المعارضة في شيء، لذلك قرّر حزب الأمّة تسيير موكب شعبي كبير يستقبل اللّواء محمد نجيب في مطار الخرطوم حاملاً أعلاماً ولافتات تنادي بالاستقلال ومردّداً لشعارات محدّدة تمجّد الاستقلال وتعبّر عن انعقاد العزم على تحقيقه، وقد سيّر حزب الأمّة قبل يوم واحد من أوّل مارس موكباً عظيماً استقبل به بعض الوزراء المصريين الّذين سبقوا اللّواء نجيب إلى السُّودان وكان موكباً منظّماً مسالماً أكمل خط سيره المحدّد وانتهى بسلام[41].

وفي صبيحة أوّل مارس 1954، تدفّقت آلاف عديدة من المواطنين السّودانيين من مختلف الأحزاب صوب المطار واصطّف موكب حزب الأمّة في المكان الّذي حدّدته له الحكومة وبقي في موضعه ذلك يحمل الأعلام ويهتف بالاستقلال حتى بلغ قادة الموكب أنّ اللّواء محمد نجيب قد أخذ من المطار إلى قصر الحاكم العام بطريق آخر غير الّذي اصطفت على جانبيه جموع الاستقلاليين لتسمع اللّواء نجيب صوت دعاة الاستقلال.

وأدّى أخذُ اللّواء نجيب سرّاً من المطار إلى القصر الجمهوري إلى استفزاز جموع الأنصار، وتحرّك موكب حزب الأمّة إلى قصر الحاكم العام ليسمع اللواء نجيب صوت الاستقلال وعلى مقربة من القصر الجمهوري تدخّل البوليس لصد الموكب وأخذ المتظاهرين الحماس وصدرت الأوامر باستعمال الغاز المسيل للدموع بعد أنّ حصر النّاس في ميدان كتشنر، وقد سمح لموكب دعاة الاتّحاد مع مصر بالوصول إلى السّراي والهتاف بما يشاءون[42].

تفاقم الوضع بصورة سريعة وكانت النتيجة هي وقوع صدام دموي بين الأنصار والبوليس قتل خلاله أربعة وثلاثون شخصاً من بينهم قائد قوات الشرطة البريطاني الجنسيّة، كما أصيب آخرون بجراح(٤٣).

لم يكن رجال الشرطة يتوقّعون المظاهرة، ولم تكن أجهزتهم وأسلحتهم مستعدّة لمواجهة العدد الضخم من المتظاهرين، كما أنّ قرار منع دخول الأنصار إلى مدينة الخرطوم قد تأخّر ولم يصدر في الوقت المناسب ولاحتواء الموقف أوفد الحاكم العام مستشاره السياسي وليم لوس إلى السيد عبدالرّحمن المهدي ليأمر المتظاهرين بالانسحاب فانسحبوا وهدأت المدينة ليلاً وطلب الحاكم العام إلى محمد نجيب العودة إلى مصر فسافر في الصّباح التّالي دون أنّ يودّعه الحاكم العام، وأرجئ افتتاح البرلمان إلى 10 مارس 1954.

لقد أثارت حوادث مارس الكثير من الجدل والتكهنات حول أسبابها ودوافعها، فذهب البعض إلى أنّه تآمر بين الأنصار والإدارة البريطانيّة في السّودان لإجهاض انتصار القوى الاتحاديّة وإفشال موضوع الوحدة المتوقّعة، وذهب آخرون إلى أنّه من تدبير الأنصار وحدهم لإجبار الأزهري والحاكم العام لإعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالبرلمان ومجلس الوزراء، وأشار آخرون إلى أنّه حادث تلقائي هذا إلى جانب الآثار التي تركها على مستقبل حكومة الأزهري. ويرى الأستاذ أبو القاسم حاج حمد أحداث مارس بأنّها اتّفاق بريطاني على التيار الوحدوي، وذلك من خلال إعلان حالة الطوارئ وتجميد سلطات البرلمان الأوّل، حيث كانت أغلبيته بيد الاتّحاديين مع تحويل السّلطات للحاكم العام، وهذا هو مضمون برقيّة وزارة الخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 24 مارس 1953 إلى حاكم عام السّودان؛ السّير روبرت هاو، وذلك في وثيقة الخارجيّة البريطانيّة رقم 108331/371(٤٤).

وقال محسن محمد: «تذكّر السّيد عبدالرّحمن المهدي ما جرى يوم 30 أكتوبر 1946، ففي ذلك اليوم حرّك المهدي المظاهرات ضد معاهدة (صدقي- بيفن) التي تنصّ على التّاج المصري المشترك لمصر والسّودان، وأسقطت المظاهرات المعاهدة عندما استغل الحاكم العام هدلستون -حينذاك- تلك المظاهرات فحذّر رئيس وزراء بريطانيا؛ كلمنيت أتلي من فرض التّاج المشترك على السّودان، وسافر المهدي إلى لندن حيث اجتمع بأتلي ووزير خارجيته؛ بيفن، وظنّ المهدي بمظاهرات أوّل مارس 1954، أنّه سيسقط اتّفاقيّة الحكم الذاتي، كما نجح قبل ثماني سنوات»(٤٥). ويؤكّد محسن محمد أنّ السّيد عبدالرّحمن قرّر المضي في اتّجاه استغلال أحداث مارس 1954، لإجهاض انتصار الحزب الاتحادي، حيث يورد: طلب السّيد عبدالرّحمن المهدي بعدما أثبت قوّته إلى الحاكم العام إلغاء الاتّفاقيّة المصريّة البريطانيّة وإجراء انتخابات حرّة في توفير لانتخاب برلمان جديد ووزارة جديدة إلّا أنّ وزارة الخارجيّة البريطانيّة رفضت إلغاء اتّفاقيّة الحكم الذّاتي(٤٦).

من الجائز أنّ يكون حزب الأمّة قد فكّر في استغلال تلك الأحداث للإطاحة بحكومة الأزهري، كما أنه من المحتمل -أيضاً- أنّ ذلك التّفكير ردّ فعل عابر أكثر من كونه خطةً مدروسة، خاصة وأنّ السّيد عبدالرّحمن المهدي قد أمر أتباعه بالتّوقّف عن التّظاهر، كما أنّه قد قرّر عقب الهزيمة وبقرار مدروس من أجهزة الحزب أنّ تكون السّياسة المتّبعة للمرحلة القادمة هي:

1. العمل من داخل البرلمان لتحرير البلاد.

2. تبصير الشّعب بمستقبل بلاده حتى يقرّر مصيره عن معرفة ودراية.

3. الحرص على تنفيذ الاتّفاقيّة نصاً وروحاً حتى يتحرّر السّودان من أيّ نفوذ أجنبي ويستقل استقلالاً كاملاً يكفل له حقه في جيشه ودفاعه ونقده وتمثيله الخارجي.

4. العمل فور الاستقلال على تنسيق العلاقات الضّروريّة الّتي تربط بين مصر والسّودان في حدود الاستقلال وعلى ضوء المصالح المشتركة.

وقد سبق وأن مرّ حزب الأمّة بمثل هذه التّجربة عام 1951، عندما ألغت مصر اتّفاقيّة الحكم الثّنائي لعام 1899 ومعاهدة الصّداقة المصريّة البريطانيّة لعام 1936، لقد كان ردُّ فعل حزب الأمّة الأوّلي لتلك التّطوّرات هو إعلان استقلال السّودان ردّاً على مصر، ففي جلسة ضمّت كلاً من السّيد الهادي عبدالرّحمن المهدي والإمام عبدالرّحمن، وعمر علي شوقي، وجراهام توماس، قال السّيد محمد علي شوقي في الجلسة:

الآن يجب أنّ نعلن استقلال السّودان، هذه هي اللّحظة المناسبة، أنّ سعادة الحاكم العام والسّكرتير المدني غائبان عن البلاد، ومن ثمّ فإنّ بمقدور النّاطق بلسان الجمعيّة التّشريعيّة السّيد محمد صالح الشّنقيطي أنّ يعقد الاجتماع وتجرى عمليّة تصويت تجيُز الاستقلال(47).

ويقول جراهام توماس: كانت الدّموع تنهمر على خديّ شوقي حين تطوّع لأن ينزل العلم المصري عن القصر، ولقد أيّد الهادي المهدي توسُّلات شوقي وسأله والده راجياً أنّ يغتنم الفرصة لكنّ السّيد عبدالرّحمن التفت إليّ وسألني: ما الّذي كنت ستفعله لو كنت في موقفي هذا؟ ويرد توماس: وأحرجني سؤاله تماماً، فأنا أوّلاً موظّف حكومة السّودان، وإن كنت موظّفاً صغيراً ولكنّني أحد الرّعايا البريطانيين أيضاً، لقد وقعت حقاً في ورطة، ولو كنت في موقف السّيد عبدالرّحمن لكنت فعلت ما نصح به شوقي، لأنّ من شأن ذلك أنّ يجبر الحكومة البريطانيّة أنّ تختار بين أمرين:

إمّا الإذعان للأمر الواقع الّذي تمّ إنجازه، أو إلقاء القبض على السّيد عبدالرّحمن وجميع أعضاء حزب الأمّة وزجهم في السّجن، ويمضي جراهام قائلاً: وفي الوقت الّذي كنت فيه أتداول هذه الاحتمالات في خاطري، جاء عبدالله خليل مندفعاً يليه عبدالرّحمن عبدون ولحق بهما السّيد صديق، وسأل السّيد عبدالرّحمن عبدالله خليل أنْ يفصح عن وجهة نظره، فقال خليل: أعطيت كلمتي للسيد جيمس روبرتسون بأن حزب الأمّة سوف يتقدّم إلى الاستقلال بالطّرق الدّستورية ولن أحيد عن هذا الطّريق أبداً، وخلال ذلك كان السّيد عبدالرّحمن يجلس بهدوء ثمّ ألمح إلى أنّه يقبل وجهة نظر السّيد عبدالله خليل[44].

يبدو أنّ التّمسّك بخيار التّقدّم الدّستوري نحو الاستقلال سواء كان بطيئاً أم سريعاً، قد تمّ اللّجوء إليه ليس من باب فضائل الحريّة والدّمقراطيّة والتّقيّد بالدساتير والقوانين، وإنّما على أساس أنّه هو الخيار الوحيد الّذي ينهي المطالب المصريّة التّاريخيّة بالسّودان. لأنّه إذا تمّ الوصول إلى الاستقلال بالانقلاب على الحكم الثّنائي أو بالتّمرّد عليه، فإنّ ذلك وفقاً للمجادلات القانونيّة الّتي تمّت بين بريطانيا ومصر لا يسقط السّيادة المصريّة على السّودان؛ أي أنّ الحقوق المصريّة التّاريخيّة بالسيادة على السّودان لا يلغيها أي انقلاب أو تمرّد على السّلطة القائمة، وسيكون بمقدور مصر في أيّ مرحلة تاريخيّة لاحقة القضاء على الحكم القائم في السّودان باعتباره حكماً غير شرعي لتعود بذلك إلى سيادتها المفقودة.

وبالتالي، وسداً لهذه الثّغرة أمام مصر يحتمل أنْ يكون خيار الحل الدّستوري ومن وجهة نظر كلّ من حزب الأمّة وحكومة السّودان هو الخيار الاستراتيجي الّذي يجب أنْ يحافظ عليه إذا ما أريد الانتهاء من المطالب المصريّة للسودان، ولعلّ حكومة السّودان حين رفضت مطلب حزب الأمّة بإلغاء الاتّفاقيّة كان في ذهنها هذه الأبعاد.

وبدلاً عن إعلان حالة الطّوارئ الدّستوريّة عقب أحداث مارس قرّر الحاكم العام؛ روبرت هاو، إعلان حالة الطّوارئ العاديّة واستدعى إسماعيل الأزهري لإبلاغه، غير أنّ الأزهري اعترض وتدخّل رئيس القضاة قائلاً: «لا نريد أنْ نشهد دم حاكم عام السّودان يسيل على درج السّراي مرّة أخرى»، مشيراً بذلك إلى مصرع الجنرال غردون، وأضاف: «من حقي وحدي وبنص الدّستور إعلان حالة الطّوارئ وستبقى 10 أيام فقط، فوافق الأزهري على ذلك. ويقول محسن محمد أنّ الحاكم العام كان ذكياً ومناوراً بارعاً في هذا القرار، فقد كسب بذلك الأزهري الّذي أدرك أنّ السّير روبرت هاو يريد منه الاستمرار رئيساً للوزارة، وحرص هاو بكلّ الطّرق غير المباشرة أنْ يعرف الأزهري أنّ وزير الدّولة البريطاني؛ سولين لويد يريد إعلان حالة الطّوارئ الدّستورية وتعطيل البرلمان وحلّ مجلس

الوزراء وأنّ الحاكم العام وحده رفض ذلك[44]. ويضاف إلى كلّ ذلك أنّه لم يكن بالإمكان أيًا كانت التّطورات الأمنيّة في السّودان إلغاء الاتّفاقيّة والعودة إلى المربّع الأوّل، ذلك لأنّ الولايات المتّحدة سوف لن تسمح بمثل هذا الإجراء، وهي الّتي ضغطت بكلّ ما تملك من أجل التّوصُّل إلى هذه الاتّفاقيّة الّتي بموجبها قامت الانتخابات في السّودان.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت لتلك المظاهرات آثار بعيدة في تفكير الأزهري، لقد أدرك أنّه فاز برئاسة الوزارة عن طريق الدّمقراطيّة والدُّستور، ولكن طريق العنف يمكن أنْ يغيّر مسار السُّودان أو على الأقل يرغمه على التّردُّد في الاختيار وفي الهدف، وعرف أنّ الاستقلاليين قوة لا يستهان، لقد منعهم من المشاركة في الاحتفالات، ولكنهم شاركوا بطريقة أخرى، أو بعبارة أدق منعوا الاحتفالات، ويمكن -أيضاً- أنْ يمنعوا وحدة مصر والسُّودان، وأدرك أنّ السُّودان قد ينحدر إلى الفوضى الشّاملة بسبب الأنصار الّذين يستطيعون تعطيل الدّستور وإسقاط الوزارة لأنّ من حق الحاكم العام إعلان حالة طوارئ دستوريّة نتيجة عدم استقرار الأمن والفوضى.

لقد سبقت الإشارة إلى أنّه أثناء المفاوضات المصريّة البريطانيّة، أصرّ الجانب البريطاني على سلطات الحاكم العام أثناء الطّوارئ وحاول في المادة الخاصة بذلك (102- أ) أنْ يضع لها نصّاً مطاطاً وفضفاضاً حتى يتمكن الحاكم العام من تكييفه كما يشاء، وقلنا أنّ الدّكتور حامد سلطان عضو وفد المفاوضات المصري قد انتبه إلى ذلك، ووصف مادة الطّوارئ بالغموض، ولكن لم يعر باقي الوفد المصري أيّ اهتمام لإشارات الدّكتور سلطان وكان التّركيز كلّه في كيفية إنهاء النُّفوذ البريطاني وتقليل سلطات الحاكم العام الخاصة بالجنوب، وتقييد سلطاته الأخرى الخاصة بباقي السّودان، ولم تكن مادة الطّوارئ ذات بال.

على أنّه قد وضح فيما بعد أنّ المادة (102- أ) الخاصة بالطوارئ كانت أهمّ بنود اتّفاقيّة 12 فبراير 1953 على الإطلاق، إذ أنّه ومن خلالها يمكن إيقاف الاتّحاد بين مصر والسُّودان إذا ما قرّر الحزب الاتّحادي أو أيّ حزب آخر المضي في ذلك الاتّجاه، وكما سنرى لاحقاً فإنّ مصر -أيضاً- حاولت استغلال هذه المادة لإجهاض الاتّفاقيّة عندما تبيّن لها اتّجاه حكومة الأزهري نحو الاستقلال.

ومعروف أنّ المادة (102-أ) من دستور الحكم الذّاتي قد حدّدت أسباب إعلان حالة الطّوارئ الدّستوريّة وكيفيّة تنفيذها، قالت المادة أنّه إذا اقتنع الحاكم العام في أيّ وقت أنّه بسبب مأزق سياسي أو عدم تعاون أو مقاطعة أو مثل ذلك، لا يمكن الاستمرار في

إدارة السّودان بموجب الدّستور، يجوز له إعلان حالة طوارئ دستوريّة. وقالت المادة أنّه عند إعلان حالة الطّوارئ الدّستورية يعطّل البرلمان ويتخلى رئيس الوزراء والوزراء من مناصبهم وتسير أمر الحكم في السّودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام ويظل التّعطيل سارياً مدة 6 أشهر، ومن حق الحاكم العام تجديد المدّة، أي أنّ الحاكم العام يستطيع بموافقة لجنته حلّ البرلمان ومجلس الوزراء ويعود الحال إلى ما كان عليه قبل صدور دستور الحكم الذّاتي.

ولما رأى الأزهري خطورة هذه المادة الّتي يمكن أنّ تطيح بحكومته اتّجه تفكيره عقب أحداث مارس إلى التّخطيط لتقليص سلطات الحاكم العام حتى لا يستغل قانون الطّوارئ ضد حكومته ما لم تقتض الظّروف ذلك، وكان الّذي يتيح له مثل الحق هو الحصول على الأغلبيّة في لجنة الحاكم العام الّذي لا يستطيع إصدار أيّ أمر أو إجراء دون موافقتها.

وبما أنّ لجنة الحاكم العام وبنص الاتّفاقيّة تتكوّن من 5 أعضاء، بريطاني ومصري واثنين من السّودانيين وباكستاني رئيساً للجنة، حاول الأزهري تغيّر الأستاذ إبراهيم أحمد الّذي كان قد اختير إلى جانب الدّرديري محمد عثمان كممثلين للجانب السّوداني، ومعروف أنّ إبراهيم أحمد يمثّل حزب الأمّة بينما الدّرديري يمثّل الحزب الوطني الاتّحادي، وفي حالة تغيير إبراهيم أحمد بعضو اتّحادي آخر، فإنّ الأزهري يستطيع أنّ يحصل على الأغلبيّة في اللّجنة وذلك بانضمام ممثّل مصر إلى جانب ممثليْ السّودان اللّذين سيكونان اتّحاديِن، وفي هذه الحالة فإنّه يستحيل على الحاكم العام اتّخاذ أيّ خطوة دون موافقة هذه اللّجنة الّتي سوف يسيطر عليها الأزهري. وقد كان ما يمّكن الأزهري من تنفيذ هذه الخطوة هو أنّ الاتّفاقيّة تركت للبرلمان السّوداني أمر اختيار العضويْن السّودانيين في لجنة الحاكم العام، وبالتالي وطالما أنّ الأزهري يملك الأغلبيّة في البرلمان فإنّه بمقدوره القيام بذلك.

علم الحاكم العام بالتوجّهات الجديدة لاختيار لجنة الحاكم العام، وقال السّير روبرت هاو أنّه عندما يتغيّر التّشكيل الحالي للجنة الحاكم بإبعاد عضو حزب الأمّة واستبداله بعضو آخر من الحزب الوطني الاتّحادي وهو ما يحدث قريباً، سيجد الحاكم العام أنّ من المستحيل الاستمرار، وفي غياب إجراءات أخرى قد يوصي الحاكم بانسحاب الطّاقم الإداري البريطاني. وعلى هذه الخلفية، كتب سلوين لويد وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة والّذى كان في زيارة إلى السّودان، إلى مجلس الوزراء يطلب رأيه فيما جرى في مظاهرات مارس وتشكيل لجنة الحاكم العام، وقالت برقيّة سلوين لويد إلى لندن:

«الأنصار الآن هادئون ولكنّهم أظهروا قوّتهم وقد يستخدمونها ثانية في الوقت المناسب ومع تطوُّر الموقف سيصبح من الصّعب المحافظة على القانون والنّظام، ويتم باضطراد تقويض سلطة الموظّفين البريطانيين وروحهم المعنويّة وسيصبح موقف الحاكم العام غير معقول إذا تمّ استبدال ممثّل حزب الأمّة في لجنته، وينبغي حسم الموقف مع الوزراء حول:

1. تشكيل اللّجنة.

2. إعلان عام بالثقة في الموظّفين البريطانيين.

3. وقف التّدخُّل المصري.

وينبغي أنْ يهدّد الحاكم العام الوزارة بإعلان حالة الطّوارئ الدّستورية إذا لم تقدّم له تأكيدات مطلقة بشأن النُّقطة الأولى وهو تشكيل لجنة الحاكم العام وترضية معقولة بشأن النُّقطتين الأخيرتين[50]. خضع الأزهرى لرأي الحاكم العام وأبقى على إبراهيم أحمد عضواً في لجنة الحاكم العام بدلاً من إعلان حالة الطّوارئ وتعليق حكومته، وهو بذلك استوعب درساً آخر من أنّ الحاكم العام وبالتعاون مع حزب الأمّة يمكنهما وبنص الاتّفاقيّة إعادة عقارب السّاعة إلى الوراء وإعادته إلى الشّارع السّياسي السّوداني، ولكن كان الأزهري أذكى من أنّ يغرق حكومته في (شبر موية).

واستخلص الأزهري من تلك الأحداث، أنّ الأغلبيّة البرلمانيّة ورئاسة الحكومة لا يضمنان له البقاء والاستمرار، وكان عليه أنّ يجد نفسه في معسكر الاستقلاليين، وبحلول مايو 1955، أعلن الحزب الوطني الاتّحادي على الملأ تغيير مبدئه السّياسي ودعا إلى الاستقلال التّام، إلّا أنّه وقبل اكتمال هذا التّحوُّل واجه الأزهري اختباره الثّاني فقد اندلع التّمرُّد في الجنوب في أغسطس 1955، أي بعد 3 أشهر من تحوُّله إلى الاستقلال.

ففي 18 أغسطس، تمرّدت الفرقة الاستوائيّة بتوريت مركز قيادة قوات الجنوب في المديريّة الاستوائيّة بعد أنّ كسر المتمردون مخازن الأسلحة والذّخيرة واستولوا عليها وقتل بعض الضّباط الشّماليين وانقطعت الاتّصالات مع توريت وأغلب المناطق الجنوبيّة.

وكانت أسباب التّمرُّد وفقاً لتقرير لجنة التّحقيق الإداري هي:

1. تلغراف كان مزوراً يزعم أنّه كتب بواسطة رئيس وزراء السُّودان السّيد إسماعيل الأزهري في حوالى يوليو 1955، وقد طبع على ورق حكومي ووزّع على نطاق واسع في المديريّة الاستوائيّة وأرسلت صورة منه إلى الكتيبة والضُّباط ورجال البوليس الجنوبيين،

وكان نصُّه: إلى كلّ رجال إدارتي في المديريات الجنوبيّة الثّلاث، لقد وقعت الآن على وثيقة لتقرير المصير لا تستمعوا إلى شكاوى الجنوبيين الصّبيانيّة، اضطهدوهم وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناءً على تعليماتي، وكلّ إداري يفشل في تنفيذ أوامري هذه سيكون عرضة للمحاكمة، وبعد مُضي ثلاثة أشهر ستأتون وتجنون ثمار ما قمتم به من أعمال. وقال التّقرير، أنّ السّيد سترلينو؛ وكيل بلك الفرقة الجنوبيّة قد قام بتغيير التّلغراف عند استلامه، حيث عدّل الفقرة الّتي تقول إلى رجال إدارتي في المديريات الجنوبيّة إلى نص جديد يقول: (إلى ضباطي الشّماليين في الفرقة الجنوبيّة)، وبعد ذلك عقد السّيد سترلينو اجتماعاً مع صف الضّباط الجنوبيين وتلا عليهم البرقيّة المزوّرة وطلب إليهم إعادة توزيعهم.

2. فقدان الثّقة النّاجم عن تدخُّل بعض رجال الإدارة الأهليّة في الاستوائيّة في الأمور السّياسيّة، وقد ذكر التّقرير نماذج عدة لفقدان الثّقة، منها انسحاب اثنين من الوزراء الجنوبيين من الحزب الاتّحادي ومحاولة تكوين تكتل من الجنوبيين داخل البرلمان وما إلى ذلك من المحاولات الّتي هدفت إلى تكتيل الجنوبيين في جبهة واحدة.

3. فقدان الثّقة نتيجة لمحاكمة السّيد إيليا كوزي، وقد كان كوزي هو أحد أعضاء مجلس النّواب الجنوبيين وكان موجوداً في مركز الزّاندي ويعقد اجتماعات يدعو فيها إلى اتّحاد جنوب السّودان مع مصر، وقد مثُل كوزي في 25 يوليو 1955، أمام المحكمة بتهمة توزيع منشورات تهديد للزعماء القبليين الذين يؤيّدون الحكومة.

4. الحوادث الّتي حصلت في أنزارا في 26 يوليو 1955، في منطقة الزّاندي وقد أقيم فيها مشروع لزراعة ونسج القطن ضمن مشاريع منطقة الاستوائيّة، ولظروف ما قامت إدارة المشروع بفصل ثلاثمائة عامل مرّة واحدة، وقد فسّره الجنوبيون بأنّه محاولة مقصودة من جانب إدارة المشروع (الشّماليّة) لحرمان الجنوبيين من مصدر رزقهم وجلب شماليين ليحلوا محلهم، ونتيجة لذلك اندلعت المظاهرات وأعمال الشّغب في أنزارا، مما أدّى إلى مقتل عدد من المتظاهرين وجرح آخرين من قوات الشّرطة.

5. عدم اتّخاذ الإجراءات اللازمة عند اكتشاف المؤامرة وسوء تقدير الموقف في توريت، والمؤامرة المعنيّة هنا هي الّتي اكتشفت في 6 أغسطس 1955، إثر قيام أحد الجنوبيين بمحاولة اغتيال فاشلة لأحد الشّماليين، وبتفتيش منزله عثر على وثائق تدل على التّرتيب للقيام بالتمرُّد في الجنوب، جاء فيها التّخطيط لقتل جميع الضّباط الشّماليين في وقت واحد في كلّ وحدات الفرقة الجنوبيّة، وقد اعتبر تقرير لجنة التّحقيق الإداري أنّ عدم التّصرُّف السّريع إزاء هذه المعلومات والتّأخُر في إرسال القوات إلى الجنوب تحسباً لتلك المؤامرة كان –أيضاً– أحد أسباب التّمرُّد الّذي اندلع في أغسطس 1955.

6. خيبة أمل الجنوبيين العظيمة وقلقهم الشّديد نتيجة للسودنة وما ترتّب على ذلك من خوفهم من السّيطرة السّياسيّة عليهم، حيث أورد التّقرير عدداً من الأسباب الّتي أدّت إلى خيبة آمال الجنوبيين، أهمها أنّ الوعود الّتي أعطيت للجنوبيين خاصة أثناء الحملة الانتخابيّة من قبل الحزب الوطني الاتّحادي والّذي أصبح حاكماً لم يتم الوفاء بها، لقد قالت إحدى نشرات الحزب الاتّحادي، أنّ معالجتنا للسودنة ستكون دائما عادلة وديمقراطيّة، وسوف لا نعطي الأسبقية للجنوبيين في الجنوب فحسب بل سنشجّع -أيضاً- استخدام الجنوبيين في الشّمال، خاصة في الوظائف الكبيرة في خدمة الحكومة المركزيّة، وسوف لا يكون الأمر قاصراً على وظائف الحكومة فقط، ولكن عضويّة لجان مؤسّسات الحكومة المحليّة المختلفة ولجان التّعمير ستكون بقدر الإمكان في أيدي الجنوبيين، وفي بيان آخر نقرأ: (إنّ الجنوبيين أكثر تعليماً من كثير من الشّماليين وسيكون في مقدورهم أنّ يشغلوا الوظائف الكبرى الّتي كان يحتلها البريطانيون في الجنوب وسيصبحون مفتشي مراكز ومديرين ونواب مديرين، وعلى العموم سيكون لهم ربع الوظائف في السّودان). وقال صلاح سالم -أيضاً- في إحدى زياراته للجنوب: عند مغادرة البريطانيين فإنّ الأربعين وظيفة من مديري المديريات ومفتشي المراكز ومساعدي مفتشي المراكز في المديريات الجنوبيّة الثّلاث ستعطى للجنوبيين، ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الوعود بعد الحصول على الحكم؟ لا شيء، حيث لم يترق إلّا بضعة جنوبيين لتقلّد وظائف قياديّة وأعلى مرتبة وصلوا إليها في الإدارة هي وظائف مساعد مفتش.

7. انتشار الإشاعات الكاذبة المبالغ فيها، وعدم وجود تطمينات حكوميّة فعّالة لتهدئة المخاوف وإزالة سوء الفهم، ركّز تقرير اللّجنة الإداريّة على غياب الوسائل الحكوميّة لمحاربة الإشاعات الكاذبة الّتي تروّج في الجنوب وساعدت بصورة كبيرة في تسميم الجو وهيأت للتمرّد، وذكر التّقرير نماذج من تلك الإشاعات الّتي غطت الجنوب بأسره مثل الإشاعة بأنّ التّجار الشّماليين هم الّذين أطلقوا الرّصاص على المتظاهرين في أنزارا، وليست القوات الحكوميّة، وإشاعة أخرى تقول أنّ القوات العسكريّة الشّماليّة قادمة إلى الجنوب لقتل الجنوبيين، وإشاعة أخرى انتشرت بسرعة فائقة في الجنوب، وهي أنّ قوات الهجانة بجوبا قتلت في 18 أغسطس 1955، كلّ أهالي جوبا حتى المرضى في المستشفيات. وقد أورد التّقرير خلال الاستجوابات الّتي أجرتها لجنة التّحقيق أسماء العناصر الّذين قاموا بإطلاق تلك الإشاعات.

لقد كانت تلك مقتطفات من تقرير لجنة التّحقيق الإداري الّتي عيّنها وزير الدّاخليّة في سبتمبر 1955، بعضوية كلّ من مستر ت. س. قطران القاضي رئيساً، والسيد خليفة محجوب مدير عام مشاريع الاستوائيّة، والزّعيم لوليك لادو عضوين في اللّجنة الّتي رفعت تقريرها إلى وزير الدّاخليّة في 18 فبراير 1956.

ويبدو أنّ ما قدّمه تقرير لجنة التّحقيق هو الرّواية الظّاهرية ولم تكن كلّ القصة، فقد جرى اتّهام الصّاغ صلاح سالم بتدبير هذه الأحداث بهدف إحداث اضّطراب أمني في البلاد يمكن من إعلان حالة الطّوارئ لضرب حكومة الأزهري الّتي يعتقد صلاح سالم أنّها قد قرّرت إعلان الاستقلال بعد كلّ الوعود الطّويلة والعهود الغليظة بالوحدة والاتّحاد. فعندما اندلع التّمرُّد ذهب السّيد زين العابدين صالح أحد زعماء الحزب الجمهوري الاشتراكي إلى منزل السّيد صلاح سالم وقال له: البلد ستضيع وعلمكم هذا لم يعد إلّا خرقة والسّودان ومصر في خطر ولا بدّ من التّدخّل، ولم يهتم صلاح سالم بأن يتحرى حقيقة الأمر ويتعرّف على تفاصيل الأحداث أو يفكر في العواقب أو يتأنى في دراسة الموقف بل أسرع إلى جمال عبدالناصر واقترح عليه كتابة مذكّرة يطلب فيها تدخّل الجيش المصري والإنجليزي لقمع التّمرُّد. وكتب المذكّرة وحملها إلى عبدالناصر ثمّ أخذها إلى السّفير البريطاني ليلاً يطلب موافقة بريطانيا على إرسال قوات مصريّة بريطانيّة لإخماد التّمرُّد، ولكن بريطانيا رفضت ذلك على الفور وأذاعت رفضها علناً[51].

وعند مناقشة أحداث الجنوب في مجلس النُّواب السّوداني يوم 22 أغسطس 1955، بعد أربعة أيام من التّمرُّد وقبل أنْ يخمد أو تحدد أسبابه ودوافعه، أراد النُّواب الجنوبيون إسقاط حكومة الأزهري، ولكن حزب الأمّة رفض مطلب الجنوبيين كنوع من المساومة مع الأزهري، أي تهديده دون إسقاطه. وقال وزير المواصلات السّوداني؛ مبارك زروق، في البرلمان أنّ الحكومة تعتقد أنّ أيادي أجنبيّة وراء أحداث الجنوب، وأنّه يأسف لأنّ بعض أعضاء المجلس يمتدح هذه الأيادي، وكان الوزير يجيب بذلك على محمد نور الدّين والهدف، من هذا التّلميح هو الإشارة إلى نور الدّين ومصر[52].

واتّهم خضر حمد في مذكّراته -أيضاً- صلاح سالم بصورة غير مباشرة، حين قال: لا أريد أنْ أتحدّث عن العوامل الفعالة الّتي كانت ثمرتها هذا التّمرُّد لأنّها كثيرة بعضها عميق الجذور غرسها الاستعمار والتّبشير وبعضها حديث سببه أعمال الإداريين وأخذهم الأمور بظواهرها وعدم قدرتهم على ملء المراكز الّتي ورثوها عن الإنجليز لا في الجنوب ولا في الشّمال وليس أدل على ذلك من أنّ أيّ مدير في المديريات الجنوبيّة لم يكلّف نفسه الطّواف على مديريته منذ أنْ دخلها إلى أنْ خرج منها بعد التّمرُّد. أمّا العوامل الأخرى الّتي عجّلت بالتّمرُّد فعوامل خارجيّة شاركت فيها أيد سودانيّة والغاية منها خلق حالة عدم استقرار، وما تلك الخطابات المزوّرة والّتي وزّعت في أوسع نطاق بمجهولة لكلّ من تتبّع تلك الأحداث، ولم يكن لها هدف سوى زعزعة أركان حكم الأزهري الّذي تجرّأ على أنّ ينادي باستقلال بلاده متنكراً لدعوة الاتّحاد، ولكن إيماناً منه بأنّ السّودان المستقل يستطيع أنّ يتّحد بمحض إرادته ووفق اختياره ويضع الخطوط الّتي يسير عليها الاتّحاد المنشود[53].

وبصورة أكثر مباشرة، قال الدّكتور موسى عبدالله حامد: «في شهر مايو 1955، خرج من الوزارة وعضويّة الحزب الوطني الاتّحادي وزيران جنوبيان لخلافهما مع رئيس الوزراء حول قضايا الجنوب، فوجدا ترحيباً من حزب الأحرار الّذي أصدر نداءً دعا فيه النُّواب الجنوبيين لتكوين جبهة موحّدة من أجل تحقيق مطالب الجنوب، وعندما أعلن الحزب الوطني الاتّحادي على الملأ تغيير مبدئه السّياسي ودعا إلى الاستقلال التّام وكان ذلك في مايو 1955، أعلن نواب حزب الأحرار في البرلمان عن رغبتهم في تحقيق نوع من الاتّحاد بين مصر وجنوب السّودان، وقد تمّ هذا التّحوُّل بإغراء وتشجيع من الصّاغ صلاح سالم وأعوانه، توطئة لإحداث اضطرابات تطيح بحكومة الحزب الوطني عقاباً له على تغيير مبدئه السّياسي»[54].

وفيما بعد أورد الأستاذ محسن محمد معلومات أكثر تفصيلاً عن دور صلاح سالم في التّمرُّد إذ قال: «وكان صلاح سالم على اتّصال بالنواب الجنوبيين الأعضاء في الحزب الوطني، وقد دعا في نوفمبر 1954، كلّاً من بولين ألير؛ الوزير السّوداني، وسرسيرو عضو لجنة الحاكم العام وجودون أيوم النّائب في البرلمان لزيارة مصر، وبعد عودتهم عبّروا عن استيائهم لموقف الأزهري تجاه مصر، وفي أوائل عام 1955، انضم الوزيران بوث ديو وداك داي، إلى هذه المجموعة الّتي بعثت برسالة إلى الأزهري في 15 أبريل 1955، قالت فيها أنّ مصر مسؤولة عن تنميّة الشّمال ويجب أنّ تساعد في تنمية الجنوب. وفي 7 مايو 1955، طلب نواب حزب الأحرار الجنوبي وبعض نواب الحزب الوطني في جوبا اتّحاداً بين الجنوب ومصر وقالوا أنّ الجنوبيين زاروا الجنوب».

وقال محسن أنّ اللّواء أحمد محمد قائد قوة دفاع السُّودان قال لإسماعيل الأزهري، أنّ هناك طائرة مصريّة تقذف منشورات من صلاح سالم على النّاس في الجنوب وقالوا أنّ مديري الرّي المصري في الجنوب كانوا يوزّعون الأموال والمنشورات المعادية للشمال. وأشار مدير الاستوائيّة في مايو 1955، إلى أنّ هناك أنشطة مصريّة متزايدة واجتماعات بين مهندس الرّي المصري المقيم والسّياسيين والموظّفين في جوبا، وأنّ المصريين وراء الملصقات الّتي ملأت الشّوارع تدعو للاتّحاد مع مصر وليس الوحدة بين الشّمال والجنوب.

ويضيف محسن قائلاً: «إنّ الحاكم العام قد حذّر لندن في مايو 1955، من أنّ بعض المتطرّفين طالبوا بقوات مصريّة لمساعدة الجنوب على طرد الشّماليين وأنّ هناك أفكاراً تنتشر في الجنوب تنادي باتّحاد بينه وبين مصر ينتهي بخروج الشّماليين»، وأضاف

محسن: «هاجمت إذاعة أمدرمان صلاح سالم وقالت: أخذ صلاح سالم يرسم سياسة مماثلة للبريطانيين للتفرقة بين الشّماليين والجنوبيين، وفي محاولة للضغط على الأزهري والحكومة الوطنية قالت الإذاعة: مسكين عبدالناصر جعل الضّباط الأحرار يتصرّفون في مصر كما يشاءون وأعطى كلّ واحد منهم ضيعة وأضاف إليها ضيعة اسمها السّودان وأعطاها لصلاح سالم يتصرّف فيها كما يريد». واتّهمت إذاعة أمدرمان صلاح سالم بأنّه تآمر مع الجنوبيين ودفعهم إلى التّمرّد وحرق الجنوب.

وفي القاهرة ردّ مسؤول مصري نافياً تلك الاتّهامات قائلاً إنّها محاولة لإلقاء اللّوم على الغير، وقال أنّ عدم طلب المعونة من مصر والتّلميح إلى أنّها بطريقة أو بأخرى مسؤولة عن تلك الأحداث لا يخدم إلّا العدو المشترك لأنّ هناك أشياء كثيرة معرّضة للخطر في السّودان أكثر من طموحات بعض السّياسيين الشّماليين.

وعلى أيّة حال، إذا صحت رواية اتّهام صلاح سالم بتدبير التّمرّد الأوّل في الجنوب، فإنّ ذلك لا يعني عقاباً للأزهري لتخليه عن الوحدة مع مصر كما ذهب بعض المفسرين وإنّما لإجباره إمّا إلى المضي في سياسة الاتّحاد أو إنهاء حكمه بإعلان حالة الطّوارئ الدّستوري. أي أنّ صلاح سالم لجأ إلى استخدام مادة قانون الطّوارئ (102- أ)، لكبح خطوات الأزهري نحو الاستقلال، ولعلّه وعندما طلب تدخّل القوات البرلمانيّة والمصريّة، ربّما كان يمهّد للخطوة القادمة وهي المطالبة بإعلان حالة الطّوارئ الدّستوريّة.

رفضت بريطانيا عرض صلاح سالم بالتّدخّل العسكري البريطاني المصري، قائلة أنّ قوات دفاع السّودان يمكنها إخماد التّمرّد دون الحاجة إلى عون أجنبي، وعلى الفور وجّه الحاكم العام للسودان؛ السّير نوكس هيلم الّذي عاد من لندن، حيث كان يقضي إجازته، نداءً إلى المتمرّدين بالاستسلام فاستسلم منهم 461 خلال شهر وفرّ 140 إلى يوغندا وبقي 780 منهم هائمين في الأدغال.

وقد اعتبر الحاكم العام أنّ كلّ الفيلق الجنوبي في المديريّة الاستوائيّة الّذي أنشأه ونجت باشا وعدد أفراده 1400 من المتمرّدين وقد حكم على 137 منهم بالإعدام فصدق الحاكم العام على إعدام 121 منهم وتم تنفيذه.

ومما يجدر ذكره هنا -أيضاً- أنّ رواية ثالثة للتمرّد والّتي روتها صحيفة «السّودان الجديد» في 6 أكتوبر 1955 تحت عنوان: أسرار حركة التّمرّد. وقد اتّهمت الصّحيفة عدداً من البريطانيين من بينهم ميسر (Messrs) ودوك (Dukk) وروبيك (Robeck)، بأنّهم وراء التّمرّد ويسعون إلى فصل الجنوب عن الشّمال[55].

ومهما يكن من أمر، فإنّ الأمر الواضح في هذه التّطورات هو أهمية المادة (102- أ)، من اتّفاقيّة 12 فبراير، إذ حاول الجميع استخدامها سواءً لمنع الاتّحاد مع مصر أو فرضه، وفي كلّ الأحوال، فإنّه تحت ظلّ وجود هذه المادة فمن الحتمي أنّ الاتّحاد مع مصر سوف لن يقوم تحت إيّ ظرف من الظّروف. فالحاكم العام والاستقلاليين يمكنهم أنّ يخلقوا الجو الّذي يتيح للحاكم استخدام هذه المادة إذا وضح في النّهاية أنّ البرلمان والأزهري ماضون في سياسة الاتّحاد مع مصر. ولذلك يمكن القول أنّ مصر حين وقعت على اتّفاقيّة 12 فبراير 1953، قد وقعت في نفس الوقت على استقلال السّودان.

وأشار عدد من المؤرّخين إلى أنّ أحداث تمرُّد الجنوب وما صاحبه من محاولات الاستعانة بالقوات المصريّة والبريطانيّة في القضاء عليها وما يترتّب على ذلك من احتمال بقاء تلك القوات في السّودان، قد دفع بالأزهري إلى التّعجيل بالمطالبة بالاستقلال والتّفكير في تقديم طلب إنهاء الحكم الثّنائي نهائياً. وكان الأزهري الّذي كان يعد طلباً لدولتي الحكم الثّنائي لتعديل الاتّفاقيّة، بحيث يستطيع البرلمان أنّ يتصرّف كجمعيّة تأسيسيّة اختصاراً للطريق، قد تلقى من الحاكم العام؛ السّير نوكس هيلم، عرضاً من الحكومة البريطانيّة مفاده أنّها سوف توافق على إعلان الاستقلال إذا ما طُلب منها ذلك.

ولكن الواقع السّياسي في البلاد قد تجاوز فكرة تحقيق الاستقلال عن طريق الاستفتاء العام أو عن طريق الجمعيّة التّأسيسيّة تفادياً للمشقّة الّتي يمكن أنّ تواجهها البلاد في إجراء انتخابات مرّة أخرى لجمعيّة تأسيسيّة والصّعوبات العمليّة الّتي تكتنف قيام استفتاء عام في البلاد وخاصة بعد وقوع حوادث الجنوب في أغسطس 1955، فلم يبق إلّا إعلان الاستقلال من داخل البرلمان[56].

وعقب ذلك اقترح الحاكم العام أنّ تنهي دولتا الحكم الثّنائي هذا الحكم وإعلان استقلال السُّودان فوراً. فوافقت الحكومة البريطانيّة على الاقتراح وطلبت إلى السّير همفري تريفليان عرضه على الرّئيس جمال عبدالناصر. قال عبدالناصر: «إنّني مقتنع بأنّه إذا جرى تصويت حر في السُّودان فإنّ الشّعب سيختار الاستقلال ولكن لا أستطيع لأسباب داخليّة الاعتراف بذلك وإعلانه؛ فما زالت فكرة وادي النّيل مستقرة في أذهان كثير من المصريين كما أنّ ذلك يعني تخلي المصريين عن السّودانيين القليلين المؤيّدين للوحدة حتى الآن»[57].

وبعد أنّ رفض عبدالنّاصر اقتراح حاكم عام السُّودان بالتعجيل بإعلان استقلال السّودان؛ سأله السّفير تريفليان: «هل توافق على أنّ مصر وبريطانيا تدعوان البرلمان السّوداني لإعلان الاستقلال». فقال عبدالناصر: «هذا لن يحل المشكلة؛ فالجميع يعرفون

أنّ هذا البرلمان يؤيّد الاستقلال». وقال السّفير: «سؤالي الآن على أساس شخصي: إذا جرى استفتاء وجاءت نتيجته الاستقلال فهل توافق على أنّ يعلن البرلمان الاستقلال ويضع مسودة الدّستور الجديد ويتحوّل ليصبح أوّل برلمان للدولة المستقلة؟».

لم يستبعد جمال عبدالناصر الفكرة، ولكنّه وعد بدراستها غير أنّ السّفير طلب من حكومته أنّ لا تعلن أنّها اقترحت التّعجيل بإعلان الاستقلال وأنّ عبدالنّاصر رفض ذلك؛ ولكن ردّت الخارجيّة البريطانيّة إلى السّفير تعلن أنّها ستعترف بمفردها باستقلال السّودان، إلّا أنّ السّفير حذّرها بأن مصر قد ترد بإلغاء اتّفاقيّة قاعدة قناة السّويس واتّفاقيّة الجلاء الّتي وقعت في أكتوبر 1954، وتدمير هذه القاعدة[58].

ونتيجة لذلك، عدّلت الحكومة البريطانيّة عن إعلان استقلال السّودان من جانب لندن وحدها وطلبت إلى الحاكم العام أنّ يقترح على الأزهري أنّ يعلن بصفته رئيساً لوزراء السّودان استقلال البلاد مع وعد بتأييد الحكومة البريطانيّة له فور الإعلان. بعث السّفير البريطاني يحذّر حكومته من تنفيذ هذا الاقتراح غير أنّ الحكومة البريطانيّة لم تعبأ برأي السّفير؛ وكما يقول الكاتب المصري محسن محمد: وبعثت إليه برسالة تفيض بالانتهازية قالت فيها: في الحياة عندما تسقط في يدك الأوراق الرّابحة فلا بدّ أنّ تلعب بها؛ لقد قمنا بأدوار ملتوية في الماضي ولا يوجد ما يمنعنا من القيام بها في المستقبل[59].

فوّضت لندن حاكم عام السّودان؛ السّير هيلم أنّ يقترح على الأزهري أنّ تبادر حكومة السّودان بإعلان الاستقلال وأن يبلغه أنّ بريطانيا ستسانده في ذلك وستبلغ المعارضة السّودانيّة أيضاً. وقام السّير وليام لوس؛ مستشار الحاكم العام بإبلاغ الرّسالة للأزهري.

على كلٍّ مضت الأيام سراعاً بعد هذه التّرتيبات. وفي 13 ديسمبر 1955، تقدّم الحاكم العام السّير نوكس هيلم باستقالته من منصبه لأسباب شخصية، فأعلنت حكومتا الحكم الثّنائي أنّ استقالته موضع نظر الدّولتين، وسافر في 16 ديسمبر 1955، لقضاء إجازته في بريطانيا، ولكنّه لم يعد بعد ذلك فقد تواترت الأحداث في السّودان وتوالت الاتّصالات بين زعماء الحكومة والمعارضة وانعقد الاتّفاق بينهما على طرح أربعة اقتراحات ليجيزها البرلمان بالإجماع[60].

وهكذا تمّ الاتّفاق بين الأحزاب السّياسيّة على صيغة اقتراح الاستقلال وكيفيّة تقديمه للبرلمان، وفي جلسة البرلمان الّتي انعقدت يوم الإثنين 19 ديسمبر 1955، تقدّم احد نواب المعارضة وأيّده أحد نواب الحكومة بناءً على الاتّفاق السّابق باقتراح للبرلمان جاء

في نصه: نحن أعضاء مجلس النّواب في البرلمان نعلن باسم شعب السّودان أنّ السّودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السّيادة ونرجو من معالي الحاكم العام أنّ يطلب من دولتي الحكم الثّنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً وأجيز الاقتراح بإجماع الأصوات. وعلى إثر موافقة دولتي الحكم الثّنائي على قرار البرلمان السّوداني الجماعي، أصبح السّودان بعد حوالى ثمانية وخمسين عاماً من الحكم الأجنبي دولة مستقلة ذات سيادة وطنيّة كاملة[6].

ويبقى السّؤال الأهم والّذي سنحاول الإجابة عليه في الفصل التّالي، وهو: كيف تحوّل الأزهري والحزب الاتّحادي من الاتّحاد مع مصر إلى إعلان استقلال السّودان؟

هوامش الفصل الرّابع

(1) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص182

(2) نفس المصدر، ص182.

(3) W. Travis Hanes 111، op، cit، p160.

(4) W. Travis Hanes 111، op، cit، p163.

(5) W. Travis Hanes 111، op، cit، p162.

(6) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص175.

(7) W. Travis Hanes 111، op، cit، p164.

(8) W. Travis Hanes 111، op، cit، p164.

(9) ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السّودانيّة 1914 - 1969، مصدر سابق، ص114

(10) نفس المصدر، ص115.

(11) W. Travis Hanes 111، op، cit، p160.

(12) استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص481 – 482.

(13) نفس المصدر، ص482.

(14) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص636.

(15) السُّودان للسودانيين، مصدر سابق، ص87.

(16) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص637.

(17) نفس المصدر، ص637.

(18) السّودان: موت حلم، مصدر سابق، ص63-64.

(19) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص641

(20) استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص450.

(21) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص642.

(22) نفس المصدر، ص642.

(23) مصر والسُّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص 160.

(24) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص643.

(25) نفس المصدر، ص643.

(26) نفس المصدر، ص644.

(27) نفس المصدر، ص644.

(28) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص76.

(29) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص645.

(30) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص-488 489.

(31) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص646.

(32) نفس المصدر، ص646.

(33) نفس المصدر، ص647.

(34) الوثائق المصريّة عن السّودان، مصدر سابق، ص309.

(35) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص489.

(36) الحركة السّياسيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص654.

(37) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص493-494.

(38) السّودان: موت حلم، مصدر سابق، ص70.

(39) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص194.

(40) FO 371/53262.

(41) الصّادق المهدي: جهاد في سبيل الاستقلال، المطبعة الحكومية، الخرطوم، ص135.

(42) السّودان للسودانيين، مصدر سابق، ص188.

(43) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص503.

(44) محمد أبو القاسم حاج حمد، السّودان: المأزق التّاريخي وآفاق المستقبل 1956-1996، المجلد الثّاني، ط2، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص452.

(45) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص214.

(46) نفس المصدر، ص215.

(47) السّودان: موت حلم، مصدر سابق، ص44.

(48) نفس المصدر، ص44.

(49) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص223.

(50) نفس المصدر، مصدر سابق، ص217

(51) نفس المصدر، ص297

(52) نفس المصدر، ص 298- 299.

(53) خضر حمد، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية: الاستقلال وما بعده، ط1، ص-1980 234.

(54) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص564.

(55) L.A.Fabunmi، The Sudan in Anglo-Egyptian Relations 18001956-، Collins، London، 1974، p360.

(56) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص581.

(57) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص309.

(58) نفس المصدر، ص310.

(59) نفس المصدر، ص310.

(60) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص581-582.

(61) نفس المصدر، ص582.

الفصل الخامس

كيف حدث التّحوّل من الاتّحاد إلى الاستقلال؟

السّودان هو البلد الوحيد الّذي نال استقلاله عن طريق التّطوّر الدّستوري المنظّم وليس عن طريق العنف والمقاومة، أو كما سمّاه المحجوب استقلال بدون دماء. وربّما كان المحجوب يتندّر حين قال أنّ السّودان نال استقلاله في حفلة كوكتيل (حفلة شاي): لم يكن ذلك هو نهاية مائة وأربعة وثلاثين عاماً من الحكم الأجنبي في السّودان، فقد سلّم البريطانيون ثكنات الخرطوم للسودانيين في حفلة كوكتيل[1].

ومضى المحجوب واصفاً ذلك الحدث: وقبل أنّ يبدأ قرع الكؤوس سمعنا آخر إنزال للعلم البريطاني يرمز إلى انسحاب القوات البريطانيّة نهائياً، وبعد مرور أربعة أشهر على حفلة الكوكتيل رفعنا في الخرطوم في الأوّل من يناير 1956 علمنا الجديد وأصبحنا مستقلين[2]. ويقول المحجوب –أيضاً– أنّه بينما كان السّودان يحصل على استقلاله بطريقة فريدة ونظاميّة كانت الدّول الأخرى مثل تونس والمغرب تناضلان في نفس العام وعن طريق العصيان المسلّح كيما يحصلا على استقلالهما.

من الطّبيعي أنّ يتساءل النّاس لماذا تمّ الاستقلال بهذه الطّريقة السّلميّة النّظاميّة في الوقت الّذي تكافح فيه جميع الدّول عبر الثّورات المسلّحة والدّامية لنيل استقلالها؟ وعلاوة على ذلك كيف تحقق الاستقلال على يد التّيار الّذي نشأ أصلاً للارتباط مع مصر، خاصة وأنّ الحزب الّذي ظلّ ممسكاً بشعار وحدة وادي النّيل هو نفسه الّذي أنزل العلم المصري من سارية القصر الجمهوري ورفع بدلاً عنه علم السّودان رمزاً للاستقلال لا الاتّحاد، فكيف تمّت هذه التّحولات الدّراماتيكيّة؟

حاول المؤرّخون والمحلّلون السّياسيون الإجابة على الأسباب الحقيقيّة الّتي جعلت الحزب الاتّحادي يتحوّل من مبدأ الاتّحاد إلى الاستقلال، وقد تباينت الإجابات بين من ذهب إلى أنّ الاتّحاديين لم يكونوا في الأساس مقتنعين بالوحدة مع مصر، ولكنهم اتّخذوا ذلك تكتيكاً للتخلّص من بريطانيا أوّلاً ثمّ مصر ثانياً، وقال آخرون أنّ أخطاء صلاح سالم وتدخُّلاته المستمرة في شؤون الحكم في السّودان والأساليب الّتي اتّبعها قد دفعت بالأزهري وجماعته للابتعاد عن مصر، وأشار البعض إلى أنّ إقصاء اللّواء محمد نجيب والّذي يعتبره السّودانيون رمزاً للوحدة كان السّبب الرّئيس في حين ذهب آخرون إلى أنّ الأزهري تلقى إيحاءً بالاستقلال من بريطانيا، وسنحاول الإجابة على هذه التّساؤلات بصورة عامة من خلال استعراض وجهات النّظر المختلفة حول تحوُّل الحزب الاتّحادي والأزهري من الاتّحاد إلى الاستقلال.

وجهة نظر الكتابات السّودانية:

يرى الكاتب التّجاني محمد عبداللّطيف وهو أحد الإداريين السّودانيين الّذين التّحقوا بالسلك الإداري عقب الاستقلال، أنّ نتيجة انتخابات البرلمان الأوّل في 1953، لم تكن بمثابة استفتاء حول الاستقلال أو الاتّحاد مع مصر بقدر ما كانت استفتاءً لشعبية الحزب الوطني الاتّحادي وحزب الأمّة، وعلى الرّغم من أنّ الحزب الوطني قد حصل على الأغلبيّة البرلمانيّة إلّا أنّ حزب الأمّة قد حصل على أغلبيّة أصوات النّاخبين[5].

ويقول التّجاني أنّ الفترة الانتقاليّة (1952– 1955)، قد بدّدت أمل الوحدة بين مصر والسُّودان، وذلك لوضوح الرّؤيا عند السّودانيين، ويرى التّجاني أنّ عدداً من الأسباب أسهمت في أنّ ينأى الأزهري عن مصر منها قوله أنّ الأيديولوجيّة العسكريّة للثورة في مصر لا يمكن أنّ تصلح مناخاً للوحدة مع السُّودان الّذي تبني نظاماً ديمقراطياً للحكم. كذلك يرى التّجاني أنّ مشروع دولة وادي النّيل الكبرى الّذي قدّمه صلاح سالم عام 1954 لإسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتّحادي دون علم الميرغني، كان مدعاة لتخوُّف الزّعامة الختميّة من مغبة العلاقة بين الأزهري والعسكريين المصريين، وكان عاملاً في فقدان ثقة الختميّة في مستقبل التّعامل مع الحكومة المصريّة والاطمئنان لها، ويؤيّد ذلك زعم أحد المقرّبين من مصر (محي الدّين جمال أبوسيف)، والمؤمنين بوحدة وادي النّيل والمكلّف بمتابعة عرض صلاح سالم إذ يقول:

«علمت من الأزهري أنه يرى تأجيل النّظر في الأمر لظروف يتوجّب تقديرها، ولم يبح بها، وتفيد معلوماتي أنّه قد استشار السّيد علي الميرغني في أمر قبول العرض (عرض صلاح سالم للأزهري منصب رئيس جمهوريّة لدولة وادي النّيل) عندما كان الأخير مستشفياً بالإسكندرية».

وحول دور ضغوط الرّأي العام في تحوُّل الأزهري يقول التّجاني أنّه تبيّن للأزهري والأشقاء (دعاة الوحدة)، أنّ الرّغبة الشّعبيّة تقف مع الاستقلال وذلك من نتائج الانتخابات وبحكم النّزعة الدّمقراطيّة المتأصّلة في أزهري ورفاقه تجاوبوا بصدق مع نزعة الأغلبيّة، وكان محتملاً –أيضاً– أنّ أحداث مارس 1954 قد أكّدت لدعاة الوحدة أنّ تجاهل الرّغبة الشّعبيّة ورأي الأغلبيّة قد يقود لحرب أهلية. وعلاوة على ذلك يرى التّجاني أنّ انحياز عناصر يمثّلون أعمدة زعامة الختميّة مع تيار الاستقلال له مدلوله الطّائفي وإيذاناً بتنصّل الختميّة عن الوحدة مع مصر[4].

ويعتقد الأستاذ التّجاني أنّ تلك الأسباب ساعدت في ابتعاد الأزهري عن مصر، وأبعدت شبح الوحدة ودفعت بصلاح سالم ليكثف الضّغوط على الأزهري ليكرهه على قبول الوحدة وكان من نتائج تلك الضّغوط انشقاق محمد نور الدّين؛ نائب رئيس الحزب الوطني الاتّحادي وبعض الجنوبيين، وأصبحوا موالين لصلاح سالم. ويقول التّجاني أنّ صلاح سالم كان يجهل الشّخصيّة السّودانيّة، وكان عديم الخبرة والمعرفة بما يجري في السّودان، الأمر الّذي حجب عنه الأسباب الأساسيّة الّتي حالت دون الوحدة، حتى أخذ في معالجة قضيّة الوحدة بأسلوب المناورة العسكريّة، مما أفقد مصر العلاقات الحسنة وتعداها ردّ الفعل إلى مواجهة عدائيّة ليس ضد صلاح سالم فحسب، بل ضد الوضع في مصر، وصار الأزهري الأب الرّوحي السّوداني للوحدة يدعو للاستقلال علناً وبدون تحفّظ، ووجد تجاوباً كبيراً وبلغ مرحلةً خاطب فيها الشّعب السّوداني قائلاً: «هل يرضيكم أنّ يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر»؟[5].

ومن جانبه، قال القيادي في الحزب الوطني الاتّحادي خضر حمد في مذكّراته، أنّه التّقى في القاهرة بالصاغ صلاح سالم وعبدالفتاح حسن إلى جانب السّودانيين مبارك زروق وحسن عوض الله، وذهبوا للاجتماع بالرئيس جمال عبدالناصر، وشرح الجانب السّوداني في الاجتماع أنّ الاتّجاه نحو الاستقلال في السّودان أصبح أقوى مما يتصوّر خصوصاً في صفوف الحزب وبين نوابه وشيوخه، ويقول خضر حمد: وليس معنى ذلك أنّ الناس تحولوا أو تنكّروا للاتحاد، ولكن يجب أنّ نسير في الاتّجاه الّذي يحقق الرّغبتين معاً، وأنّ الاستقلال هو الطّريق السّليم للاتحاد مع مصر الحرّة المستقلة[6].

وقال خضر حمد أنّ الاجتماع استمر إلى السّاعة الواحدة والنّصف صباحاً واشترك فيه صلاح بالحديث أكثر من الرّئيس جمال، وكان سالم يحاول إقناعهم بأنّ أخطار الاستقلال كثيرة وأنّ الضّغط الّذي تعانيه جميع الدّول الصّغيرة المستقلة حديثاً من الدّول الكبيرة سيكون علينا أشد»، وأشار إلى ما لاقوه ويلاقونه من ضغوط، وكان الرّئيس جمال أقل حديثاً ولخّص الوضع أخيراً بما جاء في الاتّفاقيّة من حيث استفتاء السّودان في أنْ يرتبط بمصر أو يستقل وقال: أنّ علينا أنّ نقبل النّتيجة.

ويقول حمد: «ولما كنت قليل الحديث سألني صلاح سالم لماذا لا تتكلّم وما هو رأي لجان الحزب، فقلت له أنّ ما قاله الزّميل مبارك فيه الكفاية أمّا إذا أردت أنْ تعرف رأي لجان الحزب، فإنّ الأغلبيّة السّاحقة تؤيّد الرّأي الّذي أدلى به إسماعيل الأزهري إلى جريدة «الأيام»، لجنة واحدة فقط تنادي بالاتّحاد وهي لجنة عطبرة[7]. ويعتبر الأستاذ أحمد محمد يس أنّ الحديث حول الاستقلال بدأ يدور في دوائر الحزب الوطني الاتّحادي بعد منتصف عام 1954، وفي 1955، ألقى السّيد إسماعيل الأزهري خطاباً سياسياً ووطنياً رائعاً، أعلن فيه بطريقة صريحة الدّعوة إلى الاستقلال. وكان ذلك في احتفال حضره ممثلو الهيئات الأجنبيّة وكبار الضّباط من الجيش المصري والسّوداني وبحضور لجنة الحاكم العام، وكان هذا الخطاب موجّهاً بصفة خاصة إلى الشّعب المصري وحكومة الثّورة المصريّة على إثر الحملة الّتي وجّهتها الإذاعة المصريّة والصّحافة المصريّة ضد الأزهري بصفة خاصة، ووصلت الحملة في بعض مراحلها إلى اتّهام الأزهري بالخيانة والتّواطؤ مع الاستعمار[8].

ويقول يس أنّ تحوُّل الحزب الوطني الاتّحادي للاستقلال، كان نتيجة تجاوبه مع الشّعب السّوداني، وكذلك نتيجة لانفعالات وتأثيرات أخرى عديدة ومتتاليّة أهمها تنحية اللّواء نجيب عن رئاسة الجمهوريّة المصريّة في منتصف نوفمبر 1954، والّتي أثارت سخط السّودانيين، حيث أصدر ثلاثون من أعضاء الحزب الوطني الاتّحادي بياناً في الصّحف يستنكرون بشدة ما حدث لنجيب، وصرّح مبارك زروق لصحيفة «التّايمز» اللندنيّة قائلاً أنّ إقالة نجيب خلّفت جواً غير ملائم بين المواطنين وإنّها ستضعف بلا شك من دعوة وحدة وادي النّيل.

وإلى جانب ذلك، يرى يس أنّ الاضطهاد الّذي تعرّض له الإخوان المسلمون في مصر من إعدامات وأحكام بالسجن طويلة والإجراءات التّعسفيّة الّتي اتّخذتها حكومة الثّورة المصريّة ضد خصومها السّياسيين في مصر، أقنعت المواطن السّوداني والسّياسي بوجه خاص إلى الفرق الشّاسع بين النّظام الدّيمقراطي اللّيبرالي في السّودان والنّظام الثّوري الشّمولي في مصر وأصبح ذلك سبباً إضافياً لتعذُّر الوحدة بين الشّقيقين.

ويربط السّيد الصّادق المهدي بين الضّغوط الّتي مارسها حزب الأمّة على الحركة الاتّحاديّة لتتّجه إلى الاستقلال وبين التّحوّل الحقيقي الّذي حدث فيما بعد، إذ يقول في هذا الصّدد أنّ حزب الأمّة قد بدأ بعد إقالة محمد نجيب عام 1954، مناشدة قويّة للشّعب السّوداني وأعضاء البرلمان ليعلنوا الاستقلال غير المشروط، وأعلن السّيد عبدالرّحمن المهدي وأركان حزبه بأنّ الوضع السّياسي المتردّي في مصر فأل سيّئ بالنسبة للسودان ونادى على السّودانيين أنّ يبعدوا بلادهم عن المصير المجهول لمصر، وعندما تمّت إقالة نجيب نهائياً من الرّئاسة في 14 نوفمبر 1954، لم يفاجأ حزب الأمّة وأعلن أنّها نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى. وقد استغل حزب الأمّة وبنفس الطّريقة أخطاء المصريين وعلى رأسهم صلاح سالم والّذين على الرّغم من وعودهم بالحيدة واصلوا الدّعاية داخل كلّ السّودان وحاولوا رشوة شعبه دعايةً للوحدة، وشجب حزب الأمّة وحلفاؤه موقف المصريين لخرقهم الاتّفاقيّة الإنجليزيّة المصريّة.

واعتبر حزب الأمّة كما يروي عبدالرحمن علي طه، أنّ إقالة الرّئيس نجيب دليل، واضح على أنّ مصر غير مستقرة ولا يمكن الاعتماد عليها وأنّ الحزب ما زال يأمل في أولئك الّذين ظلّوا يؤيّدون الوحدة في السّودان حتى بعد إقالة نجيب، أنّ يعلموا الآن أنّ ربط مصير السّودان بمصر سيسبب دون شك ضرراً كبيراً لبلادهم ويؤثّر على مستقبلها، وفي ليالٍ سياسيّة اقترح حزب الأمّة تقرير المصير الفوري الّذي يؤدي إلى الاستقلال وجلاء القوات الأجنبيّة من أقليّة البلاد[9].

وقد زادت الضّغوط الشّعبيّة المطالبة بالاستقلال وتحرّكت القطاعات الطُّلابيّة، حيث أعلن الطّلاب السّودانيون في لندن في 26 ديسمبر 1954، عن الرّغبة في الاستقلال لا الاتّحاد، وفي يناير 1955، قرّر اتّحاد طلاب كليّة الخرطوم الجامعيّة استقلال السُّودان التّام، وبحلول عام 1955، كانت الدّعوة لاستقلال السّودان استقلالاً تاماً قد أصبحت الكفة الرّاجحة بين كفتي ميزان الخيارين المتاحين للسودانيين بمقتضى اتّفاقيّة 12 فبراير 1953[10].

وتقول الدّكتورة نوال عبدالعزيز مهدي، أنّ العناصر الاستقلاليّة بادرت بالدعوة للاتفاق حول مذكّرة اتّحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعيّة، فتكوّنت الجبهة الّتي عرفت بالجبهة الاستقلاليّة الّتي ضمّت كافة القوى الرّاغبة في الاستقلال كحزب الأمّة والحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الاستقلال الجمهوري والجبهة المعادية للاستعمار واتّحاد طلبة جامعة الخرطوم واتّحاد العمال واتّحاد المزارعين.

وقرّرت الجبهة الاستقلاليّة أنْ تبدأ نشاطها بإرسال الوفود إلى الأقاليم لإقامة اللّيالي السّياسيّة حتى تتمكن الدّعوة الاستقلالية في النُفوس، على أنْ يقدم حزب الأمّة من جانب آخر على إقامة اللّيالي السّياسيّة لتأييد ما تدعو له الجبهة الّتي ضمّت ممثلين عنه[11].

ولم يكن الحزب الوطني الاتّحادي وهو الحزب الحاكم في السُّودان ليعزل نفسه عن التّيار الّذي بدا كاسحاً، فقد أصدر في 18 أبريل 1955، بياناً جاء فيه: السُّودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة، فخرجت الصّحف الاستقلاليّة لتعلن نبأ هذا التّحوُّل لجماهير الشّعب السّوداني قائلة: تحوُّل تام في سياسة الحزب الوطني الاتّحادي حيال حكومة مصر. وعلى إثر ذلك أوفدت الجبهة الاستقلاليّة عدداً من أعضائها بمذكّرة للسيد إسماعيل الأزهري؛ رئيس الحزب الوطني الاتّحادي تعلن فيها عن ترحيب الجبهة الاستقلاليّة باتّجاه الحزب الوطني الاتّحادي نحو الاستقلال التّام وتتعهّد فيها بمساندة الحكومة القائمة داخل البرلمان[12].

ومن جهة أخرى، وحول أسباب التّحوُّل من الاتّحاد إلى الاستقلال يقول الأستاذ عبداللّطيف الخليفة النّاشط والقيادي في الحزب الوطني الاتّحادي وعضو اللّجنة التّنفيذيّة العليا للحزب، أنّه كان من الواجب على حكام مصر أنْ يعيدوا النّظر في تعاملهم مع السّودانيين بعد أنّ أصبحت لهم أحزاب سياسيّة تتطلّع إلى القيام بدورها في الكفاح الوطني تماماً كما تتطلّع الأحزاب المصريّة، وخاصة بعد أنْ قامت أحزاب اتّحاديّة واضحة المبادئ في ربط كفاح الشّعبين، كان الواجب إعطاء هذه الحقائق اعتبارها عند إجراء أيّ مفاوضات أو إبرام اتّفاقيات تتعلّق بقضيّة وادي النّيل لوضع الاتّحاديين السّودانيين في الصّورة على الأقل للاستئناس برأيهم واشعارهم أنّهم شركاء في المصير، ولكن للأسف لم يكن هناك غير الإغفال التّام على طول السّنين.

ويمضي الأستاذ عبداللطيف معدّداً المفاوضات الّتي جرت بين مصر وبريطانيا دون استشارة السّودانيين مثل معاهدة 1936، 1948، وكذلك إلغاء النّحاس باشا لاتفاقيّة 1936 و1899.

ويقول عبداللطيف أنّ الحكومة المصريّة شعرت بالارتباك عقب إلغائها لتلك الاّتفاقيات وقادها ذلك إلى التّفكير في تعيين نائب ملك في السُّودان وانتهى بها التّفكير إلى ترشيح السّيد عبدالرّحمن المهدي لهذا المنصب وسارت في ذلك خطوات ولم تلتفت إلى الاّتحاديين لأخذ رأيهم أو حتى مجاملتهم، مما جعل السّيد إسماعيل الأزهري يحتج وبيّن للمصريين خطورة ذلك.

ويرى عبداللطيف الخليفة، أنّ الحاكم المصري الوحيد الّذي أعطى الاعتبار الكافي لرأي السّودانيين بجميع اتّجاهاتهم هو محمد نجيب، لأنّه لم يقدم على التّفاوض مع الحكومة البريطانيّة إلا بعد أنْ أكمل التّفاوض مع الأحزاب السّودانيّة كافة واتّفق معها حتى على المذكرة الّتي تقدّم بها للبريطانيين كأساس لإجراء المفاوضات.

وعن انعكاسات الصّراع بين نجيب وعبدالناصر يقول عبداللّطيف، أنْ إقصاء محمد نجيب عن رئاسة الجمهوريّة بتلك الصّورة المجافية لمقتضيات الوفاء ودون مبالاة لمشاعر السّودانيين وتعلّقهم بمحمد نجيب، وكذلك ما حلّ بجماعة الإخوان المسلمين وقادتهم من بطش وتنكيل، لقد ولّدت هذه الأحداث وما بها من العنف وعدم الإنسانيّة كثيراً من التّخوّف عند السّودانيين بأنّه لو وقع مثلها على السّودانيين لكانت الطّامة الكبرى والجفوة الّتي يخشاها الحادبون على العلاقة بين الشّعبين الشّقيقين. هذه على الإجمال هي ممارسات الحكام المصريين الّتي أدّت إلى اهتزاز فكرة الاتّحاد وإعلان الاستقلال[13]. ويضيف الخليفة أسباباً داخليّة أخرى إلى قائمة تلك الأسباب منها أحداث مارس المشؤومة ويقول عنها أنّه ومهما قيل عن دوافعها فقد ولّدت تخوفاً أكيداً من الحرب الأهليّة بين أبناء السّودان، ويضيف إلى ذلك -أيضاً- التّمرّد في فرقة الجنوب وما أحدثه من مآس راح ضحيتها المئات من المواطنين، وفضلاً عن ذلك يرى الخليفة أنّ إجراء الاستفتاء الّذي نادى به السّيد علي الميرغني ووصلت لجنته الدّوليّة إلى القاهرة في الوقت الّذي كانت الحكومة الوطنيّة في سباق مع الزّمن لتحول دون وصولها إلى الخرطوم، كان سيدخلنا في تجربة تهدّد كل مكاسبنا الوطنيّة وتضع مصيرنا كله في كفة القدر، وهكذا كان إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ضربة معلم قضت على كل المخاوف وكانت المخرج من كلّ التّعقيدات[14].

وتساءل البروفيسور علي محمد شمو في مذكّراته قائلاً لماذا اختار السّودان الاستقلال؟ وكيف يعلن حزب فاز على برنامج ومبادئ الاتّحاد مع مصر واسمه الحزب الوطني الاتّحادي وحكم البلاد منفرداً بعد منافسة حادّة مع الحزب المنافس العنيد الّذي كان ينادي بمبادئ الاستقلال من داخل البرلمان؟ ويرى البروفيسور شمو إجابة على تساؤلاته أنّ بعض السّياسات والمتغيّرات الّتي اتّخذها مجلس قيادة الثّورة المصري، قد تسبّبت في حدوث نوع من القلاقل والاضّطرابات في الشّارع المصري وباعدت بينه وبين الثّورة، واستناداً إلى شمو فإنّ العلاقات لم تسوء فقط بين الثّورة والشّعب المصري، وإنّما ساءت -أيضاً- بين السّودان ومصر، ووصلت إلى حدّ الملاسنة والمواجهة الإعلاميّة الّتي بدأها صلاح سالم في مصر وقامت الإذاعة المصريّة وركن السّودان وصوت العرب، بشن حملة ضارية على حكومة الأزهري الّتي بادلتها بالمثل فطفقت إذاعة أمدرمان توجّه نقداً قاسياً وصارخاً لصلاح سالم.

ويمضي البروفيسور شمو –والّذي كان مرافقاً للأزهري في جولاته الإقليميّة بحكم مسؤوليته عن تغطية رحلة رئيس الوزراء– قائلاً أنّ الجماهير كانت تنادي بالاستقلال أينما حلّ السّيد رئيس الحكومة الأزهري، ويقول شمو أنّه وفي لقاء الرّئيس بمواطني الجنينة في 25 مايو 1955، نادت الجماهير بالاستقلال فردّ الأزهري في خطابه بالإجابة على المطلب، ويقول شمو أنّه نقل ذلك التّصريح باللاسلكي للإذاعة فأذيع صبيحة اليوم التّالي وكانت تلك هي المرّة الأولى الّتي تذيع فيها الإذاعة السّودانيّة خبراً منسوباً للرئيس الأزهري يتحدّث فيه عن استقلال السُّودان ويدعو له امتثالاً واستجابة لرغبات الجماهير[15].

ويتساءل منصور خالد –أيضاً– عن أسباب تحوُّل الأزهري للاستقلال ويقول: كيف حقق الأزهري هدفه الجديد (استقلال السّودان) ؟ وما الّذي دفعه إلى ذلك؟ ويجيب منصور قائلاً: «قرّر ازهري أولاً الالتفاف على الشّرط الّذي وضعه الاتّفاق البريطاني المصري في 1953 حول الطّريقة الّتي يمارس بها السّودانيون حق تقرير المصير، إمّا باختيارهم الاستقلال أو الوحدة مع مصر». ويقول منصور أنّ الاتّفاق كان ينص على أنّ يصدر البرلمان السّوداني قراراً يعبّر فيه أعضاؤه عن رغبتهم في الشّروع في ترتيبات تقرير المصير، وعلى الحاكم العام أنّ يخطر الحكومتين الموقّعتين على الاتّفاق بهذا القرار (المادة التّاسعة). كما تُنص المادة العاشرة منه على ما يلي: عند إبلاغ الطّرفين المتعاقدين (بريطانيا ومصر) بذلك القرار تقوم حكومة السُّودان الموجودة –آنذاك– بصياغة مشروع قانون لانتخاب جمعيّة تأسيسيّة تقرّر مصير السُّودان في موعد أقصاه 31 ديسمبر 1955.

ويستنتج منصور من ذلك النص، أنّ البرلمان السّوداني (برلمان الحكم الذّاتي)، لا يملك أنّ يقرّر مصير السُّودان بل هو مكّلف بأن يعلن دولتي الحكم الثّنائي برغبته في البدء في إجراءات تقرير المصير وإحاطة الطّرفين المتعاقدين بتلك الرّغبة. ويشير منصور إلى أنّ البرلمان السّوداني قرّر بالاجماع في 29 أغسطس، أنّ رغبات الشّعب السّوداني ستحقق بصورة أفضل من خلال إجراء استفتاء عام وليس عبر جمعيّة تأسيسيّة. ويضيف منصور: ولكن وفي تغيير مفاجئ قام نفس البرلمان في منتصف ديسمبر 1955 (بعد مرور أقل من أربعة أشهر على قراره الأول)، بإلغاء ذلك القرار الّذي سبق وأن وافق عليه بالإجماع واستبداله بقرار آخر (بالإجماع أيضاً) يقضي بأن تتم ممارسة حق المصير عبر البرلمان المنعقد، أيّ أنّ البرلمان منح نفسه حقاً لم تمنحه له السّلطة الّتي أوجدته، بل نهته ضمناً عن ممارسة ذلك الحق.

ويرى منصور، أنّ أخذ البرلمان لحق لم تمنحه له السّلطه الّتي أوجدته يعتبر عملاً غير شرعي إذ يقول: «في إطار قانوني بحت يعدُ قرار البرلمان في ديسمبر 1955 عملاً خارجاً على الشّرعيّة الدّستورية». وعلى الرّغم من أنّ منصور يرى أنّ الطّريقة الّتي تمّ بها الاستقلال غير شرعيّة من النّاحية القانونيّة، إلّا أنّه يعتقد أنّ تحوُّل الأزهري من الاتّحاد إلى الاستقلال جاء نتيجة لأنّ الأزهري لم يكن اتّحادياً من الأوّل وإنّما كان يتّخذ شعار الاتّحاد تكتيكاً فقط. ويقول منصور في هذا الخصوص: «ومع ذلك، كان تحوُّل الأزهري بلغة السّياسة الواقعيّة عملاً بارعاً من لاعب يجيد ذلك الضّرب من السّياسة، استغل الأزهري مساندة مصر للخلاص من الإنجليز ثمّ ما لبث أنّ برز للناس بدوافعه الحقيقيّة»[16].

ومما يجدر التّعليق عليه في قول منصور خالد، بأن قرار البرلمان بإعلان الاستقلال هو عمل غير شرعي في الإطار القانوني البحت لأن البرلمان أخذ حقاً لم تمنحه له السّلطة الّتي أوجدته هو قول غير صحيح تماما. فالبرلمان لم يقدم على هذه الخطوة إلّا بعد أنّ قامت دولتا الحكم الثّنائي مصر وبريطانيا في 3 ديسمبر 1955 بتعديل إحدى بنود اتّفاقيّة 12 فبراير 1953 ليسمح للبرلمان بتقرير مصير السّودان بدلاً عن الجمعيّة التّأسيسيّة وأصبح بموجب ذلك التّعديل من حق البرلمان تقرير مصير السّودان، كما سنرى نص التّعديل عند الحديث عن وجهة نظر الوثائق البريطانيّة.

ومن جانبه، وفي رصده لبعض أسباب تحوُّل الحزب الوطني الاتّحادي إلى الاستقلال، يرى الأستاذ علي حامد أنّ السّودانيين بدأوا ينظرون إلى أنّ الإنجليز خرجوا من السُّودان ومازلت مصر مُستعمرة، أي أنّ القوات البريطانيّة موجودة في مصر، فخير للسودان أنّ يستقل الآن بدلاً عن الدّخول في اتّحاد مستديم مع مصر، ويمكن للسودان المستقل أنّ يتّحد مع مصر المستقلة في المستقبل أنّ أراد، فضلاً عن ذلك فإنّ رحلات الأزهري لمختلف أقاليم السُّودان أقنعته بأنّ الأغلبيّة السّاحقة من النّاس ترغب في استقلال السُّودان استقلالاً تماماً. ويؤكّد علي حامد أنّ الرّئيس جمال عبدالنّاصر نفسه قد تفهّم تحوُّل الحزب الوطني الاتّحادي للاستقلال، فقال لحزب الوفد: «أنا لو كنت محلّكم لأخذت الاستقلال، لأنّ الخطأ كان في طرح الاتّفاقيّة لخياري الاستقلال والاتّحاد معاً ليختار النّاس بينهما، فأي شخص يعطي حرية الاختيار لا بدّ أنّ يختار الاستقلال». ويضيف الأستاذ علي حامد قائلاً: «وخصوصاً وأنّ مصر ما زالت محتلة في تلك الأيام طالما كان الجنود البريطانيون يقيمون فيها وهي تتفاوض مع بريطانيا حول الجلاء، فهل من الطّبيعي (الزول ما يدخل في اتّحاد مع زول ما زال محتلا)»[17].

وادّعى الشّيخ علي عبدالرّحمن، أنّ المعاملة الطّيّبة الّتي لقيها الأزهري من ممثلي بريطانيا والحاكم العام وتعاونهم معه بإخلاص وخاصة عقب حوادث مارس 1954، قد ساعدت -أيضاً- في تحوُّل الزهري نحو الاستقلال، لقد كان الأزهري طوال حياته بشك في ازدواجية تعامل السّلطات البريطانيّة مع السّودانيين لذلك فقد كان مندهشاً لموقف الحاكم العام هاو الإيجابي منه ومن حكومته وبحياده التّام في إعداد البلاد للحكم الذّاتي بأسرع فرصة ممكنة.

وقال علي عبدالرحمن، أنّ الأزهري قد مدح الحاكم العام بصفة خاصة على تصرُّفه أثناء حوادث أوّل مارس 1954، عندما رفض إعلان الأحكام العرفيّة، ودعوة البرلمان للانعقاد خلال 10 أيام خلافاً لنصيحة عدد من مساعديه، ولم يغيّر أزهري سياسته نتيجة لالتزام بريطانيا بالاتّفاقيّة ولكن بالتاكيد ساعده ذلك والحزب الوطني الاتّحادي في إعادة التّفكير في التّزامهم السّابق[18].

ويعطي الأستاذ محمد أحمد المحجوب صورة مختلفة عن كلّ ما قيل، فهو يرى أنّ الموقف الاتّحادي من مصر كان تكتيكياً فقط حين أشار إلى ذلك قائلاً: وظهرت فئات سياسيّة جديدة إحداها جماعة الأشقاء الّتي ترأسها إسماعيل الأزهري، الّتي دعا أعضاؤها إلى شكل من أشكال الوحدة مع مصر، ولكنهم أوضحوا سرّاً أنّ ذلك خطوة تكتيكيّة لا هدفاً حقيقياً وأنّ الغاية هي استخدام مصر ضد بريطانيا الشّريكة الأخرى في الحكم الثّنائي، وكان هدف الأشقاء كالباقين هو الاستقلال للشعب السّوداني[19].

ويتّفق الأستاذ مبارك زروق مع ما ذهب إليه المحجوب من أنّ موقف الحزب الاتّحادي من الاتّحاد كان تكتيكياً ويقول: أنّ الأسباب الّتي دفعت حزب الأشقاء بالأمس وتدفع الحزب الوطني الاتّحادي اليوم للاتّجاه نحو مصر معروفة بوضوح لكلّ من يفهم السّياسة السّودانيّة، إذ أنّ المبدأ الّذي تستند عليه هو الانتفاع من المصريين للخلاص من حكم البريطانيين ثمّ تسوية الأمر مع مصر فيما بعد[20]. وأورد السّيد دونالد هولي أحد البريطانيين العاملين في السّودان قولاً مشابهاً لما أورده المحجوب جاء فيه أنّه سمع من أحد المهنيين السّودانيين البارزين من أنّهم كانوا يرون ضرورة الاستعانة بالمصريين للتخلص من الاستعمار البريطاني أولاً حتى إذا فرغوا من ذلك سهل عليهم كسر شوكة التّورط المصري السّوداني والخلاص منه[21].

وجهة نظر الكتابات المصريّة:

خدم حسين ذو الفقار صبري في الجيش المصري ونقل إلى العمل بالسّودان عام 1949، ومن خلال معرفته وصداقته لعدد كبير من السّودانيين اقتنع بأنّ السّياسيين السّودانيين الموالين للوحدة خدعوا المصريين، وعلى الرّغم من أنّه لم يكن ضمن الضّباط الأحرار إلّا أنّه كان من نفس الجيل وزامل بعضهم في الكليّة الحربيّة ولذلك كان في وضع يمكنه من نصح زملائه في القاهرة بعد استيلائهم على السّلطة عن الوضع في السّودان، لم يكن لمجلس قيادة الثّورة أي خطط للسودان، فقد كانوا منشغلين بأمور يعتقدون أنّها أكثر أهميّة، سعى صبري بشدة لإيضاح خطورة الوضع لأصدقائه من الضّباط الأحرار خاصة عبداللّطيف البغدادي والأخوان جمال سالم وصلاح سالم، فأعطى صبري –أخيراً– تفويضاً مطلقاً من قبل مجلس قيادة الثّورة للحوار مع القادة السّودانيين، وأكّد له المجلس أنّه سيؤيّد أي نتائج يصل إليها[22].

وقد كانت أغلب اتّصالات صبري في الفترة الّتي سبقت التّوقيع على الاتّفاقيّة بين مصر والأحزاب السّودانيّة في يناير1953، مع السّودانيين المنادين بالاستقلال وليس مع الاتّحاديين الّذين كان لهم قبل ذلك الصّوت الأعلى في مسيرة العلاقات السّودانيّة المصريّة، مثل الصّديق المهدي بن السّيد عبدالرّحمن وعبدالله خليل وإبراهيم أحمد، وهم أكبر زعماء حزب الأمّة البارزين[23].

وفي كتابه: (السّيادة للسودان) يقول صبري: «انطلقت بعزم أكيد لتوسيع اتّصالاتي بالسياسيين السّودانيين وكان عليّ أنّ التقي بالزعماء الاستقلاليين ممن كانت مصر تتجاهلهم وذلك لإجراء محادثات معهم، ولم يكن لي بالطبع أنّ أتخطى الاتّحاديين ولكنّهم لحسن الحظ لم يمكن العثور عليهم وكانوا قد أصيبوا بالتّخمة من الدّعم المالي الهابط من مصر، حيث أصبحوا يقيمون الدّنيا ويقعدونها ضدّ أيّ خطوة تهدّد مصالحهم وكانوا عندما تنازل الملك فاروق عن العرش قد تقاطروا على رئاسة الجيش المصري ليعربوا عن تهانيهم وفرحتهم الفياضة. وتكاثرت زياراتهم ولكن يبدو عليهم القلق لسبب ما، ويخشون أنّ تتوقّف المعونات المنتظمة بسقوط النّظام السّابق ولم نعرف نحن في رئاسة الجيش ما يلزم علينا أنّ نفعله حتى لو كان لدينا مال، ولكن لم يكن لدينا منه شيء ولما زالت الغشاوة عن أبصارهم يمم معظم هؤلاء الاتّحاديين صوب القاهرة ليعسكروا فيها»[24].

وكتب –أيضاً– يقول: اجتذب حزب الأشقاء بما كان يتّسم به من صلابة الكثير من الأثرياء المرموقين الّذين يكنون له التّقدير والاحترام، ولكنهم انفضّوا من حوله حين تكاثر فيه بالتدريج نمو تأييد مصر المالي بانتظام وأصبح المال المصري مبعث تنذّر النّاس

وسبباً في تجريمهم وازدراء موقف الأشقاء، وزاد سمعته ضعفاً عندما ألقى قائد القوات المصريّة اللّواء البشاري ومراقب التّعليم المصري في السّودان محمد عبدالهادي بثقلهما وراء محمد نور الدّين نائب الأزهري في رئاسة الحزب. ويوضّح صبري أنّ البشاري وعبدالهادي يحملان نيابة عن القصر الملكي في القاهرة مفاتيح المال والثّراء وكانا بسبب سيطرتهما على المال يعتبران نفسيهما سادة حزب الأشقاء ويودان لمشيئتهما أنّ تكون لهما قوة القانون في النّفاذ ويتوقّعان من الأزهري أنّ يطرد من حزبه أيّ عنصر يثير غضبهما مهما كان مركزه، ولكنه رفض الانصياع لما كانا يطلبان. وعلى الرّغم من أنّهما لم يجرؤا على إعاقة تدفّق المال بانتظام إلى حزب الأشقاء فقد اتّخذا تحوُّلاً رئيسياً بتوجيه مبالغ طائلة عبر نور الدّين ظناً منهما أنّهما بهذا الأسلوب بمكّنانه من التّغلّب على الأزهري في الوقت المناسب وقبل نور الدّين تأييدهما وخضع لرغبتهما وكان هو الأقرب لرضا السّيد علي الميرغني[25].

ويتحدّث ذو الفقار عن رسوخ فكرة اتّحاد مصر والسّودان في أذهان المصريين وعن طموح صلاح سالم الّذي لا تحدّه الحدود ورغبته في أنّ تتم الوحدة على يديه، ويقول: فقد آمن صلاح سالم أنّه لو استطاع أنّ يوحّد بين جماعات طائفة الختميّة المتناثرة في جبهة واحدة لأمكنه الحصول على جماعة قادرة على الفوز بأغلبيّة في أي انتخابات سودانيّة مقبلة، وأوهم نفسه أنّه بمثل هذه الطّريقة يستطيع أنّ يفرض إرادته وأن يوجّه تقرير المصير السّوداني بصورة قاطعة نحو الاتّحاد مع مصر، ومثل هذا الانجاز من شانه أنّ يضمن له الصّعود في مجلس قيادة الثّورة وأن يخلع عليه مهابة لا يستطيع عبدالنّاصر أنّ يجرّده منها.

ويمضي ذو الفقار واصفاً رحلة صلاح سالم في الجنوب وتنقله من مكان إلى مكان لمقابلة من يريد مقابلتهم من زعماء القبائل والموظفين وأعضاء الجمعيّة التّشريعيّة من أبناء الجنوب معتمداً على الفظاظة مع مفتشي المراكز البريطانيين ليخلق انطباعاً بين الأهالي بأنه هو الّذي يملك السّلطة الحقيقيّة، وفي التّجمع القبلي الكبير لسلاطين الدّينكا وأعيانهم الّذين احتشدوا لتكريمه أوعز لهم أنّه جاء من مكان بعيد في النّهر (مصر). وقال ذو الفقار: «ولم تكد رقصة الحرب تبدأ حتى أخذ صلاح سالم يخلع ثيابه فجأة مبقياً على ملابسه الدّاخليّة وحدها ثمّ يتوسّطهم وهو يقفز معهم راقصاً على ضربات الطّبول وكان لها أثر السّحر في نفوسهم فكسبهم وأصبح أخاً لهم»[26].

ويخلص البكباشي حسين ذو الفقار صبري، إلى أنّ الصّاغ صلاح سالم أنفق في السّودان أموالًا طائلة للحصول على التّأييد الّذي ينشده وأنّ التّدخل المصري في السّودان اتّخذ أشكالًا مختلفة كالمعونات الماليّة الطّائلة للحزب الوطني الاتّحادي والدّعاية

المتّصلة تأييداً لوحدة وادي النّيل عبر المذياع والصّحف والمجلات المصريّة والهجوم السّافر على قادة الأحزاب الاستقلاليّة وتوجيه اتّهامات خطيرة لهم لتقويض الثّقة فيهم مع هجوم واتّهامات خطيرة للصحف المؤيدة للاستقلال[27].

وطبقاً لأقوال ذو الفقار صبري، فإنّ اللوم يقع على صلاح سالم في ابتعاد الأزهري والحزب الاتّحادي عن الوحدة مع مصر، وقال صبري في النّهاية عن صلاح سالم أنّه أفضل من جعل نفسه كبش فداء.

ومن الّذين اجتهدوا في تفسير فشل الوحدة بين مصر والسُّودان هو السّيد عبداللّطيف البغدادي الّذي خصص باباً كاملاً في مذكّراته للأسباب الّتي أدّت إلى سقوط صلاح سالم ومن ثمّ استقالته فيما بعد، لقد كان البغدادي أقرب أصدقاء صلاح سالم في مجلس قيادة الثّورة لذلك كان صلاح سالم يفضي إليه بكلّ أسراره بما في ذلك أمر السّودان، وفي 25 أغسطس 1955، طلب صلاح سالم اجتماعاً طارئاً لمجلس قيادة الثّورة لمناقشة موضوع الوحدة بين مصر والسُّودان[28]. يقول البغدادي أنّ مجلس قيادة الثّورة انعقد في ذلك اليوم وحضر الاجتماع جميع أعضائه ما عدا جمال سالم الّذي كان في أندونسيا وأنور السّادات الّذي كان في بورسعيد. وكان المجلس قد استدعى كلّاً من اللّواء صالح حرب وزير الحربيّة الأسبق وكذا الأستاذ خليل إبراهيم (مفتش الرّي المصري بالسُّودان) لإعطاء صورة عن الموقف في السُّودان فيما يتعلق بالاتّحاد مع مصر.

ويتابع البغدادي قائلاً: ولقد قاما بشرح الموقف، موضّحين أنّ قيام مصر برشوة كثير من السّياسيين السّودانيين والمشتغلين هناك، كان له أثر سيء على أغلبيّة أفراد الشّعب السّوداني حتى أصبح الشّك يتناول كلّ شخص يتعاون مع مصر لاعتقادهم أنّ وراء هذا التّعاون رشوة قد حصل عليها من مصر، وهذه الصّورة السّيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتّحاد مع مصر يتعدون عن التّعاون معها درءاً للشك، وقد خلصا بعد سردهما لهذا الموقف إلى أنّ الأمل في اتّحاد مصر والسُّودان قد أصبح ضعيفاً للغاية وليس هناك حلّ غير إعلان استقلال السّودان[29].

وأضاف البغدادي قائلاً: «وعندما عاد المجلس إلى الاجتماع ثانية قدّم الصّاغ صلاح سالم استقالته إلى كمال الدّين؛ سكرتير المجلس، ليقوم بقراءتها علناً وكانت استقالته تنص على الانسحاب من جميع الوظائف الّتي يشغلها وذلك لإيمانه حسب قوله بأنّه لا بدّ من تغيير السّياسة المتّبعة حتى تلك اللّحظة مع السّودان، وبعد انتهاء كمال من قراءتها قال صلاح للمجلس أنّه اتّفق مع الرّئيس جمال عبدالنّاصر على قبول استقالته من الوزارة على أنّ يستمر عضواً في مجلس قيادة الثّورة وذلك حفاظاً على وحدة المجلس ثمّ تقدّم بالاقتراحين التّاليين ذاكراً أنّ الرّئيس جمال عبدالنّاصر قد وافق عليها وهما:

1. أن نعلن من جانبنا الموافقة على استقلال السّودان.

2. أن يقوم الرّئيس عبدالنّاصر بالسفر في اليوم التّالي لاجتماعنا إلى السُّودان ليعلن بنفسه هذا الاستقلال عند اجتماع البرلمان السّوداني[30].

وقال البغدادي أنّ المجلس ناقش الاقتراحين وأرجأ قبول استقالة صلاح سالم حتى يشرح للمجلس الوضع في السُّودان وكان صلاح سالم متأثراً لأنّ ما حدث من إراقة للدماء في السُّودان (عند تمرُّد حامية الاستوائيّة في توريت في أغسطس 1955)، قد الصّق به على أنّه هو المتسبب فيه. وكان يخشى أنّ يقوم السّودانيون الشّماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك، كما بيّن غرضه من إعلان استقلال السُّودان فوراً بقوله: من جانبنا، نريد أنّ يظهر وكأنّ هذا الاستقلال منحة منا بدلاً من أنّ يأخذه السّودانيون قسراً عند تقرير المصير، لأنّ الكل قد أصبحوا مجمعين على الاستقلال دون الاتّحاد مع مصر أرى أنّ نحقق لهم ذلك فوراً لتفادي الكراهيّة الّتي نشأت بسبب الدّماء الّتي سالت هناك[31].

وفي مساء نفس يوم الجمعة 26 أغسطس 1955، اجتمع المجلس ثانية واستمع إلى قاسم جودة الصّحفي بجريدة «الجمهورية» بعد عودته من السُّودان الّذي ذكر لهم، أنّ سمعة مصر في السُّودان أصبحت سيئة للغاية بسبب الرّشوة الّتي تعطى وتبذل لكلّ إنسان حتى في الشّارع، مما دعا النّاس للشك في كلّ من يتكلّم أو يدعو للاتّحاد مع مصر على أنّ وراء دعوته رشوة قد دفعت إليه.

وذكر أنّ المسؤولين هناك (السُّودان)، يهاجمون مصر بأقسى الكلمات في الحفلات الرّسمية وحتى في البرلمان نفسه، وأنّ كلّ المسؤولين قد ساءهم مهاجمة مصر لإسماعيل الأزهري في الصّحافة والإذاعة المصريّة، وقد أضرّ ذلك بالعلاقة بين البلدين وأنّ كلّ السُّودان أصبح يدعو للاستقلال، كما أوضح أنّ الوضع في السُّودان يختلف تمام الاختلاف عن ما يقال وأنّ هذا ليس من الحكمة في شيء[32].

وقال البغدادي، أنّ المجلس استدعى عبدالفتاح حسن؛ نائب وزير الدّولة لشؤون السّودان، وحسين ذو الفقار صبري؛ عضو لجنة الحاكم العام بالسُّودان، وطلب منهما أنّ يشرحا للمجلس الأسباب والظّروف الّتي جعلت الحزب الوطني الاتّحادي السّوداني يتحوّل من دعوة الاتّحاد مع مصر إلى الدّعوة الاستقلاليّة وهل لا يزال هناك أمل يرجى في الاتّحاد؟ ولمن ستكون الغلبة في المستقبل بعد تقرير المصير؟ هل ستكون لحزب الأمّة أم للحزب الاتّحادي، وكذا موقف السّيد علي الميرغني والسّيد المهدي والسّيد إسماعيل الأزهري، ومستقبل كلّ منهم السّياسي وقوته في السّودان، وذلك حتى يتمكن المجلس من أنّ يرسم السّياسة المستقبليّة مع السُّودان على ضوء هذه المعلومات.

واستمر البغدادي مضيفاً: وتكلّم كلٌ من الرّجلين كلاماً سلساً ومنطقيّاً ومرتّباً وتطابقت آراءهما كما تعرّضا لما ذكره كل من اللّواء صالح حرب والصّحفي قاسم جودة عن النّتائج الّتي ترتّبت عن فصل إسماعيل الأزهري من الهيئة التّأسيسيّة للحزب الوطني الاتّحادي (بواسطة محمد نور الدّين) ومهاجمة وسائل الإعلام له والرّشوة والضّرر الّذي نتج عنها كما تكلّما عن ماضي السّودان وقوّة المهدي واعتماده على قوة شعبيّة كبيرة منظّمة ومدرّبة وذلك بخلاف الميرغني الّذي يعتمد على طائفة الختميّة الّتي ربّما تكون أكثر عدداً من الأنصار التّابعين للمهدي ولكنّهم غير منظمين ولا مدربين.

وأشار البغدادي إلى أنّ الأزهري ليس من الختميّة ولا من الأنصار ولهذا فهو النّقطة الّتي يلتقي عندها كلّ من المهدي والميرغني وأنّ الميرغني لا يهمّه السّودان ولا أيّ شيء غير أنّ يكون الرّجل الأوّل في السّودان وأن كرهُه للمهدي شديد للغاية وخلص المتحدّثان (عبدالفتاح حسن وذو الفقار) إلى أنّ لا أمل هناك يُرجى من الاتّحاد بل سيطالب السّودانيون كلّاً من مصر وإنجلترا بإعلان استقلال السّودان بعد الحادي والعشرين من نوفمبر 1955 المحدّد لجلاء الجيشين المصري والإنجليزي عن السّودان[33].

واقترح عبدالفتاح حسن؛ إعلان مصر للاستقلال فوراً حتى يصبح وكأن مصر هي الّتي أخذت بنفسها هذه الخطوة قبل تقرير المصير لإثبات حسن نيتها ولإعادة الثّقة بين البلدين وذلك بدلاً من أنّ يحصل السّودان على استقلاله رغم إرادتنا وعلى أنّ تقوم مصر بعمل ميثاق وطني مع كلّ زعماء السّودان يتم فيه الاتّفاق على مياه النّيل وعلى عدم ارتباط السّودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكريّة أجنبيّة[34]. وافق عبدالنّاصر وغالبيّة أعضاء مجلس قيادة الثّورة على إعفاء صلاح سالم من جميع مناصبه التّنفيذيّة واعترض على ذلك البغدادي وعضوان آخران، مدّعيان أنّ صلاح سالم كان ينفّذ سياسة المجلس في السّودان وأنّه إذا كان قد أخطأ في تنفيذ تلك السّياسة فيجب إعفاؤه من مسؤولية شؤون السّودان وليس من كلّ مناصبه مثل وزارة الإعلام والإرشاد القومي.

ورفض صلاح سالم -أيضاً- هذا القرار، حيث أنّه كان يعتقد أنّ استقالته وإعلان مصر لاستقلال السّودان يجب أنّ يعلنا في نفس الوقت، وبالإضافة إلى ذلك رفض صلاح سالم أنّ يلقي اللّوم كلّه عليه واتّهم عدداً من صغار وكبار السّاسة المصريين بالعمل على إفشال سياسته في السّودان وذلك لتأييدهم للاستقلال منذ البداية.

فمن الصّغار ذكر حسين ذو الفقار صبري وعبدالفتاح حسن نائبه في وزارة شؤون السّودان، وأنكر كلاهما هذه الادّعاءات ولكنّهما اتّفقا على أنّ الوحدة لم تعد ممكنة وعلى مصر أنّ تعلن استقلال السّودان في الحال، ومن كبار السّاسة اتّهم صلاح ثلاثة

أعضاء بارزين من الضّباط الأحرار هم زكريا محي الدّين وأنور السّادات وعلي صبري، أنّهم عملوا على إفشال حركة الوحدة بناءً على توجيهات من بريطانيا والولايات المتّحدة، ويبدو من التّفاصيل الّتي أوردها البغدادي عن هذا الاجتماع الّذي أوضح فيه سالم هذه الاتّهامات أنّ ناصر وباقي أعضاء المجلس اعتبروها صادرةً من عقل مريض ومنحرف[35].

ومن جهة أخرى؛ اعتبر الدّكتور محمد عبدالحميد الحناوي أنّ إقالة محمد نجيب وأخطاء صلاح سالم هي الأسباب الّتي قادت إلى الانفصال، وكتب قائلاً: وأصبح تحقيق الوحدة بين شطري الوادي أمراً متوقّعاً إثر فوز الحزب الاتّحادي، لكن أحداث الصّراع على السّلطة بين محمد نجيب وما له من تأثير في قلوب كثير من السّودانيين وجمال عبدالناصر القائد الحقيقي لثورة يوليو في أوائل 1954، أضرّ بقضيّة الوحدة. فعندما وقعت أزمة فبراير 1954 وبعث نجيب باستقالته إلى مجلس الثّورة في 23، لم يكن أعضاء المجلس بغافلين عن مدى تأثير إقصائه عن السّلطة في مصر على الشّعب السّوداني الّذي وجد فيه رمزاً لوحدة الوادي وأصبحت الرّغبة في الاستئثار بالحكم والاستحواذ على السّلطة لدى مجلس الثّورة أقوى من قضيّة الاتّحاد بين الشّعبين الشّقيقين[36].

ويضيف الحناوي، أنّ مجلس الثّورة مضى في تنفيذ مخططة بعد انتهاء أزمة مارس 1954، لتجريد محمد نجيب من كلّ سلطاته فأصدر قراره في 17 أبريل 1954 بأن يكتفي محمد نجيب برئاسة الجمهوريّة وأن يتولى عبدالنّاصر رئاسة مجلس الثّورة ومجلس الوزراء، وهكذا كان قرار تنحية محمد نجيب الّذي أذاعته دار الإذاعة المصريّة صباح يوم 17 أبريل هو البداية لتطوّر الأحداث السّريع نحو انفصال شقي الوادي رغم البيان الّذي أذاعه صلاح سالم بأنّ الثّورة ليست ثورة أفراد، فالحكام زائلون والعلاقة المقدّسة بين شعبي وادي النّيل هي الباقيّة، ولكن عوامل الانفصال كانت أسرع إذ أنّه بسفر محمد نجيب للخرطوم لحضور انعقاد أوّل برلمان سوداني في مارس 1954، أستقبل بمظاهرات ضخمة كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار الّتي اتّخذت شعارها لا مصري ولا بريطاني السّودان للسوداني[37].

وعن أخطاء صلاح سالم يقول الحناوي: كما أنّ السّياسة الّتي انتهجها صلاح سالم في السّودان الّتي اعتمدت على أسلوب الرّشوة لتقريب بعض العناصر السّودانيّة على حساب الأخرى ومواقفه المتطرّفة من محمد نجيب وتهجمه الشّخصي عليه كان لها أكبر الأثر في نفوس السّودانيين الموالين لمصر وتحوّلهم عن الوحدة وتباعدت الفجوة بين الحكومة المصريّة وحكومة الحزب الوطني الاتّحادي في السّودان وباءت جهود صلاح سالم في

تحطيم شعبيّة الأزهري بتأليب أهل الجنوب عليه، ومساندة نائبه محمد نور الدّين الّذي لم تنل شخصيته نفس وزن الأزهري السّياسي وشعبيته الّتي بفضلها استطاع أنْ يشحذ فكرة الانفصال في نفوس السّودانيين بعد وضوح الاتّجاه الأوتقراطي لثورة يوليو 1952[38].

أثنى جمال حماد، على نجاح صلاح سالم الكبير في توقيع الاتّفاقية مع كلّ الأحزاب السّودانيّة، ولكنّه لامه على بعض الأخطاء الّتي حدثت فيما بعد. وادّعى جمال حماد أنْ صلاح سالم لم يرتكب كلّ هذه الأخطاء وحده فقد كانت إقالة الرّئيس نجيب العامل المهم والأوحد الّذي أدّى إلى تحوُّل السّودانيين. واتّهم حماد أعضاء مجلس قيادة الثّورة بالتضحية بالوحدة من أجل طموحاتهم السّياسية، فالصّراع حول السّلطة في مصر وأخطاء صلاح سالم أسهما في هدم الوحدة، وقد اتّهم حماد صلاح سالم بدفع رشاوى ضخمة في الانتخابات السّودانيّة إلى الحدّ الّذي تمّ فيه دفع رشاوى للمؤيّدين التّقليديين للحزب الوطني الاتّحادي[39].

ومن أكبر الأخطاء -كما يعتقد حماد- الدّور الّذي لعبه صلاح سالم في المحاولات الّتي جرت لإبعاد الأزهري عن زعامة الحزب الوطني الاتّحادي وإحلال محمد نور الدّين غير المقبول شعبياً مكانه، فقد أكّد حماد -أيضاً- الدّليل الّذي أورده صالح حرب ودكتور خليل وهو أنّ التّوزيع الواسع للمال في السُّودان أدّى إلى نفور مؤيّدي مصر، بالإضافة إلى تأييده لمحمد نور الدّين وأوصى هؤلاء بأنّ أسلم طريق لمصر هو إعلانها تأييد استقلال السُّودان وقد أبرز حماد خطورة اتّهامات صلاح سالم لزملائه في السُّودان والّتي ذكرها البغدادي واستناداً على حماد الّذي يبدو أنّه متّفق مع صلاح سالم، أنّ هؤلاء المتّهمين وهم اللّواء حمدي عبيد قائد القوات المصريّة في السّودان، وعبدالفتاح حسن نائب وزير شؤون السّودان، وحسين ذو الفقار صبري عملوا على إفشال سياسة الوحدة بتأييدهم للجبهة الاستقلاليّة في السُّودان بقيادة حزب الأمّة. ويقول حماد أنّه وبناءً على ذلك تمّ استدعاء المذكورين لاجتماع مع مجلس قيادة الثّورة في أغسطس 1955، حيث أنكروا اتّهامات سالم، ولكنهم أوضحوا أنّ لا سبيل للوحدة بسبب أخطاء صلاح سالم الّتي تضم الرّشاوى الضّخمة الّتي دفعها ومحاولاته بالإساءة للرئيس السّابق محمد نجيب الّذي ظلّ السّودانيون معجبين به حتى بعد إقالته وخطأه الكبير محاولته الإساءة لإسماعيل الأزهري.

وضع حماد اللّوم على أكتاف أعضاء مجلس الثّورة، واعتبر أخطاء عبدالنّاصر وزملائه وصراعهم حول السّلطة أدّى إلى كارثة السّودان. وكما يدّعي حماد لم يكن هناك شك في وحدة وادي النّيل حتى إقالة الرّئيس محمد نجيب في 23 فبراير 1954، وبالفعل أبلغ أحد السّودانيين البارزين مجلس قيادة الثّورة، أنّ السّودانيين كانوا يعتبرون نجيباً رمزاً لوحدة

وادي النّيل ولكنّكم حطّمتم ذلك الرّمز، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ نجيب كان يعلم أنّ السّودانيين كانوا يكرهون الدّكتاتورية ولذلك سيبتعدون عن مصر إذا شعروا أنّها تسير في ذلك الاتّجاه، ولهذا كان إبعاد نجيب إساءة كبيرة لسمعة مصر في السّودان، فقد أوضحت للسودانيين أنّه لا يمكن الاطمئنان إلى عبدالنّاصر وزملائه[40].

قدّم الكاتب عبدالعظيم رمضان –أيضاً– تحليلاً لأسباب سقوط وحدة وادي النّيل في كتابه: (أكذوبة الاستعمار المصري على السّودان)، وفي مقدّمة الدّراسة طرح رمضان موضوع الوحدة ورفض الرّأي القائل بأنّ السّودانيين بمن فيهم أولئك الّذين أيّدوا الوحدة قبل 1955، فعلوا ذلك لأسباب تكتيكية وألقى باللوم على مصر فيما حدث أثناء السّنوات الحاسمة ما بين 1952– 1955. وبيّن رمضان أخطاء عبدالنّاصر وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثّورة في مقال بعنوان المسؤوليّة التّاريخيّة لفشل وحدة وادي النّيل وادّعى بأنّ رفض السّودانيين للنزعات الدّكتاتورية للحكام الجدد بدأ تقريباً مع قيام ثورة 1952.

وأرجع رمضان الممارسات المنافية للحرّيات للضباط الأحرار وخاصة معاملتهم السّيئة لحزب الوفد الّذي يتمتّع بأكبر شعبيّة في مصر، واستدل رمضان على ذلك بكتابات القادة السّياسيين السّودانيين الممثلين لمختلف ألوان الطّيف السّياسي السّوداني والّتي نشرت في الجريدة المصريّة «المصري»، في الفترة من أغسطس إلى سبتمبر 1952، ومن هؤلاء الأزهري ومحمد أحمد محجوب وآخرين والّذين انتقدوا النّزعات الدّكتاتوريّة لمجلس قيادة الثّورة وطالبوا بإعادة النّحاس زعيماً للوفد.

ومع ذلك، يدّعي رمضان أنّ وجود محمد نجيب –الجدير بالثقة– على سدّة الرّئاسة أولى حتى لا يفقد السّودانيون الثّقة ويستمرون في ولائهم للوحدة، تضعضعت هذه الثّقة أخيراً بعد مشكلة فبراير 1954 واستقالة محمد نجيب الّتي أعقبتها من مجلس قيادة الثّورة، وعلى الرّغم من أنّ نجيب قد أعيد موقّتاً بعد التّظاهرات الشّعبيّة إلّا أنّ السّودانيين صاروا أكثر تردّداً من ذي قبل لربط قاربهم بالسفينة المصريّة في ذلك البحر العاصف. ويرى رمضان أنّ الاعتقالات الواسعة في مصر الّتي تلت ذلك وأمر بها مجلس القيادة وكانت تهدف إلى كتم أنفاس القوى المعارضة للنظام الدّليل النّهائي على نزعات النّظام المصري، فرفضت مختلف القوى في السّودان هذه الأعمال الوحشيّة وخلص رمضان إلى القول أنّه عندما أذنت شمس الحريّة بالمغيب في مصر بدأت تسطع في السّودان. ويخلص رمضان إلى أنّه وفي مثل تلك الأحوال الّتي تعقّدت بعد إقالة نجيب النّهائية واعتقاله في أكتوبر 1954، صار من غير الممكن لأيّ شخص إلّا لدبلوماسي متمرّس أنّ ينجح في إيجاد أيّ نوع من العلاقات الوديّة بين السّودان ومصر، ولكن تُرِك ذلك لصلاح سالم الّذي اعتقد أنّه يستطيع أنّ يسيطر ويحرّك السّياسة والسّياسيين في السّودان كما فعل زملاؤه الضّباط في مصر[41].

قال الرّئيس محمد نجيب في كتابه: (كلمتي للتاريخ) عن تلك الأحداث: أنَّ توقيع قرار إزاحته عن الرّئاسة هو في نفس الوقت توقيع بانفصال السُّودان عن مصر على الرّغم من أنّه ذكر صلاح سالم وحسين ذو الفقار كمساعدين له في إحداث انقلاب موالٍ لمصر، حيث أنّه الوحيد الّذي كان يثق فيه كلُّ القادة السّودانيين. لذلك واستناداً إلى نجيب، فإنَّ وحدة وادي النّيل كانت حتى محاولة عبدالنّاصر الأولى لإقالته في فبراير 1954، أمراً حتمياً ومقبولاً لدى الغالبيّة العظمى من شعبي مصر والسُّودان، وأما بالنسبة إلى صلاح سالم فقد صوّره نجيب بأنّه ضابط مخلص ونشيط ولكنّه ساذج نوعاً ما وأنَّ عبدالنّاصر اختاره كبش فداء لكارثة السُّودان لسبب بسيط هو أنَّ عبدالنّاصر لم يكن يريد أنْ يعترف أو يتحمّل مسؤوليّة أخطائه الكثيرة[42].

وجهة نظر الوثائق البريطانيّة:

ليست هناك رواية مباشرة في الوثائق البريطانيّة عن أسباب التّحوُّل من الاتّحاد مع مصر إلى الاستقلال، أو بمعنى آخر لم تكن كلُّ الوثائق البريطانيّة وبالأخص فيما يتعلّق ببعض المباحثات عن الاستقلال متاحة للباحثين، إذ أنّه لم يتم الإفراج حتى الآن عن مباحثات الأزهري مع الحكومة البريطانيّة.

كما أنّه وطبقاً لما قاله الدّكتور حسن عابدين لصحيفة السّوداني في 15 فبراير 2008 عن الوثائق السّودانيّة في جامعة دارام (Durham) بإنجلترا، والّتي احتفلت باليوبيل الذّهبي بمناسبة مرور خمسين عاماً لتأسيس قسم الوثائق التّاريخيّة عن السُّودان بمكتبتها، أنَّ بعض الوثائق المهمّة والخاصة باستقلال السُّودان لا يزال محظوراً عن النّشر إذ يقول عابدين: ومن هذه الوثائق المهمّة، ربّما من أهمها، في باب التّاريخ السّياسي المعاصر للسودان، تقرير السّيد وليام لوس؛ المستشار السّياسي لآخر حاكم عام بريطاني للسودان؛ السّير روبرت هاو (روبرت هاو ليس هو آخر حاكم عام وإنّما هو السّير نوكس هيلم)، وهو ثبت ومحضر لحوار خطير بين الرّئيس إسماعيل الأزهري والسّيد لوس على مائدة عشاء في دار الأخير عام 1954.

ويقول عابدين أنّه أتيحت له فرصة الاطّلاع على تلك الوثائق، إلّا أنّه وامتثالًا للتقاليد المرعية في نشر الوثائق والتزاماً بضوابط أرشيف السُّودان بجامعة دارام لا يجوز له نشر هذه الوثيقة والّتي يمتلك نسخة منها بغير إذن مكتوب من صاحبها (وليام لوس) أو وريثه (ابنه ريتشارد لوس)[43].

وبالإضافة إلى ما قاله عابدين، فإنّ هناك وثائق أخرى في مكتب رئيس الوزراء البريطاني تحت التّصنيف (PREM 11،11/1649)، عبارة عن المراسلات الخاصة لحاكم عام السّودان هيلم نوكس وجهوده لإقناع الأزهري بإعلان الاستقلال المبكّر (Helm's efforts to persuade Al-Azhari to declare Independence early)، لم تكن متاحة أيضاً[44].

ولكن، وعلى الرّغم من ذلك تحوي الوثائق الأخرى الّتي تمّ الإفراج عنها معلومات وافرةً عن السّياسة الّتي اتّبعتها بريطانيا بعد فوز الحزب الاتّحادي بالانتخابات. ومن المعروف وعلى ضوء تمسك حكومة السّودان البريطانيّة خلال فترة الحكم الثّنائي باستقلال السّودان، فإنّه من المتوقّع أنّ تبذل جماعات الضّغط أيّ جهد ممكن لأن يتّجه الأزهري وحكومته إلى إعلان الاستقلال، لأنّ نتيجة الانتخابات ليست هزيمة لحزب الأمّة والحركة الاستقلاليّة بقدر ما هي هزيمة –أيضاً– لحكومة السّودان البريطانيّة الّتي ظلّت تدّعي طوال الوقت أنّ السّودانيين يكرهون المصريين وأنّهم سوف لن يصوّتوا لهم في أي انتخابات.

وكان أوّل ردّ فعل لجماعات الضّغط هو محاولة إلغاء نتيجة الانتخابات. ففي مجلس اللّوردات أثار السّفير البريطاني السّابق في مصر؛ اللّورد كيلرن، نتائج الانتخابات وطالب تلميحاً العودة إلى إنذار المارشال اللّورد اللبني عام 1924، والّذي نتج عنه سحب الجيش المصري والموظّفين المصريين من السّودان. وطالب كيلرن الحكومة البريطانيّة بإلغاء اتّفاقيّة الحكم الثّنائي غير أنّ الحكومة رفضت الطّلب، وقال اللّورد ديرنج وزير الدّول للخارجيّة: مرّت تقريباً ثلاثون عاماً منذ أنّ أصدر ماكودنالد رئيس الوزراء الرّاحل بيانه الّذي أشار إليه اللّورد كيلرن، وأحب أنّ أؤكّد للوطنيين السّودانيين من جميع الأحزاب والمشارب أنّ بريطانيا مستعدة في المستقبل كما كانت في الماضي لأن تلعب دورها في مساعدتهم على ضمان الاحتفاظ بمزايا الحكم الذّاتي الّذي حصلوا عليه الآن وتقرير المصير الّذي يتّبعه.

ويرى الأستاذ محسن محمد، أنّ هذه الكلمات فيها إشارة واضحة للحزب الوطني في الخرطوم بأنّ بريطانيا تنتظر منه استدعاءً للتدخّل ومساعدته في تقرير المصير[45]. ولكن –أيضاً– يمكن تفسيرها بأنّها تهديد للحزب الوطني من أنّ بريطانيا سوف لن تسمح بتحوّل مكتسبات السّودانيين من الحكم الذّاتي إلى اتّحاد مع مصر ولو بالقوة.

وفي السّودان، كان الحاكم العام يفكّر في اتّجاه آخر، وهو تطوير استراتيجيّة متكاملة للتعامل مع هذا الوضع الجديد، وقام بإعداد مذكّرة شاملة بعنوان: «الموقف في السّودان بعد الانتخابات وسياسة الحكومة البريطانيّة»، وجاء فيها: (لا بدّ من التّريث حتى تظهر سياسة الحزب الوطني الاتّحادي والختميّة وقياس قوة المعارضة الدّاعية للاستقلال، وقالت الوثيقة أنّه وفي هذه الأثناء فإنّ تأييد الحكومة البريطانيّة للسيد عبدالرّحمن المهدي وحزب الأمّة ينبغي أنْ يقل لئلا يندفع الحزب الوطني الاتّحادي نهائياً إلى أحضان المصريين، ومن الضّروري في الوقت نفسه الشّروع في الاتّصال بالسيد علي الميرغني والحزب الوطني الاتّحادي وقيادته وإرساء دعائم علاقة وديّة معهم بقدر الإمكان)[46].

وقالت المذكّرة، إنّ الختميّة هم السّند الأساسي للحزب الوطني الاتّحادي، وهم شأنهم شأن السّيد علي الميرغني محافظون للغاية ويكرهون سياسيّ الأشقاء وليسوا وحدويين، وهناك بالفعل تحرُّك داخل الحزب يرمي إلى دفع ميرغني حمزة والأشخاص المنتمين للختمية إلى الواجهة ليحلوا محل الأزهري وسياسيّ الأشقاء الّذين قد لا يتمكّنون من البقاء على مواقفهم، وأنّ السّيد علي الميرغني هو مفتاح الموقف الرّاهن وسيمضي قبل أنْ يكتشف ما إذا كان سيمارس سيطرة سياسة حقيقيّة أم لا، وما إذا كان يريد الاستقلال للسودان أم لا[47].

وبشأن الاستراتيجيّة الّتي يجب أنْ تتبعها بريطانيا تقول الوثيقة، أنّ أمام الحكومة البريطانيّة خطين سياسيين: إمّا رفض الاعتراف بنتيجة الانتخابات بحجة أنّها مزوّرة وإعادة توازن القوة للوضع السّابق وسيعني ذلك نقض الاتّفاقيّة الإنجليزيّة المصريّة وإعادة الجنود البريطانيين إلى الخرطوم، والخيار الثّاني هو قبول نتائج الانتخابات واستخدام كلّ الوسائل المتاحة لتكوين جبهة الاستقلال واستعادة المكانة البريطانيّة. وحول أفضليّة هذين الخيارين تقول الوثيقة: قد يكون الخيار السّياسي الأوّل أعلاه مقبولاً الآن للسيد عبدالرّحمن وحزب الأمّة بعد أنْ خسروا الانتخابات، إلّا أنّه من النّاحية الأخرى سيُدان من قبل كلّ الفئة المتعلّمة تقريباً وسيعتبر برهاناً على أنّ البريطانيين مصممون على وضع المهدويين في السّلطة دون التّقيُّد بنزاهة الوسيلة الّتي يحققون بها ذلك، وقد يؤدّي ذلك إلى مقاطعة الختميّة لأيّ تطورات دستوريّة لاحقة، وبالتالي فإنّ هذا الخيار بما له من عواقب خطيرة بعد الانتخابات وبالنظر إلى رأي لجنة الانتخابات يبدو مستبعداً تماماً.

أمّا الخيار الثّاني فيشمل بالدرجة الأولى الاعتراف بأيّة حكومة سوادنيّة تتولى السّلطة وليس هناك أدنى شك في أنّ الحزب الوطني الاتّحادي سيتمكّن من انتخاب رئيس وزراء وتكوين حكومة من نوابه في البرلمان، وربما يحاول تعيين بعض ذوي الخبرة في الحكومة

لتقويتها ويجب علينا أنّ نتوقّع أنّ يكون لعناصر الأشقاء نصيب كبير في هذه الحكومة رغم أنّ أحداً لا يعلم مدى النّفوذ الّذي ينوي السّيد علي الميرغني ممارسته على الحكومة أو درجة كبحه هو والختميّة المعتدلين لتوجّهات الأشقاء الموالية لمصر.

وتخلص الوثيقة إلى استنتاج مفاده أنّ السّيد علي الميرغني والختميّة سيشكّلون أكبر قوة داعيّة للاستقلال في البلاد، وعليه فإنّ مساندة الحكومة البريطانيّة لقضية الاستقلال ينبغي أنّ تركّز عليهم، وقد يكون من الضّروري في هذه الحالة أنّ يقال للسيد عبدالرّحمن المهدي وحزب الأمّة ما معناه لقد ذكرنا دائماً أنّنا نعمل من أجل الاستقلال وليس من أجل مصلحة طائفة معيّنة أو أسرة معيّنة، لقد برهن الختميّة على أنهم القوة الأكبر، وبما أنهم قد أعلنوا أنّهم يؤيّدون الاستقلال فإنّنا نتوقّع من حزب الأمّة والأنصار أنّ يتعاونوا معهم، إذا ما رفضوا واضطررنا لاختيار أحد الإثنين فإنّنا سنساند الأقوى[48].

من الجلي، أنّ هذه الاستراتيجيّة قامت على أساس أنّه إذا أمكن إضافة عناصر الختميّة داخل الحزب الوطني إلى العناصر الاستقلاليّة والجنوب، فإنّه يستحيل على حكومة الأزهري أنّ تتّجه نحو الاتّحاد مع مصر، وستقوده ضغوط هذه الكتلة حتماً إمّا إلى التّوجّه نحو الاستقلال أو فقدان حكومته، وربّما تمّ اللّجوء إلى هذا التّكتيك بمعرفة مسبقة بأنّ السّيد علي الميرغني سوف لن يؤيّد الاتّحاد مع مصر، وكان لجوؤه إليها مؤقتاً بعد أنّ شعر بتقارب حكومة السّودان مع الحركة المهديّة. على كلٍّ، يبدو أنّ بريطانيا فضّلت خيار التّقرّب من الختميّة وكسبهم وبدأت على الفور الاتّصال بكبار زعماء الختميّة، دعا المستشار السّياسي للحاكم العام وليم لوس السّيد ميرغني حمزة لتناول الشّاي وبدأ لوس بتهنئته على نجاح الحزب الوطني الاتّحادي في الانتخابات، وقال له: أحب أنّ أوضّح أنّ المسؤولين البريطانيين في الإدارة المدنيّة في السّودان سيخدمون بإخلاص أيّة حكومة سودانيّة تصل إلى السّلطة عن طريق أغلبيّة برلمانيّة[49].

ومن جانبه، أكّد ميرغني حمزة أنّ الحزب يؤيّد الحكم الذّاتي التّام في جميع المسائل الدّاخليّة مع برلمان منفصل عن مصر، وكذلك جيش منفصل وسياسة دفاع خارجيّة وتعاون وثيق في المسائل الاقتصاديّة. وقال حمزة أنّه لو رأت المعارضة أنّ الحزب الوطني الاتّحادي يشجّع التّسلل المصري إلى السّودان فإنّه بمقدوره الاعتراض. ويقول محسن محمد أنّ لوس فهم من حديث ميرغني حمزة أنّ الحزب الوطني الاتّحادي سوف لن يشجّع التّسلل المصري وعلى ذلك أبرق لوس إلى لندن قائلاً أنّ الحديث كان ودّياً للغاية[50].

ويجيء الأزهري لأوّل مرّة إلى منزل لوس، حيث دار بينهما حديث لمدة ساعة وذلك للاتّفاق على الخطوات القادمة، أكد لوس مواصلة الموظّفين البريطانيين العمل في السّودان، وردّ الأزهري قائلاً يهمنا أنّ يسير كل شيء في سلاسة، وقال لوس في برقيته إلى لندن: كان الأزهري لطيفاً وودياً وأكّدنا حسن النّوايا المتبادلة واتّفقنا على التّشاور المستمر، ولكن الأزهري كان حذراً وهو يتحدّث وهي بداية معقولة ومرضية لعلاقاتنا مع الحزب الوطني وتساعد على تهدئة شكوكهم بالنسبة للنوايا البريطانيّة[51].

وفي 12 فبراير 1954، يلتقي لوس بالسيد عبدالرّحمن المهدي لإثنائه عن فكرة حزب الأمّة مطالبة بريطانيا بإعلان استقلال السّودان، وقال السّيد لوس: «نصحت السّيد عبدالرّحمن بعدم إرسال رسالة من هذا النّوع في هذه المرحلة فمهما تكن المخاوف حول المستقبل، إلّا أنّه ليس في وسع أحد ما التّكهن بما ستفعله حكومة الحزب الوطني الاتّحادي، في الوقت الحالي ليس لدينا سوى عدد من تصريحات قادة الحزب الوطني الاتّحادي بعضها معتدل وبعضها متطرّف، علينا أنّ ننتظر حتى نرى كيف ستكون سياستهم الحقيقيّة، ستكون تعرية الميول المصريّة للحكومة عبر المعارضة البرلمانيّة أسهل من تعرية الارتباطات بين الحزب الوطني الاتّحادي ومصر أثناء فترة الانتخابات»[52]. وفي 16 فبراير 1954، يلتقي لوس بالسيد علي الميرغني ويستفسره عن تصريحات الأزهري الّتي نقلتها صحيفة «أخبار اليوم» المصريّة في الخرطوم، وكان مراسل الصّحيفة قد سأل السّيد إسماعيل الأزهري عن معنى الاتّحاد مع مصر وتحديده، فقال رئيس الوزراء:

أنّ السّودان سيتّحد مع مصر ولا مفرّ من هذا الاتّحاد، لقد خرجت للشعب السّوداني وأنا أنادي بالاتّحاد، وقام حزبي على هذا المبدأ وسأستمر عليه وسيستمر عليه حزبي حتى يتحقق ولا بدّ أنّ يتحقق، إنّني لم أتنازل ولم يتنازل أحد من حزبي عن هذا المبدأ ومن أجل هذا المبدأ أولانا الشّعب ثقته وتكتّلت حولنا الغالبيّة. ويمضي الأزهري مؤكّداً:

صحيح أنّني منذ إعلان نتيجة الانتخابات لم أُدلِ بتصريح حول الاتّحاد مع مصر، وماذا يجدي التّصريح الصّادر من رجل لم تكن له صفة رسميّة؟ أمّا وقد انتخبت رئيساً لحكومة السّودان فإنّني أعلنها صريحة أنّ حكومتي ستعمل علي تنفيذ هذا المبدأ الّذي اعتنقته إلّا وهو الاتّحاد مع مصر، الاتّحاد الّذي يريده كلّ من الطّرفين المتكافئين والمتساوين في كلّ الحقوق وكل الواجبات[53]. قال الميرغني ردّاً على لوس أنّه قد قرأ التّصريح ولكن لم يناقشه مع أيّ من قادة الحزب، ويعتقد أنّ الأزهري يعني بكلمة وحدة علاقة بين دولتين مستقلتين تماماً إحداهما عن الأخرى، ولكلّ منهما سيادتها وحقوقها الكاملة، وأشار لوس

إلى أنّ الميرغني ذكره في هذا اللقاء بما أخبره به في شهر يوليو الماضي من أنّ السّودان يجب أنّ يصبح جمهوريّة مستقلة، وأنّه لا يزال يتمسّك بهذا الرّأي. وقال الميرغني أيضاً: أنّه يفضّل أنّ ينظر إلى مثل هذه الأمور بأفق واسع فيما يتعلّق بالحركات العالميّة وروح العصر وليس من وجهة نظر السّياسة اليوميّة، وأنّه يرى في كلّ أنحاء العالم كيف تصارع الشّعوب المستعمرة لنيل حرّيتها كاملة وهو لا يرى مسوغاً لشعب السّودان أنّ يطلب أو يحصل على ما هو أقل من ذلك، وقال أنّه لا يتخوّف مما يقوله الأزهري[54].

وختم لوس جولاته الاستطلاعيّة بمقابلة السّيد عبدالرّحمن سولي؛ رئيس الحزب الجنوبي المتّحد الّذي كان يدعو لاستقالة النّواب الجنوبيين في البرلمان لإرغام الحاكم العام لإعلان حالة الطّوارئ الدّستوريّة وإعلان الاستقلال. وقال لوس لـ عبدالرّحمن سولي: أنّ الحاكم العام سوف لن يفعل ذلك وأنّ المقاطعة ستكون خطأً قاتلاً ويجب أنّ يستمر البرلمان، وإلّا فإنّ النّتيجة سوف تكون إضعافاً خطيراً للمعارضة، وإنّه لا داعي للقلق غير المبرّر إزاء الوضع الحالي ولا بدّ من التّعاون مع العناصر الأخرى المؤيّدة للاستقلال لتشكيل أقوى معارضة ممكنة في البرلمان[55].

قيّمت وزارة الخارجيّة البريطانيّة نتيجة المشاورات الّتي أجراها لوس مع قادة الحركة الاستقلاليّة والميرغني والحزب الجنوبي، وقال موريسون من وزارة الخارجيّة إلى ريتشز المفوّض التّجاري في السّودان، أنّه يمكن إيقاف التّوجّه السّوداني نحو الاتّحاد مع مصر، وإنّ الحل الأمثل لذلك هم الختميّة، وأشار إلى أنّ محادثات لوس مع السّيد علي الميرغني وكذلك محادثات مساعده كرينك مع قادة الختميّة تبعث على الأمل[56].

وقال موريسون أنّه وفي حالة إختراق مصر للسودانيين وأصبح وقوعهم في الحضن المصري مؤكّداً، فإنّه يرى وفي سبيل إيجاد سودان مستقل لا بدّ من اتّخاذ الإجراءات الآتية:

1. إلغاء الاتّفاقيّة الإنجليزيّة المصريّة.
2. إعفاء الحكومة السّودانيّة الحاليّة.
3. الإعلان عن منح السّودانيين الاستقلال فوراً.
4. عرض بعض أشكال القوة.
5. اتّخاذ إجراء ما ضدّ المصريين في السّودان.

وفي نفسِ الوقت، لم يغفل موريسون المضاعفات المتوقّعة لمثل هذه الإجراءات وخاصة المتعلقة بالبرلمان، حيث قال: وسوف لن تتم هذه الإجراءات دون صعاب، فعلى افتراض أنّنا مستعدون للدّفاع عن بقية تصرفاتنا أمام العالم كما أمام السّودانيين، إلا أنه سيكون من الصّعب الدّفاع عن حلّ برلمان أنتخب تحت إشراف دولي من أجل إجراء انتخابات جديدة يترتّب عليها برلمان مؤيّد لسياستنا. وبدلاً عن ذلك يقول موريسون: «ولذلك نريد إذا كان ممكناً أنْ نكون قادرين على أنْ نحدث تحوُّلاً في البرلمان الحالي ليدعم حكومة مؤيّدة للاستقلال، ومن الممكن بالطبع أنّ يظهر إصرار على التّصميم من جانبنا على هذا التّحوُّل، ولكن هذا يفترض انقساماً في الحزب الوطني الاتّحادي بين الختميّة المستقلين والأشقاء ويمكن لمثل هذا الانقسام إذا أدير بطريقة سليمة أنّ يمنع الاندفاع نحو المعسكر المصري بدون أيّ تحوُّل جذري»[57].

ومن جانبه، قال وليام لوس ردّاً على آراء وزارة الخارجيّة أنّه يرى في الوقت الرّاهن أملاً ضئيلاً في إزاحة الحكومة الحالية بالطرق السّلمية ولذلك يعتقد أنّ المسألة ستحل بالمحافظة على الرّوح المعنوية للمعارضة السّودانيّة وكذلك الرّوح المعنوية للبريطانيين، وحول ما يجب أنْ يُتّخذ من إجراءات إذا ما اتّضح أنّ السّودانيين يتّجهون نحو مصر ذهب لوس إلى القول:

أمّا إذا أصبح الاندفاع نحو مصر مؤكّداً فإنّ حلفاءنا الحقيقيين هم أهل الجنوب وزعماء القبائل، والطريقة الّتي يمكن الاستفادة فيها من مساعدتهم ستكون من خلال دعم التّحرُّك لاتّخاذ إجراء جذري في المدن الثّلاث الخرطوم وأمدرمان وبحري، وقال لوس أنّه وبالإضافة إلى مركز أو مركزين آخرين مثل عطبرة وود مدني، فإنّ ذلك سيكون كافياً للحصول على السّيطرة التّامة على كلّ السّودان. أي أنّ يتم القيام بعمل عسكري يتم من خلاله الاستيلاء على السّودان. ومع ذلك حذّر لوس من مغبة المضي في مثل هذه الإجراءات، وقال أنّه ينبغي أنّ يكون واضحاً أنّ مثل هذا الإجراء الجذري سيحتاج إلى قوة كبيرة وإلى قدر كبير من بُعد النّظر والتّنظيم وسيشمل ذلك اعتقال كلّ مجلس الوزراء وعدد من السّودانيين الآخرين الموالين لمصر والسّيطرة على كلّ المنظّمات المصريّة في السّودان، وربّما إقامة خدمة مدنية جديدة كاملة، ومن حسن الحظ أنّ الكيفيّة الّتي سنبرز بها كلّ هذا الإجراء للرأي العام العالمي ليست من شأني ولكنّني أستطيع أنّ أبدي رأيي بأنّ مثل هذه السّياسة سوف لن تكون لها فائدة على المدى البعيد. وخلص لوس إلى القول أنّه لا يعتقد أنّ الوضع ميئوس منه إلى هذا الحد[58].

وفي غضون هذه المناقشات وتبادل الآراء بين موريس في وزارة الخارجيّة البريطانيّة وبين المفوض التّجاري البريطاني في السّودان، والمستشار السّياسي والدّبلوماسي للحاكم العام وليام لوس، استدعى وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة سولن لويد إلى لندن كلاً من السّير روبرت هاو الحاكم العام ومستشاره وليم لوس والسّير جرافتي سميث عضو لجنة الحاكم العام، وعقد اجتماعاً حضره كبار المسؤولين في وزارة الخارجيّة والمسؤولون عن شؤون السُّودان للاتفاق على الخطوات القادمة لجعل الأزهري يتّجه إلى الاستقلال وينحرف عن المبدأ الّذي أُنتخب على أساسه وهو الوحدة أو الاتّحاد مع مصر[59]. بدأ الاجتماع بإعلان من الحاكم العام أنّ هناك تحسناً في العلاقات بينه وبين الأزهري، وأنّه قابل للإقناع والإعتدال ولا بدّ من مساعدة حكومته ليستطيع أنّ يحفظ النّظام والأمن من أيّ اضّطراب قد يقوم به حزب الأمّة[60].

وقدّمت وزارة الخارجيّة تصوّرها في الاجتماع عن السّياسة الّتي يجب أنّ تتّبع إزاء التّطورات الأخيرة، وقالت: أنّ الجهاز الوظيفي البريطاني في السُّودان فشل في إقامة علاقات طيّبة مع السّودانيين وأنّ الدّعاية المصريّة نجحت في أنّ تقدّم عمليّة السّودنة للشعب السّوداني كعمليّة طرد للموظفين الإنجليز بطريقة مؤلمة، وأنّه لو أمكن القضاء على فكرة البعبع الاستعماري وفصل الطّوائف الدّينيّة عن السّياسة، فإنّ السّودانيين يستطيعون رؤية الموقف باعتباره اختياراً بين الاستقلال وبين أنّ يكونوا في الموقف الضّعيف والأدنى وهو الاتّحاد مع مصر، وفي ظلّ هذه النّظرية سيكونون مثل القوميات الأخرى في أيّ مكان وسيختارون الاستقلال[61].

وفي أواخر مايو 1954، وضعت وزارة الخارجيّة رؤية أخرى بعنوان: (سياسة السُّودان في المستقبل)، جاء فيها: من الأهداف الرّئيسية لسياستنا أنّ يبرز السُّودان مستقلاً عن مصر بحكومة معتدلة ومستقرة وذات علاقات طيّبة مع بريطانيا.

وكانت الخارجيّة قد توصّلت إلى استنتاج مفاده، أنّه لو توفّرت ظروف معيّنة، فإنّ السّودانيين سيختارون الاستقلال، ومن بين تلك الظُّروف رأت الخارجيّة أنّه لا بدّ من سحب جميع الموظّفين البريطانيين من السُّودان باستثناء الحاكم العام وبعض موظّفي مكتبه، وتهدف هذه الخطوة إلى وضع السّودانيين في مواجهة المصريين، بمعنى أنّه وبانسحاب البريطانيين لن يبقى أمام الاستقلال سوى مصر، الأمر الّذي يجعل المعركة الاستقلاليّة هي بين السُّودان ومصر. وتعتقد الخارجيّة أنّه وفي هذه الحالة فإنّ السّودانيين

سيطالبون في برلمانهم بالاستقلال وليس الاتّحاد مع مصر، وقد مضت بريطانيا في هذ
الاستراتيجيّة إلى أبعد من ذلك ورأت التّضحية حتى بمنصب الحاكم العام وموظّفيه وإخلا
السّودان من أيّ وجود بريطاني خلال هذه الفترة؛ وخلُصت الخارجيّة إلى القول:

إذا قبل المصريون مقترحاتنا فسنكون قد منحنا السّودانيين أفضل حماية نقدر عليه لتقرير المصير وأثبتنا أخيراً حسن نوايانا ولا يوجد في المقترحات ما يمكن للمصريين مقاومته بدون أنْ يقدّموا دليلاً واضحاً على نيتهم رفض حريّة السّودانيين[62]. ومما يجدر ذكره أنّ بريطانيا شرعت على الفور في تطبيق السّياسات الجديدة الخاصة بالسّودان والتّعامل مع الأزهري، فبالنسبة للسودنة وإزاحة النّفوذ البريطاني فقد جرى تنفيذها بأسرع مما يتوقّع إذ أنّه وبحلول فبراير 1955م غادر 80٪ من الموظّفين البريطانيين السّودان نهائيا أي خلال 11 شهراً فقط بدلاً من المدّة المقرّرة لها وهي 3 سنوات. أمّا بخصوص سياسات التّعامل مع الأزهري لدفعه نحو الاستقلال، اقترح السّير وليام لوس في يوليو 1954، إلى الحكومة البريطانيّة دعوة الأزهري لزيارة لندن لتشجيعه على الاتّجاه ببلاده نحو الاستقلال كما اقترح لوس أنّ تكون الزّيارة قبل استئناف اجتماعات البرلمان السّوداني.

وفي اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني في 7 أغسطس 1954، عرض السّيد سلوين لويد؛ وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة، مذكّرة شاملة بالوضع في السّودان بيّن فيها أهميّة رحيل البريطانيين عن السّودان بسرعة والسّماح لبروز القوميّة السّودانيّة لتواجه القوميّة المصريّة، وضرورة توسيع قاعدة المعارضة البرلمانيّة. وقال في ختام استعراضه مشيراً إلى اقتراح وليام لوس بشأن الأزهري:

«علينا دعوة رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري لزيارة إنجلترا، لقد أظهر غيرته على استقلال السّودان وأقام علاقات طيّبة مع الحاكم العام، وزيارته لهذا البلد ستمكّننا من تقوية شعوره بأنّه يمكن الاعتماد علينا في المساعدة على تحقيق استقلال السّودان، وكذلك دعوة وفد من البرلمانيين السّودانيين إلى لندن»، كما قال لويد -أيضاً-: «نأمل أنّ يستطيع رئيس مكتب التّجارة ووزير الطّيران المدني رؤية وزير المواصلات السّوداني مبارك زروق عندما يأتي إلى هذا البلد في سبتمبر، إذ له تأثير على مجلس الوزراء السّوداني» وحول الخطوط العامة لزيارة الأزهري قال وزير الدّولة سنستمر في التّأكيد بإصرار ولكن دون تطفّل على أمور مثل التّمثيل الخارجي أيّ أنّ يكون للسودان سفارات في الخارج وعلم وطني سوداني، وغيرها مما يؤكّد الهُويّة السّودانيّة المنفصلة[63].

وفي 13 أغسطس، أي بعد 5 أيام من اجتماع مجلس الوزراء والّذي يبدو أنّه وافق على اقتراح دعوة الأزهري، أعدّ السّيد وليم لوس مذكرة شاملة عن الموقف في السّودان وحدّد فيها الخط السّياسي لبلاده، فرأت لندن الالتزام بها واعتبرتها خطة استراتيجيّة وطبّقتها في تعاملها مع رئيس وزراء السّودان لتغيير موقفه تماماً من الاتّحاد مع مصر، وكانت الخطوط الأساسيّة للمذكرة:

1. حكومة الأزهري وباتباع السّودنة للجيش والشّرطة تريد زيادة نفوذها حتى تضمن النّجاح في الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي ستقرّر مصير السّودان وتواجه أيّ تهديدات للأمن من الأنصار.

2. يؤيّد الحزب الوطني استمرار الحاكم العام البريطاني في المرحلة الانتقاليّة لأنّ نفوذه يحميه من عنف الأنصار.

3. هناك توتر داخل الحزب، ولكننا لا نتوقّع انقساماً حقيقيّاً في صفوفه لأنّ كلّ جناح فيه سيخسر، وسيتضامنون جميعاً مهما كان الثّمن أمام تهديدات المهدي.

4. لن يلتزم الحزب الوطني بتعريف محدّد دقيق للعلاقات بين السّودان ومصر، ولن يغامر بمعاداة مصر حتى يكون على يقين من أنّه يستطيع هزيمة المهديين. وفي الوقت نفسه لن يسبح ضد تيار القوميّة السّودانيّة الّذي يعارض رباطاً وثيقاً بين البلدين.

5. رجال الحزب الوطني الاتّحادي وطنيون قبل أنّ يكونوا وحدويين، وكلّما ذاقوا السّلطة زادت قوّتهم وتصاعد شعورهم الوطني، ولكن يجب أنّ لا نتوقّع منهم الاستغناء عن الدّعم والتّخلّص من هذا النّفوذ المصري حتى يتم القضاء على شبح المهديّة.

6. لا يهم الحكومة البريطانيّة أنّ يجيئ استقلال السّودان على يد الحزب الوطني أو حزب الأمّة، لقد أيّدنا حزب الأمّة لأنّه أيّد الاستقلال علناً، بل أنّ هناك عدة حجج تؤيّد نظريّة أنّ الاستقلال على يد الحزب الوطني يحقق أهداف الحكومة البريطانيّة أكثر مما لو جاء على يد حزب الأمّة، فالحزب الوطني يستطيع الاعتماد على الجيش والشّرطة فضلاً عن أنّ استقلاله على يد المهديين سيكون ضحيّة لمؤامرات مصر والختميّة، مما يؤدّي إلى عدم الاستقرار

7. السّياسة الّتي حدّدها أنتوني أيدن في أول يناير 1954، كإقامة الجسور مع الحزب الوطني والاحتفاظ بصداقة السّيد عبدالرّحمن المهدي، تعني الوقوف موقف المتفرّج وأن هذين الهدفين متعارضان، لقد حان الوقت لنقلّل من ارتباطنا بالمهدي وحزب الأمّة ونرتبط بالحزب الوطني على أنّ يتم ذلك بطريقة غير متطفّلة وإلّا أدّت إلى الفشل في تحقيق أهدافها والخطوة الأولى هي دعوة الأزهري لزيارة لندن.

8. يجب أنّ نستمر في إقناع المهدي وممارسة نفوذنا لمنعه من القيام بأيّ عمل عنيف، رغم معرفتنا أنّنا بذلك ربّما ننهي حياته السّياسيّة، وسيسمي السّيد عبدالرّحمن المهدي ذلك خيانةً، ولكن يجب أنّ نواجه حقائق الأمور، ونحن لسنا مدينين للمهدي أو لحزب الأمّة.

9. حكومة السُّودان ستحتاج لـ50 مليون جنيه، عدا مواردها خلال السّنوات الـ10 القادمة لمشروعاتها الرّئيسية الحيويّة للتنمية الاقتصاديّة والاستقرار، و30 مليون جنيه من هذا المبلغ لخزان الرّوصيرص ومشروعات الجزيرة، و10 ملايين لمد السّكك الحديديّة غرباً وفي الجنوب الغربي، والمياه الجوفية في الغرب. وتريد حكومة السُّودان رأسمال أجنبي لهذه المشروعات وربّما يتّجه الأزهري إلى البنك الدّولي ويجب أنّ تقدّم بريطانيا مبادرة في هذا المجال أثناء زيارة الأزهري.

وافقت لندن على مقترحات وليام لوس وقدّمت الدّعوة رسمياً للأزهري لزيارة لندن في سبتمبر 1954، كما وافق الأزهري على ذلك وقرّر أنّ يغادر في نوفمبر 1954، وبدأت أخبار تحوُّل الأزهري عن مبدأ الاتّحاد تظهر تدريجياً في الصّحف البريطانيّة، إذ نشرت صحيفة «الصّنداي تايمز» البريطانيّة، خبراً عن رفض إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السُّودان إعطاء تعريف محدّد لنوع الاتّحاد الّذي يود له أنّ يقوم بين السُّودان ومصر، وقال أنّ ذلك أمر يجب تركه للجمعيّة التّأسيسيّة.

كما قالت الصّحيفة –أيضاً– أنّ الأزهري يتطلّع إلى نوع من الرّوابط مع مصر يضمن للسودان استقلاله، ووصف الرّباط بأنّه رباط أخوة، وشبّهه بعلاقة مصر بجامعة الدّول العربيّة، وأضاف الأزهري قائلاً أنّه ليس في السُّودان أحد يرغب في أنّ تبسط مصر نفوذها على السُّودان وأكّد أنّه لا يمكن تحت أي ظرف من الظُّروف أنّ يدع السّودانيون السّيطرة على الدّفاع والماليّة والشُّؤون الخارجيّة تفلت من أيديهم[64].

ونقلت صحيفة «الدّيلي تلغراف» في لندن تصريحات وزير الدّفاع السّوداني خلف الله خالد الّذي قال أنّ الحكومة السّودانيّة لن تقبل أبداً السّيطرة المصريّة وينبغي أنّ يصبح السُّودان دولة ذات سيادة وأن يستمر كذلك، وتعدّدت آراء الوزراء السّودانيين تأييداً للاستقلال وبدأت الدّوائر السّياسيّة تتحدّث علناً عن احتمال تشكيل وزارة ائتلافيّة بين الحزب الوطني وحزب الأمّة، وأنّ السُّودان سيطلب من دولتي الحكم الثّنائي مصر وبريطانيا التّعجيل بتقرير المصير[65].

وعلقت صحيفة «الديلي تلغراف» قائلة أنْ خلف الله خالد عضو في الختميّة وفي جماعة المسلمين المتشدّدين الّتي ضمنت انتخاب الوطنيين الاتّحاديين وتمثّل بياناته اختلافاً في وجهات النّظر بين الختميّة وأعضاء مجلس الوزراء الأكثر تطرُّفاً في الولاء لمصر، وهم الأشقاء[66]. وقالت الصّحيفة: ليس هناك شك في أنّ 9 شهور من الحكم الذّاتي غيّرت كثيراً من وجهات نظر كثير من أعضاء مجلس الوزراء السّوداني، وكانت هناك دائماً خلافات في الرّأي بين الأعضاء حول شكل الرّابطة المقترحة مع مصر، وأصبح الشّعور بضرورة أنّ يحتفظ السُّودان بهُويّته الوطنيّة وأن يقاوم ابتلاع مصر له أكثر إلحاحاً، وهناك مبرّر للاعتقاد بأنّ إسماعيل الأزهري؛ رئيس الوزراء يميل الآن إلى حل يترك للسودان سلطته التّشريعيّة والتّنفيذيّة، والحكومة السّودانيّة كما توقّعنا دائماً في حاجة إلى دعم خارجي قوي، وهذا من الصّعب أنْ يأتي إلّا من بريطانيا أو مصر، وسيكون من الخطأ الكبير افتراض أنّ الأزهري ملتزم بالفعل بدمج بلده مع مصر[67].

ووسط أجواء تكهُنات الصّحف والسّياسيين حول موقف الأزهري الحقيقي من الاتّحاد مع مصر، وبعد مناقشات أجراها الأزهري مع السّيد وليم لوس في الخرطوم حول الموضوعات الّتي سيتناولها مع الحكومة البريطانيّة غادر الأزهري إلى لندن في 7 نوفمبر 1954، واستقبل فيها كرئيس دولة، ونظّمت له اللّقاءات مع رئيس الوزراء وسلوين لويد؛ وزير الدّولة بالخارجيّة، ولقاءات مع الأحزاب البريطانيّة واحتفالات في مجلس العموم البريطاني. ولم تظهر نتائج اللّقاءات الّتي أجراها الأزهري مع الحكومة البريطانيّة سوى ما قاله للطلاب السّودانيين في لندن من أنْ أيّ اتّجاه يُقرّر مع مصر يجب أنّ يصون للسودان استقلاله وحريته وسيادته، ويجب أنّ يكون هدفه تقوية مركز السُّودان الدّولي وليس إخضاعه لمصر أو التّأثير على حريّة أهله، وكذلك التّصريح الّذي أدلى به إلى هيئة الإذاعة البريطانيّة القسم العربي، حين قال:

«إنّ الحزب يعمل للاتّحاد مع مصر وهي مسألة تقرّرها الجمعيّة التّأسيسيّة في المستقبل ونحن نحدّد بعناية نوع الاتّحاد الّذي يضمن لهذا البلد سيادته وحرّيته والتّعاون مع مصر كبلدين متساويين. وبعد الإفراج عن الوثائق البريطانيّة لم تظهر –أيضاً– كما أشار بذلك الكثيرون، نتائج مباحثات الأزهري مع الحكومة البريطانيّة عدا الخطاب الّذي أرسله وزير الخارجيّة البريطاني؛ أنتوني إيدن إلى المفوّض التّجاري في الخرطوم بتاريخ 27 نوفمبر 1954، عن زيارة الأزهري الّذي جاء فيه: لقد زارني اليوم رئيس الوزراء السّوداني، وقد أخبرته بأنّني مسرور جدّاً لأنّه استطاع هو وزملاؤه الحضور إلى هذا البلد».

ويضيف أنتوني: «كما أعربت له عن أملي في أنْ يكونوا قد استمتعوا بالزيارة وأضفت مشيراً بإيجاز إلى ما قاله لي في اجتماعنا الأخير في شأن الرّوابط المحتملة مع مصر فقلت له أنّ النّهج البريطاني كان دائماً أنْ نبدأ بأشياء بسيطة جدّاً وإلّا نغالي في الطموح وأنّني اعتقد أنّ هذه الطّريقة هي الأفضل، وأنّ المرء يستطيع بعدئذ أنّ يقدّر كيف سارت الأمور، وقد أبدى رئيس الوزراء السّوداني أنّه يتّفق معي في هذا، وبعد ذلك قلت له وأنا أتحدّث إليه بصراحة شديدة إنّني آمل إلّا ينسى المعارضة وأن يحصل على قدر الإمكان على تأييد كلّ البلاد لما يفعل. وقد فهم السّيد الأزهري النّقطة، وقال أنّ هذا كان وارداً عنده. وشدّد على أنّه يرغب في أفضل العلاقات مع المملكة المتّحدة وأنّ هذا أيسر الآن بكثير طالما أنّ الخلافات الإنجليزيّة المصريّة قد سويت، وإذا كانت هناك ضرورة فإنّ السّودان يعرف موقفه على الرّغم من أنّه قد لا يوجد أي شيء مكتوب»[68].

وكانت هذه هي الزّيارة الّتي اعتبرها المصريون السّبب المباشر في تحوّل الأزهري نحو الاستقلال. قال الكاتب المصري محسن محمد: «ولم يدرك صلاح سالم أنّ التّقارب البريطاني السّوداني قد تحقق وأنّ رحلة الأزهري إلى لندن كانت نقطة الافتراق النّهائيّة عن مصر»[69]. وأضاف محسن: «ويوجد دليل مهم على نجاح السّياسة البريطانيّة مع الأزهري، وهو أنّ مبارك زروق؛ وزير المواصلات السّوداني الّذي يقوم بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه، كان صديقاً لوليم لوس؛ مستشار الحاكم العام، وتناول الرّجلان طعام العشاء وحدهما في الخرطوم وتحدّث الوزير السّوداني عن مستقبل بلاده فقال: لن يكون السّودان تحت السّيطرة المصريّة بل سيكون رائداً لمصر، وقال أنّ أسباب اتّباع الأشقاء سياسةً مواليّةً لمصر هي الإفادة من المصريين للتخلّص من الإنجليز والمصريون لا يفطنون إلى ذلك[70]. وقال صلاح سالم أنّ الأزهري قد تلقى إيحاءً بالاستقلال من الإنجليز، وقال إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير مجلة «روز اليوسف» أنّ السّبب في تحوّل الأزهري إلى الاستقلال يرجع إلى الإنجليزي[71].

وفي السّودان، أورد الأستاذ عبداللّطيف الخليفة في مذكّراته آراءً مشابهة لما ذهب إليه المصريون من أنّ الأزهري قد تحوّل نحو الاستقلال منذ زيارته إلى لندن إذ يقول خليفة: في نوفمبر 1954، سافر الأزهري إلى لندن بدعوة من الحكومة البريطانيّة ومعه السّيد يحيى الفضلي وعلي عبدالرّحمن، واجتمعوا بالجاليّة السّودانيّة في بيت السّودان، كما اجتمعوا –أيضاً– بالطلبة، في لندن، أدلى الأزهري ببعض التّصريحات وذكر البعض أنّه قال للسودانيين هناك: إنّني أوافق على أنّ دعوة الاستقلال كانت تحيط بها الرّيب في

الماضي... وأوافق أنّ هناك تغييراً في الرّأي العام السّوداني واتّجاهاً نحو الاستقلال خاصة الآن وقد زال الرّيب، وأعتقد أنّ أيّ اتّحاد نقرّه مع مصر يجب أنْ يصون للسودان استقلاله وحريّته وسيادته ويجب أنّ يكون هدفه تقوية مركز السّودان الدّولي لا إخضاعه لمصر أو التّأثير على حريّة أهله، وقد يكون الرّباط الّذي يربط السّودان بمصر كذلك الّذي يربط بين الأقطار العربيّة وأنّنا لا يمكن أنْ نفرّط في الانتصارات الّتي أحرزناها»[72]. ويضيف خليفة قائلاً: «وطارت إشاعات بأنّ الأزهري عقد اتّفاقاً سرّياً مع الحكومة البريطانيّة وتنكر لمبادئ حزبه، وقال آخرون بأنّ الأزهري تلقى تهديداً غير مباشر بأنّ بريطانيا لن تترك الاتّحاد مع مصر ليتم مهما كلّفها الأمر.. مما أوحى إليه بأنّها ربّما تستخدم القوة عند اللّزوم»[73].

على كلٍّ؛ عاد الأزهري من لندن إلى السّودان بعد أنْ زار 4 دول أوروبيّة أخرى هي: (فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا)، والتقى بالرئيس جمال عبدالنّاصر في طريق عودته إلى الخرطوم، وقال ناصر للأزهري: أطلب شيئاً وحداً وهو أنّ يعرف كلّ منا الآخر على حقيقته ولا داعي كي أخدعكم أو تخدعونني، أحب أنْ أعرف رأيكم بوضوح حتى أكون على بيّنة من أمري ونهيئ بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأي السّودان الّذي تقرّرونه[74]. وبعد وصوله إلى السّودان وفي 26 ديسمبر 1954، أعلن الأزهري رأيه بوضوح في اللّقاء الصّحفي الّذي أجراه معه بشير محمد سعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيام» والّذي قال فيه:

«رأيي الشّخصي الّذي توصّلت إليه الآن وأريد أنْ أعرضه على لجنة الحزب التّنفيذيّة لمناقشته مع غيره من الآراء بغرض الأخذ به أو تعديله أو تبديله ثمّ عرض ما تصل إليه اللّجنة التّنفيذية على الهيئة العامة، والهيئة البرلمانية للحزب لإقراره هو:

1. أن يكون السّودان جمهوريّة برئيسها ومجلس وزرائها كما أنّ مصر جمهوريّة.

2. أن يكون الاتّحاد أو الرّباط الّذي يربط السّودان بمصر في اتّحادهما هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السّوداني ومجلس الوزراء المصري، ويجتمعان معاً مرّة أو مرّات كلّ عام لبحث المسائل المشتركة كالدفاع والسّياسة الخارجيّة ومياه النّيل.

3. تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لإقرارها أو نقضها أو تعديلها[75].

وأخذ الأزهري بعد ذلك في تأكيد توجهاته الاستقلاليّة عبر الجولات الإقليميّة الّتي يخطب فيها منادياً بالاستقلال، ففي النّيل الأزرق قال: «نرحّب بعلاقات صداقة بين الشّعبين المصري والسّوداني لا أكثر من ذلك، وستكون للسودان جمهوريته ورئيسه وجيشه وعلمه وتمثيله الخارجي»[76].

ومن جانبه، رحّب حزب الأمّة باتّجاه الأزهري الجديد نحو الأخذ بمبدأ الاستقلال، ويستقبله أنصاره ودياً في كلّ مكان يزوره وبالذات في مناطق نفوذه، وأوفد الحزب -أيضاً- بعض قادته إلى الأزهري يعلنون تأييده له داخل وخارج البرلمان، وأخذ الإمام المهدي يستقبل الأزهري في قصره عدّة مرات ويشجّعه على الوقوف مع الاستقلال(77).

رأى الأزهري أنّ يفاتح الرّئيس عبدالنّاصر بشأن التّطوّرات والتّحوّلات السّياسيّة الّتي طرأت على الموقف في السّودان خاصة وأنّه في اللّقاء الّذي تمّ بينهما في ديسمبر 1954، طلب منه عبدالنّاصر أنّ يبلغه رأيه بوضوح وفي 23 يوليو 1955، وضمن احتفالات الثّورة المصريّة قال الأزهري لجمال عبد لناصر: «إنّ الرّأي العام في السّودان مؤيّد للاستقلال بشكل ساحق ويمكن حماية مصر على المدى الطّويل بعلاقات وديّة مع السّودان، وإذا حصل على الاستقلال ضد رغبة المصريين أو معارضتهم وتدخّلهم، فستتأثر العلاقات الوديّة بينهما»(78).

وهكذا، وبإعلان الأزهري عزمه على تبني شعار الاستقلال وبوضوح تام، فقد أصبح السّودانيون جميعاً في معسكر الاستقلال سوى جماعة قليلة داخل الحزب الوطني يتزعّمها محمد نور الدّين وكيل الحزب. ويصف الدّكتور موسى عبدالله حامد ذلك الوضع بقوله: «إنّ الرّغبة في استقلال السّودان كانت تبدو كاسحة من دون أدنى ريب وخاصة منذ مطلع 1955، فقد كانت هناك دلائل إجماع واضح على إعلان الاستقلال وعدم التّقيّد ببنود الاتّفاقيّة»(79).

اتّجه التّفكير بعد إجماع السّودانيين على مطلب الاستقلال إلى كيفيّة تحقيقه من خلال البرلمان الحالي وحكومة الأزهري، وذلك لأنّ بنود اتّفاقيّة 12 فبراير 1953، لا تعطي هذا الحق للبرلمان الحالي وبالتالي ليس من اختصاصه إعلان الاستقلال أو تقرير مصير السّودان دون تعديل الاتّفاقيّة. ومن المعروف في هذا الشّأن أنّ الاتّفاقيّة قد نصّت على قيام جمعيّة تأسيسيّة بعد انقضاء الفترة الانتقاليّة (1954- 1957) لتقوم بتقرير المصير، وأنّ الحكومة الانتقاليّة الّتي يرأسها الأزهري وكذلك البرلمان تقتصر مهمّتها فقط في سودنة الوظائف وإجلاء الجيوش المصريّة والإنجليزيّة عن السّودان وانتخاب الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي ستقرّر مصير السّودان.

ولمّا كان ومنذ منتصف 1955، قد تمّت سودنة ما لا يقل عن 80٪ من الوظائف، وتمّ إجلاء الجيوش عن السّودان في أغسطس 1995، فإنّه لم يتبق لحكومة الأزهري سوى الإعداد لانتخاب الجمعيّة التّأسيسيّة لتقوم بتقرير المصير.

ولكن، اتّجه التّفكير إلى أنّه طالما أنّ السّودانيين مجمعون على الاستقلال، فمن الأفضل اختصار الإجراءات وتخويل البرلمان الحالي سلطة تقرير المصير والّذي حتماً سيختار الاستقلال، وكانت العقبة أمام هذه الخطوة هي تعديل الاتّفاقيّة والّذي سوف لن يتم إلّا بموافقة الطّرفين مصر وبريطانيا، ومعروف بالبداهة أنّ مصر سوف لن توافق على مثل هذا الإجراء الّذي ينقل سلطة تقرير المصير إلى البرلمان الّذي تحوّل من دعوة الاتّحاد معها إلى الاستقلال. وكان لا بدّ من وسيلة لإقناع مصر بتعديل الاتّفاقيّة، وبينما كان هذا التّفكير يسيطر على عقول المخططين السّياسيين السّودانيين والإنجليز وتنادي به هيئات الطّلاب والنّقابات، طرح السّيد علي الميرغني وبدون مقدّمات في منتصف شهر أغسطس فكرة الاستفتاء لتقرير مصير السّودان، ووصفه الدّكتور موسى حامد: «بالأمر الّذي أحدث نوعاً من الارتباك في صفوف الأوساط السّياسيّة والمهنيّة المهتمّة بمصير السّودان». وأضاف موسى: «والمعروف أنّ فكرة الاستفتاء قديمة ولم يكن السّيد علي الميرغني أوّل من نادى بها ولكن التّوقيت الّذي طرحها فيه هو الّذي أحدث الارتباك». ويقول أيضاً: «لقد جاء طرح السّيد علي الميرغني لفكرة الاستفتاء في ظروف اتّسمت بما يشبه الإجماع على إعلان الاستقلال»[80].

ليس صحيحاً أنّ طرح الميرغني لفكرة الاستفتاء قد أحدثت إرباكاً لدى الأوساط السّياسيّة السّودانيّة، لقد كانت الفكرة خطوةً مدروسةً وتكتيكاً ذكياً أسهمت في الإسراع بالاستقلال وذلك لأنّ مصر ورغبة منها في الاستفتاء وافقت على تعديل نصوص الاتّفاقيّة بما يمكّن البرلمان أنّ يقرّر في مصير السّودان ظناً أنّ البرلمان سيختار الاستفتاء وسيلة لتقرير المصير ولم تكن تدري أنّ البرلمان كان يريد تلك السّلطة لنفسه وليس للشعب عبر الاستفتاء. ومن غير المعروف ما إذا كانت مصر قد درست موضوع تعديل الاتّفاقيّة من أجل نقل سلطة تقرير مصير السّودان إلى البرلمان الحالي بدلاً عن الجمعيّة التّأسيسيّة الّتي يفترض أنّ ينتخب أم لا، ولكنّها وافقت على التّعديل وتمّ بموجب ذلك في 3 ديسمبر 1955، تعديل أحد نصوص اتّفاقيّة 12 نوفمبر 1953، وجاء التّعديل يقول:

(بموجب الاتّفاقيّة الإنجليزيّة المصريّة المبرمة في فبراير 1953 بشأن الحكم الذّاتي وتقرير المصير للسودان، فإنّه كان على السّودانيين أنّ ينتخبوا جمعيّة تأسيسيّة وكان أحد مهامها اتّخاذ قرار في شأن مستقبل السّودان بين الاستقلال ونوع من الارتباط مع مصر، واستجابة لطلب البرلمان السّوداني بأن يتم الاختيار عن طريق استفتاء مباشر عدّلنا نحن والمصريون في 3 ديسمبر 195 الاتّفاقيّة الإنجليزيّة المصريّة، بحيث تنص على أنّ يجرى استفتاء وعلى أي حال فقد تنامى مؤخراً شعور في السّودان بأنّ عمليّة تقرير المصير يجب أنّ تسرع وأنّ الاختيار ينبغي أنّ يقوم به البرلمان السّوداني الحالي)[81].

ومن الأهميّة بمكان، ملاحظة الصّياغة الغامضة لهذا التّعديل الّذي يتحدّث من جانب عن الاستفتاء ومن جانب آخر على أنّه يجب أنْ يكون من مهمّة البرلمان الحالي الاختيار وتقرير المصير. والفرق بين الاثنين، أنّه طالما أُجيز للبرلمان الحالي بأن يقرّر في مصير السّودان، فإنّه قد لا يختار الاستفتاء وسيلة لتقرير المصير وإنّما قد يختار أنْ يتم تقرير المصير من خلال البرلمان القائم. وكان ذلك هو الّذي حدث بالضبط، إذ تمّ اختيار البرلمان وليس الاستفتاء لتقرير المصير، وبالتالي فإنّ موضوع الاستفتاء الّذي تمّ التّخلي عنه يبدو وكأنّما استخدم فقط لإغراء مصر على اعتبار أنّ مصر سوف لن توافق إذا طرحت لها مباشرة تخويل البرلمان القائم ليبت في تقرير المصير إذ سبق وأن رفض عبدالنّاصر مثل هذا الاقتراح معللاً رفضه بأنّ البرلمان الحالي برلمان استقلالي.

وبمجرّد أنْ تمّ الاتّفاق على تعديل الاتّفاقيّة تمّ إسقاط فكرة الاستفتاء مباشرة، وظهر رأي جديد وهو أنْ تختصر الإجراءات ويقوم البرلمان الحالي بإعلان الاستقلال وعادت المسألة بالتالي إلى البرلمان الّذي مسبقاً اتّفق جميع أعضائه على إعلان الاستقلال وليس الاتّحاد. ومضت الأمور بعد ذلك على النّحو الّذي سبق وأوضحناه في الفصل السّابق.

وجهة نظر الكتابات الإسرائيليّة:

أعتقد أنّه من الضّروري وقبل استعراض وجهة نظر الكتابات الإسرائيليّة بشأن كيفيّة تحوُّل السّودانيين إلى الاستقلال أنْ نعطي خلفيّة عن الاهتمامات الإسرائيليّة باستقلال السّودان.

يعطي كتاب (أطفال يعقوب في بقعة المهدي)؛ لمؤلفه الياهو سلومون ملكا، صورة واضحة للجالية اليهوديّة في السّودان خلال فترة الحكم الثّنائي، والمؤلف هو ابن كبير الحاخامات للجالية اليهوديّة في السّودان، سولومون ملكا (1878– 1949)، الّذي قدم إلى السّودان من منطقة طبرية بفلسطين إلى أمدرمان في أغسطس عام 1906[82]. ووفقاً لّلياهو سولومون، فإنّ هناك عدداً من العائلات اليهوديّة بقيت في أمدرمان وتحوّلت إلى الإسلام إبان فترة المهديّة ثمّ ارتد جميعها إلى اليهوديّة مرّة أخرى عقب الفتح وسقوط المهديّة عدا عائلة سليمان منديل الّذي تمسّك بالإسلام ولم يؤثر الرّدة[83].

وتحدّث الكاتب ملكا عن الإدارة البريطانيّة في السّودان وأوضح أنّ الجالية اليهوديّة وجدت لديها رعاية لم يتخللها ما يدفعها أو أيّ فرد منها لتقديم أيّ شكوى عن سوء معاملة، والواقع أنّها وجدت حماية تامة مكنتها من القبض على مفاصل التّجارة في الصّادرات والواردات. وأشار الكاتب إلى أنّ ذلك الزّمن امتد حتى فترة الحكم الذّاتي في 1954، وحتى إعلان الاستقلال في الأوّل من يناير 1956[84].

ومع أنّ اهتمام الجالية اليهوديّة في السّودان قد تركّز على الجانب الاقتصادي، إلّا أنّ ذلك كان موجّهاً في الأساس إلى دعم نظام الحكم الثّنائي الّذي كان يعاني آنذاك صعوبات اقتصاديّة كبيرة جدّاً، فقد سبق وأن أوضحنا أنّ حكومة السّودان ومنذ مطلع الحكم الثّنائي في 1899، اتّجهت إلى اتّباع سياسة إقصاء الشّريك المصري عن الحكم وإلحاق السّودان بالإمبراطوريّة البريطانيّة. وقد حاول ونجت باشا الاعتماد على الدّعم البريطاني لحكم السّودان غير أنّ بريطانيا رفضت جميع تلك المحاولات ولم تقم بدعم حكومة السّودان في أيّ مجال أو كما قال ابن ونجت باشا في مذكّرات أبيه، أنّ بريطانيا لم تدفع (مليماً واحداً) للسودان، ولذلك كان النّشاط التّجاري الواسع للجالية اليهوديّة في السّودان قد أسهم في تطوير الاقتصاد السّوداني في تلك الظّروف الحرجة الّتي كانت تمرّ بها حكومة السّودان.

وقد وضح ذلك النّشاط بصورة واضحة عقب إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، ومنذ العام 1949، بدأت العلاقات التّجاريّة بين حكومة السّودان والحكومة الإسرائيليّة تضمّن إلى جانب الاتّفاقات التّجارية اتّفاقات أخرى خاصة بحقوق الطيران بين الدّولتين إلى جانب السّماح لطائرات العال الإسرائيليّة بالهبوط والتّزود بالوقود في مطار الخرطوم وعبور الأجواء السّودانيّة[85]. وقد بلغت الصّادرات السّودانيّة إلى إسرائيل خلال الفترات: 1949، 1950، 1951، 1952، 1953: 450،000، 726،000، 697،000، 343،000، 8،000 جنيه إسترليني على التّوالي[86].

وقد أدّت تلك العلاقات إلى أزمة في العلاقات المصريّة البريطانيّة ومع حكومة السّودان وذلك بعد أنّ منعت السّلطات المصريّة في 10 يونيو 1950، الباخرة الإيطاليّة ديمافو (Dimavo) المتّجهة من ميناء بورتسودان إلى إسرائيل وهي تحمل شحنات من القطن السّوداني من مغادرة الميناء، وكانت مصر قد استندت في قرارها إلى أنّ السّودان جزءٌ من مصر وعليه أنّ يلتزم بقوانينها، خاصة تلك المتعلّقة بالمقاطعة التّجاريّة لإسرائيل وهو الأمر الّذي رفضته حكومة السّودان بشدّة مستندة إلى عدم دستوريّة تدخُّل مصر في شؤون الحكم الثّنائي. وربّما ولهذه الضّغوط تخلّت إسرائيل عن ميناء بورتسودان وتحوّلت إلى موانئ جنوب أفريقيا. ويقول جهاد عودة: «ومنذ 1951 اتّضح أنّ هناك بعثة تجاريّة إسرائيليّة في الخرطوم قوامها خمسون شخصاً لشراء المنتجات والبضائع السّودانيّة وإرسالها إلى إسرائيل عن طريق الكاب بجنوب أفريقيا»[87]. ومنذ مارس 1954، بذلت السّفارة الإسرائيليّة في لندن جهوداً من أجل إحتواء المقاطعة التّجاريّة لإسرائيل، وقد بدا

لها أنّ السّودان هو الحلقة الأضعف والّتي يمكن كسرها بسهولة، وقام المستر موردخاي غازيت؛ السّكرتير الأوّل في السّفارة الإسرائيليّة في لندن بمفاتحة المستر وليام موريس؛ مدير الإدارة الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة البريطانيّة، وطلب النّصح في معرفة ما إذا كانت مثل هذه الخطوة ممكنة[88]. كما اشتكى موردخاي من جانب آخر من المحاولات المصريّة لمنع العلاقات التّجاريّة بين السّودان وإسرائيل.

وأوضح موريس في ردّه إلى موردخاي، أنّه وفي الوقت الحالي وفيما يتعلّق بالعلاقات التّجاريّة، سيكون من المستحسن ردُّ الأمر إلى السّودانيين والّذين عليهم وحدهم أنْ يقرّروا ما إذا كانوا يريدون أنْ يتعاملوا تجارياً مع إسرائيل أم لا؟ وأضاف موريس، أنّه لو سئل من قبل حكومة جلالة الملكة حول هذا الموضوع فإنّه سيقول -أيضاً- يجب إعادة المسألة إلى الحكومة السّودانيّة والّتي بمقدورها أنّ تفرض السّياسة التّجاريّة الّتي تريدها. وفي غضون ذلك كان اتّحاد أصحاب العمل السّوداني الفدرالي يفكّر في الدّعم الإسرائيلي من خلال التّعاون مع المنظّمات الإسرائيليّة التّجاريّة وغير الحكوميّة، واستناداً إلى اعتقاد الاتّحادات التّجاريّة السّودانيّة بأنّ لإسرائيل تجربة ناجحة في الاشتراكيّة، طلب السّيد الشّفيع أحمد الشّيخ؛ الأمين العام لاتّحاد الغرف التّجارية في 13 مارس 1954، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الثّالث لاتّحاد التّجارة السّوداني الفدرالي من اتّحاد العمال الإسرائيلي الهستدروت (Histadrut)، إرسال ممثلين عنه للمؤتمر، وهو الأمر الّذي وجدته الاتّحادات الإسرائيليّة فرصة لمواصلة العلاقات التّجاريّة الّتي تعثّرت نتيجة للضغوط المصريّة.

ويبدو أنّ الحزب الشّيوعي السّوداني، كان منجرفاً مع تأثيرات القيادات اليهوديّة في الحركة الشّيوعيّة آنذاك، وقد سبق وأن حاول اليهودي المصري هنري كوريل مؤسّس الحركة الشّيوعيّة المصريّة التّأثير على السّيد إسماعيل الأزهري ليتخلى عن توجهاته الاتّحاديّة ويتبنى استقلال السّودان عن مصر. ويقول الدّكتور موسى عبدالله حامد أنّ هنري كوريل رتّب مقابلة في منزله بميدان طلعت حرب بين السّيد إسماعيل الأزهري والجنرال ديجول؛ رئيس حكومة فرنسا الحرّة ورمز مقاومة الاحتلال الألماني أثناء الحرب العالميّة الثّانية. ويورد الدّكتور موسى نقلاً عن عبده دهب (اليساري السّوداني المعروف في مصر)، أنّه ذهب لهذا اللّقاء بصحبة السّيد محمد أمين حسين وشخص آخر، وبعد قليل من وصوله جاء إسماعيل الأزهري ومعه إسماعيل عثمان صالح ومحمد عبدالرّحمن الكبيدة، ثمّ جاء الجنرال ديجول في ملابس مدنية وكان قادماً من الجزائر، وعن طريق مترجم مصري قال ... ل الأزهري:

الآن نحن في المراحل الأخيرة للحرب وسوف نُقبل على مؤتمرات أخرى بعد بالطا، تتناول فيها قضايا الشّعوب الواقعة تحت وطأة الاستعمار فماذا نقول عن قضيّة السّودان؟ قال الأزهري مطلبنا أنّ تقوم في السّودان حكومة سودانيّة ديمقراطيّة حرّة في اتّحاد مع مصر تحت التّاج المصري، فقال ديجول كيف تتّفق كلمة حرّة مع كلمة التّاج المصري؟ قال الأزهري: المقصود بالتّاج المصري هو تفادي تاج آخر تقوم بإعداده حكومة السّودان في الوقت الحاضر، ثمّ سأل ديجول: هل السّودان أمّة واحدة أم شعوب وقبائل؟ فقال الأزهري هو أمّة واحدة، وقال ديجول: هل تكّون وتماسك؟ قال الأزهري نعم، فقال ديجول: إذاً من حق السّودان أنّ يطالب بتقرير المصير[89].

ومن جانب آخر، لم تكن العلاقات التّجاريّة مع إسرائيل والدّعم التّجاري من الجالية اليهوديّة لحكومة السّودان، هي وحدها مظاهر التّأثير اليهودي في حكومة السّودان خلال الحكم الثّنائي، فقد انخرط عدد كبير من المتعلّمين اليهود في الخدمة الإداريّة والسّياسيّة والعسكريّة. وكان من بين هؤلاء أي سيجال، الّذي جاء من فلسطين وأصبح في مدّة وجيزة كبير مسؤولي الجوازات في السّودان، وإلى جانب ذلك يبدو أنّ الكتيبة العسكريّة البريطانيّة الوحيدة الموجودة في السّودان منذ إعادة الفتح في 1899، كان أغلب عناصرها من اليهود. ويقول الأستاذ مكي أبوقرجة في قراءته لكتاب أطفال يعقوب في بقعة المهدي، أنّ الحاخام إسرائيل برودي قضى وقتاً من الزّمن في الخرطوم قبيل سنوات الحرب العالميّة الثّانية، حيث كان قساً يهودياً للحامية البريطانيّة بالخرطوم.

ويقول أبوقرجة أنّ الحاخام برودي، كان كثيراً ما يتوجّه إلى معبد الخرطوم لحضور صلوات مساء السّبت، ومن هناك يتوجّه إلى منزل الحاخام ملكا لتناول طعام العشاء على الشّريعة اليهوديّة، ويؤكّد أبوقرجة أنّ حامية الخرطوم كانت تضم عدداً من الشّبان اليهود الّذين كانوا يلقون ترحيباً في أوساط العائلات اليهوديّة الّتي تبذل ما بوسعها لتجعلهم يحسون وكأنّهم في بيوتهم[90]. ومما يؤكّد هذا الأمر ما رواه -أيضاً- الياهو سولومون ملكا رئيس الجالية اليهوديّة بالسّودان حين أورد أنّه وفي عام 1945، اتّصل مفتش المركز الإنجليزي بالخرطوم المستر أر. بير بوالده سلومون ملكا بصفته سكرتيراً للجالية اليهوديّة وعضواً بمجلس الإمدادات بالخرطوم ليبلغه بمصرع طيارين يهوديين بالقرب من الخرطوم، وأوضح له أنّ قائد سلاح الجو الملكي بالخرطوم نقل له خبر تحطّم الطّائرة، وطلب منه العمل على ترتيب عملية دفنهما في مقبرة اليهود بالخرطوم[91].

وعلاوة على ذلك، فقد كان الرّجل الّذي أنشأ عصابة الهاجاناة والّتي تحوّلت فيما بعد إلى القوات المسلحة الإسرائيليّة كان -أيضاً- ضمن الّذين خدموا في حكومة السّودان، وهو الميجور جنرال أوردي شارلس ونجت (1903- 1944)، وهو ابن عم السّير ونجت باشا حاكم عام السّودان خلال (1899- 1916). وقد قال عنه ديفد بن غوريون أوّل رئيس وزراء لإسرائيل، أنّ شارلس ونجت كان سيكون أوّل رئيس هيئة أركان لقوات الدّفاع الإسرائيليّة لولا موته المبكّر، وقال عنه موشيه دايان والّذي كان يعمل مع شارلس ونجت في عمليات الهاجاناة أنّ شارلس علّمهم كلّ ما يحتاجون إليه.

تخرج شارلس ونجت من الكليّة العسكريّة البريطانيّة في 1923، وفي 1928 التحق بالخدمة في حكومة السّودان حتى العام 1935، وذلك حين استدعيّ إلى العمل في فلسطين، وفي 1938، أنشأ وحدة سرّية من الفدائيين اليهود ليعملوا ضد الثّورة الّتي كان يقودها الفلسطينيون، ثمّ عاد إلى بريطانيا مطلع عام 1939، وفي نفس العام وعقب إندلاع الحرب العالميّة الثّانية عُيّن قائداً لوحدة عسكريّة في السّودان. كوّن شارلس ونجت قوّة عسكريّة من السّودانيين والبريطانيين والإثيوبيين، وقادهم للحرب ضد إيطاليا في إثيوبيا. وكوّن شارلس -أيضاً- وحدة أخرى من قوات الهاجاناة وبعض المنظّمات الإسرائيليّة وأطلق عليها اسم غيدون (Gideon Force) تيمُّناً بالقاضي اليهودي غيدون واستعان بهم في عملياته ضد الطّليان في إثيوبيا، وقد تقدّمت هذه القوات مع الإمبراطور هيلاسلاسي الّذي كان منفياً في السّودان إلى أنّ دخل الإمبراطور أديس أبابا وعاد إلى حكمه[92]. ويرى البروفيسور ود وورد أنّ قوة قيدون الّتي قادها ونجت تتكوّن بشكل رئيسي من القوات السّودانيّة[93].

أمّا فيما يتعلّق بالنشاط الإسرائيلي إبان فترة الاستقلال، فقد بدأت بالاتّصالات الّتي أجراها وفد حزب الأمّة مع السّفارة الإسرائيليّة في لندن في 1953، لقد ذهب وفد حزب الأمّة المكوّن من السّيد الصّديق المهدي رئيس الحزب والسّيد محمد أحمد عمر رئيس تحرير صحيفة «النيل» إلى لندن عقب فشلهم في الانتخابات الّتي جرت في نوفمبر 1953، وذلك بهدف طلب الدّعم ضد عبدالنّاصر. ويقول عبادي جاكوب[94] (Abadi، Jacob)، في مقالة له في دوريّة دراسات الشّرق الأوسط وبعنوان: (إسرائيل والسّودان: قصة العلاقات الغامضة) (Israel and Sudan : The saga of an Enigmatic Relationship)، أنّ الاهتمام الإسرائيلي بالسّودان قد زاد عقب مجيء الضّباط الأحرار في مصر في يوليو 1952، ومطالبتهم بضم السّودان، الأمر الّذي أفزع إسرائيل.

وعن مقابلة وفد حزب الأمّة مع رئيس الوزراء البريطاني، يقول عبادي أنّ الرّئيس أنتوني أيدن أبدى تعاطفه مع وفد حزب الأمّة، ولكنّه لم يتبع أقواله بالعمل كما أنّ استجابة مجلس الوزراء البريطاني لآراء الوفد كانت ضعيفة، ويمضي عبادي قائلاً أنّ جهاز المخابرات البريطاني ألـ (MI6) كان أكثر تعاطفاً مع الوفد. وعندما علم جهاز ألـ (MI6) خلال اجتماع ممثّله مع قيادات حزب الأمّة أنّ الحزب سيتحالف مع الشّيطان في سبيل وقف التّوسّع المصري اقترح ممثل ألـ (MI6) للوفد أنّ يتّجهوا إلى إسرائيل للمساعدة وأخبرهم أنّ ضابط الاتّصال مع الإسرائيليين سيكون هو الدّبلوماسي الإسرائيلي في السّفارة الإسرائيليّة في لندن موردخاي غازيت. ويؤكّد يوسي ميلمان في كتابه: (الجواسيس غير الكاملين)، أنّ جهاز المخابرات البريطان ألـ (MI6)، اقترح على الوفد السّوداني أنّ يتعامل مع شيطان العالم العربي وبالتحديد إسرائيل، وأفهموهم أنّ الإسرائيليين بمساعدة الإنجليز سيساعدون السّودان في تطوير حقول القطن إذ نجح الإسرائيليون في تحويل الصّحراء إلى أرض مزدهرة[95].

التقى وفد حزب الأمّة بالدبلوماسي الإسرائيلي موردخاي غازيت. ويقول المؤرّخ الإسرائيلي جبرائيل ووربورج، أنّ وفد حزب الأمّة كان يريد التّحالف مع إسرائيل من أجل الاستفادة من نفوذها في لندن وبصفة خاصة في واشنطون من أجل المساعدة للحصول على الاستقلال، واستنادا إلى ووربورج، قال وفد حزب الأمّة لموردخاي:

1. حزب الأمّة يمثّل الأغلبيّة في السّودان وأنّ السّبب وراء هزيمة الحزب في الانتخابات هو الرّشاوى الّتي دفعها المصريون للأحزاب الموالية للاتّحاد.

2. لقد خرقت مصر اتّفاقها بخصوص عدم التّدخّل والتّأثير على السّودانيين خلال فترة تقرير مصيرهم، وبالتالي يتوجّب على بريطانيا أنّ تعلن انتهاء اتّفاقيّة 12 فبراير 1953.

3. يعتبر حزب الأمّة أنّ إسرائيل هي الحليف المتوقّع طالما أنّ مصر هي عدوهم المشترك.

4. الجالية اليهوديّة في الخرطوم تؤيّد حزب الأمّة.

5. إنّ حزب الأمّة يعد بأنّه سيعيد العلاقات التّجاريّة مع إسرائيل بعد تعثّرها في 1952، نتيجة لتدخلات مصر.

ويقول ووربورج أنّ إسرائيل ومن خلال نفوذها الضّخم في العالم الغربي وبصفة خاصة في بريطانيا العظمى والولايات المتّحدة يمكنها إقناع الرّأي العام في تلك الدّول وإقناع قادتها –أيضاً– أنّ الشّعب السّوداني لا يقبل أبداً بالهيمنة المصريّة، ولكن مقابل أنّ يعلن حزب الأمّة علناً أنّ إسرائيل تمثّل عنصراً إيجابياً في الشّرق الأوسط[96].

وعقد موردخاي لقاءً آخر، ولكن مع محمد أحمد عمر وحده دون السّيد الصّديق المهدي، وبعد أنْ أكّد عمر المطالب السّابقة وأكّد على أهمية تحرُك اللّوبي الإسرائيلي في الولايات المتّحدة بالأخص في وزارة الخارجيّة البريطانيّة والّتي يعتقد عمر أنّها منحازة لخطط ناصر الوحدويّة، قدّم عمر قائمة بمطالب جديدة اشتملت على طلب عون مالي لمقاومة الدّعم المصري[97].

وكان المستر موريس، مسؤول الإدارة الأفريقيّة بوزارة الخارجيّة البريطانيّة على علم بما يجري بين وفد حزب الأمّة والسّفارة الإسرائيليّة إذ أنّ الوفد كان قد التّقى موريس قبل الاجتماع مع مندوب السّفارة الإسرائيليّة موردخاي، وحذّر موريس وفد حزب الأمّة قائلاً أنّه إذا انكشف أمر لقاءاتهم مع إسرائيل، فإنّ ذلك سيؤثّر سلبياً على السُّودان وخاصة في علاقاته العربيّة، ويقول ووربورج أنّ محمد أحمد عمر ردّ بأنهم لا يهتمون كثيراً، لأنّ الدّول العربيّة لم تظهر أيّ تعاطف مع الحركة الاستقلاليّة السّودانيّة وأنّ الإسرائيليين سيدعمونهم بالدعاية في أمريكا بينما تحفظ السّيد الصّديق المهدي[98].

تواصلت اللّقاءات بين الجانبين خلال السّنوات 1955 و1956. ففي 1955، ترأس ضابط المخابرات الإسرائيلي جوزيف بالمون (Josh Palmon)، الوفد الإسرائيلي واجتمع ببعض قيادات حزب الأمّة في إستنبول، واتّفق الطّرفان خلال تلك الاجتماعات على التّعاون ضدّ الخطط المصريّة في السّودان، كما قدّمت إسرائيل وعداً بتطوير صناعة القطن[99]. وفي أغسطس 1956، اصطحب جوزيف بالمون أحد أعضاء وفد حزب الأمّة في مفاوضات اسطنبول وهو الصّحفي محمد أحمد عمر إلى تل أبيب لمقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفد بن غوريون، وأبدى بن غوريون تعاطفه مع أهداف الحركة الاستقلاليّة وقال فيما بعد معلّقاً عن الوفد السّوداني الّذي التّقاه: إنّهم يتحدّثون العربية ومسلمون، ولكن المصريين يعاملونهم باحتقار ويخططون للهيمنة عليهم (They speak Arabic and Muslims، but the Egyptians treat them scornfully and plan to dominate them)[100]. وفي سبتمبر 1956 التّقى الوفدان مرّة أخرى في استنبول[101].

وبرغم هذه المحاولات الرّسميّة للتأثير على العمليّة الاستقلاليّة، إلّا أنّ نتائجها لم تكن معروفة ولم تحو الكتابات الإسرائيليّة بشأن تحوُل الحزب الاتّحادي إلى الاستقلال أيّ إشارات لأيّ تأثيرات خارجيّة، ومن وجهة نظر تلك الكتابات فإنّ التّحوُل إلى الاستقلال نتج عن مؤثّرات داخليّة وبعض العوامل المرتبطة بسياسات الصّاغ صلاح سالم.

ومن بين المؤرّخين الإسرائيليين الّذين اهتموا بتفسير تطوُّرات الاستقلال البروفيسور جبرائيل ووربورج المتخصّص في العلاقات السّودانيّة المصريّة، الّذي أورد بعض الأسباب الّتي يعتقد أنّها أدّت إلى ابتعاد الأزهري عن الاتّحاد مع مصر، ويقول في هذا الشّأن:

من الإشارات المهمّة للتغيير الّذي حدث لإسماعيل الأزهري وزملائه الخطاب الّذي ألقاه يحيى الفضلي، السّاعد الأيمن للأزهري في الحزب الوطني الاتّحادي وذلك بعد جلاء القوات الإنجليزيّة من السّودان في نوفمبر 1955، حيث أوضح الفضلي كيف أنّ السّياسات الخاطئة للمصريين ساعدت على توحُّد السّودانيين في مختلف الاتّجاهات السّياسيّة في سعيهم نحو دولة مستقلة، وقد كان السّودانيون قبل عام من هذا التّاريخ ينقسمون إلى معسكرين، ولكن كلّ هذا تغيّر بتطوُّر الحكم الذّاتي، فلقد انضمّ أولئك الّذين كانوا يريدون الوحدة مع مصر إلى معسكر الاستقلاليّة.

ويتساءل جبرائيل: كيف حدث هذا التّحول؟ ويجيب قائلاً أنّه واستناداً إلى الفضلي، فإنّ ذلك حدث نتيجة لموقف ممثلي مصر في السّودان الّذين لم يرضوا التّوحد المتزايد داخل البلاد، وحاولوا تعويق المواقف المتغيّرة للمعسكر الاتّحادي إلى الحدّ الّذي أدّى بالأزهري للقيام برحلة خاصة إلى القاهرة لإقناع الرّئيس عبدالنّاصر بأنّ محاولات مصر لبذر الخلاف في السّودان ستعود عليهم بالفشل. وعن دور صلاح سالم يقول جبرائيل: «حاول صلاح سالم كعادته أنْ يهيمن على مسرح الأحداث فمنع السّودانيين من مقابلة الرّئيس جمال عبدالنّاصر أو أعضاء مجلس قيادة الثّورة وخوّف الأزهري وقيادة الحزب الوطني الاتّحادي من أنّه سيمنح حزب الأمّة 10 ملايين جنيه مصري انتقاماً منه ومن جماعته، وكان ردُّ الأزهري أنّ أيّ استثمار في السّودان سيذهب إلى خدمة موضوع الاستقلال وسيستفيد منه الوطن كلّه ولهذا فإنّ الحزب الوطني الاتّحادي يرحّب بهذه الخطوة.

حاول الأزهري مرّة أخرى كما يورد وربيرج أنّ يطلع الرّئيس عبدالنّاصر بحقيقة مستقبل العلاقات بين السّودان ومصر، ومرّة أخرى لم يمكنه صلاح سالم من ذلك الّذي تجاوز الحدّ هذه المرّة وقام بمهاجمة الأزهري عبر الرّاديو المصري، ودعا العمال والطّلاب السّودانيين والجنوبيين بالتّمرُّد ضدّ الأزهري وخلق فوضى في السّودان[102].

وقدّم البروفيسور جبرائيل ووربورج تقييماً لتفسيرات السّودانيين حول أسباب ابتعاد الأزهري عن مصر، ورغم أنّه اتّفق معهم جزئياً على أنّ أخطاء صلاح سالم وباقي أعضاء قيادة مجلس الثّورة بمن فيهم الرّئيس جمال عبدالنّاصر هي الأسباب الرّئيسية لذلك التّحوُّل، إلّا أنّه يورد أسباباً أخرى يعتبرها أكثر جوهرية إذ يقول:

«إذا حاولنا أنّ نبحث عن إجابة مناسبة لتحوُّل سياسة الحزب الوطني الاتّحادي في الأعوام 1954، 1955، لا بدّ لنا من التركيز بصورة رئيسيّة على السّيد علي الميرغني وزعماء الختميّة وعلي تخوُّفهم التّاريخي من الوحدة مع مصر». ويضيف ووربرج قائلاً: «من المعتقد عموماً أنّ تأيد السّيد علي الميرغني لقوى الوحدة نابع أساساً من تخوّفه من الأنصار وبشكل محدّد من الدّيكتاتورية السّابقة المتمثّلة في المهدي وابنه من بعده، وحتى أثناء الحرب العالميّة الثّانية وبعد قراره بتأيد الأشقاء في مؤتمر الخريجين ضدّ منافسيهم المهديين إبان الحكم البريطاني، إلّا أنّ ذلك التّحالف مع الأشقاء كان مؤقتاً وقارنه بتحالف بريطانيا مع الاتّحاد السّوفيتي في ذلك الوقت وقال أنّ ذلك لا يعني تعاطف بريطانيا مع الشّيوعيّة، ولذلك قال الميرغني أنّ تأييده للأشقاء لا يعني الرّغبة في الوحدة مع مصر وإنّ الطّريقة (الطّريقة الختميّة) لن تتخلى أبداً عن قوميّة واستقلال السُّودان أو أنّ تترك مستقبل البلاد لأهواء مصر».

ويقول ووربورج أنّ الشّائعات الّتي انطلقت في ذلك الوقت بشأن تأييد رئيس الوزراء البريطاني لأن يكون السّيد عبدالرّحمن المهدي ملكاً على السّودان، أدّت إلى أنّ يلتقي السّيد علي الميرغني مع وليام لوس مستشار الحاكم العام للشؤون الدّستورية ليخبره بأنه وكلّ أتباعه سيعلنون صراحة تأييدهم لجمهوريّة سودانيّة مستقلة شريطة أنّ يفعل السّيد عبدالرّحمن نفس الشّيء (أي أنّ يتخلى عن طموحاته الملكية)، فقام السّيد عبدالرّحمن بالإعلان المطلوب في احتفالات جرت في 21 أغسطس 1953[103].

ويشير ووربوج إلى نقطة الافتراق النّهائيّة عن الأزهري، وكان ذلك عقب أزمة الوزراء الثّلاثة ويقول في هذا الصّدد: أدّت مشكلة داخل الحزب الاتّحادي في 1954، إلى أنّ يسارع الأزهري في التّخلي بوضوح عن معسكر الاتّحاديين. بدأت هذه المشكلة مع ميرغني حمزة واثنين من وزراء الختميّة الّذين اتّهموا الأزهري وجماعته بالرضوخ لمجلس قيادة الثّورة وصلاح سالم خاصة في موضوع المحادثات المهمّة الخاصة بنصيب السُّودان في مياه النّيل.

وقد أصرّت هذه المجموعة على صدور إعلان واضح يحدّد العلاقات المستقبليّة بين السّودان ومصر، وقد تمّ نتيجة لذلك إبعاد الوزراء الثّلاثة من الحكومة وكانت تلك هي الأحداث الّتي جعلت الأزهري يغامر ويعلن صراحة أنّه لن يفضل الاتّحاد مع مصر، وأنّه يؤيّد استقلال السّودان. وفي 26 ديسمبر 1954، أدلى بتصريح لبشير محمد سعيد رئيس تحرير جريدة «الأيام» نشر في عدد خاص للجريدة، وأوضح الأزهري في تصريحه ذلك أنّ السُّودان سيكون جمهوريّة رئاسيّة مستقلة وأنّ علاقاته مع مصر ستدار بواسطة مجلس أعلى يتكوّن من حكومتي البلدين ليناقش مواضيع المصالح المشتركة مثل الدّفاع والشُّؤون الخارجيّة ومياه النّيل، ثمّ تحال توصياته إلى برلمان البلدين ليرفضها أو يجيزها[104].

هوامش الفصل الخامس

(1) محمد أحمد محجوب ، الدّمقراطيّة في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط2 ، 1982 ، ص22

(2) نفس المصدر ، ص22

(3) التّجاني محمد عبداللطيف ، التيار الصّعب ، مطابع معامل التّصوير الملون السّودانية ، بدون تاريخ ، ص23 .

(4) نفس المصدر ، ص-23 -24 25 .

(5) نفس المصدر ، ص25 .

(6) مذكّرات خضر حمد ، مصدر سابق ، ص201 .

(7) نفس المصدر ، ص202 .

(8) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص537 .

(9) جهاد في سبيل الاستقلال ، مصدر سابق ، ص139- 140-160 .

(10) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية ، مصدر سابق ، ص532 .

(11) نوال عبدالعزيز مهدي ، دراسات في تاريخ العلاقات المصريّة السّودانيّة 1954-1956 ، دار الأنصار ، القاهرة ، 1982 ، ص158 .

(12) السّودان للسودانيين ، مصدر سابق ، ص207-208 .

(13) عبداللّطيف الخليفة ، مذكرات عبداللطيف الخليفة ، من تراثنا السّياسي بين الخرطوم والقاهرة 1949 -1969 ، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة ، مطابع جامعة الخرطوم ، 1992 ، ج1 ، ص115 .

(14) نفس المرجع ، ص118 .

(15) علي محمد شمو ، تجربتي مع الإذاعة ، مطبعة جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا ، 2008 ، ص-68 -69 70 .

(16) منصور خالد ، السّودان: أهوال الحرب وطموحات السّلام ، دار تراث ، 2003 ، ص201- 202 .

(17) علي حامد ، صفحات من تاريخ الحركة الوطنية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2000 ، ص182 .

(18) الشّيخ علي عبدالرحمن ، الدّمقراطيّة والاشتراكية في السّودان ، ص8 .

(19) الدّيمقراطيّة في الميزان ، مصدر سابق ، ص43 .

(20) المعتصم أحمد الحاج ، لمحات من تاريخ السّودان في عهد الحكم الوطني 1954- 1969 ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السّودانية ، ص11 .

(21) السير دونالد هولي ، نقوش الخطى على رمال السّودان ، ترجمة الدّكتور موسى عبدالله حامد ، مطبعة الحرية ، أمدرمان ، 2001 .

(22) اختلاف الرّؤى التّاريخية بين شعبي وادي النيل ، مصدر سابق ، ص126 .

(23) نفس المصدر ، ص127 .

(24) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص542

(25) بشير محمد سعيد، السّودان من الحكم الثّنائي إلى انتفاضة رجب، شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة، الخرطوم، ط1، 1993، ص16.

(26) نفس المصدر، ص544.

(27) نفس المصدر، ص-55 56.

(28) اختلاف الرّؤى التاريخية بين شعبي وادي النيل، مصدر سابق، ص132-133.

(29) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص549.

(30) نفس المصدر، ص550.

(31) نفس المصدر، ص550.

(32) نفس المصدر، ص550.

(33) نفس المصدر، ص551.

(34) السّودان من الحكم الثّنائي إلى انتفاضة رجب، مصدر سابق، ص-56 59.

(35) اختلاف الرّؤى التّاريخية، مصدر سابق، ص134.

(36) محمد عبدالحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1998، ص355

(37) نفس المصدر، ص355 -356

(38) نفس المصدر، ص356.

(39) اختلاف الرّؤى التّاريخية، مصدر سابق، ص134.

(40) نفس المصدر، ص136.

(41) اختلاف الرّؤى التّاريخية، مصدر سابق، ص138

(42) نفس المصدر، ص137.

(43) صحيفة السّوداني، 15 فبراير 2008.

(44) W. Travis Hanes 111، op، cit، p168.

(45) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص-194 195.

(46) الوثائق البريطانيّة عن السّودان -1940 1956، مصدر سابق، المجلد الثّامن، ص13.

(47) Douglas 11 Johnson، British Document، Sudan، series B، part 11، op، cit، p298.

(48) Douglas 11 Johnson، British Document، Sudan، series B، part 11، op، cit، p298.

(49) Douglas 11 Johnson، British Document، Sudan، series B، part 11، op، cit، p293.

(50) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص197

(51) نفس المصدر، ص197.

(52) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956، مصدر سابق، المجلد التّاسع، ص22.

(53) صحيفة أخبار اليوم، يناير 1954.

(54) FO 371/108320.

(55) FO 371/108320.

(56) FO 371/108320.

(57) FO 371/108320.

(58) FO 371/108320.

(59) FO 371/108320.

(60) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص228.

(61) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص228.

(62) FO 371/108378

(63) FO 371/108320.

(64) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص237.

(65) نفس المصدر، ص238.

(66) نفس المصدر، ص238.

(67) نفس المصدر، ص238.

(68) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956، مصدر سابق، المجلد العاشر، ص147-148.

(69) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص252.

(70) نفس المصدر، ص236.

(71) نفس المصدر، ص271.

(72) مذكرات عبداللطيف الخليفة، من تراثنا السّياسي بين الخرطوم والقاهرة 1949–1969، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة، مصدر سابق، ج2، ص 78-79.

(73) نفس المصدر، ص802.

(74) صحيفة الشّعب، أكتوبر، 1956

(75) جريدة الأيام، 26 ديسمبر 1954.

(76) مصر والسّودان، الانفصال، مصدر سابق، ص271.

(77) نفس المصدر، ص269-271.

(78) نفس المصدر، ص272.

(79) استقلال السّودان، مصدر سابق، ص552

(80) نفس المصدر، ص552-554.

(81) الوثائق البريطانيّة عن السّودان 1940-1956، مصدر سابق، المجلد الحادي عشر، ص150.

(82) مكي أبو قرجة، اليهود في السّودان: قراءة في كتاب الياهو سولومون ملكا، أطفال يعقوب في بقعة المهدي، مطابع الظفرة للطباعة والنشر، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص10.

(83) نفس المصدر، ص13.

(84) نفس المصدر، ص76.

(85) Gabriel R Warburg، The Sudan and Israel: An Episode in Bilateral Relations، Middle Eastern Studies، 1992، London، p386.

(86) op، cit، p390.

(87) جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي، مكتبة الأسرة، مصر، 2003، ص61.

(88) Gabriel R Warburg، The Sudan and Israel: An Episode in Bilateral Relations، Middle Eastern Studies، op، cit، p389.

(89) استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص339-340.

(90) اليهود في السودان، مصدر سابق، ص53.

(91) نفس المصدر، ص76

(92) www. Zionism and Israeal، Biographies، Biography of Major General Orde Charles Wingate.

(93) بيتر وودوارد، السودان: الدولة المضطربة 1898-1989، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ط1، 2002، ص74.

(94) Abadi Jacob، Israeal and Sudan: The Saga of an Enigmatic Relationship، Middle Eastern Studies، July 1، 1999.

(95) يوسي ميلمان ودان رافيف، الجواسيس غير الكاملون، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1994، ترجمة فوزى طايل، ص122- 123.

(96) Gabriel R Warburg، The Sudan and Israel: An Episode in Bilateral Relations، Middle Eastern Studies، op، cit، p393.

(97) op، cit، p393.

(98) op، cit، p293.

(99) Ian Black and Benny Moris، Israel Secrets Wars، Ahistory of Israel، s Intelligence Services، Grove Press، New York، 1991، 185.

(100) op، cit، p185.

(101) Abadi Jacob، op، cit

(102) اختلاف الرؤى التاريخية، مصدر سابق، ص-168 169.

(103) نفس المصدر، ص 168– 169.

(104) نفس المصدر، ص177.

الفصل السّادس

كيف تحقّق الاستقلال؟

على الرّغم من المظهر البسيط لاستقلال السّودان، إلّا أنّ ذلك لم يكن سوى قمة جبل الجليد العائم الّذي يخفي أكثر ممّا يظهر، فقد كانت أطول وأعقد عملية استقلاليّة على الإطلاق، بدأت المسيرة الفعلية للاستقلال قبل فترة الحكم الثّنائي (1899– 1956)، وقبل قيام الثّورة المهدية في 1881 وذلك عندما تبنّت جماعات الضّغط في لندن سياسة منع تكون ما أطلقوا عليه –آنذاك– الإمبراطوريّة السّودانيّة المصريّة. ومعروف أنّ الاستراتيجيّة المصريّة ومنذ فتح السّودان في 1820 وضمّه رسمياً إليها في 1840– 1841 باعتراف القوى العظمى –آنذاك– وهي بريطانيا وروسيا والنّمسا وبروسيا وتركيا، أصبحت تتّجه نحو التّوسّع في كامل منطقة حوض النّيل وذلك من أجل حماية مصادر المياه، وبدت ملامح تلك الاستراتيجيّة في التّوغل المصري المتتالي صوب الهضبة الإثيوبيّة.

فبعد فتح السّودان في 1820، تحرّكت مصر واحتلّت كسلا في 1834، ثمّ المتمّة في 1838، ثمّ مُصوّع في 1846، ثمّ كونوما في 1869، وهرر في 1875، وعلى الرّغم من وفاة محمد على باشا في 1849، إلّا أنّ حفيده إسماعيل قرّر المُضي في نفس تلك السّياسة وخاصة بعد أنّ تلّقي تأييداً ودعماً من السّويسري (Werner Munzinger) ونر مونقار (1863– 1875)، والّذي كان تحت خدمة الحكومة المصريّة للتقدّم ليس فقط إلى احتلال منابع النّيل الواقعة في بحيرة تانا وإنّما احتلال إثيوبيا نفسها إذ قال مونقار:

«إنَّ إثيوبيا وبانضباطها الإداري والعسكري وبصداقتها للقوى الأوروبية تشكّل خطراً على مصر، وينبغي على مصر إمّا أنْ تحتل إثيوبيا وتاسلُمها أو ستجد نفسها في وضع الحسرة والنّدامة»[1]. وقد نفّذت مصر نصيحة مونقار وتقدّمت إلى إثيوبيا خلال السّنوات 1875 و1876، حيث توقّفت الحرب بينهما وانسحبت القوات المصريّة. ويؤكّد الدّكتور جميل عبيد تلك الاستراتيجيّة فيقول: «حدث هذا في الوقت الّذي تولى فيه إسماعيل باشا حكم مصر (1863– 1879)، وكان وزراؤه قد وطّنوا أمورهم على ضرورة توحيد حوض النّيل كلّه حتى منابعه داخل نطاق كتلة واحدة، ودل على هذا التّوجه محاولات إسماعيل التّدخُل في شؤون الحبشة والسّيطرة على سواحل البحر الأحمر وغزو السّاحل الشّرقي الأفريقي المواجه لمنابع النّيل الاستوائيّة»[2]. وممّا يجدر ذكره، أنّ مصر اتّجهت إلى منابع النّيل الاستوائيّة ليس في عهد إسماعيل كما يقول الدّكتور عبيد وإنّما منذ عهد محمد علي إذ أنّه وفي نفس الوقت الّذي تحرّكت فيه مصر إلى منابع النّيل في الهضبة الإثيوبيّة، فقد أرسل محمد علي أحد ضباطه (سليم قبطان) إلى منابع النّيل الاستوائيّة في 1839، ثمّ حملة ثانية في 1840، وثالثة في 1841.

لقد كانت الإمبراطوريّة السّودانيّة المصريّة في حالة تكُون وتوسُّع بالفعل، وكانت تملك كل إمكانات النّجاح –آنذاك– إلّا أنّ جماعات الضّغط انتبهت لذلك وخطّطت لإجهاضها، وكان ذلك هو الوقت الّذي بدأت فيه منظّمات المجتمع المدني الاحتجاج وتقديم العرائض إلى البرلمان والحكومة الإنجليزيّة من أجل وقف ما أسموه بالتوسُّع المصري في منابع النّيل. وكان السُّودان ومن منظور تلك الجماعات هو نقطة ارتكاز استراتيجيّة لاحتواء تلك الإمبراطوريّة إذ أنّه لو انفصل السُّودان عن مصر، فإنّ ذلك يعني تلقائياً انفصال كلّ المناطق الأخرى كاريتريا والصّومال وبعض الأراضي الإثيوبيّة إلى جانب يوغندا، خاصة وأنّ السُّودان لوحده سوف لن يستطيع ضم تلك المناطق إلى حكمه لأنّه يفتقر في ذلك الوقت إلى دولة مركزيّة وشخصيّة مستقّلة.

تلك هي الأجواء الّتي وُلد فيها مشروع استقلال السُّودان وأصبح غردون باشا الّذي عمل في السُّودان خلال الفترة (1874– 1879)، رأس رمح ذلك المشروع، وعلى الرّغم من اتّهامه من قبل الوزراء والباشوات المصريين بأنّه يسعى إلى فصل السُّودان عن مصر خلال فترة عمله في السّودان، إلّا أنّه أكّد بنفسه تلك الاتّهامات حين قال في اللّقاء الّذي جرى بينه وبين لورانس أولفانت (Laurence Oliphant) في حيفا بفلسطين في ديسمبر 1883:

«إنَّ السُّودان يجب أنْ يعطى الاستقلال تحت إدارة حكامه الوطنيين وأن ترسل بريطانيا مفوَّضاً لترتيب ذلك مع المهدي، ثمّ كرر نفس هذا الأمر عقب تعيينه للسودان بيوم واحد 19 يناير 1884، وهو في الطّريق إلى القاهرة حين قال على لسان الحكومة البريطانيَّة دون أي تخويل: لقد وصلت الحكومة البريطانيَّة إلى قرار لا رجعة فيه (irrevocable decision) لإعطاء الاستقلال لشعب السّودان[3]، ثمّ كرّر نفس الأمر وهو في الطّريق إلى الخرطوم عندما اجتمع ببعض الأعيان السّودانيين في بربر وقال أنّه قادم لإعطاء السُّودان الاستقلال وإرجاع العساكر المصريين والإعلان عن انفصال السُّودان انفصالًا تاماً عن مصر»[4].

ولم يقتصر الأمر على التّمنيات لاستقلال السّودان، فقد كان غردون هو الّذي بادر بتنفيذ استراتيجيّة تفكيك الإمبراطوريّة السّودانيّة المصريّة حين وقف حائلاً دون وصول النُّفوذ المصري السّوداني إلى يوغندا خلال فترة حكمه للبحيرات في (1874– 1867)، وهو الّذي حاول اقتطاع الصّومال متعلِّلاً بعدم قدرة السُّودان مالياً على الصّرف عليها، هذا إلى جانب الاقتراحات الّتي قدّمها وأثارت ضدّه الوزراء المصريون بشأن التّنازل عن بعض الأراضي المتنازع عليها بين السُّودان وإثيوبيا لإثيوبيا. أتاح اندلاع الثّورة المهديّة في 1881، من جهة والأزمة الماليّة المصريّة من جهة أخرى، الفرصة المناسبة لتطبيق استراتيجيّة تقسيم الإمبراطوريّة المصريّة السّودانيّة إذ صدر قراراً بريطانياً في 1883، يقضي بإخلاء مصر للسودان، وذلك استناداً على حجة عدم قدرة مصر مالياً للصرف على بقائها في السُّودان في ظلّ تهديدات الثّورة المهديّة، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت قد توّلت إشراف وادارة الاقتصاد المصري بأكمله بهدف سد العجز ورد ديون الدّول الأوروبيّة خاصة فرنسا وبريطانيا.

ورغم هذه الحجج الظّاهريّة، إلّا أنّ الهدف من وراء فرض سياسة إخلاء السُّودان على المصريين هو إبعادهم عن السُّودان وبناء دولة قويّة ومستقلة لضمان عدم وقوعه تحت مصر مرّة أخرى، وكان السّيناريو لتنفيذ هذا العمل هو ربط تنفيذ عمليّة الإخلاء بالقوات العسكريّة البريطانيّة وبأحد الشّخصيات العسكريّة على أنْ تكون النّتيجة المباشرة للإخلاء بقاء تلك القوات لاحتلال السُّودان مؤقتاً من أجل بنائه مؤسّسياً ومستقلاً عن مصر على النّحو الّذي أوضحناه. وقد يبدو موقف جماعات الضّغط من الثّورة المهديّة متناقضاً، فطالما كانت المهديّة حركة استقلاليّة وإنّ غاية جماعات الضّغط هي استقلال السُّودان باعتباره تحجيماً واحتواءً لمصر من جهة، ومن جهة أخرى وضع السُّودان داخل حدوده المعروفة، فكان يجب أنْ تدعم تلك الجماعات الحركة المهديّة الاستقلاليّة، غير أنّهم وقفوا ضدّها بكلّ قوة وأعلنوا عن تحطيمها ومسح المهدي من على وجه الأرض.

ويرجع هذا التّناقض في تقديري لعدة اعتبارات، منها أنّ جماعات الضّغط لم تقدّر الثّورة المهديّة حقّ قدرها وقلّلت من شأنها، الأمر الّذي يعني عدم ثقتهم في قدرتها لبناء وحكم دولة مستقلة، كذلك كانت جماعات الضّغط تدرك أنّ مصر بدأت في إعادة بناء وتنظيم قواتها بهدف مواجهة وهزيمة المهدي بدلاً عن ترك السّودان، وقد جنّدت لهذا الغرض حوالى 10 آلاف جندي، هذا فضلاً عن إدراكها أنّ قيام دولة مهدويّة استقلاليّة في السّودان لا يسقط حقوق مصر بالسيادة عليه، طالما أنّ كُلّاً من مصر وبريطانيا اعتبرتا الحركة المهديّة حركة تمرُّد على السّلطة الشّرعيّة المصريّة. وبدلاً عن ترك المهديّة تمضي في سبيل استقلال السّودان، وقفت جماعات الضّغط في طريقها، وفضّلوا أنّ يمضوا في استراتيجيتهم لهزيمة المهديّة وإلحاق السّودان بعد ذلك بالإمبراطوريّة البريطانيّة حتى يتسنى تطويره مستقلاً عن مصر، غير أنّ المهدي قد أنهى ذلك السّيناريو حين استولى على الخرطوم وقتل غردون الّذي يمثّل محور ارتكاز كامل المشروع.

بدأت المسيرة الثّانية لاستقلال السّودان عقب الحكم الثّنائي في 1899، حين نجحت جماعات الضّغط هذه المرّة في هزيمة المهديّة وحكم السّودان عبر عناصرها الّذين وضح أنّهم لا يتبعون لا للحكومتين البريطانيّة أو المصريّة، وكما كان متوقّعاً فقد اتّجهوا مباشرة إلى المضي فيما فشلوا فيه خلال (1884– 1885)، إذ حاولت حكومة السّودان إقصاء مصر من الشّراكة وإلحاق السّودان ببريطانيا، إلّا إنّها لم تنجح في ذلك.

وعقب انتهاء الحرب العالميّة الثّانية (1914– 1916)، ظهر السّودانيون للمرّة الثّانية مطالبين بالاستقلال، ولكن وفقاً لمفهوم جماعات الضّغط، وهو أنّ يكون تدريجيّاً على أنّ تقصى مصر أوّلاً ثمّ يلحق السّودان بعد ذلك بالإمبراطوريّة البريطانيّة، ويتم بناء مؤسّسات الدّولة فيه، ثمّ يعطى الاستقلال بعد ذلك. وفي 1924، أُستغل حادث مقتل حاكم عام السّودان؛ السّير لي إستاك من أجل تنفيذ نفس الاستراتيجيّة، إذ تمّ ودون استشارة بريطانيا إزاحة كلّ النّفوذ المصري من السّودان على خلفيّة تلك الأحداث ولم يبق سوى الإعلان عن إلغاء اتّفاقيّة الحكم الثّنائي ليصبح السّودان بعد ذلك تحت حكم جماعات الضّغط وحدها دون أيّ شراكة غير أنّ بريطانيا رفضت ذلك وفيما بعد أعادت مصر مرّة أخرى إلى السّودان وفقاً لمعاهدة 1936.

لأنّ نفس هذه المعاهدة سوف يعاد النّظر فيها في 1946، فقد شكّلت السّنوات العشر الواقعة بينهما، فترة عصيبة وكابوساً حقيقياً خاصة لجماعات الضّغط، إذ توجّب عليها ليس فقط مواجهة المصريين وإنّما البريطانيين أنفسهم الّذين بدأوا وفي سبيل مصالحهم

الاستراتيجيّة الميل إلى الاعتراف بالسّيادة المصريّة على السّودان. ورغم أنّ الخط السّياسي العام لحكومة السُّودان خلال تلك الفترة هو السّعي لتاجيل إعادة النّظر في المعاهدة إلى 10 سنوات أخرى ليكون في 1956 بدلاً عن 1946، إلّا إنّها ركّزت على الحصول على التزام مسبق من الحكومة البريطانيّة بعدم المساس بالوضع القائم في السُّودان أو تحديد مصيره دون استشارة السّودانيين.

وترتّب على هذا التفكير الجديد الّذي يضع أمر السُّودان في يدْ السّودانيين إلى تطوير المؤسّسات الّتي يمكن أنّ تعبّر عنهم وضمان أنّ يكون تعبيرهم متّفقاً مع ما تريده حكومة السُّودان وهو الاستقلال وليس الاتّحاد الّذي تطالب به مصر وتؤيّدها جماعات مقدّرة من السّودانيين إلى جانب بريطانيا، فأصبحت المؤسّسات الدّستورية وتشجيع نمو القوميّة السّودانيّة هي ركائز الاستقلال. ونتيجة لذلك، تمّ تكوين المجلس الاستشاري لشمال السُّودان كخطوة أولى للتطوُّر الدّستوري نحو الحكم الذّاتي ثمّ الاستقلال وكذلك تمّ السّماح للقوميّة السّودانيّة بالتعبير عن نفسها من خلال إنشاء مؤتمر الخريجين ومن خلال سياسة الانفتاح على الخريجين بدلاً عن الزّعامات القبليّة.

شكّل العام 1946، المرحلة الأهم في تاريخ السُّودان الحديث، إذ كانت حكومة السُّودان والحركة الاستقلاليّة السّودانيّة على وشك خسارة مشروعهم الاستقلالي وذلك عندما قرّرت بريطانيا ووزير الخارجيّة؛ ايرنست بيفن الاعتراف بالسيادة المصريّة على السُّودان مقابل الحصول على اتفاقيّة استراتيجيّة مع مصر عرفت باتّفاقيّة (صدقي- بيفن).

وكما هو متوقّع قرّرت جماعات الضّغط وحكومة السُّودان الوقوف في وجه الحكومة البريطانيّة وإسقاط قرار الاعتراف بالسيادة المصريّة مهما كلّف الأمر، وبأساليب جماعات الضّغط المعروفة وباستنفار كافة العناصر المتعاونة سواء في الإعلام أو مجلس الوزراء أو البرلمان وبضغوط ثابتة من حكومة السُّودان تمّت هزيمة سياسة الحكومة البريطانيّة وإلغاء البروتوكول. أدّت مواقف الحكومة البريطانيّة الموالية لمصر في القضيّة السّودانيّة إلى بلورة خيار الإسراع بالمؤسّسات الدّستوريّة السّودانيّة لتلعب دوراً أكبر في حسم موضوع استقلال السُّودان واتّجهت حكومة السُّودان عقب إلغاء بروتوكول (صدقي- بيفن) إلى عقد مؤتمر إدارة السُّودان ثمّ إنشاء الجمعيّة التّشريعيّة والمجلس التّنفيذي في 1948.

وفي غضون هذه التّطورات، برز العامل الأمريكي بقوة مدفوعاً بمصالح الحرب الباردة والتّرتيبات الدّفاعيّة العسكريّة ودخل موضوع السُّودان. بذلك مرحلته المعقّدة وأصبح استقلال السُّودان متنازعاً عليه بين أطراف عدّة، ففي السُّودان يقف الحزب الاتّحادي

وبقوة إلى جانب الاتّحاد مع مصر، بينما تقف الحركة الاستقلاليّة مع حكومة السّودان، وفي بريطانيا تقف الحكومة ووزارة الخارجيّة إلى جانب المطالب المصريّة الاتّحاديّة، بينما يقف البرلمان والرّأي العام إلى جانب حكومة السّودان الاستقلاليّة، وجاء العامل الأمريكي ليقف إلى جانب كلّ من بريطانيا ومصر والحركة الاتّحاديّة، هذا فضلاً عن بروز العامل الإسرائيلي المؤيّد لاستقلال السّودان عقب قيام دولة إسرائيل في 1948.

وفي يوليو 1952، جاء الضّباط الأحرار إلى السّلطة في مصر، ولكنّهم وجدوا أنّ حكومة السّودان قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير المؤسّسات الدّستوريّة في السّودان، إذ أعدّت مشروعاً للحكم الذّاتي السّوداني ومشروعاً لدستور الدّولة، الأمر الّذي يعني عند إجازة المشروعين قيام دولة سودانيّة تستطيع أنْ تتحدّث باسم السّودانيين وتسحب موضوع السّيادة الّتي ظلّ التّنافس عليها قائماً بين مصر وحكومة السّودان.

وبحلول هذا الوقت، اقتنع الجميع بالخيار الّذي فرضته حكومة السّودان، وهو ترك السّودانيين ليقرّروا مصيرهم، فبريطانيا الّتي ما زالت تنتظر اتّفاقاً مع مصر وجدت أنّ إحالة الأمر للسودانيين هو المخرج الوحيد أيّاً كان القرار الّذي سيتّخذه السّودانيون، وكذلك الولايات المتّحدة الّتي تنتظر بفارغ الصّبر المضي في ترتيبات الدّفاع عن الشّرق الأوسط. ولذلك ضغطت الولايات المتّحدة بشدّة على بريطانيا والّتي ضغطت بدورها على حكومة السّودان من أجل استصحاب التّعديلات المصريّة لمشروع الحكم الذّاتي والدُّستور السّوداني، وكانت مصر قد وافقت -أيضاً- على جعل السّودانيين يحدّدون مصيرهم وفقاً لما اقترحته حكومة السّودان غير أنّها أبدت بعض الملاحظات الّتي ترى أنّها توفر الجو الحر المحايد وتبعد تأثيرات حكومة السّودان على قرار السّودانيين.

قبلت حكومة السّودان تحت الضّغوط الأمريكيّة والبريطانيّة بالتعديلات المصريّة الّتي ستصفي السّودان خلال الفترة الانتقاليّة من أيّ وجود لحكومة السّودان الّتي ظلّت تسيطر على الأوضاع منذ 1899، ونتيجة لذلك تمّ التّوقيع على اتفاقيّة 12 فبراير 1953، الّتي أنهت الحكم الثّنائي تماماً وانتقل مصير السّودان إلى السّودانيين والّذين عليهم بعد إجراء الانتخابات العامة الإشراف على التّرتيبات الانتقاليّة الّتي سيتم بموجبها نقل كلّ الصّلاحيات والسّلطات من الحكم الثّنائي إلى حكومة السّودان الجديدة كما عليهم بعد انقضاء الفترة الانتقاليّة في 1957، إجراء انتخابات أخرى لاختيار جمعيّة تأسيسيّة لتقوم بتحديد مصير السّودان النّهائي باتّخاذ أحد القرارين إمّا الاتّحاد مع مصر أو الاستقلال عنها.

اتّجهت الأنظار إلى السّودانيين عقب اتّفاقيّة فبراير 1953، وانعكست الأدوار السّياسيّة وأصبحت الحركة الاستقلاليّة تقود مشروع الاستقلال وتدعمها حكومة السّودان، بينما أيّدت مصر الموقف الاتّحادي المتطلع للاتّحاد معها[5]، خاصة وأنّ الحركة الاتّحاديّة قد فازت بنتيجة الانتخابات على غير ما هو متوقّع، وأصبح الاتّحاد بين مصر والسّودان أقرب من أيّ وقت مضى، خاصة وأنّ رئيس الحكومة الجديد السّيد إسماعيل الأزهري، أكّد في تصريحاته بعد الفوز أنّه يسعى لتحقيق الاتّحاد.

وفي ظلّ هذا الوضع الجديد، فإنّ خيارات تحقيق استقلال السّودان محدودة جدّاً، وهي إمّا إلغاء نتيجة الانتخابات وإعادة ترتيب الأوضاع بما يكفل فوز التّيار الاستقلالي في انتخابات قادمة أو إقناع الحزب الوطني الفائز ليتخلى عن مشروع الاتّحاد لصالح استقلال السّودان، وكان ذلك هو الخيار الّذي اتّخذته حكومة السّودان وجماعات الضّغط، ولم يكد يمضي عام على وجود الحزب الوطني في السّلطة حتى تحوّل كلّياً إلى الاستقلال منذ نوفمبر 1954.

وقد أوردنا في الفصل السّابق مختلف وجهات النّظر حول كيفيّة حدوث ذلك التّحوّل الجذري في موقف الحزب الاتّحادي، وطبقاً لوجهات النّظر تلك فإنّ التّفسيرات السّودانيّة والمصريّة والإسرائيليّة، تتطابق في تحديدها للأسباب الّتي دفعت بالأزهري وحزبه إلى الاستقلال وأجمعوا كلّهم إلى أنّ أخطاء صلاح سالم وتدخّلاته بالرشاوى وممارسات الحكومة المصريّة القمعيّة وإقصاء محمد نجيب، هي الأسباب الجوهريّة لذلك التّحوّل، والسّؤال الّذي يجب طرحه هو إلى أيّ مدى أسهمت تلك العوامل فعلاً في إحداث التّغيير في موقف الحزب الاتّحادي؟

إنّ أوّل ما يلاحظه المرء في تلك التّفسيرات هو إغفال النّظر إلى إمكانيّة تحوّل الأزهري بنفسه دون أيّ مؤثّرات خارجيّة إلى تبني شعار الاستقلال طالما وضحت له حقيقة أنّ البريطانيين خارجين، وأنّ مصير السّودان في يده. ويضاف إلى ذلك أنّ أرضيّة الاتّحاد مع مصر الّتي يقف عليها الحزب الاتّحادي تعتبر هشةً جدّاً طالما أنّ الطّرفين (مصر والحركة الاتّحاديّة)، لم يجتهدا كثيراً في تأطير تلك العلاقة إمّا في قالب أيديولوجي يستمد جذوره من مرجعيات وحدة المسلمين على غرار ما تنادي به حركات الصّحوة الإسلاميّة في هذا العصر، أو من قوالب قوميّة عربيّة تنطلق من وحدة الأقطار العربيّة شأن دعوات القوميين العرب الّتي ظهرت مؤخّراً، وفي غياب مثل هذا المحتوى سواء أكان أيديولوجياً أو قومياً، فإنّه لم يتبق للسودانيين إلّا النّظر إلى شعار الاتّحاد مع مصر من وجهة النّظر المصريّة الّتي تمّ التّعبير عنها خلال كلّ مراحل المفاوضات بين بريطانيا ومصر وهي أنّ السّودان جزء من مصر بحق الفتح.

ومع أنَّ هذه الحجة صحيحة وفقاً للقوانين الدّوليّة السّارية -آنذاك- إلّا أنَّ المصريين لم يدركوا أنَّ تلك الحجة صحيحة فقط عند مواجهة ادّعاءات قوى خارجيّة أخرى وليس عند مواجهة السّودانيين، بمعنى أنّه لو تنازعت بريطانيا ومصر على السّودان، فإنَّ الحق بلا شك سيكون لمصر، أمّا إذا تنازعت مصر مع السّودانيين، فإنَّ حقوقها التّاريخيّة ستسقط دون ريب، ولذلك فإنَّ ضعف أرضيّة الاتّحاد بين السّودان ومصر كان عاملاً أساسياً في التّحوُّل السّريع الّذي دفع بالحزب الاتّحادي إلى المناداة بالاستقلال.

ويؤكّد ما أورده الدّكتور حسن عابدين تحوُّل الأزهري في وقت مبكّر إلى الاستقلال، حيث يشير إلى الاجتماع الّذي ضمّ الأزهري والسّير وليام لوس في 16 فبراير 1954 ويقول: «وعبّر الأزهري عن تخليه يومئذ وفي وقت أبكر ممّا زعم الكثيرون من الصّفوة والسّاسة والمؤرّخين وما ظن الأتباع والحواريون من العامة... تخليه عن نداء الاتّحاد مع مصر كهدف وغاية استراتيجيّة وهجرته إلى الاستقلال البحت»[6].

وبالنسبة لما قيل من أنَّ رشاوى صلاح سالم وتدخُّلاته وتنحية اللّواء نجيب وضغوط الرّأي العام السّوداني أسهمت في ابتعاد الأزهري، يمكن القول أنَّ هذه العوامل أقرب إلى كونها تبريرات للتحوُّل الّذي حدث وليست أسباباً له، فصلاح سالم لم يتقلب علي الأزهري ويتهجّم عليه ويدعم وكيل الحزب محمد نور الدّين إلّا بعد أنْ تأكّد له أنَّ الأزهري تخلى عن الاتّحاد وصار استقلالياً.

وكان صلاح سالم قد سمع عن أنباء تحوُّل الأزهري إلى الاستقلال من نشرة إذاعة الـ(بي بي سي) في السّاعة العاشرة من مساء نفس اليوم، ووصف سالم ردَّ فعله لتلك الأنباء، وقال أنّه كان مع جمال عبدالنّاصر في زيارة لمدينة قنا عندما استمع إلى النّبأ الّذي أذاعته لندن مرّتين وعلقت عليه تعليقاً مطوّلاً، وأضاف قائلاً أنَّ هذا التّصريح زاد من غموض الموقف إذ أنَّ الأزهري يتكلّم عن الاتّحاد ويفسّره تفسيراً انفصالياً بحتاً. أمّا القول بأنَّ رشاوى صلاح سالم كانت إحد أسباب التّحوُّل فهو -أيضاً- قول ضعيف من عدّة نواح، فإذا كان الحزب الوطني قد استخدم أموال صلاح سالم ودخل بها الانتخابات رافعاً شعار الاتّحاد مع مصر وفاز نتيجة لذلك، فإنّه لو تسلّم أموالاً بعد هذا النّجاح فإنَّ ذلك يجب أنْ يجعله يبقى على موقفه وليس الانقلاب عليه.

ومن جانب آخر، ووفقاً للممارسات السّياسيّة -آنذاك- فإنّه لا يحق للسودانيين الادّعاء بأنَّ رشاوى صلاح سالم دفعت بهم إلى المطالبة بالاستقلال، إذ أنَّ الأحزاب السّودانيّة نفسها كانت تدفع مثل تلك الرّشاوى، ويقول عبداللّطيف الخليفة القيادي بالحزب الوطني الاتّحادي أنَّ عبدالله خليل كان يقدّم رشوة شهريّة لبعض نواب الحزب الوطني الاتّحادي كي يستقيلوا من الحزب عندما تصدر إليهم الإشارة.

ويؤكد خليفة أنّ بعض النّواب قد استقالوا بالفعل وتمّ فضحهم على يد عبدالمنعم حسب الله الّذي وصف حكومة السّيدين بأنّها راشية ومرتشيّة فقدّموه للمحاكمة، ومع أنّ عبدالله خليل قد أنكر التّهمة إلّا أنّ عبدالمنعم قدّم للمحكمة قائمة بأسماء النّواب المرتشين وهي القائمة الّتي تمّ بها تسليم 50 جنيهاً لكلّ نائب وعليها توقيع عبدالله نفسه، ويمضي عبداللطيف قائلاً أنّ المحامي مبارك زروق طلب من المحكمة أحد أمرين إمّا أنّ يحضر عبدالله خليل في المحكمة أو أنّ يرسل اعترافه بالقائمة وصحة توقيعه عليها، ولم يكن أمام عبدالله خليل إلّا أنّ أرسل اعترافه بالقائمة وصحة توقيعه عليها كتابة[7].

ويروي الكاتب الصّحفي عبدالرّحمن مختار في كتابه: (خريف الغضب) -أيضاً- جانباً من تلك الظّاهرة وبأسلوبه السّاخر ويقول: (أمّا الصّورة الثّانية فهي لا تقل إثارة وطرافة عن سابقتها، فقد كانت لمجموعة من النّواب الشّماليين هذه المرّة دفع لهم حزب الأمّة ألف جنيه مضّطراً ومجبراً ليجاري سلاح صلاح سالم، ولمّا أصبح الصّباح وانتهت أجندة البرلمان الرّوتينيّة وأزفت ساعة التّصويت بالثقة لاحظ عبدالله خليل ومساعدوه من المراقبين والفنيين أنّ ثلاثة ممن دفع لهم صوتوا بجانب الأزهري وحنثوا بالإيمان والعهد، وبالرّغم من أنّهم قبضوا ثمن أصواتهم وأقسموا كالعادة على المصحف الشّريف وانفض المجلس. وكان عبدالله خليل في غاية التّوتر والغضب، ولكنّه ليس بالشخص الهين الّذي يمكن أنّ يلعب عليه الصّغار من الخونة ويستكردوه، فعزم على شيء كبير، وما أنّ دقّت السّاعة الواحدة صباحاً حتى انطلق بعربته بصحبة ثلاثة من شباب حزبه الأقوياء واتّجه إلى منزل النّائب رقم واحد ودقّ بابه والصّوت من الدّاخل يسأل مين؟ مين في الباب في هذه السّاعة المتأخّرة من اللّيل؟

وربّما لاح في خاطر النّائب الهمام أنه زبون جديد لأنّ الزّبائن عادة يأتون في مثل هذه السّاعة المتأخّرة، وكان عبدالله خليل يواصل طرقاته في عنف وما أنّ فتح حتى أمسك عبدالله خليل القوي بيده اليسرى عنق الرّجل فسابت ركبتا الرّجل الّذي شلّته المفاجأة غير المتوقّعة، ولم يزد عبدالله خليل وهو كما قلت قليل الكلام عن جملة واحدة فقط: هات الفلوس! وكان الرّد موجزاً أيضاً: حاضر يا سعادة البيه. انتظر عبد الله خليل أمام الباب ودخل الرّجل وتبعه الثّلاث فتوات ثمّ عادوا ومعهم 730 جنيهاً، ولمّا استفسر خليل عن بقية المبلغ قال النّائب وكان في حالة يرثى لها: والله يا سعادة البيه كانت عليّ شويّة ديون وسدّدتها واشتريت للأولاد بعض الحاجات، فقال عبد الله خليل: تحل ديونك يا ابن... بفلوس الحزب؟

فقال النّائب: معليش يا سعادة البيه والله أعوّضك في المرّة الجاية، يعني الصّوت القادم، فقال عبدالله خليل للنائب المحترم: السّاعة الفي يدك دي جديدة جبتها من وين... اشتريتها من فلوسنا طبعاً؟ فردّ النّائب: أبداً يا سعادة البيه، دي اشتريتها في التّصويت اللّي فات، وقال عبدالله خليل موجّهاً حديثه للنائب وللفتوات: أنت بتعرف الله، بسرعة أقلعوها من يده وكمان خذوا معاها القلم والولاعة وعلبة السّجاير)[8].

ويروي عبدالرّحمن مختار حادثة أخرى ويقول: (لقد كان صديقي العزيز الشّيخ محمد أحمد المرضي سكرتيراً للحزب الوطني الاتّحادي في فترة من الفترات ويساعده في مهمّته القاسية -شراء النّواب- السّيد يحيى الفضلي، ومعهم الشّريف حسين الهندي، وفي الثّالثة صباحاً دقّ بابي وكان أمراً مألوفاً وحسبت أنّ أمراً يخص الجريدة قد حدث، ولكنّني وجدت الثّالوث أمامي وهم في حالة إعياء شديد ودخلوا مسرعين وقال لي الشّيخ المرضي:

«صحّي امرأتك لتعد لنا طعاماً فنحن نكاد نموت من الجوع، ولم يطل بي التّفكير فقد أدركت أنّ مهمّتهم في مثل هذه السّاعات المتأخّرة من اللّيل لا بدّ أنّ تكون متعلّقة بشراء النّواب، ففي نفس الصّباح كان صوت الثّقة بالحكومة يتربّع في قائمة الأجندة، وهنا بادرتهم بسؤال تقليدي وكانوا منشغلين عني تماماً بالتهام الطّعام وبطريقة شرهة... قلت وأنا أتثاءب: يا مولانا أنّ شاء الله خير أرجو أنّ يكون صيدكم ثميناً وكثيراً؟ فقال لي الشّيخ المرضي بإيجاز شديد وقد عرف بحلاوة حديثه وفكاهته: والله يا أخي تعبنا خلاص، أهلك ما خلو لينا شيء -يقصد الأنصار- غايتو بعد تعب شديد حصلنا على رأسين!)[9].

ويضاف إلى هذه الرّوايات أنّ الحزب الوطني الاتّحادي الّذي قال أنّه ابتعد عن الاتّحاد مع مصر نتيجة لممارسات ورشاوى صلاح سالم قد سار في درب الرّشاوى حتى بعد أنّ اتّجه إلى الاستقلال. يقول الكاتب المصري محسن محمد، أنّ مبارك زروق وزير المواصلات دعا فيلب آدم المفوّض التّجاري البريطاني لتناول العشاء في بيته في 8 يونيو 1955، وجلس في الحديقة فيلب آدمز وإبراهيم المفتي؛ وزير التّجارة والسّياسي الّذي رشّحه الأزهري رئيساً لمجلس النّواب ورفضه الحاكم العام فاختاره الأزهري وزيراً للتجارة، قال المفتي:

«أعتقد إنك يمكن أنّ ترتّب دعماً مالياً من الحكومة البريطانيّة للحزب الوطني الاتّحادي إذ طرد الحزب محمد نور الدّين ومجموعته»، وأضاف المفتي: «كنت قائماً بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه وخشيت اضطراري لمعركة فاصلة مع الوزراء المؤيّدين لمصر، فأردت أنّ أعرف مصادر التّمويل الّتي أعتمد عليها في هذه الحالة وقد تطوّع

يحيى الفضلي للقيام بذلك»[10]، فقال فيلب آدمز: «إنّ يحيى الفضلي لم يطرّق لموضوع الإعانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تلك المناسبة وذلك اللقاء»، وأجاب المفتي: «يحيى صبي مسل ونادراً ما يقول نفس الحديث بالضبط لرجلين ولكن تبقى الحقيقة وهي أنّ الحزب الوطني الاتّحادي في حاجة ماسة إلى المال، ويأمل بعض الأصدقاء أنْ تقوم الحكومة البريطانيّة بمده بالمساعدة سرّاً اعترافاً بمبدئه وسياسته الجديدة أي الاستقلال»، وأجاب آدمز بحزم قائلاً: «أوّلاً لا مجال على الإطلاق لمثل هذه السّياسة، وثانياً لقد أعلنا مراراً وتكراراً أنّنا نقبل ما يختاره الشّعب السّوداني بالنسبة لتقرير المصير في ظلّ مناخ حرّ ومحايد ولن نبتعد عن هذه السّياسة أبداً»[11].

بدا على المفتي أنّه فهم ذلك، ولكنّه سأل المفوّض التّجاري البريطاني: «آمل أنْ تكونوا راضين عن السّياسة الجديدة للحزب»، قال آدمز: «أنا شخصياً كمواطن في دولة مستقلة أرى أنّ الاستقلال مرغوب لذاته مثل الفوز بمال في السّباق، ولكن الحكومة البريطانيّة لا تقدم (بلعة) للخيول لتجعلها تكسب السّباق»[12]. استمر المفتي يلح في طلب الدّعم ويصف الورطة الّتي يعانيها الحزب قائلاً: «إذا طردنا نور الدّين ومؤيّديه فإنّ مصر ستعطيهم دعماً مالياً غير محدّد لتأسيس حزب جديد، وسيحتاج الحزب الوطني إلى أموال للدّفاع عن نفسه في هذه الحالة ويمكن لبريطانيا أنْ تجد طريقاً للمساعدة»[13]. وهكذا واستنادا إلى هذه الرّوايات فإنّه لا يمكن اعتبار رشاوى صلاح سالم سبباً في تخلي الحزب الوطني عن الاتّحاد مع مصر، خاصة وأنّ الحزب ظلّ يطلب الأموال من بريطانيا حتى بعد أنْ تحوّل إلى الاستقلال تماماً.

وبالنسبة للقول بضغوط الرّأي العام السّوداني للحزب الوطني كي يتّجه نحو الاستقلال على خلفية إقصاء محمد نجيب وممارسات الحكومة المصريّة القمعيّة فإنّه –أيضاً– يمكن ملاحظة أنّ تلك الضّغوط أقرب إلى توفير المناخ الّذي يتيح للحزب الاتّحادي أنْ يتذرّع به في توجّهه للاستقلال أكثر من كونها ضغوطاً حقيقيّة. ذلك لأنّ الرّأي العام تحرّك مطالباً بالاستقلال قبل ثلاثة أيام فقط من زيارة الأزهري المقرّرة إلى لندن في 14 نوفمبر 1954، وكانت بمثابة حملة مخطّطة ومنظّمة ولم تكن تلقائيّة، وقد وصفها السّيد الصّادق المهدي بالمناشدة القويّة من أجل الاستقلال، ولعلّ الاطلاع على بعض نماذج تلك الحملة يؤيّد ما ذهبنا إليه خاصة حملة برقيات الاستنكار الّذي عبّر به السّودانيون عن موقفهم من اتّجاه العلاقة مع مصر والّتي تعكسها هذه البرقيات.

ولعلّ الاطّلاع على بعض نماذج تلك الحملة يؤيّد ما ذهبنا إليه خاصة حملة برقيات الاستنكار الّذي عبّر به السّودانيون عن موقفهم من اتّجاه العلاقة مع مصر والّتي تعكسها هذه البرقيات:

1. الوضع القائم في مصر زعزع في انفسنا عقيدة الاتّحاد مع وضع يحكم بالقوة المجرّدة ويهزأ بشعور المواطنين في وادي النّيل، لا نقر الاتّحاد في أيّ نوع إلّا بعد زوال الحكم القائم في مصر (لفيف من سكان ابي حمد).

2. أهالي شندي يستنكرون معاملة عبدالنّاصر للشعب المصري ويؤيّدون محمد نجيب.

3. عمال العَمْرة (عمْرة ماكينات العربات) بعطبرة يحتجون ضد الدّكتاتورية الجماليّة ويطالبون بالحياة النيابيّة للشعب المصري.

4. نستنكر الأعمال العدوانيّة الّتي تقوم بها الحكومة المصريّة ضد الشّعب المصري واللّواء محمد نجيب (المخلصون بجمارك بورتسودان).

5. أهالي المنطقة الصّناعيّة أغلقوا محالهم احتجاجاً على ما يقوم به جمال عبدالنّاصر (اتّحاد الصّحافة؛ الخرطوم).

6. المسلمون بجامع الدّيوم بالخرطوم يستنكرون عزل نجيب وأساليب التّعذيب.

7. نستنكر الأعمال الوحشيّة حيال الأخوان المسلمين، ولا اتّحاد بلا إسلام (المصلون بمسجد الخرطوم بحري، عنهم عبدالنبي بخيت).

8. يلغ الحال في مصر أسوأه، نطالب حكومتنا أنّ تتدخّل كحكومة لا كأفراد، نناشدكم بالله إنقاذ الشّعب المصري، حورب الإسلام في أشخاص الأخوان المسلمين، لا اتّحاد مع عصابة جمال عبدالنّاصر (الأخوان المسلمون بجوبا).

9. لا اتّحاد إلّا بعد إعادة نجيب إلى السّلطة، لا لقمع الشّعب المصري وتكبيل حرياته (حزب الأمّة– دارفور).

وكانت قد ترافقت مع حملة برقيات الاستنكار حملة أخرى قادتها الأحزاب السّياسيّة وبالأخص الأمّة والاتّحادي، اشتملت على المهرجانات واللّيالي السّياسيّة تدعو وتطالب كلّها بالاستقلال. ومهما يكن من أمر، فإنّه لا صلاح سالم ولا ضغوط الرّأي العام السّوداني هي الّتي أدّت بالحزب الاتّحادي للتحوّل إلى الاستقلال، ويذهب الدّكتور فيصل عبدالرّحمن علي طه إلى رأي قريب من هذا حين يقول: وليس صحيحاً كذلك القول أنّ الأحداث الدّاخليّة في مصر خلال عامي 1954 و1955، كانت سبباً في تحوّل الحزب الوطني الاتّحادي من خيار الاتّحاد مع مصر إلى خيار استقلال السّودان التّام، فلا ريب أنّ تلك الأحداث قد كرّست الفكرة الاستقلاليّة داخل الحزب، ولكنّها لم تكن سبب التّحوّل[14].

ومن جهة أخرى، فإنّ من بين التفسيرات الشائعة -أيضاً- عن أسباب تحوّل الأزهري إلى الاستقلال هو ما ذهب إليه الأستاذ محمد أحمد محجوب، ومبارك زروق ومنصور خالد، من أنّ الأزهري تبنى شعار الاتّحاد تكتيكياً من أجل إزاحة بريطانيا أوّلاً ثمّ التفرّغ لمصر. أنّ مثل هذا التّفسير يتناقض مع مواقف الأزهري الاتّحاديّة القوية أثناء تبنيه لشعار الاتّحاد مع مصر، ففي تلك المرحلة كان ليس فقط مؤيّداً للاتّحاد فحسب، وإنّما وقف داخل البرلمان المصري مؤيّداً لقرارات إلغاء النّحاس باشا لاتّفاقيّة الحكم الثّنائي لعام 1899، واتفاقية 1936، ومطالباً بالحكم الذّاتي للسودانيين تحت التّاج المصري.

كما وقف -أيضاً- إلى جانب مصر في مجلس الأمن مؤيّداً لوجهة النّظر المصريّة، ومن المعروف أنّ الأزهري عندما أيّد الوحدة المصريّة السّودانيّة داخل مجلس الأمن كان يدرك أنّ المجلس كان بإمكانه إصدار مثل ذلك القرار لولا الدّور الذي لعبته بريطانيا وبالأخص حكومة السّودان وجماعات الضّغط الموالية لها، لذلك يصعب قبول فكرة أنّ الأزهري كان يناور فقط بشأن الوحدة، لقد كان بالفعل مؤمناً بالاتّحاد مع مصر في تلك المرحلة ولم يكن يخدع المصريين.

والأهم من ذلك، فإنّ موقف الأزهري والاتّحاديين المؤيّد لبروتوكول (صدقي- بيفن) أوضح دليل لحقيقة موقفهم الاتّحادي مع مصر، إذ أنّ البروتوكول أقرّ السّيادة المصريّة على السّودان وكان السّودان سيصبح جزءاً من مصر لولا وقوف حكومة السّودان والعناصر الاستقلاليّة الصّلبة ضد البروتوكول والّتي أدّت في النّهاية إلى إلغائها.

ومن جانب آخر، أغفلت التّحليلات السّودانيّة، وكذلك المصريّة إلى حدّ ما، دور حكومة السّودان وبالأخص مستشار الحاكم العام وليام لوس إلى جانب دور الحكومة البريطانيّة في التّأثير على الحزب الوطني الاتّحادي ليتّجه إلى الاستقلال. فالاستقلال الّذي تبناه الحزب الوطني في 1954، كان قد تبنّته جماعات الضّغط منذ ما يقرب على الـ70 عاماً -أي منذ الثّلث الأخير من القرن التّاسع عشر- ولعلّ السّيد كلمنت أتلي؛ رئيس الوزراء البريطاني، يعني نفس هذا الأمر عندما قال للسيد عبدالرّحمن المهدي عند اجتماع الأخير به في لندن في 28 نوفمبر 1946: «ظل المصريون يطالبون بالسيادة على السّودان منذ سبعين عاماً، فأين كنتم طيلة هذه المدة؟»[15].

ولذلك لا يمكن النّظر إلى استقلال السّودان من خلال التّحوّل الّذي حدث فقط للحزب الاتّحادي أو من خلال مشاركة القوي الاستقلاليّة في المؤسّسات الدّستوريّة الّتي حققت الإستقلال، فالمؤسّسات الدّستوريّة الّتي ارتكز عليها الاستقلال هي نفسها المؤسّسات الّتي قامت ببنائها حكومة السّودان أثناء الصّراع حول السّيادة على السّودان، وكان الهدف المباشر من تأسيس تلك المؤسّسات هو دفع السّودانيين كي يحسموا بأنفسهم موضوع السّيادة وهو الأمر الذي قاد في النّهاية مباشرة إلى الاستقلال.

وبالتالي فإنّ افتراض لعب حكومة السّودان وجماعات الضّغط أدواراً ما من أجل إقناع الحزب الاتّحادي للتّحوُّل للاستقلال يعتبر أمراً وارداً خاصة وأنّنا رأينا أنّ الحكومة البريطانيّة والحاكم العام ومستشاريه قد تبنوا عقب نتيجة الانتخابات استراتيجيّة محدّدة تقضي بالتّحوُّل من الوقوف مع حزب الأمّة الّذي خسر الانتخابات إلى الحزب الفائز بهدف إثنائه عن المضي قدماً في الاتّحاد، وكان من بين تلك التّرتيبات الزّيارة الّتي قام بها الأزهري إلى لندن للتباحث حول مستقبل السّودان والّتي كانت نتيجتها التّصريحات الّتي أدلى بها في لندن عن توجهاته الاستقلاليّة.

وعلى الرّغم من عدم توافر المعلومات حول ما تمّ بالضّبط في تلك المباحثات الّتي أجراها الأزهري مع الحكومة البريطانيّة ووزارة الخارجيّة، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّه تلقى إيحاءً بالاستقلال في تلك الزّيارة من البريطانيين وفقاً لما ذهب إليه صلاح سالم والكتاب المصريون أمثال إحسان عبد القدوس. ذلك لأنّ احتمال تحوُّل الأزهري ذاتياً إلى الاستقلال احتمال كبير في ظلّ ضعف أرضيّة الاتّحاد مع مصر كما قلنا، وفي ظلّ تأكده من أنّ الانسحاب البريطاني من السّودان حقيقة واقعة، ومن المحتمل أنّ كلّ الّذي وجده الأزهري من الحكومة البريطانيّة هو الوعد بدعم الاستقلال وتأييده، أو كما يقول الدّكتور المعتصم أحمد الحاج، أنّ الأزهري استخلص من زيارته إلى لندن أنّ الحكومة البريطانيّة تقف مع السّودان المستقل ولا يمكنها دعم أيّ اتّجاهات لذوبان سيادة السّودان في مصر[15].

ولكن، وعلى الرّغم من كلّ ذلك فإنّ هناك حقيقةً واحدةً مؤكّدة حول ملابسات استقلال السّودان: هي أنّ الأزهري كان يمكنه أنّ يعلن الاستقلال فقط، ولكن ما كان بإمكانه أنّ يتّخذ قراراً بالاتّحاد مع مصر حتى ولو أراد ذلك. فالمادة (102– ا) من دستور الحكم الذّاتي والخاصة بإعلان حالة الطّوارئ الدّستورية كانت هي الكرت الّذي ستلعبه حكومة السّودان لإيقاف الأزهري من المضي قدماً في اتّجاه الاتّحاد، وقد تمّ التّلويح بهذه المادة وما يترتّب عليها من قلب للوضع السّياسي السّائد أثناء اضطرابات مارس 1954، وقد عرف الأزهري في تلك اللّحظة أنّ الحاكم العام يمكنه متذرّعاً بأيّ وضع أمني أنّ يعلن حالة الطّوارئ ويحل الحكومة والبرلمان.

ويضاف إلى ذلك ما يرجّح أنّ هناك عملاً ما قد تمّ داخل نواب الحزب الوطني الاتّحادي، إلى جانب كتلة الختميّة في الحزب الاتّحادي بحيث يمنعون الأزهري من المضي في اتّجاه الاتّحاد ويُرغم على تبني الاستقلال، واعتقد أنّه تمّ إرسال إشارات بهذا المعنى إلى السّيد إسماعيل الأزهري وذلك عندما أُسقطت حكومته في نوفمبر 1955، أي

قبل أنْ يعلن الاستقلال بشهر. ففي ذلك الوقت كانت المعارضة تطالب بتشكيل حكومة ائتلافيّة خاصة بعد أحداث تمرُّد الجنوب، بدعوى أنّ الموقف يحتاج إلى ضم الصّفوف غير أنّ الأزهري رفض ذلك، وفي 10 نوفمبر 1955، رفض مجلس النّواب المناقشة الثّانية للميزانية، الأمر الّذي يعني اقتراعا بعدم الثّقة في الحكومة، تمّ التّصويت على اقتراع سحب الثّقة سرياً في المجلس ففازت المعارضة بـ49 صوتاً مقابل 45 صوتاً للحكومة.

ونتيجة لذلك بعث الأزهري باستقالته إلى الحاكم العام فقبلها في الحال[17]، وبعد خمسة أيام عاد الأزهري مرّة أخرى إلى رئاسة الحكومة وذلك في 15 نوفمبر 1955، عندما اجتمع مجلس النّواب مرّة أخرى وجرى التّصويت بطريقة سرّية ففاز الأزهري بـ 48 صوتاً مقابل 46 صوتاً للمعارضة. وقيل أنّ السّيد علي الميرغني كان هو الّذي تحكم في خيوط تلك الأحداث، إذ طلب إلى أربعة من نواب الختميّة أنْ يصوّتوا ضدّ الأزهري، وعندما أراد إعادته أمر ثلاثة من نواب الختميّة الّذين عارضوا الأزهري في المرّة السّابقة بالعودة لتأييده.

ورغم مما قيل من تفسيرات وراء إسقاط وإعادة الأزهري مثل رغبة المعارضة في المشاركة في الحكم حتى لا ينفرد وحده بإعلان الاستقلال، إلّا أنّ ما يمكن أنْ يستنتج من تلك الأحداث أنّ السّيد إسماعيل الأزهري لا يملك الأغلبيّة في البرلمان أو لا يملك الهيمنة الكاملة على نواب الحزب الوطني الاتّحادي، ولعلّ الرّسالة المباشرة من ذلك، أنّ البرلمان يملك حق الفيتو على الحكومة وبالتالي وفي ظلّ مثل هذا الوضع، فإنّ البرلمان مثل قانون الطّوارئ يمكنه وقف الاتّحاد مع مصر إذا ما أرادت الحكومة المضي في هذا الاتّجاه.

ومرّة أخرى نكرّر أنّ محاولات تكبيل الأزهري عبر قانون الطّوارئ والبرلمان لا تعني أنّ الأزهري قد خضع لتلك التّهديدات ومضى مجبراً في اتّجاه الاستقلال، فتلك التّهديدات تعكس التّحوطات الأخيرة الّتي سيُلجأ إليها إذا ما تأكّد أنّ الأزهري ماضٍ في الاتّحاد.

وقد استمرت تلك التّحوطات كما سنورد ذلك في الفصل القادم حتى بعد أنّ أعلن الأزهري الاستقلال وأصبح السّودان دولة مستقلة، فقد كانت هناك خطة جاهزة لمنع الاتّحاد مع مصر حتى بعد الاستقلال، إذ تمّ إعداد انقلاب عسكري جاهز منذ 1956، على أنّ ينفّذ في أيّ لحظة يتّضح فيها أنّ السّودان المستقل في طريقه للاتحاد مع مصر، وهو الانقلاب الّذي نفذ في 1958 عندما اتّضح أنّ عبدالنّاصر قد اتّفق مع الاتّحاديين الّذين كانوا خارج الحكومة على الإطاحة بحكومة عبدالله خليل والعودة إلى شكل من أشكال الاتّحاد.

ومهما يكن من أمر، فقد نال السّودانيون استقلالهم. ولكن، ومن الجانب الآخر فقد حقّقت جماعات الضّغط -أيضاً- هدفها ولكن بعد أنّ مضى زمن طويل وعمليات معقّدة، فالاستقلال الّذي تحقق في 1956 كان هو الجزء المتبقي من استراتيجيّة تفكيك الإمبراطوريّة السّودانيّة المصريّة الّتي بدأت منذ أنّ أوقف التّقدُم السّوداني المصري إلى يوغندا في 1876، وتلى ذلك التّوجُه إلى تفكيك المناطق الأخرى عن طريق فصل السُّودان عن مصر، وبعد أنّ فشلت الخطة الّتي كان بموجبها سيتم ذلك الفصل وذلك عقب مقتل غردون وانسحاب قوات الجنرال ولسلي، استغلت جماعات الضّغط حداثة عهد دولة المهديّة لتقوم بفصل كلٍّ من أريتريا والصّومال وبعض الأراضي المتنازع عليها بين السُّودان وإثيوبيا،

وكانت الطّريقة الّتي تمّ بها فصل تلك المناطق هو الاستناد على قرار إخلاء السُّودان الّذي فرضته بريطانيا على مصر في 1883، نتيجة لاندلاع وتعاظم شأن الحركة المهديّة، بمعنى أنّ إخلاء السُّودان يعني إخلاء كلّ الأراضي التّابعة لها، وبموجب هذا أوفدت بريطانيا السّير وليام هويت يرافقه الضّابط الأمريكي ماسون بك والّذي يعمل لدى الحكومة المصريّة وكان محافظاً لمصوّع، إلى الحبشة للتفاوض مع النّجاشي من أجل إخلاء بعض المناطق[18].

ونصّت المعاهدة الّتي وقّعها نيابة عن مصر ماسون بك مع النّجاشي على: (ابتداءً من غرة سبتمبر 1884، يردُّ بموجبها إلى جلالة نجاشي الحبشة البلاد المعروفة ببلاد بوغاص، وعند إخلاء جيش الخديوي المعظّم كسلا وعمديب وسنهيت ترد كذلك إلى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة)، وفي 12 سبتمبر 1885، تسلم الأحباش مقاطعة بوغاص حسب المعاهدة، كذلك تمّ فصل الأجزاء الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر والصّومال وهرر طبقاً لسياسة إخلاء السّودان، وفي 13 سبتمبر 1884 خرج رضوان باشا من السّويس لإخلاء كلٍّ من بربرة وهرر وزيلع، كما تمّ إخلاء مصوّع في فبراير 1885.

وهكذا تمّ تفكيك تلك الإمبراطوريّة ولم يتبق منها عام 1885 إلّا السُّودان ومصر، وذلك بسبب فشل الخطة الّتي أعدّت لذلك كما أوضحنا، ومن ذلك الوقت وضعت جماعات الضّغط السُّودان نصب أعينها، وبعد محاولات كثيرة فاشلة للعودة إلى السُّودان خلال الفترة (1886– 1896)، استطاعوا وعبر تنظيم تنافس دولي في أعالي النّيل من العودة إليها في 1899، ومن هنا بدأت مسيرة استكمال ما تبقى من التّفكيك وذلك بمحاولة فصل السُّودان عن مصر الّذي تحقّق أخيراً بالاستقلال في 1956.

وربّما كانت تلك هي التطورات الّتي عناها الدّكتور جمال بدوي بقوله: لقد نجحت القوى العظمى في تدمير العسكريّة المصريّة الّتي دقّت أبواب القسطنطينيّة وأفلحت في قص أجنحة إبراهيم باشا بعد أنْ انتشر في الشّام وصحراء الجزيرة العربيّة وساحل الخليج، واخمدت النُّفوذ المصري المتوهّج وحصرته داخل حدوده الضّيّقة حتى جاء إسماعيل باشا بعد ربع قرن ليستأنف حركة الفتوح المصريّة، ولكنّه ولى وجهه شطر أفريقيا لثقته أنّ البعد الأفريقي هو المجال الطّبيعي للحضارة المصريّة، فتوالت الحملات المصريّة في عمق القارة وشرقها وفي وادي النّيل وعلى ساحل البحر الأحمر[19].

ويمضي جمال بدوي واصفاً كيف تمّ –أيضاً– احتواء التّحرُّكات المصريّة في أفريقيا، ويقول: «واستحقت مصر بذلك نقمة بريطانيا الّتي كانت ترقب بفزع تحرُّكات مصر في أفريقيا، ولم يرقد لها جفن حتي أجهضت هذه الفتوح بعزل إسماعيل باشا وبطرده من مصر عام 1879، ثمّ احتلال مصر 1882، وبدأت بذلك عملية تصفية ممتلكات مصر في أفريقيا وعادت مصر إلى عزلتها»[20].

هوامش الفصل السادس

(1) Tesfaye Tafesse، The Nile Question، Hydropolitics، TransactionPublishing، London، 2001، p60.

(2) المديرية الاستوائية، مصدر سابق، ص13.

(3) Jone Malowe، op، cit، p146.

(4) مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص325-326.

(5) الصّادق المهدي، مياه النيل: الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 2000، ص112.

(6) صحيفة السّوداني، 15 فبراير 2008.

(7) مذكرات عبداللطيف الخليفة، ج1، مصدر سابق، ص102.

(8) عبدالرحمن مختار، خريف الغضب: أسرار السّودان 1950-1996، شركة مطابع السّودان للعملة، ط2، ص116-117.

(9) نفس المصدر، ص117.

(10) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص268

(11) نفس المصدر، ص 269

(12) نفس المصدر، ص269.

(13) نفس المصدر، ص269.

(14) الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصرى البريطاني بشأن السّودان، مصدر سابق، ص665.

(15) استقلال السّودان بين الواقعية والرومانسية، مصدر سابق، ص301.

(16) لمحات من تاريخ السّودان في عهد الحكم الوطني 1954-1969، مصدر سابق، ص13.

(17) مصر والسّودان: الانفصال، مصدر سابق، ص306.

(18) مصر والسّودان، تاريخ وحدة وادى النيل السّياسيّة 1820-1899، مصدر سابق، ص366.

(19) جمال بدوي، مصر من نافذة التّاريخ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، دار الشّروق، 1995، ص95.

(20) نفس المصدر، ص97.

القسم السّابع

اتّجاهات الصّراع السّياسي بعد الاستقلال

2008-1956

الفصل الأوّل

صراع السّيطرة على الحكومات السّودانيّة

كان من المتوقع أنّ يتوقف الصّراع السّياسي على السّودان بعد أنّ نال السّودان استقلاله طالما أنّ ذلك كان هو محور الصّراع الّذي اندلع منذ فتح السّودان في 1820 غير أنّه اتضح أنّ الاستقلال لم يكن هو نهاية الصّراع، فقد تولدت مصالح استراتيجيّة أخرى كالاستمرار في سياسة عزل السّودان عن مصر والتحكم عليها، هذا إلى جانب عدم الاطمئنان من الحكومة الاتّحاديّة الّتي قرّرت الاستقلال من أنّ تعود إلى الوحدة ثانية بعد الاستقلال. وأدّت هذه العوامل إلى خلق نوعين من الصّراع على السّودان، الأوّل: هو صراع السّيطرة على الحكومات السّودانيّة، والثّاني: صراع السّيطرة على الدّولة السّودانيّة والذي يمثّله المشروع الجهوي الّذي ظهر عقب الاستقلال مباشرة مع أنّ جذوره وقواعده تمتد إلى فترة الحكم الثّنائي وما قبله.

هدف صراع السّيطرة على الحكومات السّودانيّة من قبل نفس جماعات الضّغط الّتي رحلت مع إعلان الاستقلال إلى محاولة التّدخُل في أنظمة الحكم في السّودان بما يضمن توجهها بعيداً عن مصر أنّ لم يكن معادياً لها، وأصبح أيّ نظام سياسي في السّودان هدفاً لهذه الاستراتيجيّة. وبالمقابل، سعت مصر -أيضاً- إلى اتّباع سياسة استقطاب تعاون الحكومات السّودانيّة إذا ما استحال إقناعها بقبول سياسة الوحدة، وهكذا استمر الصّراع السّياسي بين نفس القوتين المتصارعتين على السّودان منذ أنّ تقرّرت سياسة الإخلاء عام 1883 وحتى بعد الاستقلال في 1956.

وقد كان من بين العوامل الّتي حرك الخوف والهواجس لدى جماعات الضّغط هو النّقاشات الّتي دارت داخل الفصائل الاتّحاديّة حول قضايا الاتّحاد مع مصر أو الاستقلال عنها والّتي وردت فيها آراء تنادي بقبول الحزب الوطني الاتّحادي لشعار الاستقلال تمهيداً لبناء دولة سودانيّة مستقلة يمكنها بعد ذلك الاتّحاد مع مصر طواعيّة وفي ظلّ غياب الإنجليز، وقد طرح هذا الرّأي في الاجتماع الّذي ضمّ مبارك زروق وخضر حمد وصلاح سالم في القاهرة علاوة على تصريحات صحيفة النيوزويك عام 1953م والّتي جاء فيها أنّ السّودان إذا نال استقلاله فإنه سوف يعود ويتحد مع مصر.

ومع أنّه من الممكن اعتبار تلك الآراء والتّصريحات بمثابة محاولة لتبرير الحزب الوطني عن تخليه لشعار الاتّحاد أو لإرضاء مصر بقبول ترتيبات الحزب الوطني نحو الاستقلال إلا أنّه لم يعتبر كذلك لدى الجبهة الاستقلاليّة والقوى البريطانيّة الموالية لها، فقد وضح لهؤلاء في حساباتهم أنّه من الممكن أنّ يكون الأزهري والحزب الوطني يودان الاتّحاد مع مصر ولكنّهما قبلا بالاستقلال كتكتيك يهدف إلى إخراج القوّة والنّفوذ البريطاني من السّودان أوّلاً ثمّ العودة بعد ذلك لتحقيق الاتّحاد.

انطلاقاً من هذا الهاجس، تحرّكت القوى الاستقلاليّة نحو الحكم وذلك بإسقاط حكومة الأزهري وتشكيل حكومة من القوى الاستقلاليّة الّتي اعتبرت نفسها حارسه لاستقلال السّودان. وأثناء رحلة السّيد إسماعيل الأزهري إلى بريطانيا في نهاية يونيو ومطلع يوليو 1956، نشرت جريدة «التّايمز» اللّندنيّة في 2 يوليو 1956م مقالاً قالت فيه أنّ حكومة الأزهري الائتلافيّة تعاني أزمة. عاد الأزهري وصحبه إلى السّودان في 4 يوليو 1956، وفي صبيحة ذلك اليوم تقدّم السّيد ميرغني حمزة والسّيد خلف الله خالد والسّيد أحمد جلي باستقالاتهم ووقفوا بعد 3 ساعات مع المعارضة، وانعقد مجلس النّواب في نفس اليوم وتقدّم السّيد رحمة الله محمود باقتراح قال فيه أنّه من رأيّ هذا المجلس أنّ السّيد رئيس الوزراء قد فقد ثقة المجلس[1]. وبعد تثنية الاقتراح جرى التّصويت بالثقة على حكومة الأزهري الّتي سقطت بأغلبية 60 صوتاً مقابل 31 صوتاً، وشكّل السّيد عبدالله خليل الوزارة بالتحالف مع حزب الشّعب الدّيمقراطي والحزب الجمهوري الاشتراكي. وبوصول عبدالله خليل إلى رئاسة الوزارة واحتفاظه –أيضاً– بحقيبة وزارة الدّفاع يمكن القول أنّه تمّ القضاء نهائياً على أيّ آمال للوحدة بين السّودان ومصر طالما أنّ الحكم في يد المعسكر الاستقلالي الّذي تعاون بصورة مطلقة مع الإدارة البريطانيّة منذ بدايات الصّراع العلني مع مصر عقب ثورة 1924.

وتكشف الوثائق البريطانيّة عن انقلاب 17 نوفمبر 1958، وثيقة في غاية الأهميّة تعكس تخطيط الإدارة البريطانيّة السّابقة لمنع أيّ احتمال من شأنه أنْ يعيد السُّودان إلى مصر، وذلك عن طريق الاستعداد لتنفيذ انقلاب عسكري إذا ما لاح أنّ السُّودان يتّجه نحو مصر، ويبدو من الوثيقة أنّه أعدت خطط جاهزة لتنفيذ الانقلاب ربّما بالاتّفاق مع عبدالله خليل، ويبدو -أيضاً- أنّ ذلك هو السّبب الّذي جعل عبدالله يحتفظ بحقيبة الدّفاع منذ الوزارة الائتلافيّة الأولى (1956- 1957)، والثّانية (1957- 1958).

تقول الوثيقة رقم (F.O. 371/131 713)[2]: في تعليقه على انقلاب 17 نوفمبر 1958م: (إنّ الجميع يتساءلون فيما إذا كان عبدالله خليل حقاً هو المحرّض على الانقلاب وكان نفسه قد اعترف وبشكل شخصي بأنّه مشترك في المؤامرة منذ عدّة أشهر مضت وأعلن بشكل واضح عن رأيه بأنّه بدون الانقلاب فإنّ السُّودان كان سيضيع منه الاستقلال، ورأيي الشّخصي (أيدوين تشابان؛ السّفير البريطاني في الخرطوم) هو أنّه باعتباره وزيراً للدفاع فقد أمر الجيش بأن يخطط ليستحوذ على السّلطة كممارسة وتجربة). وتمضي الوثيقة قائلة: (وفي وقت أزمة السّويس 1956، كان هذا إجراءً احترازياً حكيماً، وبعد سنة 1957، وعندما بدأ المصريون يهدّدون الحدود الشّماليّة للسودان، تمّ تجديد وتعديل خطط السّيطرة على الحكم المعدّة مسبقاً من قبل الجيش كما تمّ تعديل هذه الخطط مرّة أخرى عندما اضطربت الأوضاع بعد الانقلاب العسكري الّذي قام به الجيش العراقي في بغداد عام 1958، وأنّه كلّما زاد التّدريب والإعداد على الورق سهل الأمر أكثر فأكثر.

تكشف هذه الوثيقة بوضوح أنّ هناك خطة انقلاب جاهزة منذ عام 1956، وكان ذلك تحسباً لتطورات حرب السّويس، أي أنّ هناك خشية لدى المعسكر الاستقلالي والقوى الخارجيّة الدّاعمة له من وقوع تحوّلات سياسيّة نحو مصر بفعل أصداء حرب السّويس الّذي ولّد عاطفة سياسيّة سودانيّة جارفة نحو مصر.

ويرى الأستاذ محمد أبوالقاسم حاج حمد، أنّ حرب السّويس قد أدّت إلى تصدُّع التّحالف في حكومة السّيد إسماعيل الأزهري، ويقول أنّ السّيد علي عبدالرّحمن زعيم حزب الشّعب الدّيمقراطي المتحالف مع عبدالله خليل كان ينظر بعين إلى تحالفاته مع حزب الأمّة الموغل في علاقاته مع البريطانيين ويتطلّع بعين أخرى إلى مركز مصر الجديد، مصر الّتي أنهت احتلال آخر جندي بريطاني لقناة السّويس في 13 يونيو 1956، ووقف ينشد الحلف الدّفاعي العسكري مع سوريا والسّعودية، بينما كان عبدالله خليل على النّقيض من موقف رئيس حزب الشّعب الدّيمقراطي ينظر بعين إلى تحالفاته مع الختميّة وبعين أخرى إلى حلف بغداد[3].

وإلى جانب هذا الانشقاق في الرّكائز الأساسيّة للسلطة، إذ أنّ حزبي الشّعب الدّيمقراطي بإمكانه إسقاط حكومة عبدالله خليل، وذلك بفض تحالفه معها والعودة إلى التّحالف مع الحزب الوطني الاتّحادي بزعامة الأزهري، كانت هناك عوامل أخرى ضاعفت من احتمال زيادة النّفوذ المصري في الوضع السّياسي السّوداني المتحوّل كالتظاهرات الشّعبيّة الّتي اندلعت مساندة لمصر. لقد اجتاحت تلك المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السّودان رغماً عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد، وأضرب موظفو وعمال مطار الخرطوم عن تقديم الخدمات للطائرات البريطانيّة والفرنسيّة وتدافعت صفوف الشّعب السّوداني مطالبة بالسلاح وإرسال قوات الجيش إلى بورسعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وفي مقابل ذلك احتمت الحكومة بقانون الطّوارئ ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا[4]. وطبقاً للوثيقة البريطانيّة فإنّه جرى التّخطيط للانقلاب العسكري في هذه الأجواء تحسباً لأيّ تطورات قد تفضي في النّهاية لصالح مصر.

والمرّة الثّانية الّتي تمّ فيها الاستعداد لحالة الانقلاب هي إبان أزمة حلايب في مطلع 1958. كانت الأزمة في ظاهرها خلافاً حول الاستفتاء الّذي تزمع مصر إجراؤه في مناطق حلايب ووادي حلفا كجزء من الاستفتاء العام في الجمهوريّة المصريّة حول رئاسة الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بين عبدالنّاصر وشكري القوتلي المقرّر في 21 فبراير 1958، غير أنّ حكومة السّودان رأت أنّه ربّما كان الاستفتاء غطاءً لعمل عسكري مصري ضدّ السّودان.

ولذلك قام وزير خارجيّة السّودان بالإنابة بالاجتماع بالسفير المصري في الخرطوم في 11 فبراير 1958، مستفسراً عن طبيعة الحشود العسكريّة المصريّة على حدود السّودان، وهو نفس الأمر الّذي صوّرته الوثيقة البريطانيّة بأنّه تهديد مصري على حدود السّودان الشّماليّة. وقد تطوّرت أزمة حلايب سريعاً، ففي 17 فبراير 1958، طلب السّيد عبدالله خليل من وزير الدّاخليّة المصري تأجيل الاستفتاء في حلايب ووادي حلفا إلى ما بعد إجراء الانتخابات السّودانيّة، ويقول السّيد أمين التّوم حول أزمة حلايب، أنّه وعندما كانت المعركة البرلمانيّة على أشدها في السّودان تحرّكت قوات مصريّة على شاطئ البحر الأحمر ودخلت منطقة حلايب السّودانيّة وأعلنت مصر من جانبها أنّ تلك المنطقة مصريّة اقتطعها الاستعمار من مصر وضمها إلى السّودان في وقت سابق.

ووقف حزب الأمّة ضدّ هذا التّحرّك وأعلن رئيس الحكومة؛ عبدالله خليل أنّ السّودان سيحارب مصر إذا لم تسحب جيشها من أرضه، وأرسل على الفور إلى المنطقة فرقة مدرعة من قوة دفاع السّودان بأوامر واضحة أنّ تسترد أيّ شبر من الأراضي السّودانيّة في

حلايب إذا رفض الجيش المصري الانسحاب عنها[5]. ويشير محمد أبو القاسم حاج حمد إلى أنّ المقصود من افتعال أزمة حلايب هو لضرب العلاقات السّودانيّة المصريّة بالتآمر مع بريطانيا، حيث يقول: بعد أنّ حرّضوا الشّعب السّوداني اتّجه محمد أحمد محجوب، وزير خارجية حزب الأمّة إلى القاهرة في 18 فبراير 1958، حيث التقى الرّئيس جمال عبدالنّاصر لبحث المشكلة.

غير أنّه وفي ذات يوم مغادرة محمد أحمد محجوب إلى القاهرة بتاريخ 18 فبراير 1958، استدعت حكومة حزب الأمّة السّفراء العرب في الخرطوم وأطلعتهم على مضمون النّزاع، أي أنّها تخطّت المباحثات الثّنائيّة بين السّودان ومصر إلى الإطار العربي، وكانت حكومة السّودان قد أرسلت قوات سودانيّة إلى مثلث حلايب، ممّا استدعى إرسال مذكّرة مصريّة تحتج على ذلك بتاريخ 18 فبراير 1958، ويضيف حمد: «نفس التّاريخ 18 فبراير 1958، بعثت حكومة عبدالله خليل بمذكّرة إلى الأمين العام لجامعة الدّول العربيّة، وذلك قبل لقاء المحجوب بـ عبدالنّاصر في 19 فبراير 1958، وهنا بدت القصيد من التّصعيد إذ أبلغ رئيس وزراء حزب الأمّة الأمين العام للأمم المتّحدة في 20 فبراير 1958 بالحشود العسكرية المصريّة على حدود السّودان إشارة إلى كتيبة حرس الحدود وذلك بعد 48 ساعة فقط من إخطار الجامعة العربيّة والسّفراء العرب وبعد 24 ساعة فقط من لقاء المحجوب بـ عبدالنّاصر[6].

ويمضي حمد قائلاً: «وفي الأمم المتّحدة كان هناك من ينسق لتتّخذ الأزمة مداها أي بريطانيا، فبعد إبلاغ الأمين العام للأمم المتّحدة في 20 فبراير 1958، انعقد مجلس الأمن فوراً في اليوم التّالي في 21 فبراير 1958، وذلك بناءً على مذكّرة المندوب السّوداني في الأمم المتّحدة والدّاعي إلى مناقشة الوضع الخطير القائم على الحدود بين السّودان ومصر والّذي نشأ بسبب القوات المصريّة المكثّفة المتحرّكة نحو الحدود السّودانيّة»[7]. وكانت بريطانيا تترصّد إثارة المسألة في الأمم المتّحدة وبشكل متعجّل بعد أنّ خرجت بها حكومة عبدالله خليل من طور المسألة إلى طور الأزمة، ومن بعد أنّ تجاوزت التّعاون الثّنائي مع مصر إلى الطّرح العربي ثمّ الدّولي في 24 ساعة.

غير أنّ مصر والّتي كانت تدرك دوافع التّصعيد السّياسيّة، والقفزات المتسارعة على وتيرة كلّ 24 ساعة وصولاً إلى مجلس الأمن وتربّص بريطانيا هناك، قد قامت بتسديد صفعة لبريطانيا وعبدالله خليل في وقت واحد بتاريخ 21 فبراير 1958، حين أبرقت لمجلس الأمن المنعقد بذات التّاريخ لتخطره عبر مندوبها بأنّ مصر وحفاظاً على الرّوابط الّتي تربط بين الشّعبين المصري والسّوداني فقد قرّرت تأجيل تسوية الحدود حتى الانتهاء من

الانتخابات السّودانيّة، وقال جمال عبدالناصر في بيانه -أيضاً-: «إنّ القوات المصريّة المسلّحة لم تنشأ لغزو السّودان ولكنّها دائماً سند للسودان ضدّ العدو المشترك»[8]. من المحتمل أنّ مصر قد نظرت إلى أزمة حلايب في سياق الأحداث الإقليميّة الجارية -آنذاك- وخصوصاً مسألة الوحدة بينها وبين سوريا. وهي بذلك تكون قد اعتبرت أزمة حلايب إحدى الوسائل والأزمات الّتي قصد منها إجهاض تلك الوحدة الّتي أصبحت هدف عدد من القوى الإقليميّة والدّوليّة.

ففي تلك الأثناء أعلنت مصر عن كشفها عن مؤامرة في 13 فبراير 1958، وتم إلقاء القبض على مجموعة من الشّيوعيين الّذين قالت عنهم السّلطات المصريّة بأنّهم عملاء أرسلوا من قبل حلف بغداد وتمّ تمويلهم من قبل الولايات المتّحدة، وقال البيان المصري أنّ هدف هؤلاء هو تخريب عملية الاقتراح على الوحدة ورئاسة ناصر المقرّرة لها في 21 فبراير 1958. ويقول الكاتب الأمريكي آندرسون رائيل أنّه من الصّعب القول أنّ هناك مؤامرة حقيقيّة كما أشار إلى ذلك البيان المصري، ولكنّه لا يستبعد أنّ يكون رجال عبدالنّاصر قد اختلقوا تلك المبرّرات لإحباط أيّ معارضة محتملة للاستفتاء[9].

وفي نفس تلك الظّروف أعلن الرّئيس عبدالنّاصر عن مؤامرة أخرى دُبّرت من قبل دولة عربيّة لقتله. وقال عبدالنّاصر أنّه وفي أواخر شهر فبراير 1958، أرسل أحد الرّؤساء العرب مبعوثاً لمقابلة السّيد عبدالحميد السّراج؛ وزير الدّاخليّة السّوري، وعرض المبعوث على السّراج بأن يتولى القيام بانقلاب ضدّ الوحدة بمقابل 22 مليون جنيه إسترليني ويضمن له الاعتراف الدّولي بالنظام الجديد، وحصل السّراج على شيك بمبلغ 1،9 مليون جنيه إسترليني من المبعوث وبعد ذلك قام السّراج بإطلاع عبدالنّاصر على الخطة[10].

وفي وقت لاحق، توافرت معلومات أخرى أنّ المبعوث الرّئاسي قد عرض على السّراج مبلغاً ضافياً قدره مليونا جنيه إسترليني مقابل زرع قنبلة في طائرة ناصر الرّئاسيّة والّذي كان في زيارة إلى دمشق، وكان السّراج قد عقد مؤتمراً صحفياً قدّم فيه الأدلة حول تلك المخططات عبارة عن صورة للشيكات المالية الّتي تمّ سحبها إلى جانب تقديم شريط مسجل للحديث الّذي دار بينه وبين المبعوث، ولهذا أوقف عبدالنّاصر التّصعيد في قضيّة حلايب بأسرع ما يكون حتى لا يتسبّب في إضعاف إجراءات الوحدة المصريّة السّوريّة، وكان من غير الطّبيعي أنّ تنجر مصر في مواجهة عسكريّة مع دولة عربيّة في الوقت الّذي يؤسّس فيها إلى وحدة عربيّة مع سوريّة.

والمرّة الثّالثة الّتي حدثت فيها خطة الانقلاب في السّودان طبقاً لوثيقة الخارجيّة البريطانيّة هي التّطوّرات السّياسيّة في العراق في 1958، لقد كانت تلك التّطوّرات جزءاً من الصّراع السّياسي بين عبدالنّاصر والولايات المتّحدة وبريطانيا حول النّفوذ على الدّول العربيّة والشّرق الأوسط. ففي يوليو 1958، قاد عبدالكريم قاسم انقلاباً عسكرياً ضد نظام الحكم الملكي العراقي الموالي للغرب، وقالت التّقارير الأمريكيّة الرّسميّة في واشنطن أنّ الانقلاب قد جرى على أيدي قوات شيوعيّة موالية لناصر ومن إلهامه.

وأكّد ألن دلاس مدير المخابرات الأمريكيّة أنّ الانقلاب قد قامت به عناصر موالية لناصر[11]. وفي نفس ذلك الوقت، قطع الأردن علاقاته مع بريطانيا، وفسّرت الدّوائر الغربيّة التّطورات السّياسيّة في الأردن على أنّه نتيجة لضغوط مارسها عبدالنّاصر. واستنتجت تلك الدّوائر أنّ الأردن في طريقه للإنضمام إلى المعسكر السّوري المصري، وإلى جانب الأردن بدأ اللّبنانيون -أيضاً- في التّذمّر من نظام حكم الرّئيس كميل شمعون واتّهمت مصر بأنّها هي الّتي تحرّك تلك الأحداث، ففي مايو 1958، قدّم وزير الخارجيّة شكوى إلى مجلس جامعة الدّول العربيّة زاعمة بأنّ لديه (براهين لا تحصى ورسميّة ولا يمكن دحضها)، بأنّ الجمهوريّة العربيّة المتّحدة تتدخّل في شؤون لبنان[12].

وفي 6 يونيو 1958، قدّم الدّكتور شارلس مالك؛ وزير الخارجية اللبنانيّة اتّهامات رسميّة ضد الجمهوريّة العربيّة المتّحدة إلى مجلس الأمن متّهماً إياها بأنّها مسؤولة عن تدخّل كبير وغير شرعي ولا مبرّر له.

لقد قادت هذه التّطورات السّياسيّة في السّاحة العربيّة، والّتي يبدو أنّها تتحرّك لصالح جمال عبدالنّاصر، إلى ردّ فعل قوي من جانب الولايات المتّحدة خاصة في الأردن ولبنان، وهدفت الجهود إلى منع وقوع أيّ تغيير سياسي موالٍ لمصر وعبدالنّاصر في البلدين، وذلك بعد أنّ نجح العراق في إحداث الانقلاب الّذي اعتبره الأمريكيون أنّه من تدبير وإلهام جمال عبدالنّاصر.

ونتيجة لذلك تحرّك الأسطول السّادس الأمريكي إلى شرق البحر الأبيض المتوسّط لحماية الأردن، وقال وزير الخارجيّة الأمريكي؛ دالاس، أنّ عملاً قد أتّخذ لصالح الأردن، وقال المحلل السّياسي الأمريكي توماس بريسون أنّه في الوقت الّذي لم يطلب فيه الملك المساعدة، قصدت الولايات المتّحدة من إرسال الأسطول السّادس إلى شرقي المتوسط دعم نظام حكم الملك حسين الّذي أقلقته سوريا ومصر اللّتان كانتا تتلقيان شحنات المساعدات السّوفياتيّة[13].

أمّا ردُّ الفعل الأمريكي في لبنان عقب سقوط النّظام العراقي الموالي للغرب وصعود النّظام الموالي لـ عبدالناصر فقد كان فورياً، فبعد يوم واحد فقط من سقوط النّظام العراقي، نزلت القوات الأمريكيّة الّتي حملتها عناصر من الأسطول السّادس في بيروت وأعلن الرّئيس الأمريكي في 15 يوليو 1958، أنّه ليس لديه نيّة لتجاوز القرار الّذي اتّخذه على استقلال لبنان، والدّفاع عن سيادة وأمن لبنان، واتّخذ الرّئيس الأمريكي قراراً آخر بوضع القيادة الجويّة الاستراتيجيّة وعناصر من الجيش الموجود في أوروبا على أهبة الاستعداد للقيام بعمليات جويّة في الشّرق الأوسط[14].

لم يكن السّودان بعيداً عن هذا السّباق المحموم بين عبدالناصر والقوى الخارجيّة حول الوصول إلى النّفوذ السّياسي لدى الدّول والحكومات العربيّة، وتحسباً لذلك وطبقاً لوثيقة الخارجيّة البريطانيّة عن السّودان، قام الجيش السّوداني بتحديث خطة الانقلاب للمرّة الثّالثة تحسباً لتحرُّكات عبدالنّاصر مثلما تحسّبت الولايات المتّحدة وأعلنت حالة الاستعداد ووضعت قطعاً من الأسطول السّادس في الأردن ولبنان، إلّا أنّه وفي هذه المرحلة أصبح الأمر جدياً وما أنْ شعرت حكومة السّودان بالتّحرُّكات المصريّة لإسقاط نظام حكم عبدالله خليل حتى تمّ تنفيذ الانقلاب مباشرة ودون تردُّد أو سابق إنذار وذلك في 17 نوفمبر 1958.

هوامش الفصل الأوّل

(1) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص505

(2) FO 371/131713.

(3) السّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل المجلد الثّاني، مصدر سابق، ص146.

(4) نفس المصدر، ص147.

(5) ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص157- 158.

(6) السّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، المجلد الثّاني، مصدر سابق، ص181.

(7) نفس المصدر، ص182.

(8) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص506.

(9) اندرو راسل، الحرب السّرية في الشّرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، النّار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997، ص224.

(10) نفس المصدر، ص223.

(11) العلاقات الدّبلوماسية مع الشّرق الأوسط 1784-1975، مصدر سابق، ص532.

(12) نفس المصدر، ص523.

(13) نفس المصدر، ص514.

(14) نفس المصدر، ص526.



الفصل الثّاني

انقلاب 17 نوفمبر 1958

في صبيحة الـ17 من نوفمبر 1958، استولى الجيش بقيادة الفريق عبود على الحكم في البلاد وألغى النّظام الجديد العمل بالدستور الموقّت وحلّ مجلس الوزراء، والجمعيّة التّأسيسيّة وأعلن حالة الطّوارئ في البلاد. ومما كان مثيراً للدهشة أنّ مهندس الانقلاب هو رئيس الوزراء السّيد عبدالله خليل، وكان ذلك بمثابة إحدى المعادلات المعكوسة في السّياسة السّودانيّة والّتي اتّسمت بها منذ نهايات القرن التّاسع عشر وظلّت تلازمه إلى اليوم، فالمعروف والطّبيعي هو أنّ يقوم الجيش بالانقلاب ضد السّلطة السّياسيّة الحاكمة سواءً كانت مدنية أم عسكريّة وتطيح بها وتحلّ مكانها. ولكن من غير المفهوم أنّ تقوم السّلطة السّياسيّة الحاكمة بالانقلاب ضدّ نفسها والإطاحة بها، وتسليم الحكم للجيش.

ولذلك وعندما وقع انقلاب 17 نوفمبر 1958، واتّضح فيما بعد أنّه عبارة عن تسليم طوعي للسلطة من قبل رئيس الحكومة عبدالله خليل، اتّجهت التّساؤلات حول أسباب ودوافع الانقلاب إلى خليل وليست حكومة الفريق عبود، أيّ أنّه لا يجب البحث عن أسباب الانقلاب في البيان الّذي أدلى به الرّئيس عبود بعد تسلّم الحكم ولا إلى المؤتمرات والتّصريحات الصّحفية وإنّما يجب الإجابة عن ذلك من خلال مدبّر الانقلاب خليل ومن الظّروف السّياسيّة الدّاخليّة والخارجيّة الّتي أحاطت به.

سأل الصّحفي عبدالرّحمن مختار مؤسّس ورئيس تحرير صحيفة «الصّحافة» السّيد عبدالله خليل عن الإشاعات الرّائجة حول توقّع انقلاب عسكري في السّودان، وكان ذلك في نوفمبر 1958، أي قبل أسبوعين من الانقلاب عندما كان مختار في رحلة خاصة مع عبدالله خليل إلى إثيوبيا، فقال خليل: يا أخي بلاش فلسفة كلُّ ما هنالك أنّني زهجت مما يجري في السّودان، الشّعب كلّ يوم مظاهرات وأصبح في فوضى أخلاقيّة لا حدود لها، والسّياسيون كلّهم كفروا بنعمة الحريّة وبدأوا يعربدون زي العيال والبلد كلّها بقت في حالة من الفوضى تهددنا جميعاً بالخراب، وإذا سكتنا عنها حتروح في ستين داهية وحياخدها عبدالنّاصر ونبقي في (حيص بيص)، ولذلك فلا بد من عمل شيء يؤدّب العالم دي[1]. ويلخص السّيد عبدالله خليل في هذا الحوار والّذي جرى في إثيوبيا قبل أسبوعين من الانقلاب الأسباب الجوهريّة من وجهة نظره باعتباره هو المخطط له؛ وهي: الاضطرابات الدّاخليّة في السّودان والّتي قد تتيح لـ عبدالنّاصر استلام السّلطة، ويعني عبدالله خليل بهذا القول تحرّكات حليفه في السّلطة حزب الشّعب الدّيمقراطي في اتّجاه التّحالف مع الحزب الوطني الاتّحادي من أجل إسقاط حكومة خليل.

لقد كان خليل قد وصل إلى السّلطة للمرة الثّانية بعد انتخابات نوفمبر 1957، والّذي فاز فيها حزب الأمّة بـ63 مقعداً، والحزب الوطني الاتّحادي بـ44 مقعداً، وحزب الشّعب الدّيمقراطي بـ29، والأحزاب الجنوبيّة بـ37 مقعداً، ودخل حزب الأمّة للمرة الثّانية في تحالف مع حزب الشّعب الدّيمقراطي ليكوّنا الحكومة الّتي يرأسها عبدالله خليل إلى جانب احتفاظه للمرة الثّانية بحقيبة وزارة الدّفاع. وتململ حزب الشّعب الدّيمقراطي من التّحالف مع حزب الأمّة وبدأ نوابه يضغطون على قيادة الحزب لفض الائتلاف وتكوين حكومة مع الحزب الوطني الاتّحادي.

ويصف الأستاذ الأمين عبدالرحمن في كتابه: (الفريق إبراهيم عبود وعصره الذّهبي)، تلك الظّروف السّياسيّة الدّاخليّة بقوله: (بلغ القلق على مستقبل الأوضاع الدّمقراطيّة في السّودان عام 1958 مبلغاً عظيماً ليس بسبب موجة الانقلابات العسكريّة الّتي اجتاحت المنطقة فحسب والّتي عزت كثير من الدّوائر السّياسيّة أنّ من ورائها الولايات المتّحدة الأمريكيّة على نحو ما حدث في بورما وباكستان ولبنان... وغيرها، بل بسبب ما وقع من خلاف وسوء ثقة بين الحزبين المؤتلفين الحاكمين حزب الأمّة وحزب الشّعب الدّيمقراطي)[2].

ويرى السّيد أمين التوم قطب حزب الأمة أنّ انقلاب 17 نوفمبر 1957، جاء قطعاً للطريق أمام انقلاب كانت تدبّره مصر، ويقول: «فيما كان رئيس الوزراء يطالع أقصى جهاته نتائج التّقارير السّرية له ولقيادة الجيش عن تحرّكات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكري في السّفارة المصريّة وبعض الموظّفين في السّفارة، ثمّ أعقبت ذلك تقارير عن لقاءات كانت تتم سرّاً بين الملحق العسكري المصري ونفر من الضّباط السّودانيين في أماكن مختلفة، وفيما كان رئيس الوزراء يتابع هذه التّقارير ويطلب مزيداً من تتبع هذه الحركات جاءه من قيادة الجيش أنّ انقلاباً يعدُّ له نفرٌ من ضباط الجيش وتدعمه مصر عبدالنّاصر وكان وشيك الوقوع»[1]. وهناك اتّجاه آخر يرى أنّ عبدالله خليل لجأ إلى تسليم السّلطة للجيش بعد تحركات السّيد الصّديق المهدي الّذي كان يرى ضرورة جمع الصّف الوطني، وإنشاء حكومة قوميّة بالتحالف بين جميع الأحزاب أو على الأقل بالتحالف مع الحزب الوطني الاتّحادي، وأنّ خليلاً وفقاً لسياسة (علي وعلى أعدائي) قام بتسليم السّلطة.

ومهما يكن من أمر، فإنّه من المتّفق عليه أنّ الّذي عجّل بتسليم السّلطة هو قرار حزب الشّعب الدّيمقراطي بفض التّحالف مع حزب الأمّة، وإسقاط حكومة خليل في أوّل جلسة لانعقاد البرلمان وهي جلسة 17 نوفمبر 1958، وقد تأكّد اتّجاه حزب الشّعب الدّيمقراطي عقب زيارة وفد الحزب الوطني الاتّحادي أوّلاً إلى بغداد لتهنئة حكومة عبدالكريم القاسم الموالية لجمال عبدالنّاصر، والتي أسقطت حكومة نوري السّعيد الموالي للغرب وصديقه عبدالله خليل، ومن ثمّ تحرّك الأزهري ووفده من بغداد إلى القاهرة. وفي نفس الأثناء غادر رئيس حزب الشّعب الدّيمقراطي السّيد علي عبدالرحمن؛ وزير الدّاخليّة في حكومة عبدالله خليل إلى القاهرة. أدلى السّيد إسماعيل الأزهري في القاهرة بتصريحات قال فيها أنّ هدفه هو هزيمة حكومة عبدالله خليل وإلغاء المساعدات الأمريكيّة ورفض هدايا الأسلحة البريطانيّة وإبرام ميثاق دفاعي مع مصر.

في هذا الأثناء، كان السّيد عبدالله خليل في إثيوبيا وتلقى رسالة عاجلة من سفير السّودان في القاهرة يقول فيها أنّ وفد الأحزاب الاتّحاديّة بقيادة الأزهري وعلي عبدالرحمن قد عقدوا اجتماعاً مع جمال عبدالنّاصر واتفقوا على إسقاط الحكومة في جلسة البرلمان القادمة بتاريخ 17 نوفمبر 1958. عاد خليل إلى الخرطوم في 7 نوفمبر 1958، ووجد أنّ نواب حزب الشّعب الدّيمقراطي والوطني الاتّحادي قد قرّروا إسقاط الحكومة عند استئناف جلسات البرلمان في 17 نوفمبر 1958، حاول خليل مدّ أجل الجمعيّة التّأسيسيّة من طرف واحد إلى ديسمبر 1958، ولكن النّواب الاتّحاديين عقدوا العزم على حضور

جلسات البرلمان خارج مبنى البرلمان في ميدان عبدالمنعم في 16 نوفمبر 1958، وأعلنوا سحب الثّقة عن الحكومة وإسقاطها إلّا إنّهم أصبحوا في 17 نوفمبر 1958، والجيش قد استولى على السّلطة وحلّ مجلس الوزراء والجمعيّة التّأسيسيّة وأعلن حالة الطّوارئ وأوقف الصّحف والعمل بالدستور.

إنّ القاسم المشترك في أسباب ودوافع انقلاب 17 نوفمبر 1958، هو التّحركات المصريّة من خلال التّدخّل لتوحيد الأحزاب الاتّحاديّة لإسقاط حكومة خليل في البرلمان، والأسباب الأخرى الّتي وردت حول الانقلاب لا تعتبر أسباباً جوهريّة يمكن تفسير الانقلاب على أساسها، فالقول باستشراء الفساد المالي بين النّواب ليس سبباً يجعل خليل يفكّر في تسليم السّلطة للجيش لأنّ خليلاً نفسه هو الّذي كان يدفع للنواب منذ فترة الحكم الذّاتي، فقد سبق وأن أوردنا قضيّة رشوة النّواب الاتّحاديين والّتي اُتّهم فيها خليل وكذلك أوردنا المعلومات الّتي قالها الصّحفي عبدالرّحمن مختار حول قيام عبدالله خليل بدفع مبالغ مالية للنواب في البرلمان بعد الاستقلال، لذلك لا يمكن التّذرّع بالفساد المالي من قبل خليل كمبرر للانقلاب.

وقد نفى خليل نفسه عقب أكتوبر 1964، أمام لجنة التّحقيق الّتي شكّلت لمدبري انقلاب 17 نوفمبر 1958، أنّ يكون سوء الأوضاع الاقتصادية هو السّبب، وقال اللّواء أحمد عبدالوهاب الرّجل الثّاني في انقلاب 17 نوفمبر أمام لجنة التّحقيق: في يوم 16 نوفمبر وكان مفروضاً أنّ يحدث افتتاح البرلمان في 17 نوفمبر 1958، ومفروضاً أنّ الحكومة ستسقط، حضر عبدالله خليل إلى مكتبه في وزارة الدّفاع وتأكّد من أنّ الانقلاب سيحدث غداً في 17 نوفمبر 1958، وقال لنا ربنا يوفقكم، وإذا كان عبدالله خليل قال أنّ الأحوال كانت جميلة جدّاً يبقى كذاب والرّجل الوحيد الّذي لم يكن راضياً عن تدخّل الجيش هو السّيد الصّديق المهدي بدعوى أنّ الجيش لن يرجع إلى ثكناته[4].

وأكّد الفريق إبراهيم عبود ما قاله عبدالوهاب أمام لجنة التّحقيق حين قال: «لا صحة لما قاله عبدالله خليل من أنّ الأحوال كانت سيئة قبل الانقلاب وأنّ إنكاره أمر مضحك، فماذا كنا نريد من الانقلاب؟ لقد كنت قائداً عاماً وراتبي هو نفسه الّذي كنت أتقاضاه أثناء رئاستي للحكومة، وأضاف عبود: عبدالله كان يجري ورانا عشان تنفيذ الانقلاب ويرسل لي زين العابدين وهذا يعني أنّ الانقلاب تمّ بضغط وأمر من عبدالله خليل، عبدالله خليل وزين العابدين كان غرضهما أنّ يتم الانقلاب لإنقاذ البلاد من الفوضى الدّاخليّة والتّدخّل بتاع دول أجنبية لم يوضّحها»[5].

وبهذا، فإنّه ليست هناك أسباباً أو عوامل داخليّة قادت إلى انقلاب 17 نوفمبر، فالانقلاب في جوهره هو استمرار للصراع القديم لإخضاع السّياسة السّودانيّة لأيّ من الخطوط السّياسيّة الّتي كانت تتصارع حول السّودان وواضح أنّ حكومة عبدالله خليل ومنذ مجيئه إلى الحكم في 1956، كان يسعى إلى توجيه السّياسة السّودانيّة بعيداً عن مصر أو في اتّجاه مصالح القوى الإقليميّة والدّوليّة. لقد وافق خليل على المعونة الأمريكيّة والّتي كانت مرفوضة بشدة من مصر وعدد من الدّول العربيّة، وانحاز إلى تأييد قوى حلف بغداد الأمر الّذي تعتبره مصر ضدّها أيضاً، وأيّد الإجراءات الأمريكيّة في لبنان والأردن مقابل استهجان القوى العربيّة الأخرى.

وإذا كان عبدالله خليل قد اتّهم خصومه الاتّحاديين بأنّهم تآمروا في القاهرة مع عبدالنّاصر لإسقاط حكومته، فهو -أيضاً- غادر إلى إثيوبيا لنفس الغرض. لقد ذهب خليل إلى إثيوبيا لمناقشة خطة الانقلاب وأنّه وفي نفس الوقت الّذي يعتقد فيه أنّ الأزهري وعلي عبدالرحمن يجتمعان بـ عبدالنّاصر في القاهرة لمناقشة تفاصيل إسقاط الحكومة، فهو -أيضاً- وفي نفس التّوقيت يناقش تفاصيل الانقلاب مع الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي والسّفارة الأمريكيّة وبعض الأطراف الأخرى، وفقاً لما ظهر من معلومات لاحقة كما سنبين ذلك. لقد أحاط الغموض برحلة خليل إلى أثيوبيا خاصة وأنّها قد جاءت في ظروف حرجة حيث الإشاعات كانت قد انطلقت بقرب وقوع انقلاب وشيك، هذا إلى جانب تحرّكات الفصائل الاتّحاديّة للتكتّل ضدّ الحكومة ولذلك لا بدّ من الوقوف عند رحلة رئيس الوزراء إلى إثيوبيا في تلك الظروف.

يروي الصّحفي عبدالرّحمن مختار الّذي رافق الرّئيس إلى إثيوبيا جزءاً من تفاصيل تلك الرّحلة ويقول: في صباح 9 أكتوبر 1958، أقلت بنا من مطار الخرطوم الطّائرة المقلة للسيد عبدالله خليل رئيس الوزراء في طريقها إلى أديس أبابا ولم يرافق عبدالله خليل في هذه الرّحلة أي رفيق رسمي، حيث يؤكد بأنّها خاصة وشخصيّة.

ولم يكن معه في الطّائرة سوى السّيد ملس عندوم سفير إثيوبيا في الخرطوم وشخصي وخادمه الخاص.. ويقول مختار أنّه وعندما استغرق الرّئيس في النّوم، بدأ يدردش مع السّفير الإثيوبي، فقال له السّفير الأثيوبي: عمك عبدالله الدّور دا حيعملها فيكم، لكن اعتقد أنّ الإمبراطور سوف يتمكن من إيقافه أو على الأقل أرجو ذلك، فقلت له: أيه حكاية الرّحلة الخاصة الّتي أحدثت ضجةً في الخرطوم.. ما هو أصلها؟ فقال السّفير: والله شوف أهي مش خاصة أو إنّها دعوة عاجلة وشخصيّة من الإمبراطور لـ عبدالله للحضور فوراً إلى إثيوبيا، طبعاً أنت عارف أنا كتبت تقرير سري للإمبراطور عن إشاعة الانقلاب والإمبراطور انزعج وطلب من عبدالله الحضور فوراً[6].

ومع أنّ السّفير الأثيوبي الّذي رتّب للزيارة، وشارك بعد ذلك في جزء من المباحثات السّرية بين خليل والإمبراطور، قد أكّد أنّ الزّيارة لم تكن خاصة، وأنّها لمناقشة موضوع الانقلاب، إلّا أنّ خليل اعتبرها خاصة، وقد أدّى ذلك إلى الخلاف مع سفير السّودان في إثيوبيا والّذي قدّم استقالته على إثرها. واستناداً إلى الصّحفي مختار فإنّ السّيد السّفير قال لرئيس الوزراء أنّ التّعليمات الّتي وصلته من الخرطوم تقول أنّ الزّيارة خاصة، وإنّها كما يبدو بعيدة كلّ البعد عن الخصوصيّة، وهي أكثر من رسميّة في استقبالاتها وجميع مظاهرها، وطلب من رئيس الوزراء تفسيراً بعينه في واجبه تجاه زملائه ووضعه سفيراً للسودان في العاصمة الإثيوبيّة[7].

ردّ السّيد خليل رئيس الوزراء بأنّ الزّيارة خاصة. وكي يؤكّد السّفير وجهة نظره أخرج برنامج الزّيارة الّتي تؤكّد أنّ الزّيارة رسمية ويقول مختار أنّ السّفير طلب من عبدالله خليل أنّ يصحبه في الزّيارة المقرّرة في المساء إلى القصر الإمبراطوري لمقابلة الرّئيس الإثيوبي، إلّا أنّ عبدالله خليل رفض الموافقة على استصحاب السّفير معبراً على أنّ الزّيارة خاصة ولا شأن لها بالسّياسة والحكومة والدّبلوماسيّة مما جعل السّفير ينفجر في عصبيّة شديدة ويقول: يا سيادة الرّئيس في الخامسة سيأتيك ركب رسمي تسد له الشّوارع والطّرقات حيث يأخذك إلى قصر الامبراطور، وسيكون على مشهد من الجميع وكرامتي ومنصبي يقتضيان بأن أكون في صحبتك وإلّا ما معنى أنّني سفير لكم. ولمّا لم يستجب رئيس الوزراء إلى طلب السّفير أخرج الأخير ورقة وكتب عليها استقالته وسلّمها لـ عبدالله خليل والّذي ما أنّ اطّلع عليها حتى أخرج قلمه في عصبيّة شديدة وأشّر عليها بعبارة: قبلت الاستقالة اعتباراً من الآن[8].

دفعت تلك المناقشات بالصحفي عبدالرّحمن مختار والّذي كان حاضراً وقتها بأن يتوجّه إلى عبدالله خليل متسائلاً عن السّبب الحقيقي للزيارة وعن دخل الإمبراطور الإثيوبي بالقضايا السّودانيّة الدّاخليّة فأجابه خليل: الإمبراطور صديق من زمان وما تنساش أنا كنت على رأس جزء من القوات الّتي حرّرت بلاده وأعادته إلى عرشه وهو فوق كلّ ذلك راجل واع وحكيم، وعندو خبرات كثيرة ممكن نستفيد منها، وفوق كلّ ذلك فهو جارنا، وشايل معانا الهم[9].

لم يقتنع الصّحفي مختار بهذه الرّواية وذلك لأنّ له معلومات أخرى تلقاها من السّفير الأثيوبي في الطّائرة أثناء الرّحلة إلى أديس، ولذلك قال مختار: طيب يا عم عبدالله، أنا عرفت أنو الإمبراطور هو الّذي دعاك صحيح؟ فرد خليل: مين القال لك الكلام الفارغ ده: طيب أنا بعد باكر مسافر بشفتو (منقطة سياحية في أديس وفيها مياه دافئة يقصدها السّواح

للاعتقاد بأنّها تشفي من كثير من الأمراض) مع الإمبراطور علشان الحمامات وأنت عارف الرّطوبة عاملة عمايلها معاي. وردّ مختار قائلاً أبلغني بذلك ملس.. قال أنّ الإمبراطور سمع إشاعات الانقلاب لذلك استدعاك على عجل للتأكد من الحقيقة، وحينئذ اعترف عبدالله خليل ولكن بصورة ضمنية حين قال: هو ملس صاحبك ده ليه يطلّع أسرارنا؟

ولم يمض وقت طويل حتى تأكّد هدف الرّحلة. ففي 31 أكتوبر تلقى الصّحفي عبدالرّحمن مختار مكالمة هاتفيّة من وزير الخارجيّة السّوداني بالإنابة السّيد أمين التّوم ليحوّله للسيد رئيس الوزراء بصورة عاجلة جاء فيها: يصل إلى القاهرة بعد غد 2 نوفمبر 1958 السّيد إسماعيل الأزهري وبرفقته السّيد محمد أحمد المرضي ومبارك زروق قادمين إليها من بغداد، كما وصلها اليوم الشّيخ علي عبدالرحمن رئيس حزب الشّعب الدّيمقراطي وبرفقته السّيد محمد نور الدّين وعدد من قادة حزبهم. وقد استقبلوا في القاهرة استقبالاً لافتاً ومنقطع النظير، كما تستعد الجهات الرّسميّة لاستقبال السّيد إسماعيل الأزهري استقبالاً كبيراً ممّا جعل التّكهنات والاستنتاجات كثيرة ومثيرة عن أمر هذا التّجمع الغريب والمفاجئ، وقد علمت من مصادري الموثوق بها أنّ الرّئيس جمال عبدالناصر سيستقبل الوفدين كلّاً على حدة ثمّ يستقبلهم معاً في جلسة مهمّة وذلك بعد إجراء مشاورات وصفت بأنّها خطيرة للغاية وتهدّد مستقبل السّودان السّياسي. ويمضي السّفير قائلاً:

ولقد أسرّ لي نفرٌ ممن أثق فيهم من رجال الصّف الأوّل في الثّورة وفي الصّحف، بأنّ مصر تعد خطة محكمة للوفاق بين الأزهري وحزب الشّعب الدّيمقراطي وأنّ الاحتمال كبير للغاية في إكمال هذه الخطوة وتتويجها باللقاء والتّفاهم. ويقدّم السّيد السّفير تحليله لمضمون البرقية بقوله:

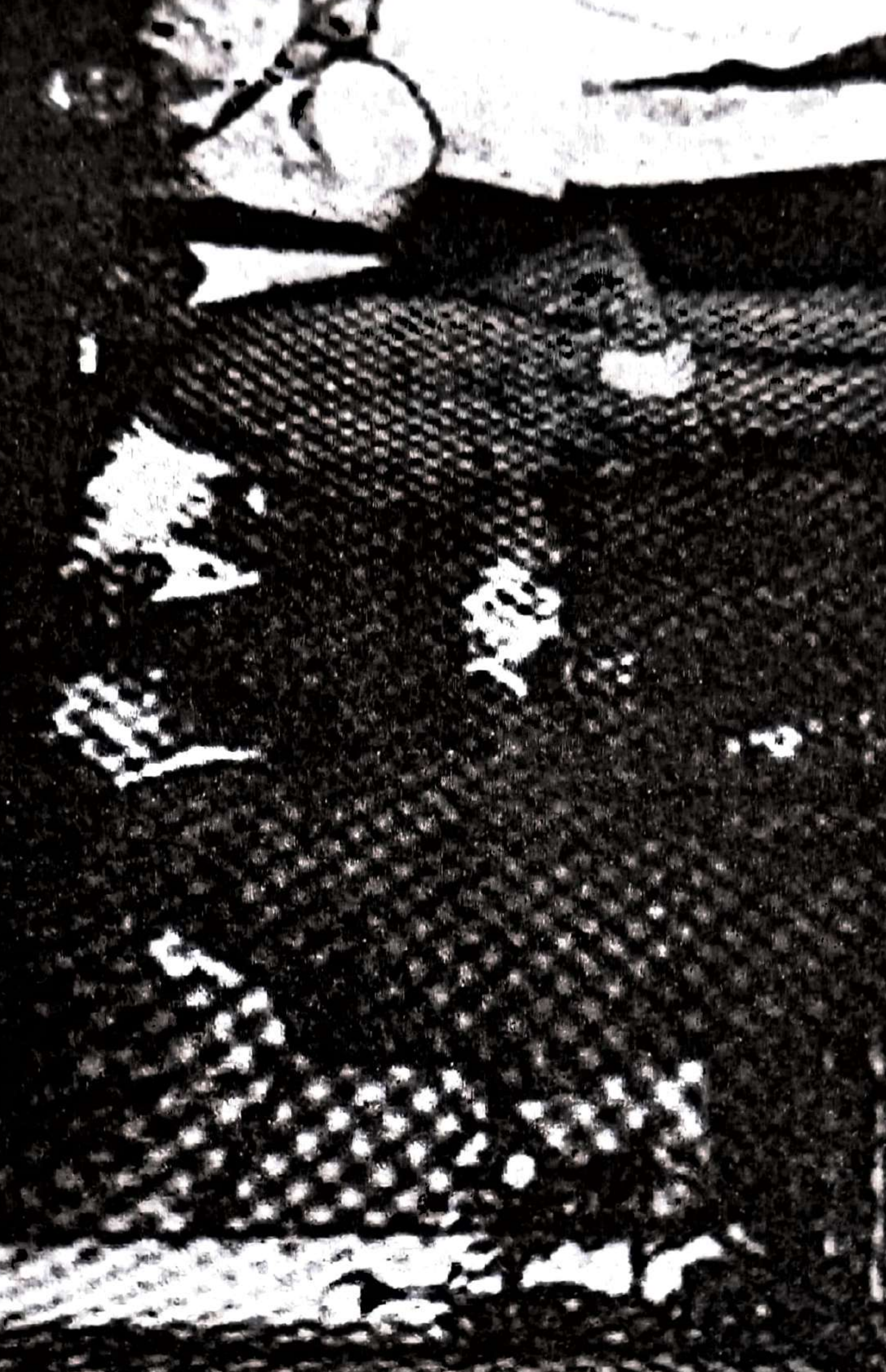
«ومن تحليلاتي واستقراءاتي الشّخصيّة أنّ الهدف من وراء هذه الاتّجاه الجديد هو إسقاط الحكومة عند عودتهم مهما كلّف الثّمن وبلغ الجهد وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الأزهري ونيابة علي عبدالرّحمن تمهيداً لإعلان الوحدة بين السّودان ومصر من داخل البرلمان، ويبدو أنّ سبب هذه التّحركات الغريبة والمريبة الّتي تجري في القاهرة هو الإشاعات الّتي ملأت الأجواء السّياسيّة بأنّ هناك تمهيداً لانقلاب عسكري ممّا زاد من مخاوف مصر والمعارضة السّودانيّة معاً»[10]. نقل مختار الرّسالة إلى رئيس الوزراء عبدالله خليل والّذي كان متوقعاً لها منذ فترة، ولما فرغ خليل من الاطّلاع عليها قال لمختار: كويس خالص.. قم بترجمتها للإنجليزيّة ترجمة جيدة وحرفيّة وبسرعة شديدة وحذار أنّ تطلع صاحبك السّفير خليفة (سفير السّودان في إثيوبيا) أو أي شيطان على تفاصيلها لا هنا ولا في الخرطوم، وإذا فعلت فأنت عارف بأنّني سأضربك رصاص[11].

ويبدو أنّ خليلاً كان معه في هذه الزّيارة اللّواء أحمد عبدالوهاب؛ نائب قائد هيئة الأركان السّودانية، وعلى الرّغم من نفي عبدالرّحمن مختار لأن يكون في الطّائرة أي شخص آخر سوى الّذين ذكرهم إلّا أنّ اللواء أحمد والّذي تولى تنفيذ انقلاب 17 نوفمبر 1958، باعتباره نائب رئيس هيئة أركان الجيش، قد ظهر في صورة تذكارية إلى جانب عبدالله خليل والسّفير السّوداني في إثيوبيا وعبدالرّحمن مختار وذلك أثناء وجود خليل في إثيوبيا في نفس هذه الزّيارة. فهل كان اللّواء عبدالوهاب موجوداً في نفس الطائرة التي أقلت عبدالله خليل وعبدالرّحمن مختار والسّفير الإثيوبي ورفض مختار الإفصاح عن ذلك، أم أنّ اللّواء عبدالوهاب كان موجوداً قبل الرّئيس في إثيوبيا أم حضر إلى إثيوبيا لاحقاً أم كان عابراً لإثيوبيا فالتقى بالرئيس هناك؟

وأيّا كانت ملابسات وجود اللّواء عبدالوهاب في إثيوبيا فإنّ عبدالرّحمن مختار الّذي روى تفاصيل تلك الرّحلة في كتابه: (خريف الغضب) لم يتعرّض مطلقاً إلى الإشارة بأيّ صورة من الصّور إلى وجود اللّواء أحمد عبدالوهاب غير الصّورة التّذكاريّة الّتي جمعتهم مع بعض، ولذلك فإذا كان هذا الإخفاء متعمداً فإنه سيكون أقوى دليل على الاتّهامات المصريّة بأن الزيارة كانت لمناقشة تفاصيل الانقلاب كما سيكون دليلاً دامغاً بأن اللّواء احمد هو الّذي تولى تنفيذ خطة الانقلاب. وإلى جانب إغفال مختار الإشارة إلى وجود اللّواء أحمد في إثيوبيا فانه اغفل –أيضاً– الإشارة إلى عدد آخر من المباحثات أجراها خليل مع أطراف أمريكيّة وغير أمريكيّة على الرّغم من أنّه لم يتعمّد ذلك لأنّه وكما يبدو لم يشرك فيها.

ففي الوثائق البريطانيّة عن انقلاب 17 نوفمبر 1958، وردت إشارات لما جرى حول تنفيذ الانقلاب، وفي الإعلام المصري وردت –أيضاً– بعض المعلومات عن أهداف زيارة خليل إلى إثيوبيا. وبعد نحو 39 عاماً من ذلك التّاريخ أي في 1997، وردت معلومات أخرى حول اتّصالات إسرائيليّة جرت في أديس أبابا في ذلك التّوقيت حول الانقلاب. فبالنسبة لما جاء في الوثائق البريطانيّة تقول الوثيقة رقم (F.O. 371/131712)[12].

وبتاريخ 17 نوفمبر 1958م: أنّه وبالرُّغم من أنّ موضوع انقلاب الجيش كان في الحسبان إلّا أنّ التّوقعات لآخر لحظة كانت بأنّ ذلك سوف لن يحدث الآن على أية حال؛ وقال لي زميلي الإثيوبي (وهو السّفير ملس عندوم الّذي رافق خليل في رحلته إلى إثيوبيا) بشكل شخصي بيني وبينه مساء يوم السّبت بأنّ الإمبراطور (هيلاسلاسي) قد أجرى ثلاثة محادثات مهمّة وسرية مع عبدالله خليل يحثه فيها عدم حكمة اللجوء إلى الانقلاب العسكري.



وفي وثيقة أخرى بالرقم (FO 731/131 713)، وبتاريخ 25 نوفمبر 1958، نقرأ: وكان السّفير الإثيوبي الّذي عاد توّاً من أثيوبيا بعد أنْ حضر بشكل سري للقاء الّذي تمّ بين الإمبراطور وعبدالله خليل قال أنّ الإمبراطور لم يترك أدنى شك لدى عبدالله خليل بأنه لا يريد دكتاتورية عسكرية عربيّة مجاورة لبلاده.

أمّا الإعلام المصري، فقد جاء في مقال كتبه الصّحفي جميل عارف بمجلة «آخر ساعة» بتاريخ 3 ديسمبر 1958، أي بعد أسبوعين من الانقلاب جاء في الفقرة الّتي كتبها بعنوان مشاورات في أديس أبابا؛ أنّ خليل ذهب إلى إثيوبيا وهو يحمل معه خطة الانقلاب وقال عارف: ولقد سمعت من عدة مصادر في المجلس الأعلى للقوات المسلّحة أنه قد انعقد مؤتمر حضره ضباط الجيش في شهر سبتمبر الماضي لمناقشة الموقف في البلاد وقد تقرّر خلال ذلك المؤتمر تدخُل الجيش. وقد تمّ تكليف مجموعة من الضّباط للقيام بجولة في مختلف وحدات صفوف الجيش للدراسة وجهة نظر زملائهم حول قيام الجيش بانقلاب عسكري للتخلُص من الفساد في البلاد، وفي ذلك الوقت غادر عبدالله خليل البلاد إلى إثيوبيا.

ويضيف عارف قائلاً: وتضمّن تقرير وصل من إثيوبيا أنْ خليلاً كان يحمل معه تفاصيل الخطة (خطة الانقلاب) لتحقيق أحلامه القديمة، وقابل خليل في أديس أبابا مساعد وكيل وزارة الخارجيّة الأمريكيّة؛ المستر بتريز، وطلب منه دعم الدّول الإمبرياليّة للانقلاب ولخطته، ويقول عارف: وأبلغني ضابط في المجلس الأعلى أنّ اتّصالات خليل في أديس أبابا هي الّتي عجّلت بالانقلاب، وقبل 5 أيام من تنفيذ الانقلاب عقد اجتماعاً وتقرّر فيه أنّ يقوم الجيش برمته بتنفيذ العمليّة بقيادة الفريق عبود، وفي ذلك اليوم تمّ وضع كافة التّفاصيل وأبلغ الضّباط أنْ ينتظروا الأوامر وأضاف المصدر بأنّه بعد يومين أرغمنا على تحديد موعد الانقلاب وتمّ الاتّفاق على يوم 17 نوفمبر 1958، وإعلان الأحكام العرفيّة نظراً لتأجيل افتتاح الدّورة الجديدة للبرلمان.

ربّما كانت مصر تتابع عبر سفيرها في أديس أبابا مناقشات عبدالله خليل؛ ويفهم ذلك من قول الصّحفي عارف الّذي جاء فيه: وجاء في رسالة السّفير البريطاني إلى وزارة خارجيته بتاريخ 8 نوفمبر 1958، أنّ عبدالله خليل تحدّث له عن اتّصالات جمال عبدالنّاصر به وقال أنه استلم رسالة شفوية من خلال السّفير المصري في أديس أبابا يتضمّن دعوة ناصر للاجتماع بـ عبدالله خليل في أيّ وقت، وقال خليل للسفير البريطاني أنه لا يثق بناصر الّذي يسعى لإضعاف حزب الأمّة وتشكيل حكومة موالية لمصر والّتي يمكنها أنْ تطلب في

حال الأزمات التدخُل العسكري المصري[14]. وعلاوة على ذلك ظهرت مؤخراً معلومات أخرى حول انقلاب 17 نوفمبر 1958، وهي المعلومات التي نشرتها صحيفة الدستور الأردنيّة نقلاً عن صحيفة «هآرتس» الإسرائيليّة في يونيو 1997، ويقول التقرير الصّحفي الأردني:

استهلت الصّحيفة الإسرائيليّة تقريرها بمقدّمة جاء فيها: أنّ الأمور الّتي قالها قبل عدة أسابيع حنان بار اون، رجل الموساد السّابق وأحد كبار موظفي وزارة الخارجيّة تلقي أضواءً جديدة على إحدى المسائل الغامضة في تاريخ السّياسة الخارجيّة والأوساط الاستخباريّة الإسرائيليّة وفي نشاطات إسرائيل في السّودان[15].

وبعد هذه المقدّمة أوردت الصّحيفة الأردنيّة ترجمة للتقرير الّذي نشرته صحيفة «هآرتس» والّتي قالت: في يوم الاستقلال الأخير بث من شاشة القناة الأولى فيلم وثائقي حول روبين شيلواح الّذي كان أحد مبلوري السّياسة الخارجيّة الإسرائيليّة ومن الآباء المؤسّسين للاستخبارات والتّجسس. في الفيلم روى بار أون باختصار حول بعثه السّرية في السّنوات (1958م - 1960م) في القرن الأفريقي حيث كان ممثلاً للموساد في إثيوبيا؛ وتوسّع في التّحدُث عن أحداث تلك الفترة والّتي كانت ذروتها الدّراماتيكيّة في نوفمبر 1958، وذلك عندما نشبت في السُّودان ثورة انقلابيّة عسكريّة والزمت بار أون في مكان إقامته في أديس أبابا إلى جانب جهاز الرّاديو إذ كان قلقاً على مصير رجال الموساد في محطة الخرطوم.

ويشير التّقرير إلى أنّه وفي نفس أسبوع الانقلاب في السّودان عام 1958، كان شيلواح في زيارة سرّية في إثيوبيا. شيلواح الّذي ترك الموساد في أيلول (سبتمبر) 1952، وحل محله إيسار هارئيل كان في ذلك الحين مستشاراً لوزارة الخارجيّة، وأثناء الانقلاب أخذ شيلواح وبار أون يصغيان إلى التّقارير حول إزاحة نظام عبدالله خليل البرلماني على يد قائد الأركان إبراهيم عبود والمجلس العسكري للضباط. ويقول التّقرير أنّ شيلواح وبار اون قلقا لمصير إنسان كان في تلك الفترة في بعثة في السّودان؛ وبار اون يرفض بإصرار كشف هُويّته رغم أنّ الرّجل قد مات قبل سنوات كثيرة وليس لديه أقارب وكل ما كان بالإمكان كشف النّقاب عنه هو أنّ الحديث يدور عن إنسان كان مشاركاً في الشّؤون الأمنيّة والاستخباراتيّة وغادر إسرائيل لأسباب شخصيّة باتّجاه أوروبا ومن هناك انتقل إلى السّودان. ويوضّح التّقرير أنّ المصلحة الّتي مكّنت ذلك المبعوث من الوصول إلى السُّودان كانت هي خشيّة حكومة السُّودان من نظام عبدالناصر في مصر؛ وقد كانت —أيضاً— نتيجة للاتّصالات السّابقة الّتي بدأت في 1954م (يقصد الاتّصالات الّتي تمّت بين العناصر الاستقلاليّة والممثلين الإسرائيليين الّتي بدأت رسمياً منذ 1953).

ويمضي التقرير إلى القول: (وقد تواصلت الاتصالات بين السودانيين والممثلين الإسرائيليين من بعد حصول السودان على الاستقلال في 1956، وتولدت عن لقاء آخر بين وزيرة الخارجيّة في ذلك الحين (غولدا مائير) والتي التقت هي الأخرى-أيضاً- مع رئيس حكومة السودان عبدالله خليل حيث جرى اللقاء في صيف 1957 في فندق في باريس، وفي تلك المباحثات اتفق على إرسال خبراء زراعيين ومستشارين إسرائيليين بمن فيهم العسكريون للسودان، كما تمّ التوصّل إلى اتّفاق بأن يسمح السودان لطائرات العال الإسرائيليّة بالهبوط والتزوّد بالوقود في الخرطوم في طريقها إلى جنوب أفريقيا.

رئيس الموساد ايسار هارئيل يقول أنّ هذه المحادثات قد أنتجت إقامة المثلث الجنوبي، وبناءً على التقارير الأجنبيّة كان المثلث الشمالي تسمية لإطار سري من اللقاءات بين الاستخبارات الإيرانيّة والتركيّة والإسرائيليّة والمثلث الجنوبي كان بين مخابرات السودان وإسرائيل وإثيوبيا. ويخلص التقرير إلى القول أنّ ممثل الموساد في الخرطوم نجح بعد انقلاب عبود 1958 في مغادرة الخرطوم كما يقول: ومرّت منذ ذاك الوقت 25 سنة حتى تمكّن الموساد من إقامة محطته من جديد في الخرطوم[16].

اعتقد أنّ ما رواه القنصل الإسرائيلي في أديس أبابا؛ بار اون (1958- 1996)، الّذي رفض ذكر اسم ضابط الموساد في الخرطوم كما تعمّد الغموض حين قال عن توقيت زيارة رجال الموساد إلى إثيوبيا أنّه في (أسبوع الانقلاب)، ولم يحدد ما إذا كان هو الأسبوع الّذي سبق الانقلاب أم الّذي تلاه، يمثّل نصف الحقيقة فقط، وأعتقد أنّ الحقيقة هي أنّ زيارة مدير الموساد السابق ومستشار وزارة الخارجيّة الإسرائيلي السّيد شيلواح إلى إثيوبيا هي في نفس توقيت زيارة عبدالله خليل إلى إثيوبيا خلال الفترة من 28 أكتوبر 1958 وحتى 7 نوفمبر 1958.

وهناك مبرّرات كثيرة تدفعنا إلى ترجيح افتراض مقابلة خليل للقنصل الإسرائيلي في إثيوبيا ولرئيس الموساد السّابق ومستشار وزارة الخارجيّة الإسرائيلي؛ روبن شيلواح، وأوّل تلك المبرّرات هو عدم صحة ما قاله القنصل الإسرائيلي بار اون من أنّ سبب الزّيارة هو الوقوف على تطوّرات الانقلاب في السّودان ومتابعة مصير مدير محطة الموساد في الخرطوم، ذلك لأنّ الانقلاب لم يقم به الجيش ضدّ عبدالله خليل وإنّما قام به عبدالله خليل وظلّ يفكر فيه فترة طويلة وأنّ الخطة الّتي نفذت بها الانقلاب كانت موضوعة منذ 1956، وتمّ تحديثها عدّة مرات حتى تمّ تنفيذه في 17 نوفمبر 1958.

وطالما أنّ الانقلاب قد دبّره ونفّذه عبدالله خليل فإنّ إمكانية علم جهاز الموساد بالانقلاب قبل وقوعه أمر لا يتطرّق إليه الشّك وذلك استناداً إلى العلاقات القائمة بين إسرائيل والجبهة الاستقلاليّة منذ 1953، وعلاوة على العلاقة الّتي قادت إلى التّقاء عبدالله خليل بوزيرة الخارجيّة غولدا مائير في أغسطس 1957 في فندق بلازا آثيني (Plaza Athenee)[17] في باريس. والّذي تمّ بموجبه توقيع اتّفاقيّة التّعاون بين خليل وغولدا مائير مع العلم أنّ الدّبلوماسي موردخاي غازيت والّذي بدا الاتّصالات مع وفد حزب الأمّة في السّفارة الإسرائيليّة في لندن عام 1953، قد أصبح مديراً لمكتب وزيرة الخارجيّة؛ غولدا مائير وربّما كان هو الّذي رتّب لهذا اللّقاء بين خليل وغولدا مائير لعلاقته مع الحركة الاستقلاليّة.

ومعروف أنّه وطبقاً للقاء خليل وغولدا مائير تمّ الاتّفاق على إرسال خبراء زراعيين إسرائيليين ومستشارين عسكريين إلى السّودان وافتتاح محطة لجهاز الموساد، الأمر الّذي يعني توفر قناة الاتّصال بين البلدين. وبمعنى آخر؛ فإنّ ما قاله بار ارون من الوفد الإسرائيلي جاء إلى إثيوبيا بغرض متابعة مصير ضابط الموساد في الخرطوم لم يكن صحيحاً لأنّ ضابط الموساد قد جاء إلى السّودان نتيجة لاتّفاق رئيس الحكومة عبدالله خليل مع وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة؛ غولدا مائير في 1957.

لقد أشار القنصل الإسرائيلي بار اون إلى لقاء عبدالله خليل مع قولدا مائير، واعتبر ذلك جزءاً من التّنسيق الّذي بدأ قبل استقلال السّودان في 1954، ومعروف أنّه في 1954، وقبل استقلال السّودان جرى اللّقاء الثّالث بين عناصر من الجبهة الاستقلاليّة السّودانيّة والوفد الإسرائيلي في اسطنبول، وفي نفس الوقت ذهب جزء من وفد السّودان الاستقلالي إلى تل أبيب لمقابلة ديفيد بن غوريون، وبالتالي فإنّ العلاقات الّتي بدأت بين الجبهة الاستقلاليّة وإسرائيل منذ تلك الفترة وتواصلت حتى بعد الاستقلال، لا يمكن أنّ يتوقّع معها وجود صعوبة في التّواصل بين الطّرفين إلى درجة أنّ لا يعلم الطّرف الإسرائيلي بانقلاب يدبّره حزب الأمّة.

أيضاً، أشار القنصل إلى أنّ الهدف من إقامة محطة الموساد في الخرطوم هو تخوّف حكومة السّودان من نظام عبدالنّاصر، وهذا يعني ضمنياً أنّ تدعم المحطة حكومة السّودان ضد سياسات عبدالنّاصر الوحدوية، ومعروف أنّ انقلاب 17 نوفمبر 1958، كان هو ذروة الصّراع بين عبدالنّاصر وحكومة عبدالله خليل وكان السّودان على وشك الوقوع في يد العناصر الاتّحادية.

كذلك أكّد القنصل الإسرائيلي -في تقريره- أنّ العلاقة مع السّودان بلغت مرحلة تمّ فيها تأسيس المثلّث الجنوبي الّذي ضمّ استخبارات السّودان وإسرائيل وإثيوبيا. وبالتالي من الممكن والميسور في ظلّ هذا التّجمع الاستخباراتي أنّ تعلم إسرائيل بالانقلاب قبل وقوعه، وحتى إذا افترضنا أنّها لم تعلم من خلال الاستخبارات السّودانيّة فإنّه بالإمكان الحصول عليه من الاستخبارات الإثيوبية الّتي تعتبر أحد أضلاع المثلّث الجنوبي.

وبالإضافة إلى كلّ ذلك، فإنّ السّيد عبدالله خليل قد شاور في أمر هذا الانقلاب أطرافاً عديدة، فإلى جانب المشاورات مع الإمبراطور الإثيوبي ووكيل وزارة الخارجيّة الأمريكي في أديس أبابا، فقد شاور خليل كلّاً من السّفير الأمريكي في الخرطوم والبريطاني كذلك، كما أدلى بنفس المعلومات إلى بعض الصّحفيين.

وطبقاً للوثائق البريطانيّة، فإنّ السّفارة الأمريكيّة في الخرطوم رفضت فكرة لجوء خليل إلى الانقلاب، وقال أنّ حكومته لا تؤيّد ولا تدعم حكومة عبدالله خليل إذا ما لجأ إلى القيام بعمل غير دستوري، وتقول الوثيقة حول هذا الخصوص:

حدث هذا الرّفض الأمريكي للانقلاب عندما بادر رئيس الوزراء السّوداني إلى الاستفسار عن الضّمانات الّتي يمكن أنّ يحصل عليها من بريطانيا والولايات المتّحدة في حالة وقوع انقلاب عسكري معادٍ لمصر[18].

كذلك تقول الوثائق، أنّ عبدالله خليل قد أبلغ صحفياً بريطانياً وهو سليد بيكر في صحيفة «الصّن داي تايمز» وقال له أنّه أصدر أوامره للجيش للقيام بانقلاب عسكري قبل شهرين إذا كان ذلك الإجراء هو البديل الوحيد للمناورة المصريّة والّتي كانت ستؤدي إلى فقدان السّودان لاستقلاله. وتقول الوثيقة أنّه ولحسن الحظ فإنّ السّيد الصّحفي بيكر مخلص ويعتمد عليه ووافق أنّ يحتفظ لنفسه بهذه المعلومات المهمّة والمثيرة[19].

وتقول الوثيقة -أيضاً- أنّ بعض سياسيّ حزب الأمّة والّذين على اتّصال ببعض الصّحفيين قالوا إنّهم كانوا على علم بالانقلاب قبل وقوعه وإنّهم وجهوه ووافقوا عليه لمنع وقوع انقلاب مصري الّذي كان قد تمّ الإعداد له يوم 25 نوفمبر 1958، وإنّ المؤامرة كانت تأتي بصورة مفاجئة وهزيمة غير متوقّعه لـ عبدالله خليل في البرلمان وتشكيل حكومة موالية لمصر فوراً[20].

والأهم من كلّ ذلك فقد اتّضح مؤخّراً أنّ السّفير الإثيوبي ملس عندوم الّذي رتّب لزيارة خليل إلى إثيوبيا لم يكن مجرّد دبلوماسي عادي، كما لم يكن قوله بأن الزّيارة جاءت نتيجة لتقرير أرسله إلى الإمبراطور الإثيوبي عن إشاعات بوقوع انقلاب في السّودان الأمر

الّذي ترتّب عليه دعوة خليل إلى إثيوبيا قولاً صحيحاً -أيضاً- ذلك لأنه وفقاً لإفادات نائب رئيس المخابرات المصريّة الأسبق والّذي كان مديراً لمكتب المخابرات المصريّة في السّودان أثناء تطورات الانقلاب، أكّدت ارتباط السّفير الإثيوبي ملس عندوم بشبكات المخابرات الأجنبيّة وبالأخص البريطانيّة.

يقول عبدالفتاح أبوالفضل في كتابه: (كنت نائباً لرئيس المخابرات): بعد التّوقيع على اتّفاقيّة الجلاء في 27 يوليو 1954 انتهت أعمالي في مكتب مخابرات الإسماعيليّة وعدت للعمل في القاهرة، وهناك علمت أنّ مهمّتي القادمة هي العمل في السّودان وأنّني ساعمل مراسلاً صحفياً لجريدة «الجمهوريّة» ومندوباً لشركة الإعلانات المصريّة.

وعن مهمّته في السّودان قال عبدالفتاح أنّه وعلى ضوء تحوّل الحزب الوطني للاستقلال وتنامي مشاعر العداء لمصر فقد تقرّرت أنّ تكون مهمّته في السّودان هي الإجابة على السّؤال: هل هنالك أمل في الوحدة؟ أم انقطع الأمل تماماً؟ بالإضافة إلى دراسة جذور الوضع المتردي وموقف التّيارات المختلفة ضد الوحدة.

وتحت عنوان أوّل عملية استخبارية في السّودان، يكشف النائب عبدالفتاح عن شبكة الاستخبارات الأجنبيّة الّتي كانت مرتبطة بالسفير الإثيوبي ملس عندوم حيث يقول:

«كان الأستاذ صلاح محمد علي؛ رئيس وكالة الأنباء العربيّة يعمل مع مدير جريدة المورننج نيوز (Morning News)، وهي جريدة باللّغة الإنجليزيّة تصدر في السّودان، وكان مديرها بريطانياً أقام بالسّودان لمدة طويلة جداً، وعلمت من صلاح محمد علي أنّ لهذا الرّجل نشاطاً اجتماعياً ورياضياً واسعاً، فهو حريص على سباق الخيل ويقوم بالتّحكيم أثناء السّباق، وعند متابعة أخبار ونشاطات هذا الرّجل ساورنا أنا وصلاح شك في أنّ هذا البريطاني يقود شبكة الجاسوسيّة البريطانيّة في السّودان، وعن طريق صديق لنا داخل مصلحة التّلفونات السّودانيّة وضعت مكالمات هذا المدير تحت المراقبة.

ويمضي عبدالفتاح قائلاً: «وبعد مدّة وجيزة من وضعه تحت المراقبة تأكّدنا من أنه على اتّصال مريب بجميع المستشارين البريطانيين في حكومة السّودان، كما ثبت اتّصاله بمعظم وكلاء الوزارة الدّائمين بحكومة السّودان، وظهر أنّ معظمهم يتعاون تعاوناً كاملاً مع بريطانيا إلّا أنّ أخطر ما تأكّدنا منه هو علاقته المريبة برئيس مكتب الاتّصال الحبشي بالسّودان؛ ملس عندوم، وكان يعتبر من أخطر عملاء الولايات المتّحدة الأمريكيّة في السّودان».

ويضيف عبدالفتاح: وفي الوقت نفسه تمكّنا بعد مجهود هائل من استمالة سكرتير مدير جريدة الـ(Morning News) السّوداني للعمل معنا، وقد تمكن هذا السّكرتير من الحصول على نسخة من مفتاح خزينة المدير الإنجليزي التي يحتفظ فيها بالأوراق السّرية وقمنا بتصويرها وإعادتها إلى مكانها ثانية، وعن طريق هذه المستندات القيّمة تأكدنا من أنّ هذا المدير رئيس شبكة الجاسوسيّة البريطانيّة بالسّودان وبالتالي حصلنا على المعلومات التي أثبتت أنّ ملس عندوم الّذي تعلّم بمصر في مدارس أسيوط على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكيّة، وعن طريق التّنصّت على مكالماته التّلفونيّة تبيّن لنا أنّه على اتّصال ببعض العناصر المصريّة الأصل والسّودانيّة الجنسيّة[21].

ومن جملة ما تقدّم يمكن القول أنه من غير الصّحيح القول أنّ إسرائيل لم تكن تعلم بالانقلاب واضطرت نتيجة لذلك إرسال المستشار شيلواح لمتابعة التّطورات وإنّ القنصل الإسرائيلي في أديس أبابا والّذي حاول إعطاء هذا الانطباع الخاطئ إنّما حاول التّستر على بعض المعلومات قد تكون من بينها إجراء مشاورات مع خليل قبل الانقلاب.

وأنّه ومثلما رفض الإفصاح عن الاسم الحقيقي لمدير محطّة الموساد في الخرطوم رغم مرور هذه المدّة ورغم وفاته وعدم وجود أقارب له فإنّه –أيضاً– رفض إعطاء التّوقيت الصّحيح لزيارة شيلواح والّذي نعتقد أنّه تزامن مع زيارة خليل. كما أنّ زيارة خليل لإثيوبيا الّتي رتّبها ملس عندوم ليست نتيجة للإشاعات بوقوع انقلاب في السّودان وإنّما كانت مرتّبة لمناقشة تفاصيل الانقلاب نفسه.

ويضاف إلى ذلك –أيضاً– دور اللّواء احمد عبدالوهاب والّذي كما أوضحنا كان في معيّة عبدالله خليل في إثيوبيا، فقد كانت تفاصيل خطة الانقلاب بطرف اللّواء أحمد عبدالوهاب؛ نائب القائد العام وليس القائد العام إبراهيم عبود، وطبقاً لإفادة عبود في لجنة التّحقيق مع مدبّري الانقلاب، قال أنّه وبصفته قائداً عاماً يصدر التّعليمات لنائبه أحمد عبدالوهاب، وهو الّذي يتولى التّخطيط والتّنفيذ. وتقول الوثائق البريطانيّة: قام خليل بالاتّصال بنائب القائد العام (اللّواء أحمد عبدالوهاب)، وأبلغه أنّ يمضي قدماً بمخططاته الّتي أعدّها قبل أشهر قليلة بقيام العسكر بالسّيطرة واستلام زمام السّلطة[22]. وتقول نفس الوثيقة أنّ عبدالله خليل كان على اتّصال مستمر ودقيق بالتّطوّرات من خلال صنيعته نائب القائد العام ووزير الدّاخليّة (والمقصود هنا اللّواء عبدالوهاب)[23].

ولعلّ ما أورده الأستاذ محجوب عمر باشري عن انقلاب 17 نوفمبر 1958، يدعم هذا التّحليل، فقد قال باشري أنّ تدبيرات الانقلاب قد قادها اليهودي حبيب كوهين وزين العابدين صالح وباسلي بشارة وهو قبطي، وذلك بالاتّفاق مع عبدالله خليل، وكان الوسيط في الجيش هو اللواء أحمد عبدالوهاب[24].

فهل كان وجود اللّواء عبدالوهاب في إثيوبيا مع السّيد رئيس الوزراء في مطلع نوفمبر 1958، أي قبل الانقلاب بـ 10 أيام في مهمّة تحضيريّة أم لأغراض أخرى؟ بالطبع ليس بالإمكان إعطاء إجابة قاطعة في هذا الشّان ولكن وفي ظلّ سياق الأحداث وما جرى بعد ذلك يرجّح أنّ للأمر صلة بالانقلاب الّذي تمّ تنفيذه في 17 نوفمبر 1958، خاصة وأنّه إذا ما تمّت مقارنة إفادات خليل مع إفادات عبود فإنّ الاستنتاج الواضح هو أنّ اللّواء عبدالوهاب كان على علم بخطة الانقلاب وتفاصيله قبل علم القائد العام إبراهيم عبود.

فوفقاً لإفادة عبود فإنّه علم بالانقلاب قبل 10 أيام من وقوعه أي في 7 نوفمبر 1958، ويصادف هذا اليوم يوم وصول خليل من إثيوبيا، يقول عبود في إفادته أمام لجنة التّخطيط مع مدبّري الانقلاب:

كنت في سنة 1958، القائد العام للجيش ومهمّة الجيش معروفة وهي الحفاظ على الأمن، وكنت أتلقى تعليماتي من رئيس الوزراء ووزير الدّفاع عبدالله خليل، وقبل الانقلاب بشهرين جاءني عبدالله خليل في المكتب وقال لي حيكون في جلسة في منزل السّيد الصّديق بأمدرمان فدعاني لحضورها فأخذت معي أحمد عبدالوهاب، وكان موجوداً السّيد الصّديق وعبدالله خليل وزين العابدين صالح، وافتكر كان معانا عوض عبدالرّحمن وحسن بشير وتطرّق الكلام إلى الموقف السّياسي وشرحه السّيد الصّديق، وقال أنّ البلد غير مستقرة، وإذا عمل وزير دفاع من الجيش فإنّ هذا يساعد على الاستقرار وانفضّت الجلسة ولم يحدث اتّفاق على أيّ شيء ولم يحدث اجتماع بعد ذلك ولم يبلغني اخواني عن أيّ اجتماع ومشت الأحوال عادية.

ويضيف عبود: وقبل انعقاد البرلمان بنحو 10 أيام (أي في 7 نوفمبر 1958، وهو نفس يوم وصول خليل من إثيوبيا)، جاءني عبدالله خليل وقال لي الحالة السّياسة سيئة جدّاً ومتطوّرة ويمكن أنّ تترتّب عليها أخطاء جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أنّ الجيش يستولى على زمام الأمر، فنقلت هذا الأمر إلى ضباط الرّئاسة أحمد عبدالوهاب وحسن بشير وآخرين.

ويقول عبود: وجاءني عبدالله خليل مرّة ثانية فأخبرته أنّ الضّباط يدرسون الموقف فقال لي ضروري إنقاذ البلاد من هذا الوضع ثمّ أرسل لي زين العابدين صالح ليكرّر لي نفس الكلام والضّباط وقتها كانوا يدرسون تنفيذ الخطة. وقبل التّنفيذ بـ3 أيام جاءني عبدالله خليل في الرّئاسة ليطمئن على الموقف فقلت له كلّ حاجة تقريباً انتهت وحتّم قبل انعقاد البرلمان فقال لي ربّنا يوفقكم[25].

وعلى أيّة حال، سواء تمّ التخطيط للإنقلاب في مشاورات أديس أبابا، أو في مشاورات داخليّة مع العسكريين، فإنّ الواضح أنّ خليلاً نفّذ الانقلاب انحيازاً للموقف السّياسي للقوى الخارجيّة وليست القوى السّياسيّة الدّاخليّة.

فمع أنّ القوى السّياسيّة الدّاخليّة قد وقفت جميعها ضد الانقلاب قبل تنفيذه حتى أنّ الشّيوعيين حذّروا من الانقلاب في وقت مبكّر حين كتب السّيد عبدالخالق محجوب مقالا في جريدة «الميدان» بتاريخ 11 نوفمبر 1958، بعنوان: (اليقظة) محذّرا فيه من وقوع انقلاب عسكري وشيك الحدوث ووصفه بأنّه انقلاب عسكري رجعي أمريكي إلا أنّ القوى السّياسيّة التي يعتمد عليها خليل في حكمه قد رفضت الانقلاب أيضاً. فمعروف أنّ السّيد الصّديق المهدي كان ضدّ الانقلاب وكذلك السّيد عبدالرّحمن المهدي والّذي قال بعد الانقلاب لـ عبدالله خليل: عليك اللوم يا عبدالله[26]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد رفض أعضاء حزب الأمّة في الاجتماع الشّهير الّذي سبق الانقلاب بيوم اللجوء إلى الانقلاب العسكري كحلّ للتطورات السّياسية في تلك المرحلة.

يقول السّيد عبدالرّحمن مختار عن هذا الاجتماع: شهدت سرايّ الإمام عبدالرّحمن المهدي أكبر وأخطر تجمع سياسي في السّاعة الثّامنة والنّصف من مساء 16 نوفمبر، ترأسه الإمام عبدالرّحمن نفسه وعلى غير العادة فقد عقد في سطح الطّابق الأوّل للسراي هروباً من مئات الضّيوف والمواطنين الّذين يغدون ويروحون في حديقة القصر وفي طابقها الأوّل.

وقد دعا لهذا الاجتماع عدد من أقطاب حزب الأمّة ليستمعوا إلى تقرير مفصّل من السّيد عبدالله خليل عن رحلته إلى إثيوبيا أوّلاً وعن الإشاعة الانقلابيّة ثانياً والّتي ملأت شوارع الخرطوم، وكانت بمثابة جلسة محاسبة للسيد عبدالله خليل أكثر منها تجمّعاً سياسياً تقليدياً[27].

ويقول مختار، أنّ الاجتماع كان عاصفاً، وتبودلت فيه كلُ الاتّهامات والشُكوك والّتي خرجت عن كلّ الحدود والتّقاليد المرعية، ممّا جعل الإمام عبدالرّحمن يدق على المائدة بين الفينة والأخرى ليسكت الأصوات المتشنّجة والمرتفعة الّتي راحت تكيل السّباب بغير حساب وكان الهدف بالطبع هو عبدالله خليل.

ويقول مختار، أنّه وعندما جاء دور عبدالله خليل في الحديث لوّح بأنّ الموقف السّياسي خطير للغاية وأنّ مستقبل السُّودان واستقلاله وحريته أصبحت في كف عفريت، وقد طلب من الحاضرين أنْ يمنحوه تفويضاً كاملاً لحماية البلاد بحيث يتمكن من تعطيل البرلمان والصّحف وإعلان الأحكام العرفية، فتصدى له بالحديث السّيد محمد أحمد محجوب، وكان عنيفاً على غير عادته وقال له:

لن نسمح لك أنْ تكسر الأقلام وتغلق أبواب الحياة والحرية والدّمقراطيّة الّتي لا يمكن أنْ تتحقّق وتترعرع وتزدهر إلّا بمزيد من الدّيمقراطيّة؛ ولو سمح لك خيالك أنْ تسبح في الظّلام وتصوّر الأشباح ثمّ تريد أنّ تخيفنا بها فنحن لسنا صغاراً نهاب الأشباح وأنا ومن هذا المكان أرفض جملة وتفصيلاً منحك مثل هذا التّفويض الّذي يقوّض الدّمقراطيّة من أساسها، وقد ردّ خليل إلى المحجوب بجملة قصيرة جاء فيها:

«نحن مش في ندوة أدب وشعر يا محجوب... نحن مواجهون بمصائب لا أظنّها غائبة على أحد»[28].

ويقول مختار، أنّه وبعد تواصل الهجوم على السّيد رئيس الوزراء وخاصة من الدّكتور مأمون حسين شريف وزير المواصلات في حكومة عبدالله خليل، ترك خليل الاجتماع وهو يردد عبارة واحدة وهي (طيب حتشوفوا بكرة). وبالفعل نفّذ خليل تهديده في نفس الميقات حيث سلّم السّلطة للجيش في 17 نوفمبر 1958.

وفي مقابل رفض القوى السّياسيّة الدّاخليّة للانقلاب كانت القوى الخارجيّة مرحّبة بها. فالسفير البريطاني كان يسعى إلى تجنُّب الانقلاب قبل استنفاد الحلول الأمريكيّة وهي توسيع قاعدة الحكومة بضم الحزب الوطني الاتّحادي إليها، وكان السّفير الأمريكي يرى أنّه من شأن مثل هذا الائتلاف أنْ يسحب البساط من تحت مصر.

ففي تقرير بتاريخ 19 سبتمبر 1958، قال السّفير البريطاني أنّه وفي سبيل إنقاذ الوضع السّياسي والاقتصادي المتدهور في السّودان لا بدّ من قيام حكومة ائتلافيّة من حزب الأمّة والوطني الاتّحادي وأوصى التّقرير، أنه وفي سبيل حصول حزب الأمّة على الدّعم البريطاني اللازم، فإنّه يتوجّب عليه أنْ يتحالف مع الحزب الوطني الاتّحادي، ويجب أنْ يتم في هذا الصّدد إبلاغ القائم بالأعمال البريطاني أنْ يفاتح زعيم حزب الأمّة عبدالله خليل بذلك، في أقرب فرصة ملائمة من أجل توسيع القاعدة للحكومة الوطنيّة ولضمان خدمة المصالح المشتركة البريطانيّة والسّودانيّة وللوقوف بوجه مصر[29].

ويقول التّقرير، أنّ بريطانيا كانت خائفة من ضمّ السّودان لمصر ضمن إطار الوحدة العربيّة للجمهوريّة العربيّة المتّحدة، وكانت تعمل من أجل تشكيل جبهة معارضة لمصر داخل جامعة الدّول العربيّة مؤلّفة من السّودان والعراق وتونس والمغرب[30].

ويتّضح من هذا التّقرير، أنّ السّفارة البريطانيّة قد أخذت التّحرّكات المصريّة بمأخذ الجد، وأنّها تخطط لإجهاضها داخل السّودان بالعمل على قيام حكومة تضم الحزب الوطني الاتّحادي وفي خارج السّودان وداخل جامعة الدّول العربيّة من خلال تشكيل جبهة معارضة لمصر، ويعني ذلك أنّها ذهبت أبعد من حكومة عبدالله خليل لاحتواء السّياسة المصريّة تجاه السّودان.

ولكن، تخلّت السّفارة البريطانيّة عن سياسة تشكيل حكومة ائتلافية بين الأمّة والاتّحادي وتحوّلت إلى تأييد الانقلاب، ويتّضح ذلك في الحوار الّذي دار بين السّفير البريطاني والأمريكي في 17 نوفمبر 1958، ويبدو من تفاصيل النّقاش أنّه قد تمّ تضخيم الخطر المصري إلى درجة التّوقّع بالتّدخّل العسكري المصري في السّودان إذا ما اعترضت القوى السّياسيّة السّودانيّة على إسقاط حكومة خليل وتكوين حكومة أخرى من الفصائل الاتّحاديّة الموالية لمصر.

وحول هذا الموضوع؛ تقول الوثيقة البريطانيّة بالرقم (713 731/131)[31] والمؤرّخة في 25 نوفمبر 1958 والمرسلة من السّفير البريطاني إلى وزراء الخارجيّة:

وعند استعراض الموقف السّياسي أنا وزميلي الأمريكي مساء يوم الأزمة اتّفقنا سويّة على أنّ الأحزاب الثّلاثة كانت منقسمة على نفسها. وكان من الخطورة بمكان استدعاء البرلمان للاجتماع مرّة أخرى إذا كان هدف الأزهري الّذي أعلن عنه في القاهرة هو هزيمة الحكومة وإلغاء المساعدة الأمريكيّة ورفض هدايا الأسلحة البريطانيّة وإبرام ميثاق دفاعي مع مصر.

ويقول التّقرير: (وكان بإمكان عبدالله خليل أنْ يقاوم الهجمة لو أنّه اعتمد على إخلاص حلفائه الصّغار في حكومة التّحالف القائمة إذ كان بإمكانه أنْ يعتمد على إخلاص وولاء مؤيديه من الجنوبيين ويقاوم الشّماليين الضّعفاء، إلّا أنّه لم تكن هناك وسيلة لضمان ولاء علي عبدالرّحمن زعيم حزب الشّعب الدّيمقراطي، وكما هو الحال مع الكثيرين من الختميّة من المدرسة القديمة لأنّه كان يريد إقامة أقوى العلاقات الممكنة مع القاهرة وكان ذلك هو جوهر القضية).

وأوضح التّقرير أنّ علي عبدالرّحمن زعيم حزب الشّعب الدّيمقراطي، قد هدّد بالانسحاب من البرلمان إذا تمّ قبول المساعدات الأمريكيّة خلال مناقشة الموضوع في شهر يوليو الماضي، وتمكن من كسب تأييد بعض أعضاء حزبه إلى جانبه في هذه القضيّة، وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدر وكلاء حزبه قرارات يشجبون فيها المساعدات الأمريكيّة للحكومة ويعلنون أهدافاً سياسيّة لا تختلف عن أهداف الشّيوعيين.

ويمضي التّقرير قائلاً: (وأخيراً، وعندما عاد عبدالله خليل إلى الخرطوم من أديس أبابا في 7 نوفمبر 1958، تبيّن أنّ علي عبدالرّحمن قد غادر إلى القاهرة دون أخذ إذن منه (كان عبدالرّحمن وزيراً للداخليّة)، كما أنّ الأزهري كان مع وفد كبير من الحزب الوطني الاتّحادي في القاهرة -أيضاً- . ونقلت التّقارير الصّحفيّة الصّادرة في القاهرة أنّه جرت محادثات مطوّلة مع عبدالنّاصر. وكشف التّقرير أنّ ناصر كان يقوم بإرسال رسائل إلى المهدي وإلى عبدالله خليل معبّراً فيها عن استعداده لمقابلة خليل في أيّ وقت لمناقشة الخلافات البارزة والقائمة.

وقال التّقرير على لسان السّفير البريطاني: (وقد شعر عبدالله خليل بلا شك كما شعرت أنا أنّ هذه الرّسائل ما هي إلّا لعبة وفرصة سانحة لكسب الوقت لحين انعقاد البرلمان والإطاحة بحكومة عبدالله هناك، وخلال حديثي معه يوم 12 نوفمبر 1958، لم يخف خليل شكوكه بناصر وتحدّث عن الخوف الّذي يلازمه بأنّه في يوم من الأيام ستقوم حكومة سودانيّة موالية لمصر بطلب المساعدة العسكريّة المصريّة، كما تحدّث نائب القائد العام (اللّواء أحمد عبدالوهاب) بنفس اللّهجة لأحد موظّفي سفارتي يوم 6 نوفمبر 1958. وبعد هذا الحديث يورد السّفير البريطاني تصوُّره لأبعاد التّطورات السّياسيّة أو بتعبير آخر السّيناريو الّذي كان يتصوّره وقال: «وبالإضافة إلى ذلك فلا يبدو أنّ تكون هذه المخاوف محض خيال وكان من الممكن أنّ يكون نهج الأحداث كما يلي:

يجتمع البرلمان يوم 17 نوفمبر 1958، وبعد فشل جهود تسوية الخلافات مع الحزب الوطني الاتّحادي يبادر الحزب الاتّحادي بطلب طرح الثّقة في الحكومة وبدعم من حزب الشّعب الدّيمقراطي والجنوبيين، وبعدها وفجأة سيهزم عبدالله خليل وتعطى ثقة المجلس لـ علي عبدالرّحمن بتأييد من أكثرية الحزب الوطني الاتّحادي وحزب الشّعب الدّيمقراطي، ونتيجة لهزيمة عبدالله خليل ستحدث هناك أحداث عنف وتظاهرات من قبل الأنصار ويصبح هناك موقف يحتّم تدخُّل الجيش، وفي نفس الوقت يبادر علي عبدالرّحمن الرّئيس الجديد إلى طلب المساعدة من القاهرة باعتباره رئيس الوزراء، وبناءً على ذلك فسيتصرف ناصر كما تصرّفنا نحن من قبل والأمريكيين في ظروف مشابهة استجابة لنداء لبنان والأردن)[32].

يبدو جلياً من هذا الحديث اتّفاق كلّ من السّفارة البريطانيّة والأمريكيّة أنّ يوم 17 نوفمبر 1958، موعد انعقاد البرلمان السّوداني هو يوم سقوط حكومة خليل وأنّهم لذلك رأوا خطورة أنّ يمضي خليل في هذا الاتّجاه، والأبعد من ذلك أنّهم تصوروا تدخُّلاً عسكرياً مصرياً على غرار التّدخُّل العسكري الأمريكي في لبنان والأردن في يوليو 1958، لحماية تلك الدّول من الوقوع في أيدي التّيار النّاصري الّذي وفقاً للتصوُّر الأمريكي قد وقف خلف إسقاط نظام نوري السّعيد الموالي للغرب في العراق في يوليو 1958.

وبهذا المعنى، فإنّهم مؤيّدون ضمنياً للانقلاب الّذي قاده عبدالله خليل، وربّما لهذا السّبب يصفه الأستاذ محجوب عمر باشري بأنّ الانقلاب كان خطة إمبريالية لصد المد النّاصري العربي عن السّودان وحماية ظهر إثيوبيا وإبعاد شرق أفريقيا عن التّيارات التّحررية. ويقول باشري -أيضاً-: «هنالك كلمة حق، لقد اتُّهم حزب الأمّة بتدبير انقلاب 17 نوفمبر 1958، ولكن الحقيقة إنّما قام الانقلاب كلعبة من لعبات الأمم ونسب لحزب الأمّة»[33].

وبمناسبة الإشارة إلى لعبات الأمم وهو المصطلح الذي استخدمه مدير جهاز المخابرات الأمريكي في الشرق الأوسط، السيد مايلز كوبلاند، كثيراً في كتابه الذي سماه بلعبة الأمم (The Game of the Nations)، فلقد علّق مايلز كوبلاند على انقلاب 17 نوفمبر 1958، منذ وقوعه وقال شامتاً: «لقد تلقى ناصر ضربة أخرى في السودان».

ومهما يكن من أمر حول انقلاب 17 نوفمبر 1958م، فإنّ الثابت هو أنّ الانقلاب جاء استمراراً للصراع القديم بين مصر والقوى الخارجيّة، وأنّ تلك القوى كانت متخوّفة على الدوام منذ استقلال السّودان من مصر، ولذلك -وعلى ما يبدو- تمّ تجهيز خطة انقلابيّة جاهزة يجري تحديثها كلّما اقتضت الظُروف في سبيل استخدامها ضدّ مصر، وأنّ السّيد عبدالله خليل ومنذ أنّ أصبح وزيراً للدفاع في حكومة الأزهري بعد الاستقلال في 2 فبراير 1956، ربّما كان على استعداد لتنفيذ الانقلاب إذا ما شكّل التحرُك المصري أيّ خطورة.

وربّما ولهذا السّبب -أيضاً- ظلّ متمسّكاً بوزارة الدّفاع منذ حكومة الأزهري في 1956 وحتى لحظة تنفيذ الانقلاب في 17 نوفمبر 1958، هذا على الرّغم من أنّه كان رئيساً للوزراء، وقد أدّى التيقُن من تحوُل حزب الشّعب الدّيمقراطي إلى التّحالف مع الحزب الوطني وتشكيل حكومة موالية لمصر إلى تنفيذ الانقلاب، على الرّغم من المعارضة السّياسيّة والشّعبيّة السّودانيّة.

هوامش الفصل الثاني

(1) حريف القصب، أسرار السياسة السودانية، مصدر سابق، ص142

(2) الأمين عبد الرحمن أحمد عيسى، الفريق إبراهيم عبود وعصره الذهبي، الخرطوم مطابع السودان للعملة، 2009، ص40

(3) ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص163 164

(4) الفريق إبراهيم عبود وعصره الذهبي، مصدر سابق، ص55

(5) لجنة التحقيق مع مدبري انقلاب 17 نوفمبر 1958.

(6) حريف القصب، أسرار السياسة السودانية، مصدر سابق، ص130

(7) نفس المصدر، ص132

(8) نفس المصدر، ص133.

(9) نفس المصدر، ص143.

(10) نفس المصدر، ص145.

(11) نفس المصدر، ص146.

(12) FO 371/131712.

(13) FO 371/131713

(14) وليد محمد سعيد الأعظمي، السودان في الوثائق البريطانية: انقلاب الفريق إبراهيم عبود في الوثائق البريطانية، عمان 1990، ص21

(15) صحيفة الدستور الأردنية، 2 يوليو 1997.

(16) صحيفة هارتس الإسرائيلية، 1 يوليو 1997.

(17) الجواسيس غير الكاملين، مصدر سابق، ص123.

(18) FO 371/131712.

(19) انقلاب الفريق إبراهيم عبود في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص61

(20) نفس المصدر، ص61.

(21) عبد الفتاح أبو الفضل، كنت نائبا لرئيس المخابرات، دار الشروق، ط1، 1995، ص137-138.

(22) انقلاب الفريق إبراهيم عبود في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص87

(23) نفس المصدر، ص87.

(24) معالم الحركة الوطنية السودانية، مصدر سابق، ص508.

(25) الفريق إبراهيم عبود وعصره الذهبي، مصدر سابق، ص56.

(26) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص508.

(27) عريف الغضب، أسرار السّياسة السّودانيّة، مصدر سابق، ص155.

(28) نفس المصدر، ص155.

(29) FO 371/131712

(30) انقلاب الفريق إبراهيم عبود في الوثائق البريطانيّة، مصدر سابق، ص9.

(31) FO 371/13171.

(32) انقلاب الفريق إبراهيم عبود في الوثائق البريطانيّة، مصدر سابق، ص78

(33) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص508.

الفصل الثّالث

انقلاب 25 مايو 1969

مرّة أخرى استلم الجيش السّلطة في 25 مايو 1969، واحتوت تشكيلة السّلطة بجهازيها العسكري والمدني على عدّة اتّجاهات ومنابت سياسيّة مختلفة، فهناك النّميري المعروف والملاحق لنزعته الانقلابيّة، وهناك بابكر عوض الله الّذي ارتبط اسمه في عدّة مناسبات مهمّة بثورة أكتوبر وقد آثر الاستقالة من منصبه كرئيس للقضاء في مايو 1967 احتجاجاً على رفض البرلمان للقرار القضائي المتعلّق بشرعيّة الحزب الشّيوعي وقد طرح اسمه كمرشح لرئاسة الجمهوريّة ضد الأزهري من قبل الشّيوعيين فيما بعد[1].

وهناك فاروق حمد الله المعروف بنشاطاته الوطنيّة المستقلة في صفوف تنظيمات الضّباط الأحرار، ويضاف إلى هؤلاء شخصيات مختلفة الولاء فمنها الشّيوعي كفاروق أبو يسى، والمتأرجح بين الختميّة والنّاصريّة والوطني الاتّحادي كموسى المبارك، والنّاصري حماسة ممزوجة بالصّداقة الشّخصيّة لبابكر عوض الله كخلف الله بابكر، والدّيمقراطي الموالي للحزب الشّيوعي كأمين الشّبلي.

وكذلك هناك مجموعة الرّواد ما بين شيوعي صارخ كبابكر النّور وهاشم العطا، وأولئك الّذين تهيأوا لناصريّة سريعة ممزوجة بروح الشّباب في حياة الجيش المتنوّعة كأبي القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبدالقادر ومأمون عوض أبوزيد، وخلاصة الأمر أنّ الجماعة قد احتوت على عدّة اتّجاهات: (ناصريون وشيوعيون وديمقراطيون

شيوعيون ومستقلون)[2]. كان هذا هو التّحليل الّذي وضعه الأستاذ محمد أبوالقاسم حاج حمد والّذي خلص فيه إلى أنّ مايو عبارة عن تحالف ما بين قوى اليسار والقوى الدّيمقراطيّة في السّودان، ولكن السّؤال الّذي يطرح نفسه هو: هل كانت مايو تحالفاً ما بين تلك القوى كما ذهب الأستاذ حاج حمد وآخرون أم أنّها امتداد للصراع الدّائر ما بين مصر والقوى الأخرى على غرار ما حدث في انقلاب نوفمبر 1958، أو ما حدث خلال الانتخابات في 1953، وكذلك في فترة الحكم الثّنائي وما قبله. بمعنى آخر، هل مصر هي الّتي دبّرت هذا الانقلاب ونجحت أخيراً بعد أنّ أخفقت في سياساتها الخاصة بالسُّودان على النّحو الّذي استعرضناه في الفصول السّابقة، أم أنّها فوجئت بها ولكنّها حاولت استقطابها والتّعاون معها مثل ما حدث في انقلاب نوفمبر 1958، حين قرّر جمال عبدالنّاصر التّعامل مع النّظام الجديد على الرّغم من أنّه جاء إجهاضاً لترتيباتها الّتي كانت تقوم بها مع الفصائل الاتّحاديّة؟

من المعروف، أنّ انقلاب مايو نفّذه تنظيم الضّباط الأحرار وهو الّذي سعى إلى التّحالف مع باقي التّنظيمات اليساريّة، ومع أنّ الحزب الشّيوعي قد اعترض على الانقلاب إلّا أنّ اثنين من عناصره وهما: بابكر النّور وهاشم العطا، جرى إشراكهما في مجلس قيادة الثّورة على الرّغم من عدم اشتراكهما في التّحرُّك[3]. وقد حاول عبدالخالق محجوب تعطيل مشاركة الوزراء الشّيوعيين، ووصف محمد جلال كشك موقف عبدالخالق من الوزراء وقال: «وقد تفاقم التّحدي بين الحزب الشّيوعي والثّورة وتعمّد عبدالخالق أنّ يؤخّر الوزراء الشّيوعيين عن حلف اليمين الّذي كان محدّداً له السّادسة مساء».

ويضيف كشك: «فإذا بمحجوب يدعو لاجتماع اللّجنة المركزيّة في نفس السّاعة ليمنع الوزراء أعضاء اللّجنة من التّوجُّه إلى مجلس الثّورة وتعمّد أنّ يحضر في السّاعة الثّامنة ليبقى أصحاب المعالي الوزراء ساعتين في انتظار تشريفه، وفي هذا الاجتماع جرى حوار حول الحركة والبرجوازيّة الصّغيرة الّتي قامت بها ولكن الوزراء الشّيوعيين لم تكن لهم رغبة في إطالة الحوار لأنّهم كانوا يعرفون أنّ مجلس الثّورة سيلغي تعيينهم إذا تأخّروا فوافقوا على أنّها برجوازيّة صغيرة فسمح لهم عبدالخالق بالتّوجه لحلف اليمين بشرط أنّ يطلب جوزيف قرنق من مجلس الثّورة إدخال نقد وعمر المكي بدلاً من فاروق أبوعيسى وأحمد سليمان، ولكن جوزيف قرنق حلف أنّه نسي تبليغ الرّسالة»[4].

وكان تنظيم الضّباط الأحرار –وطبقاً للفريق عبدالرّزاق الفضل عبدالرؤوف– تكوّن في 1952 تحت زعامة البكباشي يعقوب كبيدة، وينفي عبدالرّزاق أنّ يكون لمصر دور في إنشاء التّنظيم ولكنّه يؤكّد أنّ ثورة تنظيم الضّباط الأحرار المصريّة قد شكّلت حافزاً للضباط

السّودانيين ليقوموا ببناء تنظيم مماثل، كما أنّ الضّباط المصريين في السّودان -آنذاك- حاولوا عرض بعض المساعدات للتنظيم السّوداني مثل النُصح في بعض المسائل الّتي قد تكون غامضة للسودانيين والمساعدة في اختيار نوع النّظام الّذي سيتّبع بعد نجاح الحركة والمساعدة في إخلاء عناصر التّنظيم إذا فشلت الحركة حتى لا يتم القبض عليهم.

ويقول عبدالرّزاق، أنّه وبجانب هذه المساعدات فقد قامت القوات المسلّحة المصريّة بتقديم بعض المساعدات لقوة دفاع السّودان وذلك بعد اتّصالات تمّت بين الصّاغ صلاح سالم والبكباشي محمود حسيب وبين البكباشي محمود حسيب والرّئيس جمال عبدالنّاصر، وبرز داخل تنظيم الضّباط الأحرار السّوداني تياران متعارضان أحدهما يؤيّد الالتحام مع مصر ويقوده البكباشي يعقوب كبيدة، وتيار آخر يعارض التّحام الحركة مع مصر ويقوده الصّاغ عبدالرّحمن كبيدة[5]. ويرى محمود محمد قلندر أنّ هناك تأثيراً مصريّاً على تنظيم الضّباط الأحرار ولكنّه غير مباشر، وذلك من خلال الفرصة الّتي أتاحتها مصر للضباط العاملين في الجيش المصري من ذوي الأصول السّودانيّة لتوثيق صلتهم بالضّباط السّودانيين عن طريق عودة بعضهم إلى السّودان ليخدموا في جيشه المولود حديثاً من رحم قوة دفاع السّودان. ويقول قلندر أنّه وبموجب هذه السّياسة عاد عدد من الضّباط الّذين لمعت نجومهم في سماء السّودان بعد سنوات مثل: عبدالمنعم عبدالحي، والضّابطان الأخوان أحمد ومحمد عبدالحليم، والمهندس الضّابط عمر محمد سعيد، ومحمد عثمان هاشم، وفتحي عمر أبوالحسن وعبدالرّحمن الشّلالي وأبوكدوك... وغيرهم[6]. ومع أنّ قلندر ينفي أنّ يكون لهؤلاء الضّباط القادمين من الجيش المصري أدوار سياسية إلّا أنّه يؤكّد أنّ قدومهم من رحاب ثورة كالثورة المصريّة لا بدّ أنّ يكونوا قد تأثّروا بأفكارها واتّجاهاتها خاصة فيما يتعلّق بدور الجيوش ومكانتها في العالم النّامي وعن الدّور والمسؤوليّة التّاريخيّة الّتي يجد الضّباط أنفسهم في خضمّها[7].

استمر تنظيم الضّباط الأحرار في تكوين قواعده بالوحدات المختلفة وبث دعايته عن طريق المنشورات ولم يتحرّك التّنظيم للاستيلاء على السّلطة إلّا في عام 1957، حين أعلن اللّواء إبراهيم عبود القائد العام للجيش في 13 يونيو 1957، قائلاً: أنّ المعلومات وصلت لمسامع سلطات الجيش تفيد أنّ هناك نشاطاً مريباً يهدف لإثارة القلاقل داخل صفوف الجيش يتزعّمه ضابط برتبة صاغ ومعه بعض ضباط الصّف وقد تمّ التّحفظ عليهم توطئة للتحقيق معهم[8]. والضّابط المقصود هنا هو الصّاغ عبدالرّحمن كبيدة والّذي يعمل في تلك الفترة بمدرسة المشاة بأمدرمان[9]. ومما يجدر ذكره أنّ جعفر نميري كان من بين الّذين تردّدت أسماؤهم في هذا الانقلاب الفاشل وأحيل للاستيداع مع ضباط آخرين.

وفي مارس 1959، فكّر الضّباط الأحرار لأوّل مرّة أنْ يقوموا بانقلاب منظّم باعتبار أنّ حركة كبيدة في 1957 لم تكن منظّمة[10]، وكان التّحرُّك هذه المرّة بالاتّفاق مع اثنين من كبار القادة هما: الأميرلاي عبدالرّحيم شنان قائد القيادة الشّماليّة بالإبانة، والأميرلاي محي الدّين أحمد عبدالله قائد القيادة الشّرقيّة. وكانت خطة التّحرُّك العسكري مبنيّة على تحريك القوات من القيادتين الشّماليّة والشّرقيّة وذلك لأنهما يمثلان مركز الثّقل بالنسبة لأعضاء التّنظيم بالإضافة إلى قربهما من العاصمة، وقد تحرّكت القوات بالفعل من تلك القيادتين ودخلت العاصمة وطالبت بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتكوين مجلس ثورة يضم كلّاً من: الأميرلاي محي الدّين أحمد عبدالله، والأميرلاي عبدالرّحيم شنان، والبكباشي محمود حسيب، وكذلك إعادة كلّ الضّباط المفصولين وإطلاق سراح الضّباط المسجونين[11].

وفي تلك الأجواء، تردّد الحديث عن الأهداف السّياسيّة لحركة مارس، وقيل أنّ الهدف من الانقلاب هو السّير على نهج مصر وطريقها والعمل على التّقارب معها والابتعاد عن الطّريق الّذي انتهجه حزب الأمّة بقبول المعونة الأمريكيّة، ولهذا السّبب كان مطلب الانقلابيين الأساسي هو إزاحة نائب القائد العام والّذي كان وحسبما قدّروا أنّه من أنصار حزب الأمّة والمقرّبين من عبدالله خليل المحرّض الأساسي لإنقلاب نوفمبر 1958[12]. ولم يمض شهران على فشل حركة مارس حتى كرّر تنظيم الضّباط الأحرار المحاولة مرّة أخرى في مايو 1959، وكانت خطة الانقلاب وضعت بحيث تتحرّك قوات الشّرقيّة والشّماليّة من مواقعها وتحتل الخرطوم في صبيحة 22 مايو 1959، وقد استطاع أعضاء تنظيم الضّباط الأحرار بالقيادة الشّرقيّة تنفيذ مهمّتهم في تحريك القوات بذكاء وحنكة بينما لم تتمكن قوات الشّماليّة من التّحرُّك بنفس الصّورة الّتي تحرّكت بها قوات الشّرقيّة[13].

ولم يمض –أيضاً– أكثر من نصف عام حتى تكرّرت المحاولة مرّة أخرى في نوفمبر 1959، وهي الحركة الّتي عرفت بحركة على حامد، ولم يكن البكباشي على حامد من الأعضاء القدامى في تنظيم الضّباط الأحرار بل انضم إليه خلال محاكمات الضّباط الّذين اشتركوا في حركة 22 مايو 1959[14]. قاد تحرُّك نوفمبر 1959 ضباط مدرسة سلاح الإشارة بأمدرمان، وكان قائدهم البكباشي على حامد[15]، وكانت رئاسة الجيش على علم بالتحرُّك قبل وقوعه بفترة طويلة ولفتت نظر على حامد أكثر من مرّة كما أرسلت له القيادة العامة الّرديري محمد عثمان عن طريق علي الميرغني ليكف عن نشاطه إلّا أنّه رفض أيضاً.

وفي مساء 9 نوفمبر 1959، وقبل التّحرُك عُقد اجتماع بمنزل علي حامد داخل المعسكر بأمدرمان وذلك لوضع التّرتيبات النّهائيّة، وقد علمت رئاسة الجيش بهذا الاجتماع وتمّ إجهاض الانقلاب كما تمّ القبض على الرّشيد الطّاهر بكر المحامي بالقرب من كبري أمدرمان وهو يحمل حقيبة بها كراسة كتب فيها خطاب الثورة[16]. وقد حوكم قادة الانقلاب أمام محكمة عسكريّة انعقدت بالخرطوم في نوفمبر وديسمبر 1959، وأصدرت أحكاماً بالإعدام بلغت خمساً كما أصدرت أحكاماً بالسجن الطّويل على عدد كبير من الضّباط الآخرين[17]. وقد ورد في تلك المحاكمات أسماء عدد آخر من الضّباط لم تجد المحكمة أدلة دامغة وكافية لمحاكمتهم وكان من بين تلك الأسماء جعفر محمد نميري[18]. وقد تداولت الأوساط السّياسيّة توجهات وأهداف حركة علي حامد، ويقول محمود قلندر: «فقد تحدّث البعض عن دور شيوعي في تحرُك علي حامد بينما تحدّث آخرون عن دور إخواني مبكّر، في الوقت الّذي تربط فيه جماعات ثالثة بين التّحرُك وحزب الشّعب الدّيمقراطي، بيد أنّنا يمكن أنّ تقول أنّ حركة علي حامد كانت أوّل عمل عسكري منظّم قاده تنظيم الضّباط الأصاغر وهو تنظيم الضّباط الأحرار»[19].

ومن جانب آخر، وفي تقييمه لحركه علي حامد يرى البروفيسور حسن مكي، أنّه كان بمثابة مشروع تعاون بين الشّيوعيّة والختميّة والأنصار[20]. أمّا بالنسبة لمشاركة الحزب الشّيوعي فقد أكّد أحمد سليمان اشتراك الحزب في الحركة بعدد من كوادره داخل الجيش مثل: الملازم محمد محجوب، والملازم عبدالمنعم محمد أحمد، والصّاغ مصطفى نديم، كما أكّد أحمد سليمان اشتراك الإخوان المسلمين في التّحرُك عن طريق الاتّصالات الّتي أجراها الرّشيد الطّاهر بكر[21].

وفي نهاية عام 1959م أعيد تشكيل تنظيم الضّباط الأحرار الّذي أنهكته الانقلابات المتتالية، ورأت الأقلية الّتي تبقت من أعضائه أنّ تقوم ببعث التّنظيم بوجوه جديدة، وقد شارك في هذا العمل كلّ من: الصّاغ جعفر محمد نميري، والملازم بابكر عبدالرّحيم، والملازم أبوالقاسم هاشم، والملازم هاشم العطا، والملازم فاروق عثمان حمد الله، والملازم صلاح عبدالعال واليوزباشي الرّشيد نور الدّين[22].

وتمّ تكوين هيئة تأسيسيّة للتنظيم وكانت بمثابة هيئة قياديّة ولم تكن عضويتها ثابتة ولها رئيس دائم يوجّه حركتها في الأحداث المختلفة بل كان أيٌّ عدد من الضّباط التّابعين للتنظيم والموجودين بالخرطوم يكوّنون الهيئة، كما استمر العمل بنظام الخلايا والّتي كانت كلّ واحدة منها تضم خمسة أعضاء، وقد كان الملازم فاروق حمد الله بحكم

وجوده المستمر بالعاصمة خلال مدّة خدمته وبعد إعفائه في 1965، بمثابة الدّينمو المحرّك للتنظيم وكانت 90٪ من اجتماعات التّنظيم تتم في منزله، وكان الوحيد الّذي يحتفظ بمضابط الاجتماعات وحتى بعد إبعاده من الجيش أصبح يمثّل حلقة الاتّصال بين أعضاء التّنظيم خارج العاصمة وداخلها[23]. ويؤكّد الكاتب المصري أحمد حمروش أنّ فاروق حمد الله لم يكن مجرّد منسّق بل هو سكرتير تنظيم الضّباط الأحرار[24]. ومنذ إعادة تشكيله في 1959، واصل التّنظيم بث دعايته وسط القوات المسلّحة ووسط المواطنين، وكانوا ورغم بعثرتهم في الوحدات المختلفة إلّا إنّهم كانوا على اتّصال دائم من خلال مجلّتهم السّرية «الأحرار»[25].

وعند قيام ثورة أكتوبر 1964م استطاع التّنظيم اختبار قوّته، إذ لعب أعضاء التّنظيم أدواراً فرديّة في بعض الأحيان وجماعيّة في أحايين أخرى، ومعروف أنّ عناصر التّنظيم قد رفضوا إطلاق النّار على المتظاهرين في أكتوبر مثل: فاروق حمد الله الّذي رفض تنفيذ أمر قمع التّظاهرات علانيّة فتم التّحفّظ عليه، وكذلك اليوزباشي فتحي كمبال الّذي رفض -أيضاً- إطلاق النّار على المتظاهرين على الرّغم من قيامهم بقذف دبابته بالحجارة وبقايا الخضر، بالإضافة إلى تعليمات الملازم محجوب برير الضّابط في سرية المدرّعات لأفراده بعدم إطلاق النّار على المتظاهرين.

صعّد تنظيم الضّباط الأحرار ضغطه على حكومة عبود في أجواء ثورة أكتوبر، ففي 27 أكتوبر 1964، رفع ستون ضابطاً مذكّرة للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة تطالب بتسليم الحكم للمدنيين وتكوين مجلس للسيادة، وقد حمل هؤلاء الضّباط العريضة إلى رئاسة الجيش وهم يحملون أسلحتهم.

وكان من بين الموقّعين على تلك العريضة كلٌ من: البكباشي جعفر نميري، والبكباشي الرّشيد نور الدّين، واليوزباشي فاروق عثمان حمد الله، واليوزباشي خالد حسن عباس، واليوزباشي فتحي كمبال، وكانوا جميعاً ينتمون لتنظيم الضّباط الأحرار عدا اليوزباشي فتحي والّذي كان متعاطفاً مع التّنظيم[26]. وقد أسهم موقف هؤلاء الضّباط في النّهاية إلى سقوط نظام عبود[27]. وعقب استقالة حكومة سر الختم الخليفة في 1965، وعندما تأخّرت إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة جرت اتّصالات بين البكباشي محمود حسيب والبكباشي جعفر النميري بهدف استيلاء الجيش على السّلطة إذا لم يتم تشكيل حكومة جديدة خلال أسبوع واحد، ويبدو من النشرة السّرية الّتي كان يصدرها تنظيم الضّباط الأحرار أنّ التّنظيم كان فعلاً يخطط للإطاحة بحكومة عبود حتى قبل اندلاع ثورة أكتوبر.

ففي أحد أعداد النّشرة الصّادرة في منتصف فبراير 1962، وردت بعض الإشارات الّتي تؤكد تلك التّوجهات، مثل: أنّ تنظيم الصّفوف في الجيوش والحركة الشّعبيّة، أصبح شعار السّاعة، وأنّ شعبنا وجيشنا الّذي اصطدم بالاستعمار اصطداماً مباشراً خلال الأعوام 1910، 19، 24، 37، 47، وبأعوانه فيما بعد لقادر على الإطاحة بهذا الحكم الضّعيف المعزول، وأنّ هذا البرنامج كفيل بتوحيد المواطنين كافة من أجل إنجاح الإضراب السّياسي المقترح الّذي سيشل حركة العصبة العسكريّة الحاكمة ويأتي بالسلطة في أيدي الشّعب وطبقاته الوطنيّة خاصة إذا تفاعلت الحركة الشّعبيّة وتجاوبت مع القوى الوطنيّة في الجيش[28]. ويبدو واضحاً من خلال المحاولات المتعدّدة أنّ تنظيم الضّباط الأحرار كان مصمّماً على استلام السّلطة مهما كلّفه ذلك، وكان مخططاً لمايو الّتي قامت في 1969 أنْ تقوم بين 1963 و1964، وتأجّل نتيجة لأحداث ثورة أكتوبر 1964 كما سنرى.

ويقول التّجاني محمد عبداللّطيف، أنّه ولافتقار تنظيم الضّباط الأحرار للشعبيّة الّتي ستؤيّده إذا ما استولى على السّلطة، لجأ فاروق حمد الله للتقرُّب إلى الشّيوعيين مستغلا زمالة الدّفعة مع الضّابط محمد محجوب شقيق عبدالخالق محجوب، وكان حمد الله ومعه نفرٌ من الشّيوعيين يرون ضرورة التّحالف مع الشّيوعيين بغية الحصول على المساندة من قاعدتهم الجماهيريّة المنظّمة ومن ثمّ التّأييد عندما يعلنون أهدافهم السّياسيّة على الشّعب السّوداني[29]. وطبقاً للتجاني، فإنّ فاروق حمد الله الّذي يبحث عن حليف للثورة المتوقّعة قد تحوّل من الشّيوعيين إلى القوميين العرب وذلك حين التّقى ببابكر عوض الله، وينقل التّجاني عن أحد الضّباط المتقاعدين رواية الالتقاء بين بابكر عوض الله وفاروق حمد الله ويقول:

كنت في معيّة فاروق حمد الله والطّيار كبساوي وهو صديق لحمد الله تتحدّث عن السّخط المتزايد على حكومة عبود واستحضرني في تلك المناسبة حديث سمعته ورويته لهما عن بابكر عوض الله... وكان سبق وأن تولّدت بيني وبينه علاقة صداقة متبادلة، ويستطرد الرّاوي قائلاً أنّ عوض الله كان ساخطاً على قيادة حكم عبود واستهتارهم بالمدنيين. ويخلص التّجاني عبداللّطيف إلى أنّ ذكر اسم بابكر عوض الله قد شكّل نقطة تحوّل في مخطط فاروق حمد الله ووجد في بابكر عوض الله بديلاً للتحالف مع الشّيوعيين واتّجه نتيجة لذلك للتركيز على عوض الله حيث وجّه الضّابط الّذي روى له عن بابكر عوض الله أنْ يكثف الزّيارات لعوض الله من أجل تنمية علاقات تتيح التّعرف على:

1. معرفة مدى استجابة عوض الله للتعاون مع العسكريين إذا نفذ بعض الضّباط انقلاباً يطيح بحكم عبود.

2. مدى مساندة مصر لعوض الله إذا قبل التعاون وقيادة العمل السّياسي (وكان لدى حمد الله معلومات أنّ الدرديري أحمد إسماعيل مندوب السّودان في الجامعة العربيّة خال بابكر عوض الله يتمتّع بمكانة كبيرة عند جمال عبدالنّاصر).

3. عدم اطلاع عوض الله على أية تفاصيل أو أسماء في حالة استفساره عن الضّباط الّذين سينفذون الانقلاب.

وقال الضّابط الّذي كلّف بهذه المهمّة: لقد نجحت في المهمّة الّتي أوكلت إليّ رغم أنّ عوض الله كان متردّداً في البداية وكثير الشّكوك والاستفسارات، إلا أنّه كان مرتاحا للفكرة وقبوله التّعاون والقيادة السّياسيّة[30]. ويقول التّجاني عبداللّطيف أنّ الاتّصال مع بابكر عوض قد جاء في الوقت الّذي كانت القاهرة تتحسّس البديل لعلاقتها المتدهورة بقادة الحزب الوطني الاتّحادي.

وأورد التّجاني معلومات تؤكّد علاقة عبدالنّاصر ببابكر عوض الله حيث قال راوياً عن مولانا خلف الله الرّشيد رئيس القضاء الأسبق والّذي بدوره روى عن محمد أحمد المرضي قطب الحزب الاتّحادي الّذي قال أنّه وبينما كان مع الأزهري يتحدّثان إلى عبدالنّاصر قال عبدالنّاصر معقّباً على تقويم الأزهري لموضوع سياسي بأنّ لديه معلومات من مصدر آخر وثيق، ولمّا أبدى الأزهري دهشته قال عبدالنّاصر عفويا: بابكر آل لي[31]. ويمضي التّجاني قائلاً: وتطلّب التّحالف الجديد برمجة علاقات بعض أعضاء التّنظيم مع مصر في سريّة تامة وفي حدود أفراد يتمتّعون بثقة عوض الله لإنجاح مخطط ينطلق من شعبيّة عبدالنّاصر في السّودان والّتي وصلت مرحلة إيمان وعقيدة قطاعات كبيرة من الطّبقة المستنيرة ويمكن استقطابهم جماهيرياً للوضع المرتقب إذا باركه عبدالنّاصر. ويشير عبداللّطيف إلى أنّ بابكر عوض الله شرع في تهيئة الرّأي العام عن طريق عدّة أشخاص. ويورد عبداللّطيف حول هذا الخصوص إفادة أحد الأشخاص والّذي رمز له بالحرف (هـ) رافضاً ذكر اسمه، ويقول عن (هـ) الّذي كان من قادة تنظيم القوميين العرب –آنذاك– وكان –أيضاً– يحتل موقعاً في اتّحاد طلبة جامعة القاهرة فرع الخرطوم:

في عام 1963، اتّصل بي الطّالب المصري فتحي أمين الّذي كان موضع اهتمام خاص عند أساتذة الجامعة المصريين، مما جعل الشّبهة تدور حول انتمائه للمخابرات المصريّة هذا علاوة على أنّه كان أحد دعامات أنشطة القوميين العرب وسط الطّلبة. كان اتّصاله بي لمقابلة ضابط جيش برتبة كبيرة ويشغل منصباً حساساً بالأردن وحضر إلى الخرطوم في مهمّة خاصة، ولمّا تقابلنا مع ذلك الضّابط طلب مني الاشتراك لتوجيه نشاط الطّلبة في تعبئة الجماهير لاستقبالهم نظاماً عسكرياً يطيح بحكم عبود وأبدى استعداده لتقديم دعماً مادياً لأغراض التّعبئة وانتهت المقابلة بحوار طويل[32].

ومع أنّ التّجاني عبداللّطيف لم يذكر تاريخاً محدّداً للاتصالات الّتي جرت مع بابكر عوض الله إلّا أنه يعتقد أنّه في 1963 وليست 1964، ذلك لأنّ بابكر عوض قد انخرط في تجنيد بعض العسكريين منذ العام 1963، ويتّضح ذلك في الإفادة الّتي أدلى بها محجوب برير الّذي قال: في لقاء لي مع بابكر عوض الله في عام 1963، قال لي:

بما أنّك يا محجوب تقوم بعمل جليل بهدف إلى وحدة مصر والسّودان ولتتمكّن من إنجاز مهامك واتّصالاتك تلزمك عربة للتحرُّك، وقد لاحظت أنّك لا تملكها، ولمّا أبديت له رغبتي في اقتناء عربة وتعوزني القيمة الكاملة لشرائها دلف إلى داخل منزله وعاد يحمل مالاً وقال: هذا مبلغ ألف جنيه سلفة لك مني تمكنك من شراء فلكسواجن وهي عربات جيّدة وأنا اقتني واحدة منها، ولما اعتذرت عن قبول المبلغ مؤكّداً أنّ عملي تجاه الوحدة يأتي بدافع إيماني المطلق بها وأنّ مصر طوّقتني بأفضال وعدّدت منها إتاحة الفرصة لي للدراسة بالأزهر الشّريف والدّراسة بالثانوية المصريّة وحالياً الدّراسة بجامعة القاهرة، زاد في الإلحاح عليّ لقبول المبلغ من أجل شراء العربة.

ويتابع برير قائلاً: ولكنّني طلبت منه استبدال المبلغ بخدمة يقوم فيها بدور الوساطة لدى شركة سفريان لقبول مبلغ ثلاثمائة جنيه جزء من قيمة العربة ويقسّط ما تبقى من القيمة على دفعات شهريّة فالتزم بالقيام بالخدمة وطلب مني الحضور إلى مكتبه في اليوم التّالي ومن مكتبه توجّه معي إلى شركة سفريان واستقبلنا السّيد وليام مساك الّذي سلمني مفتاح العربة قبل أنّ أدفع المبلغ[33]. ويبدو أنّه ومنذ ذلك الوقت بدأ دور بابكر في البروز خاصة عندما حاول التوسُّط لإلغاء نقل فاروق حمد الله عقب أحداث أكتوبر وقد كان عوض الله قد طلب من القائد العام للقوات المسلّحة الإبقاء على حمد الله نتيجة لظروفه العائليّة إلّا أنّ القائد العام رفض ذلك.

وعلى أيّة حال وأثناء ما كان التّخطيط والمشاورات والاستقطاب يجري، اندلعت ثورة أكتوبر 1964، وأصبحت الأجواء غير مناسبة لأيّ تحرُّك عسكري، وتدارس تنظيم الضّباط الأحرار الموقف في اجتماع ضمّ عدّة خلايا في منزل الضّابط محجوب طلقة بحي بيت المال وتمخّض الاجتماع عن:

1. وقوف التّنظيم مع الإرادة الشّعبيّة وطبع منشورات تؤكّد ذلك.
2. تنوير العسكريين بقيادة ثورة أكتوبر وإخطارها بتضامن التّنظيم معهم وما اتّخذوه من إجراءات.

3. الاتّصال بالتنظيم في القيادة الجنوبيّة والّتي تمثّل مركز ثقل الجيش لتبني قرارهم واتّخاذ موقف.

وبالإمكان القول أنّ أفراد التّنظيم واستناداً إلى هذه الموجّهات قد انحازوا إلى الشّعب في أكتوبر ورفضوا إطلاق النّار عليهم على النّحو الّذي سبق وأن أوضحنا، أمّا في ما يتعلّق بالتوصية الثّالثة من قرارات الاجتماع والمتعلّقة بالاتصال بالتنظيم في القيادة الجنوبيّة، فقد أدّى إلى نتائج غير متوقّعة إذ تسبّب في عزل أهم عناصر التّنظيم من القوات المسلّحة وهو فاروق حمد الله.

وقد جاءت تلك التطوّرات في سياق ما عرف بحركة جوبا في 1965، وتأثراً بما كان يجري من عمليات في الجنوب في تدهور أوضاع القوات المسلّحة في عهد الدّيمقراطيّة الثّانية تنادى الضّباط العاملون في القيادة الجنوبيّة وبدعوى امتحانات التّرقي الدّورية وذلك لمناقشة الأوضاع في الجنوب[34]. وتفاقمت المشكلة عندما تأجل موعد امتحان التّرقي للضباط في الجنوب حيث أدّى رفضهم للجلوس للامتحان بعد التّأجيل إلى إيفاد القائد العام آنذاك الفريق الخواض محمد أحمد ووزير الدّفاع بالإنابة الدّكتور عبدالحميد صالح، وعند حضورهما تمّ اعتقالهما بواسطة الملازم أوّل –آنذاك– أبوالقاسم محمد إبراهيم، وقد لعب ضباط الصّف وجنود سلاح المدفعيّة والإشارة الموجودون بجوبا دوراً رئيسياً في إفساد الحركة وإطلاق سراح وزير الدّفاع والقائد العام[35].

لقد كانت تلك العملية في مجملها من تدبير بعض أعضاء تنظيم الضّباط الأحرار، ورغم أنّ التّنظيم قد قام بتوزيع منشورات تهدّد الوضع السّياسي إذا تحاكم أي ضابط في عملية جوبا إلّا أنّ ذلك لم يمنع قيادة الجيش من محاكمة الضّباط الّذين وقفوا خلف عملية جوبا الّذين عوقبوا بالطرد من الخدمة العسكريّة، وكان من بين الّذين شملهم الطّرد فاروق عثمان حمد الله. وفي 28 ديسمبر 1966، قام الملازم أوّل خالد حسين الكد بمحاولة انقلابيّة للاستيلاء على السّلطة إلّا أنّه أحبط في مهده؛ وكان من أهم أسباب فشل الانقلاب هو عدم اشتراك أي ضابط سوى الملازم أوّل خالد الكد بالإضافة إلى اعتماده إلى المستجدين الّذين لم يتم تنويرهم بهدف التّحرّك[36].

وبعد إحباط المحاولة والقبض على قائدها عُثر على كشف مع الملازم أوّل خالد الكد فيه أسماء مجلس قيادة الثّورة والّذي ضم كلاً من القائمقام جعفر محمد نميري والصّاغ هاشم العطا والصّاغ بابكر عبدالرّحيم والصّاغ الرّشيد أبوشامة واليوزباشي مصطفى عبادي[37].

وعن علاقة تنظيم الضّباط الأحرار بهذه الحركة ذكر اللّواء بابكر عبدالرّحيم أنها لم تكن حركة قام بها تنظيم الضّباط الأحرار، ولكن أعضاء التّنظيم اشتركوا فيها كأفراد، كما ذكر أنّ الملازم أوّل خال الكد كان يعتقد أنّ الضّباط الّذين وجدت أسماؤهم معه ضباط وطنيون وذلك بحكم معاشرته لهم بالشجرة لفترة طويلة كما كان معجباً بهم[38]. ويروى قائد الحركة المسلّحة الملازم خالد الكد تلك التّطورات، ويقول: عندما اتّصل بي الرّشيد نور الدّين لتجنيدي في خليّة لتنظيم الضّباط استفسرته عن جدوى التّنظيم فأفادني أنّه رابطة للعسكريين تحقق للجيش الاستيلاء على السّلطة لإنقاذ الوطن من التّردي الحزبي في متاهات تقف حائلاً دون استقرار وتقدّم السّودان[39].

أحدث انقلاب خالد الكد إرباكاً في صفوف تنظيم الضّباط الأحرار لاعتقادهم أنّه ربّما يكون هدف محاول الكد هو ضرب تنظيمهم، وقد عبّر أبوالقاسم محمد إبراهيم عن ذلك حين أكّد أنّهم كانوا يعتقدون أنّ حركة الكد كانت تنفيذاً لمخطط يهدف إلى فضح أسماء وإدانة بعض أعضاء التّنظيم من الّذين وردت أسماؤهم في القائمة الّتي وجدت بحوزته، وتعود شكوك تنظيم الضّباط الأحرار إلى حقيقة كونهم كانوا يخططون فعلاً لانقلاب عسكري وهو الانقلاب الّذي تمّ تنفيذه بنجاح في مايو 1969. وبالتالي فإذا كان تنظيم الضّباط الأحرار وكما رأينا هو الّذي قام بتنفيذ انقلاب مايو 1969، فأين هو إذاً الدّور المصري؟ يقول الأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الّذي أطاحت به ثورة مايو: «بعد الانقلاب تحقّقت من الانقلاب العسكري الّذي أطاح بحكمي قد خطط بالاشتراك مع عبدالنّاصر، فقد علمت أنّه استقبل ثلاثة سودانيين في القاهرة ورتّب المؤامرة بواسطة رجاله في الخرطوم، وقد اعتبرت ذلك طعنة في الظّهر».

ويقول المحجوب أنّ السّيد الهادي المهدي قد بعث برسالة إلى عبدالنّاصر في كانون الأول 1969، أشار فيها إلى الاجتماع السّري مع السّودانيين الثّلاثة في مصر وذكر اسمي اثنين من هؤلاء، ولم ينف عبدالنّاصر ما ورد في الرّسالة ولم يرد عليها، وفي 30 مايو 1970 نشرت صحيفة الحياة في بيروت القصة ولكن عبدالنّاصر لزم الصّمت[40].

ويمضي المحجوب مضيفاً: «في أخطر ساعات الأزمة ساعدت ناصر ولكنّه كان وراء المؤامرة الّتي أدّت إلى الانقلاب العسكري الثّامن في السّودان في مايو 1969م وأرسلتني إلى المنفى»[41]. ويلمح محمد أبوالقاسم حاج حمد إلى دور مصر –أيضاً– ويقول: وبعد تنامي النّفوذ السّعودي داخل الأطر الحزبيّة التّقليديّة الكبيرة وجدت مصر أنّ اعتمادها على الذّراع العسكريّة هو الأضمن لحفظ وجودها في السّودان عوضاً عن التّحالف اللّفظي مع

قيادات اليسار[42]. ويضيف حمد: «كذلك فإنّ السّياسة المصريّة الّتي تقدر أنها هي الّتي جاءت بمايو إلى السّلطة في مواجهة مخططات السّعودية والأخوان وقتها ومن بعد أن ضاقت الأرض بالقوى الدّيمقراطيّة لن تقبل أنْ يحصد الصّفويون وكيرتس مور ما سبق لها أنْ زرعته في عمقها الجنوبي»[43].

ويتّفق باشري مع ما ذهب إليه أبو القاسم حاج حمد من أنّ التّقارب السّوداني السّعودي قد عجّل بانقلاب مايو إذ يقول: أحسّت المملكة العربيّة السّعوديّة أنّ فكرة إبعاد عبدالنّاصر عن السّودان أصبحت عميقة، فالتفتت لحزب الأمّة الّذي هو التّرياق كما قال البريطانيون ضد الولوج المصري، والولوج المصري اليوم لم يكن سيطرة ولكنّه فكر عربي قومي[44].

ومن جهته، يتّهم الكاتب محجوب عمر باشري مصر –أيضاً– بتدبير انقلاب مايو إذ يقول: اطمأنت الأحزاب لفشل الانقلاب (انقلاب خالد الكد)، ولكنّها لم تدرك ولم تصدّق بالرّغم من تقارير رجال الأمن أنّ هناك تحضيراً للانقلاب وأنّ مصر هي الّتي تلعب اللّعبة في تنفيذه، فالسّودان وإن كان قد قطع علاقاته مع الولايات المتحدة إلا أنّ الأزمة الاقتصاديّة قد شلّت حركته وخشي عبدالنّاصر أنْ يعود الوجود الأمريكي للسودان[45].

ويرى باشري، أنّ مصر قد قامت بتدبير الانقلاب عن طريق بابكر عوض الله وأمدّته بكلّ ما يساعده في إدارة مهمّته[46]، كما حصل على بعض الأسلحة من مصر في يناير 1969، كما حصل –أيضاً– على خطة الانقلاب من مصر قدّمها له اللّواء طيار (م) فؤاد شريف؛ مدير شركة مصر للطيران بالسّودان. ويشير محجوب باشري إلى أنّ الصّحفي محمد مكي محمد قد قام بكشف هذه الخطة والّذي صفّي في مطلع انقلاب مايو 1969[47]. ويضيف باشري أنّ كلاً من محمد عبدالحليم وشقيقه أحمد عبدالحليم أشرفا على تنفيذ الخطة بالاعتماد على قوة من المدرّعات والمشاة، كما أوصت الخطة باستيعاب الشّيوعيين والنّاصريين والبعثيين والقوميين العرب[48].

ويضيف التّجاني عبداللّطيف عن دور الأخوين أحمد ومحمد عبدالحليم، مستنداً على مصدر رفض ذكر اسمه ورمز له بـ(هـ) والّذي قال: «كانت لي صلة ومدخل لمعرفة ما يجري عن طريق القنوات بين حكومة الثّورة المصريّة والقوميين العرب في السّودان، وقد علمت أنّ الأخوين محمد وأحمد عبدالحليم، وثيقا الصّلة باللّواء شمس بدران بالجيش المصري من منطلق زمالة الدّفعة العسكريّة للأول، وقد استغلت تلك العلاقة بعد عودتهما للسودان لخدمة قضية الوحدة وأوكل لهما متابعة فكر العناصر الّتي تصلح لإحداث تغيير بواسطة العسكريين، وقد حدد منذ عام 1967 لمحمد عبدالحليم متابعة فكر جعفر نميري ولشقيقه متابعة خالد حسن عباس، وكان اللّواء جوي (م) فؤاد شريف مدير شركة مصر

للطيران منذ عام 1966، قناة أخرى لمتابعة فكر ونشاط بعض العسكريين[49]. وعن خطة الانقلاب ينقل التّجاني عبداللّطيف -أيضاً- عن أحد المشاركين فيها دون أنّ يذكر اسمه ورمز له بالرائد (م)..... الّذي قال: في اجتماع حضره بابكر عوض الله وفاروق حمد الله واثنان من الرّواد وذلك لاختيار الممثلين للأدوار النّهائيّة في الخطة والّتي تلخّصت بنوده في:

1. عمل عسكري ينفّذه ضباط بقوة من المشاة والمدرّعات.

2. إيجاد جماهير للثورة من الشّيوعيين والنّاصريين وأصحاب الميول المصريّة وتهيئتهم لتأييد واسع على أنّ يقوم بابكر عوض الله بإبرام الاتّفاقيات معهم والإشراف.

3. اعتقالات عسكريين ومدنيين ساعة التّحرك.

4. مراقبة الاستخبارات العسكريّة من الدّاخل للتضليل والتّمويه والتّحوُّط.

5. تنفيذ الانقلاب خلال فترة غياب اللّواء محمد إدريس عبدالله تلبية لدعوة توفرها له روسيا بشأن مفاوضات حصول الجيش السّوداني على أسلحة من الاتّحاد السّوفياتي، حيث أنّ اللّواء يشكّل مركز قوة.

ويقول التّجاني أنّه وبعد مناقشة الخطة تمّ عقد اجتماع آخر أمّه بعض التّنظيميين لتوزيع الأدوار للعمل العسكري وتقرّر أنّ يقوم الرّائد خالد حسن عباس قائد أوّل مدرسة المدرعات بإعداد المستجدين. ومهما يكن من أمر فإنّه يصعب تحديد الدّور المصري بصفة قاطعة في انقلاب مايو 1969، على الرّغم من الملابسات الكثيرة الّتي تعرضنا لها والّتي تتّهم مصر سواء بصورة مباشرة أو ضمنية، ولعلّ الدّافع وراء البحث عن الدّور المصري في انقلاب مايو هو من أجل الاستعانة به في تقييم وتحليل التّطورات الّتي حدثت في السّنوات المبكّرة لمايو وما إذا كانت جماعات الضّغط الّتي ظلّت تمنع أي تقارب مصري سوداني طيلة السّنوات الـ100 الماضية قد واصلت دورها في إجهاض التّقارب الّذي بدأت ملامحه بين مايو وعبدالنّاصر خصوصاً وإذا أخذنا في الاعتبار، وبغض النّظر عن الجذور الحقيقة لمايو، التّوجهات الوحدويّة الّتي بدأت بين السّودان ومصر وليبيا وسوريا منذ العام الأوّل لاندلاع ثورة مايو والفاتح من سبتمبر في 1969، والّذي عرف -آنذاك- بميثاق طرابلس.

بدأ الصّراع بين جماعات الضّغط ومصر، وهو الصّراع الّذي ظلّ ثابتاً في مجرى السّياسة السّودانيّة لسنوات طويلة في الظّهور قبيل اندلاع ثورة مايو، ويقول محجوب باشري في حديثه عن الأجواء الّتي سبقت الانقلاب: وفي الجانب الآخر كان الأمريكيون

والبريطانيون يتّصلون ببعض السّودانيين المنطلّعين للسلطة، فالمستر كوقان والمستر آلان مور قد ازداد نشاطهما وتنبّهت مصر لذلك فاغدقت العطايا على بعض رجالها في السّودان واستمالت عبدالخالق محجوب والشّفيع أحمد الشّيخ ومحمد أحمد سليمان، ويرجع نشاط مصر واستعدادها للانقلاب بعد فشل الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1961 وتوطد مركز الولايات المتّحدة في السّودان[50].

وقد تحدّث التّجاني عبداللّطيف -أيضاً- عن دور المستر كوقان في السّودان وعلاقته مع السّودانيين الّذين اصطلح التّجاني على تسميتهم بأصدقاء أمريكا، يقول التّجاني: منذ أنّ تبيّنت أهمية دور السّودان في الضّغوط السّياسيّة على مصر تولت وتعهّدت أجهزة السّياسة الأمريكيّة توظيف سلالة من العناصر السّودانيّة لخدمة مخططاتها، وكانت رسالة تلك السّلالة في البداية محصورة في محاربة المدّ الشّيوعي والمدّ النّاصري وكليهما انتشر فكره بين أوساط المثقّفين، أثبت السّلاح الّذي حملته تلك الأيدي السّودانيّة جدواه في جذب جيل الوعي لدنيا مباهج الحياة والسّهرات وأضفى على روادها نجوميّة وصدارة في المجتمع والمنتديات، وأصبحت السّلالة العالمة برسالتها مصدر إشعاع تسلّط الأضواء على الشّخصيات وتقضي على أخرى دون سند حزبي أو طائفي[51].

وعن تلك السّلالة الأمريكيّة يقول التّجاني: يروي السّيد (........) والّذي كان من نجوم تلك الفترة قائلاً: (منذ عام 1966 عاصرت صلات بعض أصدقائي بالأمريكي كوقان، وكان تقديري لتلك العلاقة أنّها وليدة هُويّات مشتركة جمعت بينهم والمستر كوقان أسوق منها لعبة البيسبول وتتبع الأحداث السّياسيّة في العالم من الصّحف والنّشرات الّتي تتوافر بانتظام في طاولة المستر كوقان، وربّما كان الكرم الأمريكي في السّهرات على الطّريقة الغربيّة أوسع حلقة تضم باقة من الوجوه السّياسيّة والاجتماعيّة دون اعتبار للفكر السّياسي يميناً أو يساراً، وقد ظلّت عفويّة تقديري لذلك المجتمع لا تشوبها الظّنون ولم يساورني الشّك إلّا بعد أنّ طرد المستر كوقان إبان حداثة عهد مايو والتفوا حول خلَفه المستر الإسكندر مور وصار الشّك يقيناً بعد أنّ دحر الانقلاب الشّيوعي وغمرتهم نعمة المال دون موروثة أو وسائل مشروعة[52].

ويروي عن السّلالة الأمريكيّة -أيضاً- السّيد محمد أحمد سليمان الّذي كان من أعمدة الحزب الشّيوعي والمسؤول عن أرشيفها وتولى منصباً حساساً في وزارة الدّاخليّة في أوّل عهد مايو فيقول: «لقد طرد المستر كوقان بناءً على تقرير من عبدالنّاصر ورد فيه أنّ المعني يهودي الأصل ويعمل بالمخابرات الأمريكية، وحوى التّقرير أسماء بعض السّودانيين الّذين

استقطبهم المستر كوقان وقد اعترف بعضهم بعلاقتهم به»[53] . ومنذ أنْ أعلنت الثّورة عن نفسها تحرُّكت السّلالة الأمريكيّة وجنّدت خدماتها في الاتّصالات وجمع المعلومات ونشر الشّائعات وتعبئة العسكريين ضد اليسار ساعدهم في ذلك خلوهم من اللّون الحزبي وعلاقتهم غير المحدّدة بفكر أو مجتمع[54].

وهكذا يبدو واضحاً أنّ عبدالنّاصر كان يحتاط للتأثيرات الخارجيّة المحتملة لمايو، خاصة وأنّه يدرك تماماً أنّ هذه القوة نفسها قد أبعدته عن السّودان في انتخابات 1953 بعد أنّ فاز بها على حدّ قول وزير الخارجيّة البريطاني أنتوني إيدن: فازت مصر بفارق ضئيل، ويدرك كذلك أنّ نفس تلك القوى هي الّتي أبعدته -أيضاً- من ممارسة التّأثير الفعال في السّودان بعد أنْ نجح في توحيد الحزب الوطني الاتّحادي وحزب الشّعب الدّيمقراطي في نوفمبر 1958، لتأتي تلك المؤثّرات الخارجيّة الّتي تمّ التّرتيب لها في أديس أبابا بإجهاض تحرُّكاته، ولذلك كان حريصاً على إبعاد مايو من تلك التّأثيرات، إلّا أنّ الأيام لم تمهله ليشهد -أيضاً- ارتداد مايو في وقت وجيز جدّاً عن التّوجهات الوحدوية والأخوية مع مصر وانطلق السّادات الّذي خلف عبدالنّاصر وبصوته ذات النبرات المميزة يخطب عبر إذاعة صوت القاهرة: أنّ الرّئيس النّميري سوف لن تطأ قدماه أرض مصر بعد الآن.

لقد كانت إشاحة مايو عن مصر سريعاً جداً إلّا أنّ الّذي زاد من تلك السّرعة هي الهواجس المتعلقة بالشّيوعيّة العالميّة -آنذاك-، وأعتقد أنّ الجماعات ذات المصالح المتعلّقة بالعلاقات السّودانيّة المصريّة والرّافضة لأيّ تقارب بينهما قد استغلت تلك الهواجس وخاصة وبعد أنْ بدأ الحزب الشّيوعي السّوداني احتواء مايو عبر مسيرات التّأييد الّتي نظمها كوادر وفئات الحزب لمايو والّتي تحمل الأعلام الحمراء وكذلك محاولات سكرتير الحزب عبدالخالق محجوب إعطاء انطباع بأنّه أعلى مقاماً من رئيس مجلس قيادة الثّورة حين خاطب أحد الاحتفالات عقب الرّئيس النّميري مباشرة.

ففي هذا الوقت الّذي يسعى فيه الحزب الشّيوعي لاحتواء الثّورة كانت الدّوائر الغربيّة منخرطة في مراقبة وتحليل بيانات وتصريحات المسؤولين في مجلس قيادة الثّورة ومجلس الوزراء، وفي أقل من أربعة أشهر بعد قيام الانقلاب وفي 3 سبتمبر 1969، صدر تقرير عن الخارجيّة البريطانيّة كتبه السّير روبرت فلور؛ وكيل وزارة الخارجيّة وتمّ توزيعه على البعثات الدّبلوماسيّة تحت عنوان: هل يتّجه السّودان نحو الشّيوعيّة جاء فيه: لقد كتبت رسالة سريعة قبل أربعة عشر شهراً أي في 13 يونيو 1968، فيما يتعلّق بالتّهديد الشّيوعي في السّودان، وفي الفقرة السّابعة عشرة قلت أنّه إذا ظهرت علامات التّفكك على ماكينة

الحكومة أو إذا ظهرت علامات التّدهور الاقتصادي الشّديد، فإنّ الحزب الشّيوعي سوف يثير الكثير من المشاكل، ولقد تحقّق ذلك خلال الأشهر الأولى من عام 1969، أنّ البيانات السّياسيّة الأولى الصّادرة عن الحكومة الجديدة رغم مناداتها بعدم الانحياز إلّا إنّها تصب في قالب الشّيوعيّة لا سيما اعترافها بجمهوريّة ألمانيا الدّيمقراطيّة.

ويمضي التّقرير مؤكّداً أنّه وبعد أسبوع على الانقلاب وصل إلى الخرطوم وفد من ألمانيا الشّرقيّة، فيما قام الرّئيس بودغورني رسمياً بمباركة روسيا للمجند الجديد المحتمل للمعسكر الاشتراكي وامتدت العلاقات الدّيلوماسيّة شمالاً إلى كوريا، وتمّ الاعتراف بالحكومة الانتقاليّة في جنوب فيتنام، ووصل وفد من كوبا وذهب وزير الدّاخليّة إلى برلين لإلقاء خطاب في مؤتمر السّلام العالمي ووصل وفد تجاري بولندي لتوقيع اتّفاقات ثنائيّة بين البلدين بينما أرسل الرّئيس اليوغسلافي تيتو مبعوثين خاصين للخرطوم بعد مداولات عامة.

ويضيف التّقرير: (أمّا العلاقات مع موسكو فقد تواصلت، ولقد أطلعنا مصدر سري أنّ الرّوس قد وافقوا سلفاً على مساعدة الجيش السّوداني وإرسال مستشارين على مستوى الكتائب مع توفير المعدات والتّدريب، وبيع 24 مروحية للسودان وبشروط سهلة ليتم استخدامها في أغراض عسكريّة، هذا بالإضافة إلى الوفود العسكريّة من الجانبين والّتي تطير باستمرار من وإلى موسكو كما أنّ الوفد الاقتصادي الرّوسي موجود هنا الآن ومن المتوقّع أنّ يصل قريباً فريق خاص لتقييم التّطور الاقتصادي، أنّ وزير الاقتصاد والتّجارة الخارجيّة الّذي كان يعمل سفيراً للسودان في القاهرة قد أمضى وقتاً طويلاً في روسيا وبولندا والمجر وبلغاريا وألمانيا الشّرقيّة ورومانيا بحثاً عن قروض مالية).

وحول العلاقات السّودانيّة المصريّة يقول التّقرير: (وعلى الرّغم من تدني الرّوح المعنوية في الإدارات والجيش إلّا إنّني لا أعتقد أنّ السّودان سوف يصبح دولة شيوعيّة، لكن هناك خطراً آخر هو أنّه إذا تابع مصر فقد ينزلق إلى الشّيوعيّة)، ويقول في موضع آخر: (إنّ السّيد بابكر عوض الله نفسه يستوحي أفكاره من مصر وأنّ الخطاب الّذي ألقاه في القاهرة خلال احتفالات أعياد 23 يوليو يظهر مدى شغفه لربط السّودانيين بالثورة المصريّة، واللّواء النميري يرى نفسه مثل عبدالنّاصر السّوداني وإنّ أفكاره مستوحاة من الاشتراكيّة العربيّة بدلاً عن الشّيوعيّة السّوفياتيّة لكنّه يملك القليل فقط من المهارات السّياسيّة والسّحر الشّخصي الّذي يتمتّع به عبدالنّاصر، وإذا سقط عبدالنّاصر في المعسكر الشّيوعي فهل يا ترى يستطيع نميري تفادي اتباعه؟).

ويستطرد التّقرير قائلاً: (ولقد قام المصريون بتحذير بابكر عوض الله من خطورة استخدام الكثيرين من المستشارين الرّوس كما أظهروا قلقهم الواضح حيال بعض وزرائه ومع ذلك فإنّهم قاموا بالترحيب بانضمام الحكومة السّودانيّة الجديدة إلى كتلة الاشتراكيّة العربيّة وربّما ولأسباب مختلفة فإنّ الجمهوريّة العربيّة المتحدة (مصر) والاتّحاد السّوفياتي يريدان الخرطوم أنْ تصبح عميلة لموسكو بدعم من القاهرة.. وحول سبل مواجهة التّوجهات اليساريّة لمايو يقول التّقرير: (إنّ النّظام الحالي هو عبارة عن ردْ فعل للحكومات البرجوازيّة السّابقة أكثر ممّا هو تحمس للشيوعيّة السّوفياتيّة؛ ولقد اتّجهوا نحو الشّرق طلباً للمساعدة لكن بريطانيا لها نفوذ قوى والأمر يعود إلينا في مواجهة هذا التّحدي؛ أنّ مواقفنا التّجاريّة والثّقافيّة قوية وعلينا أنْ نتفادى ترك السّودان بخيار واحد فقط وأن نواصل في السّياسات الرّاسخة الجذور وإذا فشلنا فإنّ روسيا سوف تقفز إلى قلب أفريقيا.

ويتفاعل التّقرير بالموقف البريطاني ويقول: وأعتقد أنّنا في موقف جيد إذا لم نتبن موقفاً مشبوهاً حول الصّراع العربي الإسرائيلي؛ كما يمكننا مساعدة السّودانيين في التّحول عن هذا الطّريق عبر تأثيرنا الفعال والمؤسّس ومن خلال برنامجنا للمساعدات التّقنيّة والثّقافيّة، واعتقد أنّ تحول السّودانيين في الوقت الحالي نحو اليسار هو ناتج من خيبة أملهم من الحكومة البرجوازية السّابقة أكثر من كونها نتيجة للتحمس للشيوعيّة السّوفياتية، وإذا أخذنا في الاعتبار الفشل المتسلسل للتحالفات البرلمانيّة من أجل السّيطرة على مشاكل البلاد فمن الطّبيعي بمكان أنّ يتحوّل القادة الحاليون نحو الغرب من أجل خلاص أنفسهم، وفي هذا الموضع يكمن التّحدي لنا حيث إنّنا لا نزال أكبر بلد غربي له تأثير على السّودان، أنّ سياستنا يجب أنْ تتركّز على تجنُّب ترك السّودان أمام خيار واحد ويجب أنْ لا نتردد في تطبيق السّياسة الجارية والّتي تأسست بصلابة وإذا فشلنا في ذلك فإنّ روسيا لن تكون فقط قد بنت موقعها في الشّرق الأوسط وإنّما تكون قد قفزت إلى قلب أفريقيا.

ومما تجدر ملاحظته في تفكير وزارة الخارجيّة البريطانيّة الّتي تعكسها هذه المذكّرة هو عملية الرّبط بين المظاهر الشّيوعيّة في السّودان وبين مصر والتّأكيد على أنّ الشّيوعيّة سوف تتسرّب إلى السّودان من مصر إذا ما أصبح تابعاً لها والتّحذير من أنّ عدم إقصاء السّودان عن الشّيوعيّة يعني تغلغل روسيا إلى السّودان وإلى قلب أفريقيا. كما يلاحظ –أيضاً– إشارة التّقرير إلى ضرورة مواجهة هذا التّحدي من قبل بريطانيا وذلك باقتفاء خطى السّياسات الرّاسخة الجذور والّتي وصفت في موضع آخر من التّقرير بالسياسات الجارية الآن والّتي

تأسست بصلابة، ومع أنّ التّقرير لم يوضح ما هي تلك السّياسات الرّاسخة الجذور إلّا أنه بوسع المرء واستناداً لملف السّياسة البريطانيّة فإنّ المعنى من تلك الإشارات قد لا يخرج من الخط العام للسياسة البريطانيّة وبالأخص تلك الّتي تبنتها جماعات الضّغط.

لم يقتصر رصد الغربيين على توجهات مايو الشّيوعيّة المزعومة على مظاهر تحركات وتأثيرات الحزب الشّيوعي السّوداني وإنما على رصد حجم ومجالات التّعاون والدعم بين السّودان والاتّحاد السّوفيتي خلال السّنوات الأولى لمايو.

ويورد الصّحفي سيسل امبرلي (Cecil Eprile) بعض المعلومات حول هذا الخصوص ويقول: أنّ حجم الاستثمارات السّوفياتية في السّودان قد كانت سراً مغلقاً، وأنّه ووفقاً لتقديرات محافظة فإنّ الدّعم الرّوسي العسكري الإجمالي للسودان حتى 19 يوليو 1971م قدر بـ30 مليون دولار، ويقول سيسل أنّه وفي يناير 1972، قال له رئيس الوزراء السّابق محمد أحمد محجوب أنّ الرّئيس نميري قد استلم على الأقل أسلحة بـ70 مليون دولار من روسيا. ويضيف سيسل: «وقد علمت في نفس الشّهر من دبلوماسي أفريقي أنّ الدّعم الرّوسي للسودان يتدفق بمعدل 30 مليون دولار في السّنة». ويخلص سيسل إلى أنّ الميزانيّة العسكريّة السّودانيّة قد قفزت من 37 مليون دولار خلال (1969– 1970) إلى 65 مليون دولار خلال (1970– 1971)[55]. ويبدو أنّ هذه المعلومات الخاصة بحجم الدّعم الرّوسي للسودان خلال الفترات الأولى لمايو مبالغ فيها وذلك عند مقارنتها مع المعلومات الّتي أوردتها الخارجيّة البريطانيّة في أحد تقاريرها الّتي قارنت فيها بين النّفوذ الرّوسي والبريطاني قائلة:

وبالإضافة إلى الجانب الثّقافي فإنّ موقفنا الاقتصادي والتّجاري لا شك يبدو قوياً لدرجة تجعل الرّوس يشعرون بالإحباط، وإن صادراتنا تصل إلى 20 مليون جنيه إسترليني في العام، وفي الرّبع الأول من عام 1969، بلغت صادراتنا 8 أضعاف صادرات روسيا وضعف صادرات الكتلة السّوفياتية بأكملها ما عدا الصّين، أنّ الزّبائن السّودانيين يكرهون التّحول من الماكينات والمركبات البريطانيّة والمدعومة تماماً بقطع الغيار والخدمات والتّحول إلى قطاع صناعي يفتقد إلى الاثنين معاً، وحتى التّراكتورات التّشيكيّة الّتي تمّ شراؤها من أموال مستدانة ليست مشهورة تماماً وعلاوة على ذلك فإنّ البنوك بريطانيّة واللّغة التّجارية هي الإنجليزيّة وأنّ مستشارينا ميردوخ وماكدونالد وغيبس وكوود وهاوارد هامفريزر ونورمان وداوبان مرتبطون تماماً ببرنامج التّنمية ومندمجون تماماً مع ماكينة الحكومة السّودانيّة وكل هذه العوامل لفائدتنا[56].

ومع أنّه ليس هناك ما يساعدنا في التّرجيح بين هاتين الرّوايتين المتناقضتين حول حجم النفوذ والدّعم السّوفياتي للسودان خلال المراحل الأولى من ثورة مايو إلّا أنّ المرء قد ينظر إلى أنّ ما أورده سيسل حول الدّعم السّوفياتي للسودان فيه شيء من المبالغة والتّضخيم، وإذا كان هذا الاحتمال صحيحاً فإنّ التّفسير المبرّر لذلك هو إمّا ناتج من نظرة الخوف الّتي عادة ما تضخّم الأشياء، وإمّا أنّها سياسة مقصودة هدفت إلى استدراج القوى الدُّوليّة المناهضة بهدف الاستفادة منها في إعادة تكييف علاقات السُّودان الخارجيّة في المحيطين العربي والدُّولي.

واستناداً إلى مذكّرة الخارجيّة البريطانيّة يمكننا القول أنّ إبعاد مايو من السّير في طريق الشّيوعيّة أو الاشتراكيّة العربيّة يعتبر خطأً سياسياً للقوى المناهضة للشيوعيّة العالميّة بزعامة كلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا إلّا أنّه من غير المعروف ما إذا كانت مايو هي الّتي تخلّت عن الشّيوعيين نتيجة لمحاولاتهم لاحتواء الثّورة ووجدت نفسها بالتالي في أحضان الغرب أم أنّ مايو هي الّتي بادرت وتحت تأثير الاستراتيجيات الغربيّة المناوئة للشيوعيّة بمبادرة الطّلاق مع الحزب الشّيوعي. وهل كانت محاولات الحزب الشّيوعي لإعطاء مايو صبغة حمراء بعد أنّ رفضت الإعتراف بالانقلاب واعتبرته لا يتّفق مع المبادئ الشّيوعيّة الّتي تمنع حرق المراحل في سبيل الوصول إلى السّلطة بمثابة رد فعل لمحاولات إقصائها أم محاولة منها للاستيلاء على مايو؟ ومع أنّ الإجابة غير معروفة إلّا أنّه وبوسع المرء أنّ يعتقد أنّه وفي ذلك الوقت كانت هناك محاولات جادة لإبعاد مايو عن الشّيوعيين مع الأخذ في الاعتبار أنّ العناصر السّودانيّة المتّهمة بهندسة إبعاد السُّودان من أجواء العلاقات العربيّة والرّوسيّة والشّيوعيّة والّذين كانوا على ارتباط بالمستر كوقان والمستر ألن مور قد أصبحوا ضمن الطّاقم الوزاري لمايو منذ الأشهر الأولى.

ومن جهة أخرى؛ لم يمض وقت طويل على تبادل الآراء والأفكار حول ما إذا كانت مايو شيوعيّة أو في طريقها إلى الانزلاق نحوها حتى استولى الشّيوعيون علناً وفي وضح النهار على السّلطة في 19 يوليو 1971، إثر خلافات أقصيت خلالها العناصر الشّيوعيّة في مجلس قيادة الثّورة وهما بابكر النور وهاشم العطا. وقد كانت أول المظاهر القوية الّتي دلت على حجم الانحدار في علاقة مايو بالحزب الشّيوعي هي تصريحات بابكر عوض الله الشّهيرة في برلين والّتي قال فيها أنّ مايو ما كان يمكن أنّ تنجح ولا تستطيع أنّ تبقى إلّا بعون وعضد الشّيوعيين، وكان التّصريح قد تمّ ترديده في الإذاعة بتوجيه من محجوب عثمان وزير الإعلام وقتها[57].

وأثار ذلك التصريح علامات تعجب عديدة بيد انّ علامات التّعجب زادت بعد أنْ قطع راديو أمدرمان برامجه وأذاع تصريحاً لرئيس مجلس الثورة جعفر محمد نميري أعلن فيه أنّ ثورة مايو لم تستند حين تفجرت إلّا على تطلعات الجماهير السّودانيّة العريضة ومساندتها وأنها تواصل مسيرتها استناداً على القاعدة الجماهيرية الأرحب وأنها لا علاقة لها بالشيوعية والشيوعيين فكراً وممارسةً[58].

وقد دخل الطّرفان إثر هذا مرحلة من الانتقادات المتبادلة وصلت ذروتها بنفي عبدالخالق محجوب إلى مصر ثمّ التحفظ عليه لاحقاً في إحدى المؤسسات العسكرية حيث تمكّن الحزب من تهريبه منها ليتم إعداد وتنفيذ انقلاب 19 يوليو 1971. نجح الانقلاب تماماً دون إراقة أيّ دماء إلّا أنّه أخفق من جانب آخر في قراءة الظّروف الإقليميّة والدّوليّة والّتي أدت في فترة لا تتجاوز الـ72 ساعة إلى إجهاضه، وكان واضحاً من شعارات الانقلاب الّتي رددها المتظاهرون (يا يمين يا جبان الشّيوعيون في الميدان، يا نميري يا جبان الشّيوعيون في الميدان، طبقيون أمميون)، النّظرة المحليّة الضّيقة الّتي لم تؤخذ في الحسبان أنّ الشّيوعيّة مستهدفة عالمياً وليس فقط من قبل النّميري واليمين السّوداني، كما لم يدركوا حساسية قيام نظام شيوعي في منطقة إقليميّة وقعت أغلب دولها تحت التّيارات الاشتراكيّة كاليمن ومصر وليبيا والّتي صنّفت ومن المنظور الغربي في ذاك الوقت بقوس الأزمات.

وإلى جانب ذلك، جاء الانقلاب في الوقت الّذي كانت السّفارات الغربيّة وكما رأينا تراقب النزعات والتّحرُّكات اليسارية لمايو، ومع أنّها استبعدت وقوعه تحت خطر الشّيوعيّة ما لم يكن تابعاً لمصر إلّا إنّها لم تضع في حسبانها التّحول إلى الشّيوعيّة عن طريق الانقلاب العسكري ربّما استنادا إلى رفض الحزب الشّيوعي انقلاب مايو بدعوى أنّه تغيير غير منسجم مع الأفكار والوسائل الشّيوعية، ولذلك وما أن أظهر الانقلابيون ومنذ اليوم الأول عن ألوانهم الحقيقية حتى تحرّكت تلك القوى لإجهاضها بما في ذلك ليبيا ومصر وذلك بسبب وقوف الحزب الشّيوعي وبكل قوة ضد مشروع الوحدة المقترحة –آنذاك– والتشهير بها داخل وخارج مجلس قيادة الثّورة. بدأ التّحرُّك المضاد لانقلاب يوليو عندما تحرّك رجل الأعمال الشّهير تايني رولاند (1917- 1998) عبر شركتيه (أنجلو روديسان ماينغ اند لاند كمبني) و(أنجلو روديسان لونورهو)، وذلك لإنقاذ نميري[59]. وتايني رونلاند هو رجل أعمال بريطاني من أصل ألماني وكان مسجوناً في ألمانيا لاتهامه بتأييد النّازية، وهو مدير شركة لونرو والّتي ارتبط اسمها بالأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا[60].

ودخلت شركته (أنجلو روديسيان لونوروهو) إلى السُّودان وتقدّمت بسلسلة من المشروعات لاستغلال المناجم وتطوير صناعة السّكر والمنسوجات ولعبت دور الوسيط في الكثير من الصّفقات لشراء المعدات من بريطانيا[61]. وكان رجل الأعمال السّوداني خليل عثمان قدّم رولاند للرئيس السّابق نميري وقد ارتبط اسمه بمجموعة من المشروعات في السُّودان مثل مشروع سكر كنانة. ومما يجدر ذكره عن رولاند أنّه تدخل -أيضاً- في نهاية الثّمانينيات لإنقاذ اثنين من ضباط الموساد الّذين اعتقلتهم السّلطات السُّودانيّة.

ويقول تقرير بعنوان الصّديق العظيم (The Great Friend) (وهو متوافر في الإنترنت بنفس هذا العنوان)، إنّه وفي نهاية الثّمانينيات ألقت السّلطات السُّودانيّة القبض على اثنين من ضباط الموساد وحكمت عليهم بالإعدام بتهمة القيام بتهريب الفلاشا عبر السّودان. وإثر ذلك أرسلت الحكومة الإسرائيليّة مدير جهاز الموساد إلى لندن لمقابلة تايني رولاند وطلب مساعدته لإنقاذ هؤلاء الضُّباط. وطبقاً للتقرير تمّت المقابلة وقال تايني إنّه سينقذ هؤلاء الضّباط إذا لم يتم تنفيذ حكم الإعدام عليهم. وفي الحال طلب تايني من سكرتيرته إلغاء جميع ارتباطاته خلال الـ24 ساعة القادمة كما طلب الاتّصال بطاقم طائرته الخاصة وإبلاغهم بالاستعداد للسفر إلى السُّودان علاوة على طلب الاتّصال بأحد الشّخصيات السّودانيّة (Put me to this Sudanese number). وقال مدير الموساد إنّ تايني وبعد أنّ اتّصل بالسُّودان طلب منه البقاء في لندن إلى أنّ يعود من السُّودان وبالفعل عاد في نفس اليوم وبصحبته ضباط الموساد.

على كلّ وحين وقع انقلاب 19 يوليو 1971، أرسل تايني رولاند طائرته النّفاثة الخاصة والّتي يقودها طياره الشّخصي (ويلهلم ويلمنغ) لنقل اللّواء خالد حسن عباس من يوغسلافيا إلى القاهرة، وفي نفس الوقت كلّف رولاند أحد رجاله وهو (نيكولاس أليوت) للتنسيق مع المخابرات البريطانيّة لمنع بابكر النور وفاروق حمد الله من الوصول إلى الخرطوم[62]. وتزامن مع هذه التّحرُّكات ظهور حملة إعلاميّة غربيّة قويّة ضد الشّيوعيّة وبرامج تحذّر من خطر الشّيوعيّة في السُّودان الّتي تبثها إذاعة لندن ومن إذاعات الولايات المتّحدة[63].

وكان اللّواء خالد حسن عباس في طريقه إلى موسكو حين وقع الانقلاب، والواقع أنّ خالد وقتها قد عجز عن الوصول إلى موسكو بسبب تردد السّوفيات في منحه والوفد المرافق له تأشيرة دخول رغم أنّه كان ينوي إجراء مباحثات مهمّة تتصل بالتسليح والتّدريب[64].

ووفقاً لرواية الأستاذ أحمد سليمان المحامي، والّذي كان برفقة اللواء خالد، أنّ الوفد قد وصل إلى يوغسلافيا يوم السّبت 17 يوليو 1971، ويقول سليمان: «يوم الإثنين (19 يوليو) جاء خبر الانقلاب السّاعة 8 مساء ومشينا إلى مصر تاني يوم، وفي مكتب اللواء الصّادق كان تفكير اللّواء خالد أنّ نستعين بالقوات السّودانيّة في القنال وذلك بعد أنّ اتّصل بها وكان موقفها رائعاً، ولم نطلب أي طائرات لنقل القوات، وسافر اللّواء خالد مع اللّواء الصّادق إلى ليبيا لتأمين عملية التّرحيل ووصلت القوات صباح الجمعة وكان الشّعب قد أنهى كلّ شيء»[65].

وبالرُغم من وصول القوات السّودانيّة في وقت متأخر وفقاً لرواية اللّواء خالد وإنها بذلك لم تشارك في عملية إعادة التّمبرى إلا إنّ الكاتبة الفرنسيّة هيلين ترى غير ذلك وتقول إنه وبناءً على أوامر الرّئيس المصري، نقل جنود سودانيون بطائرات سوفياتية الصّنع من قناة السّويس إلى ضواحي الخرطوم، وبدعم من الدّبابات تمكّن هؤلاء الجنود من سحق حكومة هاشم العطا كما سيرد ذلك لاحقاً[66]. تزامنت زيارة اللّواء خالد ووزير الدّفاع المصري إلى ليبيا في 20 يوليو 1971م مع تطورات اختطاف طائرة الخطوط البريطانيّة الّتي أقلعت من مطار هيثرو متّجهة إلى دار السّلام عن طريق (روما– الخرطوم– نيروبي) وإرغامها من قبل السّلطات الليبية للهبوط في مطار بنينة الليبي، وكان على متنها اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثّورة الجديد وهما بابكر النور وهاشم العطا، حيث قامت السّلطات الأمنية باحتجاز كلّ من بابكر النور والرائد فاروق ومنعهما من مواصلة السّفر.

وقد تعددت الرّوايات حول كيفية إجبار الطائرة للهبوط في ليبيا، وذهب جزء منها إلى اتّهام جهاز المخابرات البريطاني بتدبير عملية خطف الطائرة. واستناداً إلى تقرير كابتن الطائرة (ر. بوير) والّذي قال: «وعند اجتياز الطائرة للسواحل الليبية نصح برج مراقبة مطار بنينة كابتن الطائرة بعدم الاستمرار إلى الخرطوم وأنّ عليه الهبوط في مطار بنينة، وفي خلال هذه الأثناء تمّ الاتّصال بمركز الشّركة في لندن وإخبارهم أنّ الطائرة ترغب في العودة إلى روما، قام كابتن الطّائرة بالاتصال بمراقبة مالطا للإذن بالعودة والهبوط في روما وتمّ تحويل الطائرة لهذا الاتّجاه جنوب بنينة فأصرت سلطاتها على هبوط الطائرة».

ويقول الكابتن بوير إنّه وفي نفس هذه اللحظة تمّ إخطاره من سلطات مالطا أنها ألغت موافقتها بالعودة إلى روما ونصحت الكابتن بالهبوط في بنينة[67]، ونتيجة لذلك اضطرت الطّائرة إلى الهبوط في مطار بنينة الليبي وتم اعتقال قادة الانقلاب الجديد. ومن جهة أخرى؛ ظهرت مقالة في الصّحيفة البريطانيّة «برايفيت آي»، تدعي أنّ مغادرة الرّجلين كانت قد لقيت رعاية فائقة من مسؤولي وزارة الخارجيّة وواحد من عملاء الاستخبارات



البريطانيّة على الأقل، ولفتت هذه الصّحيفة الانتباه -أيضاً- إلى نفي المالطيين سحب التّرخيص بعودة الطائرة وإلى أنّ الطيار لو حاول الارتفاع بطائرته قليلاً إلى ما يزيد عن 40 ألف قدم لأصبح خارج المجال الجوي الليبي[68]. وجاء في نفس الصّحيفة في العدد التّالي رسالة بلا توقيع كتب في أسفلها بدهاء (بحكم المنصب) وأوردت التّوضيح التّالي: أنّ واحداً على الأقل من رجال الاستخبارات وسبعة من عملاء هيئة الاستخبارات السّرية بينهم واحد استقل الطائرة في روما كي يساعد الكابتن بوير فيما لو أصبح أشخاص معينون في قسم الدّرجة الأولى من الطائرة (بالغي الهياج) خلال الهبوط غير المتوقع في بنينة[69].

وربّما ونتيجة لوجود عناصر المخابرات في تلك الرّحلة، رفضت الشّركة نشر قائمة بأسماء المسافرين على الرُّغم من إلحاح بعض الجهات الصّحفيّة. ويرى الأستاذ طارق أحمد أبوبكر أنّ الهدف من ذلك ربّما لأنّ بعض الرّكاب لا يريدون أنّ يعرفوا بأنّهم كانوا على طائرة معينة كما يظهر أنّه لم يكن هناك أيُّ سجل رسمي للحادث، ففي بريطانيا ليست لدى إدارة التّجارة ولا سلطات الطيران المدني ولا المنظمة الدّوليّة أي إشارة[70].

ويؤكّد الأستاذ محمد محجوب عثمان شقيق عبدالخالق محجوب والذي -أيضاً- كان في طريقه من ألمانيا الشّرقية إلى السّودان بوصفه عضواً في مجلس قيادة الثّورة الجديد، أنّ هناك ما يرقى إلى دائرة الاتّهام بأن حادث اختطاف الطائرة كان جزءاً من شبكة تآمر ضد حركة 19 يوليو 1971، ويقول إنّ هناك خيوطاً لم تتم متابعتها وفض مغاليق أسرارها إلى الآن[71].

وعلى صعيد التّطورات في السّودان وأثناء تلك التّحركات الخارجيّة؛ تمكّنت بعض القوات المتمركزة في منطقة الشّجرة جنوب الخرطوم في 22 يوليو 1971، من تشغيل وتحريك دباباتها والهجوم على القصر الجمهوري[72]. وقد نجح عدد من الضّباط من استعادة (ابر ضرب النّار) ومن ثمّ أصبحت الدّبابات ذات فاعلية وكانت تلك هي بداية التّحرُّك من الشّجرة نحو منطقة وسط الخرطوم، حيث تحركت دبابة في اتّجاه القيادة العامة بينما اتّجهت أخرى صوب القصر الجمهوري[73].

وقد كان هناك من يرى أنّ مصر هي الّتي أوسلت ابر الدّبابات الّتي استخدمت في تحريك الدّبابات الّتي أجهضت حركة 19 يوليو. وقد كان مطار الخرطوم مغلقاً ولم يفتح إلّا لطائرة مصرية جاءت صباح 20 يوليو 1971، بوفد من شيوعيي مصر ضمّ: أحمد حمروش وأحمد فؤاد، أرسلهم الرّئيس المصري أنور السّادات ليتوسطوا لدى المجلس الجديد حتى لا يعدم نميري ورفاقه[74]. على كلٍ، فشل الانقلاب وعاد النّميري إلى السّلطة

وزال الخطر الشّيوعي عن مايو، غير أنّ النّميري مضى في التّخلص ممّا بقي من التّيارات ذات التّوجهات الاشتراكيّة الأخرى وبالأخص النّاصريين والقوميين العرب هذا علاوة على الانقلاب على مصر نفسها على الرّغم من مشاركتها الفعالة في إعادته إلى الحكم.

وعن أسباب هذا التّحول يقول البروفيسور بيتر وودورد: تمثّلت أهم أسباب التّدهور في وفاة عبدالنّاصر وعدم ثقة السّودان في خلفه أنور السّادات الّذي اتّجه إلى تقويض أهم ركائز الاتّحاد مع مصر المتمثّل في الزّعامة الكارزمية لجمال عبدالنّاصر وتأثيرها الكبير وسط السّودانيين.

ويتابع بيتر قائلاً: بالإضافة إلى ذلك كانت مصر غير راضية عن هجوم السّودان على الاتّحاد السّوفياتي كما أنّ هناك سبباً ثالثاً تمثّل في التّغير الكبير الّذي شهدته توجهات نميري الدّاخليّة خاصة بعد اتّفاقيّة أديس أبابا وذلك لأنّ الجنوبيين كانت لهم مخاوفهم من هيمنة الشّمال على البلاد وكانوا ينظرون لمشروع الاتّحاد المقترح بتوجهاته القوميّة العربيّة الصّارخة كعامل إضافي يؤكّد تلك المخاوف ويهدد بمخاطر حقيقيّة، ولذلك كان التّخلي عنه لسوء حظ مصر وليبيا يمثل شرطاً أساسياً في اتّفاقيّة أديس أبابا ومؤشراً مهمّاً لتوجه السّودان بعدم التّضحية بعلاقاته الأفريقيّة لمصلحة علاقاته العربيّة، ويستمر بيتر قائلاً: ومن جهة أخرى كان للاتفاقيّة تأثيرها في التّوجه نحو الغرب بدلاً عن الشّرق، وهناك ما يشير إلى دور المصالح الغربيّة في القضاء على انقلاب العطا وعودة نميري إلى السّلطة وفي الفترة اللاحقة بذلت الدّول الغربيّة وخاصة بريطانيا جهوداً كبيرة لإبعاد السّودان عن حلفائه في مصر وليبيا[75].

ومع تزايد تحرُّك مايو باتّجاه الجنوب وتصاعد نفوذ التّكنوقراط والبرجماتيين فوق نفوذ السّياسيين بدا العروبيون الّذين التّفوا حول مايو منذ يومها الأول والّذين شكلوا ضلعاً مهمّاً من أضلاع قواها، بدأوا في الشّعور بالغربة والإحباط، وقد ترجم ذلك الشّعور إلى مواقف ناقدة في أولها لوجود عدد من الّذين اعتبرهم العروبيون مناصرين للغرب في مواقع قيادية.. مثل منصور خالد وعمر الحاج موسى وجعفر محمد على بخيت، وقد اتّهم الثّلاثة بأنّهم مهندسو الارتداد المايوي من خانات التّقدميّة إلى مواقع التّراجع المستمر عن شعارات وسياسات التّقدميّة العربيّة[76]. ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى استسلم العروبيون لتوجهات مايو الجديدة وقرّروا الابتعاد بدلاً عن المواجهة كالّتي قام بها الحزب الشّيوعي. ففي 13 مايو 1972 استقال أهم رمز عروبي في مايو وهو بابكر عوض الله، وفي فبراير 1972، استقال خالد حسن عباس نائب رئيس الجمهوريّة ووزير الدّفاع، وفي فبراير —أيضاً—

استقال مأمون عوض أبوزيد من منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السّوداني، وفي نفس الفترة خرج عدد من العسكريين ممن يعتبرون ذوي اتّجاهات عروبيّة مثل: العميد الرّشيد نور الدّين والعميد عمر محمد سعيد واللّواء محمد عبدالقادر، رئيس هيئة الأركان. وفي نفس الوقت، كانت العلاقة مع مصر تشهد تدهوراً سريعاً. ويقول أبوالقاسم حاج حمد إنّ الصّفوة كانت تنفذ مسلسل توجهاتها المستقلة باتّجاه أمريكا وأوروبا الغربيّة وبمعزل تام عن القاهرة، وجاءت أولى الضّربات باستعادة العلاقات مع ألمانيا الاتّحاديّة في ديسمبر 1971، ثمّ مع الولايات المتحدة في 25 يوليو 1972، ثمّ تسارعت الخطى من بعد ذلك نحو أديس أبابا وبدأت العلاقات تتأزّم مع حلفاء الأمس في القاهرة وطرابلس الغرب خصوصاً حين بدأت صفوة الخرطوم عزلها لنظام عيدي أمين في يوغندا خلافاً لرغبة الجماهيريّة اللّيبية بل وحين منعت الصّفوة الطّائرات اللّيبية بتاريخ 20 سبتمبر 1972 من مواصلة رحلتها إلى مطار عنتبي في يوغندا وتفريغ شحنتها هناك لمواجهة الغزو التّنزاني[77].

وكان الرّئيس المصري السّادات الّذي يراقب تلك التّطورات قد اتّهم -أيضاً- عناصر الصّفوة السّودانيّة في دفع العلاقات بين البلدين إلى التّأزم، فحين سئل السّادات في اجتماع المؤتمر القومي العربي للاتحاد الاشتراكي في 17 فبراير 1972 عن ماذا في الخرطوم؟ ولماذا ذهب مراد غالب؟ قال: «إنّ هناك بعض العناصر من اليمين تحاول التّأثير على النميري (يقصد تعاظم نفوذ منصور خالد)، وهو المهندس الرّئيسي وراء ابتعاد النميري عن النفوذ المصري»[78].

وبنهايات العام 1972، تدهورت العلاقات بصورة عمليّة وذلك حين طلب السُّودان في 29 سبتمبر 1972، سحب قواته الرّمزيّة العاملة في الجبهة المصريّة مع إسرائيل، ثمّ طلب السُّودان من السّلطات التّعليميّة المصريّة في السُّودان تقليص عدديّة الطّلاب السّودانيين الّذين يدرسون في جامعة القاهرة فرع الخرطوم إلى 500 طالب، عوضاً عن الألفين، ثمّ طلب السُّودان بسحب 300 مدرس مصري من البلاد. وفي مواجهة هذه المطالب الحادة تقدّمت مصر بطلب إلى السُّودان يقضي بسحب السّودانيين العاملين في مصر (حوالى 2 مليون) وذلك بتاريخ 8 أكتوبر 1972، كما أرسلت مذكّرة إلى السُّودان في 20 أكتوبر 1972، تعلن رغبتها بسحب قوات مصريّة مدرّعة كانت القاهرة تحتفظ بها جنوب الخرطوم، ثمّ صعّد منصور خالد مواجهته مع مصر في تصريحات أدلى بها بتاريخ 19 أكتوبر 1972 فانقطع تماماً ما كان بين نميري والسّادات إلى أنْ التّقيا على هامش قمة أديس أبابا الأفريقيّة في 26 مايو 1973، حيث اتّفقا على ضرورة إعادة التّفاهم بين البلدين[79]. وكان السّادات في ذلك الوقت تخلى عن السّوفيات واتّجه إلى الولايات المتّحدة[80].

هوامش الفصل الثالث

(1) السّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص355.

(2) نفس المصدر، ص355.

(3) عادل رضا، جعفر النميري: الرّجل والتحدي، مطابع الأهرام التجارية، 1976، ص133.

(4) جلال كشك، رحلة في منابع مايو، الطبعة الأولى، 1977، ص306- 307.

(5) عبدالرزاق الفضل، الدّور السّياسي للعسكريين، معهد الدّراسات الإفريقية والآسيوية، 1984، ص241- 242- 243.

(6) محمود محمد قلندر، سنوات النميري، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2005، ص67.

(7) نفس المصدر، ص67.

(8) صحيفة الأمة، العدد، 3490، 13 يونيو 1957.

(9) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص254.

(10) نفس المصدر، ص263.

(11) نفس المصدر، ص266.

(12) سنوات النميري، مصدر سابق، ص81.

(13) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص-267 268، 277-280.

(14) نفس المصدر، ص277.

(15) سنوات النميري، مصدر سابق، ص85.

(16) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص279- 280.

(17) سنوات النميري، مصدر سابق، ص85.

(18) نفس المصدر، ص86.

(19) نفس المصدر، ص86.

(20) حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين 1944-1969، معهد الدّراسات الأفريقية والآسيوية، ص60.

(21) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص292.

(22) نفس المصدر، ص295.

(23) نفس المصدر، ص296.

(24) أحمد حمروش، مصر والسّودان: كفاح مشترك، دار الهلال، 1970، ص167.

(25) نفس المصدر، ص166.

(26) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص300.

(27) مصر والسّودان: كفاح مشترك، مصدر سابق، ص161.

(28) نفس المصدر، ص 159-160.

(29) الخيار الصّعب، مصدر سابق، ص46.

(30) نفس المصدر، ص47.

(31) نفس المصدر، ص48.

(32) نفس المصدر، ص48.

(33) محجوب برير، مواقف على درب الزمان، مصدر سابق، ص88.

(34) سنوات النميري، مصدر سابق، ص93.

(35) الدّور السّياسي للعسكريين، مصدر سابق، ص304.

(36) نفس المصدر، ص305-306.

(37) نفس المصدر، ص306.

(38) نفس المصدر، ص308.

(39) الخيار الصعب، ص 257-258.

(40) الدّيمقراطية في الميزان، مصدر سابق، ص18.

(41) نفس المصدر، ص397.

(42) السّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص428.

(43) نفس المصدر، ص427.

(44) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص545.

(45) نفس المصدر، ص526.

(46) نفس المصدر، ص528.

(47) نفس المصدر، ص527.

(48) نفس المصدر، ص527.

(49) الخيار الصعب، مصدر سابق، ص66.

(50) معالم الحركة الوطنية السّودانيّة، مصدر سابق، ص528.

(51) الخيار الصعب، مصدر سابق، ص92.

(52) نفس المصدر، ص93.

(53) نفس المصدر، ص93.

(54) نفس المصدر، ص93.

(55) Cecil Eprile، War and Peace in the Sudan 19551972-، David and Charles، London، 1974، p118.

(56) طارق أحمد أبوبكر، 3 أيام هزت العالم، دار كمبردج للنشر، ط1، 2003، ص 35-36-37.

(57) سنوات النميري، مصدر سابق، ص149.

(58) سنوات النميري ، مصدر سابق ، ص149

(59) ديفيد هوري روسانو ، السودان إلى أين ، ترجمة مراد علاف ، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، السودان ، 2007 ، ص181

(60) ثلاثة أيام هزت العالم ، مصدر سابق ، ص66 .

(61) السُّودان إلى أين ، مصدر سابق ، ص181 .

(62) ثلاثة أيام هزت العالم ، مصدر سابق ، ص 66-67 .

(63) السُّودان إلى أين ، مصدر سابق ، ص182 .

(64) سنوات النميري ، مصدر سابق ، ص192-193 .

(65) رحلة في منابع مايو ، مصدر سابق ، ص310 .

(66) هيلين كاريير دانكوس ، السّياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955-1975 ، ترجمة عبدالله اسكندر ، دار الكلمة العربية ، لبنان ، ط2 ، 1983 ، ص146 .

(67) ثلاثة أيام هزت العالم ، مصدر سابق ، ص58–59 60 .

(68) نفس المصدر ، ص54 .

(69) نفس المصدر ، ص54-55 .

(70) نفس المصدر ، ص55 .

(71) محمد محجوب عثمان ، الجيش والسياسة في السُّودان ، دراسة في حركة 19 يوليو 1971 ، مركز الدراسات السودانيّة ، ط2 ، 2001 ، ص72 .

(72) بيتر ودوارد ، السُّودان: الدّولة المضطربة 1898-1989 ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير ، السُّودان ، 2001 ، ص161 .

(73) سنوات النميري ، مصدر سابق ، ص195 .

(74) نفس المصدر ، ص186 .

(75) السُّودان الدّولة المضطربة ، مصدر سابق ، ص191 .

(76) سنوات النميري ، مصدر سابق ، ص312

(77) السُّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ص429 .

(78) عبدالله أبوإمام ، جعفر النميري والصّراع حول السُّلطة ، دار الاصفهاني للطباعة ، جدة ، 1973 ، ص97 .

(79) السُّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، مصدر سابق ، ص430 .

(80) جيمي كارتر ، دم أبراهام: رؤية إلى الشرق الأوسط ، ترجمة سامي جابر ، شركة المطبوعات الشرقية ، دار المروج ، بيروت ، 1986 ، ص159 .



الفصل الرّابع

صراع السّيطرة على الدّولة السّودانيّة

المشروع الجهوي

اتّخذ الصّراع على الدّولة السّودانيّة بعدين أساسيين منذ أنّ أصبح السّودان جزءاً من الدّولة المصريّة في 1820، وكانت أولى تلك الأبعاد متعلّقة بالصّراع حول جعل السّودان دولة مستقلة بذاتها بدلاً عن تبعيتها لمصر، وقد نتج عن ذلك المشروع الّذي هدف إلى إعطاء السّودان الاستقلال على النّحو الّذي تعرضّنا له خلال هذا البحث حيث انتهى في 1956، والبعد الثّاني للصراع يدور حول هُويّة الدّولة وما إذا كانت دولة عربيّة أم أفريقيّة أم الاثنين معاً. وقد ظهرت أولى الإشارات لهذه التّوجهات حين أعلن غردون باشا في 19 يناير 1884، وهو في طريقه إلى السّودان عن سياسة تسليم السّودان إلى حكامه السّابقين الّذين كانوا يحكمونه قبل الفتح المصري، واقترح تكوين كونفدراليّة تجمع تلك الممالك السّودانيّة في إطار دولة واحدة.

وشرع على الفور في تنفيذ الفكرة منذ أنّ وصل إلى القاهرة، حيث بحث عن أحد سلاطين دارفور والّذي كان يقيم في القاهرة وطلب إليه اصطحابه إلى السّودان والعودة إلى الحكم ضمن سياسة إنشاء كونفدراليّة السّلاطين، إلّا إنّ السّلطان قرّر فجأة وبعد أنّ وصل مع حاشيته إلى أسوان مع غردون العودة إلى مصر. وكان واضحاً من هذا التّصور النيّة لإلغاء قوميّة الدّولة السّودانيّة التي تشكّلت لأوّل مرّة نتيجة للفتح المصري، وممّا يجدر ذكره في

هذا المجال أنّ سياسة بناء دولة قائمة على الممالك والعشائر قد تمّ تطبيقها في الصومال من قبل نفس الجماعات الّتي ارتبطت بموضوع السّودان منذ الثّلث الأخير من القرن التّاسع عشر وذلك عندما قامت شركة أفريقيا البريطانيّة الشّرقيّة باحتلال الصّومال بهدف تأمين طرق التّجارة بين الإمبراطوريّة البريطانيّة وشبه القارة الهنديّة، وهي نفس الشّركة الّتي سبق وأن أشرنا إلى دورها في تنظيم عمليّة التّنافس الدّولي في أعالي النيل بالتّنسيق مع الشّركة الألمانيّة لشرق أفريقيا، وكذلك المنظّمة الدّوليّة لدراسات الكنغو التي ترأسها الملك البلجيكي ليوبولد.

وقد كانت الشّركة البريطانيّة قد قامت باحتلال يوغندا في 1892م كما احتلت زنجبار في وقت أسبق من ذلك إلى جانب دورها في تنظيم حملة إزاحة أمين باشا من أعالي النّيل، الأمر الّذي ترتب عليه إخلاء تلك المنطقة، ومن ثمّ إعداد عملية تنافس فرنسي أدّى في النّهاية إلى احتلال السّودان في 1898، ومعروف أنّ النّظام العشائري الّذي تمّ تطبيقه في الصّومال قد أدّى بعد سنوات طويلة إلى انهيار الدّولة وإلى الحرب الأهلية.

تخلى غردون عن فكرة بناء دولة السّلاطين في السّودان نتيجة لقيام الثّورة المهديّة، الأمر الّذي اضطره إلى التّفكير في بناء دولة مركزيّة تحت قيادة الزّبير باشا من أجل مقاومة الثّورة المهديّة، هذا علاوة إلى أنّه قد ظهرت بعض العقبات العمليّة المتمثّلة في عدم وجود نظام أهلي أو عشائري في بعض المدن الكبرى في السّودان كالخرطوم وكسلا وبعض مناطق الولاية الشّمالية، الأمر الّذي قاد في النهاية إلى وضع فكرة الكونفدرالية على الرّف، ورغم نوايا إلغاء القوميّة السّودانيّة الوليدة، إلّا إنّ الأحداث اتّخذت مساراً آخر عزّزت من نمو وتطور القوميّة السّودانيّة وذلك بعد قيام الثّورة المهديّة الّتي تعتبر أول حكم سوداني لدولة السّودان المستقلة خلال الفترة (1885- 1898).

وجاءت المرحلة الثّانية لسياسات قضايا هُوية الدّولة عقب الحكم الثّنائي في 1898، وفي هذه المرحلة ظهرت سياسات بناء هُويتين منفصلتين للسودان إحداهما للشمال والأخرى للجنوب، وظلت الهُويّة السّودانيّة منقسمة منذ ذلك الوقت وإلى اليوم.

بدأت السّياسة الخاصة بجنوب السّودان في 1911، عقب الزيارة الّتي قام بها حاكم عام السّودان السّير ونجت باشا إليها، واستنتج ونجت خلال تلك الزيارة أنّ النظام الّذي كان سائداً في كتائب الجيش السّوداني والّذي من نتائجه أنّ أصبح كل المستخدمين مسلمين قد ساعد في انتشار الإسلام في الجنوب، ولذلك اقترح ونجت تجنيد وحدات من الجيش المحلي لتحل محل الجيش المصري في الجنوب بحيث تكون تلك الوحدات تحت قيادة ضباط بريطانيين.

وطلب ونجت من وزير الدّولة بالخارجيّة البريطانيّة؛ فورست (Gorst)، أن يحافظ على سرية هذا القرار وأن لا يشير إلى الجانب الدّيني[1]. وبناءً على ذلك تكوّنت كتيبة الاستوائيّة، وقد اتّفق ونجت وفورست على أن تكون الأسباب الرّسميّة الّتي دعت إلى تجنيد كتائب جديدة هي أسباب مالية إقليمية[2]. وقد تقرّر أنّ تكون تلك القوات من الجنوبيين، وأن تكون الأوامر الموجّهة إليهم بالإنجليزيّة، وأن تكون عقيدتهم مسيحيّة[3]. وفي 7 ديسمبر 1917، غادرت آخر القوات الشّماليّة مدينة منقلا وأصبحت حامية الاستوائيّة الفرقة العسكريّة الثّابتة والوحيدة في جنوب السّودان حتى عصيانها في أغسطس 1955[4].

وتتابعت خطوات تشكيل الجنوب بعد اعتماد اللّغة الإنجليزيّة كلغة شبه رسميّة فيها وشكلت هذه الخطوة اللّبنة الأساسيّة لتطور سياسي وإداري منفصل بالنسبة لجنوب السّودان[5]. وإلى جانب ذلك، تمّ اعتماد يوم الأحد عطلة رسمية في، ولم يقتصر تطور أوضاع الجنوب على النسق الّذي اختاره البريطانيون بل شمل التّطور مجمل السّياسة الخاصة بالجنوب، وتقرّر تبعاً لذلك الوصول إلى قرار حكم الجنوب بشكل منفصل عن السّودان. وفي مذكّرة موجهّة لبعثة ملنر 1919، أكّدت الحكومة السّودانيّة ولأوّل مرّة على بقاء التّأثير الإسلامي بعيداً عن جنوب السّودان واقترحت بدلاً من ذلك امكانيّة قطع الجزء الجنوبي من البلاد وضمه إلى بعض أجزاء المناطق التّابعة للمستعمرات البريطانيّة في وسط أو شرق أفريقيا[6]. وفي مذكّرة أخرى خاصة بالجنوب كتب السّيد ماثيو سكرتير التّعليم والصّحة إلى السّكرتير المدني كتاباً أوصى فيه أنّ السّياسة البريطانيّة في الجنوب يجب أن تهدف إلى فصل الجنوب عن الشّمال بهدف خلق مجموعتين عرقيتين لكل منهما خصائص مختلفة وتوجهات وتطلعات مختلفة -أيضاً-، وفي مذكّرة ثالثة اقترحت الحكومة أنّ ترسم الحدود بين الجنوب والشّمال[7].

ويرى الكاتب جون قاي نوت، أنّ الحكومة السّودانيّة ومن أجل تطبيق تلك السّياسات قد لجأت إلى عدد من الإجراءات مثل اتّخاذ قرار في 1921 يسمح لحكام الجنوب الثّلاثة بعدم الحضور إلى اجتماعات الحكام التّسعة في الشّمال والّتي تقام سنوياً على أنّ يقيموا اجتماعاتهم في الجنوب، وإصدار قانون الإجازات وجوازات السّفر في 1922، فأصبح الحاكم العام في موقع قوة ليعلن أيّ جزء من السّودان أو أيّ إقليم منطقة مغلقة بالكامل أو جزئياً أمام السّودانيين أو غير السّودانيين.

كما أعطى البند (23) من نفس القانون، الحق للحاكم العام أن يقفل أيّ جزء من السّودان أمام التّجارة الخارجيّة أو تجارة غير السّاكنين في المنطقة، إضافة إلى تفويض البند (28 أ) للحاكم العام أن يمنع العمالة في أيّ جزء من السّودان للعمل داخل السّودان أو خارجه[8].

وازداد إحكام إغلاق التّجارة مع الجنوب إذ صدر في 1925 قانون تنظيم التّجارة والّذي لا يسمح بموجبه لأيّ أحد غير المواطنين من الجنوب بممارسة التّجارة دون رخصة تسمح بذلك، وشدّد القانون على أنّ التّجار السّودانيين من الشّمال لا يسمح لهم بالتجارة في الجنوب إلّا بتصريح من الحاكم العام أو أحد الإداريين في محافظات الجنوب. وفي 1928، صدر -أيضاً- قانون التّصريح التّجاري والّذي منع مواطني المديريات الجنوبيّة من الاتّجار في غير المنتوجات المحليّة. وفي العام نفسه (1922)، أصدر الحاكم العام قانون المناطق المقفولة والّذي أعلن بموجبه كلاً من: الجنوب وجزء من شمال كردفان وقيسان وكسلا ودارفور مناطق مغلقة، وأوضح القانون أنّه يسمح فقط للسودانيين الّذين يحملون أذونات الإقامة بالدخول والإقامة في تلك المناطق المغلقة وأنهم يحصلون على هذه الأذونات من السّكرتير المدني أو من حاكم المحافظة الّتي تقع في المناطق المغلقة، كما أوضح القانون أنّه من حق السّكرتير المدني أو الحاكم العام أنّ يمنع دخولهم أو بقاءهم في أيّ من تلك المناطق المغلقة[9]. وإلى جانب تلك الخطوات، قرّرت الحكومة في 1921 تشجيع ودعم التّعليم الّذي كان تقوم به الإرساليات المسيحيّة في الجنوب، وكانت الحكومة قد فتحت المديريات الجنوبيّة أمام الأنشطة الإرسالية بعد إعادة الفتح مباشرة[10].

وبحلول العام 1930، اتّجهت حكومة السّودان لفرض نظام إداري مختلف عرف باسم السّياسة الجنوبيّة، وبينما كانت السّيطرة على الاقتصاد والإدارة في شمال السّودان في يد الدّولة بصورة رئيسيّة فإنّ السّلطة الاستعماريّة في الجنوب خلقت تجمعات قبلية ذات اكتفاء ذاتي بقيادة الزّعماء العشائريين لهذه المجتمعات[11]. وهكذا ارتبطت الإدارة الأهليّة في الجنوب باهتمامات سياسيّة محدّدة تمثّلت في منع إنتشار اللّغة العربيّة والإسلام أكثر من أي شيء آخر، ويقول البروفيسور بيتر ودودورد إنّ سياسة تهميش الجنوب وعزله عن الشّمال قد تواصلت وكان النّظام التّعليمي يمثّل محوراً مركزياً في تلك السّياسة ليس فقط فيما يتعلّق بلغة التّعليم والعقيدة الدّينيّة المعتمدة بل في مستوى التّعليم المقرّر، ولذلك لم يجد الجنوب فرصاً واسعة في التّعليم تسمح بنمو طبقة أفندية محليّة كما حدث في الشّمال[12].

استمرت سياسة الجنوب حتى قيام مؤتمر جوبا في 1947، وذلك على الرّغم انتقادات بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني والّذين طالبوا بوقف العمل التّبشيري في الجنوب والتّخلي عن العمل بسياسة الانفصال، وكذلك رغم انتقادات مؤتمر الخريجين وخاصة عقب إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السّودان في 1943، والّذي اقتصر تمثيله على

الشّماليين علاوة على الانتقادات المصريّة. وكانت حكومة السّودان قد بدأت إعادة النّظر في السّياسة الجنوبيّة قبل مؤتمر جوبا بعامين، ففي 16 ديسمبر 1946، أصدر السّكرتير المدني السّير جيمس روبتسون مذكّرة مخاطباً فيها الإداريين الإنجليز في الجنوب، ومشيراً إلى رسالة سريّة من الخرطوم إلى هؤلاء بتاريخ 4 أغسطس 1945 جاء فيها:

يجب أنْ نعمل الآن على افتراض أنّ السّودان كما هو الحال حالياً ومع احتمال تعديل طفيف للحدود سيبقى واحداً، وأضاف قائلاً: «علينا أنْ نعيد صياغة سياسة الجنوب مرّة أخرى ونعلن أنّ سياسة حكومة السّودان المتعلّقة بجنوب السّودان تعمل على أساس أنّ شعب الجنوب أفارقة وسود ولكنّهم جغرافياً واقتصادياً وفيما يتعلّق بالتطور المستقبلي متّحدون مع الشّرق الأوسط والمستعربين في الشّمال[13].

وأيّاً كانت الأسباب والدّوافع، فقد انتهت سياسة جنوب السّودان القائمة على الفصل بين الشّعبين حين أكّد أبناء الجنوب رغبتهم في بقاء جنوب السّودان في وحدة سياسية مع الشّمال ورفض أفكار ودعوات الانفصال أو الوحدة مع يوغندا أو شرق أفريقيا، كما أكّد المؤتمر أنّ الانفصال يلحق ضرراً أكيداً بكلّ من الشّمال والجنوب سياسياً واقتصادياً[14]. وقد انتهت تلك السّياسة بعد أنْ خلقت في السّودان هُويّتين شماليّة وجنوبيّة أو هكذا صار ينظر إليها بالأخص في الدّوائر الخارجيّة، وكانت تلك هي المرحلة الثّانية من مراحل تطوُّرات قضية الهُويّة السّودانيّة والّتي أصبحت فيها الهُويّة مزدوجة وبصفة خاصة على أساس الدّين والجغرافيا.

وتجري الآن تفاعلات المرحلة الثّالثة من قضية الهُويّة السّودانيّة على الرّغم من محدوديتها وتعسرها، ومع أنّه -أيضاً- ثنائي الأبعاد إلّا إنّه يقوم على أساس العرق لا الدّين، وذلك على الرّغم من عدم صحة الأساس الإحصائي الّذي استند عليه هذا التّصنيف تماماً، فكما هو معروف، يستند دعاة هذا الاتّجاه إلى إحصائية عام 1956، الّتي أعلنها الاستعمار قبيل خروجه من السّودان هادفاً إلى وضع الأساس الّذي سيدفع السّياسة الدّاخليّة السّودانيّة والخاصة بقضايا الهُويّة في فترة ما بعد الاستقلال إلى قنوات محدّدة، لقد كانت تلك الإحصائيّة غير صحيحة ليس فقط في الأرقام بل في حقيقتها إذ أنّه لم تتم من الأساس. وكانت بريطانيا نفسها غير مقتنعة بإمكانية إجراء أي إحصاء للسودانيين وقالت في هذا الخصوص وأثناء طرح فكرة استفتاء السّودانيين حول علاقتهم بمصر في الأمم المتحدة عام 1951، أنّه غير ممكن وغير عملي ولا تتوافر الوسائل الّتي تصل إلى المواطنين. وعندما طرحت الفكرة مرّة أخرى عام 1953، استدعت الخارجيّة البريطانيّة وفد السّودان إلى

الأمم المتحدة ونقلت إليهم قرار حكومتها الّتي قالت: «لن نوافق على أيّ استفتاء لأنّه لا يجرى إلّا في بلد متقدّم ومتحضّر، والسّودان بصحاريه الواسعة وأهله المشردين فيها وبغاباته ومستنقعاته لا يمكن أنْ يقول أي عاقل إنْ استفتاءً صحيحاً يمكن أنْ يجرى فيه»[15].

لقد كانت الجذور المباشرة لبناء مثل تلك الهُويّة القائمة على النّظرة الإثنية قد ظهرت ملامحها في قانون المناطق المقفولة الّذي صدر عام 1922، ونصّ على قفل مناطق معينة في شمال السّودان، ويعتبر ذلك القانون هو التّصور السّياسي الأوضح لما يراد أنّ يكون عليه السّودان ككل وليس الجنوب وحده. ومع أنّ عوامل الصّراع بين حكومة السّودان ومصر قد أدّى إلى تجميد تطبيق القانون في المناطق المذكورة، إلّا إنّ الحكام البريطانيين في تلك الولايات عمدوا إلى أسلوب آخر كان له تأثيره الكبير في تشكيل بعض المفاهيم ذات الطّابع الجهوي.

وكان من بين تلك الأساليب العمل على تأخير نمو وتطوّر بعض ولايات السّودان مقابل تطور بعضها على الرّغم من أنّ الفارق في ذلك ليس كبيراً، وكنتيجة لذلك لم تعرف بعض تلك الولايات التّعليم الابتدائي إلّا في أواخر الأربعينيات والثّانوي في منتصف الخمسينيات قبيل خروج الاستعمار بأقل من سنتين. [illegible] مشروع السّودان الجديد الّذي تنادي [illegible] الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان أوضح تعبير للمشروع الجهوي للسودان على الرّغ[illegible] [illegible]من عدم اعتراف الحركة [illegible] كما سنناقش ذلك لاحقاً. وقد سبقهم في ذلك عدد من المحاولات لتنظيم عمل سياسي يعبر عن نفس الاتّجاهات الّتي عبّرت عنها الحركة الشّعبيّة منذ فترة تمتد إلى ما قبل حصول السّودان على استقلاله وقبل قيام الأحزاب السّودانيّة.

وطبقاً للوثائق البريطانيّة، عبّرت بعض الفئات من بينهم بعض الضّباط المتقاعدين وكذلك الاتّحاد التّعاوني للسود عام 1930، عن عدم رضاهم لاختلال التّوازن في المشاركة السّياسيّة والعسكريّة لأجهزة الدّولة -آنذاك-[16]، وتطوّر ذلك الاحتجاج إلى تنظيم عرف بالكتلة السّوداء في 1938، والّتي ضمّت كل حملة الدّبلومات من أبناء النّوبة والفور والبجة الّذين كانوا يسكنون الخرطوم[17]. وكان التّنظيم قد عقد مؤتمره العام في 1942 وحضره عدد كبير من مؤيّديه، وبعد أنّ رفضت السّلطات البريطانيّة إعطاء الكتلة ترخيصاً لتأسيس حزب سياسي لأنّ القانون يمنع في ذلك الوقت التّرخيص لأيّ عمل سياسي على غرار ما تمّ تطبيقه مع مؤتمر الخريجين، اتّجهت الكتلة لتسجيل نفسها كجمعيّة تعاونيّة لتمارس نشاطها من خلالها.

وفي سبتمبر 1948، ترأس الدكتور محمد آدم أدهم والذي فاز في الانتخابات المباشرة للجمعيّة التشريعيّة الأولى (1948- 1953)، ممثلاً عن دائرة أمدرمان جنوب منظمة الكتلة السّوداء، وتقول الوثائق إنّ عدد أعضاء المنظمة قد بلغت حوالى 4 آلاف ينتمون إلى أصول في جنوب السّودان، وإن أهدافهم تمثّلت في المطالبة بتقوية الأمّة عن طريق الإصلاحات القوميّة من أجل الوصول إلى وحدة قويّة، وتنمية وتحسين الظروف الاجتماعيّة وخاصة في أوساط الفقراء والحد من الجرائم والقضاء على الفوارق الاجتماعيّة ودعم نضال تأسيس سودان ديمقراطي وحر والّتي تحقّق المساواة والعدالة الاجتماعيّة في سائر أنحاء القطر وفي كلّ الأوجه علاوة على بناء قوات مسلحة قويّة ومدعومة بكلّ الأسلحة الحديثة. وأكّدت الوثيقة أنّ الكتلة دعمت الخطوات الدّستوريّة في السّودان وأنّ اثنين من أعضائها انتخبوا أعضاءً في الجمعيّة التّشريعيّة من دوائر في الخرطوم وأمدرمان، وتخلص الوثيقة إلى أنّ الكتلة باشرت العمل الدّعائي والاستقطابي وأرسلت وفوداً إلى كلّ من مدني وجوبا والأبيض[18].

وفي 1954م، تحوّلت الكتلة السّوداء إلى منظّمة الزّنوج الأحرار السّرية ولكنّها ما لبثت أنّ انقسمت إلى جناحين هما النّوبة والبجا[19]. وقد امتد نشاط الكتلة السّوداء إلى الوسط الطلابي السّوداني في القاهرة والّذين شكلوا منظّمة سرية أطلقوا عليها اسم النسور السّود (Black Eagles)[20].

وفي 1948، -أيضاً- تأسّست رابطة خيرية باسم اتّحاد غرب السّودان شملت عضويتها كلّ من أبناء دارفور وكردفان، وفي 1958، قام مؤتمر أبناء البجا بعد الاجتماع الّذي انعقد بمشاركة رئيس الوزراء -آنذاك- عبدالله خليل واتّخذ عدداً من المقرّرات شملت الدّعوة لحكم ذاتي إقليمي لشرق السّودان، وإشراك البرلمانيين من أهل الشّرق في السّلطة التّنفيذيّة والتّنمية الصّناعيّة للإقليم[21]. وعقب ثورة أكتوبر 1964 ظهر نشاط الكيانات ذات الطّابع الجهوي الإقليمي بصورة واضحة ومعلنة إذ تأسّست جبهة نهضة كردفان عام 1965 وجبهة نهضة دارفور عام 1964 واتّحاد عام أبناء جبال النوبة في نفس العام -أيضاً-.

ودخل مؤتمر البجا واتّحاد عام جبال النّوبة في ميثاق سمي بالميثاق القومي للمناطق المتخلفة، دعا إلى تحقيق اللامركزية في الحكم وضمان التّطور السّريع للمناطق المتخلفة والحفاظ على وحدة السّودان وتوفير فرص التّعليم والتّمسّك بسياسة عدم الانحياز في الخلافات العربيّة الأفريقيّة[22]. وقد عرفت هذه الظاهرة -وقتها- بالحركات الإقليميّة، ومع أنّ السّلطات الرّسميّة حاولت احتواء أنشطتها عبر التّشريعات القانونيّة والإعلاميّة تقضي بمنع تناول أخبار تلك الأنشطة، إلّا إنّ تلك الكيانات استمرت في سياساتها والّتي

هدفت إلى الضّغط على الحكومة المركزيّة فيما يتعلّق بقضايا التّنمية. ويقول الدّكتور منصور خالد إنّ أبلغ تعبير عن تعاضد التّكتلات الإقليميّة هي المذكّرة الّتي وقع عليها ممثلو الأحزاب الإقليميّة مطالبين فيها بتضمين وجهة نظرهم حول الإقليميّة في مشروع دستور السّودان الّذي كان محل نقاش، ويشير منصور إلى أنّ وفد الأحزاب الإقليميّة الّتي رفعت المذكّرة قد ضمّ حزب سانو وجبهة الجنوب ومؤتمر البجا واتّحاد جبال النّوبة. وطبقاً لمنصور، فإنّ الأحزاب القومية رفضت مذكّرة الأحزاب الإقليميّة ووصفتها بأنها قوى إقليميّة وعنصريّة، الأمر الّذي أدّى بتلك الأحزاب الإقليمية إلى التّمرّد في انتخابات 1965 البرلمانيّة.

ويرى منصور، أنّ أبرز تجليات ذلك التّمرّد كانت في مديرية كسلا والّتي تعد واحدة من قلاع الطّائفيّة، وقد اكتسح مؤتمر البجا كلّ الدّوائر مثل ريفي كسلا والقاش جنوب وشمال وأروما الشّرقيّة والوسطى والغربيّة والشّماليّة والأوليب وعتباي وسيدون وطوكر الشّماليّة وبورتسودان الغربيّة، وذلك باستثناء دوائر ثلاثة هي بورتسودان الشّرقيّة والّتي فاز بها الحزب الاتّحادي وطوكر الجنوبيّة والّتي فاز بها مرشح مستقل ومدينة كسلا الّتي فاز بها حزب الأمّة[23]. وإلى جانب ذلك فقد فاز -أيضاً- 8 من أعضاء اتّحاد جبال النّوبة[24].

وتعتبر التّكتلات الإقليميّة شيئاً مختلفاً من التّكتلات ذات الطّابع الإثني، إذ أنّ الأوّل ضمّ في عضويته جميع فئات الإقليم المحدّد ورفع شعارات التّنمية بينما عضوية التّكتلات الإثنيّة مقصورة وترفع شعارات تتعلّق بهيكل الدّولة والسّلطة، ولذلك تراجعت مسيرة التّكتلات الإقليميّة وحلّت محلها التّكتلات الإثنيّة، ففي 1966 تكوّنت منظمة سوني وهي اسم لقرية في جبل مرّة، وفي 1968، تجمعت المنظّمات ذات البعد الإثني تحت اسم منظمة الزّنوج الأحرار وضمّ ممثلين لأبناء النّوبة والنّوير ودارفور، واكتشفت السّلطات الأمنية أمرها إثر عملية حادث نهب فاشل[25]. وفي 1969، عثرت سلطات الأمن -أيضاً- على منشور سرّي صادر من منظمة سوني ذي طابع تحريضي وعنصري. وقالت السّلطات الأمنية إنّ تحرياتها تربط بين المنشور ومنظّمة سوني ومنظّمة الزّنوج الأحرار وشخصيات أخرى[26].

وسوى بعض الإشارات المتقطّعة الّتي تتّهم التّنظيمات الإثنية بمحاولات الاستيلاء على السّلطة طوال سنوات حكم النّميري، فإنّه لم يبرز أو تطرأ أيّ تحولات جذرية سواء في أطر أو برامج تلك الكيانات إلى أنّ جاءت الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان في 1983. قامت

الشعبية على أساس التحالف مع الكيانات (الاثنو- إقليمية) ضمن برنامج
وعسكري وتصور سياسي واستراتيجي للسودان ككل يستهدف إعادة هيكلة
والسّلطة أو كما يصفه الدُّكتور منصور خالد:

(الحركة الجديدة ذات المنشأ الجنوبي، حدّدت مهمّتها في علاج أخطاء
عن طريق خلق سودان جديد تُزال عنه كلّ مظاهر الهيمنة التّاريخيّة، السّياسيّة والاقت
والدّينيّة والثّقافيّة، ولتحقيق هذا دعت إلى العودة لمنصة التّأسيس، أي إلى مؤتمر
دستوري يجمع كلّ القوى السّياسيّة والاجتماعيّة والعسكريّة والإقليميّة في البلاد من
إعادة رسم الخارطة السّياسيّة[27].

أثار مشروع السّودان الجديد نقاشات واسعة حول ما إذا كان مشروعاً جهوياً أم
وذلك على الرّغم من أنّ ما طرحته الحركة في وثائقها وأدبياتها تؤكّد التّوجهات
السّودانيّة وليست الجّهويّة، ومع أنّ المدافعين عن قومّية الحركة قد فسروا اتّها
الحركة بالجهويّة من قبل الآخرين بأنّها ناتجة من نظرتهم لانطلاق الحركة من الج
وأنّ قيادتها جنوبيّة إلّا إنّ الأمر أعمق من ذلك بكثير، فبرغم إعلان الحركة خلافاً ل
الأنيانيا الأولى أنّها لا تحارب من أجل استقلال الجنوب، بل إنّ هدفها الأساسي هو
سودان اشتراكي موحّد ديمقراطي وعلماني، واعتبر جيش تحرير شعوب السّودان (ال
العسكري) نفسه جزءاً لا يتجزأ من صراع كلّ المجموعات المهمّشة في السّودان بم
ذلك قبائل النّوبة والفور والأنقسنا[28]. إلّا إنّ واقعها كان بخلاف ذلك.

فالمبادئ الاشتراكيّة الّتي ظهرت في منفستو تأسيس الحركة والمبادئ المار
اللّينينية الّتي ظهرت -أيضاً- في الوثائق الأولى وتمّ تعديلها فيما بعد وفقاً لما أورده الدّ

وإلى جانب ذلك، اتّضح أنّ للحركة مفهومين للسّودان الجديد الّذي تطالب به، أو بمعنى آخر هناك السّودان الجديد المطروح نظرياً والّذي يعبّر عن التّوجهات القوميّة والقيم الأخرى بينما هناك السّودان الجديد المتشكّل عملياً والّذي يعبّر عن التحالفات (الإثنو-إقليميّة)، فالحركة الّتي أشارت في المنفستو إلى التّحالف مع المناطق المتخلفة والّتي حدّدتها في الفقرة السّابعة من المنفستو بأنّها: مديريات دارفور وكردفان وكسلا والشّماليّة القديمة حيث تستوي في أوضاعها مع المديريات الجنوبيّة كالاستوائيّة وبحر الغزال وأعالي النيل[31]، والّتي قالت -أيضاً- في الفصل الثّامن الفقرة (ل): (والاتّصال بجماعات المعارضة في الشّمال والجنوب بغرض تكوين جبهة متّحدة شريطة أن تكون قيادتها مسلحة وتقدمية)[32]، قد قامت فعلاً بالاتّصال بتلك الجماعات في كلّ تلك المناطق بغرض تكوين الجبهة المتّحدة غير أنّها نظرت إليها نظرة إثنية بحتة وليست قوميّة أو حتى إقليمية. وهذا هو السّبب الرّئيسي الّذي أدّى إلى اتّهام الحركة بالجهويّة رغماً عن نفيها المتكرّر واستقطابها لمجموعات أخرى ووضعهم في الواجهة للتدليل على قوميتها. ويقول محمد أبوالقاسم حاج حمد حول علاقات الحركة الشّعبيّة مع المناطق الأخرى: «عدا منفستو الحركة فإنّ هناك دراسات ومحاضرات أخرى توضّح أنّ التّفكير السّياسي لحركة قرنق يتبنى استراتيجيّة واضحة تهدف إلى مدّ الجسور باتّجاه المجموعات العرقيّة غير العربيّة في شمال السّودان، وقد حدّدت هذه المجموعات بالدوائر التّالية: البجة في شرق السّودان، والنوبة في أقصى شمال السّودان، وأبناء غرب السّودان وبالذات جبال النوبة»[33] فالحركة الّتي تتحدّث عن المناطق المتخلّفة أو المهمّشة تخلّت في الواقع العملي عن مفهوم المناطق وتعاملت مع جماعات بعينها في تلك المناطق. ويكشف خطاب الحركة خلال السّنوات الخمس الأولى من تأسيسها الاستخدام المتكرر لعبارة: النوبة والفور والانقسنا، وذلك للإشارة إلى مناطق السّودان المهمّشة.

ويظهر ذلك التّركيز بصفة خاصة على طول صفحات الكتاب الّذي أصدره قرنق بعنوان (The call for Democracy in Sudan)، والّذي قام بتحريره وتقديمه الدّكتور منصور خالد، ومنصور نفسه لجأ إلى استخدام نفس هذه العبارات وبتكرار متعمّد، حيث يقول واصفاً السّودان الجديد: «تلك الدّعوة راقت لكثيرٍ من المحرومين من سودانيي الأطراف (النّوبة والفور والفونج)، فتداعوا إلى الحركة التي أنشأها»[34]. ويقول أيضاً: «فالفور في الغرب والنّوبة في الوسط والبجة في الشّرق والنّوبيون في أقاصي الشّمال لا يعانون من أزمة أصالة ذات طابع عرقي»[35]. كما يقول أيضاً: شاءت الصّدف الجغرافية أن ينتمي كلّ أهل الأطراف هؤلاء إلى قبائل غير عربيّة ممّا ولّد انطباعاً خاطئاً أو مفتعلاً بأنّ الّذي تبتغيه الحركة الشّعبيّة هو خلق تحالف زنجي ضدّ العرب[36].

وهكذا يبدو واضحاً التّفسير الإثني لمناطق السّودان الأقل نمواً، وهي ليست سوى عملية خلط متعمّد للأوراق وتضليل مقصود، فليس هناك ما يبرر أبداً الرّبط بين دارفور والفور وبين النّوبة وجنوب كردفان وبين البجة وشرق السّودان وبين النوبيين وشمال السّودان أو بين أي جماعة تعيش في أي منطقة. إنّ جميع هذه المناطق المذكورة هي مناطق جغرافيّة في الأساس وتقطنها كلّ المجموعات السّكانيّة السّودانيّة وبالتالي ليس هناك ما يبرّر أصلاً استخدام تلك العبارات وكأنّها تعني المناطق الطّرفية أو الأقل نمواً. ويعجب المرء لقول منصور خالد إنّ الصّدف الجغرافيّة هي الّتي جعلت الّذين تحالفوا مع الحركة الشّعبيّة ينتمون إلى أصول غير عربيّة وإنّ ذلك ولّد انطباعاً خاطئاً. فما يقوله منصور لا يعدو أنّ يكون خطأً مركباً، فمن جهة، ليس صحيحاً أنّ أطراف السّودان تقتصر على الّذين ظلّت تشير إليهم الحركة باستمرار إذ أنّهم وكما قلنا خليط من جميع المجموعات السّكانيّة.

ومن جهة أخرى، ليس الحكم على جهويّة هذا التّحالف نتيجة للانطباع الخطأ وإنّما نتيجة للحقائق التّاريخيّة أوّلها أنّ نفس هذه المجموعات هي الّتي تحالفت فيما بينها قبل قيام الأحزاب السّياسيّة في السّودان وقبل الاستقلال وذلك عندما ظهر تنظيم الكتلة السّوداء، وتطوّر نفس هذا التّنظيم وأطلق على نفسه تحالف الزّنوج الأحرار. فلماذا إذاً يتّهم منصور خالد الآخرين بأنّهم أخذوا انطباعاً خاطئاً في موضوع لا يحتاج إلى انطباع أساساً؟

ومن جهة ثالثة، هل شاءت الصّدف الجغرافيّة أم التّخطيط السّياسي لمكتب الحركة في الخرطوم في بناء تحالف الأطراف؟ أليست الحركة الشّعبيّة هي الّتي نظّمت هذا التّحالف وأطلقت عليه تنظيم تضامن قوى الرّيف السّوداني في 1985، كما سيرد ذلك لاحقاً؟ وهل شاءت الصّدف الجغرافيّة أم قوانين المناطق المقفولة في 1922 وسياسات حكومة السّودان خلال الحقبة الاستعمارية في جعل تلك المناطق أقل نمواً؟ وأليس نفس تلك الجماعات هي الّتي استهدفها التّبشير المسيحي عندما طلبت إرسالية السّودان الدّاخليّة (Sudan inter-mission) الإذن للعمل في جنوب النّيل الأزرق (الأنقسنا)، وجنوب كردفان (جبال النّوبة)، وفي جبل مرّة (مناطق الفور) غير أنّ حكومة السّودان رفضت تلك المطالب على أساس أنّ مواطني جميع تلك المناطق مسلمون ومتعصّبون ولهم حساسية فائقة ضد التّبشير المسيحي[37].

وهو الأمر الّذي أكّده أحمد عبدالرّحيم نصر في كتابه: (الإدارة البريطانيّة والتّبشير المسيحي) حين قال: «إنّ طلبات التّوسع في العمل التّبشيري الّتي تقدّمت بها الإرساليات العاملة في جبال النّوبة وفي بعض مناطق الأنقسنا كانت تسير على خطة مدروسة.

وجنوب دارفور وجبال النّوبة وجنوب النّيل الأزرق، وكانت الخطة الكنسية ك
ترمنجهام تقتضي إقامة مراكز مسيحيّة في كل المنطقة المتاخمة لشمال السّودا
يكن للمسيحيّة وبعد تقويتها في الجنوب تجد لها نقاط اتّصال في الشّمال»[38].

مهما يكن من أمر، فإنَّ الحركة الشّعبيّة قصدت بالفعل التّحالف مع تلك الجماعا
المواطنين الآخرين المقيمين في نفس تلك المناطق الجغرافيّة، ويظهر ذلك بوضو
ستراتيجيّة التي تأسّست بمقتضاها مكاتب أو مسؤولين للحركة الشّعبيّة في شم
ن أو بالتحديد في المناطق الموصوفة بأنها أقل نموا، يقول الدُّكتور لام أكول،
عام 1984، أرسل إليهم الدُّكتور قرنق صوراً من المنفستو وعليه توقيعه إلى بعض
صيات المحدّدة في الخرطوم. وقال لام أكول إنَّ قرنق طلب منهم الاتّصال بتل
صيات وإقناعهم بالانضمام إلى الحركة الشّعبيّة، وكان من بين هؤلاء السّيد داني
أنجلو[39]. ويضيف لام قائلا:

لأنّني لست على سابق معرفة به، تركت أمر الاتّصال به للسيد إدوارد لينو الّذي ك
جيّدا، وبعد لقاءين أو ثلاثة مرّر إدوارد المنفستو لدانيال كودي، وكان المنف
العنوان: (نداء أبناء جبال النُّوبة)، وكنتيجة لذلك غادر دانيال كودي السُّودان
والتحق رسمياً بالحركة. وكان لام أكول قد التّقى –أيضاً– بكلٍ من يوسف ك
العزيز الحلو بحضور السّيد فيلب عباس غبوش بغرض تجنيدهم للحركة الشّعبيّة و
ك وأصبح عبدالعزيز الحلو مسؤولاً عن خلية الحركة الشّعبيّة لمنطقة جبال النّ
لدانيال كودي الّذي غادر السّودان»[40].

يكشف لام أكول –أيضاً– أنَّ هناك نداءات أخرى منفصلة ومماثلة أرسلت لأ
ب وأخرى لأبناء الفور للانضمام للحركة[41]. ويبدو أنَّ عبدالعزيز الحلو قد أوكل
جانب مسؤولية خلية الحركة في جبال النّوبة مسؤولية خلية الحركة في دارفور وذ
اد جذوره هناك، وقد تأكد ذلك عندما قاد عبدالعزيز عملية التّمرُّد الفاشلة في دارف
199، والتي عرفت بعملية بولاد. وإلى جانب ذلك كانت الحركة الشّعبيّة قد استقط
ة سوني إلى جانبها وربّما كانت مسؤولة عن قطاع دارفور بالحركة خارج السُّو
ن تنظيم الحركة الشّعبيّة الأم، ويفهم ذلك من إشارات قرنق المتكرِّرة لها في مؤ
دام عام 1986، حيث قال في المؤتمر: «إنَّ الأخ محمود الموجود في هذا المؤ
لأمين العام وقائد الأركان لمنظمة سوني»[42]. (other Mahmoud present at the
meeting is the Secretary General and Commander-in chief –Chief of S
أخرى، وفي نفس المؤتمر كرّر قرنق الإشارة إلى سوني قائلاً: «هنا شخص من ج
ر سوني، ماذا تريدون أنْ تفعلوا معه؟ هل تريدون أنْ تعقدوا مؤتمراً من أجل

التي وردت في ذلك اللّقاء، والأبعد من ذلك لم يهتم أحد أبداً بالتحرّكات
قامت بها قيادة الحركة المسلحة لمنظمة سوني إلى أن تفاجأ السّودانيون في صباح
والتمرُّد يدق أبواب دارفور في منطقة جبل مرّة. فهرعت القيادات السّياسيّة في دا
مذعورة للقضاء عليه وكأنّه حريق، إذ تمّت تصفية الحركة وبعض قادتها من بينهم
بينما فرّ عبدالعزيز الحلو عبر أفريقيا الوسطى وعاد إلى الحركة الشّعبيّة. وأضاعوا
فرصة كبيرة للتعرُّف على كلّ المعلومات الّتي أدّت إلى الارتباطات والتّحالفات
الرّحلة الطّويلة الّتي قادت بولاد الكادر القيادي الإسلامي إلى الالتحاق بالحركة الشّ

ولم يكن في الحسابات السّياسيَّة الّتي تعاملت مع قضيّة بولاد أي أبعاد للتعرُّف
ماذا جرى قبل التّمرد ولا ماذا يجري بعد القضاء عليه. لقد كان المطلوب فقط هو إ
الحريق الّذي وجدوه أمام الأبواب عندما استيقظوا من نومهم، ويبدو ذلك واضح
خطاب الدُّكتور علي الحاج في اللّقاء الجماهيري في مدينة كاس عقب اندحار التّ
حيث قال: إنَّ العنصريَّة والجهويَّة لا سبيل للتعامل معهما بغير الحسم العسكري وإنَّ ا
العسكري الّذي قضى على الجنوب لن يسمح له بتدنيس أرض القرآن الطّاهرة في دار
ووصف علي الحاج رفيق دربه السّابق داؤود يحيى بولاد بأنّه قد تنكّر للإسلام والع
وتخلى عن مبادئه في سبيل مغانم الدّنيا وأنَّ الأيدي الأجنبيّة الّتي دعمت بولاد با
والسّلاح مصيرها البتر في دارفور[44]. ويعجب المرء للتاريخ الّذي يعيد نفسه أمام
المشاهدين إذ لم يمض على تمرد بولاد سوى 10 سنوات حتى تمرّد الّذين قضوا عليه

على أية حال، ترتّب على تجنيد الحركة الشّعبيّة لعناصر من جبال النُّوبة ودار
والنّيل الأزرق أنَّ بدأت تلك الخلايا عملية تعبئة وتجنيد أبناء تلك المناطق، وكنتيجة ل
اندلع التّمرُّد في جبال النوبة، ويحّمل الدّكتور جلال تاور كافي الحركة الشّعبيّة مسؤ
إشعال التّمرد في جبال النوبة ويقول إنَّ الحرب في جنوب السُّودان هي المحرّض ا
على إشعال الحرب في المنطقة والمموّل لها والمدرّب لأفرادها[45]. وكذلك استطا
خلايا الحركة في النّيل الأزرق من إشعال التّمرُّد في منطقتهم، أمّا في شرق السُّودان
وجدت الحركة أنّ لمؤتمر البجة تنظيماً عسكرياً جاهزاً غير أنّه كان ضعيف البنية، فو
الحركة معه اتّفاقاً يقضي بتدريب أفراد المؤتمر في معسكرات الحركة في إثيوبيا و
المساعدات اللّوجستيّة استعداداً لفتح جبهة الشّرق وقتما تصبح الظّروف ملائمة

أنّه وفي ذلك الوقت تخوض حركة التّحرير الأريترية نضالها المسلّح ضد إثيوبيا. وفي 1992، أخمدت السّلطات الحكوميّة محاولة لتفجير بعض الجسور على طريق بورتسودان الخرطوم السّريع وأعلنت منظّمة مجهولة أطلقت على نفسها حركة المقاومة السّودانيّة مسؤوليتها عن تلك المحاولة، وعقب استقلال أريتريا في مطلع التّسعينيات وكنتيجة لعلاقاتها الوديّة مع الحكومة السّودانيّة ظلّت جبهة الشّرق هادئة إلى أن توافرت الظّروف بتدهور العلاقات السّودانيّة الأريترية.

وإثر ذلك، وفي 1996، انطلقت أولى العمليات العسكريّة المشتركة بين التّحالف ومؤتمر البجا والحركة الشّعبيّة، وذلك بهجومها على مقر الكتيبة 130، حيث رئاسة القطاع الشّمالي لحامية كسلا على بعد 60 كيلومتراً شمال شرق مدينة أروما[46]. وفي يناير 1997، توسّع الهجوم المشترك بين قوات حركة تحرير شعوب السّودان وقوات التّحالف وتنظيم مؤتمر البجا وشملت العمليات مناطق النّيل الأزرق وسواحل البحر الأحمر وطوكر وكسلا على أن يقوم تنظيم البجة بإدراة العمليات في الشّرق[47]، وبذلك تمكنت الحركة الشّعبيّة وفي فترة وجيزة من نقل الحرب من الجنوب إلى الشّمال وفقاً لما أعلنتها في استراتيجياتها السّياسيّة والعسكريّة منذ تأسيسها في 1883.

ومن جانب آخر، كانت الحركة تقوم بعمل سياسي آخر موازٍ للعمل العسكري هدف إلى إيجاد رأي عام سياسي داعم للأفكار والمفاهيم الجديدة الّتي طرحتها. ويقول الدّكتور لام أكول، إنّه وفي العام 1985، ومن أجل أن تكون للمناطق الأقل نمواً تأثير فعّال تقرّر أن تنظم كلّ منطقة نفسها ثمّ تتحالف فدرالياً على المستوى القيادي مع المنظمات الأخرى وذلك بدلاً من إنشاء منظمات مستقلة.

وقال لام أكول إنّ على المناطق الّتي بها أكثر من منظّمة مثل جبال النّوبة والنّيل الأزرق وجنوب السّودان، عليها أن تقلّل من هذه الانقسامات إلى الحد الأدنى ويستحسن أن تقتصر على منظّمة واحدة[48]. وأشار لام أكول إلى أنّ جهودهم تركّزت في المقام الأوّل للتوحيد بين الاتّحاد العام لجبال النوبة (GUNM) والحزب القومي السّوداني (SNP) الّذي يترأسه السّيد فيليب غبوش. وقد فشلت جهود توحيد المنظمتين وذلك نتيجة لإصرار السّيد فيليب عباس بأنّ منظّمته قوميّة إلّا إنّه تعهّد بأن ينسّق مع الاتّحاد العام لأبناء جبال النّوبة ومع الاتّحادات الأفريقيّة الأخرى[49].

ومن محاولة ترتيب أوضاع منظّمات جبال النّوبة اتّجهت الحركة الشّعبيّة إلى إدارة حوار من أجل توحيد الأحزاب والكيانات الأفريقيّة، ضمّ التّكتل الجديد منظّمتين من جنوب السّودان هما الرّابطة السّياسيّة لجنوب السّودان (SSPA) ومنظّمة المؤتمر

الأفريقي الجنوبي (SAC) ومنظّمتي جبال النّوبة، وجبهة نهضة دارفور (DDF)، ومؤتمر أبناء البجة وثلاث منظّمات من جنوب النّيل الأزرق هي الاتّحاد العام لجبال الانقسنا (GUIH)، والاتّحاد العام لجنوب الفونج (GUSF)، والاتّحاد العام لشمال وجنوب الفونج (GUNSF)[50].

نظّمت هذه المنظّمات السّياسيّة سلسلة من الاجتماعات لتنظيم التّحالف الّذي يوحّد نشاطهم السّياسي، وتمّ الاتّفاق في النّهاية أنْ ينضموا تحت منظمة واحدة باسم تضامن قوى الرّيف السّوداني (SRS)، وعن هذا التّحالف يقول الدّكتور جلال تاور كافي إنّه ظهر بعد الانتفاضة 1985، مباشرة وهو تنظيم سياسي يقوم على تجميع الاتّحادات الإقليميّة السّابقة كاتحاد أبناء جبال النّوبة واتّحاد شمال وجنوب الفونج واتّحاد البجا والتّجمع السّياسي لجنوب السّودان ونهضة دارفور.

وقد عقد مؤتمره الأوّل بمدينة واد مدني عام 1986، وكان يهدف إلى خلق وحدة سياسيّة بين هذه الكيانات المختلفة ضد الأحزاب السّياسيّة المعروفة بغرض الحصول على فرصة أكبر في المشاركة في الحكم وتحقيق التّنمية لهذه المناطق[51]. واستعداداً للانتخابات عقد التّنظيم الجديد اجتماعات متالية للتشاور حول التّنسيق فيما بينها، وتم الاتّفاق أنْ يتقدّم تضامن قوى الرّيف بمرشح واحد فقط في العاصمة في أيّ دائرة انتخابيّة على أن يجتمع التّنظيم لاحقاً لإعداد قوائم وأسماء مرشحيها.

وجاءت نتيجة الانتخابات مخيّبة لآمال قوى تضامن الرّيف، إذ لم يفز أيٌّ من مرشحيها في العاصمة مع العلم أنّها لم تتمكّن من تقديم مرشحين في الدّوائر الولائيّة، وكان الفائز الوحيد هو السّيد فيليب عباس غبوش، ولكنّه لم يكن ضمن مرشحي قوى تضامن الرّيف إذ أنّه أصرّ على خوض الانتخابات تحت مظلة حزبه القومي السّوداني. وكان غبوش قد فاز على المرشّح الرّسمي لقوى تضامن الرّيف في منطقة الحاج يوسف وهو السّيد أبوالقاسم سيف الدّين عن جبهة نهضة دارفور.

إنّ الصّفر الكبير الّذي حصل عليه تضامن قوى الرّيف ليس سوى دليل دامغ للحجم الحقيقي للتيارات ذات التّوجهات الجهوية والإثنية، والّتي ظلّت تتحدّث منذ قبل الاستقلال باسم المناطق والأقاليم دون أدنى تفويض أو شرعية، وقد ظلت هذه التّيارات وعلى امتداد الزّمن موجودة فقط في الأوساط الإعلامية والمنشورات والتكتلات الّتي أشبه بـ(الشّللية). وربّما ولهذا السّبب تلجأ دائماً إلى خيار السّلاح والعنف لفرض آرائها ومشاريعها وليس إلى الوسائل الأخرى الّتي قد تكشف إمكاناتهم الحقيقيّة المتواضعة سواء في المجالات الفكريّة والسّياسيّة أو مجالات التّنافس لاستقطاب الرّأي العام.

ومهما يكن من أمر، لم تهتم الحركة الشّعبيّة كثيراً بالفشل السّياسي الّذي مُني به تنظيم تضامن قوى الرّيف في انتخابات 1986، وذلك لأنها كانت تعوّل على العمل العسكري لتحقيق السُّودان الجديد في المقام الأوّل وليس العمل السّياسي. ومن المحتمل أنّ التّنظيمات الّتي كوّنت تنظيم تضامن قوى الرّيف قد انصرفت عقب فشلها في الانتخابات إلى دعم مكاتب الحركة الشّعبية الّتي تأسست في المناطق الأقل نمواً عن طريق استقطاب الأفراد وإلحاقهم بمعسكرات الحركة في الخارج، وهو الأمر الّذي أدى إلى نمو الحركات المتمرّدة في فترة وجيزة وأعلنت عن تمرُّدها سواء في جبال النّوبة أو النّيل الأزرق أو دارفور.

ومنذ مطلع التّسعينيات تأكد لكثير من المراقبين والمحللين السّياسيين، أنّ طرح الحركة الشّعبيّة لمشروع السُّودان الجديد هو طرح جاد وليس مناورة كما كان معتقداً، وقد تعزّزت هذه القناعات أكثر بعد أنّ فشلت جميع محاولات الوساطة بدءاً من الحكومة الانتقالية ثمّ حكومة الأحزاب وأخيراً ثورة الإنقاذ الوطني. ويضاف إلى ذلك الانشقاق الّذي تعرّضت له الحركة في أوائل التّسعينيات -أيضاً- وخرجت منها مجموعة الدّكتور لام أكول والدُّكتور رياك مشار وآخرون، وقد كان الاتّجاه الانفصالي للمنشقين عن الحركة مقابل الموقف الوحدوي للحركة الشّعبيّة قد عزز تماماً من أنّ الحركة الشّعبيّة ماضية في طريق بناء السُّودان الجديد الموحد وفقاً لرؤيتها الّتي أشرنا إليها.

ولكن السّؤال الّذي ظل حائراً هو: كيف يمكن بناء السُّودان الجديد من خلال الحرب؟ بمعنى آخر، هل كانت الحركة تخطط للتقدُّم عسكرياً إلى الخرطوم من خلال الجبهات العسكرية الّتي أنشأتها وتحالفت معها في مناطق السُّودان الأخرى؟ أم أنّ الحرب كانت تكتيكاً قصد منه إضعاف النّظام والدّولة وإرغامه لقبول فكرة السُّودان الجديد تحت تهديد السّلاح؟ أم أنّ الحرب وسيلة فقط قصد منها استخدام آثارها السّالبة في تغيير مفاهيم المجتمع وإعادة صياغته وفقاً لمفاهيم السُّودان الجديد؟ أم ماذا؟ وقد كانت بيانات الحركة حول كيفية التّحول إلى السُّودان الجديد غامضةً -أيضاً-. فالقول بأنّ السُّودان الجديد يتحقّق بتكامل العنصر العسكري والعنصر السّياسي[52]، هو قول مبهم ولا جديد فيه، فجميع التّغيرات السّياسيّة في السُّودان تمّت بتكامل هذين العنصرين، فثورة أكتوبر كانت تكاملاً بين الجيش والسّياسيين، وثورة مايو 1969 كانت تكاملاً بين الجيش والسّياسيين، ويوليو 1971 كان تكاملاً بين الجيش والسّياسيين وكذلك الإنقاذ الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الغموض يكتنف -أيضاً- مفهوم السُّودان الجديد، فإلى جانب الازدواجيَّة الَّتي أشرنا إليها حول مفهومي السُّودان الجديد النَّظري والعملي، فإنَّ هناك -أيضاً- إشكاليات أخرى تحتاج إلى إجابات، وأوّل تلك الإشكاليات هي: ما هو الجديد في السُّودان الجديد نفسه؟ إنَّ السُّودان الجديد بصيغة تحالفاته الَّتي رأيناها هو في الحقيقة سودان ما قبل السُّودان الحالي الَّذي تعود جذوره إلى 1820، أي هو سودان الممالك والسَّلاطين، وبالتالي فإنَّ ما تنادي به الحركة هو في الأساس السُّودان القديم، وليس هناك أيُّ طريقة لإطلاق وصف السُّودان الجديد على سودان الحركة الشَّعبيَّة إلّا إذا استعرنا لغة جماعة الحلمنتيش الَّتي تربط بين القديم والجديد بعبارة (قديم لنج).

يتوجَّب على الحركة الشَّعبيَّة إذا ما أرادت أنَّ تمضي إلى الأمام أنَّ تتخلى عن هذه التَّناقضات وتتجه قولاً وعملاً إلى الشّعارات القومية الَّتي رفعتها بنفسها وأسهبت في الحديث عنها. فالحركة وبرغم تركيزها على جماعات محدَّدة في المناطق الأقل نمواً إلّا أنها قدمت أطروحات قومية لم تقدِّمها الأحزاب السّودانيَّة الأخرى بمثل تلك القوة والوضوح، فالحركة هي الَّتي قالت على لسان قائدها: إنَّ مهمَّتنا وواجبنا أن نخلق سوداناً ننتسب له كلنا ورابطة اجتماعية سياسية ننتمي إليها جميعاً وندين لها بالولاء الكامل بغض النظر عن العرق أو الدّين أو القبيلة أو الجنس[53]. وكذلك قال قرنق: نحن وحدويون منذ 1983، لكنَّني أضيف أنَّ الوحدة الَّتي نقصدها ليست هي نفس الوحدة الَّتي يعنيها البشير أو حتى الوحدة الَّتي عنتها الحكومات السّابقة إذ لا أجد لنفسي سبباً كي أقاتل من أجل تلك الوحدة، بل نحن نعني نوعاً جديداً من الوحدة تلك الَّتي تستوعب وتشمل جميع السّودانيين بمختلف مجموعاتهم الإثنية وثقافاتهم وأعراقهم وأديانهم ولا تستبعد أو تعزل أحداً، إنَّها الوحدة الَّتي أفخر بها وأدافع عنها[54].

وقال -أيضاً- لا يمكن أن نكون ضدّ الإسلام إذا كنا نقف مع وحدة بلدنا والَّتي يشكّل المسلمون غالبية سكانها، فمن غير الممكن بأيِّ حال من الأحوال أنَّ أضمر مشاعر ضد الإسلام لأنَّ ذلك يعني إيذاء أهلي كما قلت وهم الغالبية، دعونا نتجنَّب الأمور الَّتي تفرِّق بيننا ذلك لأنَّنا بصدد بناء أمَّة ولا يمكن أنَّ نخلق أمَّة تقوم على الشّقاق بالتفريق بين النّاس[55]. كما أضاف قرنق -أيضاً-: «ليس هناك أيُّ أحد أقليّة لأي مجموعة، ولا أيّ مجموعة أكثريّة لأيّ أحد، كلّنا سودانيون وكفى (Nobody is anybody's minority and nobody is anybody's majority، We are all Sudanese، full stop) وقال أيضاً: كلُّ ما نقوله هو إنَّ المعلب السّياسي يجب أنَّ يكون منبسطاً ومستوياً ومفتوحاً وقابلاً ومرحباً بالجميع، هل نحن بذلك نطلب أكثر مما ينبغي... أنا فقط أقول دعونا نكون جميعاً متساويين، كلام ده بقى بطال كيف؟

صحيح، (الكلام ده ما بطال أبداً) ولكن على الحركة أنْ تسأل نفسها -أيضاً- كيف تحوّل طرحها الواضح والقوي لقومية السّودانيين ووحدتهم على غرار ما عكسته المقتطفات أعلاه إلى شيء بطال في نظر السّودانيين الّذين قال عنهم منصور خالد: «ينظرون بريب وشك إلى الحركة؟».

على كلٍّ؛ لو كانت هناك طريقة واحدة تحقق بها السّودان الجديد فإنّها الطّريقة الّتي نعالج بها قضايانا السّياسيّة؛ أو بمعنى آخر القصور السّياسي بالصورة الّتي عكسها التعامل مع أزمة دارفور والّتي لم تكن سوى السّقوط مع أنّ الامتحان كان مكشوفاً. فإلى جانب ما كشفه لام أكول من ارتباط الحركة الشّعبيّة ومنذ 1984، ببعض القوى السّياسيّة في دارفور ضمن تنظيم الحركة الشّعبيّة، وإلى جانب ما كشفه قرنق في المانفستو من أنّه يسعى للتحالف عسكرياً مع الأطراف وما قاله -أيضاً- في مؤتمر كوكادام عن منظمة سوني، فإلى جانب كلّ ذلك فقد اعترف قرنق مرّة أخرى في 1997 وبعد فشل تمرُّد بولاد إنّه استقبل في الجنوب وفداً من غرب السُّودان، وقال:

«لقد استقبلت وفداً من غرب السُّودان في وقت ما خلال هذا العام في ياي جنوب مدينة جوبا، وكان الوفد يتكوّن من نحو أربعة وعشرين شخصاً من مختلف القبائل وقد قطعوا مسافة طويلة وشقوا الأحراش ليصلوا إليّ في ياي، هؤلاء الناس لديهم مشكلة حقيقيّة تدفعهم كي يشقوا عرض البلاد ليحضروا إليّ في ياي. هذا فضلاً عن عمليات الاستقطاب والتّدريبات العسكريّة الّتي تمّت في معسكرات الحركة الشّعبيّة وفي إريتريا ويوغندا منذ منتصف 1996، واستمرت حتى قيام الحركات المسلحة في 2003م.

لقد أسقط المحلّلون السّياسيون كلّ تلك الإشارات من تفسيراتهم لأزمة دارفور الّتي حصروها إمّا في الصّراعات القبليّة التّاريخيّة وإمّا إلى اختلالات التّنمية وآثار الجفاف والتّصحُّر الّذي ضرب الإقليم في أوقات سابقة، وإمّا إلى إهمال الحكومة لمعالجة الأزمة في بدايتها، ولم يدركوا أنّ كلّ تلك العوامل كانت أغطية فقط وليست أسباباً حقيقية. وبمعنى آخر استغل تنظيم الحركة الشّعبيّة الّذي نفّذ التّمرد، تلك الشّعارات وكذلك الأزمة القبلية المحليّة الّتي نشبت بين أفراد بعض القبائل، ولم يدرك هؤلاء المحللون أنّه وقبل قيام الحركات المسلحة في 2003، كانت الحركة الشّعبيّة قد استدعت عدداً من قيادات حزب الأمّة بولاية دارفور إلى القاهرة في 1999، وطلبت الحركة الشّعبيّة في الاجتماع من حزب الأمّة وبعد أنْ أشارت له بضرورة استقطاب عدد من العسكريين المعاشيين في دارفور إعلان التّمرُّد ضدّ الحكومة في دارفور على أنْ تقوم الحركة بدعمهم. رفض قيادات حزب الأمّة اللّجوء إلى العمل العسكري وقالت إنّه لا يخدم أيّ أغراض سياسيّة للحزب علاوة على أنّ مثل هذا القرار يجب أنْ تتخذه قيادة الحزب العليا وليست الإقليميّة.

ويبدو من هذه المحاولة أنَّ البحث كان يجري لإيجاد واجهة في دارفور يمكن من خلاله البدء في إعلان التمرُّد ولم تتوافر تلك الواجهة إلَّا في 2003م عندما بدأت بعض المجموعات الانسحاب من شمال دارفور إلى منطقة جبل مرّة الّذي كانت تجمّعت فيه -أيضاً- بعض العناصر بغرض القيام بعمل عسكري، وقد جرى تدعيم تلك التّحركات بعمليات استقطاب وتجنيد لبعض العناصر العسكريّة بالمعاش في الخرطوم وإرسالهم إلى جبل مرّة ومنها انطلقت العمليات المسلحة. إنَّ كلَّ التّحليلات الّتي تناولت أزمة دارفور لم تنظر إلى عملية التّركيب الدّقيقة الّتي تمّت بين العناصر الّتي كانت موجودة أصلاً ولها مشاكل قبلية محدودة وبين القادمين من الخارج أو من الدّاخل ولكنّهم ينتمون تنظيمياً للحركة الشّعبيّة قطاع دارفور.

وتحت الدّعاية الكثيفة بالظلم والتّهميش نجحت الحركة الشّعبيّة في إدخال دارفور في دائرة التّمرُّد بعد أنّ نجحت في وقت مبكر في المناطق الأخرى كالنيل الأزرق وجبال النوبة وبعد أنَّ أخفقت عام 1991 في دارفور، والّذي وفّر لها هذا النجاح الانشقاق الّذي حدث في صفوف الحركة الإسلاميّة، حيث انحاز أغلب القياديين من أبناء دارفور إلى جانب المؤتمر الشّعبي والّذين أيّدوا نتيجة لصراعهم مع الحكومة العمل المسلّح في دارفور والأكثر من ذلك وفروا لها الدّعاية السّياسيّة والإعلاميّة عبر كوادرهم داخل وخارج السّودان.

وفق هذا المنظور، فإنَّ التّمرُّد في دارفور كان جزءاً من الاستراتيجيّة الّتي أعلنت عنها الحركة الشّعبيّة في سبيل إعادة بناء الدّولة السّودانيّة منذ عام 1983، ويبدو أنَّ الآلية الّتي كانت الحركة تحاول الوصول من خلالها إلى صيغة السُّودان الجديد **هي آلية اتّفاقيات السّلام المنفردة مع السّلطة المركزيّة** بحيث يتم الوصول في النّهاية إلى الأغلبيّة المطلقة في الحكومة الّتي ستتقلص فيها الإنقاذ إلى وضع الأقليّة.

بمعنى أنَّ النسب الّتي ستحصل عليها الحركة الشّعبية في اتّفاقيتها مع الحكومة وكذلك النسبة الّتي ستحصل عليها الحركات المسلحة إلى جانب نسبة شرق السُّودان والّتي حتماً ستفوق محصلتها الـ50٪ ستشكل تحالفاً فيما بينها داخل السّلطة المركزية لأنّها في الأساس جاءت إلى السّلطة نتيجة لتخطيط ودعم الحركة الشّعبيّة. وفي ظلّ وجود نظام مؤسّسة الرّئاسة الّتي أقرّتها اتّفاقيّة نيفاشا فإنَّ أغلبية هذه المؤسسة ستكون بلا شك إذ ما مضت الأمور كما خططتها الحركة في يد الجماعات المتحالفة معها غير أنَّ الأمور

لم تسير على هذا النّحو وربّما كان رحيل قرنق المبكر سبباً أساسياً في ذلك، إذ انشقت الحركة المسلحة في دارفور على إثر ذلك وأقصي التيّار الموالي لطرح الحركة الشّعبية بقيادة عبدالواحد محمد نور بينما دخلت مجموعة مناوي إلى السّلام ولكن دون إكتراث كبير للأطروحات الأيديولوجيّة للسودان الجديد.

وربّما ولهذا السّبب رتّبت له زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة قبل توليه منصبه والتقى بالرئيس الأمريكي بوش وبعض القيادات الأخرى وطلب منه في محصلة تلك اللقاءات الالتزام بطرح السّودان الجديد إلّا إنّه لم يُبدِ حماساً لذلك.

هوامش الفصل الرّابع

(1) الشّودان في عهد ولجت ، مصدر سابق ، ص196.

(2) نفس المصدر ، ص156.

(3) جون قاي نوت يوه ، العزلة ـ الوحدة ـ الانفصال تأرجح الفكر السّياسي في جنوب السّودان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2003 ، ص48.

(4) نفس المصدر ، ص48.

(5) الشّودان في عهد ولجت ، مصدر سابق ، ص163 .

(6) العزلة الوحدة الانفصال ، تأرجح الفكر السّياسي في جنوب السّودان ، مصدر سابق ، ص50.

(7) نفس المصدر ، ص50.

(8) نفس المصدر ، ص50-51.

(9) أحمد خير الصّديق ، السّياسات الاستعمارية في جنوب السّودان ، مطابع الأحمدي ، بيروت 1992 ، ص43.

(10) السّودان في عهد ولجت ، مصدر سابق ، ص157 .

(11) محمد سليمان محمد ، السّودان: حروب الموارد والهوية ، دار كمبردج للنشر ، المملكة المتحدة ، ط1 ، 2000 ، ص164 .

(12) السّودان: الدّولة المضطربة 1898 – 1989 ، مصدر سابق ، ص60.

(13) العزلة الوحدة الانفصال ، تأرجح الفكر السّياسي في جنوب السّودان ، مصدر سابق ، ص62-63 .

(14) سراج الدّين عبدالغفار ، الصّراع في جبال النوبة ، جامعة إفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، 1996 ، ص139 .

(15) مصر والسّودان: الانفصال ، مصدر سابق ، ص؟.

(16) British Document on the Sudan ، SeriesB ، vol ، 5 ، part 1 ، op ، cit ، p346

(17) السّودان إلى أين؟ مصدر سابق ، ص134 .

(18) FO 371/90296 .

(19) الدور السّياسي للعسكريين ، مصدر سابق ، ص326 .

(20) مذكرات عبداللطيف الخليفة ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص420 .

(21) منصور خالد ، النخبة السّودانيّة وإدمان الفشل ، الجزء الأول ، مطابع سجل العرب ، ص100 .

(22) الصادق ضو البيت ، مذكرات حول التكتلات الإقليمية ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2004 ، ص26-27 .

(23) النخبة السّودانيّة وإدمان الفشل ، ج1 ، مصدر سابق ، ص 101 ، ص102 .

(24) الدور السّياسي للعسكريين ، مصدر سابق ، ص327 .

(25) نفس المصدر ، ص327.

(26) عريف الغضب، أسرار السّياسة السّودانيّة، مصدر سابق، ص491.

(27) السّودان: أهوال الحرب وطموحات السّلام، قصة بلدين، مصدر سابق، ص13.

(28) السّودان: حروب الموارد والهوية، مصدر سابق، ص180.

(29) Lam Akol، SPLM/SPLA:Inside an African Revolution، Khartoum University Press، Sudan، 2001، p13.

(30) إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسّياسيّة والتنظيمية للحركة الشّعبية لتحرير السّودان 1983-2000، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، السّودان، 2001، ص57.

(31) السّودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص495.

(32) نفس المصدر، ص503.

(33) نفس المصدر، ص486.

(34) السّودان: أهوال الحرب وطموحات السّلام، قصة بلدين، مصدر سابق، ص37.

(35) نفس المصدر، ص38.

(36) نفس المصدر، ص37.

(37) أحمد عبدالرّحيم نصر، الإدارة البريطانيّة والتبشير المسيحي في السّودان، المطبعة الحكومية، الخرطوم، 1979، ص52.

(38) نفس المصدر، ص55-56.

(39) Lam Akol، SPLM/SPLA:Inside an AfricanRevolution، op، cit، p17.

(40) op، cit، p19، 20.

(41) op، cit، p17.

(42) Jone Garang، The Call for Democracy in the Sudan، Kegan Paul International، London، and New York، 1987، p129.

(43) op، cit، p141

(44) دارفور: الحقيقة الغائبة، المركز السّوداني للخدمات الصّحفية، الخرطوم، 2004، ص71.

(45) جلال تاور كافي، نزاع جبال النوبة، مركز دراسات الشّرق الأوسط وأفريقيا، ص41.

(46) السّودان: حروب الموارد والهوية، مصدر سابق، ص276.

(47) صلاح الخير هساني، التمرد في شرق السّودان، مركز دراسات الشّرق الأوسط، لندن، 1999.

(48) Lam Akol، SPLM/SPLA:Inside an AfricanRevolution، op، cit، p49.

(49) op، cit، p50.

(50) op، cit، p50.

(51) نزاع جبال النوبة، مصدر سابق، ص40.

(52) الواثق كمير، جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدّولة السّودانيّة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص171.

(53) نفس المصدر، ص92.

(54) نفس المصدر، ص187.

(55) نفس المصدر، ص19.

الفصل الخامس

الإنقاذ والولايات المتّحدة

حرب الوكالة والتّضليل والخداع

كما هو واضح ومعروف، تتزّعم وتقود الولايات المتّحدة الأمريكيّة الحملة السّياسيّة والعسكريّة والدّبلوماسيّة المناهضة لحكومة السّودان، وبرغم الشّعارات البراقة الّتي تتستّر وراءها كالمطالبة بتحسين سجلات حقوق الإنسان وإشاعة الدّيمقراطيّة وبسط الحريات الدّينيّة وعدم دعم وإيواء الجماعات الإرهابيّة علاوة على المحافظة على الاستقرار الإقليمي إلّا إنّ ذلك لم يكن سوى تبريرات دبلوماسيّة أكثر من كونها حقائق.

حاول كثير من المحللين والاستراتيجيين داخل وخارج السّودان إعطاء تفسيرات لما يعتقد بأنّه هو السّياسة الأمريكيّة الحقيقيّة تجاه السّودان غير أنّ النّتيجة كانت عدداً لا حصر لها من التّفسيرات. فبينما ذهبت مجموعة من المحللين إلى أنّ الولايات المتّحدة استهدفت السّودان كونه مهدداً لمصالحها الاستراتيجيّة في الإقليم، ذاكرين في هذا المجال المصالح النّفطية والقواعد العسكريّة الأمريكيّة في الخليج العربي إلى جانب تهديد الدّول الصّديقة لها كمصر وإسرائيل؛ ذهبت مجموعة أخرى إلى أنّ الموارد وخاصة بعد اندلاع أزمة دارفور هي السّبب المباشر وراء الضّغوط الأمريكيّة على السّودان.

ويستند أصحاب هذه النّظرة إلى جانب دور الموارد في تشكيل الصّراعات في العالم إلى القول إن الولايات قرّرت التّوجه إلى الاعتماد على النفط الأفريقي بدلاً من الشّرق الأوسطي وخاصة عقب أحداث سبتمبر، ويؤكّدون في هذا المجال أنّ الولايات المتحدة

وتطبيقاً لهذا التّوجه تريد بناء تحويل خطوط النّفط من الخليج العربي والبحر المتوسط ليمر بأفريقيا عن طريق السّودان، ويعتبر الخبراء والمحللون، المصريين هم أبرز دعاة هذا الاتّجاه حتى أنّ الرّئيس المصري محمد حسني مبارك وعندما سئل عن تفسيره للتكالب الدّولي على دارفور في قناة العربيّة، أجاب أنّ الولايات المتّحدة تسعى من تدخلها في دارفور إلى الاستئثار بالموارد والثّروات الباطنيّة. ومضى السّيد الصّادق المهدي في نفس هذا الاتّجاه عندما قال في مؤتمر العلاقات السّودانيّة الأمريكيّة الّتي نظمها مركز دراسات الشّرق الأوسط، إنّ أمريكا لم تعد بعد 11 سبتمبر مطمئنة لاستمرار النفط من منطقة الشّرق الأوسط وإنّ البرنامج الّذي يدعو له السّاسة الأمريكيون هو التّحرر من النفط السّعودي، وأشار السّيد الصّادق إلى تصريحات الرّئيس الأمريكي بوش للصحفيين في هذا الخصوص حين تحدّث لهم عن فطام أمريكا من النفط العربي. كذلك أورد السّيد الصّادق في ورقته في المؤتمر مقتطفات من مقال ياسي نافيس تحت عنوان: (أفريقيا من النفط إلى الأصولية) والّذي أكّد فيه أنّ إفريقيا كانت واحدة من الخيارات البديلة[1]. كذلك روّجت الصّحفيّة المصريّة المختصة في الشّأن السّوداني سعيدة رمضان، لهذا التّفسير وقامت عدد من مراكز البحوث والدراسات الأمريكيّة بإعادة نشر كتاباتها تدليلاً لدور الموارد في الصّراع.

ويرى فريق ثالث أنّ الصّراع ينطلق من أرضيّة أيديولوجية خاصة بعد أنّ أعلن السّودان عن توجهاته الإسلاميّة ومحاولاته لتزعم حركة الصّحوة العالميّة وتوحيد جهود الحركات الإسلاميّة على امتداد العالم العربي والإسلامي. ويرتكز أصحاب هذا التّوجه بصفة أساسيّة على النقاشات الّتي دارت عقب انهيار المعسكر الشّيوعي وظهور نظريات العدو البديل والخطر الإسلامي وصراع الحضارات. وشكّل وصول حركة إسلامية إلى السّلطة في السّودان في هذه الأجواء وقيام المؤتمر الشّعبي العربي الإسلامي والّذي أمّه أغلب قيادات الحركات الإسلاميّة في العالم الدّليل المادي لأصحاب نظريّة الخطر الإسلامي القادم، ومن ثمّ أصبح السّودان في قلب تلك النّقاشات الأمر الّذي قاد بالضرورة إلى التّفسير الأيدلوجي لما يجري في السّودان.

والي جانب ذلك، هناك المدرسة التّقليديّة الّتي ترى أنّ ما يجري في السّودان ليست سوى مؤامرة أمريكيّة إسرائيليّة تستهدف تفتيت أوصال العالم العربي والإسلامي، ويستمد أصحاب هذا التّوجه حججهم من انتشار الحركات الّتي ترفع الشّعارات الانفصاليّة كالحركات الجنوبيّة في جنوب السّودان والأكراد والشّيعة في لبنان والدّروز والأرمن والمسيحيين في لبنان والأقباط في مصر والبربر في الجزائر وما إلى ذلك من الحركات الأخرى ذات نفس التّوجه.

وما يلاحظ في كلّ هذه التّفسيرات أنّها لم تربط بين ما يجري في السّودان الآن وما تعرّض له في السّابق، وبمعنى آخر، تمّ إغفال دور جماعات الضّغط الّتي سيطرت على السّياسة السّودانيّة على مدى قرن كامل على النّحو الّذي أوضحناه في هذا البحث. ومن الطّبيعي واستناداً على حقيقة دور تلك الجماعات السّالفة أنْ ينطرح السّؤال ضمن محاولات الإجابة على الضّغوط الحاليّة الّتي تواجه الإنقاذ عن ما إذا كان الّذي يجري الآن هو امتداد لما جرى في السّابق أم أنّه ليست هناك صلة بين الاثنين خاصة وأنّ إمكانيّة استغلال السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة لفرض سياسات محددة بشأن السّودان أمرا واردا على غرار ما تمّ في السّابق مع السّياسة البريطانيّة، وفي هذه الحالة وضمن مساعي البحث عن الدّوافع الحقيقيّة للضغوط الأمريكيّة للسودان يجب إضافة مثل هذا الافتراض.

وبالتالي فإنّ السّؤال الأساسي هو؛ هل تريد الولايات المتّحدة تقسيم السّودان أم تريد الإطاحة بحكومة الإنقاذ الوطني أم احتواء أخطارها ومهدّداتها أم الحصول على ثرواتها أم بناء السّودان الجديد، أم الضّغط عليها لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان والكف عن دعم الجماعات المتّهمة بالإرهاب أم تريد تحقيق جميع هذه الأهداف، أم أنّها مضغوطة من جماعات الضّغط لتحقيق أجندة ليست مرتبطة بمصالحها؛ أم ماذا؟

تعكس التّصريحات الرّسميّة لحكومة السّودان، وتصريحات قيادات الحزب الحاكم والخبراء والمحللين السّودانيين عدم الاتّفاق حول السّياسة الأمريكيّة والضّغوط الدّوليّة، ففي السّنوات الّتي سبقت أزمة دارفور واتّفاق السّلام في نيفاشا كانت التّفسيرات تتّجه إلى وصف أهداف التّحركات الدّولية بأنّها مؤامرة لفصل جنوب السّودان والإطاحة بحكومة الإنقاذ الوطني. وبعد توقيع الحركة الشّعبيّة لاتفاقيّة السّلام واشتعال أزمة دارفور تحوّلت التّفسيرات إلى القول بوجود مؤامرة لتقسيم السّودان إلى عدة دويلات وتارة القول بوجود مؤامرة ما ضد السّودان دون الإفصاح عن شكل وأهداف المؤامرة. وفوق ذلك تأثّر قطاع آخر من المؤسسات الرّسميّة السّودانيّة بالتفسيرات الواردة من الخارج والّتي ترجّح دور الموارد كعامل رئيسي ومحرك قوي لاستراتيجيّة تقسيم السّودان.

ومع أنّه من غير المعروف كيف تمّ التّوصل إلى هذا الاستنتاج الّذي يعتقد بأنّ هناك مؤامرة، إلّا إنّه بوسع المرء ملاحظة تأثير عوامل عديدة أسهمت في تشكيل أو ترجيح هذا السّيناريو، فهناك تراث سياسي متنوّع حول سيناريوهات تقسيم العالم للعربي والإسلامي وجرت حولها نقاشات واسعة.

ونشرت الدّار العربيّة للدارسات والنّشر والتّرجمة في القاهرة مجلدات كثيرة حول البحوث والدّراسات الخاصة بمشاريع تقسيم العالم العربي، وقد جاءت في تلك الدّراسات الّتي حملت عناوين مثل: تفتيت العالم العربي، تمزيق العالم العربي، تقسيم العالم العربي، بلقنة العالم العربي، لبننة العالم العربي، أنّ هناك مخططاً لتقسيم مصر إلى ثلاث دول، الأقباط في الشّمال والنّوبيون في الجنوب والعرب في الوسط، والعراق إلى ثلاث دول هي الأكراد في الشّمال والشّيعة في الجنوب والعرب في الوسط، والسعودية إلى ثلاث دول والجزائر إلى دولتين ولبنان إلى دولتين إسلامية ومسيحية والسّودان إلى دولتين مسيحيّة وإسلامية.

وقد كانت تلك الدّراسات استندت في معلوماتها في جزء منها على ترجمة دراسات وبحوث أعدها باحثون إسرائيليون في إطار شرحهم لاستراتيجيّة إسرائيل تجاه الأمّة العربيّة[2]، والجزء الآخر من تلك الدّراسات والبحوث أعدّها خبراء مصريون واستندوا في معلوماتهم على ظواهر قيام الحركات الانفصاليّة في العالم العربي، ومع أنّ مصادر الدّراسات الإسرائيليّة تتحدّث عن العلاقات والارتباطات مع الجماعات والطّوائف الموصوفة بالأقليات فإنّ الدّراسات المصريّة تتحدّث عن أهداف تلك الجماعات والطّوائف وتؤكّد بأنّهم يسعون إلى الانفصال ومن هنا جاءت فكرة تفتيت وتمزيق العالم العربي والإسلامي.

وبالنسبة للسودان ومع أنّه ضمن الدُّول المستهدفة بالتقسيم شأنه شأن الدُّول العربيّة الأخرى، إلّا إنَّ الحديث عن تقسيمه طغى على غيره من الدّول خصوصاً عقب صعود حكومة الإنقاذ الوطني إلى الحكم وبالتحديد عقب تصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي؛ انتوني ليك بعد زيارته لعدد من دول الجوار السّوداني في 1996، والّذي أعلن خلالها سياسة احتواء السُّودان عبر جيرانه. وقد دخل السُّودان مرحلة جديدة عقب تلك التّصريحات إلى جانب بعض العوامل الأخرى، إذ توترت العلاقات بينه وبين عدد من دول الجوار كإريتريا وإثيوبيا ويوغندا، وكنتيجة لذلك تعرّض إلى عمليات عسكرية على الحدود مع كلّ تلك الدّول وقالت الحكومة السّودانيّة أنّها تواجه غزواً من يوغندا وإثيوبيا وأريتريا ضمن عملية أسميت بالأمطار الغزيرة.

وفي هذه الأجواء الّتي أصبحت جنوب البلاد وشرقها وعلى طول الحدود مع إثيوبيا وأريتريا تشهد مواجهات عسكرية، ظهرت مقولات تقسيم السُّودان كتفسير لتلك التّحركات والتّطورات العسكرية، ونشرت مجلة الشّراع اللّبنانية في مارس 1997، ملفاً كاملاً عن استراتيجيّة تقسيم السُّودان أسمتها: هل بدأت معركة فرط السُّودان؟[3] استندت

المجلة في تقديمها لمشروع تقسيم السّودان على تصريحات انتوني ليك الّتي أشرنا إليها وعلى القول بأنّ هناك ضغوطاً أمريكيّة على كلّ من إثيوبيا وأريتريا ويوغندا لتسمح بإدارة عمليات عسكريّة من أراضيها بهدف إسقاط النّظام في الخرطوم، وقالت المجلة إنّ هناك خطة أمريكيّة بالفعل لتمزيق السّودان على غرار تمزيق زائير وذلك من أجل السّيطرة على نفطه وإقامة دولة في جنوبه محميّة بنفوذها ونفوذ إسرائيل.

ونقلت نفس الصّحيفة على لسان مراسلها في القاهرة أدهم حمزة، أنّ مصر قد رفضت سياسة تقسيم السّودان. كما جدّدت مصر مرّة أخرى رفضها لتقسيم السّودان على لسان رئيسها والّذي أوضح في اجتماعه في الإسكندريّة بكلّ من محمد عثمان الميرغني وجون قرنق حرصه على وحدة السّودان[4]. وتكرّر الأمر مرّة أخرى عندما إندلعت العمليات العسكريّة في دارفور في 2003، وظهور بوادر تحرّكات عسكريّة في شرق السّودان. نظر المحلّلون السّياسيون والّذين اختزنوا في أذهانهم التّحرّكات العسكرية السّابقة في جنوب البلاد وجنوب النّيل الأزرق وسيناريوهات التّقسيم الّذي تمّ التّركيز عليه منذ 1996، إلى التّحركات الجديدة في غرب البلاد والمحتملة في شرقها على أساس أنّه عملية تقسيم للسودان. ويضاف إلى ذلك ترويج القنوات الفضائيّة إلى نفس هذا الفهم ليس انطلاقاً من معلومات أو وثائق جديدة وإنّما استناداً إلى المقولات القديمة حول تقسيم العالم العربي، وانضم الأستاذ الموسوعي محمد حسنين هيكل إلى نفس هذا التّيار الّذي يري أنّ ما يجري في السّودان ودارفور ما هو إلّا عملية لتقسم السّودان.

إنّ نقطة الضّعف الأساسيّة لهذا التّفسير هو أنّه تفسير ظاهري وخارجي، فهو وعلى ما يبدو ينطلق من تصور مفاده أنّه طالما أنّ هناك تمرّداً في الجنوب وفي الشّرق وفي الغرب وفي جبال النّوبة وجنوب النّيل الأزرق وأنّهم جميعاً مدعومون من الولايات المتّحدة ودول أخرى، فإنّ الهدف هو تفتيت وتمزيق السّودان، ومن الواضح أنّ التّبسيط في مثل هذا التّحليل هو في النّظرة الإنفراديّة وليست الكليّة لتلك العمليات العسكريّة، أي أنّه تمّ النّظر إلى كلّ حالة على حدة وهو الأمر الّذي قاد لا سيما في ظلّ وجود قناعات مسبقة بمشاريع واستراتيجيات التّقسيم الّذي أشرنا إليها إلى الاعتقاد بأنّ هناك مؤامرة إلى تقسيم السّودان.

من الواضح أنّ أصحاب هذا التّفسير قد أسقطوا من حساباتهم أنّ تكون تلك العمليات والحركات وعلى الرّغم من استقلالها في الظّاهر، حركة واحدة قوميّة شأنها شأن الأحزاب القوميّة الأخرى والّتي لها فروع ومكاتب في كلّ ولايات السّودان، وأن الاختلاف فقط في أنّ الأحزاب السّياسيّة تعتمد على الدّيمقراطيّة والانتخابات لتحقيق أهدافها بينما

الحركات الأخرى لجأت إلى القوة والسّلاح. إي أنّ ما يجرى في جميع جهات السُّودان يتم التّخطيط له مركزياً ولهدف مركزي، ولعلّ ما يرجح هذا التّفسير هو ما أوردناه في الفصل الخاص بالمشروع الجهوي في السُّودان والّذي أكدنا فيه أنّ التّمرُّد الّذي اندلع في شمال السُّودان لأوّل مرّة منذ قيام التّمرُّد في الجنوب 1955 قد تمّ بتخطيط وتمويل وإدارة الحركة الشّعبيّة لتحرير السُّودان.

وأشرنا إلى أنّها قد قالت بوضوح في هذا الخصوص إنّها ستحالف مع المناطق الأقل نمواً في أطراف السُّودان على أن يكون التّحالف سياسياً وعسكرياً، هذا فضلاً عن الخطوات العملية الّتي اتّخذتها الحركة لتطبيق هذه الاستراتيجيّة وذلك بقيامها بتجنيد أبناء تلك المناطق ضمن الإطار الأوسع للحركة الشّعبية الّذي ينظر إلى معالجة المشكلة السّودانيّة ككل وليست الجنوبية وفقاً لمفهومها الّذي طرحته.

ولعلّ هذه الحقائق ستقود إلى استنتاج معاكس للاستنتاج الّذي توصّل له أصحاب نظرية تقسيم السّودان، فالحركة الشّعبيّة التي نظمت ودعمت التّحرُّكات العسكرية في كلٍ من جبال النّوبة والنّيل الأزرق ودارفور وشرق السُّودان أعلنت أنّها حركة وحدوية تستهدف تحريك الأطراف لإعادة هيكلة السّلطة المركزيّة والدّولة السُّودانيّة، وهي ليست حركة انفصالية وأنّ تمسُّكها بالوحدة ليس تكتيكاً، فأوّل الحروب الّتي خاضتها هي مع الجماعات الانفصاليّة وذلك أثناء تأسيسها في 1983، إذ تمّ إثر ذلك إبعاد كلّ قيادات المدرسة القديمة الّتي تحارب من أجل الانفصال، وبعد 8 سنوات من ذلك انشقّت عن الحركة مجموعة رياك مشار والدُّكتور لام أكول وأسسوا حركة باسم انفصال الجنوب، ولكنّهما لم يجدا أيّ دعم من المجتمع الدُّولي للمضي في اتّجاه تطوير حركة تطالب بالانفصال فعادا مرّة أخرى إلى رحاب الحركة الوحدوية.

وعلى ذلك، فإذا كانت نظرية تقسيم السُّودان مبنية على ظاهرة الحركات المتمرّدة في مناطق السُّودان المختلفة فإنّ مثل هذا التّحليل سيكون مضللاً بلا شك، ولعلّ التّجربة العراقيّة الحالية أوضح دليل لأصحاب نظرية التّقسيم. فعندما تمرُّد الأكراد والشّيعة في العراق كانت التّحليلات السّياسيّة قد اتّجهت إلى أنّ هدف تلك الحركات هو تقسيم العراق، ومع أنّ الحركة الكردية رفعت شعار الانفصال بالفعل منذ توقيع معاهدة سيفر عام 1921 والتي اعتبرت أوّل وثيقة تنادي بالاستقلال[5]، وقاتلت من أجله إلّا إنّه وبعد اجتياح العراق وإسقاط نظام صدام حسين، لم تنفصل المنطقة الكرديّة ولا الشّيعيّة ولم يتم تقسيم العراق كما كان متوقعاً وميسوراً في نفس الوقت. وبدلاً عن ذلك ظهر مشروع إعادة هيكلة الدّولة العراقيّة الّتي أصبحت تقوم على التّحالف بين الأكراد والشّيعة كأغلبية وإنزال القوميّة العربيّة الإسلاميّة السُّنيّة إلى أقلية داخل الدّولة العراقيّة الجديدة.

ولم يحظ هذا التّحول الكبير في العراق بالاهتمام الكافي وذلك لاعتبارات عدّة، منها ما هو متعلّق بعدم اكتمال هذا التّحول نفسه لأنه في طور التّشكل، وكذلك نتيجة لاستمرار المقاومة العراقيّة للقوات الأجنبيّة والّتي غطّت أحداثها على حقيقة ما يجري في العراق، وفي وقت ما في المستقبل يدرك العالم العربي أنّ العراق قد خرج من إطار منظومة الدّول العربيّة سواء من المؤسّسات الّتي تعبّر عن التّضامن العربي كالجامعة العربية أو على صعيد القضايا الإقليميّة الّتي تتطلب الإجماع العربي. وبالنسبة للذين يرون أنّ الموارد والثّروات هي العامل المحرّك للسياسة الأمريكيّة تجاه السّودان فإنّه يمكن ملاحظة نقاط ضعف عديدة –أيضاً– في مثل هذا الطرح أولها أنّه يقوم على منطق أعوج.

صحيح أنّ الموارد وكما كان الحال سابقاً سبباً رئيسياً للنزاعات والحروب، ولكن يجب ملاحظة أنّ ذلك يتم بين القوتين المتنافستين على الطّرف الثّالث الّذي يملك الموارد وليس بين القوى الطامعة والدّولة الّتي تحتوي على تلك الموارد.

بمعنى أنّ النزاع يقع مثلاً بين الاتّحاد السّوفياتي والولايات المتّحدة حول موارد الشّرق الأوسط أو بحر قزوين، أو بين الولايات المتّحدة وفرنسا حول النّفط التّشادي، أو بين الصّين والولايات المتّحدة حول الاستثمار في أفريقيا، ولكن من غير المتصوّر أنّ يقع النزاع بين الجهة السّاعية للحصول على الموارد وبين الجهة المالكة إلّا في حالة رفضها للاستثمار مع تلك القوى. وفي هذه الحالة فإنّ التّصرّف المتوقّع هو إزاحة النّظام أو القوى الّتي تعترض الطّريق، وقد حدثت مثل هذه العمليات خلال سنوات السّتينيات والسّبعينيات عندما قامت أجهزة الخدمة السّرية بإسقاط عدد من الحكومات على طول العالم من أمريكا الجنوبيّة إلى آسيا وحتى زائير في أفريقيا نتيجة لصراعات الموارد.

أمّا في حالة السّودان، فلم يتم الرّفض للولايات المتّحدة من أنّ تقوم بالاستثمار في تلك الموارد (المزعومة)، بل على العكس من ذلك فقد كان امتياز النّفط السّوداني في يد شركة شيفرون الأمريكيّة وهي الّتي تنازلت طوعاً عن امتيازاتها الّتي ورثتها كلّ من شركة تاليسمان إنرجي الكنديّة بنسبة 25٪ من الأسهم وشركة الصّين الوطنية 40٪ وبتروناس الماليزية 30٪ وحكومة السّودان 5٪[6]. ورغم ذلك فقد كانت بعض المؤسّسات الأمريكيّة مشاركة في أسهم شركة تاليسمان الكنديّة مثل ولاية نيوجرسي الّتي لها 430 ألف سهم، وصندوق المعاشات بولاية نيويورك 3 ملايين سهم، وولاية ويسكونسين 180 ألف سهم، وصندوق المعاشات بولاية كاليفورنيا 180 ألف سهم، إلى جانب الكنيسة المشيخية بالولايات المتّحدة[7].

وإلى جانب ذلك، كانت هناك عدد من الشّركات الغربيّة تستثمر في مجال النّفط في السّودان عدا شركة تاليسمان الكنديّة، وقد أوردت منظّمة العفو الدّوليّة قائمة طويلة لشركات تتعاون مع نظام الحكم في السّودان في إنتاج النّفط، وضمّت الشّركات التي أوردتها المنظمة في تقريرها إلى جانب الشّركة السّودانيّة سودابت كلاً من: لندين أويل (السّويد)، أو أم في سودان (النمسا)، أجيب (إيطاليا)، ايلف اكيتين (فرنسا)، قلف بتروليم (قطر)، الشّركة الوطنيّة للغاز (إيران)، توتال (فرنسا)، شل (هولندا)، إضافة إلى شركات استثماريّة من كندا وبريطانيا والكونسورتيوم الّذي قام ببناء خط الأنابيب بقيادة شركة ما نيسمان الألمانيّة[8].

واستناداً على هذه الحقائق، فإذا كان هناك صراع من أجل الموارد في السّودان فينبغي أنّ يكون صراعاً بين هذه الشّركات الأوروبيّة فيما بينها وليس ضد السّودان، كما أنّ انفتاح السّودان للتعامل مع جميع هذه الشّركات الّتي تحمل أغلبها الجنسيّة الأوروبيّة دليل دامغ للرغبة السّودانيّة للتعاون في مجال الاستثمار وليس العكس.

ومن المؤكّد أنّ السّودان كان يرغب في التّعامل مع الشّركات الأمريكيّة أكثر من تلك الشّركات الأوروبيّة، ولذلك فإنّ القول إنّ الصّراع الّذي يجري حول السّودان بمساندة الولايات المتّحدة يستند على الرّغبة في الاستئثار بالموارد لهو تحليل تنقصه المبرّرات الموضوعيّة، وطالما أنّ السّودان غير رافض للتعاون مع الولايات المتّحدة في هذا المجال، بل يفضّل التّعاون معه على غيره، فليس هناك أبداً ما يدفع الولايات المتّحدة للدخول معه في أيّ مواجهات. وعلاوة على ذلك، يضيف أصحاب نظريّة الموارد عاملاً آخر سرّع بالاهتمامات الأمريكيّة بالنفط والثّروات السّودانيّة، وهو التّوجهات الأمريكيّة الجديدة السّاعية للتحوّل إلى النّفط الأفريقي نتيجة لتداعيات أحداث سبتمبر. ومع أنّه قد وردت إشارات كثيرة عقب تلك الأحداث تشير إلى فك البرتباط مع النّفط الشّرق الأوسطي إلّا إنّ ذلك كان أقرب إلى ردّ فعل الأشخاص والمسؤولين أكثر من كونه ردّ فعل المؤسّسات السّياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة وسرعان ما تمّ التّراجع عن تلك التّوجهات.

وبغض النّظر عما إذا كانت أفريقيا تحتوي على احتياطات نفطية هائلة في حجم احتياطات نفط الخليج والشرق الأوسط أم لا، إلّا إنّ القول بأنّ مجرّد التّعرض لضربة من قبل عناصر ينتمون جغرافيا فقط إلى منطقة الشّرق الأوسط تجعل الولايات المتّحدة تتخلى عن أهم مصادر النّفط في العالم أمر لا يمكن استيعابه على الأقل قياساً بالأزمات السّابقة الّتي وقعت بين الولايات المتّحدة ودول النّفط العربي. ففى أكتوبر 1973، فرض الملك فيصل عاهل السّعودية حظراً نفطياً على الولايات المتّحدة وسقطت مقولة إنّ العرب لن يستخدموا سلاح النّفط[9]. وتعرّضت الولايات المتّحدة نتيجة إلى ذلك لكارثة حقيقية. ويصف الكاتب الأمريكي انتوني سامبسون تلك الأحداث بقوله:

«لقد صدم الجمهور الأمريكي بالحظر لدرجة أنّه تطلّب بعض الوقت كي يدرك الصّدمة، فسائق السّيارة العادي الّذي اعتاد على الوقود غير المحدود طيلة العقود الثّلاثة الأخيرة دهش لاكتشاف أنّه عالة على البترول العربي. وقد أحدث النّقص في الوقود تأثيراً شديداً خصوصاً في السّاحل الشّرقي وقد بدأت محطات الوقود بالتوقف عن العمل ورفعت لافتات تقول: نأسف، لا بنزين لدينا[10]. وارتفعت قيمة العقارات في محاور المدينة فيما بقيت المنازل القائمة في الضّواحي دون بيع، وقام المسافرون يومياً إلى أعمالهم وربات المنازل بإنشاء باصات مشتركة يسهمون فيها بغية التّغلب على مشكلة السّيارات، وأصبح المخططون يعنون من جديد بوسائل النقل الجماعي متجهين بأنظارهم نحو كندا وأوروبا وحتى موسكو بحثاً عن نماذج شبكات القطارات الكهربائية النفقية»[11]. ويمضي سامبسون مضيفاً: «وبدا أنّ عهد السّيارات الكبيرة كان قد انتهى بصورة مفاجئة في ديترويت وفي ذروة الأزمة عمّت الكآبة التّوقعات بالنسبة لشاريات البنزين المسرفات الّتي كانت صناعة المدينة قد اعتمدت عليها لفترة طويلة (يقصد السّيارات الكبيرة)، وفيما كانت مبيعات سيارات فلولكسفاجن وتويوتا في ازدهار، كانت الشّركات الأمريكيّة تعيد تزويد المصانع بالأدوات والآلات بشكل محموم بغية صناعة السّيارات الصّغيرة»[12].

وعلى الرُّغم من هذه الضّربة الّتي زلزلت جميع أوجه الحياة في أمريكا، لم تتخذ الولايات المتّحدة قراراً بالتخلي عن النّفط العربي، بل على العكس من ذلك توصّلت إلى استراتيجيّة تقضي بالتوسُّط في النّزاع العربي الإسرائيلي وإحلال السّلام حتى يتم تفادي مثل تلك الأزمة مستقبلاً. ووضعت الولايات المتّحدة لذلك استراتيجيّة متكاملة والّتي عرفت بسياسة الخطوة خطوة مفادها تفكيك مشكلة الشّرق الأوسط المعقّدة إلى عدة عناصر أو أجزاء وحلّها بشكل منفرد[13]. وهي السّياسة الّتي قام بتنفيذها وزير الخارجيّة الأمريكي؛ هنري كسنجر، وأدّت في النّهاية إلى اتّفاقيّة كامب ديفد.

ويبدو أنّ ردّ الفعل الّذي استقرت عليها الولايات المتّحدة فيما يتعلّق بأحداث سبتمبر هو اللجوء إلى سياسة إفراغ المناهج التّعليميّة العربيّة من المحتويات الدّينية الّتي يعتقد بأنّها تولّد التّطرّف وعدم الاعتدال، وتوسيع قواعد المشاركة في الحكم من أجل امتصاص نقمة الشّباب والطّبقة الوسطى وإعادة انتشار القوات الأمريكيّة في الخليج العربي. ومن جهة أخرى، فحتى إذا صدقنا منطق القائلين بأنّ الولايات اختارت الهروب من النّفط العربي والشّرق الأوسطي إلى الأفريقي نتيجة لتداعيات أحداث سبتمبر فإنّ السّؤال الّذي يطرح نفسه هو لماذا تمّ الافتراض أنّ الهروب إلى أفريقيا أمر مأمون وليس فيه أي مخاطر؟ ألم

تكن أكبر عملية عسكريّة ضد المصالح الأمريكيّة في الخارج تمّت في أفريقيا وذلك عندما تمّ تفجير كلٍ من السّفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السّلام؟ وهل أفريقيا الّتي يسود عدم الاستقرار السّياسي أغلب دولها منطقة آمنة لبناء خطوط أنابيب تخترقها من السّاحل الشّرقي إلى السّاحل الغربي؟ ثمّ أين تتّجه الولايات المتّحدة إذا تعرّضت لعمليات عسكريّة في أفريقيا، خاصة وأنّ نسبة المسلمين فيها تبلغ 58٪ وفي ازدياد مضّطرد.

وعلى أية حال ومع ضعف منطق هذه الحجة، إلّا إنّ الواقع نفسه لا يزال دليلاً لعدم وجود مثل هذه التّوجهات لدى السّياسة الأمريكيّة، إذ أنّه مرّت 7 أعوام منذ أحداث 11 سبتمبر ولم تظهر أي سياسات أمريكيّة فعليّة فيما يتعلّق بالتوجه نحو النّفط في أفريقيا. حتى الآن لم تظهر أي تعاقدات للتنقيب عن النّفط من قبل الشّركات الأمريكيّة ولا تعاقدات لبناء خطوط الأنابيب ولا أيّ تطوير للدراسات القديمة في هذا المجال، وكلّ الّذي حدث خلال هذه الفترة هو التّفكير لإنشاء قوة عسكريّة أمريكيّة في أفريقيا على غرار القوات الأمريكيّة المنتشرة في جميع بقاع العالم.

وعلى العكس من أصحاب نظريتي تقسيم السّودان والموارد والثّروات، يحظى أصحاب التّفسير الأيديولوجي لما تقوم به الولايات المتّحدة ضد السّودان بأرضيّة صلبة ومنطق معقول. ويعود السّبب في ذلك إلى تداخل عدد من العوامل منها ما هو دولي ومنها ما هو سوداني محلي. فعندما وصلت حكومة الإنقاذ الوطني إلى السّلطة في السّودان في 1989، كان التّوازن الدّولي الّذي حكم العالم عقب انتهاء الحرب العالميّة الثّانية قد تحطّم تماماً وأصبح العالم يشهد لأوّل مرّة في تاريخه سيادة قوّة واحدة لا غير، في هذا الوقت ارتكب الإسلاميون أوّل وأكبر أخطائهم والّتي عصفت بهم فيما بعد.

ففي هذا الوقت، الّذي كان العالم يشهد فيه غروب شمس الاتّحاد السّوفياتي والّذي كان بمثابة المهدّد الرّئيسي للدول الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة، كانت شمس الحركات الإسلاميّة بدأت في الشّروق بفعل تطورات مختلفة. فمن جهة كانت الصّحوة الإسلاميّة آخذة في الصّعود في مناطق مختلفة من أنحاء العالم بدءاً من السّودان إلى الجزائر وتونس وتركيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى؛ ومن جهة أخرى، بفعل النّقاش الّذي بدأه الخبراء والاستراتيجيون لتحديد الخطر العالمي المقبل ورسم ملامحه والّذي لم يكن في اعتقادهم سوى الخطر الإسلامي، وقد وصف الكاتب الأمريكي ليون هادار في 1993، آراء الجماعات الّتي حاولت التّأكيد على أنّ الإسلام هو الخطر القادم، وقال:

«باتت حكومة الرئيس كلنتون تسمع أصواتاً من داخل الولايات المتحدة ومن خارجها تسدي لها النصح قائلة إنّه مع إنقضاء الشيوعيّة يتوجّب على أمريكا أنْ تعد العدة لمواجهة خطر عالمي جديد هو الإسلام الرّاديكالي». ويقول هادار إنّ تلك الجماعات رسمت صورة شبح الخطر الإسلامي على هيئة مسلم أصولي من الشّرق الأوسط يشبه الخميني ويتسلّح بعقيدة راديكالية وأسلحة نووية وقد عزم العقد على الجهاد ضد الحضارة الغربيّة[14]. إنّ الأصولية تشق طريقاً سريعاً وعميقاً في كلّ بلد عربي في الشّرق الأوسط مهدّدة بذلك السّلام الإقليمي ناهيك عن استقرار حكومات بعينها وأن وسائل الإعلام الغربيّة هي واحدة من الأطراف المسؤولة عن هذا النّمو[15].

وكما كان الأمر مع الخطر الأحمر في حقبة الحرب الباردة، يوصف الخطر الأخضر وهو اللون الّذي يرمز إلى الإسلام بأنّه سرطان ينتشر في شتى أنحاء العالم مقوضاً شرعية القيم الغربيّة ومهدداً الأمن القومي للولايات المتّحدة، وتوصف طهران بأنّها مركز الأيديولوجية التّدميرية (شيوعية العالم الجديد). وتربط نظريّة المؤامرة الإسلاميّة هذه بين حوادث واتّجاهات متفرّقة ومنفردة مثل:

تفجير مركز التّجارة العالمي في مدينة نيويورك، الحرب الأهليّة بين حكومة السّودان المسلمة والمسيحيين في جنوب السّودان، الهجمات الإرهابيّة الّتي تشنها المجموعات الإسلاميّة في مصر، شعبيّة الأحزاب الإسلاميّة في الجزائر وتونس، الدّعم العربي لمسلمي البوسنة، عدم الاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، صراع شيعة لبنان للفوز بالسلطة السّياسيّة، الانتفاضة الفلسطينيّة المستمرة، وسعي إيران وراء القوة الاقتصادية والنفوذ السّياسي، وباختصار توصف جميع هذه التّغييرات وعدم الاستقرار في الشّرق الأوسط ومحيطه في أعقاب الحرب الباردة بأنّها أجزاء من مخطط شامل ينفذه إسلام أصولي.

تستخدم هذه الحكومات ومنظّمات اللّوبي الّتي تعمل لحسابها التّسريبات والمعلومات الخاطئة ووسائل الإعلام للمساعدة في رسم الخطر الشّرق الأوسطي الجديد، وتحذّر مصادر حكوميّة وتقارير استخبارية تستخدم أحياناً أدلة غير موثوقة ومعلومات مبالغ فيها من الخطر التّدميرى الايراني في آسيا الوسطى ومن تصدير الإرهاب إلى شمال أفريقيا ومصر ومن وجود رابط بين الخرطوم وطهران.

يقول ليون هادار: أمّا الصّحفيون الّذين أصبحوا وسيلة لنقل مثل هذه التّقارير مما يذكّر بالحملات الدّعائية خلال الحرب الباردة فيضيفون صبغة دراميّة إلى هذا الخليط، فهم يفرضون تعبير الأصوليّة الإسلاميّة لوصف حركات متنوّعة وغير مترابطة تتراوح بين المقاتلين الإسلاميين الأفغان الّذين درّبتهم وكالة الاستخبارات المركزيّة الأمريكيّة إلى

رجال الدّين المعادين لأمريكا في إيران ومن الأخوان المسلمين في مصر الّذين يعملون ضمن النّظام البرلماني إلى المنظمات الإرهابيّة مثل حزب الله ومن السّعودية المؤيّدة لأمريكا إلى ليبيا المعادية لها، وإلى جانب ذلك تضفي دراسات المؤسّسات والجمعيات الفكريّة والمقالات الافتتاحيّة وجلسات لجان الكنغرس ألواناً إضافية على صورة الإسلام القادم.

لم تكن الحركة الإسلامية الّتي تولّت السّلطة في السّودان في نفس توقيت هذه النّقاشات مهتمّةً بتقييم آثار وانعكاسات هذه النّقاشات على أيّ حكومة تعلن توجهاتها الإسلاميّة، وبدلاً من الاستمرار في إخفاء الوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ قرّرت قيادة الحركة إعلانها. ويقول الدّكتور التّرابي في الورقة الّتي أعدّها باسم (حركة الإسلام: عبرة المسير لاثني عشر من السّنين): «إنّ الأوضاع والسياسات السّلطانيّة لثورة الإنقاذ طلعت أولاً انقلابيّة مبهمة ثمّ تكشّفت بعد عام ونصف تعلن وجهة إسلاميّة سافرة». ولكن السّؤال هو لماذا تكشّفت هُويّة الإنقاذ الإسلاميّة في عام ونصف العام وفي الوقت الّذي يخمّن فيه الخبراء الغربيون احتمالات ومخاطر تعاظم نفوذها، وما هي نتيجة مثل هذه الخطوة التي اتّسمت بضيق الأفق والمحليّة؟

إنّ أوّل النّتائج المباشرة لذلك هو استغلال الجماعات المحذّرة من أخطار الإسلام الأصولي القادم لتوجهات حكومة السّودان الإسلاميّة وخصوصاً نشاط المؤتمر الشّعبي العربي والإسلامي لبناء نظرية الخطر الإسلامي، وقد نشرت مجلة «الفورن افيرز» ملخصاً لآراء تلك الجماعات وكان العمود الفقري لنظريتهم مستقاة من وقائع الأحداث في السّودان وبالأخص المؤتمر الشّعبي العربي.

قالت دراسة «الفورن افيرز» إنّه وفي نيسان/ أبريل 1991، عقد اجتماع غير عادي في العاصمة السّودانيّة الخرطوم، حيث التقى كبار السّياسيين والمثقفين الإسلاميين من 55 بلداً وثلاث قارات لمدّة أربعة أيام لوضع استراتيجيّة مشتركة لإقامة دول إسلاميّة في بلادهم، وكان ذلك الاجتماع حدثاً إسلامياً بارزاً. وكان من بين الحضور راشد الغنوشي رئيس حزب النّهضة الإسلامي في تونس، وإبراهيم شكري رئيس الأخوان المسلمين في مصر، وقلب الدّين حكمتيار الزّعيم الرّاديكالي المتطرّف لحزب إسلامي أفغاني، وعباس مدني قائد جبهة الخلاص الإسلامي في الجزائر، إضافة إلى وفد عالٍ من الجمهوريّة الإسلاميّة الايرانيّة، كما حضر الاجتماع عدد من العرب اليساريين والقوميين البارزين مثل جورج حبش الرّئيس المسيحي للجبهة القوميّة لتحرير فلسطين، وكان الدّاعي للاجتماع هو حسن التّرابي الزّعيم الرّوحي والعقل المفكر للحكومة العسكريّة الإسلاميّة في السّودان الّذي أشرف على الجهود المبذولة من أجل صياغة خطة عمل لتحدي الغرب المستبد[16].

وهكذا، وفي الوقت الّذي يكشف فيه التّرابي عن الوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ الوطني، كانت الدّوائر الغربيّة تستغل التّرابي نفسه في تحريض العالم الغربي ضد الحركات الإسلاميّة وتقدّمه في صورة المتآمر لحكم العالم، غير أنّ كلّ ذلك لم يشكل أيّ فارق للدكتور التّرابي من أنّ يعيد حساباته والتّفكير في مستقبل الدّولة الإسلاميّة الذي أصبح استهدافه واجباً على ضوء تلك النّقاشات. والأهم من ذلك، لم تنتبه قيادة الحركة الإسلاميّة في السّودان أنّ الصّيحات الّتي انطلقت تحذّر من أخطار الإسلام الصّاعد، قد امتدت إلى أفريقيا وأصبح الشّعار المرفوع في أجهزة الإعلام الغربيّة هو: الإسلاميون يغزون القارة السّوداء.

وتحت هذا الشّعار وضع النّشاط الإسلامي الأفريقي كلّه تحت دائرة الخطر، وتعكس مقالات مجلة «جين أفريك ايكونومي» الّتي خلال الفترة (1991– 1993) التّحريض الغربي ضدّ الإسلاميين الأفارقة، وتقول المجلة: (تقدّمت دول الصّحراء الإفريقيّة الكبرى إلى مسرح الأحداث، فإلى جانب العالم العربي، فقد تعالت في دول السّاحل وفي فريقيا الغربيّة والشّرقيّة نداءات إسلاميّة، ففي أسمرا آخر العواصم الأفريقية ميلاداً أعلن الرّئيس الأريتري أسياس أفورقي، أنّ ثوار حركة الجهاد الإسلامي الأريترية يتلقون التّدريب في أفغانستان، وفي السّنغال قتل عدد كبير من رجال الشّرطة والمدنيين من قبل متظاهرين تابعين لحركة المسترشدين والمسترشدات، وبعد شهر واحد من ذلك، وفي تشاد طالب الإمام حسين حسن بابكر وأنصاره المؤتمر الوطني الحر بتبني الشّريعة الإسلاميّة مصدراً أساسياً للتشريعات، كما بدأت الحملات لممارسة الضّغط على النّساء لإرغامهن على ارتداء الحجاب، وفي النيجر حيث تبلغ الكثافة الإسلاميّة 90٪، قام الإسلاميون بقتل الدّرك واحتلوا بعض المدن، كما بدأت حملة ضدّ الشّابات المتحرّرات اللواتي يتشبّهن بالغرب وصار المصلون عقب صلاة الجمعة يحطّمون بيوت اللّهو والبارات وهم يهتفون الله أكبر.

وتتابع المجلة رصدها: وفي موريتانيا تمّ القبض على حوالى 200 من الأصوليين الإسلاميين الّذين كانوا يخططون للإطاحة بنظام الرّئيس معاوية ولد سيد أحمد الطّايع، وفي تنزانيا قام الإسلاميون بهجوم ضد مسالخ لبيع لحوم الخنازير يملكها مسيحيون. وفي الصّومال، شكلّ الصّوماليون منذ عام 1993 شرطة أخلاق على شكل المليشيا السّعوديّة، وفي فولتا العليا (بوركينا فاسو) قاطعت الحركة الإسلاميّة ألعاب اليانصيب، وفي مالي قرّرت السّلطات إغلاق كلّ البارات والملاهي اللّيلية، وفي نيجيريا تحرّكت نخبة من أبناء البلاد للاشتراك في معركة فرض تطبيق الشّريعة منذ ربع قرن، وطالب الإسلاميون خلال المناقشات الدّستورية بإنشاء المحاكم الإسلامية في كل أنحاء البلاد وطالبوا بإدخال نظام البنوك الإسلاميّة واعتماد التّاريخ الهجري وجعل العطلة الأسبوعية يوم الجمعة).

وتمضي المجلة قائلة، إنّه وفي دول السّاحل تحوّلت المؤتمرات الوطنيّة إلى أطر مثلى لمضاعفة المطالب الإسلاميّة السّياسيّة، ففي بماكو في أغسطس 1991 تسبب حوالى اثني عشر مندوباً من الحركات الإسلاميّة بتوليد نقاش حاد حول الطّبيعة الإسلاميّة أو العلمانيّة للدستور والصّقت شعارات في الشّوارع والأحياء الشّعبيّة تحمل عبارات القرآن هو الدّستور. وفي نيامي في نوفمبر 1991، نجحت الجمعيّات الإسلاميّة في المشاركة في المناقشات الّتي أدّت إلى حذف كلمة العلمانيّة من الدّستور الجديد للجمهوريّة الثّالثة، وتولّد نقاش حاد -أيضاً- عند النّظر إلى قانون الأسرة.

وكما هو متوقّع فقد نسبت كلُّ هذه الأعمال الّتي اعتبرتها المجلة ليست مجرّد حماس عابر بل حملات منظّمة بهدوء على الحركة الإسلاميّة السّودانيّة الّتي صعدت إلى السّلطة، وقد نشرت المجلة في نهاية الدّراسة قائمة بأسماء الجماعات الإسلاميّة الأفريقيّة والّتي قالت إنّها مرتبطة بالسّودان. واشتملت على حركة الجهاد الإسلامي في أريتريا والجبهة الإسلاميّة لتحرير الأرومو في إثيوبيا، وكذلك جبهة تحرير الأوغادين والاتّحاد الإسلامي في الصّومال، والحزب الإسلامي في كينيا، والقوات الإسلاميّة في يوغندا، ومجلس تطوير القرآن في تنزانيا، والحركة الإسلامية في موريشوص.

ومن جانب آخر، اتّهمت المجلة بوضوح الدُّكتور حسن التّرابي وقالت إنّه هو الّذي يدير النّشاط الإسلامي النامي في أفريقيا، وأضافت: «ومع ذلك فإنّ أهم أركان أصحاب اللّحى اليوم هو الشّيخ حسن التّرابي الّذي يعتبر خبيراً في الشّريعة وخريج السّوربون وجامعة لندن، وهو يسير السُّودان الدّولة الأكثر اتّساعاً في أفريقيا والّتي لها حدود مع سبع دول جنوب الصّحراء. وتضيف المجلة: وبعد أنّ أنشأ التّرابي في الخرطوم أوّل دولة إسلاميّة في أفريقيا في يونيو 1989، لم يعد الرّجل يخفي طموحه في الامتداد عبر القارة كلّها، ويظهر التُّرابي نفسه كمدافع عن النّهضة في مواجهة التّيار الانجلوسكسوني؛ وهو يلعب على عدّة حلبات من أجل تحقيق حلمه الأفريقي، وفي الوقت الّذي تسهم فيه منظّمة الدّعوة الإسلاميّة في علاج وتغذية المحتاجين في حوالى 6 من دول القارة، فإنّ المركز الإسلامي الأفريقي في الخرطوم يأوي ويدرس مجاناً الآلاف من الطّلبة من جنوب الصّحراء، إضافة إلى عشرات الآلاف من الحجاج الأفارقة الّذين لا يمتلكون المال الكافي للحج بالطائرة، أمّا الإسلاميون الموريتانيون والتّشاديون والشّرق أفريقيون فيرون في حسن التّرابي زعيماً لهم وخليفة الأمّة المقبل.

ومن فرنسا إلى بريطانيا، حيث قامت جامعة ميدلسكس (Midlesex) باستضافة خبراء في الاقتصاد والاستراتيجيّة للنظر في دور المؤسّسات الإسلاميّة الاقتصاديّة وارتباطها بحركة الصّحوة الإسلاميّة الّتي تشهدها أفريقيا. وقال البروفيسور هيثر ديفان المحاضر في علم السّياسة المقارن أنّ الصّحوة الإسلاميّة الّتي تنتظم الشّرق الأوسط سوف يتم نقلها إلى أفريقيا جنوب الصّحراء، وقال إنّ إحدى وسائل نقل هذا النّموذج إلى القارة الأفريقيّة يتم عبر سواتر المؤسّسات الاقتصادية مثل بنك التّنمية الإسلامي والمصرف العربي للتنمية الاقتصاديّة وبعض المنظّمات الإسلاميّة مثل منظّمة المؤتمر الإسلامي. وأشار البروفيسور هيثر بعد أنّ تناول بعض أفكار التّرابي في الشّورى والدّيمقراطيّة إلى أنّ الجبهة الإسلاميّة في السّودان تعمل على تنزيل منهج الإسلام في واقع الحياة العامة ونشره في كلّ أفريقيا، ويشير إلى أنّ التّرابي يطرح في جوهر فكره تخطي الحدود الجغرافيّة للدولة وضرورة الوحدة حتى يتسنى إعادة إقامة الخلافة الدّينيّة.

ومن جهة أخرى، لم يكن التّرابي ينظر سوى إلى ارتفاع نجمه في السّماء وتداول سيرته وسط تلك النّقاشات العالميّة، وظنّ أنّه قادر على الاستمرار بحكومته ذات الوجهة الإسلاميّة بالحوار والتّفاهم، وربّما –أيضاً– بالاعتقاد الخاطئ بحجم إمكاناته وقدراته. ويفهم ذلك من الحوار الّذي أجرته معه مجلة «المجلّة» السّعوديّة، حيث قال: «دخلت إلى أمريكا وتحدّثت إلى أغلب أساتذتها في تجمعات بلغت السّبعة، وتحدّثت إلى الكونغرس والصّحافة والإعلام والاستراتيجيات والأمن ورجال الدّين حتى ظننت أنّني قد عقدت حبال التّفاهم مع أمريكا». ويقول التّرابي: «ولكن رجالاً من أمريكا ظنوا أنّني الخطر الأعظم ربّما لأنّني أتحدّث الإنجليزيّة أفضل منهم وأعلم الدّين المسيحي أكثر مما يعلمونه وأعلم تاريخهم مع علمي بالعالم الآخر والدّين الآخر، حيث قرّروا –آنذاك– أنّه لا بدّ من إسكات هذا الصّوت إلى الأبد فأخرجوني إلى كندا ليكون إسكاتي الأبدي هناك ولكن الله هو الّذي يسكت الإنسان وهو الّذي ينطقه»[17].

يندهش المرء عندما يسمع مثل هذا الاعتزاز بالنفس في حين أنّنا تعلمنا في أدبنا وتراثنا الصّوفي غير ذلك، وهم القائلون: (كن ذو فكر، أوع الغرور أوع الكبر)، حب الرّياسات ما بليق لمن سلك هذا الطّريق: (أوعك تقول عيشك رقد.. نفسك تقول ما مثلي حد: تسلب وتطرد يا ولد من حضرة النور والمدد)، وكذلك: (كفاك يا برعي الأمل ليكا، تعد دنياك سمّها زرّاق، خيالها حجب تسمو كالبراق، ملاك غرور والزّمن فرّاق).

ومهما يكن من أمر، فإذا صح أنّ الغرب ووفقاً للترابي نفسه كان يريد إسكاته لخطورته فما كان ينبغي له أنّ يصر عقب عودته من كندا لأن يخطط لأن يصبح رئيساً للحكومة متسبباً بذلك في انقسام الحركة الإسلاميّة على النّحو الّذي شاهده الجميع ونسي أنّ الله الّذي ينطق الإنسان ويسكته، كما قال التّرابي هو -أيضاً- الّذي يؤتي الملك لمن يشاء وينزعه ممن يشاء وليس الوعود أو المواثيق أو إبراهيم السّنوسي الّذي ظلّ كلّما مرّة يردّد أحقية التّرابي بالحكم من غيره.

ومع أنّ تلك الخلافات ليست مجال نقاشنا إلّا إنّنا وإذا افترضنا أنّ هناك عهوداً مقطوعة له في هذا الشّأن كما يردّد أنصاره في المؤتمر الشّعبي، فإنّ الوقت غير مناسب لذلك كما رأينا فضلاً عن أنّ الطّريقة الّتي ينظر بها التُّرابي لنفسه غير مناسبة -أيضاً- لإدارة الدّولة وإدارة الصّراعات الإقليميّة والدُّوليّة الّتي تعتمد على الحسابات السّياسيّة والاستراتيجيّة والتّحليل الدّقيق وليس على (طق الحنك). ولهذه الأسباب خسر التّرابي المعركة وأصبح كمن قال فيه الشّاعر (أوتيت حكماً فلم تحسن سياسته: وكذلك من لم يحسن الحكم يخلعه)؛ وكذلك (لا يحيق المكر السّيء إلّا بأهله). وانتهى المطاف بالترابي لأن يكتب كتاباً عن التّفسير التّوحيدي للقرآن الكريم بعد أنّ شتّت شمل الحركة الإسلاميّة، ويتحدّث عن أصول الفقه بعد أنّ هدم أهم أركانها وهي وحدة المسلمين.

وعلى أية حال، لم يكن رد فعل الغرب على موجات الإثارة والتّخويف من الحركات الإسلاميّة هي محاولة إسكات التّرابي الفاشلة في كندا كما يعتقد التّرابي نفسه. فقد كانت النّتيجة العمليّة المترتبة لتلك الحملات هي التّفكير في احتواء وإجهاض مسيرة الحركات الإسلاميّة، فقد أشار الدُّكتور كارلا كوينجهام بقسم العلوم السّياسيّة في جامعة نيويورك في بحثه عن الأصوليّة الإسلاميّة ونظرية الدّومينو، إلى أنّ هناك أدلة متنوعة على قيام الولايات المتّحدة بتطبيق سياسة الاحتواء ومنطق الدّومينو على ماجريات الأحداث السّياسيّة في العالم الإسلامي بدءاً من منطقة الشّرق الأوسط ومروراً بشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وانتهاءً بأندونيسيا[18].

وتأكيداً للاتّجاه نحو تطبيق نظريّة الدّمينو يقول الدُّكتور كارلا مستنداً إلى تصريحات دبلوماسي أمريكي: لو استطاع الأفغانيون المتطرّفون المسلمون السّيطرة على طاجكستان، فهذا يعني أنّهم قد وصلوا إلى الميدان الأحمر في قلب العاصمة الرّوسيّة موسكو، وأنّ المصالح الأمريكيّة في طاجكستان ترتبط بشكل أساسي بمساعدة روسيا في منع سقوط أولى أحجار الدّومينو (طاجسكتان)، حيث أنّ المخاطر الكامنة في آخر هذه الأحجار وهي كازخستان الغنية بالنفط واحتياطات الغاز والأسلحة النووية أمر في

غاية الأهميّة، ويقول كارلا إنّ نفس هذا الأمر ينطبق على مناطق أخرى يُرى أنها تقوم على تصدير الإرهاب والأصوليّة مثل السّودان وإيران. وهكذا وكما قال وزير الخارجيّة الرُّوسي الأسبق بريماكوف إنّ الولايات المتّحدة استعادت نظريتها البالية المأخوذة عن أيام حرب فيتنام عن نظرية الدّومينو وربطت بشكل متعسّف ومصطنع بين الأحداث والتّطورات الجارية في إيران وأفغانستان والسُّودان ومناطق أخرى[19].

لقد كانت زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي انتوني ليك إلى دول الجوار السّوداني في 1996، والإعلان عن سياسة احتواء السُّودان عبر جيرانه هو بمثابة الاستجابة المباشرة للأصوات الّتي انطلقت تحذّر من خطورة الحكومة الإسلاميّة في السُّودان، غير أنّ قيادة الحركة لم تر غير المضي في اتّجاه الظُّهور كمدافع وحيد عن الصّحوة الإسلاميّة في العالم.

وصرّح الدُّكتور التُّرابي عقب تصريحات أنتوني ليك في 1997، مؤكّداً استمرار نشاط المؤتمر الشّعبي والإسلامي الّذي أصبح ينظر إليه كمركز لقيادة العالم الإسلامي، وقال الدُّكتور التّرابي، إنّ المؤتمر يعمل إلى اليوم وقد لا يكون في قمة نشاطه بسبب نقص الأموال اللازمة لتسييره. ولكنه سيظل يعمل، حيث بدأ يتفرّع إلى منظّمات شعبيّة إذ اجتمعت كلُّ نساء العالم في السُّودان واتّخذن منه مقرّاً وكذلك اجتمع كلُّ شباب العالم وكذلك كلّ تجار العالم في مؤتمر اقتصادي إسلامي وسيجتمع -أيضاً- كل العاملين من خلال نقاباتهم في العالم والعلماء -أيضاً- (ولا أقصد العلماء التّقليديين)، أنّ كل هذه الفروع تتجمّع الآن حول المؤتمر الإسلامي وتشكّل روافد له ولنشاطه[20].

ومهما يكن من أمر، فقد تحوّلت النّقاشات بشأن الخطر الإسلامي إلى سياسات واستراتيجيات هدفت إلى احتواء ظاهرة الصّحوة الإسلاميّة، وقد تجلى ذلك في منع الحركة الإسلاميّة الجزائريّة من الوصول إلى السّلطة على الرُّغم من فوزها في الانتخابات العامة. وأبعدت قيادات حركة النّهضة التّونسيّة فهاجرت معظم كوادرها إلى أوروبا والدُّول العربيّة الأخرى. كما تمّ التّضييق على الحركة الإسلاميّة في تركيا والّتي فازت بالانتخابات النيابية العامة في 1995[21]. حتى اضطرت إلى اللجوء إلى فقه الضّرورة وسياسات الأمر الواقع وتعرض الأخوان المسلمون في مصر إلى موجة من الاعتقالات، أمّا السُّودان فقد تعرّض لكلّ صنوف التّنكيل والتّشهير حتى يكون عظة وعبرة لغيره. ولذلك فعندما يتّجه بعض المحللين والخبراء إلى الأبعاد الأيديولوجية في تفسيرهم للسياسة الأمريكيّة تجاه السُّودان فهم ينطلقون من هذه الحقائق الّتي تبدو واضحة ومؤكّدة أمام الجميع، غير أنّ السّؤال الّذي يتبادر إلى الذّهن هو لماذا يظل النّظر إلى النّظام السّوداني أيديولوجياً جامداً في حين أنّ الواقع أثبت عكس ما توقّعته الدّراسات الغربيّة.

فكلّ الأخطار الّتي حذّرت منها وسائل الإعلام ومراكز البحوث عن الخطر الإسلامي، لم يتأكّد على أرض الواقع بغض النّظر عما أنّ ذلك قد تمّ نتيجة لسياسة الاحتواء أم نتيجة لانحناء حكومة السّودان للعاصفة أم الاثنين معاً، اي أنّ الولايات المتّحدة أصبحت تطبّق سياسة ثابتة تجاه السّودان على الرّغم من انتفاء المبرّرات الموضوعيّة لذلك وتبدّل الكثير من الأحوال في السّودان سواء على صعيد علاقاته مع جيرانه أو في سياساته الدّاخليّة أو في قضايا الحروب الأهليّة علاوة لتعاونه في القضايا العالميّة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

ويقودنا هذا السّؤال إلى النّظر في دور جماعات الضّغط والّتي سبق وأن أشرنا إلى احتماليّة أنْ يكون لها دور فيما يجري للسودان، ومع أنّنا قد أكّدنا أنّ تلك الجماعات ظلّت هي الفاعل الرّئيسي لما يجري في السّودان لقرن من الزّمان إلّا إنّنا لا نسقط ذلك الواقع مباشرة على ما يجري الآن، ولكن نحاول أنْ نرى من خلال الأحداث والوقائع الّتي شكلت السّياسة الأمريكيّة تجاه السّودان ما إذا كان مثل هذا الاحتمال وارداً أم لا؟

ففي الوقت الّذي كانت مراكز البحوث والدّارسات ووسائط الإعلام تتحدّث عن الخطر الإسلامي القادم، كانت هناك تيارات أخرى وجّهت اهتمامها إلى الضّغط على المؤسّسات الرّسميّة في الولايات المتّحدة وبريطانيا لتتبنى سياسات عدائية ضدّ السّودان، وتعتبر البارونة كارولين كوكس عضو مجلس اللّوردات البريطاني أبرز من قاد الحملة ضد السّودان وذلك إلى جانب منظمة التّضامن المسيحي (C.S.I)، التي تأسّست عام 1969م، ومنظومة أخرى من المنظّمات مثل منظّمة السّلام المسيحي 1944، ومنظّمة اللوثر العالمي 1949، ومنظّمة الخبز للعالم 1946، وخدمات المعونة الكاثوليكيّة 1943، والحرية العالميّة 1950.

وبالتنسيق فيما بينها وبين البارونة كوكس، قادت هذه المنظّمات حملات الضّغوط على الحكومات الغربيّة لفرض سياسات محدّدة ضد السّودان. ففي 1992، استمع مجلس اللّوردات البريطاني إلى تقرير من البارونة كوكس عن جنوب السّودان والّذي زارته مع أسقف كانتر بري دون إذن الحكومة السّودانيّة. وطالبت البارونة في المجلس الحكومة البريطانيّة بممارسة الضّغوط على الحكومة السّودانيّة وتجفيف مصادر حصولها على السّلاح، ومن مجلس اللّوردات انتقلت البارونة كوكس إلى الاجتماع بوزارة الخارجيّة البريطانيّة ويرافقها الدّكتور كيري، حيث تمّت مناقشة الوسائل الكفيلة بالاستفادة من زيارة الدّكتور كيري إلى جنوب السّودان للضغط من خلاله على الحكومة السّودانيّة، وعلّلت الوزارة موقفها هذا قائلة:

«خاصة وأنّ الضغط على الحكومة السّودانيّة عبر السّفير بيتر سون لم ينجح، وأنّ الأخير قد نجح بمساعدة السّفارة البريطانيّة في نيروبي والحكومة الكينيّة في خلق علاقات وثيقة مع مختلف فصائل التّمرد[22]. وقال وفد الدّكتور كيري –أيضاً–: على الحكومة البريطانيّة أن توظّف كلّ إمكاناتها المتاحة لإضعاف حكومة السّودان وعلى الإعلام الغربي أن يقوم بعكس الصّراع على أنّه قهر تقوم قوات الشّمال العربي المسلم ضد الجنوب المسيحي الأفريقي، وكذلك يكون الموقف في الأمم المتّحدة ومنظّمة الوحدة الأفريقيّة، وأنّ ذلك مهم –أيضاً– لكسب اللّوبي الأسود في الدّوائر الأمريكيّة.

وكانت البارونة كوكس قد استصحبت معها اثنين من الصّحفيين في زيارتها إلى جنوب السّودان، ويبدو أنّ الصّحفيَيْن هما جلبرت ليثوات وكين من صحيفة بالتيمور صن (Baltimore Sun)، واللذان ذكرا في حوارهما مع شبكة تلفزيون السّي أن أن (C.N.N)، أنّهما شاهدا ممارسة الرّق وزعما أنّهما شاركا في شراء عدد من الرّقيق، وأشار الصّحفيان إلى دور منظّمة التّضامن المسيحي في تحرير الرّقيق، كما أشارت صحيفة بالتمور إلى أنّ عضو الكونغرس الأمريكي دونالد بين رئيس البلاك كوكس يعد مشروع قرار في الكونغرس ضد السّودان[23].

وقد أكّدت مجلة الـ(EIR)، دور كوكس في التّرويج لمزاعم الرّق حيث قالت: (ظلّت البارونة كوكس وجماعتها يحثون في أروقة الكونغرس الأمريكي عن عضو أسود لتحريضه ضدّ السّودان بدعوى أنّ السّودان يمارس تجارة الرّقيق، ونجحوا فعلاً في تأليب عدد من الأعضاء السّود لتبني سياسة تحت شعار النّضال ضد تجارة الرّقيق. وقالت المجلة إنّ كوكس قد سافرت إلى أمريكا للإدلاء بشهادتها أمام الكونغرس، حيث ذكرت أنّ السّودان يمارس الرّق غير أنّه تمّ نفي تلك المزاعم من بعض المعاهد والشّخصيات عندما أعلن لويس فرخان زعيم جماعة أمّة الإسلام بأنّه زار السّودان وقابل المسؤولين، كما زار جنوب السّودان وقابل قادة التّمرد وقال إنّهم جميعاً نفوا أكذوبة الرّق). واضافت المجلة: (أنّه ونتيجة لهذا النفي والتّكذيب قامت البارونة كوكس بإرسال صحفيين من صحيفة بالتيمور صن إلى جنوب السّودان لتأكيد روايتها إلّا إنّه اتّضح أنّ البارونة نفسها كانت على متن الطّائرة الّتي أقلت الصّحفيين من نيروبي إلى لوكشيكي).

ونتيجة لهذه الادّعاءات فتح الكونغرس الأمريكي ملف الرّق في السّودان واستضاف السّيد محجوب التّجاني رئيس جمعيّة حقوق الإنسان السّودانيّة وعضو التّجمع الوطني. وخاطب التّجاني لجنة فرعيّة من الكونغرس حول الرّق في السّودان وزعم أنّ الحكومة تحتجز 10 آلاف سوداني جنوبي كرقيق، وبعد ذلك تحدّث إدوارد رويس، وأكّد أنّ

اعترافات التّجاني تعد دليلاً على ممارسة السّودان لتجارة الرّقيق، وأكّد أنّ الكونغرس سيصدر تشريعاً يتضمّن عقوبات قاسية على السّودان، وتحدّث في الجلسة ممثل صحيفة بالتيمور صن، وطالب بإنزال عقوبات تشمل حظر السّلاح على حكومة الخرطوم وتعيين مراقبين من الأمم المتحدة بالمنطقة ووضع خطة بالأمم المتحدة لإنهاء الرّق أين ما كان ولمزيد من الضّغوط لا بدّ من إشراك المنظمات الأمريكيّة والأفريقيّة لحقوق الإنسان.

وفي 1994، وبالتنسيق بين منظّمة التّضامن المسيحي ومعهد غوستاف للسلام عقدت ندوة بون الشّهيرة حول الحرّيات والحقوق الإنسانيّة في السّودان والّتي قاطعها الدّبلوماسيون والسّياسيون الألمان بدعوى أنّ المنظّمة تنتمي لليمين المسيحي حسب تصنيفهم وأنّها لا تسعى إلى إيجاد حلّ للمشكلة السّودانيّة. وبالتضامن –أيضاً– بين منظمة التّضامن المسيحي ومنظّمة حملة اليوبيل البريطاني، تمّ تقديم مشروعات قرارات لإدانة السّودان في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف، وفي كندا قام تحالف الكنائس المسيحيّة الّذي يضم كلاً من: الكنيسة الإنجيليّة الكنديّة، المنظّمة الكاثوليكيّة للتنمية والسّلام، منظّمة الكنائس الإنجيليّة الكنديّة، منظمة أوكسفام كندا بالترويج لمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في السّودان وطالبوا بتوقيع أشد العقوبات، غير أنّ الحكومة الكنديّة تبرّأت من التّقرير الّذي أعدّه تحالف الكنائس الكنديّة الّتي زارت السُّودان خلال الفترة من 19– 26 أغسطس 1993، وقالت على لسان وزير خارجيتها إنّ التّقرير اتّجه إلى التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة وإنّ الأشخاص الّذين قاموا بإعداد التّقرير يبحثون عن أدوار بعد أنّ لفظتهم كندا بسبب فضائحهم الماليّة والأخلاقيّة وهم الآن يقيمون خارج كندا[24].

وفي خضم هذه الحملة، الّتي تطالب بفرض العقوبات على السُّودان على خلفية مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والاتّجار في الرّق والحرب الأهلية في الجنوب، استطاع السُّودان استخراج وتصدير النّفط لأوّل مرّة، وقد أدّى ذلك إلى تحوّل في مسار الحملة الإعلاميّة الدُّوليّة ضدّ السُّودان والّتي بدأت في التّركيز على المطالبة بمنع السُّودان من استغلال عائدات النّفط بدعوى أنّها تسهم في المجهود الحربي. ويقول تقرير لوزارة الخارجيّة السّودانيّة صدر في العام 2000:

(إنّ بعض المنظّمات الطّوعية الهولنديّة تقودها منظّمة التّضامن المسيحي، بدأت حملة جديدة تستهدف السُّودان واقتصاده بعد أن خاب مسعاهم في تأليب الرّأي العام ضد السُّودان بسبب تجارة الرّقيق، ويقول التّقرير إنّ الحملة هذه المرّة جاءت متزامنة ومتّسقة مع الحملة الّتي تستعر في أمريكا الشّماليّة وكندا، وقد شرعت المنظّمات المذكورة في حملتها الصّحفيّة بعد أنّ وضعت خطتها بتهيئة المسرح بإعادة نشر مقالات تجارة الرّق

في الصُّحف الّتي لم تنشرها من قبل، على أن يلي ذلك الإعداد لاقناع الرّأي العام بما أسموه الخطر الجديد من ترك السّودان يستغل عائدات البترول في شراء أسلحة إضافيّة تساعد في تقتيل الجنوبيين الأفارقة المسيحيين. وأكّد تقرير الخارجيّة، أنّه وفي سبيل تحقيق هذا الغرض شرعت المنظّمات في اجتماعات تحضيرية في أمستردام وروتردام، وتوصلت –الاجتماعات– إلى تكوين مجموعات عمل في كلّ قطر في أوروبا تحت مسمى مراقبة النّفط (Oil Watch)، كما تولّت منظّمة التّضامن المسيحي فرع هولندا تمويل بحث تحت عنوان النّفط السّوداني والدّور الهولندي وتناولت فيها الاستثمارات الهولندية في السّودان وأبرزها استثمارات شركة شل وترافيقور.

جاء في البحث أنّ هولندا قامت بشراء أوّل شحنة نفط سوداني وأنّها دخلت في مفاوضات مع الحكومة السّودانيّة لإبرام عقود طويلة الأجل، وخلص البحث إلى المطالبة بإنشاء صندوق خاص لاستثمار عائدات النّفط (Trust Oil Fund) على أن تجمع فيه عائدات النّفط ويصرف منه لتنمية الجنوب وشمال السّودان وحرمان الحكومة السّودانيّة منه حتى لا تستخدمه في شراء الأسلحة والذّخائر. وخلص التّقرير إلى أنّه قد وضعت خطة للتحرّك في كلّ من أوروبا وأمريكا الشّماليّة وكندا، وقال:

أيّ حملة تصبو إلى النّجاح لا بدّ لها من رأي عام يساندها وأنّ الكثير من العمل ينتظر القيام به من أجل إطلاع الرّأي العام العالمي حول ما يجري في السّودان، ويجب أنّ يركّز النّشر على: إحاطة الرّأي العام وذلك بالحصول على مواد مسجّلة للاستفادة منها في البرامج التّلفزيونيّة وبرامج إذاعيّة أخرى متّخصصة والضّغط على حملة الأسهم والضّغط على الشّركات وحملة لتعرية الحكومة السّودانيّة ورفع دعاوى قانونيّة.

وبناءً على ذلك تصاعد الضّغط على الحكومة السّودانيّة. ويقول الدّكتور منصور خالد: وفي إطار حملة جماعات حقوق الإنسان ضدّ نظام الخرطوم كثّفت هذه الجماعات نشاطها في البدء ضدّ الهيئات الأمريكيّة المساهمة في تاليسمان للتخلّص من أسهمها في تلك الشّركة، ولكن سرعان ما توجّهت هذه الجماعات بضغوطها إلى الشّركة الصّينيّة، رأس الرّمح في هذه الحملة كان عضو الكونغرس فرانك وولف[25]. ومعروف أنّ تلك الضّغوط قد أدّت في النّهاية بشركة تاليسمان الكنديّة إلى بيع أسهمها إلى الشّركة الهنديّة إلى جانب إصدار الكونغرس الأمريكي لتشريعات تلزم الخارجيّة الأمريكيّة بمدّها بتقارير عن الاستثمارات النّفطية في السّودان.

على كلٍّ، تعكس هذه النّماذج أدوار جماعات الضّغط في التّأثير على السّياسات الرّسميّة للقوى الكبرى ضدّ السّودان وبالأخص في الولايات المتّحدة، ويقول الدّكتور منصور خالد في هذا الخصوص: «نشأ ائتلاف غير مسبوق ضدّ نظام الخرطوم يضم اليمين واليسار في الولايات المتّحدة»، وعن أهداف هذا التّحالف يقول منصور خالد نقلاً عن صحيفة «الواشنطن بوست» إنَّ الوازع الأخلاقي هو الّذي يوجّه ذلك التّحالف الّذي يمتد من المؤتمر البرلماني للسودان إلى التّحالف المسيحي إلى القساوسة الكاثوليكيين الأصوليين، ويؤكّد منصور أنَّ هذه المنظّمات غير الحكوميّة لربما كانت أكثر فاعلية في تأثيرها على الإدارة من الكونغرس أولاً لتدفق المعلومات إليها بصورة أسرع بحكم التحامها المباشر بالمناطق الّتي يعنيها أمرها وبالقواعد الشّعبيّة المؤثرة على أعضاء الكونغرس ولأنها تملك بحكم التّأثير المباشر على سياسات الإدارة والكونغرس.

ويمضي منصور أبعد من ذلك حين يقول معلّقاً على حديث الرّئيس الأمريكي بوش حول جنوب السّودان: وتخصيص بوش جنوب السّودان بالإشارة يعني أنّه كان يستمد أفكاره حول السّودان من رؤى جماعات الضّغط المسيحيّة للمشكلة.

ومرّة أخرى، يلاحظ إغفال منصور خالد لدور أكبر منظّمات الضّغط الأمريكيّة وهي اللّوبي الإسرائيلي في الولايات المتّحدة. ومع أنّه ومن المعروف والمسلّم به أنَّ تحليل الآلية الّتي تحرّك سياسة الولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط لا يكتمل دون التّعرُّض لنشاط اللّوبي الإسرائيلي، إلّا إنَّ الدُّكتور منصور قد أسقط كلّ ذلك في القائمة الّتي أوردها عن جماعات الضّغط الأمريكيّة الّتي تعمل ضد السّودان. وعليه أنَّ يستمع إلى هذه الشّهادة عن قوة ونفوذ اللّوبي الإسرائيلي والّذي أدلى بها أحد وزراء خارجية الاتّحاد السّوفياتي (الرّاحل): «يتمتّع اللوبي الإسرائيلي بإمكانيّة حقيقيّة لممارسة النّفوذ في كلٍّ من مجلسي الكونغرس الأمريكي، وله التّأثير لدى مناقشة مشاريع القوانين في هذه الهيئة التّشريعيَّة العليا بالاتّجاه المناسب لإسرائيل».

ويمضي وزير الخارجيّة الرّوسي قائلاً: «وهناك شهادة موثوقة جدّاً في هذا الخصوص تعود إلى رئيس هيئة الأركان الأمريكيّة المشتركة؛ الجنرال جورج براون الّذي قال: إنَّ هذا اللّوبي قوي جدّاً إلى درجة لا تصدّق... يأتينا الإسرائيليون ويطلبون إعطاءهم أسلحة حربيّة، فنجيبهم أنّنا لا نستطيع إقناع الكونغرس بالموافقة على هذا البرنامج، فيردون علينا: لا تقلقوا بشأن الكونغرس، نحن نأخذ هذا على عاتقنا». ويخلص براون إلى القول: «إنَّ هؤلاء أناس من بلاد أخرى ومع ذلك بإمكانهم أنْ يفعلوا هذا»[26].

على كلٍّ واستناداً إلى حقائق دور جماعات الضّغط في تشكيل السّياسات الخاصة بالسُّودان في عهد حكومة الإنقاذ على النّحو الّذي أشرنا إلى أجزاء منه وعلى النّحو الّذي أكّده الدُّكتور منصور خالد، فإنّ السّؤال الأساسي هو: (ما هي الأهداف الحقيقية لهذه الجماعات؟)... هل الوازع الأخلاقي والدّيني هو الدّافع لها كما يقول بذلك منصور خالد الّذي سبق له وأن فسّر دور جماعات الضّغط خلال السّنوات الحرجة لاستقلال السُّودان (1946- 1956)، من خلال نفس هذا المنظور الأخلاقي حين قال إنّ الإداريين البريطانيين يحاربون حكومتهم في لندن وينطلقون في ذلك من علاقتهم الرّومانسيّة والعاطفيّة مع الشّعب السّوداني؟

لماذا لا يتّجه التّفكير إلى أنّ وراء تلك الضّغوط والحملات أهداف سياسيّة واستراتيجيّة يتم تحقيقها من خلال هذه الشّعارات الإنسانيّة والأخلاقيّة، مع العلم أنّ هذه المنظّمات وجماعات الضّغط تعمّدت اختيار السُّودان دون أي قطر آخر من هذا العالم الفسيح.

فعلى مدى ربع قرن من الزّمان ظلّت مقاطعة إيرلندا الشّماليّة تشهد مواجهات دمويّة حامية بين طائفتي الأنجليكان والكاثوليك عبر المليشيات الّتي تمثّل الطّائفتين، وكانت عمليات القتل الجماعي الطّائفي ممارسة يوميّة يروح ضحيتها أفراد عاديون خطيئتهم أنّهم من المذهب الآخر، وطوال هذه الفترة لم يجرؤ أحد للإشارة إلى تلك الحرب الدّينيّة باعتبارها تطرُّفاً مسيحياً على الرُّغم من أنّ هذا النّزاع استمر أطول من أيّ نزاع في العالم الإسلامي، وكان العامل الدّيني فيه أقوى وأبرز من كل نزاعات العالم الإسلامي. كذلك فقد كانت عدد من بلدان أمريكا اللاتينيّة طوال فترة السّعينيات والثّمانينيات، ميداناً لحركات ثوريّة مسلّحة ضدّ حكومات تلك البلدان وبمشاركة رجال دين كاثوليك في قيادتها، كما حدث في نيكاراغوا وهو ما كان الإعلام الغربي يسميه بلاهوت التّحرُّر، ولم ينظر لها كتعبير عن تطرُّف ديني أو عمل من أعمال الإرهاب.

أمّا في آسيا، فهناك الحركات المسلّحة لطوائف السّيخ في الهند والحركات الهندوسيّة المتطرّفة في الولايات الهنديّة ذات الوجود الإسلامي ونمور التّاميل في سريلانكا، هذا فضلاً عن الحركة الّتي قامت بالهجوم بالغازات السّامة في التّجمعات العامة في اليابان.

كلّ تلك النّماذج للصراعات الدّمويّة الّتي تلعب فيها الأديان الأخرى -عدا الإسلام- دوراً أساسياً، لم تر فيها جماعات الضّغط ومنظّماتها إشارات لانتهاكات لحقوق الإنسان أو الأديان بينما يرون كلّ ذلك في السُّودان وهو الأمر الّذي يقود حتماً إلى تلك الشّكوك حولها.

إنّ أحد الرّكائز الأساسيّة لتحليل أهداف جماعات الضّغط هو النظّر إلى ما يجري في الواقع السّوداني باعتبار أنّ ذلك هو المرآة الّتي تعكس السّياسات والاستراتيجيات الحقيقيّة. ومن الواضح أنّ المجتمع الدّولي بهيئاته المختلفة، وكذلك القوى الأوروبية وبزعامة الولايات المتّحدة والّذين تأثروا جميعهم بحملات وضغوط منظّمات الضّغط يدعمون الحركات السّياسيّة والعسكريّة في السّودان ذات التّوجهات الجهوية سواء الحركة الشّعبية لتحرير السّودان أو الحركات المسلّحة، في دارفور أو شرق السّودان، وذلك أكثر من دعمهم للحركات السّياسيّة الأخرى سواء التّجمع الوطني الّذي يمثّل تحالف الأحزاب الكبرى في السّودان أو المعارضة السّياسيّة الدّاخليّة. وفي تقديري، فإنّ دعم الحركات ذات الطّابع الجهوي هو في الأساس دعم للمشروع السّياسي الاستراتيجي الّذي عبّرت عنه الحركة الشّعبيّة بالسّودان الجديد، وهو بذلك مشروع لإعادة هيكلة السّودان، وهو الأمر الّذي يجب أنّ يفهمه السّودانيون بوضوح.

هوامش الفصل الخامس

(1) الصادق المهدي، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، ورقة مقدمة لمؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية، مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2002.

(2) صلاح مختار، الأقليات في الوطن العربي، القار العربية للدراسات والنشر والترجمة، أرشيف المعلومات، العدد 19.

(3) مجلة الشراع اللبنانية، الأمانة العامة للإعلام للخارجي، إدارة الرصد والمتابعة، النشرة الخاصة، 16 مارس 1997.

(4) محمد سعيد محمد الحسن، السودان ومصر والمصير المشترك: مواقف وأحداث 1950-1999، ط1، ص128.

(5) لورانس شابري وانني شابري، سياسة واقليات في الشرق الأدنى، ترجمة الدكتور زوفان قرقوط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991، ص347.

(6) السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين، مصدر سابق، ص783.

(7) نفس المصدر، ص785.

(8) نفس المصدر، ص792.

(9) أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1987.

(10) انتوني سامبسون، الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، معهد الانماء العربي، ط1، بيروت، 1976.

(11) نفس المرجع، ص386.

(12) نفس المرجع، ص376.

(13) ر. بورسيوف، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في السبعينيات، ترجمة شوكت يوسف، دار دمشق، ص100.

(14) Foreign Affairs، 1993

(15) شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1994، ص62.

(16) Foreign Affairs، 1993.

(17) مجلة المجلة، العدد 889، فبراير- مارس، 1997.

(18) مجلة السياسة الدولية، يوليو 1996.

(19) ي. م بريمو كوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، دار بن خلدون، بيروت، 1981، ص139.

(20) مجلة المجلة، العدد 889، 1997.

(21) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، ط1، 1997، ص57.

(22) وثيقة من مكتب رئيس الوزراء البريطاني حول جنوب السودان، وزارة الخارجية.

(23) صحيفة الوطن العربية، العدد 25، 9 أكتوبر 1996

(24) مجلة الأمان الإقليمي، العدد 116، أغسطس 1994

(25) السودان. أهوال الحرب وطموحات السودان، قصة شعب، مصدر سابق، ص785

(26) تشريح الصّراع في الشّرق الأوسط، مصدر سابق، ص143.

الخاتمة

إنّ الاستنتاجات الرّئيسيّة الّتي يمكن الإشارة إليها في ختام هذا البحث، هي أنّ كلّ التّطورات السّياسيّة الّتي شهدها السّودان خلال الفترة من 1840 وحتى 2008، هي من تخطيط وإدارة جماعات اصطلحنا على تسميتها جماعات الضّغط أو اللّوبي. وقد أوضحنا استراتيجياتهم وأساليبهم للتدخّل في الشّأن السّوداني خلال المراحل المختلفة، بدءاً من عملية استعمار السّودان الفاشلة في (1883- 1885)، ثمّ المحاولات الأخرى الّتي أدّت إلى الاستعمار في (1886-1898)، ثمّ دورهم في الحكم الثّنائي (1898- 1956)، بالإضافة إلى فترة ما بعد الاستقلال (1956- 2008).

ويعنى هذا الاستنتاج، أنّ ربط تلك الأحداث ببريطانيا أو بالمصالح البريطانيّة يعتبر ربطاً غير صحيح. فبريطانيا لم تقف ضد المهديّة ولم تسع إلى محاربتها خلال الفترة (1881-1885)؛ وكذلك لم تقرّر أو تسعى لإعادة لفتح السّودان خلال (1885- 1898)؛ ولم تحكم السّودان خلال فترة الحكم الثّنائي (1898- 1956). وينطبق نفس الأمر على السّياسة الأمريكيّة تجاه السّودان عقب الاستقلال. فمثلما سخرت جماعات الضّغط السّياسة البريطانيّة لخدمة أهدافها في السّودان لأكثر من 70 عام، فإنّها تسخّر الآن السّياسة الأمريكيّة لاستكمال مشاريعها السّياسيّة والاستراتيجيّة الّتي بدأت منذ الثّلث الأخير للقرن التّاسع عشر.

وبهذه الخلفيات، فإنّ جماعات الضّغط تعتبر نفسها صاحبة حقٌ في السّودان أكثر من السّودانيين أنفسهم نتيجة لما بذلوه من جهود خلال قرن ونصف القرن. ومعروف أنّه من بين أهم تلك الجهود هو إنشاء السُّودان الحالي بحدوده الجغرافيّة المعروفة اليوم، وكذلك المساهمة بصورة فعّالة ورئيسيّة في بنائه خلال فترة الحكم الثّنائي هذا فضلاً عن دورها الحيوي والفعّال والّذي أدّى إلى استقلال السّودان. ولذلك فإنّ افتراض أن تمضي تلك الجماعات مهما كلّفها الأمر لاستكمال مشاريعها الاستراتيجيّة والّتي تستهدف مصر يعتبر افتراضاً معقولاً ومنسجماً مع البينات التّاريخيّة والظّرفيّة.

ويبقى السّؤال الأخير: إذا كانت جماعات الضّغط هي الّتي تقف وراء ما يمرُّ به السُّودان اليوم من أزمات، وذلك بهدف إعادة هيكلته بالصورة الّتي تمكنها من استخدامه ضدّ مصر في أيّ وقت، فهل تستطيع فعلاً تمرير مشروعه الاستراتيجي الّذي تجرى فصوله الآن.

تصعب الإجابة المباشرة عن هذا السُّؤال، ولكن يمكن مناقشته ضمن خطوط عامة وسيناريوهات مختلفة. إذا كانت زاوية النّظر لمعرفة إمكانيّة تمرير هذا المشروع هي القياس على النّجاحات والإخفاقات السّابقة، بمعنى القياس على الأدوار التّاريخيّة التي قامت بها جماعات الضّغط في السُّودان، فإنّ الإجابة ستكون نعم. وذلك لأنّنا رأينا القدرة الّتي أدارت بها تلك الجماعات مشاريعها الاستراتيجيّة في السُّودان وحوض النّيل والّتي اعتمدت بصور رئيسيّة على عمليات الخداع والتّضليل واستخدام الضّغوط وتسخير سياسات القوى الكبرى.

وإذا كانت زاوية النّظر هي إمكانات السُّودان الدّاخليّة وقدرته على إجهاض هذا المشروع، فإنّ الإجابة ستكون لا. أيّ أنّ جماعات الضّغط سوف لن تنجح في تمرير مشروعها. والسّبب الرّئيسي لذلك أنّ الآلية الّتي تريد بها تلك الجماعات العمل من خلالها، آلية ضعيفة ومحطّمة وليست لها قواعد في المجتمع السُّوداني كما سبق وأن أوضحنا. ويضاف إلى ذلك، أنّ الحركة الشّعبيّة الّتي تعتبر رأس الرّمح في مشروع إعادة هيكلة السُّودان عبر طرح السُّودان الجديد وخاصة بعد غياب قائدها الدُّكتور جون قرنق، أصبحت غير مكترثة لنظرية السُّودان الجديد بل أصبحت تسخر منها مثلما قال أحدهم: (سودان جديد بتاع شنو... نحن دايرين السُّودان القديم بتاعنا ده).

ويضاف إلى ذلك، أنّ الاختلاف داخل الحركة الشّعبيّة بين المؤيّدين للانفصال والمؤيّدين للوحدة من خلال منظور السُّودان الجديد، يعتبر خلافاً كبيراً جدّاً ولا يمكن تجاهله. كما أنّ الحركات المسلّحة في دارفور قد هجرت هذا الشّعار -أيضاً- سوى الفصيل الصّغير الّذي يقوده عبدالواحد محمد نور، بالإضافة إلى أنّ جبهة الشّرق -أيضاً-

قد هجرت نفس الشّعار. والأبعد من ذلك أصبح حلفاء الحركة الشّعبيّة في منطقة جبال النّوبة وجنوب النّيل الأزرق يفكرون -أيضاً- في الانسحاب من الحركة ربّما تأثّرا ببعض الكتابات الجنوبيّة الّتي صدرت مؤخّراً (راجع كتابي جون قاي نوت ياه عن تأرجُح الفكر السّياسي في جنوب السّودان؛ العزلة والوحدة والانفصال؛ والكتاب الآخر؛ جنوب السّودان: آفاق وتحدّيات)، وتقول إنّ الجنوب سيختار الانفصال وعلى الحركات المتحالفة معها في جبال النّوبة والنّيل الأزرق أنّ يفكوا ارتباطهم من الآن بالحركة الشّعبيّة لأنّ الجنوبيين سوف لن يقبلوا بهم في دولتهم الجديدة.

وإلى جانب ذلك، فإنّ العقبة الكبيرة أمام هذا المشروع هو أنّ المجتمع الّذي يراد إعادة صياغته أصبح أكثر وعياً بهذا المخطط ولم يتأثّر بمحاولات الخلخلة الاجتماعيّة الّتي يراد إحداثها من خلال الأحداث السّياسيّة الجارية في مناطق السّودان المختلفة.

ولكن؛ لا يعني توفر إمكانية احتواء مشاريع القوى الخارجيّة في السّودان، أنّ ينتظر السّودانيون انهيار تلك المشاريع ذاتياً أو من خلال العوامل الّتي ذكرناها. فالأمر أكبر من ذلك ويحتاج إلى استراتيجيّة متكاملة ومضادّة لما تقوم به القوى الخارجيّة، هذا إذا لم نقل إنّنا نحتاج إلى حكومة كاملة أخرى تهتم فقط بمنع انهيار السّودان من أجل إعادة هيكلته. وفي سبيل بناء مثل هذه السّياسة يتوجّب أوّلاً تجاوز شتات الرّؤى حول القضايا الكبيرة وبالأخص حول ماذا يراد للسودان؟ وللإجابة عن ذلك يجب التّحقيق في مجمل التّطورات السّياسيّة الّتي تمّت في السّودان وكانت على ارتباط بالقوى الخارجيّة للتعرّف على ماذا تمّ بالتحديد وكيف تمّ ومن الّذي كان يقف وراءه.

وليس هذا التّحقيق مبنياً فقط على الاستنتاجات الّتي توصّلت إليها هذه الدّراسة وحسب، وإنّما لأنّ معظم الكتابات الّتي تناولت الأحداث السّياسيّة السّابقة في السّودان تتحدّث منذ ذلك الوقت وإلى الآن بلغة يجب أن تقودنا إلى إعادة مثل هذا البحث والتّحقيق المطلوب. فمايكل آشر يورد في كتاب أصدره في 2005، أنّ حملة إنقاذ غردون كانت مؤامرة مطبوخة وفرضت على الحكومة البريطانيّة؛ والكاتب البريطاني مارك يقول في كتاب أصدره في 2006، إنّ جماعات الضّغط وأصحاب النّفوذ في لندن هم الّذين فرضوا على الحكومة البريطانيّة التّدخُّل في الشّؤون السّودانيّة. وربن نيلاند يقول في كتاب أصدره في 2002، إنّ عملية إنقاذ غردون كانت مسرحية قصد بها إجبار بريطانيا لاحتلال السّودان. ويقول اللّورد التّون في كتاب أصدره 1956، إنّ وزير الحربيّة؛ هارنجتون، خدع رئيس الحكومة في مسألة إرسال غودون إلى السّودان؛ وينفي اللّورد كرومر والّذي كان قنصل بريطانيا في مصر وقت وقوع تلك الأحداث، أنّ يكون ضالعاً في تغيير مهمّة غردون

من استشارية إلى تنفيذيّة، وينفي كذلك أنْ يكون هو الّذي غيّر تعليمات حملة الإنقاذ إلى احتلال السّودان؛ ويتّهم جون مورلي أنّ جماعات الضّغط وبعض الدّوائر العسكريّة هم الّذين صنعوا وفرضوا أحداث السّودان على الحكومة البريطانيّة. ويقول ونستون تشرشل، إنّه ستمضي فترة طويلة جداً وستمر أجيال وأجيال حتى يتعرّفوا على لماذا وقفت الحكومة البريطانيّة ضدّ غردون. ويقول روبن نيلاند، إنّ التّحليلات استمرت لأكثر من مائة عام دون أن تصل إلى إجابة ما إذا كان غردون قد عصى تعليمات حكومته أم لا. ويقول البروفيسور ساندرسون، إنّ أحداث فاشودة كانت مثالاً ساطعاً لتلاعب صغار الموظّفين بالحكومة الفرنسيّة ومثالاً للتآمر ليس فقط على هوامش السّياسة وإنّما على السّياسة الرّسميّة لوزارة الخارجيّة الفرنسيّة تجاه السّودان؛ كلّ ذلك فضلاً عما قاله الدّكتور حسن عابدين في 2008، إنّ هناك وثائق سريّة عن استقلال السّودان تحوي معلومات تعتبر خطيرة ولكنّها محظورة عن النّشر إلّا بإجراءات معيّنة.

فمثل هذه التّشكيكات كافية وحدها لأن تقودنا لمراجعة شاملة لكلّ الأحداث الّتي تعرّض لها السّودان خلال تلك الفترات وإلى اليوم. وعلاوة عن ذلك فإنّ الدّراسة الّتي قام بها البروفيسور ترانس هانز عام 1995، قد اختتمها بتساؤلات في غاية الأهمية الأمر الّذي يفرض على السّودانيين البحث عن اجوبة لها، إذ يقول هانز:

«إنّ السّؤال المهم والمثير والّذي يبرز من خلال هذه الدّراسة هو: لماذا قامت الإدارة البريطانيّة في السّودان بتحدى رؤسائها ليس فقط في القاهرة ولكن في بريطانيا أيضاً، وهم يعلمون تماماً إنهم بذلك يعملون ضد المصالح البريطانيّة في السّودان وفي الشّرق الأوسط بأكمله؟ ويقول هانز واصفاً قوة الإدارة البريطانيّة في السّودان: الأمر المؤكّد هو أنّ تدخل الإدارة البريطانيّة في العلاقات المصريّة البريطانيّة خلال الفترة (1945– 1956)، قد أثر بصورة درامية ليس على السّودان فحسب وإنّما على العلاقات بين بريطانيا ومصر؛ ولولا ذلك التّدخُل لتغيّر مجرى التّاريخ في أفريقيا والشّرق الأوسط.

ومع أنّ ترانس هانز لم يقدّم إجابة واضحة لتساؤلاته لأنّه اكتفى في دراسته بالفترة (1945-1956)، إذ أنّه لو حاول تتبُع قوة الإدارة البريطانيّة واستقلاليتها خلال فترة الحكم الثّنائي بأكمله لاكتشف أنّها تمتّعت بنفس تلك الخصائص منذ اليوم الأوّل للحكم الثّنائي نفسه (1898)؛ وسيقوده ذلك بالضرورة إلى تتبُع كيفية نشوء الحكم الثّنائي الّذي جاء بالإدارة البريطانيّة المستقلة والمتحدية لسادتها في لندن؛ وسيقوده ذلك بدوره إلى الفترة الّتي ظهرت فيها جماعات الضّغط وتدخّلت في العلاقات السّودانيّة المصريّة، وسيكتشف

-عندئذ- وبصورة واضحة أنّ تحدي ومحاربة الحكومة البريطانيّة ومعارضة مصالحها قد بدأت خلال الفترة (1884- 1885) على النّحو الّذي أوضحناه بالتفصيل في هذه الدّراسة وليس خلال الفترة (1945- 1956)، كما قال ترانس هانز. وبالتالي فإنّ الإجابة واضحة:

تحدّت الإدارة البريطانيّة لندن والقاهرة بالإضافة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة الّتي تدخّلت مؤخّراً لأنّها تنتمي إلى جماعات الضّغط واللّوبي وهي الّتي أمدّتها بالقوة والدّعم سواء بالعمل من داخل مجالس الوزراء والبرلمانات وساحات الرّأي العام أو من خلال الأساليب الملتوية كتزييف المعلومات واستخدام منظّمات المجتمع المدني. وفي هذا إجابة -أيضاً- لسؤال ترانس هانز عن أسباب قيام إداريين بريطانيين بمعاكسة مصالح دولتهم في السّودان والشّرق الأوسط، إذ أنّ الإجابة وببساطة لأنّهم يمثّلون مصالح جماعات الضّغط الّتي ينتمون إليها وليست دولهم.

وأيّاً كانت الإجابة، فإنّ كلّ هذه الأسئلة ما زالت مطروحة أمام السّودانيين وعليهم الإجابة عليها ليس فقط تصحيحاً للتاريخ ولكن لارتباطه بالتطورات السّياسيّة الجارية في السّودان اليوم وغداً.

ومن العوامل المشجّعة لمثل هذه المراجعة بالإضافة إلى كونها ستضعنا على الطّريق الصّحيح وتساعدنا في بناء استراتيجيّة فعّالة وناجحة هو أنّه أصبح بالإمكان الحصول على جميع المراجع والمصادر الّتي تساعد في تلك المراجعة. ويضاف إلى ذلك، أنّ الوثائق البريطانيّة الخاصة بأحداث السّودان منذ أواخر القرن التّاسع عشر 1880 وحتى 1989 متاحة بأيّ صورة من صور للبحث والاطّلاع؛ بل أنّ بعض مركز دراسات المستعمرات في بريطانيا قد جمعت وثائق السّودان للفترة من (1942- 1956)، في مجلدين كبيرين أتاحتها للشراء. كما أنّ مذكّرات السّير وليام لوس والّذي يعتبر المهندس الأساسي لعملية استقلال السّودان وللتطورات الّتي رافقتها بوصفه مستشاراً للشؤون الدّستوريّة والخارجيّة لحاكم عام السّودان قد أصبح متاحاً -أيضاً- في مركز الوثائق السّودانيّة في جامعة درهام ببريطانيا؛ كما أنّ وثائق 19 يوليو 1971 -أيضاً- أصبحت متاحة لدى سجلات وثائق وزارة الخارجيّة البريطانيّة، وكذلك وثائق 17 نوفمبر 1958.

ومع أنّ العبء الأكبر لهذه المراجعة يجب أنّ يقع على عاتق الدّولة، إلّا إنّ لمراكز الدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة الدّور الأكبر ليس فقط في عملية المراجعة ولكن للاستفادة منها في تشكيل وصياغة الاستراتيجيات الّتي تقود الدّولة في الاتّجاه الصّحيح. ولعلّه من المهم للخبراء والمخططين الاستراتيجيين السّودانيين أنّ يعيدوا التّفكير في تخصصات المراكز نفسها.

فمعظم السّياسات والاستراتيجيات الّتي يتعرّض لها السُّودان تصنع في أوروبا؛ ومعظم المعلومات عن السُّودان توجد أيضاً فيها. ولذلك، فإنّ الحاجة لمراكز دراسات عن الغرب أو أوروبا تعتبر ذات أولوية على مراكز دراسات عن أفريقيا أو الشّرق الأوسط أو القرن الأفريقي. فعن طريق مراكز سودانيّة متخصّصة عن الغرب أو الولايات المتّحدة يمكن التّعرُّف بصورة أوضح وحقيقيّة لآليات وكيفيات صنع القرار وللمجموعات الّتي تعمل ضد السُّودان ولمراكز صنع القرار وللمؤثّرات الدّاخليّة والخارجيّة في السّياسات الخارجيّة والمصالح السّياسيّة والاقتصاديّة والجيوسياسية، هذا فضلاً عن إمكانية الحصول على كافة المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالسُّودان للتعرُّف على اتّجاهات وطرائق التّفكير.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحاجة لمركز دراسات مشترك مع مصر أو مركز للدراسات السُّودانيّة المصريّة، تعتبر ضرورية -أيضاً- من أجل صياغة رؤى مشتركة في القضايا الّتي تتجاوز الحكومات وتتعلّق بالدولتين، طالما أنّ مصر تعرّضت للاحتواء من خلال السُّودان الّذي أصبح أرضاً للمعارك السّابقة ضدّ مصر، ويراد إعداده مرّة أخرى كأرض لمعركة استراتيجيّة تفقد بها مصر الكثير من قدرتها وفعاليتها وتصبح رهينة يتم التّلاعب به متى ما يشاء.

وأخيراً، وعن مستقبل السُّودان فيمكن القول باختصار وعلى ضوء الظُّروف الدُّوليّة السّائدة الآن والمواقف المعادية للهيئات والمنظّمات الدُّوليّة له، إنّ مستقبله هو حكومة الإنقاذ الوطني وأحلافها. وأعتقد أنّ الخيارات السّياسيّة محدودة جدّاً أمام السّودانيين في هذا الظّرف التّاريخي؛ فإما دعم ومساندة الحكم القائم وبالتالي الحفاظ على السُّودان كدولة وإمّا فقدانها. وعلى المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، إن كان تابعاً للدولة أن يتولّى المسؤوليّة الكاملة لإعادة تقيم ودراسة التّطورات السّياسيّة السّابقة والإجابة عن كلّ تلك الأسئلة المثارة حول الأحداث الّتي مرّ بها السُّودان خلال القرن ونصف القرن الماضية لتتمكّن من وضع استراتيجيّة حقيقيّة تؤمن وتحفظ السّودان. وأعتقد أنّه من المهم أنّ يراجع المجلس مشروعه الاستراتيجي الحالي عن مستقبل السُّودان والّذي يحمل العنوان: (نحو استكمال بناء أمّة سودانيّة).

إنّ مثل هذا الشّعار فضلاً عن أنّه يقرُّ صراحة بعدم وجود أمّة أو قوميّة سودانيّة مكتملة وهو أمر غير صحيح، وما كان يجب أنّ يتم الإعلان عنه صراحة هكذا في الطُّرقات ومداخل ومخارج العاصمة الاتّحاديّة للسودان؛ فإنّه -أيضاً- يبدو كما لو أنّه لم يأخذ في الحسبان المشاريع الاستراتيجيّة الأخرى الّتي تريد القوى الخارجيّة تنفيذها في السّودان. فمثل

ما للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي مشروع لمستقبل السّودان، فإنّ لجماعات الضّغط -أيضاً- مشروعاً لمستقبل السّودان. وإذا كان مشروع المجلس القومي يسعى لبناء أمّة سودانيّة موحّدة في المستقبل فإنّ جماعات الضّغط تسعى لشق وتقسيم الأمّة السّودانيّة الموحّدة والقائمة اليوم وبناء أمّة سودانيّة منقسمة في المستقبل.

وبالتالي؛ إذا أراد المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي أو أيّ جهة حكوميّة أخرى، التّخطيط لمستقبل السّودان، فإنّ الرّكيزة الأساسيّة يجب أن تكون هي منع تقسيم القوميّة السّودانيّة الواحدة المتكوّنة والموجودة أصلاً: وبمعنى آخر؛ لسنا في حاجة لبناء أو استكمال القوميّة السّودانيّة وإنّما في حاجة إلى الحفاظ عليها وإجهاض المشروع الّذي يسعى إلى غير ذلك. وهذا هو الصّراع الاستراتيجي الّذي يجب أنّ يخوضه السّودان الآن.



قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

1. إبراهيم أحمد السّيد؛ تاريخ الصّحافة في السُّودان؛ دار الآداب؛ السُّودان؛ 1977.

2. إبراهيم حمد آدم الأبعاد الفكرية والسّياسيّة والتّنظيميّة للحركة الشّعبيّة لتحرير السُّودان 1983– 2000؛ مركز البحث والدراسات الأفريقية؛ جامعة افريقيا العالمية؛ السُّودان، 2001.

3. إبراهيم فوزي باشا؛ السُّودان بين يدي غردون وكتشنر؛ مطبعة الآداب؛ القاهرة؛ الجزء الأول والثّاني؛ الطبعة الأولى؛ 1319هـ.

4. أحمد حمروش؛ مصر والسُّودان: كفاح مشترك؛ دار الهلال؛ 1970.

5. أحمد خير الصّديق؛ السّياسات الاستعمارية في جنوب السُّودان؛ مطابع الأحمدي؛ بيروت؛ 1992.

6. أحمد طربين؛ التّجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1987.

7. أحمد عبدالرّحيم نصر؛ الإدارة البريطانيّة والتبشير المسيحي في السُّودان؛ المطبعة الحكومية؛ الخرطوم؛ 1979.

8. إسماعيل سرهنك؛ حقائق الاخبار عن دول البحار؛ 1314هـ.

9. إكرام عبدالرّحيم؛ السّوق الشّرق أوسطية؛ مركز الحضارة العربية؛ القاهرة؛ الطبعة الأولى؛ 2000.

10. أمجد الفيشاوي؛ أسطورة غردون؛ دار الأدب؛ القاهرة؛ 1921.

11. أمين التّوم؛ ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السّودانية: 1914 – 1969؛ الدّار السّودانيّة للكتب؛ الطبعة الثّانية؛ 2004.

12. الأمين عبدالرّحمن أحمد عيسى؛ الفريق إبراهيم عبود وعصره الذهبي؛ شركة مطابع السُّودان للعملة المحدودة؛ 2005.

13. انتوني سامبسون؛ الشّقيقات السّبع؛ شركات البترول الكبرى والعالم الّذي صنعته؛ ترجمة سامي هاشم؛ معهد الإنماء العربي؛ الطبعة الأولى؛ بيروت؛ 1976.

14. آندرو راسمل؛ الحرب السّرية في الشّرق الأوسط؛ ترجمة محمد نجار؛ الأهلية للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 1997.

15. ب. م. هولت؛ دولة المهدية في السُّودان؛ عهد الخليفة عبدالله: 1885– 1898؛ ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر ومحمد محجوب مالك وعبدالحافظ عبدالعزيز؛ دار الجليل؛ بيروت، ومكتبة خليفة عطية، الخرطوم؛ 1982.

16. بركات محمد طاهر؛ مصر والحبشة؛ دار الثّقافة؛ لبنان؛ 1946.

17. بشير محمد سعيد؛ خبايا وأسرار في السّياسة السّودانيّة: 1952 – 1956؛ دار جامعة الخرطوم للنشر؛ الطبعة الأولى؛ 1993.

18. بيتر ودورد؛ السُّودان: الدّولة المضطربة: 1898– 1989؛ ترجمة محمد علي جادين؛ مركز محمد عمر بشير؛ السُّودان؛ 2001.

19. التجاني محمد عبداللّطيف؛ الخيار الصّعب؛ معامل التّصوير الملون السّودانية.

20. تمام همام تمام؛ السّياسة المصريّة تجاه السُّودان (1936– 1953)؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ 1999.

21. توماس. أ. بريسون؛ العلاقات الدّبلوماسية الأمريكيّة مع الشّرق الأوسط: 1784– 1975؛ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر؛ الطبعة الأولى؛ 1985.

22. جبرائيل وربيرج؛ اختلاف الرّؤى التّاريخية في وادي النيل؛ ترجمة حذيفة الصّديق عمر؛ مطبعة البريد الحديثة؛ 1998.

23. جبرائيل وربيرج؛ السُّودان في عهد ونجت؛ ترجمة محمد الخضر سالم؛ مكة المكرمة؛ 1986.

24. جلال تاور كافي؛ نزاع جبال النوبة؛ مركز دراسات الشّرق الأوسط.

25. جلال كشك؛ رحلة في منابع مايو؛ الطبعة الأولى؛ 1977.

26. جمال بدوي؛ مصر من نافذة التّاريخ؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ دار الشّروق؛ 1995.

27. جميل عبيد؛ المديرية الاستوائية؛ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر؛ القاهرة؛ 1967.

28. جهاد عودة؛ إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي؛ مكتبة الأسرة؛ القاهرة؛ 2003.

29. جون قاي نوت ياه؛ جنوب السُّودان: آفاق وتحديات؛ الأهلية للنشر والتوزيع؛ الاردن؛ 2000..

30. جون قاي نوت يوه؛ العزلة.. الوحدة والانفصال: تأرجح الفكر السّياسي في جنوب السُّودان؛ الأهلية للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2003.

31. جيفري ارونسون؛ العلاقات المصريّة الأمريكيّة: 1946 – 1956؛ ترجمة الدّكتور أمين شبلي؛ مطبعة مدبولي؛ 1996.

32. جيمس روبتسون؛ السُّودان من الحكم البريطاني المباشر إلى فجر الاستقلال؛ ترجمة مصطفى عابدين الخانجي؛ دار الجليل؛ بيروت؛ 1996..

33. جيمي كارتر؛ دم ابراهام؛ رؤية إلى الشّرق الأوسط؛ ترجمة سامي جابر؛ شركة المطبوعات الشّرقية؛ دار المروج؛ بيروت؛ 1986.

34. حسن عابدين؛ فجر الحركة الوطنية؛ مؤسسة أروقة للثقافة والعلوم؛ 2005.

35. حسن نجيلة؛ ملامح من المجتمع السّوداني؛ دار عزة للنشر والتوزيع؛ الخرطوم؛ 2005.

36. خضر حمد؛ مذكرات خضر حمد؛ الحركة الوطنية والاستقلال وما بعده؛ الطبعة الأولى؛ 1980.

37. خليفة خوجلي؛ انتحار الحزب الشّيوعي السّوداني؛ منشورات دار علاء الدّين؛ دمشق؛ الطبعة الأولى؛ 1999.

38. داوود بركات؛ السُّودان المصري ومطامع السّياسة البريطانيّة؛ المطبعة السّلفية؛ مصر؛ 1924.

39. دارفور: الحقيقة الغائبة؛ المركز السّوداني للخدمات الصّحفية؛ الخرطوم؛ 2004.

40. دونالد هولي؛ نقوش الخطى على رمال السُّودان؛ ترجمة موسى عبدالله حامد؛ مطبعة الحرية؛ أمدرمان؛ 2001.

41. ديدار فوزى روسانو؛ السُّودان إلى أين؟؛ ترجمة مراد خلاف؛ الشّركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع؛ السُّودان؛ 2007.

42. ر. بورسيوف؛ السّياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينيات؛ ترجمة شوكت يوسف؛ دار دمشق.

43. رافت غنيمي الشّيخ؛ مصر والسُّودان في العلاقات الدّوليّة؛ عالم الكتب؛ القاهرة. بدون تاريخ.

44. روبرت مكنمارا؛ ما بعد الحرب الباردة؛ ترجمة محمد حسين يونس؛ دار الشّروق للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 1991.

45. روبن نيللاند؛ حروب المهدية؛ ترجمة عبدالقادر عبدالرّحمن؛ مطابع الوحدة؛ الأمارات العربية المتحدة؛ أبوظبي؛ 1995.

46. ريتشارد بريس؛ أمريكا والسعوية: تكامل الحاضر وتنافر المستقبل؛ ترجمة سعد هجرس؛ المكتبة الثّقافية؛ بيروت؛ 1991.

47. سراج الدّين عبدالغفار؛ الصّراع في جبال النوبة؛ مركز البحوث والدراسات الأفريقية؛ جامعة أفريقيا العالمية؛ 1996.

48. شارلس نيوفلد؛ سجين الخليفة؛ ترجمة محجوب التّجاني محمود؛ القاهرة؛ 2006.

49. شيمون بيريز؛ الشرق الأوسط الجديد؛ ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ؛ الأهلية للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 1994.

50. الصادق المهدي؛ جهاد في سبيل الاستقلال؛ المطبعة الحكومية؛ الخرطوم.

51. الصادق المهدي؛ مياه النيل: الوعد والوعيد؛ مركز الأهرام للترجمة والنشر؛ القاهرة؛ الطّبعة الأولى؛ 2000.

52. الصّادق ضو البيت؛ مذكّرات حول التّكتلات الإقليميّة؛ مطبعة جامعة الخرطوم؛ 2004.

53. صلاح محمد أحمد؛ الجالية اليهودية في السّودان: النشأة والحياة والهجرة؛ مركز الرّاصد للدراسات؛ الخرطوم؛ 2004.

54. صلاح مختار؛ الأقليات في الوطن العربي؛ الدّار العربية للدراسات والنشر والترجمة؛ أرشيف المعلومات؛ 1997.

55. طارق أحمد أبوبكر؛ 3 أيام هزت العالم؛ دار كمبرد للنشر؛ الطبعة الأولى؛ 2003.

56. عادل رضا؛ جعفر نميري: الرّجل والتحدي؛ مطابع الأهرام التّجارية؛ 1976.

57. عبدالحميد البسطاوي؛ السّودان ومصر وغردون؛ القاهرة؛ 1942.

58. عبدالحميد الفاضل؛ العلاقات السّودانيّة المصريّة؛ دار البلدية؛ لبنان؛ 1966.

59. عبدالرّحمن الرّافعي؛ مقدّمات ثورة 23 يوليو.

60. عبدالرّحمن علي طه؛ السّودان للسودانيين؟

61. عبدالرّحمن مختار؛ خريف الفرح: أسرار السّودان: 1950 – 1970؛ شركة مطابع السّودان للعملة المحدودة؛ الطبعة الثّانية؛ 1996.

62. عبدالرّحيم عمر محيي الدّين؛ التّرابي والإنقاذ: صراع الهُويّة والهوى؛ مطبعة دار عكرمة؛ سوريا؛ الطبعة الثّالثة؛ 2006.

63. عبدالرّزاق السّنهوري؛ قضية وادي النيل؟

64. عبدالرّزاق الفضل عبدالرّؤوف؛ الدّور السّياسي للعسكريين في السّودان؛ معهد الدّراسات الأفريقية والآسيوية؛ 1984.

65. عبدالسّميع الصّعيدي؛ غردون والسُّودان؛ الدّار العربية للنشر؛ 1958.

66. عبدالعظيم رمضان؛ الحدود المصريّة السّودانيّة عبر التّاريخ؛ أعمال ندوة لجنة التّاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ 1997.

67. عبدالعليم خلاف؛ مصر وأفريقيا والجهود الكشفية في عصر الخديوي إسماعيل؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ 2007.

68. عبدالفتاح أبوالفضل؛ كنت نائباً لرئيس المخابرات؛ دار الشّروق؛ القاهرة؛ الطبعة الأولى 2001.

69. عبدالفتاح عبدالصّمد منصور؛ العلاقات المصريّة السّودانيّة في ظلّ الاتّفاق الثّنائي: 1899– 1924؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ 1993.

70. عبدالكريم المطاوع؛ العلاقات الثّنائية بين مصر والسُّودان؛ المطبعة الأهلية؛ لبنان؛ 1957.

71. عبداللطيف الحاج؛ السُّودان في العلاقات المصريّة الإنجليزيّة؛ بيروت؛ 1988.

72. عبداللطيف الخليفة؛ مذكرات عبداللطيف الخليفة: من تراثنا السّياسي بين القاهرة والخرطوم: 1949– 1969؛ صراع الكبار بين الوطنية والسلطة؛ الجزء الأول والثّاني؛ مطابع جامعة الخرطوم؛ 1992.

73. عبداللطيف الخليفة؛ مذكرات عبداللطيف خليفة؛ وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة؛ الجزء الأول؛ 1931 – 1948؛ دار جامعة الخرطوم للنشر؛ الطبعة الأولى؛ 1988.

74. عبدالله أبوإمام؛ جعفر نميري والصّراع حول السّلطة؛ دار الاصفهاني للطباعة؛ جدة؛ 1973.

75. على إبراهيم عبده؛ المنافسة الدّولية في أعالي النيل 1880 – 1906؛ مكتبة الأنجلو مصرية؛ الطبعة الأولى؛ 1958.

76. علي حامد؛ صفحات من تاريخ الحركة الوطنية؛ مطبعة جامعة الخرطوم؛ 2000.

77. علي محمد بركات؛ السّياسة البريطانيّة واسترداد السُّودان 1889- 1899؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ القاهرة؛ 1977.

78. عمر الخواض، النظم المالية والإدارية، مطابع الزهراء، السّودان، 1980.

79. غراهام توماس، السّودان موت حلم.

80. فايز أبو جابر، القومية العربية والدول الكبرى، مكتبة الرّائد، الأردن، 2001.

81. فتحي الذّيب، عبدالناصر وتحرير المشرق العربي، مركز الأهرام للدراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة، القاهرة، 2000.

82. فدوى عبدالرّحمن علي طه، الوثائق المصريّة عن السّودان، مكتبة الشّريف الأكاديمية، 2007.

83. فيصل عبدالرّحمن علي طه، الحركة السّياسيّة السّودانيّة والصّراع المصري البريطاني بشأن السّودان: 1936 – 1956، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، السّودان، الطبعة الثّانية، 2004.

84. الكتاب الأخضر، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1953.

85. اللورد كرومر، بريطانيا في السّودان، ترجمة عبدالعزيز أحمد، الشّركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.

86. لورنت شابري، واني شابري، سياسة وأقليات في الشّرق الأدنى، ترجمة الدّكتور زوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991.

87. متولي أحمد السّعيد، أيام محمد علي باشا، مطبعة شوكت، 1922.

88. محجوب عمر باشري، رواد الفكر السّوداني، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1991.

89. محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السُّودان، المكتبة الثّقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.

90. محسن محمد، مصر والسُّودان: الانفصال، بالوثائق السّرية البريطانيّة والأمريكية، دار الشّروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.

91. محمد أبو القاسم حاج حمد، السُّودان: المازق التّاريخي وآفاق المستقبل: 1956 – 1996، الطبعة الثّانية، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

92. محمد أحمد محجوب، الدّمقراطيّة في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثّانية، 1982.

93. محمد حسنين هيكل؛ ملفات السّويس؛ حرب الثّلاثين سنة؛ مركز الاهرام للترجمة والنشر؛ الطبعة الأولى؛ 1986.

94. محمد سعيد محمد الحسن؛ السُّودان ومصر والمصير المشترك؛ مواقف وأحداث: 1950- 1999؛ الطبعة الأولى.

95. محمد سعيد محمد الحسن؛ عبدالناصر والسُّودان؛ ميد لاين؛ الطبعة الأولى؛ 1992.

96. محمد سليمان محمد؛ السُّودان : حروب الموارد والهوية؛ دار كمبردج للنشر؛ المملكة المتحدة؛ الطبعة الأولى؛ 2000.

97. محمد صبري؛ الإمبراطورية السّودانيّة في القرن التّاسع عشر؛ مطبعة مصر؛ القاهرة؛ 1948.

98. محمد عبدالحميد أحمد الحناوي؛ معركة الجلاء ووحدة وادي النيل؛ الهيئة المصريّة العامة للكتاب؛ 1998.

99. محمد علي مختار؛ تاريخ السُّودان من منظور فرنسي؛ دار عزة للنشر؛ الطبعة الأولى؛ 2003.

100. محمد عمر بشير؛ تاريخ الحركة الوطنية في السُّودان: 1900 – 1969؛ ترجمة هنري رياض والجنيد علي عمر؛ دار الجليل؛ بيروت؛ الطبعة الثّانية؛ 1987.

101. محمد فؤاد شكري؛ الحكم المصري في السُّودان: 1820 – 1885؛ الطبعة الأولى؛ 1947.

102. محمد فؤاد شكري؛ مصر والسُّودان: تاريخ وحدة وادي النيل السّياسيّة: 1820– 1899؛ دار المعارف؛ القاهرة؛ 1963.

103. محمد فؤاد شكري؛ مصر والسيادة على السُّودان؛ دار الفكر العربي.

104. محمد محجوب عثمان؛ الجيش والسياسة في السُّودان؛ دراسة في حركة 19 يوليو 1971؛ مركز الدّراسات السّودانيّة؛ الطبعة الثّانية؛ 2001.

105. محمد نور الدّين؛ تركيا في الزمن المتحول: قلق الهُويّة وصراع الخيارات؛ رياض الرّيس للكتب والنشر؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1997.

106. محمود محمد قلندر: سنوات النميري، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2005.

107. محي الدّين أحمد عبدالله، للتاريخ ومن أجل التاريخ، المطبعة العسكرية، بدون تاريخ.

108. المعتصم أحمد الحاج، لمحات من تاريخ السُّودان في عهد الحكم الوطني: 1954- 1969، مركز محمد عمر بشير للدراسات السّودانية.

109. مكي أبوقرجة، اليهود في السُّودان، قراءة في كتاب الياهو سلومون ملكا: أطفال يعقوب في بقعة المهدي، مطابع الظفرة للطباعة والنشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

110. منصور خالد، السُّودان: أهوال الحرب وطموحات السّلام، دار تراث، لندن، 2003.

111. منصور خالد، النخبة السّودانيّة وإدمان الفشل، الجزء الأول، مطابع سجل العربي، بدون تاريخ.

112. موسى عبدالله حامد، استقلال السُّودان بين الواقعية والرومانسية، مطابع السُّودان للعملة المحدودة، 2005.

113. ميمونة ميرغني حمزة، الصّراع حول الخرطوم، دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثّانية، 1999.

114. نوال عبدالعزيز مهدي، دراسات في تاريخ العلاقات المصريّة السّودانيّة: 1954- 1956، دار الأنصار، القاهرة، 1982.

115. هارولد ماكمايل: السُّودان، ترجمة محمود صالح عثمان صالح، مركز عبدالكريم ميرغني الثّقافي، السُّودان، الطبعة الأولى، 2006.

116. هنرى لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدّولية، ترجمة عبدالكريم الأربد، الدّار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثّانية.

117. هيلين كارير دانكوس، السّياسة السّوفيتية في الشّرق الأوسط 1955- 1975، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة العربية، لبنان، الطبعة الثّانية، 1983.

118. الواثق كمير، جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدّولة السّودانيّة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

119. وجدي تربالة؛ غردون والسُّودان 1877- 1879؛ دار الرّوماني؛ القاهرة؛ 1921.

120. وليد محمد سعيد الأعظمي؛ السُّودان في الوثائق البريطانيّة؛ انقلاب الفريق إبراهيم عبود 1958؛ بغداد؛ 1990.

121. ونستون تشرشل؛ حرب النهر؛ تاريخ الثّورة المهدية؛ الدّار القومية العربيّة للثقافة والنشر؛ القاهرة.

122. ي. م. بريمكوف؛ تشريح الصّراع في الشّرق الأوسط؛ دار بن خلدون؛ بيروت؛ 1981.

123. يوسي ميلمان؛ ودان رافيق: الجواسيس غير الكاملين؛ الزهراء للإعلام العربي؛ الطبعة الأولى؛ 1994.

124. يونان لبيب رزق؛ السُّودان في عهد الحكم الثّنائي الأول: 1899 – 1924؛ جامعة الدّول العربية؛ المنظمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم؛ معهد البحوث والدراسات العربية؛ 1976.

المراجع باللُّغة الإنجليزيّة:

1. Abad Jacob، Israel and Sudan، the saga of an enigmatic relationship، middle eastern studies، July 1999 ،1.

2. Abass Mackey، the Sudan question.

3. Bernard M. Allen، Gordon and the Sudan، Macmillan and co، London 1931.

4. Blunt W S. Gordon at Khartoum، London، 1912.

5. C jesman، the Russians in the Ethiopia، London، 1958.

6. Cecil Eprile، War and Peace in the Sudan، 1972 –1955، David Charles، London، 1974.

7. Cecil lady Gwendolyn، life of Robert Marquis of Salisbury. London، 1932.

8. Charles Chenevix Trench، Charley Gordon، Allen lane، penguin books، ltm. 1978، London.

9. Cocheris J، Situation International ale de Egypt et du soudan، Paris، 1903.

10. Darcy Jean، cents aness rivlite colonial، Paris، 1904.

11. Douglas 11 Johnson، British documents on the end of the Empire، Sudan، series B volume 5، part 1950–1942 ،1. part 1995 – 1951 ،11.

12. Dr. Lam Akol. PLM/SPLA: inside and African revolution، Khartoum University press، Sudan، 2001.

13. E. Hertslet: The Map of Africa by treaty.

14. Eden، Sir Anthony، full circle، London: Cassell and co، 1960.

15. Eli s. Malka، Jacob's children in the land of the Mahdi، Syracuse university press، New York.

16. Fergus Nicole، the Mahdi of the Sudan and the death of the general Gordon، Sutton publishing London 2005.

17. Fox Bourne، Civilization in the Congo land: a story of international wrong –doing، London، 1903.

18. G. N. ، Sanderson، England، Europe and the upper Nile، 1899–1882، Edinburgh، London، 1965.

19. Gabriel Hanotaux، histoire des colonies franchises، Paries، 931.

20. Gabriel Warburg، The Sudan under Wingate، administration in the Anglo–Egyptian Sudan 1916 –1899، frank CASs & co ltm، 1961.

21. Gardiner A. G. ، The life of sir William Harcourt، London، 1923.

22. Gebrge Birkbeck Hill، Colonel Gordon in Central Africa – 1874–1879، fourth edition، London، Those. De la rue –1885.

23. Gwyn and Tuckwell، Sir Charles Dilke.

24. H. D.، Trail، The burden of the Egypt، 1896.

25. H. D.، Traill، D. C. L.، England، Egypt، and the Sudan، Archibald Constable & Company، London، 1900.

26. H. H.، Austin، with McDonald in Uganda، London، 1903.

27. Hanotaux G.، (Lepartage Afrique) Fashoda، Paris، 1909.

28. Hansard›s Parliamentary Debates، 3rd series، vol. 294.

29. Hussein Zulfakar Sabry، Sovereignty for Sudan، Ithaca press، London، 1982.

30. Ian Black & Benny Morris، Israel's secret wars، a history of Israel's intelligence services، Grove press New York، 1991.

31. J delebecque، rie du general Marchand، Paris، 1936.

32. James B.، Ecentricities of genius، London، 1900.

33. Jepson A. J.، Mounteney. Stories told in an African forest، London، 1893.

34. John Grang، The call for democracy in the Sudan، Kegan Paul International، London & New York، 1987.

35. John Marlowe، Missition to Khartoum، the apotheosis of the general Gordon، Victor Gollanez ltm، London، 1969.

36. Johnston، the Uganda protectorate.

37. K. D. D.، Henderson، C.M.E، the making of the modern Sudan، Faber and Faber limited، London.

38. L. A.، Fabunmi، the Sudan in Anglo–Egyptian Relations، case study in power politics، 1956–1800، Longmans، London، 1964.

39. L. Cromer، Modern Egypt، London. 1908.

40. Leonard Wolf، Empire and Commerce in Africa، George Allen & Unwind ltd، London، 1920.

41. Lord Elton، General Gordon، Collins، London، 1959.

42. M. F.، Shakry، Equatoria under Egyptian Rule، (Cairo 1953).

43. Machael D.، Callahan، H-Africa، November 1996.

44. Malcolm H.، Kerr، the Arab Cold War، Gamal Abd Alnasir and his Rivals، 1970–1958، Oxford University Press، London، 1971.

45. Mekki Shibeika، British Policy in the Sudan 1902–1882، Oxford University Press، London، 1992.

46. Mekki Shibeika، The Independent Sudan، Robert Speller & Sons Publisher، New York.

47. Michael Asher، Khartoum، The Ultimate Imperial Adventure، Penguin Books، London، 2006.

48. Micheal Steef، Khartoum Campaign، London، 1923.

49. Monteil، Souvenirs Vecus، Paris، 1929.

50. Monteil. Souvenirs Vecus، Paris، 1929.

51. Paul Santi and Richard lit 11، The Europeans in the Sudan، –1834 1878، Oxford at the Clarendon Press، 1940.

52. Perham M.، Lugard: The years or Adventure 1898–1858، London.

53. Richard Hall، Stanley، An Adventurer Explored، Collins London، 1974.

54. Robert O.، Collins، King Leopold، England، and upper Nile، –1899 1959، New York and London، Yale University Press.

55. Schweitzer G.، Emin Pasha، Berlin – 1898.

56. Sir Ronald Wingate، Wingate of the Sudan، the life and times of general sir Reginald Wingate maker of the Anglo–Egyptian–Sudan London، 1955.

57. Stengers J.، la premiere tentative de reprise du congo، 1949.

58. Tesfaye Tafesse، the Nile question، hydro politics، Transaction Publishers، (London، 2001، p 60).

59. The History of Canada Online.

60. The Romance of Isble lady، vol II، Burton.

61. The United State and the Arab World.

62. Willam L.، Lannger، the Diplomacy of Imperialism 1902–1890، Volume (2) ،(1)، New York and London، 1935.

وثائق وزارة الخارجيّة البريطانيّة (FO):

1. 3368/27
2. 3186/27
3. 3679/78
4. 3680/78
5. 1775/84
6. 1793/84
7. 1794/84
8. 1878/84
9. 2202/84

144/2 .10

45973/371 .11

62939/371 .12

53287/371 .13

53286/371 .14

53298/371 .15

53250/371 .16

53252/371 .17

45235/371 .18

53254/371 .19

53255/371 .20

53257/371 .21

53316/371 .22

53318/371 .23

53258/371 .24

53260/371 .25

53263/371 .26

62948/371 .27

69156/371 .28

80358/371 .29

80359/371 .30

901152/371 .31

901154/371 .32

968554/371 .33

96962/371 .34

9605/371 .35

69657/371 .36

96910/371 .37

91911/371 .38

96916/371 .39

53262/371 .40

108320/371 .41

108378/371 .42

131713/371 .43

131712/371 .44

131171/371 .45

69209/371 .46

فهرس الشخصيات

صمويل بيكر (1821- 1893)

ولد في لندن في يونيو 1821، من أسرة عريقة، وصل بعض أجداده إلى مراكز مهمّة في عهد الملك هنري الثّامن؛ عمل بالتجارة أوّلاً في وطنه ولكن طبيعته الثّائرة دفعته إلى الحركة فرحل إلى جزيرة موريتيوس حيث كان لأبيه بعض الأملاك. وفي 1840 تزوّج ورحل إلى سيلان حيث استهوته حياة الصّيد والمغامرة. وفي عام 1855 ترك سيلان إلى إنجلترا، حيث أصابته الأقدار بوفاة زوجته فرحل متنقلاً بين آسيا الصّغرى وجنوب شرق أوروبا وفي تلك الفترة تزوّج للمرة الثّانية من فروين فون ساس وهي مجريّة شاركته فيما بعد جميع رحلاته الأفريقيّة.

وفي عام 1861، رحل مستكشفاً لمنابع النّيل، وبعد 14 شهراً أمضاها في اكتشاف منابع النيل الحبشية رحل مع زوجته إلى الخرطوم في أواخر 1862 متجهاً نحو منابع النيل الاستوائية. واستطاع بيكر استكشاف بحيرة ألبرت وبعد الانتهاء عاد إلى إنجلترا. وبعد ذلك بفترة قليلة استدعى بيكر لمرافقة ولي عهد إنجلترا في زيارته لمصر ثمّ وقع عليه الاختيار لقيادة البعثة المصريّة إلى الاستوائيّة، حيث أمضى نحو أربع سنوات عاد بعدها إلى إنجلترا وتوفي في 30 ديسمبر 1893.

أمين باشا (1840– 1892)

اسمه الحقيقي هو إسحق إدوارد اشتانيرز؛ ولد في النمسا في أوبلي سليسيا، من أسرة متوسطة ذات جذور يهودية. تعلّم في ألمانيا وتخرّج في كلية الطّب عام 1864، ولكنه فشل في ممارسة الطب وترك ألمانيا لهذا السّبب واتّجه إلى الإمبراطورية العثمانيّة بنيّة الدّخول في خدمتها.

وجد استقبالا في الإمبراطوريّة العثمانيّة واتّجه إلى تعلّم اللّغات التركيّة والعربيّة والإغريقيّة وأصبح ماهراً فيها. عمل في تركيا مديراً للموانئ لفترة قصيرة ثمّ غادر بعدها عام 1870 لينضم إلى طاقم عمل السّيد إسماعيل حكي باشا حاكم شمال ألبانيا. واستطاع خلال خدمته مع حكي باشا الطّواف على معظم مدن الإمبراطورية العثمانية. وعندما توفي حكي باشا عام 1873 عاد أمين إلى نيسا مصطحباً معه زوجة حكي وأطفاله. اختفى أمين باشا بعد ذلك لفترة ولم يظهر إلّا فجأة في القاهرة في 1875 ومنها غادر إلى الخرطوم حيث وصلها في ديسمبر من نفس العام. وكان ذلك هو الوقت الّذي غيّر اسمه إلى محمد أمين والّذي أصبح يعرف به فيما بعد بأمين باشا؛ كما ادّعى الإسلام أيضاً.

وفي تلك الأثناء كان غردون باشا حاكماً للاستوائيّة وسمع بقدوم أمين باشا فاستدعاه إلى الجنوب وعينه مديراً طبياً للاستوائية، ووصلها أمين في مايو 1876. ولم يمكث أمين كثيراً في الاستوائية إذ أرسله غردون إلى يوغندا في مهمّة دبلوماسيّة اتّضحت فيما بعد إنّها مهمّة سريّة للتنسيق مع ملك يوغندا من أجل منع توغل النّفوذ المصري في يوغندا وهو الأمر الّذي تمّ في النهاية. وبعد استقالة غردون أصدر الخديوي مرسوماً بتعيين أمين باشا خلفاً لغردون في حكم الاستوائية.

وبعد قيام الثّورة المهديّة في 1881، انقطعت المديرية الاستوائية عن العالم الخارجي وظل أمين حاكماً رغم ذلك إلّا إنّه وبحلول 1886 –أي بعد مقتل غردون بعام– راجت الأخبار في أوروبا عن طريق الأوروبي ولهام جونكر صديق أمين باشا، تفيد بأن أمين في خطر ويجب التّحرك لإنقاذه. رفض أمين باشا الانسحاب من الاستوائية ونفى أنّ يكون في خطر إلّا إنّ الجهات الّتي كانت تروّج لخطورة موقف أمين مضت في خططها واعدّت حملة لإنقاذ أمين بالقوة من الاستوائية وذلك بقيادة المغامر الأمريكي ستانلي. وفي أبريل 1888 التّقى استانلي بأمين باشا وبعد نقاشات استمرت سنة كاملة بينهما أجبر أمين على مغادرة الاستوائية؛ وفي 1890 وصل أمين إلى السّاحل الشّرقي لأفريقيا وفي 1892 قتل في كينيا في ظروف غامضة.

الجنرال ولسلي (1844– 1923)

ولد في قولدن بردج في إنجلترا عام 1833، وتلقى تعليمه في دبلن في 1852. شارك في الحرب البورميّة الثّانية وجرح فيها عدة مرّات وتلقى ميداليات الحرب نتيجة لذلك. وفي ديسمبر 1854 شارك في حرب الكريما ورقي إلى رتبة الكابتن في يناير 1885. ووصل إلى هذه الرّتبة بخدمة عسكرية أقل من ثلاث سنوات. ترك الكريما في 1856 وتلقى أيضاً ميداليات الحرب نظير كفاءته وشجاعته. ومرّة أخرى وفي 1857 اشترك في الحملة البريطانيّة إلى الصّين وتمّ تعيينه في هذه الحملة في القيادة العليا للعمليات. واستمر ولسلي يعمل في حملة الصّين إلى أنْ تمّ تعيينه مرّة أخرى عام 1860 لمرافقة الحملة البريطانيّة الفرنسية المشتركة إلى الصّين أيضاً. شارك ولسلي في كلّ العمليات المشتركة مع الفرنسيين في الصّين حتى دخول العاصمة بكين.

ونتيجة لذلك ولبروز اسمه في كلّ تلك العمليات أعطى ثلاث ميداليات عسكريّة وعاد إلى بريطانيا أواخر عام 1860؛ وفي 1861 أرسل ولسلي إلى كندا على رأس قوة خاصة وذلك لإعداد التّجهيزات مع الحكومة الكنديّة تسمح كندا بموجبها قبول قوات بريطانية في أراضيها في حالة نشوب حرب بين بريطانيا والولايات المتّحدة. وعلى الرُّغم من أنّ الخلاف البريطاني الأمريكي قد تمّ تسويته إلّا إنّ ولسلي بقي في كندا وعمل مستشاراً لهيئة الأركان العسكرية الكنديّة. وفي 1867 تمّ تعيينه جنرالاً مساعداً في هيئة القيادة الكندية. وفي 1869 أصدر كتابه الشّهير: (دليل خدمات الجندي في الميدان)، وفي 1870 قاد حملة النهر الأحمر في كندا..

عاد ولسلي إلى بريطانيا في 1871 وتمّ تعيينه جنرالاً مساعداً في مكتب وزارة الحربيّة، وبعد سنتين من ذلك عاد مرّة إلى أخرى للميدان، وقاد في 1873 الحملة العسكرية البريطانيّة إلى أفريقيا والّتي عرفت بحملة الأشانتي. استطاع ولسلي في أقل من شهرين إنهاء مهمّة الحملة الأمر الّذي وضع ولسلي في الصّدارة والنجومية العسكرية في بريطانيا، حيث تلقى إشادة من مجلسي النواب والشيوخ وحافزاً قدره 25 ألف جنيه إسترليني، كما تمّ ترقيته إلى رتبة الفريق، إلى جانب تلقيه للميداليات العسكرية للمرة الرّابعة، كما عيّنته الجامعات البريطانيّة مثل جامعة أكسفورد وكمبردج في مجالس إداراتها.

وفي نوفمبر 1876، أصبح ولسلي عضواً في المجلس البريطاني الخاص بالهند وفي 1878 أصبح المفوض البريطاني العام لقبرص، وفي سنة 1879 تحوّل إلى جنوب أفريقيا وذلك أيام اشتعال حرب الزولو، كما أصبح مفوضاً لجنوب وغرب أفريقيا وعاد إلى

بريطانيا في 1880. وفي 1882 تمّ تعيينه في قيادة القوات البريطانيّة وفي أغسطس من نفس العام قاد ولسلي القوات البريطانيّة إلى مصر وذلك لقمع ثورة عرابي باشا. نجح ولسلي في فترة وجيزة من هزيمة عرابي في تل الخبير وقمع الثّورة واحتلال مصر بعد ذلك. وفي 1884 قاد ولسلي حملة إنقاذ غردون إلّا إنّ حملته وصلت متأخّرة فعاد إلى بريطانيا واستمر يعمل في وزارة الحربيّة حتى عام 1890 وفي 1894 رقي إلى رتبة المشير وفي 1895 أصبح رئيساً لهيئة الأركان البريطانيّة حتى العام 1901. يعتبر ولسلي مؤسساً قائداً لمنظمة الأشانتي السّرية داخل الجيش البريطاني وعن طريق هذه المنظمة استطاع ولسلي القيام بالكثير من الأعمال ومنها محاولة احتلال السّودان الفاشلة عام (1884- 1885)؛ وعن طريق نفس المنظمة استطاع ولسلي أيضاً احتلال السّودان عام 1898.

انتوني أيدن (1897– 1977)

سياسي بريطاني من حزب المحافظين، وكان وزيراً للخارجية لثلاث فترات خلال (1935– 1955)؛ ثمّ أصبح رئيساً للوزراء خلال (1955– 1957). ولد أيدن في بريطانيا لعائلة محافظة؛ وخلال الحرب العالمية الأولى عمل في القوات العسكرية البريطانيّة وترقى إلى رتبة العميد كان عمره 21 عاماً فقط وهو بذلك أصغر بريطاني يصل إلى هذه الرّتبة في هذه السّن.

وبعد انتهاء الحرب تحوّل أنتوني للدراسة وتخرّج في قسم اللغات وكان متحدثاً جيداً للغة العربية والفرنسية والروسية والإيطالية. وفي ديسمبر 1924، تمّ انتخابه عضواً في البرلمان. وفي 1929 عمل سكرتيراً خاصاً لوزير الخارجية تشمبرلين، وفي 1931 أصبح وزير دولة بوزارة الخارجية وفي 1935 أصبح وزيراً للخارجية واستقال منها عام 1938.

وخلال الحرب العالمية الثّانية، عاد أيدن إلى الجيش مرّة أخرى برتبة لواء إلّا إنّه عاد إلى العمل السّياسي في 1939 فأصبح وزيراً في حكومة تشمبرلين، وفي 1940 وزيراً للخارجية. وبعد فوز حزب العمال خلال الفترة (1945– 1950) أصبح أيدن معارضاً سياسياً؛ وبعد فوز حزب المحافظين عام 1951 جاء أيدن وزيراً للخارجية للمرة الثّالثة. وفي 1955 استقال رئيس الحكومة ونستون تشرشل فخلفه انتوني أيدن رئيساً للوزراء حتى عام 1957. اعتزل العمل السّياسي بعد ذلك وتوفي عام 1977.

كلمنت أتلي (1883– 1967)

سياسي بريطاني عمل رئيساً للوزراء خلال الفترة (1945– 1951) وزعيماً لحزب العمال من 1935 وحتى 1955. ولد في إنجلترا لأسرة متوسطة ودرس في أكسفورد وتخصص في التّاريخ الحديث عام 1904، ثمّ درس القانون وتدرب محامياً. وأثناء الحرب العالمية الأولى استدعي أتلي ليعمل في الجيش وترقى إلى رتبة العميد عام 1917. وعقب انتهاء الحرب عاد أتلي للعمل في مجال التّدريس حتى عام 1922. وفي نفس هذا العام انتخب عضواً في البرلمان وفي 1931 أصبح زعيماً لحزب العمال حتى 1939.

وخلال الحرب العالمية الثّانية وفي الفترة (1942– 1945)، عمل أتلي في حكومة المستر تشرشل نائباً لوزير الحربية وعضواً في لجنة الدّفاع؛ وعندما أجريت الانتخابات العامة في 1945 سقط حزب المحافظين برئاسة تشرشل وفاز حزب العمال الّذي يقوده أتلي وأصبح بذلك رئيساً للوزراء. وفي 1951 سقط حزب العمال في الانتخابات فتحوّل إلى قيادة المعارضة إلّا إنّه تقاعد منها عام 1955 وتوفي عام 1967م.

ونستون تشرشل (1874– 1965)

سياسي بريطاني وعرف بقيادته لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثّانية. عمل رئيساً لوزراء بريطانيا خلال الفترة (1940– 1945)، ومرة أخرى من (1951– 1955). وهو أيضاً ضابط في الجيش البريطاني ومؤرّخ وأديب وحائز على جائزة نوبل للآداب.

خلال خدمته في الجيش البريطاني، عمل تشرشل في الهند والسُّودان وشارك في حرب البوير واشتهر كمراسل حربي يصف المعارك. وفي المجال السّياسي عمل في وظائف عدة؛ فقد كان رئيساً للغرفة التّجارية ووزيراً للداخلية ووزيراً للحربية وكذلك الطيران، وفي 1940 أصبح رئيساً للوزراء. ولد شرشل في لندن عام 1874 وعرف بالاستقلالية والتمرُّد منذ الصّغر. في 1893 التحق بالأكاديمية الملكية البريطانيّة سان هيرست وتخرج ضابطاً عام 1894. وفي 1895 غادر إلى كوبا للتعرف على الأساليب القتالية الأسبانية ضد المتمردين الكوبيين وهناك أخذته كوبا بسحرها وجمالها فكتب عنها كتابه الشّهير بعنوان: (أجمل وأغنى جزيرة). وفي كوبا تعرف على السّجائر الكوبي الضّخم والّذي لازمه طيلة حياته وأصبح جزءاً من صورته العامة حيث يظهر دائماً وهو ممسك بالسيجارة الكوبيّة الضّخمة. ومن كوبا انتقل إلى الهند عام 1896 وهناك ظهرت ميوله وأفكاره المادية بشأن الكون والحياة والإنسان. وقد تأثّر بآراء داروين وقال عن نفسه إنّه فقد الايمان ولا يؤمن بالكنيسة وخاصة الكاثولوكية وبعثاتها التّبشيرية، وقال إنه مادي بحت من قمة رأسه إلى أخمص قدميه وقد جمع آراءه وأفكاره تلك في كتابه الّذي سماه سافرولا.

ومن الهند اتّجه تشرشل إلى تركيا ليشارك في الحرب اليونانية التّركية، إلّا إنّه وجد أنّ الحرب قد انتهت بوصوله. وفي 1898 غادر إلى مصر ومنها إلى السُّودان ليشارك في حملة إنقاذ غردون كمراسل حربي. عاد إلى بريطانيا بعد ذلك وكتب كتابه الشّهير حرب النهر واصفاً كيفية احتلال السُّودان عام 1898.

وأثناء الحرب العالمية الثّانية وعندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا عين تشرشل وزيراً للبحرية وعضواً في وزارة الحرب. وفي مايو 1940 وعقب غزو ألمانيا لفرنسا استقالت الحكومة البريطانيّة وجاء تشرشل رئيساً للوزراء. وعلى الرّغم من ارتفاع شعبيته نتيجة لانتصاره في الحرب العالمة الثّانية، إلّا إنّه سقط في الانتخابات العامة عام 1945 وخلفه كلمنت اتلي في رئاسة الحكومة. ولكن وفي انتخابات 1951 عاد تشرشل مرّة أخرى رئيساً للوزراء وفي 1953 عانى من أزمة قلبية حادة اضطرته للتنحي عن رئاسة الوزارة في 1955 ليخلفه انتوني إيدن. وفي 1965 عانى مرة أخرى من الأزمة وبعد أسبوع من ذلك توفي في منزله في لندن.

وقد كان تشرشل وإلى جانب كونه عسكرياً وسياسياً، أديبا أيضاً. فقد كتب نحو 25 مؤلفاً من الرّواية إلى السّير الذاتية إلى التّاريخ وكان من أهم كتبه هو كتابه عن الحرب العالمية الثّانية والّذي جاء في 6 أجزاء، وكتابه الشّهير أيضاً عن الناطقين باللغة الإنجليزيّة إلى جانب كتابه عن بدايات الحرب العالمية الأولى.

ايرنست بيفن (1881– 1951)

ولد في قرية صغيرة بإنجلترا وكانت والدته ديانا بيفن تصف نفسها منذ العام 1877 بأنها مطلقة. ولم يكن والد بيفن معروفاً وبعد وفاة والدته في 1889عاش بيفن في كاتدرائية البشوب. وفي 1922 أصبح رئيساً لاتحاد النقل والمواصلات والّتي تحوّلت فيما بعد إلى أكبر شركة تجارية بريطانية، وفي هذا الوقت أيضاً أصبح بيفن أحد قادة حزب العمال الأساسيين. وفي 1930 وعندما ضعف حزب العمال وتفكك تحوّل بيفن للتعاون والتنسيق مع حزب المحافظين في القضايا القومية والعملية. وفي هذا الوقت بدأت ميوله تجاه السّياسة الخارجية في الظهور وعندما شكل ونستون تشرشل عام 1940 حكومة كل الأحزاب لمواجهة تطورات الحرب العالمية الثّانية، كان من نصيب بيفن وزارة العمال والخدمات العامة وظل فيها حتى 1945.

وبعد فوز حزب العمال بالانتخابات العامة عام 1945 تمّ تعيين بيفن وزيراً للخارجية وظل فيها إلى أنّ توفي عام 1951.

رفلوس بولر (1839- 1908)

ولد بإنجلترا وبعد أنْ أكمل تعليمه الابتدائي التّحق بخدمة الجيش البريطاني في 1858. شارك في حملة الصّين عام 1860 ورقي إلى رتبة الرّائد، كما شارك مع الجنرال ولسلي في حملة النهر الأحمر في كندا عام 1870. وخلال الأعوام 1873 و1874 عمل ضابطاً للمخابرات مع الجنرال ولسلي خلال حملة الاشانتي، وبعد ذلك ذهب إلى جنوب أفريقيا أثناء حرب الاكسهوسا عام 1878 وحرب الزولو عام 1879.

وفي حرب البوير عام 1881 عمل بولر أيضاً مع افلين وود. وعندما تقرّر احتلال مصر عام 1882 عمل -أيضاً- ضابطاً للمخابرات مع الجنرال ولسلي. وفي 1882 أرسل إلى السّودان وقاتل ضد عثمان دقنة. شارك بولر في حملة إنقاذ غردون عام (1884-1885)، ورقي إلى رتبة اللواء بعد ذلك. وهو أحد أعضاء منظمة الأشانتي السّرية داخل الجيش البريطاني والذي يقوده الجنرال ولسلي.

جفرسون كافري (1886- 1947)

دبلوماسي أمريكي عاصر المراحل الأخيرة من استقلال السّودان بوصفه سفيراً للولايات المتحدة الأمريكيّة في القاهرة. وقف بشدة مع المطالب المصريّة بضم السّودان إلى مصر وضغط على حكومته من أجل هذا الهدف، وذلك من أجل الحصول على اتفاقية الدّفاع عن الشّرق الأوسط مع مصر.

عمل كافري سفيراً للولايات المتحدة في السّلفادور (1926- 1928)، وفي كولومبيا (1928- 1933)، وكوبا (1934- 1937)، والبرازيل (1937- 1944)، وفرنسا (1944- 1949)، ومصر (1949- 1955).

الجنرال هدلستون (1880- 1950)

عمل حاكماً عاماً للسودان خلال الفترة (1940- 1947). وعرف بدوره في تحطيم اتفاقية (صدق- بيفن) عام 1946 حين وقف بصلابة ضدها رافضاً التّاج المصري على السّودان، الأمر الّذي أدّى بوزير الخارجية بيفن لأن يقيله من منصبه عام 1947 ليعيّن بدلاً عنه الدّبلوماسي روبرت هاو.

عمل هدلستون قائداً عاماً للقوت السّودانيّة خلال الفترة من 1924 وحتى 1930، ثمّ ذهب إلى الهند قائداً للقوات البريطانيّة في إحدى المقاطعات الهندية خلال 1934 و1935، ثمّ انتقل إلى منطقة عسكريّة أخرى حتى استقال من الخدمة في 1938. وفي 1940 تمّ استدعاؤه للعودة إلى الجيش وتمّت ترقيته إلى رتبة اللواء وأعطي قيادة إيرلندا، إلّا إنّه نقل في نفس العام إلى السُّودان ليعمل حاكماً عاماً له.

السير روبرت هاو (1893– 1981)

ولد في إنجلترا وهو دبلوماسي بريطاني وعمل حاكماً عاماً للسودان (1947– 1955). التّحق بوزارة الخارجية عام 1920 وعمل في كل من ريودي جانيرو وبلغراد وبوخارست وبكين والحبشة وأخيراً السُّودان.

السير وليام لوس (1907– 1977)

لعب دوراً رئيسياً في استقلال السّودان. ولد عام 1907 ودرس في كلافتون ثمّ كمبردج وتخصص في التّاريخ واللغات المعاصرة. دخل في خدمة حكومة السُّودان عام 1930 وعمل في بربر ودارفور والنيل الأزرق وإقليم البحيرات وأخيراً مستشاراً للحاكم العام للشؤون الدّستورية والخارجية. وبعد استقلال السُّودان غادر إلى عدن وأصبح حاكماً عاماً خلال (1956– 1960)، ومن عدن غادر إلى الخليج وأصبح مفوضاً بريطانيا لها خلال (1961– 1966)، وعاد مرة أخرى إلى الخليج خلال (1970– 1972).

اللّواء محمد نجيب (1901– 1984)

أول رئيس لمصر منذ إعلان الجمهوريّة في 1953. ونتيجة لخلافات مع جمال عبدالناصر تمّ إزاحته عن السّلطة ووضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله لمدة 18 عاماً حتى أفرج عنه الرّئيس السّادات في 1972.

ولد نجيب في الخرطوم وكان والده يعمل ضمن القوات المصريّة في السُّودان –آنذاك–. اهتم نجيب باللغات فدرس الإنجليزيّة والفرنسية والألمانية. والتحق بالقوات المصريّة عام 1931. وفي 1942 وعندما حاصرت القوات البريطانيّة قصر عابدين وهددت

الملك فاروق والّذي اضطر للإذعان للمطالب البريطانيّة. تقدّم نجيب باستقالته للملك وقال فيها مخاطباً الملك: طالما أنك لم تستدعي الجيش المصري للدفاع عنك فأنا خجل من ارتداء هذه الملابس العسكرية وأطلب منك الإذن لقبول استقالتي.

رفض الملك قبول الاستقالة، وفي عام 1951 تقدّم نجيب مرّة أخرى باستقالته وذلك عندما تمّ تعيين سري أمير والّذي عرف بالفساد والمحسوبية قائداً لحرس السّواحل، إلّا إنّ الملك رفض الاستقالة -أيضاً-. شارك نجيب عام 1948 في الحرب الفلسطينية الإسرائيلية وفي 1949 انضم إلى تنظيم الضّباط الأحرار والّذي كان يقوده جمال عبدالناصر ويهدف إلى إسقاط النظام الملكي وإنهاء الاحتلال البريطاني لمصر والسّودان. وفي يناير 1952 فاز نجيب بانتخابات نادي الضّباط، وفي 23 يوليو 1952 استولى الضّباط الأحرار على السّلطة في مصر وأصبح نجيب رئيساً للجمهورية، وفي 1954 اتهم جمال عبدالناصر محمد نجيب بأنه يدعم الإخوان المسلمين فانفجر الصّراع بينهما واستطاع ناصر إرغام نجيب على الاستقالة من رئاسة الجمهوريّة في نوفمبر 1954.

محمد أنور السّادات (1918– 1981)

يعتبر الرّئيس الثّالث لمصر؛ خدم من أكتوبر 1970 وحتى اغتياله في أكتوبر 1981. كان السّادات أحد قادة الضّباط الأحرار الّذين استولوا على السّلطة في مصر عام 1952 وكان مقرباً جداً من عبدالناصر.

ولد السّادات في قرية ميت أبو الكوم في مصر لأسرة فقيرة من أب مصري وأم سودانية. تخرج ضابطاً في الأكاديمية العسكرية المصريّة عام 1938 ونقل للعمل إلى السّودان وهناك التقى بجمال عبدالناصر وبعض الضّباط المصريين الشّبان وخططوا لإنشاء تنظيم الضّباط الأحرار. اعتقل السّادات أثناء الحرب العالمية الثّانية لاتهامه بالتعاون مع دول المحور ضد الحلفاء. كان السّادات مشاركاً في تنفيذ انقلاب الضّباط الأحرار في يوليو 1952، وهو الّذي أذاع نبأ الانقلاب للشعب المصري. وفي 1964 وبعد عمله في عدد من الوزارات المصريّة تمّ تعيينه نائباً لرئيس الجمهوريّة وبقي فيها حتى 1966، ثمّ عاد مرة أخرى من 1969 حتى وفاة ناصر في 1970، حيث أصبح رئيساً للجمهورية إلى أنّ تمّ اغتياله في 1981.

جمال عبدالناصر (1918– 1970)

هو الرّئيس الثّاني لمصر من 1956 وحتى 1970 وهو الّذي قاد الثّورة المصريّة في 1952. اشتهر ناصر بعدائه للاستعمار وبدعمه للحركات القومية والتحررية في العالم العربي والأفريقي. يعتبر ناصر من أهم الرّموز السّياسيّة في التّاريخ العربي الحديث وفب الدّول النامية عموماً وينظر إليه رمزاً للكرامة والحرية. ولد ناصر في الإسكندرية لأسرة فلاحية وأرسل للتعلم في القاهرة وقيل إنّ والده لاحظ فيه نبوغاً مبكراً فارسله إلى القاهرة. وفي (1935– 1936) انتخب ناصر رئيساً للجنة ثانويات القاهرة الّتي كانت تطالب –آنذاك– بالإصلاحات السّياسيّة، وفي مارس 1937 التّحق ناصر بالأكاديمية العسكرية المصريّة والتقى هناك بالسادات وعبدالحكيم عامر. وبعد تخرجه من الكلية العسكرية في 1939 تطوع للعمل في السّودان والتحق به زميله محمد أنور السّادات. شارك ناصر في حرب فلسطين عام 1948 وبعد الحرب انتقل للعمل بالتدريس في الأكاديمية العسكرية المصريّة ومن هناك بدأ اتصالاته لتنظيم صفوف الضّباط الأحرار والّذي تأسس رسمياً عام 1949.

استطاع التّنظيم بعد فترة وجيزة من تكوينه الاستيلاء على السّلطة في 1952. دخل ناصر في صراع مع محمد نجيب انتهى باستقالة نجيب ليخلفه ناصر رئيساً للجمهورية وظل فيها حتى توفي نتيجة لأزمة قلبية في 28 سبتمبر 1971.

الفرد مللنر (1854– 1925)

اشتهر مللنر بترؤسه للجنة الّتي أرسلتها بريطانيا لدراسة أحوال مصر ووضع التّوصيات اللازمة بشأن تطوير العلاقات بين البلدين عقب ثورة سعد زغلول عام 1919. ومع أنّه كلف بمصر إلّا إنّه تعرض في تقريره إلى الأوضاع في السّودان وخلص إلى وضع استراتيجيّة مفصلة تقضي بفصله عن مصر وتطويره بصورة مستقلة عنها مع الاحتفاظ لمصر بالحقوق المائية. وكان تقرير مللنر بشأن السّودان يعتبر أول تصور متكامل للوضع السّياسي والدستوري للسودان.

وبالإضافة إلى ذلك، كان مللنر أحد الّذين شاركوا بصورة غير مباشرة في عملية احتلال السّودان عام 1898 وذلك عندما وضع مؤلفه الشّهير (بريطانيا في مصر) والّذي عدد فيه الإنجازات الّتي قامت بها بريطانيا لتطوير مصر، داعياً بذلك إلى ضرورة بقاء بريطانيا في مصر وأن لا تخرج منها. وقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تفكر جدياً في الانسحاب

من مصر. ونتيجة لكتابات مللنر وضغوط أخرى تراجعت بريطانيا من سياسة الانسحاب وأعلنت أنها ستبقى في مصر. ونتيجة لهذا القرار قرّرت بريطانيا احتلال السّودان عقب أزمة فاشودة وذلك لتفادي دخول الفرنسيين إلى السّودان من أجل إرغام بريطانيا من الانسحاب من مصر.

ولد مللنر في ألمانيا وهناك خلاف حول أصله. درس في بريطانيا خلال الأعوام 1872 و1876 وفي 1881 التّحق بصحيفة -البال مال غازيت- إلّا إنّه تركها عام 1885. وفي 1889 عين مساعداً لوزير المالية في مصر وبقي فيها أربع سنوات ثمّ عاد مرة أخرى إليها عام 1919 عقب ثورة سعد زغلول.

هيربرت استيورات (1843–1885)

أحد أهم القادة العسكريين الّذين شاركوا في حملة إنقاذ غردون وقد كان قائداً لطابور الصّحراء وكان الجنرال ولسلي قائد حملة الإنقاذ يعول عليه كثيراً وكان يتوقع منه أنّ يصل إلى الخرطوم قبل باقي قوة حملة الإنقاذ الأساسية وذلك لتأمين غردون والخرطوم إلى حين قدوم الحملة، إلّا إنّه قتل في معركة أبو طليح أثناء زحفه إلى الخرطوم. وكان ولسلي يقول إنّه لولا موت استيورات لما قتل غردون.

ولد هيربرت في إنجلترا ودرس في هامبشير والتحق بالجيش عام 1863. وبعد أنّ عمل في صفوف القوات البريطانيّة في الهند عاد هيربرت استيورات إلى إنجلترا عام 1873، وفي 1878 أرسل إلى جنوب أفريقيا وشارك في حرب الزولو وفي 1882 أرسل للعمل في مصر وفي نفس العام وأثناء تقدم القوات البريطانيّة لاحتلال مصر كان استيورات قائداً للقوة الّتي تقدّمت لاحتلال القاهرة. وفي يناير 1884 أرسل إلى سواكن لمقاتلة عثمان دقنة وبعد ذلك شارك في حملة إنقاذ غردون (1884– 1885)، إلّا إنّه أصيب في أبو طليح وتوفي نتيجة لذلك في 16 فبراير 1885 بعد أنّ رقي إلى رتبة اللواء قبيل وفاته بقليل. وهو أحد أعضاء منظمة الاشانتي السّرية.

فلين بارنج (اللورد كرمر) (1841– 1917)

دبلوماسي بريطاني وأدري، عمل في المستعمرات البريطانية. كان مفوضاً بريطانياً مسؤولاً عن مصر خلال الأزمة المالية المصريّة عام 1879 وبعده عمل قنصلاً بريطانيا في مصر من 1883 حتى 1907، أرغم على الاستقالة من منصبه عقب أحداث دنشواي في مصر.

الجنرال وليام ايرل (1883 – 1885)

ضابط بريطاني برتبة لواء؛ شارك في حملة إنقاذ غردون عام 1885، وكان قائداً لطابور النهر وقتل في معركة كيربكان بالقرب من أبوحمد وذلك أثناء انسحابه بعد مقتل غردون وفشل الحملة. وهو أحد أعضاء منظمة الاشانتي السّرية.

الجنرال وليام بوتلر (1838– 1910)

ضابط بريطاني برتبة لواء شارك في حملة إنقاذ غردون. ولد في إيرلندا والتحق بالجيش البريطاني عام 1872. شارك مع الجنرال ولسلي في حملة النهر الأحمر بكندا خلال (1870– 1871)، ثمّ شارك في حملة الأشانتي في أفريقيا عام (1873– 1874) تحت قيادة ولسلي أيضاً، كما عمل مع ولسلي مرة أخرى في حرب الزولو في جنوب أفريقيا، وشارك أيضاً مع ولسلي في حملة احتلال مصر عام 1882، ثمّ في حملة إنقاذ غردون عام (1884– 1885)، ثمّ عمل رئيساً لهيئة الأركان المصريّة حتى عام 1892. وهو أحد أعضاء منظمة الاشانتي السّرية.

وليام ماكينون (1823– 1893)

رجل أعمال بريطاني ولعب دوراً رئيسياً في عملية احتلال يوغندا من قبل جماعات الضّغط البريطانيّة عام 1892 وذلك عن طريق شركته المسماة الشّركة البريطانيّة لشرق أفريقيا. نظم ماكينون حملة إزاحة أمين باشا من المديرية الاستوائية، حيث قام بجمع التّبرعات للحملة وناشد الحكومة البريطانيّة ووزارة الخارجية للمساعدة. استطاع ماكينون من خلال العمل الشّعبي والتبرعات التي جمعها من إرسال المغامر الأمريكي استانلي إلى الاستوائية ليزيح الحاكم أمين باشا بالقوة منها، الأمر الذي ترتب عليه خلو المنطقة من أي سيادة دولية الأمر الذي قاد بدوره إلى التّنافس الدّولي المصطنع على فاشودة وترتب على كل ذلك في النهاية احتلال السّودان عام 1898.

الجنرال هيكتور ماكدونالد (1853– 1903)

ضابط بريطاني برتبة لواء؛ التحق بالجيش وترقى بسرعة نتيجة لأدائه المميز حتى سمي بماكدونالد المقاتل. شارك في الحرب الأفغانية وفي حرب البوير عام (1880–1881). وفي 1885 عمل في مصر تحت قيادة السّير افلين وود وذلك لإعادة تنظيم صفوف الجيش المصري، ثمّ انضم إلى حملة إنقاذ غردون. وهو أحد أعضاء منظمة الأشانتي السّرية.

جرانفيل (1815– 1891)

ولد في لندن وكان والده دبلوماسياً في الخارجية البريطانية. ذهب جرانفيل إلى باريس مع والده لفترة قصيرة، ثمّ عاد إلى بريطانيا ودخل البرلمان. وعمل لفترة قصيرة وكيلاً للشؤون الخارجية وعاد إلى البرلمان مرة أخرى عام 1846 وفي 1848 أصبح نائب الرّئيس للغرفة التّجارية البريطانيّة وظهرت مؤهلاته الدّبلوماسية في تلك الفترة. وفي 1852 خلف بالمسترون في وزارة الخارجية وظل فيها حتى أواخر 1852. وبعد تشكيل وزارة اللورد ابردين أصبح جرانفيل الوزير الأول لمجلس الوزراء واستمر حتى 1855. وفي يونيو 1859 طلبت ملكة بريطانيا من جرانفيل أنّ يشكل وزارة جديدة إلّا إنّ جرانفيل فشل في ذلك. وفي 1868 أصبح جرانفيل وزيراً للمستعمرات في حكومة المستر جلادستون الأولى؛ وعقب وفاة كلارندون في 1870 أصبح جرانفيل وزيراً للخارجية حتى 1874، ثمّ عاد مرة أخرى إلى الوزارة في 1880 وحتى 1885. وفي 1886 استقال من وزارة الخارجية وأمضى 6 أشهر بعد ذلك في وزارة المستعمرات، ثمّ تقاعد نهائياً عن العمل في يوليو 1886 وتوفي في لندن عام 1891.

كتشنر (1850– 1916)

ولد في إيرلندا لأسرة عسكرية ودرس في الأكاديمية الملكية العسكرية في وليش والتحق بقطاع الهندسة الملكية عام 1871. عمل في فلسطين ومصر وقبرص مهندساً للمساحة ووضع خرائط مفصلة لتلك المناطق. ففي 1874 التّحق كتشنر بصندوق الاستكشاف الفلسطيني وذلك بهدف وضع خريطة مساحية للأراضي المقدسة. وخلال الأعوام 1874 وحتى 1877 أكمل كتشنر رسم خريطة الأراضي الّتي أصبحت تسمى اليوم بإسرائيل والضفة الغربيّة وقطاع غزة ثمّ عاد إلى إنجلترا عام 1877. وفيما بعد؛ استخدمت معلومات وخرائط كتشنر في وضع الخرائط الحديثة لكل من فلسطين وإسرائيل كما استخدمت تلك المعلومات المساحية في تعيين الحدود بين إسرائيل ولبنان. بعد ذلك عمل كتشنر في 1880 حاكماً لمنطقة البحر الأحمر ثمّ نائباً للقنصل في اناتوليا في 1882 وفي 1883 عمل ضابطاً في القوات المصريّة بعد احتلال مصر. وفي 1892 أصبح سرداراً للجيش المصرى برتبة فريق وقاد القوات المصريّة البريطانيّة إلى السّودان عام 1898 وأصبح بعد ذلك أول حاكم عام للسودان.

وخلال حرب البوير (1899– 1902)، أصبح كتشنر رئيساً لهيئة الأركان البريطانيّة ثمّ ترقى إلى منصب القائد العام في 1902 وظل فيها حتى 1909. وفي 1910 رقي كتشنر إلى أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة المشير. وبعد ذلك عاد كتشنر إلى مصر في وظيفة القنصل البريطاني خلفاً للورد كرومر خلال الفترة (1911– 1914). وخلال الحرب العالمية الأولى في 1916 أصبح كتشنر وزيراً للحربية؛ وفي 5 يونيو 1916 غادر كتشنر إلى روسيا عن طريق البحر، إلا إنّ السّفينة التي كانت تقله اصطدمت بلغم في عرض البحر فغرقت وغرق معها كتشنر وطاقمه و643 من الجنود والضباط من أصل 655. وهو أيضاً أحد أعضاء منظمة الأشانتي السّرية.

كارل بيترز (1856– 1918)

سائح ألماني في أفريقيا ومؤسس شركة ألمانية الشّرقية الأفريقية. ولد في نيو هاس بألمانيا ودرس في برلين ومنح عام 1879 الميدالية الذهبية في جامعة برلين، ثمّ ذهب لفترة إلى إنجلترا وعاد مرة أخرى إلى برلين وأسس جمعية الاستعمار الألماني. وفي خريف 1884 غادر إلى شرق أفريقيا وأسس الشّركة الألمانية هناك ثمّ عاد إلى برلين عام 1885.

رفض رئيس الحكومة الألمانية بسمارك كل خطط كارل بيترز في أفريقيا ورفض دعمه. كما رفض بسمارك وللمرة الثّانية دعم كارل بيترز عندما عاد من أفريقيا إلى ألمانيا خلال مؤتمر برلين عام 1885، ثمّ عاد مرة أخرى إلى أفريقيا في 1887 وحصل على استئجار منطقة تنجانيقا لصالح شركته. وفي 1888 قاد بيترز حملة إنقاذ أمين باشا من المديرية الاستوائية ولكنه لم يحصل على أي دعم من الحكومة الألمانية. كذلك استطاع بيترز أنْ يضم يوغندا إلى أملاك شركته عام 1890، إلا إنّ الاتفاق الذي حصل بين بريطانيا وألمانيا قضى بإزاحة شركة بيترز عن يوغندا. ولاحقاً قامت الحكومة الألمانية عام 1891 بحل شركة بيترز ومصادرة أصوله. وفي 1893 استدعت الحكومة الألمانية بيترز ليعمل في وزارة المستعمرات حيث بقي فيها حتى 1895. خلال هذه الفترة أجريت معه تحقيقات عدة حول سوء استخدامه للسلطة في أفريقيا، ونتيجة لذلك تمّ فصله عن العمل دون أي حقوق عام 1897 كما تمّ نفيه إلى لندن. توفي في ألمانيا عام 1918.

رومولو جسي (1831– 1881)

يسمى –أيضاً– جسي باشا وهو عسكري إيطالي ومستكشف لمنطقة شمال وشرق أفريقيا وبالأخص السّودان ونهر النيل. ولد جسي في رافينا بروما وتطوع للعمل في العسكرية في 1895، كما شارك مع القوات البريطانيّة في حرب الكريما عام 1854 حيث

التقى هناك لأول مرة مع غردون. وفي 1876 وأثناء عمله بالسُّودان مع غردون استكشف أعالي النيل وبحر الجبل ورسم خارطة لبحيرة البرت، كما أصبح لاحقاً حاكماً لمنطقة بحر الغزال. وفي 1880 وأثناء عودته إلى الخرطوم صادف فيضان النيل وانقطع لمدة ثلاثة اشهر ومرض بصورة خطيرة الأمر الّذي أدى إلى وفاته في قناة السّويس وهو في طريقه إلى إيطاليا.

فالنتاين بيكر (1827– 1887)

عسكري بريطاني وهو الأخ الأصغر لصومويل بيكر. درس في قلوفستار في سيلون وانضم عام 1848 إلى سلاح الهجانة. شارك في حرب الاكهوسا في 1852، كما كان حاضراً في حرب الكريما وترقى لرتبة الميجور في 1859. وخلال الفترات 1866 و1870 شارك مع القوات الألمانية وعاد إلى إنجلترا عام 1874 وفي أقل من عام انتهت خدمة بيكر في القوات البريطانيّة بعد أنْ اتهم بالاعتداء على سيدة بريطانية في محطة القطار وحوكم بالسجن لمدة عام ثمّ فصل من الجيش. وبعد عامين من ذلك ذهب وانضم إلى الجيش التّركي وحارب معها ضد روسيا. وفي 1882 منح قيادة إعادة تكوين الجيش المصري، إلّا إنّه وبعد وصوله إلى القاهرة سحبت منه الوظيفة ومنح فقط قيادة البوليس المصري. وعندما اندلعت الحرب في السُّودان عام 1881 قاد بيكر 3500 جندي مصري لتحرير طوكر وبقي في قيادة البوليس المصري في شرق السُّودان حتى وفاته عام 1887.

هكس باشا (1830– 1883)

ضابط بريطاني دخل في خدمة القوات الهندية في بومبي عام 1849 ومنح ميدالية عسكرية عام 1859 لأدائه الحسن في الهند. ترقى إلى رتبة الكابتن عام 1861 وقاد حملة عسكرية إلى الحبشة عام 1867 وتقاعد للمعاش في 1882 برتبة الكولونيل. وفي 1882 وبعد احتلال بريطانيا لمصر دخل هكس في خدمة الحكومة المصريّة وأعطي لقب الباشا. وفي 1883 غادر إلى السُّودان قائداً عاماً للقوات المصريّة. قرّر مواجهة المهدي في عقر داره عام 1883، وتقدم هكس إلى كردفان وفي شيكان استطاع المهدي إيقاع الهزيمة به وقتله وقتل أغلب قواته.

الفن وود (1838– 1919)

ضابط بريطاني ولد في إنجلترا في مدينة اسكس وتعلم في كلية مالبورخ. وصل إلى رتبة الفريق في الجيش البريطاني وشارك في حروب كثيرة مثل حرب الكريما وقمع التّمرد الهندي وحرب الاشانتي وحرب الزولو وحرب البوير، هذا إلى جانب مشاركته في حملة احتلال مصر. أصبح سرداراً للجيش المصري حتى عام 1885 وعاد في 1886 إلى بريطانيا ورقي إلى رتبة الفريق عام 1891 وفي 1903 رقي إلى رتبة المارشال، وتوفي في لندن عام 1919. وهو أحد أعضاء منظمة الأشانتي السّرية.

جلادستون (1809– 1898)

ولد في ليفربول ودرس في كلية ايتون، وفي 1828 ذهب إلى الكلية المسيحية ثمّ إلى أكسفورد حيث درس الرّياضيات. تمّ انتخابه للبرلمان عام 1832 ضمن قائمة المحافظين وعمل رئيساً للغرفة التّجارية خلال (1843– 1844) واستقال منها عام 1845، ولكنه عاد وزيراً للمستعمرات في ديسمبر من نفس العام ثمّ أصبح وزيراً للمالية في 1852 وحتى 1855 ومرة أخرى وزيراً للمالية في 1859. وفي هذه الأثناء تحول من حزب المحافظين إلى الحزب اللبرالي. وفي 1868 أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة حتى عام 1874 وذلك عندما فقد الحزب الليبرالي الانتخابات وفاز المحافظين.

وفي 1880، فاز الحزب الليبرالي مرة أخرى بقيادة اللورد هارنجتون في الانتخابات وعاد جلادستون بذلك رئيساً للوزراء حتى العام 1885 وهي الفترة الّتي شهدت فيها تطورات إرسال غردون إلى السّودان ومقتله. وقد أدّى مقتل غردون إلى هبوط شعبيته فاستقال في 1886. وفي 1892 تمّ انتخابه مرة أخرى رئيساً للوزراء للمرة الرّابعة، وفي 1898 توفي في هواردين نتيجة لاصابته بالسرطان.

ونجت باشا (1861– 1953)

ضابط بريطاني ولد في جلاسكو ودخل الأكاديمية الملكية العسكرية في ويلش وتخرج برتبة المساعد في 1880. خدم في الهند واليمن وعدن خلال (1881– 1883). وفي 1883 انضم ونجت إلى الجيش المصري تحتلا قيادة افلين وود واصبح مسؤولاً عن قسم المخابرات الخاص بالسّودان والثّورة المهدية. شارك ونجت في حملة إنقاذ غردون (1884– 1885)، ثمّ عاد إلى إنجلترا وأصبح سكرتيراً للجنرال أفلين وود لفترة

قصيرة ثمّ عاد مرة أخرى للجيش المصري في 1886. وفي 1887 تلقى ميدالية المجدلين من الخديوي. وفي 1892 أصبح مديراً للمخابرات وفي 1894 أصبح حاكماً لسواكن. وقد كان ونجت مسؤولاً عن المخابرات خلال حملة إعادة فتح السُّودان وكذلك خلال تطورات أزمة فاشودة بين فرنسا وبريطانيا كما قاد ونجت عملية أم دبيكرات الّتي قتل فيها الخليفة عبدالله التّعايشي. ونتيجة لهذا الانتصار منح لقب فارس. وفي ديسمبر 1899 وبعد نقل حاكم عام السُّودان اللورد كتشنر إلى جنوب أفريقيا أصبح ونجت حاكماً عاماً للسودان وسرداراً للجيش المصري. وظل كذلك حتى عام 1916 حيث نقل إلى القاهرة ليعمل قنصلاً لدى بريطانيا. وعندما قامت ثورة سعد زغلول عام 1919اتهمت الحكومة البريطانيّة ونجت باشا بالتسبب في تلك الأزمة، ونتيجة لذلك تمّ إقالته وعين بدله اللورد اللنبي. ولم يتم توظيف ونجت بعد ذلك أبداً في أي وظيفة. وعلى الرّغم من أنّه لم يكن عضواً في منظمة الأشانتي إلّا إنّه كان واقعاً تحت تأثير عناصرها في القاهرة أمثال أفلين وود.

هارلس جورج غردون (1833—1885)

ولد من أسرة عسكرية في 28 يناير 1833، وكطفل في السّابعة ذهب مع أبيه القائد لمدة ثلاث سنوات إلى جزيرة كورفو، وفي سن العاشرة عاد إلى إنجلترا وفي الثّالثة عشرة التّحق بالأكاديمية العسكرية في وليش، وبعد تخرجه عمل ملازماً ثانياً في سلاح المهندسين لمدة عام ونصف، حيث أخذ تدريباً في أعمال الميدان ورسم الخرائط، مما أفاد فيما بعد في عمله بالمديرية الاستوائية. اشترك في حرب القرم عام 1855 وبانتهاء الحرب بسقوط سيباتول اختير مع جماعة أخرى لتحديد معالم الحدود بين تركيا وجيرانها وبعد ذلك عمل في البعثة العسكرية البريطانيّة الفرنسية الّتي أرسلت للصين، حيث بقي أربعة أعوام من سبتمبر 1860 إلى نوفمبر 1864. وفي عام 1871 غادر إنجلترا إلى رومانيا ممثلاً لها في جالاتزي وفي أثناء عمله هناك ذهب لزيارة ميادين معارك القرم وفي طريق عودته قابل رئيس الوزراء المصري نوبار باشا في القسطنطينية في ربيع 1872 وسمع لأول مرة عن الوظيفة المقترحة في المديرية الاستوائية. وفي أكتوبر 1873 وصلته برقية رسمية من مصر تعرض عليه قبول منصب حاكم الاستوائية فترك رومانيا في نوفمبر 1873 ومر بالقاهرة في طريقه لإنجلترا ثمّ ترك إنجلترا في 28 يناير 1874 ليصل القاهرة في 6 فبراير 1874. عمل مديراً للاستوائية حتى عام 1876، ثمّ عمل حاكماً عاماً للسودان واستقال عقب عزل الخديوي إسماعيل. وعند قيام الثّورة المهدية استدعى لإخلاء السُّودان وقتل بالخرطوم في 26 يناير 1885.

هاي لونج (1842– 1917)

يرجع أصل أسرته إلى فرنسا، هاجر أحد فروعها في عهد لويس 14 عقب إصدار مراسيم نانت إلى أمريكا الشّمالية. وكان لونج من سلالة هذا الفرع. ولد في 1842 بماريلاند واشترك كضابط في الحرب الأهلية الأمريكيّة (1861– 1865)، ثمّ عمل صحفياً وانضم لخدمة مصر عام 1870. صحب غردون إلى المديرية الاستوائية وزار يوغندا سنة 1874 واكتشف بحيرة كيوجا في طريق عودته. وفي 1875 و1876 اشترك في حملة ماكيلوب إلى نهر جوبا وفي سنة 1877 استقال من خدمة مصر لأنه لم يكن على وفاق مع غردون وتوفي في 1917.

بروت بك (1845– 1927)

أمريكي الأصل من فريجينيا، اشترك في الحرب الأهلية الأمريكيّة عام 1863 ثمّ حصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية، استلفت الأنظار برحلة خطيرة قام بها في كلورادو ثمّ التّحق بخدمة الخديوي في مصر عام 1872 واشترك في قيادة بعثة إلى كردفان عام 1875، وقدم تقارير مهمة عن كردفان ودارفور تضمنت دراسات طبوغرافية وآراءً في الأحوال الجارية. رقي إلى رتبة القائمقام ونقل إلى المديرية الاستوائية ليخلف غردون في إدارتها. بقي حاكماً للاستوائية من ديسمبر 1876 وحتى مايو 1877. استقال بعد ذلك وعاد إلى أمريكا.

ماسون بك (؟ – 1897)

أمريكي الأصل وعمل ضابطاً بحرياً في الأسطول الأمريكي أثناء الحرب الأهلية الأمريكيّة (1861– 1865)، ثمّ التحق بخدمة الخديوي في مصر عام 1870 ضابطاً في المراكب البخارية الخديوية في الاسكندرية والقسطنطينية، منح رتبة قائمقام وعمل بكردفان عام 1874 في عمليات المسح الطبغرافي، ثمّ ذهب إلى المديرية الاستوائية عام 1877، وبعد عودته من المديرية الاستوائية استقال من المناصب العسكرية وعمل بمصلحة المساحة، حيث قام بمسح المنطقة من وادي حلفا إلى بربر. وفي 1884 أصبح حاكماً لمصوع ثمّ غادر إلى الولايات المتحدة وتوفي عام 1898.

فيتا حسان (1858– 1893)

يهودي تونسي ولد لأب كان يعمل مترجماً في قنصلية سردينيا بتونس. التحق كمساعد صيدلي بقصر إحدى الأميرات بمصر ثمّ تولى إدارة معمل كيماوي بالقاهرة وله من العمر 19 عاماً ثمّ عمل بالحكومة المصريّة بالقسم الطبي. وفي عام 1880 نقل من العريش إلى السُّودان ومنها إلى المديرية الاستوائية وبقي فيها لمدة 10 سنوات مع حاكم الاستوائية أمين باشا وغادرها مع حملة استانلي لإنقاذ أمين باشا وذهب إلى شرق أفريقيا إلّا إنّه توفي في الطريق.

ولهم جونكر (1840– 1892)

رحالة ألماني وعالم طبيعيات، ولد في موسكو من أبوين ألمانيين وإن كانا متجنسين بالجنسية الرّوسية، درس الطب في ألمانيا وجاء إلى مصر ومنها إلى السُّودان، حيث استكشف الحوض الأدنى لنهر السّوباط والروافد الغربيّة للحوض الأعلى من النيل الأبيض خلال عامي (1876– 1878)، وبعد فترة أمضاها في أوروبا عاد إلى السُّودان وبدأ كشفه لمنطقة تقسيم مياه النيل والكنغو عام 1879. قضى فترة 4 سنوات أخرى مع أمين باشا في المديرية الاستوائية وعاد بعدها إلى أوروبا عام 1887.

كازاتي (1838– 1902)

جغرافي ومكتشف إيطالي، اشترك في حرب الوحدة الايطالية ضد النمسا عام 1866، وأدت ميوله الجغرافية إلى الاستعانة به في إعداد خريطة حربية لايطاليا، واعتزل العمل في الجيش سنة 1879 وانضم إلى هيئة تحرير المجلة الجغرافية الايطالية. وعندما عاد رومولي جسي حاكماً لبحر الغزال استدعاه من إيطاليا فوصل إلى بحر الغزال في 1880وبدأ فوراً في كشف وتخطيط إقليم واو ثمّ الزاندى ومونبوتو، وفي العام 1883 تتبع المجرى الأعلى لنهر الويلي ولكن تقدم الثّورة المهدية جعل موقعه محفوفاً بالمخاطر ومن ثمّ انضم إلى أمين باشا في المديرية الاستوائية فأرسله أمين إلى ملك يوغندا عام 1886 حيث اعتقل لفترة قصيرة وكاد أنْ يقتل، وعندما أطلق سراحه اتّجه إلى شاطئ البرت ومن هناك انضم إلى جماعة استانلي عام 1888 وغادر إلى شرق أفريقيا. وعاد إلى مسقط رأسه في إيطاليا عام 1891 وسجل حوادث المديرية الاستوائية وكشوفاته في وسط أفريقيا وتوفي عام 1902.

هنري ستانلي (1841- 1904)

ولد في مقاطعة ويلز بإنجلترا وغادرها إلى الولايات المتحدة وهو في الرّابعة عشر من عمره. وعندما قامت الحرب الأهلية الأمريكيّة عمل مع جيش الجنوب وأسر لفترة ثمّ أفلح في الهرب وعاد إلى إنجلترا لزيارة والدته، وعاد بعدها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة والتحق بأسطول الولايات الشّمالية الأمريكية. وعند انتهاء الحرب اشترك في بعض العمليات ضد الهنود الحمر ثمّ سافر إلى شرق أفريقيا ليتابع أنباء الحرب بين إنجلترا والحبشة، ثمّ قبل العرض الّذي قدمه صاحب جريدة النيويورك هيرالد للبحث عن المبشر لفنجستون الّذي اختفت أنباؤه عن العالم مدة عامين. بدأ استانلي بحثه من زنجبار متغلغلاً نحو بحيرة تنجانيقا، حيث عثر عليه في أوجيجي على بعد 1500 كيلو متر من السّاحل الشّرقي، وفي طريق عودته من بحيرة فكتوريا اتصل بملك يوغندا، وبالتنسيق سراً بينه وبين غردون قام استانلي بإدخال ملك يوغندا إلى المسيحية قطعاً للطريق أمام البعثة الإسلامية الّتي أرسلتها مصر وفقاً لطلب ملك يوغندا امتيسه لتعليمه الإسلام. قام بعد ذلك بجولة في إنجلترا والولايات المتحدة والقى فيها كثيراً من المحاضرات. ونتيجة لتلك المحاضرات استدعي لقيادة بعثة إنقاذ أمين باشا من المديرية الاستوائية. تزوج عام 1890 وزار الولايات المتحدة في 1891 و1892، كما ذهب إلى استراليا ونيوزيلندا ليلقي فيها مجموعة من المحاضرات، ثمّ عاد إلى إنجلترا ورشح نفسه في البرلمان عام 1892 ولكنه لم ينجح إلا في انتخابات 1895. وفي 1897 قام بزيارته الأخيرة لأفريقيا وتوفي في لندن عام 1904.

سلاتين باشا (1857- 1932)

نمساوي الأصل، ولد في بلدة قريبة من فيينا من عائلة أرستقراطية قيل إنها من أصل يهودي. التّحق بخدمة حكومة مصر والسّودان، زار السّودان لأول مرة في عامي 1874 و1876، حيث عمل مع نائب القنصل الألماني بالخرطوم وزار كردفان كما قابل أمين باشا واتفقا على زيارة المديرية الاستوائية ومديرها غردون، ولكنه اضطر للعودة إلى النمسا. وعندما عين غردون حاكماً عاماً للسودان أرسل مستدعياً سلاتين بناءً على ما بلغه عنه وعن رغبته في العمل بالسّودان مع أمين باشا سابقاً فترك الجيش النمساوي ووصل الخرطوم في يناير 1879، حيث عمل مفتشاً مالياً ثمّ مديراً لجنوب دارفور. وفي 1881 عين حاكماً عاما لدارفور ومنح رتبة القائمقام وعاون جسي في القضاء على حركة سليمان الزبير باشا. وبعد نجاح الثّورة المهدية وهزيمة هكس باشا في شيكان في نوفمبر 1883 حرمت إقليمه من كل مساعدة خارجية وبعد أنّ اشتد عليه الحصار اضطر لتسليم إقليمه وشخصه للمهدية

وبقي في الأسر 11 عاماً معظمها في أمدرمان وتمكن أخيراً من الهرب شمالاً فوصل مصر في مارس 1895 عبر صحراء النوبة وسرعان ما اشترك في حملة استعادة السُّودان ثمّ عمل مفتشاً عاماً للسودان في الفترة (1900– 1914). وفي 1907 رقي إلى رتبة فريق وعند قيام الحرب العالمية بين النمسا وألمانيا من جهة وإنجلترا وفرنسا وغيرهما من جهة أخرى اضطره حرج موقفه إلى الاستقالة وتولى رئاسة الصّليب الأحمر في بلاده طوال فترة الحرب. وزار السُّودان مرة أخرى عام 1931.

جورج استمبوليه (1840– 1926)

سوري الأصل وكان مقيماً بالأبيض عندما تقدمت نحوها المهدية في عام 1882 وكمعظم غيره من سكانها بادر بمغادرتها مستسلماً قبل أنْ يبدأ حصار الأبيض. وفي أثناء حكم المهدي للسودان اكتسب عيشه من عمل تجاري في أمدرمان ثمّ عمل كاتباً للخليفة التّعايشي وحاول من خلال ذلك تقديم ما أمكنه من معونة للأوروبيين الأسرى وقد بقي بالسُّودان بعد انتهاء المهدية وتوفي في أمدرمان عام 1926.

مارشان (1863– 1934)

ولد جان بابتست مارشان في 22 نوفمبر 1863 في فرنسا، وبعد خدمة أربع سنوات في رتب الجيش عين سنة 1887 مساعد ملازم وفي سنة 1889 حارب في السّنغال وجرح مرتين فعين فارساً في فرقة الشّرف. وفي سنة 1898 قام ببعثته المشهورة إلى فاشودة. رقي إلى رتبة الكولونيل في سنة 1902 واشترك في الحرب العالمية الأولى وجرح في سبتمبر 1915، وفي سنة 1917 رقي إلى رتبة الجنرال وأحيل إلى المعاش في 1919 وتوفي في يناير 1934.

إسماعيل الأزهري (1900– 1969)

ولد عام 1900، والتحق بالمدرسة الوسطى بودمدني عام 1919 اختارت الحكومة البريطانيّة وفداً من أعيان السّودانيين للسفر إلى بريطانيا لتهنئة جلالة الملكة بالانتصار في الحرب العالمية الأولى، وكان من بين أعضاء هذا الوفد الشّيخ إسماعيل الأزهري،

فصحب معه حفيده إسماعيل، ولما رجع إسماعيل الأزهري الحفيد لينبع تعليمه في كلية غردون لم يسمح له بإكمال السّنة الرّابعة بل عين معلماً على الفور وأرسل إلى مدينة عطبرة ليعمل مدرساً. وفي 1927 ابتعث إلى بيروت في مجال الدّراسات العليا في مجال الرّياضيات وعاد إلى السّودان عام 1930 وفي صيف عام 1931 تكوّن مؤتمر الخريجين فانتخبت السّيد إسماعيل الأزهري أميناً عاماً للمؤتمر وبعد انقسام مؤتمر الخريجين تزعّم السّيد إسماعيل الأزهري حزب الأشقاء، وفي 1946 اتفقت الأحزاب السّودانيّة للسفر إلى القاهرة للمشاركة في المفاوضات المصريّة البريطانيّة بشأن السّودان وترأس السّيد إسماعيل الأزهري وفد الأحزاب إلى القاهرة، وفي 1948 وعندما قامت الجمعية التّشريعية السّودانيّة تزعم السّيد إسماعيل الأزهري معارضة الجمعية، وقال قولته المشهورة لن تدخلها حتى ولد جاءت مبرأة من كل عيب وفي عام 1953 تلاقت الأحزاب السّودانيّة في القاهرة وتوحدت تحت اسم الحزب الوطني الاتّحادي برئاسة السّيد إسماعيل الأزهري، وفي 1954 انتخب السّيد إسماعيل الأزهري رئيساً للوزارة من داخل البرلمان واستطاع الأزهري تقديم اقتراح استقلال السّودان من داخل البرلمان في ديسمبر 1955.

خضر حمد (1908– 1970)

كان خضر حمد –ابن حي أب روف– من القليلين الّذين اشتركوا في جمعية أب روف الأدبية وكان خضر حمد قد بدأ في كتابة المقالات الأدبية والسّياسيّة عقب تخرّجه من قسم المحاسبة في كلية غردون، وقد كان يكتب –آنذاك– في صحيفة «حضارة السّودان»، وتابع نشاطه بعد ذلك في جريدة «السّودان»، ويقول عنه محجوب عمر باشري في كتابه: (رواد الفكر السّوداني)، إنه انفرد في كتاباته بأسلوب عربي منقح ومرصع بالمفردات العربية الدّقيقة وذلك لتأثره بالجاحظ في بادئ الأمر ثمّ بالأدباء المعاصرين فيما بعد، حيث قام حفز حمد بطواف وزيارة الأقطار العربية والتقى بمصطفى صادق الرّافعي وميخائيل نعيمة وأمين الرّيحاني وشفيق جبري.

وفي مطلع الأربعينيات، كان خضر حمد من أقطاب مؤتمر الخريجين واستقال بذلك من وظيفته في مصلحة المالية ولما أنشئت الجامعة العربية تقلّد وظيفة في أمانتها في القاهرة. ولما عقدت اتّفاقية عام 1953 واندمجت الأحزاب الاتّحاديّة في حزب واحد بارك خضر حمد هذه الوحدة وظلّ يعمل تحت لوائها.

علي عبداللّطيف (1897– 1937)

نشأ علي عبداللطيف في مصر وتعلم فيها وتخرج في الكلية العسكرية المصريّة ونقل ليعمل ضابطاً في السُّودان، إلّا إنّ السّلطة الاستعمارية الحاكمة رأت أنّ تحوله ليعمل في السّلك الإداري ولذلك تمّ تعينه نائب مأمور في ودمدني.

وهناك التّقى بمفتش عسكري إداري بريطاني، وكان يمتطي صهوة جواده، فطلب منه المفتش أنّ يترجل ويحييه فرفض علي عبداللطيف فأحيل للمحاكمة وحكم عليه بستة أشهر سجناً.

وفي تلك الآونة، كان على صلة وثيقة بعبيد حاج الأمين، والأمين علي مدني وإبراهيم ويوسف بدري، وتوفيق صالح جبريل، وسليمان كشه، عثمان محمد إبراهيم، وعبدالله خليل والذين كوّنوا جمعية الاتّحاد السّوداني. وعقب زيارة القنصل البريطاني في مصر اللورد البني السّوداني عام 1922 والتقائه بزعماء العشائر والطّرق الصّوفية والتأكيد على دور الإدارة البريطانيّة في السُّودان لم يرض علي عبداللطيف تلك المواقف المؤيدة للإدارة البريطانيّة وفكر في إنشاء جمعية اللواء الأبيض، وفتح كل النوافذ لمن يريد أنّ يشترك في الجمعية من عسكريين مصريين وسودانيين ومدنيين وأقباط وجعل شعار الجمعية وحدة وادي النيل وجعل شعارها علماً أبيض رسم عليه نهر النيل من منبعه إلى مصبيه. لخص علي عبداللطيف آراءه السّياسيّة في مقال كتبه لينشر في جريدة الحضارة السّودانيّة، إلّا إنّه قبض عليه وحكم بالسجن سنة كاملة نتيجة لتلك الآراء المناهضة للسياسة البريطانيّة في السّودان.

وفي 1924، وبعد اغتيال حاكم عام السُّودان السّير لي استاك وسحب الجيش المصري من السُّودان وإخماد ثورة عبدالفضيل ألماظ ابقي علي عبداللطيف في السّجن، واتهمته السّلطات البريطانيّة بلوثة في عقله، وكان ينقل بين سجون مختلفة ولا يسمح لأحد بمقابلته ثمّ نقل إلى القاهرة واودع مستشفى الأمراض العقلية حتى توفي فيها عام 1937.

السّيد عبدالرّحمن المهدي (1885– 1959)

ولد بعد وفاة أبيه، وعرف اليتم صغيراً وتفتح على الحكم الثّنائي الّذي نكل بأبناء المهدي وأبناء الخليفة وجعل سلاطين باشا راعياً لهم.

وقف منه الاستعمار موقف العداء فكان يمتطي حماره الهزيل في أمدرمان وتدفع له الحكومة خمسة جنيهات في كل نهاية شهر. صبر والحكم الثّنائي يحارب تعاليم المهدي ولما نشبت الحرب العالمية الأولى رأى الإنجليز وهم يحاربون خليفة المسلمين سلطان

تركيا. وكان لا بدّ لهم من مساندة القيادات الإسلامية الّتي لها مواقف ضد التركية في كامل منطقة الشّرق الأوسط وطالما أنّ السّودان وجب عليه الابتعاد من الحكم التركي لوقوعه تحت سيطرة الإنجليز، وأن الإمام المهدي هو الزعيم الإسلامي الوحيد الّذي تغلب على الحكم التّركي فكان لا بدّ من التّوجه للسيد عبدالرّحمن المهدي ليقوم بمواجهة وتعبئه المواطنين ضد الأتراك ونتيجة لذلك أتاح الإنجليز للسيد عبدالرّحمن أنّ يعمل ويكسب، فذهب إلى الجزيرة أبا، وفي 1919 وعندما تكون وفد السّودان للسفر إلى بريطانيا انضم إليه السّيد عبدالرّحمن، وفي 1922 جاء القنصل البريطاني في مصر اللورد اللبني إلى السّودان والتقى بالسيد عبدالرّحمن وبعد ذلك منحته بريطانيا وبقت فارس.

ازدهرت زراعة السّيد عبدالرّحمن المهدي ودرت مشاريعه الخير الكثير وتألق السّيد عبدالرّحمن، فساهم في تشييد المعهد العلمي ورعايته وكان له رأي في كل الأحداث. وعندما زارت البعثة المصريّة الاقتصادية السّودان كانت موضع حفاوة تكريم السّيد عبدالرّحمن.

عقب توقيع معاهدة الصّداقة بين بريطانيا ومصر سافر السّيد عبدالرّحمن المهدي إلى بريطانيا محتجاً على إغفال السّودانيين وعدم إشراكهم في المفاوضات ومنتقداً في نفس الوقت إحدى بنود المعاهدة الّتي نصت على رفاهية السّودانيين وكان السّيد عبدالرّحمن، يرى أنّ الرّفاهية هي الحرية والاستقلال ولا شيء غير ذلك وفي 1946 غادر مرة ثالثة إلى بريطانيا محتجاً على بروتركول (صدقي– بيفن)، كما هدد أتباعه وأنصاره في السّودان بإشعال الاضطرابات في جميع مدن السّودان إذا لم يتم إلغاء البروتوكول.

دعم السّيد عبدالرّحمن الحركة الاستقلالية بسخاء وبعد أنّ خسرت الحركة الاستقلالية نتيجة الانتخابات اتّجه لممارسة الضّغوط على الحركة الاتّحاديّة لتتجه لإعلان استقلال السّودان من داخل البرلمان.

عبدالرّحمن علي طه (1899– 1969)

اشتهر بتنوع النشاط وشارك في كلّ ضروب الثّقافية المعروفة منذ سني الدّراسة في كلية غردون، فمثل في المسرحيات وأنشد الدّوبيت ونافس في مباريات كرة القدم، وناظر وحاضر وامتاز بأنه خطيب بارع. ولما بدأت البعثات إلى جامعة بيروت الأمريكيّة استثني عبدالرّحمن علي طه لأنّه كان عالماً بكلّ ما يمكن أنّ يدرس في كلية غردون، فهو معلم ممتاز للغة الإنجليزيّة وللرياضيات، والتاريخ وعلم الأحياء والجغرافيا.

وفي 1937، تحوّل عبدالرّحمن علي طه إلى بخت الرّضا، وأول ما فكّر القيام به بعد تدريس طريقة التّفكير السّليم والمستقيم، هو إدخال الوسائل الصّحيحة للقراءة والبحث وطرق التّلخيص، ثمّ عرج بعد ذلك إلى تدريس التّربية الوطنية واستطاع عبدالرّحمن علي طه بذلك أنْ يجعل من بخت الرّضا منارةً طغت على قسم المعلمين في كلية غردون الّذي ألغي عام 1939.

إلى جانب ذلك، أتاح عبدالرّحمن طه الفرصة للمعلمين للتأهيل بالخارج وصقل قدراتهم ومهاراتهم كما وظّف كلّ القروض لإنشاء (معهد معلمي المدارس الوسطى)، ولما قامت الجمعيّة التّشريعية أصبح عبدالرّحمن علي طه وزيراً للمعارف وتفرّغ بعد ذلك للعمل في السّياسة وأخرج كتاباً عن السّياسة السّودانيّة يعتبر مرجعاً لتاريخ مراحل السّياسة السّودانيّة حتى الاستقلال، وكان آخر منصب سياسي تولاه هو وزير الحكومة المحليّة في عام 1957.

وعاش عبدالرّحمن علي طه ملء السّمع والإجلال موقراً من كلّ الأجيال لأنّه معلم مرشد في الحياة السّودانيّة

عبدالله خليل (1892– 1971)

تلقى عبدالله خليل تعليمه الأوسط بمدرسة جرير الوسطى، ثمّ التحق بكلية غردون في قسم المهندسين وفي الوقت نفسه التحق بالمدرسة الحربية وعرف بنشاطه الاجتماعي وصداقته مع المثقفين.

ولما تكونت جمعية الاتّحاد في الخرطوم، كان عبدالله خليل من أعضائها، وهدف تلك الجمعية هو إنصاف السّودانيين وتأهليهم للمناصب الّتي كان يشغلها المصريون. وشارك في التّنظيمات السّياسيّة الّتي تدعو لطرد الاستعمار. واختير عبدالله خليل ضابط اتصال بين الوطنيين المكافحين وهذه التّنظيمات، واتصلت هذه التّنظيمات بجماعات وطنية تحريرية في مصر، ولما وفد السّيد عمر الخواض عام 1922 اتصل بـ عبدالله خليل الّذي قدمه إلى الشّيخ حسب الرّسول فبارك الشّيخ حسب الرّسول الفكرة واتصل بكل مديرية في المدن والقرى واستدعي الحاكم العام عبدالله خليل وهدده.

نشبت ثورة عام 1924، ولم يكن اسم عبدالله خليل مدرجاً في سجلاتها، ولكنه كان مسؤولاً عن المال.

ومنذ ثورة 1924، وحتى الثّلاثينيات عكف عبدالله خليل على القراءة في اللغتين العربية والإنجليزيّة واتصل به بعض الشّباب المثقفين في الثّلاثينيات الأستاذ مبارك زروق ويوسف السّني ومحمد أحمد عمر، وكان لـ عبدالله خليل آراء في السّياسة والاقتصاد ولم ينكر أبداً دور مصر.

أصبح عبدالله خليل نجماً بارزاً في حزب الأمة وانتخب أميناً عاماً للحزب ولم يفقد علاقاته مع كلّ رجال وشبان الأحزاب الأخرى، بل كانوا يجتمعون في منزله ويلجأون له عند الشّدائد.

دخل عبدالله خليل الجمعية التّشريعية وأصبح زعيمها ووزيراً للزراعة، ولما تمت اتفاقية القاهرة وأجريت الانتخابات الأولى ورشح عبدالله خليل نفسه فاختار أم كداده في غرب السُّودان ونجح ودخل أول برلمان سوداني.

ولما تمّ استقلال السُّودان إئتلف حزب الأمة مع حزب الشّعب الدّيمقراطي وترأس الوزارة عبدالله خليل، وفي أثناء حكمه قامت أزمة حلايب. في 17 نوفمبر 1958 اتهم عبدالله خليل بتدبير الانقلاب، لكنه أوضح أنّه اشترط أنْ تكون هناك حكومة عسكرية مؤقتة لمدة 6 أشهر وبعد ذلك يعود الحكم المدني. وكان يرى أنّ حل مشكلات السُّودان في الوحدة الوطنية والعمل المشترك.

السّيد علي الميرغني (1873– 1968)

عندما اشتدت الخصومة بين المهدية وبعض الطرق الصّوفية ذهب السّيد علي الميرغني إلى عمه السّيد محمد سر الختم المقيم في القاهرة ومن هناك انتسب إلى الأزهر الشّريف. وكان قبل ذلك قد درس في مدرسة سواكن الابتدائية. وفي مصر تكونت معارضة للمهدية من بعض السّودانيين فانضم اليهم السّيد علي الميرغني.

ولما تمّ الفتح الإنجليزي المصري للسودان رجع السّيد علي الميرغني إلى الخرطوم وكان أخوه الأكبر السّيد أحمد الميرغني مقيماً في السُّودان ورأت السّلطة في السُّودان أنّ محاربة المهدية لا تتم إلّا باللجوء للطرق الصّوفية الّتي حاولت المهدية أنّ تمنعها. عمدت السّلطات البريطانيّة للوقوف مع الطريقة الختميّة، واتيح للسيد علي الميرغني أنّ يعبّر عن رأيه ويرشد السّلطة بما يراه مناسباً للسودانيين وأنعم عليه ملك بريطانيا بنيشان

ممتاز. ولما جاء الملك جورج الخامس في طريقه من الهند إلى بورتسودان عام 1912 أنعم عليه بلقب فارس الّذي يتيح له أن يحمل لقب سير. وعندما تكون وفد الولاء عام 1918 ترأسه السّيد علي الميرغني وسافر إلى لندن لمبايعة وتهنئة الملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا العظمى.

وكان السّيد علي القوة المساندة للاتحاديين والأشقاء حتى اختلف السّيد إسماعيل الأزهري معه فخرج بعض أعضاء الحزب الوطني الاتّحادي وكونوا حزب الشّعب الدّيمقراطي الّذي وقف معه السّيد علي الميرغني.

كان السّيد علي الميرغني يرى أنّ السّودان لا يمكن أنْ يتوحد إلّا بائتلاف الطائفتين وكان حريصاً جداً في آرائه الّتي تنقل عنه بطرق غير مباشرة، إلّا في الضّرورة القصوى؛ فهو يعلن ذلك في خطاب موجز لا يتعدى الأسطر الثّلاثة. عرف السّيد علي الميرغني باطّلاعه الواسع ومتابعته للأحداث.

مبارك زروق (1915– 1965)

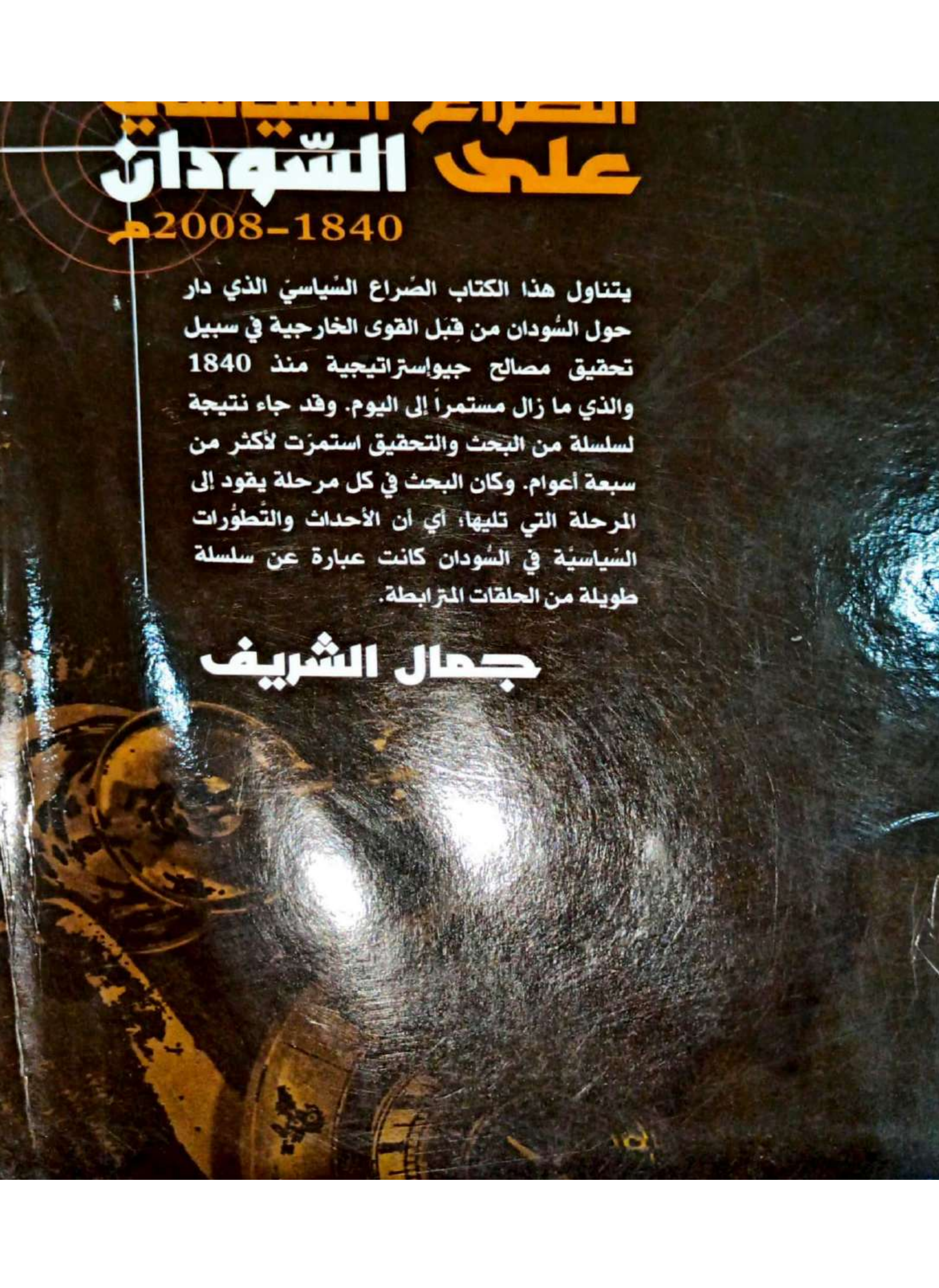
تعلّم في كلية غردون وبرز في جمعية الآداب والمناظرة في الكلية واختير ليعمل في السّكة الحديد، فعمل في المحطات النائية في بورتسودان وعطبرة وطوكر. وفي 1939 تمّ اختياره لمدرسة الحقوق وعندما تخرج صار محامياً. آمن بمؤتمر الخريجين واشترك في المهرجان الأدبي في أمدرمان عام 1941. وعندما انشق مؤتمر الخريجين التزم مبارك زروق جانب حزب الأشقاء. وعندما قامت أول حكومة سودانيّة 1954 عمل فيها وزيراً للمواصلات ولما استقل السّودان كان أول وزير خارجية.

محمد أحمد محجوب (1905– 1976)

نشأ المحجوب في بيئة ثقافية منذ أنّ تفتحت عيناه؛ فقد نشأ في كنف خاله محمد عبدالحليم والد الدّكتور عبدالحليم محمد، وكان المحجوب مغرماً بالقراءة والأدب والتاريخ والسياسة. وقد لمع المحجوب ككاتب في مجلة «النهضة» وفي «حضارة السّودان» ولما صدرت مجلة «الفجر» في عام 1934، كان من أسرة تحريرها؛ وكتب المحجوب في السّياسة الأسبوعية وفي مجلة «أبولو» وحاضر في أندية الخريجين. دخل

كلية غردون والتحق بدراسة الهندسة وبعد تخرجه منها عمل في مصلحة الأشغال. وفي متصف الثّلاثينيات تحول المحجوب لدراسة الحقوق فتخرج منها وصار قاضياً. وفي متصف الأربعينيات استقال من القضاء واختار المحاماة وذلك كي يتمكّن من الانخراط في العمل السّياسي. ومنذ ذلك الوقت بدأ يجاهر بفكرته السّياسيّة عن الاستقلال وإن لم ينضم إلى أيّ حزب إلّا مؤخراً في أوائل الخمسينيات. أصبح زعيماً للمعارضة في 1954 ووزيراً للخارجية في 1956 وترشح لرئاسة الأمم المتحدة منافساً للدكتور شارل مالك عام 1958. وعندما وقع انقلاب 17 نوفمبر 1958 اعتقل ونفي إلى جوبا؛ وبعد عودة الحياة السّياسيّة بعد أكتوبر 1964 أصبح المحجوب وزيراً للخارجية ثمّ رئيساً للوزراء.

رقم الإيداع:
2008/586م


الصراع السياسي
على السّودان
2008-1840م
يتناول هذا الكتاب الصّراع السّياسيّ الذي دار حول السُودان من قِبَل القوى الخارجية في سبيل تحقيق مصالح جيوإستراتيجية منذ 1840 والذي ما زال مستمراً إلى اليوم. وقد جاء نتيجة لسلسلة من البحث والتحقيق استمرَت لأكثر من سبعة أعوام. وكان البحث في كل مرحلة يقود إلى المرحلة التي تليها؛ أي أن الأحداث والتّطوُرات السّياسيّة في السُودان كانت عبارة عن سلسلة طويلة من الحلقات المترابطة.
جمال الشريف